المنظمة العربية للترجمة

بارينجتون مور

الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية

ترجمة

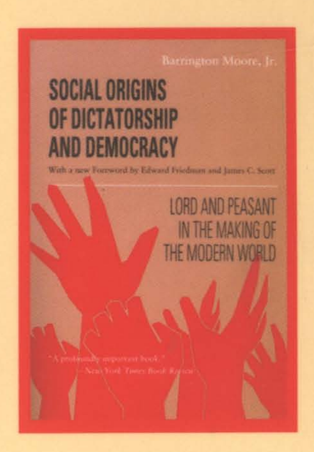
أحمد محمود

بدعم من مؤسسة عبد الحميد شومان

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

الأصـول الاجـتـمـاعـيـة

للدكتاتورية والديمقراطية



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

في هذا العمل الكلاسيكي من التاريخ المقارن ونظم الحكم، يستكشف بارينجتون مور الإبن أسباب تطور بعض البلدان في العصر الحديث كديمقراطيات، بينما تطور البعض الآخر كدكتاتوريات فاشية أو شيوعية. وهو يبحث في الأدوار السياسية التي قامت بها الطبقات العليا المالكة للأراضي وطبقة الفلاحين باعتبارها مجتمعات زراعية تطورت إلى مجتمعات صناعية حديثة.

«يفعل مور ما يحلم الكثير من المؤرخين بعمله؛ فهو يرى الحقائق العامة في المواقف التاريخية الفريدة. وقد كتب عملاً يتسم بالمعرفة التراكمية العميقة بالقوى التي تصنع عصرنا المضطرب».

نيو ريببليك *(New Republic)*

«يأخذ بارينجتون مور على عاتقه في هذا الكتاب الكبير رسم خريطة للمسارات التاريخية التي سارت فيها دول الغرب والشرق الرئيسيّة كي تصل إلى مرحلة المجتمع الصناعي الحديث... وكتابه علامة بارزة في التاريخ المقارن وتحدٍ للباحثين من كلّ البلدان الذين يحاولون معرفة كيف وصلنا إلى ما نحن عليه الآن».

سي فان وودورد، يل ريفيو *(Yale Review)*

«خلال أجزاء الكتاب المختلفة هناك عمل مستمر لعقل علمي وأصيل يتسم بأندر موهبة، وهي الإحساس العميق بالواقع البشري... وسوف يؤثر هذا الكتاب في جيل كامل من المؤرخين الأمريكيين الشبان ويضع أيديهم على أعظم المشكلات أهمية».

نيويورك تايمز بوك ريفيو *(New York Times Book Review)*

- **بارينجتون مور (الإبن)**: كبير باحثي مركز الأبحاث الروسية في جامعة هارفارد. من مؤلفاته:
Reflections on the Causes of Human Misery (1972), *Injustice: the Social Bases of Obedience and Revolt* (1978).
- **إدوارد فريدمان**: أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويسكونسن. من مؤلّفاته: *Chinese Village, Socialist State.*
- **جيمس س. سكوت**: أستاذ كرسي يوجين ماير للعلوم السياسية في جامعة يل ومؤلّف *The Moral Economy of the Peasant* وغيره من الكتب.
- **أحمد محمود**: رئيس قسم الترجمة في مجلّة **كل الناس**. عضو إتّحاد الكتّاب وعضو نقابة الصحافيين في القاهرة. من ترجماته: **تشريح حضارة** (2000)، **صناعة الثقافة السوداء** (2000)، **أساطير بيضاء** (2003) **والعولمة والشراكة الذكية** (2003).



المنظمة العربية للترجمة

الثمن: 22 دولاراً

ISBN 978-9953-0-1140-0

المنظمة العربية للترجمة

بارينجتون مور

الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية

اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث

مع «تصدير» جديد

لإدوارد فريدمان وجيمس سكوت

ترجمة

أحمد محمود

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
مور، بارينجتون (الإبن)
الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث/ بارينجتون مور (الإبن)؛ ترجمة أحمد محمود.
652 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
ببليوغرافية: ص 609 - 633.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-0-1140-0
1. الثورات. 2. الطبقات الاجتماعية. 3. التاريخ الاقتصادي. أ. العنوان. ب. محمود، أحمد (مترجم). ج. السلسلة.
321.09

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»

المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 - 113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، تموز (يوليو) 2008

المحتويات

الباب الثاني
ثلاثة سبل إلى العالم الحديث في آسيا

الباب الثالث
دلالات وتصورات نظرية



تصدير

بالنسبة إلينا بوصفنا دارسَين لسياسة طبقة الفلاحين بدآ التدريس معاً في عام 1967 عن الثورة، كانت البهجة التي أثارها كتاب **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث** أشبه بما يحتمل أن شعر به أفراد طائفة الكارجو(*) عندما رأوا أخيراً السفن في الأفق، فقد طرح عمل مور

[تجدر الملاحظة إلى أن جميع الهوامش المشار إليها بإشارة (*) هي من وضع المترجم، أما الأرقام التسلسلية فهي من أصل الكتاب].

(*) إحدى الحركات الإحيائية التي ظهرت في ميلانيزيا في النصف الأول من القرن العشرين. ظهر في تلك الحركات، التي كانت نتاجاً لسنوات الاستعمار الأوروبي المبكرة، زعماء كاريزميون للطوائف يبشّرون السكان المحليين أن شحنات البضائع الأوروبية (الكارجو) سوف تصل في المستقبل القريب وسوف توزع على السكان المحليين بكميات كبيرة، مبشرين بذلك بحقبة جديدة من الوفرة يتحكم فيها السكان المحليون وليس الرجل الأبيض في السلع التجارية، ففي أثناء الحرب العالمية الثانية كانت المعارك تدور بين أمريكا واليابان في جزر المحيط الهادي. بعض هذه الجزر كان مأهولاً بقبائل بدائية، وعندما احتكت هذه القبائل بالأمريكيين واليابانيين من خلال العمل كأدلاء في هذه الجزر، ذهل البدائيون لما رأوه مع الأمريكيين واليابانيين من ملابس وأطعمة معلبة وأجهزة. بالنسبة إليهم كانت هذه أول مرة يرون فيها مثل هذه الأشياء التي كان الأمريكيون واليابانيون يعطونها لهم مقابل قيامهم بإرشاد الجنود وسط الجزر والغابات. وكانت تلك «الخيرات» تصل كإمدادات للقوات المتحاربة، فإذا كانت الطبيعة الجغرافية تسمح بهبوط الطائرات، أنشئت المطارات ليسهل هبوط طائرات الإمدادات، وإن لم تسمح الطبيعة كانت الإمدادات تلقى من الطائرات وتهبط بالمظلات. وكان ذلك أمر آخر عجز البدائيون عن فهمه، فمن أين تأتي هذه الأشياء التي تهبط من السماء بِكُلّ هذا الخير العظيم؟ لم تكن هذه القبائل تؤمن بالله أو بأي دين سماوي بل كانوا يؤمنون بأرواح أسلافهم الميتين، وقد ظنوا أن هذه الأرواح هي التي ترسل هذا الخير العظيم للقوات المتحاربة. وحين زار علماء الأنثروبولوجيا تلك الجزر بعد انتهاء الحرب لدراسة هؤلاء البدائيين وجدوا شيئاً عجيباً، فحين انتهت الحرب ورحلت القوات المتحاربة انقطعت الإمدادات التي كان جزء منها يذهب للبدائيين. قال البدائيون لأنفسهم «لماذا لا ترسل لنا أرواح الأسلاف إمدادات مماثلة لتلك التي كانت ترسلها للقوات المتحاربة؟ لا بُدَّ أنهم كانوا يفعلون شيئاً ما يرضي الأرواح وبالتالي ترسل لهم هذه الأشياء». قام البدائيون بتمهيد ممرات ترابية وسط الجزر وأحاطوا هذه الممرات بالمشاعل كتقليد لممرات الهبوط. وأنشأوا بجوار الممرات كوخاً من البوص=

الذي اتسم بضخامة اتساعه وعمق تأمله أسئلة أخلاقية كبيرة بشأن خَلْق العالم الحديث، بما في ذلك ما تميز به من قسوة ووحشية. بل إنّه فعل ذلك بوضوح غرض، وقدر من التواضع الفكري عند التنفيذ، واهتمام شديد بأفضل الأدلة التاريخية المتاحة، وكان هذا كلّه منسوجاً في مناقشة تتسم بالوضوح. وقد أثار الكتاب أسئلة جديرة بالاهتمام، مثل: هل كان العنف ضرورياً للحرية؟ وهل كان من الممكن حساب الثمن الذي يدفعه البشر لقاء السبل الموصلة إلى الحداثة والحكم عليه على نحو يكون معه التقييم المنطقي ممكناً؟

ومع تركيز البلاد بأسرها على ردّ أمريكا العسكري على الصراع المسلح في فيتنام، ردّ كبار الباحثين في عشرات الدوريات الأكاديمية والشعبية على النتائج التي توصل إليها مور بشأن ثورات الفلاحين في العالم الثالث، وبينما نُسيت تقريباً ردودهم العديدة، بقيت أسئلة مور باعتبارها تحديات أخلاقية وتاريخية، ومازالت قراءة عمله غير العادي وإعادة قراءته تؤتي ثمارها.

ولكون الكتاب يسبر غور الأمور حتّى مركزها الأخلاقي، فقد تجاوز بقدرته على البقاء أيّاً من أجوبته أو أطروحاته أو تفسيراته المعينة الخاصة بكيفية ظهور الدول الديمقراطية والدكتاتورية من الناحية التاريخية. ورغم مرور أكثر من ربع قرن على نشره، حيث نُسيت أعمال معاصريه الذين كتبوا عن الثورة باعتبارها مشروعات رومانسية، ظلّ كتاب مور، باكتشافه المتفائل أن التقدّم لا يأتي إلا بثمن رهيب، مصدراً أساسيّاً لأي شخص يأمل في فهم الأصول والقدرة التاريخية لخير الدول الحديثة وشرها.

يبدأ مور بسؤال واضح الأهمية: هل يمكننا أن نشرح من باب المقارنة التطور التاريخي لثلاثة سبل بديلة إلى العصر الحديث، هي الديمقراطية الليبرالية والفاشية والشيوعية؟ والملمح البارز لتحليل مور هو تلك الدرجة التي يقود إليها القارئ إلى الثقة فيه وهو يتأمل الأدلة، فهو لا يقدم خطيةً (linearity) أو انغلاقاً نظريين، أو يوحي بأن الأدلة تتوافق مع بعضها توافقاً لا تفاوت فيه، فقد أوضح

= وأجلسوا فيه رجل وضعوا على رأسه ثمرة مجوفة (بطيخة أو ثمرة جوز هند) وغرسوا في هذه الثمرة عودين من البوص كتقليد لبرج المطار ومسؤول الاتصال فيه. وجعلوا أحدهم يقف عند الممرات ليلوح بيده كما رأوا الجنود يفعلون عند هبوط الطائرات الحربية أثناء الحرب، وانتظروا أن ترسل لهم الأرواح إمدادات وبضائع في المستقبل يوماً ما.

للقارئ كلّ ما في مناقشته من حواف غير متساوية وثغرات وقفزات. كما يدعو مور قارئه إلى المشاركة في البحث، والاستمتاع بالحوار مع المعلم المثقف والمتفتح والكريم الذي لم يكتشف رغم ذلك كلّ شيء، فهو يثير الكثير من الأسئلة التي بلا إجابات وتتطلب المزيد من البحث والاستقصاء.

تُعَدُّ مناقشة مور للاستغلال مثالاً لهذه النبرة الحوارية، فهو يعرف أن معظم علماء الاجتماع المعاصرين يتعاملون مع الاستغلال على أنه مفهوم ذاتي محض. ومع ذلك يكتشف مور أن المناقشة الذاتية منافية لطبيعة الأمور: «كيف يمكن أن تكون تسعة أعشار محصول الفلاحين اغتصاباً تعسفياً لا يزيد على الثلث أو يقل عنه؟» (ص 534). أما الفكرة موضوعية النزعة للاستغلال فأكثر منطقية (وإن لم تكن مثالية) و «توفر على أقل تقدير احتمالاً للتفسير» (ص 534). وفلاح مور قادر على إصدار الأحكام الاقتصادية والأخلاقية. ويشير مور إلى أن «إسهامات من يحاربون ويحكمون ويدفعون لا بُدَّ أن تكون واضحة للفلاح، ولا بُدَّ ألا يكون ما يدفعه الفلاح مقابل ذلك غير متناسب إلى حدّ كبير مع الخدمات التي يتلقاها» (ص 535)... بعبارة أخرى، يريد مور أن يفهم ما يجعل التبادل **يبدو** متكافئاً. وهو يعترف بأن الإجابة عن تلك الأسئلة لها «باستمرار هامش كبير من الشك» (ص 534)، فقبول صعوبة الأسئلة القابلة للبحث أفضل من فرض إجابة بعينها مليئة بافتراضات مسبقة غير معلنة أو مجرد اليأس التام.

قد يبدو مفهوم العمل الخاص بالاستغلال غير واضح بالنسبة إلى البعض، إلا أنه محدد بالقدر الممكن حالياً في البحث المقارن الخاص بالحداثة والديناميكية. ويوفر تعريف مور للاستغلال أداة قوية لفهم انهيار السلطة الأرستقراطية. وفي الوقت نفسه نجد أن استعداده للمشاركة في العملية الفكرية التي وراء أحكامه لا غبار عليه ويتسم بقدر كبير من الشجاعة، فإذا كان أحد القراء غير راضٍ، فهو مدعو إلى إجراء مزيد من البحث، ذلك أن الحقيقة مشروع تعاوني. ويُرجع مور الفضل إلى الباحثين الذي تعلم منهم، كما يتحدى القارئ أن يبني عمله ويتجاوزه كذلك.

هناك قدر عميق من الشكل في رؤية مور لثمن التحديث وتفاؤله بها، فعلى عكس هؤلاء الذين يعاملون الفاشية الألمانية واليابانية (ثورة من أعلى) على أنها المرحلة التي انتهت بالحرب العالمية الثانية، يعثر مور على نمط من الفاشية، وهو النجاح عسكري النزعة حينما تكون الدولة التقليدية قوية والزراعة ذات

الصبغة التجارية ضعيفة. ومن المحتمل ألا تكون الفاشية حديثة إلى حدّ كبير وألا تكون ميتة.

وعلى عكس من قد يحتفون فقط بالانتصارات الديمقراطية، يتبنى مور رؤية أكثر قتامة لظهور النظام الديمقراطي الليبرالي في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة. إن وعي مور بثمن التقدّم واضح في العنوان الذي يعطيه لفصله الافتتاحي عن إنجلترا: «إنجلترا وإسهامات العنف في التحول التدريجي»، إذ يرى مور أن إقامة المؤسسات الديمقراطية اعتمد على القضاء على «مشكلة الفلاحين»، أي أن التقدّم الديمقراطي كان يقوم باستمرار على المعاناة الضخمة التي لا بُدَّ منها في عمليات مثل قوانين التسييج وترحيل سكان المرتفعات. وعلى عكس الرواية التاريخية الأنجلو أمريكية الشائعة (النسخة المختصرة!) المؤكّدة للعملية السلمية الهادئة نسبياً الخاصة ببناء المؤسسات الديمقراطية التي تعود على أقل تقدير إلى الماجنا كارتا، وربما إلى أثينا، يلفت مور الانتباه إلى ثمن المنجزات الحديثة. وهو لا يشكّ في أن الحرية الديمقراطية إنجاز يحظى بالتقدير. غير أنه يقول إن «العنف والقهر [التسييج في المقام الأول وإن لم يكن الوحيد] اللذين أديا إلى تلك النتائج قد تمّا على امتداد فترة زمنية طويلة، لا يجب أن يعميانا عن ممارسة الطبقات العليا قدراً ضخماً من العنف ضدّ الطبقات الدنيا» (ص 56). إن مور يريدنا أن نواجه الحقيقة بِكُلّ تعقيداتها المؤلمة. وهؤلاء الذين يحتفون بالديمقراطية قد يخفون النتائج غير المفرحة التي ربما أمكن تجنبها أو تخفيفها في حال توضيحها. وهو في النهاية يقول «في ظلّ البحث المتأني أنه ليس هناك نظام سياسي، يتضح في نهاية الأمر أنه يهذب ويقوِّم»[1].

يكتشف مور أن التقدّم يتطلب باستمرار وحتماً قدراً ضخماً من المعاناة البشرية. وإذا استمر ذلك بحيث يكون الحقيقة الواقعة - ومن الصعب رؤية لماذا ينبغي أن يختفي هذا الواقع البغيض فجأة - فحينئذ لا بُدَّ أن نكون حذرين بشأن من يَعِدُون بالفردوس نتيجة لاقتصاد السوق زائد النظام البرلماني، ويجب علينا بدلاً من ذلك أن نسأل عمن يتحمل الأعباء في أي تحول.

---

(1) Barrington Moore, *Liberal Prospects under Soviet Socialism: A Comparative Historical Perspective* ([New York]: W. Averell Harriman Institute for Advanced Study of the Soviet Union, Columbia University, [1989]).

إن أفضل ما يعلِّمه مور ليس مسألة حقائق بعينها. (يعتقد معظم المؤرخين أنه يبالغ في ما يقوله عن ضحايا التسييج). فما يعلِّمه هو طريقة طرح الأسئلة من أجل التوصل إلى الأحكام والاختيارات الأخلاقية بناءً على أكبر قدر من المعلومات.

لا يأخذ مور دوام أية ترتيبات اجتماعية أو سياسية على أنها أمر مُسَلَّم به، بل يعتقد أن لا بُدَّ باستمرار من الموازنة بين تكلفة الوضع القائم وتكلفة تغييره.

«افتراض القصور الذاتي، وهو أن الثقافة والتواصل الاجتماعي لا يتطلبان تفسيراً، يلغي حقيقة أنه لا بُدَّ من إعادة خلقهما في كلّ جيل، بقدر كبير من الألم والمعاناة في الغالب، فلكي يتم الحفاظ على النسق القيمي وتناقله، يُضْغَط على البشر، ويؤذَون، ويودَعون السجون، ويُلقَى بهم في معسكرات الاعتقال، ويُخدَعون بالكلام المعسول، ويُرشَون، ويُجعل منهم أبطالاً، ويُشجَّعون على قراءة الصحف، ويوقَفون في مواجهة الجدران ويُطلق عليهم الرصاص، بل ويُدَرَّس لهم علم الاجتماع في بعض الأحيان» (ص 549) .

ويضيف مور إلى السؤال «ماذا كانت تكلفة الثورة الفرنسية؟» ـ وهو السؤال الذي بحثه بالتفصيل ـ هذا السؤالَ: «ما تكلفة عدم القيام بالثورة؟» هل كانت فرنسا ستصبح ديمقراطية مستقرة ما لم يضعف العنف الأسس الاجتماعية للقوى الرجعية؟ هل كانت ألمانيا وإسبانيا ستتجنبان الفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين لو أن الديمقراطية دمرت أولاً قدراً أكبر من النظام القديم؟ إن الوحشية النسبية الخاصة بالأنظمة السياسية وبالعمليات الثورية المختلفة لا يمكن فهمها إلا على المدى الطويل وبلغة أنماط المستقبل البديلة. ويعلمنا مور أن تحليل اكثر المسائل الأخلاقية إلحاحاً يتطلب استعداداً لتوجيه أسئلة كبيرة عما هو أكثر أهمية من غيره.

يعي مور بشدة تلك الفجوة بين الوعد الثوري والأداء اللاإنساني بعد دراسته الطويلة للاتحاد السوفياتي. إلا أنه يذكِّر المنتفعين بالديمقراطيات بأنهم كذلك ليس لديهم سبب للرضا عن النفس، في ظلّ تكلفة كلّ التقدّم الذي يبعث على التحديث.

«الأفضل أن نتذكر أنه ليس هناك دليل على أن جماهير الشعب في أي مكان

كانت ترغب في المجتمع الصناعي، بينما هناك الكثير من الأدلة على أنها لم ترغب فيه. والواقع أن كلّ أشكال التحول الصناعي حتّى الآن كانت ثورات من أعلى، أي من صنع الأقلية التي لا ترحم» (ص 571) .

الملاحظة التقليدية هي أن العروض والتعليقات التي تلي النصّ الأصلي سرعان ما تتجاوزه، لما تتسم به من إسهاب على أقل تقدير. والواقع أن هناك أدبيات ثانوية ضخمة عن كتاب **الأصول الاجتماعية**. وربما لا يوجد إلا عدد قليل جداً من كتب علم الاجتماع التاريخي التي كُتِبت منذ عام 1966 التي لا تدين بشيء لكتاب مور، وربما كان المرشد إلى العروض والأدبيات النقدية، على الأقل في العقد الأول بعد النشر، هو Review of Reviews[2] لجوناثان فاينر (Jonathan Weiner) . ويمكن كذلك العثور على أدلة تبين كيف جاء إصرار مور على إعادة التفكير في التاريخ في وقته المناسب بين صفحات كتاب تذكاري عن مور من تحرير تيدا سكوكبول (Theda Skocpol) وآخرين بعنوان *Lessons of History* .

يزعم منتقدو تحليل مور أنه لا يولي اهتماماً كافياً للصراعات بين النخب داخل الدول المستقلة نسبيّاً وأنه يقلل من شأن دور الأيديولوجيا والثقافة. والواقع أن مور يؤكّد أن «تفسير السلوك من ناحية القيم الثقافية يعني الدخول في التفكير الدائري» (ص 549)، فهو يركز على حاملي الأفكار الاجتماعية ومصالحهم وعلاقاتهم. هو ما كان ليقول إن الأرملة الهندية تختار الموت في محرقة زوجها قبل أن يبحث أولاً الضغوط والقوى التي تدفعها نحو الموت، فدراسته تقاوم فحسب إعطاء الأفكار ميزة أبدية وغير إشكالية على حساب الجماعة الاجتماعية، وبالمثل فإن العوامل الديموغرافية ليست حاسمة في ما يقوله مور، على عكس ما يقوله مؤرخو Longue durée[*] الذين يتخيلون أن للأزمات الكبرى في التحديث تاريخاً سابقاً في الاتجاهات الديموغرافية. ويرى مور أن العلاقات المختلفة بين السادة الإقطاعيين والفلاحين تشكل النتائج المختلفة. والأمر المتنازع عليه هو ما

(2) Jonathan Weiner, «Review of Reviews: The Barrington Moore Thesis and its Critics,» *History and Theory*, vol. 15, no. 2 (1976), pp. 146-175.

(*) مصطلح استخدمته مدرسة الحوليات الفرنسية للكتابة التاريخية كتسمية لمنهجها الخاص بدراسة التاريخ الذي يعطي البُنى التاريخية طويلة المدى أولوية على الأحداث. ويدمج هذا المنهج طرق البحث الخاصة بعلم الاجتماع في التاريخ. وكان رائداً هذا المنهج مارك ولوسيان لوفيفر في النصف الأول من القرن العشرين.

الذي يبرر السبل المختلفة الموصلة إلى العصر الحديث، أي تلك العملية التي تخلق المجتمع الصناعي الحضري وتحدّ من طبقة الفلاحين.

تسأل بعض التعليقات على كتاب **الأصول الاجتماعية** عما إذا كانت أشكال الحكم التي اختارها مور ـ الديمقراطية التي توجهها السوق، والفاشية (الثورة من أعلى)، والشيوعية (اتباع «ثورة الفلاحين») ـ تمثل وحدات متشابهة أم لا. إذا ما عدنا بالنظر إلى الوراء سيبدو مور بصيراً باكتشافه أنه لا بُدَّ من الزراعة ذات الصبغة التجارية لنجاح السبيل الديمقراطي، حيث إن الزعماء ذوي التوجه الاشتراكي الذين أمموا في يوم من الأيام الأسواق الزراعية في الصين والكتلة السوفياتية السابقة والجزائر وفيتنام وغيرها يرفضون ذلك السبيل الآن. وبطبيعة الحال فقد منح فشل السبيل الشيوعي الديمقراطيات التي توجهها السوق حماساً جديداً في عصر ما بعد الحداثة.

إن تفاؤل مور التاريخي يقوده إلى القلق في مواجهة مدّ النزعة الانتصارية مع اجتياح الديمقراطية الكثير من الدكتاتوريات التي تحكمها الأحزاب الشيوعية، ذلك أن الشيوعية خلَّفت قوى ساعدت من قبل وفي أماكن أخرى على خلق الفاشية، حتّى إنَّ «عقلانية التنوير الدنيوية يمكن أن تطغى عليها بسهولة النزعة المعادية للعقلانية والأصولية والمعتقدات الدينية الشوفينية»(3). ويلفت مور الانتباه إلى النجاح الاقتصادي للدكتاتوريات في ألمانيا ويابان القرن التاسع عشر، وكذلك الولايات المتحدة التي سمحت بمزارع العبيد، كي يؤكّد على أن النجاح الاقتصادي يمكن أن يكون كذلك مفجعاً بالنسبة إلى التحرر البشري.

وبالرغم من التحولات الأخيرة والراديكالية في السياسة والاقتصاد العالميين، فمن المحتمل أن يوفر منهج بحث مور مفاتيح في ما يتعلق بالطريقة التي يمكننا بها اختيار السبيل الأقل تكلفة إلى مستقبلنا. وسوف يكون حال مستقبلنا على ما كان عليه الحال في عصر الحداثة السابق. ويجد مور الآثار التي يتتبعها غير واضحة في كثير من الأحيان. وهو يعلن بصدق أن التخمينات القائمة على معرفة الحقيقة مطلوبة، مشيراً إلى الأدلة التي يمكن فقط عبورها على جسور المنطق المؤقتة. كما يسأل بوضوح عما هو المنطق وما النظريات التي ينبغي لنا الاعتماد عليها مؤقتاً لملء فجوات المعرفة. وفي لحظات من البحث يعترف مور بالتعثر.

(3) Moore, Ibid., p. 28.

ويؤكّد مور الشجاع والواقعي والمتفائل أنه يجب على الباحثين أن يتشبثوا إلى أقصى حدّ ممكن بالقضايا الأخلاقية المهمة.

كم كان سيصبح من الأيسر من الناحية المهنية كتابة كتاب علمي فيه قدر أقل من الأهداف، وقدر ضئيل من التيقن، والمزيد من الصرامة الشكلية. وإذا ما قارنا كتاب **الأصول الاجتماعية** بجزء كبير من علم الاجتماع الذي يعرض أعمال المهارة الفنية المثيرة للإعجاب سعياً وراء طريدة صغيرة جداً في واقع الأمر ويدمج في العادة افتراضات على نحو يتماشى مع أحكام العصر المسبقة، لاتضح أن فقدان التيقن الواضح ليس خسارة بحال من الأحوال. وفي الوقت يتحقق تقدّم في ما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية كبيرة.

هل تشير رؤية مور إلى أنه في حقبة ما بعد الحداثة سوف تزيد الأهمية التاريخية للفاشية؟ مهما كانت الإجابة، فإن الطريقة الممتازة لبدء إعادة بحث هذا السؤال هي الوقوف على إنجاز كتاب **الأصول الاجتماعية**. ويتمنى مور أن يفعل من يخلفوه ذلك، فهو لم يتوقع قط أن اصطناعه سوف يكون الكلمة الأخيرة. ويكفي إلى حدّ كبير، بل إنّه من الواضح، أن علم الاجتماع التاريخي المقارن هذا يدعونا إلى مواصلة الحوار، وهو الحوار الذي يؤكّد بشجاعة الحقائق المؤلمة كي نقلل تكاليف التقدّم الباهظة بلا داعٍ.

إدوارد فريدمان وجيمس ك. سكوت

مقدمة وشكر

يسعى هذا الكتاب إلى شرح الأدوار السياسية المختلفة التي قامت بها طبقات مُلاك الأراضي العليا وطبقة الفلاحين في التحول من المجتمعات الزراعية (تعريف المجتمعات الزراعية ببساطة هو تلك الدول التي تعتمد فيها أغلبية كبيرة من السكان في معيشتها على الأرض) إلى المجتمعات الصناعية الحديثة. وهو بتحديد أكثر: تلك المحاولة لاكتشاف مدى الظروف التاريخية التي أصبح في ظلها أي من هاتين الجماعتين الريفيتين، أو كلتاهما، قوة مهمة وراء ظهور الصور البرلمانية الغربية للديمقراطية، ودكتاتوريات اليمين واليسار؛ أي الأنظمة الفاشية والشيوعية.

وبما أن أي مشكلة لا تخطر فجأة وبلا أي مقدمات ببال دارس المجتمع البشري، فتجدر بنا الإشارة بشكل موجز جداً إلى الاعتبارات التي تقف وراء هذه المشكلة، فقد صرت أشك لفترة قبل بداية هذا العمل بشكل جاد في فرضية أن الثورة الصناعية كانت السبب الأساسي وراء أنظمة القرن العشرين الشمولية، وذلك بسبب الحقيقة الجلية التي تقول إن روسيا والصين كانتا بلدين تغلب عليهما الزراعة عندما رسَّخ الشيوعيون أقدامهم في السلطة. وكنت مقتنعاً لفترة طويلة قبل ذلك بأنه لا بُدَّ للفهم النظري الكافي للأنظمة السياسية من قبول المؤسسات الآسيوية والتاريخ الآسيوي. ومن ثمّ بدا بحثُ ما هي التيارات السياسية التي ظهرت بين الطبقات المقيمة خارج الريف وإعطاء القدر الكبير نفسه من الاهتمام للمجتمعات الآسيوية، الذي تحظى به المجتعات الغربية، استراتيجيةً واعدة على أقل تقدير.

يقدم الكتاب في البداية (الباب الأول) مناقشة للسبيل الديمقراطي والرأسمالي إلى العصر الحديث، حيث تحقق هذا التحول في إنجلترا وفرنسا

والولايات المتحدة. وكان مقصدي في البداية هو استكمال هذا القسم بفصلين مماثلين عن ألمانيا وروسيا، كي أبيِّن كيف أن الأصول الاجتماعية للفاشية والشيوعية في أوروبا كانت مختلفة عن الأصول الاجتماعية للدكتاتورية البرلمانية. وبسبب بعض الشكوك، قررت التخلص من هذين الفصلين، لأن الكتاب، من ناحية، كان بالفعل طويلاً إلى حدّ كبير، ومن ناحية أخرى لأن روايات ممتازة باتت متاحة أثناء الكتابة بحيث كان من المستحيل أن أضيف أي شيء عن طريق تفسير التاريخ الاجتماعي لهذين البلدين. وفي الوقت نفسه لا أزال أعتمد بحرية على المواد الألمانية والروسية بغرض التوضيح المقارَن وفي المناقشة النظرية الخاصة بالباب الثالث. وتضم الببليوغرافيا قائمة بالمصادر التي شكلت أساس تصوري للتاريخ الاجتماعي الألماني والروسي. والتخلي عن الروايات الواضحة عن ألمانيا وروسيا له على أقل تقدير تلك الميزة التعويضية الخاصة بالسماح بالمناقشة الأكثر اتساعاً (في الباب الثاني) للصور الآسيوية من الفاشية والشيوعية والديمقراطية البرلمانية، في اليابان والصين والهند حيث تظل المشكلات الزراعية على حدتها. وبما أن التاريخ والبنية الاجتماعية لتلك البلدان ليسا معروفين إلى حدّ كبير للقارئ الغربي المثقف، فقد يبدي النقاد بعض التساهل مع المؤلّف الذي يكتب أكثر عما تقل معرفته به.

يمكن على خلفية هذا الاختيار للحالات الاعتراضُ بأنه أوسع من أن يكون تغطيةً فعالة بواسطة شخص واحد، وأضيق من أن يسفر عن تعميمات صحيحة. وبالنسبة إلى احتمال أن يكون المشروع أكبر من اللازم، فقد لا يليق بالمؤلّف أن يقول أكثر من أن هناك مرات عديدة كان سيوافق فيها موافقة تامة. ربما يشير منتقدو النوع الثاني إلى أن أياً من الدول الصغيرة ـ سويسرا وإسكندنافيا أو البلاد الواطئة على الجانب الديمقراطي، والمناطق الصغيرة من الانتصار الشيوعي أو السيطرة الشيوعية من ناحية أخرى، مثل كوبا، والدول التي تدور في فلك الشيوعية في أوروبا الشرقية، وفيتنام الشمالية، وكوريا الشمالية ـ ليس له أي اعتبار، فكيف يمكن التعميم بشأن نمو الديمقراطية الغربية أو نمو الشيوعية بينما نستبعدها؟ ألا يخلق استبعاد الدول الديمقراطية الغربية الصغيرة تحيزاً معادياً للفلاحين في ثنايا الكتاب؟ أظن أن هناك رداً موضوعيّاً على هذا الاعتراض. إن هذه الدراسة تركز على مراحل مهمة بعينها في العملية الاجتماعية المطولة التي ظهرت في بلدان عديدة. وكجزء من هذا العملية نشأت ترتيبات اجتماعية جديدة

من خلال العنف وبغيره من الطرق التي جعلت بعض الدول الأخرى تتولى القيادة السياسية في فترات مختلفة خلال النصف الأول من القرن العشرين. وسيكون تركيز الاهتمام على التجديد الذي أدى إلى السلطة السياسية، وليس على انتشار واستقبال المؤسسات التي جرى تشكيلها في أماكن أخرى، فيما عدا تلك الأماكن التي أدت فيها إلى نفوذ كبير في السياسة العالمية. ويعني اعتماد البلدان الصغيرة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية على البلدان الكبيرة والقوية أن الأسباب الحاسمة لسياستها تقع خارج حدودها. كما يعني أن مشاكلها الاقتصادية ليست مشابهة في الواقع لمشاكل الدول الكبيرة. ولذلك فمن المرجح إلى حدّ كبير أن يكون البيان العام بشأن الشروط التاريخية المسبقة للديمقراطية والاستبداد التي تغطي البلدان الصغيرة، والكبيرة كذلك من الاتساع بحيث يصبح تافهاً على نحو يتسم بالتجريد.

من هذا المنظور، يسفر تحليل تحول المجتمع الزراعي في بلدان بعينها عن نتائج هي على أقل تقدير مجزية، مثلها مثل التعميمات الأكبر. ومن المهم على سبيل المثال معرفة كيف أسهم حلّ المشكلات الزراعية في إقامة الديمقراطية البرلمانية في إنجلترا، بينما يمثل الفشل في حلّ مشكلات مختلفة جداً تهديداً للديمقراطية في الهند. وعلاوةً على ذلك، فإنه لزاماً على المرء، في ما يتعلق بأي بلد بعينه، أن يعثر على خطوط التسبيب التي لا تتوافق بسهولة مع النظريات الأكثر عمومية. وعلى العكس من ذلك، يحمل الالتزام الأقوى من اللازم بالنظرية استمرار خطر احتمال المبالغة في إبراز الحقائق التي تتوافق مع نظرية تتجاوز أهميتها في تاريخ البلدان المفردة. ولهذه الأسباب يشغل تأويل التحول في بلدان عديدة الجزء الأكبر من هذا الكتاب.

أثناء السعي إلى فهم تاريخ بلد بعينه يمكن أن يؤدي المنظور المقارن إلى طرح أسئلة مفيدة جداً وجديدة في بعض الأحيان. وهناك مزايا أخرى، فمن الممكن أن تكون المقارنات بمثابة قيد سلبي قاسٍ على التفسيرات التاريخية المقبولة. وقد تؤدي المقاربة المقارنة إلى تعميمات تاريخية جديدة. وتشكل هذه الملامح عند التطبيق عملية فكرية واحدة، وتجعل من هذه الدراسة أكثر من مجرد مجموعة من الحالات المتباينة المثيرة للانتباه. وعلى سبيل المثال، فإنه بعد ملاحظة أن الفلاحين الهنود عانوا معاناة مادية تكاد تتساوى مع ما عاناه الفلاحون الصينيون خلال القرنين التاسع عشر والعشرين دون أن تتولد حركة ثورية، يبدأ

المرء في التساؤل عن التفسيرات التقليدية لما وقع في كلّ من المجتمعين، كما يصبح متنبّهاً للعوامل المؤثرة على ثورات الفلاحين في بلدان أخرى، على أمل التعرف على الأسباب العامة. بعد معرفة النتائج المفجعة لديمقراطية التحالف بين النُّخَب الزراعية والصناعية في ألمانيا القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهو الزواج الذي كثر الحديث عنه بين الحديد والشوفان، يتساءل المرء: لماذا لم يَحُل الزواج المشابه بين الحديد والقطن دون حدوث الحرب الأهلية في الولايات المتحدة؟ وبذلك نخطو خطوة نحو تحديد التشكيلات الملائمة وغير الملائمة لإقامة الديمقراطية الغربية الحديثة. إن عدم كون التحليل المقارن بديلاً للبحث المفصل للحالات المحددة أمر واضح.

تشبه التعميمات الصحيحة خريطة ذات مقياس رسم كبير لمنطقة ممتدة، كتلك التي يستخدمها الطيار عند عبوره إحدى القارات. إن مثل تلك الخرائط ضرورية لأغراض بعينها، مثلما أن الخرائط المفصلة ضرورية لأغراض أخرى. لا يرغب أي شخص يبحث عن توجه أوَّلي إلى المنطقة في معرفة موقع كلّ منزل وكل رصيف. ومع ذلك فإنه إذا كان الشخص يقوم بالاستكشاف على قدميه - وفي الوقت الحالي يفعل كلّ مؤرخ مقارن ذلك على وجه الدقة خلال جزء كبير من الوقت - فالتفاصيل هي ما يتعلمه المرء أولاً. ولا يظهر مدلولها وعلاقاتها إلا بالتدريج. ويمكن أن تمر فترات طويلة يشعر فيها الباحث بالضياع وسط أدغال من الحقائق يسكنها المتخصصون الذين يدخلون في منازعات شرسة حول ما إذا كانت تلك غابة صنوبرية أم غابة مدارية. ومن غير المرجح أن يخرج من تلك المواجهات بدون خدوش وكدمات. وإذا رسم خريطة للمنطقة التي زارها، فقد يتهمه أحد السكان المحليين باستبعاد بيته وقطعة الأرض الخالية من الأشجار الخاصة به، وهو حدث محزن إذا كان الباحث قد وجد هناك بالفعل الكثير مما يعينه على العيش ومن الترويح. ومن المرجح أن يكون الاحتجاج أكثر حدةً إذا حاول المستكشف في نهاية الرحلة أن يسجل بشكل مختصر جداً أبرز الأشياء التي رآها لمن سيأتون فيما بعد. وهذا هو على وجه الدقة ما سوف أحاول فعله الآن؛ أي أن أرسم بضربات فرشاة شديدة الاتساع النتائج الرئيسيّة، كي أقدّم للقارئ خريطة أوَّلية للمنطقة التي سوف نستكشفها معاً.

قد نتعرف ضمن الحالات المبحوثة هنا على ثلاثة سبل تاريخية رئيسيّة من عالم ماقبل الصناعة إلى العالم الحديث. ويمر أول تلك السبل خلال ما أظن أنه

يستحق تسميته بالثورات البورجوازية. وفضلاً عن كون هذا المصطلح علامة تحذير بالنسبة إلى كثير من الباحثين بسبب دلالاته الماركسية، فإن له التباسات وعيوباً أخرى. وبالرغم من ذلك، ولأسباب سوف تتضح في الوقت المناسب، أظن أنها تسمية ضرورية لتغيرات عنيفة بعينها وقعت في المجتمعات الإنجليزية والفرنسية والأمريكية وهي في طريقها إلى أن تصبح ديمقراطيات صناعية حديثة ويربطها المؤرخون بالثورة البيوريتانية (أو الحرب الأهلية الإنجليزية كما تُسمى في كثير من الأحيان)، والثورة الفرنسية، والحرب الأهلية الأمريكية. والملمح الرئيسي في تلك الثورات هو تكوُّن جماعة ذات قاعدة اقتصادية مستقلة في المجتمع تهاجم العقبات التي تقف في سبيل الصورة الديمقراطية من الرأسمالية التي وُرِثت من الماضي. ومع أن قدراً كبيراً من القوة الدافعة كان مصدره الطبقات التجارية والصناعية في المدن، فإن ذلك بعيد كلّ البعد عن القصة كلها. إن الحلفاء الذين وجدتهم تلك القوة الدافعة البورجوازية، والأعداء الذين واجهتهم، يختلفون اختلافاً حاداً من حالة إلى أخرى، فقد كانت طبقة مُلاك الأراضي العليا، وهي موضع اهتمامنا الأساسي في البداية، إما جزءاً مهماً من هذا المد الرأسمالي والديمقراطي، كما في إنجلترا، أو كانت تعارضه فيطاح بها أثناء اضطرابات الثورة أو الحرب الأهلية. وقد يُقال الشيء نفسه عن الفلاحين، فإما أن تتوافق القوة الدافعة الأساسية لجهودهم السياسية مع تلك المتجهة نحو الرأسمالية والديمقراطية السياسية، وإلا فإن مآلها هو الإهمال. تُهمَل إما لأن التقدّم الرأسمالي قضى على مجتمع الفلاحين أو لأن هذا التقدّم بدأ في بلد جديد، كالولايات المتحدة، دون وجود طبقة فلاحين حقيقية.

أدى السبيل الأول والأقدم خلال الثورات الكبرى والحروب الأهلية إلى اتحاد الرأسمالية والديمقراطية الغربية. وكان السبيل الثاني رأسماليّاً كذلك، ولكنه بلغ ذروته في القرن العشرين بالفاشية. وألمانيا واليابان هما الحالتان الواضحتان، وإن حظيت الأخيرة بالتناول المفصَّل في هذه الدراسة لأسباب سبق بيانها. وسوف أسمي هذا الشكل بالرأسمالي والرجعي. وهو يصل إلى شكل الثورة من أعلى. وفي تلك البلدان كانت القوة الدافعة البورجوازية أضعف بكثير. وإذا اتخذت شكلاً ثوريّاً بحال من الأحوال، فإن الثورة تُمنى بالهزيمة. وبعد ذلك كانت أقسام من الطبقة التجارية والصناعية الضعيفة نسبيّاً تعتمد على العناصر المعارضة في الطبقات الحاكمة التي كانت لا تزال مهيمنة، وهي المجندة بشكل أساسي من

الأراضي الزراعية، للوصول بالتغيرات السياسية والاقتصادية اللازمة للمجتمع الصناعي الحديث إلى غايتها، تحت رعاية النظام شبه البرلماني. وربما كان التطور الصناعي يمضي بسرعة في ظلّ تلك الرعاية. ولكن النتيجة، بعد فترة قصيرة وغير مستقرة من الديمقراطية، كانت الفاشية. وبطبيعة الحال كان السبيل الثالث هو الشيوعية، وهي ممثلة في روسيا وفي الصين. وقامت البيروقراطيات الزراعية الكبيرة في تلك البلدان بكبح قوة الدفع التجارية ومن بعدها الصناعية على نحو أكبر مما في الأمثلة السابقة. وكانت النتائج مزدوجة، ففي البداية كانت تلك الطبقات الحَضَريّة أضعف من أن تمثل مجرد شريك أصغر اتّخذ شكل التحديث الذي تبنته ألمانيا واليابان، مع أنه كانت هناك محاولات في ذلك الاتجاه. وفي غياب ما يزيد على مجرد الخطوات الضعيفة نحو التحديث، بقيت طبقة الفلاحين الضخمة كما هي. وكانت تلك الطبقة التي خضعت لتوترات وضغوط جديدة حين تعدّى عليها العالم الحديث، بمثابة القوة الثورية التي أطاحت بالنظام القديم ودفعت تلك البلاد نحو العصر الحديث في ظلّ القيادة الشيوعية التي جعلت الفلاحين أولى ضحاياها.

وأخيراً، فإننا قد نلمس كذلك في الهند نمطاً عاماً رابعاً مسؤولاً عن قوة الدفع الضعيفة نحو التحديث، فلم تقع في ذلك البلد حتّى الآن ثورة رأسمالية من أعلى أو من أسفل، أو ثورة فلاحين تؤدي إلى الشيوعية. وبالمثل كانت قوة الدفع نحو التحديث ضعيفة جداً. ومن ناحية أخرى، كانت هناك على أقل تقدير بعض الشروط التاريخية الخاصة بالديمقراطية الغربية، فقد وُجِد النظام البرلماني لبعض الوقت بحيث كان إلى حدّ كبير أكثر من مجرد واجهة. ولأن قوة الدفع نحو التحديث كانت أضعف ما تكون في الهند، فإن هذه الحالة تقع بعيداً إلى حدّ كبير عن أي مخطط نظري يبدو من المحتمل أن تضعه للآخرين. وهي في الوقت نفسه بمثابة قيد مفيد على تلك التعميمات. وهي مفيدة بشكل خاص في محاولة فهم ثورات الفلاحين، ذلك أن درجة البؤس الريفي في الهند حيث لم تكن هناك ثورة فلاحين تشبه ما كان عليه الحال في الصين التي كان التمرد والثورة فيها حاسمين في كلّ من العصرين ما قبل الحديث والحديث.

كي نلخص الأمر بأكبر قدر ممكن من الإيجاز، فإننا نسعى إلى فهم دور طبقات مُلاك الأراضي والفلاحين في الثورات البورجوازية المؤدية إلى الديمقراطية الرأسمالية، والثورات البورجوازية المجهضة المؤدية إلى الفاشية، وثورات

الفلاحين المؤدية إلى الشيوعية، فقد كانت الطرق التي تفاعلت بها طبقات مُلاك الأراضي العليا والفلاحين مع تحدي الزراعة التجارية عوامل حاسمة في تحديد النتيجة السياسية. وآمل أن تكون قابلية تلك التسميات السياسية، والعناصر التي تشترك أو لا تشترك فيها تلك الحركات في البلدان المختلفة والعصور المختلفة، واضحةً أثناء المناقشة التالية. ومن ناحية أخرى هناك نقطة جديرة بالملاحظة فوراً، فمع أنه في كلّ حالة من الحالات تظهر تشكيلة ما باعتبارها التشكيلة السائدة، فمن الممكن التعرف على تشكيلات ثانوية تصبح الملامح السائدة في بلد آخر. وهكذا فقد وُجِد في إنجلترا خلال النصف الثاني من الثورة الفرنسية وحتّى ما بعد انتهاء الحروب النابليونية بعض عناصر التشكيل الرجعي الذي يمكن التعرف عليه باعتباره الملمح السائد في ألمانيا؛ وهو التحالف بين نُخَب مُلاك الأراضي القديمة والنخب التجارية والصناعية الصاعدة، الموجَّه ضدّ الطبقات الدنيا في المدينة والريف (وإن أمكنها في بعض الأحيان اجتذاب دعم الطبقات الدنيا المهم بشأن بعض القضايا). والواقع أن ذلك الاتحاد الرجعي للعناصر يظهر بشكل ما في كلّ مجتمع ندرسه، بما في ذلك الولايات المتحدة. ولتوضيح ذلك أكثر، فإن الاستبداد الملكي في فرنسا له بعض من الآثار نفسها على الحياة التجارية التي للمَلَكيات البيروقراطية الكبيرة في روسيا القيصرية والصين الإمبراطورية. ويشجع هذا النمط من الملاحظة الثقة الأكبر إلى حدّ ما في احتمال تجاوز المقولات ذات القاعدة النظرية حالات بعينها.

ومع ذلك يظل هناك توتر قوي بين المطالبة بالمعاملة العادلة لتفسير حالة بعينها والبحث عن التعميمات، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى أنه من المستحيل معرفة ما قد تكون عليه مشكلة ما من أهمية قبل الانتهاء من بحث المشكلات جميعها. وهذا التوتر مسؤول عن نقص ما للتماثل والرشاقة في التقديم، وهو ما آسف عليه وإن لم يمكنني التخلص منه بعد إعادة الكتابة عدة مرات. كما أنَّ المقارنة بمستكشف الأراضي المجهولة قد لا تكون خاطئة؛ فهو ليس مطالباً بشق طريق ممهد ومباشر من أجل المجموعة التالية من الرحالة، وإذا أصبح مرشداً لهم، فيُظَن أنه يؤدي دوره على نحو لائق إن هو تحاشى الطرق الخلفية التي تستهلك الوقت والأخطاء التي وقع هو فيها أثناء استكشافه الأول، ويمتنع بكياسة عن قيادة رفاقه داخل أسوأ الأدغال، ويشير إلى الشراك الخطيرة وهو يرشدهم بحذر بالقرب منها، وإذا خطا خطوة غير محسوبة وتعثر في أحد الشراك، قد

يكون هناك من بين أفراد المجموعة من يستمتع بالضحك على حسابه، ولكنه قد يكون على استعداد كذلك لأن يمدّ له يده كي ينطلق في طريقه من جديد. لقد كتبت هذا الكتاب من أجل تلك المجموعة من رفاق البحث عن الحقيقة.

*   *   *

لقد منحني مركز الأبحاث الروسية بجامعة هارفارد نعمة الوقت الثمينة. ولأنهم أبدوا فضولهم المتعاطف دون أدنى أثر من نفاد الصبر، فأنا مدين بالفضل على نحو خاص لموظفين عديدين بالمركز كُتب الكتاب أثناء توليهم لمناصبهم: البروفيسور وليام ل. لانجر، وميرل فينسود، وأبرام برجسون كمدراء للمركز، ومارشال د. شولمان كمدير مشارك. ووسط المشاغل العديدة نسخت السيدة روز ديبينيدتو ما لا حصر له من صفحات مخطوطة الكتاب وأعادت نسخها بروح طيبة لا حدّ لطيبتها.

أثناء المشروع كلّه كان صديقي البروفيسور هربرت ماركيوز يشدّ من أزري بتوليفته الفريدة من التشجيع الحار والنقد الثاقب. وربما ساعدني أكثر عندما كان تصديقه لي أقل. وهناك صديق جيد آخر، وهو الراحل البروفيسور أوتو كيرشهايمر الذي تصفح مخطوطة الكتاب كلها وأخرج على السطح بعض الفرضيات الضمنية التي حاولت توضيحها. وفي كلّ المراحل كانت المساعدة التي قدمتها إليزابيث كارول مور أساسية ومتنوعة ولا يمكن أن يقدرها سوى المؤلّف والزوج. وقد اعتمد كلانا في كثير من الأحيان وبنجاح على ذكاء وسعة حيلة العاملين في مكتبة ويدينر، وخاصة السيد فوستر م. بالمر، والآنسة فنج، ي. ت.

وقد أنقذني العديد من الزملاء، بما لديهم من معرفة حقيقية ـ خاصة من خلال تعليقاتهم على كلّ فصل على حدة ـ من الوقوع في بعض الأخطاء الحمقاء وقدموا المقترحات القيمة. وكان تكرُّمهم بإبلاغي أنهم وجدوا غذاءً لفكرهم ومزيداً من التساؤل في تخصصاتهم مكافأةً قيّمةً لي. وإذا كنت قد أغفلت أسماء أخرى، فلأن ذكرها هنا كان سيربط أصحابها إلى حد ما ببعض الآراء، ويضفي على هذا الكتاب لمحة غير مبررة من الاتفاق العلمي. لقد كان شكرهم في السر، وقد تعلمت ممن ذُكرت أسماؤهم هنا، وكذلك من لم تُذكر أسماؤهم، أن فكرة مجتمع الباحثين أكثر من مجرد كلام منمق.

بارينجتون مور، الإبن

الباب الأول

الأصول الثورية

للديمقراطية الرأسمالية



الفصل الأول

إنجلترا وإسهامات العنف
في التحول التدريجي

1. الدوافع الأرستقراطية وراء التحول إلى الرأسمالية في الريف

عندما يبدأ المرء قصة التحول من عالم ماقبل الصناعة إلى العالم الحديث ببحث تاريخ أول بلد يُحدث قفزة، يرد على الذهن سؤال بشكل يكاد يكون آلياً: لماذا بلغت عملية التحول الصناعي في إنجلترا أوْجَها عند إقامة مجتمع حرّ نسبيّاً؟ إن بقاء إنجلترا المعاصرة على ذلك النحو لفترة طويلة، حيث ربما كانت أكثر تحرراً بكثير من الولايات المتحدة في مجالي حرية التعبير والتسامح السائد مع المعارضة السياسية المنظمة، أمر على قدرٍ كافٍ من الوضوح، كما أنّ المكوِّن الأرستقراطي في هذا التسامح الذي تقدّمه الطبقات السائدة واضح كذلك. والإشارة إلى كلّ الأسباب المهمة التي أدت إلى حدوث ذلك الوضع مهمة أكبر مما يجب أن تكون عليه مهمتنا، حتّى وإن كان من الضروري تذكر الأسباب المحتملة غير تلك التي نسعى وراءها هنا كي تكون لدينا رؤية صحيحة. وسوف يكون التركيز في هذا الفصل على الدور الخاص وشديد الأهمية الذي أدته الطبقات في الريف في التحول إلى التصنيع.

إذا كان التركيز على مصير النبلاء والفلاحين، وتلك التدرجات العديدة في ما بينهم التي كانت ملمحاً جليّاً من ملامح المجتمع الإنجليزي، ينبعان من الخطّة العامة لهذا الكتاب والأسئلة التي بدأ بها، فإن محوراً آخر للبحث ينشأ عن بحث الأدلة. وليس من الضروري أن نقرأ التاريخ الإنجليزي لفترة طويلة، أو أن نكون أكثر شكّاً من الدرجة الواردة في النصوص القياسية الخاصة بالمنهج العلمي، كي

ندرك أن هناك عنصر خرافة في الأفكار الشائعة بشأن قدرة البريطانيين الغريبة على تسوية خلافاتهم من خلال العمليات السلمية والعادلة والديمقراطية. وهذه الأفكار حقيقة جزئية وليست خرافة، فالكشف الساذج للزيف لن يوضِّح الأمور. وتساعد تقاليد الكتابة التاريخية، التي تبدأ قصة التحول الصناعي الإنجليزي في وقت ما بعد عام 1750، على تأبيد هذه الحقيقة الجزئية، بإبراز التاريخ المحلي السلمي، وهو سلمي جداً، على عكس فرنسا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعن طريق ترك الثورة البيوريتانية أو الحرب الأهلية في الظل[1]. ويعني مجرد ملاحظة هذه الحقيقة مواجهة مسألة ماهية الصلة بين العنف والإصلاح السلمي: أول كلّ شيء في الديمقراطية الحديثة وبصورة أكثر عمومية في التحول الكامل من مجتمعات تقوم على الزراعة إلى مجتمعات قائمة على التكنولوجيات الصناعية.

وتعود أصول الصراعات الاجتماعية التي تفجرت في الحرب الأهلية الإنجليزية في القرن السابع عشر إلى عملية التحول المعقدة التي بدأت قبل ذلك بعدة قرون. ومن المستحيل تحديد الوقت الذي بدأت فيه على وجه الدقة، مثلما هو مستحيل أن نثبت أنه كان لا بُدَّ لها من اتخاذ شكل الحرب الأهلية. ومع ذلك فإن طابع العملية نفسه واضح على نحو معقول. فقد كان المجتمع الحديث والعلماني يشقّ طريقه ببطء عبر النمو المفرط شديد التشابك للنظام الإقطاعي والإكليروسي[2]. وبشكل أكثر تحديداً، فإنه اعتباراً من القرن الرابع عشر كانت هناك علامات عديدة تشير إلى الأهمية المتزايدة للتجارة في كلّ من الريف والمدن، وتفكيك الإقطاع والاستعاضة عنه بالصورة الضعيفة نسبياً للاستبداد الملكي الخاصة بإنجلترا، حيث جرى الأمران في إطار صراع ديني مرير إلى حدّ

---

(1) يقول: Karl de Schweinitz, *Industrialization and Democracy; Economic Necessities and Political Possibilities* ([New York]: Free Press of Glencoe, [1964]), p. 6,

«تمت الإصلاحات السياسية التي تبدأ بقانون الإصلاح لعام 1932 وجاءت بالديمقراطية الكاملة لبريطانيا العظمى، في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين». ولكن هذه الإجراءات نجحت على نحو كبير بسبب «التطور التدريجي للمؤسسات الدستورية والبرلمانية في القرنين السابقين لعام 1832» (إبراز هذا الجزء من عند مور). وفي موضع آخر (المصدر المذكور، ص 10-11) يقول المؤلّف بشيء من الحذر إنّه من المستحيل تكرار الحلول الرأسمالية والديمقراطية لمشاكل التحديث، وهي مقولة اتّفق معه فيها.

(2) يعني الإقطاع شيئاً مختلفاً لِكُلّ من المؤرخ الاجتماعي والاقتصادي والقانوني والدستوري، وقد تغيرت الجوانب المختلفة بمعدلات مختلفة. انظر المناقشة المفيدة في: Helen M. Cam, «The Decline and Fall of English Feudalism,» *History* (New Series), vol. 25, no. 99 (December 1940), p. 216.

كبير كان في جزء منه انعكاساً للقلق والمرارة المصاحبين بالضرورة لانهيار نوع من الحضارة وظهور نوع جديد، وفي جزء آخر سبباً لهما.

مع أن تجارة الصوف كانت معروفة منذ زمن بعيد في إنجلترا، فإنه بحلول العصور الوسطى كانت البلاد قد أصبحت أكبر وأهم مَصْدَر للصوف الفاخر[3]. ولم يقتصر الإحساس بأصداء تجارة الصوف على المدن وحدها، بل كانوا يحسون بها في الريف كذلك، ربما بشكل أكبر، ومن المؤكّد أنها كانت محسوسة في السياسة كذلك. وبما أن الأسواق الإنجليزية للصوف كانت موجودة على القارة الأوروبية، وخاصةً في إيطاليا والبلاد الواطئة، فإن علينا الرجوع إلى نمو المدن التجارية هناك كي نعثر على بدايات الدافع التجاري القوي الذي حكم المجتمع الإنجليزي في النهاية. وسوف يبعد بنا تحليل تلك البدايات كثيراً جداً عن الموضوع؛ ولذلك فمن الضروري فقط قبول هذا التأثير الحاسم كمعلومة أولية تفي بأغراضنا. وكانت هناك كذلك عوامل مهمة أخرى لها تأثيرها، فالموت الأسود في عامي 1348 و1349 كان له أثر ضخم على سكان إنجلترا وأدى إلى تقليل المعروض من الأيدي العاملة. وبعد ذلك بوقت غير طويل، ظهرت نُذُر الثورة الدينية(*)، ليتبعها في عام 1381 تمرد خطير قام به الفلاحون. وسوف تحين الفرصة فيما بعد لبحث تلك الانتفاضات بين الطبقات الدنيا ومدلولها.

سوف نركز حالياً على الطبقات العليا في المقام الأول، فخلال الجزء الأخير من القرن الرابع عشر وقدر كبير من القرن الخامس عشر، كانت هناك تغيرات مهمة تجري في وضع تلك الطبقات، ذلك أن الأرض وعلاقات الحيازة القائمة عليها لم تعد هي ذلك الرباط الذي يربط مالك الأرض بالعامل الزراعي. ومع أن جوانب أخرى من الإقطاع ظلت على قوتها، وكان الملك يحاول لفترة طويلة، وبقدر متفاوت من النجاح، تحويل تلك الترتيبات لمصلحته، حيث كان يعمل داخلها لتقوية سلطته. وبعد فصل الإقطاع عن جذوره في الأرض أصبح

---

(3) Eileen Power, *The Wool Trade in English Medieval History: Being the Ford Lectures* (London: Oxford University Press, 1941), p. 16.

(*) حركة سياسية دينية ظهرت في أواخر القرن الرابع عشر واستمرت حتّى فترة مبكرة من عصر الإصلاح الإنجليزي. ونبعت الحركة من تعاليم جون ويكليف عالم اللاهوت البارز بجامعة أكسفورد التي كانت تطالب في المقام الأول بإصلاح الكنيسة الكاثوليكية. وويكليف هو صاحب أول ترجمة إنجليزية لـ **الكتاب المقدس**.

متطفلاً، حيث كان يستمد قوته من مناورات وجهاء القوم الأقوياء والحركات المضادة من جانب الملك[4].

كانت حروب الورود[*] (1455 ـ 1485) بالنسبة إلى الطبقة الأرستقراطية مالكة الأراضي كارثة اجتماعية وليست طبيعية، حيث كانت إراقةً للدماء أضعفتهم ومكنت أسرة تيودور، التي خرجت من الصراع لتستأنف بنجاح كبير عملية تقوية السلطة الملكية. ربما أدت الاعتبارات السياسية والدينية في عهد هنري الثامن إلى إعطاء دفعة أخرى في اتجاه الزراعة التجارية. وقد أشار مؤرخ ماركسي إلى أنه ربما ساعدت مصادرة هنري الثامن للأديرة في عامي 1536 و1539 إلى تشجيع مُلاك الأراضي الجدد ذوي العقلية التجارية على حساب الأرستقراطية الأقدم وتقاليدها الطاردة من المركز[5]. ومع ذلك يبدو من الأرجح أن الأهمية الأساسية لحكم هنري الثامن هي القضاء على أحد أعمدة النظام القديم، أي الكنيسة، وضرب المثل بشأن هذا الموضوع الذي أسِف عليه خلفاؤه. وكانت هناك انتفاضات أعمق تعمل بالفعل ولم تكن بحاجة إلى تشجيع من الملك. وشيئاً فشيئاً عارضها الملك باعتبارها تهديداً للنظام القويم.

ولَّد سلام أسرة تيودور ومعه حافز تجارة الصوف المستمر حافزاً قويّاً لنمو النظرة التجارية، بل والرأسمالية، في الريف. وبالإضافة إلى أعمال أخرى، تبين دراسة ر. هـ. تاوني (R. H. Tawney) منقطعة النظير عن الحياة الاقتصادية في إنجلترا قبل الحرب الأهلية كيف حطمت تلك القوى الإطار الإقطاعي قبل الحرب بفترة طويلة:

في أيام القرن الخامس عشر المضطربة كانت لا تزال للأرض أهمية عسكرية واجتماعية بالإضافة إلى قيمتها الاقتصادية؛ فكان اللوردات يخرجون على رأس خدمهم لإقناع جار سيئ بالأقواس والرماح؛ وكان المستأجرون كثيرو العدد أكثر

---

(4) Cam, Ibid., pp. 218, 225, and 232.

(*) كانت تلك السلسلة من الحروب التي استمرت ثلاثين عاماً بين بيتين تعود أصولهما إلى الملك إدوارد الثالث، وهما بيت لانكستر وبيت يورك، على عرش إنجلترا. وقد أخذت الحروب اسمها فيما بعد من شعاري البيتين، الوردة البيضاء والوردة الحمراء، كما كان المحاربون يضعون هذين الشعارين على ملابسهما. وشارك في الحروب مُلاك الأراضي من الطبقة الأرستقراطية. وانتهت الحروب بتولي الملك هنري السابع عرش إنجلترا.

(5) Christopher Hill, *Puritanism and Revolution; Studies in Interpretation of the English Revolution of the 17th Century* (London: Secker & Warburg, 1958), pp. 34-35.

أهميةً من العائد المادي من الأرض. وكان نظام أسرة تيودور، بمنعه الصارم لزي الخدم الخاص وللإعالة، وبصلاحياته الإدارية وبيروقراطيته النشيطة، قد أوقف الحروب بالقمع، وجعل بخلعه أسنان الإقطاع قيادة المال أهم من قيادة الرجال.. ويميز [هذا التغيير..] التحول من تصور العصور الوسطى للأرض على أنها أساس الوظائف والواجبات السياسية إلى الرؤية العصرية لها باعتبارها الاستثمار الذي يولِّد الدخل. وباختصار، تميل حيازة الأراضي إلى أن تصبح مصبوغة بصبغة تجارية[6].

كان لا بُدَّ للسلام الملكي والصوف أن يتحدا بطريقة ما كي يخلقا إحدى القوى المهمة التي تدفع إنجلترا نحو كلّ من الرأسمالية والثورة التي سوف تجعل الرأسمالية ديمقراطية في آخر الأمر. وفي دول أخرى، وبالأخص روسيا والصين،

---

(6) Richard Henry Tawney, *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century*, With Six Maps in Colour (London; New York [etc.]: Longmans, Green and Co., 1912), pp. 188-189.

انظر كذلك: Jack H. Hexter, *Reappraisals in History* ([Evanston, Ill.]: Northwestern University Press, 1961), pp. 144-145,

حيث تقدّم الفكرة نفسها كجزء من نقد التركيز الزائد على العوامل الاقتصادية. والمراجعة الحديثة الموجزة للمنطقة التي يغطيها تاوني هي: Joan Thirsk, *Tudor Enclosures*, Historical Association. General Series; no. G. 41 (London: Routledge and Kegan Paul, 1959).

بتأكيد المؤلّف على مجموعة من الظروف الجغرافية والاجتماعية وراء الأراضي المسيجة، فهو يصل إلى النتائج العامة نفسها (المصدر المذكور، ص 19-21). وكان تاوني حريصاً كذلك على رسم تلك الفروق. والفرق الأساسي هو أن ثيرسك يعتقد أن الزيادة الطبيعية في عدد السكان أحد أكثر العوامل أهمية (المصدر المذكور، ص 9). انظر: Eric Kerridge, «The Returns of the Inquisition of Depopulation,» *English Historical Review*, vol. LXX, no. 275 (April 1955), pp. 221-228.

ويقدم كيريدج مبررات وجيهة لعدم الثقة في الإحصائيات الخاصة بالأراضي المسيجة. والنقطة الأساسية عنده هي أن الإحصائيات مبالغ فيها. وفي ظلّ التأثير السياسي السائد، حتّى في عهد أسرة تيودور، لهؤلاء الذين كانوا يقومون بالتسييج، لا تدعو هذه الحقيقة للدهشة. ومع أنه لا يمكن أخذ الأرقام الفعلية مأخذ الجد، فليس هناك شكّ في أن المشكلة كانت خطيرة في بعض مناطق إنجلترا المهمة. ولم يُستشهد بأي من تاوني أو كيريدج في العرض الموجز للأدبيات المقدم في نهاية: Thirsk, *Tudor Enclosures*.

بعد تاوني بنصف قرن مازال الباحثون المعاصرون يركزون على الصلة بين تجارة الصوف والتغيرات الزراعية. إلا أن الدافع للتحول من الحبوب إلى الصوف أخذ في الضعف بحلول منتصف القرن السادس عشر، وباتت الأرض أكثر ندرةً، وصار العمل أوفر، بينما ارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعاً حاداً. وبالرغم من تغير طابع تجارة الصوف، فقد كانت حركة أسعار الصوف تتجه نحو الارتفاع بشكل كبير، مع حدوث تقلبات حادة من حين إلى آخر من 1450 إلى 1650. انظر: Peter James Bowden, *The Wool Trade in Tudor and Stuart England* (London: Macmillan and C; New York: St Martin's Press, 1962), xviii, 6,

والجدول الذي في ص 219-220.

كان الحكام الأقوياء يصدرون أوامرهم باجتياز الأراضي الشاسعة. والواقع أنه في إنجلترا أسهم بشدة كون نجاح الحكام محدوداً جداً في الانتصار النهائي للديمقراطية البرلمانية. وليست هناك أي صلة حتمية بين تجارة الصوف في حدّ ذاتها والديمقراطية. وفي إسبانيا خلال الفترة نفسها، ربما كان أثر تربية الأغنام على العكس من ذلك، حيث أصبحت القطعان المهاجرة وأصحابها إحدى الأدوات التي يستخدمها العاهل المركزي بما يتعارض مع الاتجاهات المحلية والخصوصية، مما أسهم في نمو الاستبداد الملكي المستخف[7]. ومفتاح الوضع الإنجليزي هو أن الحياة التجارية في المدينة والريف خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر نمت بشكل أساسي وليس بالكامل على عكس رغبة الملك، وذلك لأسباب سوف تتضح في الوقت المناسب.

تحت ضغط الظروف، بدأت فكرة العصور الوسطى الخاصة بالحكم على الأفعال الاقتصادية بناءً على إسهامها في سلامة النظام الاجتماعي، فلم يعد الناس يرون المشكلة الزراعية على أنها مسألة إيجاد أفضل طريقة لدعم البشر على الأرض، بل أخذوا يفهمونها على أنها أفضل طريقة لاستثمار رأس المال في الأرض. كما بدأوا معاملة الأرض أكثر وأكثر على أنها شيء يمكن بيعه وشراؤه، واستخدامه وإساءة استخدامه، أو باختصار كمِلكية خاصة رأسمالية حديثة. وبالطبع كانت هناك كذلك مِلكية خاصة للأرض في ظلّ الإقطاع. ولكن في كلّ أنحاء العالم التي نما فيها الإقطاع كانت مِلكية الأرض على الدوام محملة ومقيدة بمجموعة كبيرة من الالتزامات تجاه الآخرين. وأصبحت الطريقة التي اختفت بها تلك الالتزامات ومن الذي يكسب أو يخسر من التغيير قضيتين مهمتين في كلّ بلد عرف الإقطاع، ففي إنجلترا ظهرت القضية على السطح مبكراً، فهناك، وقبل آدم سميث بزمن بعيد، بدأت جماعات متناثرة من الإنجليز تقيم في الريف قبول المصلحة الذاتية والحرية الاقتصادية على أنهما الأساس الطبيعي للمجتمع الإنساني[8]. وفي ضوء الفكرة ذائعة الانتشار القائلة بأن النزعة الفردية الاقتصادية

---

(7) هذا ما يستنتجه: Julius Klein, *The Mesta, a Study in Spanish Economic History, 1273-1836* (Cambridge: Harvard University Press, 1920), pp. 351-357.

(8) Ephraim Lipson, *The Economic History of England*, 3 vols. (London: A. and C. Black, [1956]), vol. 2, pp. lxvii-lxviii.

انظر: Hexter, *Reappraisals in History*, pp. 94-95. حطّ هيكستر من شأن تحليل تاوني لهذا الاتجاه وأساء تصويره بتأكيده على أن تاوني يحاول إقحام الثورة البيوريتانية في تصور محتوم مغالٍ في نظريته للثورة=

ظهرت بشكل أساسي بين الطبقة البورجوازية، تجدر ملاحظة أن مُلاك الأراضي المُسَيِّجين قبل الحرب الأهلية وفروا بالقدر نفسه من الأهمية مرتعاً لتلك المبادي الهدامة.

كانت إحدى أبرز علامات النظرة المتغيرة ذلك الانتعاش في سوق الأراضي الذي بدأ حوالي عام 1580 واستمر على مدى نصف قرن تقريباً. وزاد إيجار الأراضي السنوي ليصبح ثلث الثمن الذي كانت تباع به الضياع قبل عقود قليلة[9]. وكان ذلك الانتعاش على الأرجح بلا تغيرات هيكلية بعيدة المدى في سلوك الزراعة نفسها، وربما يفسَّر على أنه نتيجة لتلك التغيرات.

كان أهم تلك التغيرات هو السياجات. والكلمة نفسها لها مجموعة مختلفة من المعاني تصف أشياء مختلفة إلى حدّ كبير كانت جميعها تحدث في ذلك الوقت وأهميتها النسبية غير واضحة على الإطلاق، فخلال القرن السادس عشر كان الأهم هو «التعديات التي يقوم بها أصحاب الضياع أو فلاحوهم على الأراضي التي كان لسكان الضياع حقوق مشتركة فيها وتقع ضمن الحقول الزراعية المفتوحة»[10]. وبدافع من توقع تحقيق الأرباح من بيع الصوف أو من خلال

= البورجوازية الحتمية من خلال نسج «أسطورة تقول إن وصول أبناء المدن إلى الريف حطم الاقتصاد الريفي الأبوي القديم وأحل محلّه النزعة التجارية البورجوازية القاسية التي لا تعرف الرحمة». وهذا ببساطة غير صحيح. فتحليل تاوني كلّه يركز بصورة أو بأخرى على التبني العفوي لطبقات مُلاك الأراضي العليا للوضع الجديد الذي خلقته الأهمية الزائدة للتجارة التي يرى أن مركز اهتمامها الأساسي بالتنمية في المدن. انظر: Tawney, *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century*, p. 408,

وهذا أمر مختلف جداً عن هجرة أبناء المدن البسيطة بأفكارهم الجديدة إلى الريف. وتدعيماً لنقده القاسي، يستشهد هيكستر بالازدهار هنا وهناك، المصدر نفسه، ص 177-200، ومقالة «Rise of the Gentry». للاطلاع على رؤية تاوني الحقيقية، انظر: Richard Henry Tawney, «The Rise of the Gentry 1558-1640,» in: Eleanora Mary Carus-Wilson, *Essays in Economic History; Reprints Edited for the Economic History Society*, 3 vols. (London: E. Arnold, [1954-1962]), pp. 184-186.

في أول صفحة من استشهاد هيكستر في (Hexter, *Reappraisals in History*, p. 177). كتب تاوني واحداً من أبلغ التحذيرات ضدّ التاريخ الحتمي النظري لفت انتباهي. وقد تكون هناك جمل معزولة في تلك الفقرات الطويلة تذكر شراء أهل المدن للضياع وممارستهم الزراعة على أسس تجارية؛ ولكن هذا ليس فحوى مقولة تاوني.

(9) انظر: Hexter, *Reappraisals in History*, p. 133.

(10) Tawney, *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century*, p. 150.

عادةً ما تعني كلمة «فلاح» (Farmer) في الاستعمال الإنجليزي الفلاح المستأجِر، أي ذلك الذي يستأجر حيازة ما ويفلحها، في وجود عمالة مستأجرة أو بدونها، حسب مقدار رأس المال الذي لديه. وتشير كلمة «فلاح» بشكل أندر إلى المالك. انظر: *The Shorter Oxford English Dictionary*, s. v. «farmer».

تأجير أراضيهم لمن يبيع الصوف، مما يزيد إيجاراتهم، وجد أصحاب الضياع مجموعة من الطرق القانونية وشبه القانونية لحرمان الفلاحين من حقوقهم الخاصة بالزراعة في الحقول المفتوحة، وكذلك حقوقهم في استخدام الأراضي المشاع لرعي ماشيتهم وجمع الخشب ليكون وقوداً، وما شابه ذلك. وبينما يبدو أن المنطقة الفعلية التي تأثرت بتلك السياجات كانت صغيرة ـ كان أقل من واحد على عشرين من المساحة الإجمالية في المقاطعات هو الأكثر خضوعاً للتسييج ـ فلا تعني هذه الحقيقة، إذا كانت بالفعل حقيقة، أن الوضع في تلك القطاعات لم يكن خطيراً. وقد يُقال كذلك، كما يشير تاوني، أن الازدحام العمراني لا أهمية له في بريطانيا، لأنه لو قُسِّمت مساحة البلاد الإجمالية على عدد السكان لكان نصيب الفرد حوالى فدان ونصف. «طرد مستأجر واحد من كلّ خمسين ضيعة، وإخراج خمسين مستأجراً من الأرض في ضيعة واحدة، يحقق النتائج الإحصائية نفسها على وجه الدقة» ـ في حين أن له نتائج اجتماعية شديدة الاختلاف. وأخيراً فلا بُدَّ أن الاضطراب السياسي والاجتماعي في تلك الفترة كان له أساس حقيقي. «لا تتخلى الحكومات عن طريقتها في إثارة غضب الطبقات القوية بمجرد دافع من طيبة القلب، ولا تثور جماعات كبيرة من الناس لأنها خلطت بين الحقل الذي جرت فلاحته والحقل المخصص لرعي الأغنام»[11].

من الواضح أن قدراً كبيراً من الأراضي التي كانت خاضعةً من قبل للقواعد العرفية التي تحدد طرق الزراعة كان في سبيله إلى أن يصبح أراضي تُستخدم حسب اختيار الفرد. وفي الوقت نفسه كان إضفاء الصبغة التجارية على الزراعة يعني التحول من السيد الإقطاعي الذي كان في أسوأ الأحوال طاغية لا قانون له وفي أفضلها أباً استبدادياً أقرب إلى رجل الأعمال الحاد الذي يستغل الموارد المادية للضيعة وعينه على الربح والكفاءة[12]. ولم تكن العادات جديدة تماماً في القرن السادس عشر. كما أنها لم تكن بذلك القدر من الاتساع الذي ستصبح عليه في أعقاب الحرب الأهلية التالية وخلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وهي كذلك لم تكن مقصورة على الطبقة العليا من ملاك الأراضي؛ إذ كانت منتشرة في الصفوف العليا من طبقة الفلاحين كذلك.

---

(11) Tawney, *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century*, pp. 224, et 264-265.

(12) المصدر نفسه، ص 191-193، و217.

كانت تلك هي طبقة صغار المُلاك، وهي طبقة تتداخل حدودها مع طبقة الأعيان الأصغر حجماً في القمة والفلاحين الأقل رفاهةً في القاع[13]. ومع أنه لم يكن لأي منهم بأي حال من الأحوال حرية التصرف في ما يحوز من أراضٍ أو التمتع بالحقوق الحديثة للملكية الخاصة للأرض، فقد كانوا يندفعون بسرعة في هذا الاتجاه ويتخلصون مما تبقى من التزامات إقطاعية[14]. وقد كانوا من الناحية الاقتصادية «مجموعة من الرأسماليين الصغار الطموحين الذين يتسمون بالجرأة ويعون أن لديهم فائضاً كافياً للدخول في مخاطرات كبيرة، ويدركون أن المكسب غالباً ما يكون في الادخار بقدر ما يكون في الإنفاق. غير أنهم عقدوا العزم على انتهاز كلّ فرصة، مهما كان أصلها، لزيادة أرباحهم»[15]. وربما كانت مساحة ضياعهم تتراوح بين خمسة وعشرين فداناً ومئتي فدان من الأراضي الزراعية، وما يصل إلى خمسمئة أو ستمئة فدان من المراعي. ومع أنه كان بإمكان مربّي الأغنام العمل بتكلفة أقل للوحدة وتسويق أصواف غنمهم بقدر أكبر من الربحية، فقد كان يشارك في تربية الأغنام صغارُ المُلاك، وكذلك الفلاحون الأقل رفاهةً، على نحو كبير[16]. وكانت زراعة الحبوب القابلة للتسويق مصدراً مهماً من مصادر الدخل كذلك بالنسبة إلى طبقة صغار المُلاك. ولا بُدَّ أن هؤلاء القريبين من لندن أو من المدن الآخذة في النمو، وكذلك هؤلاء الذي يمكنهم الحصول على وسيلة نقل مائية، كانوا يتمتعون بمزايا ضخمة مقارنة بالآخرين[17].

كان صغار المُلاك القوة الرئيسيّة وراء سياجات الفلاحين. وبما أن السياجات كانت موجهة نحو الأرض من أجل فلاحتها، فقد كانت هذه السياجات مختلفة عن تلك الخاصة بمربّي الأغنام من كبار مُلاك الأراضي، فقد كانت في المقام الأول شكلاً من أشكال الاستيلاء التدريجي على الأراضي البور، والأراضي المشاع، وفي كثير من الأحيان على حقول الجيران، بما في ذلك أراضي المُلاك

---

(13) Mildred Campbell, *The English Yeoman under Elizabeth and the Early Stuarts* ([London: n. pb., 1960]), pp. 23-27.

(14) المصدر نفسه، الفصل الرابع.

(15) المصدر نفسه، ص 104.

(16) المصدر نفسه، ص 102، 197-203، و: Bowden, *The Wool Trade in Tudor and Stuart England*, xv, 2.

(17) Campbell, Ibid., pp. 179, 184, and 192.

الذين لا يحتفظون بمراقبين أشداء للدفاع عن حقوقهم. وفي أحيان أخرى كانت سياجات الفلاحين اتفاقيات متبادلة لدمج الأراضي والتخلي عن نظام الأشرطة الضيقة من الأراضي داخل الحقل المفتوح. وكان صغار المُلاك شغوفين كذلك، في حدود وضعهم، بالانفصال عن الأنظمة الزراعية المعتادة وتجربة تكنيكات جديدة أملاً في الربح[18].

من وجهة النظر المقارَنة، يبدو صغار المُلاك في القرن السادس عشر أقرب شبهاً بالكولاك[*] في أواخر القرن التاسع عشر، بل وروسيا مابعد الثورة، مع أنهم كانوا يعيشون في بيئة أكثر محاباةً للمشروعات الخاصة مقارنةً بنظرائهم الروس. وصغار المُلاك بصورة عامة أبطال في التاريخ الإنجليزي، أما الكولاك فهم أوغاد التاريخ الروسي في نظر كلّ من المحافظين والاشتراكيين، وهو تناقض في المواقف يكشف الكثير عن المجتمعات المختلفة والسبل التي سلكتها وصولاً إلى العالم الحديث.

خرج هؤلاء الذين شجعوا موجة الرأسمالية الزراعية، وهم المنتصرون الرئيسيون في الصراع ضدّ النظام القديم من طبقة صغار المُلاك، بل وبشكل أكبر من طبقات مُلاك الأراضي العليا. وكان الفلاحون العاديون الضحايا الرئيسيين كما هي العادة. ولم يحدث ذلك لأن الفلاحين الإنجليز كانوا على قدر كبير من العناد والمحافظة أو التشبث بالعادات ماقبل الرأسمالية وماقبل الفردية بدافع من الجهل والغباء الشديدين، كما بدا عليه ذلك للمعاصرين وكأنه واقع الحال. ولا شكّ في أن إصرار العادات القديمة كان له دور؛ ولكن في هذه الحالة، كما في حالات كثيرة أخرى سوف نقابلها على مدار الدراسة من الضروري أن نسأل عن سبب الإصرار على العادات القديمة. ومن السهل إلى حدّ ما إدراك السبب، فقد كان نظام العصور الوسطى الخاص بالزراعة في بريطانيا، كما في أجزاء كثيرة من العالم، نظاماً تتخذ فيه حيازة كلّ فلاح شكل مجموعة من الأشرطة الضيقة المتناثرة على نحو عشوائي وسط أشرطة زملائه في الحقول غير المسيجة، أو

(18) المصدر نفسه، ص 87-91، 170، و173. انظر كذلك: Tawney, *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century*, pp. 161-166.

(*) طبقة الفلاحين مُلاّك الأراضي في روسيا القيصرية الذين وصفهم الشيوعيون أثناء ثورة تشرين الأول/ أكتوبر بأنهم مستغلّون. وقد تمسكوا بمزارعهم وأبدَوْا مقاومة شديدة للبلاشفة الذين نكّلوا بهم أشد تنكيل.

المفتوحة. وبما أن الماشية كانت ترعى في تلك الحقول بعد جمع المحاصيل، فقد كان لا بُدَّ أن يحين موعد الحصاد في الوقت نفسه بالنسبة إلى الأفراد المعنيين جميعاً، ولا بُدَّ أن تكون عمليات الدورة الزراعية منسقة على نحو أو آخر. وداخل تلك الترتيبات، كان هناك تغاضٍ عن الاختلاف الفردي[19]، غير أنه كانت هناك في المقام الأول حاجة ماسة إلى التنظيم التعاوني الذي يمكن أن يستقر بسهولة ليصبح عادة باعتباره أيسر السبل إلى تسوية الأمور. ومن الواضح أن إعادة ترتيب استخدام أشرطة الأرض في كلّ موسم كانت ستصبح مشروعاً لا يُستهان به، ولكن ذلك لم يحدث، فقد كان اهتمام الفلاحين بالأرض المشاع كمصدر للمراعي الإضافية وخشب الوقود أمراً واضحاً. بصورة أعم، بما أن الفلاحين الإنجليز اكتسبوا لأنفسهم مكانةً يُحسدون عليها نسبيّاً في ظلّ حماية عُرف ضيعة الإقطاعي (الوسية)(*)، فليس مستغرباً أنهم كانوا ينظرون إلى حماية العُرف والتقليد على أنها الحاجز الذي قد يحميهم من السيل الرأسمالي الغازي الذي لم يكونوا في وضع يجعلهم يستفيدون منه[20].

بالرغم من بعض المساعدة التي كانت تَرِد من حين لآخر من الملك، فقد أخذ الحاجز يتداعى. وبلغة العصر، فقد «أكلت الأغنام البشر»(**) إذ طُرِد الفلاحون من الأرض، وحُوِّلت أشرطة الأرض المزروعة والمشاع على السواء إلى مراعٍ. وكان بإمكان الراعي الواحد إدارة قطعان ترعى على أرض كانت في يوم من الأيام تُطْعِم بشراً كثيرين[21]. ومن المستحيل تقريباً قياس تلك التغيرات قياساً دقيقاً، مع أنه لا شكّ في أنها كانت تغيرات ضخمة. ومع ذلك، فإن ما يحرص تاوني نفسه على توضيحه هو أن الماء الذي كان يشقّ طريقه في القرن السادس عشر لم يكن سوى تقاطر مقارنةً بالاندفاع الذي حدث بعد الحرب الأهلية ودمر الحاجز.

---

(19) انظر: Campbell, Ibid., pp. 176-178,

حيث الاستشهاد ببحث ج. إ. فوسيل (G. E. Fussel) عن طرق الزراعة القديمة.

(*) تلك الوحدة من الأرض الزراعية، أو الضيعة التي يحوزها السيد الإقطاعي الذي يتمتع بمجموعة من الحقوق في الأرض وفي المستأجرين، كما أنّ له حقّ عقد محكمة.

(20) Tawney, Ibid., pp. 126, 128, et 130-132.

(**) هذه جملة مجازية تعني أن مُلاك الأراضي التي كان يعيش عليها البشر حولوها إلى مراعٍ ضخمة ترعى فيها الأغنام بدلاً من البشر الذين كانوا يعيشون عليها ويزرعون القمح والشوفان.

(21) المصدر نفسه، ص 232، 237، 240-241، و257.

وهكذا فقد كان الناقلون الرئيسيون لما بات في النهاية مجتمعاً حديثاً وعلمانياً في تلك الفترة بشكل أساسي رجالَ التجارة في كلّ من الريف والمدن. وفي تناقض حاد مع ما حدث في فرنسا، اندفع هؤلاء الرجال قُدُماً بشكل أساسي اعتماداً على أنفسهم وليس تحت مظلة الرعاية الملكية الأبوية. وبطبيعة الحال، فقد كان بعضهم بمرور الوقت سعيداً بالتعاون مع التاج، حيث كان لذلك عائد كبير يمكن الحصول عليه. ولكن أهل المدن الأكثر ثراءً، وخاصةً مع اقتراب وقوع الحرب الأهلية، تصدوا للاحتكارات الملكية التي إن لم تكن قيداً على الإنتاج فقد كانت على أقل تقدير بمثابة عقبات في سبيل طموحاتهم[22]. وبذل التاج في عهد الملكة إليزابيث وأول ملكين من أسرة ستيوارت بعض الجهد للتخفيف من آثار تلك الاتجاهات على كلّ من الفلاحين والطبقات الفقيرة في المدن، فقد أخذت أعداد كبيرة من الفلاحين المطرودين تصبح تهديداً للنظام القويم، إلى حدّ وقوع ثورات متقطعة[23]. ويدعو أحد المؤرخين الحريصين السياسة الملكية سياسةً متقطعة الإحسان، فأثناء «طغيان السنوات الإحدى عشرة»، حين حكم تشارلز الأول من خلال سترافورد (Strafford) ولود (Laud)[*] بلا

---

(22) للاطلاع على التضاد مع فرنسا، انظر: John Ulric Nef, *Industry and Government in France and England, 1540-1640*, Memoirs of the American Philosophical Society; vol. 15 (Philadelphia: The American philosophical Society, 1940),

وللاطلاع على نقد للشركات المرخصة، انظر أيضاً: Lipson, *The Economic History of England,* vol. 2, pp. lviii-lix.

(23) من الواضح أن ثورات الفلاحين لم تكن تحظى باهتمام كبير. وربما يكون تاوني مبالغاً في صلتها بالسياجات. وأفضل مادة استطعت العثور عليها هي التي في: [Viktor Fedorovich Semenov, *Ogorazhivaniya i krest'yanskiye dvizheniya v Anglii XVI veka* (Moscow: [n. pb.], 1949)], Esp. pp. 277, 284, 287-291, 300-304, 307, 309, 321, 324, 327, and 349.

والفكرة الأساسية لهذه المادة المقصورة على القرن السادس عشر هي ما يلي: كانت هناك ثلاث انتفاضات رئيسيّة شارك فيها الفلاحون: 1) رحلة الغفران (The Pilgrimage of Grace 1536-1537) وكانت في الأساس حركة إقطاعية ومناوئة للملك هبّ فيها الفلاحون مساندين لساداتهم، 2) ديفونشاير وكورنوول في عام 1549، وكانت منطقة متخلفة اقتصادياً، 3) في منطقة نورفولك في العام نفسه، حيث يوجد دليل على صلتها بالسياجات. ويشير تريفور- روبر، «من طبقة الأعيان»، 40 سنة، إلى تمرد فلاّحي ميدلاند في عام 1607 على أنه «آخر تمرد فلاّحي صرف في إنجلترا»، حيث ظهر المصطلحان Levellers (دعاة إلغاء الفوارق الطبقية) وDiggers (الحفارون)، وكانوا يسمون في الأصل «الدعاة الحقيقون لإلغاء الفوارق الطبقية». ومن الواضح أن تلك الحركة كانت موجهة كذلك ضدّ السياجات.

(*) كان السير توماس وينتورث أول من حصل على لقب «إيرل أوف سترافورد». وكان أمهر وأقدر مستشاري الملك تشارلز. غير أن الملك تخلى عنه في النهاية فأصبح كبش فداء لشكاوى البرلمان، ووافق الملك=

برلمان، ربما كانت محاولة تقديم الإحسان أشد قوة. وأعطت المحاكم المَلَكية مثل قاعة النجوم(*) ومحكمة المطالبات(**) الفلاح الحماية التي حصل عليها ضدّ الطرد من خلال السياجات(24).

وفي الوقت نفسه لم يكن التاج يتوانى عن ملء جيوبه بالغرامات في محاولة تنفيذ تلك السياسات. وفي أي الأحوال كان التنفيذ الفعَّال بعيد المنال بالنسبة له. فعلى عكس المَلَكيَّة الفرنسية، لم يكن التاج الإنجليزي قادراً على بناء الآلة الإدارية والقانونية الفعالة الخاصة به التي يمكنها فرض إرادتها على الريف. وعادةً ما كان الذين يحافظون على النظام في الريف من أعضاء طبقة الأعيان، وهم نفسهم الأشخاص الذين كانت سياسات التاج الوقائية موجهة إليهم. وهكذا كانت النتيجة الرئيسيّة لسياسة التاج هي معاداة من يؤيدون حقّ الشخص في أن يفعل ما يحلو له - ويظنه نافعاً من الناحية الاجتماعية - بما يملك. وغالباً ما كانت السياسة المَلَكية توحِّد العناصر ذات العقلية الاجتماعية في المدن والريف التي تربطها ببعضها روابط أخرى كذلك، داخل معارضة متماسكة للتاج(25). وفي القطاع الزراعي، كانت سياسة أسرة ستيوارت الزراعية فاشلة على نحو واضح وساعدت على التعجيل بالحرب الأهلية، وهي صراع بين «الحقوق الفردية والسلطة

= على قطع رقبته. وكان وليام لودّ كبير أساقفة كانتربري مؤيداً متحمساً للملك تشارلز الذي شجعه على الإيمان بالحق الإلهي. وأدى دعمه للملك تشارلز والمَلَكية المطلقة واضطهاد أصحاب الرأي المخالف إلى قطع رقبته وسط الحرب الأهلية الإنجليزية.

(*) قاعة النجوم: محكمة إنجليزية عُرفت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكانت تتكون من رئيس مجلس اللوردات وأعضاء آخرين يختارهم مجلس الملك الذي يضم مجموعة من المستشارين الملكيين. وكانت تلك المحكمة تصدر أحكامها بدون محاكمة ولا هيئة محلفين، وتضع إجراءاتها وعقوباتها ووسائلها لاسترداد الحقوق بنفسها. عُرفت بهذا الاسم لأنها كانت تعقد جلساتها في قاعة النجوم ببرلمان وستمنستر في لندن. وفي الوقت الحاضر يشير تعبير «قاعة النجوم» إلى جلسة سرية تفتقر للإجراءات التنظيمية بوساطة أي محكمة أو منظمة رسمية.

(**) محكمة إنجليزية كانت موجودة في الفترة من القرن الخامس عشر حتّى القرن السابع عشر، وكانت تضم قضاة يعينهم الملك. وكانت جلسات المحكمة مغلقة وتنظر في القضايا المتعلّقة بأمن الدولة.

(24) Lipson, *The Economic History of England*, vol. 2, pp. lxv, and 404-405, and Margaret James, *Social Problems and Policy during the Puritan Revolution, 1640-1660* (London: G. Routledge & Sons, 1930), pp. 79, and 241-243.

(25) للإطلاع على تحليل ممتاز، انظر: Brian Manning, «The Nobles, the People and the Constitution,» in: Trevor Henry Aston, ed., *Crisis in Europe, 1560-1660*, With an Introd. by Christopher Hill (New York: Basic Books, [1965]), pp. 247-269, Especially pp. 252, and 263.

الملكية، وكان متصوراً على أنه يرتكز في النهاية على الإقرار الديني»[26]. وهنا ينبغي أن يكون واضحاً إلى حدّ معقول أي حقوق الفردية التي كانت في خطر، ومن المؤكّد أنها لم تكن حقوق جماهير طبقة الفلاحين التي كانت لا تزال الغالبية الساحقة من سكان إنجلترا.

2. الجوانب الزراعية للحرب الأهلية

في ضوء هذه الخلفية العامة، قد يبدو أنه ليس هناك سبب كافٍ للشك في فرضية كون العناصر ذات العقلية التجارية بين طبقات مُلاك الأراضي العليا، وبقدر أقل بين صغار المُلاك من بين القوى الرئيسيّة المعارضة للملك والمحاولات المَلَكية للحفاظ على النظام القديم، وبالتالي كانوا السبب الرئيسي الذي أدى إلى نشوب الحرب الأهلية، وإن لم يكونوا سببها الوحيد. وقد خلق نمو التجارة في المدن خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر في الريف الإنجليزي سوقاً للمنتجات الزراعية، وحرَّك بالتالي عملية تؤدي إلى الزراعة التجارية والرأسمالية في الريف نفسه. وخلق اقتحام التأثيرات التجارية على نحو يزداد اتساعاً موقفاً جديداً تكيفت معه الجماعات المختلفة في كلّ من الطبقات الزراعية التي لم يكن أي منها يتميز تميزاً حاداً عن تلك الجماعات التي في المدن، بطرق مختلفة وبدرجات متباينة من النجاح. وكان الأرستقراطيون ذوو الألقاب، بعاداتهم المُكْلِفة الخاصة بالتباهي والصلة بالقصر بصورة عامة، أقل من يُحتمل أن يُحدث التغيير، وإن تكيف بعضهم مع الوضع الجديد[27]. وكانت الجماعة الريفية الرئيسيّة التي نجح أكثر أفرادها استعداداً للمبادرة في التكيف هي تلك الجماعة الكبيرة المنتشرة التي دون طبقة النبلاء وأعلى من طبقة صغار المُلاك، أي طبقة الأعيان. غير أن نجاحها لم يكن يرجع بالكامل إلى الأنشطة الزراعية وحدها، فقد كان لدى طبقة الأعيان التي تتطلع للأمام كلّ أنواع الصلات

---

(26) James, Ibid., p. 80.

(27) Tawney, «The Rise of the Gentry 1558-1640,» in: Carus-Wilson, *Essays in Economic History; Reprints Edited for the Economic History Society*, p. 181.

عن هذه النقطة، انظر الدراسة شديدة الدقة التي ظهرت بينما كان هذا الكتاب في المطبعة، انظر الفصل الرابع وخاصة ص 163 من: Lawrence Stone, *The Crisis of the Aristocracy, 1558-1641* (Oxford: Clarendon Press, 1965),

وينتهي المؤلّف إلى أن نصيب النبلاء من ثروة إنجلترا المتزايدة بسرعة تناقص تناقصاً حاداً وأن هذا التغير في وضعهم المالي النسبي، وليس وضعهم المالي المطلق، هو ما يهم.

الشخصية والتجارية مع الدرجات العليا من أهل المدن أو البورجوازية بالمعنى الأضيق المقبول للكلمة[28]. إذاً فقد خرج من بين الأعيان ـ كطبقة ـ الممثلون الرئيسيون للاتجاه التاريخي الحاسم المعدِّل لبنية المجتمع الزراعي الإنجليزي. وفي ما يتعلق بالتناقض بين أنواع الاقتصاد، والبنية الاجتماعية، والآراء المتوافقة الموجودة في ما بين الأعيان والأرستقراطية المالكة للأراضي، فقد كان هناك «صراع بين اقتصادات مختلفة الأنواع تتوافق بشكل أوثق مع الخصوصيات الإقليمية أكثر من توافقها مع التقسيمات الاجتماعية. وهناك الكثير من الأعيان ممن كانوا يراوحون مكانهم أو ينحدرون إلى أسفل. وسوف يكون من السهل العثور على مُلاك الأراضي الذين يتحركون مع الزمن ويحققون أكبر المكاسب من ممتلكاتهم»[29]. أما الأعيان الذين كانوا «يراوحون مكانهم» فمن الواضح أنهم هؤلاء الذين ليس لديهم الاستعداد نسبيّاً للمبادرة بتحسين وضعهم الاجتماعي على الأرض وكانت تنقصهم الصلات الحضرية المفيدة ذات الطابع التجاري أو الرسمي. وربما قدَّم هؤلاء «المتذمرون والمزمجرون» جزءاً من العنصر الراديكالي وراء كرومويل والثورة البّيوريتانية(*)، وإن كانت لهذا الدافع أصوله الأساسية دون

(28) Tawney, «The Rise of the Gentry 1558-1640,» in: Carus-Wilson, Ibid., pp. 176, and 187-188.

(29) المصدر نفسه، ص 186. يكمن إنجاز تاوني في التعرف على التغيرات التي حدثت في المجتمع الإنجليزي ولفت الانتباه إليها، وإن كان من المحتمل أن الأساس الإحصائي لحجته هو أضعف جزء فيها. وربما يكون قد بالغ في عدد النبلاء ذوي الألقاب الذين كانوا يجدون صعوبة غير متوقعة في الوضع الجديد وعدد الأعيان الذين كانوا يستفيدون منه. للاطلاع على نقد لإجراءات تاوني الإحصائية، انظر: J. P. Cooper, «The Counting of Manors,» *The Economic History Review* (2nd Series), vol. 8, no. 3 (April 1956), pp. 377-389.

وملحق تفسيرات المادة الإحصائية.

(*) أوليفر كرومويل عسكري ورجل دولة بريطاني. ولد عام 1599 وتوفي عام 1658. في عام 1628 انتُخب عضواً في البرلمان. وفي عام 1641 ثار بمساندة الجيش والبرلمان على الملك تشارلز الأوّل، ما أدى إلى إعدام الملك في مشهد مأساوي، وقف كرومويل خلف الملك في أثناء قتله، وأخذ يلطخ يديه بدمائه ويرفعها للحشود قائلاً: «انظروا إن دمّه أحمر مثلنا. مثل كلّ الناس، ليس دمه أزرق، كما كان يعتقد الناس!». بعد ذلك أصبح أوليفر كرومويل رئيساً للمجلس الجمهوري لبريطانيا، وهي المدّة القصيرة التي أصبحت فيها بريطانيا جمهورية. ولكن بعد ذلك عادت الأسرة المالكة إلى الحكم تلبية لمطلب الناس. وقد أُطلق على تلك الثورة اسم «الثورة البيوريتانية» لأن أعضاء الجماعة الدينية البيوريتانية، أو التطهرية، كانوا العنصر الغالب بين معارضي الملك. وقد كانت هناك مبالغة في التشديد على العنصر الديني على حساب القضايا الدستورية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية البارزة.

ذلك في أسفل السلم الاجتماعي[30]. وهكذا، وتحت تأثير التجارة وبعض الصناعة، كان المجتمع الإنجليزي يتفسخ من أعلاه ومن أسفله بطريقة سمحت لجيوب الانفصال الراديكالي التي أفرزتها القوى نفسها بالانفجار بشكل مؤقت وسط الاهتمام العام. وكما سنرى في الوقت المناسب، فإن تسلسلاً مشابهاً للتطورات هو ما يميز تقريباً الثورات الحديثة الكبرى الأخرى، الفرنسية والروسية والصينية. وفي أثناء ذلك، وبينما كان النظام القديم ينهار، ظهرت على السطح تلك القطاعات من المجتمع التي لم تكن تحقق مكاسب بسبب الاتجاهات الاقتصادية طويلة المدى وقامت بجزء كبير من «الأعمال القذرة» العنيفة الخاصة بالقضاء على النظام القديم، وأفسحت بذلك الطريق لمجموعة من المؤسسات الجديدة.

كان أهم الأعمال القذرة من هذا النوع في إنجلترا، العملَ الرمزي الخاص بقطع رأس تشارلز الأول. كان الجيش مصدر المطالبة الأساسية بالقصاص من الملك، وكانت التأثيرات الشعبية قوية إلى حدّ كبير، وقد نبعت من طبقات ما دون الأعيان، ومن الأرجح من أرباب الحرف والفلاحين[31]. مع حلول وقت تنفيذ الإعدام، كان كرومويل وضباطه قد نجحوا بالفعل في السيطرة على هؤلاء، وكان لا بُدَّ من فرض الإعدام نفسه من خلال البرلمان بقوة السلاح. حتّى في ذلك الحين رفض عدد كبير في البرلمان (49) الحكم على الملك، ووقّع (59)

(30) انظر: Hugh Redwald Trevor-Roper, *The Gentry, 1540-1640*, The Economic History Review. Supplements; 1 (London: Published for the Economic History Society by Cambridge University Press, [1953]), pp. 8, 16, 24, 26, 31, 34, 38, 40, 42, and 51.

ورغم عدم إحكام حجة تريفور روبر، فقد قدم قدراً جيداً من الأدلة التي تشير إلى التأثير الكبير من جانب «مجرد الأعيان» في جيوش كرومويل. وللاطلاع على تعديلات لموقف تريفور روبر، انظر: George Yule, *The Independents in the English Civil War* (Cambridge [Eng.]: University Press, 1958), pp. 48-50, 52, 56, 61, 65, 79, and 81,

وخاصةً ص 80 حيث يوافق يول على أن عدداً أقل من الأعيان كان يشكل المستقلين من ضباط الجيش. ويظهر نقد حاسم لفرضية تريفور في ص 381، 383، 385، و387 من: Perez Zagorin, «The Social Interpretation of the English Revolution,» *Journal of Economic History*, vol. XIX (September 1959).

(31) Charles Harding Firth, *Cromwell's Army; a History of the English Soldier during the Civil Wars, the Commonwealth and the Protectorate*, Ford Lectures Delivered in the University of Oxford, 1900-1901 (London; Methuen; New York: Barnes & Noble, [1962]), pp. 346-360.

على مذكرة الإعدام. وهناك إشارات تدلّ على أن الغلبة كانت للأعيان الأفقر حالاً بين قتلة الملك، وكانت للأعيان الأكثر ثراءً بين هؤلاء الذي رفضوا الحكم على الملك. ولكن الجماعتين متداخلتان تداخلاً كبيراً؛ ولن يمحص التحليل السوسيولوجي الآلي المشاعر السياسية في تلك الفترة[32]. ومن الممكن تصوُّر أنه ربما كان من الممكن أن تتحقق المَلَكية الدستورية بطريقة أخرى. ولكن مصير تشارلز الأول كان تذكاراً مرعباً للمستقبل، فلم يحاول أي ملك إنجليزي لاحق أخذ الحكم الملكي المطلق مأخذ الجد. وتبدو محاولة كرومويل إقامة دكتاتورية مجرد محاولة يائسة وفاشلة لرتق الأشياء ببعضها فيما بعد ولا تشبه في الواقع المرحلة شبه الدكتاتورية في الثورة الفرنسية، حيث كان لا يزال هناك الكثير من خراب النظام القديم. كما لم يظهر الفلاحون وغوغاء المدن على السطح أثناء الحرب الأهلية الإنجليزية، إلا في بعض الأعمال الرمزية القصيرة شديدة الأهمية.

كانت هناك صلات كثيرة جمعت بين المحدِّثين والتقليديين في الطبقات الاجتماعية ذاتها، بما في ذلك المخاوف المشتركة من الطبقات الأدنى، أي «أكثر الأنواع وضاعةً». وتساعد تلك الروابط على تفسير السبب في كون التحالفات الطبقية غير واضحة بالمرة في هذه الثورة. وقد فعل تشارلز الأول ما في وسعه لكسب ود صغار المُلاك. وهناك أدلة على أنه نجح في ذلك على نطاق واسع[33]. ورغم معارضة أسرة ستيوارت للسياجات، فلم يكن تأييد الكثير من أثرياء الأعيان للقضية المَلَكية أمراً يدعو للدهشة، فما كنا لنتوقع أن يكون رجال أصحاب أملاك مرتاحي الضمير بشأن الإطاحة باثنتين من دعائم النظام الاجتماعي، هما الملك والكنيسة. وفي النهاية اضطروا للترحيب بعودة المَلَكية في شكل جديد يتناسب مع متطلباتهم. وظهر هذا الموقف الغامض نفسه تجاه تلك الجوانب من النظام القديم التي تؤيد حقوق المِلْكِية على السطح في الثلاث ثورات الكبرى في أماكن أخرى التي أعقبت الثورة البيوريتانية، وكذلك الحرب الأهلية الأمريكية. ومن ناحية أخرى كانت سياسة قادة التمرد واضحة ومباشرة، فقد كانوا يعارضون التدخل في

---

(32) انظر ص 129 للاطلاع على الجدول من: Yule, *The Independents in the English Civil War*.

(33) يجمع الأدلة ذات الصلة بالموضوع، ص 390 من: Zagorin, «The Social Interpretation of the English Revolution,»

انظر كذلك: Paul H. Hardacre, *The Royalists during the Puritan Revolution*, International Scholars Forum; a Series of Books by American Scholars; 6 (The Hague: Nijhoff, 1956), pp. 5-6.

حقوق المِلكية الخاصة بمُلاك الأراضي من جانب الملك ومن جانب الراديكاليين من الطبقات الأدنى. وفي تموز/ يوليو من عام 1641 ألغى البرلمان الطويل [محكمة] قاعة النجوم، وكانت السلاح الملكي الرئيسي ضدّ أصحاب السياجات، وكذلك الرمز العام للسلطة المَلَكية التعسفية. وقد تمّ التصدي للتهديدات الآتية من داخل الجيش، ومن دعاة المساواة بين الطبقات والحفارين، ومن كرومويل وأتباعه بحزم ومهارة[34].

هناك عوامل أخرى مسؤولة عن عدم تطور الثورة البيوريتانية في أي وقت إلى صراع صريح بين الطبقات العليا والسفلى، فقد انطوى الصراع على توليفة من القضايا الاقتصادية والدينية والدستورية. غير أنه ليس هناك دليل كافٍ وحاسم على بيان مدى توافق تلك القضايا؛ فمازال الأساس الاجتماعي للثورة البيوريتانية بحاجة إلى تحليل. غير أن الإشارات تدلّ على تبلور الرأي بشأن تلك القضايا في أوقات مختلفة. ومن ثمّ فبما أن أحداث الثورة الجسام قد تكشفت وواجه الرجال أحداثاً لم يمكنهم السيطرة عليها ولم يتنبأوا بنتائجها ـ أي بينما كانت عملية الاستقطاب الثوري في حالة تقدّم وتأخر ـ فقد شعر الكثيرون من علية القوم وسفلتهم بأنهم في مأزق رهيب ولا يمكنهم التوصل إلى قرار إلا بشق الأنفس. وربما اتجهت الولاءات الفردية في اتجاه معاكس للمبادئ التي كان الفرد شبه مدرِك لها، أو العكس.

في علم الاقتصاد، لم تسفر الحرب الأهلية عن نقل أي ملكية للأراضي من جماعة أو طبقة إلى جماعة أو طبقة أخرى. (من المؤكّد تقريباً أن تاوني مخطئ بشأن هذا الموضوع) بل ربما كانت الآثار الواقعة على مِلكية الأراضي أقل مما كانت عليه في الثورة الفرنسية، حيث أيد البحث الحديث زعم توكفيل بأن نمو طبقة الفلاحين المالكين للأرض سبقت الثورة ولم تكن نتيجة لبيع أملاك المهاجرين الذين اضطروا للفرار إثر قيامها. وفي إنجلترا كان الجانب البرلماني يفتقر إلى المال بشكل مزمن، وقد موّل الحرب من ناحية بتولي تشغيل الضياع الملكية، ومن ناحية أخرى من خلال المصادرة التامة، حيث أسهم أعضاؤه بذلك في تمويل أعدائهم. وقد استُعيد المزيد من الضياع بعد ذلك. وتشير دراسة أُجريت

(34) انظر: Margaret James, *Social Problems and Policy during the Puritan Revolution, 1640-1660* (London: G. Routledge & Sons, 1930), pp. 117-128.

على تلك المعاملات في جنوب شرق إنجلترا التي يعتقد المؤلّف أنه جرت بها تطبيقات أوسع، أن أكثر من ثلاثة أرباع الأملاك التي بيعت في عهد الحكومة البرلمانية يمكن تتبع أصولها حتّى أصحابها عند عودة الملكية. وقد استُعيد ما يقل عن الربع فقط قبل عام 1660. ولا يبدو أن مشتري أراضي التاج والكنيسة استطاعوا استعادة حيازاتهم بعد عودة المَلَكية، وإن كان المؤلّف لا يقدم إحصائيات بشأن هذه النقطة[35].

ومع ذلك فلن يكون من المفيد الاستشهاد بهذا الدليل لدعم افتراض أن الثورة البيوريتانية كانت ثورة على الإطلاق، فقد كانت نتائجها الثورية عميقة ومستمرة في مجال القانون والعلاقات الاجتماعية. وبإلغاء قاعة النجوم فَقَد الفلاحون حمايتهم الأساسية من زحف السياجات. وجرت بعض المحاولات في عهد كرومويل، وخاصة في المرحلة التالية لحكم كبار الجنرالات، للحد من آثارها. غير أن ذلك كان آخر جهد يُبذل من هذا النوع[36]. وبالرغم من احتمال وجود موضع للشك بشأن السمات الاجتماعية لهؤلاء الأعيان الذين أيدوا الثورة، فمِن الواضح مَن الذي أحرز الانتصار. «مع عودة الملكية حمل المُسيِّج كلّ شيء أمامه»، ولم يشعر أحد بالآثار الكاملة فترةً من الزمن[37]. ومن خلال تحطيم سلطة الملك، أزاحت الحرب الأهلية الحاجز الأساسي الذي يحول دون الوصول إلى مُلاك الأراضي المسيِّجين وأعد إنجلترا في الوقت ذاته للحكم بواسطة «مُلاك الأراضي الملتزمين»، وهو وصف دقيق إلى حدّ معقول، وإن كان جارحاً، للبرلمان في القرن الثامن عشر.

النقاد الذين يصفون الحرب الأهلية بأنها ثورة بورجوازية محقون في زعمهم بأن الصراع لم يسفر عن حصول البورجوازية على أي سلطة سياسية، فقد ظلت الطبقات العليا في الريف تسيطر سيطرةً قوية على الجهاز السياسي، كما سنرى في الوقت المناسب، ليس خلال القرن الثامن عشر فحسب، بل حتّى بعد قانون الإصلاح في عام 1832. ولكن الأمر يبدو تافهاً عند النظر إليه على خلفية واقع

(35) Joan Thirsk, «The Restoration Land Settlement,» *Journal of Modern History*, vol. 26 (1954), pp. 323, and 326-327.

(36) James, Ibid., pp. 118, 120, 122, and 124.

(37) المصدر نفسه، ص 343.

الحياة الاجتماعية، فقد اخترقت التأثيرات الرأسمالية جزءاً كبيراً من الريف وغيَّرته قبل الحرب الأهلية بزمن طويل. وكانت الصلة بين مالك التسييج والبورجوازي وثيقة وحميمة إلى حدّ أنه كان من الصعب تحديد أين يبدأ أحدهما وأين ينتهي الآخر داخل الدوائر العائلية المتشعبة في ذلك الوقت. وكانت نتيجة الصراع انتصاراً ضخماً وإن لم يكن مكتملاً بالنسبة إلى التحالف بين الديمقراطية البرلمانية والرأسمالية. وكما يشير المؤرخون المحدثون، فإن «النظام الأرستقراطي بقي كما هو، ولكن في شكل جديد؛ ذلك أن المال وليس الأصل كان هو الأساس في ذلك الحين. وأصبح البرلمان نفسه أداة للرأسماليين مُلاك الأراضي من حزبي الأحرار والمحافظين، وأصهارهم ومعارفهم وحلفائهم الذين كانت الدولة في ذلك الحين تسعى إلى تحقيق مصالحهم على نحو ثابت»[38].

كي ندرك حجم منجزات الحرب الأهلية، لا بُدَّ لنا من الابتعاد عن التفاصيل وإلقاء نظرات سريعة للأمام وللخلف، فمبدأ المجتمع الرأسمالي المعلن هو أن الاستخدام غير المقيَّد للمِلكية الخاصة من أجل الإثراء الخاص ينتِج بالضرورة من خلال آلية السوق ثروةَ المجتمع ككل ورفاهته اللتين تزدادان باطراد. وفي إنجلترا انتصرت هذه الروح بالطرق «القانونية» و«السلمية» التي ربما سببت رغم ذلك عنفاً ومعاناة حقيقيين، على نحو يزيد عما سببتهما الحرب الأهلية نفسها، أثناء القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين في الريف كما في المدن. ومع أنه ربما كان مصدر الدافع الأصلي إلى الرأسمالية هو المدن في وقت يعود إلى العصور الوسطى، فقد مضى في الريف بالقوة نفسها التي مضى بها في المدن؛ إذ تلقى قوة دفع أبدية من المدن التي جعلت النيران التي تلتهم النظام القديم تنتشر في الريف. ويتعارض كلّ من المبدأ الرأسمالي ومبدأ الديمقراطية البرلمانية تعارضاً مباشراً مع المبدأين اللذين حلا محلّهما وتغلبا عليهما إلى حدّ كبير إبان الحرب الأهلية، وهما السلطة التي تحظى بالتأييد الإلهي في السياسة، والإنتاج من أجل الاستخدام وليس بغرض المنفعة الفردية في الاقتصاد. ويصعب بدون انتصار هذين المبدأين في القرن السابع عشر تخيل قدرة المجتمع الإنجليزي على التحديث على نحو سلمي - إلى الحد الذي كان عليه سلمياً بالفعل - خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

---

(38) Zagorin, «The Social Interpretation of the English Revolution,» p. 681.

3. تسييج المزارع والقضاء على طبقة الفلاحين

ربما يسهم العنف الثوري، قَدْرَ إسهام الإصلاح السلمي، في إقامة المجتمع الحر نسبيّاً، والواقع أنه كان في إنجلترا مقدمة لتحول أكثر سلميةً. ومع ذلك فليس كلّ العنف المهم تاريخيّاً يتخذ شكل الثورة. ذلك أن قدراً كبيراً منه ربما يحدث داخل إطار الشرعية، بل الشرعية التي تسير إلى حدّ كبير على الطريق إلى الديمقراطية الدستورية الغربية. وهكذا كانت السياجات التي أعقبت الحرب الأهلية وظلت قائمة حتّى أوائل العصر الفيكتوري.

منذ نصف قرن نظر باحثون كثيرون إلى سياجات القرن الثامن عشر على أنها الوسيلة الرئيسيّة التي دمرت بها الأرستقراطية القوية المالكة للأراضي طبقة الفلاحين المستقلة في إنجلترا[39]. وقد ابتعد البحث فيما بعد ببطء وصبر عن هذه الفرضية. وقد يقبلها عدد قليل من المؤرخين المحترفين، ربما باستثناء بعض الماركسيين. وما من شكّ في أن التفسير الأقدم خاطئ من حيث التفاصيل وفيه شكّ في ما يتعلق ببعض النقاط الضرورية للحجة الأساسية. ومع ذلك ففقد تشبث الكُتَّاب الأوائل بنقطة غالباً ما تختفي من المناقشات الحديثة، وهي أن السياجات كانت الضربة القاضية التي دمرت بنية مجتمع الفلاحين الإنجليزي كلها التي تجسدت في القرية التقليدية.

كما رأينا للتو، فقد تعرض مجتمع الفلاحين لهجوم قبل اندلاع الحرب الأهلية بكثير. وقضت الحرب نفسها على المَلِك باعتباره الحامي الأخير لطبقة الفلاحين ضدّ زحف الطبقات العليا من مُلاك الأراضي. ومع أن بيروقراطية أسرتي تيودور وستيوارت لم تكن شديدة الفاعلية، فقد سعت في بعض الأوقات على الأقل لوقف تقدّم المد. وبعد عودة الملكية والثورة المجيدة في 1688، وهي آخر همهمات الزلزال، استقرت إنجلترا في القرن الثامن عشر كي يحكمها البرلمان. وبينما لم يكن المَلِك بحال من الأحوال سوى رئيس للدولة بالاسم فحسب، فهو

(39) انظر على سبيل المثال البحث الكلاسيكي لـ: John Lawrence Hammond and Barbara Bradby Hammond, *The Village Labourer 1760-1832, a Study in the Government of England before the Reform Bill* (London; New York [etc.]: Longmans, Green and Co., 1911),

وانظر: Arthur Henry Johnson, *The Disappearance of the Small Landowner: Ford Lectures, 1909* (Oxford: Clarendon Press, 1909).

لم يحاول التدخل في تقدّم السياجات. ولم يكن البرلمان أكثر من لجنة تضم مُلاك الأراضي؛ وكان للمصالح التجارية الحضرية على الأقل تمثيل غير مباشر من خلال نظام الدوائر الانتخابية(*) التي تكاد تخلو من السكان(40). بل كانت الحكومة المحلية التي كان الفلاحون يتصلون بها اتصالاً مباشراً، تسيطر عليها طبقة الأعيان والأرستقراطيون من ذوي الألقاب أكثر مما كان عليه الحال من قبل. وبمرور سنوات القرن الثامن عشر باتت معاملات الأعمال العامة في الأبرشيات التي كان حوالى 15 ألفاً منها تشكل خلايا الدولة الإنجليزية بوصفها هيئة سياسية، تتم على نحو كبير خلف أبواب مغلقة، حيث فقدت أي أثر من الطابع الشعبي أو الديمقراطي الذي ربما كانت تتمتع به أثناء العصور الوسطى(41).

وعلاوة على ذلك كان البرلمان هو الذي سيطر في النهاية على عملية التسييج، ففيما سبق كانت الإجراءات التي يتبعها أحد المُلاك ليقيم سياجاً بموجب قانون البرلمان إجراءات علنية وديمقراطية. والواقع أن كبار مُلاك الأراضي سيطروا على الإجراءات من البداية للنهاية. وهكذا كانت موافقة «ثلاثة أرباع إلى أربعة أخماس» الأعضاء مطلوبة في الحال قبل موافقة البرلمان على اقتراح التسييج. ولكن الموافقة على ماذا؟ الإجابة هي على الأراضي وليس على الناس، فلم تكن حقوق التصويت تُحصى عدداً، بل توزن وزناً. وكان بإمكان أحد كبار المُلاك أن يجتاح مجتمعاً بكامله من صغار المُلاك وسكان الأكواخ(42).

(*) ظهر مصطلح Rotten boroughs في القرن الثامن عشر. وهو يعني تلك الدوائر الانتخابية التي كانت في الأصل مدناً فيها عدد كبير من السكان ولكنها خلت منهم بمرور الزمن، حتى إنَّ إحداها لم يكن فيها سوى ثلاثة منازل وخمسة عشر شخصاً، ومع ذلك كانت تُحسب دائرة انتخابية، وكان يسيطر على تلك الدوائر مُلاك الأراضي. وقد ألغى قانون الإصلاح لعام 1832 تلك الدوائر وجعل التمثيل البرلماني متوافقاً مع المراكز السكانية والصناعات المهمة.

(40) Lewis Bernstein Namier, *England in the Age of the American Revolution*, 2d Ed. (New York: St. Martin's Press, 1961), pp. 4, 22, and 25.

(41) Hammond and Hammond, *The Village Labourer 1760-1832, a Study in the Government of England before the Reform Bill*, pp. 16-17, and Johnson, Ibid., p. 132.

(42) Hammond and Hammond, Ibid., pp. 49- 50.

هاجمت دراسة لاحقة الزوجين هاموند لمبالغتهما في تقدير الفساد والتحيز في تعامل البرلمان مع السياجات. انظر: W. E. Tate, «Members of Parliament and the Proceedings upon Enclosure Bills,» *The Economic History Review*, vol. 12 (1942), pp. 74- 75.

إذ درس المؤلّف كلّ مناسبة استطاع أن يعثر لها على سجل تجمّع فيها أعضاء البرلمان لدراسة طلبات التسييج =

كان التفوق السياسي والاقتصادي لمُلاك الأراضي الكبار في القرن الثامن عشر في جزء منه نتيجةً للاتجاهات التي سبقت الحرب الأهلية بزمن طويل، وبشكل أساسي سلطة الأعيان المحليين وغياب الجهاز البيروقراطي القوي الذي يكبح جماح هذه السلطة، حتّى في عهد ملوك أسرتي تيودور وستيوارت. وكانت نتيجة الحرب الأهلية نفسها التي تتناقض تناقضاً حاداً مع نتيجة الثورة الفرنسية، هي تقوية وضع طبقات مُلاك الأراضي الكبرى إلى حدّ بعيد. وكانت هناك بالفعل مناسبة لملاحظة الأدلة التي تشير إلى تغير قليل نسبياً في توزيع مِلكيات الأراضي أثناء الثورة البيوريتانية[43]. وبخلاف استثنائين فقط، كانت العائلات الكبرى جميعها التي في نورثهامبتونشاير وبدفورشاير في عام 1640 لا تزال موجودة بعد ذلك بقرن[44].

بما أن الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي في إنجلترا تكيفت في وقت مبكر مع عالم التجارة، بل وغذّت السير نحو العصر الجديد، فلم تكتسحها تلك الاضطرابات العنيفة التي صاحبت التغيير. ومع أن التداخل بين الطبقة البورجوازية والطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي كان في القرن الثامن عشر أقل مما كان عليه في عهد الملكة إليزابيث الأولى وأوائل ملوك أسرة ستيوارت، فقد ظلت الصلة بين الطبقتين وثيقة جداً[45]. وكما أشار السير لويس نامير (Lewis Namier)، فلم تكن الطبقات الحاكمة الإنجليزية في القرن الثامن عشر من «الزراعيين» مثل نظيراتها في ألمانيا، بينما لم تكن الحضارة التي أنشأتها حضرية ولا ريفية. وهي لم تقم في قلاع محصنة ولا في قصور مُلاك الضياع، وفي في

= في إحدى المناطق، وهي مقاطعة نوتنجهامشاير. وقد وجد أنه في 71 بالمئة من الحالات التي جرى بحثها وعددها 365 حالة «يبدو أنه ليس هناك سبب يدعو إلى افتراض أن الظلم كان يقع من أجل المصلحة الذاتية الخاصة للأعضاء المعنيين، **إلا بقدر ضرورة وقوع الظلم إلى حدّ ما عندما يشرِّع أفراد طبقة ما، في مجتمع طبقي، أموراً تتعلق بمعيشة وممتلكات هؤلاء الذين يشغلون مرتبة مختلفة إلى حدّ بعيد داخل النظام الاجتماعي**» (إبراز الكلمات مضاف). وحين يعلق المؤلّف في موضع لاحق بقوله «ربما كان برلمان مُلاك الأراضي منحازاً تقريباً في بحثه لقضية الحفاظ على طبقة الفلاحين مُلاك الأراضي انحياز برلمان مُلاك الفحم عند مناقشته لضرورة استمرار وجود مُلاك الفحم»، ربما ينتهي القارئ إلى أنه نقض دعواه.

(43) انظر دراسات ثيرسك (Thirsk) المذكورة آنفاً.

(44) H. John Habakkuk, «English Landownership, 1680-1740,» *The Economic History Review*, vol. 10, no. 1 (1940), p. 4.

(45) المصدر نفسه، ص 17.

قصور المدن (كما في إيطاليا)، بل في منازل زرعتها فوق ضياعها[46].

يشيع اتفاق بين المؤرخين على أن الفترة التي تبدأ من عام 1688 تقريباً حتّى انتهاء الحروب النابليونية[*] كانت العصر الذهبي لضياع الأراضي الكبرى. وفي أجزاء مهمة من البلاد، اتسعت الضياع على حساب طبقة صغار المُلاك. والأهم من ذلك أن هذا الاتساع كان على حساب الفلاحين. ولم يظهر حتّى الآن من ينكر الأهمية العامة للسياجات أو أن ما لا يُحصى عددهم من الفلاحين فقدوا حقوقهم في الأرض المشاع التابعة للقرى، حيث ابتلع كبار المُلاك تلك الأراضي. وكان ذلك عصر تحسين لتقنيات الزراعة، مثل زيادة استخدام السماد، والمحاصيل الجديدة، وتناوب زراعة المحاصيل. ولم يكن ممكناً بالمرة تطبيق الأساليب الجديدة في الحقول الخاضعة لقواعد زراعة المشاع؛ فقد جعلتها تكلفتها أشق على المُزارع قليل الموارد، أو حتّى متوسطها. وما من شكّ في أن جزءاً كبيراً من الزيادة في حجم المزارع كانت نتيجة للأرباح المرتفعة والتكاليف الأقل للوحدة الأكبر[47].

كان المعاصرون على دراية بالمزايا على نحو متحمس، وربما شديد التحمس. وكما هو حال نظيره في المدن، ومثل كلّ الثوريين المحدثين في واقع الأمر، كان الرأسمالي الريفي يبرر البؤس الذي تسبب فيه بلفت الانتباه إلى الفوائد التي حققها للمجتمع في الوقت نفسه الذي حقق هو فيه مكاسب شخصية ضخمة. وبدون هذه الأفكار الخاصة بفوائد المجتمع والعناصر الحقيقية التي تضمنتها، ربما يكون من المستحيل فهم قسوة حركة التسييج[48].

---

(46) Namier, *England in the Age of the American Revolution*, pp. 16 and also 13.
انظر كذلك: Albert Goodwin, ed., *The European Nobility in the Eighteenth Century; Studies of the Nobilities of the Major European States in the pre-Reform Era* (London: A. & C. Black, 1953), Chap 1: On England by Habakkuk.

(*) انتهت الحروب النابليونية في عام 1815، وقد حاول فيها نابليون بونابرت الاستيلاء على أوروبا كلها.

(47) Gordon E. Mingay, «The Size of Farms in the Eighteenth Century,» *The Economic History Review* (2nd Series), vol. XIV, no. 3 (April 1962), p. 480.

(48) رغم كلّ تعاطف الزوجين هاموند مع الضحايا، فقد تمسكا بتلك النقطة بقوة قائلين إنّه كان «من الجنون أن تحدد خطوتك حسب المزاج الريفي البطيء لصغار المزارعين الذين تربوا على روتين بسيط عتيق الطراز، ويرتابون في أي اقتراح غريب عليهم». انظر: Hammond and Hammond, *The Village Labourer 1760-1832, a Study in the Government of England before the Reform Bill*, p. 36.

تحدثت هنا وكأن الرأسمالي الريفي شخص واحد. الواقع أنه كان اثنين: مالك الأرض الكبير والمزارع المستأجر الكبير. وكان المالك الكبير أرستقراطياً لا يعمل بيديه وغالباً ما كان يترك تفاصيل الإدارة الفعلية لوكيل أملاكه، وإن كان يراقب هذا الشخص مراقبةً دقيقة. وكان والبول(*) يقرأ تقارير مدير أعماله قبل أن ينظر إلى أوراق الدولة. وكان إسهام مالك الأراضي الكبير في تطوير الزراعة الرأسمالية في تلك المرحلة قانونياً وسياسيًا في المقام الأول؛ فقد كان هو من يرتب السياجات في العادة. وعندما كان يفتقر إلى الأقنان الذين يعملون في الأرض، كان يؤجرها عادةً إلى المزارعين المستأجرين الكبار. وقد استخدم الكثير من هؤلاء العمالة المستأجرة. وفي وقت مبكر جداً من القرن الثامن عشر كان مُلاك الأراضي «على بينة بماهية الضيعة الجيدة. وكانت تلك هي الضيعة التي يستأجرها المزارعون الكبار الذين بحوزتهم 200 فدان أو أكثر، حيث يدفعون إيجاراتهم بانتظام ويتولون صيانة الحيازات. وأهم ثلاث طرق للتحسين في تلك الفترة كانت جميعها وسائل لتحقيق تلك الغاية ـ وهي دمج الحيازات والتسييج والاستعاضة عن عقود الإيجار مدى الحياة بعقود الإيجار لعدد معين من السنوات ـ وعند تطبيقها كانت متصلة ببعضها بطرق على قدر كبير من التنوع»[49]. وقدم المزارعون المستأجرون الكبار الإسهام الاقتصادي. ومع أن مُلاك الأراضي كانوا يتحملون عبء الضرائب الثقيل ـ كان المستأجرون في وضع على قدر كافٍ من القوة لفرض هذه القضية ـ فنادراً ما قدموا رأس المال العامل لمستأجريهم[50]. كما أنه لم يكن متوقعاً منهم أن يفعلوا ذلك. ولكن المستأجرين الكبار، ومعهم حائزو الأراضي الأثرياء، وليس تلك الحفنة ذائعة الصيت من «مُلاك الأراضي النشيطين»، هم الرواد الحقيقيون للتطور الزراعي، بناءً على حكم أحد المؤرخين المعاصرين[51].

(*) روبرت والبول (Robert Walpole) (1676 ـ 1745): سياسي بريطاني عادةً ما يوصف بأنه أول رئيس وزراء لبريطانيا العظمى، وإن لم يكن هذا اللقب مستخدماً في الفترة التي تولى فيها منصبه (1730-1742) في عهدي الملك جورج الأول وجورج الثاني.

(49) Habakkuk, «English Landownership, 1680-1740,» p. 15, and Namier, *England in the Age of the American Revolution*, p. 15.

(50) Habakkuk, Ibid., p. 14.

(51) انظر: Mingay, «The Size of Farms in the Eighteenth Century,» pp. 472, and 479, الذي يعتمد على أدلة من كتاب أرثر يانج *Tours*. وفي موضع آخر يستشهد مينجاي بأدلة ضخمة تبين أن مُلاك الأراضي الكبار أنفسهم لم يكونوا متقدمين اقتصاديًا، حيث كانوا يضيفون إلى أملاكهم، عندما كانوا=

ليس من الواضح على الإطلاق ما هي الفترة الزمنية التي تمت فيها تلك التغيرات بأسرع وأدق ما يمكن. ومع ذلك فإنه من الأرجح أن حركة التسييج كانت قد استجمعت قدراً كبيراً من القوة بحلول عام 1760 تقريباً. وربما انطلقت إلى الأمام بأقصى سرعة لها أثناء الحروب النابليونية، ثمّ تضاءلت بعد عام 1832، وهو الوقت الذي ساعدت فيه على تغيير الريف الإنجليزي على نحو كبير جداً. ويبدو أن ارتفاع أسعار الأغذية، وكذلك صعوبة الحصول على عمل، هما العاملان الأساسيّان اللذان أغريا مُلاك الأراضي وأجبراهم على زيادة حجم حيازاتهم وترشيد زراعتهم[52].

وهكذا فقد قُضي في النهاية على مجتمع فلاحي العصور الوسطى في أجزاء

= يضيفون، في المقام الأول من خلال زواج المنفعة ومد أيديهم في المال العام. وكان مصدر الدافع إلى طرق الزراعة المحسَّنة «مسؤولي الدعاية، ورجال الريف، والمُلاك والشاغلين للأرض، والمزارعين المستأجرين الكبار». انظر: Gordon E. Mingay, *English Landed Society in the Eighteenth Century*, Studies in Social History (London: Routledge and Paul, [1963]), Chap III, pp. 166, and 171.

وهو يوافق (المصدر المذكور، ص 179) على أن السياج كان إسهام مالك الأرض الأساسي في التقدّم الاقتصادي.

(52) انظر: Thomas Southcliffe Ashton, *An Economic History of England: The 18th Century*, An Economic History of England (London: Methuen, [1955]), p. 40.

وجدول أسعار القمح للأعوام 1704-1800 في ص 239 من المصدر المذكور. وانظر: Phyllis Deane and William Alan Cole, *British Economic Growth, 1688-1959: Trends and Structure* (Cambridge [Eng.]: University Press, 1962),

للاطلاع على الجدول الذي يبين العدد السنوي لقوانين التسييج البرلمانية في الفترة من 1719 إلى 1835 (وهو في حدّ ذاته ليس أكثر من إشارة تقريبية جداً بشأن عدد الفلاحين ومقدار الأرض التي تأثرت)؛ Edward Carter Kersey Gonner, *Common Land and Inclosure* (London: Macmillan and Co., 1912), p. 197, and Hermann Levy, *Large and Small Holdings; a Study of English Agricultural Economics* (Cambridge: The University Press, 1911), pp. 10, 14, 16, 18, and 19.

وللاطلاع على وجهة نظر مختلفة، انظر: Johnson, *The Disappearance of the Small Landowner: Ford Lectures, 1909*, pp. 87, and 136.

انظر كذلك الملاحظة التي في ص 325، الهامش رقم 3 من: J. D. Chambers, «Enclosure and Labour Supply in the Industrial Revolution,» *The Economic History Review* (2nd Series), vol. 5, no. 3 (1953).

اعتمد الرأي الأقدم الذي حدد اختفاء المالك الصغير قبل 1760 جزئيّاً على دراسة لسجلات ضرائب الأرض (كما عند جونسون الذي أوردناه أعلاه). ولكن انظر الاعتراضات على الاعتماد على تلك البيانات في Gordon E. Mingay, «The Land Tax Assessments and the Small Landowner,» *The Economic History Review* (2nd Series), vol. XVII, no. 2 (December 1964), pp. 381-388.

ضخمة من إنجلترا، حيث أصبحت الضيعة الكبيرة تُدار إلى حدّ كبير بناءً على المبادئ التجارية. إلا أنه من المرجح، وليس من المؤكّد على نحو مطلق، أن موجة السياجات البرلمانية خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وفرت فحسب الموافقة القانونية لعملية تآكل أملاك الفلاحين التي كان مستمرة منذ بعض الوقت[53]. ونعرف من تجربة البلدان الأخرى أن اقتحام التجارة لمجتمع الفلاحين عادةً ما يحرك اتجاهاً نحو تركيز الأرض في عدد أقل من الأيدي. وقد كان هذا الاتجاه ملحوظاً في إنجلترا في بداية القرن السادس عشر. وفي قلب منطقة كثرت فيها السياجات، سُحب سبعون في المئة من أراضي إحدى القرى من اقتصاد الفلاحين، قبل ضمّ تلك القرية بموجب قانون البرلمان. وبحلول عام 1765 كانت ثلاث فقط من بين كلّ عشر عائلات تشغل أرضاً في تلك المنطقة من الصناعة الزاحفة. أما البقية فكانوا من العمال والحبّاكين والتجار. وكان كلّ سبعين فلاحاً صغيراً من بين أقل من مئة يملكون أقل من خُمس الأرض كلها، بينما كانت اثنتا عشرة أسرة مختارة في القمة تملك ثلاثة أخماسها[54]. وربما ساد وضع مشابه جزءاً كبيراً من المنطقة التي خضعت بشدة للتسييج بعد منتصف القرن الثامن عشر. وإذا ما نظرنا إلى خريطة إنجلترا المظللة طبقاً لإجمالي مناطق المقاطعات التى جرى فيها تسييج الحقول المَشاع لكي نكتشف المنطقة التي تأثرت، فسوف نلاحظ أن أكثر من نصف البلاد تقريباً خضع لذلك التسييج. وربما كان نصف تلك المنطقة بدوره، وبشكل أساسي في المناطق الوسطى ولكن مع لسان عريض يمتد شمالاً، قد عاني من أكثر الآثار شدّة، حيث كان يبدأ من دون الثلث بقليل إلى النصف وأكثر من تلك المناطق[55].

(53) انظر: Mingay, *English Landed Society in the Eighteenth Century*, pp. 99, 180-181, 184, and 186.

وإذا كان ذلك الاستنتاج صحيحاً، فإن الخطأ الأساسي للزوجين هاموند هو المبالغة في التأكيد على السياجات البرلمانية بهذا الشكل. وعلى عكس آرائي، يقلل مينجاي من مشقة السياجات ومداها. انظر المصدر المذكور، ص 96-99، 179-186، 268-269.

(54) William George Hoskins, *The Midland Peasant; the Economic and Social History of a Leicestershire Village* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1957), pp. 217, 219, and 226-227.

(55) انظر خريطة سياجات الحقول المشاع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مقابل ص 20 في: John Harold Clapham, *An Economic History of Modern Britain, the Early Railway Age, 1820-1850* (Cambridge: Cambridge University Press, 1950).

كما هو الحال عادةً في مثل تلك الاضطرابات الاجتماعية من الصعب إلى حدّ كبير تحديد مصير من خسروا بسبب التغيير. وغالباً ما كان هؤلاء الذين لديهم حقوق ملكية يدافعون عنها أثناء إجراءات التسييج يستفيدون بصورة عامة أكثر ممن لم تكن لديهم تلك الحقوق. وحتّى في تلك الحالة كان الكثير من المُلاك الصغار يتحملون تكاليف باهظة مع إجراءات التسييج، إلى جانب التكاليف الرأسمالية الخاصة ببناء السياج وحفر الخنادق، مما جعل وضعهم يفتقر إلى الأمن والاستقرار[56]. ولم يظهر في السجل التاريخي هؤلاء الذين كانت حقوق ملكيتهم من الضآلة وكأنها غير موجودة، ذلك أنهم كانوا يفتقرون إلى حقوق ملكية يدافعون عنها. «هؤلاء العمال الذين لا أرض لهم أو تكاد لا تكون لهم أرض، ومعهم المستأجرون الصغار الذي اختفوا من خلال دمج الأراضي، يمثلون ضحايا التسييج الحقيقيين، وما لم يظلوا في الخاطر باستمرار، فقد يصبحون كذلك ضحايا المنهج الإحصائي»[57]. داخل تلك الطبقات الدنيا، وقبل التسييج، كان هناك تنوع ما في الوضع الاقتصادي والقانوني، فقد كان لدى معظم العائلات الفقيرة ـ سكان الأكواخ المستأجرين على سبيل المثال ـ مسكن صغير وحق فلاحة بضعة أشرطة من الأرض، وربما كذلك حقّ الاحتفاظ ببقرة وبضع إوزات أو خنزير أو ما شابه. وقد محا البشر والبهائم بشكل عام وجوداً كان لحقوق الأرض المشاع فيه دور كبير. وبالنسبة إلى سكان الأكواخ، ومن المؤكّد بالنسبة إلى العمال الذين لا أرض لهم وكانوا يستغلون الأرض المشاع بشكل عرفي فحسب وليس بشكل قانوني، كان ضياع ذلك الحق أو تلك الميزة كارثة. «كان استيلاء المُلاك القانونيين على كلّ الأرض البور المشاع من أجل الاستعمال الحصري يعني من الناحية العملية أن الستار الذي يفصل جيش العمال الذي يقوم بالزراعة عن التحول البروليتاري التام قد تمزق. وقد كان ولا شكّ

= وتعتمد الخريطة على: Gonner, *Common Land and Inclosure*.

واستفادت من الدراسات السابقة التي ربما تكون إحصاءاتها عرضة للنقد.

(56) Gonner, *Common Land and Inclosure*, pp. 201-207, and 367-369, and William George Hoskins, *The Midland Peasant; the Economic and Social History of a Leicestershire Village* (London; Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1957), p. 260.

(57) Chambers, «Enclosure and Labour Supply in the Industrial Revolution,» pp. 326-327,

وانظر كذلك: Hoskins, Ibid., p. 268.

ستاراً رقيقاً قذراً. ولكنه حقيقي، وقد أوحى حرمانهم منه بدون تقديم بديل باستبعاد العمال من الفوائد التي جعلها عملهم وحده ممكنة»[58]. وكهذا فقد أُزيح البشر الصغار الذين في قاع الكومة الريفية، أما لزيادة عدد جيش العمال الريفيين الذين كان لا بُدَّ منهم في وقت ما لإقامة السياجات أو حفر الخنادق أو شقّ الطرق أو تنفيذ الممارسات الزراعية الجديدة، وربما كذلك للعمل على الآلات الموفِّرة للعمالة أو الانضمام إلى العمال البؤساء في المدن التي تكثر فيها الأمراض. ويميل الباحثون المحدثون إلى الاعتقاد بأن المشتتين من سكان الأكواخ الذين سُلِبت أراضيهم والعمال الذين لا أرض لهم بقوا على الأرض، بينما أصبح باقي العمال وسكان الأكواخ الذي كانوا «فائضاً غير مستوعب» عمالاً صناعيين[59]. ولكن بصورة عامة، كان الشباب أو غير المتزوجين أو الحرفيون القرويون هم الذين على استعداد لترك أوطانهم، وكان هؤلاء الأفراد وحدهم المطلوبين من أصحاب العمل الصناعيين، فلم يكن الرجال الناضجون بعائلاتهم بنفس قابليتهم للتدريب، ولم يكن من السهل عليهم فصل أنفسهم تماماً عن نسيج الحياة الريفية. ولأنهم بقوا على الأرض، فقد لجأوا إلى ما لهم من «حقّ أخير» ـ وهو حقّ إغاثة الفقراء[60].

بإحدى القرى في ليسسترشاير، «كما في آلاف الأبرشيات الأخرى بالمناطق الوسطى والجنوبية»، أدت سياجات الحقول المشاع، وكذلك ضياع المراعي المشاع وشروط الاقتصاد النقدي، إلى ارتفاع مطرد في معدل الفقراء حتّى إنَّه بحلول عام 1832 كان يحصل على الدعم «حوالى نصف الأسر في القرية من خلال التلقي المنتظم لإغاثة الفقراء، بينما كانت أعداد أكبر بكثير تتلقى إغاثة متقطعة». وفي القرن السابق كانت تلك الأسر مزارعين صغاراً يعولون أنفسهم أو سكان أكواخ أحوالهم ليست شديدة السوء، وكان يمكنهم الحصول على ضروريات الحياة في اقتصاد الحقول المفتوح[61]. وبينما حقق نظام الحقول

---

(58) Chambers, Ibid., p. 336.

(59) انظر على سبيل المثال، المصدر نفسه، ص 332-333، و336.

(60) Edward Palmer Thompson, *The Making of the English Working Class* (New York: Pantheon Books, [1964; 1963]), pp. 222-223.

(61) Hoskins, *The Midland Peasant; the Economic and Social History of a Leicestershire Village*, pp. 269-270.

المفتوحة نجاحاً كبيراً في ما يتعلق بتوفير ما يكفي من الاحتياجات، فقد كان الأساس لدرجة ما من المساواة الاقتصادية في القرية. كما أنه أفاد في تعزيز شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة على تقسيم العمل الذي كان بالفعل مجتمع القرية. وعندما كان مجتمع القرية قويّاً فيما سبق، كان الفلاحون يكافحون بهمة، حيث كانوا يحققون بعض النجاح في الدفاع عن حقوقهم. وفي القرن الثامن عشر، ومع الضربة القاضية للسياجات والتأثيرات التجارية، فشل هؤلاء المزارعين في المقاومة أو ردّ الهجوم[62]. وهكذا يبدو واضحاً إلى حدّ كبير أنه عندما اختفت الحقول المشاع وبدأ نظام اقتصادي جديد في الانتصار بالريف، حيث أفسح مجتمع الفلاحين القديم الطريق أخيراً وتفكك[63].

إذا عدنا بالنظر إلى حركة التسييج ككل وأخذنا في اعتبارنا نتائج البحث الحديث، يظل يبدو جليّاً إلى حدّ ما أن السياجات ومعها ظهور الصناعة عززا بشدة كبار المُلاك وقصما ظهر طبقة الفلاحين الإنجليزية، مما قضى عليها باعتبارها عاملاً من عوامل الحياة السياسية البريطانية. ومن وجهة نظر القضايا التي نوقشت هنا، كانت تلك هي النقطة الحاسمة على أي من الأحوال. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك فرق كبير، بالنسبة إلى الفلاح «الفائض»، بين ما إذا كان اجتذاب المدن أو المصانع أهم من الطرد من عالمه الريفي أم لا، فقد كان في أيٍّ من الحالين واقعاً بين خيارين يعنيان المهانة والمعاناة، مقارنةً بالحياة التقليدية لمجتمع القرية. إن كون العنف والقهر اللذين أديا إلى تلك النتائج قد تمّا على امتداد فترة زمنية طويلة، وكون حدوث ذلك بشكل أساسي في إطار القانون والنظام وساعد في النهاية على إقامة الديمقراطية على أساس أصلب، لا يجب أن يعميانا عن ممارسة الطبقات العليا قدراً ضخماً من العنف ضدّ الطبقات الدنيا.

---

(62) Ashton, *An Economic History of England: The 18th Century*, p. 36,

يؤكّد أنه «إذا كانت أعداد كبيرة هي التي طُردت فإنها ما كانت لترحل في هدوء. ولكن ليس هناك ما يسجل وقوع انتفاضات زراعية أو حتّى معارك محلية كانت لها أي نتيجة في ذلك الوقت. لقد كان الأمر عملية تناقص تدريجي لأعدادهم». للاطلاع على آخر تمرد زراعي، في عام 1830، انظر: Hammond and Hammond, *The Village Labourer 1760-1832, a Study in the Government of England before the Reform Bill*, Chapters XI, and XII.

(63) انظر: Hoskins, Ibid., pp. 249-250, and 254-255.

4. الحكم الأرستقراطي للرأسمالية المنتصرة

كان القرن التاسع عشر نفسه عصر التحول السلمي، إذ أثبتت الديمقراطية البرلمانية وجودها بقوة واتسعت من سابقة إلى سابقة. وقبل أن نبحث الدور الذي قامت به التغيرات الزراعية في تلك العملية من الأفضل أن نتوقف قليلاً ونبحث كيف مهَّد عنف القرنين السابع عشر والثامن عشر ـ حيث كان الأول صريحاً وثوريّاً، والثاني أكثر اختفاءً وقانونيةً ولكنه كان رغم ذلك عنيفاً لهذا السبب ـ الطريقَ للتحول السلمي في القرن التاسع عشر. وقطْعُ الصلة بين الاثنين فيه تزوير للتاريخ. وتأكيد كون الصلة ضرورية وحتمية إلى حدّ ما يعني تبرير الحاضر بالماضي بحجة يستحيل إقامة الدليل عليها. وكل ما يستطيع المؤرخ الاجتماعي عمله هو الإشارة إلى الصلة المحتملة بين التغيرات في بنية المجتمع.

وربما كان الميراث المهم للماضي العنيف هو تقوية البرلمان على حساب المَلِك. ويعني كون البرلمان موجوداً أنه كانت هناك مؤسسة مرنة تمثل الحلبة التي كان يمكن أن تُسحب إلى داخلها العناصر الاجتماعية الجديدة عند ظهور مطالبها، وآلية مؤسسية لتسوية صراعات المصالح بين تلك الجماعات بطريقة سلمية. وإذا كان البرلمان قد خرج من الحرب الأهلية على نحو أساسي باعتباره أداة لطبقة مُلاك الأراضي العليا ذات التوجه التجاري، فهو لم يكن كذلك فحسب، بل أصبح ما هو أكثر من ذلك بكثير، وهو ما أثبتته التجربة. وكون هذه الطبقة أقامت قاعدة اقتصادية أدخلتها في معارضة عنيفة للتاج قبل الحرب الأهلية أمراً كانت له صلة كبيرة بتقوية البرلمان، وهي النقطة التي سوف تتضح أكثر عندما يمكننا رؤية مسار التطورات الإنجليزية مقابل الحالات الأخرى التي لم يحدث فيها ذلك. وكانت النبرة الاقتصادية القوية في حياة طبقة مُلاك الأراضي العليا، وتشمل كلاً من الأعيان والنبلاء، تعني كذلك أنه لم تكن هناك جماعة متضامنة متينة جداً من المعارضة الأرستقراطية لتقدّم الصناعة نفسها. وبالرغم من التعبيرات الكثيرة جداً التي تدلّ على رأي معارضٍ من جانب أفراد طبقات مُلاك الأراضي العليا، فمن الإنصاف القول بأن القطاع الأكثر تأثيراً فيها كان بمثابة طليعة للرأسمالية التجارية والصناعية. وهذا ما ظلت تقوم به بالطرق الجديدة خلال القرن التاسع عشر.

كانت النتيجة الأساسية الثانية هي القضاء على طبقة الفلاحين. وبالرغم مما تبدو عليه تلك النتيجة من قسوة، فهناك أسس قوية للاعتقاد بأنه ربما كانت أهمية

هذا الإسهام في التحول الديمقراطي السلمي بقدر أهمية تقوية البرلمان، فقد كان ذلك يعني أن التحديث يمكن أن يمضي في إنجلترا بدون مخزون ضخم من القوى المحافظة والرجعية التي كانت موجودة في فترات معينة بألمانيا واليابان، ناهيك عن الهند. وبالطبع فهو يعني كذلك أن احتمال حدوث ثورات للفلاحين بالطريقة الروسية والصينية قد استُبعد من الأجندة.

وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كان من المؤكّد أنه لم يكن هناك ما هو حتمي بشأن انتصار الديمقراطية البرلمانية. الواقع أنه من غير المرجح أن ما لا يزيد على عدد قليل جداً من الناس لم تكن لديه سوى تلك الأفكار الأكثر غموضاً بالنسبة إلى ما قد تعنيه الكلمات أو نوع المجتمع الذي ربما يكون كامناً في الأفق. وخلال القرن الثامن عشر حققت التجارة تقدّماً كبيراً. وفي ذلك الوقت أخذت تظهر أمارات الصراع بين مصالح مُلاك الأراضي وتلك المصالح المرتبطة بالتجارة. وكانت العناصر المؤثرة في مصالح التجارة تسعى إلى تشجيع السياسة الخارجية الجريئة سعياً وراء المواد الخام والأسواق، بينما كان الكثيرون من طبقة الأعيان مترددين خوفاً من الضرائب المرتفعة في عصر كانت فيه ضرائب الأرض هي المصدر الوحيد للعوائد. وفي الوقت نفسه بدأت الأصوات الراديكالية بشأن ضرورة تجديد البنية الاجتماعية الإنجليزية العتيقة، وخاصة برلمانها الفاسد، في جعل نفسها مسموعة. والعبارة المبتذلة القائلة إن سياسة القرن الثامن عشر كانت معركة شللية بلا قضايا عبارة غير صحيحة، فقد كانت هناك القضايا نفسها التي بين الأشكال القديمة والجديدة للمجتمع والحضارة التي كانت في القرن السابع عشر وقد نُقلت إلى حقبة جديدة، مع أنه قد يكون من المبالغة زعم أن إنجلترا كانت على حافة العمل الثوري بعد ضياع المستعمرات البريطانية[64].

قضى اندلاع الثورة الفرنسية على كلّ أمل في الإصلاح، وكان ذلك على نحو

(64) John Harold Plumb, *England in the Eighteenth Century*, The Pelican History of England; 7 (Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, [1950]), p. 132,

يكشف هذا المسح الممتاز بوضوح شديد الصراع بين مصالح مُلاك الأراضي والمصالح التجارية. وانظر كذلك: Mingay, *English Landed Society in the Eighteenth Century*, pp. 260-162, and 265.

للاطلاع على صراع المصالح بين كبار المُلاك وصغار الأعيان والمزارعين والطبقة الوسطى الحضرية التي يؤكّد أن سخطها بلغ ذروته إبان الحرب الأمريكية.

خاص بمجرد تعدي الثورة لمرحلتها الليبرالية، عندما أدى هروب لويس السادس عشر إلى فارين وإلقاء القبض عليه إلى «رفع حجاب الأوهام» عن التوقعات الليبرالية وبدء دخول الثورة مرحلتها الراديكالية، فوجد الذين تعاطفوا معها في إنجلترا أن وضعهم يزداد حرجاً أكثر وأكثر، إذ أوقف بيت الأصغر(*) (Pitt the Yonger) كلّ حديث عن الإصلاح. وبدأت إنجلترا دخول مرحلة القمع التي استمرت حتّى مابعد الحروب النابليونية. الملمح الأساسي لتلك المرحلة هو أن الطبقات العليا في كلّ من المدينة والريف كانت قد ضمت الصفوف حول الشعارات الوطنية والمحافظة في مواجهة تهديد النزعة الراديكالية والطغيان في فرنسا وضد أبعد تهديد لمصالحها(65). ولو لم ينته تهديد الثورة والدكتاتورية العسكرية في معركة واترلو، لكان من المرجح إلى حدّ بعيد أن تستأنف إنجلترا في القرن التاسع عشر تلك الخطوات البطيئة والمترددة نحو الإصلاح السياسي والاجتماعي التي تخلت عنها في نهاية القرن الثامن عشر. كانت الأنظمة السياسية المقبولة في أوروبا، واختفاء التهديد من تلك الناحية، هما من شروط التطور الديمقراطي السلمي في إنجلترا.

ولكي نفهم سبب كون تلك المرحلة الرجعية قصيرة نسبيّاً، ولماذا بدأ التحرّك من جديد نحو أكثر المجتمعات حرية في القرن التاسع عشر، من الضروري أن ننظر إلى ما وراء طبقات مُلاك الأراضي، فقد بلغت تلك الطبقات ذروة نفوذها الاقتصادي والسياسي الموحّد قبل بداية القرن؛ والقصة اللاحقة خاصة بالدفاع والتنازلات التي سهّلها كون عملية التآكل بطيئة وأن قاعدتها الاقتصادية ظلت قوية. والمجازات الآلية الشائعة مضلِّلة في هذا السياق، فمع أن العناصر الرأسمالية في المدن «صعدت»، فإن طبقات مُلاك الأراضي العليا لم «تسقط» - على الأقل لوقت ليس بالطويل جداً. وبانتهاء الحروب النابليونية كان الرأسماليون الأحدث في المدن قد تحقق لهم قدر كبير من القوة على أساس من

(*) وليام بيت الأصغر: سياسي بريطاني عاش في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. تولى منصب رئيس الوزراء مرتين، حيث ظلّ يشغله حتّى وفاته في 1806. وهو يلقب بالأصغر تمييزاً له عن والده وليام بيت الأكبر الذي كان رئيساً لوزراء بريطانيا العظمى كذلك.

(65) كان جزء كبير مما حدث يشبه ردود الأفعال الأمريكية تجاه التوسع الشيوعي بعد عام 1945، فهناك الغموض نفسه بشأن طابع العدوّ الثوري، والاستغلال ذاته لذلك الغموض من جانب العناصر المهيمنة في المجتمع، والتحرر من الوهم والاستياء عينه بين مؤيديها الأصليين حيث خيبت الثورة في الخارج آمالهم. وفي فصل لاحق، وفيما يتصل بأنماط أخرى من الحركات الرجعية، سوف أحاول مناقشة هذه المرحلة بقدر أكبر من الاستفاضة.

منجزاتهم الاقتصادية التي كان وراءها تاريخ طويل، كما يؤكّد المؤرخون المحدثون. وتحت قيادة طبقات مُلاك الأراضي، جرى تمهيد جزء كبير من الطريق لهم. ولم يكن الرأسماليون الإنجليز في القرن التاسع عشر مضطرين للاعتماد على بروسيا أو أفراد طبقتها الأرستقراطية من مُلاك الأراضي لتحقيق الوحدة الوطنية وتحطيم الحواجز الداخلية أمام التجارة، وإقامة نظام قانوني موحّد، وسك عملة حديثة. . . وغير ذلك من مقتضيات التحول الصناعي. وكان ترشيد النظام السياسي وإقامة دولة حديثة قد تمّ قبل ذلك بوقت طويل، وقد استطاعوا بالحد الأدنى من المساعدة التي تقدّمها تلك الدولة تحويل جزء كبير من الأرض كافةً إلى منطقتهم التجارية، باعتبارهم أول طبقة بورجوازية رأسمالية بالكامل. ورغم كبت الرأسمالية الصناعية الإنجليزية بشكل مؤقت إبان الحروب النابليونية، فقد استطاعت الانتشار بشكل أساسي من خلال الوسائل السلمية والاعتماد على الموارد الأجنبية، وجعلت من إنجلترا ورشة العالم خلال القرن التاسع عشر. واستطاع القادة الصناعيون الإنجليز إنجاز مهام رأسمالية أخرى، مثل المزيد من تنظيم القوة العاملة، بالاعتماد على أنفسهم وبأقل قدر من مساعدة الدولة أو الأرستقراطية المالكة للأراضي. وقد اضطروا لذلك لأن الجهاز القمعي للدولة الإنجليزية كان ضعيفاً نسبيّاً، نتيجة للحرب الأهلية والتطور السابق للمَلَكية والاعتماد على الأسطول بدلاً من الجيش. وفي المقابل يسَّر غياب المَلَكية القوية التي تعتمد على الجيش والبيروقراطية، كما في بروسيا، تطورَ الديمقراطية البرلمانية.

وفي الوقت نفسه ظلت طبقة الأعيان مُلاك الأراضي وما فوقها مِن طبقات في السلم الاجتماعي تقبض بقوة على زمام السلطة السياسية، فقد ملأت مجلس الوزراء، واحتكرت التمثيل في المناطق الريفية، وجلست في البرلمان ممثلةً للمدن كذلك. وعلى المستوى المحلي ظلّ نفوذها قويّاً. وكما أشار مؤرخ معاصر، فقد كانت الطبقة الحاكمة لا تزال مسيطرة بقوة في منتصف القرن التاسع عشر. و«كان النظام السياسي لا يزال إلى حدّ ملحوظ ألعوبة في يدّ طبقة النبلاء وطبقة الأعيان، وبشكل خاص مُلاك الضياع الكبيرة بالوراثة». وربما كانت نواة ذلك النظام لا تضم أكثر من 1200 شخص[66].

(66) George Sidney Roberts Kitson Clark, *The Making of Victorian England*, Ford Lectures, 1960 (Cambridge: Harvard University Press, 1962), pp. 209-210, 214, and 222.

ومن ناحية أخرى كانوا يشغلون تلك الأدوات في سياق التحديات القوية من الطبقات الأخرى. وسوف يعطي التركيز على قوة وضع النبلاء والأعيان في الجهاز الرسمي، بل وغير الرسمي، انطباعاً مضلِّلاً عن قوتهم(67). حتّى وإن كان قانون الإصلاح لعام 1832 الذي منح الرأسماليين الصناعيين حقّ التصويت، قد خيَّب آمال أكثر المدافعين عنه تحمساً وكذَّب مخاوف أكثر معارضيه تحمساً، فإن الموافقة عليه تعني أن البورجوازية كشرت عن أنيابها(68). ويمكن أن يُقال الشيء نفسه عن إسقاط قوانين القمح(*) في عام 1846. لم تعانِ طبقات مُلاك الأراضي العليا من أي كارثة، ولكنها عرفت حدود قوتها.

في مواجهة الاهتياج الميثاقي(**)، خلال العقد 1838 ـ 1848، لم تظهر سياسة ردّ فعل محافظة شديدة القوة. صحيح أن الحكومة المحافظة، بدافع من الملكة فيكتوريا ودوق ويلينجتون(***)، استخدمت الجنود، وفتحت المراسلات

---

(67) Thompson, *The Making of the English Working Class*, pp. 273-280,
يعترف بهذه الحقيقة ويقدم أدلة مفصلة عن طبيعة تلك العلاقة بعد عام 1830. ومع أن هذه الدراسة الجيدة نُشرت في وقت متأخر بما لم يتح لي الاستفادة الكاملة من نتائجها، فهي تجعل أي شيء زائد على صورة تطورات القرن التاسع عشر المقدمة هنا لا ضرورة له.

(68) كانت القيادة التي وراء الموافقة على القانون هي الأرستقراطيون مُلاك الأراضي في حزب المحافظين، مع وجود الصلات العائلية والشللية المميزة بين «المصلحة المالية» في حيّ المال بلندن والنصيب الجيد من المصلحة الصناعية في المناطق الصناعية. ولكونهم آمنين وأرستقراطيين، فقد كانوا على استعداد لقبول الإصلاح لتجنب أشد الأخطار سوءاً؛ أي اندلاع الثورة كما حدث في فرنسا في عام 1830. كما أنهم لم يكونوا عازفين عن استخدام القوة إذا دعت الحاجة، فقد أخمد اللورد ملبورن في وزراة الداخلية الذي كان يعد نموذجاً للقيادة، تمرد عمال القرى (1830) بلا رحمة؛ حيث شُنِق 9 عمال، ورُحِّل 457، وسُجِن مثلهم تقريباً فترات مختلفة. وقد رفض بحث اتخاذ إجراءات إيجابية لتخفيف الشدة. وهكذا كشفت قيادات حزب المحافظين عن نياتها الخاصة بالإبقاء على إنجلترا آمنة بالنسبة إلى المِلكية. انظر: Asa Briggs, *The Age of Improvement*, History of England; vol. 8 (London: Longmans, Green, 1959), Chap V,
للاطلاع على تحليل للقوى التي وقفت وراء الإصلاح وتلك التي عارضته، وخاصة الصفحات 237 و239 و249-250، وانظر كذلك كتاب السيرة الممتع والمفيد Melbourne الذي كتبه اللورد سيسل (Loed Cecil).

(*) كان المقصود بقوانين القمح التي عُمِل بها في الفترة من 1815 حتّى 1846 دعم وحماية أسعار القمح البريطاني من منافسة واردات القمح الأجنبي الأقل سعراً بفرض رسوم جمركية حمائية. ولكن تلك القوانين أُلغيت في عام 1846 بموجب قانون الاستيراد.

(**) الميثاقية (Chartism): حركة تدعو للإصلاح الاقتصادي والسياسي ظهرت في بريطانيا في عام 1838 وطالبت بما أسمته «ميثاق الشعب» الذي تضمن المطالب الستة التالية: الانتخاب العام، والبرلمان السنوي، والاقتراع السري، والتعويض البرلماني، وتقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية، وإلغاء ضريبة الترشيح المفروضة على النواب.

(***) دوق ويلينجتون هو اللقب الذي حصل عليه أرثر ويليسلي في أيار/ مايو من عام 1814، وكان=

الخاصة بحثاً عن المعلومات، وحاكمت بعض قادة المؤامرة، ولكن ردّ فعل المحلفين كان متساهلاً. واستغلت الحكومة المحافظة كذلك المناسبة لشن هجوم ضدّ الصحافة الراديكالية في ذلك الحين. وكان حزب المحافظين الذي تولى السلطة في بداية تلك الفترة ونهايتها، أكثر تساهلاً إلى حدّ بعيد، فقد منع اللورد جون راسل (John Russel) وزير الداخلية التدخل في الاجتماعات الميثاقية الكبرى التي عُقدت في خريف 1838. فيما عدا الفترات القصيرة نسبيّاً، أولت الحكومة الميثاقيين القليل جداً من الاهتمام، ولا تتضمن أوراق راسل الخاصة إلا إشارة عارضة إلى الحركة، ولم تحدث إراقة دماء إلا عندما قُتِل اثنان وعشرون من الميثاقيين رمياً بالرصاص في أحد الاضطرابات، وهو الحادث الذي من المفارقة أنه وقع بعد بضعة أيام عقب من تباهي النائب العام المحافظ بقمع الحركة «من دون إراقة نقطة دمّ واحدة»[69].

وبما أن الحركة الميثاقية أبدت درجة شديدة من العنف، فقد كانت بمثابة اختبار قاسٍ للمبادئ الليبرالية، ذلك أنه ربما أمكن إرجاع المعاملة المعتدلة نسبيّاً التي تلقتها على أيدي الطبقات الحاكمة إلى ثلاثة عوامل، فقد كان هناك في ذلك الحين تيار قوي من الرأي المؤيد لعمل شيء ما لتخفيف استياء الجماهير، كما تميز بالتردد في استخدام القوة، ويمكن إرجاع هذا التيار بدوره إلى تجربة إنجلترا التاريخية، على الأقل حتّى الثورة البيوريتانية. كان راسل محافظاً دوغماتيّاً مخلصاً لنموذج الحرية المثالي وحريصاً على تجنب التعدي على المناقشة الحرة للقضايا السياسية[70]. ثانياً: كانت إنجلترا تفتقر على أي حال من الأحوال إلى جهاز قمع قوي. ثالثاً: ربما أضعفت توليفة من التشريعات التي استهدفت تحسين وضع الفقراء الحركة قبل أن تصبح خطيرة بحق.

يتناقض الوضع خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وجزء لا بأس به من النصف الثاني تناقضاً حاداً جداً مع الوضع في ألمانيا حيث كانت الطبقة البورجوازية الأضعف بكثير تعتمد في ذلك الوقت (وفيما بعد كذلك) على

= أول من يحصل عليه. وتولي دوق ويلينجتون رئاسة الوزراء في الفترة من 22 كانون الثاني/ يناير 1828 إلى 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1830، وتولاها مرة أخرى من 17 تموز/ يوليو إلى 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934.

(69) F. C. Mather, «The Government and the Chartists,» in: Asa Briggs, *Chartist Studies* (London; New York: [n. pb.], 1962), pp. 375-376, 383, and 393-398.

(70) المصدر نفسه، ص 374.

الأرستقراطية في حمايتها من السخط الشعبي واتخاذ الإجراءات الضرورية للتحديث. أما في إنجلترا، فقد كانت مصلحة مُلاك الأراضي تدخل مع الطبقة البورجوازية في سباق للشعبية من أجل الحصول على تأييد الجماهير. بعد عام 1840 وجدت الطبقة المالكة للأراضي في دعم قوانين المصانع وسيلة مريحة للرد على هجمات أصحاب المصانع على قوانين القمح، وإن كان لا بُدَّ من ملاحظة أنه كان هنا مؤيدون مستنيرون لساعات العمل الأقل بين أصحاب المصانع أنفسهم[71].

وهكذا كانت المعارضة العنيدة لمسيرة الديمقراطية تياراً نادراً وضئيلاً بين طبقة مُلاك الأراضي الأرستقراطيين في بريطانيا في القرن التاسع عشر[72]. لا يمكن العثور في التاريخ الإنجليزي على مقابل لهؤلاء المحافظين الألمان الذين هبّ ممثلوهم البرلمانيون مؤيّدين للتحدي المجلجل الذي أطلقه الهر فون أولدنبورج آوف يانوشاو (Von Oldenburg auf Januschau): «يجب أن يكون ملك بروسيا والإمبراطور الألماني باستمرار في وضع يسمح له بأن يقول لأي ملازم: خُذ عشرة رجال وأطلق النار على الرايخستاغ [البرلمان]!»[73].

أحد أسباب كون هذا المشهد يبدو متناقضاً في إنجلترا القرن التاسع عشر هو أنه على عكس طبقة مُلاك الأراضي الألمان، لم يكن الأعيان والنبلاء في إنجلترا بحاجة كبيرة إلى الاعتماد على الوسائل السياسية لدعم الوضع الاقتصادي المزعزع، بل إن إلغاء قوانين القمح لم يكن له تلك الآثار المفزعة التي توقعها البعض. في جميع الأحوال، ربما كان حال الزراعة بعد 1850 أفضل مما كان عليه قبل ذلك، فقد استمرت الأسعار في الارتفاع وازداد اتخاذ إدارة الضياع سمات إدارة المشروعات التجارية الرأسمالية، حيث كان مديروها يحاولون

---

(71) Ernest Llewellyn Woodward, *The Age of Reform, 1815-1870*, [With Maps and a Bibliography] (Oxford: [n. pb.], 1949), p. 142.

(72) ما كانت تنطوي عليه موجود في: Arthur Stanley Turberville, *The House of Lords in the Age of Reform, 1784-1837; with an Epilogue on Aristocracy and the Advent of Democracy, 1837-1867* (London: Faber and Faber, [1958]), Especially Chapters XI-XII.

(73) Carl E. Schorske, *German Social Democracy, 1905-1917; the Development of the Great Schism*, Harvard Historical Studies; v. 65 (Cambridge: Harvard University Press, 1955), p. 168.

الاستفادة من التحسينات الكبيرة التي طرأت على التقنيات الزراعية التي ابتُكرت في العقود السابقة. من الطبيعي أنه كان هناك قدر من التنوع بشأن هذا الموضوع، ففي المناطق العليا كانت الممارسة الشائعة إلى حدّ ما هي إلقاء قدر كبير من المسؤولية على أحد الوكلاء، وبهذه الطريقة كان المالك يفوز بوقت الفراغ الذي يخصصه للرياضة والثقافة والسياسة، بينما اتخذت مهمة الوكيل الكثير من صفات المهنة. إضافة إلى ذلك، كان مالك الأرض هو الذي يتخذ القرارات الأساسية أو يتولى مسؤوليتها، بينما يترك الأعمال الروتينية للوكيل. وفي طبقة الأعيان كان الاختيار أكثر بين الإدارة المدققة التي يتولاها أفرادها بأنفسهم وترك الأمر للمحامين في المدينة الذين كانوا يجهلون في الغالب الأساليب الريفية وأصبحوا أثرياء من خلال إفقار المالك، كما كان يظن بعض الأعيان[74]. بما أن الطبقات العليا المالكة للأراضي كانت تشارك في التقدّم الفيكتوري العام وظلت تكتسب السمات البورجوازية والرأسمالية، فقد كانت لديها أسباب أقل بكثير من نظيراتها على القارة الأوروبية لمعارضة تقدّم أي من الرأسمالية أو الديمقراطية.

في القرن التاسع عشر، كما في الفترات السابقة، كانت الخطوط الفاصلة بين طبقة النبلاء الثرية وطبقة الأعيان والفئات العليا من الأعمال التجارية والمهن غير واضحة ومتذبذبة[75]، وفي حالات فردية كثيرة يصعب إلى حدّ كبير تحديد ما إذا كان الشخص ينتمي إلى هذه الفئة أو تلك. تشكل هذه الصعوبة في حدّ ذاتها، وهي يأس أي شخص يقوم بتحليل إحصائي للبنية الطبقية الإنجليزية، أحد أهم الحقائق بشأن هذه البنية[76].

من الناحية الكمية، ربما لم يكن التناضح (Osmosis) بين الأعمال التجارية

---

(74) Kitson Clark, *The Making of Victorian England*, pp. 216-217, ويعرض مجموعة من الممارسات في الفصل السادس من: Thompson, *The Making of the English Working Class*.

(75) في نهاية القرن الثامن عشر كانت هناك علامات تدلّ على وجود عداء شديد بين طبقة كبار المُلاك القديمة المتشبثة باحتكار النفوذ السياسي المحلي والصناعيين الجدد، ولكن هذا العداء جرى استيعابه على نحو سلمي فيما بعد. من ناحية أخرى، ظلّ الرجل الذي يملك عملاً تجارياً صغيراً خارج دائرة السادة حتّى يومنا هذا.

(76) انظر الملحق اللافت للانتباه عن المصالح التجارية للأعيان، وهو دراسة عن هؤلاء الذين جلسوا في البرلمان في الفترة من 1841 إلى 1847 كتبها أيديلوت (Aydelotte) في: Kitson Clark, *The Making of Victorian England*, pp. 290-305.

والطبقة الأرستقراطية مختلفاً كثيراً في إنجلترا وألمانيا القرن التاسع عشر. بل إن هناك بعض الأدلة الإحصائية التي تشير إلى أنه كان أكبر في بروسيا، وهو ما يدعو للدهشة إلى حدّ كبير. ويزعم أحد الباحثين أنه اكتشف أن مجلس النواب البروسي شمل بين أعضائه طيلة سلسلة طويلة من السنوات السابقة لعام 1918 متوسطاً يزيد قليلاً على 78 في المئة ممن جاؤوا من بين صفوف العوام (Bürgertum) وطبقة النبلاء الجدد. ومن ناحية أخرى، فإن نسبة العوام في الدبلوماسية والإدارة وهما المفتاحان الحقيقيان للسلطة في ألمانيا، كانت 38 و43 في المئة على الترتيب. بالنسبة إلى إنجلترا، كشفت دراسة للبرلمان في الفترة من 1841 إلى 1847 أن 40 في المئة فقط من الأعضاء كانت لهم صلات تجارية، أما الستون في المئة الباقون فلم تكن لهم أي صلات قط بعالم الأعمال[77]. هناك مشاكل فنية شائكة في استخدام تلك الأدلة، فعلى سبيل المثال، هل الإحصاءات التي جرى تجميعها عن كلّ بلد قابلة بالفعل للمقارنة؟ هل من المناسب وضع نسبة الـ 40 في المئة الخاصة بالبرلمان الإنجليزي مع الصلات التجارية إلى جانب نسبة الـ 78 في المئة الخاصة بمجلس النواب البروسي الآتية من بين العوام؟ إني أشك في ذلك، ولكني أعتقد أنه حتّى إذا كان بالإمكان حلّ المشاكل الفنية، فإننا لن نحرز تقدّماً له قيمته.

يكشف لنا القياس الكمي للحراك الاجتماعي في حدّ ذاته القليل عن التشريح الاجتماعي وطرق عمله، ففي بروسيا القرن التاسع عشر، استوعب أبناء الطبقة البورجوازية الذي باتوا على اتصال بالطبقة الأرستقراطية بصورة عامة عادات هذه الطبقة ومظهرها، غير أنه في إنجلترا كانت هناك علاقة معاكسة لتلك. . . وهكذا، فإنه إذا كان لدينا قياس صحيح من الناحية الفنية للحراك يعطينا قراءة عددية متناظرة لمقدار الانصهار في إنجلترا وبروسيا، كنا سنقع في غلطة رهيبة بقولنا إن البلدين كانا متشابهين في هذا الأمر، فالإحصاءات شِراك مضللة للقارئ غير الحذر

(77) بالنسبة إلى ألمانيا، انظر: Nikolaus von Preradovich, *Die Führungsschichten inösterreich und Preussen, 1804-1918; mit einem Ausblick bis zum Jahre 1945*, Veröffentlichungen des Instituts für Europäische Geschichte, Mainz; Bd. 11 (Weisbaden, F. Steiner, 1955), p. 164.

وبالنسبة إلى إنجلترا، انظر أيديلوت (Aydelotte)، في: Clark, Ibid., p. 301.

ومما يؤسف له أن أيديلوت لا يقدم أرقاماً منفصلة عن مجلس العموم، وهي التي ربما غيرت الانطباع على نحو كبير.

حين تستخلص من جوهرِ الوضع السياقَ البنائي كلّه الذي يجري فيه التناضح الاجتماعي. ومع شيوع الإحصاءات هذه الأيام، يجدر بنا أن نشدد على هذه النقطة، فالرجال الذين بيدهم السلطة لا يمارسونها بالضرورة لمصلحة الطبقة التي جاؤوا منها فحسب، ولاسيما في الأوضاع المتغيرة.

كان هناك اتجاه ما نحو تبني النخبة التجارية والصناعية في إنجلترا للسمات الأرستقراطية، فَكُلّ الروايات الخاصة بإنجلترا ماقبل 1914، بل وإلى حدّ مابعد ذلك التاريخ، تعطي انطباعاً قوياً بأن الفدادين الخضراء الممتدة والمنزل الريفي كانت أموراً لا غنى عنها بالنسبة إلى المكانة السياسية والاجتماعية البارزة، ولكن اعتباراً من حوالى سبعينيات القرن التاسع عشر ازداد كون الضِّياع رموزاً للمكانة وليس أسساً للنفوذ السياسي.

جاء انتهاء الحرب الأهلية وظهور السفن البخارية ليوفّر إلى حدّ ما القمح الأمريكي في أوروبا، حيث حدث كساد زراعي في تلك الفترة، ما أدى إلى تآكل خطير في القاعدة الاقتصادية لطبقة مُلاك الأراضي العليا[78]. الشيء نفسه حدث تقريباً في ألمانيا، ومرة أخرى فإنه من المفيد رؤية إنجلترا على خلفية ألمانية، ففي ألمانيا كان كبار مُلاك الأراضي قادرين على استخدام الدولة في السعي للحفاظ على مكانتهم وكذلك لتشكيل جبهة زراعية موحّدة مع الفلاحين مالكي الأراضي في سائر ألمانيا. لم تمر ألمانيا في أي فترة من الفترات بتجربة شبيهة بإلغاء قوانين القمح. بل إن القطاعات الرائدة في الصناعة دخلت في زواج للحديد والشوفان (اكتمل تماماً في التعرفة الجمركية لعام 1902)، حيث كسبت برنامج الإنشاءات البحرية باعتباره جزءاً خاصاً بها في الصفقة. كان للتحالف الكامل بين مالك الأرض والفلاح والمصالح الصناعية حول برنامج الإمبريالية والرجعية نتائج مفجعة بالنسبة إلى الديمقراطية الألمانية. أما في إنجلترا أواخر القرن التاسع عشر، فلم تظهر تلك التوليفة، ذلك أن السياسات الإمبريالية في بريطانيا كان لها تاريخ طويل سابق، وقد كانت بديلاً وربما مصاحبةً لسياسات التجارة الحرة، وليست

(78) يناقش الأثر المتباين للكساد على القطاعات المختلفة لمصلحة مُلاك الأراضي في ص 308-318:
Francis Michael Longstreth Thompson, *English Landed Society in the Nineteenth Century*, Studies in Social History (London: Routledge & Kegan Paul; Toronto: University of Toronto Press, 1963).

ظاهرة اجتماعية جديدة تماماً ناشئة عن الرأسمالية المتقدمة(79). وفي ما يتعلق بالمشاكل الزراعية، لم تتخذ الحكومات المحافظة في الفترة من 1874 إلى 1879 إلا إجراءات قليلة مسكنة؛ أما الليبراليون اعتباراً من عام 1880 فإما أنهم تركوا الأمور تسير سيرتها أو هاجموا المصالح الزراعية بفاعلية(80). وعموماً كان مسموحاً للزراعة بأن تتولى أمرها بنفسها، أي أن تنتحر انتحاراً لائقاً بمساعدة بضع دمعات بلاغية. وما كان ليُسمح لذلك بالحدوث لولا حقيقة أن الطبقات العليا الإنجليزية في ذلك الوقت لم تعد بصورة عامة زراعية، فقد انتقلت القاعدة الزراعية إلى الصناعة والتجارة. وقد أظهر ديزرائيلي(*) (Disraeli) ومن خلفوه أنه مع بعض الإصلاحات يمكن استدامة القاعدة الشعبية للنزعة المحافظة داخل السياق الديمقراطي. وكانت لا تزال هناك صراعات في الأفق، كما في هجوم لويد جورج(**) (Lloyd George) على مُلاك الأراضي من أصحاب الألقاب في ميزانيته لعام 1909 والأزمة الدستورية التي نشأت عنه. ولكن في ذلك الوقت، ورغم الهياج، تراجعت المشكلة الزراعية ومسألة نفوذ الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي إلى الخلفية لتفسح المجال للمسائل الجديدة، مع التركيز على طرق دمج العامل الصناعي في الإجماع الديمقراطي.

إذا عدنا بالنظر إلى الوراء، إلى القرن التاسع عشر، فما هي العوامل التي تبرز باعتبارها المسؤولة عن تقدّم إنجلترا نحو الديمقراطية؟ تلك العوامل الموروثة من العنف السابق قد ذكرناها من قبل: وهي البرلمان القوي والمستقل نسبيّاً، والمصلحة التجارية والصناعية بقاعدتها الاقتصادية، وعدم وجود مشكلة فلاحين خطيرة. والعوامل الأخرى خاصة بالقرن التاسع عشر نفسه، فبما أن الطبقات العليا كانت تحكم في سياق الرأسمالية الصناعية التي تنمو بسرعة، فقد استوعبت العناصر الجديدة في صفوفها في الوقت نفسه الذي تنافست فيه معها على التأييد الشعبي ـ أو على أقل تقدير تحاشت الهزيمة الخطيرة بواسطة التنازلات جيدة

(79) انظر المقال الرائع: John Gallagher and Ronald Robinson, «The Imperialism of Free Trade,» *The Economic History Review*, (2nd Series), vol. 6, no. 1 (August 1953).

(80) Clark, *The Making of Victorian England*, pp. 247-249.

(*) بنجامين ديزرائيلي: رئيس وزراء المملكة المتحدة.

(**) تولى لويد جورج وزارة المالية في الفترة من 1908 إلى 1915. ثمّ تولى رئاسة وزراء المملكة المتحدة من 1916 إلى 1922.

التوقيت. وكانت تلك السياسة ضرورية في غياب أي جهاز قوي للقمع. وكان ذلك ممكناً لأن الوضع الاقتصادي للطبقات الحاكمة تآكل ببطء وبطريقة سمحت لها بالانتقال من قاعدة اقتصادية إلى أخرى بأقل قدر من الصعوبة. وأخيراً، أصبحت السياسات التي كانت ضرورية إلى جانب كونها ممكنة حقائق، لأن القيادات المؤثرة رأت وعالجت المشاكل بقدر كافٍ من الدقة وفي الوقت المناسب. وليست هناك حاجة إلى إنكار الأهمية التاريخية للساسة المعتدلين والأذكياء. ولكن من الضروري فهم الموقف الذي عملوا فيه، وهو الموقف الذي خلقه إلى حدّ كبير رجال كانوا أذكياء كذلك ولكنهم لم يكونوا معتدلين.

الفصل الثاني
التطور والثورة في فرنسا

1. التناقضات مع إنجلترا وأصولها

من بين العوامل الحاسمة في تطور الديمقراطية في إنجلترا استقلال طبقة الأعيان والنبلاء مُلاك الأراضي عن التاج، وتبنيها الزراعة التجارية استجابةً في جزء منه لنمو الطبقة التجارية والصناعية بما لها من قاعدة اقتصادية قوية، واختفاء مشكلة الفلاحين. أما المجتمع الفرنسي فقد كان سبيل دخوله العالم الحديث مختلفاً جداً، فبدلاً من أن تشق طبقة النبلاء الفرنسية، أو بشكل أكثر دقة قطاعها الرائد، طريقها من خلال درجة كبيرة من الاستقلال، باتت مِلْكاً من أملاك العاهل الفرنسي الغرض منه هو الزينة والتباهي، ورغم تعديل هذا الاتجاه في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر، فقد كانت النتيجة النهائية القضاءَ على الطبقة الأرستقراطية، فبدلاً من أن تتحول طبقة مُلاك الأراضي العليا إلى الزراعة التجارية على الطريقة الإنجليزية، نجد أن فرنسا في عهد أسرة البوربون المَلَكية كان بها في المقام الأول طبقة نبلاء تعيش على ما يمكن لها استخراجه من خلال الالتزامات المفروضة على الفلاحين، وبدلاً من القضاء على أملاك الفلاحين نراها تتعزز تدريجيّاً قبل الثورة وبعدها، وتخلف التصنيع والتجارة في فرنسا عن التصنيع والتجارة في إنجلترا، واختلفت كلّ المتغيرات الهيكلية والاتجاهات التاريخية في المجتمع الفرنسي إبان النظام القديم اختلافاً شديداً عن تلك المتغيرات والاتجاهات في إنجلترا منذ القرن السادس عشر حتّى القرن الثامن عشر. تُشَكِّل كيفية وسبب وجود أي تشابه بحال من الأحوال في المحصلة السياسية النهائية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، إلى جانب بعض الاختلافات المهمة، اللغز الأساسي الذي سوف أحاول حله في هذا الفصل،

وبما أنه من غير المحتمل إلى أبعد حدّ أن يكون هناك أي تشابه بالمرة من دون الثورة، فسوف يكون هذا الحدثُ الكبيرُ الاهتمامَ المحوري للنقاش.

لقد عاش أفراد طبقة النبلاء الفرنسية في الغالب على المستحقات التي يجمعونها عيناً أو نقداً من فلاحيهم، مقارنة بنظرائهم في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر. تعود أصول هذا الاختلاف إلى فترة بعيدة في الماضي في بدايات التاريخ الفرنسي، إذ لا يكون من الحكمة أن يحاول أي هاوٍ الإيغال فيها، ولاسيما أن المؤرخ الفرنسي الكبير مارك بلوش (Marc Bloch) قد قلّب كفيه يأساً بدلاً من اقتراح أي تفسير. ويكفي أن نقول إنّه بحلول أواخر القرن الرابع عشر وخلال القرن الخامس عشر كان الكثير من الملامح الأساسية قد بدأ يظهر بالفعل: السيد الإقطاعي الذي كان يولي اهتماماً قليلاً نسبياً بفلاحة أملاكه من الأراضي التي كانت صغيرة الحجم إلى حدّ ما. ويبدو أن الأملاك انكمشت، حيث كان السيد الإقطاعي يمنح أجزاء منها على هيئة قطع صغيرة للفلاحين مقابل نسبة من المحصول. وكان السيد الإقطاعي يفضل، إن أمكن، تأجير أرضه بكاملها، وفي حالات كثيرة كان ذلك يجري بشروط تدلّ على أنه كان يأمل في استعادتها في تاريخ لاحق. ولكن ذلك لم يكن ممكناً باستمرار، فغالباً ما كان النبيل مشغولاً بالحرب في مكان بعيد، بينما كان من الصعب العثور على فلاحين يعملون في الأرض. ويبدو أن أفضل حلّ، بالنسبة إلى كثيرين على الأقل، هو إلقاء عبء الفلاحة بقدر الإمكان على هؤلاء المستأجرين الذين كان يمكنهم إدارة وحدات كبيرة، أو في الأغلب على الفلاحين مباشرةً[1]. وفي وقت سابق على ذلك بعض الشيء، كانت طبقة النبلاء الفرنسية قد بدأت في اكتساب مكانة قانونية أكثر تحديداً من خلال القواعد المحدَّدة بشدة في القانون[2].

---

(1) Georges Duby, *L'Economie rurale et la vie des campagnes dans l'occident médiéval, France, Angleterre, Empire, IXe-XVe siècles, essai de synthèse et perspectives de recherches,* 2 vols. (Paris: Editions montaigne, 1962), vol. 2, pp. 572-599, et Marc Bloch, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, 2 vols., avertissement au lecteur de Lucien Febvre, nouvelle édition (Paris: Armand Colin, 1952-1956), vol. 1, pp. 95-105.

بصورة عامة، فإن رواية دوبي التي كُتبت بعد بلوش بحوالى ثلاثين سنة (وإن كانت أكثر منها تفصيلاً) متشابهة، غير أنها تجعل الاتجاهات الأساسية متأخرة قرناً ونصف القرن.

(2) Marc Bloch, «Sur le passé de la noblesse française: Quelques jalons de recherche,» *Annales d'histoire économique et sociale*, vol. 8 (July 1936), p. 366.

كانت هاتان السمتان ـ وهما الوضع القانوني الأكثر تحديداً، وإن لم يكن شديد الوضوح ـ والاعتماد على استحقاقات الفلاحين تميزان طبقة النبلاء الفرنسية عن طبقة الأعيان الإنجليزية في ما تبقى من تاريخها. وفي تاريخ مبكر إلى حدّ كبير، تمكن الفلاح من الهرب من العبودية الشخصية، بشكل أساسي عن طريق الاستفادة من الطلب على العمالة في الريف الذي ازداد عندما كانت المدن المتنامية تمثل إمكانية وجود طريقة أخرى لكسب العيش. وعندما قامت الثورة كان للفلاحين ما يمكن أن يكون في واقع الأمر حقوق مِلكية[3].

تلك الاستمرارية كانت تحتها كذلك عناصر تغيير مهمة، فكما رأينا للتو، أخذ نظام الحيازات الكبيرة التي يفلحها الأقنان يمرّ بتعديل في النصف الثاني من القرن الرابع عشر على أقل تقدير. وفي نهاية العصور الوسطى وخلال بداية العصر الحديث، وربما بشكل خاص خلال القرن السادس عشر، حين بدا أن زيادة المعروض من الذهب والفضة أدت إلى رفع الأسعار، كانت هناك مؤشرات على أن شيئاً ما يقترب من حدّ الأزمة في الإيرادات المالية للسادة الإقطاعيين، فقد فشلت قطاعات كبيرة من طبقة النبلاء المحاربة القديمة (noblesse d'épée) فشلاً ذريعاً في المنافسة، وربما يسَّر اختفاء دعائمها الاقتصادية على الملوك ووزرائهم الموهوبين توسيع السلطة المَلَكية، وهي العملية التي بلغت ذروتها في عهد لويس السادس عشر الطويل (1643 ـ 1715). من الطبيعي أن طبقة النبلاء لم تتقبل مصيرها على نحو سلبي، فعندما واجهتها الكارثة، حاول الكثيرون الكمون، والتوقف عن التأجير، وإعادة تكوين الأملاك[4]، ولكنهم كانوا يفتقرون بصورة عامة إلى الأساس الاقتصادي، مثل تجارة الصوف التي جعلت تلك السياسة ممكنة في إنجلترا.

---

(3) Bloch, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, vol. 1, pp. 120-121, et Henri Sée, *Histoire économique de la France*, publiée avec le concours de Robert Schnerb (Paris: A. Colin, 1939), vol. 1: *Le Moyen âge et l'ancien régime*, préface de Armand Rébillon, pp. 125, et 129, On the Emancipation of Serfs, et Georges Lefebvre, *Etudes sur la révolution française* (Paris: Presses universitaires de France, 1954), p. 251.

(4) بالإضافة إلى: Duby, *L'Economie rurale et la vie des campagnes dans l'occident médiéval, France, Angleterre, Empire, IXe-XVe siècles, essai de synthèse et perspectives de recherches,* انظر: Sée, Ibid., vol. 1, p. 93, et Bloch, Ibid., vol. 1, pp. 107, 111-112, 134-135, et 150-153.

إن أفراد الطبقة البورجوازية التي حققت مكاسب مالية في المدن وبدأت في تملُّك أراضي النبلاء الذين يعانون من الضائقة المالية قد حققوا قدراً أكبر من النجاح. لقد بدأت العملية في القرن الخامس عشر واستمرت حتّى القرن الثامن عشر. ومن خلال تدفق الثروة الحضرية تلك كانت هناك إعادة لتشكيل الضياع، ففي بعض أجزاء فرنسا خلق ذلك وضعاً يحمل بعض الشبه من إنجلترا، حيث كان المالكون الجدد يعيشون على ضياعهم ويديرونها وعينهم على الربح. ولكن هذا التشابه سطحي؛ ذلك أن الربح في فرنسا القرن السابع عشر، وكذلك فيما بعد، لم يكن يأتي من بيع المنتجات الزراعية في السوق، بل من جمع الإيجارات من الفلاحين. وكما أشار بلوش، فقد كانت الثروة التي يتم تحقيقها من الضيعة الكبيرة تأتي من تحصيل مجموعة من المستحقات الصغيرة، كان بعضها عيناً من مجموعة من الوحدات الصغيرة. ومع أن تلك المهمة قد تتحول إلى وساطة، فإن أكبر توقع للنجاح كان مصدره الإدارة الحريصة التي تهتم بالتفاصيل وتتسم بالتلاعب إلى حدّ ما[5].

كان الوضع مثاليّاً بالنسبة إلى المحامين، ومن أكثر من جانب، فقد كانت أذرع البيروقراطية المَلَكية الممتدة بحاجة إلى المحامين في صراعها ضدّ طبقة النبلاء القديمة. وكان البورجوازيون الأثرياء الذي امتلكوا الأراضي قد انتقلوا إلى دوائر اجتماعية أعلى، إما من خلال منحهم ألقاب النبالة أو عن طريق شراء الوظيفة البيروقراطية (منصباً أو تفويضاً)[6]. ومع أن طبقة نبلاء الرداء[*] كانت تسبب إزعاجاً للملك في كثير من الأحيان، وكان لويس الرابع عشر الوحيد الذي استطاع معاملتهم باحتقار متعمد، فقد كانت تمثل أداةً من أدوات الاستبداد الرئيسيّة في صراعه مع الاتجاهات المحلية ومع طبقة النبلاء المحاربة القديمة. وبما أنه كان هناك قدر كبير من العائدات السريعة السهلة في البيروقراطية الملكية، ولاسيما في القرن الثامن عشر مع تراخي السيطرة المَلَكية، فربما أدت جاذبيتها

---

(5) Bloch, Ibid., vol. 1, pp. 142-143, 145, et 149-150, et vol. 2, pp. 169-170.

(6) Martin Göhring, *Die Frage der Feudalität in Frankreich Ende des Ancien régime und in der französischen Revolution bis 17. Juli 1793* (Berlin: E. Ebering, 1934), pp. 69-70.

(*) Noblesse de robe أو طبقة نبلاء الرداء إحدى طبقات نبلاء فرنسا التي اكتسب أفرادها مكانتهم من خلال تولي المناصب العليا في الدولة. وكانت تلك المكانة تورَّث لذريتهم من بعدهم في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

إلى القضاء على أي ميل لتشغيل أي ضيعة على النمط الإنجليزي.

وعلى أي حال فقد كانت «عودة» الضيعة الكبيرة أمراً محدوداً نسبيّاً. ذلك أن شيوعها في فرنسا لم يكن تقريباً بقدر ما كان عليه في إنجلترا أو غرب ألمانيا، إذ كانت قطاعات كبيرة من البلاد في أيدي الفلاحين. وهكذا كان النظام ككل نظاماً يضم الوحدات الكبيرة والصغيرة[7]. لم تمر فرنسا بتجربة حركة التسييج الموسّع. وكان المالك الكبير مهتماً بصورة عامة بالإبقاء على حقوق حيازة الفلاحين لأنها كانت بمثابة أساس لوجوده[8]، ولم يبدأ الوضع في التغير إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

كان انهيار طبقة نبلاء السيف[*] جزءاً من العملية ذاتها التي عزز بها الملك سلطته ووسّعها. خلال القرن الساس عشر وما بعده حَرَم الملك النبلاء من الكثير من وظائفهم القانونية، وزاد من الجنود والضرائب على أراضيهم، وتدخل بصورة عامة في شؤونهم، وأجبرهم على الخضوع لمحاكم الاستئناف التابعة له[9]، وبحلول عهد لويس الرابع عشر بدا أن طبقة النبلاء انحدرت إلى حياة التراخي الفخمة في قصر فرساي أو غيره من المزارع الهادئة في الأقاليم، ومع ذلك فإن هذا الانطباع خادع إلى حدّ ما، فمن المؤكّد أن ملك الشمس[**] لم يمسهم بسوء إلى حدّ كبير، ولكنه اضطر إلى تحمل تكاليف معينة لم تحقق سوى فائدة جزئية للتاج. ذلك أنه استطاع الحصول على مناصب للكثيرين في الكنيسة التي كانت لها عائدات ضخمة، حيث كانت تفوق في ذلك الحين عائدات الدولة. وفي مقابل مساعدة الكنيسة في رعاية قطاع من طبقة النبلاء، حمى الملك الكنيسة من الهرطقة[10]. وكانت إحدى نتائج ذلك إلغاء مرسوم نانت[***]. وكان الثمن

(7) Bloch, Ibid., vol. 1, p. 154.

(8) Sée, *Histoire économique de la France*, vol. 1: *Le Moyen âge et l'ancien régime*, p. 395.

(*) Noblesse d'épée: هم تلك الطبقة من النبلاء التي تنحدر من سلالة الفرسان المحاربين.

(9) Sée, Ibid., p. 83, et Philippe Sagnac, *La Formation de la société française moderne. T. 1. La Société et la monarchie absolue, 1661-1715*, 2 vols. (Paris: Presses universitaires de France, 1945), pp. 209-210.

(**) لقب لويس الرابع عشر.

(10) Sagnac, Ibid., pp. 32, et 35.

(***) المرسوم الذي أصدره ملك فرنسا هنري الرابع في 30 نيسان/ أبريل من عام 1598 ويقضي بمنح البروتستانت الفرنسيين، المعروفين باسم الهوجونوت، حقوقاً كثيرة في بلد معظم سكانه من الكاثوليك، ومكنهم من ممارسة شعائرهم بحرية.

الثاني الذي دفعه التاج هو الحرب، فمع أن لويس الرابع عشر أبعد طبقة النبلاء عن مركز الحكم، فقد أوكل لهم أمر الجيش والكنيسة[11]. وكانت الحرب الدائمة موضوع الحديث الذي لا ينقطع بين أفراد طبقة النبلاء داخل القصر وساعدت في خلق جو من الولاء للملك[12].

قضى نظام الاستهلاك الجبري اللافت للنظر في قصر فرساي على الكثير من النبلاء. وفي الأقاليم كذلك، كشف بحث كولبير[*] (Colbert) الذي جرى من خلال الوكلاء عن انتشار الفقر[13]، ومن ثمّ فإنه من المغري أن نربط بين الاستبداد الملكي وفشل الزراعة التجارية في أن تكون لها الغلبة، ذلك أن العاملين يعزز أحدهما الآخر على امتداد فترة طويلة من الزمن. حتّى وقت قريب إلى حدّ كبير كانت روايات المؤرخين عن الطبقة الأرستقراطية الذكية والطفيلية في باريس، وعن النبيل الريفي الذي كان يتعفن بفخر في الريف وسط الزراعة الراكدة بصورة عامة، تشير إلى بعض من هذا التفسير لخلفية الثورة واختفاء الأرستقراطية من خلال العنف الثوري. وقد عدّلت الأبحاث التي تُنشر منذ عام 1960، وهي عمل الباحث الأمريكي روبرت فورستر (Robert Forster)، هذه الصورة المألوفة على نحو حاد. وقد أسهم إسهاماً قيماً في فهم خلفية الثورة ونتائجها من خلال تمكيننا من تحديد الفروق الهيكلية بين التحديث في الريف الإنجليزي والريف الفرنسي على نحو أكثر دقة. وبما أن دور الزراعة التجارية مهم للمقولة العامة لكتابنا هذا، فمن الحكمة التوقف قليلاً لبحث الوضع بحثاً دقيقاً.

2. ردّ فعل طبقة النبلاء على الزراعة التجارية

بالنسبة إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر والعقد الأول من القرن الثامن عشر، ليس هناك ما يدعو كثيراً إلى الشك في فرضية أن الدافع إلى

---

(11) المصدر نفسه، ص 56.

(12) انظر: Ernest Lavisse, ed., *Histoire de France illustrée depuis les origines jusqu'à la révolution, et histoire de France contemporaine depuis la révolution jusqu'à la paix de 1919*, 19 vols. ([Paris: s. n.], 1911-1922), vol. 7, pt 1, p. 383.

يظل المجلد الذي كتبه لافيس بنفسه - بالرغم من قدمه - أحد أكثر الكتب التي تناولت المجتمع الفرنسي في عهد لويس الرابع عشر توضيحاً.

(*) وزير المالية في عهد لويس الرابع عشر، وبفضله جرى توسيع الأسطول الفرنسي والحصول على الممتلكات الفرنسية في الخارج وحدوث الكثير من التحسينات في الداخل.

(13) المصدر نفسه، ص 377.

الزراعة التجارية كان ضعيفاً مقارنة بذلك الدافع الذي كان في إنجلترا، ليس بين طبقة النبلاء فحسب، بل في فرنسا بصورة عامة. وكما كان الحال في إنجلترا، كانت المشكلة الزراعية الأساسية هي الحصول على الحبوب للطبقات التي كانت تأكل الخبز ولكنها لا تزرع القمح. وقدمت تجارة الحبوب صورة للركود الذي قضى عليه دافع ما إلى الإنتاج من أجل السوق في المناطق المجاورة للمدن الكبيرة. وهناك يبدو أن الفلاحين الأكثر ثراءً وليس الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي هم المستفيدون الرئيسيون. ولم تكن مناطق الأسواق بصورة عامة تمتد إلى ما وراء المناطق المحيطة بالمدن الكبيرة القليلة وبعض مستودعات التصدير على الحدود. وكانت باريس هي وحدها التي تعتمد على مساحة كبيرة من الأراضي البعيدة[14].

كان التصور العام لمشكلة الحبوب تصوراً خاصاً بالسيطرة على المعروض المحدود من منطقة محدودة. وكان سَحْب بضع مدن كبيرة محسوساً بشكل أساسي في أوقات الندرة، وكان حينذاك بمثابة عامل ممزِّق[15]. وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر تبنى التجار ووكلاؤهم في بعض الأماكن، بالقرب من باريس بشكل أساسي، ممارسة الطواف بِكُلّ مكان في الريف لشراء أي فائض يمكنهم شراؤه. وأثارت تلك الممارسة الكثير من الاستياء باعتبارها إرباكاً للموارد المحلية من المعروض، إلى جانب كونها نشأت على نحو يتعارض مع العرف والتشريع السائدين[16]. ومع أن أصحاب الضياع الأغنياء ربما كانوا يتلقون الحبوب على هيئة مستحقات إقطاعية ليبيعوها من خلال التجار الوسطاء في المدن، فقد كانت الممارسة الشائعة إلى حدّ كبير هي شراء الحبوب من الفلاحين الأثرياء، وهي إشارة واضحة إلى أنهم كانوا ينافسون النبيل بنجاح على السوق المحلية[17]. وإذا كان هناك مُلاك أراضٍ يتسمون بالمبادرة بفرنسا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، حيث يضيفون الحقل إلى

---

(14) Abbott Payson Usher, *The History of the Grain Trade in France, 1400-1710*, Harvard Economic Studies; vol. IV (Cambridge: Harvard University Press, 1913),
الذي توضح الخرائط التي تتصدره الوضع في الفترة من 1660 إلى 1710.

(15) المصدر نفسه، ص 5، 11، و17.

(16) المصدر نفسه، ص 20، 21، 25-26، 42-43، 101، و105-106.

(17) المصدر نفسه، ص 7، 8، 16، 87، 88، و91-93.

الحقل على الطريقة الإنجليزية، فقد غابوا عن أعين المؤرخين. وربما كان هناك القليل من هؤلاء، ولكن من غير المرجح إلى حدّ كبير أن تكون لهم أي أهمية بحال من الأحوال. وعندما أصبحت عناصر الجذب الاقتصادية أكثر أهمية خلال القرن الثامن عشر، كان ردّ فعل النبلاء الفرنسيين على نحو مختلف كلّ الاختلاف.

ينطوي أخذ تجارة الحبوب وحدها في الاعتبار على خطر إعطاء انطباع مضلّل إلى حدّ كبير، فقد كان النبيذ منتجاً تجاريّاً وشديد الأهمية. والواقع أن النبيذ كان يمثل للزراعة الفرنسية، والمجتمع الفرنسي ككل ما كان يمثله الصوف للزراعة الإنجليزية. وقد حسب باحث ذو ميل إحصائي أنه في السنة العادية خلال النصف الثاني من النظام القديم كانت فرنسا تنتج حوالى ثلاثين مليون هكتوليتر(*) من النبيذ، وهو ما يكفي لتحميل الأسطول التجاري البريطاني كلّه في ذلك الوقت[18]. وكان من المستحيل أن يشرب المرء كلّ ما ينتجه في العام من نبيذ مثلما هو من المستحيل أن يلبس صوف كلّ ما يربيه من غنم، ومن ثمّ كانت زراعة العنب أو تربية الغنم تعني الدفع إلى السوق، وأن يصبح المرء معتمداً على أفعال الملوك والمستشارين، وأن يحاول التأثير عليها، والعثور على طرق فعالة من الناحية التجارية وعلى دفاتر محاسبة أكثر ملائمة من البادرة الجميلة، والسيف، والسخاء، وغيرها من الأساليب الأرستقراطية. ولكن التشابهات تتوقف عند هذا الحد من دون أن يكون هناك ما يهم بحق.

تختلف النتائج الاقتصادية والسياسية لتجارة النبيذ وتربية الغنم اختلافاً كبيراً، وفي ما يبدو إطلاقاً للحماسة الغاليَّة (نسبة إلى الغال)، إضافةً إلى الهوس الإحصائي الأمريكي، سعى المؤرخ الاقتصادي الفرنسي البارز ك. إ. لابروس (C. E. Labrousse) إلى بيان أن كساداً طال أمده في تجارة النبيذ كان عاملاً حاسماً في تبرير حالة الاقتصاد الفرنسي التي اتسمت بصورة عامة بالتخلف

(*) يساوي الهكتوليتر 100 لتر.

(18) Ernest Labrousse, *La Crise de l'économie française à la fin de l'ancien régime et au début de la révolution. I. Aperçus généraux, sources, méthode, objectifs, la crise de la viticulture* (Paris: Presses universitaires de France, 1944), p. 208.

حسب علمي، فقد ظهر من هذا الكتاب جزآن من 6 أجزاء، ولذلك فليس بين أيدينا أدلة على بعض تعميمات لابروس.

واندلاع الثورة، مستخدماً في ذلك قدراً هائلاً من الإحصاءات. وأنا أرى النتيجة ساحقة أكثر منها مقنعة، فليس هناك ما يوضح صلة ذلك بالتخلف الصناعي. وتكاد دراساته الضخمتان، وهما ليستا سوى جزء صغير من المشروع الكامل الذي كان مخططاً بصورة عامة، أن تقتصرا بالكامل على الأمور الزراعية. وبينما يكون من المناسب التفكير في شرب النبيذ على أنه على أقل تقدير علاج محتمل للتخلف الاقتصادي، فإن بعض الحقائق التي يعرضها لابروس نفسه تشير إلى أن ذلك التوقع غير واقعي بالنسبة إلى فرنسا القرن الثامن عشر، فهو يُقَدِّر أن تسعة أعشار النبيذ كان يُستهلك داخل فرنسا نفسها. كانت زراعة الكروم تتم في كلّ أنحاء فرنسا: فمن بين اثنين وثلاثين منطقة ماليّة (Généralités) كان ثلاثة فقط في الشمال والشمال الغربي مناطق غير منتجة للنبيذ[19]. سوء وسائل النقل، وانتشار ثقافة النبيذ في أنحاء البلاد كافةً، وشرب معظم النبيذ داخل البلاد، تشير تلك الحقائق كلها إلى نتيجة مؤداها أن معظم النبيذ كان نبيذاً عادياً (Vin ordinaire)، ربما أشد سوءاً مما هو عليه الآن بكثير، وليس منتجاً كماليّاً يمكن تحقيق ثروة من ورائه ويسهم في دعم الاقتصاد.

يبدو أن أنواع النبيذ التي كانت تحقق ربحاً تجاريّاً طيباً كانت تُنتج في المناطق المحدودة نفسها من فرنسا مثلما عليه الحال الآن. ولا بُدَّ أن مزايا القرب من وسائل النقل المائية أعطى ميناء بوردو ميزة ضخمة خلال القرن الثامن عشر. وكان النبيذ يوفِّر أساساً اقتصاديّاً لطبقة النبلاء الإقليمية المنتعشة إلى حدّ كبير وذات التوجه التجاري داخل بوردو وما حولها خلال القرن الثامن عشر، فقد كانت الكروم تحوَّل إلى ذهب ويحوَّل الذهب إلى الكثير من أشكال الثقافة الجذابة التي تتراوح بين الفتيات الراقصات وكتاب مونتسكيو **روح القوانين** (*Esprit de lois*) (كان هذا الفيلسوف البارز في بعض الأحيان ما يمكن للمُحْدَثين تسميته أحد أفراد جماعة الضغط المؤيدة لصناعة النبيذ)[20] وكانت أرباح النبيذ في حدّ ذاتها تتوقف عند هذا الحد، كما يبدو عليه الحال في بوردو، فلا يمكن لزراعة الكروم أن تشكل أساساً لصناعة النسيج كما هو الحال بالنسبة إلى تربية الغنم.

---

(19) المصدر نفسه، ص 207، 586.

(20) Robert Forster, «The Noble Wine Producers of the Bordelais in the Eighteenth Century,» *The Economic History Review* (2nd Series), vol. 14, no. 1 (August 1961), pp. 19, 25, and 33.

كما أنه لا يمكنها توفير الغذاء لسكان المدن مثل زراعة القمح. وعلى أي حال، فإن الدافع إلى التغيير يأتي من المدن، وليس من الريف، فما يحدث في الريف يصبح مهماً على نحو أساسي من خلال التغير الاجتماعي الذي قد يشمل وربما لا يشمل ما يزال أغلبية ساحقة من السكان خلال المراحل الأولى من النمو الصناعي.

لم تُحْدِث زراعة الكروم في فرنسا ذلك النوع من التغييرات بين طبقة الفلاحين كالذي فعلته السياجات الضخمة التي كانت نتيجة للزراعة التجارية في إنجلترا. زراعة الكروم، ولاسيما قبل ظهور الأسمدة الاصطناعية، كانت ما يسميه الاقتصاديون نوعاً كثيف العمالة من الزراعة، يتطلب عدداً ضخماً من العمال الزراعيين المهرة إلى حدّ ما وقدراً صغيراً نسبيّاً من رأس المال في صورة أرض أو معدات، وكان الوضع الإنجليزي بصورة عامة على العكس من ذلك. في ذلك الحين كان المجتمع الزراعي الفرنسي في القرن الثامن عشر قادراً على الاهتمام بمشاكل الزراعة كثيفة العمالة على نحو مُرْضٍ إلى حدّ كبير - من وجهة نظر الطبقة الأرستقراطية، إن لم يكن من وجهة نظر طبقة الفلاحين - وبما أنه كان هناك فرق قليل إلى حدّ يدعو للدهشة بين الترتيبات الاجتماعية ومجال إنتاج النبيذ المتقدم في مناطق زراعة القمح، حيث انتشرت التأثيرات التجارية وباتت قوية، فمن الممكن أن نتجاوز التفاصيل في هذا الموضع. والتميز الأساسي بسيط إلى حدّ ما: فقد احتفظت الأرستقراطية الفرنسية بالفلاح على الأرض واستخدمت الأدوات الإقطاعية لاستخراج المزيد من الإنتاج. وبعد ذلك كان النبيل يبيع المنتج في السوق. في حالة النبيذ، كانت مزايا النبيل القانونية مفيدة على نحو خاص، ذلك أنه كان يمكنه من خلالها عمل الكثير لمنع الفلاحين من إحضار النبيذ إلى بوردو حيث يمكنه منافسة النبيذ الآتي من قصر أحد النبلاء. ولغياب ميزة إحضار النبيذ إلى المدينة، وكذلك عدم وجود القدرة على تأجيل البيع حتّى أكثر اللحظات مواتاة، وجد صغار المنتجين أن من الضروري بيع نبيذهم للنبيل مالك الأرض[21].

في بوردو القرن الثامن عشر كانت الثروات الكبيرة الحجم، القائمة على النبيذ موجودة فقط بين نبلاء الرداء، تلك الطبقة القضائية التي كانت أصولها

---

(21) المصدر نفسه، ص 26.

بورجوازية بشكل أساسي، وإن كان من المحتمل أن الأصل البورجوازي في الكثير من عائلات الرداء في القرن الثامن عشر في فرنسا ككل أمر يعود إلى الماضي البعيد. ولم تكن طبقة النبلاء العسكرية القديمة، نبلاء السيف، غنية أو ذات مكانة بارزة. ويبدو أنها كانت تشكل الأغلبية الساحقة من مجموع العائلات النبيلة البالغ عددها نيفاً وأربعمئة في منطقة بوردو، فقد برز عدد قليل منها فحسب في مجتمع بوردو. وكان معظمهم يعيش داخل البلدات التي ليس بها نشاط كبير أو بالقرب منها، في أغلب الأحوال داخل قصور تحجبها أشجار الحور أو تختفي بعيداً داخل القرى. وكانت مناطق القمح التي تبلغ مساحتها حوالى مئة فدان والمعاشات التقاعدية المَلَكية التي تصل إلى بضع مئات من الجنيهات تمثل أساس الحياة التي لا تتسم بالتقشف ولا بالسعة، ولكنها كانت أشد ما تكون إقليمية. وكان السادة الإقطاعيون في الأبرشيات، وكان الكثير منهم ضباط متقاعدين من الجيش لهم دخل لا يزيد على 3000 جنيه في العام، وهو ما يقترب من الفقر بمعايير النبيل الثري الذي يملك مزارع كروم تدعم سعته[22]. وكان التناقض بين طبقة النبلاء القديمة وطبقة نبلاء الرداء الأحدث منها في تلك المنطقة مذهلاً. ولا بُدَّ أنه كان في أنحاء فرنسا الكثير من النبلاء الذين يشبهون سادة الأبرشيات الإقطاعيين هؤلاء. ومن الأرجح أن النبلاء الذين لم يتسموا بالمبادرة كانوا الأغلبية ـ غير أني أشك في أنهم الأغلبية العظمى ـ وإن لم تكن هناك أدلة تحسم هذه النقطة. وعند ملاحظة هذا التناقض تثور في ذهن عالم الاجتماع في الوقت الراهن أسئلة معينة على نحو آلي تقريباً. هل كان هناك نوع ما من الحواجز القانونية والثقافية التي منعت نبلاء السيف من تحقيق نجاح في التجارة؟ وما مدى أهمية تلك الحواجز في تفسير السمات الاقتصادية والسياسية لطبقة النبلاء الفرنسية أو كون ثورة كبيرة اكتسحتهم؟

تقودني الأدلة التراكمية إلى تقديم إجابة بالنفي الشديد عن السؤال والقول بأنه السؤال الخطأ إلى حدّ كبير، إذا كنا نرغب في فهم الصلة بين التغيرات الاقتصادية والتغيرات السياسية. وقد أضل ماركس (Marx) وفيبر (Weber) أتباعهما، ولاسيما من يحاولون أن يكونوا علميين على نحو أشد ما يكون حرفيةً، ضلالاً تاماً بشأن بعض تلك القضايا، رغم أهمية إسهامها المؤكّد بالنسبة إلى موضوعات أخرى. ولكن دعونا نرى الأدلة أولاً.

---

(22) المصدر نفسه، ص 19-21.

من المؤكّد أن العقبات الثقافية والقانونية كانت موجودة على هيئة التحيز الأرستقراطي ضدّ التجارة وقانون الانتقاص من القدر، أي إنه في حال دخول أحد النبلاء مهنة تحط من قدره فإنه يفقد مكانته النبيلة. وقد طُبِّق تشريع الانتقاص من القدر بشكل أساسي على التجارة الحضرية والصناعة. وقد حاول الربط بين الأنشطة واسعة المدى مثل تجارة الجملة والتجارة الدولية التي شجعتها المَلَكية بفاعلية، وهو ما قوبل في بعض الأحيان باعتراضات من الطبقة الثالثة(*)، والأنشطة الصغيرة، مثل إدارة متجر لبيع التجزئة التي كانت محظورة. وفي الزراعة، كان هناك قانون محدد جرى تجديده في عام 1661 ضدّ تشغيل السيد ما يزيد على مساحة صغيرة من أرضه قدرها أربع حرثات، أو أربعة أضعاف المساحة التي يمكن أن يحرثها محراث واحد في اليوم[23]. وكانت المَلَكيةُ القوةَ الأساسيةَ التي حافظت على تلك القوانين والرأي العام الذي أيدها. ومع ذلك فقد كانت سياستها في هذا المجال تتسم بالتناقض والاضطراب، حتّى في عهد لويس الرابع عشر. إذ كانت المَلَكية ترغب في وجود طبقة النبلاء المزدهرة كجزء مكمل لديكورات التاج وكمعين في الحفاظ على الشعب في مكانه الصحيح، وقد عبَّرت عن قلقلها في مناسبات عديدة حين كانت تتوصل إلى أدلة على وجود فقر بين طبقة النبلاء. ولكن التاج لم يكن يريد أن تقوم طبقة النبلاء كقاعدة اقتصادية مستقلة يمكنها تحدي السلطة المَلَكية.

ربما كان التحيز ضدّ محاولة تحقيق ثروة مالية من الزراعة قويّاً جداً بين أفراد الطبقة العليا من النبلاء وكذلك الخاضعين بشكل أقل مباشرةً للسنن الأخلاقية الخاصة بحياة القصر. ومن المؤكّد أن حياة الدعة والترف والتآمر المتسمة بالنشاط والحيوية في قصر فرساي كانت أكثر إثارة من الإشراف على الأبقار والفلاحين ومن شعور المرء بالحرج إذا ما شُمَّت رائحة الروث على حذائه. من ناحية أخرى، تهرب أرستقراطيون كثيرون من القوانين لتكوين ثرواتهم،

(*) المقصود بالطبقة الثالثة عامة الشعب، وكان المجتمع الفرنسي قبل الثورة يضم إلى جانبها طبقتين أخريين هما طبقة النبلاء وطبقة الإكليروس، أو رجال الكنيسة.

(23) Lavisse, ed., *Histoire de France illustrée depuis les origines jusqu'à la révolution, et histoire de France contemporaine depuis la révolution jusqu'à la paix de 1919*, vol. 7, pt 1, p. 378, and Henri Carré, *La Noblesse de France et l'opinion publique au XVIIIe siècle* (Paris: E. Champion, 1920), pp. 135-138.

بعملهم في جزر الهند الغربية، حيث كانوا يعملون وفي أيديهم فأس على رأس فِرَقهم من الزنوج، ثمّ كانوا يعودون إلى فرساي أو باريس ليشاركوا في حياة القصر. بعبارة أخرى: انطوت الزراعة التجارية الناجحة بالنسبة إلى كبار الأرستقراطيين على الهروب المؤقت من المجتمع الفرنسي[24]. وفي الربع الأول من القرن الثامن عشر، أصبح التحيز العام ضدّ المهن الوضيعة قويّاً إلى حدّ كبير: أورد كارّيه (Carré) مادة من الخطابات في ذلك الوقت متضمنة لحالة دوق فتح متجراً لبيع التوابل، وهو ما أثار غيرة مؤسسة التوابل. حين أصبح الأمر عاماً، كان أطفال الشوارع يجرون وراء الدوق صائحين: Il a chié au lit [عملها على السرير][25].

وفي وقت لاحق من القرن انطلق تيار قوي من الرأي في الاتجاه المعاكس مؤيداً للأنشطة التجارية بالنسبة إلى الطبقة الأرستقراطية، وأصبحت إنجلترا وكل ما هو إنجليزي، بما في ذلك ممارسات الإنجليز الزراعية، على قدر كبير من الشيوع في الأوساط العليا، وكان لذلك بعض التأثير الذي دام لفترة قصيرة على السياسة. وكانت هناك حرب كراسات بشأن ملائمة التجارة لطبقة النبلاء. وبمرور الوقت بات هناك تهرب واسع الانتشار من القوانين التي تحظر ذلك، وشارك الكثير من أفراد الطبقة الأرستقراطية في المشروعات التجارية، حيث كانوا يخفون وجودهم وراء واجهات وأشخاص وهميين[26].

تشير هذه الحقائق كلها إلى أن الحواجز الثقافية والقانونية كانت في سبيلها إلى أن تصبح أقل أهمية بكثير خلال القرن الثامن عشر. وبالنسبة إلى نبلاء الأقاليم الذي ينصب اهتمامنا عليهم هنا، فقد كانوا في عمومهم صوراً لا سلطان لها. وكما أشارت إحدى الكراسات المعاصرة، أصبح النبيل الريفي يبيع قمحه أو نبيذه أو صوفه، دون أن يتهمه أحد بالانتقاص من القدْر[27]. وحين أتيحت الفرصة لطبقة النبلاء، أو ربما وجب علينا أن نقول: عندما أتاح الإغراء تلك الفرصة، لم يتردد نبلاء السيف في تحقيق المكاسب المالية من التجارة. وبالقرب من تولوز، وهي المنطقة التي كانت زراعة القمح فيها تحقق أرباحاً طيبة، كانت

(24) Carré, Ibid., pp. 140, 149, et 152.

(25) المصدر نفسه، ص 137-138.

(26) المصدر نفسه، ص 141-142، و145-146.

(27) المصدر نفسه، ص 142.

العادات والسنن الأخلاقية لطبقة النبلاء القديمة قد أصبحت تجارية بالكامل ولا يمكن تمييزها عن طبقة نبلاء الرداء شبه البورجوازية[28]. وفي حديث فورستر (Forster) عن طبقة النبلاء الإقليمية عرض بصورة عامة الفرضية التالية:

«بخلاف النبيل الريفي (hobereau) العاطل الفقير الذي ينقصه الحماس والحيوية، كان النبيل الإقليمي على الأرجح مالك أرض يتسم بالنشاط والفطنة والازدهار، ولا تشير هذه الصفات إلى كيس النقود المنتفخ فحسب، بل هي توحي بموقف تجاه ثروة العائلة التي تتصف بالإدارة الحريصة والمنظمة والصارمة التي يوحي بها عادةً مصطلح «بورجوازي»[29].

يتضح من هذا الدليل بجلاء تام أن التشريع والتحيز لم يعيقا بذلك انتشار النظرة التجارية والسلوك التجاري بين مُلاك الأراضي من الطبقة الأرستقراطية الفرنسية على نحو كبير. وليس هذا موضع البحث عن أي تفسير للتخلف المفترض التي اتسمت به الزراعة الفرنسية مقارنةً بالزراعة الإنجليزية.

فهل كانت الزراعة الفرنسية متخلفة إذاً؟ وما مقدار تمثيل ذلك النوع من النبيل الذي صوره فورستر؟ لا يمكن أن تكون الإجابة عن هذين السؤالين في الوقت الراهن أكثر من مؤقتة وغير نهائية إلى حدّ كبير. وإذا أمكن وضع مؤشر ما للتوغل التجاري في الزراعة وتحديد الفروق على خريطة لفرنسا القرن الثامن عشر، فمن المؤكّد أننا سنجد مساحات ضخمة يوجد بها بقوة شديدة ما يمكن تسميته روح الرأسمالية الزراعية. قد يكون تنفيذ هذا العمل مجهِداً إلى حدّ كبير وليس مجدِياً من وجهة نظر الأسئلة التي أثيرت هنا. وسوف يحلّ علماء الإحصاء وحدهم مشكلتنا، لأنها في المقام الأول مشكلة كيفية.

يوجد هنا كذلك من النقاط الخلافية ما هو أكثر بكثير من الموقف النفسي وأسبابه المحتملة، فهؤلاء الذين يتبعون فيبر، وخاصةً من يتحدثون بشأن الدافع المجرد إلى الإنجاز، يهملون أهمية السياق الاجتماعي والسياسي الذي تتجلى فيه

---

(28) Robert Forster, *The Nobility of Toulouse in the Eighteenth Century: A Social and Economic Study*, Johns Hopkins University Studies in Historical and Political Science; ser. 78, no. 1 (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1960), pp. 26-27.

(29) Robert Forster, «The Provincial Noble: A Reappraisal,» *American Historical Review*, vol. 68 (1963), p. 683.

تلك التغيرات. وليست المشكلة هي فحسب ما إذا كان النبلاء الريفيون الفرنسيون قد حاولوا إدارة ضياعهم بكفاءة وبيع منتجاتهم الزراعية في السوق أم لا. كما أنها ليست مجرد كمّ من النبلاء تكونت لديهم مثل هذه النظرة. والسؤال المهم هو ما إذا كانوا غيَّروا أثناء قيامهم بذلك بنية المجتمع الريفي بطريقة مشابهة لما حدث في تلك الأجزاء من إنجلترا، حيث كانت حركة التسييج أشد قوة، أم لا. والإجابة عن هذا السؤال بسيطة وحاسمة، فهم لم يغيروا بنية المجتمع؛ ذلك أن هؤلاء النبلاء الذين كانوا يمثلون الطليعة التجارية في الريف الفرنسي كانوا يحاولون استخراج المزيد من الفلاحين.

ومن حسن الحظ أن فورستر قدم لنا دراسة مفصلة لطبقة النبلاء في جزء من فرنسا، وهو أسقفية تولوز، حيث كان الدافع التجاري قوياً وحيث كانت زراعة الحبوب من أجل السوق مهنة مناسبة كأحسن ما يكون للنبلاء. وتمكننا روايته من أن نضع إصبعنا بدقة أكبر على التشابهات والاختلافات بين طبقة الأعيان الآخذة في التحسن في إنجلترا ونظيرتها الأقل تنظيماً من الناحية التجارية في فرنسا.

في جنوب فرنسا، وربما بشكل أوسع مما ندرك في أماكن أخرى من فرنسا، كان الحافز وراء زراعة الحبوب من أجل السوق قوياً جداً، فقد كان عدد السكان في المملكة وعلى المستوى المحلي يتزايد بسرعة. وكذلك كانت أسعار الحبوب في تلك المنطقة. وقد أفرزت الضغوط السياسية تحسناً كبيراً في النقل، مما جعل بالإمكان بيع الحبوب على مسافة بعيدة إلى حدّ كبير من تولوز وبكميات كبيرة بمعايير القرن الثامن عشر. وبكُلّ هذه المقاييس كان الوضع في تولوز شبيهاً بشكل أساسي بالوضع في إنجلترا. وقد نجح نبلاء تولوز، نبلاء السيف منهم وكذلك نبلاء الرداء، كما لاحظنا من قبل، في التكيف مع الظروف التي ساعدوا في خلقها مثلما نجح الأعيان أصحاب الضياع في إنجلترا[30].

وربما كان جزء أكبر من دخل تولوز يأتي في صورة ريع. وبما أن جزءاً كبيراً من ذلك كان ريع ضياع لانغدوك، وبما أن المنطقة كانت زراعية في المقام الأول وبها طبقة بورجوازية ضعيفة ومتخلفة، فقد كان معظم المال الذي يتدفق

---

(30) Forster, *The Nobility of Toulouse in the Eighteenth Century: A Social and Economic Study*, pp. 47-48, and 68-71.

ما لم يُشر إلى غير ذلك، فالمقارنات بإنجلترا خاصة بي.

إلى جيوبهم لا يزال يعتمد على القمح[31].

من ناحية أخرى، كانت الطريقة التي مارس بها نبلاء تولوز الزراعة من أجل السوق مختلفة تماماً عن طريقة الأعيان الإنجليز. وبخلاف إعادة إدخال الذرة خلال القرن السادس عشر كمحصول علف للحيوانات، وهو ما زاد كمية القمح التي يمكن تسويقها زيادة كبيرة، لم تكن هناك تجديدات فنية مهمة، فقد ظلت الزراعة تُمارَس بشكل أساسي داخل الإطار الفني والاجتماعي نفسه الذي كان قائماً في خلال العصور الوسطى. ومن الممكن أن تكون العوامل الجغرافية، والفروق في التربة والمناخ، قد حالت دون التغيير[32]، وإن كنت أشك في أن العوامل السياسية والاجتماعية كانت أكثر أهمية. وبصورة عامة، فإن ما حدث يمكن التعبير عنه ببساطة شديدة كما يلي: فقد استخدم النبلاء الإطار الاجتماعي والسياسي السائد للحصول على المزيد من الحبوب من الفلاحين وبيعه. ولو لم يستطع النبلاء فعل ذلك والتغلب على تردد الفلاحين في التخلي عن حبوبهم، لما وجد أهل المدن ما يأكلونه[33].

بطريقة تشبه ما حدث بعد أكثر من قرن في أجزاء من الصين واليابان، تُرِك للفلاحين شَغْل الأرض ولكن في ظلّ مجموعة من الالتزامات التي تمكِّن النبلاء الذين أصبحوا بالفعل مُلاكاً تجاريين من أخذ حصة كبيرة من المحصول. وهنا يكمن الاختلاف الأساسي عن الوضع الإنجليزي. وكان نبلاء تولوز، على عكس نبلاء أنحاء كثيرة أخرى من فرنسا، يملكون نصف الأرض تقريباً ويأخذون النصيب الأكبر من عائداتهم الزراعية الصرفة من العقارات التي يملكونها. ولكن العقارات نفسها كانت مقسمة إلى مجموعة من قطع الأراضي الصغيرة[34]. وظل الفلاحون يعيشون على تلك القطع الصغيرة من الأراضي. وكان البعض ممن يُعرفون بـ (maître valets) أجراء السيد) يحصلون على كوخ وثيران وبعض الأدوات البدائية وأجر سنوي من الحبوب والنقد. وكان محصول القمح يذهب بالكامل إلى مخازن مالك الأرض. وقد يبدو أجير السيد بكوخه للملاحظ غير المدقق كأنه فلاح يعمل في مزرعته الصغيرة بمساعدة أسرته. بل من الممكن أنه

(31) المصدر نفسه، ص 22- 24، 115، و118-119.

(32) المصدر نفسه، ص 41-42، 44، و62.

(33) المصدر نفسه، ص 66.

(34) المصدر نفسه، ص 35، 38-39، و40-41.

هو نفسه كان يشعر بأنه كالفلاح؛ إذ يخبرنا فورستر أنه كان له تقدير خاص لأن أسرته كانت تفلح مزرعة المالك منذ أجيال. ومع ذلك فقد كان من الناحية الاقتصادية الصرفة عاملاً أجيراً[35]. وكان هناك فلاحون آخرون يزرعون الأرض للمالك باعتبارهم شركاء بالمزارعة. ومن الناحية النظرية كان المالك والمستأجر يقتسمان المحصول في ما بينهما بالتساوي؛ أما من الناحية العملية، فقد أصبح العقد يميل أكثر وأكثر لمصلحة المالك، وذلك في جزء منه من خلال التلاعب في حقوق السيد الإقطاعي الخاصة بحيث يحصل على نصيب الأسد من الماشية، وهي رأس المال الزراعي الأساسي في المنطقة. وكان عدد السكان المتزايد في مصلحة مالك الأرض لأنه كان يزيد التنافس على الحيازات[36].

من الناحية العملية كذلك، كان الفرق بين أجير السيد والشريك بالمزارعة طفيفاً، فقد كانت وحدة الإنتاج الأساسية هي الإكارة (métairie)، وهي مزرعة تضم ما بين خمسة وثلاثين وسبعين فداناً تزرعها عائلة فلاح واحد، إما كعامل أجير أو شريك بالمزارعة. وفي حالة أكثر النبلاء ثراءً، ربما تكون وحدة المِلكية أكبر وتضم العديد من الإكارات. وكانت الغالبية الساحقة من ضياع النبلاء تُزرع على هذا النحو. وكان تأجير الأرض لمزارع كبير مقابل إيجار نقدي، كالممارسة الإنجليزية، موجوداً في المنطقة ولكنه نادر[37].

كان هذا النظام الخاص بإبقاء الفلاحين على الأرض كقوة عاملة تدعمه المؤسسات القانونية والسياسية الموروثة من عصر الإقطاع، ولكن تلك الحقوق باعتبارها مصدراً للدخل كانت ذات أهمية أقل في أسقفية تولوز. ورغم ذلك فقد كان حقّ عدالة السيد الإقطاعي، على سبيل المثال، بمثابة طريقة مريحة لإجبار المستأجرين الذين يتأخرون في دفع الإيجار على دفع المتأخرات ضمن جزء من مجموعة كاملة من العقوبات الاقتصادية التي مكنت النبلاء من الحصول على فائضها الاقتصادي[38]. وقبل وقت طويل كان على الفلاحين أن يعثروا على حلفاء يمكنونهم من هدم تلك الحواجز السياسية وإضعاف النبلاء.

---

(35) المصدر نفسه، ص 32-33، و55-56.
(36) المصدر نفسه، ص 56-58، و77-87.
(37) المصدر نفسه، ص 32-34، 40-44، و58.
(38) المصدر نفسه، ص 29، و34-35 .

على عكس إنجلترا، لم تكن التأثيرات التجارية حين انتشرت داخل الريف الفرنسي تقوض الإطار الإقطاعي وتدمره، بل كانت تنشر حياة جديدة داخل الترتيبات القديمة، وإن جرى ذلك بطرق كانت لها في نهاية الأمر نتائج مدمرة بالنسبة إلى طبقة النبلاء. وهذا هو الدرس الذي يمكن استخلاصه من دراسات فورستر المفصلة، وكذلك من المصادر القياسية الأقدم والوصف الأكثر عمومية، إن نحن نظرنا إليه من خلال الفهم الناتج عن الوصف الأكثر تفصيلاً. وإذا حاولنا تخيل الوضع في فرنسا ككل قرب نهاية النظام القديم، فإن ما يُرَجَّح أن نراه هو مجموعة من الفلاحين على أحد الجانبين يفلحون الأرض، وعلى الجانب الآخر النبلاء يجمعون نصيباً مما أنتجوا، إما مباشرةً في صورة منتجات زراعية أو على نحو غير مباشر في صورة نقد. ومن الممكن إلى حدّ كبير أن الوصف القياسي القديم يقلل من المدى الذي كان النبيل يقدم به ما قد يسميه الاقتصاديون إسهاماً إدارياً في المُخْرَج الإجمالي. غير أنه وقع في وضع حَرِج، فالإسهام السياسي والاجتماعي الذي ربما يكون قد قدمه في ظلّ الإقطاع في صورة توفير للنظام السياسي والأمن بات يتولاه الموظفون الملكيون، رغم قدرته هو على الاحتفاظ ببعض حقوق العدالة المحلية واستغلال تلك الحقوق في أغراض اقتصادية. كما أنه لم يكن مزارعاً رأسماليّاً كاملاً، فقد كان ما يتمتع به مالك الأرض في الأساس بعض حقوق المِلكية لنصيب محدد من الفائض الاقتصادي جوهرها ادعاءات يمكن فرضها من خلال الجهاز القمعي للدولة. ومع أن عبء حقوق المِلكية كان يقوم من الناحيتين الرسمية والقانونية على الأرض، وكانت الأرض ما هي ما تصفه حجج اللقب (Terriers) المحفوظة بعناية؛ فقد كانت الأرض مفيدة للنبيل فقط ما دام الفلاحون الموجودون عليها ينتجون له دخلاً. وهكذا فهو قد يجمع دخله من خلال ترتيبات المزارعة بالمشاركة التي كانت تغطي ما بين ثلثي وثلاثة أرباع فرنسا. وغالباً ما كان المزارعون بالمشاركة يتشابهون في كثير من الأحيان مع صغار المُلاك الفلاحين، الذين كان يمكنهم، إن أسعدهم الحظ، تأجير قطع صغيرة من الأرض على أساس المزارعة بالمشاركة كي يضيفوا دخلاً إلى غلة أراضيهم الصغيرة غير الكافية[39]. وعادة ما كانت الأرض تؤجر للفلاحين

(39) انظر: Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, pp. 164, 210-211; Sée, *Histoire économique de la France*, vol. 1: *Le Moyen âge et l'ancien régime*, p. 175, et Paul Bois, *Paysans de l'ouest, des structures économiques et sociales aux options politiques depuis l'époque révolutionnaire*=

الذين نادراً ما كانت حيازاتهم تزيد على خمسة عشر فداناً[40]. وفي بعض المناطق كان النبلاء يجمعون بالكاد دخلاً من طبقة الفلاحين من خلال حقهم في تحصيل مجموعة من المستحقات الإقطاعية دون امتلاك أي ضياع كبيرة[41].

كانت القوى الرئيسيّة التي خلقت العلاقات الاقتصادية التي وصفناها للتو هي التأثيرات الرأسمالية المنتشرة من المدن وجهود المَلَكية التي طال أمدها لتقييد حركة طبقة النبلاء. وكما هو الحال في إنجلترا، كانت للعلاقات مع العناصر التجارية والصناعية ومع الملك تأثيرات حاسمة في تحديد سمات طبقة النبلاء. وكما هو الحال في إنجلترا كذلك، انطوى ردّ الفعل تجاه عالم التجارة والصناعة الجديد على اتحاد بين طبقات مُلاك الأراضي العليا والبورجوازية. ولكن إذا كانت تلك المتغيرات المجردة والملك وطبقة النبلاء والبورجوازية هي نفسها في البلدين، فإن طابعها الكيفي وعلاقتها ببعضها كانت مختلفة كلّ الاختلاف، ففي إنجلترا كان الاتحاد بين الريف والمدينة موجهاً بصفة عامة ضدّ التاج، ليس فقط قبل الحرب الأهلية وإنما طوال جزء كبير من الفترة التالية. أما في فرنسا فقد تمّ الاتحاد من خلال التاج وكانت له نتائج سياسية واجتماعية مختلفة تماماً.

3. العلاقات الطبقية في ظلّ الاستبداد الملكي

نظرة إلى التجارة والتصنيع والحياة داخل المدن في ذروة الاستبداد الفرنسي في القرن السابع عشر كافية لأن تجعلنا نتساءل: من أين يمكن أن تأتي تلك القوة التي تولِّد ثورة بورجوازية ورأسمالية في القرن الثامن عشر؟ وعمّا إذا ما كان هؤلاء الذين يصفون الثورة الفرنسية بذلك قد وقعوا ضحايا للسراب المذهبي أم لا؟ وهي النقطة التي سوف تناقش كأفضل ما يكون في موضع لاحق. في ظلّ مَلَكية القرن السابع عشر لم تكن البورجوازية رأس حربة التحديث التي تأخذ الريف معها إلى عالم الرأسمالية الصناعية الذي كان لا يزال خفيّاً وأصبحت عليه

= *dans la Sarthe*, thèse. Lettres. Paris. 1960 (Le Mans: Impr. M. Vilaire, [s. d.]), pp. 432-433,
حيث يشدد بوا على اتفاقه مع الباحثين الآخرين على أن أكثر ما يهم الفلاح هو إجمالي الغلة وليس نوع حقّ فلاحة الأرض.

(40) Sée, Ibid., p. 178.

(41) Göhring, *Die Frage der Feudalität in Frankreich Ende des Ancien régime und in der französischen Revolution bis 17. Juli 1793*, p. 68.

نظيرتها الإنجليزية. بل كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدة المَلَكية، وتخضع للتنظيم المَلَكي، وموجهة نحو إنتاج السلاح والكماليات من أجل مجموعة محددة من الزبائن[42]. فيما عدا الدرجة الأكبر بكثير من السيطرة والمستوى الأعلى من التكنولوجيا، ولاسيما في الفنون العسكرية، كان الوضع يشبه اليابان في أواخر عصر توكوجاوا(*) أو حتّى الهند في عهد أكبر(**) أكثر منه شبهاً بإنجلترا في الفترة نفسها. ومن الناحية السياسية، كانت الحياة المحلية خاضعة للقيود الملكية التي كانت تزداد على فترات متقطعة منذ إعادة إقرار السلام في عهد هنري الرابع. ومع أنه كانت هناك فترة وجيزة من الإحياء الداخلي من الناحية السياسية أثناء «الفروند»(***) في بوردو ومارسيليا وليون وباريس، فقد قرر لويس الرابع عشر عدم التسامح مع أي معارضة أخرى من المدن الطيبة (Bonnes villes). وفي الأجزاء القديمة من فرنسا تطورت السيطرة المَلَكية بسرعة في عهده، فقد سيطر الملك على الأقاليم من خلال المدن الكبرى، رغم وجود قدر كبير من التفاوتات المحلية، حيث كان الملك يسمح في بعض الأحيان باستمرار إجراء الانتخابات المحلية ولكنه كان يعين العمدة بشكل مباشر أو غير مباشر[43].

مما تقدّم يتضح أن الدافع إلى وضع قواعد المجتمع الحديث، أي الدولة الموحّدة وكذلك بعض عادات الانضباط والطاعة في عهد لويس الرابع عشر، هو

---

(42) John Ulric Nef, *Industry and Government in France and England, 1540-1640*. Memoirs of the American Philosophical Society; vol. 15 (Philadelphia: The American philosophical Society, 1940), p. 88.

(*) كان شوجن توكوجاوا قائداً لنظام إقطاعي عسكري دكتاتوري تأسس عام 1603 حين انتزعت عائلة توكوجاوا زمام الأمور الإدارية في اليابان من البلاط الإمبراطوري في كيوتو. استمر حكم عائلة توكوجاوا حتّى عام 1868 حين عادت السلطة للإمبراطور والبلاط الإمبراطوري على يدّ حكومة الميجي.

(**) كان أكبر (1542-1605) أحد أعظم حكام الهند. تولى الحكم وعمره 13 سنة. ورغم عدم معرفته القراءة والكتابة كان على قدر كبير من المعرفة - حيث كان رجال البلاد يقرأون له الكتب - وكان راعياً للعمارة والفنون والآداب.

(***) الفروند (Fronde): ثورة معقدة متعددة المراحل ضدّ الوصية على عرش فرنسا آنذاك الملكة آن النمساوية (والدة الملك لويس الرابع عشر الذي كان في العاشرة من عمره عند بدايتها). واستمرت تلك الحرب الأهلية من عام 1648 إلى 1653. وقد أخذت اسمها من الكلمة الفرنسية التي تعني «النبلة»، وهي السلاح الذي استخدمه غوغاء باريس في تحطيم زجاج نوافذ مؤيدي الوزير الأول الكاردينال مازاران. وكان هدف التمرد حماية «الحريات» القديمة من تعدي السلطة الملكية.

(43) Sagnac, *La Formation de la société française moderne. T. 1. La Société et la monarchie absolue, 1661-1715*, pp. 46, et 63.

البيروقراطية المَلَكية بقدر يزيد كثيراً عن كون مصدره الطبقة البورجوازية. ومع ذلك فلم يكن ذلك هو المقصد الذي تعمده التاج، ففي تلك الفترة كانت وظيفته الحقيقية في التنظيم السياسي الفرنسي هي الحفاظ على النظام، والإشراف على الاقتصاد، واستخلاص ما يمكنه استخلاصه من موارد من المجتمع الفرنسي، أياً ما كانت تلك الموارد، للحفاظ على السياسة المَلَكية الخاصة بالحرب والفخامة. وكانت الحرب أكثر تكلفة بكثير من الفخامة، وإن كانت المقاييس الدقيقة أمراً مستحيلاً. وكون البيروقراطية المَلَكية في عهد لويس الرابع عشر أقل كفاءة بكثير في ما يتعلق بأداء تلك المهام من الجهاز الإداري الخاص بدولة القرن العشرين أمر مفهوم.

واجهت الإدارة الملكية الفرنسية الصعوبة نفسها التي ألمت بالبيروقراطيات الزراعية الأخرى، كتلك التي في روسيا القيصرية والهند المغولية والصين الإمبراطورية. وفي المجتمعات ماقبل الصناعية كان من المستحيل عمليّاً توليد واستخراج ما يكفي من الفائض الاقتصادي لدفع راتب يضمن لأفراد الجهاز البيروقراطي استقلالاً حقيقيّاً عن التاج. وهناك طرق أخرى ممكنة لدفع الراتب، مثل منح عائدات أراضٍ بعينها، أو الحيلة الصينية الخاصة بالسماح بالفساد لإيجاد الفرق بين الدخل المناسب للوضع الرسمي وما يمكن للعاهل أن يدفعه كرواتب. غير أن التعويضات غير المباشرة كتلك كانت تحمل في طياتها احتمال تضاؤل سيطرة المركز وتشجيع الاستغلال الذي قد يثير السخط الشعبي. وقد حاولت المَلَكية الفرنسية حلّ هذه المشكلة عن طريق بيع المناصب في الجهاز البيروقراطي. ومع أن فرنسا لم تنفرد بتلك الممارسة، فقد كان مدى لجوء الملوك الفرنسيون إليها والطريقة التي انتشرت بها تلك الممارسة ليس في كلّ الجهاز البيروقراطي الملكي فحسب، بل أثَّرت كذلك على طابع المجتمع الفرنسي ككل، أمراً يميز فرنسا على نحو شديد الوضوح عن سواها من البلدان. ويقدم لنا المجتمع الفرنسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر مزيجاً كاشفاً من السمات المتضاربة التي يعتبرها الباحثون أحياناً غربية الطابع وشرقية الطابع: الإقطاع والبورجوازية والبيروقراطية. ويعد بيع المناصب نموذجاً لهذا الخليط من المؤسسات التجارية وما قبل التجارية، كما كان محاولة للتوفيق بينها.

على مدى فترة طويلة من الزمن كان لبيع المناصب معنى سياسي جيد، فبما أنه كان يوفر للطبقة البورجوازية القدرة على الوصول إلى الإدارة المَلَكية، فقد

خلق حلفاء داخل تلك الطبقة[44]. وربما كانت في ظلّ الظروف الفرنسية وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لخلق نفوذ الملك ومن ثمّ التخلص من طبقة النبلاء القديمة والتغلب على حواجز الإقطاع لخلق أسس الدولة الحديثة. وكانت من وجهة نظر الملك مصدراً مهماً للعوائد وطريقة رخيصة للإدارة، مع أن أياً من تلك الملامح لم يكن في مصلحة المجتمع الفرنسي ككل[45].

كانت هناك في الوقت نفسه عيوب متوارثة أصبحت مهمة إلى حدّ كبير بمرور الزمن. وكان بيع المناصب يعني في واقع الأمر أن المنصب بات شكلاً من أشكال المِلكية الخاصة التي تنتقل من الأب للابن. ومن ثمّ كان الملك في الغالب يفقد سيطرته على مرؤوسيه. وقد منح بوليت[*] عام 1604 الشهير في عهد الملك هنري الرابع حقوق المِلكية الكاملة لحائزي المناصب مقابل دفع ضريبة، وصدَّق بالتالي على الانتقال من المنصب البيروقراطي إلى المِلكية. ولمواجهة ذلك الوضع، كان الملوك يلجأون في العادة إلى إيجاد موظفين جدد، وهم المعتمدون، لمراقبة أنشطة الموظفين الآخرين[46]. وحتّى تلك المناصب أصبحت بمرور الوقت تُشترى على نحو غير مباشر[47].

في البداية كانت مكانة طبقة النبلاء المكتسبة بشراء أحد المناصب مقصورة على شخص المشتري. وبعد ذلك أصبحت وراثية. وفي عهد لويس الرابع عشر اختفت تلك القاعدة بحيث كان لا بُدَّ من وجود ثلاثة أجيال في المنصب نفسه لتوريث النبالة. وبما أن الغالب هو بقاء المناصب العليا في الأسرة نفسها على أي الأحوال، فقد كان التغيير رمزيّاً إلى حدّ كبير[48]. ووجد اندفاع الطبقة البورجوازية نحو المِلكية ارتياحاً كبيراً في صفوف البيروقراطية المَلَكية، بينما جرى تخفيف حدة الاندفاع نحو الاستقلال السياسي بتحويل البورجوازي إلى أرستقراطي. وفي

---

(44) Martin Göhring, *Die Ämterkäuflichkeit im Ancien régime* (Berlin: [n. pb.], 1938), p. 291.

(45) الأرقام الدقيقة غير متوفرة. ولكن انظر تقديرات جورينغ (Göhring) في ما يتعلق بأواخر القرن السابع عشر في: المصدر نفسه، ص 232، و260.

(*) كان البوليت (Paulette) رسماً سنويّاً يدفعه القضاة ورجال المال للملك، وبوليت في الأصل هو اسم أول المستفيدين منه.

(46) المصدر نفسه، ص 290.

(47) المصدر نفسه، ص 301.

(48) المصدر نفسه، ص 293-294.

وقت لاحق أدى هذا الجانب إلى النَّيل بشدة من قدرة المَلَكية على أن تكيف نفسها والمجتمع الفرنسي مع أكثر المشاكل إلحاحاً عن أي وقت مضى.

كانت التناقضات والمفارقات واضحة بالفعل في ذروة الاستبداد. ومن دون اللجوء إلى بيع المناصب، «النعمة التي لا تخيب أبداً»، ربما كان لويس الرابع سيُضطر إلى أن يسعى إلى الحصول على موافقة الأمة من خلال الجمعية العامة على جمع المال[49]، ومن ثمّ كان بيع المناصب من صميم استقلال الملك عن الأرستقراطية، ومن صميم أي سيطرة فعلية بواسطة محاكم الاستئناف، فقد كان الأمر أشبه بالدعامة الأساسية للاستبداد الملكي.

وفي الوقت نفسه قوضت تلك الممارسة استقلال الملك، فرغم كونه أقوى ملك في أوروبا الذي لم تكن معارضته في الداخل ممكنة أو حتّى متخيَّلة، لا يزال يبدو للمؤرخين أنه كان يُعصى على نحو كبير، إلى حدّ أنه بات ينظر إلى العصيان على أنه أمر طبيعي تماماً[50].

إذا كان بيع المناصب في المراحل الأولى من نمو المَلَكية قد ساعد على حشد الطبقة البورجوازية من أجل هجوم الملك الشرس على الإقطاع، فقد كشف اللجوء المستمر إلى تلك الحيلة بشكل كبير أنه أضفى كذلك السمات الإقطاعية على الطبقة البورجوازية. وفي عام 1665 دعَّم كولبير(*) اقتراحه بإلغاء بيع المناصب بحجته التي تقول إن مقدار المال المربوط بتجارة المناصب سوف يُعاد بذلك إلى التجارة الحقيقية التي سوف تكون مفيدة للدولة. وقد أشار إلى أن ذلك المبلغ قد يساوي قيمة الأراضي كلها التي في المملكة[51]. ولا شكّ في أن ادعاء

---

(49) Lavisse, ed., *Histoire de France illustrée depuis les origines jusqu'à la révolution, et histoire de France contemporaine depuis la révolution jusqu'à la paix de 1919*, vol. 7, pt 1, p. 367.

(50) المصدر نفسه، ص 367، و: Sagnac, *La Formation de la société française moderne. T. 1. La Société et la monarchie absolue, 1661-1715*, p. 61,

ويشير سانياك (Sagnac) إلى أن لويس الرابع عشر لم يكن لديه إلا حوالى بضع وثلاثين موظفاً يعملون باسمه وكانوا مسؤولين أمامه. وطبقاً لما جاء في جورينغ (Göhring)، فقد كان هناك حوالى 46 ألف موظف في شعب قد يكون قوامه 17 مليوناً. انظر: Göhring, *Die Ämterkäuflichkeit im Ancien régime*, p. 262.

(*) تولى جان بابتيست كولبير وزارة المالية الفرنسية في الفترة من 1665 إلى 1683 في عهد الملك لويس الرابع عشر. وقد حاول كولبير بشتى الطرق إصلاح الاقتصاد الفرنسي وإبعاده عن حافة الإفلاس.

(51) Lavisse, Ibid., pp. 361-362.

كولبير مُبالغ فيه. ولكن ما من شكّ في أن افتراضه صحيح في ما يتعلق بتحويل النظام للطاقة والموارد من التجارة إلى الصناعة. وعلاوة على ذلك فإنه بمنح العوام البورجوازيين ألقاب النبالة يكون من المستحيل الإشراف على أنشطتهم إشرافاً دقيقاً، حيث ساعد بيع المناصب على تكوين إحساس بالهوية الجمعية، والحصانة من التأثيرات الخارجية، وروح الجماعة (Esprit de corps). وقد حمى حائزو المناصب أنفسهم من النفوذ الملكي وأصبحوا مدافعين عنيدين عن المصالح المحلية والامتيازات المكتسبة.

تتضح العملية كأجلى ما يكون في محاكم الاستئناف، وهي الأجهزة القضائية التي اكتسبت سلطة إدارية كبيرة، مثلما هي الحال بالنسبة إلى الأجهزة القضائية، حتّى في أمريكا القرن العشرين. وكانت محاكم الاستئناف خلال العصور الوسطى تمثل أحد أسلحة الملك الأساسية ضدّ طبقة النبلاء. وفي فترة الفروند وما تلاها، كانت محاكم الاستئناف بمثابة حصن الحرية في مواجهة الاستبداد المطلق. وما أن حلّ القرن الثامن عشر حتّى أصبحت معقل الرجعية والامتيازات، ذلك «الحاجز المنيع الذي كانت روح القرن الإصلاحية تناطحه بلا طائل»[52]. انضمت الهيئات الجماعية الأخرى إلى محاكم الاستئناف في ذلك الصراع مع الملك. وطبقاً لما ذكرته دراسة جورينج (Göhring) الخاصة بالمشاكل، وباتت كلاسيكية الآن، فقد دفعت المَلَكية الدَّفعة الأخيرة التي قلبتها[53].

هناك واقعة في هذا الصراع، وهي محاولة لويس الرابع عشر ومستشاره موبيو (Maupeou) إلغاء بيع المناصب ورشوة القضاء، تستحق أن نرويها هنا بسبب الضوء الذي تلقيه على مشكلتنا. وقع ذلك الحدث في عام 1771 قبل وقت قصير من وفاة لويس الرابع عشر وأدت على الفور إلى إثارة عش دبابير المعارضة. وقد عبَّرت المعارضة التي تقودها طبقة النبلاء عن نفسها في ما يتعلق بالحقوق الطبيعية للإنسان، وحرية الفرد، والحرية السياسية، بل والعقد الاجتماعي. وقد اكتشف فولتير زيف ذلك وأيد موبيو. وكان فولتير يكره محاكم الاستئناف على أي الأحوال، ليس

---

(52) Alfred Cobban, «The Parlements of France in the Eighteenth Century,» *History* (New Series), vol. 35 (February-June 1950), p. 72.

(53) Göhring, *Die Ämterkäuflichkeit im Ancien régime*, p. 306.

لاضطهادهم كالاس(*) (Calas) فحسب، بل كذلك رجال الأدب مثله[54].

من الخطأ رفض ظهور الشعارات الثورية خدمةً لقضية رجعية ما باعتباره ليس سوى نموذج لامتياز أناني يسعى إلى تبرير نفسه بأي حجة مناسبة، فمن ناحية، لم يكن هناك عقل أقل من عقل مونتسكيو يدعو إلى بيع المناصب في نظريته الشهيرة الخاصة بفصل السلطات. وكما يشير جورينج، فإن مفاهيم صون حرمة المِلكية وحرية الفرد حصلت على حافز قوي من ذلك الوضع التاريخي المحدد[55]. ولم تكن تلك المرة الأولى أو الأخيرة التي ساعدت فيها الطبقة الأرستقراطية العنيدة المتشبثة بالمزايا الرجعية في تحريك الأفكار الثورية. ومع ذلك فقد يكون من الصعب العثور على إيضاح أكثر جلاءً للتداخل المتبادل للملامح البيروقراطية والإقطاعية والرأسمالية الذي يميز المجتمع الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر من ظهور تلك الأفكار في هذا السياق.

عندما توفي لويس الخامس عشر بدا الأمر وكأن إصلاح موبيو قد ينجح[56]. وقد اعتلى لويس السادس عشر العرش في عام 1774. وكان أحد أول أعمال عهده إلغاء عمل موبيو وإعادة الوضع إلى ما كان عليه. وهذه واحدة من الحقائق الأكثر إثارة للذهول التي حدت ببعض المؤرخين، بمن فيهم الاشتراكي جوريس، إلى تبني الرأي القائل إن الملك القوي ربما كان باستطاعته الحيلولة دون وقوع الثورة وقيادة فرنسا على طريق التحديث بالوسائل السلمية[57]. ومع أنه من

(*) جان كالاس: فرنسي بروتستانتي من تولوز. وكانت الكاثوليكية هي الغالبة في فرنسا وكان البروتستانت مضطهدين. وفي يوم شنق ابن كالاس نفسه فاتهموا أباه بقتله لأنه اعتنق الكاثوليكية مثل اخته من قبله. وفي 9 آذار/ مارس 1762 حكمت محكمة الاستئناف على كالاس بالإعدام على العجلة. وفي 10 آذار/ مارس مات على العجلة من التعذيب وهو مازال يردد أنه بريء. وبعد أن اتّصلت أسرته بفولتير في منفاه، شنّ الأديب الفرنسي حملة لنقض حكم المحكمة، وفي 9 آذار/ مارس 1765 ثبتت براءة كالاس.

(54) Lavisse, ed., *Histoire de France illustrée depuis les origines jusqu'à la révolution, et histoire de France contemporaine depuis la révolution jusqu'à la paix de 1919*, vol. 7, pt 2, pp. 397-401.

كتب هذا المجلد هـ. كاريه.

(55) Göhring, Ibid., pp. 309-310.

(56) Lavisse, ed., Ibid., p. 402.

(57) Jean Jaurès, *Histoire socialiste de la révolution française* (Paris: [s. n.], 1922-1924), vol. 6: *La Gironde*, 1923.

وانظر كذلك: Albert Mathiez, *La Révolution française*, 3 vols. (Paris: A. Colin, 1954), vol. 1, pp. 18, et 21, =

المستحيل الإجابة عن هذا السؤال، فإن تأمله يجبر المرء على طرح أسئلة أخرى تخرج القضايا الحاسمة إلى العلن، فعلى سبيل المثال ما هي على وجه الدقة الخيارات التي كانت متاحة بالفعل للمَلَكية عند وفاة لويس الرابع عشر في عام 1715؟ وما هي خطوط التطور السياسي التي كان مسار التاريخ السابق قد قطعها بالفعل؟

لم يكن من المرجح أن يتمكن المجتمع الفرنسي من توليد برلمان من مُلاك الأراضي مضافاً إليهم البورجوازيون من المدن على الطريقة الإنجليزية، فقد حرم نمو المَلَكية الفرنسية إلى حدّ كبير طبقات مُلاك الأراضي العليا من المسؤولية السياسية وحوَّل جزءاً كبيراً من قوة الدفع البورجوازية لمصلحتها. ولكن ذلك لم يكن الاحتمال الوحيد. وإدراك البدائل المتاحة للتاج أمر أكثر صعوبة، فمن الواضح أنه إذا اتبع الملك يتبع أي سياسة إيجابية بحال من الأحوال كان سيتعين عليه إعادة صياغة أداة فعالة للحكم، أي بيروقراطية مجددة. وكان ذلك سيعني إلغاء بيع المناصب ورشوة القضاء وإصلاح نظام الضرائب وتوزيع العبء على نحو أكثر إنصافاً وجمع العوائد بشكل أكثر كفاءة. كما كان سيصبح من الضروري الحد من سياسة الحرب والفخامة باهظة التكاليف، لمرة واحدة على الأقل. وكان سيتعين عليه إلغاء الحواجز الداخلية الكبيرة جداً المتبقية أمام التجارة وتحديث النظام القانوني على نحو كبير، لإفساح المجال لنمو التجارة والصناعة اللتين أخذتا تبديان بعض أمارات الحيوية المستقلة قرب نهاية القرن الثامن عشر. وطرح الساسة المميزون من كولبير إلى تورجو[*] (Turgot) أجزاء كبيرة من هذا البرنامج. وكتفسير لفشل المَلَكية، يمكننا الإسراع باستبعاد أي مقولة تلمح إلى أنه في المناخ الفكري للعصر لم يرَ المشكلةَ شخصٌ في منصب ذي نفوذ، فقد كانوا يرونها بجلاء. ومن الواضح جداً أنه كانت ستصبح هناك مقاومة شديدة من جانب أصحاب المصالح المكتسبة. ومع ذلك فقد يكون من الصعب القول بأن التغلب على تلك العقبات لم يكن ممكناً، فهل كانت أشد من تلك التي واجهها هنري الرابع عند إقامة الوحدة الفرنسية؟

= الذي يعبر عن رأي مشابه ولكن بقدر أكبر من الشكوك.

(*) آن روبير جاك تورجو: عالم اقتصاد وسياسي فرنسي. تولى مناصب عدة من بينها وزير البحرية والمراقب العام. وقد وجه تورجو انتقادات شديدة للنزعة التجارية (Mercantilism) ودعا إلى توزيع عادل للثروة.

يكفينا في الوقت الحاضر الإشارة إلى الاتجاه الذي أدت إليه تلك الاعتبارات، فالمتصور هو أن فرنسا ربما كانت ستتبع السبيل المحافظ للتحديث على طريقة ألمانيا واليابان. ثمّ إنّ العوائق التي كانت تقف في طريق الديمقراطية ولأسباب سوف نعرضها شيئاً فشيئاً خلال الكتاب ربما كانت أكبر. وعلى أي حال، لم تَسْعَ المَلَكية إلى اتباع سياسة متسقة ولم تبقَ. وكان للمشاكل الزراعية دور شديد الأهمية في الوصول إلى تلك النتيجة.

4. الهجوم الأرستقراطي وانهيار الاستبداد

شهد الريف الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ردّ فعل السادة الإقطاعيين ومر بتجربة حركة التسييج قصيرة الأمد والمحدودة. ومن التضليل تسمية ردّ الفعل ذلك بالإقطاعي، فما كان يحدث، كما رأينا في موضع سابق من هذا الفصل، هو تغلغل الممارسات التجارية والرأسمالية في الزراعة بالأساليب الإقطاعية. وكانت تلك الأمور تجري منذ فترة طويلة، غير أنها باتت أكثر انتشاراً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وأحد الأشكال التي اتخذها ذلك التغلغل هو استعادة الحقوق والمستحقات الإقطاعية في الأماكن التي أُهمِلت فيها. ويرى بعض المؤرخين الاقتصاديين أن أصول ذلك موجودة في حاجة السيد الإقطاعي المتزايدة باطراد للمال[58]. وربما كان معظم الضغط آتياً من مُحْدِثي النبالة الذين اتخذوا موقفاً أكثر تجاريةً وأقل أبويةً من ضياعهم، حيث شددوا على الإدارة، واستغلوا الحقوق الإقطاعية القديمة، وأحيوا حقوقاً جديدة حيثما أمكن ذلك[59]. ويبدو أن الملمح الاقتصادي للإحياء كان جهود السادة الإقطاعيين للحصول على نصيب أكبر من محاصيل الفلاحين كي يبيعوها. وكانت السيطرة على أرض الفلاحين تلي الحصول على المحاصيل في الأهمية. وكانت المستحقات الإقطاعية التي تُدفع عيناً تأتي بأفضل عائد بين الدخول الزراعية، وهو ما يرجع في جزء منه إلى أن المستحقات الإقطاعية كانت تحصَّل كنسبة مباشرة من المحصول[60].

---

(58) Sée, *Histoire économique de la France*, vol. 1: *Le Moyen âge et l'ancien régime*, p. 189.

(59) Göhring, *Die Ämterkäuflichkeit im Ancien régime*, pp. 72-73.

(60) Ernest Labrousse, «Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au XVIIIe siècle» (Thèse pour le doctorat, faculté de droit de l'université de Paris. Sciences =politiques et économiques, Paris, Dalloz, 1932), pp. 378, 381-382, et 420-421.

ورغم ذلك فقد لا يعني التأكيد على الجوانب الاقتصادية الصرفة إغفال النقطة الأساسية. وكما أشير مراراً في هذه الصفحات، فقد شكلت الترتيبات الإقطاعية المتحدة مع ترتيبات الاستبداد الملكي الآليات السياسية التي استخرجت بها الطبقة الأرستقراطية الفرنسية المالكة للأراضي الفائض الاقتصادي من الفلاحين، فبدون الآليات السياسية تلك لما أفلح النظام الاقتصادي في الريف. كان ذلك هو المعنى الملموس للامتياز. كما أنه كان الملمح الأساسي الذي ميَّز الطبقة الأرستقراطية الفرنسية عن الطبقات العليا الإنجليزية المالكة للأراضي التي أوجدت طرقاً مختلفة كلّ الاختلاف لاستخراج الفائض. وهذه هي كذلك النقطة التي يمكن لأي نسخة مبسطة من الماركسية، أو أي فكرة تقول إن البناء القاعدي يقرر على نحو ما البناء الفوقي السياسي، أن تضلل المرء، فقد كانت الآلية السياسية حاسمة، وكشف الفلاحون في زمن الثورة عن فطرة سياسية سليمة حين سعوا إلى سحق تلك المعدات والأدوات، وهي الفطرة التي لم يكشفوا عنها باستمرار، كما سنرى بعد قليل. وهو بمساعدتهم في سحق تلك الأدوات على نحو لا ينفع معه إصلاح، ساعدوا على تدمير النظام القديم. وقد أُلِحُّ على أن أهمية ردّ فعل السادة الإقطاعيين تكمن في قوة الدفع يعطيها لتلك التغيرات السياسية.

كانت حركة التسييج شكلاً أكثر انفتاحاً من التحول الرأسمالي في الزراعة. وقد أخذت تكتسب قوة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وإن لم تصبح قط على ما كانت عليه من اتساع في إنجلترا، إلا في نورماندي حيث نشأت صناعات النسيج، وخاصة في منطقة كو، في كلّ من المدينة والريف[61]. وبذلك كانت حركة التسييج الفرنسية في جزء منها رداً على التجارة، كما هو الحال في إنجلترا. إلا أنها أثناء بقائها في فرنسا كانت مسألة سياسة حكومية ومناقشات فكرية داخل الصالونات أكثر مما كانت عليه في إنجلترا، حيث كانت حركة محلية داخل طبقة الأعيان. وقد نجح الفيزيوقراط(*) لبعض الوقت في استمالة المسؤولين الملكيين المهمين، وحصلت السياسة على قوة دفع لبعض

= حسبما أظن، ربما يكون لابروس محقاً بشأن الاتجاه العام، غير أني أشك في ما إذا كانت إحصائياته تقيسه على نحو دقيق أم لا، فأنا لم أحاول تلخيص قياساته. وتدعم نتائج فورستر المؤسسة استنتاج لابروس.

(61) Bloch, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, vol. 1, pp. 210, et 212.

(*) علماء الاقتصاد الفرنسيون في القرن الثامن عشر الذين كانوا أعضاء في مدرسة تؤمن بأنه لا ينبغي للسياسة الحكومية التدخل في عمل القوانين الاقتصادية الطبيعية وأن الأرض هي مصدر الثروة كلها. وهذه المدرسة هي صاحبة المبدأ الشهير Laisser faire, laisser passer (دعه يعمل، دعه يمرّ).

الوقت[62]. وعندما واجهت الحكومة مقاومة، تراجعت. وتلاشت قوة الدفع بحلول عام 1771. وكان الجبن نغمة النظام القديم السائدة حتّى نهايته[63]. استمر الهجوم الفيزيوقراطي فترة أطول. ولم يجرؤ الفيزيوقراط على مهاجمة الإقطاع. ولكن في عام 1776 وفي عهد وزارة تورجو، اقترح صديقه وسكرتيره بونسير (Boncerf) الإصلاح المالي للمستحقات الإقطاعية، بالنسبة إلى الجيل التالي على الأقل[64].

من ثمّ كانت الرأسمالية تتسرب إلى داخل الريف الفرنسي من خلال كلّ ثغرة ممكنة، في شكل الإقطاع من خلال ردّ فعل السادة الإقطاعيين، وفي كلّ هجوم على الإقطاع، وتحت راية «التقدّم» و «العقل» من خلال حركة التسييج التي تحظى بالرعاية الرسمية. وكان لا بُدَّ للتغلغل السريع أن ينتظر إجراءات الثورة، بل والعمل الذي يأتي بعد ذلك بكثير. ولم تُلغَ بعض حقوق المراعي المشتركة، على سبيل المثال، قبل عام 1889[65].

بالرغم من فشل التغلغل الرأسمالي المحدود خلال القرن الثامن عشر في إحداث تغيير شامل في الزراعة أو القضاء على طبقة الفلاحين، فقد جاء على نحو أدى إلى زيادة عداء الفلاحين للنظام القديم بشكل حاد جداً، فقد استاء الفلاحون من الزيادة في المستحقات الإقطاعية وإحياء المستحقات القديمة بواسطة المحامين المهرة، بل إن أكثر الأمور أهمية هو أن مغازلة الحكومة للسياجات قلبت الفلاحين على المَلَكية. وقد طالب الكثير من كراسات الكوميونات (وحدات التقسيم الإداري الصغرى) (Communes) في عام 1798 بحماسة بعودة النظام القديم وسحب مراسيم التسييج[66]. وكانت نتيجة ذلك

(62) Marc Bloch, «La Lutte pour l'individualisme agraire dans la France du XVIIIe siècle,» *Annales d'histoire économique et sociale*, vol. 2, no. 7 (15 July 1930), pp. 350, et 354-356, et Göhring, *Die Frage der Feudalität in Frankreich Ende des Ancien régime und in der französischen Revolution bis 17. Juli 1793*, pp. 76, et 80.

(63) Bloch: *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, vol. 1, p. 226, et «La Lutte pour l'individualisme agraire dans la France du XVIIIe siècle,» p. 381.

(64) Göhring, Ibid., p. 92.

(65) Bloch, «La Lutte pour l'individualisme agraire dans la France du XVIIIe siècle,» pp. 549-550.

(66) Göhring, *Die Frage der Feudalität in Frankreich Ende des Ancien régime und in der französischen Revolution bis 17. Juli 1793*, pp. 82-84, et Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, pp. 255-257.

تشجيع وحدة الطبقة الثالثة ودفع الكثير من الفلاحين وقطاعاً من سكان المدن إلى معارضة أشد قوة للنظام القديم. وتقطع تلك الاتجاهات مسافة طويلة نحو تفسير السبب في استطاعة معظم الفلاحين ميسوري الحال في أوروبا أن يصبحوا قوة رئيسيّة للثورة.

ومن خلال محاكم الاستئناف، أيدت الدرجات العليا من نبلاء الرداء وكثفت ردّ فعل السادة الإقطاعيين. وكما رأينا آنفاً، فقد كانت البيروقراطية المَلَكية فيما سبق تعمل على اجتذاب الثروة التجارية من أجل القضية المَلَكية. ومع ذلك فقد تحملت كذلك تبعة تحويل قطاع صغير ولكنه مؤثر من الطبقة البورجوازية إلى مدافعين أشداء عن المزايا التي يتصورون أنها مِلكية مرتبطة بالفرد. وهنا كذلك كانت الطرق الرأسمالية في التفكير والعمل تتسرب من خلال مسام النظام القديم. استمرت تلك الاتجاهات وتكثفت خلال القرن الثامن عشر. وفي عام 1715 كانت هناك دلائل على أن طبقة النبلاء القضائية الجديدة قد حظيت بالقبول، وأن الحواجز تنخفض باطراد، وأن فرنسا بالفعل سوف تشهد عما قريب طبقة نبلاء واحدة تدافع عن نسق واحد من المزايا في مواجهة الزحف المَلَكي والشعبي. وبحلول عام 1730 كان الاندماج ملحوظاً جداً[67]. وبما أن طبقة النبلاء القديمة كانت تفتقر إلى أي قاعدة مؤسسة يمكنها تحدي الملك بكفاءة، وبما أن الجماعة الجديدة كانت تمتلك تلك القاعدة داخل نظام محاكم الملك، فقد وجدت الطبقة القديمة أن من الضروري التنازل عن القبول الاجتماعي من أجل الامتيازات السياسية. وبما أن أسلوب الحياة الخاص بكلا القطاعين أصبح متشابهاً باطراد، فقد كانت الصعوبات تتلاشى على نحو مطرد[68]. وفي عهد لويس السادس عشر، ظلّ جهاز الملك القضائي يعمل بوصفه مركز توظيف كبير يأتي بالعوام الأثرياء إلى ذلك الجزء من المؤسسة التي كانت بؤرة المعارضة للإصلاح. ومن بين 943 عضواً بمحاكم الاستئناف جرى توظيفهم في الفترة من 1774 إلى 1789 وكانوا لا يزالون في مناصبهم عام 1790، كان ما لا يقل عن 394 أو 42 في المئة منهم من العوام السابقين الذين

---

(67) Franklin Lewis Ford, *Robe and Sword; the Regrouping of the French Aristocracy after Louis XIV*, Harvard Historical Studies, v. 64 (Cambridge: Harvard University Press, 1953), pp. 199-201.

(68) المصدر نفسه، ص 250-251، والفصل الحادي عشر.

أصبحوا نبلاء بموجب منصبهم الجديد[69].

وقد نجحت طبقة النبلاء القديمة في الاحتفاظ ببعض المناصب الرئيسيّة لنفسها، باعتبار ذلك نصيبها من الصفقة في تحالف العمل الشرس هذا الذي نناقشه. كما نجحت قرب نهاية العصر القديم في إقامة المزيد والمزيد من الحواجز التي تحول دون سلطة المال. وكانت المناصب العليا والجيش تمثل محميات تجد فيها سلطة المال حدودها[70]. وما إن حلت ثمانينيات القرن الثامن عشر حتّى كان التحالف ككل قد «حطم موبيو وتورجو، وأعاد فتح كلّ أبرشية في المملكة، وفرض قانون شعارات النبالة الأربعة(*) لتولي المناصب العليا في الجيش، ودفع المَلَكية إلى حالة من القلق المشوب بالهلع، والقاتل في النهاية، على المصالح التي تتمتع بامتيازات خاصة»[71].

يُلْقِي استيعاب الكثير من البورجوازيين في الطبقة الأرستقراطية الفرنسية بظلال من الشك على تفسير مألوف للثورة؛ وهو أن السبب الرئيسي هو الطابع المغلق للأرستقراطية الفرنسية، وهو مغلق مقارنة بما ساد في الوقت نفسه في إنجلترا من حدود لينة للطبقة ووصول سهل إليها. وتشير الأدلة التي ذُكرت للتو إلى أن ذلك التناقض كان في المقام الأول شكلية قانونية. وفي الممارسة الفعلية،

---

(69) المصدر نفسه، ص 145-146، الذي يناقش ورقة أعدها جان إيجريه (Jean Egret) أُخذت منها الأرقام.

(70) Göhring, *Die Frage der Feudalität in Frankreich Ende des Ancien régime und in der französischen Revolution bis 17. Juli 1793*, p. 74,

قد تحتمل المسألة المزيد من البحث. فجورينج يضع القضاة ضمن هذه الفئة كذلك. ولكن أدلة إيجريه التي أوردها فورد في الهامش السابق تشكك في هذا الموضوع.

(*) استخدمت شعارات النبالة وسيلة للتمييز في الحياة المدنية. وكانت شعارات النبالة تنتقل من جيل إلى الجيل الذي يليه في الطبقات العليا. ولم يكن باستطاعة أسرتين استخدام الشعار نفسه، وهو الأمر الذي كان يتولى ترتيبه أشخاص متخصصون (موظفو شعارات النبالة). وكان الدرعُ العنصرَ الأساسي لأي شعار نبالة. وكانت الدروع تحمل رمزاً على هيئة نبات أو حيوان. وقد يوضح شعار النبالة وضع فروع الأسرة المختلفة. وهناك رموز تسمى علامات الوضع الأسري توضح العلاقات الأسرية، فعلى سبيل المثال كان كلّ ابن من أبناء الأسرة يتخذ لنفسه رمزاً شخصيّاً مختلفاً يوضح ترتيب مولده. وكان الدرع الواحد يجمع بين شعارين أو أكثر تعبيراً عن الوراثة، أو عن حقوق الملكية، أو تولي منصب ما. وكان النمط الأساسي استخدام درع يحمل شعاري عائلتين يقسمانه إلى نصفين. أما الطريقة الأخرى فهي تقسيم الدرع إلى أربعة أرباع يحمل كلّ منها شعاراً. وقد نشأت هذه الطريقة في إسبانيا بعد القرن الثالث عشر.

(71) Ford, Ibid., p. vii.

ربما لم يكن الوصول إلى المكانة الأرستقراطية في فرنسا أواخر القرن الثامن عشر يشكل عقبات أكثر صعوبة مما عليه الحال في إنجلترا إبان الفترة ذاتها. ولكن ليست هناك إحصائيات. ومع ذلك فنحن نواجه مرة أخرى سؤالاً حيثما تخفق الإجراءات الكمية في النفاذ إلى الفروق الكيفية المهمة. وكما أشرنا من قبل، فقد كان الوضع كلّه الذي يحيط بالحراك لأعلى والاندماج وضعاً مختلفاً في البلدين. إذ حدث الاندماج في إنجلترا على نحو كبير خارج مجال نفوذ المَلَكية وضد رغبة الملك. ذلك أن مُلاك الأراضي الذين يقومون بالتسييج لم يكونوا يرغبون في تدخل الملك في شؤون الفلاحين. ولم يكن أهل المدن الأثرياء يرغبون في أن يجعل التاج الفرص التجارية المربحة حكراً عليه من أجل المحاسيب المختارين. وكانت الشرائح المهمة من تلك الطبقات في إنجلترا لا تحتاج إلى الأسلحة السياسية المقترضة من ترسانة الإقطاع الميت أو الاستبداد المَلَكي أو ترغب فيها. أما في فرنسا من ناحية أخرى، فقد حولت المَلَكية العوام إلى أرستقراطيين مُلاك للأراضي بحاجة إلى الحماية الإقطاعية. ومن ثمّ جعلت منهم مدافعين عنيدين عن المزايا ومعارضين نشطين لجهودها المتقطعة نحو الإصلاح. وقد فعلت ذلك على نحو يخلق أعداءً بين قطاعات من الطبقة البورجوازية لم يكن لها ارتباط عاطفي بالنظام القديم.

في تلك الأثناء كان هؤلاء البورجوازيون يزدادون قوةً. وحتّى الآن لم يحظوا باهتمام المؤرخين وعلماء الاجتماع بالقدر نفسه الذي حظيت به طبقتا النبلاء والفلاحين[72]. وبالرغم من ذلك تبرز بضع نقاط جرى إثباتها على نحو معقول، فقد كان القرن بشكل أساسي قرناً ذا تقدّم اقتصادي كبير بالنسبة للتجارة والصناعة. وزادت التجارة الخارجية بشكل خاص، على نحو أسرع مما في إنجلترا[73]. وفي السنوات المتأخرة من النظام تقريباً كان هناك اختلاف في الرأي.

---

(72) الاستثناء هو بربر غير أن الأسس الاقتصادية لا تلقى الاهتمام الكافي. انظر: Elinor G. Barber, *The Bourgeoisie in 18th Century France* (Princeton: Princeton University Press, 1955).

(73) Labrousse, *La Crise de l'économie française à la fin de l'ancien régime et au début de la révolution. I. Aperçus généraux, sources, méthode, objectifs, la crise de la viticulture*, pp. xxvii, xxviii, et xlviii.

في صفحة xxxviii يلفت المؤلّف الانتباه إلى أن التجارة الخارجية في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر كانت تقوم على إعادة تصدير منتجات المستعمرات، وبشكل أساسي السكر والبن، ومن ثمّ لا يمكن اتخاذها=

ويرى لابروس الذي لديه دراسة مفصلة عن الأسعار، تلك الفترة منذ عام 1778 وما يليه على أنها فترة انتشر فيها الكساد مما أثر في الصناعة وكذلك في الزراعة[74]. ويصف هنري العقدين الأخيرين للنظام الأخير على أنه كانت بها طفرة في الصناعة الكبيرة، وإن ظلت فرنسا متخلفة مقارنة بإنجلترا عند انطلاق الثورة، حيث بدأت من موضع متأخر كثيراً عن منافستها على الجانب الآخر من القنال الإنجليزي[75]. وظل تنظيم الحكومة للصناعة مهماً خلال القرن الثامن عشر وإن كان سيل المراسيم يشير إلى أن التنظيمات لم تكن على قدر كبير من الفاعلية. وفي النصف الثاني من القرن تضاءلت سيطرة الحكومة[76]. وهكذا كانت التجارة وعلى نحو أقل الصناعة توسعان الأساس الاجتماعي للطلبات، مما أدى إلى التخلص من القيود القديمة المفروضة على التجارة والإنتاج.

كان تورجو بمثابة متحدث باسم تلك القوى، فقد تولى منصب المؤمن شديد الإيمان بالاستبداد المستنير وبحرية الإنتاج والتبادل في كلّ من الصناعة والزراعة. ويساعدنا إلقاء نظرة على محاولات الإصلاح التي قام بها والمعارضة التي أثارتها على قياس شدّة القوى التي كانت تقف وراء النسخة الكلاسيكية من الرأسمالية، وهي الرأسمالية القائمة على المِلكية الخاصة والمنافسة الحرة بدون دعم من المؤسسات ماقبل الرأسمالية. وشمل برنامجه الذي لم تنفذ سوى أجزاء منه، إصلاحاً لنظام الضرائب، وحرية تجارة الحبوب (بدأ العمل بها بموجب المرسوم الصادر في 13 أيلول/ سبتمبر من عام 1774)، وإبطال السخرة، وإلغاء النقابات، واختيار العمال الحر للمهن[77]. وكانت سياسات تورجو معادية

= دليلاً على أي تحسن في الإنتاج المحلي. انظر كذلك: Sée, *Histoire économique de la France*, vol. 2: *Les Temps modernes (1789-1914)*, préface de Henri Hauser, pp. xiv-xv,

وتوجد تفاصيل أكثر في كتابه: Henri Sée, *L'Evolution commerciale et industrielle de la France sous l'ancien régime* (Paris: F. Alcan, [1925]), pp. 245-249.

(74) Labrousse, Ibid., pp. xxxii, et xxxvi.

(75) Sée, *L'Evolution commerciale et industrielle de la France sous l'ancien régime*, pp. 303-305.

(76) Sée, *Histoire économique de la France*, vol. 1: *Le Moyen âge et l'ancien régime*, pp. 348, et 351, et Labrousse, Ibid., p. 1.

(77) Lavisse, ed., *Histoire de France illustrée depuis les origines jusqu'à la révolution, et histoire de France contemporaine depuis la révolution jusqu'à la paix de 1919*, vol. 9, pt 1, pp. 28, 43, et 45.

لمستهلكي الطعام الصغار الذين أغضبهم ارتفاع الأسعار الذي أعقب حرية تجارة الحبوب. واندلعت أعمال الشغب في أنحاء البلاد كافةً؛ بل إن بعض من قاموا بأعمال الشغب غزوا ريف فرساي مطالبين بإجبار الخبازين على خفض أسعار خبزهم بطريقة تنبئ بمشاكل الثورة في ذروة الإرهاب. وبالرغم من صمود لويس السادس عشر في تلك المرة، فلم يقوِّ ذلك الحدث الثقة في تورجو داخل القصر[78]. ومن الواضح أنه كانت لا تزال هناك مطالبة شعبية قوية بالاقتصاد الموجَّه من الطراز القديم جداً، أي ذلك الاقتصاد الذي لا يكون التركيز فيه على زيادة الإنتاج، بل تضمن فيه السلطة الخيِّرة التوزيع «العادل» للضروريات على الفقراء. وهذا الموقف الذي اعتمد على الطبقات الدنيا من الفلاحين وعوام المدن الذين اشتهروا باسم اللامتسرولين[*]، هو المصدر الرئيسي للإجراءات الراديكالية في الثورة نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، أثار اقتراح تورجو معارضة هؤلاء الممولين الذين استفادوا من ملامح البيروقراطية الفاسدة ومعارضة أصحاب المصانع الذين أغضبهم رفضه حماية الصناعة الفرنسية، وخاصة القطن والحديد من المنافسة الخارجية أو منع تصدير المواد الخام التى تحتاج إليها الصناعة[79].

تحالف المصالح ضدّ تورجو إشارة أخرى إلى أن القوى التي تسعى إلى تحطيم ما تبقى من قيود الإقطاع وإقامة ما يشبه المِلكية الخاصة والمنافسة الحرة لم تكن القوى المهيمنة في المجتمع الفرنسي عشية الثورة، حتّى وإن كانت تزداد قوة في جزء كبير من القرن الثامن عشر. وينطوي الحديث عن الثورة باعتبارها بورجوازية ورأسمالية بهذا المعنى البسيط على خطأ بِكُلّ وضوح، فعندما وصلت الرأسمالية إلى فرنسا ارتدت قناعاً إقطاعيّاً، ولاسيما في الريف. وكانت المطالبة بحقوق المِلكية في إطار النظام السائد قوية جداً، وهو ما يوضحه بيع المناصب

---

(78) المصدر نفسه، ص 32. وانظر للاطلاع على التطورات اللاحقة في: Albert Mathiez, *La Vie chère et le mouvement social sous la terreur*, bibliothèque historique (Paris: Payot, 1927).

(*) اللامتسرولون (Sans culottes): هو لقب الثوار الفرنسيين من عام باريس الذي اكتسبوه في عام 1893. وقد سُموا بهذه التسمية لأنهم لم يكونوا يرتدون البنطلون القصير culotte الذي يرتديه أبناء الطبقات العليا. وكان اللامتسرولون من العمال وأصحاب الدكاكين والتجار وأرباب الحرف، بل وعمال المصانع. وكان هؤلاء من أبرز الخاسرين في الثورة الأولى، بينما استفادت الطبقات الوسطى والغنية استفادة كبيرة من الثورة. وقد دفعهم اختفاء موارد رزقهم والتضخم إلى الكفاح من أجل البقاء. وكانت آراء اللامتسرولين هي ما حرك الثورة الراديكالية في الفترة من 1792 إلى 1794.

(79) Lavisse, ed., Ibid., p. 40.

ورد فعل السادة الإقطاعيين. وتغلغلت الرأسمالية، كما تصور جوريس (Jaurès) المؤرخ الاشتراكي الكبير للثورة دون التوصل إلى النتائج الضرورية، في النظام القديم وغيرته على نحو أثار عداء شرائح مهمة من الطبقات المتمتعة بالامتيازات وكذلك الفلاحين، حيث قلبتهم على المَلَكية. ولهذا السبب إلى حدّ ما، كانت قوة الدفع وراء الثورة، القائمة على اللامتسرولين وقطاعات من طبقة الفلاحين، معادية للرأسمالية بشكل واضح وقوي. ووضع الفلاحون الأغنياء، كما سنرى، الحدود التي يمكن أن تصل إليها المعاداة الراديكالية للرأسمالية. وفي النهاية حققت القوى المؤيدة للمِلكية الخاصة الخالية من القيود القديمة انتصارات مهمة في المدينة والريف. ولكي يحقق الرأسماليون ذلك الانتصار، طلبوا مراراً العون من ألد أعدائهم.

5. علاقة الفلاحين بالنزعة الراديكالية إبان الثورة

حتّى هذه اللحظة تحاول المناقشة إلقاء الضوء على مصادر كلٍّ من الجمود ومطالب التغيير التي تراكمت على نحو تدريجي بين الطبقات السائدة. وعند تحليل الثورة نفسها، تفرض الحقائق تغييراً لمركز الاهتمام مع التركيز على الطبقات الدنيا، فقد انشق المجتمع الفرنسي من أعلى إلى أسفل حيث أصبحت المَلَكية، لأسباب دستورية وشخصية، عاجزة إلى حدّ كبير عن السيطرة على القوى الحاسمة التي تحدثنا عنها في الأقسام السابقة. وأدى الانهيار إلى زيادة السخط الكامن بين الطبقات الدنيا وسمح لها بالظهور على السطح. وهناك أدلة على أن تلك الطبقات كانت تغلي منذ بعض الوقت. وتتناثر انتفاضات الفلاحين التي شارك فيها كذلك بسطاء المدن على سجل القرن السابع عشر. وقد وقعت تلك الانتفاضات في أجزاء مختلفة من فرنسا في أعوام 1639 و1662 و1664 و1670 و1674 و1675[(80)]. غير أن الاستياء الشعبي في حدّ ذاته ما كان ليصنع ثورة. وليس واضحاً على الإطلاق ما إذا كان قد ازداد قبيل الثورة أم لا؛ ومن

---

(80) Sée, *Histoire économique de la France*, vol. 1: *Le Moyen âge et l'ancien régime*, pp. 214-215; Sagnac, *La Formation de la société française moderne. T. 1. La Société et la monarchie absolue, 1661-1715*, pp. 139-143,

وهناك مادة وفيرة في: Boris Porchnev, *Les Soulèvements populaires en France de 1623 à 1648*, Ecole pratique des hautes études. VIème section / Centre de recherches historiques. Oeuvres étrangères; 4 (Paris: S. E. V. P. E. N., 1963).

الأرجح إلى حدّ كبير أنه ازداد. ورغم ذلك فإنه فقط عندما تتوحد الشكاوى الشعبية، ولو لفترة قصيرة، مع شكاوى الجماعات الأقوى فإنها تساعد على إلقاء المَلَكية وسط النار والدم والدخان.

تظهر أسباب الانتفاضات المبكرة، وطبيعة عالم الفلاحين، ومشاكل هؤلاء الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من الشعب الفرنسي ولكن على نحو غير واضح في دراسات أيام الاستبداد الملكي العظيمة[81]. ومع اقتراب الثورة تظهر تفاصيل أكثر إلى أن يصبح بعض الخطوط الرئيسيّة لمجتمع الفلاحين على الأقل واضحاً إلى حدّ معقول. وفي غياب ذلك النوع من الثورة التجارية التي قامت في إنجلترا أو ردّ فعل السادة الإقطاعيين كالذي حدث في بروسيا وكذلك في روسيا لأسباب مختلفة إلى حدّ كبير، أصبح الفلاحون الفرنسيون في واقع الأمر أصحاب أملاك صغيرة. ومع أنه من المستحيل إعطاء أرقام محددة لهؤلاء الـ (دِيَكَة الخَوَرنية) (Coqs de paroisse) ـ وسوف يسمّى المقابلون لهم «الكولاك» في مرحلة لاحقة في روسيا ـ، فمن المؤكّد أنهم كانوا أقلية ذات نفوذ كبير جداً. وكانت الغالبية العظمى من الفلاحين دونهم تفصل بين بعضهم وبعض تدرجات تكاد لا تُذكر ما بين هؤلاء الذين يملكون قطع أرض صغيرة جداً وهؤلاء الذين لا يملكون شيئاً البتة ويعيشون كعمال زراعيين. ويتكون لدى المرء انطباع ـ وهو محض انطباع لا أكثر ـ بأن عدد من ليس لديهم ما يكفي من الأرض ومن ليس لديهم أرض بالمرة كان يتزايد ببطء واطراد طوال قرنين على الأقل. ويؤكّد لوفيفر أنه بحلول عام 1789 كانت الغالبية العظمى من أصحاب الأراضي الريفيين ليس لديهم ما يكفي من الأرض لكي يعيشوا عليها، وكانوا يُضطرون إلى العمل لدى الآخرين أو للبحث عن مهنة إضافية ما. وكذلك لا يمكن العثور على أرقام عامة. ولكن في أجزاء كثير من البلاد ربما كانت نسبة الأسر التي بدون أي أراض بالمرة تتراوح ما بين عشرين إلى سبعين في المئة من إجمالي عدد الفلاحين[82].

ربما نتعرف على مطلبين رئيسيين بين الفلاحين الفقراء. أولهما، وربما يفوق

---

(81) انظر على سبيل المثال: Pierre Goubert, *Beauvais et le Beauvaisis de 1600 à 1730*, thèse. Lettres. Paris. 1958 (Paris: Impr. nationale, 1960),

الذي يركز في المقام الأول على المعلومات الإحصائية الخاصة بمنطقة واحدة وليس مفيد إلى حدّ كبير بشأن عمل المؤسسات.

(82) Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, pp. 209-212.

أي مطلب آخر، هو أنهم كانوا يرغبون في الحصول على قطعة أرض إن لم يكن لديهم أي أرض، وقطعة أرض أكبر قليلاً إذا كانت لديهم أرض بحال من الأحوال. ثانياً، أنهم كانوا حريصين على الاحتفاظ بتلك العادات المحددة الخاصة بمجتمع القرية التي تخدم مصالحهم. ولم يكن لدى الفلاحين الفقراء أي ارتباط معمم بمجتمع القرية، فعندما لمحوا فرصة الحصول على قطعة أرض نتيجةً لتقسيم الأراضي المشاع التابعة للقرية أثناء الثورة، علت صرخاتهم مطالبة بذلك. وكان الفلاحون الأغنياء وحدهم الذين حالوا دون تقسيم الأراضي المشاع، وهو ما يعود في جزء منه إلى كون الفلاحين الأغنياء في كثير من الأحيان هم فقط من يستخدم الأراضي المشاع لرعي ماشيتهم التي كانوا يديرون بها مزارعهم[83]. ومن ناحية أخرى، كانت بعض الممارسات الجماعية مهمة للفلاحين. وكان أكثرها قيمةً حقّ الرعي على المشاع (Vaine pâture)، وعلى الأرض الزراعية، كان هذا الحق جزءاً من نظام الحقل المفتوح العتيق الذي كان يسود جزءاً كبيراً من فرنسا في غياب التحرّك القوي نحو التسييج. وكانت الحقول الزراعية تقع في أشرطة تحيط بمجموعة من المساكن التي تشكل القرية. وكان لا بُدَّ لتلك الأرض كلها من المرور بِكُلّ مرحلة من مراحل الدورة الزراعية في الوقت نفسه، وهي الممارسة المعروفة في فرنسا باسم المناوبة الزراعية الجبرية (Assolement force)، وتسمى Flurzwang في المناطق الناطقة باللغة الألمانية. وبعد جني المحصول، كانت حقوق صاحب الأرض تنام، كما يشير بلوش بوضوح تام، وكانت الماشية تتجول بحرية في الحقول غير المسيجة. وفي المروج التي كانت تُستخدم لزراعة الحشائش، وربما كانت في ذلك الوقت مِلكاً للسيد الإقطاعي، أو للقرية ككل، أو لأحد الفلاحين الموسرين، كان يسود ترتيب مشابه؛ فبعد جمع الحشائش، كانت المروج تُترك مفتوحة أمام الماشية كي ترعى فيها لتأكل «الحشة» الثانية. وكان حقّ الرعي على المشاع مهماً بالنسبة إلى الفلاحين الفقراء، لأنهم كانوا عرضةً لأن يُمنعوا من الاستفادة بشكل كبير من الأراضي الجماعية. وحتّى إذا كانوا يفتقرون في كثير من الأحيان إلى الخيل والمحاريث، فقد كان من المحتمل امتلاكهم بقرة أو أغنام أو بضعة عنزات

(83) Alfred Cobban, *The Social Interpretation of the French Revolution*, The Wiles Lectures; 1962 (Cambridge: University Press, 1964), pp. 112-117.

يصحح الرأي الذائع الذي يقول إن الفلاحين بصورة عامة كانوا يعارضون تقسيم الأراضي المشاع.

يستخدمونها للحصول على اللحم أو لجمع بعض المال. وكانت حقوق جمع ما تبقى على الأرض من حبوب بعد انتهاء الحصاد، حين كان من الممكن أن تتكالب على الحقول حشود من الفلاحين الفقراء عدداً محدداً من الأيام تحت أعين مالكي الحقول القلقة، وكذلك حقوق جمع الوقود ورعاية الحيوانات في الغابات، بالمثل أمراً مهماً بالنسبة لهم[84].

كانت النتيجة السياسية لذلك حدوث انشقاق داخل طبقة الفلاحين وتفكك شديد الوضوح لمجتمع الفلاحين. وكشأن الفلاحين الفقراء في أماكن أخرى من العالم، كان الفلاحون الفقراء في فرنسا الضحايا الأساسيين عندما حطمت قوى التحديث مجتمع القرية العتيق الذي كان يحكم تقسيم العمل ويوفر لهم مكاناً متواضعاً غير أنه معترف به داخل عالمهم الصغير حسبما يتذكر أي منهم. ومع أن القرى الفرنسية التي كثرت أنماطها واختلفت، عانت على نحو متأخر وبقدر أقل من نظيراتها الإنجليزية ولأسباب مختلفة، فقد كان هذا المجتمع لا يزال يتعرض لهجوم ملحوظ جداً بينما كان القرن الثامن عشر يتجه نحو نهايته[85]. ودفع وضع الفقراء الريفيين كثيرين نحو نظريات المساواة العنيفة. فقد كان التحديث يعني لهم في المقام الأول أن الفلاحين الموسرين يمنعونهم من اقتسام الأرض (بما في ذلك تلك الأراضي التي باتت متاحة من خلال المصادرة أثناء الثورة) ويجوعونهم بفرضهم القيود على حقوق جمع ما تبقي في الأرض من حبوب بعد انتهاء الحصاد والرعي كجزء من الاندفاع نحو الأشكال الحديثة للمِلكية الخاصة في

---

(84) للاطلاع على وصف واضح للممارسات الجماعية ومقاومة الهجمات التي تتعرض لها، انظر: Bloch, «La Lutte pour l'individualisme agraire dans la France du XVIIIe siècle,» Especially pp. 330-332, et 523-527.

في النصّ الأخير يشير بلوش إلى أن موقف الفقراء من تقسيم الأرض في أراضي القرية المشاع تباين بناءً على الظروف المحلية، بينما أضرتهم التحرّكات تجاه سحب حقوق المشاع من خلال عمليات التسييج المحدودة بصورة عامة. انظر كذلك: Georges Lefebvre, *Les Paysans du nord pendant la révolution française*, Collezione storica (Bari: Laterza, 1959), pp. 72-114,

عن الحقوق الجماعية والصفحات 424-430 عن إحيائها إبان الثورة. وتسير أدلة لوفيفر الفعلية في الاتجاه ذاته؛ وهو أن الفقراء كانوا يرغبون في كثير من الأحيان اقتسام القرية ولكنهم كانوا يتمسكون بحقوق المشاع الأخرى.

(85) من الممكن متابعة تفاصيل كثيرة للعملية في منطقة واحدة في رواية ممتازة في: Pierre de Saint-Jacob, *Les Paysans de la Bourgogne du nord au dernier siècle de l'ancien régime*, thèse. Lettres. Paris. 1959 (Dijon: Impr. Bernigaud et privat, 1960), Especially pp. 435-573.

الأرض. وفي ذروة الثورة، وحدت النزعة الراديكالية في المدن والريف جهودها، وهي الحقيقة التي تفسر عمق الثورة الفرنسية وعنفها مقارنةً بسابقتها الإنجليزية، فلم تكن هناك مجرد ثورة فلاحين واحدة تسير في طريقها، تنضم إلى الثورة في المدن والعاصمة في بعض الأحيان، وتعرضها أحياناً أخرى. بل كانت هناك ثورتا فلاحين على الأقل، وهما ثورة الطبقة الأرستقراطية الفلاحية وثورة الغالبية الأكبر والأكثر اندماجاً، وكان كلّ منهما تسير في مسارها وكانت تندمج كذلك مع الموجات الثورية في المدن أو تعارضها.

وحين نتجه الآن إلى الصفوف العليا من طبقة الفلاحين، يبدو واضحاً إلى حدّ معقول أن سخطها كان مصدره وضعها الأوسط؛ فهي تحوز الأرض دون أن تمتلكها مِلكية فعليه[86]. وكما هو معروف جيداً، فقد كان الوضع القانوني والاجتماعي لطبقة الفلاحين الفرنسية، على الأقل في مستوياتها العليا، خاضعاً لبضعة قيود قمعية تقل عما في أي بلد كبير على القارة. وكان معظمهم أحراراً على المستوى الشخصي. وبناءً على مدى ما نلمحه من مطالبهم من خلال انكسارات الكراسات، فإننا نرى أنهم كانوا يريدون في المقام الأول القضاء على الجوانب التعسفية للنظام الإقطاعي التي كانت تتزايد في السنوات الأخيرة من النظام القديم. وفي تناقض حاد مع الطبقة البورجوازية، لم يهاجموا وضع طبقة النبلاء الاجتماعي وامتيازاتها الخاصة. بل إنّهم غالباً ما اعترفوا بها صراحةً[87]. وهي الحقيقة التي تشير إلى أنهم لم يكونوا يدركون وجود أي صلة عامة بين امتيازات طبقة النبلاء ومشاكلهم. ومن الواضح في عام 1789 أن الأمر كان لا يزال بحاجة إلى صدمات خطيرة لتحويل الفلاحين إلى قوة ثورية فاعلة. ولم يكن يوم تلك الصدمات ببعيد.

جاءت قوة دفع نتيجة أفعال طبقة النبلاء وتردد الملك قبل اجتماع الجمعية العمومية وبعده. ومن المؤكّد أن طبقة الفلاحين لم تكن تفهم مسائل مثل التصويت بالطبقة أو التصويت بالرأس، أو تُعِرْ تلك المسائل التي أثارت مشاعر فرنسا، قدراً كبيراً من الاهتمام. كما أنه لم يكن من المرجح إلى حدّ كبير أن

---

(86) Göhring, *Die Frage der Feudalität in Frankreich Ende des Ancien régime und in der französischen Revolution bis 17. Juli 1793*, pp. 57-58, et 60.

(87) المصدر نفسه، ص 115-116.

تكون تلك الطبقة شديدة الاهتمام بالطابع غير المستقر لمالية أسرة البوربون[*] وتوقع إفلاسها. وما كان من الممكن أن يصبح توزيع عبء الضرائب على الطبقات المختلفة أكثر إثارة بكثير؛ فقد كان الفلاح مهتماً بنصيبه من الضرائب في قريته، وهو ما كان يختلف من مكان إلى آخر على نحو محير جداً لا يفهمه غير المتخصصين[88]. ومن ناحية أخرى، أثارت تلك المسائل على نحو شديد التحديد نسبة كبيرة من أهل المدن المتعلمين. وكانت طبقة النبلاء تحاول الاستيلاء على الدولة من خلال آلية الجمعية الوطنية، وهو الاستمرار الطبيعي لما كانوا يحاولون القيام به أثناء ما يسمّى ردّ الفعل الإقطاعي. وحوَّل ترددهم في التوصل إلى تسوية بشأن تلك القضايا في ذلك الحين ما لم يكن أكثر من عنوان قانوني لِكُلّ من ليس نبيلاً أو إكليروسيّاً - الشعب (Tiers Etat) - إلى شيء يشبه العقل السياسي الواحد.

كان الكثيرون من الأثرياء، ولاسيما النبلاء الليبراليون الذي كانت لهم أدوار واضحة في تلك المرحلة المبكرة من الثورة، مستعدين إلى حدّ بعيد لتقديم تنازلات كبيرة. بل إنّهم كانوا مستعدين في ما يتعلق بالمسائل الزراعية للتضحية ببعض الحقوق الإقطاعية الأكثر قمعاً دون أي تعويض. والأرجح أن جزءاً كبيراً من الضغط الرجعي الذي كان يدمج الشعب، مصدرُه ذلك الحشد من صغار السادة الإقطاعيين الذين كانوا ينعمون بمستحقاتهم ولم يكن لديهم الاستعداد أو القدرة أو الفرصة لإدارة شؤونهم كأفراد من عامة الشعب، حتّى وإن عُوِّضوا عن ضياع حقوقهم الإقطاعية[89].

اتسمت الدوافع الأخرى بقدر أكبر من المصادفة، ففي عام 1786 خفضت الحكومة الفرنسية الرسوم التي تفرضها على المُصَنِّعين الإنجليز تخفيضاً شديداً،

(*) البوربون: اسم أسرة مالكة فرنسية حكم بعض أفرادها فرنسا وإسبانيا ونابولي. يرجع اسم الأسرة إلى بلدة صغيرة بوسط فرنسا تعرف باسم بوربون لارشامبو. وقد أسس البوربون في فرنسا فرعاً من الأسرة الكابتية لملوك فرنسا. وفي فرنسا، حكم ملوك بوربون بين عامي 1589 و1792، وهي الفترة التي كان لفرنسا فيها أكبر الأثر على سياسة أوروبا وثقافتها. وفي عام 1814، وبعد سقوط نابليون، استعادت أسرة بوربون عرش فرنسا، ولكنها فقدته من جديد أثناء ثورة 1848.

(88) إن الملاحظات العادية المتعلقة بالطابع العدواني للضريبة في النظام السابق قد تكون مبالغاً بها. ويؤكد غوبير على الإنصاف الإساسي للنظام في الميدان الذي درسه. انظر: Goubert, *Beauvais et le Beauvaisis de 1600 à 1730*, p. 152.

(89) Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, p. 258.

مما ألقى بالكثيرين إلى خارج العمل. وأثّر ذلك على الفلاحين في بعض المناطق من خلال تقليل العمالة الخارجية أو القضاء عليها. وأزال مرسوم صادر في عام 1787 القيود المفروضة على تجارة الحبوب، بما في ذلك مطالبة الزراع بإحضار حبوبهم إلى السوق المحلية. وكان المحصول في عام 1788 قليلاً بصورة مفجعة. وكان الشتاء التالي قاسياً بشكل غير معتاد، بينما جاء الربيع بعواصف وفيضانات شديدة[90]. واتحدت الكوارث الطبيعية مع الاضطرابات السياسية والقلق في صيف 1789 لتطلق سلسلة من حالات الهلع وانتفاضات الفلاحين في أنحاء كثيرة من فرنسا.

أخذت القدرة الراديكالية للفلاحين تتكشف. ومع أن الاضطرابات التي تجمعت في ظلّ «الخوف الكبير» (La Grande peur) اتخذت أشكالاً مختلفة في أنحاء فرنسا المختلفة، فقد ظهرت معارضة الإقطاع على السطح في كلّ مكان. وحتّى في الأماكن التي لم يهبّ فيها الفلاحون نجدهم قد رفضوا الالتزامات الإقطاعية[91]. تدفقت كلّ أنواع الشائعات بكثافة؛ وجعلت المخاوف من حدوث مؤامرة أرستقراطية، وهي ليست مخاوف بلا أساس بالمرة، حصول الفلاحين على دعم الطبقات الفقيرة في المدن أمراً يسيراً. ومع تدهور الحكومة المركزية، بدا أن فرنسا تنقسم إلى شبكة من المدن والمجتمعات المحلية الصغيرة. وجعل تسيب النظام العام المواطنين الأقوياء والمهمين في الطبقة البورجوازية يرحبون بالنبلاء الليبراليين بين صفوفهم. ومن ناحية أخرى لم تكن الطبقات الفقيرة تثق فيهم وحاولت إخراجهم. وهكذا فقد نظّم أصحاب الأملاك متوسطي الحال في المدن والريف، في المناطق التي ساد فيها الهلع، أنفسهم لمواجهة عصابات السلب والنهب، المفترض أن الطبقة الأرستقراطية المخطّطة أطلقتهم على البلاد[92].

من ناحية أخرى، فحيثما كان يوجد الثوار الزراعيون الحقيقيون (Jacqueries)

---

(90) Georges Lefebvre, *La Grande peur de 1789* (Paris: A. Colin, 1932), pp. 13-14, et Göhring, *Die Frage der Feudalität in Frankreich Ende des Ancien régime und in der französischen Revolution bis 17. Juli 1793*, p. 129.

(91) Lefebvre, Ibid., p. 119.

(92) المصدر نفسه، ص 30، 31، 103-105، 157-158.

لم يكن هناك وجود للخوف الكبير[93]، ففي تلك المناطق كان الفلاح الذي يخرج في المسيرة هو الذي ينهب ويسلب. ولم تكن هناك ضرورة لتخيل عصابات النهب والسلب، ولم يكن هناك احتمال لتخيل أنه كان أداة الأرستقراطيين. وقد أخاف عنف الفلاحين الشامل الطبقة البورجوازية، وعلى الأخص هؤلاء الذين كانوا يرون أن الحقوق الإقطاعية شكل مقدس من أشكال المِلكية، وألقوهم بين ذراعي طبقة النبلاء. وبعد اجتياح سجن الباستيل، تعاونت الطبقة البورجوازية في بعض المناطق، ولاسيما منطقة الألزاس التي كانت الانتفاضات فيها شديدة العنف، بِكُلّ إخلاص مع الطبقات المميزة في قمعهم[94].

كانت الثورة قد أطلقت القوى الاجتماعية الحريصة على القضاء عليها والمستعدة لذلك. وكانت للثورة المضادة قيادة متوسطة الحال في باريس ونفوذ لدى الملك. وبدا النجاح ممكناً لبعض الوقت. وفي 11 تموز/ يوليو من عام 1789 أُعفي نيكر[*] (Necker) من منصبه وطُرِد من فرنسا. وأبدت طبقة النبلاء ما يدلّ على أنها مستعدة لقبول انتصار الشعب الذي انفصل عن الجمعية الوطنية وأخذ معه رجال الدين وسبعة وأربعين من النبلاء ليشكلوا «الجمعية التأسيسية» التي تأسست رسمياً في 7 تموز/ يوليو من عام 1789. تجمع الجنود حول باريس. وكان الريف هائجاً لأسباب رأيناها من قبل. وكان هناك خطر حدوث مجاعة. وكانت هناك شكوك في أن الملك يخطط لانقلاب. وتوقعت الجمعية التأسيسية أسوأ ما يمكن حدوثه. وفي تلك اللحظة أنقذت انتفاضة شعبية الثورة المعتدلة من الاستسلام ودفعتها للأمام. ولم يكن سكان باريس يعتزمون إنقاذ الجمعية؛ بل إنّهم فعلوا ذلك «بطريقة غير مباشرة» وفي صورة ردّ فعل دفاعي. وكانت حالات الهلع مستمرة في تلك الأيام، وهي إرهاصات الخوف الكبير. وعندما رأت جماهير المواطنين باريس محاصرة بالجنود و«عصابات النهب والسلب»، وخوفاً من أن يُقصفوا بالقنابل ويُترَكوا لأعمال لسلب والنهب، أقاموا المتاريس وسعوا إلى

(93) المصدر نفسه، ص 165-167، و246.

(94) المصدر نفسه، ص 56، 139.

(*) جاك نيكر: سياسي فرنسي من أصل سويسري تولى وزارة المالية في عام 1776، غير أن الملكة ماري أنطوانيت كانت وراء إخراجه منها. وفي عام 1788 أعادوه من جديد إلى الوزارة لاعتقادهم أنه الوزير الوحيد القادر على «وقف العجز» واعتبروه منقذ فرنسا. ونصح نيكر بدعوة الجمعية الوطنية للاجتماع ومضاعفة تمثيل الشعب والسماح للطبقات بالمداولة والتصويت معاً. واعتبره القصر سبب الثورة وأُمِر بمغادرة فرنسا في الحال.

الحصول على السلاح، حيث حصلوا على 32 ألف بندقية من (الإنفاليد)(*). وفي صبيحة يوم الرابع عشر ذهبوا لإحضار المزيد من السلاح من سجن الباستيل، وانتهى الأمر باجتياح ذلك الرمز الشهير للسلطة المتعسفة الاستبدادية(95).

ظهرت في الاستيلاء على الباستيل والموجة القصيرة من الانتقام الشعبي التي أعقبت ذلك، كما يشير لوفيفر (Lefebvre)، سمات رئيسيّة للمكوِّن الراديكالي في الثورة الفرنسية: الخوف من المؤامرات المضادة للثورة، والانتفاضة الدفاعية بين الجماهير التي ضمت في الأساس الحرفيين الفقراء، وعمال المياومة، إلى جانب الرغبة في معاقبة أعداء الثورة والقضاء عليهم(96).

عاودت تلك الصفات الظهور في كلّ موجة شعبية رئيسيّة من موجات الثورة. ومعروف جيداً أن الثورة بدأت بهجوم من طبقة النبلاء وأصبحت أكثر راديكالية مع استمرارها. ووصلت أكثر القطاعات البورجوازية راديكالية إلى السلطة قبل سقوط روبسبيار(**) (Robespierre) في التاسع من شهر تيرميدور(***) الموافق 27 تموز/ يوليو من عام 1974. وفي كلّ مرة حاولت فيها القوى المحافظة - التي كانت أقل محافظةً وكانت جماعة مختلفة في المرات المتعاقبة - إيقاف الثورة، كان هناك هجوم راديكالي من أسفل يدفعها للأمام. وقد ميزت تلك السلسلة من الميل جهة اليسار ثلاث انتفاضات شعبية كبيرة، أو ثلاثة أيام شهيرة، كانت أولاها اجتياح سجن الباستيل في الرابع عشر من تموز/ يوليو عام 1798. والثانية اجتياح قصر تويليري(****) في العاشر من آب/ أغسطس عام 1992،

(*) كلمة Invalides معناها «العجزة» بالفرنسية. وكان الاسم الكامل للمكان هو Hôtel des invalides وكان في الأصل مستشفى للجنود العجزة والمحاربين القدماء أقامه الملك لويس الرابع عشر. ويضم هذا المكان قبور بعض أبطال فرنسا، ومنهم نابليون بونابرت.

(95) Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, pp. 125-126, et 134-135.

(96) المصدر نفسه، ص 133.

(**) ماكسميليان روبسبيار: محام وزعيم سياسي فرنسي، وكان من أهم الشخصيات المؤثرة في الثورة الفرنسية، كما كان مؤيداً لعصر الرعب. ويعد روبسبيار من أشهر السفاحين والقتلة، حيث قتل ستة آلاف شخص في ستة أسابيع. وتخوفاً منه، دبر أعضاء المؤتمر الوطني القبض عليه إذ اقتيد هو ومئة من أتباعه إلى المقصلة حيث أُعدِموا.

(***) الشهر الحادي عشر من التقويم الجمهوري الفرنسي. وهو الشهر الثاني من أشهر فصل الصيف ويبدأ من 19 أو 20 حزيران/ يونيو وينتهي في 17 أو 18 تموز/ يوليو، ويسبقه شهر ميسودور ويليه فروكتيدور.

(****) كان قصر تويليري (Tuileries) قائماً على نهر السين بجوار متحف اللوفر حتّى عام 1781 حين دُمّر. واتخذ القصر اسمه من قمائن القاشاني التي كانت موجودة في الأرض التي أقيم عليها. وقد أقام فيه=

وهو ما أدى إلى إعدام لويس السادس عشر. والانتفاضة الثالثة هي التي وقعت في 31 أيار/ مايو من عام 1793 في ظروف مشابهة ولكنها أشد خطورة وكانت جزءاً من سلسلة أحداث أدت إلى عهد الرعب وسيادة روبسبيار التي لم تدم طويلاً. وكان الدافع الأساسي وراء كلّ موجة يأتي من «اللامتسرولين» الباريسيين. وكانت كلّ موجة تنجح ما دامت قادرة على الاعتماد على الدعم الفعال من الريف. وحين نضب معين ذلك الدعم، وحين باتت مطالب «اللامتسرولين» تتضارب مع مطالب الفلاحين أصحاب الأملاك، كان الدافع وراء الثورة الراديكالية يخبت، وكان من السهل قمع فلولها الحضرية.

لذلك فمن الإنصاف الاعتقاد بأن طبقة الفلاحين كانت الفيصل في الثورة، وإن لم تكن قوتها المحركة الأساسية. وحتّى إن لم تكن القوة المحركة الأساسية، فقد كانت قوة على قدر كبير من الأهمية، وكانت مسؤولة إلى حدّ بعيد عما يبدو - إن نحن عدنا بالنظر إلى الوراء - الإنجاز الأهم والأطول بقاءً، وهو القضاء على الإقطاع.

واستئنافاً للسرد، فقد كان الاستيلاء على الباستيل مهماً بالمعنى الرمزي وليس باعتباره انتصاراً سياسيّاً أو عسكريّاً ملموساً. واتضح أن الضربة القاضية التي وُجِّهت إلى الإقطاع بعد ذلك ببضعة أسابيع في ليلة الرابع من آب/ أغسطس عام 1789 الشهيرة أكثر أهمية، وكما أشرت من قبل، فقد كان من الممكن إرجاعها بشكل مباشر إلى اضطرابات الفلاحين. وكانت الجمعية التأسيسية في وضع شديد الحساسية، فقد كان أعضاؤها في المقام الأول من رجال القانون والنظام الذين أنقذتهم الانتفاضة الشعبية. ولم تكن لدى كبار أصحاب الأملاك بصورة عامة أي رغبة في رؤية الفلاحين في حالة هياج وشغب. ولكنهم إذا لجأوا إلى الملك وما تبقى من الجهاز الملكي لاستعادة النظام، فإنّهم سوف يعطون بذلك ميزة للعناصر المتشددة في الطبقة الأرستقراطية ويخسرون مكاسب الثورة. وفي ذلك الوضع نجحت الأقلية في جعل الجمعية توافق على المراسيم.

بالرغم من بداية الإعلان بالتأكيد على أن الجمعية قضت بالكامل على

= الملك لويس السادس عشر أثناء تشييد قصر فرساي. وعند قيام الثورة كان مقر إقامته الجبرية هو وأسرته. وقد حاولوا الهرب منه ولكنهم أعيدوا إليه. وعند اجتياحه قتلت الجماهير الحرس السويسري وقادت الملك وأسرته إلى المقصلة.

الإقطاع، فقد كانت تلك مبالغة. ذلك أن إلغاء تلك المستحقات الإقطاعية القائمة على الأرض كان يتوقف على مدفوعات استرداد الثمن، وهو ما كان يعني بقاءها لوقت ليس بالقليل. أما البقايا الأخرى، ومنها الحقوق الخاصة الشرفية، فقد ظلت كذلك. ولم يحدث إلا لاحقاً في المراحل الراديكالية من الثورة أن أنهى تشريع تالٍ معظم عمل إزالة بقايا البنية الإقطاعية، ومعه عمل الاستبداد الملكي، كما أكد توكفيل. ورغم ذلك فقد صوتت الجمعية على المساواة قبل القانون، وإلغاء الالتزامات الإقطاعية التي تقوم على الأفراد (بلا تعويض)، والمساواة في العقوبات، والسماح للجميع بالتقدّم للحصول على الخدمات العامة، وإلغاء بيع المناصب، وإلغاء العشور (بلا تعويض). وكان هناك ما يكفي لتبرير نتائج تلك المناسبة الشهيرة باعتبارها «شهادة وفاة النظام القديم»[97].

دعونا نؤكد أن ذلك لم يكن عملاً مفاجئاً من الكرم العفوي، فقد كانت الجمعية تعمل والمسدس مصوب إلى رأسها، في هيئة الاضطرابات الشعبية[98]. وسوف يصبح إخراج مناسبات كهذه التي أبدت فيها الطبقات العليا استعداداً لتقديم التنازلات من سياقها لإثبات أن الراديكالية الثورية كانت ضرورية لهذا السبب تزييف تام للوضع.

كانت المرحلة الراديكالية التالية مدفوعة بمحاولة لرد الفعل. وكرر النمط عينه نفسه بكثافة أكبر، فقد قضت محاولة هروب الملك التي جرى إحباطها في فارين (20 ـ 25 حزيران/ يونيو 1791)، على أي احتمال بأن تستريح الثورة في المَلَكية الدستورية وأن تُحكم بواسطة الطبقات العليا كما هو الحال في إنجلترا.

---

(97) Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, pp. 140-141.

تجدر الإشارة إلى أن القادة الثوريين مضوا بقدر أكبر بعض الشيء من الحذر في القضاء على الممارسات التقليدية بين الفلاحين. ولم تحاول الجمعية التأسيسية إلغاء المناوبة الزراعية الجبرية، وإلزام كلّ فرد من أفراد القرية بالحرث، والبذر، والحصاد في الوقت نفسه الذي يفعل فيه الآخرون ذلك، حتى الخامس من حزيران/ يونيو عام 1791. ثمّ فعلت ذلك على نحو غير مباشر بواسطة مرسوم سمح لمالك الأرض بالاختيار الحر لمحصوله. ولم يلغ أي من الجمعية التأسيسية أو المؤتمر الرعي على المشاع الإجباري، وهو الحق المقابل لإطلاق الماشية في الحقول الزراعية عقب جمع المحصول مباشرة. انظر: Bloch, «La Lutte pour l'individualisme agraire dans la France du XVIIIe siècle,» pp. 544-545.

(98) انظر: Lefebvre: *La Grande peur de 1789*, pp. 246-247, et *Etudes sur la révolution française*, pp. 113, et 119.

وقد كتب مارات عن تنازلات الرابع من آب/ أغسطس يقول «إنهم على الضوء الصادر عن لهب قصورهم المحترقة يستنكرون بشهامة وسماحة امتياز تكبيل الرجال الذين استعادوا حريتهم بالقوة».

واندلعت الحرب في ربيع عام 1792. وقد سعى زعماء الجيروند(*) الذين كانت المصالح التجارية ومصالح الشحن ممثلة فيهم بشدة، إلى الحرب لنشر المبادئ الثورية وكذلك لأسباب أكثر مادية. وكان لافاييت(**) يعتزم استخدام الحرب لسبب معاكس تماماً، وهو استعادة النظام. وكان خطر وقوع انقلاب أمراً حقيقياً[99]، واعتباراً من نوفمبر عام 1791 كانت هناك سلسلة من الانتفاضات الشعبية في كثير من أنحاء الريف احتجاجاً على تصدير الحبوب في حين كانت ندرتها شديدة. ومن المؤكّد أن فكرة إرسال الحبوب للخارج في حدّ ذاتها ـ بينما تزيد تكلفتها في فرنسا عما في الخارج ـ مسألة عبثية. وتكشف أعمال الشغب، رغم قمعها بسهولة، عن حالة الإثارة والاضطراب. وقد أُضير فقراء المدن كذلك بسبب تزايد التضخم[100]. وزادت انتكاسات الجيش من توتر الجو المشحون إلى حدّ بعيد. وكانت الضربة التي خففت من حدة الموقف، وهي اجتياح قصر تويليري ومذبحة الحرس السويسري الشهيرة في أغسطس من عام 1792، كذلك عملاً من أعمال الجماهير الباريسية، وهم في أغلبهم من الصناع الفقراء وعمال المياومة وغيرهم[101] ومع أن باريس كانت المركز، فقد تلقت الحركة الشعبية والراديكالية دعماً فعالاً من الأقاليم. وكانت مناسبة أغنية روجيه دو لِيل (Rouget de Lisle) عن الحرب والثورة(***) التي غنتها كتائب اليعاقبة(****) أثناء مسيرتهم

(*) كان الجيروندون (Girondins) فصيل سياسي فرنسي داخل المجلس التشريعي والمؤتمر الوطني إبان الثورة الفرنسية. وكان هؤلاء مجموعة من الأفراد الذين يجمعهم الإيمان بآراء ومبادئ مشتركة، ولم يكونوا حزباً سياسياً منظماً. وكان الجيروندون يعبرون عن مصالح البرجوازية المعتدلة، فتأرجحوا بين الثورة والحركة المعادية للثورة، وساروا في طريق المساومة مع الملكية. وقد أُطلِق عليهم هذا الاسم بطريقة غير رسمية في البداية لكون ألمع المعبرين عن وجهة نظرهم نواباً من منطقة الجيروند (Gironde)، وكانت أحد الأقسام الإدارية التي أوجدتها الثورة في عام 1790 وعددها 83 قسماً.

(**) الماركيز دو لافاييت الذي ساند الجمعية الوطنية وأنشأ الحرس الوطني من مجموعة من المواطنين وانتُخب رئيساً له في 15 تموز/ يوليو من عام 1789. وقد اقترح لافاييت نموذجاً لحقوق الإنسان.

(99) Lefebvre, Etudes sur la révolution française, pp. 225, 227-228, et 243.

(100) Mathiez, *La Vie chère et le mouvement social sous la terreur*, pp. 59-71, Especially p. 67, et Lefebvre, Ibid., p. 241.

(101) يقدم معلومات مفصلة على تركيبة الجماهير الباريسية في يوم الثورة الكبير في: George F. E. Rudé, *The Crowd in the French Revolution* (Oxford: Clarendon Press, 1959).

(***) أصبح هذا النشيد يسمي بعد هذه المسيرة «المارسييز»، نسبة إلى مدينة مارسيليا، وقد أصبح فيما بعد النشيد الوطني الفرنسي.

(****) سيطر اليعاقبة على الجمعية الوطنية بتأييد عارم من جماهير الفقراء وأصدروا قرارات ثورية=

من مارسيليا إلى باريس لمساعدة رفاقهم هناك. ولم تكن انتفاضة العاشر من أغسطس بحال من الأحوال باريسية كتلك التي وقعت في الرابع عشر من يوليو، بل كانت انتفاضة قومية[102].

في السياسة القومية كانت النتيجة إلغاء المجلس التشريعي الذي حلّ محل المجلس التأسيسي في أكتوبر من عام 1791، ومحاكمة لويس السادس عشر التي لم تُجرَ حتّى نهاية 1792، وحدث في وقت أقرب الانتقام الشعبي في مذابح أيلول/ سبتمبر من عام 1792. ويبدو أن تلك المذابح بدأت على نحو عفوي مثلما يحدث في الأعمال الجماهيرية دائماً. فقد اختطفت الحشود المنتظرة مجموعة من السجناء الذين يرافقهم الحرس لحمايتهم وأعدموهم على الفور. ثمّ انتشرت المذبحة إلى الزنزانات. وفَقَدَ ما بين 1100 و1400 حياتهم، وكانت الغالبية العظمى لصوصاً عاديين، وعاهرات، ومزورين ومتشردين، وكان ربعهم فقط قسيسين ونبلاء، أو «سياسيين» من أي نوع[103]. ووقعت مشاهد مماثلة في مدن وبلدان فرنسية أخرى. والمذابح مهمة بشكل أساسي باعتبارها تدلّ على عمى الانتقام الشعبي وافتقاره إلى العقلانية. وكان الرعب الذي كانت تلك المذابح استهلالاً له وظهر في المرحلة التالية، أكثر تنظيماً وأقل نزَوِيَّةً في نتائجه.

نتيجةً للانتفاضات التي وقعت خلال 1791 ـ 1792، حقق الفلاحون مكاسب مهمة بحلول صيف 1792، ففي الخامس والعشرين من أغسطس اختفت المستحقات الإقطاعية، بلا تعويض، إذ لم يكن حقّ الملكية الأصلي موجوداً. وبموجب قانون آخر في الثامن والعشرين من الشهر، استعادت القرى أراضيها المشاع التي كان السيد الإقطاعي قد سلبها. ومع ذلك سعى مرسوم آخر إلى تيسير امتلاك البروليتارية الريفية للأرض من خلال ترتيب بيع أملاك الفارين على

= تقضي بإعدام الملك وإلغاء كافة القوانين الإقطاعية، وتحرير العبيد في المستعمرات الفرنسية واعتبارهم مواطنين أحرار، كما أصدروا قانون الحد الأقصى للأسعار الذى كان مطلباً رئيسياً للجماهير، كما صادروا أملاك الكنيسة الكاثوليكية التى كانت تؤيد الملك. وقد عُرِف اليعاقبة بهذا الاسم لعقد اجتماعاتهم العامة في قاعة كانت تخص في الماضي الرهبان اليعاقبة، وينتمي غالبية اليعاقبة إلى الشرائح ميسورة الحال والمثقفة من الطبقة الثالثة (الشعب)، وكانت النوادي اليعقوبية التنظيم الثوري الذي ينظم صفوف الثوار. وكوَّن اليعاقبة جيشاً وطنياً ضخماً ضمّ الآلاف من فقراء المدن لمواجهة الثورة المضادة القادمة من الخارج. وفى الداخل استخدم اليعاقبة المقصلة لإعدام قيادات الثورة المضادة من النبلاء.

(102) Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, p. 246.

(103) Rudé, Ibid., pp. 109-110.

هيئة وحدات صغيرة. وفي باريس نفسها، جندت الكوميونة العاطلين للعمل في بناء التحصينات[104]. واتخذت الحكومة بتلك الإجراءات خطوة نحو تلبية بعض مطالب الأغلبية المغمورة من أصحات الأملاك الصغيرة جداً ومن لا يملكون أي أراضٍ في الريف، في مسعى منها لربطهم بمصالح الثورة. ولكن تلك لم تكن سوى خطوة تنقصها الهمة، فقد كانت الحكومة الثورية في باريس مترددة بشأن المسألة المهمة الخاصة بتقسيم الأراضي المشاع وأراضي الفارين على صغار الفلاحين. وكان أثر ذلك زيادة حدة الفرق بين الأغنياء والفقراء. وأعلن الفلاحون الأغنياء الثائرون أن تمليك الأراضي لمن لا أرض لهم أمر يشبه القانون الزراعي (Loi agraire) فهو يعني شيوعية الملكية[105].

في تلك الأثناء شجع شكّ الحكومة تداول الأفكار الراديكالية بين أفراد طبقة الفلاحين. وقد جمَّع أعداء راديكالية الفلاحين تلك الأفكار معاً تحت العنوان الفزاعة العام للقانون الزراعي. وربما كانت مساواة المِلكية الفكرة التي تحظى بأكبر قدر من الجاذبية والقبول بين الفلاحين الفقراء. غير أنه كانت هناك أفكار أخرى تجاوزت مفاهيم المِلكية الخاصة التي بقي الزعماء الثوريون داخل إطارها، حتّى أثناء المرحلة التالية والأكثر راديكالية. وكان ذلك خليطاً من الأفكار المسيحية والجماعية. ومن الصعب تحديد مقدار الصدى الذي لقيته بين الفلاحين؛ ليس لغياب السجلات فحسب، بل كذلك بسبب الكتمان الشديد. وما من شكّ في أن جارنو الذي كان يكره الراديكاليين قد بالغ حين كتب في 7 تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1792 من بوردو يقول إن فكرة القانون الزراعي

(104) Lefebvre, Ibid., p. 254.

(105) Cobban, *The Social Interpretation of the French Revolution*, p. 115.

وانظر كذلك: Georges Bourgin, ed., *Le Partage des biens communaux: Documents sur la préparation de la loi du 10 juin 1793*, collection de documents inédits sur l'histoire économique de la révolution française (Paris: Impr. nationale, 1908).

للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التشريع في ص 17. وتكشف الكلمة التي ألقاها رئيس لجنة الزراعة (ص 337-373) عن محاولة لتجميع الأفكار الرأسمالية المميزة بشأن التقدّم في الزراعة، عبر المِلكية الخاصة وإلغاء الأراضي المشاع على الطريقة الإنجليزية، مع السعي لتلبية مطالب الفقراء. وقد قال في إحدى النقاط: «ومع ذلك أيها السادة، فإنه إذا كان حقّ المِلكية مقدس، فإن قضية الفقراء مقدسة كذلك» (ص 360). وقد أقنعني تصفح عدد من الالتماسات المطبوعة عند بورجان أن تفسير كوبان لطلبات الفلاحين صحيح وأن التفسيرات السائدة بشأن معارضة الفقراء لتقسيم الأراضي المشاع تفسيرات خاطئة.

أشاعت الرعب في كلّ مكان(106). ومن الواضح أن راديكالية الفلاحين كانت تخيف السلطات، ففي حديث حماسي ألقاه بارير(*) (Barère) أمام المؤتمر الوطني، طالب بالعمل على وضع خطّة للريف بحيث لا يكون هناك تسامح مع أقل الهجمات. وفي اليوم التالي، 18 آذار/ مارس 1793، أقر المؤتمر عقوبة الإعدام لانتهاك القانون الزراعي(107). وبالرغم من ذلك فقد بقي ما يكفي من تلك الأفكار ليبين أنها كانت مناسبة لاحتياجات الفلاحين الفقراء ولبت بعضاً من تلك الاحتياجات. ومن ثمّ يصبح من المهم بحث هذا السيل الراديكالي السري بشيء من الحرص.

نشأ الهجوم الراديكالي الأول بناء على أعمال الشغب التي قامت احتجاجاً على صادرات الحبوب المزعومة التي جاء ذكرها منذ لحظات قليلة كجزء من خلفية انتفاضة 10 آب/ أغسطس 1792. وأثناء أحد تلك الاضطرابات، قتل فلاحو الكوميونات المجاورة صاحب مدابغ جلود ثري من إيتامب (Etampes) في سهل بوس. كان لتلك القضية صداها في أنحاء فرنسا؛ فقد جعلوا من جنازته مناسبةً وطنية. ومع ذلك فقد كانت لدى بيير دوليفييه راعي الكنيسة اليعقوبي في المنطقة من الشجاعة ما يكفي لمعارضة موجه التعاطف تلك، ففي أيار/ مايو من عام 1792 قدم التماساً إلى الجمعية التشريعية يهاجم فيها الضحية المقتول باعتباره شخصية ثرية وجشعة، مشيراً إلى أنه كان مضارباً في الحبوب وأنه يستحق المصير الذي آل إليه كلّ الاستحقاق. وهنا مضى دوليفييه (Dolivier) في حديثه لا ليطالب بمراقبة الأسعار باسم الفقراء والجوعى فحسب، بل كذلك ليهاجم حقّ المِلكية نفسه: «La Nation seule est véritablement propriétaire de son terrain»(108). ويشير ماتييه (Mathiez) بصدق إلى العنصر العتيق في تفكير دوليفييه، فقد زعم لويس الرابع عشر أنه سيد أملاك رعاياه. وها هي الدولة تخلف الملك. ومن ناحية أخرى، هناك

(106) مقتبس في: Daniel Guérin, *La Lutte de classes sous la première république, bourgeois et «bras nus», 1793-1797*, 2 vols. (Paris: Gallimard, 1946), vol. 1, p. 350.

(*) أحد الثوار الفرنسيين وعضو الجمعية الوطنية الثورية والمؤتمر الوطني. تحول من الموقف المعتدل إلى الموقف الراديكالي، وصوّت لمصلحة إعدام الملك لويس الساس عشر. كان عضو لجنة السلامة العامة والمتحدث باسمها في كثير من الأحيان.

(107) قد يوجد اقتباس طويل من كلمة باريز (Barère) في: Edmond Soreau, «La Révolution française et le proletariat rural,» *Annales historiques de la révolution française*, vol. 9, no. 50 (mars-avril 1932), pp. 121-122.

(108) مقتبس في: Mathiez, *La Vie chère et le mouvement social sous la terreur*, p. 73.

إشارة عند دوليفييه ومن خلفوه تذهل القارئ في الوقت الراهن لكونها حديثة جداً؛ وهي أن الدولة ملزمة بالاهتمام بألا تتضور الأغلبية الأقل حظاً من المواطنين جوعاً، وأن هذا الالتزام ينقض أي حقوق ومصالح أنانية خاصة بالأملاك.

وقد صدم دوليفييه المجلس بدفاعه عن العمل العنيف الذي قام به الفلاحون الغاضبون ومهاجمته الأملاك. ولكن روبسبيار تحدث نيابة عن راعي الكنيسة بطريقة تتنبأ بسلوكه اللاحق أثناء عصر الرعب وتتناقض معه، فقد هاجم الطبقة البورجوازية الجشعة التي لم تكن ترى في الثورة إلا وسيلة لخلافة طبقة النبلاء والإكليروس وكانت تدافع عن الثروة بالشدة نفسها التي كانت تدافع بها الطبقات المميزة عن عراقة الأصل[109]. وبذلك لم تكن أفكار الراديكاليين المتطرفين غير متعاطفة بالكامل مع أفكار حائزي الأملاك الصغيرة التي يمثلها روبسبيار.

بعد اجتياح قصر التويليري، تجمعت أفكار شبيهة في أماكن أخرى من فرنسا إلى جانب الجهود المتفرقة ولكنها غير موفقة لوضعها موضع التطبيق، فقد قال راعي كنيسة آخر لأبناء أبرشيته: «Les Biens vont être communs, il n'y aura qu'une cave, qu'un grenier où chacun prendra tout ce que lui sera nécessaire». لقد نصح رعية كنيسته بإقامة محال جماعية يمكنهم الاعتماد عليها حين يحتاجون، فيلغون بذلك المال. وفي هذا الصدد، لا بُدَّ أن نتذكر أن التضخم قد جعل الأسعار ترتفع ارتفاعاً كبيراً وأن قطاعاً من طبقة الفلاحين كان يستهلك من الطعام أكثر مما ينتج على أملاكه. وبالطبع كان من لا يملكون أراضٍي بلا أي وسيلة على الإطلاق لإنتاج طعامهم. وفي مكان آخر وضع أحد سكان ليون، وكان هذه المرة من أهل المدينة، نظاماً مفصلاً لتأميم الضروريات الأساسية ونشره. ويقضي هذا النظام بأن تشتري الدولة المحصول بأسعار ثابتة، ثمّ تخزنه في (Greniers d'abondance) مخازن غلال الوفرة)، وإضافة إلى ذلك تتولى توزيع الخبز بسعر ثابت. وتشبه الفكرة «مخازن الغلال دائمة الطبيعية» في العصور الحديثة، وإن كانت الأخيرة حلاً لزيادة الإنتاج وليس نقصه[*].

---

(109) للاطلاع على قصة دوليفييه، انظر: ص 66 بالنسبة إلى جريمة القتل في: المصدر نفسه، وص 72-76 عن دوليفييه نفسه.

(*) أتيحت في عام 1938 لهنري والاس وزير الزراعة الأمريكي في ذلك الحين فرصة لتحقيق فكرة «مخزن الغلال الطبيعي دائماً» التي كانت تراوده منذ فترة، وتقوم على توظيف مشتريات الحكومة ومخازنها ومبيعاتها لضمان واردات مناسبة من الغلال تحول دول حدوث اختناقات أو نقص شديد. والهدف من وراء=

كانت هناك كراسة أخرى دينية الطابع على نحو أكبر بكثير تستنزل غضب يَهْوِه(*) (Jehovah) على الأغنياء المغرورين وتستحضر باسمه «La loi de Francs... AGRAIRE!» وكما كان حال الراديكاليين الإنجليز في زمن الثورة البيوريتانية، عاد كاتب هذه الكراسة إلى الماضي الأسطوري وحاول إثبات أن الغال والجرمان كانوا يعيدون توزيع أراضيهم كلّ سنة[110].

ومن السهل رؤية بعض الأفكار التي تخللت تلك الاحتجاجات الزراعية الراديكالية، فهي تسعى إلى إلغاء المِلكية الخاصة بالمرة أو تقييدها تقييداً شديد الصرامة على أسس مساواتية. والأمر الثاني هو اقتراحها اتخاذ إجراءات للتحايل على طرق عمل السوق، مثل مستودعات التخزين والتوزيع الحر للمنتجات على نطاق محلي أو مخازن غلال الوفرة الأكثر تطويراً. وربما كان أهل المدن يميلون أكثر إلى الدفاع عن العرض البارز للمقصلة باعتبارها طريقة لاستخلاص ضروريات الحياة من الأيدي الجشعة والمترددة[111]. وهنا كانت تكمن بذور التقسيمات اللاحقة. ويكفي حالياً ملاحظة أنه من الواضح جداً أن الراديكالية الزراعية لم تكن رداً على ظروف تلك الفترة المضطربة فحسب، بل كذلك على اقتحام الرأسمالية للريف. وتعارض قوة دفع تلك الأفكار جميعها هؤلاء الذين أصبحوا أثرياء من خلال العمل في السوق. وبدا أن ما يحتاجه الناس أغلى وأصعب من أن يتم الحصول عليه فحسب. وقد اتفق الفلاحون الفقراء، وحتّى من ليسوا على قدر كبير من الفقر، مع اللامتسرولين في المدن على تلك الآراء

= ذلك هو تثبيت الأسعار عند حدّ معين لعدد من السنين. وفي السنين التي يكون فيها المحصول وفيراً تشتري الحكومة الغلال كي تجعلها مستقرة عند سعر معين، وفي الأعوام التي يسوء فيها الطقس تبيع الحكومة الغلال بالسعر نفسه وتمنع أسعار المستهلك من الارتفاع.

(*) يَهوِه أو يَهوَه هو اسم الرب في **الكتاب المقدس.** وقد جاء في: **الكتاب المقدس،** «سفر الخروج،» الإصحاح الثالث، الآية 16: «وقال الله أيضاً لموسى هكذا تقول لبني إسرائيل يَهوه إله آبائكم إله إبراهيم وإله إسحق وإله يعقوب أرسلني إليكم. هذا اسمي إلى الأبد وهذا ذكري إلى دَوْرٍ فَدَوْرٍ».

(110) Mathiez, Ibid., pp. 90-94.

تبين اقتباسات المؤلّف من قيصر وتاكيتوس [عضو مجلس الشيوخ والمؤرخ الروماني الذي أعد أول تصنيف تاريخي لمنطقة جرمانيا حوالى عام 98 ميلادية (المترجم)] أنه هو نفسه لم يكن فلاحاً. ومن ناحية أخرى يبدو من الواضح أن الممارسات المساواتية السائدة بين الفلاحين (مثل الرعي على المشاع) والهجمات التي تعرضت لها تلك الممارسات أوجدت دافعاً للبحث عما يضفي الصفة الشرعية من السوابق التاريخية.

(111) المصدر نفسه، ص 91-92.

البسيطة. ومادام هناك التقاء لمصالح تلك الجماعات، فمن الممكن أن تحافظ الثورة الراديكالية على قوة دفعها في ظلّ الثورة باسم المِلكية الخاصة وحقوق الإنسان. وكانت الثورة البورجوازية في حاجة كذلك إلى مساعدة الثورة الراديكالية، كما رأينا من قبل في ما يتصل بأحداث الرابع عشر من تموز/ يوليو والرابع من آب/ أغسطس عام 1789. وإلى حدّ معين كان بإمكان الثورتين ـ وهما في الواقع اندماج لتيارات صغيرة عديدة في تيارين يسهل تمييزهما ـ أن تعملا معاً وتعزز كلّ منهما الأخرى، ولكن الثورتين كانتا غير متوافقتين في الأساس، بسبب المواقف غير المتوافقة من الأملاك؛ عدم توافق من لديهم أملاك ومن ليس لديهم[112]. وحين كان التيار الراديكالي ينفصل ولا يعود لدى حائزي الأملاك من فائدة تعينه، كانت الثورة تتوقف. التقارب والانفصال الأخيران بين الراديكاليين وأصحاب الأملاك هما ما يجب علينا تحليله في المرحلة الثالثة.

بدأت قوة الدفع الراديكالية الأخيرة، كسابقاتها، بانتفاضة شعبية في باريس في نهاية شهر أيار/ مايو من عام 1793، وكانت كذلك رداً تأديبيّاً على خطر حقيقي. وفي آذار/ مارس كان الجنرال دومورييه قد تحول إلى خائن بعد هزيمة النمساويين له، إذ توصل إلى هدنة كي يتجه إلى باريس، ويضع لويس السابع عشر على العرش، ويعيد العمل بدستور 1791[113]. وكان هناك تمرد ملكي يجري في فانديه. وكانت مارسيليا ضحية المعادين للامتسرولين وكانت ليون ضحية للانتفاضات المعارضة لليعاقبة وفلتت من سيطرة الثوار[114]. وكانت انتفاضة أيار/ مايو نفسها أمراً أُحسِن تخطيطه، إذ كانت «أفضل أيام الثورة تنظيماً»، وهو ما مكّن الفصيل الأكثر راديكالية من الطبقة البورجوازية بقيادة روبسبيار من أن تكون له اليد العليا على الجيروند[115].

---

(112) تبدو لي تسمية غير اللامتسرولين الحضريين بالبروليتاريا أو حتّى البروليتاريا الأولية في تلك الفترة من تاريخ فرنسا، كما يفعل جيران (Guérin) في Lutte de classes، أمراً على قدر كبير من التضليل، فقد جاءت الدفعة الراديكالية كلها وبشكل أساسي من مجموعة من الطبقات المحتشدة على المسرح التاريخي، وهي ظاهرة تميزت بها الثورات الحديثة، وهو ما آمل توضيحه في الوقت المناسب. وقد جرت العادة على انتقاد جيران لخطأ تصوره دون محاولة الاستعاضة عنه بتفسير أكثر معقولية. وأنا أرى هذا النقد يفتقر إلى القوة وأود أن أسجل علناً أني أدين لجيران. فلولا كتابه، وبالطبع كتاب ماتييه (Mathiez) *Vie Chère* ما كنت لأخط هذه الصفحات.

(113) Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, p. 334.

(114) المصدر نفسه، ص 340.

(115) المصدر نفسه، ص 340-342.

في تلك الأثناء كانت راديكالية الفقراء الباريسيين قد بدأت البحث عن تعبير واضح ومؤثر تقريباً في الوقت نفسه الذي خرجت فيه الجيوب المتناثرة للراديكالية الزراعية إلى النور في الريف. وكانت سياسات الجيروند الخاصة بمحاولة السماح لأسعار الأغذية ببلوغ مستواها الطبيعي من خلال عملية العرض والطلب وسط الحرب والثورة قد جمعت بين صغار الصناع وعمال المياومة وعمال المصانع وسكان باريس المترحلين على شتى أنواعهم - اللامتسرولين. باختصار - في بؤس مشترك. جعل ذلك التضخم الأمور أشد سوءاً؛ فقد كان بالفعل وسيلة لإلقاء عبء الحرب على كواهل الفقراء(116). بحلول شهر كانون الثاني/ يناير من عام 1793، وجد زعماء الجيروند أن من الضروري الاعتراف بأن سعر القمح لن يهبط عن الرقم القياسي الذي بلغه(117).

كان ذلك هو الوضع الذي بدأ فيه جاك رو (Jacques Roux)، [المجاذيب] enragés(*) لفت الانتباه في باريس. وربما كانت أفكارهم أبسط من أفكار الراديكاليين الزراعيين التي تحدثنا عنها منذ قليل وتقوم على اقتراحين: 1) كانت حرية التجارة لمصلحة المضاربين وتسببت في معاناة الفقراء الشديدة. 2) ضرورة استخدام القوة لمنع المضاربة. وكان هناك كذلك ملمح مهم يتسم بالتخلف، ففي وقت من الأوقات من شهر كانون الثاني/ يناير عام 1793 قارن جاك رو أمام محكمة المؤتمر الوطني نفسها بين الحياة السهلة في ظلّ النظام القديم والبؤس الذي حلّ بالشعب في ظلّ الثورة المفترض أنها نُفِّذت باسمه. ومضى في كلامه ليعبر عن أسفه الصريح على تلك الأيام التي كانت فيها القوانين الأبوية تمنع الفقراء من أن يُضطروا لدفع ثلاثة أضعاف قيمة الضروريات الأساسية. ولم يكن برنامج رو، إن كان من الممكن تسميته برنامجاً، يتعدى تلك الأفكار. ولكن حتّى قول ذلك معناه مهاجمة حقّ المِلكية وشرعية الثورة ككل، ومن المؤكّد التمتع بالشجاعة(118).

---

(116) كما أوضح ماتييه في ص 613 من: Mathiez, *La Vie chère et le mouvement social sous la terreur*.

فإنه نتيجة لتضخم الحوالات [الحوالات التي أصدرتها حكومة الثورة الفرنسية لضمان الأراضي المنزوعة ملكيتها (المترجم)] تحمل البسطاء تكلفة الثورة مثل القساوسة والفارين.

(117) المصدر نفسه، ص 113.

(*) جاك رو هو القس الفرنسي الذي ترك سلك الإكليروس عند بدء الثورة الفرنسية وأصبح زعيم المتطرفين الديمقراطيين المعروفين باسم Enragés (ومعناها الحرفي «المجاذيب»).

(118) المصدر نفسه، ص 212، 218، وفيه اقتباسات موسعة من رو. وللاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً لتكوين غير المتسرولين الاجتماعي وطموحاتهم، انظر: Albert Soboul, *Les Sans-culottes parisiens en*=

وهكذا فقد اشترك الراديكاليون الريفيون والحضريون في عداء مشترك في تلك الفترة للأغنياء الذين كانوا يستفيدون من الثورة ولطرق عمل السوق غير المقيدة. وتأتي أدلة أخرى على أن الراديكاليين الحضريين والريفيين كانوا يسعون إلى أهداف متطابقة من تفاصل مهمة أوردها ماتييه بشأن انتفاضة 31 أيار/ مايو 1793، فقبل ذلك ببضعة أشهر، وصل إلى باريس المندوبون الفدراليون (Fédérés) لثلاثة وثمانين مركزاً. ومع أن زعماء الجيروند كانوا يأملون في استغلال تلك المجموعة في كفاحهم ضدّ كوميونة باريس والجبل(*)، فقد وقع المندوبون تحت تأثير المتطرفين الديمقراطيين[119]. وتشير قابلية خضوع أبناء الأقاليم الذين كان الجيروند يأمل في الاستفادة منهم لتلك الأفكار إلى القوة العامة للنزعة الراديكالية المعادية للرأسمالية في تلك الفترة الحاسمة.

ربما كان ذلك هو السبب في أن الجبل وجد بُعَيد انتفاضة 31 أيار/ مايو من عام 1793 أن من الحكمة تقديم تنازلات لطبقة الفلاحين. وفي 3 حزيران/ يونيو أصدر مرسوماً ببيع أملاك الفارين على هيئة وحدات صغيرة، على أن يسدد الثمن على عشر سنوات؛ وفي العاشر من الشهر أقر التقسيم الطوعي لأراضي القرى المشاع بين السكان الأفراد (ليس معروفاً إن كان قد جرى تنفيذ ذلك أم لا). وفي السابع عشر من تموز/ يوليو أقر إلغاء كلّ ما تبقى من حقوق السادة الإقطاعيين بلا تعويض[120]. إيجازاً لمعنى الانتفاضة والأحداث المحيطة بها، فقد دُفِعت الثورة البورجوازية بقوة نحو اليسار تحت الضغط الراديكالي وأُجبرت على إبعاد المعتدلين (وهو ما تجسد في إلقاء القبض على واحد وثلاثين نائباً من الجيروند في الثاني من حزيران/ يونيو)، بينما كان الراديكاليون الحضريون والفلاحون لا يزالون يسيرون معاً وإن كان يجمعهم تشكيل مهلهل.

---

l'an II. Mouvement populaire et gouvernement révolutionnaire, 1793-1794 (Paris: [s. n., 1962]), = Especially pt II.

(*) الجبل (La Montagne): اسم أُطلِق على النواب الجالسين على المقاعد المرتفعة إلى اليسار في المؤتمر الوطني أثناء الثورة الفرنسية. وكان يُطلق على أعضاء هذا الفصيل اسم «الجبليون»، وكانوا يرون في أنفسهم تجسيداً للوحدة الوطنية. وكان سقوط الجيروند في عام 1793 انتصاراً للجبل الذي حكم أعضاؤه فرنسا في عصر الرعب (1793-1794).

(119) Mathiez, *La Vie chère et le mouvement social sous la terreur*, pp. 120-121.

(120) Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, p. 344, et Cobban, *The Social Interpretation of the French Revolution*, p. 117.

ساعدت الانتفاضة الشعبية على جعل الفترة البطولية واليائسة من الثورة ممكنة، وذلك هو عصر الرعب وما يُسمى دكتاتورية لجنة السلامة العامة، وإنشاء جيش جديد، ورد من تحالفوا ضدّ فرنسا على أعقابهم عبر نهر الراين، وهزيمة الثورة المضادة في فانديه. وبطبيعة الحال، فقد كانت دكتاتورية لجنة السلامة العامة هشة وأمراً بدائياً بمعايير القرن العشرين، فقد حالت الوسائل الفنية للاتصال والنقل دون التحكم المركزي في الاقتصاد. ولم تكن هناك أي محاولة لاتخاذ إجراء على مستوى البلاد كلها لتقنين استهلاك السكان[121]. وكان ذلك الإخفاق في تقنين الطعام أحد الأسباب الرئيسيّة في عدم وقوف اللامتسرولين في النهاية إلى جانب روبسبيار. وعلى الجانب الزراعي، كانت المشاكل الأساسية هي الحصول على الحبوب للجيوش أولاً، ولباريس والمدن الكبرى ثانياً، وضمان انتقالها من المناطق التي كان بها فائض إلى تلك المناطق التي بها نقص في المعروض، أخيراً. وكان الجانب الأخير استمراراً في ظلّ الظروف الجديدة والثورية الخاصة بتلك الشدة التي ألمَّت لفترة طويلة بالنظام القديم. ولكي تحل الحكومة الثورية تلك المجموعة من المشاكل لجأت إلى المصادرة وفرض رقابة على الأسعار. وفي كثير من الحالات كانت المصادرة تنطوي فقط على النقل إلى قسم قريب أو إلى أحد الجيوش العاملة في المناطق المجاورة[122]. وكان الصراع على الاختصاصات يصيب النظام الإداري المعقد باستمرار، وفي كثير من الأحيان كان ممثلو لجنة السلامة العامة يتخذون جانب المصالح المحلية، وهو ما يتعارض مع مصالح باريس والثورة[123]. ومع ذلك فإنه بالرغم من المقاومة والاضطراب الشديدين، فقد أفلح النظام؛ إذ أتى بالطعام إلى المدن والجيوش، وأنقذ الثورة، وحال دون حدوث المجاعة. وتغلبت الضرورة الوطنية والثورية على الاعتبارات الأخلاقية النظرية الخاصة بالزعماء الذين كانوا أنصاراً متحمسين لليبرالية الاقتصادية[124].

---

(121) Lefebvre, *Les Paysans du nord pendant la révolution française*, p. 647.

وللاطلاع على رواية عامة لبرنامج اللجنة الخاص بالقيود، انظر القسم الثالث من الفصل الثالث من:

Mathiez, *La Vie chère et le mouvement social sous la terreur*.

(122) انظر: Mathiez, Ibid., p. 479.

(123) المصدر نفسه، ص 464-470، 477.

(124) المصدر نفسه، ص 483-484.

وبالرغم من ذلك الاقتناع، فقد أدى ضغط الطوارئ إلى عدد قليل من التجارب المتفرقة التي سارت في اتجاه اشتراكي ولها أهميتها كسوابق لمزارع القرن العشرين الجماعية. وكان هناك حديث عن تحويل الضياع الكبيرة المصادرة من الفارين إلى مزارع قومية أو نوع من المشروعات الجماعية لإطعام المدن[125]. وكجزء من (Levée en masse هَبَّة الشعب للدفاع)، أو التجنيد الوطني الذي صدر مرسوم به في 23 آب/ أغسطس من عام 1793، حاولت الحكومة جعل حائزي الضياع المصادرة يحولون الغلة إلى مستودعات التخزين الوطنية، مخازن غلال الوفرة، واضعة بذلك إحدى أفكار الراديكالية الزراعية موضع التنفيذ، وإن كان من المحتمل أن ذلك لم يكن عن وعي أو متعمداً. ومع ذلك، فقد كان مصير تلك المحاولة الفشل[126].

كان الفلاحون الأكثر ثراءً، الذين كانوا ينتجون فائضاً ضخماً يزيد عن حاجاتهم، هم من شعر بأثر قيود لجنة السلامة العامة كأشد ما يكون ومن كان المصدر الرئيسي للمقاومة، ومع أن بعض التشريعات المعادية لتدخل الإكليروس جعلت بعض الفلاحين غير مرتاحين منذ عام 1790 (حين وُضِع الدستور المدني للإكليروس)، كانت إجراءات الطوارئ في 1793 ـ 1794، المتعلّقة بالواردات الغذائية، هي التي جعلت أعداداً كبيرة ضدّ الثورة، فقد تهرب الفلاحون باعتبارهم منتجين من نظام مراقبة الأسعار، وكان ذلك أمراً يسيراً نسبيّاً؛ فقد كانت هناك بعض المخاطر القليلة بعض الشيء بالفعل، بالرغم من جهود منع عمليات البيع التي تتم في السر، ولم يعد هناك وجود لإجبار النظام القديم للفلاح بإحضار محصوله إلى السوق[127]. ورداً على التهربات ونتيجة لاحتياجاتها الحكومة المُلِحَّة، فقد ضيقت الحكومة الخناق، وبدأت المصادرة بالسماح للفلاحين بالاحتفاظ بما يكفي لإطعام أسرهم وللتقاوي، وتلك قاعدة مطاطة كان يوسعها الفلاحون قدر استطاعتهم. وسرعان ما ألغى المؤتمر الوطني الاحتياطي العائلي (réserve familiale) في الخامس والعشرين من شهر برومير[*] (الخامس

(125) المصدر نفسه، ص 436، وانظر كذلك ص 423-425.

(126) المصدر نفسه، ص 462، و464.

(127) Lefebvre, *Les Paysans du nord pendant la révolution française*, pp. 648, et 671.

مع أن معلومات لوفيفر مصدرها الشمال فحسب، فمن المرجح إلى حدّ كبير أن تلك الظروف سادت على نطاق واسع جداً.

(*) الشهر الثاني في تقويم الثورة الفرنسية، وهو شهر الضباب.

عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1793)[128]. ولم تكن جهود الحكومة في القرى للعثور على الحبوب والإجبار على بيعها من خلال القنوات المشروعة بالأسعار القانونية، بدعم من التهديد بالمقصلة وربما الإجراءات السافرة ضدّ الكاهن، تبدو مثل إجراءات الحرب المؤقتة. وقد كانت المرحلة الراديكالية من الثورة في أماكن كثيرة هجوماً صريحاً على الفلاحين الكبار، حتّى وإن لم تدم طويلاً ولم تكن على نحو متساوٍ[129]. وربما كان أسوأ ما في الأمر هو أن أهل المدن و«الغرباء» ـ وهم في الأغلب أشد قسوة من الإداريين وجباة الضرائب في العصر الملكي ـ كانوا وكلاءها الأساسيين في الريف، يساعدهم في بعض الأحيان الجيش الثوري. وفي ذروة «الرعب الشعبي»، أي في ما بين تبني قانون Maximum général[*] (الحد الأقصى للأسعار) في الخامس عشر من أيلول/ سبتمبرعام 1793 وإعدام هيبر (Hébert) وغيره من زعماء اللامسرولين في الرابع والعشرين آذار/ مارس عام 1794، سمحت الحكومة بتكوين «جيوش» ثورية الغرض منها جمع الحبوب وليس محاربة العدو[130].

الحقيقة الواضحة والحاسمة التي تخص المرحلة الراديكالية هي ما يلي: تمكن اللامتسرولون الحضريون من دفع قيادات اليعاقبة إلى السياسات التي أنقذت

---

(128) Mathiez, *La Vie chère et le mouvement social sous la terreur*, p. 471.

في هذا الموضع ومواضع أخرى، سوف يمثل التاريخ الموجود بين قوسين حسب التقويم الجريجوري المقابل للتاريخ حسب التقويم الثوري، حسابي طبقاً لجدول مريح في كتاب سوبول (Soboul) *Sans-Culottes* *1159-1160*. ولدى مؤرخي الثورة عادة مزعجة خاصة بإعطاء التاريخ دون ذكر السنة، وعندما يفعلون ذلك فإنه يكون طبقاً للتقويم الثوري، حيث يكون احتمال حدوث هفوة كبير جداً.

(129) Lefebvre, *Les Paysans du nord pendant la révolution française*, pp. 846-847.

(*) قانون وُضِع أثناء الثورة الفرنسية وزاد من سلطات المحاكم الثورية. ووسع القانون الصادر في 8 أيلول/ سبتمبر من عام 1793 مجال قانون المشتبه فيهم ليشمل مجالات أخرى من الاقتصاد الثوري الفرنسي. ويقضي القانون بتغريم من يبيعون سلعاً كالأغذية أو المشروبات أو الوقود بأسعار تزيد على الحد الأعلى لسعرها وبوضعهم على قائمة المشتبه فيهم.

(130) Guérin, *La Lutte de classes sous la première république, bourgeois et «bras nus», 1793-1797*, vol. 1, pp. 166-168, et 189-191.

طبقاً لما جاء في: Richard Cobb, *Les Armées révolutionnaires*, société et idéologies. 1. sér.: Etudes 2, 2 vols. ([Paris]: Mouton, 1961-1963), vol. 2, p. 403.

كانت المقاومة أشد ما تكون في المناطق الغنية بالحبوب. وفي المناطق الأخرى كان الجيوش غالباً ما تُقابَل بترحاب حيث كانت تقيم العدل على المضاربين والتجار الأغنياء والمزارعين. ومع ذلك فإن معلومات كوب (Cobb) الأساسية تتعلق بردود الأفعال الشعبية في البلدات الصغيرة وليس بين الفلاحين أنفسهم.

الثورة، غير أن ثمنها كان في الوقت ذاته تحوُّل الفلاحين ضدها. وربما كانت المرحلة الراديكالية ستمضي إلى ما هو أبعد من ذلك لو تمكنت الحكومة في باريس من الاعتماد على جماهير الفلاحين الفقراء في مواجهة الفلاحين الأغنياء. غير أن قدرة الحكومة واستعدادها المحدودين في ما يتعلق بفرض الرقابة على الأسعار ساعدا على منع تحقق ذلك الانقسام، وجلبت الأسعار المرتفعة المشقة لأصحاب قطع الأراضي الصغيرة الذين لديهم القليل مما يمكنهم بيعه، وللعمال الزراعيين الذين اضطروا لشراء ولو جزء من طعامهم. وقد عانى هؤلاء أشد ما تكون المعاناة نتيجةً لانتهاك قانون الحد الأقصى للأسعار. وظل وضعهم محتملاً لبعض الوقت، طبقاً لدراسات لوفيفر المفصلة والدقيقة عن الشمال، لأن أسعار الخبز ارتفعت على نحو أقل سرعة من الأجور. ما إن حلت نهاية عام 1793 حتّى كانت تلك الجماعات في ضيق أشد سوءاً، كما يعتقد لوفيفر من ذلك الذي عانى منه سكان المدن[131]. وبانتشار تلك الظروف في أماكن أخرى من الريف سحبت الدعم الراديكالي من الثورة وجففت مصادر الراديكالية الريفية.

أبدى روبسبيار وسان جوست في الإجراءات التي اقترحاها في آذار/ مارس من عام 1794، قبيل إعدام زعماء اللامتسرولين، أمارات العلم بحقيقة أنهما بحاجة إلى دعم حكومتهما بتنازلات للفلاحين الفقراء. على أي حال، سواء أكانت المقترحات التي قدماها في ذلك الوقت، والمعروفة بمراسيم فانتوز[132]، تتعدى مجرد المناورة السياسية أم لا، فهي تبقى أمراً قيد المناقشة. وما لا توضحه الواقعة هو أن روبسبيار وسان جوست كانا يعرفان القليل جداً عن مشاكل الفلاحين، وأن مقترحاتهما كانت أدنى بكثير من أن تلبي مطالب الفلاحين التي جرى التعبير عنها في الالتماسات التي لا بُدَّ أن قادة الثورة كانوا يعرفون مضمونها العام[133]. وحتّى إذا كانت لدى روبسبيار وسان جوست الرغبة في فِعل المزيد،

---

(131) Lefebvre, *Les Paysans du nord pendant la révolution française*, pp. 673. 678, 651-652, et 702.

(132) انـظـر: Georges Lefebvre, *Questions agraires au temps de la terreur*, collection de documents inédits sur l'histoire économique de la révolution française, publiés par le ministère de l'instruction publique, documents publiés et annotés par Georges Lefebvre, 2e éd. revue et augmentée (La Roche-sur-Yon: H. Potier, 1954), pp. 1-3, et 43-45.

[فانتوز هو الشهر السادس في تقويم الثورة الفرنسية، وهو شهر الرياح (المترجم)].

(133) المصدر نفسه، ص 57، و129 .

فقد كانت لديهما مساحة صغيرة ثمينة يمكنهما المناورة فيها، فما كان للأرض المصادرة من الفارين أن توفر ما يكفي لتلبية احتياجات الفقراء، وكان تقسيم ما هو متاح من الأراضي ومنحه بشروط ميسرة لجماهير الفلاحين الصغار والمعدمين سيقلل من قيمة الحوالة أكثر وأكثر[134]، فقد كان سيصبح من الصعب جداً، وربما من المستحيل، تلبية رغبات الفلاحين الفقراء المعلنة دون تعويق الثورة البورجوازية والرأسمالية. وبناءً على ما كان عليه الحال، فقد واجهت تلك المقترحات المعتدلة معارضةً قوية داخل المؤتمر الوطني ولجنة السلامة العامة نفسها، ومن ثمّ لم تصل إلى أي شيء.

وهكذا دخلت احتياجات اللامتسرولين الحضريين ومطامحهم إبان المرحلة الراديكالية في صراع مباشر وصريح مع كلّ قطاعات الريف. وكان العَرَض الأساسي هو تدهور المقايضات بين المدينة والريف، ولاسيما تزويد المدينة بالمؤن، وهي المشكلة التي كان لها أثرها الكبير على مسار الثورة الروسية ونتائجها كذلك. وخلال شتاء 1793 ـ 1794 تدهور الوضع الاقتصادي للامتسرولين الباريسيين تدهوراً حاداً، حيث كان الفلاحون، الساخطون على غارات السلب والنهب التي تقوم بها تنظيمات اللامتسرولين في الريف، يُقِلُّون مما يجلبونه أكثر وأكثر[135]. وكشف تحقيق حكومي في الوقت الذي حوكم فيه هيبر أن الفلاحين لم يعودوا يجلبون الطعام إلى باريس لأن الأفراد كانوا يخرجون إلى الريف لشراء المنتجات الزراعية بسعر يزيد على السعر المحدد. ومن الواضح أن ذلك المَهْرَب كان متاحاً فقط للباريسيين الذين لديهم بعض المال. ومن ناحية أخرى كان الفلاحون يشكون من أنه لا فائدة تُرجى من الذهاب إلى باريس ما داموا لا يتمكنون من الحصول على ما يحتاجونه هناك[136]. ولم يكن الوضع مقتصراً على باريس، ففي أماكن أخرى من فرنسا كانت المدينة الكبرى تغلق أبوابها دون الأغراب بينما وجد تجار القرى أنه لا يمكنهم شراء ما يحتاجونه[137].

---

(134) المصدر نفسه، ص 55. وانظر كذلك كتابه: Lefebvre, *Les Paysans du nord pendant la révolution française*, p. 915.

(135) Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, pp. 373-374, et Soboul, *Les Sans-culottes parisiens en l'an II. Mouvement populaire et gouvernement révolutionnaire, 1793-1794*, p. 1029.

(136) Mathiez, *La Vie chère et le mouvement social sous la terreur*, p. 557.

(137) Lefebvre, *Les Paysans du nord pendant la révolution française*, pp. 652, et 672.

يفسر المؤرخون الشيوعيون فشل الثورة الراديكالية وسقوط روبسبيار الدرامي بتأكيدهم على أنه لا يمكن للثورة البورجوازية تلبية مطالب غير المتسرولين الباريسيين[138]. ومع أن هذا التفسير يلقي قدراً أكبر من الضوء على الموضوع، فهو يبدو لي ميتافيزيقياً وأحادي الجانب، فصحيح أن اللامتسرولين لم يهُبّوا للدفاع عن روبسبيار، ولم يسعَ روبسبيار نفسه في واقع الأمر إلى الحصول على مساعدتهم أثناء الأزمة، رغم محاولة آخرين إثارتهم، لكنّ سخط اللامتسرولين يكفي لأن يكون السبب المباشر لسقوط روبسبيار. لقد تبخر تأييد الجماهير له. ولكن ما سبب تبخر ذلك التأييد؟ هنا يربك المسألةَ الكلامُ عن الصراع بين الثورة البورجوازية والثورة الأكثر راديكالية، فقد أبدى روبسبيار ولجنة السلامة العامة استعدادهما إلى حدّ كبير لتجاوز حدود الثورة باسم المِلكية الخاصة. كانت المشكلة هي أن تلك السياسة، رغم نجاحها بقدر كافٍ جداً في ضمان الانتصار العسكري، قد أدخلت الريف في صراع مباشر مع الفقراء الحضريين، وفعلت ذلك بطريقة أدت إلى تفاقم بؤس ساكن المدينة بدلاً من أن تخفف ذلك البؤس عنهم.

حقيقة الأمر أن حماسة اللامتسرولين الثورية لم تتلاشَ بإعدام روبسبيار، بل إنّه بعد تيرميدور (Thermidor) وإزالة ما تبقى من قيود اقتصادية، كان الوضع المادي للفقراء الباريسيين يزداد تدهوراً. وقد ردوا على ذلك بأعمال الشغب في ربيع عام 1795، على نحو ربما كان أشد عنفاً من الأيام الثورية العظيمة في الرابع عشر من تموز/ يوليو عام 1789، والعاشر من آب/ أغسطس عام 1792، والحادي والثلاثين من أيار/ مايو عام 1793. لقد غزا الغوغاء قاعة المؤتمر وقتلوا أحد أعضائه ورفعوا رأسه على رمح[139]. ولكن ذلك الحماس الثوري الشعبي لم يسفر عن أي نتائج، فقد رفض الريف التحرّك نيابةً عن باريس، كما أنه لم يكن لدى الحكومة الثورية أي سبب لتقديم تنازلات للنزعة الراديكالية. وكان الملك خارج الموضوع، وبدا أن طبقة النبلاء كانوا كذلك، وكانت الجيوش الثورية

(138) Guérin, *La Lutte de classes sous la première république, bourgeois et «bras nus», 1793-1797*, vol. 2, chapitre 14,

ولكن سوبول أكثر إحساساً وفطنةً في: Soboul, *Les Sans-culottes parisiens en l'an II. Mouvement populaire et gouvernement révolutionnaire, 1793-1794*, pp. 1025-1035.

(139) Guérin, Ibid., vol. 2, pp. 330-331.

تحقق الانتصارات على الحدود. ومن ثمّ كان بإمكان قوى النظام والمِلكية استخدام الجيش، واستخدمته بالفعل (حيث تحرّك ضدّ التمرد الشعبي لأول مرة) للقضاء على آخر موجة من موجات اللامتسرولين[140]. وقد استهل القمع الذي أعقب ذلك الرعب الأبيض[*]. وبغض النظر عما كانت عليه المدينة من راديكالية، فلم يكن بوسعها عمل أي شيء بدون مساعدة الفلاحين. لقد انتهت الثورة الراديكالية.

6. الفلاحون ضدّ الثورة: فانديه

قبل بحث النتائج العامة للدافع الراديكالي في الثورة من المفيد أن نتوقف قليلاً لتحليل مقاومة الفلاحين العنيفة في ثورة فانديه (Vendee) المضادة الشهيرة، التي كانت تعتمل تحت السطح فترة قليلة من الزمن ثمّ اندلعت حرباً مفتوحة في آذار/ مارس من عام 1793 واستمرت حتّى عام 1796. وقد تكرر حدوث صور ضعيفة منها في الأزمات السياسية اللاحقة، وعند سقوط نابليون في عام 1815، وفي الانتفاضة المناصرة للشرعية التي أسيء فهمها في عام 1832. إن الثورة المضادة في فانديه موضوع على نحو كبير من الإثارة في الوقت الراهن، لأنها انتفاضة الفلاحين الكبرى الوحيدة الموجهة ضدّ ما يسمّى على نحو فضفاف باليسار. وقد حارب المتمردون تحت صيحات «ليحيا الملك وكهنتنا الطيبون! نريد ملكنا، وكهنتنا، والنظام القديم!»[141] ربما يكون من المهم أنهم في تلك اللحظات العفوية تغاضوا عن المطالبة بعودة النبلاء، رغم قبول الفلاحين للزعماء النبلاء. وبقليل من إمعان النظر نرى أن مفارقة ثورة الفلاحين المحافظة قد حُلّت على ما يبدو، فقد كان الدافع الأساسي وراء الثورة المضاد معادياً لرأس المال، وضد التجار وأصحاب المصانع في المدن القريبة وتلك المتناثرة في قلب فانديه نفسها. وكانت ثورة فانديه المضادة برفضها العنيف للرأسمالية المتطفلة أشبه باضطرابات الفلاحين الكبيرة التي كانت القوة الشعبية الرئيسيّة التي حطمت

---

(140) المصدر نفسه، ص 331-338، انظر: Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, pp. 426-428.

(*) المقصود بذلك هو أعمال العنف التي قامت بها الجماعات الرجعية الملكية أو المحافظة في إطار الثورة المضادة. وكانت تلك الأعمال موجهة إلى اليعاقبة الراديكاليين وكل من يُشتبه في تأييده لهم.

(141) Charles Tilly, *The Vendee* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1964), p. 317.

الأنظمة القديمة في روسيا والصين قبل انتصارات الشيوعية في القرن العشرين.

من الطبيعي أنه كانت هناك ملامح تختص بها فرنسا والعصر السابق لظهور الحركات الماركسية المعادية للرأسمالية. وكما رأينا للتو، فقد كانت معاداة الرأسمالية قوة شديدة البأس في الريف الفرنسي، فما هي العوامل التي سمحت بها وشجعتها على الاندلاع هنا في هيئة ثورة مضادة فعلية؟

للعثور على إجابة عن هذا السؤال، درس باحثان على نحو مكثف الطرق التي كان يختلف بها المجتمع الفرنسي في فانديه عن المجتمع الفرنسي في المناطق المجاورة الملتزمة بتيار الثورة العام(142). وقد أكدت أبحاثهما على نحو مقنع جداً وجود اختلافات، فقد كانت منطقة الثورة المضادة هي تلك المنطقة التي لم تتغلغل فيها الزراعة التجارية. لم يكن الفلاحون يقيمون في قرى تحيط بها الحقول المفتوحة المقسمة على هيئة أشرطة مميزة، بل في مزارع فردية معزولة في دساكر متناثرة، حيث تحيط السياجات بقطع الأراضي الزراعية. وكانت التكنيكات الزراعية تتسم بالركود. وكان النبلاء غير المقيمين في الريف يملكون أكثر من نصف الأرض. وفي المناطق «الوطنية» والثورية المجاورة كانت التأثيرات التجارية قوية ولكنها كانت سائدة إلى جانب النظام القديم الخاص بالقرى المجمعة والحقول المفتوحة. وكان النبلاء أقل نفوذاً ولكنهم أكثر عدداً.

بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، قد يكون بالإمكان المضي في رسم صورة مكتملة إلى حدّ معقول للمجتمع في فانديه والطريقة التي اختلفت بها عن المناطق المحيطة الموالية للثورة. ولكن هل تقدّم تلك الفروق في البنية الاجتماعية إجابة عن سؤالنا؟ إن لدي شكوكاً خطيرةً بشأن هذا الموضوع، وهي قد تقدّم تلك الإجابة إذا أظهرت الأدبيات أنه كان هناك نوع ما من الصراع المتأصل في علاقتهما ببعضهما ببعض، فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك أدلة تشير إلى أن المنطقة الأكثر تجاريةً بحاجة مستمرة إلى كميات متزايدة من الأرض وتزحف بالتالي على فانديه، فسوف يكون من السهل تصديق أنه عاجلاً أم آجلاً سوف

---

(142) المصدر نفسه، انظر: Bois, *Paysans de l'ouest, des structures économiques et sociales aux options politiques depuis l'époque révolutionnaire dans la Sarthe,*
يركز كتاب تيلي على الفروق بين مناطق الثورة المضادة والمناطق الوطنية في جنوب أنجو؛ بينما يركز بوا على الفروق المقابلة في قسم سارت. ويمثل كلاهما تلاقياً للمقاربات التاريخية والسوسيولوجية.

يكون هناك صراع شديد. لكن من درسوا المشكلة لا يحاولون في الواقع الدخول في هذا النوع من الجدل، فما تعرضه الأدبيات هو وجود الاختلافات وحقيقة الصراع إن الصلة بين هذين، أي الصلة بين أشكال معينة من المجتمع والحقيقة السياسية والانفجارات المضادة للثورة أمر غامض، بالنسبة لي على الأقل[143]، وسوف نواجه في الفصل التالي مشكلة مشابهة على نطاق أوسع عندما نحاول فهم الصلة بين عبودية المزارع والرأسمالية الصناعية في الحرب الأهلية الأمريكية، لا تفسر الفروق الاجتماعية والاقتصادية في حدّ ذاتها الصراع.

في حالة فانديه، يشير التأمل العام في الحال إلى صلتين محتملتين بين الاتجاهات الاجتماعية في المنطقة والموجة المضادة للثورة. من الطبيعي أن نشكّ في أنه ربما كان عبء طبقة النبلاء على طبقة الفلاحين أخف بكثير في ذلك الجزء من فرنسا، وبالمثل قد نشكّ في أن نمو التجارة والتصنيع في فانديه نفسها أو في المناطق المجاورة التي ربما زحفت عليها بطريقة أو بأخرى، يُحتمل أن يكون قد حدث في سياق طريقة جعلت أبناء المدن قمعيين إلى حدّ كبير ومعادين للسكان الأساسيين. ولا تدعم الأدلة أيّاً من الافتراضين بشكل كبير، فالواقع أن الأدلة غالباً ما تسير في الاتجاه الآخر.

بما أن كلّ المصادر تؤكد على عزلة فانديه، وبُعْدِها، وعدم تمكن القوى الرئيسيّة التي كانت تقوم بتحديث فرنسا من الوصول إليها، فيبدو بسرعة أن التيارات التجارية، والتصور العام للتغلغل التجاري وما ينتج عنه من استياء اجتماعي أمور لا تبشر بالخير. ومن المؤكّد أنه كانت هناك صناعة نسيج تناثرت في مدن فانديه اشتغلت بصنع المنسوجات الكتانية الفاخرة لأسواق خارج المنطقة. وفي السنوات السابقة لعام 1798 كان هناك كساد حاد في المنسوجات أصاب النساجين بضرر بالغ. وهناك أدلة تشير إلى أن بعض النساجين أصبحوا معادين بشدة للبورجوازيين لهذا السبب، ومع ذلك فإن الأدلة المتعلّقة بالنساجين غامضة

---

(143) يحاول بوا في *Paysans de l'ouest* (في الكتاب الثالث) على نحو أكثر صراحةً من تيلي ربط الفروق الاجتماعية بالسلوك السياسي. ومع ذلك يظل مجرد النتائج السياسية المحددة الناشئة عن الشخصية الاجتماعية لطبقة الفلاحين (Personnalité sociale de la paysannerie) أمراً محيراً. وأنا هنا وفي مواضع أخرى لا أعتزم استخدام حيلة رخيصة لفتح ثغرات منطقية في نتائج الباحثين المجدين. وعاجلاً أو آجلاً تصل الاستفادة الحقيقية من أبحاث الآخرين (مقابل مجرد تلخيصها وإعادة إنتاجها) إلى حدّ طرح الأسئلة التي تتجاوز إجاباتهم الصريحة، فعملهم الجاد هو ما يجعل بالإمكان فهم تلك الأسئلة.

ومتناقضة[144]. وعلاوة على ذلك فإن صلتهم بالفلاحين، وهم غالبية السكان، تكاد تكون معدومة. وعلى عكس أنحاء فرنسا الأخرى، لم يكن فلاحو فانديه يعملون في مهن حِرَفية أخرى لاستكمال دخولهم، فقد كان الرجل منهم إما فلاحاً أو نساجاً. وعموماً فقد كان الاقتصاد التجاري موجوداً إلى جانب الاقتصاد الريفي دون أن يكون له قدر كبير من الاتصال به. وسوف يوسع الحديث عن الاستغلال البورجوازي للريف في ما يخص هذه المنطقة الأدلة بحيث يصعب التعرف عليها، وكان هناك في الغالب قدر معين من تملك الأراضي بواسطة العائلات البورجوازية ميسورة الحال في المدن، وفي بعض أنحاء فانديه كان التملك كبيراً في واقع الأمر[145]. ومن ناحية أخرى، استمرت هذه العملية في أنحاء فرنسا دون أن تولِّد ثورة مضادة. بصورة عامة، أسفرت العلاقة بين أهل المدن والفلاحين قبل اندلاع الثورة عن القليل جداً مما يبرر الأحداث الدامية في عام 1793. والأحداث التي تلي ذلك قصة أخرى.

أما أثر نظام السادة الإقطاعيين على الفلاحين فتقييمه أكثر صعوبة؛ ذلك أن النبلاء في تلك البقعة من فرنسا كانوا يمتلكون قدراً كبيراً من الأراضي - في قلب الثورة المضادة، كانوا يملكون نصيب الأسد، وهو حوالى ستين بالمئة[146]، فقد كان معظم النبلاء يعيشون بعيداً عن أملاكهم. وقد ألغى البحث الحديث فكرة أن الولاء للأرستقراطيين المقيمين وسطهم، حيث يشاركونهم حياتهم الريفية، دفع الفلاحين إلى رفع راية الثورة المضادة[147]. وكان دخل طبقة النبلاء يأتيها من تأجير أراضيها للفلاحين. وكان الكثير من النبلاء يستأجرون وسطاء يعملون طوال الوقت وكانوا من البورجوازيين. (من غير المرجح أن هذا الوضع كان هو سبب العداء الشديد للطبقة البورجوازية، لأنه كان قائماً في أنحاء أخرى من فرنسا) وليس واضحاً ما إذا كانت الإيجارات قد زادت في السنوات الأخيرة من النظام القديم أم لا. ومع أنه يُقال إن النبلاء الذي يعيشون بعيداً عن أملاكهم كانوا مهتمين في المقام الأول بالدخل الثابت، فمن الصعب معرفة السبب في أنهم كانوا أقل تعرضاً لإغراءات الاستهلاك الفاحش عمن سواهم من المُلاك الذين

(144) انظر: Tilly, *The Vendee*, pp. 136-137, et 219-224, et Bois, Ibid., pp. 620-621.

(145) المصدران نفسهما على التوالي، ص 54، 55، 71، 81، و144، وص 628-629.

(146) Tilly, Ibid., pp. 74-75.

(147) المصدر نفسه، ص 77، و119-120.

يعيشون بعيداً عن أملاكهم. وهناك كذلك بعض أمارات ردّ فعل السادة الإقطاعيين والتشديد قرب النهاية[148].

قد يشير أحد الأدلة إلى أن العبء كان أخف؛ فكراسات عام 1789 تحتوي على قدر من الشكاوى بشأن المسائل شديدة «الإقطاعية» من مناطق الثورة المضادة يقل إلى حدّ ما عن شكاوى المناطق المجاورة. ومن ناحية أخرى، يحرص تيلي على الإشارة إلى أن هذه الحقيقة تعني فحسب أن الجماعات المنتقدة لامتياز النبلاء كان وزنها ضعيفاً في المداولات العامة التي أدت إلى وضع مسودة الكراسات. وبعبارة أخرى، ربما لم تكن الأصوات المنتقدة مستعدة لأن تعلو في ظلّ وجود السيد الإقطاعي ووكلائه. وعلاوة على ذلك، فقد كان هناك قدر كبير من النقد. وفي ما يخص الجوانب الأوثق ارتباطاً بالنظام القديم، لم تكشف الكراسات عن أي غياب شديد التميز للشكاوى المحلية، إذ كانت الشكاوى القياسية جميعها تقريباً موجودة[149].

حتّى الآن هناك القليل جداً مما يشير إلى أن العلاقات الزراعية كانت أيسر بحال من الأحوال على الفلاحين في مناطق الثورة المضادة، على الأقل في مسألة العبء الاقتصادي على وجه التحديد. وكما أشرنا من قبل، فقد اتضح أن الفرق الرئيسي المزعوم الذي غالباً ما يؤكّده المؤلّفون القدامى ـ الإقامة المفترضة لطبقة النبلاء بين الفلاحين ومشاركتهم النظرة الثقافية المشتركة ـ خرافة. ومع ذلك فقد كان هناك جانب من جوانب العلاقات الزراعية على قدر كافٍ من التميز في منطقة الثورة المضادة بحيث يجعلها مرشحاً جديراً بتحمل جزء كبير من عبء التفسير.

على عكس الريف الوطني المجاور، حيث كان الفلاحون يقيمون في قرى ذات حجم لا بأس به ويفلحون حقولاً مفتوحة مقسمة إلى أشرطة، كان قلب منطقة الثورة المضادة أرضاً ذات سياج. لا يتضح سبب أو كيفية حدوث التسييج في الأدبيات التي فحصتها، وإن كان من الواضح أن نظام المزارع المنفصلة كان جزءاً من النظام المعترف به حسبما يتذكر أي شخص في الوقت الذي اندلعت فيه الثورة. وكان الفلاحون يستأجرون المزارع من طبقة النبلاء. وكان حجم المزرعة

---

(148) المصدر نفسه، ص 122-123، 125، و131.

(149) المصدر نفسه، ص 177-183.

الواحدة بصورة عامة عشرين أو أربعين هكتاراً، وهو حجم كبير إلى حدّ ما بالمقاييس الفرنسية، وإن كانت هناك وحدات أصغر كذلك. كان الشعير باعتباره محصولاً للإعاشة هو المحصول الرئيس بصورة عامة، وكانت الإيجارات تمتد لفترة خمس أو سبع أو تسع سنين، ومع أن كبار المزارعين كانوا مستأجرين وليسوا أصحاب أملاك، فقد كانوا هم مَن يُنتظر منهم تحديد أسلوب التعبير السياسي في الريف، وغالباً ما كانوا يحوزون الأرض نفسها في أسرهم لأجيال[150].

وقد أشير إلى أن الدلالة السياسية لهذه الحقيقة هي أن الفلاحين البارزين في المناطق التي ستصبح تابعة للثورة المضادة كانوا يتمتعون بالفعل ببعض فوائد المِلكية الخاصة للأراضي، فهم لم يكونوا خاضعين للقرارات الجماعية للقرية بشأن أوقات الحرث والبذر وجمع المحصول، ونقل الماشية إلى الحقول بعد الحصاد. إذ كان الفلاح الذي يشغل الأرض هو الذي يمكنه اتخاذ تلك القرارات بنفسه. وإذا كان مستأجراً جيداً أمكنه نقل الأرض إلى الجيل التالي. وقد لا تكون فردية فلاح فانديه العنيدة واستقلاله مجرد نمط أدبي مقولب، ذلك أن لهما جذوراً في النظام الاجتماعي للريف، بما فيه من مِلكية شبه خاصة ومنازل متناثرة على نطاق واسع، وفي كثير من الحالات كان بإمكان الرجل أن يرى جيرانه على امتداد فترات طويلة من الزمن[151]. وإذا كانت موجة ثورية باسم الملكية الخاصة غير المقيدة قد غمرت الفلاحين من الخارج على نحو يعني عدم دفع الإيجار للنبلاء، فليس من غير المعقول الإشارة إلى أنهم كانوا سيرحبون بها. ولكن ماذا كانوا يتوقعون غير ذلك من تلك الثورة؟ جدير بالملاحظة أنه لم يكن تحتهم متعطشون للأرض أو أشباه بروليتاريا من العمال الزراعيين للمساعدة في دفع الثورة ناحية اليسار بمجرد وصولها[152]. من ناحية أخرى ما الذي كان يمكن توقع حدوثه في حال عدم إلغاء الثورة للإيجار وتحصيلها ضرائب من الفلاحين تزيد عما كان عليه الحال في ظلّ النظام القديم؟ ماذا لو كانت الثورة قد شجعت انتزاع البورجوازيين للأراضي على

---

(150) المصدر نفسه، ص67-68، 114-115، 121، و125.

(151) Bois, *Paysans de l'ouest, des structures économiques et sociales aux options politiques depuis l'époque révolutionnaire dans la Sarthe*, pp. 610-617.

(152) Tilly, *The Vendee*, p. 79.

نطاق واسع؟ وأخيراً ماذا لو أن الثورة جاءت وكأنها هجوم شامل على مجتمع الفلاحين؟

هذه هي الأشياء التي حدثت، فقد كانت الإيجارات شكلاً «بورجوازيّاً» للمِلكية وظل هناك إلزام بتسديدها حتّى الثورة المضادة، وربما بعد ذلك، وعندما هبطت قيمة الحوالة، كان المُلاك يحصلون على إيجاراتهم عيناً، وربما زادوها بتلك الطريقة. ولا يبدو أن إلغاء الامتيازات شديدة «الإقطاعية» قد ساعد الفلاحين، فعندما أُلغيت العشور، رفع المُلاك إيجاراتهم بما يساوي ذلك المبلغ[153]. وكانت الحكومة الثورية تحصِّل ضرائب تزيد بكثير عما كان يحصِّله النظام القديم.

ومن الناحية النظرية، كان على المُلاك أن يستوعبوا هذا العبء؛ وهناك مؤشرات على أنهم كانوا يحمِّلون المستأجرين ذلك[154]، ومع ذلك فربما كانت السياسة الضريبية الثورية غير حاسمة، حيث كان الشيء نفسه تقريباً يحدث في أنحاء أخرى من فرنسا. وما كان يهم بشكل أكبر في ظروف فانديه الخاصة هو الهجوم على الإكليروس لأنه كان جزءاً من الهجوم العام: الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في آن واحد.

كانت إحدى مراحل الهجوم إعادة التنظيم الإجباري للحكومة المحلية في فانديه خلال عام 1790. وكان الأثر الرئيسي تعيين مسؤول منتخب جديد هو العمدة، متحدثاً باسم المجتمع المحلي، الكوميونة. في حالات كثيرة كان السكان يردون على ذلك بطريقة موحية بانتخابهم راعي الكنيسة لمنصب العمدة، وكان راعي الكنيسة الزعيم «الطبيعي» في فانديه، لأنه كان يقف في المركز من شبكات التعاون القليلة نسبيّاً التي كانت موجودة في مجتمع بيوت الفلاحين المعزولة والدساكر المتناثرة، وكانت الشؤون الدينية تمثل مناسبات أكثر أهمية حين كان الفلاحون يتجمعون في فانديه، وهو الوضع الذي يتناقض تناقضاً حاداً مع ذلك الوضع السائد في القرية العادية عندما كان الفلاحون يختلط بعضهم ببعض يوميّاً. كانت كلّ منظمة رسمية تقريباً يمكن أن ينضم إليها ابن الريف ـ المدرسة، والأخوية، ومجلس الكنيسة، والمبرة، والكنيسة نفسها بطبيعة الحال ـ دينية

---

(153) Bois, Ibid., pp. 628, et 633, et Tilly, Ibid., p. 201.

(154) Bois, Ibid., pp. 632-633.

الطابع، وكلّ مالٍ يقدمه السيد الإقطاعي لأعمال الخير كان راعي الكنيسة هو الذي يديره. لقد كان في المقام الأول، وحتّى فترة مبكرة من الثورة، ناظر الشؤون الداخلية للمجتمع المحلي[155]. وتعني الاستعانة بمشاعر الفلاحين الدينية الخاصة في فانديه لتفسير حقيقة أنهم اتبعوا راعي كنيستهم إلى الثورة المضادة إننا ننظر إلى الوضع بطريقة خاطئة. والأرجح أن تلك المشاعر كانت أقوى في تلك البقعة. ولكنها لو كانت كذلك، فما الذي كان يمكن أن يبقي عليها حيةً سوى قيام راعي الكنيسة بدور خاص في ذلك المجتمع الريفي المميز، حيث كان يفعل أشياء يرغب الكثير جداً من أهل الريف في عملها لأسباب واضحة إلى حد ما؟ وكان الهجوم على راعي الكنيسة هجوماً على المصدر الأساسي لدعم المجتمع واستقراره.

اتّخذ الهجوم الثوري الأساسي صورة الاستيلاء على أملاك الكنيسة والمطالبة بأن يقسم الكهنة بالولاء لحكومة فرنسا الجديدة في الدستور المدني الجديد للإكليروس. وفي ذلك الجزء من فرنسا بدأ الشعور بالآثار في عام 1790، أي بالتزامن مع الهجوم على الكوميونات، وأدى بيع أملاك الكنائس إلى استيلاء الطبقة البورجوازية على الأراضي بكميات كبيرة، وقام الفلاحون الأثرياء بمحاولة للحصول على بعض الأملاك ولكنهم فشلوا. لم يكن عدد كبير من المشترين غرباء، بل كانوا تجاراً وموثقي عقود وموظفين محليين، وهم المسؤولون عن ترجمة إصلاحات الثورة العامة إلى تغييرات في المجتمعات الريفية المحلية[156]. الأمر الذي كان في أهمية الاستيلاء على الأراضي هو أنه ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأنه كان حاسماً، وكان راعي الكنيسة في قلب فانديه يعيش بصورة عامة على العشور وحدها، رغم كونه رجلاً مهماً[157]، ومن ثمّ فمن غير المرجح أن الكثير من الأراضي المنظورة أو التي يمكن الوصول إليها قد اختفى من أمام الفلاحين.

كان الإجراء الأساسي هو مطالبة راعي الكنيسة بأن يؤدي يمين الولاء للحكومة الثورية، فإن رفض سعوا للاستعاضة عنه بغيره. وقد جرى أداء اليمين

---

(155) Tilly, Ibid., pp. 103-110, et 155, et Bois, Ibid., pp. 614-615.

(156) المصدران نفسهما على التوالي، ص 232، 206، 211-212، وص 650. في تلك المنطقة التي درسها بوا كان الغرباء البورجوازيون الفائزين في الصراع على تلك الأملاك.

(157) Tilly, Ibid., p. 105.

في تلك المنطقة في عام 1791. من الناحية العملية رفض الإكليروس كلّه، في ما كان سيصبح مراكز الثورة المضادة الرئيسيّة، أداءَ اليمين، بينما كان الرفض في المناطق الوطنية المجاورة أقل من النصف[158]. في أحسن الأحوال وجد الكهنة الجدد، الذين أدوا اليمين واستُقدموا من الخارج، أنفسَهم معزولين وسط سكان معادين، وفي أسوئها شعروا أنهم في خطر بدني شديد. في تلك الأثناء كان السكان يتجمعون في قُدَّاسات تُقام سراً، بعضها داخل الكنائس المغلقة والمهجورة، ولكنهم كانوا يتجمعون بشكل أكبر بكثير داخل مخازن الغلال وفي الحقول المفتوحة، وأي مكان لا يمكن لأي وطني محلي أن يعثر عليهم فيه، وكانت القُدَّاسات التي تُقام سراً تعني أنها قُدَّاسات حماسية[159]، وبذلك كان هناك الانشقاق عن الشرعية السائدة. وبضربة واحدة انتقل سلمياً المجتمعُ الذي كان ذلك العالَمَ الذي يتم التعامل معه على أنه أمر مسلَّم به إلى ذلك العالم الذي هو الثورة المضادة. ولم تؤدِّ محاولة فرض التجنيد الإجباري في عام 1793 إلا إلى إشعال النار في الوضع المتفجر أصلاً. وبذلك نبلغ نهاية حكايتنا.

في الثورات، وكذلك في الثورات المضادة والحروب الأهلية، تأتي لحظة مهمة يدرك فيها الناس فجأة أنهم انفصلوا على نحو لا يمكن الرجوع فيه إلى العالم الذي عرفوه وقبِلوه طوال حياتهم. وبالنسبة إلى مختلف الطبقات والأفراد، يأتي هذا الوميض في فترات متعاقبة عند انهيار النظام السائد. وهناك كذلك لحظات وقرارات فريدة ـ اجتياج القصر، الإطاحة برأس الملك، وفي المقابل تنصيب الدكتاتور الثوري ـ لا عودة بعدها. ومن خلال تلك الأعمال تصبح الجريمة الجديدة أساس الشرعية الجديدة، وتصبح قطاعات كبيرة من الشعب جزءاً من النظام الاجتماعي الجديد.

تشترك الثورة المضادة في فانديه في هذه الملامح مع الانتفاضات الاجتماعية العنيفة الأخرى، حتّى وإن كان ذلك في الغالب على مستوى الأبرشية أو الكوميونة الصغير جداً. ما يبدو أكثر تفرداً بعض الشيء هو ذلك التحول البسيط للتنظيم الاجتماعي السائد في الريف من كونه نظاماً مشروعاً مقبولاً إلى كونه أساساً للتمرد. ولا أجد أثراً في الأدبيات لانقسام المجتمع القديم إلى كتل من

---

(158) خرائط في المصدر نفسه، ص 238، و240.

(159) المصدر نفسه، 252-257.

الأفراد الهائمين، ومن الحشود الثورية، والتشكيل المقابل للتنظيمات الثورية الجديدة، وأشكال التضامن الجديدة، وهي العمليات التي كان على الشيوعيين في العصر التالي تعلمها بالتجربة والخطأ لتحقيق أغراضهم، ومع ذلك تنبئ ثورة فانديه المضادة في كثير من ملامحها بما كان سيحدث حين تداهم الرأسمالية مجتمعات الفلاحين ماقبل الحديثة. وقد نتغاضى عن رواية القتال الفعلي، حيث إن ما حدث من قبل يتضمن دروساً تفيد أغراضنا. ويكفي القول بأن قمع الثورة المضادة كان أكثر أعمال الدراما الثورية الفرنسية دمويةً. ولنتوجه بدلاً من ذلك إلى التقييم العام للرعب الثوري الذي خلّف ما مارسه الفلاحون وما وقع عليهم من انتقام أعداداً ضخمة ومأساوية من القتلى.

7. النتائج الاجتماعية للإرهاب الثوري

تعطي تجربة الرعب والثورة الفرنسية بصفة عامة دافعاً قويّاً لذلك التيار شديد التأثير للفكر السياسي الغربي الذي يجفل من عنف سياسي بأي صورة من الصور. واليوم مازال من المرجح أن يرى الكثير من المثقفين الرعب على أنه اندلاع شيطاني للعنف الغوغائي الذي لا يميز في اختياره لضحاياه، ثمّ على أنه تعبير عن الكراهية العمياء والتطرف، بل عن عقلية طوباوية خاصة تكمن في أصول شمولية القرن العشرين. وسوف أبين أن هذا التفسير صورة كاريكاتيرية مشوهة.

وكأي صورة كاريكاتيرية، يتضمن هذا المفهوم بعض العناصر الحقيقية التي لا يمكن بدونها للصورة الناتجة أن تحمل أي صلة بالواقع يمكن التعرف عليها، فكما يبين ضحايا مذابح أيلول/ سبتمبر - وبشكل أساسي الفقراء الذي تصادف وجودهم في السجن عندما اقتحمه الغوغاء -، فإن السخط الشعبي يمكن أن ينفجر في صورة أعمال فجائية من الانتقام الذي يخلو من التمييز. ورغم ذلك فلا يمكن للتحليل المحايد أن يتراجع رعباً فحسب عند هذه النقطة؛ فلا بُدَّ له من تفهم الأسباب. وهذه الأسباب واضحة بما يكفي في ظروف اللحظة المتفاقمة وتاريخ التدهور والقمع الذي تعرض له الناس في أدنى قاع الترتيب الاجتماعي، فالتعبير عن الغضب من مذابح أيلول/ سبتمبر ونسيان الرعب الذي وراءه معناه الإفراط في التحيز. بهذا المعنى ليس في الأمر لغز، أما بمعنى آخر سواه فهو ملغز. وكما سنرى كأوضح ما يكون فيما بعد، عندما نصل إلى بحث الهند، فإن المعاناة الشديدة لا تولِّد باستمرار وبالضرورة الانفجارات الثورية، وهي بالتأكيد لا

تولِّد وضعاً ثوريّاً. ولا بُدَّ لهذه المشكلة من الانتظار، ففي الوقت الحالي قد نصدق أن اليأس والغضب الشعبيين كانا ردّ فعل مفهوم للظروف.

كي يصبح الرعب أداة فعالة للسياسة، أي لكي يؤدي إلى نتائج سياسية، لا بُدَّ من وضع قوة الدفع الشعبية تحت درجة من السيطرة العقلانية والمركزية. وكانت قوة الدفع تلك تأتي في المقام الأول من اللامتسرولين. ومنذ البداية كان هناك ما يزيد على السخط الشديد في الدعوة إلى المقصلة. لقد كان هناك احتجاج على طرق عمل السوق التي كانت تفرز بؤساً لا يوصف وأسلوباً بدائيّاً لإجبار المضاربين الأغنياء على التخلص من السلع المكتنَزة. ومع أن وضع الفلاحين الفقراء ومتطلباتهم كانت مساوية لوضع الفقراء الحضريين ومتطلباتهم لبعض الوقت، لم يكن الفلاحون قوة مهمة بحال من الأحوال وراء الرعب المنظم في 1793 ـ 1794، وكان لعنف الفلاحين دور حاسم في الثورة الفرنسية، وخاصةً كقوة تقف وراء القضاء على الممارسات الإقطاعية، ولكن في المراحل المبكرة بشكل أساسي.

كما اتضحت الأمور، فقد كانت قوى الدفع الشعبية والبيروقراطية مندمجة إلى حدّ ما ومتناقضة إلى حدّ ما. وما حدث بشكل أساسي هو أن روبسبيار والجبل استوليا على جزء كبير من برنامج اللامتسرولين، بما في ذلك الرعب على نطاق واسع، وحاولا الاستفادة منه في تحقيق أغراضهما، وفي النهاية وجها السلاح ضدّ القوى الشعبية[160]. عموماً فقد كانت النتائج معقولة، وتبين الأبحاث المفصلة أن الرعب كان يُستخدم في الأساس ضدّ قوى الثورة المضادة وكان أشد ما يكون ضراوة في الأماكن التي كانت فيها الثورة المضاد أقوى ما تكون[161].

---

(160) يروي القصة بتفصيل دقيق في كتاب: Guérin, *La Lutte de classes sous la première république, bourgeois et «bras nus», 1793-1797*.

(161) Donald Greer, *The Incidence of the Terror During the French Revolution; a Statistical Interpretation* (Cambridge: Harvard University Press, 1935).

تحكي خريطتا فرنسا المستخدمتان للتوضيح جزءاً من هذه القصة بوضوح شديد، فإحداهما تبين مناطق الثورة المضادة والغزوات، وهي تدرج الأقسام من مناطق بلا اضطرابات خطيرة إلى مناطق الحرب الأهلية، مما استتبع وقوع عمليات عسكرية كبيرة. وتبين الخريطة الأخرى حدوث الإعدامات، حيث تدرج الأقسام من تلك التي بها أقل من عشرة إلى تلك التي بها أكثر من مئة. وباستثناء باريس المفهوم، فإن الصلة وثيقة جداً. وتمثل هذه الصلة بين الثورة المضادة وحدوث الإعدامات في رأيي دليلاً قوياً ضدّ فرضية غرير (Greer) الأساسية القائلة بأن الانقسام في المجتمع الفرنسي كان رأسيّاً وأن الرعب لم يكن أداة الحرب الطبقية، وهو أمر سنناقشه بالتفصيل في الملحق.

ومن المؤكّد أنه كانت هناك استثناءات وظلم، ولكن الرعب لم يكن بملامحه الرئيسيّة حالة من إراقة الدماء من أجل المتعة المجنونة الخاصة بعمل ذلك.

كانت لدى قوى الثورة المضادة داخل فرنسا قاعدتان جغرافيتان مميزتان، هما فانديه، والمدن التجارية والساحلية، ليون ومارسيليا وتولون وبوردو. ويلقي التناقض بين بؤرتي الثورة المضادة ضوءاً كاشفاً على الطابع الاجتماعي للثورة نفسها، وكانت فانديه ذلك الجزء من فرنسا الذي كان فيه تغلغل التأثيرات التجارية والحديثة أقل ما يكون؛ وكانت المدن الجنوبية هي المنطقة التي كان فيها تغلغل تلك التأثيرات أشد ما يكون. كما قد يكون متوقعاً، فقد كان للإرهاب في فانديه أكبر عدد من الضحايا، كاد الوضع في الجنوب يكون على العكس من ذلك تماماً، وخاصة في ليون حيث تقدّمت صناعة الحرير إلى حدّ إصابة الصُنَّاع بالشلل وإفراز بروليتاريا حديثة بدائية. وعلى امتداد جزء كبير من جنوب فرنسا، أبدى العنصر التجاري الثري في المدن ميلاً قوياً إلى الترابط مع طبقة النبلاء والإكليروس الذين رغبوا في استغلال الجيروند والحركة الفدرالية كإسفين لإعادة المَلَكية. وبما أن الثورة باتت أكثر راديكاليةً، فقد نشأ سجال في العديد من المدن، إذ خضعت ليون ومارسيليا وتولون وبوردو لسيطرة العنصر الثري في التحالف مع الطبقات المميزة وتحول ضدّ الثورة. واتخذت استعادة الثورة أشكالاً شتى، طبقاً للظروف والشخصيات المحلية، فقد مضت العملية بسلام في بوردو، أما في ليون فكان هناك قتال ضارٍ ومن بعده أحد أعمال الرعب القمعية الأكثر دموية[162]. ومع ذلك، لم تكن الإعدامات في فانديه والمدن الساحلية إلا جانباً صغيراً نسبيّاً من الرعب الأحمر ككل، إذ مات أكثر من 17 ألف ضحية إعدامات نفذتها السلطات الثورية. ولا ندري عدد من ماتوا في السجون أو بطرق أخرى، وكانوا كذلك ضحايا حقيقيين للثورة. يقدر غرير أنه ربما تراوح عدد من فقدوا أرواحهم كنتيجة مباشرة للقمع الثوري ما بين 35 ألف و40 ألف شخص، وهو رقم يعتبره لوفيفر تخميناً معقولاً جداً، وإن كان يزيد قليلاً عن ذلك[163]. ولا ينكر أي مفكر جاد أن حمام الدم هذا كانت له جوانبه المأساوية والظالمة. ومع

(162) انظر المصدر نفسه، ص 7، 30، 36، 101-103، و120. ويعتمد غرير على سلسلة من المقالات المحلية القيمة عن الاقتصاد والبنية الاجتماعية.

(163) المصدر نفسه، ص 26-27، و37، و: Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, pp. 404-405.

ذلك فإنه عند تأكيد هذا، لا بُدَّ أن ندرك الجوانب القمعية للنظام الاجتماعي التي كانت رداً عليه، فالنظام الاجتماعي السائد ينتج باستمرار خسائره المأساوية من الوفيات التي لا داعي لها العام تلو الآخر. وقد يكون من المفيد حساب معدل وفيات النظام القديم نتيجة لعوامل من قبيل التجويع والظلم الذي كان بالإمكان منعه لو كان ذلك ممكناً بحال من الأحوال. وبدون تفكير يبدو من غير المرجح إلى حدّ كبير أن ذلك لن يقل كثيراً عن نسبة 0،0016 التي يسفر عنها رقم غرير وقدره 40 ألفاً حين يقارن بعدد السكان البالغ حوالى أربعة وعشرين مليوناً، وهو أقل رقم يستشهد به غرير[164]، وأظن أنه أعلى من ذلك بكثير. الأرقام نفسها عرضة للخلاف، والنتيجة التي تشير إليها دون ذلك؛ فتركيز الاهتمام على رعب العنف الثوري مع نسيان رعب الأوقات «الطبيعية» ليس سوى نفاق متحيز.

ومع ذلك فإن القارئ الذي يشعر بوجود شيء غير إنساني في موازنة الإحصائيات المروعة ليس مخطئاً بصورة كاملة، فهي وإن كانت صحيحة فلن تجيب عن أكثر الأسئلة أهميةً وصعوبةً: هل كان رعب الثورة وما أراقته من دماء ضرورياً؟ ما الذي أنجزه، إذا كان هناك ما أنجزه؟ ويمكن أن نختم ببضعة تعليقات عن هذه النقاط؟

كانت الثورة الراديكالية جزءاً لا يتجزأ من الثورة باسم المِلكية الخاصة وحقوق الإنسان حيث كانت إلى حدّ كبير رداً سلبيّاً على الثورة البورجوازية. وكانت العناصر المعادية للرأسمالية في ثورة اللامتسرولين واحتجاجات الفلاحين الفقراء ردّ فعل للمشاق الناجمة عن الانتشار المطرد للملامح الرأسمالية في الاقتصاد خلال المرحلة الأخيرة من النظام القديم والثورة نفسها، والنظر إلى الراديكاليين على أنهم عصابة متطرفة، وزائدة غير طبيعية للثورة الليبرالية والبورجوازية، معناه معارضة هذا الدليل، فقد كان من المستحيل أن توجد إحداهما دون الأخرى. كما أنه من الواضح إلى حدّ كبير أن الثورة البورجوازية ما كان لها أن تبلغ ما بلغته لولا الضغط من جانب الراديكاليين. وكما رأينا، كان هناك العديد من المناسبات التي حاول فيها محافظو تلك الفترة وقف الثورة.

وقد يسارع المعارض الديمقراطي للعنف بالإشارة إلى أنهم فشلوا، وتلك مأساة حقيقية. واستمراراً لمقولة الاعتدال، فإنّهم إن نجحوا وانتهت الثورة

---

(164) Greer, Ibid., p. 109.

الفرنسية بنوع من الحل الوسط الذي حققته قوة الدفع الثورية الإنجليزية بحلول عام 1689، لوطدت الديمقراطية أقدامها بالتدريج، على نحو ما حدث في إنجلترا تقريباً، مما يجنِّب فرنسا إراقة الدماء التي لم يكن هناك ما يدعو إليها وما أعقب ذلك من انتفاضات. وحتّى إذا كانت الافتراضات غير مقبولة في النهاية، فهي تستحق إجابة جادة. وقد قُدِّمت الحجة الأساسية المضادة لها بقدر كبير من التفصيل، إذ كانت البنية الاجتماعية الأساسية في فرنسا مختلفة اختلافاً كبيراً، ومن ثمّ استبعدت ذلك النوع من التحول السلمي ـ الذي رأينا أنه كان بالفعل بعيداً كلّ البعد عن أن يكون سلميّاً ـ الذي مرت به إنجلترا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

باختصار، فإنه من الصعب جداً إنكار أن فرنسا كانت ستدخل العالم الحديث من الباب الديمقراطي لو كان قد كُتِب لها اجتياز نيران الثورة، بما في ذلك الجوانب العنيفة والراديكالية. وعلى أي حال، تبدو لي الصلة وثيقة تقريباً بالقدر الذي يمكن لأي بحث تاريخي إثباته، وأكيدة بالقدر الذي يمكن مناقشته ما دام هناك مؤرخون يذهبون مذاهب شتى. ومن حقّ أي شخص يقبل هذه النتيجة أن يطرح السؤال الثاني: ما هو الإسهام المنظور في المؤسسات الديمقراطية الذي قدمه كلّ هذا العنف وإراقة الدماء؟

لا يمكننا تقديم حجة تكاد توصف بالقوة لإسهام العنف في التدرج الديمقراطي في حالة الثورة الفرنسية كما في حالة الثورة البيوريتانية، فالحروب النابليونية ذاتها تلغي مثل هذا التفسير. لنتذكر نقطة أخرى فقط، وهي أن طلاب فرنسا القرن العشرين يشيرون إلى الجراح البالغة التي خلفتها الثورة على أنها سبب رئيسي من أسباب عدم استقرار المؤسسات السياسية الفرنسية، ورغم ذلك فإن بعض التغييرات التي حدثت في المجتمع الفرنسي من خلال الثورة كانت في النهاية في مصلحة تطور الديمقراطية البرلمانية.

لقد أصابت الثورة كلّ مجمع المزايا الأرستقراطية المتشابك بجرح قاتل؛ المَلَكية، والطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي، وحقوق الساسة الإقطاعيين، وهو المجمع الذي كان يمثل جوهر النظام القديم، وقد فعلت ذلك باسم المِلكية الخاصة والمساواة أمام القانون. إن إنكار كون قوة الدفع السائدة للثورة ونتائجها الأساسية بورجوازية ورأسمالية معناه الدخول في مراوغة لا قيمة لها، فالأمر المشكوك فيه في وجهة النظر القائلة بأنها كانت ثورة بورجوازية هو أي كلام يعني

أن جماعة قوية نسبياً ذات مصالح تجارية وصناعية حققت في الربع الأخير من القرن الثامن من السلطة الاقتصادية ما يكفي للتخلص من القيود الإقطاعية معتمدة في ذلك على جهودها في المقام الأول كي تبدأ عصراً من التوسع الصناعي، فالفرضية على هذا النحو تبالغ في حجم التأثير المستقل لتلك المصالح. وكون المحصلة النهائية للقوى الفاعلة كافة هي انتصار نظام المِلكية الخاصة الاقتصادي والنظام السياسي القائم على المساواة أمام القانون، وهي الملامح الأساسية في الديمقراطيات البرلمانية الغربية، وكون الثورة ملمحاً مهماً في هذا التطور العام، حقيقتان لا سبيل إلى إنكارهما حتّى وإن كانتا معروفتين.

صحيح إلى حدّ كبير أنه أثناء استعادة المَلَكية حَكَمَ ملكٌ من أسرة البوربون لمدّة عقد ونصف العقد من عام 1815 إلى عام 1830، واستعادت الطبقة الأرستقراطية القديمة بشكل مؤقت الكثير مما فقدته، ويقدِّر بعض الباحثين أنها استعادت حوالى نصف أملاكها من الأراضي التي فقدتها أثناء الثورة. وكانت تلك بالفعل الجماعة السياسية السائدة، بل والوحيدة، في فرنسا، وأدى ذلك إلى القضاء عليها. كان عدم مشاركة الطبقة البورجوازية العليا السلطة، أو جعل تلك الطبقة حليفاً لها وليس عدوها، سبباً مهماً لثورة عام 1830. وفي تلك الفترة اختفت الطبقة الأرستقراطية القديمة من الساحة السياسية باعتبارها جماعة سياسية مؤثرة، وإن احتفظت بمكانة اجتماعية كبيرة فترة طويلة بعد ذلك[165].

من وجهة نظر المسائل التي أُثيرت في هذا الكتاب، يشكل القضاء على النفوذ السياسي للطبقة الأرستقراطية مالكة الأراضي العملية الأكثر أهمية التي كانت تجري أثناء التحديث الفرنسي. وفي النهاية يمكن إرجاعها بصورة عامة، وإن لم يكن بالكامل، إلى استجابة طبقة النبلاء الفرنسية لمشاكل الزراعة في المجتمع التجاري على نحو كبير. واستطاع الاستبداد الملكي ترويض الطبقة الأرستقراطية والسيطرة عليها، وقد وجدت صعوبة في إقامة قاعدة اقتصادية مستقلة. واستكملت الثورة ما بدأته أسرة البوربون، وهو ما اعترف به توكفيل منذ زمن بعيد. وكانت النتيجة القضاء على قاعدة لا يمكن الاستغناء عنها من قواعد الأنظمة الاستبدادية اليمينية التي تبدي ميلاً قوياً نحو بلوغ ذروتها في الفاشية

---

(165) انظر: Jean Lhomme, *La Grande bourgeoisie au pouvoir (1830-1880): Essai sur l'histoire sociale de la France*, bibliothèque de la science économique (Paris: Presses universitaires de France, 1960), pp. 17-27.

تحت تأثير الصناعة المتقدمة. وفي هذا المنظور العريض نفسه تظهر الثورة الفرنسية كبديل جزئي أو خيار تاريخي لتطور الزراعة التجارية الخالية من السمات ماقبل الصناعية. وحيثما كانت قوة الدفع التي وراء الثورة البورجوازية ضعيفة أو مجهَضة، كانت النتائج في البلدان الكبرى الأخرى إما الفاشية أو الشيوعية. والثورة الفرنسية بقضائها على سبب من الأسباب الكبرى لهذه النتيجة، وهو بقاء الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي حتّى العصور الحديثة، والقيام بذلك في أواخر القرن الثامن عشر، أسهمت إسهاماً كبيراً في تطوير الديمقراطية البرلمانية في فرنسا.

وهكذا، فإنه بالنسبة للطبقة الأرستقراطية مالكة الأراضي، يبدو أن إسهام الثورة كان مقبولاً، بل وحاسماً. غير أن العمليات نفسها التي كانت تقضي على الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي كانت تخلق كذلك مِلكية صغار الفلاحين. وفي هذا الصدد كانت النتائج أكثر غموضاً بكثير. ويذكرنا لوفيفر بأن بيع الأراضي المصادرة من الكنيسة والفارين لم يكن مصدر أملاك الفلاحين، حيث تعود إلى وقت أقدم من ذلك في التاريخ الفرنسي، فالواقع أن البورجوازيين كانوا بصورة عامة المستفيدين من تلك المبيعات، مع أنه كانت هناك زيادات مهمة على المستوى المحلي في أملاك الفلاحين(166). وفي الوقت نفسه كانت الطبقة الأرستقراطية الفلاحية مستفيداً كبيراً من الثورة، ومع ذلك فقد جعلت تجربة التملك، ومحاولة وضع أسقف لأسعار الحبوب، والتشجيع المقدم لصغار الحائزين والعمال الزراعيين أثناء المرحلة الراديكالية من الثورة، الطبقة العليا من الفلاحين تنقلب على نحو حاسم ضدّ الجمهورية، وكان ذلك ميراثاً مدمِّراً لفترة طويلة من الزمن(167).

هناك معلومات عن مجتمع الفلاحين خلال القرن التاسع عشر، بل والقرن العشرين، أقل وثوقاً من معلومات القرن الثامن عشر(168). ومع ذلك فإن

---

(166) Lefebvre, *Etudes sur la révolution française*, pp. 232, 237, 239, et 242.

(167) Lefebvre, *Les Paysans du nord pendant la révolution française*, pp. 911-912, et 915-916

(168) التعميمات التالية تعتمد في المقام الأول على كتابات لوفيفر وعلى: Michel Augé-Laribé, *La Politique agricole de la France de 1880 à 1940* (Paris: Presses universitaires de France, 1950), et Neil Hunter, *Peasantry and Crisis in France* (London: V. Gollancz, 1938),

ومقالين موضحين كتبهما رايت، للاطلاع على تأملات في هذا الموضوع، انظر: «Agrarian=

التعميمات التالية تحظى بقدر كبير من التأييد :

أولاً: لم يكن الفلاحون ذوو النفوذ يهتمون بتلك الديمقراطية، فقد كانوا يرغبون في ضمانات فعالة للأملاك والوضع الاجتماعي داخل قراهم. وكانت تلك المطالب تعني في واقع الأمر ضمانات ضدّ أي تحدٍّ للأملاك التي جرى تملكها من خلال vente des bien nationaux من المصادر الأرستقراطية أو أي أفكار راديكالية كانت تشير إلى إعادة توزيع الأملاك .

ثانياً: كان التقدّم المستمر للصناعة الرأسمالية يميل إلى القضاء على أملاك الفلاحين الصغار التي كانت في موقف ضعف في الإنتاج للسوق، فكثيراً ما كان المتحدثون باسم الفلاحين يشكون من أن شروط التجارة ضدهم. ولهذه التوليفة من الأسباب، نجد أن لأملاك الفلاحين نتائج غامضة؛ فهي تبدو تهديداً للأملاك الكبيرة ـ بشكليها الرأسمالي والأرستقراطي ماقبل الرأسمالي ـ ومتراساً خارجيّاً يحمي تلك الأملاك. وفي القرن العشرين يبدو الغموض أشد ما يكون حدة حيث يدعم الفلاحون الحزب الشيوعي الفرنسي.

الواقع أن هذه المفارقة تبدو أكثر وضوحاً مما عليه في الواقع، فالفلاحون، باعتبارهم جماعة ماقبل رأسمالية، كثيراً ما يُبدون ميولاً معادية للرأسمالية. وسوف أحاول أثناء البحث الإشارة إلى الظروف التي اتخذت فيها تلك الميول أشكالاً رجعية أو ثورية.

8. مراجعة إجمالية

الرسالة الأساسية التي استطعت أن أتبينها في أصول الثورة ومسارها ونتائجها هي أن القضاء العنيف على النظام القديم كان خطوة مهمة من **أجل فرنسا** على الطريق الطويل نحو الديمقراطية. ومن المهم التشديد على نقطة أن تلك الخطوة كانت مهمة لفرنسا، حيث كانت العقبات التي واجهتها الديمقراطية مختلفة عن تلك التي واجهتها في إنجلترا، فالمجتمع الفرنسي لم يولِّد برلماناً من مُلاك الأراضي مع بعض الأعضاء الثانويين من البورجوازيين، على الطريقة الإنجليزية.

Syndication in Postwar France,» and «Catholics and Peasantry in France,» in: Gordon Wright, = *Rural Revolution in France; the Peasantry in the Twentieth Century* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1964).

وكانت الاتجاهات السابقة في فرنسا قد جعلت من الطبقات العليا عدواً للديمقراطية الليبرالية، وليس جزءاً من إسفين الديمقراطية. ومن ثمّ فإنه إذا كان للديمقراطية أن تنتصر في فرنسا فلا بُدَّ من إزاحة مؤسسات بعينها عن الطريق. وتأكيد أن ذلك هو ما كان عليه الحال لا يوحي بادعاء أنه كان حتماً على التاريخ الفرنسي أن يبلغ ذروته بالديمقراطية الليبرالية، أو أن الثورة كانت حتمية بحال من الأحوال، بل إن هناك أسساً للاعتقاد بأن العملية برمتها كان يمكن أن تتحقق على نحو مختلف جداً، وأن الثورة لهذا السبب نفسه كانت الأكثر حسماً.

في ظلّ ظروف الاستبداد الملكي، تكيفت الطبقات العليا مالكة الأراضي مع التغلغل التدريجي للرأسمالية من خلال زيادة الضغط على الفلاحين وتَرْكِهم في الوقت نفسه في وضع يقترب من المِلْكية الفعلية. وحتّى منتصف القرن الثامن عشر كان تحديث المجتمع الفرنسي يتم من خلال التاج، وكجزء من هذه العملية، تولد اندماج بين طبقة النبلاء والطبقة البورجوازية يختلف إلى حدّ كبير عما حدث في إنجلترا. وحدث هذا الاندماج من خلال المَلَكية وليس معارضاً لها وأدى ـ حيث نتحدث بما قد يكون مفيداً في هذا المقام، وإن لم يكن دقيقاً ـ إلى «إضفاء الصبغة الإقطاعية» على قطاع كبير من الطبقة البورجوازية، بدلاً من أن يحدث العكس. وكانت النتيجة النهائية تقييد حرية عمل التاج وقدرته على تقرير أيٍّ من قطاعات المجتمع يتحمل أيَّ الأعباء تقييداً يتسم بالشدة البالغة. وكان ذلك التقييد الذي أرى أن عيوب شخصية لويس السادس عشر أبرزته، العامل الأساسي الذي تسبب في حدوث الثورة، وليس أي صراع مصالح على نحو غير عادي من الشدة على خطّ الطبقات أو الجماعات. وربما كان ذلك الاندماج بين طبقة النبلاء والطبقة البورجوازية سيستمر ويمضي بفرنسا قدماً إلى شكل من أشكال التحديث المحافظ من أعلى أشبه في خطوطه العامة بما حدث في ألمانيا واليابان.

ولكن الثورة لم تمنع ذلك كلّه، ولم تكن ثورة بورجوازية، بالمعني الحصري للاستيلاء على السلطة السياسية بواسطة الطبقة البورجوازية التي تمكنت من السيطرة على مرتفعات السلطة الاقتصادية المهيمنة. وكانت هناك جماعة من هذه النوعية بين صفوف الطبقة البورجوازية، ولكن التاريخ السابق للاستبداد الملكي منع نموها بقوة تكفي لتحقيق الكثير بمفردها، وبدلاً من ذلك نجد أن أعضاء من الطبقة البورجوازية ارتقوا في اتجاه السلطة على ظهور الحركات

الراديكالية في صفوف الدهماء الحضريين التي أطلقها انهيار النظام والمَلَكية. وحالت تلك القوى الراديكالية كذلك دون ارتداد الثورة للخلف أو توقفها عند نقطة مناسبة لتلك القطاعات من الطبقة البورجوازية. وأثناء ذلك كان الفلاحون، وبشكل أساسي الطبقة العليا في تلك الفترة، قد استغلوا الموقف للإجبار على إلغاء النظام الإقطاعي الذي هو مُنجَز الثورة الرئيسي. وعملت الراديكالية الريفية والحضرية اللتان اشتركتا في مزيج غير عادي من الأهداف الجماعية الخاصة بالمِلكيات الصغيرة والنظرة الرجعية، معاً فترة من الزمن، كما فعلتا حتّى أكثر مراحل الثورة راديكالية وأثناءها، ولكن الحاجة إلى الحصول على الطعام لأهل المدن الفقراء والجيوش الثورية كانت تتعارض مع مصالح أيسر الفلاحين حالاً. وحرمت المقاومة المتزايدة من جانب الفلاحين اللامتسرولين الباريسيين من الطعام، وقضت بالتالي على التأييد الشعبي لروبسبيير وعطلت الثورة الراديكالية. لقد صنع اللامتسرولون الثورة البورجوازية؛ وحدد الفلاحون المدى الذي يمكن أن تمضي إليه. ومن ناحية أخرى كان عدم اكتمال الثورة، وهو عدم الاكتمال الذي يمكن إرجاعه بصورة كبيرة إلى بنية المجتمع الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر، يعني أنه سيمضي وقت طويل قبل أن تتمكن الديمقراطية الرأسمالية المكتملة من ترسيخ أقدامها في المجتمع الفرنسي.



الفصل الثالث

الحرب الأهلية الأمريكية:
آخر الثورات الرأسمالية

1. المزرعة والمصنع: أهو صراع حتمي؟

تنبع الفروق الرئيسيّة بين السبيل الأمريكي إلى الديمقراطية الرأسمالية الحديثة وتلك السبل التي اتبعتها إنجلترا وفرنسا من بداية أمريكا المتأخرة، إذ لم تواجه الولايات المتحدة مشكلة تفكيك المجتمع الزراعي المعقد والراسخ الخاص بأي من الشكلين الإقطاعي أو البيروقراطي، فمنذ البداية الأولى كانت الزراعة التجارية مهمة، مثلما في مزارع التبغ بفرجينيا، وسرعان ما سادت تلك الزراعة عندما استقرت البلاد. ولم تكن الصراعات بين طبقة مُلاك الأراضي الأرستقراطية ماقبل التجارية والملك جزءاً من التاريخ الأمريكي. كما أنَّ المجتمع الأمريكي لم توجد به في يوم من الأيام طبقة ضخمة من الفلاحين تشبه تلك التي كانت في أوروبا وآسيا[1]. وقد يمكننا لهذه الأسباب القول بأن التاريخ الأمريكي لا يضم ثورة مقارنةً بالثورتين البيوريتانية والفرنسية، وبالطبع الثورتين الروسية والصينية في القرن العشرين. ومع ذلك فقد كانت هناك انتفاضتان مسلحتان في تاريخنا، وهما

---

(1) كشأن الكثير من المصطلحات، من المستحيل تعريف كلمة فلاحين بدقة مطلقة، لأن الفروق غير واضحة على الحوافّ في الواقع الاجتماعي نفسه، فالتاريخ السابق للخضوع للطبقة العليا المالكة للأراضي معترف به ومفروض في القانون، وهو ما لا يوجب رغم ذلك باستمرار منع حركة الخروج من هذه الطبقة، وتشكل الفروق الثقافية الحادة ودرجة كبيرة من المِلكية الفعلية للأرض الملامح الرئيسيّة المميزة لطبقة الفلاحين. ومن ثمّ فمن الممكن اعتبار المزارعين الزنوج في جنوب الولايات المتحدة حالياً على نحو مشروع طبقة فلاحين في المجتمع الأمريكي.

الثورة الأمريكية والحرب الأهلية، وكانت الأخيرة إحدى أكثر الصراعات دمويةً في التاريخ الحديث حتّى ذلك الحين. ومن الواضح إلى حدّ كبير أنهما كانتا عنصرين مهمين في سبيل تحول الولايات المتحدة إلى الديمقراطية الرأسمالية الرائدة في العالم بحلول منتصف القرن العشرين. من الشائع اعتبار الحرب الأهلية بمثابة نقطة فاصلة عنيفة بين الحقبتين الزراعية والصناعية في التاريخ الأمريكي، ومن ثمة سوف يناقش هذا الفصل الأسباب والنتائج من ناحية ما إذا كانت إنجازاً عنيفاً أم لا في مواجهة البنية الاجتماعية القديمة، مما أدى إلى إقامة الديمقراطية السياسية، لتشبه بهذه النتيجة الثورتين البيوريتانية والفرنسية. وآمل بصورة أعم أن أبين موقعها في التسلسل الوراثي للانتفاضات التاريخية الكبرى التي يمكن أن نبدأها عشوائياً بحروب الفلاحين في القرن السادس عشر بألمانيا التي تستمر بعد ذلك من خلال الثورات البيوريتانية والفرنسية والروسية لتصل إلى ذروتها بالثورة الصينية وصراعات زماننا الحاضر.

الاستنتاج الذي تمّ التوصل إليه بعد الكثير من الشك، يصل إلى حدّ إعلان أن الحرب الأهلية الأمريكية كانت آخر هجوم ثوري من جانب ما يحقّ لنا تسميته بالديمقراطية الرأسمالية الحضرية أو البورجوازية. ومن الأفضل أن نضيف فوراً أن عبودية المزارع في الجنوب لم تكن قيداً اقتصادياً على الرأسمالية الصناعية، بل إن عكس ذلك قد يكون هو الصواب؛ حيث ساعدت على تشجيع النمو الصناعي الأمريكي في المراحل المبكرة، غير أن العبودية كانت عقبة في سبيل الديمقراطية السياسية والاجتماعية. هناك بعض نقاط الغموض في هذا التفسير، ويمكن مناقشة تلك النقاط الناجمة عن طابع الأدلة أثناء التحليل، أما نقاط الغموض الأخرى فتقع على عمق أكبر، وهي، كما سأحاول أن أبين في نهاية الفصل، لن تختفي مهما خرج إلى النور من أدلة.

بالإضافة إلى مسألتي المكان والزمان اللتين تحت تصرف القارئ مثلما هما تحت تصرف المؤلّف، هناك أسباب موضوعية للمرور على الثورة الأمريكية بتعليقات موجزة فحسب، فبما أنها لم تسفر عن أي تغيرات أساسية في بنية المجتمع، فهناك ما يدعو إلى التساؤل عما إذا كانت تستحق أن تسمّى ثورة بحال من الأحوال أم لا، ذلك أنها في واقع الأمر معركة بين المصالح التجارية في إنجلترا وأمريكا، وإن كان من المؤكّد أن قضايا أعلى شأناً كان لها دورها كذلك. ربما يكون ادعاء أن أمريكا كانت بها ثورة مضادة للاستعمار دعاية طيبة، غير أنه

تاريخ سيئ وعلم اجتماع سيئ. إن السمة المميِّزة لثورات القرن العشرين المعادية للاستعمار هي السعي إلى إقامة شكل جديد من المجتمع ذي عناصر اشتراكية. والتخلص من النير الأجنبي وسيلة لتحقيق تلك الغاية، أما ما كان من تيارات الراديكالية داخل الثورة الأمريكية فقد كان عاجزاً معظم الوقت عن الصعود إلى السطح، وكان أثرها الأساسي هو تشجيع توحيد المستعمرات في وحدة سياسية واحدة وفصل تلك الوحدة عن إنجلترا.

من الممكن عرض الثورة الأمريكية من حين إلى آخر كنموذج جيد للعبقرية الأمريكية (وأحياناً الأنجلوسكسونية) الخاصة بالحلول الوسط والمصالحة، ولا تصلح الحرب الأهلية لذلك، فهي تشق جرحاً دموياً على امتداد السجل كلّه، فلِمَ وقعت؟ لماذا خانتنا قدرتنا التي نتباهى بها على تسوية الخلافات تلك المرة؟ كشأن مشكلة الشر البشري وسقوط روما بالنسبة إلى القديس أوغستين، تتسم هذه المسألة بجاذبية شديدة للمؤرخين الأمريكيين، ويبدو أن الانشغال القلِق، وإن كان مفهوماً، هو أساس جزء كبير من المناقشة، وكثيراً ما اتّخذ على امتداد فترة من الزمن صورة ما إذا كان بالإمكان تجنب الحرب أم لا. وقد أخذ الجيل الحالي من المؤرخين يبدي ضيقه من هذه الطريقة في عرض المشكلة. وتبدو المشكلة لكثيرين مجرد مشكلة دلالية، ذلك أنه لو كان لدى أي من الجانبين الرغبة في الاستسلام بدون قتال لما كانت هناك حرب[2]. ووصْفُ المشكلة بالدلالية فيه هروب من القضية الحقيقية: لماذا لم يكن هناك استعداد للاستسلام على أي من الجانبين أو كليهما؟

قد يكون من المفيد عرض المسألة بمصطلحات أقل سيكولوجيةً. هل كان هناك صراع مميت بالمعنى الموضوعي بين مجتمعي الشمال والجنوب؟ سوف

---

(2) دونالد في تقديمه لكتاب: James Garfield Randall and David Herbert Donald, *The Civil War and Reconstruction*, 2d Ed. (Boston: Heath, [1961]), p. vi.

ويمثل هذا المسح العام بما يتميز به من توثيق تام وببليوغرافيا ممتازة الدليل الأكثر فائدة لحالة الرأي التاريخي الراهنة. وقد تجدون مسحاً عاماً يحسن تصوير المناقشات السابقة في: Beale, «Causes of the Civil War,» 1946.

ويقدم ستامب (Stampp) مجموعة من الكتابات التاريخية المعاصرة والحديثة التي تلقى الضوء على أسباب الحرب. ويعيد ستامب في تقديمه للكتاب كمحرر (ص vi) ملاحظة بيل التي عرضها قبل ذلك بأكثر من اثنتي عشرة سنة، وهي أن الجدل يظل غير محسوم بينما يكرر المؤرخون المحدثون في كثير من الأحيان أفكاراً منحازة طُرِحت في تلك الفترة. انظر: Kenneth Milton Stampp, *The Causes of the Civil War* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1959).

ينبثق المعنى الكامل لهذا السؤال من محاولة الإجابة عنه بناءً على الحقائق المحددة وليس من خلال النقاش النظري في هذه اللحظة. نحن نسأل بشكل أساسي عما إذا كانت الشروط المؤسسية الخاصة بتشغيل اقتصاد المَزارع القائم على العبودية قد تصادمت تصادماً خطيراً مع شروط تشغيل النظام الرأسمالي أم لا. إني أفترض، من حيث المبدأ على أي حال، أن من الممكن اكتشاف ما كانت عليه تلك الشروط في الواقع بالمعنى الموضوعي نفسه الذي يمكن به لعالِم الأحياء أن يكتشف في حالة أي كائن حيّ الشروط اللازمة للتكاثر والبقاء، مثل أنواع معينة من التغذية، وكميات من الرطوبة، وهلم جرّاً. وينبغي كذلك أن يبدو واضحاً أن المتطلبات أو الضرورات البنيوية الخاصة بعبودية المَزارع والرأسمالية المبكرة تتجاوز الترتيبات الاقتصادية تلك بكثير، ومن المؤكّد أنها تدخل مجال المؤسسات السياسية. وليس لمجتمعات العبيد تلك الأشكال السياسية نفسها القائمة على العمالة الحرة، ولكن لكي نعود إلى مسألتنا الأساسية، هل هذا سبب يُضْطَرُنا للقتال؟

قد نبدأ بفكرة عامة مؤداها أن هناك صراعاً متأصلاً بين العبودية والنظام الرأسمالي الخاص بالعمال بالأجر الأحرار شكليّاً. ومع أنه يتضح أن هذا جزء مهم من القصة، فهو لن يصلح لأن يكون افتراضاً عاماً يمكن اتخاذه نموذجاً. وكما سيتضح بعد قليل، لم يكن للقطن الذي ينتجه عمل العبيد دور حاسم في نمو الرأسمالية الأمريكية فحسب، بل الرأسمالية الإنجليزية كذلك. ولم يكن للرأسماليين اعتراض على الحصول على السلع التي ينتجها العبيد ما دام بالإمكان تحقيق ربح من تطويرها وإعادة بيعها. ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة، يحتوي العمل بالأجر ومزارع العبيد نفس القدر من احتمال العلاقات التجارية والسياسية المتممة لبعضها واحتمال الصراع. ويمكن أن نجيب عن سؤالنا بنفي مؤقت؛ فليس هناك سبب عام مجرد لأن يتقاتل الشمال والجنوب. بعبارة أخرى، لا بُدَّ من وجود الظروف التاريخية الخاصة كي تمنع الاتفاق بين المجتمع الزراعي القائم على العمالة غير الحرة والرأسمالية الصناعية الناشئة.

للاطلاع على ما يحتمل أن تكون عليه تلك الأسباب من المفيد أن نلقي نظرة على الحالة التي كان يوجد فيها اتفاق بين هذين النمطين من المجتمعات الفرعية داخل المجتمع السياسي الأكبر. وإذا كنا نعرف ما يجعل أي اتفاق ممكناً،

فإننا نعرف كذلك شيئاً عن الظروف التي قد تجعله غير مستحيلاً. ومرة أخرى نجد أن السجل الألماني مفيد ومُوْحٍ. إذ يبيِّن تاريخ ألمانيا القرن التاسع عشر بوضوح كبير أن الصناعة المتقدمة يمكن أن تنسجم مع شكل الزراعة ذات نظام العمل الذي يتسم بقدر كبير من القمع. ومن المؤكّد أن السيد الإقطاعي الألماني لم يكن مالك عبيد إلى حدّ كبير. ولم تكن ألمانيا هي الولايات المتحدة. ولكن أين كانت تكمن الفروق الحاسمة على وجه الدقة؟ لقد نجح السادة الإقطاعيون في السيطرة على الفلاحين المستقلين وتشكيل تحالف مع قطاعات من الصناعة الكبيرة كانت سعيدة بتلقي المساعدة كي تُبقي على العمال الصناعيين في مكانهم بتوليفة من القمع والنظام الأبوي. وكانت النتيجة على المدى البعيد قاتلة بالنسبة إلى الديمقراطية في ألمانيا.

وتشير التجربة الألمانية إلى أنه لو جرت تسوية الصراع بين الشمال والجنوب لكانت تلك التسوية على حساب التطور الديمقراطي اللاحق في الولايات المتحدة، وهو الاحتمال الذي لم يستكشفه أي مؤرخ تحريفي حتّى الآن حسب علمي. كما أنها تدلنا على الموضع الذي يمكننا النظر إليه ونحقق فائدة. لماذا لم يكن الرأسماليون الشماليون بحاجة إلى «السادة الإقطاعيين» الجنوبيين كي يقيموا الرأسمالية الصناعية في الولايات المتحددة ويعززوها؟ هل كانت الصلات السياسية والاقتصادية مفقودة في الولايات المتحدة وموجودة في ألمانيا؟ هل كانت هناك جماعات أخرى ومختلفة في المجتمع الأمريكي، كالمزارعين المستقلين، تحل محل الفلاحين؟ أين وكيف كانت الجماعات الرئيسيّة متحالفة في الوضع الأمريكي؟ لقد حان الوقت الآن لبحث المشهد الأمريكي بقدر أكبر من الإمعان والتدقيق.

2. ثلاثة أشكال من النمو الرأسمالي الأمريكي

بحلول عام 1860 كانت الولايات المتحدة قد تكونت لديها ثلاثة أشكال مختلفة إلى حدّ كبير من المجتمع في ثلاثة أجزاء من البلاد: الجنوب الذي يزرع القطن، والغرب أرض المزارعين الأحرار، والشمال الشرقي الذي يتحول بسرعة نحو التصنيع.

لم تكن خطوط الانفصال والتعاون تسير باستمرار في تلك الاتجاهات. ومن

المؤكّد أنه منذ زمن هاملتون وجيفرسون(*) كان هناك شدّ وجذب بين الزراعيين والمصالح التجارية والمالية الحضرية. وجعل اتساع البلاد في اتجاه الغرب الأمر يبدو في عهد الرئيس جاكسون(**) في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وكأن مبادئ الديمقراطية الزراعية التي كانت من الناحية العملية الحد الأدنى للسلطة المركزية والاتجاه المؤيِّد للمدينين ضدّ الدائنين، قد حقق انتصاراً دائماً على مبادئ ألكسندر هاملتون. ومع ذلك فحتى في عهد جاكسون كانت الديمقراطية الزراعية تواجه مشاكل حادة، فقد كان هناك تطوران وثيقا الصلة ببعضها سيقضيان عليها: المزيد من نمو الرأسمالية الصناعية في الشمال الشرقي وإقامة سوق تصدير للقطن الجنوبي.

بالرغم من كون أهمية القطن بالنسبة للجنوب أمراً معروفاً، فليست أهميته للتطور الرأسمالي ككل معروفةً بالقدر نفسه، ففيما بين عامي 1815 و1860 كان لتجارة القطن تأثير حاسم على معدل النمو في الاقتصاد الأمريكي. وكانت حتّى حوالى عام 1830 أكثر أسباب نمو التصنيع حسماً في البلاد[3]. وبينما ظلّ الجانب الديمقراطي مهماً، أصبحت صادرات القطن ملمحاً بارزاً في تلك الفترة تقريباً[4]. وبحلول عام 1894 كان أربعة وستون بالمئة من محصول القطن يذهب للخارج، وبشكل أساسي إلى إنجلترا[5]. ومنذ 1840 وحتّى فترة الحرب الأهلية، كانت بريطانيا العظمى تسحب من الولايات الجنوبية أربعة أخماس وارداتها من القطن[6]. ومن ثمّ يتضح أن المزارع التي يديرها العبيد لم تكن زائدة غير متوافقة زمنياً مع الرأسمالية الصناعية، بل كانت جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام وجزءاً من

(*) ألكسندر هاملتون وزير الخزانة الأمريكي (1789-1795) وكان من أشهر المحامين الدستوريين. وتوماس جيفرسون هو ثالث رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية (1801-1809). وكان هاملتون زعيم الحزب الفدرالي وظل فترة طويلة عدوّاً سياسيّاً لجيفرسون، ورغم ذلك فإن جيفرسون يدين بفضل انتخابه رئيساً لتأييد هاملتون له في انتخابات عام 1800.

(**) أندرو جاكسون الرئيس السابع للولايات المتحدة (1829-1837).

(3) Douglass Cecil North, *The Economic Growth of the United States, 1790-1860* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1961), pp. 67, 167, and 189.

(4) المصدر نفسه، ص 194.

(5) Paul Wallace Gates, *The Farmer's Age: Agriculture, 1815-1860* (New York: [n. pb., 1962]), p. 152.

(6) Randall and Donald, *The Civil War and Reconstruction*, p. 36.

محركاته الأساسية في العالم بصفة عامة.

في المجتمع الجنوبي كان مُلاك المزارع والعبيد أقلية صغيرة جداً. وبحلول عام 1850 ربما كان هناك أقل من 350 ألفاً من مُلاك العبيد من بين السكان البيض البالغ عددهم حوالى ستة ملايين في مناطق حيازة العبيد[7]. وربما كان مُلاك العبيد مع عائلاتهم يمثلون ربع السكان البيض على الأكثر. وحتّى داخل تلك الجماعة، كانت أقلية صغيرة هي التي تملك معظم العبيد؛ إذ تؤكد تقديرات عام 1860 أن سبعة بالمئة فقط من البيض كانوا يملكون ثلاثة أرباع العبيد السود[8]. وغالباً ما كانت أفضل الأراضي تحت أيديهم وكذلك جُل السيطرة السياسية[9].

وقد تلاشت تلك النخبة مالكة المزارع تدريجياً ليصبح أفرادها مزارعين يفلحون الأرض ببضعة عبيد، ثمّ باتوا أعداداً كبيرة من أصحاب الملكيات الصغيرة الذين بلا عبيد، ثمّ صاروا البيض الفقراء في المناطق النائية الذين اقتصرت زراعتهم على الحَفْر المفتقر إلى الحماس في حقول القمح المهجورة. لقد خرج البيض الفقراء من اقتصاد السوق؛ فلم يعد للكثير من المزارعين الصغار مكان سوى على هامشه[10]. كان أيسر المزارعين حالاً يأملون في امتلاك المزيد من الزنوج وفي أن يصبحوا أصحاب مزارع على نطاق واسع. وربما تدنى تأثير تلك الجماعة متوسطة الحجم بعد الحقبة الجاكسونية، وإن كانت هناك مدرسة كاملة من المؤرخين الجنوبيين تحاول إضفاء الصبغة الرومانسية على صغار مُلاك الأراضي في الجنوب القديم باعتبارهم أساس النظام الاجتماعي الديمقراطي[11].

---

(7) المصدر نفسه، ص 67.

(8) مقتبس في: Louis Morton Hacker, *The Triumph of American Capitalism; the Development of Forces in American History to the End of the Nineteenth Century* (New York: Simon and Schuster, 1940), p. 288.

وتقترب أرقام راندال ودونالد من ذلك.

(9) Gates, *The Farmer's Age: Agriculture, 1815-1860*, pp. 151, et 152.

(10) North, *The Economic Growth of the United States, 1790-1860*, p. 130.

(11) Frank Lawrence Owsley, *Plain folk of the Old South*, The Walter Lynwood Fleming Lectures in Southern History, Louisiana State University ([Baton Rouge]: Louisiana State University Press, 1949), pp. 138-142.

تؤثر فيَّ هذه الدراسة باعتبارها علم اجتماع فولكلوري الطابع يغفل كلّ القضايا السياسية والاقتصادية ذات الصلة.

وأعتقد أن هذا محض هراء، ففي كلّ العصور والبلدان كان الرجعيون والليبراليون والراديكاليون يرسمون صورهم الخاصة بأهل الريف الصغار على نحو يتناسب مع نظرياتهم. وعنصر الحقيقة المهمة وراء هذه الفكرة على وجه التحديد هو أن المزارعين الصغار في الجنوب كانوا يقبلون بصورة عامة القيادة السياسية للزراع الكبار. ويزعم الكُتّاب المتأثرون بالماركسية أن هذه الوحدة داخل الطائفة البيضاء تخالف المصالح الاقتصادية الحقيقية للمزارعين الصغار وحدثت فقط لأن الخوف من الزنوج أدى إلى تقوية البيض. وهذا ممكن ولكنه مشكوك فيه، فأصحاب الأملاك البيض يحذون في كثير من المواقف حذو كبار المُلاك عندما لا يكون هناك بديل واضح وعندما تكون الفرصة متاحة لأن يصبح أحدهم حائزاً للأملاك الكبيرة.

وبما أن عبودية المزارع كانت حقيقة سائدة في الحياة الجنوبية، يصبح من الضروري بحث طرق عمل النظام لاكتشاف ما إذا كان قد ولّد احتكاكات مع الشمال أم لا. وهذا أحد الاعتبارات التي يمكن استبعادها بسرعة، فمن المؤكّد تقريباً أن العبودية لم تكن على وشك الانقراض لأسباب داخلية. ولا يمكن الدفاع عن افتراض أن الحرب كانت «غير ضرورية»، بمعنى أن نتائجها كانت ستتحقق على أي الأحوال عاجلاً أم آجلاً وبالوسائل السلمية، وأنه لهذا السبب لم يكن هناك صراع حقيقي، فإذا كان لا بُدَّ للعبودية أن تختفي من المجتمع الأمريكي، فلا بُدَّ من القوة المسلحة لجعلها تختفي.

الواقع أن أفضل دليل على هذه المسألة يأتي من الشمال حيث واجه التحرير السلمي للعبيد أثناء الحرب الأهلية صعوبات لا يكاد يمكن التغلب عليها، فقد تراخت الولايات التي بها عبودية وعبَّرت عن شتى أنواع الخوف عندما حاول لنكولن طرح خطّة معتدلة لتحرير العبيد مع تعويض أصحابهم السابقين. واضطر لنكولن إلى إلغاء الخطّة[12]. وكما هو معروف، فقد استبعد إعلان تحرير العبيد (1 كانون الثاني/ يناير 1863) ولايات العبيد في الاتحاد وتلك المناطق من الجنوب الواقعة داخل خطوط الاتحاد؛ أي إنه حرر العبيد، طبقاً لما قاله مراقب إنجليزي معاصر (إيرل راسل، جدّ برتراند راسل)، فقط «حيثما لا يمكن لسلطات الولايات المتحدة ممارسة نفوذها»[13]. وإذا كان تحرير العبيد السلمي قد واجه تلك

(12) Randall and Donald, *The Civil War and Reconstruction*, pp. 374, and 375.

(13) المصدر نفسه، ص 380-381.

الصعوبات في الشمال، فإن الصعوبات التي كانت في الجنوب لا تحتاج إلى تعليق.

تشير هذه الاعتبارات بقوة إلى نتيجة مؤداها أن العبودية كانت مفيدة اقتصادياً. ومؤلّف أحد الأبحاث الحديثة محق في قوله إن بقاء العبودية في الجنوب يعود في المقام الأول إلى كونها مفيدة اقتصادياً. وهو يستبعد ادعاءات الجنوبيين بأنهم كانوا يفقدون المال في تلك العملية باعتبارها جزءاً من التبريرات التي حاول من خلالها المتحدثون باسم الجنوب العثور على أساس أخلاقي أعلى للعبودية، أي تلك النسخة المبكرة من عبء التمدين الذي تحمله الرجل الأبيض. ولشعور الجنوبيين بالخجل من تبرير العبودية على أسس اقتصادية فجة، مما يجعلهم يشبهون الشماليين الذين يجمعون المال على نحو جشع، فقد فضلوا ادعاء أن العبودية شكل طبيعي خاص بالمجتمع البشري، وهو مفيد لِكُلٍّ من العبد والسيد[14]. ومع ذلك فمنذ فترة قريبة حاول اقتصاديان غير راضيين عن الأدلة التي ارتكزت عليها الدراسات السابقة، وبشكل أساسي سجلات المحاسبة المتشظية وغير المكتملة التي تعود إلى أنشطة المَزارع المبكرة، العثورَ على الإجابة من خلال فحص أكثر المعلومات الإحصائية عمومية. ولكي يكتشفوا ما إذا كانت العبودية مفيدة على نحو يزيد على فائدة المشروعات الأخرى أو يقل عنها، جمعوا إحصاءات عن متوسط أسعار العبيد، وأسعار فائدة الأوراق التجارية الرئيسيّة في تلك الفترة، وتكاليف إعالة العبيد، والعائدات مقابل كلّ عامل حقل رئيسي، وتكاليف تسويق القطن، وأسعار القطن، وغير ذلك من حقائق ذات صلة بالموضوع. ورغم بعض الشك الذي لدي بشأن إمكانية الاعتماد على الإحصاءات الأصلية وقيمتها التمثيلية فإن استنتاجاتها تتفق مع الاعتبارات الأخرى، وهي قريبة من الواقع بالقدر الذي يمكننا الحصول عليه بتلك الطريقة. وهم يستنتجون كذلك أن عبودية المزارع أفادت، وعلاوةً على ذلك كانت نظاماً فعالاً ظهر في تلك الأماكن المناسبة أكثر من غيرها لإنتاج القطن وغيره من المحاصيل المتخصصة. وفي الوقت نفسه ظلت أقل المناطق إنتاجيةً في الجنوب تنتج العبيد وتصدر الزائد إلى المناطق الرئيسيّة لإنتاج المحاصيل الأساسية[15].

---

(14) Kenneth Milton Stampp, *The Peculiar Institution: Slavery in the Ante-Bellum South* (New York: Knopf, 1965), Especially Chapter IX.

(15) Alfred H. Conrad and John R. Meyer, «The Economics of Slavery in the Ante Bellum South,» *The Journal of Political Economy*, vol. 66, no. 2 (April 1958), pp. 95-130,

وانظر بشكل خاص ص 97 للاطلاع على فرضية عامة.

معرفة أن عبودية المزارع ككل كانت موضوعاً خاصّاً بتحقيق الكسب المالي أمر مهم ولكنه ليس بكافٍ، فقد كانت هناك فروق في المكان والزمان بين مالكي المزارع لها نتائج سياسية مهمة. وفي الوقت الذي اندلعت فيه الحرب كانت عبودية المزارع قد أصبحت أحد ملامح الجنوب الأسفل. وكانت قد اختفت من مزارع التبغ قبل عام 1850 بشكل أساسي لأنه لم تكن هناك مزايا كبيرة للعمليات واسعة النطاق. وفي ميريلاند وكنتاكي وميزوري كان مصطلح (Plantation مزرعة) قد بات مهجوراً قبل الحرب الأهلية[16]. وحوالى عام 1850 كان لا بُدَّ من تحقيق استفادة سريعة وسهلة، وبخاصة في المناطق البِكْر؛ وفي البداية كانت تلك المناطق توفر تلك الفرص كما في ألاباما وميسيسيبي، وبعد عام 1840 وفرتها تكساس. وحتّى في الأراضي البِكْر كانت أفضل طريقة لكسب المال هي البيع والانصراف قبل أن تكشف التربة عن نفسها[17].

خلقت هجرة عبودية المزارع ناحية الغرب إلى حدّ ما مشكلة سياسية خطيرة، فقد كانت أجزاء كبيرة من الغرب لا تزال غير مستقرة، أو مستقرة على نحو متفرق وغير مكثف. ومع أن زراعة القطن كانت لها قيود واضحة تتعلق بالمناخ والتربة، فلم يكن أحد متأكداً من تلك القيود. وإذا انتشرت العبودية فقد تنقلب الموازين بين ولايات العبيد وولايات الأحرار، الأمر الذي له أهميته بالطبع إذا كان للفروق بين مجتمع فيه عبودية ومجتمع يخلو منها أهميةٌ. وبحلول عام 1820 كانت المشكلة قد احتدمت، رغم التوصل إلى حلّ في «تسوية ميزوري»، مما وازن بين مدخل ميزوري كولاية عبيد ومدخل ماين (Maine) كولاية أحرار. ومنذ ذلك الحين كانت المشكلة تتفجر على نحو متقطع، فقد كانت الصفقات السياسية التي تتسم بالجدية والحصافة تُعقد على أمل تسوية المسألة للأبد، ثمّ ما تلبث أن تتداعى، وكان لقضية العبودية في الأقاليم، كما كانت تسمى المناطق التي جرت تسويتها تسوية جزئية ولم تصبح ولايات بعد، دورٌ كبير في إشعال نار الحرب. ومن المرجح إلى حدّ كبير أن

---

(16) Allan Nevins, *Ordeal of the Union*, 2 vols. (New York: Scribner, 1947), vol. 1: *Fruits of Manifest Destiny, 1847-1852*, p. 423.

(17) Gates, *The Farmer's Age: Agriculture, 1815-1860*, p. 143.

ولمزيد من التفاصيل، انظر: Lewis Cecil Gray, *History of Agriculture in the Southern United States to 1860* ([New York: n. pb., 1941]).

ما أحاط بالوضع من شكوك ضخَّم الصراعات الاقتصادية على نحو أكبر مما كانت عليه.

وكان اتجاه الهجرة الخاص باقتصاد المَزارع مهماً من نواح أخرى كذلك، فبما أن زراعة القطن قد تدهورت في الجنوب القديم، فقد كان هناك اتجاه إلى تعديل الوضع بإكثار العبيد. ومن الصعب تحديد مدى حدوث ذلك. غير أنه على الأقل هناك مؤشرات واضحة بقدر معقول تدلّ على أنه لم يكن يكفي لتلبية الطلب. وارتفعت تكلفة العبيد باطراد إلى حدّ ما منذ أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر حتّى اندلاع الحرب. كما كانت أسعار القطن تميل نحو الارتفاع، ولكن مع وجود تقلبات واضحة. وبعد الهلع المالي في عام 1857 هبطت أسعار القطن بينما ظلت أسعار العبيد ترتفع بشكل حاد[18]، فلم يكن بالإمكان استيراد العبيد بشكل قانوني، ويبدو أن الحظر كان فعالاً إلى حدّ معقول. وإلى جانب الحديث الجنوبي عن إعادة فتح تجارة العبيد، وهو الحديث الذي اتسم بالحيوية إلى حدّ ما قبيل اندلاع الأعمال القتالية، تشير تلك الأدلة إلى أن نقصاً خطيراً في العمالة كان يواجه نظام المزارع، فما مدى خطورة ذلك النقص؟ هذا أمر أصعب من أن نحدده، فبما أن الرأسماليين مهتمون باستمرار تقريباً باحتمال حدوث نقص في العمالة، فمن الحكمة معالجة الشكاوى الجنوبية بشأن هذه القضية بقدر من الشك، ذلك أنه من المشكوك فيه إلى حدّ كبير أن نظام المزارع كان على وشك الانتهاء نتيجة للخنق الاقتصادي الشمالي.

لم يتضح حتّى الآن أن القول بكون شروط اقتصاد المَزارع مصدر الصراع الاقتصادي مع الشمال الصناعي مقولةٌ مقنعة إلى حدّ كبير. وعلى أي حال، ألم يكن مالك المزرعة سوى رأسمالي آخر؟ يشير نيفينز (Nevins) على نحو صحيح إلى أنه «كان من الصعب إدارة المزرعة الكبيرة مثل المصنع الحديث المعقد الذي

---

(18) انظر الجدول الموجود في: Ulrich Bonnell Phillips, *Life and Labor in the Old South* ([Boston: n. pb.], 1929), p. 177,

ومناقشة أسطورة للقوة العاملة في: Conrad and Meyer, «The Economics of Slavery in the Ante Bellum South,» pp. 115-118.

وحتّى لو لم يقع مالك المزرعة في شَرَك من صنع يديه - افتراض فيليبس الذي يعارضه كونراد (Conrad) وماير (Meyer) ـ يبدو واضحاً إلى حدّ كبير، ولا ينكره هؤلاء المؤلّفان، أن الكثير من مُلاك المَزارع واجهوا زيادة في التكاليف. انظر كذلك نيفينز للاطلاع على المزيد من الآراء المعاصرة في: Nevins, *Ordeal of the Union*, vol. 1: *Fruits of Manifest Destiny, 1847-1852*, p. 480.

كانت تشبهه في جوانب مهمة، حيث كانت الأساليب الاعتباطية غير مقبولة. وكان لا بُدّ من وجود تخطيط لا ينتهي ورعاية تتسم بالحرص الشديد»[19]. أفلا يمكن لمالك المزرعة أن يساير إخوانه الرأسماليين في الشمال الذين يتساوون معه في تخطيط ما يحقق مصلحتهم الذاتية؟ في تقديري أن هذا كان ممكناً إلى حدّ كبير لو كانت المسألة الوحيدة مجرد ذلك الحساب الاقتصادي العقلاني المحض. ولكن على عكس رأي ماكس فيبر، يمكن للنظرة العقلانية الخاصة بتحقيق المصلحة الذاتية، أي رؤية العالم من زاوية الحسابات والتوازنات، أن توجد في مجموعة كبيرة من المجتمعات التي يمكن أن يحارب أحدها الآخر على قضايا أخرى[20]. وكما لاحظنا عند بحث طبقة النبلاء الفرنسية، لا يكفي هذا النمط من وجهة النظر في حدّ ذاته لتوليد الثورة الصناعية. ومن المؤكّد أنه لم يحقق ذلك في الجنوب حيث ظلّ النمو الحضري، باستثناء بضعة مراكز تجارية كبرى، مثل نيو أورليانز وتشارلستون، متخلفاً كثيراً عن النمو الحضري في سائر البلاد. إذاً فقد كانت بالجنوب حضارة رأسمالية، ولكنها ليست حضارة بورجوازية. ومن المؤكّد أنها لم تكن تقوم على حياة المدينة. وبدلاً من تحدي فكرة المكانة القائمة على الأصل، كما فعلت الطبقة البورجوازية الأوروبية عندما تحدت حقّ الأرستقراطيين في الحكم، تولى مُلاك المَزارع الجنوبيون الدفاع عن الميزة الوراثية. وهنا كان الاختلاف الحقيقي والقضية الحقيقية.

كانت فكرة أن البشر جميعاً خُلِقوا متساوين تتناقض مع حقائق التجربة اليومية بالنسبة إلى معظم الجنوبيين، وهي الحقائق التي خلقوها بأنفسهم لأسباب طيبة ومُرضية. وتحت ضغط الانتقاد الشمالي وفي مواجهة الاتجاهات العالمية الخاصة بنبذ العبودية، ولّد الجنوبيون مجموعة كاملة من الدفاعات المذهبية من أجل النظام. وأصبحت مفاهيم الحرية البورجوازية، الخاصة بالثورتين الأمريكية والفرنسية، مذاهب هدامة على نحو خطير في رأي الجنوب، لأنها تضر عصب النظام الجنوبي الأساسي وهو امتلاك العبيد. ولكي يفهم شمالي القرن العشرين ما

---

(19) Nevins, Ibid., p. 438.

(20) يشبه وصف نيفينز للمزرعة أساليب الحساب العقلانية التي شاعت، حتّى بدون استخدام الكتابة، في ضيعة العصور الوسطى الإقطاعية الإنجليزية. انظر الوصف الحيوي في: Henry Stanley Bennett, *Life on the English Manor; a Study of Peasant Conditions, 1150-1400* (Cambridge [Eng.]: The University Press, 1937), pp. 186-192, Especially p. 191.

لا بُدَّ أن صاحب المزرعة الجنوبي كان يشعر به، فإن عليه أن يبذل مجهوداً ليحقق ذلك. وقد يحسن صنعاً إن هو سأل عما يمكن أن يشعر به رجل الأعمال الأمريكي في ستينيات القرن العشرين لو كان الاتحاد السوفياتي موجوداً حيثما توجد كندا على الخريطة وكان من الواضح أنه يزداد قوة يوماً بعد يوم. بل دعه يتخيل كذلك أن العملاق الشيوعي لم يتوقف عن الحديث عن كونه على حقّ بالكامل (بينما تنكر الحكومة أن تلك التصريحات تعكس السياسة الحقيقية) وكانت ترسل باستمرار الإهانات والعملاء عبر الحدود. لم تكن المرارة والقلق الجنوبيان مجرد تعبير عن أقلية متشددة. وفي دعوة هنري كلاي، أشهر المعتدلين الجنوبيين، إلى التوصل إلى حلّ وسط بين القطاعات، أطلق هذا التصريح الدال الذي اقتُبِس كثيراً: «أنتم أيها الشماليون تتفرجون وأنتم في أمن وأمان بينما تتأجج النيران التي وصفتها في ولايات العبيد.. . إذاً فنحن لا نرى في إحدى الكفتين إلا عاطفة، وعاطفة، وعاطفة؛ ونرى في الأخرى الأملاك، والنسيج الاجتماعي، والحياة، وكل ما يشكِّل الحياة المستحبة والسعيدة»[21].

كلّما تزايد إحكام قبضة الرأسمالية الصناعية في الشمال كان الجنوبيون الفصحاء ينظرون حولهم لاكتشاف وتأكيد أي سمات أرستقراطية وما قبل صناعية يمكنهم العثور عليها في مجتمعهم: المجاملة، والتهذيب، والنظرة العريضة مقابل نظرة الشمال المزعومة الخاصة بجمع المال على نحو جشع. وقبيل الحرب الأهلية كانت الأمة تعتقد أن الجنوب يوفر بالقطن المورد الأساسي للثروة الأمريكية التي يجبي عليها الشمال العوائد. وكما يوضح نيفينز، فإن هذه الأفكار تشبه المذاهب الفيزيوقراطية في ما يتعلق بأرباح الصناعة والتجارة التي تخرج من الأرض[22]. وقد ظهرت تلك الأفكار في كلّ مكان عندما كانت الغلبة للتحول الصناعي، حتّى ولو كان ذلك بدون تحول صناعي إلى حدّ ما. ويولِّد انتشار الزراعة التجارية في المجتمع ماقبل التجاري أشكالاً عديدة من النوستالجيا الرومانسية، في ما يشبه الإعجاب الأثيني بأسبرطة، أو إعجاب روما في أواخر العصر الجمهوري بفضائل الأيام الخوالي المفترضة.

تضمنت التبريرات الجنوبية قدراً كبيراً من الحقيقة. ولولا ذلك لكان من

---

(21) مقتبسة من النسخة الموجودة في: Nevins, Ibid., p. 267.

(22) Allan Nevins, *The Emergence of Lincoln*, 2 vols. (New York: Scribner, 1950), vol. 1: *Douglas, Buchanan, and Party Chaos, 1857-1859*, p. 218.

الصعب جداً تصديقها، فقد كانت هناك فروق بين الحضارتين الشمالية والجنوبية على النحو الذي أشرنا إليه. وكان الشماليون يحققون أرباحاً من تسويق القطن، وكانت أرباحاً كبيرة كذلك. ولم يكن هناك شكّ في وجود قدر أكبر بكثير من الزيف الواضح في التبريرات الجنوبية، فقد كانت القيم الأرستقراطية وما قبل التجارية أو المعادية للتجارة المفترضة الخاصة بأرستقراطية المزارع تقوم على الأرباح التجارية المحضة التي تحققها العبودية. ومحاولة رسم خطّ فاصل بين ما كان حقيقيّاً وما كان زائفاً أمر غاية في الصعوبة، وربما كان مستحيلاً، وهو ليس ضروريّاً في ما يتعلق بما نهدف إليه. والواقع أن القيام بذلك قد يكون في تحريف للحقيقة بطمسه العلاقات المهمة. ومن المستحيل الحديث عن عوامل اقتصادية صرفة باعتبارها الأسباب الرئيسيّة التي وراء الحرب، كما أن من المستحيل الحديث عن الحرب باعتبارها في المقام الأول نتيجة لاختلافات أخلاقية على العبودية، فقد نشأت القضايا الأخلاقية عن الخلافات الاقتصادية. إذ كانت العبودية قضية أخلاقية أثارت الكثير من المشاعر على الجانبين. ومن دون صراع النماذج المثالية المباشر بشأن العبودية، تصبح الأحداث المؤدية إلى الحرب والحرب نفسها غير مفهومة بالمرة. وفي الوقت نفسه فإنه من الواضح كضوء الشمس أن العوامل الاقتصادية خلقت اقتصاد العبيد في الجنوب مثلما خلقت العوامل الاقتصادية بُنى اجتماعية مختلفة ذات نماذج مثالية متناقضة في أجزاء أخرى من البلاد.

لا يعني قول ذلك الاعتقاد بأنه كان من المحتم أن تتسبب حقيقة الاختلاف المجردة في نشوب الحرب على نحو ما، فالكثير جداً من الناس في الجنوب والشمال إما أنهم لم يكونوا يأبهون بالعبودية أو كانوا يتصرفون وكأنهم لا يأبهون بها. ويصل نيفينز إلى حدّ التأكيد على أن انتخابات 1859 أظهرت أن ثلاثة أرباع البلاد على الأقل كانت لا تزال تعارض الأفكار المتشددة المؤيدة للعبودية والمناهضة للعبودية فيما كانت اللحظة الأخيرة تقريباً[23]. وحتّى إذا بالغ في تقديره لقوة الرأي المحايد، فإن أحد أكثر جوانب الحرب الأهلية إعادةً للرشد وإثارةً للفكر هو فشل هذ القدر من الرأي المختلف في الحيلولة دون نشوبها. وهذا القدر الضخم من الرأي هو كذلك ما حدا بالمؤرخين النبهاء مثل بيرد (Beard)

(23) المصدر نفسه، ص 68، ج 2: *Prologue to Civil War, 1859-1861*

إلى الشك في أهمية العبودية كقضية. وهو ما أعتقد أنه خطأ، وخطأ خطير جداً. ورغم ذلك فإن فشل الاعتدال وانهياره يشكل جزءاً مهماً من القصة، وهو الجزء الذي ألقى عليه المتعاطفون مع الجنوب ضوءاً له قيمته، فلكي ينشأ وضع يرجِّح فيه وقوع الحرب، كان لا بُدَّ من حدوث تغيرات في أنحاء أخرى من البلاد بالإضافة إلى الجنوب.

كما رأينا من قبل، فقد كان القطن مصدر قوة الدفع الأساسية وراء نمو الرأسمالية الشمالية نفسها خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وخلال العقد التالي تسارع النمو الصناعي إلى حدّ أن أصبح الشمال الشرقي منطقة صناعية. وأنهى ذلك التوسع اعتماد الاقتصاد الأمريكي على محصول زراعي واحد. وأصبح الشمال الشرقي والغرب اللذان كانا يمدان الجنوب فيما سبق بالكثير من طعامه وظلا يمدانه به، أقل اعتماداً على الجنوب وأكثر اعتماداً كلّ منهما على الآخر. وظل القطن مهماً للاقتصاد الشمالي، ولكنه لم يعد يسيطر عليه[24]. وإذا ما قيس القطن بقيمة محصوله، فقد كان لا يزال يحتل المرتبة الثانية بين المصنِّعين الشماليين في عام 1860. ومن ناحية أخرى كان الشمال في تلك الفترة ينتج مجموعة مختلفة من السلع المصنَّعة، ومن المؤكّد أن ذلك كان يجري بصورة عامة في مصانع صغيرة. وكان جزء كبير من الإنتاج يلبي احتياجات المجتمع الزراعي: مطاحن الدقيق، والأخشاب، والأحذية، والملابس الرجالية، والحديد، والجلود، والسلع الصوفية، والمشروبات الروحية، والآلات[25]. وكما سنرى بعد قليل، فقد بات إنتاج التصنيع الشمالي يُبادَل على نحو كبير مع المناطق الغربية من البلاد التي تنمو بسرعة.

ومع أن تضاؤل الاعتماد الشمالي على القطن الجنوبي وظهور بعض العداءات الاقتصادية كانا الاتجاهين السائدين، فهناك اتجاهات أخرى تستحق منا الانتباه إليها. وهي لن تستحق ذلك الاهتمام من أجل زيادة التأكيد على الاتجاهات الحاسمة. إن الشمال الشرقي يوفر خدمات التمويل والنقل والتأمين والتسويق في إطار علاقته باقتصاد المَزارع[26]. وكان الجزء الأكبر من القطن

---

(24) North, *The Economic Growth of the United States, 1790-1860*, pp. 204-206.

(25) المصدر نفسه، ص 159-160.

(26) المصدر نفسه، ص 68.

المصدِّر يغادر من الموانئ الشمالية التي كان ميناء نيويورك أهمها. وهكذا كانت الدخول الجنوبية تُنْفَق في الشمال على شراء الخدمات لتسويق القطن، ولشراء ما كان يلزم في المزرعة ولا يمكن إنتاجه محلياً، وعلى قضاء مُلاك المَزارع الأثرياء للعطلات بعيداً عن الحر، وهو بند ليس بالقليل. وكان ذلك كلّه أحد أسباب الاحتكاك. وعلاوة على ذلك كان الشمال والغرب ما زالا يبيعان الطعام والسلع المصنَّعة للجنوب. وكانت خمسينيات القرن التاسع عشر ذروة تجارة سفن الميسيسيبي البخارية[27]. وأهم شيء هو الكفاءة النسبية لمصانع نسيج نيو إنجلاند في ما يتعلق بالمنافسة الخارجية، وهو الأمر الذي تأكد فيما بين عام 1820 واندلاع الحرب. واعتباراً من عام 1830 مكنت تلك المصانع الولايات المتحدة من دخول سوق التصدير[28]. ولو كانت تلك الدفعة أقوى مما كانت عليه لكان من المحتمل تقارب المصالح الشمالية والجنوبية، وربما لم تندلع الحرب. وعلى أي حال فقد كانت المصالح التجارية الشمالية بعيدة جداً عن دعاة حرب التحرير أو حتّى الحرب من أجل الاتحاد. وتظل هناك حاجة إلى كتابة الدراسة المناسبة للاتجاهات والأنشطة السياسية الخاصة برجال الصناعة الشماليين[29]. ومع ذلك فليس من الدقة الترحيب بأي فكرة مؤداها أن رجال الصناعة الشماليين كانت لديهم رغبة ملحة في تشغيل أدوات الحكومة الفدرالية نيابةً عن مصالحهم الاقتصادية البحتة.

ما كانت تحتاجه الرأسمالية الشمالية من أي حكومة هو الحماية وإضفاء الشرعية على المِلكية الخاصة. غير أن الأمر احتاج إلى بعض الظروف الخاصة لجعل مُلاك المزارع والعبيد الجنوبيين يبدون كتهديد لهذه المؤسسة، فما كان الرأسماليون الشماليون يريدونه كذلك هو قدر معقول من المساعدة الحكومية في

(27) المصدر نفسه، ص 103.

(28) المصدر نفسه، ص 161.

(29) كما في حالة البورجوازية الفرنسية قبل الثورة البورجوازية، لم أجد بحثاً يتعامل مع المسائل السياسية والاقتصادية الحاسمة. وكتاب فونر (Foner) مفيد جداً بالقدر الذي حققه ولكن لا يمكن الاعتماد عليه بالنسبة إلى التحليل العام لأنه يركز على المصالح التجارية في نيويورك وثيقة الصلة بالجنوب. انظر: **Philip Sheldon Foner, *Business and Slavery, the New York Merchants & the Irrepressible Conflict* (Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 1941).**

والمؤلّف ماركسي معروف ولكن يبدو في هذه الدراسة غير دوغماتي إلى حدّ كبير. ولا بُدَّ من أخذ المصالح الصناعية في بنسلفانيا وماساتشوستس، غير أنه ليس هناك دراسات مناسبة في هذا المجال كذلك.

عملية تراكم رأس المال وتشغيل اقتصاد السوق؛ بتحديد أكثر، بعض الرسوم الجمركية الحمائية، والمساعدة في إنشاء شبكة المواصلات (وليس من الضروري أن تكون كلها أخلاقية صرفة ـ وإن كان الكثير من فضائح السكك الحديدية الكبيرة وقع فيما بعد)، والنقد السليم، والنظام المصرفي المركزي. وفوق هذا وذاك، كان أكثر الزعماء الشماليون قدرة يرغبون في التمكن من ممارسة الأعمال التجارية من دون الانشغال بالحدود بين الولايات والحدود الإقليمية. وكانوا فخورين بكونهم مواطنين في بلد كبير، مثلما كان غيرهم كذلك، وقد تصدوا في أزمة الانفصال الأخيرة لاحتمال بلقنة أمريكا[30].

والقضية الاقتصادية التي أحدثت أكبر قدر من الإثارة هي التعرفة الجمركية، فبما أن الصناعة الأمريكية كانت تحقق تقدّماً ملحوظاً في ظلّ التعرفة الجمركية المنخفضة نسبياً بعد عام 1846، يبدو الطلب الشمالي بتعرفة جمركية أعلى ومعارضة الجنوبيين لذلك في أول الأمر وكأنه قضية زائفة؛ ذلك أن الناس يتشاجرون بشأنها بينما هم في حقيقة الأمر مشغولون بشيء آخر، فإذا كانت الصناعة الشمالية تحقق ازدهاراً، فما هي حاجتها المحتملة إلى الحماية السياسية؟ وتأخذ فرضية أن الجنوب كان يحاول ممارسة نوع من حقّ النقض على التقدّم الصناعي الشمالي في الظهور على أنها مشكوك فيها إلى حدّ كبير بمجرد أن نسأل هذا السؤال. وتبدد الرؤية الأكثر إمعاناً للتسلسل الزمني الكثير من الغموض، وإن كان من الضروري مناقشة هذه النقطة مرة أخرى بعد ظهور عدد من الحقائق ذات الصلة بالموضوع، فقد كان هناك نمو صناعي سريع جداً بعد عام 1850. ولكن المشكلة تزداد حدة في بعض المجالات، وهي الحديد والمنسوجات، خلال منتصف العقد الأخير قبل الحرب. ذلك أنه مع نهاية عام 1854 تراكم مخزون الحديد في كلّ أسواق العالم، وأُغلِق أغلب المصانع الأمريكية. وفي مجال المنسوجات كانت لانكشاير (Lancashire) قد تعلمت إنتاج السلع منخفضة الأسعار بتكلفة تقل عن مصانع نيو إنجلاند. وفيما بين عامي 1846 و 1856 قفزت واردات الأقمشة القطنية المصبوغة المطبوعة من 13

(30) للاطلاع على الرأي الخاص بالاتحاد، انظر: Nevins, *Ordeal of the Union*, vol. 2: *A House Dividing, 1852-1857*, p. 242.

وللاطلاع على الرأي التحريري المعاصر، انظر: Stampp, *The Causes of the Civil War*, pp. 49-54.

والانتقاء من: Buffalo, *Courier* (27 April 1861), pp. 52-53,

مهم لما يتضمن من لغة فاشية أولية.

مليون ياردة إلى 114 مليون ياردة، وقفزت واردات قماش البفتة السادة من 10 ملايين إلى 90 مليوناً. وفي عام 1857 حدث انهيار مالي خطير، ولم تقدّم التعرفة الجمركية التي أُقِرت في ذلك العام، وكانت تعكس الضغوط الجنوبية، أيّ عون وقللت الرسوم بالفعل في هذين المجالين(31). وقد أثارت تلك الأحداث سخطاً شديداً في الدوائر الصناعية الشمالية، وهو ما يعود في جزء منه إلى أنها أعقبت فترة من الازدهار والنمو السريع.

كان الرأسماليون الشماليون بحاجة كذلك إلى قوة عاملة وفيرة إلى حدّ معقول للعمل بالأجور التي كان يمكنهم دفعها. وهنا ظهر موقف خطير يمكن أن يؤدي إلى طريق مسدود، فغالباً ما كانت الأراضي المجانية في الغرب تسحب العمال، أو على الأقل هذا ما كان يظنه كثيرون. وكانت القوة الدافعة الكبرى وراء النظام الجاكسوني هي تحالف عمل يضم مُلاك المَزارع، و «الميكانيكيين» أو العمال، والمزارعين الأحرار من ناحية، مقابل المال والصناعة في الشمال الشرقي. من أين إذاً تأتي العمالة؟ وكيف يمكن لرأس المال الشمالي أن يفلت من طوقه الاقتصادي والسياسي؟ لقد وجد الزعماء السياسيون والاقتصاديون الشماليون حلاً مكّنهم من فصل المزارعين الغربيين عن الجنوب وربطهم بقضيتهم. وقد جعلت التحولات المهمة في اقتصاد الغرب وبنيته الاجتماعية هذه التغيرات ممكنة، وسيتعيّن بحث تلك التحولات على نحو أدق بعد قليل. ولكننا قد ندرك أهميتها في الحال؛ فمن خلال الاستفادة من تلك الاتجاهات، حرر الرأسماليون الشماليون أنفسهم من أي حاجة إلى الاعتماد على «الإقطاعيين» الجنوبيين للإبقاء على العمل في مكانه. وربما أعدت تلك الاتجاهات، أكثر من أي عامل آخر، المسرح للصراع المسلح، ونظمت صفوف المقاتلين على نحو يجعل الانتصار الجزئي ممكناً للحرية الإنسانية.

فيما بين الحروب النابليونية واندلاع الحرب الأهلية، تطوّر ما يُعرف حالياً بالغرب الأوسط ـ ولكنه كان في ذلك الحين الغرب فحسب ـ من أرض الرواد

---

(31) Nevins, *The Emergence of Lincoln*, vol. 1: *Douglas, Buchanan, and Party Chaos, 1857-1859*, p. 225-226.

لا يقرّ نيفينز في تقييمه النهائي لأسباب الحرب دور التعرفة الجمركية والعوامل الاقتصادية بصورة عامة. انظر: المصدر المذكور، ج 2: *Prologue to Civil War*, 1859-1861, pp. 465 - 466.

سنعرض المزيد عن ذلك فيما بعد، ولكن مقولته عن التعرفة الجمركية على الأقل تبدو لي متناقضة.

إلى أرض الزراعة التجارية. ويبدو في الواقع أن كثيرين ممن خرجوا سالمين من عصر الرواد المضطرب سرعان ما ألقوه وراء ظهورهم تاركين مدحه للآخرين، فقد ظهر مبكراً إلى حدّ كبير فائض الطعام الذي يمكن تسويقه ويمكن به شراء عدد قليل من الضروريات وكذلك عدد أقل من العداوات. وحتّى ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان الجزء الأكبر من ذلك الفائض يذهب إلى الجنوب لإمداد اقتصاد المنطقة الأكثر تخصصاً، وهو الاتجاه الذي سيستمر ولكنه يفقد أهميته عندما تصبح السوق الشرقية أكثر أهمية[32]. ولأن المزارعين المستقلين الصغار كانوا يعتمدون اعتماداً كبيراً على مواردهم الخاصة في الثلث الأول من القرن الثالث عشر، فقد كانوا حريصين على انتزاع السيطرة على الأراضي العامة من الساسة في واشنطن الذين كانوا إما مضاربين على الأراضي على نطاق واسع أو غير عابئين بدعاوى الغرب واحتياجاته. وكانوا يسعون للحصول على الاستقلال المحلي على حساب روابط واهية تربطهم بالاتحاد[33]. وكانوا متعاطفين مع الهجمات التي يشنها أندرو جاكسون على قلاع الثروة الشرقية، كما شكلوا ظاهرياً جناحاً في التحالف الشعبي الذي حكم البلاد في ذلك الحين.

غيَّر الوضعَ نموُ التصنيع في الشرق وما أعقب ذلك من طلب نشيط على الحبوب واللحوم الغربية. وتعكس موجات التوسع في اتجاه الغرب في 1816 ـ 1818، و1832 ـ 1836، و1846 ـ 1847، و1850 ـ 1856 ربحية القمح والذرة ومشتقاتهما[34]. واعتباراً من ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان هناك إعادة توجيه تدريجي للمنتجات الغربية ناحية الساحل الشرقي. وقد حلت «ثورة النقل» وظهور القنوات والسكك الحديدية مشكلة النقل عبر الجبال، مما جعل وجود منفذ جديد للمنتجات الزراعية الغربية ممكناً. ولم تتدهور تجارة الغرب مع الجنوب على الإطلاق، بل إنّها زادت في واقع الأمر. ولكن الأبعاد هي التي تغيرت وساعدت على تقريب الغرب على نحو أكبر من الشمال[35].

---

(32) North, *The Economic Growth of the United States, 1790-1860*, pp. 67-68, 102, and 143.

(33) Charles Austin Beard and Mary Ritter Beard, *The Rise of American Civilization,* Decorations by Wilfred Jones, New Edition, 2 Vol. in one, Revised and Enlarged (New York: MacMillan, 1945), vol. 1, pp. 535-536.

(34) North, Ibid., p. 136,
والخريطة التي في ص 137.

(35) المصدر نفسه، ص 103، 140-141.

شيئاً فشيئاً، غيَّر الطلب على المنتجات الزراعية البنية الاجتماعية والمواقف النفسية في الغرب على نحو يجعل التحالف الجديد ممكناً. وانتشرت نظرة الرأسمالي الفردي صغير المدى القديم، وهي سمة الشمال الشرقي، لتسيطر على طبقة المزارعين العليا في الغرب. وفي ظلّ الظروف التكنولوجية في ذلك الوقت، كانت المزرعة العائلية آلية اجتماعية تتسم بالكفاءة لإنتاج القمح والذرة والخنازير وغيرها من المنتجات القابلة للتسويق[36]. ويقول بيرد في فقرة من الفقرات الكثيرة التي تُبرِز جوهر التغير الاجتماعي في بضع جمل مسترسلة: "عندما حملت المواصلات السريعة المنتجات الزراعية إلى الأسواق الشرقية وجاءت مقابلها بالمال، حيث رفعت السكك الحديدية والزيادة السكانية، والطرق الجيدة قيمة الأرض، بدأت المنازل المبنية بالطوب والأطر الخشبية تحل محل الكبائن المصنوعة من الخشب؛ وما كان له مغزاه السياسي العميق أن الرفاهية كانت غالباً ما تكبت حبّ «المال السهل» وتخفف من الكراهية القديمة للبنوك. وأخيراً وفي ما وراء الجبال كانت هتافات المزارعين الناجحين تغطي على شكاوى البيض الفقراء»[37]. وكانت النتيجة الأخرى هي انتشار وتعميق الرأي المناهض للعبودية، وربما تعود أصوله إلى ترسيخ المزرعة العائلية باعتبارها مشروعاً تجاريّاً ناجحاً في التربة الغربية[38]. وهناك بعض الألغاز في هذا الأمر، حيث كانت المزرعة العائلية التي تُدار بدون عبيد شائعةً جداً في الجنوب كذلك، وإن كانت لإعالة الأسرة أكثر منها مشروعاً تجاريّاً. وعلى أي حال فمن الواضح أن نشأة نظام الزراعة الغربي خارج ظلّ المزرعة واعتماده بشكل أساسي على أفراد الأسرة في العمل ولَّد خوفاً كبيراً من منافسة العبودية[39].

---

(36) المصدر نفسه، ص 154.

(37) Beard and Beard, *The Rise of American Civilization*, vol. 1, p. 638.

ويروي جوهر القصة نفسها في الفصل الخامس والسادس من: Nevins, *Ordeal of the Union*, vol. 2: *A House Dividing, 1852-1857*.

(38) توجد خريطة لتوزيع جمعيات إلغاء الرق في عام 1847 (المصدر نفسه، ص 141، ج 1: *Fruits of Manifest Destiny, 1847-1852*)، وهناك ما يدعو للشك في أن الرأي نفسه كان قويّاً بين المزارعين الشرقيين.

(39) انظر المصدر نفسه، ج 2: A House Dividing, 1852-1857, p. 123.

بما أن تأييد سيوارد (Seward) كان قويّاً في المناطق الريفية من ولاية نيويورك (المصدر المذكور، ص 347، ج 1: *Fruits of Manifest Destiny, 1847-1852*)، فهناك ما يدعو إلى الشك في أن الرأي نفسه كان قويّاً بينَ المزارعين الشرقيين.

قبل منتصف القرن التاسع عشر، بات مُلاك المَزارع الجنوبيون الذين رحبوا يوماً ما بالمزراعين الغربيين كحلفاء ضدّ حكم الأثرياء في الشمال، يرون انتشار الزراعة المستقلة على أنها تهديد للعبودية ولنظامهم، وقد أثار الاقتراح السابق الخاص بتقسيم الأراضي الغربية بشروط ميسرة للمزارع الصغير عداء مناطق الساحل الشرقي التي كانت تخشى هجرة العمالة وفقدانها، بل شمل ذلك بعض مناطق الجنوب مثل كارولينا الشمالية. وكانت المبادرات المؤيدة للأرض الحرة قد أتت من الجنوب الغربي. ومع إدخال الزراعة التجارية في المناطق الغربية، تغيرت تلك التحالفات. وكان جنوبيون كثيرون رافضين للأفكار «الراديكالية» الخاصة بالتخلي عن الأراضي للمزراعين الذين سوف «يضفون صبغة إلغاء العبودية» على المنطقة[40]. وقتلت مصالح المَزارع مشروع قانون هومستيد (Homestead) لعام 1852. وبعد ثمانين عاماً استخدم الرئيس بيوكانان (Buchanan) إجراءً مشابهاً لإرضاء كلّ أعضاء الكونغرس الجنوبيين الذين كانوا عاجزين عن الحيلولة دون الموافقة عليه[41].

كان الرد في الشمال على التغيرات التي حدثت في المجتمع الزراعي الغربي أكثر تعقيداً، فلم يكن أصحاب المصانع الشماليين مستعدين بشكل آلي للتخلي عن الأراضي لأي شخص يطلبها، حيث إن فعل ذلك قد يؤدي إلى تضاؤل عدد الراغبين في العمل المحتمل ظهورهم على أبواب المصانع. وأتاحت معاداة الجنوب للغرب الفرصة للشمال كي يتحالف مع المَزارع ولكنها الفرصة التي أدركها الشماليون ببطء. ولم يصبح التحالف قوة سياسية حتّى وقت متأخر، في البرنامج الجمهوري لعام 1860 الذي ساعد في إيصال لنكولن إلى البيت الأبيض، مع أن غالبية الناخبين في البلاد كانوا معارضين له. ويبدو أن التقارب كان عمل الساسة والصحافيين وليس رجال الأعمال. وفتح اقتراح إتاحة الأراضي الغربية لصغار المستوطنين الطريق كي يمكن لفريق مرتبط بمصالح أصحاب الأملاك والمتعلمين من استخدامه لاجتذاب عدد ضخم من الأتباع، ولاسيما من بين العمال الحضريين[42].

---

(40) Helene Sara Zahler, *Eastern Workingmen and National Land Policy, 1829-1862* (New York: Columbia University Press, 1941), pp. 178-179, 188, Esp. note 1, p. 179.

(41) Beard and Beard, *The Rise of American Civilization*, vol. 1, pp. 691-692,
وهناك المزيد من التفاصيل عن المواقف داخل الكونغرس في: Zahler, Ibid., Chap. IX.

(42) Zahler, Ibid., p. 178.

كان جوهر الصفقة بسيطاً ومباشراً: تؤيد الأعمال التجارية مطلب المزارعين الخاص بالحصول على الأراضي، وهو المطلب الذي يتمتع بشعبية وسط دوائر الطبقة العاملة، في مقابل تأييد زيادة التعرفة الجمركية. وأصبحت صيحات الحشد الجمهورية في عام 1860 «صوِّت من أجل مزرعة - صوِّت من أجل تعرفة جمركية»[43]. وبهذه الطريقة تمّ «زواج بين الحديد والشعير» على نحو دستوري - بإلقاء نظرة سريعة مرة أخرى على توليفة الصناعة والإقطاعيين الألمان - ولكن مع مُلاك المزارع العائلية في الغرب وليس مع الطبقة الأرستقراطية مالكة الأراضي، ومن ثمّ حقق ذلك نتائج سياسية مغايرة تماماً. وفي غمار الحرب الأهلية نفسها كانت هناك اعتراضات على الزواج ودعوات إلى الطلاق. وفي عام 1861 كان لا يزال بإمكان س. ج. فالانديجام (C. J. Vallandigham)، أحد المدافعين عن صغار المزارعين، أن يقول إن «الجنوب الزارع كان الحليف الطبيعي لديمقراطية الشمال، ولاسيما في الغرب»، لأن أهل الجنوب قوم زراعيون[44].

غير أن تلك كانت أصواتاً من الماضي. وما جعل إعادة التحالف ممكناً، بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على طابع المجتمع الغربي، هو تلك الظروف الخاصة بالنمو الصناعي في الشمال الشرقي، فقد خلق وجود أرض مجانية تطوراً فريداً غير متوقع للعلاقات بين الرأسماليين والعمال في المراحل الأولى من الرأسمالية الأمريكية، وهي المراحل التي اتسمت في أوروبا بنمو الحركات الراديكالية العنيفة. ونجد أن الطاقات التي كانت ستتجه في أوروبا إلى بناء النقابات المهنية وصياغة البرامج الثورية قد اتجهت هنا إلى خطط توفر المزرعة المجانية لِكُلّ عامل سواء أراد ذلك أم لم يرد. وبدت تلك المقترحات هدامةً في نظر بعض المعاصرين[45]. ورغم ذلك كان الأثر الفعلي للرحلة غرباً هو تعزيز قوى الرأسمالية التنافسية والفريدة المبكرة من خلال نشر الاهتمام بالأملاك. ونجد

---

(43) Beard and Beard, *The Rise of American Civilization*, vol. 1, 692.

لمزيد من المعلومات عن خلفية التقارب الذي كان يمثل انقلاباً كبيراً في الأفكار السابقة التي كانت سائدة في الشرق، انظر: Zahler, *Eastern Workingmen and National Land Policy, 1829-1862*, p. 185, and Nevins, *The Emergence of Lincoln*, vol. 1: *Douglas, Buchanan, and Party Chaos, 1857-1859*, p. 445.

(44) Beard and Beard, Ibid., vol. 1, p. 677.

(45) المصدر نفسه، ص 648-649.

بيرد متنوع الاهتمام عندما يتحدث عن إلقاء الجمهوريين الفضاء القومي للبروليتاريا الجائعة «هديةً مجانيةً أكثر أهميةً من الخبز والسيرك»، وهو ما غاصت بعده الحركة الاشتراكية في الخلفية[46]. لم يكن هناك وقت لما كان يجب حدوثه. فقد أوقفت الحرب الأهلية نفسُها فجأةً الانسياقَ نحو الراديكالية، كما يشير هو بعد بضع جمل. ويظل مقدار المساعدة التي ربما تكون الأراضي الغربية قد قدمتها للعامل الشرقي قبل الحرب الأهلية مسألة مفتوحة، فقد كان المضاربون يضعون أيديهم على قطع كبيرة منها بالفعل. كما أنه من غير المرجح أنه كان يمكن بالفعل للفقراء في المدن الشرقية ترك نفق المنجم ومقعد المصنع لشراء مزرعة صغيرة وتجهيزها ولو بآلات بسيطة، وإدارتها إدارة مربحة، حتّى ولو استفادوا من الاحتمال الذي ربما تمكن غيرهم من الاستفادة منه.

بالرغم من تلك المؤهلات كلها، هناك بقية مهمة من الحقيقة في فرضية تيرنر (Turner) الشهيرة بشأن أهمية المناطق الحدودية للديمقراطية الأمريكية. إنّها تكمن في إعادة تحالف الطبقات الاجتماعية والقطاعات الجغرافية الذي أفرزه الغرب المفتوح على نحو مؤقت على أقل تقدير. وقد قضت الصلة بين الصناعة الشمالية ومُلاك المزارع الحرة في ذلك الوقت على الحل الرجعي الكلاسيكي لمشاكل الثورة الصناعية النامية. وكان ذلك سيصبح تحالفاً لرجال الصناعة الشماليين ومُلاك المَزارع الجنوبيين ضدّ العبيد وصغار المزارعين والعمال الصناعيين. وما ذلك بالخيال المجرد، فقد كانت هناك بضع قوى تدفع في ذلك الاتجاه قبل الحرب الأهلية، كما كان ملمحاً بارزاً في المشهد السياسي الأمريكي منذ نهاية إعادة البناء. وفي ظروف المجتمع الأمريكي في منتصف القرن التاسع عشر كان لا بُدَّ لأي حلّ سلمي، وأي انتصار للاعتدال، وإحساس سليم، وعملية ديمقراطية أن يكون حلاً رجعياً[47]. وكان سيصبح على حساب الزنوج،

(46) المصدر نفسه، ص 751.

(47) بناءً على التجربة الأمريكية اللاتينية، يقدم إلكنز (Elkins) «فهرست الأمور التمهيدية» التي ربما ساعدت في القضاء على العبودية بدون إراقة الدماء: إدخال العبيد في المسيحية، وحماية عفة عائلة العبيد، والسماح للعبد باستغلال وقت الفراغ في جمع ثمن شراء حريته. ومع ذلك فإن تلك الإجراءات تبدو لي على قدر كبير من الرجعية، وشكلاً من أشكال النزعة الرمزية في إطار العبودية. انظر: Stanley M. Elkins, *Slavery, a Problem in American Institutional and Intellectual Life* ([Chicago]: University of Chicago Press, [1959]), pp. 194-197.

كما سيصير إليه الأمر في النهاية بأي حال من الأحوال ما لم نكن على استعداد لأن نتعامل بجدية مع فكرة أن الشماليين والجنوبيين كانوا منذ أكثر من مئة عام على استعداد لنبذ العبودية ودمج الزنوج في المجتمع الأمريكي. وفعلت الصلة بين الصناعة الشمالية والمزارعين الغربيين التي استغرق الإعداد لها وقتاً طويلاً وإن كان ظهورها مفاجئاً، الكثيرَ في ذلك الحين للقضاء على احتمال الحل الرجعي المباشر لمشاكل البلاد الاقتصادية والسياسية بالنيابة عن الطبقات الاقتصادية المهيمنة. وللسبب نفسه، جرَّت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية.

3. نحو تفسير لأسباب الحرب

يقطع التحالف بين تجمعات المجتمع الأمريكي الرئيسيّة في المجتمع الأمريكي في عام 1860 شوطاً طويلاً نحو تفسير طابع الحرب، أو القضايا التي يمكن أو لا يمكن أن تظهر على السطح، بوضوح أكثر ما يمكن أن تنشب بسببه الحرب. وهو يبين لنا ما كان مرجحاً **لو** كان لا بُدَّ من وقوع قتال؛ إذ لا يعد التحالف في حدّ ذاته مبرراً إلى حدّ كبير **لأسباب** وقوع القتال بالفعل. وبما أن بعض الحقائق ذات الصلة بالموضوع بين أيدينا، فمن الممكن مناقشة مسألة ما إذا كان هناك صراع مميت بين الشمال والجنوب أم لا على نحو يحقق قدراً أكبر من الفائدة.

لنعرض المتطلبات الاقتصادية للنظامين الواحد تلو الآخر بترتيب 1) المتطلبات الرأسمالية و 2) متطلبات العمل و3) تلك المتطلبات المتصلة بتسويق المنتَج النهائي.

مع أن هذه النقطة عرضة للخلاف، فمن الممكن التعرف على ضغوط توسعية محددة في اقتصاد المَزراع، فالأراضي البكر الجديدة كانت ضرورية لتحقيق أفضل الأرباح، وبذلك كان هناك ضغط على جانب المتطلبات الرأسمالية، وهناك مؤشرات مقابلة على أن عرض العمالة كان مقيَّداً. وكان وجود المزيد من العبيد سيفيد إلى حدّ كبير. وأخيراً، فلكي يعمل النظام كلّه، لا بُدَّ أن يحقق القطن والمحاصيل الرئيسيّة الأخرى سعراً جيداً في السوق الدولية.

كانت الصناعة الشمالية تتطلب قدراً معيناً من المساعدة من الحكومة في ما يمكن تسميته التكاليف الإضافية للبناء الرأسمالي وخلق البيئة المؤسسية المواتية: نظام المواصلات، والتعرفة الجمركية، والنقد العزيز بالقدر الكافي بحيث لا

يكون للمدينين والبسطاء بصفة عامة مزايا لا يستحقونها. (من ناحية أخرى، ربما كان التضخم الذي قد يجعل الأسعار ترتفع سيَلقَى قدراً من الترحيب في ذلك الحين مثلما هو الحال الآن). من ناحية العمل، كانت الصناعة تحتاج إلى عمال أجراء أحرار من الناحية الشكلية، مع أنه ليس سهلاً أن نثبت أن العمالة الحرة متفوقة على العبودية بالضرورة في نظام المصانع، فيما عدا أنه لا بُدَّ من وجود من يحصل على المال كي يشتري ما تنتجه الصناعة. وربما يكون ذلك اعتباراً كافياً. وأخيراً، فمن الطبيعي أن الصناعة النامية كانت بحاجة إلى سوق تزداد اتساعاً، وهو ما كان يمثله القطاع الزراعي إلى حدّ كبير جداً. وكان الغرب بمثابة جزء كبير من تلك السوق وربما يُنظر إليه على أنه جزء من الشمال بالنسبة إلى هذا النموذج الأوَّلي.

من الصعب إدراك أي صراع هيكلي أو «قاتل» يتسم بخطورة فعلية في هذا التحليل للمتطلبات الاقتصادية الأساسية، بالرغم من محاولتي المتعمدة التحيز إلى نموذج يسير في هذا الاتجاه. هنا من الضروري جداً أن نتذكر، كما يشير المورخون التحريفيون للحرب الأهلية، أن أي دولة كبيرة تزخر بصراعات المصالح. إن الشّد والجذب والشجار والانتزاع، إلى جانب الكثير من الظلم والقمع، كانت النصيب المعتاد للمجتمعات البشرية على امتداد التاريخ المسجل. إن إلقاء الضوء على تلك الحقائق قبيل انتفاضة عنيفة كالحرب الأهلية ووصفها بالمسببات الحاسمة للحرب أمر لا يخفى ما عليه من تضليل. ومرة أخرى أقول إنّه قد يكون من الضروري بيان أن الحل الوسط كان مستحيلاً طبقاً لطبيعة الوضع. ونتيجة لما جرى حتّى الآن من تحليل، لا يبدو أن هذا هو الحال، فأقصى ما يمكن أن يُقال في هذا الاتجاه هو أن اتساع مساحة العبودية كان سيضر المزارعين الأحرار في الغرب ضرراً بالغاً. ومع أن المناطق التي كان يمكن أن ينجح فيها كلّ من نوعي الزراعة كان يحددها المناخ والجغرافيا، فلم يكن هناك من يمكنه التأكد من موقعها دون أن يجرب. ومع ذلك لا يبدو هذا العامل وحده كافياً لتبرير الحرب، فقد كانت الصناعة الشمالية ستسعد بسوق المَزارع في الغرب مثلما تسعد بأي سوق أخرى، إذاً تلك الاعتبارات كلها هي كلّ ما يهم، وكان من المرجح إلى حدّ كبير أن يُحَل الصراع. وتبدو النقاط الأخرى الخاصة بالصراع المحتمل والفعلي أقل جدية. ولا يمكن النظر إلى المتطلبات الشمالية في مجال البناء الرأسمالي، والمطالبة بالتحسينات الداخلية، والتعرفة الجمركية. . .الخ، على

أنها تهدد بوجود عبء ساحق على الاقتصاد الجنوبي. ومن المؤكّد أن عدداً كبيراً من مُلاك المَزارع الهامشيين كان سيعاني، وهو عامل له بعض الأهمية. ولكن إذا كان المجتمع الجنوبي يديره أصحاب مزارع أكثر نجاحاً، أو إذا كان هذا التأثير لم يعد مهماً جداً، فقد كان من الممكن التضحية بالأفراد الصغار من أجل التوصل إلى صفقة ما. وفي مسألة العمال العبيد في مقابل العمال الأحرار، لم يكن هناك صراع اقتصادي حقيقي، لأن المناطق كانت مميزة جغرافياً. ويشير كلّ ما وقعت عليه يداي من روايات إلى أن العمالة الشمالية إما أنها غير مكترثة بقضية مناهضة العبودية أو معادية لها.

بالإضافة إلى الصراع بين المُزارعين الأحرار في الغرب ونظام المَزارع، فإن أقوى حجة تقريباً يمكن تقديمها من الناحية الاقتصادية البحتة هي أنه بما أن انفصال الجنوب لم يكن اقتراحاً غير معقول بالمرة في المقام الأول، لأن الجنوب لم يكن بذلك القدر من الاحتياج إلى ما كان على الشمال تقديمه بالفعل. وعلى المدى القصير ما كان الشمال ليشتري من القطن أكثر مما كان يشتريه بالفعل. وكان أقصى ما يمكن للشمال تقديمه هو أن يعيد فتح تجارة العبيد. وكان هناك حديث عن الاستيلاء على كوبا من أجل العبودية، بل وعمل عابر ما. وكما أظهرت الأحداث القريبة جداً، فإن مثل تلك الخطوة في ظلّ ظروف أخرى ربما كانت ستحظى بأكبر قدر من القبول في كلّ أنحاء البلاد. أما في تلك الفترة فكان الأمر غير عملي ومتهوراً.

خلاصة القول هي أن القضايا الاقتصادية كانت قابلة للتفاوض إلى حدّ كبير، فلماذا وقعت الحرب إذاً؟ وما الذي كانت تدور حوله؟ إن ما اتسم به التفسير الاقتصادي الصِّرف من قصور واضح، قد حدا بالمؤرخين إلى البحث عن تفسيرات أخرى؛ وسوف أحاول بعد قليل إثبات أن المسببات الأساسية كانت اقتصادية رغم ذلك. ويمكن تمييز ثلاث إجابات أساسية في الأدبيات. **إحداها** أن الحرب الأهلية كانت في الأساس صراعاً أخلاقيّاً حول العبودية. وبما أن قطاعات كبيرة ومؤثرة من الجمهور في كلّ من الشمال والجنوب كان ترفض اتخاذ موقف متشدد مع العبودية أو ضدها، فإن هذا التفسير يواجه صعوبات. وهذه في الواقع هي تلك الصعوبات التي حاول بيرد وآخرون الالتفاف حولها أثناء بحثهم عن المسببات الاقتصادية. وتحاول **الإجابة الثانية** تجاوز مجموعتي الصعوبات عن طريق الإشارة إلى أن القضايا كلها كانت قابلة للتفاوض في واقع الأمر وأن حماقات الساسة تسببت في نشوب الحرب التي لم تكن غالبية الشعب في الشمال

والجنوب تريدها. وتصل **الإجابة الثالثة** إلى محاولة دفع هذا الخط الفكري إلى مسافة أبعد بتحليل كيفية تعطيل الآلة السياسية لتحقيق الإجماع في المجتمع الأمريكي وسماحها بنشوب الحرب. إلا أنه في هذا المسعى غالباً ما يُدفَع المؤرخون إلى الخلف في اتجاه تفسير يتعلق بالمسببات الأخلاقية[48].

يمكن لِكُلّ تفسير من التفسيرات، بما في ذلك التفسير الذي يؤكّد على العوامل الاقتصادية، أن يسوق قدراً كبيراً من الحقائق التي تدعمه. كما أنَّ كلاًّ منها يصيب جزءاً من الحقيقة. والوقوف عند هذه الملاحظة يعني الرضا بالفوضى الفكرية. والمطلوب هو أن يرووا تلك الأجزاء من الحقيقة لبعضهم كي يفهموا العلاقة بين الحقائق الجزئية وأهميتها. ولا يعني كون هذا البحث لا نهاية له، وأن العلاقات المكتشفة هي نفسها حقائق جزئية، أن نتوقف عن البحث.

العودة إلى العوامل الاقتصادية أمر فيه تضليل، وإن كان ضرورياً في بعض الأحيان، إن نحن تناولنا تلك العوامل بمعزل عن العوامل الأخرى التي جرى العرف على تسميتها بالسياسية والأخلاقية والاجتماعية...الخ. وبالمثل فإنه لكي نعرض الموضوع لا بُدَّ من تحليل القضايا الواحدة تلو بعضها ضمن مجموعات أخرى - كالعبودية في حدّ ذاتها، والعبودية في الأقاليم، والتعرفة الجمركية، والعملة، والسكك الحديدية، وغير ذلك من التحسينات الداخلية، والجزية التي يزعمون أن الجنوب كان يدفعها للشمال. وفي الوقت نفسه، فإن التفتيت إلى فئات منفصلة يزيف ما يصفه، لأن الأشخاص الأفراد كانوا يعيشون الأمور هذه

---

(48) يؤكّد نيفينز على المسببات الأخلاقية في الوقت نفسه الذي يورد فيه أن معظم الناس كانوا غير مهتمين بتلك المسببات، وهي مفارقة لم يواجهها على نحو مباشر حسبما أرى. انظر: Nevins, *The Emergence of Lincoln*, vol. 2: *Prologue to Civil War, 1859-1861*, pp. 462-471.

للاطلاع على تفسيره العام؛ وللاطلاع على انتشار الرغبة في السلام، انظر المصدر المذكور، ص 63 و68. غير أن نيفينز لا يقدم الكثير من المادة الواقعية المفيدة في محاولة حلّ المفارقة. وللاطلاع على بيان دقيق وموجز عن فرضية أن الساسة هم المسؤولون، انظر الفقرة المقتبسة من كتاب راندال *Lincoln the Liberal Statesman* التي أعيد طبعها في: Stampp, *The Causes of the Civil War*, pp. 83-87.

ويقدم نيكولس وكرافن نسختين من الفرضية الثالثة في: Roy Franklin Nichols, *The Disruption of American Democracy* (New York: Macmillan Co., 1948), and Avery Craven, *The Growth of Southern Nationalism, 1848-1861*, A History of the South; v. 6 ([Baton Rouge]: Louisiana State University Press [and] the Littlefield Fund for Southern History of the University of Texas [Austin], 1953).

وينبغي أن نشير إلى أنه ليس هناك من المؤلّفين من يقدم نسخة خالصة أو مذكرة محام تحتوي على تفسير محدد. إنّها مسألة توكيد، ولكنه توكيد قوي جداً.

كلها في الوقت ذاته، وكان من الممكن أن يصبح الأشخاص الذين لا يبدون اهتماماً بقضية ما شغوفين بقضية أخرى. وبما أن الصلة بين القضايا باتت واضحة، فقد انتشر الاهتمام بين الأشخاص الذين يعبرون عن أنفسهم بوضوح. وحتّى إذا كانت كلّ قضية مفردة قابلة للتفاوض ـ وهذه نقطة قابلة للجدل ـ فقد كان من المستحيل تقريباً التفاوض عليها بشكل جماعي وكوحدة واحدة. وقد كانت وحدة واحدة، وفَهِمَها على هذا الأساس معاصرون كثيرون، لأنها كانت تجليات مجتمعات بكاملها.

لنبدأ التحليل من جديد وفي ذهننا وجهة النظر هذه. في البداية، ولأسباب اقتصادية وجغرافية، تطورت البنية الاجتماعية الأمريكية في اتجاهات مختلفة خلال القرن التاسع عشر. فقد نشأ مجتمع زراعي يقوم على عبودية المَزارع في الجنوب. ورسخت الرأسمالية الصناعية أقدامها في الشمال الشرقي وأقامت علاقات مع المجتمع القائم على الزراعة باستخدام العمالة العائلية في الغرب. وخلق الشمال مع الغرب مجتمعاً وثقافةً تتضارب قيمهما إلى حدّ كبير مع قيم الجنوب. وكانت العبودية بؤرة الخلاف. وبذلك فإننا قد نتفق مع نيفينز على أن القضايا الأخلاقية كانت حاسمة. غير أن تلك القضايا لا يمكن فهمها بدون البُنى الاقتصادية التي خلقتها ودعمتها. ولو ازدهر الرأي المؤيد لإلغاء العبودية في الجنوب لكانت هناك أسس لاعتبار الآراء الأخلاقية في حدّ ذاتها عاملاً مستقلاً.

أصبحت القضية الأساسية على نحو كبير هي ما إذا كان ينبغي استخدام آلة الحكومة الفدرالية لدعم مجتمع أو آخر أم لا. وكان ذلك هو المعنى الذي وراء تلك الأمور التي تبدو غير مثيرة بشكل واضح كالتعرفة الجمركية وما يضع العاطفة وراء الادعاء الجنوبي بأنه يدفع الجزية للشمال. وكانت مسألة السلطة التي تحتل المركز هي كذلك ما جعل قضية العبودية في الأقاليم قضية مهمة. وكان الزعماء السياسيون يعلمون أن الاعتراف بدولة للعبيد أو دولة حرة سوف يجعل الميزان يميل إلى جهة أو أخرى. إن كَوْنَ الشك جزءاً أصيلاً من الوضع، بسبب الأراضي غير المستقرة أو المستقرة جزئيّاً في الغرب، قد ضخَّم صعوبات الوصول إلى حلّ وسط. وكانت هناك ضرورة كبيرة إلى أن يكون الزعماء السياسيون على وعي بأي خطوة أو إجراء قد يزيد مزايا الآخرين. وفي هذا السياق الأكبر يكون لفرضية محاولة فرض حقّ النقض الجنوبي على التقدّم الشمالي معناها، باعتبارها مسبباً مهماً من مسببات الحرب.

آمل أن يكون في هذه الرؤية إنصاف كذلك للافتراض التحريفي بأنها كانت

في المقام الأول حرب ساسة، بل ربما كانت حرب محرِّضين، إن لم يُفهم الاصطلاحان على أنهما مجرد نعتين مهينين، ففي مجتمع معقد فيه تقسيم معقد للعمل، ولاسيما في الديمقراطية البرلمانية، المهمة الخاصة والضرورية التي يجب أن يقوم بها الساسة والصحافيون، وبقدر أقل إلى حدّ ما فحسب رجال الدين، هي أن يبقوا على قيد الحياة ويشعروا بالأحداث التي تؤثر على توزيع السلطة داخل المجتمع. وهم كذلك الأشخاص الذين يقدمون الحجج، الطيبة منها والسيئة، لتغيير بنية المجتمع وللحفاظ على الأشياء كما هي. وبما أن عملهم هو الانتباه إلى التغيرات المحتملة، بينما يواصل الآخرون مهمة كسب لقمة العيش الشاملة، فمن سمات النظام الديمقراطي أنه ينبغي على الساسة أن يكونوا صاخبين ومنقسمين انقساماً شديداً. ودور السياسي الديمقراطي الحديث دور على قدر كبير من التشابه، في الظاهر على أقل تقدير، فهو يفعل ما يفعله كي لا يضطر معظم الناس للانشغال بالسياسة. ولهذا السبب نفسه يشعر في كثير من الأحيان بأنه من الضروري تنبيه الرأي العام إلى الأخطار، الحقيقي منها وغير الحقيقي.

بناءً على وجهة النظر هذه يصبح عدم إيقاف الرأي الحديث للانجراف نحو الحرب مفهوماً، فقد وفر الرجال المهمون في الشمال والجنوب جوهر الرأي المعتدل، وكانوا هم مَن يكونون في الأوقات العادية زعماء في مجتمعهم، أو «صناع الرأي» كما يرجح أن يدعوهم دارس الرأي العام الحديث. وبما أنهم كانوا المستفيدين من النظام السائد، فقد اهتموا في المقام الأول بتحقيق المكاسب المالية، وكانوا يرغبون في كبت قضية العبودية وليس السعي من أجل الإصلاحات الهيكلية؛ وتلك مهمة صعبة على أي الأحوال. وكانت تسوية كلاي - ويبستر (Clay-Webster) لعام 1850 انتصاراً لهذه الجماعة، فقد نصّ على وجود قوانين أشد صرامةً في الشمال بشأن إعادة العبيد الفارين، وعلى تقدّم العديد من الولايات الجديدة للانضمام إلى الاتحاد، وهي كاليفورنيا كولاية حرة، ونيومكسيكو ويوتاه في تاريخ لاحق بالعبودية أو بدونها حسبما ينصّ عليه دستور كلّ منهما عند التقدّم للانضمام[49]. وكانت أي محاولة لجر قضية العبودية إلى

(49) للاطلاع على التجمعات الاجتماعية التي أيدت التسوية في الجنوب، انظر: Nevins, *Ordeal of the Union*, vol. 1: *Fruits of Manifest Destiny, 1847-1852*, pp. 315, 357, 366, et 375.

وهو يقول في ص 357: «كان أكبر عنصر مجموعة من المعتدلين. الذين كان يؤمنون بِكُلّ من الحقوق الجنوبية والاتحاد، ولكنهم كانوا يأملون في المصالحة بينهما». بعبارة أخرى، كانوا يريدون أكل الكعكة=

العلن والبحث عن حلّ جديد لها تجعل أعداداً كبيرة من تلك الجماعات تتخلى عن اعتدالها. وهذا ما حدث عندما أنهى السيناتور ستيفن أ. دوغلاس العمل بالتسوية في عام 1850 بعد أربع سنوات فقط، وذلك بفتحه مسألة العبودية من جديد في الأقاليم، فقد حوَّل من خلال اقتراحه في مشروع قانون كانساس ـ نبراسكا أن يقرر المستوطنون الأمر بأنفسهم، على نحو أو آخر، قطاعات عريضة من الرأي الشمالي من الاعتدال إلى رؤى قريبة من مبدأ إلغاء العبودية. وفي الجنوب لم يكن تأييده يزيد كثيراً عن كونه فاتراً[50].

كان المعتدلون بصورة عامة يتمتعون بالمزايا التي يعتقد كثيرون أنها ضرورية لعمل الديمقراطية: الاستعداد للتوصل إلى الحلول الوسط، والاطلاع على وجهة نظر الخصم، والنظرة البراغماتية. لقد كانوا على عكس الدوغماتيين. وكل ما وصل إليه ذلك في واقع الأمر هو رفض مواجهة الحقائق. وكان المعتدلون في محاولتهم طرح قضية العبودية جانباً في المقام الأول عاجزين عن التأثير في

= والاحتفاظ بها كذلك. وللاطلاع على ردود الأفعال العامة وتلك التي في الشمال، انظر: المصدر المذكور، ص 293-294، 346، و348. وهناك المزيد من التفاصيل وردود الفعل التجارية الشمالية المختارة في الفصلين الثاني والرابع من: Foner, *Business and Slavery, the New York Merchants & the Irrepressible Conflict*.

ويبدو أن الإثارة بشأن العبيد الفارين في كلّ من الشمال والجنوب كانت أكبر في الولايات التي كان احتمال حدوث المشكلة فيها أقل ما يكون. ولكن كلاي وويبستر هما اللذان وفرا الدليل على هذه الفرضية. انظر: Nivens, Ibid., p. 384.

(50) للاطلاع على ردود الأفعال تجاه اقتراح دوغلاس في الشمال والجنوب، انظر: Nevins, *Ordeal of the Union*, vol. 2: *A House Dividing, 1852-1857*, pp. 121, 126-127, 133-135, 152-154, and 156-157.

وقد تجد معالجة متعاطفة مع دوغلاس في Avery Craven, *The Coming of the Civil War*, 2d Ed. (Chicago: University of Chicago Press, [1957]), Esp. pp. 325-331, and 392-393.

وعن شأن كانساس ـ نبراسكا، يقدم كرافن حجة مقبولة لفرضية أن الساسة الشماليين غير الأمناء أثاروا مسألة العبودية باعتبارها قضية زائفة. وهو يقول عن جدل لنكولن ـ دوغلاس إن مَواطن اللبس الأخلاقية البارزة عند لنكولن أدت إلى جعل دوغلاس يبدو غير مبالٍ بالمرة بالقضايا الأخلاقية. وهذه المعالجة مناقضة تماماً لتلك التي عند نيفينز. ويقول نيفينز (Nevins, Ibid., p. 108) معلقاً على ما قام به دوغلاس في إعادة فتح قضية العبودية بمشروع قانون كانساس ـ نبراسكا: «عندما اندفع السخط كالمحيط عندما يضربه الإعصار، تعجب [دوغلاس]. إن كون قوى المد التي لا سبيل لمقاومتها في التاريخ قوى أخلاقية حقيقة تغيب باستمرار عن ذهن الرجل ذي المفاهيم الأخلاقية غير الواضحة». وهذه خطبة في حفل لتوزيع الدرجات العلمية وليست تاريخاً، فلا بُدَّ أن يكون الزعماء السياسيون غامضين أخلاقياً في مساعيهم لمواجهة القوى الأخلاقية المتضاربة. وقد جعل المؤرخون اللاحقون الساسة الذين يفوزون أبطالاً أخلاقيين. وبصورة عامة لم يخضع نيفينز لهذا الهراء.

سلسلة من الأحداث التي يولِّدها الوضع الأساسي والسيطرة عليها[51]. وقد أدت أزمات كالصراعات على «كانساس النازفة»، والهلع المالي في عام 1857، ومحاولة جون براون الميلودرامية لوضع نفسه على رأس تمرد العبيد، وكثير غيرها، إلى تآكل الموقف المعتدل، مما أدى إلى انفراط عقد أعضائه وارتباكهم بصورة كبيرة. وكشفت النزعة العملية التي تحاول حلّ القضايا بتجاهلها على نحو يتسم بالصبر - وهو الموقف الذي غالباً ما يُنظر إليه برضا على أنه جوهر الاعتداد الأنجلو سكسوني - عن نفسها باعتبارها غير مناسبة بالمرة. وليس الموقف، أو الإطار العقلي، الخالي من التحليل والبرنامج الواقعيين بكافٍ لجعل الديمقراطية تعمل، حتّى ولو شاركت الغالبية في هذه النظرة. ولا يعني الإجماع في حدّ ذاته الكثير؛ فهو يعتمد على الأمر الذي عليه الإجماع.

أخيراً، فعندما يحاول المرء فهم المجتمع الأمريكي ككل كي يدرك مسببات الحرب ومدلولها، من المفيد تذكُر أن البحث عن مصادر النزاع يغطي بالضرورة على جزء كبير من المشكلة. وفي أي وحدة سياسية قائمة منذ فترة طويلة لا بُدَّ

---

(51) في شتاء 1958-1859 كانت الخطط تُعَد في الجنوب لإنشاء حزب جديد يوصف في: Nevins, *The Emergence of Lincoln*, vol. 2: *Prologue to Civil War, 1859-1861*, p. 59,
بأنه «حزب قومي محافظ يعلي من شأن الاتحاد وينبغي أن يلقي قضية العبودية جانباً، وينتقد الانفصاليين، ويدفع ببرنامج عريض من التحسينات الداخلية، ويطيح بالديمقراطيين على أسس بناءة». وكان يعتمد على رجال مهمين، وزعماء سياسيين، وصحافيين، وحاول اجتذاب المزارعين الصغار مقابل مُلاك العبيد الكبار، غير أنه لم يكن له أي تأثير. وخلال المرحلة الأخيرة، عندما كان الانفصاليون مسؤولين عن الأحداث، بدا أن المعارضة الوحيدة تأتي من هؤلاء الذين تربطهم صلات تجارية مباشرة مع الشمال، أي من التجار والمهنيين في بعض الموانئ الجنوبية، والمزارعين الصغار. انظر: المصدر المذكور، ص 322، 323، 324، و326. وكانت الدوائر التجارية في نيويورك متحمسة أحياناً وغير مبالية في أحيان أخرى، فبعد أن كانت مدافعة بقوة عن تسوية عام 1850 تحولت إلى الرأي المنادي بإلغاء العبودية بشأن عمل كانساس - نبراسكا الخاص بدوغلاس، ثمّ ارتدت إلى ما كانت عليه بعد فترة قصيرة. وكما يشير فونر: Foner, *Business and Slavery, the New York Merchants & the Irrepressible Conflict*, p. 283,
فإنه «منذ عام 1850 كانت الأغلبية العظمى من تجار نيويورك يعملون في ظلّ وَهْم أن الصراع الفئوي سوف يعدِّل نفسه في النهاية إذا ترك «الساسة والمتعصبون» الأحداث المتنازع عليها في حالها». وتبدو هذه الرغبة في مراوغة القضايا فكرة دائمة في نظرتهم، فقد كانت الإثارة تضر بالأعمال التجارية. وفي 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1857 تكهنت صحيفة **هيرالد** (*Herald*) (المصدر المذكور، ص 140-141) قائلة: «لا بُدَّ أن تفسح مسألة الزنوج الطريق للقضايا الأسمى الخاصة بالعملة والائتمانات الصحيحة، والأساس القوي والدائم للأمن الذي يمكن أن ترتكز عليه كلّ المصالح التجارية المتنوعة للبلاد». وهذا البرنامج يمكن أن يتفق عليه المعتدلون في الشمال والجنوب على الأقل. وسوف يصبح في النهاية البرنامج الذي تصفّى به الحرب الأهلية وعواقبها.

من وجود مسببات لإنتاج الوحدة. ولا بُدَّ أن تكون هناك أسباب لبحث الرجال عن تسوية لخلافاتهم الحتمية. ومن الصعب العثور على حالة في التاريخ أنشأت فيها منطقتان مختلفتان أنظمة اقتصادية تقوم على مبادئ متناقضة تناقضاً كبيراً ومع ذلك تظل قائمة في ظلّ حكومة مركزية تتمتع بسلطة حقيقية في كلتا المنطقتين. لا تَرِدُ على ذهني حالة كهذه[52]. في مثل هذا الوضع قد تكون هناك قوى مجمِّعة شديدة لمواجهة الاتجاهات الانقسامية. ويبدو أن القوى المجمِّعة كانت ضعيفة في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة، مع أن احتمال المبالغة في ضعفها قائم باستمرار بسبب وقوع الحرب الأهلية.

التجارة عامل واضح يمكن أن يولِّد روابط بين أقسام البلاد المتعددة، فذهاب قطن الجنوب بشكل أساسي إلى إنجلترا يكاد يكون عاملاً شديد الأهمية. وكان ذلك يعني أن الصلة على هذا النحو مع الشمال أضعف، فالتحيز الإنجليزي مع القضية الجنوبية أثناء الحرب نفسها معروف. غير أنه لن يجدي إعطاء أهمية كبيرة لاتجاه التجارة باعتباره أحد جوانب الانفصال. وكما أشرنا من قبل، فقد بدأت المصانع الشمالية استخدام المزيد من القطن. وبعد هبوط السوق الحاد عقب انهيار عام 1857، اعتمد تجار نيويورك بشكل أكبر لبعض الوقت على صلاتهم الجنوبية[53]. باختصار، كان الوضع يتغير في مجال التجارة؛ ولو أمكن تحاشي وقوع الحرب لما وجد المؤرخون الذي بحثوا أولاً عن المسببات الاقتصادية أي صعوبة في العثور على تفسير.

بالرغم من أهمية كون القطن لا يزال يربط الجنوب بإنجلترا أكثر من الشمال، فربما كان جانبان آخران من جوانب الوضع أكثر أهمية. أحد هذين الجانبين ورد ذكره من قبل، وهو عدم وجود أي تهديد راديكالي قوي من الطبقة العاملة للأملاك الرأسمالية في الشمال. وثانيهما هو أن الولايات المتحدة لم يكن لها أعداء خارجيون أقوياء. وفي هذا الصدد كان الوضع مختلفاً تماماً عن ذلك الذي واجهته ألمانيا واليابان اللتان عاشتا نسختيهما من أزمات التحديث السياسي في وقت لاحق، في عام 1871 في ألمانيا، وفي عام 1868 في اليابان. ولهذه

---

(52) ربما يكون الكومنولث البريطاني مرشحاً واضحاً. يؤيد انقسامه خلال الخمسين سنة الماضية إلى وحدات مستقلة التعميم أعلاه.

(53) Foner, Ibid., p. 143.

التوليفة من الأسباب، لم تكن هناك قوة كبيرة وراء التسوية المحافظة المميِّزة الخاصة بالنخب الزراعية والصناعية. ولم يكن هناك الكثير الذي يجعل أصحاب المصانع الشمالية والعبيد الجنوبيين يتجمعون تحت راية قداسة المِلكية.

خلاصة الأمر باختصار شديد هي أن مسببات الحرب يمكن أن توجد في نمو الأنظمة الاقتصادية المختلفة الذي أدى إلى حضارتين مختلفتين (ولكنهما رأسماليتان رغم ذلك) لهما موقفان غير متوافقين بشأن العبودية. وساعدت الصلة بين الرأسمالية الشمالية والزراعة الغربية على جعل التحالف الرجعي المميز بين النخبتين الحضرية والزراعية، ومن ثمّ التسوية التي كان يمكن أن تحول دون وقوع الحرب، أمراً غير ضروري لبعض الوقت. (كانت التسوية كذلك هي التي صفّت الحرب في نهاية الأمر). وهناك عاملان آخران جعلا التسوية بالغة الصعوبة، فقد بدا أولاً مستقبل الغرب مشكوكاً فيه على نحو يجعل توزيع السلطة في المركز أمراً مشكوكاً فيه، مما كثّف وضخّم كلّ مسببات عدم الثقة والنزاع. ثانياً، وكما أشرنا من قبل، كانت القوى المجمِّعة الرئيسيّة في المجتمع الأمريكي لا تزال ضعيفة، وإن كانت تزداد قوة.

4. قوة الدفع الثورية وفشلها

من الضروري أن يُقال عن الحرب الأهلية ما يزيد على كونه بضع كلمات، خاصةً وقد ذُكِر أهم حدث سياسي، وهو إعلان تحرير العبيد. وعكست الحرب حقيقة أن الطبقات السائدة في المجتمع الأمريكي انقسمت على نحو واضح إلى قسمين، وكان ذلك بشكل أوضح من انقسام الطبقات الحاكمة في إنجلترا في فترة الثورة البيوريتانية، أو تلك الطبقات في فرنسا في زمن الثورة الفرنسية، ففي هذين الاضطرابين العظيمين، مكّنت الانقسامات داخل الطبقات السائدة الاتجاهات الراديكالية من الانبثاق من الطبقات الدنيا، وهو الأمر الذي كان في حالة الثورة الفرنسية أكثر منه في إنجلترا، فالواقع أنه لم تكن في الحرب الأهلية الأمريكية انتفاضة راديكالية مشابهة.

من السهل رؤية الأسباب في الخطوط العامة الرئيسيّة؛ فلم تكن المدن الأمريكية تعج بالصناع المقعموعين و«اللامتسرولين» المحتملين. وقد قلل وجود الأراضي الغربية من احتمال الانفجار، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر. الأمر الثاني هو أن المواد اللازمة لتأجيج نار الفلاحين لم تكن موجودة. وبدلاً من

الفلاحين الذين هم في قاع الكومة، كان يوجد في الجنوب العبيد السود بشكل أساسي. وهؤلاء إما أنهم لا يقدرون على الثورة أو لا يرغبون في القيام بها، وهذا لا يهم كثيراً بالنسبة إلى موضوعنا. ومع أنه كانت هناك أعمال عنف متفرقة قام بها العبيد، فلم يكن لتلك الأعمال أي نتائج سياسية. إذ لم تخرج أي قوة دفع سياسية من ذلك الاتجاه(54).

ما كان يقف في سبيل قوة الدفع الثورية، أي محاولة تغيير نظام المجتمع الراسخ بالقوة، كان نتيجة للرأسمالية الشمالية، ففي جماعة تُعرف باسم «الجمهوريين الراديكاليين»، اندمجت الأفكار المؤيدة لإلغاء العبودية مع مصالح التصنيع كي تشعل وميضاً ثوريّاً سريعاً انتثر وتلاشى في وحل الفساد. ومع أن الراديكاليين كانوا شوكة في خاصرة لنكولن أثناء الحرب، فقد استطاع خوض الحرب إلى أن بلغ نهايتها العسكرية الناجحة في المقام الأول على أساس من الحفاظ على الاتحاد، أي بدون أي هجوم خطير ضدّ حقوق المِلكية الجنوبية. ولفترة وجيزة دامت حوالى ثلاث سنوات بعد توقف القتال (1865 ـ 1868) كانت السلطة بيد الراديكاليين الجمهوريين في الشمال المنتصر حيث شنت هجوماً على نظام المَزارع وبقايا العبودية.

لقد فهم الأعضاء البارزون في هذه الجماعة الحرب على أنها صراع ثوري بين الرأسمالية التقدّمية والمجتمع الزراعي الرجعي القائم على العبودية. وبما أن النزاع بين الشمال والجنوب كان له بالفعل مثل هذا الطابع، أي إنه نزاع ظهرت بعض أهم صراعاته بعد توقف القتال الفعلي، فإن السبب في ذلك يعود إلى الجمهوريين الراديكاليين. وهم يبدون من منظور مئة سنة تالية الوميض الثوري الأخير شديد البورجوازية وشديد الرأسمالية، وآخر ذرية أهل مدن العصور الوسطى الذين بدأوا الثورة ضدّ سادتهم الإقطاعيين. لقد كانت الحركات الثورية منذ الحرب الأهلية إما مناهضة للرأسمالية، أو فاشية ومضادة للثورة وإن كانت مؤيدة للرأسمالية.

نتيجة لوجود دعاة إلغاء العبودية وراديكاليي «التراب الحر»(*)، آمنت

---

(54) يجمع الباحث الماركسي المعروف أبتيكر هذه الأمثلة في كتابه: Herbert Aptheker, *American Negro Slave Revolts* (New York: [n. pb.], 1943), Chapter XV.

(*) التراب الحر: حزب سياسي قديم تأسس في الولايات المتحدة عام 1848 لمعارضة مدّ العبودية إلى الأقاليم. وقد انضم الحزب في العام نفسه إلى حزب الحرية. ويعني اسم الحزب الأرض الخالية من العبيد.

عصبة صغيرة من الساسة الجمهوريين بتصور العبودية على أنها «بقايا عالم البارون والقن ـ النبيل والعبد الميت» الذي ينطوي على مفارقة تاريخية. وهم يتصورون أن الحرب الأهلية نفسها على أنها فرصة لاقتلاع هذه المفارقة التاريخية والقضاء عليها كي يُعاد بناء الجنوب على غرار الشمال التقدّمي الديمقراطي القائم على «حرية الرأي، وحرية العمل، والأبنية المدرسية، وصناديق الاقتراع». ومع أن زعيم الجمهوريين الراديكاليين في مجلس النواب ثاديوس ستيفنز (Thaddeus Stevens) كتب سراً إلى شريكه في مكتب المحاماة خلال العام قائلاً إن البلاد بحاجة إلى شخص في السلطة (أي غير لنكولن) «على قدر كافٍ من رجاحة العقل، وقدر كافٍ من الشجاعة، للتعامل مع هذه على أنها ثورة، ويعيد تشكيل مؤسساتنا.. وقد يشمل الأمر إقفار الجنوب إلى جانب تحرير العبيد، وإعادة إعمار نصف القارة بالسكان..» والأمر الذي أعطى قوة دفع لهذه الحركة وأخرجها من مجال الحديث الصاخب هو أنها توافقت مع مصالح شريحة مهمة من المجتمع الشمالي[55] وكانت إحدى تلك المصالح صناعة الحديد والصلب الوليدة في بنسلفانيا. وكانت الأخرى مجموعة من شركات السكك الحديدية. وقام ستيفنز بدور وسيط من قِبَل الكونجرس بالنسبة إلى هاتين المصلحتين، وقد تلقى من كلّ منهما خدمات مالية بما يتفق مع الأخلاقيات السياسية السائدة[56]. كما تلقى الجمهوريون الراديكاليون دعماً كبيراً من العمال الشماليين. ومع أن العمال الشماليين لم يكونوا متحمسين لدعاية إلغاء العبودية، خوفاً من منافسة الزنوج واعتبارهم دعاة إلغاء العبودية في نيو إنجلاند ممثلين منافقين لأصحاب المصانع، فقد كانوا متحمسين للمفاهيم الراديكالية الخاصة بحماية التعرفة الجمركية والتحرّك ببطء في ما يتعلق بانكماش العملة الشمالية المتضخمة[57]. ومن ناحية أخرى كانت المصالح المالية والتجارية غير متحمسة بشأن الراديكاليين. وبعد الحرب،

---

(55) انظر الدراسة الممتازة التي اقتُبِست منها الملاحظات التي بين علامات تنصيص: Margaret Shortreed, «The Antislavery Radicals: From Crusade to Revolution 1840-1868,» *Past and Present*, no. 16 (November 1959), pp. 65-87, Esp. pp. 68-69, and 77.

(56) Richard Nelson Current, *Old Thad Stevens, a Story of Ambition* (Madison: The University of Wisconsin Press, 1942), pp. 226-227, 312, and 315-316.

(57) انظر: Joseph G. Rayback, «The American Workingman and the Antislavery Crusade,» *The Journal of Economic History*, vol. 3, no. 2 (November 1943), pp. 152-163.

انقلب الراديكاليون المتمسكون بمبادئهم على «حكم الأثرياء في الشمال»[58].

وهكذا لم يكن الهجوم الراديكالي يمثل هجوماً رأسمالياً موحّداً ضدّ نظام المزارع. بل كان توليفة من العمال ورجال الصناعة وبعض شركات السكك الحديد حين كانت في أوج قوتها. ومع ذلك فليس من الخطأ تسميتها بالرأسمالية التنظيمية، بل والتقدّمية؛ فقد اجتذبت القوى الرئيسيّة (مادية النزعة) التي أحبها فيبلن (veblen) فيما بعد في المجتمع الأمريكي وقاوم مَن لم يحبهم: هؤلاء الممولون الذين جمعوا ثروتهم عن طريق البيع بدلاً من الصنع. وكان لتلك التوليفة عند ثاديوس ستيفنز وزملائه قيادة سياسية ماهرة وموهبة فكرية صغيرة كافية لأن تقدّم استراتيجية عامة. وكان لدى الراديكاليين تفسير للاتجاه الذي يسير فيه المجتمع وكيفية استفادتهم من هذه الحقيقة. وكانوا يرون أنه كان من المحتمل أن تصبح الحرب الأهلية ثورة على أقل تقدير. وقد أتاح لهم الانتصار العسكري واغتيال لنكولن الذي رحبوا به بفرح يكاد لا يخفى، الفرصة لمحاولة القيام بثورة حقيقية.

ومرة أخرى قدَّم ثاديوس ستيفنز التحليل وكذلك القيادة السياسية اليومية. وبلغت استراتيجيته في المقام الأول حدّ الاستيلاء على آلة الحكومة المركزية لمصلحة الجماعات التي كان متحدثاً باسمها. ولكي يحقق ذلك كان لا بُدَّ من تغيير المجتمع الجنوبي كي لا يعود النمط القديم لقيادة المزارع إلى الكونغرس وتحبط الخطوة. ونتيجة لتلك الضرورة تحول ما كان هناك من قوة دفع ثورية صغيرة إلى صراع كامل. وكان لدى ستيفنز ما يكفي من المعرفة المتعمقة التي تسمح له برؤية ما كانت عليه المشكلة والبحث عن العلاج المحتمل، كما كانت لديه الشجاعة الكافية للقيام بمحاولة.

قدم ستيفنز في كلماته التي ألقاها في عام 1865 أمام الجمهور العام والكونغرس تحليلاً وبرنامج عمل على قدر مدهش من الترابط، فقد كان لا بُدَّ من معاملة الجنوب على أنه شعب مهزوم، وليس باعتباره ولايات خرجت بصورة أو بأخرى من الاتحاد ويجب الترحيب بعودتها. «**لا بُدَّ** من تحطيم أساس

(58) Robert P. Sharkey, *Money, Class, and Party: An Economic Study of Civil War and Reconstruction*, Johns Hopkins University Studies in Historical and Political Science; Ser. 77, no. 2 (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1959), pp. 281-282, and 287-289.

مؤسساتهم السياسية والبلدية والاجتماعية، وإلا فقد ضاعت كلّ دمائنا وثروتنا هباءً. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمعاملتهم والسيطرة عليهم باعتبارهم شعباً مهزوماً»[59]. كما أكد أنه لا ينبغي السماح لهم بالعودة «إلا بعد تعديل الدستور بحيث يصبح على النحو الذي كان يقصده واضعوه؛ ولكي يضمن السيطرة الدائمة لحزب الاتحاد»، أي للجمهوريين[60].

إذا لم «يعاد تشكيل» الولايات الجنوبية ـ انتقل هذا التعبير المخفف الذي يعني الثورة من أعلى من الاستخدام المعاصر إلى كتب التاريخ اللاحقة ـ فإنها قد تجتاح الشمال بسهولة. وهذا هو ما حسبه ستيفنز بعناية وبصراحة، حيث مكّن بذلك الجنوب من الفوز بالسلام بعد أن خسر الحرب[61].

نتيجة لتلك الاعتبارات، خرج برنامج لإعادة بناء المجتمع الجنوبي من أعلى لأسفل. وكان ستيفنز يرغب في تحطيم قوة مُلاك المَزارع عن طريق مصادرة الأملاك التي تزيد على مئتي فدان، «حتّى وإن دفع ذلك بطبقة النبلاء (الجنوبية) إلى المنفى». واستشهاداً بالإحصاءات، قال إنّه بهذه الطريقة سوف تحصل الحكومة الفدرالية على ما يكفي من الأراضي لإعطاء كلّ أسرة معيشية زنجية حوالى أربعين فداناً[62]. وأصبحت عبارة «أربعون فداناً وبغل» في النهاية الشعار الذي شوه سمعة آمال الزنوج المحررين حديثاً المفترض أنها طوباوية. ولكن الجمهوريين لم يكونوا طوباويين، ولم يكن ستيفنز كذلك. وعكست المطالبة بالإصلاح الزراعي الموسع وعياً واقعيّاً بأن لا شيء آخر يمكن أن يحطم قوة مُلاك المَزارع. وكان هؤلاء قد شرعوا بالفعل في استعادة أهمية سلطتهم القديمة بوسائل أخرى، وهو الشيء الذي استطاعوا إنجازه لأن الزنوج كانوا لا حول لهم ولا قوة من الناحية الاقتصادية. وكان بضعة راديكاليين على الأقل يرون ذلك بوضوح. وهناك مؤشرات تدلّ على أن تقسيم المَزارع القديمة لمنح مَزارع صغيرة

(59) كلمة ألقيت في 6 أيلول/ سبتمبر من عام 1865 في لانكستر بولاية بنسلفانيا، كما وردت في: Current, *Old Thad Stevens, a Story of Ambition*, p. 215.

(60) *Reconstruction: Speech of Hon. Thaddeus Stevens, of Pennsylvania: Delivered in the House of Representatives of the United States, December 18, 1865* (Washington, D. C.: H. Polkinhorn & Son, Printers, [1865]), p. 5.

(61) المصدر نفسه.

(62) كلمة ألقيت في 6 أيلول/ سبتمبر من عام 1865 وردت في: Current, *Old Thad Stevens, a Story of Ambition*, p. 215.

للزنوج كان أمراً ممكناً. وفي عامي 1864 و1865 قامت السلطات العسكرية الشمالية بتجربتين على هذا النهج لرعاية مشكلة الزنوج المعدمين المزعجة. وقد سلمت الأراضي المصادرة والمهجورة إلى أكثر من 40 ألف زنجي يقال إنّهم نجحوا في فلاحة الأرض كمزارعين صغار إلى أن أعاد الرئيس جونسون(*) الأملاك إلى أصحابها البيض السابقين(63). ومع ذلك لم تكن تجربة العبودية تلك التجربة التي تُعِدُّ السودَ لإدارة شؤونهم كرأسماليين ريفيين صغار. وكان ستيفنز يعي ذلك وشعر بأن الزنوج سوف يحتاجون إلى إشراف من أصدقائه في الكونجرس لفترة طويلة آتية. وفي الوقت نفسه رأى أنه بدون الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي والحد الأدنى من الحقوق السياسية، بما في ذلك حقّ التصويت، لن يمكنهم عمل الكثير بالنسبة إلى أنفسهم أو بالنسبة إلى المصالح الشمالية(64).

خلاصة القول إن النسخة الراديكالية من إعادة البناء بلغ بها الحال إلى استخدام القوة العسكرية الشمالية للقضاء على أرستقراطية المَزارع وخلق صورة طبق الأصل من الديمقراطية الرأسمالية عن طريق ضمان حقوق المِلكية والتصويت للزنوج. وفي ضوء الظروف الجنوبية في ذلك الحين، كانت تلك في الواقع أمراً ثوريّاً. وبعد قرن من ذلك، لم يكن ما تسعى إليه حركة الحقوق المدنية للزنوج يزيد على ذلك، حيث ظلّ التركيز على الجانب الاقتصادي خافتاً. وإذا كانت مسابقة الزمن أمراً ثوريّاً، فقد كان ستيفنز كذلك، وحتّى الشماليون المتعاطفون اعترفوا بالصدمة. وكتب هوراس جريلي (Horace Greeley) محرر الـ نيويورك تريبيون (New York Tribune) المتعاطف منذ فترة طويلة مع قضية إلغاء العبودية رداً على كلمة ستيفنز في 6 أيلول/ سبتمبر 1865 قائلاً: «.. نحن نحتج على أي حرب على الأملاك الجنوبية.. لأن طبقة الجنوبيين الثرية أقل معاداة للسود،

(*) ليندون الرئيس السابع عشر للولايات المتحدة الأمريكية (1865-1868). وكان قد اتّخذ قراراً لدعم السكان البيض وعارض تحسين العدالة للجنوبيين السود.

(63) Kenneth Milton Stampp, *The Era of Reconstruction, 1865-1877* (New York: Knopf, 1965), pp. 123, 125-126.

(64) «بدون حقّ الاقتراع في ولايات العبيد السابقة، (وأنا لا أتحدث عن ولايات حرة)، أعتقد أنه كان من الأفضل للعبيد أن يظلوا في قيودهم». انظر: *Reconstruction: Speech of Hon. Thaddeus Stevens, of Pennsylvania: Delivered in the House of Representatives of the United States, December 18, 1865*, pp. 6, and 8.

لكونها أكثر استنارة وإنسانية من الجهلة والأجلاف»[65]. وتعطي شكوك جريلي لمحة عما كان سيأتي عندما يكون من الواجب على الرجال المهمين في الشمال والجنوب دفن خلافاتهم وترك الزنوج يصنعون ما يمكنهم صنعه بحريتهم من خلال تسوية شهيرة أخرى.

ولذلك فليس مستغرباً أن تحدث هزيمة الراديكاليين، أو بدقة أكثر هزيمة ما كان راديكاليّاً في برنامجهم، بمجرد مواجهتهم لمصالح الأملاك الشمالية. ولم يستطع الراديكاليون إقحام المصادرة في قوانين إعادة البناء لعام 1867 على عكس رغبات أكثر الجمهوريين اعتدالاً. وفي مجلس النواب، حصل إجراء ستيفنز الخاص بـ «40 فداناً» على 37 صوتاً فقط[66]. ولم يكن الرأي الشمالي المؤثر في وضع يسمح له بالتغاضي عن أي هجوم مباشر على الأملاك، بل حتّى على أملاك المتمردين، أو حتّى باسم الديمقراطية الرأسمالية. وحذرت صحيفة *The Nation* من أن «أي توزيع لأراضي الأغنياء على من لا أرض لهم سوف يصدم نظامنا الاجتماعي والسياسي كلّه صدمةً لن يشفى منها بدون ضياع الحرية». وكان فشل الإصلاح الزراعي هزيمة حاسمة وأفرغ البرنامج الراديكالي من جوهره، فبدون الإصلاح الزراعي لن يزيد سائر البرنامج على كونه مجرد مسكنات أو مهدئات، طبقاً لوجهة نظر الشخص الذي يراه. وبالرغم من ذلك فقد يكون القول بأن هذا الفشل مهّد الطريق لسيادة المُلاك البيض الجنوبيين والمصالح المالكة الأخرى في نهاية الأمر ضرباً من المبالغة[67]، فالراديكاليون لم ينجحوا قط في منع الحرب، وكشف فشلهم في هذه الحالة القيود التي فرضها المجتمع الأمريكي على قوة الدفع الثورية.

في غياب مصادرة الأراضي وإعادة توزيعها، استعاد نظام المَزارع عافيته

---

(65) مقتبسة من عدد 12 أيلول/ سبتمبر 1865 في: Current, *Old Thad Stevens, a Story of Ambition*, pp. 216-217.

وانتقد جريلي (Greely) ستيفنز كذلك لعدم تضمينه بند التصويب في كلمته، وهو ما فعله في كلمة لاحقة، وهو ما يبدو في المقام الأول استجابة لضغط من السيناتور تشارلز سامنر (Charles Sumner) من ماساتشوستشس. ولم أحاول عرض اختلافات الآراء داخل صفوف الراديكاليين، ولكني ركزت على ستيفنز باعتباره أكثر الشخصيات ثورية بينهم، كما أنه أكثر الاستراتيجيين اليوميين تأثيراً عندما كانت الحركة في ذروتها.

(66) Current, Ibid., p. 233.

(67) انظر الرواية الممتازة في: Stampp, *The Era of Reconstruction, 1865-1877*, pp. 128-130,

والاقتباس من صحيفة *The Nation* ورد في ص 130.

بواسطة نظام العمل الجديد، ففي البداية كانت هناك محاولات للعمل بالأجر. وفشلت تلك المحاولات، ولو جزئيّاً، لأن الزنوج كانوا يميلون إلى سحب أجورهم في شهور الركود ثمّ يهربون عندما يحين وقت جني القطن. ومن ثمّ كان هناك تحول شائع نحو المزارعة، مما يجعل لمُلاك المَزارع السيطرة على القوة العاملة لديهم. وكان التغير كبيراً. وكما سنرى في الوقت المناسب، كانت المزارعة في أنحاء كثيرة من آسيا تمثل إحدى طرق استخراج الفائض من الفلاح من خلال الأساليب الاقتصادية وليس السياسية، وإن كانت الأساليب السياسية ضرورية في كثير من الأحيان لدعم الأساليب الاقتصادية. ومن ثمّ، فمن المفيد رؤية الأشكال الشبيهة إلى حدّ كبير التي تظهر في أمريكا بدون الوجود السابق لطبقة الفلاحين.

أعطى التاجر الريفي سمة محلية للوضع، رغم وجود وسائل مشابهة كذلك في الصين وأماكن أخرى. وكان التاجر الريفي في كثير من الأحيان مالك مزرعة كبير. وكان يسيطر على القوى العاملة عن طريق بيع البقالة بالآجل للمستأجر والمزارع، حيث كانت الأسعار أعلى بكثير من أسعار التجزئة العادية. ولم يكن بإمكان المستأجرين والمزراعين المتاجرة مع محل آخر، حيث لم يكن لديهم اعتماد في غيره، وعادةً ما كان ينقصهم النقد[68]. وبهذه الطريقة حلت القيود الاقتصادية محل قيود العبودية بالنسبة إلى كثير من الزنوج. ومن الصعب إلى حدّ كبير تحديد مقدار التحسن الحقيقي الذي كان يعنيه التغير، إذا كان هناك أي تحسن. غير أنه من الخطأ الاعتقاد بأن أحوال مُلاك المزارع ازدهرت في ظلّ النظام الجديد. ويبدو أن الأثر الرئيسي كان جعل الجنوب اقتصاداً ذا محصول واحد أكثر من ذي قبل، حيث يضغط رجل البنوك على مالك المزرعة، ويضغط مالك المزرعة على المزارع كي يزرع المحاصيل التي يمكن أن تحقق عائداً مالياً سريعاً[69].

مضت استعادة العافية السياسية إلى جانب استعادة العافية الاقتصادية، حيث كانت كلّ منهما تعزز الأخرى أكثر مما في أي علاقة للسبب والمسبب. ولا

---

(68) للاطلاع على وصف دقيق، انظر: Fred Albert Shannon, *American Farmers' Movements*, An Anvil Original; no. 28 (Princeton, N. J.: Van Nostrand, [1957]), p. 53.

(69) Randall and Donald, *The Civil War and Reconstruction*, pp. 549-551.

حاجة إلى أن نعيد هنا رواية المناورات السياسية لورثة الجماعات الحاكمة قبل الحرب الأهلية في الجنوب بينما كانوا يسعون إلى الحصول على النفوذ السياسي، وإن كان جديراً بالملاحظة أن المتواطئين البيض ـ الذين قد يمكن تسميتهم الآن Scalawags[*] ـ شملوا العديد من مُلاك المزارع والتجار، بل والزعماء الصناعيين[70]. وقد ساعد قدر كبير من العنف الذي ربما خففت منه العناصر الأفضل، على وضع الزنوج «في المكان الصحيح» وإعادة ترسيخ السيادة البيضاء الشاملة، وإن كان هناك شكّ في هذا الترتيب[71]. وفي تلك الأثناء كان نفوذ رجال الصناعة ورجال السكك الحديد قد أخذ يتزايد في الشؤون الجنوبية[72]. باختصار، كان الرجال المهمون المعتدلون يعودون للنفوذ والسلطة والتأثير في الجنوب، كما كان حالهم في الشمال. وكان يجري إعداد المسرح لتحالف هؤلاء عبر خطوط المعارك السابقة. واكتمل ذلك رسميّاً في عام 1876 عندما سويت انتخابات هايز ـ تيلدن (Hayes - Tilden) المتنازع عليها بالسماح لهايز الجمهوري بتولي منصبه مقابل إزالة بقايا النظام الاحتلالي الشمالي. وفي ظلّ الهجوم الذي شنه الزراعيون الراديكاليون في الغرب والعمال الراديكاليون في الشرق، كان حزب الثروة والأملاك والمزايا في الشمال مستعدّاً للتخلي عن آخر مظهر من مظاهر دعم حقوق طبقة الزنوج العاملة المعدمة والمضطهدة[73]. وعندما لم يعد «السادة الإقطاعيون» الجنوبيون مُلاك عبيد واكتسبوا قدراً أكبر من الصبغة التجارية الحضرية وواجه الرأسماليون الشماليون السخط الراديكالي، أصبح التحالف الكلاسيكي ممكناً. وهكذا جاء تيرميدور[**] لتصفية «الثورة الأمريكية الثانية».

(*) استُخدمت هذه الكلمة مؤخراً لتعني الشماليين الذين يشترون الأراضي الرخيصة في المدن الجنوبية ثمّ يعمرون المنطقة ويعيدون بيع الأراضي بأثمان مرتفعة.

(70) يصوِّر المناورات في ص 627-629 من المصدر نفسه.

(71) المصدر نفسه، ص 680-685.

(72) Comer Vann Woodward, *Reunion and Reaction; the Compromise of 1877 and the End of Reconstruction*, A Doubleday Anchor Book; A83, [2d Ed.], Rev. and with a New Introd. and Concluding Chapter (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1956), pp. 42-43.

ويمثل الفصل الثاني تحليلاً من الطراز الأول لعملية استعادة العافية المعتدلة بكاملها.

(73) المصدر نفسه، ص 36-37.

(**) كما رأينا من قبل، فقد حدث في 27 تموز/ يوليو 1794، أو 9 تيرميدور حسب تقويم الثورة الفرنسية، أن أطيح إلى روبسبير ومعه عهد الإرهاب في فرنسا. ومنذ ذاك الحين بات مصطلح «تيرميدور» يُستخدم من قبَل راديكاليي اليسار لوصف الثورة المضادة.

5. معنى الحرب

هل كانت تلك ثورة؟ بالطبع لم تكن ثورة بمعنى الانتفاضة الشعبية ضدّ القامعين. إن تقييم الحرب الأهلية، بهدف وضعها في تاريخ مازال يُصنع، أمر على قدر من الصعوبة التي عليها تبرير مسببها ومسارها. وأحد معاني الثورة هو التدمير العنيف للمؤسسات السياسية الذي يسمح للمجتمع باتخاذ مسار جديد. وبعد الحرب الأهلية تقدّمت الرأسمالية الصناعية تقدّماً سريعاً. ومن الواضح أن ذلك كان في ذهن تشارلز بيرد (Charles Beard) عندما صاغ عبارة «الثورة الأمريكية الثانية». ولكن هل كان الانفجار الذي شهده النمو الرأسمالي الصناعي نتيجة للحرب الأهلية؟ وماذا عن إسهام الحرية الإنسانية التي يربطها الكل ما عدا أكثر الأشخاص محافظةً بكلمة الثورة؟ يعد تاريخ التعديل الرابع عشر الذي يحظر على الولايات حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية أو الأملاك، نموذجاً للغموض بشأن هذا الموضوع. وكما يعرف أي شخص مثقف، فقد فعل التعديل الرابع عشر القليل جداً لحماية الزنوج ووفر قدراً ضخماً لحماية الشركات. وقد رفض البعض افتراض بيرد أن ذلك كان القصد الأصلي لهؤلاء الذين وضعوا مسودة التعديل[74]. وهذا أمر تافه في حدّ ذاته. أما بخصوص النتيجة، فليس هناك شكّ. وفي النهاية فإن الطريقة التي نقيّم بها الحرب الأهلية تتوقف على تقييم الحرية في المجتمع الأمريكي الحديث والصلة بين مؤسسات الرأسمالية الصناعية المتقدمة والحرب الأهلية. ولن يكفي كتاب كامل آخر لمناقشة تلك القضايا. ولن أفعل أكثر من رسم صورة سريعة لبعض من الاعتبارات الأكثر أهمية.

هناك تغيرات سياسية شديدة الأهمية صاحبت النصر الشمالي وأعقبته. وربما أمكن تلخيص تلك التغيرات في القول بأن الحكومة الفدرالية أصبحت مجموعة من المتاريس المحيطة بالأملاك، وبشكل أساسي الأملاك الكبيرة، ووكالة لتنفيذ عبارة «إن كلّ من له يُعطَى» التي وردت في الكتاب المقدس. ومن بين أول تلك المتاريس كان الحفاظ على الاتحاد نفسه، وهو ما كان يعني، عندما امتلأ الغرب بعد الحرب، سوقاً من كبريات الأسواق المحلية في العالم. كما كان سوقاً محمية بأعلى تعرفة جمركية في تاريخ البلاد حتّى ذلك الحين[75]. وحظيت الأملاك

---

(74) Randall and Donald, *The Civil War and Reconstruction*, p. 583.
وانظر كذلك ص 783-784 للاطلاع على مراجعة للأدبيات.

(75) كانت تعريفة موريل في عام 1861 بداية تصاعد حاد في التعرفة الجمركية، فقد رفعت معدلات=

بحماية حكومات الولايات مع وجود ميول غير سليمة من خلال التعديل الرابع عشر. وبالمثل وُضِعت العملة على أساس سليم من خلال النظام المصرفي القومي واستئناف مدفوعات التوابل. وهناك شكّ في ما إذا كانت تلك الإجراءات قد أضرت بالمزراعين الغربيين بالقدر الذي افتُرِض في يوم من الأيام؛ فهناك مؤشرات على أنها كانت تعمل بنجاح كبير إبان الحرب ولفترة مابعد ذلك[76]. وعلى أي حال فقد حصلت على تعويض من خلال فتح المجال العام في الغرب (قانون هومستيد لعام 1862)، مع أن الحكومة الفدرالية صارت بالنسبة إلى هذا الموضوع وكالة لتنفيذ نصّ الكتاب المقدس الذي أوردناه منذ قليل. تلقت السكك الحديد منحاً ضخمة، وشكّلت تصفية المجالات العامة كذلك أساس الثروات الضخمة من الأخشاب والتعدين. وأخيراً، كتعويض للصناعة التي كان من المحتمل أن تخسر العمال بتلك الطريقة، استمرت الحكومة الفدرالية في فتح باب الهجرة (قانون الهجرة لعام 1864). وكما يقول بيرد، فإن «كلّ ما حاول جيلان من الفدراليين والمحافظين الحصول عليه تحقق خلال أربع سنوات قصار، ومعه المزيد»[77]. وعبارة «أربع سنوات قصار» مبالغة بلاغية؛ فبعض تلك الإجراءات كانت كذلك جزءاً من إعادة البناء (1865 ـ 1876)، ولم يحدث أن بدأت مدفوعات التوابل حتّى عام 1879. ولكن هذه مسألة صغيرة، حيث إن إعادة

= متوسط التعرفة من 20 بالمئة من القيمة إلى 47 بالمئة، أي أكثر من ضعف المعدلات التي كانت سائدة في عام 1860. وبما أن المقصود منها في البداية هو جمع الأموال لوزارة مالية الاتحاد في زمن الحرب، فقد رسخت النزعة الحمائية على نحو عميق في السياسات الاقتصادية الأمريكية. بل إن قوانين 1883 و1890 و1894 و1897 منحت المزيد من الحماية. انظر: Lance Edwin Davis, Jonathan R. T. Hughes [and] Duncan M. McDougall, *American Economic History: The Development of a National Economy,* The Irwin Series in Economics (Homewood, Ill.: R.D. Irwin, 1961), pp. 322-323.

(76) Sharkey, *Money, Class, and Party: An Economic Study of Civil War and Reconstruction*, pp. 284-285, and 303.

(77) Charles Austin Beard and Mary Ritter Beard, *The Rise of American Civilization,* Decorations by Wilfred Jones, New Edition, 2 Vol. in one, Revised and Enlarged (New York: MacMillan, 1945), p. 105.

وانظر الصفحات 105-115 للاطلاع على مسح للإجراءات الملخصة هنا. انظر كذلك: Louis Morton Hacker, *The Triumph of American Capitalism; the Development of Forces in American History to the End of the Nineteenth Century* (New York: Simon and Schuster, 1940), pp. 385-397. للاطلاع على تحليل مشابه وإن كان أكثر إيجازاً بصورة أو بأخرى.

البناء كان بالتحديد جزءاً من الصراع كلّه. وإذا ما عدنا بالنظر إلى الوراء وقارنا ما حدث مع برنامج مُلاك المَزارع في عام 1860: الفرض الفدرالي للعبودية، وعدم وجود تعرفة جمركية حمائية، وعدم وجود دعم أو تحسينات داخلية مكلفة تخلق الضرائب، وعدم وجود نظام مصرفي أو نقدي قومي[78]، فإن دعم انتصار الرأسمالية الصناعية على قيود اقتصاد المزارع، ذلك الانتصار الذي احتاج إلى الدم والحديد كي يتحقق، يصبح مقنعاً بالفعل.

ربما يجعل التفكير جزءاً كبيراً من هذا الرأي يتبخر. وتجدر ملاحظة أن موقف بيرد نفسه غامض إلى حدّ كبير، فبعد أن روى بالتفصيل انتصارات الرأسمالية الشمالية التي أوجزها من قبل، يقول: «إن النتائج الاقتصادية الأساسية للثورة الأمريكية الثانية التي أشرنا إليها حتّى الآن كانت ستتحقق لو لم يكن هناك صراع مسلح...»[79]، ولكن ليس هناك شكّ في آراء بيرد إلا بقدر ما تلقيه الكتابات المثيرة لمؤرخ من الطراز الأول على هذه القضايا. وهناك ثلاث مقولات ذات صلة بالأمر يمكن سَوْقُها ضدّ فرضية أن الحرب الأهلية كانت انتصاراً ثورياً للديمقراطية الرأسمالية وضرورية لذلك الانتصار، **أولاً**: قد نعتقد أنه ليست هناك صلة حقيقية بين الحرب الأهلية وما أعقبها من انتصار للرأسمالية الصناعية؛ وتأييد وجود هذه الصلة يعنى الوقوع ضحية لمغالطة أنه عندما يعقب شيء ما شيئاً آخر فإن الأول يكون هو المسبب للثاني. ثانياً: قد نعتقد أن تلك التغيرات كانت تحدث من تلقاء نفسها من خلال عمليات النمو الاقتصادي العادية ولم تكن هناك حاجة إلى حرب أهلية لإحداثها[80]. وأخيراً قد يمكننا القول بناءً على الأدلة التي نوقشت بشيء من التفصيل في موضع سابق من هذا الفصل إن الاقتصادين الشمالي والجنوبي لم يكون في واقع الأمر في حالة من التنافس الخطير مع بعضهما؛ فقد كانا متكاملين في أحسن الأحوال، أما في أسوئها فلم يرتبطا

(78) Beard and Beard, Ibid., p. 29.

(79) المصدر نفسه، ص 115.

(80) Thomas C. Cochran, «Did the Civil War Retard Industrialization,?» in: Ralph Andreano, ed., *The Economic Impact of the American Civil War* (Cambridge [Mass.]: Schenkman Pub. Co., 1962), pp. 148-160.

يبدو لي صورة من هذه المقولة والمقولة التي قبلها. وأنا لا أجدها مقنعة لأنها تبين على أساس من الإحصاءات أن الحرب الأهلية قطعت النمو الاقتصادي على نحو مؤقت. وهي لا تمس مشكلة التغيرات المؤسسية، التي أعتقد أنها محور المسألة، مساً عاجلاً وهامشياً.

ببعضهما بسبب الظروف العارضة، كحقيقة أن الجنوب كان يبيع الكثير من قطنه لإنجلترا.

قد تحظى هذه المقولات جميعاً برد ناجع فقط إن كان من الممكن بيان أن المجتمع الجنوبي الذي تهيمن عليه المزارع، كان يشكِّل عقبة ضخمة في سبيل إقامة الديمقراطية الرأسمالية الصناعية. وتشير الأدلة إلى أنه من الواضح جداً أن عبودية المزارع كانت عقبة في سبيل الديمقراطية، على الأقل أي تصور للديمقراطية يشمل أهداف المساواة بين البشر، ولو حتّى ذلك الشكل المحدود من مساواة الفرص، وحرية الإنسان. وهي لا تؤكد على أي نحو من الوضوح أن عبودية المَزارع كانت عقبة في سبيل رأسمالية صناعية كتلك. وتبين الرؤية المقارنة بوضوح أن بإمكان الرأسمالية الصناعية ترسيخ أقدامها في المجتمعات التي لا تعلن تلك الأهداف الديمقراطية صراحةً، أو لنكن على قدر أكبر قليلاً من الحرص ونقول حيث لا تزيد تلك الأهداف عن كونها تياراً ثانويّاً. وكانت ألمانيا واليابان قبل عام 1945 المثالين التوضيحيين الرئيسيين لهذه الفرضية.

مرة أخرى يعود بنا البحث إلى المسائل السياسية وعدم التوافق بين نوعين مختلفين من الحضارات: في الجنوب، وفي الشمال والغرب. والأنظمة الزراعية التي تقمع العمال، وعبودية المزارع على وجه التحديد، عقبات سياسية تقف في سبيل نوع بعينه من الرأسمالية في مرحلة تاريخية بعينها؛ وهي التي يجب أن نسميها الديمقراطية التنافسية، لعدم وجود مصطلح أكثر تحديداً. وكانت العبودية خطراً وعائقاً للمجتمع الذي كان بحق وريثاً للثورات البيوريتانية والأمريكية والفرنسية. وكان المجتمع الجنوبي يعتمد بقوة على الوضع الوراثي كأساس للقيمة الإنسانية. وبالإضافة إلى الغرب، كان الشرق لا يزال ملتزماً بأفكار الفرص المتكافئة، وإن كان ذلك في إطار عملية التغيير، وفي كليهما كانت النماذج المثالية انعكاسات للترتيبات الاقتصادية التي أعطتهما الكثير من جاذبيتهما وقوتهما. وأظن أنه داخل الوحدة السياسية نفسها كان مستحيلاً من الناحية الوراثية إقامة المؤسسات السياسية والاجتماعية التي قد ترضيهما معاً. وإذا كان الفاصل الجغرافي أكبر بكثير، وإذا كان الجنوب مستعمرة على سبيل المثال، لكان حلّ المشكلة في كلّ الاحتمالات بسيطاً نسبيّاً في ذلك الوقت ـ على حساب الزنوج.

يبدو كون الانتصار الشمالي ـ بالرغم من كلّ نتائجه الغامضة ـ انتصاراً سياسيّاً للحرية، مقارنةً بما كان يمكن أن يكون عليه أي انتصار جنوبي، أمراً

واضحاً على نحو لا يحتاج إلى أي مناقشة موسعة. وليس علينا سوى أن نتأمل ما كان يمكن أن يحدث لو أن نظام المَزارع الجنوبي تمكن من ترسيخ أقدامه في الغرب بحلول منتصف القرن التاسع عشر وأحاط بالشمال الشرقي، حينذاك كانت الولايات المتحدة ستصبح في وضع بعض البلدان التي في سبيلها إلى التحديث حالياً، أي ذات اقتصاد الأملاك الشاسعة، وأرستقراطية مناهضة للديمقراطية، وطبقة تجارية وصناعية ضعيفة وتابعة عاجزة عن الاندفاع نحو الديمقراطية السياسية وغير راغبة في ذلك. وكان ذلك في مجمله هو الوضع الروسي، وإن كان بقدرٍ أقل من التأكيد التجاري في زراعته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان انفجار راديكالي من نوعٍ ما أو فترة مطولة من الدكتاتورية شبه الرجعية سيصبح الأمر الأكثر احتمالاً من الديمقراطية السياسية راسخة الجذور بِكُلّ ما في ذلك من عيوب ونقص.

كان القضاء على العبودية خطوة حاسمة، وكان عملاً يشبه في أهميته القضاء على الحكم الملكي المطلق في الحرب الأهلية الإنجليزية، وتلك أولوية لا بُدَّ منها لأي تقدّم. وكشأن تلك الانتفاضات العنيفة، كانت إنجازات الحرب الأهلية الأساسية عندنا سياسية بالمعنى العريض للكلمة. وكان على الأجيال التالية في أمريكا أن تحاول وضع مضمون اقتصادي داخل الإطار السياسي، ورفع مستوى الناس نحو مفهوم ما للكرامة الإنسانية بإحكام السيطرة على وسائل تحديد مصيرها، وكانت تلك هي نفسها غاية الثورات اللاحقة في روسيا والصين، وإن كان ما حدث حتّى الآن هو ابتلاع الوسائل للغايات وتشويهها إلى حدّ كبير. وأعتقد أن هذا هو السياق الذي يجب أن توضع فيه الحرب الأهلية لتقييمها التقييم الصحيح.

وليس كون الحكومة الفدرالية خارج الموضوع في ما يتعلق بفرض العبودية بالأمر الهين، فمن السهل تخيل المصاعب التي كانت ستواجهها العمالة المنظمة، على سبيل المثال في سعيها إلى تحقيق القبول القانوني والسياسي في السنوات اللاحقة، لو لم تتم إزالة هذا الحاجز. وفي ما يتعلق بالعقبات التي واجهتها الحركات التالية نحو توسيع حدود الحرية ومعانيها منذ انتهاء الحرب الأهلية، فقد حدث ذلك إلى حدّ كبير بسبب الطابع غير المكتمل للانتصار الذي تحقق في عام 1865 وما أعقب ذلك من ميل نحو التحالف المحافظ بين مصالح المُلاك في الشمال والجنوب. وكان عدم الامتلاك هذا مدمجاً في بنية الرأسمالية الصناعية.

وعاد جزء كبير من القمع القديم إلى الجنوب في هيئة اقتصادية جديدة وعلى نحو أكثر نقاءً، بينما ظهرت أشكال جديدة هناك وفي سائر الولايات المتحدة حين نمت الرأسمالية الصناعية وانتشرت. وإذا كانت الحكومة الفدرالية لم تعد تشغل نفسها بفرض قوانين العبيد الفارين، فهي إما أذعنت لأشكال القمع الجديدة أو خَدَمَتها.

وفي ما يتعلق بالزنوج، فلم يحدث إلا في السنوات القليلة الماضية أن بدأت الحكومة الفدرالية التحرّك في الاتجاه المعاكس. وبينما تُكتَب هذه السطور، تجد الولايات المتحدة نفسها وسط صراع مرير على حقوق الزنوج المدنية، وهو الصراع الذي يرجَّح أن يستمرّ لسنوات مقبلة. وينطوي هذا الصراع إلى حدّ كبير على ما يزيد على الزنوج. وبسبب خصوصيات التاريخ الأمريكي، فإن نواة الطبقة الدنيا في أمريكا أناس ذوو بشرة داكنة. وبما أن الزنوج شريحة كبيرة من شرائح المجتمع الأمريكي تتميز بسخطها النشيط، فإنّهم يكادون في الوقت الراهن أن يكونوا الأرضية المحتملة الوحيدة لتجنيد الجهود لتغيير طابع أقوى ديمقراطية رأسمالية في العالم. وهل سيبلغ هذا الاحتمال أي قدر من التحقق أم لا، وهل سيتشظى أو يتبخر أو يندمج مع أشكال السخط الأخرى لتحقيق نتائج مهمة أم لا، فتلك قصة أخرى تماماً.

الواقع أن صراع الزنوج وحلفائهم البيض يتعلق بقدرة الديمقراطية الرأسمالية المعاصرة على التمسك بإعلاناتها النبيلة، وهو أمر لم يفعله أي مجتمع من قبل. ونحن هنا نقارب الغموض المطلق في تقييم الحرب الأهلية وتفسيرها. وهو يتكرر على مرّ التاريخ. وهناك ما هو أكثر من المصادفة في كون زعيمين سياسيين شهيرين لمجتمعين حرين يختاران التعبير عن مُثُلِهما العليا في خطابين من أجل قتلاهما يزيد الفاصل الزمني بينهما على ألفي سنة. ويرى المؤرخ الناقد أن بيريكليس (Pericles) ولنكولن يصبحان شخصيتين غامضتين عندما يحسم ما فعلاه وما حدث إلى جانب ما قالاه وما كانا يأملانه في كلّ الاحتمالات. ولا تنتهي المعركة حول ما عبرا عنه وربما لن تنتهي إلا بعد أن لا يكون للبشر وجود على الأرض. وبينما نمعن النظر أكثر لكشف غموض التاريخ، يجدهما الباحث في نفسه وفي إخوانه الرجال وكذلك في حقائق التاريخ التي يُفترض أنها ميتة. إننا حتماً وسط مدّ وتدفق لتلك الأحداث ونقوم بدور في ما سوف يعنيه الماضي في المستقبل، بغضّ النظر عن مقدار صِغَرنا وكِبَرنا كأفراد.



الباب الثاني

ثلاثة سبل إلى
العالم الحديث في آسيا



ملاحظة

مشكلات في مقارنة العمليات السياسية الأوروبية والآسيوية

في وقت ليس ببعيد كان كثيرون من المفكرين الأذكياء يعتقدون أن هناك طريقاً رئيسيّاً واحداً فحسب إلى عالم المجتمع الصناعي الحديث، وهو الطريق المؤدي إلى الرأسمالية والديمقراطية السياسية. وقد دحضت تجربةُ الخمسين سنة الماضية هذه الفكرة، وإن كانت لا تزال هناك آثار قوية لمفهوم أحادي الخط، ليس فقط في النظرية الماركسية، بل كذلك في بعض الكتابات الغربية عن التطور الاقتصادي، فقد كانت الثورات والحروب الأهلية التي ناقشناها في الفصول الثلاثة السابقة جزءاً مهماً من العملية التي أدت إلى الديمقراطية الليبرالية. وكما رأينا للتو، فقد كانت هناك انقسامات حادة داخل خطّ التطور العام نفسه الذي أدى إلى الديمقراطية الرأسمالية في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة. غير أن هناك اختلافات أكبر بكثير من تلك داخل العائلة الديمقراطية. ويكشف التاريخ الألماني عن نمط للتطور بلغ ذروته في الفاشية، ويكشف التاريخ الروسي عن نمط ثالث. واحتمال حدوث تقارب في النهاية بين الأشكال الثلاثة كلها ليس احتمالاً يمكن رفضه على الفور وبلا تروٍّ؛ فمن المؤكّد أن هناك طرقاً تشبه فيها المجتمعات الصناعية بعضها البعض وتختلف عن المجتمعات الزراعية. ورغم ذلك فإننا إذا اتخذنا العقد السابع من القرن العشرين نقطة لملاحظتنا، بينما لا نزال ندرك أنها كشأن كلّ المواقع التاريخية الممتازة مفروضة فرضاً عشوائيّاً، لظهرت الحقيقة الجزئية التي تقول إن

التحديث غير الديمقراطي بل والمعادي للديمقراطية يحقق نجاحاً.

لأسباب سوف تتضح أكثر في الفصول التالية، قد يكون هذا الادعاء أقل صدقاً بالنسبة إلى أشكال التحديث التي بلغت ذروتها في الفاشية والشيوعية. ويظل هذا مرئيّاً، وهو ليس قضيتنا هنا. والأمر البعيد عن كلّ شكّ هو أن ألمانيا وروسيا نجحتا في أن تصبحا دولتين صناعيتين قويتين، ففي ظلّ القيادة البروسية استطاعت ألمانيا أن تنفذ في القرن التاسع عشر ثورة صناعية من أعلى. وقد خبا في عام 1848 ما كان هناك من دافع نحو الثورة البورجوازية - وما كان ثوريّاً لم يكن بورجوازيّاً. وحتّى هزيمة 1918 تُرِكت الملامح الأساسية للنظام الاجتماعي ماقبل الصناعي كما هي. وكانت النتيجة النهائية، إن لم تكن الحتمية، هي الفاشية. وفي روسيا كان الدافع نحو التحديث قبل 1914 أقل فعالية بكثير، فكما هو معروف للجميع، أن ما حدث هناك هو أن الثورة التي كان الفلاحون المصدر الرئيسي لقوتها المدمرة قضت على الطبقات الحاكمة القديمة التي كانت لا تزال زراعية في المقام الأول حتّى عام 1917، كي تفتح الطريق أمام النسخة الشيوعية من الثورة الصناعية من أعلى.

تخدم هذه الحقائق المعروفة كلها في إيضاح نقطة أن كلمات مثل ديمقراطية وفاشية وشيوعية (وكذلك دكتاتورية وشمولية وإقطاعية وبيروقراطية) ظهرت في سياق التاريخ الأوروبي، فهل يمكن تطبيقها على المؤسسات السياسية الآسيوية دون تشويهها على نحو لا يمكن معه التعرف عليها؟ في هذه اللحظة ليس من الضروري اتخاذ موقف بشأن المسألة العامة المتعلّقة بما إذا كان من الممكن أم لا نقل المصطلحات التاريخية من سياق ما وبلد ما إلى سياق وبلد آخرين دون الإشارة إلى أنه بدون قدر ما من القابلية للنقل يتحول النقاش التاريخي إلى وصف لا معنى له لوقائع غير مرتبطة ببعضها. وعلى المستوى الفلسفي المحض، تعد هذه المسائل عقيمة ولا سبيل إلى تفسيرها، حيث لا تؤدي إلا إلى لعبة كلمات كبديل للسعي إلى رؤية ما حدث بالفعل. ويبدو لي أن المعايير الموضوعية موجودة للتمييز بين التشابهات التاريخية السطحية والمهمة، وقد يكون من المفيد أن نقول بضع كلمات عنها.

التشابهات السطحية والعارضة هي تلك التي لا ارتباط لها بغيرها من الحقائق المهمة أو التي تؤدي إلى سوء فهم للوضع الحقيقي. على سبيل المثال، فإن الكاتب الذي شدَّد على التشابهات في الأساليب السياسية للجنرال ديغول

ولويس الرابع عشر - كفرضهما شديد التمسك بالرسميات لإتيكيت الاحترام - كان سيعرض أموراً تافهة مضلّلة إن هو فعل ذلك بما يزيد على كونه مزحة، فالقواعد الاجتماعية المختلفة لسلطتهما، والفروق بين المجتمع الفرنسي في القرن السابع عشر والقرن العشرين أكثر أهميةً من تلك التشابهات السطحية[1]. من ناحية أخرى، فإننا إذا وجدنا أنه كان في كلّ من ألمانيا واليابان قبل عام 1945 مجموعة كاملة من الممارسات المؤسسية التي ارتبطت ببعضها ارتباطاً عارضاً وتشابهت بنيتها وأصولها، فإن لدينا ما يبرر تسمية هذه الوحدة المعقدة بالفاشية في الحالتين. ويصدق الشيء نفسه على الديمقراطية والشيوعية، فلا بُدَّ أن يثبت البحث الإمبريقي طبيعة الصلات. ومن المرجح إلى حدّ بعيد أن الملامح الأساسية التي تشكل الشيوعية أو الفاشية أو الديمقراطية البرلمانية سوف تعجز في حدّ ذاتها عن تقديم التفسير المناسب للسمات السياسية الرئيسيّة للصين واليابان والهند. وربما تضطر سلاسل بعينها من التسبيب لا تتفق مع أي عائلة معترف بها من التعاقبات إلى تحمل نصيب من العبء التفسيري. وكان ذلك هو الحال في دراسة المجتمعات الغربية؛ وليس هناك سبب يجعلنا نتوقع أن يكون الأمر خلاف ذلك ونحن نتجه إلى آسيا.

(1) إذا كان بالإمكان بيان أن التشابهات بين ديغول ولويس الرابع عشر كانت بالفعل أعراضاً ونتائج لصلة أعمق وأكثر أهمية، فهي لن تعود تشابهات سطحية. ولا يمكن أن ننفي مقدماً إمكانية تلك الاكتشافات، فقد بدت زلات اللسات أموراً تافهة إلى أن كشف فرويد عن صلتها بالهموم الإنسانية الخطيرة. ومرة أخرى فإن من الضروري التشديد على أن تلك المسائل لا يمكن تسويتها إلا من خلال دراسة الحقائق.



الفصل الرابع

انهيار الصين الإمبريالية
وأصول المتغير الشيوعي

1. الطبقات العليا والنظام الإمبراطوري

منذ زمن بعيد جداً كانت هناك مدرسة من الفلاسفة في الصين تدعو مبادئها إلى «تصحيح الأسماء». ومن الواضح أنهم كانوا يؤمنون بأن بداية الحكمة السياسية والاجتماعية هي تسمية الأشياء بأسمائها الصحيحة. والذين يدرسون الصين في الوقت الراهن مشغولون بعمل مشابه؛ فالأسماء التي يستخدمونها بلا تروٍّ هي كلمات مثل «طبقة الأعيان» و«الإقطاع» و«البيروقراطية». والقضية التي تحت هذا الجدل الاصطلاحي هي القضية الحاسمة التي يجب أن يبدأ بها بحثنا؛ كيف كانت صلة الطبقات العليا بالأرض في هذا المجتمع الذي كانت الغالبية العظمى فيه ممن يفلحون الأرض؟ هل كان نفوذهم وسلطتهم يقومان بشكل مطلق على السيطرة على أملاكهم من الأراضي، أم أنها كانت نتيجة لاحتكارهم للمناصب البيروقراطية تقريباً؟ وإذا كان الأمر توليفة من الاثنين، فماذا كانت طبيعة تلك التوليفة؟ وبما أن الجدل يحمل قدراً كبيراً من الدلالات السياسية، فسيكون من المفيد بيان تلك الدلالات أولاً، أملاً في توضيح السبيل إلى فهم دقيق للطريقة التي كان يعمل بها المجتمع الصيني الإمبراطوري بالفعل.

يشدد بعض الباحثين الغربيين على الطابع البيروقراطي للإمبراطورية الصينية ويقللون من أهمية الصلة بين الخدمة الإمبريالية ومِلكية الأراضي. ويخدم هذا التفسير غرضاً مزدوجاً خاصاً باقتراح أسس نقد الاستمداد الماركسي للسلطة السياسية من السلطة الاقتصادية ونقد الدول الشيوعية الحديثة باعتبارها ارتداداً

لشكل مزعوم من الاستبداد الشرقي[1]. من ناحية أخرى يتعامل الماركسيون، ولاسيما الشيوعيين الصينيين، مع عصر الإمبراطورية وكذلك حقبة الكومنتانج[*] (Kuomintang)، على أنه شكل من أشكال الإقطاع، وهو ما يعني المجتمع الذي تكون معظم الأرض فيه مملوكة للسادة الإقطاعيين الذين يأتي دخلهم الأساسي من الإيجار[2]. ومن خلال تقليل أهمية طابع تلك الفترة البيروقراطي، يخفي الشيوعيون التشابهات غير المريحة مع ممارساتهم. بل إن الإقطاع، على العكس من ذلك، توصيف مناسب بقدر أقل من البيروقراطية. ولم يكن نظام التبعية الإقطاعية قائماً في الصين، وكانت هناك منح محدودة من الأراضي مقابل الخدمات العسكرية. وبالرغم من ذلك فإن التشديد الماركسي على السيادة الإقطاعية له ما يبرره تماماً، كما سنرى. ويبدو لي الأمر باختصار أن الباحثين الغربيين يكافحون بشدة لإنكار الصلة بين حيازة الأرض والمنصب السياسي، بينما يحاول الماركسيون بالقدر نفسه من الشدة إثبات هذه الصلة.

فما هي الصلة إذاً؟ ماذا كانت السمات الحاسمة للمجتمع الصيني خلال عصر الأسرة الكبيرة الأخيرة مانشو (Manchus) (1644 ـ 1911)؟ كيف حددت هذه الملامح الهيكلية اتجاه التطور اللاحق في الصين الذي بلغ ذروته في منتصف القرن العشرين بالانتصار الشيوعي؟ ما هي سمات الطبقة العليا الصينية المالكة للأراضي التي تساعد على تبرير غياب أي دافع قوي في اتجاه

---

(1) Karl August Wittfogel, *Oriental Despotism; a Comparative Study of Total Power* (New Haven: Yale University Press, 1957),

أفضل نسخة من هذه الفرضية.

(*) الكومنتانج: أقدم حزب سياسي في آسيا. وقد أسسه في عام 1913 سونج جياورن وصن يات، ثمّ تولى قيادته بعد ذلك شيانج كاي شيك. حكم الحزب الصين منذ عام 1928 وحتّى تراجعه إلى تايوان في عام 1949 بعد هزيمته على يدّ الحزب الشيوعي الصيني. وظل الحزب يحكم تايوان كحزب واحد حتّى الإصلاحات التي جرت في أواخر السبعينيات من القرن العشرين. وهو يسمّى كذلك الحزب الوطني.

(2) لم أطلع بنفسي على المعالجة التاريخية الشيوعية الصينية. وللاطلاع على مسح لها، انظر: Albert Feuerwerker, «China's History in Marxian Dress,» *American Historical Review*, vol. LXI, no. 2 (January 1961), pp. 323-353.

وقد وجدت أن المصادر السوفياتية الخاصة بالمشاكل المثارة هنا مخيبة للآمال. بالنسبة إلى عصر مانشو، فشل البحث الدؤوب في الكشف عن أي عمل يستحق الدراسة الجادة ما عدا بعض المقالات القليلة الحديثة التي أوردها فيما بعد؛ وبالنسبة إلى الفترة 1911-1949 التي بُحثت بقدر أقل من الإمعان، لا تقدّم الدراسات الروسية أي إشارة إلى أنها أقل انفصالاً عما كان يجري في الريف (مجلس السوفيات الصيني وكذلك المنطقة الوطنية) مما كان عليه الغربيون. كما أنه يبدو أن تحيزاتهم أقل تسخيفاً من تحيزاتنا.

الديمقراطية البرلمانية عندما انهار النظام الإمبريالي؟

هناك بضع نقاط بارزة عليها اتفاق كبير وتمكننا من تحديد الاتجاه بشكل أولّي. أول كلّ شيء هو أنه قبل زمن طويل من بداية حكايتنا قضت الدولة الصينية على مشكلة الأرستقراطية المزعجة المرتبطة بالأرض. ولا تهمنا الخطوات التي تمّ بها هذا التحول الضخم، إلا في ما يتعلق بذكر أن نظام الاختبارات الشهير الذي ساعد الإمبراطور على تجنيد البيروقراطية التي حارب بها الأرستقراطية كان له دور في ذلك. وكان نظام الاختبارات قائماً في عهد أسرة تانج الذي انتهى في عام 907 الميلادي. وعندما تولت أسرة سونج الحكم لم يكن قد تبقى الكثير من الأرستقراطية القديمة[3]، وما إذا كانت تلك الأرستقراطية إقطاعية أم لا، وما إذا كانت المرحلة المبكرة من المجتمع الصيني قبل توحيده الأول في عهد تشين في القرن الثالث ق. م تستحق تسميتها بالإقطاعية أم لا، سؤالان ربما يسعدنا أن ننحيهما جانباً[4].

من ناحية أخرى فإنه من الضروري أن نولي اهتماماً كبيراً لمشكلة ما إذا كانت الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي ظلت موجودة تحت واجهة المركزية الإدارية في عهد مانشو، أو أسرة تشنج (Ching)، كما هو معروف بصورة عامة بين علماء الصينيات، أم لا. قد يتفق الجميع على وجود طبقة من مُلاك الأراضي الأثرياء، ومع ذلك فقد تنشأ مشاكل بشأن مكان وضع الخط الفاصل بين الأثرياء وميسوري الحالي. وهناك اتفاق شائع مماثل على وجود طبقة من الموظفين والعلماء، وكذلك مشكلة وضع الخط الفاصل داخل هذا الجماعة، وإن كان الخط الفاصل بين من كانت لهم صبغة أكاديمية ومن لم تكن لهم تلك الصبغة خطّاً شديد الوضوح. وهناك اتفاق كذلك على نقطة تداخل الطبقتين وعدم تميز إحداهما على الأخرى بشكل مطلق، فقد كان هناك على أقل تقدير مُلاك أراض أغنياء إلى حدّ معقول ولم يكونوا يحملون أي شكل من أشكال الدرجة

(3) هناك تاريخ ميسر وموجز لنظام الاختبارات في: Wolfgang Franke, *The Reform and Abolition of the Traditional Chinese Examination System*, Chinese Economic and Political Studies. Special Series (Cambridge: Center for East Asian Studies, Harvard University; Distributed by Harvard University Press, 1960).

وقد أخذت هذه المعلومات من ص 7.

(4) للاطلاع على مناقشة عارضت بصورة عامة فرضيات ويتفوجل (Wittfogel)، انظر: Wolfram Eberhard, *Conquerors and Rulers; Social Forces in Medieval China* (Leiden: Brill, 1952).

الأكاديمية، وكان هناك حَمَلة الدرجات الأكاديمية الذين لم تكن لهم أملاك من الأراضي. ودرجة التداخل غير مؤكّدة على وجه الدقة[5].

ومع ذلك فإن عدم التوصل إلى هذا الاتفاق يعني إخفاء العناصر الجوهرية، فحتى إذا كانت لدينا معلومات عن نسبة الأفراد الذين ينتمون إلى كلتا المجموعتين الذين هم مُلاك الأراضي والموظفون أو العلماء، فلن نعرف الكثير جداً. إن عالم الفسيولوجيا لن يكفيه معرفة ما هي النسبة المئوية للعظام في جسم الإنسان وما هي النسبة المئوية للعضلات، فهو يريد معرفة كيف تعمل العضلات والعظام معاً أثناء أنشطة الجسم، والنوع نفسه من المعرفة ضروري لفهم الصلة بين مِلكية الأراضي وحَمْل الدرجة الأكاديمية والمنصب السياسي في الصين.

كانت الآلية التي تربط هذا كلّه هي الأسرة، أو بدقة أكثر النسب الأبوي. وفي أكثر المناطق إنتاجيةً من الناحية الزراعية، ولاسيما في الجنوب، كان النسب أكثر امتداداً ويُعرف بالعشيرة. وكانت الأسرة باعتبارها آلية اجتماعية تعمل كما بالطريقة التالية. كانت الأموال التي تُكتَسب من خلال الخدمة الإمبراطورية تُستثمر في الأراضي، وهي ممارسة استمرت حتّى العصور الحديثة. وكان الرجل يكدس تلك الأملاك من أجل السلالة، وبالتالي كان على أي أسرة تدعي الأرستقراطية أن تؤكد تلك المظاهر بالحصول على حامل لدرجة أكاديمية أو من يُتوقع أن يحمل درجة أكاديمية ولديه أمل مبرَّر في أن يحصل على منصب رسمي ويستفيد منه وتقوم بدعمه لتحسين ثروة الأسرة المادية. ومن خلال المنصب الإمبراطوري، كان العالِم يستعيد ثروة الأسرة أو يزيدها ويحافظ على مكانة النسب، وبذلك تُغلق الدائرة. وكانت العشيرة تعمل على النحو نفسه، وإن كانت تضم كجماعة أكبر نسبة كبيرة من الفلاحين الأقحاح. ومع أن المكانة الرسمية كانت مفتوحة من الناحية النظرية أمام أقل الفلاحين قدراً، ممن يتمتعون بالموهبة والطموح، فإن غياب أي نظام واسع الانتشار من التعليم الشعبي عادةً ما كان يتطلب حصول الطالب على دعم أسرة ثرية أثناء سنوات الدراسة الشاقة الطويلة. وفي بعض الأحيان كانت الأسرة الثرية التي لا يبشر أي من أطفالها بالحصول على درجة أكاديمية تتولى رعاية طفل نابغ من خلفية فقيرة.

---

(5) بالإضافة إلى المصادر المذكورة في الهامش التالي، انظر: Chung Li Chang, *The Income of the Chinese Gentry*, University of Washington Publications on Asia, Introd. by Franz Michael (Seattle: University of Washington Press, 1962), pp. 125, 142, and 146.

ومن ثمّ كانت الصلة بين المنصب والثروة من خلال النسب أحد أهم ملامح المجتمع الصيني. ولهذه الأسباب فإن هناك ما يبرر الإشارة إلى هذه الطبقة العليا من الموظفين العلماء ومُلاك الأراضي على أنها طبقة الأعيان[6]. وهناك كذلك جوانب أخرى من الصلة سوف تظهر إذا أمعنا النظر في كلّ منها على حدة.

بدون افتراض إن كان دور مالك الأرض إما أكثر أو أقل أهمية من دور

---

(6) انظر: Etienne Balázs, «Les Aspects significatifs de la société chinoise,» *Asiatische Studien: Zeitschrift der Schweizerischen Gesellschaft für Asienkunde = Etudes asiatiques: Revue de la société suisse d'études asiatiques*, vol. 6 (1952), pp. 81, et 84-85.

لا يمكن الاستغناء عن هذا المقال التحليلي في ما يتعلق بالمشكلة المثارة هنا. وبعض المادة الخاصة بالعشيرة موجودة في: Hui-chen Wang Liu, *The Traditional Chinese Clan Rules*, Monographs of the Association for Asian Studies; 7 (Locust Valley, N.Y.: Published for the Association for Asian Studies by J. J. Augustin, [1959]), pp. 110, 120, 129, and 140.

وانظر كذلك: Chung Li Chang: *The Chinese Gentry; Studies on their Role in Nineteenth-Century Chinese Society*, University of Washington Publications on Asia, Introd. by Franz Michael (Seattle: University of Washington Press, 1955), p. 186, and *The Income of the Chinese Gentry*, p. 42.

هناك نقاش كبير في الغرب حول استخدام مصطلح **أعيان** (Gentry) لوصف الطبقة العليا الصينية. ومع أن من يرفضون هذا المصطلح - لدلالته الغربية وخاصةً الإنجليزية - لهم أسبابهم المقنعة، يبدو من التزمت اليوم التردد في استخدام هذه الكلمة بعد أن ذاع استعمالها لتعني الطبقة العليا المالكة للأراضي في روسيا وكذلك في الصين. للاطلاع على حجج معارضة استخدامها للصين، انظر: Ping-Ti Ho, *The Ladder of Success in Imperial China, Aspects of Social Mobility, 1368-1911 = Ming Qing she hui shi lun*, Studies of the East Asian Institute, Columbia University (New York: Columbia University Press, 1962), p. 40. للاطلاع على تعريف لـ «الأعيان» يسعى لتمييز حمل الدرجة الأكاديمية عن ملكية الأراضي، انظر: Chang, *The Chinese Gentry; Studies on their Role in Nineteenth-Century Chinese Society*.

وتشير مراجعة فريدمان في ص 78-80 من: Maurice Freedman, «Book Review of Chung-li Chang, The Chinese Gentry,» *Pacific Affairs*, vol. 29, no. 1 (March 1956), إلى أن صعوبات قصر التعريف على حملة الدرجة الأكاديمية. ويختلف هُو (Ho, Ibid., pp. 39-41) عن تشانغ بشأن نقاط حاسمة، مثل المكانة الاجتماعية لهؤلاء الذين كانوا يشترون الدرجات الأكاديمية، وحَمَلة الدرجات الأوليّة. وبما أن لديه معلومات قليلة عن المكانة الاقتصادية، فإن الكتاب يسهم إسهاماً قليلاً في حلّ المشكلة المثارة هنا. وتقتصر مناقشته للثروة باعتبارها جانباً من جوانب الحراك الاجتماعي على المشكلة الثانوية الخاصة بالثروة التجارية، حيث لا يكاد يقول شيئاً عن ثروة الأراضي.

وعن هذه المسألة ومسائل أخرى، يسعدني أن أعترف بدَيْن خاص لأوين لاتيمور (Owen Lattimore) الذي قدم لي تعليقات مفصلة مكتوبة على نسخة سابقة لهذه الفصل. لقد أدهشني بعض تلك التعليقات، بعدما وجدتها ثاقبة إلى حدّ كبير بعد قراءة العديد من المصادر الإضافية، فأدمجتها بالحرف تقريباً في نصّي. وبما أنه يبدو لي أن الأدلة في أماكن أخرى تشير إلى اتجاه آخر، فإن العبارة المبرئة المعتادة التي تقول إنّه لا يتحمل أي مسؤولية عن الآراء المعبَّر عنها هنا تعكس الوضع الحقيقي بدقة.

الموظف، يمكننا أن نبدأ به. والسؤال الأول الذي يطرح نفسه هو كيف نجح مالك الأرض في جعل الفلاحين يعملون من أجله في غياب الإجبار الإقطاعي. ومع عدم توفر التفاصيل وكون الموضوع حتّى الآن موضوعاً بحاجة إلى دراسة الباحثين له، فإن الإجابة العامة واضحة إلى حدّ ما؛ فقد كان ذلك عن طريق ترتيبات التأجير التي لا تختلف بأي شكل أساسي عن تلك القائمة في ظلّ الرأسمالية الحديثة. ومع بعض الاختلافات الإقليمية، كان التأجير في جوهره شكلاً من أشكال المشاركة التي يكملها العمل بأجر، على الأقل مع بداية القرن التاسع عشر[7]. وكان مالك الأرض الذي هو بلا شكّ شخصية أبرز في بعض المناطق منها في مناطق أخرى، يوفر الأرض بينما يوفر الفلاحون العمل. وكان المحصول يقسّم بين الاثنين. وبما أن مالك الأرض لم يكن ينتج الأرض بالطريقة نفسها التي ينتج بها الفلاح العمل، فإن لدينا بالفعل دليل جيد على الخدمات التي كانت تقدّمها البيروقراطية الإمبراطورية؛ فقد كانت تضمن سيطرته على الأرض[8]. وكان الفلاح الغني الذي لا يدّعي لنفسه أي ثقافة أكاديمية، ولكن

(7) لم أتمكن من اكتشاف أي معالجة بحثية. وربما نجد معالجة تاريخية وجغرافية في: Ping-Ti Ho, *Studies on the Population of China, 1368-1953*, Harvard East Asian Studies; 4 (Cambridge: Harvard University Press, 1959), pp. 217-226.

ولاحظ كذلك: Chang, *The Income of the Chinese Gentry*, p. 127, and Kung Chudn Hsiao, *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century* (Seattle: University of Washington Press, 1960), pp. 384, 385, and 389.

بحث هسياو (Hsiao) في كتلة المادة الضخمة، وجزء كبير منها منقول عن الصحافيين المحليين، فقد اقتبسها ورتبها بشكل ما مع القليل من التعليق وأقصى ما يمكن من الاقتباس المباشر. ويشبه مضمون تقريباً ملف قصاصات الصحف وتعليقات الرحالة حول الجانب المشكوك فيه من السياسة الأمريكية. وما دمنا نتذكر أن تلك المواد تبالغ في تأكيد الجانب المشكوك فيه قليلاً من المجتمع - حيث أن العيوب الأساسية نادراً ما تجد ذكراً إلا في الملاحظات العابرة لرحالة يتسم بنظرة ثاقبة - فإن هذا الكتاب مفيد إلى أقصى حدّ، وأكثر فائدة من محاولات جمع الإحصاءات المشكوك فيها التي غالباً ما تخفي طرق العمل الفعلية للنظام. والواقع أنه يمكننا تقديم حجة على أن كتاباً مثل كتاب هسياو يقدم مادة لعالم الاجتماع أفضل من الكثير من الأبحاث الرائعة التي تصفي الحقائق من خلال فرضية ما، بغضّ النظر عن أمانة المؤلّف وذكائه. ومع ذلك فقد يكون مريعاً أن تضطر لقراءة الكثير مثل هذا.

(8) يزعم الباحث السوفياتي خوخلوف في ص 110 من: [A. N. Khokhlov, «Agrarnye otnosheniya v Kitai vo vtoroi polovine XVIII-nachale XIV v,» *Kratkie soobshcheniya narodov Aziin*, no. 53 (1962)],

أنه في حوالى عام 1812 كان ثمانون بالمئة من الأراضي الزراعية تحت يدّ الطبقات العليا بينما كانت العشرون بالمئة الباقية في حيازة الفلاحين. ومع أن الأرقام مشكوك فيها، فلا يبدو أي سبب لأن نشكّ في كون نصيب الأسد كان ملكاً للجماعة الأولى.

ربما كانت لديه آمال بالنسبة لولده، يعمل في الحقول مثل أي شخص آخر. ولكن العالِم لم يكن يعمل بيديه. ومع أن المُلاك العلماء كانوا يعيشون في الريف، على عكس نظرائهم الإنجليز والألمان (بل وبعض الروس والفرنسيين)، فيبدو أنه لم يكن لهم دور أيّاً ما كان في عمل الفلاحة الفعلي، حتّى ولو كان دوراً إشرافيّاً[9]. ويمثل وضعهم الاجتماعي أحد التناقضات جميعاً مع مالك الأرض الياباني، كما سنرى في الوقت المناسب. ويمكن إرجاع الكثير من الاختلافات بين المصيرين السياسيين للصين واليابان، في العصور الحديثة والقديمة على السواء، إلى هذا الفرق.

وبالرغم من وجود إشارات عديدة إلى شراء الأرز وبيعه على مجال كبير إلى حدّ ما، فالاستنتاج الآمن هو أن المزارعة كانت تشكل النمط السائد، حيث كان مالك الأرض يتلقى نصيبه حبوباً (أرز في الجنوب وحبوب أخرى في الشمال) وليس نقداً. وحتّى الإمبراطور كان مالكاً كبيراً يجمع الحبوب من رعاياه[10]. وإذا كان النظام الإمبراطوري يعتمد إلى هذا الحد الكبير على التحصيل العيني، فربما نتأكد من أنه ساد على نطاق واسع إلى حدّ ما في أماكن أخرى. وبما أن مالك الأرض الثري لم يكن يمكنه أن يأكل كلّ الأرز الذي يجمعه كإيجار، فمن الممكن أنه كان يبيع جزءاً من الفائض. غير أن هذا كان شأناً ثانويّاً ومن المؤكّد أنه ليس الطريقة التي يمكن بها تحقيق ثروة.

---

(9) مفهوم أن هذا الانطباع قد يقوم عن غياب المعلومات. ولكن سلسلة نسب العشيرة التي تردّ في: Chang, Ibid., p. 127,

تسلّم بضرورة تجنب هذه الإدارة. ويجعل الموقف من العمل اليدوي من غير المرجح إلى حدّ كبير أن العالِم كان يمكنه تعريف الفلاح كيف يؤدي عملاً من الأعمال. وكما سنشير لاحقاً، فإن الإسهام «الاقتصادي» لمالك الأرض الغني كان استخلاص الخدمات من الحكومة.

(10) في أيام ازدهار أسرة مانشو، كانت سفن اليونك (Junks) الحكومية تأتي بها عبر القنال الكبير، وهو عمل هندسي يشبه الأهرام. وكان البلاط الإمبراطوري، وعدد كبير من الموظفين العلماء، وبعض القوات العسكرية الإمبراطورية، تعتمد اعتماداً كبيراً على الرحلة السنوية لسفن اليونك فيما يخص إمدادهم بالطعام، انظر: Harold C. Hinton, *The Grain Tribute System of China, 1845-1911* (Cambridge: Chinese Economic and Political Studies, Harvard University; Distributed by Harvard University Press, 1956), Esp. pp. 5, and 97.

ويمثل هذا النظام تناقضاً يكشف حقيقة الأمر مع توريد الحبوب لمدينة باريس في ظلّ المرحلة المقابلة من الاستبداد الملكي، فقد كان النظام الباريسي غير منظم بالمرة، ويخرج عن القانون والسيطرة الإدارية الفعالة، وكان يعتمد بالكامل تقريباً على دافع الاقتصاد النقدي للجشع الخاص.

في ظلّ هذه الترتيبات كان لمُلاك الأراضي مصلحة محددة في ما يمكن تسميته على نحو فضفاض بالزيادة السكانية. إن زيادة عدد الفلاحين يرفع قيمة الإيجارات التي يحصل عليها مالك الأرض، فإذا كان الفلاح الجائع على استعداد لدفع نصف المحصول كي يحصل على أرض لزراعتها، فإن الفلاح الأكثر جوعاً مستعد لدفع ما يزيد على ذلك. وبطبيعة الحال لم تكن المنافسة هي كلّ ما يوجد في ما يخص تلك العلاقة، فكُلّ من العرف واهتمام مالك الأرض بنوعية مؤجريه كانا يمنعانه من تضييق الخناق بقدر الإمكان، ذلك أن اهتمام مالك الأرض كذلك بوجود فلاحين عديدين باعتبارهم مستأجرين محتملين على أقل تقدير كان عنصراً حاسماً في الوضع.

هناك ملمحان يستحقان اهتماماً خاصاً، فقد كان ضغط السكان يخدم مصالح مالك الأرض فقط ما دامت هناك حكومة قوية تحفظ النظام وتضمن حقوق ملكيته، وتؤمّن تحصيل إيجاراته، وكان ذلك عمل البيروقراطية الإمبراطورية، ومن ثمّ لم تكن الزيادة السكانية مجرد نسبة حسابية بين الأرض والناس، بل كان لها، في الصين كما في اليابان والهند، مسببات اقتصادية وسياسية محددة. ثانياً: تسبق المسببات المؤسسية الأثر الغربي بكثير. وكان الخوف الإمبراطوري من أن يجرف مدّ السكان المرتفع الحواجز التي هجرها المجتمع الصيني وأن يجتاح النظام كلّه، قد بدأ يكشف عن نفسه قبل نهاية الربع الثاني من القرن الثامن عشر[11]. وهكذا فليس ضغط السكان على الأرض، كما زعم بعض الماركسيين، مجرد نتيجة للأثر الغربي، أو منع التحول الصناعي، والقضاء على الصناعات اليدوية المحلية، وما أعقب ذلك من «تعويق» للناس على الأرض، فقد حدثت تلك الأمور كلها ـ وكثفت بشدة الوضع الذي كان قائماً بالفعل. ومع ذلك فإن مالك الأرض الطفيلي الذي سوف نلقاه بأشكال مختلفة في مراحل شتى من التطور في اليابان والهند، قد نشأ في الصين كذلك قبل التأثير الغربي.

وكما أشرت من قبل، كان مالك الأرض يعتمد على البيروقراطية الإمبريالية في ضمان حقوق ملكيته وفرض تحصيل الإيجارات عيناً أو نقداً[12]. وخدمت

---

(11) Ho, *Studies on the Population of China, 1368-1953*, pp. 266-268.
هناك بعض النصوص التي تلقي الضوء على الموضوع مترجمة في: Mabel Ping-hua Lee, *The Economic History of China* (New York: Columbia University, 1921), pp. 416, 417, 419, and 420.

(12) توجد معلومات مفصلة في: Hsiao, *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century*, pp. 386-395.

البيروقراطية أغراضه بطرق أخرى عديدة. وكان لمالك الأرض اهتمام كبير بالري كي يمكِّن مستأجريه من زراعة محاصيل جيدة. ومن ثمّ كانت عائلات مُلاك الأراضي تضغط باستمرار على الحكومة كي تنشىء أنظمة التحكم في الماء، وهو الشيء الذي يمكن أن يكون فعالاً فقط إذا كان أحد أفرادها يحمل درجة أكاديمية وله صلات رسمية بالقدر الذي تسمح به تلك الدرجة[13]. ويبدو أن هذا النمط من تحريك الخيوط هو الإسهام الاقتصادي الأساسي لمالك الأرض، حيث كان يحلّ محل الإشراف المباشر على مسار الدورة الزراعية. وكانت المشروعات الأكبر على النطاق الإقليمي عملَ شِلَل مُلاك الأراضي الإقليميين. وكانت المشروعات الإمبراطورية عمل شِلَل أكثر نفوذاً ذات رؤية قومية. وكما أشار أوين لاتيمور (Owen Lattimore)، فإن وراء كلّ مشروع إمبراطوري وزيراً قوياً، وخلف كلّ وزير مجموعة قوية من مُلاك الأراضي. ويبدو لي أن هذه الحقائق تضع أفكار التحكم في الماء والبيروقراطية الشرقية في المنظور الصحيح[14]. ثانياً: قدمت البيروقراطية، وليس الأرض نفسها، أكبر الجوائز المادية[15]. وفي غياب

---

(13) المصدر نفسه، ص 284-287، و292. وانظر كذلك: Ch'u T'ung-tsu, *Local Government in China under the Ch'ing*, Harvard East Asian Studies; 6 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962), Chapter X.

(14) انظر: Owen Lattimore, «The Industrial Impact on China, 1800-1950,» in: *First International Conference of Economic History, Stockholm, 1960*, Congress et colloques (Paris: [Mouton], 1960), pp. 106-107.

ويكتب تشانغ من وجهة نظر مختلفة جداً عن وجهة نظر لاتيمور، كما تركز على الأصل المحلي لأعمال الري: Chang, *The Income of the Chinese Gentry*, p. 49.

(15) هذا هو عبء تشانغ في *The Income of the Chinese Gentry*: لا تتناقض حقيقة أن أفضل الغلات كان يمكن الحصول عليها في البيروقراطية مع الرأي القائل بأن ملكية الأراضي كانت تشكل الأساس الاقتصادي الرئيسي لطبقة الأعيان، حيث كانت تلك الغلات، كما يبين تشانغ نفسه، تذهب إلى مجموعة صغيرة. والواقع أن التعميم نفسه قد ينطبق على أسرتي تيودور وستيوارت في إنجلترا. وفي ص 147 (من المصدر المذكور) يؤكّد تشانغ أن نسبة صغيرة فقط من طبقة الأعيان في القرن التاسع عشر كانت تتلقى دخلها الأساسي من الأرض. وما تبينه مادته هو أن **نسبة صغيرة من دخل طبقة الأعيان ككل** كانت تأتي من إيجار الأراضي، أمر مختلف إلى حدّ بعيد. ولا أجد أرقاماً تشير إلى عدد من لم يكونوا أصحاب أراضي في طبقة الأعيان، فربما كان هناك عدد ضخم بين الدرجة الدنيا، شينج يووان، التي لا يعتبرها هو طبقة أعيان حقيقية. وينتهي تشانغ إلى أنه ربما كان الدخل من الإيجارات بين 34 و29 بالمئة من إجمالي مما كانت طبقة الأعيان تتلقاه (الجدول 41، ص 329 من المصدر المذكور)، وهو ما يزال قدراً كبيراً. وما يحرص تشاو على بيانه هو أن الإحصائيات لا يمكن الوثوق بها.

وعلى أي حال فإن هذه نقطة فنية، وثانوية إلى حدّ ما، فمن المؤكّد أن أملاك الأراضي كانت بحاجة إلى=

حقّ البكر في إرث التركة كاملةً، ربما تجد الأسرة الثرية نفسها وقد انحدرت إلى مرتبة الفقر عبر بضعة أجيال من خلال التقسيم المتساوي للميراث. وكانت الطريقة الوحيدة للحيلولة دون وقوع هذه المصيبة هي إرسال شخص ما يتمتع بالقدرات الأكاديمية إلى البيروقراطية. وعندما كان ذلك الفرد يكوِّن ثروته بهذه الطريقة من خلال الفساد غير المشروع قانوناً والمقبول اجتماعيّاً، كان بإمكانه الإضافة إلى ثروة الأسرة. وكانت ممارسة شراء الأراضي كاستثمار والتقاعد فيها بعد ترك المنصب شائعةً إلى حدّ بعيد. وبذلك كانت البيروقراطية تشكل طريقة بديلة لاستخلاص الفائض الاقتصادي من الفلاحين وسكان المدن كذلك الذين سيكون لدينا الكثير مما نقوله عنهم بعد قليل. وبصورة عامة، يبدو أن البيروقراطية كانت أداة أشد قوةً وكفاءةً من حيازة الأراضي، مع أنه لا يمكن لإحداهما أن توجد بدون الأخرى، فقد كانت ثروة الأراضي تأتي من البيروقراطية وكانت تعتمد في وجودها على البيروقراطية. وحول هذا الموضوع، لدى منتقدي الرأي الماركسي المبسط رأي قوي. وأخيراً فقد كان مالك الأرض يرى أن المبادئ الكونفوشية ونظام الاختبارات تمنح المشروعية، على الأقل في نظره هو، لمكانته الاجتماعية العليا والتحرر من العمل اليدوي ما دام بإمكان عضو ما من الأسرة، أو أي صغير نابه، النجاح في الحصول على الدرجة الأكاديمية.

بالإضافة إلى الأشغال العامة، وهي في المقام الأول مشروعات الري التي سبق ذكرها، كانت المهمة الأساسية للبيروقراطية الإمبريالية في الممارسة الفعلية هي حفظ السلام وتحصيل الضرائب التي كانت تتحول إلى كتب ولوحات وشِعر ومحظيات، وما شابه من ممتلكات تجعل بالإمكان تَحَمُّل الحياة ممكناً بالنسبة إلى الطبقات العليا في الحضارات الأخرى كذلك. وكانت مشكلة حفظ السلام في الصين مشكلة داخلية بالدرجة الأولى قبل التدخل الغربي الذي بدء جديّاً خلال منتصف القرن التاسع عشر عندما كان الانهيار الداخلي قد عاد للظهور في مرة من مرات ظهوره الدورية.[16] وبصورة عامة فقد اقتصر التهديد الأجنبي على غزوات

= البيروقراطية كي تدعم حقوقها وغالباً ما كانت تنشأ عن العمل في البيروقراطية. وحسب علمي، ليس هناك عدم اختلاف حول هذه النقطة الأساسية.

(16) تتعدى مناقشة دورة الأسرات قدرة الكاتب. ويميل علماء الصينيات المحدثون إلى إنكار أن التاريخ الصيني لم يتغير تغيراً كبيراً على مدى ألفي عام، مؤكّدين أن هذا وهم سببه جهلنا. ورغم ذلك يبدو من الواضح جداً لغير المتخصص أن الحضارة الصينية مقارنة بأوروبا ظلت ثابتة إلى حدّ كبير، فما هي التغيرات=

البرابرة التي كانت تقع كلّ فترة. وعندما كان هؤلاء يفتحون مساحة كبيرة ويرسخون أقدامهم كأسرة جديدة كانوا يتبنون النمط الاجتماعي السائد. وخلال العصر الإمبراطوري لم يواجه الحكام الصينيون مشكلة التنافس العسكري المستمر بالقدر الذي كان يواجهه غيرهم من الحكام بصورة أو بأخرى. ومن ثمّ لم يكن الجيش الدائم يستوعب نسبة كبيرة من موارد المجتمع ولم يكن يفرض تحيزاً على تطوير الدولة كما حدث في فرنسا وبشكل أكبر في روسيا. كما لم تكن مشكلة حفظ السلام مشكلة تتعلق بكبح جماح البارونات الأقوياء في الداخل، وإن كان هناك بعض التشابه في زمن الانهيار. بل كانت مشكلة عدم اعتصار الفلاحين كي لا يفرون ويصبحون رجال عصابات أو يغزون التمرد الذي تقوده العناصر الساخطة في الطبقة العليا.

ربما كان عدم وجود أية آلية لمنع ذلك الاعتصار إحدى نقاط الضعف الهيكلية الأساسية للنظام. وقد كان من مصلحة الأسرة أن تحصل الضرائب بالعدل وبكفاءة. غير أن وسائلها لضمان عمل ذلك كانت قليلة، وكان عدد العاملين محدوداً جداً. ومن ناحية أخرى كان لدى الموظف الفرد حافز قوي لأن يحقق لنفسه أرباحاً بقدر ما يستطيع، غير أنه كان يتحاشى ذلك الفساد والابتزاز البيِّن الذي يتسبب في فضيحته، ومن ثمّ يقضي على مستقبله الوظيفي. وتستحق هذه النقطة بحثاً أدق.

في أي مجتمع ماقبل صناعي سرعان ما تواجه أية محاولة لإقامة بيروقراطية واسعة المجال بمشكلة أنه من الصعب جداً استخراج الموارد الكافية من السكان لدفع المرتبات وبالتالي جعل الموظفين تابعين لرؤسائهم. والطريقة التي يحاول بها الحكام التحايل على تلك المشكلة لها أثر كبير على البنية الاجتماعية كلها. وكان الحل الفرنسي هو بيع الوظائف، وكان الحل الروسي الذي يتناسب مع اتساع أراضي روسيا، هو منح الضياع بمن عليها من أقنان مقابل الخدمة ضمن فئة الموظفين الحكوميين القيصريين. وكان الحل الصيني هو السماح بالفساد العلني بصورة أو بأخرى. ويورد ماكس فيبر تقديراً يقول إن الدخل غير المشروع

= التي حدثت في الصين وتشبه التسلسل الأوروبي الخاص بالدولة المدينة، والإمبراطورية العالمية، والإقطاع، والاستبداد الملكي، والمجتمع الصناعي الحديث؟ ولنأخذ العمارة على سبيل المثال: هل هناك تنوع في الصين يمكن مقارنته بالبارثينون وكاتدرائية شارتر، وقصر فرساي وناطحات السحاب؟

للموظف كان يصل إلى حوالى أربعة أضعاف راتبه النظامي؛ وتوصل باحث حديث إلى رقم أعلى بكثير يصل إلى ست عشرة مرة أو تسع عشرة مرة ضعف الراتب النظامي[17]. وربما يظل المقدار الحقيقي سراً تاريخياً؛ وربما نرضى بتأكيد أنه كان كبيراً.

من الطبيعي أن هذه الممارسة قللت بصورة كبيرة من فاعلية الرقابة من المركز، وهو ما تفاوت إلى حدّ كبير في الفترات التاريخية المختلفة. وكان الموظف الذي في أدنى درجات السلم، وهو الذي يدير هسيان (Hsien)، وتضم عادةً مدينة مسورة وما يحيط بها من المناطق الريفية، مسؤولاً من الناحية النظرية عما لا يقل عن 20 ألف شخص وفي أحيان كثيرة أكثر من ذلك[18]. وكشخص مقيم بشكل مؤقت في المنطقة، حيث كانت الفترة المعتادة حوالى ثلاث سنوات، لم يكن بإمكانه معرفة الظروف المحلية. وإذا كان هناك ما يجب عمله، فلا بُدَّ أن يكون بموافقة ودعم الأعيان المحليين، أي العلماء أصحاب الأراضي المهمين الذين كانوا في كل الأحوال «أناس من نوعه». ويبدو أن الاتصال المباشر مع الفلاحين لا وجود له تقريباً. وكان السعاة من مكتب الحاكم (يامين)، وهم طبقة دنيا من الناس محرومة من دخول الاختبارات وتحسين أحوالها، يقومون بالعمل البدني الخاص بتحصيل الضرائب، وكانوا يحصلون على حصتهم في الطريق[19]ويبدو من الإنصاف القول بأن النظام كان على قدر كبير من الاستغلال بالمعنى الموضوعي البحت بأخذه موارد من المجتمع تزيد عما يعيده إليه في شكل خدمات يقدمها. ومن ناحية أخرى، فلأنه كان لا بُدَّ أن يكون استغلاليّاً كي يعمل بأي حال من الأحوال، فقد كان عليه كذلك أن يترك السكان في الطبقات الدنيا يفعلون ما يحلو لهم إلى حدّ كبير جداً. ولم يكن هناك احتمال لإعادة ترتيب الحياة اليومية للشعب على النحو الذي تفعله الأنظمة الشمولية الحديثة، أو حتّى ما تفعله تلك الأنظمة الديمقراطية شكلاً بقدر أقل في سياق فترة الطوارئ الوطنية المطولة. وكانت هناك محاولات لم تنجح للسيطرة على حياة الناس، وهو

(17) Max Weber, «Konfuzianismus und Taoismus,» in: [Max Weber, *Gesammelte aufsätze zur religionssoziologie*, 4 th Edition (Tübingen: [n. pb.], 1947)], vol. 1, and Chang, *The Income of the Chinese Gentry*, pp. 30, and 42.

(18) Ch'u, *Local Government in China under the Ch'ing*, p. 2.

(19) المصدر نفسه، الفصل الرابع، وص 137.

ما سنناقشه بعد قليل. أما القسوة المتعمدة على نطاق شاسع، مقارنةً بالإهمال والأنانية، فكانت خارج نطاق النظام[20].

وقبل مناقشة أكثر المشاكل تحديداً المتصلة بالنزع الأخير لهذا النظام من المفيد ملاحظة ملمح هيكلي آخر، وهو ما يعود في جزء منه إلى أهميته النسبية في ما يتعلق باليابان، فغالباً ما كان نظام الاختبار يفرخ أعداداً زائدة عن الحاجة من البيروقراطيين المتوقعين، وخاصةً في السنوات الأخيرة[21]. وكان في قاع النظام الرسمي للدرجات والرتب عدد كبير من المرشحين لنيل الدرجات (شِنج يوان)، وهي جماعة متعدية للقوميات بين المؤهلين لتولي المناصب وعامة الشعب. وما إذا كان ينبغي اعتبارهم أعضاء في طبقة الأعيان أم لا مسألة يختلف عليها المتخصصون، فوضعهم الصعب في أسفل سلم الامتيازات يذكرنا بوضع الدرجات السفلى من الساموراي في اليابان خلال القرن التاسع عشر، فقد كان كلاهما نواة المعارضة للنظام السائد. وبينما وفرت أقلية كبيرة من هذه الجماعة الكثير من قوة الدفع في اتجاه التحديث، شتتت تلك الطاقة في الصين نفسها في ثورة وتمرد لم يثمرا شيئاً في إطار النظام نفسه[22]. ومما لا شكّ فيه أن الأثر المقيِّد لنظام الاختبار كان مسؤولاً إلى حدّ ما عن الاختلاف. ومع ذلك فإن الأسباب أعمق من ذلك بكثير، فهي تتعلق بالطريقة التي حال بها النظام دون التحديث إلى أن فات الأوان لتبنيه تدريجيّاً. ويمكننا الآن الانتقال إلى بعض أحدث الجوانب في هذه المشكلة الضخمة.

2. طبقة الأعيان وعالم التجارة

لم تخلق الصين الإمبراطورية يوماً طبقة تجارية وصناعية حضرية تشبه تلك

---

(20) لا يمكن الإلحاح على هذه النقطة أكثر من ذلك، فعندما كان الصينيون يتعرضون للتهديد، فرادى أو جماعات، كانوا قادرين على الترهيب مثل أي أناس آخرين، فكما لاحظت، كان قلي الأشخاص أحياء في الزيت واحدة من العقوبات. انظر كذلك: Jan Jacob Maria de Groot, *Sectarianism and Religious Persecution in China*, 2 vols., A Page in the History of Religions... With... Plates (Amsterdam: [n. pb.], 1903-1904),

وهو ردّ فعل إضفاء الغرب في وقت مبكر الصفة المثالية على الصين.

(21) Ho, *The Ladder of Success in Imperial China, Aspects of Social Mobility, 1368-1911* = *Ming Qing she hui shi lun*, pp. 220-221.

(22) Hsiao, *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century*, pp. 448, 450, 473, and 479, and Ho, Ibid., pp. 35-36.

التي خرجت من مراحل الإقطاع الأخيرة في أوروبا الغربية، رغم وجود بدايات من حين إلى آخر في هذا الاتجاه. وربما يمكن عرض النجاح الإمبراطوري في توحيد البلاد على أنه من أكثر أسباب الاختلاف وضوحاً، ففي أوروبا ساعد الصراع بين البابا والإمبراطور، وبين الملوك والنبلاء، التجار في المدن على اختراق قشرة المجتمع الزراعي التقليدي لأنهم كانوا يشكلون مصدر نفوذ له قيمته في هذا التنافس متعدد الأطراف. وجدير بالذكر أنه في أوروبا تحقق النجاح أولاً في إيطاليا حيث كان النظام الإقطاعي أضعف بصورة عامة[23]. وقد أبعد نظام الاختبار الصيني الأشخاص الطموحين كذلك عن التجارة. وهذا الجانب ملحوظ في واحدة من الفورات المجهَضة نحو التوسع التجاري خلال القرن الخامس عشر. ويمضي أحد المؤرخين الفرنسيين إلى حدّ التحدث عن «الممول البورجوازي الكبير» الذي يتنافس مع طبقة الأعيان لأول مرة في تلك الفترة، ولكنه يضيف مؤكّداً أن هذه الطبقة البورجوازية الجديدة وجهت أبناءها نحو الاختبارات[24]. ويشير مؤرخ آخر على نحو لافت للانتباه إلى أن انتشار الطباعة ربما أدى إلى زيادة القدرات الاستيعابية لطبقة الموظفين العامين الصينيين، فقد مكّنت الطباعة بعض صغار التجار من اكتساب القدر الكافي من الثقافة الأدبية التي تجعلهم يحصلون على الوظيفة الرسمية. ومع أن نفقات دخول الاختبارات ظلت حاجزاً كبيراً، فقد أصبح الحصول على الوظائف الرسمية أيسر إلى حدّ ما. وهو يقدم عدداً من هؤلاء التجار الذين أخصَوا أنفسهم كي يصبحوا طواشية(*) (Eunchs) ويتمتعوا بوظيفة قريبة من العرش. وكان من يُخْصون أنفسهم يتمتعون بميزة خاصة، حيث كانوا يحصلون على التعليم الذي يُمنع الطواشية العاديون (المنافسون الرئيسيون للموظفين العلماء في القصر) من الحصول عليه[25].

---

(23) انظر: Henri Pirenne, *Histoire économique de l'occident medieval*, préface de E. Coornaert (Paris: Desclée de Brouwer, 1951), pp.365-372,

للاطلاع على مسح للعوامل السياسية في نهاية القرن الثالث عشر.

(24) Henri Maspero and Jean Escarra, *Les Institutions de la Chine: Essai historique* (Paris: Presses universitaires de France, 1952), p. 131.

(*) الطواشية، جمع طواشي، هم الخصيان الذي يقومون بالخدمة في البيوت الكبيرة والقصور، وكانوا على تلك الحالة لأن عملهم كان يتطلب دخول الجزء الخاص بالحريم، فلا يكون هناك خوف على النساء وهم على هذا الحال.

(25) Wolfram Eberhard, *Chinas Geschichte*, Bibliotheca sinica; chinesische Philosophie, Literatur, Kunst, Geschichte; Bd. 1 (Bern: A. Francke, [1948]), pp. 280-282.

إذا تعمقنا قليلاً في سبر الغور، فقد ندرك على الفور أن أنشطة تحقيق الثروة كانت تمثل تهديداً خطيراً للموظفين العلماء لأنها كانت تمثل سلماً بديلاً للمكانة وأرضاً بديلة لمشروعية المكانة الاجتماعية الرفيعة. وليس متوقعاً أن يخفي أي قدر من الحديث الكونفوشي وأي قدر من التشريع الضاغط للإنفاق للأبد الحقيقة البسيطة التي تقول إن الشخص الذي حقق ثروة كبيرة يمكنه شراء أشياء جميلة في الحياة، بما في ذلك قدر ضخم من الاحترام والتقدير. وإذا سُمِح للوضع بأن يفلت زمامه، تصبح كلّ الثقافة الكلاسيكية التي تمّ اكتسابها بشق الأنفس عديمة الفائدة وقد عفا عليها الزمن. ووراء صراع الثقافات والقيم هذا، وفي أعمق أعماقه، كانت هناك مصالح مادية قوية. وكان تقليد كهذا حاجزاً ضعيفاً أمام التجارة؛ فمن أرادوا كانوا يجدون له مبرراً في الكلاسيكيات الكونفوشية[26]. وفي جميع الأحوال كانت طبقة الأعيان من الفطنة ونفاذ البصيرة بما يكفي على المدى القصير كي ترى أن الوضع لم يفلت من أيديها، فقد كان أفرادها يحصلون الضرائب على التجارة كي يحققوا أرباحاً لأنفسهم. وربما حولوا الأمر إلى احتكار دولة واحتفظوا لأنفسهم بالمناصب المربحة. وكانت تجارة الملح أهم احتكار. وكان موقف الموظفين استغلاليّاً في المقام الأول. وكانت التجارة، كما هو شأن الأراضي، شيئاً يجري حلبه لمصلحة الطبقة العليا المثقفة. ومرة أخرى نرى أن البيروقراطية الإمبراطورية كانت بمثابة أداة لضخ الموارد من الشعب إلى أيدي الحكام الذي ظلوا حريصين في الوقت نفسه على التحكم في أي تطورات قد تهدد امتيازاتهم.

ومع انهيار الجهاز الإمبراطوري، بشكل واضح قبل نهاية القرن الثامن عشر، كان من المحتم أن تتدهور قدرته على استيعاب العناصر التجارية والسيطرة عليها. وحتّى لو كان النظام الإمبراطوري في كامل نشاطه وحيويته، فما كان ليتسنى له مقاومة القوى الجديدة التي تقوضه. ذلك أنه كان وراء تلك القوى قوة الدفع العسكرية والدبلوماسية الغربية التي كانت تقل حدتها فقط عندما كان جشع قوة من القوى يكبح جماح نهم القوى الأخرى. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كان حكم الموظفين العلماء قد تفسخ في المدن الساحلية، فقد ظهر هناك مجتمع هجين جديد لم تعد السلطة والمكانة الاجتماعية فيه مضمونة لذوي التعليم

(26) Chang, *The Income of the Chinese Gentry*, pp. 154-155.

الكلاسيكي[27]. وبعد انتهاء حرب الأفيون(*) في عام 1842، انتشر الوكلاء التجاريون (Compradors) في أنحاء الموانئ الصينية الخاضعة للمعاهدة. وكان هؤلاء الرجال يعملون بمثابة وسطاء بين النظام الإداري الصيني المتداعي والتجار الأجانب وكانت قدراتهم متفاوتة، وكان وضعهم غامضاً. وبواسطة أساليب تدعو إلى الشك تمكنوا من تكديس ثروات كبيرة تمكنهم من أن يعيشوا معيشة المثقفين. ومن ناحية أخرى اتهمهم صينيون كثيرون بأنهم خدم للشياطين الأجانب الذين كانوا يقوضون أسس المجتمع الصيني[28]. وانطلاقاً من تلك الفترة يصبح جزء كبير من تاريخ الصين الاجتماعي والدبلوماسي سجلاً للمحاولات الصينية لكبح جماح هذا المجتمع الهجين وللجهود المضادة التي تبذلها القوى الأقوى لاستخدامه كإسفين دخول لمصالحهم التجارية والسياسية.

عندما بدأت الصناعة الصينية بدايةً متواضعةً بمفردها في ستينيات القرن التاسع عشر قامت بذلك تحت رعاية كبيرة من طبقة الأعيان الإقليمية التي كانت تأمل في تلك الفترة في تحويل التكنولوجيا الحديثة لأغراضها الانفصالية. وكانت المشاكل العسكرية تحتل موضع الصدارة، وكانت المصانع الأولى شؤوناً عسكرية بحتة، كالترسانات البحرية وورش إصلاح سفن الأسطول وما شابه. ويذكرنا هذا الوضع على نحو سطحي بعصر النزعة التجارية في التاريخ الاجتماعي الغربي بسبب اهتمام الحكام بأشكال الصناعة التي تعزز سلطتهم. ولكن الاختلافات أكثر أهمية من ذلك بكثير، ففي أوروبا كانت الحكومات قوية وتزداد قوةً. أما في

---

(27) للاطلاع على العملية كلها، انظر: Owen Lattimore, «The Industrial Impact on China, 1800-1950,» in: *First International Conference of Economic History, Stockholm, 1960*.

(*) استمرت حرب الأفيون بين بريطانيا والصين منذ 1840 إلى 1842 وفي النهاية احتلت بريطانيا مدينة وينج هاي في مقاطعة شينج يانج واقترب الأسطول الإنجليزي من بوابة بكين البحرية، مما جعل الإمبراطور الصيني يتفاوض مع بريطانيا ويوقع اتفاقية نانج نج في آب/ أغسطس من عام 1842. وكانت بريطانيا قد قررت من خلال شركة الهند الشرقية التابعة لها زراعة الأفيون في الهند وتصديره للصين لاستنفاد أموالها بعد أن رفض الإمبراطور الصيني السماح باستيراد البضائع البريطانية، بينما كان البريطانيون يستوردون من الصين الشاي والحرير والبورسلين ويدفعون الثمن نقداً، مما استنفد أموال البريطانيين.

(28) Mary Clabaugh Wright, *The Last Stand of Chinese Conservatism, the T'ung-chih Restoration, 1862-1874*, Stanford Studies in History, Economics, and Political Science, 13 (Stanford: Stanford University Press, [1957]), pp. 84, 146-147, and Marion J. Levy and Kuo-shen Shih, *The Rise of the Modern Chinese Business Class: Two Introductory Essays* (New York: [n. pb.], 1949), p. 24.

الصين فكانت أسرة مانشو ضعيفة. وكانت السياسة ذات النزعة التجارية على طريقة كولبرت مستحيلة، لأن العنصر التجاري والصناعي كان أجنبياً وخارج السيطرة الإمبراطورية إلى حدّ كبير. وجاءت الدفعة الصينية نحو التصنيع من مراكز السلطة الإقليمية، مع القليل جداً من الحكومة الإمبراطورية(29). ولذلك كان عنصراً ممزّقاً أكثر منه موحّداً. وكان متوقعاً من العناصر التجارية والصناعية التي في طور التكوين أن تبحث عن الحماية حيثما يكون للجماعات السياسية سلطة حقيقية، فإذا كان الملك، فنعم الحماية؛ ذلك أن نفوذه سيزداد، أما إذا كان مسؤولاً محليّاً فالعكس هو الصحيح. وقد استفاد الماركسيون كثيراً جداً من الطريقة التي كبت بها الإمبرياليون الغربيون التطور الصناعي في الصين. (ويستفيد الوطنيون في الهند من التبرير المريح هذا) وما كان لشيء من هذا أن يحدث بدون الكبت السابق بواسطة القوى المحلية.

ولم يحدث قبل عام 1910 أن بدأت طبقة الأعمال التجارية الصينية في إبداء علامات محددة للخروج من التأثير والهيمنة الرسميين(30)، بل إن دراسة حديثة تعطي انطباعاً بأن التاجر الصيني كان قد قطع شوطاً على الطريق نحو التحرر من الاعتماد على الأجنبي بحلول نهاية القرن التاسع عشر(31). ومع ذلك فقد ظلت المجالات الحاسمة في أيدي الأجانب لفترة أطول. وظلت قوة الدفع التجارية والصناعية المحلية كلها ضعيفة. ومع نهاية النظام الحاكم الإمبراطوري يُقال إنّه كان هناك حوالى 20 ألف «مصنع» في الصين. ومن بين هذه المصانع كان هناك 363 تستخدم الطاقة الميكانيكية. أما بقية المصانع فكانت تستخدم الطاقة الحيوانية(32).

كما هو الحال بالنسبة إلى روسيا، دخلت الصين العصر الحديث بطبقة وسطى صغيرة العدد وتابعة من الناحية السياسية، فلم تضع هذه الطبقة أيديولوجيا

---

(29) Albert Feuerwerker, *China's Early Industrialization: Sheng Hsuan-huai (1844-1916) and Mandarin Enterprise*, Harvard East Asian Studies; 1 (Cambridge: Harvard University Press, 1958), pp. 12-13, and Levy and Shih, Ibid., pp. 27, and 29.

(30) Levy and Shih, Ibid., p. 50.

(31) George Cyril Allen and Audrey G. Donnithorne, *Western Enterprise in Far Eastern Economic Development, China and Japan* (London: Allen & Unwin, 1954), pp. 7, and 49.

(32) Feuerwerker, Ibid., p. 5.

مستقلة خاصة بها كما فعلت في الغرب الأوروبي. ورغم ذلك فقد قامت بدور مهم في تقويض الدولة البيروقراطية وإنشاء تجمعات سياسية جديدة في محاولة لاستبدالها. وقد اتحد نمو هذه الطبقة على امتداد الساحل مع تفكك الإمبراطورية إلى ولايات إقليمية على نحو ينبئ باتحاد الدورين «البورجوازي» والعسكري في ذروة فترة أمراء الحرب (الفترة من 1911 إلى 1927 تقريباً) وصولاً إلى عصر الكومينتانج (Kuomintang). والنموذج الباكر (1870 ـ 1895) لهذا التطور العام هو لي هونج تشانج (Li Hung - Chang) الذي كان طوال خمسة وعشرين عاماً «يتحرك نحو سيطرة الفرد الواحد على الشؤون الخارجية، والسيطرة على عائدات الجمارك البحرية، واحتكار إنتاج العتاد الحربي، والسيطرة الكاملة على القوات العسكرية في النصف الشمالي من الإمبراطورية»[33]. وعلاوة على ذلك حدث بالتدريج اندماج ضخم بين قطاعات من طبقة الأعيان (وتحول خلفاؤهم في وقت لاحق إلى مُلاك أراض فحسب) والقيادات الحضرية في التجارة والمال والصناعة[34]. وقد وفر هذا الخليط الدعم الاجتماعي الأساسي للكومينتانج الذي كان محاولة لإحياء جوهر النظام الإمبراطوري، أي الدعم السياسي لملكية الأراضي مع توليفة من نزعة العصابات المتوطنة في الصين وواجهة من النزعة الموالية للكونفوشية تكشف عن تشابه لافت مع الفاشية الغربية، وهو ما سنناقشه بتفصيل أكبر فيما بعد. وقد خرجت تلك التوليفة إلى حدّ كبير جداً من فشل طبقة الأعيان في إحداث تحول من أشكال الزراعة ماقبل الصناعية إلى أشكالها التجارية. وسوف تشغل أسباب هذا الفشل انتباهنا الآن.

3. الفشل في تبنّي الزراعة التجارية

سرعان ما تقابل الصعوبات التفسير الثقافي والنفسي الذي يشير إلى أن السعي المنظم وراء الربح، حتّى في الزراعة، كان غير متوافق مع النموذج المثالي الكونفوشي الخاص بوقت الفراغ المؤسلب. ويبدو لي أن البحث الغربي قد بالغ في تأكيده على أهمية الموقف المتعالي للطبقة العليا الصينية تجاه البرابرة الغربيين.

---

(33) المصدر نفسه، ص 13.

(34) Levy Shih, *The Rise of the Modern Chinese Business Class: Two Introductory Essays*, p. 50, and Olga Lang, *Chinese Family and Society* (New Haven: Yale University Press, 1946), p. 97.

وكما جاء في قسم سابق، فحيثما كانت تتاح الفرصة لطبقة الأعيان الصينية لتبني حضارة الغرب التقنية، بل وبعض عاداته الاجتماعية كذلك، كان هناك عدد ممن لا يترددون في فعل ذلك. وقد أشار باحث حريص أثناء كتابته عن المرحلة الأولى من الأثر الغربي إلى أن «مرحلة ملحوظة من الفترة السابقة لعام 1894 كانت بداية المؤسسات الصناعية والميكانيكية التي أنشأها أفراد بارزون في الطبقة الاجتماعية، وكانت الجماعة تفكّر بشكل طبيعي في الغرب على أنه مكوّن من كبار المحافظين»[35]. وعلق دارس أحدث منه قائلاً إن التكنولوجيا الغربية كانت في رأي المفكرين الصينيين الجادين في تسعينيات القرن التاسع عشر علاجاً للتخلف الصيني[36]. وإذا كان هناك حاجز ثقافي ما يحول دون التحسين التقني، فلا يبدو أنه كان ذلك الحاجز الذي لا يمكن تعديه. وبما أن الطبقة العليا الصينية لم تبدِ اهتماماً كبيراً بالتكنولوجيا من أجل الأغراض العسكرية والصناعية، فقد نتوقع من باب أوْلَى، أنهم سوف يبدون اهتماماً أكبر في ما يتعلق بالزراعة لأنها كانت شديدة الأهمية لحياتهم كلها. (وربما نكون متأكدين إلى حدّ كبير أن الزراعة التجارية المتقدمة وُجِدت بالفعل) غير أنهم لم يبدوا مثل هذا الاهتمام، بالرغم من وجود بعض الاستثناءات العشوائية القليلة التي اقتصرت على التصريحات المبرمجة[37].

وهناك تفسير أكثر إقناعاً ربما أمكننا تكوينه من فحص المادة والظروف السياسة التي كانت قائمة في الصين في الوقت الذي كان فيه العالم الحديث يُحْدِث أثره. ورغم وجود المدن في الصين، فلم يكن هناك سكان حضريون يزدادون بسرعة مع الرفاهية التي تنتشر على نحو معقول وتتزايد، وكان من الممكن أن تكون بمثابة حافز للإنتاج المُرَشَّد من أجل السوق. وبناءً على الوضع في تاريخ لاحق، فقد شجع قرب البلدة أو المدينة الفلاحين على زراعة الفواكه والخضروات التي يمكن نقلها إلى السوق باليد. وربما كانت السياسة الإمبراطورية

(35) Meribeth Elliott Cameron, *The Reform Movement in China, 1898-1912* (Stanford University, Calif.: Stanford University Press; London, H. Milford: Oxford University Press, 1931), p. 11.

(36) Feuerwerker, *China's Early Industrialization: Sheng Hsuan-huai (1844-1916) and Mandarin Enterprise*, p. 37.

(37) المصدر نفسه، ص 34.

في أيام الأسرات الأولى التي اتسمت بالحيوية تعارض تشكيل الضياع الكبيرة. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر سادت تلك الضياع أنحاء الإمبراطورية[38]. ومع أن هذه النقطة تتحمل المزيد من البحث، يبدو أن الضيعة الكبيرة كانت في الغالب مجرد دمج للمِلكيات الصغيرة، أي أنها كانت تتكون من الفلاحين الذي كانوا يعطون المالك لهذا السبب إيجاراً مجمعاً أكبر.

وهنا نقترب من لب الموضوع، فالعلاقة بين مالك الأرض والمستأجر الصينيَّيْن كانت وسيلة سياسية لاستخلاص الفائض من الفلاح وتحويله إلى مباهج الحضارة. (ما كان الفلاح يحصل، أو لا يحصل، عليه من العلاقة جانب مهم نهمله الآن). وفي غياب السوق الحضرية الكبيرة لم يكن هناك سبب كبير لتغيير تلك العلاقة، بل ربما كانت هناك إمكانية أقل للقيام بهذا التغيير، فقد كان الأشخاص الطموحون والمُتَّسِمون بالحيوية في عهد الإمبراطورية يحصلون لأنفسهم على منصب بيروقراطي كي يزيدوا أفدنة إلى أرض الأسرة.

وبطبيعة الحال لم تظل الزراعة الصينية ثابتة تماماً خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين. وعندما اتسعت الحياة الحضرية كانت لها آثار واسعة النطاق على القطاع الزراعي حظي بعضها باهتمامنا بالفعل، بينما سيحظى ما تبقى بالاهتمام فيما بعد. وهنا لا بُدَّ أن نلاحظ فقط نقطة مهمة، ففي ظلّ ظروف التكنولوجيا البسيطة والعمالة الوفيرة لم تكن هناك حاجة إلى ترشيد المالك الصيني للإنتاج في مزرعته كي ينتج للسوق الحضرية، فإذا كانت مزرعته بجوار إحدى المدن، كان أبسط وأسهل له بكثير أن يجلس ويؤجر أرضه لمستأجرين من الفلاحين، حيث يدع التنافس على الأرض يزيد دخله مع مجهود قليل جداً من جانبه. وبالمثل، كان بإمكان أكثر سكان البلدات رفاهيةً العثور بسهولة على استثمار مربح في الأراضي. وكانت تلك العملية تعني من الناحية الاقتصادية زيادة في عدد مُلاك الأراضي غير المقيمين على أراضيهم

(38) يذكر: George Jamieson [et al.], «Tenure of Land in China and Condition of the Rural Population,» *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, vol. XXIII (1888), p. 100.

حيازات ضخمة في كيانجسو (Kiangsu). ويؤكّد في ص 110 من: Khokhlov, «Agrarnye otnosheniya v Kitai vo vtoroi polovine XVIII-nachale XIV v,»

أنها كانت موجودة في كلّ مكان في بداية القرن التاسع عشر.

القريبة من المدن. ومن الناحية الاجتماعية، أسهم ذلك في اندماج جزئي لقطاعات من طبقة الأعيان السابقة وأكثر العناصر ثراءً في المدن. ولكن هذا الوضع لا يمكنه الاستقرار إلا إذا كان بالإمكان العثور على الأساليب السياسية لجعل الفلاحين يعملون وتحصيل الإيجارات منهم. وقد ثبت على مدى ليس بالطويل عدم قابلية هذه المشكلة للحل.

وهكذا لا يبدو أن أي عدم قدرة فطري على التكيف منع طبقة الأعيان الصينية من إجراء تحول ناجح إلى العالم الحديث، فقد كان الأمر الأهم هو غياب الحافز والتواجد في وضع تاريخي خاص ببدائل أخرى وأكثر تهيؤاً. وطوال جزء كبير من الوقت لم يكن هناك ما يكفي من السوق لجعل الجهد جديراً بالاهتمام. وقد حوَّل زمان ومكان ظهور السوق طبقة الأعيان إلى مؤجرين ذوي صلات سياسية وليس إلى مستثمرين زراعيين، فأقلية فقط هي التي خطت هذه الخطوة. ولكن هذه الأقلية شكلت طليعة اتجاه تاريخي قوي. وفي ظلّ الظروف التي واجهها أفرادها نجد أن من الصعب رؤية ما الذي كان يمكنهم القيام به غير ذلك. وكما هو الحال بالنسبة إلى انهيار أي طبقة حاكمة، فإن مصير طبقة الأعيان الصينية، إلى جانب كونها أكثر الطبقات الحاكمة افتقاراً للجاذبية، له نصيبه من المأساة.

4. انهيار النظام الإمبراطوري وظهور أمراء الحرب

في بلاد أوروبا الكبرى كلها كان الصراع بين طبقة النبلاء والتاج أحد عناصر السياسة الحاسمة لفترة طويلة من الزمن. وقد ندرك في كلّ مكان، وحتّى في روسيا، ظهور الضِّياع في وقت من الأوقات، أو ما يسميه المؤرخون الألمان (Stände)، وهي جماعات المكانة ذات القدر الكبير من الهوية المؤسسية والحصانات المعترف بها علناً التي تدافع عنها بغيرة ضدّ الجماعات الأخرى وخاصة ضدّ التاج. وقد أثَّر بدء التحديث على ذلك الصراع بطرق مختلفة تبعاً للوقت والوضع الذي بدأ فيه، ففي إنجلترا كان التحديث مواتياً لنمو الديمقراطية البرلمانية، وكان أقل من ذلك بكثير على القارة الأوروبية، بل كان غير مواتٍ بصورة عامة، وإن كان من المعتاد أن توجد في وقت من الأوقات معارضة ليبرالية أرستقراطية.

وفي الفترة التي نناقشها، كانت الطبقات العليا المالكة للأراضي في الصين

لا تشكّل أية معارضة مبدئية مهمة للنظام الإمبراطوري. ولا شكّ في وجود البعض ممن اعتنقوا الأفكار البرلمانية الغربية باعتبارها لعبة فكرية، غير أنه لم تكن هناك حركة سياسية للمعارضة ذات جذور ممتدة في الظروف الصينية. وكانت بعض الظروف المواتية لهذا التطور موجودة.

إن الطبقة الرسمية الصينية ـ وأتحدث هنا عن حَمَلة الدرجات الأكاديمية سواء أكانوا من أصحاب الأراضي أم لا ـ كان لديها إحساس قوي بالهوية المؤسسية، وكذلك بالامتيازات والحصانات التي يعترف بها الإمبراطور، وإلى حدّ كبير قطاعات عريضة من الجمهور[39]. في أوروبا، في ظلّ الإقطاع، خلقت الطبقة الأرستقراطية الامتيازات والحصانات وإحساساً بالهوية المؤسسية، وهي المؤسسات التي يعتبرها بعض المؤرخين جزءاً مهماً من قوة الدفع التي بلغت ذروتها بالديمقراطية البرلمانية. وفي الصين، كانت أي قوة دفع كهذه تواجه عوائق أكبر بكثير، فما كان لمِلكية الأراضي في المجتمع الصيني أن تكون بسهولة بمثابة أساس لسلطة سياسية منفصلة عن الآلية السياسية التي تجعلها مفيدة. ولم يكن النظام الإمبراطوري سبيلاً إلى جعل الأملاك مفيدة فحسب، بل كان كذلك سبيلاً للحصول على الأملاك.

قلَّلَتْ حقيقةُ أن الظروف بصورة عامة حالت دون ظهور المعارضة الأرستقراطية الليبرالية، من مرونة ردّ الصين على التحدي التاريخي الجديد تماماً، وهي تساعد على تفسير ملمح جديد نواجهه في الحالة الصينية، وهو الانحلال الكامل تقريباً للحكومة المركزية، فقد تحطم النظام الحاكم الذي استمر الكثير من ملامحه الرئيسيّة لقرون، خلال ما يقل عن مئة عام تحت تأثير الضربات الغربية.

من المؤكّد أنه كانت هناك فترة قصيرة في الرد الروسي على ضغوط مشابهة إلى حدّ ما عندما اختفت الحكومة المركزية اختفاءً فعليّاً. غير أنه في روسيا، ومن منظور الاتجاهات الاجتماعية الأساسية، لم تكن تلك الفترة من الانهيار أكثر من واقعة ضمن سلسلة من الوقائع. أما في الصين فنجد على العكس من ذلك أن

---

(39) هناك ملخص موجز جيد في: Ch'u, *Local Government in China under the Ch'ing*, pp. 173-175.

ويؤكّد هُو (Ho) أن أعضاء طبقة الاختبار نفسها كان ينادون بعضهم بالإخوة وكانت علاقة القرابة المصطنعة تلك غالباً ما تُنقل إلى الجيل التالي. انظر ص 88 من: Ho, *The Ladder of Success in Imperial China, Aspects of Social Mobility, 1368-1911 = Ming Qing she hui shi lun*.

الفترة الأخيرة الأقرب للفوضى دامت زمناً أطول بكثير. وكحد أدنى يمكننا حسابها منذ إعلان الجمهورية في عام 1911 حتّى الانتصار الرسمي للكومنتانج في عام 1927. وقد استهل هذا الانتصار مرحلة رجعية ضعيفة، سوف نناقشها بتفصيل أكبر فيما بعد، تختلف كذلك عن التجربة الروسية من حيث كونها أعقبت الانهيار ولم تسبقه. وسوف أحاول في هذا القسم توضيح بعض أسباب التفكك ولفت الانتباه إلى الطرق التي نجحت بها الطبقات العليا في إنقاذ نفسها حين انهار البناء القديم فوق رؤوسها.

واجهت حكومة مانشو معضلة خطيرة خلال النصف الثاني من فترة حكمها، فقد كانت من ناحية بحاجة إلى عوائد أكبر لقمع التمرد ومواجهة الأعداء الأجانب. ومن ناحية أخرى لم يكن بإمكانها الحصول على تلك العوائد بدون القضاء على نظام امتيازات طبقة الأعيان بالكامل. وكان جمع العوائد المناسبة يتطلب تشجيع التجارة والصناعة، بل جعل كونُ الأجانبِ هم من يديرون الجمارك تلك السياسةَ أكثر صعوبةً، كما جعل جمع عوائد الحكومة من الضروري إدخال نظام كفء لتحصيل الضرائب والقضاء على عادة الموظفين الخاصة بالحصول على نصيب الأسد مما تأخذه الحكومة من رعاياها. وهكذا كان على الحكومة أن تقضي على مصدر مهم من مصادر دخل طبقة الأعيان وتشجيع نمو الطبقة الاجتماعية التي تنافست باستمرار بنجاح أخذ يزداد مع طبقة الأعيان. ومادامت الحكومة نفسها تعتمد على طبقة الأعيان، فقد كان هذا المسار هو الأقل ترجيحاً[40]. ومن الممكن للحاكم الداهية والقوي مثل بسمارك أن يتحمل تبعات تنفير شرائح مهمة من مؤيديه أثناء سعيه إلى تحقيق السياسات التي يأمل أن تحقق فوائد أعظم ودعم أقوى للنظام. ويضمن الفوز في هذه المقامرة لرجل الدولة مكاناً بارزاً في كتب التاريخ، أي «حكم التاريخ» الذي يروق للساسة أجمعين. ولا يمكن لحاكم الاستغناء عن الكتلة الأساسية المؤيدة له ويطلب منها الانتحار.

ولا يوحي القول بأن الإصلاح الناجح في صين القرن التاسع عشر كان غير

---

(40) انظر: Wright, *The Last Stand of Chinese Conservatism, the T'ung-chih Restoration, 1862-1874*, pp. 184-190; Cameron, *The Reform Movement in China, 1898-1912*, p. 163, and Hosea Ballou Morse, *The Trade and Administration of the Chinese Empire* (London; New York; Bombay; Calcutta: Longmans, Green and Co., 1908),

الذي يستحق الفصل الرابع منه القراءة إلى حدّ كبير.

مرجح في ظلّ الظروف بأن الحكومة فشلت في اتخاذ أي إجراءات، فلا الحكومة ولا طبقة الأعيان تركت نفسها تنجرف مع تيار التاريخ، إذ كانت هناك محاولات للإصلاح أدى فشلها إلى نشوء عقبات ضخمة واجهت الحكام.

استمر أكثر الجهود حيوية، وهو الذي وصفته ماري رايت (Mary C. Wright) في بحث كاشف لها، اثني عشر عاماً من 1862 إلى 1874 ويُعرف باسم **عودة تونج تشي** (*Tung-Chih Restoration*). وواجه المسؤولون المميزون الذين قادوا الحركة مشاكل خاصة بالتمرد الداخلي والعدوان الخارجي بسياسة رجعية حازمة. وكانت إحدى سياساتهم تنطوي على جهود لتقوية وضع طبقة الأعيان، فقد كانوا حريصين على احترام امتيازاتهم القانونية والاقتصادية، وأعادوا الوضع القائم السابق في مِلكيات الأراضي الذي كانت الثورة قد قلبته، واستخدموا خفض الضرائب في المقام الأول للتخفيف عن مُلاك الأراضي. وعاملوا التجارة على أنها «زوائد طفيلية» تنمو على المجتمع الزراعي المنظم[41]. ولأنهم لم يكونوا غافلين بالمرة عن مشاكل مجتمعهم الاقتصادية والاجتماعية، فقد تحدثوا بلغة أخلاقية عن العثور على الرجل «الصحيح» ذي الشخصية «الصحيحة» كي يؤدي الشيء «الصحيح»، وبالطبع كانت كلمة «صحيح» تلك محدَّدة طبقاً للمصطلحات الكونفوشية. وغالباً ما كان يحدث مثل هذا الظهور المفاجئ للخطاب التقليدي عندما تجد الطبقة الحاكمة نفسها في مأزق. وبالرغم من نجاح تجديد تونج تشيه لبعض الوقت، فمن المحتمل أن هذا النجاح عجَّل بالنهاية المطلقة من خلال تقويته بشكل مؤقت لتلك القوى الأكثر معارضةً للتعديل الأساسي للمجتمع الصيني. وبهذه الطريقة ربما يكون رجال التجديد قد أسهموا في الإطاحة العنيفة بالطبقة والمؤسسات الاجتماعية التي كانوا يسعون إلى إعادتها.

كانت هَبَّة الإصلاحات في عهد الإمبراطورة الأرملة(*) في السنوات الأولى من القرن العشرين ذات طابع مختلف وتبرز جانباً آخر من المشكلة. ويمكننا فقط ذكر محاولتها تحديث النظام التعليمي وإلغاء نظام الاختبارات. وأعقب ذلك في عام 1906 إعلان العرض عن تبني مبدأ الحكومة الدستورية، وإن كان هذا المبدأ

---

(41) Wright, Ibid., pp. 129, and 167.

(*) الإمبراطورة تسو شي التي حكمت الصين طوال النصف الثاني من القرن التاسع وحتّى عام 1908. ورغم ما كانت عليه من جمال أخاذ، فقد اتسمت بحب شديد للسلطة، كما كانت قاسية وعلى قدر كبير من المهارة في إدارة سياسة القصر. ويرى بعض المؤرخين أن نجاح تسو شي في سياسة بلدها ساعد على القضاء على أي أمل واقعي في تحديث الصين الإمبراطورية.

لن يوضع موضع التنفيذ حتّى تكون البلاد مستعدة له. وإلى جانب ذلك اقترحت الإمبراطورة بعض المحاولات النشطة لتنفيذ إصلاح للنظام البيروقراطي. وعندما واجهت خططها معارضة عنيدة أقالت أربعة من وزرائها الستة في المجلس الكبير، مما يدلّ على أنها كانت جادة في ما تقول[42]. ومع أن فورة الطاقة الإصلاحية تلك لم تحقق شيئاً، ومع أنها تتعارض تعارضاً مضحكاً مع السلوك السابق لتلك المرأة الرجعية سريعة الغضب والمتآمرة الماهرة، فإن إغفالها سخريةً باعتبارها حركة لا معنى لها يسيء تفسير واقعة كاشفة؛ ذلك أن نمط أعمالها يشير بقوة إلى أن هدفها الحقيقي كان إقامة حكومة بيروقراطية مركزية قوية يمكن أن تمارس السيطرة المباشرة عليها، على طريقة ألمانيا أو اليابان على وجه التقريب[43].

النقطة الأساسية بالنسبة إلى غرضنا هي أن الأساس الاجتماعي لهذا النظام كان مفتقَداً في الصين، بل كان مفتقداً أكثر في روسيا. والملمح الأساسي لهذه الأنظمة، كما تبين تجربة إيطاليا وإسبانيا كذلك، هو التحالف بين قطاعات من الطبقات الحاكمة الزراعية القديمة ذات النفوذ السياسي الكبير والوضع الاقتصادي المهتز من ناحية والنخبة التجارية والصناعية الناشئة التي تتمتع ببعض النفوذ الاقتصادي غير أن لها عيوباً سياسية واجتماعية. وفي الصين في ذلك الوقت لم تكن الجماعات التجارية الحضرية المحلية بالقدر الكافي من القوة لكي تكون شريكاً مفيداً لمثل هذا التحالف. وكان لا بُدَّ من مرور ربع قرن قبل أن يصبح بالإمكان تنفيذ مثل هذه المحاولة لرد الفعل تحت رعاية جديدة من الكومنتانج مع شيء من احتمال النجاح على أقل تقدير.

أُعدت الأرض خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر حينما كانت تجري تغيرات مهمة في طابع طبقة الأعيان ووضعها، فقد كان النموذج المثال الكونفوشي الدالّ على سعة الاطلاع، ومعه النظام التقليدي للمكانة في الصين ككل، يتداعى بينما كان الأساس المادي لدور الموظف العالِم وأهميته في المجتمع الصيني يتلاشى باطراد. وقد أتيحت لنا فرصة ملاحظة مأزق الحكومة

(42) Cameron, *The Reform Movement in China, 1898-1912*, pp. 103, and 105.
وانظر كذلك: John Otway Percy Bland, *China under the Empress Dowager* (London: W. Heinemann, 1911), pp. 431-142.

(43) للاطلاع على مزيد من الأدلة على هذه النقطة انظر مرسومها بتاريخ 21 كانون الثاني/ يناير 1901 الوارد في: Bland, Ibid., pp. 419-424, Esp. 423.

الذي تصعب معالجته ـ حيث كانت واقعة بين الحاجة إلى العوائد الإضافية والخوف من الأضرار بوضع طبقة الأعيان. وأسهمت الوسائل التي لجأت إليها في الانهيار المطلق للنظام.

وفي سعي الحكومة إلى الحصول على العوائد، بعد أن دمر تمرد تايبنج (Taiping) (1850 ـ 1866) مناطق ضخمة من الصين، فتحت الباب الخلفي للخدمة في الدولة على نحو أوسع بعض الشيء، حيث سمحت لمزيد من الأشخاص بشراء الرتب والمناصب بدلاً من الحصول عليها عن طريق الاختبارات النظامية[44]. ومع أن التعيينات الجديدة والثرية لم تطغَ على التراتب، فقد تدنت سمعة الاختبار بشكل مؤكّد تقريباً وأُضِرَّ أحد أعمدة النظام القديم إضرراً بالغاً. وفي عام 1905 تمّ الإلغاء الرسمي لنظام الاختبار بعد محاولات تحديثه التي لم تؤدِّ إلا إلى استعداء العلماء التقليديين الذين كانوا يخشون أن يعفو الزمن عن مهاراتهم. وبما أنه لم يكن هناك ما يمكن أن يحلّ محل هذا النظام، فقد ظلّ يتعثر لبضع سنوات بقوة الدفع الذاتي.

وبما أن إمكانية ممارسة الدور التقليدي للعلماء قد انهارت وضعفت سلطة الحكومة المركزية، فقد تزايد إحكام قبضة طبقة الأعيان على الشؤون المحلية، وهو ما أنذر بفترة طويلة من الفوضى والحرب المميتة التي لم تنتهِ في واقع الأمر إلا بالانتصار الشيوعي في عام 1947. وفي أجزاء كثيرة من الاقتصاد كان أفراد طبقة الأعيان يحصّلون ضرائبهم ويمنعون الآخرين من دفعها للحكومة المركزية[45]. ومع فرض ضريبة **ليكين** (*Likin*)، وهي الضريبة التي كانت تحصّل من أصحاب المحال التجارية والتجار الجوالين، كثفت الحكومة الإمبراطورية النزعات التمزيقية. وكانت الضريبة إجراءً طارئاً لجمع الأموال اللازمة نتيجة لتمرد تايبنج، وهو ما يمكنها تحصيله بالطرق التقليدية. وليس مستغرباً أن العديد من قادة التجديد كانوا يؤدون ضريبة «ليكين» مفضلين إياها على الضريبة الأثقل القائمة بالفعل[46]. وفقدت الحكومة الإمبراطورية السيطرة على الضريبة، بينما

---

(44) Chang, *The Income of the Chinese Gentry*, pp. 111, and 141.

وللاطلاع على تقييم مختلف لطابع «غير النظاميين»، انظر: Ho, *The Ladder of Success in Imperial China, Aspects of Social Mobility, 1368-1911 = Ming Qing she hui shi lun*, pp. 38-41.

(45) Chang, Ibid., pp. 46, 66, and 70.

(46) Wright, *The Last Stand of Chinese Conservatism, the T'ung-chih Restoration, 1862-1874*, pp. 168-169.

ظلت الضريبة نفسها تساعد على توفير قاعدة اقتصادية للسلطات الإقليمية الجديدة، وهي النماذج الأصلية لحقبة أمراء الحرب(47).

منحت نهاية أسرة مانشو في عام 1911 وإعلان الجمهورية في عام 1912 اعترافاً دستورياً غير مباشر لانتقال السلطة إلى أيدي ولاة المقاطعات المحليين، حيث ستظل في أيديهم لمدّة عقد ونصف على الأقل. وخلال تلك الفترة، تشبثت قطاعات من طبقة الأعيان بالسلطة، إما بالتحول إلى أمراء حرب أو بالتحالف مع أصحاب النزعة العسكرية، فقد تحطم الجهاز الاجتماعي والثقافي الذي كان يعطيهم المشروعية بكامله على نحو لا يُرجى معه إصلاحه. وكان لا بُدَّ أن يكون خلفاؤهم مُلاك الأراضي وحدهم، أو رجال العصابات، أو توليفة من الجماعتين، وهو الاتجاه الذي ظلّ خافياً في ظلّ العصور الإمبراطورية.

كانت هناك علاقة تكافلية بين مالك الأرض ورجل العصابات أمير الحرب. ويبدو هذا كأوضح ما يكون في الطرق التي يعمل بها نظام السُّخرة، وهو تلك الضرائب التي تقدّم عيناً أو عملاً، حيث ظلّ الطريقة الرئيسيّة لإجبار الفلاحين على تأييد النُّخَب في الريف. وقام التجار كذلك بدورهم، مما كان ينبئ بالتحالف بين الجماعات التجارية ومُلاك الأراضي الذي أيد الكومنتانج.

من الناحية النظرية، كانت السخرة العسكرية تقوم على ضريبة الأرض. وكان النظام على قدر كبير من المرونة، وكان يهدف في المقام الأول إلى الإضرار بالفلاح الذي فقد الكثير من الحماية التي كانت لديه في وقت من الأوقات من الموظفين الإمبراطوريين وقانون الاستغلال «المشروع» المحدود، وهو التدهور الذي كان قد بدأ في الحدوث منذ فترة. وكان التقدير الأصلي 2 كاتي(*) من الدقيق يمكن أن يصبح اثنين ونصف، وثلاثة كاتي من التبن يمكن أن تتحول إلى ستة، وأربع عربات إلى ست عشرة. . . وهلم جرًّا. وكان بإمكان تجار الحبوب بالتواطؤ مع جباة السخرة، ومن خلال عملهم في كثير من الأحيان كوكلاء لمُلاك

---

(47) Edwin George Beal, *The Origin of Likin, 1853-1864*, Chinese Economic and Political Studies. Special Series (Cambridge: Chinese Economic and Political Studies, Harvard University; Distributed by Harvad University Press, 1958), pp. 41-44, and Chang, *The Income of the Chinese Gentry*, p. 69.

(*) وحدة وزن صينية تساوي 500 غرام.

الأراضي، تحقيق ربح عن طريق تسديد الكمية عندما يحين موعد السداد ثمّ رفع أسعار الحبوب، والمشاركة في الفرق بين السعر الثابت وسعر السوق. وفي بعض الأحيان كان التحصيل يستمرّ حتّى بعد أن تكون القوات قد غادرت المنطقة. وعموماً كان مُلاك الأراضي الكبار، وهم في كثير من الأحيان من أصحاب النزعة العسكرية، يجبرون مستأجريهم على دفع ضريبة السخرة لهم(48). وبالرغم من شكّي في أن المصادر التي انتقيت منها هذه المعلومات ربما تبالغ في سخط الفلاحين، فلا يمكن أن يكون هناك شكّ بشأن وجود المعاناة المخيفة التي هي مِن صنع البشر.

إذا تركنا وضع طبقة الفلاحين جانباً كي نناقشه في الموضع المناسب، فإننا قد نلاحظ بعض أكثر الملامح عمومية لحقبة أمراء الحرب. إذ كان نظام السخرة يمثل استمراراً لعلاقة طبقة الأعيان بالسياسة في ظلّ طبقة الموظفين الرسميين، حيث كانت السلطة السياسية تنجب السلطة الاقتصادية وتدعمها لتوليد السلطة السياسية مرة أخرى. ومع اختفاء الحكومة المركزية فقدت الطبقة العليا المالكة للأراضي إحدى الآليات الأساسية التي ساعدت على إبقاء المجتمع الصيني داخل قالبه العتيق، وإن لم يخلُ من الشروخ والصدوع الخطيرة. وفي العصور القديمة، وطبقاً لما ذكرته بعض المصادر، كان المجتمع يستعيد عافيته عندما كانت طبقتا الأعيان والفلاحين تتوصلان إلى تسوية عملية جديدة وتأتي إلى السلطة أسرة جديدة تتسم بالحيوية والنشاط. وفي القرن العشرين كان للقوى الجديدة تأثيرها، ولجأ خلفاء النظام القديم إلى حلفاء جدد ولم ينجحوا. وتلك هي حكاية الكومنتانج الذي يمكن أن ننتقل الآن إلى مناقشة مصيره.

5. فترة الكومنتانج ومغزاها

بحلول عشرينيات القرن العشرين، كانت المصالح التجارية والصناعية قد أصبحت عاملاً مهماً في الحياة السياسية والاجتماعية الصينية، وإن كان اعتمادها المستمر على كلّ من الأجانب وتبعيتها للمصالح الزراعية قد أجبراها على القيام

---

(48) *Agrarian China: Selected Source Materials from Chines Authors* (London: Allen & Unwin, 1939), pp. 101-109.

ظهر المقال الذي نقل منه هذا الكلام في عام 1931. ورغم التحيز الماركسي البدائي في كثير من تلك الدراسات، فإن هذا مصدر مفيد للمعلومات عن فترة لا نعرف عنها الكثير.

بدور مختلف جداً عن نظيرتها الغربية. وفي الوقت نفسه، وكما سيتضح بتفصيل أكثر بعد قليل، كان قطاع صغير عدداً ولكنه مهم سياسيّاً من مُلاك الأراضي بالقرب من المدن الساحلية قد بدأ الاندماج مع هذه الطبقة وتحول إلى **مؤجرين**. وقد ظهر العمال الحضريون كذلك على مسرح التاريخ بطريقة عاصفة وعنيفة.

كان ذلك هو الوضع الذي نشط فيه الكومنتانج. وقد رويت قصه صعوده إلى السلطة كثيراً بحيث لا تحتمل الإعادة المفصلة هنا(49). ومع أن النقاط الأساسية التي تخدم غرضنا لا يزال يلفها الخلاف إلى حدّ ما، يبدو أنها ما يلي:

فقد فاز الكومنتانج في أواخر 1927 بالمساعدة الشيوعية والسوفياتية المحلية بالسيطرة على جزء ضخم من الصين، حيث كان ينطلق من قاعدته في الجنوب. وحتّى تلك اللحظة كان نجاحه يعود في المقام الأول إلى قدرته على ركوب وقيادة موجات السخط بين الفلاحين والعمال. وهكذا نجد أن برنامج الكومنتانج الاجتماعي ميزه عن أمراء الحرب ومنحه ميزة عليهم. وكانت الآمال قد بلغت لبعض الوقت حدّ إمكانية تغلب قوة الكومنتانج العسكرية على أمراء الحرب وتوحيد الصين بناءً على البرنامج الثوري.

ولكن لم يكن ذلك هو الحال، بالرغم من حدوث التوحيد الرسمي، فقد أدى نجاح الكومنتانج الجزئي إلى ظهور الصراعات الدفينة بين العناصر المتباينة التي جمع بينها برنامج التوحيد القومي بشكل مؤقت، فقد أصبحت طبقة مُلاك الأراضي العليا التي كانت توفر الضباط للقوة العسكرية، قلقةً بشكل كبير خشيةَ خروج الفلاحين من الأرض. ومن المفارقة إلى حدّ كبير أن الشيوعيين الصينيين أيدوا، بتحريض من موسكو، خلفاء طبقة الأعيان في ذلك الظرف التاريخي

---

(49) دراسة رائدة: Arthur Norman Holcombe, *The Chinese Revolution* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, [1930]).

ويبدو لي أفضل رواية عامة: Harold Robert Isaacs, *The Tragedy of the Chinese Revolution*, [Rev. Ed.] (Stanford: Stanford University Press, [1951]), Chapter 11.

أما شوارتز (Schwartz) وبراندت (Brandt) فيلقيان المزيد من الضوء على العملين الشيوعيين الروسي والصيني أثناء تلك الفترة: Benjamin Isadore Schwartz, *Chinese Communism and the Rise of Mao*, Russian Research Center Studies; 4 (Cambridge: Harvard University Press, 1951), and Conrad Brandt, *Stalin's Failure in China, 1924-1927*, Russian Research Center Studies (Cambridge: Harvard University Press, 1958).

المهم على أساس أن الثورة القومية لها الأولوية على الثورة الاجتماعية[50]. أما دور التجار والممولين الحضريين فأقل وضوحاً[51]. غير أنهم لم يكونوا أكثر سعادةً من طبقة الأعيان بشأن التوقعات المنتظرة من انتصار الكومنتانج ببرنامجه اليساري.

في تلك الظروف، نجح شيانج كاي شيك (chiang kai - shek) الذي كان يسيطر بقوة على قطاع مهم من القوات العسكرية، في الانفصال عن الثورة، وسط فوضى من المؤامرات وسلسلة من الانقلابات العسكرية. قريباً من انتهاء فكّ الارتباط هذا اتجه شيانج إلى العمال في النمط الكلاسيكي للتحالف الزراعي البورجوازي. وفي 12 نيسان/ أبريل من عام 1927 نفذ عملاؤه، مع غيرهم في أماكن الأحداث، ومنهم الشرطة والقوات العسكرية الفرنسية والبريطانية واليابانية، مذبحة جماعية للعمال والمثقفين وغيرهم ممن اتهموا بالتعاطف مع الشيوعيين[52]. غير أن شيانج وآلته العسكرية لم يكونا مجرد أداة سلبية في هذا التحالف، فقد اعتمد كذلك على العناصر الرأسمالية نفسها، حيث أخضعها للمصادرة وتقديم القروض الإجبارية، وسط تهديدات بالسجن أو الإعدام[53].

وكان انتصار شيانج فاتحة مرحلة جديدة في السياسة الصينية، إذ أعطى الكومنتانج، قولاً وفعلاً، أولوية للتوحيد القومي باعتباره أمراً لا بُدَّ أن يسبق الإصلاح السياسي والزراعي. الواقع أن ذلك كان يعني البحث عن حلّ للمشكلة الزراعية من خلال القوة العسكرية، أي قمع العصابات والشيوعية. وليس من المبالغة التأكيد أنه لم يكن هناك أمل في هذا التوقع منذ البداية، فالتحديث تمّ في ظلّ الرعاية الرجعية وبجرعة كبيرة من القمع في اليابان وكذلك في ألمانيا، وكانت الأخيرة الدولة التي واجهت كذلك مهمة التوحيد القومي. وبالرغم من ذلك فقد كانت المشاكل التي واجهت الصين أصعب بكثير.

---

(50) Brandt, Ibid., pp. 106-107, and 125.

(51) يؤكّد أحد الصحافيين أن شيانج حصل على وعد بدعم مالي ضخم من رجال بنوك وتجار كبار في شنغهاي وافقوا على جمع المال لفهمهم أن الحكومة الجديدة معادية للشيوعية على نحو واضح. انظر: Robert Berkov, *Strong Man of China; the Story of Chiang Kai-shek* (Boston: Houghton Mifflin, 1938), p. 64.

(52) Isaacs, *The Tragedy of the Chinese Revolution*, Chap 11,
وهناك وصف لدور القوات الأجنبية في ص 180.

(53) المصدر نفسه، ص 181.

سوف يواجه تحديد الجوانب الزراعية بأي شيء من التفصيل على الفور فجوات في البيانات، ولاسيما ذلك الغياب الكامل تقريباً للإحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها. وهذه الفجوات تزيد كثيراً في حالة الصين عن البلدان الأخرى التي ندرسها في هذا الكتاب. ورغم ذلك فإن الخطوط العامة للمشكلة واضحة إلى حدّ كبير. وأول نقطة تستحق التأكيد نقطة سلبية، ذلك أنه ربما باستثناء بعض المجالات، لم تكن الصين بعد الحرب العالمية الأولى ذلك البلد الذي تستغل فيه طبقة مُلاك المساحات الشاسعة الأرستقراطية جماهير الفلاحين الفقراء والعمال المعدمين. إلا أن تأكيد هذه الحقيقة سوف يشوّه على نحو خطير صورة ما كان يحدث بالفعل، ففي ظلّ أثر التجارة المتقدمة في اليابان، كانت الصين تتحرك بثبات نحو نظام المِلكية التي لا يقيم أصحابها على الأرض الزراعية مع فروق متزايدة في الثروة. وكان هذا التغير أوضح ما يكون في المناطق الساحلية، ولاسيما بالقرب من المدن الكبرى. وكانت مشاكل الإيجار في أجزاء كثيرة بالداخل كذلك تتسم بالحدة، وإن بدت بالأحرى ميراثاً للممارسات السابقة وليست نتائج للقوى الجديدة[54]. وكون الزراعة الصينية انطوت على كميات ضخمة من العمالة البشرية والقليل جداً من المعدات أو الماشية غالية الثمن - القليل من العائلات في الشمال الذي يزرع القمح كان لديه خيل - حقيقة معروفة بحيث لا تحتمل التكرار. وكما هو معتاد، يضع تاوني النقطة في سياقها السياسي والاجتماعي، في لغة كلاسيكية مسهبة. وهو يلاحظ أن ملمح الزراعة الصينية البارز هو «اقتصاد الفراغ، واقتصاد المواد، واقتصاد المعدات، واقتصاد العلف، واقتصاد الوقود، واقتصاد فضلات الإنتاج، واقتصاد كلّ شيء ما عدا الغابات التي كانت تُنهب، بتهور مفرط، مما أدى إلى دمار التربة، وعمل البشر الذين جعلتهم العادات الاجتماعية متوفرين وجعلت الوفرة رخيصة»[55].

---

(54) Richard Henry Tawney, *Land and Labour in China* (London: G. Allen & Unwin ltd., [1932]).

تاوني هو الأفضل إلى حدّ كبير. ولا يحتوي على بعض المعلومات الإحصائية المفيدة المجمعة بتوجيه من بـــاك. انـــظـــر: John Lossing Buck, *Land Utilization in China, a Study of 16,786 Farms in 168 Localities, and 38,256 Farm Families in Twenty-Two Provinces in China, 1929-1933* (Shanghai, China: The Commercial Press, ltd., [1937]).

(55) Tawney, Ibid., p. 48.

في غياب تقليد الضياع الإقطاعية التي تتمتع بالامتيازات، كانت العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر تنطوي على عناصر عقد العمل التجاري. غير أنه كان عقد عمل تجاري ماقبل صناعي يحمل إلى حدّ كبير نكهة العادات المحلية. وبذلك كانت الفئة الإحصائية للإيجار تغطي مجموعة عريضة من الأوضاع. وربما كان حال بعض مُلاك الأراضي الذين أغرقوا أنفسهم بالديون عند شراء الأراضي أشد سوءاً من مستأجرين كثيرين. ومن ناحية أخرى، ربما كان هؤلاء الذين يستأجرون الأراضي أما أشخاصاً ميسوري الحال لديهم فائض من النقد والمعدات، أو فلاحين فقراء لديهم أراض قليلة أو معدمين ربما وضعتهم مصيبته في ظروف تقترب من العبودية[56]. وتبين مثل هذه الاعتبارات صعوبة ربط مالك الأرض والفلاح لفترة محددة من الزمن بأي فكرة عامة خاصة بالطبقات الاجتماعية. ومع ذلك فإن على المرء ألا يقع ضحية للوهم المعاكس؛ أي عدم الحديث عن الطبقات الاجتماعية لأن البيانات الإحصائية لا توضحها بجلاء. ومدى وجود صراع طبقي استغلالي في الريف مشكلة أكثر تعقيداً سوف نصل إليها في الوقت المناسب.

تستحق بعض التقديرات الإحصائية لفت نظر القارئ إليها، فمع نهاية الربع الأول من القرن العشرين كانت الأراضي الزراعية في الصين قد أصبحت مِلكية خاصة تقريباً. ولم تكن الدولة تحوز سوى سبعة بالمئة فقط. وكانت الثلاثة والتسعون الباقية كلها في أيدي أفراد. وكان ثلاثة أرباع ذلك تقريباً مِلكاً للمزارع نفسه، وكان الربع مؤجراً[57]. من الوهلة الأولى تبدو هذه الأرقام وكأنها تشير إلى أن التأجير لم يكن مشكلة خطيرة، ولكن انقسام الأقاليم يدلّ على أمر مختلف، ففي مناطق زراعة القمح في الشمال، كانت المِلكية تمثل حوالى سبعة أثمان الأراضي طبقاً لمعظم التقديرات التي يمكن الاعتماد عليها[58]. وكان ذلك التأجير الذي كثيراً ما كان يأخذ هناك صورة التأجير بالمشاركة، يحظى بصورة عامة

---

(56) المصدر نفسه، ص 63، و65، انظر: China-United States Agricultural Mission, *Report,* U. S. Office of Foreign Agricultural Relations. Report no. 2 (Washington: [n. pb.], 1947), p. 53, and *Agrarian China: Selected Source Materials from Chines Authors*, p. 59.

(57) Buck, *Land Utilization in China, a Study of 16,786 Farms in 168 Localities, and 38,256 Farm Families in Twenty-Two Provinces in China, 1929-1933*, p. 9.

(58) قارن ص 17 من: China-United States Agricultural Mission, *Report.* Buck, Ibid., p. 149.

بتفضيل المستأجرين في المناطق التي كان من المحتمل إلى حدّ كبير أن تصيبها الفيضانات أو الجفاف[59]. وفي ضوء الزحف الشيوعي اللاحق في أنحاء كثيرة من الشمال، أشك في تلك الإحصاءات، غير أنني لا أستطيع أن أفعل أكثر من ذكر وجود المشكلة. وطبقاً لأحد المصادر فقد كانت ملكية الأراضي منتشرة ومتأصلة بوضوح في البنية الاجتماعية لمنطقة في شمال شرق الصين في وقت لاحق في ظلّ السيطرة الشيوعية[60]. وفي الجنوب، ولاسيما في مناطق زراعة الأرز، كان مالك الأرض شخصية أهم بكثير. وفي أقاليم عديدة، بلغت مساحة الأراضي المؤجرة أربعين بالمئة وأكثر، وإن كانت ثلاثة أخماس مساحة الأراضي في مناطق الأرز ككل لا تزال مملوكة[61]. وبالقرب من المدن الكبرى، كانت إقامة المالك على الأراضي التي يمكلها أمراً نادراً في واقع الأمر. وهناك كان مالك الأرض الذي لا يقيم عليها ويحصِّل الإيجارات نقداً بشكل أساسي، قد أصبح شخصيةً مميزة بحلول أواخر عشرينيات القرن العشرين وليس قبل ذلك[62]. وهكذا تروي لنا الخريطة قصة تاريخية مألوفة، وهي قصة المجتمع الذي تتآكل فيه التأثيرات التجارية مع مِلكية الفلاحين وتركيز الثروة في أيدي تشكيل اجتماعي جديد هو اندماج بين أجزاء من الطبقة الحاكمة القديمة وعناصر جديدة ناشئة في المدن.

وبما أن ذلك الاندماج كان يشكِّل الأساس الاجتماعي الرئيسي للكومنتانج، فقد كانت سياسته الزراعية سياسة تحاول الحفاظ على الوضع القائم أو استعادته. وبالإضافة إلى ذلك، كان وجود المنافس الشيوعي مع الاستقلال الفعلي يميل إلى استقطاب الوضع وجعل سياسة الكومنتانج أكثر رجعية وقمعاً. ويعرض باحث

---

(59) China-United States Agricultural Mission, *Report*, p. 55.

(60) David Crook and Isabel Crook, *Revolution in a Chinese Village, Ten Mile Inn*, International Library of Sociology and Social Reconstruction (London: Routledge and Paul, [1959]), pp. 3, 12, 13, and 27-28.

هذه الدراسة التي أجراها كندي وإنجليزي برعاية شيوعية في عام 1948 كانت لها ميزة كونها أقل تقيداً في ما يتعلق بالجانب المستقبح من حكم الكومنتانج. ومع أن المؤلفين حافظا على معايير الموضوعية العلمية وليس في الكتاب أي أثر للشيوعية بحال من الأحوال، فإني أشعر بأنهما قبلا الرواية الشيوعية لماضي القرية القريب بلا نقد إلى حدّ ما.

(61) Buck, *Land Utilization in China, a Study of 16,786 Farms in 168 Localities, and 38,256 Farm Families in Twenty-Two Provinces in China, 1929-1933*, Map on 195.

(62) Tawney, *Land and Labour in China*, p. 48.

أمريكي متعاطف مع الكومنتانج هذا التوصيف العام بقوله: «يعمل الشيوعيون باعتبارهم ورثة لتمردات الفلاحين المتعصبة بشكل مؤقت؛ بينما الحكومة الوطنية والكومنتانج ورثة لطبقة الموظفين العامين السائدة»[63]. وليست هذه هي القصة كاملةً بِكُلّ التأكيد، ومع ذلك فالتقييم دقيق. وفي موضع آخر يكتب الباحث نفسه على أساس من الملاحظة المباشرة قائلاً:

بما أن [الكومنتانج]. . . لا يشجع حرب الطبقات الريفية، فسوف تستمر العلاقات الطبقية التي كانت قائمة قبله كما هي. وقد سعى الحزب والحكومة، ليس دائماً بكفاءة أو بإخلاص إلى أقصى قدر لتنفيذ برامج الإصلاح الزراعي. . . فقد تغاضى الكومنتانج عن المزارعة واسعة النطاق، وعدم القدرة على امتلاك الأراضي، والربا، والاستبداد الريفي - لأنه وجد أن هذه الأمور قائمة بالفعل، وكان مشغولاً ببناء حكومة قومية، وجيش حديث، ومالية مناسبة، مع القضاء على بعض أشد الشرور سوءاً، كالأفيون ورجال العصابات والشيوعيين. . .»[64]

في هذه الفقرة يقبل المؤلف بالمعنى الظاهري ما يتعلق بأسباب سياستهم. ورغم ذلك فإن الفقرة شهادة مهمة من شاهد على علاقة طيبة بالكومنتانج تفيد بأن سياستهم كانت تقوم على المحافظة على الوضع القائم في الريف، وهو نفسه شكل من أشكال الحرب الطبقية.

لا يعني عجز الكومنتانج عن تنفيذ إصلاح جاد للعلاقات الزراعية أنه كان هناك تحسن بحال من الأحوال، فمن حين لآخر كان الكومنتانج يصدر المراسيم والإعلانات التي تهدف إلى تحسين حالة طبقة الفلاحين[65]. وفي بعض المناطق، مثل ستشوان (Szechuan)، ربما كان هناك تحسن حقيقي، حيث حلّ حكم الكومنتانج محل ما يقوم به أمراء الحرب من اغتصاب[66]. وطبقاً لما جاء في تقرير رسمي أمريكي، فقد كان أمراء الحرب في بعض المناطق يتلقون معدّلاً

(63) Paul Myron Anthony Linebarger, *The China of Chiang K'ai-shek: A Political Study* (Boston: World Peace Foundation, 1941), p. 233.

(64) المصدر نفسه، ص 147-148.

(65) بعض هذه المراسيم والإعلانات ملخص في: Jefferson Doan Hoy Lamb, *Development of the Agrarian Movement and Agrarian Legislation in China (1912-1930)* (Peiping, China: Department of Sociology and Social Work, Yenching University, 1931), pp. 46, and 78-79.

(66) Linebarger, Ibid., p. 222.

وسطياً ثلثَ إجمالي العوائد الزراعية، أو ما يُقِلّ بعض الشيء عن 37,5 بالمئة التي جرى تحديدها ذات مرة كسقف بواسطة الشيوعيين أو بواسطة الكومنتانج في تشريعه[67]. واستطاعت العناصر الليبرالية تعزيز مساعي تحقيق الإصلاح التدريجي، مثل حركة إعادة البناء الريفية التي كان يجري التغاضي عنها ما دامت «غير ضارة من الناحية السياسية». وكان الغرض من حركة إعادة البناء «تحسين المجتمع بكامله بدون تثوير بنيته الطبقية»[68]. وكان ما يشبه ذلك هو «العمل الاجتماعي الحي» في تينج هسيان (Ting Hsien)، وهي منطقة شمالية يسكنها 400 ألف نسمة تَوَجَّه فيها المثقفون عمداً إلى الناس لأول مرة[69].

النقطة التي تبرز كأوضح ما يكون من الشهادة الودية والعدائية هي أن إصلاحات الكومنتانج كانت مظهراً خادعاً، ذلك أنها لم تغير سيطرة النخبة على الحياة المحلية. وفي المناطق التي لم يطلها الإصلاح لم يكن هناك شكّ بشأن احتفاظهم بالسلطة، وذلك حتّى عندما يشير مصدر صديق مثل لاينبارجر (Linebarger) إلى أن «العديدين في هسيان خاضعون للآلات المحلية التي تسمح للمحافظين الأثرياء بالتهرب من دفع الضرائب، والاستيلاء على أموال الحكومة، وقمع تنظيم المزارعين الحقيقي»[70]. وعلى امتداد مناطق الصين الشاسعة، لم يسفر انتهاء النظام الإمبراطوري عن تغيرات أساسية في الدور السياسي والاجتماعي للطبقات العليا المالكة للأراضي، فقد ظلت تتصرف بالطريقة نفسها في ولايات الكومنتانج الموحّدة توحيداً فضفاضاً على النحو الذي كانت تتصرف به في ظلّ أمراء الحرب وأسرة مانشو. وتوضح المصادر المنتقدة للكومنتانج هذه النقطة بقدر أكبر من الجلاء. وعند مناقشة إعادة النظر في تشريع الأراضي الذي

---

(67) China-United States Agricultural Mission, *Report*, p. 56.

لم يُذكر تاريخ تشريع الكومنتانج.

(68) Linebarger, Ibid., pp. 220-221.

التوصيف للاينبارجر.

(69) المصدر نفسه، ص 218-219. انظر كذلك تقرير عن هذا المجتمع المحلي في: Sidney David Gamble, *Ting Hsien, a North China Rural Community*, Foreword by Y. C. James Yen. Field Work Directed by Franklin Ching-han Lee (New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1954).

وقد يكون مهماً أن البنية الاجتماعية لهذا المجتمع لا يمكن رؤيتها وراء كتلة البيانات الإحصائية في هذه الدراسة.

(70) Linebarger, Ibid., p. 220.

أصدره الكومنتانج في عام 1937، وكان الغرض منه تشجيع مَزارع الفلاحين، يشير كاتب صيني إلى أن السلطة السياسية في القرية ظلت في أيدي طبقة الأعيان السابقة؛ «لذلك لا يمكن أن نتوقع أن ينفذ هؤلاء السادة بأي قدر من الإخلاص السياسات التأجيرية الخاصة بالقانون الجديد التي سوف تخفف من القبضة الاقتصادية القوية التي لهم على الفلاحين»[71]. وبالمثل أظهرت دراسة خاصة بالحكومة المحلية أن الإجراءات الانتقائية لم توضع موضع التنفيذ على مستوى هسيان (أو الريف) في معظم الأقاليم، ليس فقط بسبب استمرار اضطراب الأزمنة، بل كذلك بسبب تخريب الإجراءات بواسطة كلّ من الموظفين المحليين وأصحاب المناصب العليا في الحكومة[72]. وطبقاً لما يقوله مصدر آخر، فغالباً ما كان مُلاك الأراضي يهددون باتهام المستأجرين الذين يصرون على خفض الإيجار بأنهم شيوعيون، وهو الاتهام الذي يمكن أن يُقبَض عليهم بسببه[73].

من المؤكّد تقريباً أن الوضع لم يكن بنفس القدر من السوء في كلّ مكان كما قد تشير تلك الانتقادات المتناثرة، فإمكان نشرها بأي حال من الأحوال في أوائل الثلاثينيات ومنتصفها هو في حدّ ذاته حقيقة مهمة، ولاسيما عندما نتذكر قمع شيانج الدموي قبل ذلك ببضع سنين. وتشير الدراسات الأنثروبولوجية للعديد من المجتمعات الصينية خلال هذه الفترة إلى أن المواقف والمؤسسات الأبوية ظلت في أماكن كثيرة تمنع ظهور أشكال أكبر من الاستغلال. وهي كجزء آخر من الصورة نفسها توثق استمرار حكم طبقة الأعيان السابقة على المستوى المحلي؛ وبذلك تعزز استنتاج أن سياسة الكومنتانج الزراعية بلغ بها الأمر أن أصبحت سعياً للحفاظ على النظام القديم.

وكانت هناك تنويعات إقليمية مهمة في مدى استمرار بقاء المؤسسات القديمة في عهد الكومنتانج. وكما أشرت من قبل، فإن هذه الاختلافات الإقليمية تعكس مراحل متعاقبة من التطور التاريخي، ففي بعض القرى الداخلية النائية،

---

(71) *Agrarian China: Selected Source Materials from Chines Authors,* p. 155
يقتبس مقالاً نُشر في عام 1937.

(72) انظر: N. C. Shen, «The Local Government of China,» *The Chinese Social and Political Science Review,* vol. 20, no. 2 (July 1936), pp. 190-191, and 193.
للاطلاع على واقعة مفيدة.

(73) *Agrarian China: Selected Source Materials from Chines Authors,* p.147.
ظهر المقال الأصلي في عام 1932.

ومع قبول ما قد يبدو للغربيين مستوى معيشة منخفضاً جداً، كان لا يزال بإمكان بضع عائلات كبيرة اكتساب بعض سمات الطبقة المُنَعَّمة، مثل التحرر من العمل البدني والتمسك بفلسفة الرضا، وكان يساعدها في بعض الحالات تدخين الأفيون، مع أنها لم تبلغ بحال من الأحوال النموذج المثالي لطبقة الأعيان المتعلمة على النحو التقليدي[74]. على الطرف الآخر من المقياس هناك القرية القريبة من المدينة الكبيرة حيث اختفت آثار طبقة الأعيان القديمة من الناحية العملية بينما يوجد مُلاك الأراضي غير المقيمين عليها من أهل المدينة الذين جاؤوا ليتملكوا ثلثي ما تحت التربة السطحية تاركين «ملكية» التربة السطحية لمن يفلح الأرض[75]. إلا أنه في قرية أخرى غير بعيدة عن نانكينج (Nanking) جرت دراستها قبيل استيلاء الشيوعيين على السلطة، يبدو بقاء الطبقة الحاكمة السابقة وبعض طرق الحفاظ على مكانتها نفسها أكثر وضوحاً بكثير. وهناك كان وضع «السيد» هو الوضع الذي لا يتمتع به سوى مُلاك الأراضي الأثرياء. غير أن نفوذ مُلاك الأراضي هناك بلغ كذلك الحد الذي يمكن أن تصل إليه حماية الحامية المحلية، وهي إشارة مهمة في كلّ العصور، فالمناطق التي على حافة البلاد التي تخرج عن نفوذ شرطة البلدة، «كانت تتحدى مُلاك الأراضي ولا تدفع لهم الإيجار»[76]. وتخبرنا هذه الحقائق قدراً كبيراً عن العلاقة الحقيقية بين القوة العسكرية والطبقة البورجوازية ومُلاك الأراضي الأثرياء أو طبقة الأعيان الجديدة خلال الجزء الأخير من عهد الكومنتانج[77].

---

(74) للاطلاع على نموذج، انظر: Hsiao-tung Fei and Chih-i Chang, *Earthbound China; a Study of Rural Economy in Yunnan*, International Library of Sociology and Social Reconstruction, Rev. English Ed. Prepared in Collaboration with Paul Cooper & Margaret Park Redfield (London: Routledge & K. Paul, [1948]), pp19, 91-84, and 92.

(75) انظر الدراسة الرائدة التي قام بها فاي خلال ثلاثينيات القرن العشرين: Hsiao-tung Fei, *Peasant Life in China: a Field Study of Country Life in the Yangtze Valley* ([New York: n. pb., 1946]), pp. 9-10, 185, and 191.

وعن أهمية الملكية المزدوجة للتربة، يتفق فاي مع: Tawney, *Land and Labour in China*, pp. 36-38.

(76) Morton Herbert Fried, *Fabric of Chinese Society: A Study of the Social Life of a Chinese County Seat* (New York: Praeger, [1953]), pp. 7, 17, 101, and 196.

(77) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الطبقة الحاكمة السابقة في الظروف الجديدة، انظر: C. K. =Yang, *A Chinese Village in Early Communist Transition* (Cambridge: Technology Press,

ومع ذلك فإن المزيد من الأدلة على بقاء الطبقات العليا مالكة الأراضي وأهميتها السياسية المستمرة مصدره السياسات الاستراتيجية للكومنتانج قبل الحرب مع اليابان وأثناءها. ومعروف جيداً أن المصالح التجارية والصناعية أخفقت في إحراز تقدّم كبير في عهد الكومنتانج. ومن أول وهلة قد يبدو أن هذه الحقيقة يمكن أن تُعزى إلى الحصار والاحتلال اليابانيين. غير أنه لا يمكن أن تكون هذه هي القصة كلها، حيث إن الحصار لم يبدأ إلا في عام 1937. ويبدو أن العامل المهم كان المعارضة الزراعية المستمرة لتحول الصين إلى قوة صناعية. ويشير مؤرخ عسكري لا يُكِنُّ أي تعاطف مع الماركسيين إلى أنه قبل أن تبدأ الحرب كانت الصين تفضل استيراد ما يبدو أنه لا يمكن الاستغناء عنه من المعدات بدلاً من إقامة قاعدة صناعية محلية[78]. وكانت التكتيكات على أرض المعركة كذلك تعكس البنية الاجتماعية في الصين، مع أن ليو لا يصل إلى هذه الاستنتاج الواضح إلى حدّ ما. وفي غياب الأسلحة المتفوقة، لم تستخدم الصين سوى جماهير القوة العاملة الفلاحية، حيث كانت تحث جنودها على أن يكونوا شجعاناً في الدفاع عن البلاد. وأدى موقف الصمود حتّى الموت هذا إلى وقوع خسائر ضخمة. ويُقال إن معارك 1940 وحدها كلّفت الصين 28 بالمئة من قواتها. ويقدِّر المصدر نفسه الخسائر بـ 23 بالمئة في المتوسط من إجمالي الرجال القادرين جسمانيّاً الذين جُنِّدوا خلال أعوام الحرب الثمانية[79]. وقد يكون هناك اعتراض يقول إن أي دولة ماقبل صناعية توضع في مثل هذا الموقف كانت ستمر بالتجربة نفسها تقريباً. وأظن أن هذا الاعتراض تفوته نقطة أساسية؛ فقد ظلت الصين ماقبل صناعية إلى حدّ كبير لأن خلفاء طبقة الأعيان احتفظوا بجوهر السيطرة السياسية.

لنغير مركز اهتمامنا الآن وننظر إلى نظام الكومنتانج من وجهة نظر التاريخ المؤسسي المقارن، فعندما نبتعد عن التفاصيل (وإن كنا نود الحصول على تفاصيل أكثر دقة مما لدينا) نجد أن عِقْدي حكم الكومنتانج يتسمان ببعض

Massachusetts Institute of Technology; Distributed by Harvard University Press, 1959), pp. 1, = and 183-186.

وفي قرية أخرى بالقرب من كانتون، وطبقاً لما جاء في ص 19 من المصدر المذكور، كان هناك مدرس عاطل للتعليم التقليدي. وكان كبار مُلاك الأراضي يعيشون في المدينة ولا يشاركون في العمل الزراعي.

(78) Frederick Fu Liu, *A Military History of Modern China, 1924-1949* (Princeton: Princeton University Press, 1956), p. 155.

(79) المصدر نفسه، ص 145.

السمات الأساسية للمرحلة الرجعية في الرد الأوروبي على التصنيع، بما في ذلك الملامح الشمولية المهمة. وكما رأينا من قبل، فقد كان الأساس الاجتماعي الرئيسي للكومنتانج تحالفاً، أو بالأحرى شكلاً من التعاون العدائي، بين ورثة طبقة الأعيان والمصالح التجارية والمالية والصناعية الحضرية. وكان الكومنتانج من خلال سيطرته على وسائل العنف بمثابة الحلقة التي تربط التحالف ببعضه. وفي الوقت نفسه مكنته سيطرته على العنف من ابتزاز القطاع الرأسمالي وتشغيل آلة الحكم بشكل مباشر وغير مباشر. وفي كلا الجانبين يشبه الكومنتانج حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني الذي تزعّمه هتلر.

ومع ذلك فهناك اختلافات في كلّ من الأسس الاجتماعية والظروف التاريخية التي تميز الكومنتانج عن نظرائه الأوروبيين. وتساعد تلك الاختلافات في تبرير الطابع الضعيف نسبياً للمرحلة الرجعية الصينية. وأحد الاختلافات الواضحة هو غياب القاعدة الصناعية القوية في الصين. وفي المقابل، كان العنصر الرأسمالي أضعف إلى حدّ كبير جداً. والتخمين الآمن هو أن الاحتلال الياباني للمدن الساحلية قلل من تأثير هذه الجماعة على نحو كبير. وأخيراً، فقد منع الغزو الياباني المرحلة الرجعية الصينية بالفعل من أن تصبح مرحلة للتوسع الأجنبي، كتلك التي حدثت في الفاشية الألمانية والإيطالية واليابانية، وإنْ وَفَّرَ هدفاً مباشراً للشعور القومي. لهذه الأسباب فإن المرحلة الرجعية والفاشية البدائية الصينية أقرب شبهاً بمرحلة فرانكو في إسبانيا، حيث نجحت كذلك النخبة الزراعية في البقاء على القمة ولكنها لم تنفذ سياسة خارجية عدوانية منها بالمرحلتين المقابلتين في ألمانيا وإيطاليا.

ومجال المبادئ، حيث الاعتبارات الواقعية أقل إلحاحاً إلى حدّ ما، هو الذي يمكن أن نلاحظ فيه أوجه الشبه القوية بين الفترة الرجعية الصينية ونظيراتها الأوروبية. وخلال المرحلة الثورية السابقة للوصول إلى السلطة كان الكومنتانج قد ارتبط بتمرد تايبنج. وبعد الوصول إلى السلطة مع ظهور شيانج كاي شيك (Chiang Kai Shek) باعتباره الزعيم الحقيقي، غيَّر الحزب اتجاهه 180 درجة، حيث ربط نفسه بالنظام الإمبراطوري ونجاحه الواضح أثناء تجديد 1862 ـ 1874[80]،

(80) Mary Clabaugh Wright, *The Last Stand of Chinese Conservatism, the T'ung-chih Restoration, 1862-1874*, Stanford Studies in History, Economics, and Political Science, 13 (Stanford: Stanford University Press, [1957]), p. 300.

وهو التحول الذي يذكرنا بسلوك الفاشية الإيطالية المبكر. وبعد الانتصار أصبح المبدأ مزيجاً غريباً من العناصر الكونفوشية وشذرات مأخوذة من الفكر الليبرالي الغربي. وقد دخلت تلك الشذرات من خلال تأثير صن يات سنّ (Sun Yat-Sen) الذي ظلّ السلف الأكثر تبجيلاً للحركة. وتنشأ التشابهات مع الفاشية الأوروبية في المقام الأول من نمط وتدرجات تأكيد شيانج كاي شيك، أو الذين كتبوا إعلانات المبادئ الخاصة به، على هذه العناصر المتباينة.

لقد صِيغَ التشخيصُ الأساسي لمشاكل الصين في ترهات أخلاقية وفلسفية شبه كونفوشية، مما يعني أن الأمور سارت على نحو خاطئ بعد ثورة 1911، لأن الصينيين لم يفكروا بالشكل الصحيح. وأكد شيانج في عام 1943 أن الصينيين بصورة عامة لم يفهموا الحكمة الحقيقية لقول صن يات سن الفلسفي العميق إن «الفهم صعب، والعمل سهل» وقد ظنوا رغم ذلك أن «الفهم سهل، والعمل صعب». والعنصر الملموس الوحيد في التشخيص هو الضرر الذي أحدثته الهيمنة الأجنبية والمعاهدات غير المتكافئة في الصين، مع بعض التعليقات على ضعف وفساد أسرة مانشو[(81)]. والواقع أنه ليست هناك مناقشة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أفضت بالصين إلى محنتها الحالية. وكان عرض تلك العوامل بأي طريقة أمينة ينطوي على احتمال فقدان تأييد الطبقة العليا. ولذلك يذكرنا مبدأ الكومنتانج بالفاشية الأوروبية لخلوه من أي تحليل واقعي ولوجود بعض أسباب ذلك الخلو.

يصدق الشيء نفسه على مقترحات الكومنتانج بالنسبة إلى العمل في المستقبل. وهناك ملاحظات عارضة متناثرة في أنحاء كتاب شيانج شبه الرسمي عن أهمية «قوت الشعب»، وهو اصطلاح كان إلى حدّ ما بمثابة تعبير مخفف يعني المسألة الزراعية. ولكن كما أشرنا من قبل، فإن القليل جداً جرى عمله بالفعل، أو حتّى اقتراحه من أجل حلّ المسألة. وكانت هناك كذلك خطّة عشرية للتصنيع، وهي كذلك مسألة حبر على ورق في المقام الأول. وبدلاً من ذلك كان التشديد على الإصلاح الأخلاقي والنفسي من أعلى، ولكن بلا مضمون

---

(81) Kai-shek Chiang, *China's Destiny* (New York: The Macmillan Company, 1947), Chaps I and II.

وللاطلاع على تحليل ثاقب لجوانب مذهب الكومنتانج الصينية جداً، انظر ص 300-312.

اجتماعي. وقد لُخِّص التشخيص وخطّة العمل في هذه الجُمَل التي كتبها شيانج كاي شيك:

«بناءً على ما قيل، نعرف أن مفتاح نجاح إعادة البناء القومي يوجد في تغيير حياتنا الاجتماعية، ويعتمد تغيير حياتنا الاجتماعية بدوره على هؤلاء الذين لديهم رؤية، وقوة إرادة، واقتناع أخلاقي، وإحساس بالمسؤولية، ومن يقودون الناس في المدينة والمركز والمنطقة أو في أنحاء البلاد من خلال حكمتهم ومجهوداتهم، إلى طريق جديد إلى أن يتعودوا عليه بشكل لاشعوري. وكما أشرت كذلك، فإن إعادة البناء القومي والاجتماعي يمكن إنجازها بسهولة، شريطة تصميم الشباب في أنحاء البلاد على أداء ما لا يجرؤ الآخرون على أدائه، وتحمل ما لا يمكن للآخرين تحمله...»[82].

هنا تتخذ النظرية الكونفوشية الخاصة بالنخبة الخيِّرة، تحت ضغط الظروف، طابعاً حربيّاً و «بطوليّاً». وهذه التوليفة مألوفة لدى الغرب في الفاشية.

ويصبح التشابة أكبر عندما نرى الشكل التنظيمي المفترض أن تتخذه هذه النخبة البطولية، وهو الكومنتانج نفسه. وهناك اختلاف مهم رغم ذلك، فقد كان الكومنتانج أقرب إلى مفهوم الأمة المسلحة. إذ كان من المفترض أن تثير قوة مُثُلِه ونموذج قادته الأخلاقي الجميع على السواء. ومع أن فكرة الحزب الذي يضم الكل تعود إلى صن يات سنّ، فقد كانت لها ميزة تكتيكية، إذ كان شيانج يترك الباب مفتوحاً بحذر أمام الشيوعيين أملاً في أنهم قد يندمجوا مع تنظيمه[83]. وكشأن الأحزاب الشمولية الأوروبية اليمينية واليسارية، فالواقع بطبيعة الحال هو أن الكومنتانج ظلّ أقلية صغيرة جداً من بين السكان عموماً[84].

كان الغرض المعلن من هذا الإصلاح الأخلاقي والنفسي وتجسيده التنظيمي الظاهر هو القوة العسكرية بطبيعة الحال. وكانت القوة العسكرية بدورها لتحقيق الدفاع القومي والتوحيد القومي. وقد وضع شيانج التوحيد العسكري مراراً وتكراراً

(82) المصدر نفسه، ص 212.

(83) المصدر نفسه، ص 212-216، 219-221، 233.

(84) في غياب البيانات الرسمية، يقدر لاينبارغر عدد أعضاء الحزب بمليوني شخص في:
Linebarger, *The China of Chiang K'ai-shek: A Political Study*, pp. 141-142.

في المقام الأول كشرط لأي إصلاح آخر. ومبرر شيانج الأساسي لوجهة النظر هذه له دائرة شمولية محددة، فهو يستشهد بحكم صن يات سن بأن روسو والثورة الفرنسية لا يمكن أن يكونا نموذجين للصين، لأن الأوروبيين في تلك الفترة لم تكن لديهم حرية، بينما الصينيون في الوقت الراهن لديهم قدر كبير من الحرية. وطبقاً لمجاز كلّ من شيانج وصن المفضل، فقد كان الصينيون يشبهون كومة من الرمل الرخو، وكانوا ضحايا في متناول الإمبريالية. ويمضي شيانج في كلامه مستعيناً باقتباس مباشر من صن «لا بُدَّ أن نحرر أنفسنا من فكرة الحرية الفردية ونوحد أنفسنا في كيان متماسك قوي، ككتلة صلبة تكونت من خلط الإسمنت بالرمل». ويوضح شيانج الفكرة أكثر بالتعليق التالي:

«بعبارة أخرى، إذا كان لأمة تشونج هوا (Chunghua nation) [أي الصين] أن تتماسك في وحدة قوية من أجل الدفاع القومي، وتكون صلبة كالصخر، فلا بُدَّ أن تمضي في سبيلها دون أن تقول إنّه لا يمكن للأفراد أن يتمتعوا بالحرية الزائدة كأنهم رمل رخو. ولكن اجعلوا الأمر ملموساً أكثر، إذ يمكننا أن نقول إنّه على الصين أن تطور نفسها لتصبح وحدة دفاعية قوية إذا كانت ترغب في تحقيق الانتصار النهائي في حربها، وتحمي في فترة مابعد الحرب السلام العالمي الدائم وتعمل من أجل تحرير البشرية، إلى جانب دول العالم المستقرة والحرة الأخرى. ومن ثمّ. . . فإن الحرية الشخصية. . . غير مسموح لها بالوجود في زمن الحرب أو في فترة مابعد الحرب»[85].

تبرز ثلاثة ملامح في هذا الاستعراض لمبدأ الكومنتانج كما صاغة شيانج كاي شيك. أول هذه الملامح هو الغياب التام تقريباً لأي برنامج اجتماعي واقتصادي لمعالجة مشاكل الصين، وهناك في الواقع تجنب طقسي شديد الوضوح لواقع تلك المشكلات. وكان الحديث عن «الوصاية السياسية» والإعداد للديمقراطية لغة بلاغية في المقام الأول. أما السياسة الفعلية فهي أقل قدر ممكن من إرباك العلاقات الاجتماعية القائمة بالفعل. ولم تستبعد تلك السياسة الابتزاز والإسهامات القسرية من أي قطاع من الشعب يمكن أن يكون هدفاً سهلاً. ويفعل رجال العصابات الشيء نفسه في المدن الأمريكية، دون أي محاولة حقيقية لقلب النظام الاجتماعي القائم الذي يعتمدون عليه في واقع الأمر. والملمح الثاني هو ما

(85) Chiang, Ibid., p. 208.

يمكن أن نطلق على إخفاء غياب الأهداف السياسية والاجتماعية المحددة من خلال جهود خيالية لإحياء النماذج المثالية التقليدية في وضع أدى على امتداد فترة طويلة من الزمن إلى تقويض أساس النماذج المثالية تلك. وبما أن البروفيسور ماري رايت قد حاولت إثبات تلك النقطة على نحو مقنع وبوفرة من الأدلة الملموسة في (The Last Stand of Chinese Conservatism) فنحن بحاجة فقط إلى أن نذكّر أنفسنا هنا بأن إضفاء صفة الكمال الوطني المشوه هذا الخاص بالماضي هو إحدى وصمات العار الفاشية الغربية الأساسية. أما الملمح الثالث والأخير فهو سعي الكومنتانج لحل مشكلته من خلال القوة العسكرية، وهي كذلك سمة من سمات الفاشية الأوروبية.

لا يعني التشديد على هذه السمات الثلاث قولنا بأن الكومنتانج كان متطابقاً مع الفاشية أو الحركات الرجعية الأقدم منها في أوروبا، فالتطابق لا يحدث في التاريخ وهو ليس قضيتنا هنا، فما نريد قوله هو أن هذه التشابهات تمثل كلاً ذا صلة لا تقتصر أهميته على فهم الصين وحدها، بل تشمل ديناميكيات الحركات الشمولية في عمومها. بعبارة أخرى، ليست لدينا هنا مجموعة فضفاضة من التشابهات العارضة التي يتصادف أن تذكرنا فيها بعض السمات الصينية الصغرى بالسمات الأوروبية الكبرى، فقد كانت تسيطر كوحدة واحدة معقدة لبعض الوقت على المناخ السياسي والاجتماعي والفكري في كلّ من أوروبا والصين.

لم ينتهِ سعي الكومنتانج لدفع الصين على الطريق الرجعي إلى الدولة الحديثة بالفشل التام. وإن كانت محاولة شبيهة ومبشِّرة أكثر قد فشلت في روسيا. وفي كلا البلدين كان ذلك الفشل سبباً مباشراً ونذيراً بالانتصارات الشيوعية، حيث نجح الشيوعيون في روسيا في خلق القوة الصناعية من الطراز الأول؛ أما في الصين فما تزال القضية موضع شكّ إلى حدّ ما. وفي كلتا الحالتين كذلك كانت ثورة الفلاحين وتمردهم إسهاماً مباشراً في دفع هذين البلدين نحو الطريق الشيوعي للتحديث وليس إلى الشكلين الرجعي أو الديمقراطي للرأسمالية. وفي الصين كان هذا الإسهام أكثر أهمية منه في روسيا. ومن الواضح أن الوقت قد حان لأن نبحث دور الفلاحين في هذه التحولات الضخمة بقدر أكبر من التأني.

6. التمرد والثورة والفلاحون

تكرار تمرد الفلاحين في الصين أمر معروف. ويورد فيتزجيرالد ستة تمردات أساسية في تاريخ الصين الطويل قبل عام 1900[86]، فقد كانت هناك تمردات محلية كثيرة أخرى أُجهضت. وسوف أحاول هنا الإشارة إلى بعض الأسباب الأساسية لميل المجتمع الصيني ماقبل الحديث إلى تمردات الفلاحين، حيث أُقْصِر المناقشة في **المقام الأول** على المرحلة الأخيرة من أسرة مانشو، وإن كان من المحتمل أن العديد من العوامل التي سنناقشها كانت قائمة أثناء الأسر السابقة كذلك، وهي النقطة التي تقع خارج مجال هذا العمل، وقدرة المؤلّف في الواقع. وبالرغم من ذلك فقد يكون علينا الانتباه إلى حقيقة أن تلك كانت تمردات وليست ثورات؛ أي إنهم لم يغيروا بنية المجتمع الأساسية **.ثانياً**: سوف أسعى إلى بيان نقاط الضعف الهيكلية الأصلية التي يسرت الثورة الحقيقية تحت تأثير الضغوط الجديدة التي خلقها أثر التجارة والصناعة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وتشكل القصة كلها التناقض الأكثر فائدة مع الهند حيث كانت تمردات الفلاحين في العصر ماقبل الحديث نادرة نسبيّاً وغير مؤثرة بالمرة، وحيث أفقر التحديث الفلاحين مثلما في الصين على أقل تقدير وعلى مدى فترة أطول من الزمن. ويلقي التناقض مع اليابان كذلك الضوء على غوامض الموضوع، وإن كان أقل لفتاً للانتباه، فقد كان الحكام هناك قادرين على كبح جماح قوى الدفع نحو تمرد الفلاحين التي تتولد أثناء التحديث، وهو ما يعود في جزء منه إلى أن مجتمع الفلاحين الياباني كان منظماً بناءً على مبادئ تختلف عن تلك المبادئ التي في الصين. وقد مكّن نجاحها بدوره اليابان من اتباع نمط رجعي للتحديث بلغ ذروته بالفاشية، كما في ألمانيا.

وقبل مناقشة طبقة الفلاحين في الصين من المفيد تذكُّر أن بنية الصين السياسية خلال القرن التاسع عشر اتسمت بنقاط ضعف خطيرة ذات صلة غير مباشرة إلى حدّ كبير بطبقة الفلاحين، وربما كان من الأنسب النظر إليها بناءً على طابع وتنظيم طبقة مُلاك الأراضي والموظفين الحاكمة. وقد أشرت من قبل إلى بعض الأسباب التي أدت إلى فشل تلك الشريحة من المجتمع الصيني بصورة

---

(86) Charles Patrick Fitzgerald, *Revolution in China*, Books That Matter (New York: Praeger, [1952]), p. 13.

عامة في التكيف مع عالم التجارة والصناعة الحديث. وهناك كذلك مؤشرات واضحة بقدر معقول تدلّ على وجود عيب في الآلية السياسية للصين التقليدية، فقد كان الأعيان في موطنهم المحلي كمُلاك أراضٍ بحاجة إلى النظام الإمبراطوري القوي بما يكفي لفرض السلطة على الفلاحين. وفي الوقت نفسه، كانت الأعمال اللازمة لجعل النظام الإمبراطوري قوياً تتعارض مع مصالح طبقة الأعيان المحلية قصيرة المدى. وقد كانوا مترددين بشدة في تسديد حصتهم من الضرائب وكانوا يرغبون بصورة عامة في أن تُدار الشؤون المحلية بطريقتهم[87]. ولم يكن هناك الكثير مما يمكن لحاكم المنطقة القيام به. وعندما تزايد الفساد وباتت فائدة الحكومة المركزية أقل وضوحاً، ازدادت قوى الطرد المركزي، مما خلق دائرة مفرغة.

من وجهة نظر مشكلتنا المباشرة، كانت أهم العيوب الهيكلية سلسلة من نقاط الضعف في الصلات التي تربط طبقة الفلاحين بالطبقات العليا وبالنظام القائم. وكما أشرنا من قبل، لا يبدو أن أفراد طبقة الأعيان كانوا يقومون بأي دور في الدورة الزراعية، ولا حتّى بدور إشرافي، يعطيهم المكانة المشروعة كقادة لمجتمع الفلاحين. والواقع أن أحد الفروق بين السيد مالك الأرض في الصين والسيد الغني فحسب هو أن السيد الغني كان يتحاشى أي مسحة من العمل اليدوي وكان يكرس نفسه للعلوم والفنون. وكانت طبقة الأعيان تساوم الحكومة من أجل تحسين الري. ومع أن النتائج كان مرئية بشكل مؤكّد من الفلاحين، ويمكننا التأكد من أن طبقة الأعيان كانت تفعل ما في وسعها كي تنقل للفلاحين ما تفعله من أجلهم، فما كان لذلك أن يصبح نشاطاً متصلاً أو متكرراً على نحو متواتر بسبب طبيعته نفسها، فقد كان من الممكن في أي منطقة الحصول فقط على الكثير من قنوات الري. وعلاوة على ذلك فإنه مع تناقص الموارد المتاحة للحكومة المركزية، بل والكثير جداً من الحكومات المحلية، فقد بات جعل المشروعات القديمة تستمر في العمل أكثر صعوبة وصار من المستحيل الحصول على مشروعات جديدة.

تردّ على الذهن سيطرة طبقة الأعيان الشهيرة على المعرفة الفلكية اللازمة لتحديد الأوقات التي تؤدّى فيها أعمال الدورة الزراعية المختلفة، باعتبارها سيطرة

(87) Hsiao, *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century*, pp. 125-127.

تبحث عن الإسهامات الاقتصادية الممكنة التي تمنح المشروعية لوضعها. ومع أن هذه النقطة تحتمل المزيد من البحث ـ حيث نحتاج بصورة عامة إلى معلومات أكثر وأقوى بشأن العلاقة بين الفلاحين وطبقة الأعيان ـ فهناك أسباب عديدة للشك في أن هذا الاحتكار كان مهماً بحال من الأحوال في القرن التاسع عشر[88]. وبالإضافة إلى ذلك، تبتكر طبقة الفلاحين باستمرار معرفة غنية بشأن كلّ جانب من جوانب الدورة الزراعية: أفضل زمان ومكان لزراعة كلّ نوع من أنواع المحاصيل، ولحصاده، وهلم جرًّا. والواقع أن تلك المعرفة تؤصلها التجربة بقوة ومخاطر الخروج عنها كبيرة جداً بالنسبة إلى معظم الفلاحين، مما يجعل الحكومات الحديثة تجد قدراً كبيراً من الصعوبة في إقناع الفلاحين بتغيير روتينهم. ومن ثمّ يبدو من الأرجح أن الفلكيين كانوا يعدِّلون ما لديهم من معلومات طبقاً لما يفعله الفلاحون، وليس العكس، وأنهم لم يفعلوا أي شيء في العصور الحديثة تراءى للفلاح أنه أمر لا غنى عنه.

ما الذي فعلته الحكومة بعد ذلك من أجل الفلاح؟ ربما كان علماء الاجتماع الغربيون المحدثون يميلون أكثر إلى رفض الإجابة التي تقول إنّها لم تفعل شيئاً في واقع الأمر لاستحالتها، وهي ما أشك أنها الإجابة الصحيحة. وهم يقولون إن أي مؤسسة يطول بقاؤها لا يمكن أن تكون ضارة تماماً بالنسبة إلى من يعيشون في ظلها (وهو ما يبدو لي متناقضاً مع ذلك القدر الضخم من الخبرة التاريخية والمعاصرة) ولذلك فهم يقومون ببحث يائس عن «وظيفة» ما لا بُدَّ أن تؤديها المؤسسة موضع البحث. وليس هذا بالمكان الذي نتجادل فيه بشأن الأساليب أو الطريقة التي تحدد بها الافتراضات الواعية وغير الواعية المسائل المثارة في أي بحث علمي. ورغم ذلك يبدو واقعيّاً أكثر أن نفترض أن جماهير كبيرة من الناس، ولاسيما الفلاحين، تقبل النظام الاجتماعي الذي تعيش في ظله فحسب دون الاهتمام بأي توازن بين الفوائد والآلام، ومن المؤكّد أن ذلك يتم بدون أدنى قدر من التفكير في ما إذا كان الأفضل ممكناً أم لا ما لم يحدث شيء ما

---

(88) أو ربما في أي وقت. انظر: Eberhard, *Conquerors and Rulers; Social Forces in Medieval China*, pp. 22-23.

ونجد أن كتاب هسياو *Rural China* الذي له قيمة كبيرة جداً، لأن من بين ما يميزه أنه يجمع بلا تفرقة كلّ أنواع المعلومات التي قد يكون لها أي أثر على مشاكل السيطرة الاجتماعية في الريف، لا يذكر هذا الملمح بالمرة.

يهدد روتينها اليومي ويقضي عليه. ومن ثمّ فمن الممكن إلى حدّ كبير أن تقبل تلك الجماهير مجتمعاً لا تزيد فيه عن كونها ضحية للطريقة التي يعمل بها.

قد نعترض بأن البيروقراطية الإمبراطورية عندما كانت تعمل بشكل جيد، كما حدث في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانت تحافظ على القانون والنظام، وتفرض معياراً موضوعيّاً للعدالة يسبق ذلك الذي يسود معظم أنحاء أوروبا المعاصرة. وهذا صحيح إلى حدّ كبير. غير أن إقامة العدل وفرض القانون والنظام كان لهما أثر ضعيف جداً على الفلاحين. فمن المؤكّد من الناحية النظرية أن القضايا الجنائية وجرائم القتل، والسرقة، والزنا، والخطف كان يمكن رفعها إلى حاكم المنطقة في أي وقت. وكان الحاكم يقطع شوطاً كبيراً في ما يتعلق بالسماح للناس بأن يدقوا الناقوس في مكتبه إشارة إلى طلبهم جلسة استماع. وكان «موسم الفلاحين المزدحم» مخصصاً لكي يكون وقتاً لا تُنظر فيه القضايا المدنية[89]. تجعل هذه الحقائق الأمر يبدو وكأن الحاكم يقوم بدور مهم في حياة الناس. وإذا ما نظرنا إلى ما هو أبعد من ذلك فسرعان ما نرى كيف أنه من غير المرجح أن يكون الأمر كذلك، فقد كان مسؤولاً عن إقامة العدل، بل عن أصغر أشكال العدالة، بين آلاف عديدة من الأشخاص. وكان مكتبه يقع داخل المدينة المسورة التي كانت بمثابة حاضرة المنطقة. ولم يكن له في العادة أي اتصال مباشر بالفلاحين[90]. وكان أي اتصال يتم من خلال سعاة الحكومة، وهم حثالة الناس المتواطئون مع المجرمين، وكان ينطوي على قدر كبير من الاستغلال. ويبدو من المرجح أنه من حين إلى آخر كانت تلفت انتباه القاضي قضية قتل بين الفلاحين. وفي ما عدا ذلك فإن الاتصال يكون في أدنى حدوده كما هو واضح. وكان لدى الفلاحين داخل العائلة والعشيرة ترتيباتهم الخاصة في ما يتعلق بحفظ النظام وإقامة العدل طبقاً لمعاييرهم ومبادئهم، فلم يكونوا بحاجة إلى الجهاز الإمبراطوري إلا في إبعاد المغيرين ورجال العصابات عن محاصيلهم. غير أن العصابات التي كانت موجودة على نطاق كبير يكفي لجعلها تهديداً للفلاحين، كانت في حدّ ذاتها وبصورة كبيرة جداً نتيجة لجهاز الموظفين المستغل. وخلال القرن التاسع عشر باتت قدرة البيروقراطية الإمبراطورية على الإبقاء على الحد

(89) Ch'u, *Local Government in China under the Ch'ing*, pp. 118-119.

(90) المصدر نفسه، ص 116، 151.

الأدنى من النظام في مساحات شاسعة من الصين سياسةً لها تقل أكثر فأكثر، حيث ساعدت سياساتها على توليد تمردات الفلاحين.

تلخيصاً لما قيل، فإن الأدلة تشير بقوة إلى استنتاج أن الحكومة والطبقات العليا لم تكن تؤدي الوظيفة التي يعتبرها الفلاحون ضرورية لطريقة معيشتهم. ومن ثمّ كانت الصلة بين الحكام والمحكومين ضعيفة ومصطنعة إلى حدّ كبير، وقابلة لأن تتحطم تحت أي ضغط شديد.

وكانت هناك ثلاث طرق حاول بها النظام الإمبراطوري التعويض عن الطابع المصطنع لتلك الصلة. وكانت إحدى تلك الطرق نظام مخازن الغلال، وهي مخازن الغلال المحلية والإمبراطورية التي يمكن توزيع ما بها على السكان عندما يكون هناك نقص. وقد اعترف الحكام بِكُلّ وضوح بالصلة بين الجوع وتمرد الفلاحين، وإن لم يكن الجوع هو السبب الوحيد للتمرد كما سنرى بوضوح كافٍ في الوقت المناسب. ومع ذلك فقد انهار نظام مخازن الغلال العامة وتم التخلي عنه بصورة عامة في القرن التاسع عشر، عندما كانت الحاجة ماسة إليه. ومن المحتمل أن السبب الأساسي هو غياب أي فائدة قصيرة المدى بالنسبة إلى طبقة الأعيان ومُلاك الأراضي الميسورين في بيع الحبوب للحكومة أو في تقديمها مجاناً. وكانت فترات النقص كذلك أوقاتاً يمكن فيها لمن لديهم الحبوب تحقيق ثروات ضخمة[91]. وكان **الترتيب الثاني** هو نظام «باو شيا Pao-chia» للمراقبة المتبادلة الذي يشبه الإجراءات الشمولية الحديثة وإن سبقها بزمن بعيد، فكانت كلّ عشر أسر معيشية تجمَّع في باو (Pao) مع وجود مسؤول رئيسي عن الإبلاغ عن سلوك أعضائها. وكان عدد من تلك الباوات (وقد تفاوت العدد في الأوقات المختلفة) يوضع في مجموعة متشابهة ذات مسؤوليات متشابهة، وهكذا دواليك في تراتب تصاعدي. وكانت تلك محاولة لتوسيع قدرة الحكومة على المراقبة والإشراف في ما هو دون حاكم المنطقة. ويحكم دارسو الصين المُحْدَثون على نظام الباو بأنه كان غير فعال إلى حدّ كبير[92]. وأصبح نظام المراقبة المتبادلة متشابكاً مع جباية الضرائب، وهو ما جعله مكروهاً من الفلاحين. وكان ذلك الترتيب يعتمد في فاعليته على الانتشار الضخم لأشخاص عاديين لديهم مصلحة

---

(91) يقدم لنا تفاصيل عمل النظام في الفصل الخامس من: Hsiao, *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century.*

(92) Ch'u, Ibid., pp. 151-152, and Hsiao, Ibid., pp. 26-30, 43-49, and 55.

في النظام تجعل من الممكن إجبارهم على القيام بدور الوشاة الذين لا يُحسدون عليه ويتمتعون باحترام كافٍ بين الناس كي يمكنهم معرفة ما يجري. ويمكن التخمين بأن تلك الشروط لم تكن تلبَّى على نطاق واسع في الصين في عهد أسرة مانشو. أما **الترتيب الثالث** فيذكرنا كذلك بالممارسات الشمولية الحديث، وهو نظام هسيانج يويه (hsiang-yüeh) للمحاضرات الدورية العامة حول الأخلاق الكونفوشية. ومن الواضح أن هذه الممارسة بدأت في القرن السابع عشر. وقد أخذها العديد من الأباطرة مأخذ الجد. وتتوفر أدلة على أن الناس لم يأخذوا المحاضرات مأخذ الجد، بل واعتبروها هراءً يتسم بالتزلف. ومع أن نظام المحاضرات ظلّ قائماً حتّى عام 1865، فقد انحدر إلى ضرب من الشكلية الفارغة، ولم يكن يؤخذ مأخذ الجد من جانب الموظفين الذين كان عليهم إلقاء المحاضرات أو الناس الذين كانوا مضطرين للاستماع إليها[93].

كانت توليفة سياسات الرفاهية بكاملها، وسياسة الشرطة، والتلقين الشعبي تنذر بالممارسات الشمولية الحديثة. وأظن أنها تعرض بشكل حاسم الملامح الأساسية للعقدة الشمولية التي وجدت في العالم ماقبل الحديث. غير أنه في المجتمعات الزراعية قبل أن تجعل التكنولوجيا الحديثة الأدوات الشمولية أكثر فاعلية على نحو واسع وتخلق أشكالاً جديدة من تقبل طلباتها، كانت العقدة الشمولية لا تزيد كثيراً على كونها جنيناً لم يكتمل.

كانت الصلة الرابعة بين الفلاحين والطبقة العليا هي العشيرة التي يبدو أنها كانت أكثر فاعلية في ربط الفلاحين بالنظام السائد. وكانت العشيرة، كما قد يتذكر القارئ، مجموعة من الأشخاص يزعمون الانحدار من سلف مشترك. ومع أن شؤون العشيرة كان يديرها أفراد طبقة الأعيان، فقد كانت تشمل عدداً كبيراً من الفلاحين. وكانت لها قواعد للسلوك تُرَدَّد شفاهةً في المراسم المتنوعة حين كان أفرادها جميعاً يتجمعون ويؤكّدون على نحو واضح عضويتهم في وحدة جماعية. ومن خلال العشيرة كانت بعض الأفكار الكونفوشية، كاحترام كبار السن والأسلاف، تنتشر من أعلى لأسفل إلى الفلاحين. وقد نجحت تلك الأفكار على أقل تقدير لأنها كانت تتوافق مع بنية مجتمع الفلاحين، فمن المؤكّد أن الاحترام بسبب العمر إحدى تلك الأفكار بسبب قيمة التجربة التراكمية في عالم من التغير

(93) Hsiao, Ibid., Chap VI.

الاجتماعي شديد البطء. وهنا قد نلاحظ واحدة من القوى الأشد التي تخلق النزعة المحافظة. وكانت الأرض الشعائرية، المملوكة ملكية جماعية، توفر للعشيرة قاعدتها الاقتصادية الأساسية. ويمكن تأجير الأرض لأفراد العشيرة الفقراء بأقل من سعر السوق السائد. وفي بعض الأحيان كانت تلك الأراضي توفر الوسيلة التي يمكن بها لأفراد العشيرة المناسبين، ولكنهم معوزين، الحصول على التعليم الكلاسيكي والانطلاق إلى عالم الموظفين. وورد عن القرى التي كانت فيها العشائر قوية، ولاسيما تلك التي يشكل السكان فيها عشيرة واحدة، أنها كانت وحدات أكثر تماسكاً وتضامناً من غيرها. ومع أن العشائر كانت موجودة في الشمال، فقد كانت أشد قوةً في الجنوب الأغنى زراعيّاً وكانت بصورة عامة ظاهرةً ذات ثروة زراعية أكبر[94]. وبذلك فلم تكن العشيرة موجودة في كلّ مكان. ومن ناحية أخرى، لم تكن العشيرة تزيد على كونها نسخة مكبرة من النسب الأبوي والرابطة المكانية من خلال الاقتران بالزوج مع ملامح أبوية قوية كانت تنتشر بين الطبقات العليا. ولذلك يبدو من الأمان افتراض أنه في أنحاء الصين الأخرى حيث لم تكن العشائر هي السائدة كان هناك العديد من روابط النسب الأصغر التي تشمل الأسرة المعيشية للأعيان والفلاحين وتخدم الغرض نفسه؛ وهو ربط الحكام بالمحكومين.

بصورة عامة، تظهر العشيرة والنسب الأبوي باعتبارهما الصلة المهمة الوحيدة بين الطبقات العليا والسفلى في المجتمع الصيني. وبذلك لا يمكن التقليل من شأن أهميتهما، بالرغم من كون العشيرة ذات حدين، كما سيتضح في الوقت المناسب؛ فهي كذلك لم تكن بمثابة الآلية الرئيسيّة التي تجمع بين الجماعات المتمردة. وتبدو نقطة الضعف العامة للصلة بين الحكام والمحكومين، مقارنةً بالمجتمعات الأخرى ما عدا روسيا التي كانت هي الأخرى عرضة لتمرد الفلاحين، متأصلة إلى حدّ كبير على الأقل بالنسبة إلى عصر أسرة مانشو، وأرى أنها مسؤولة بصورة كبيرة عن كون تمرد الفلاحين متوطناً في المجتمع الصيني. ومع ذلك، هل كانت هناك أيضاً جوانب هيكلية لمجتمع الفلاحين في حدّ ذاته يمكن أن تفسر هذه السمة المميزة للسياسة الصينية؟

عن هذه النقطة، هناك القليل جداً من المعلومات المباشرة المتعلّقة بعصر

(94) انظر: Hsiao, Ibid., pp. 326-329, and Liu, *The Traditional Chinese Clan Rules.*

مانشو في حدّ ذاته. ومع ذلك فقد قام عدد من علماء الأنثروبولوجيا بأبحاث ميدانية جيدة في القرى الصينية، وشملت هذه دراسات لبعض القرى في الداخل بعيداً عن التأثيرات الحديثة. ويمكننا أن نستخلص من ذلك الاستنتاجات بشأن الفترة السابقة، بعد حذف أي حقائق تعود بشكل واضح إلى التأثيرات الحديثة.

من الواضح أن القرية الصينية، وهي الخلية الأساسية للمجتمع في الصين كما في أي مكان آخر، كانت تفتقر إلى التماسك مقارنة بقرى الهند واليابان، بل وربما في بعض أنحاء أوروبا. وكانت هناك مناسبات أقل بكثير يمكن فيها لأفراد القرية التعاون في عمل مشترك بطريقة تخلق عادات ومشاعر التضامن[95]، فقد كانت القرى أقرب إلى تجمع سكني لأسرة الفلاحين المعيشية العديدة منها إلى المجتمع الحي والعامل، وإن كانت أقل تجزؤاً، على سبيل المثال من القرية الإيطالية الجنوبية الحديثة حيث يبدو أن الحياة صراع سلمي يخوضه الكل ضدّ الكل[96]. ومع ذلك فإن هناك ما هو أكثر من الخطاب السياسي وراء تكرار صن يات سنّ وشيانج كاي شيك القول بأن المجتمع الصيني يشبه كومة من الرمل.

كانت وحدة الإنتاج (والاستهلاك كذلك) الاقتصادي الأساسية في القرية هي الأسرة المعيشية، أي الرجل وزوجته وأطفاله[97]. وزعم عالم الأنثروبولوجيا البارز فاي أن استخدام الفأس في حقول الأرز جعل معظم العمل شديد الفردية. «ليس العمل الجماعي إلا مجموع الجهود الفردية. وهو كذلك لا يزيد الكفاءة بشكل كبير جداً»[98]. ورغم إتاحة معلومات أقل تفصيلاً بشأن زراعة القمح في الشمال،

---

(95) للاطلاع على تحليل عام بهذا الخصوص، انظر: George Caspar Homans, *The Human Group* (New York: Harcourt, Brace, [1950]).

(96) انظر: Edward C. Banfield, *The Moral Basis of a Backward Society*, With the Assistance of Laura Fasano Banfield. Photos by the Author (Glencoe, Ill.: Free Press; [Chicago]: Research Center in Economic Development and Cultural Change, University of Chicago, [1958]).

(97) انظر: Lang, *Chinese Family and Society*, pp. 17, 138-141 and 155.

وبالنسبة إلى الأسرة في المناطق الخاضعة للتأثير التجارية، انظر: Fei, *Peasant Life in China: a Field Study of Country Life in the Yangtze Valley*, Chap. III, and pp. 169-171, and Yang, *A Chinese Village in Early Communist Transition*, pp. 32, 37, and 91-92.

(98) Fei, Ibid., pp. 170, and 172,

وانظر كذلك ص 162-163 للاطلاع على صورة حية لشتل الأرز، بالتعاون الإيقاعي للأسرة كعمل جماعي.

فقد انتشر هناك كذلك وبشكل أساسي النظام نفسه الخاص بالعمل البشري المكثف على مجموعة من قطع الأراضي الصغيرة المتناثرة والنمط نفسه من مجتمع القرية[99]. ومن ثمّ فإنه من غير المرجح إلى حدّ ما أن تكون التكنولوجيا وحدها مسؤولة عن التطور الضعيف نسبياً للممارسات التعاونية.

كان هناك بعض التعاون، وتشير التعليقات الموجزة على ذلك التعاون في المصادر إلى تفسير السبب في عدم وجود المزيد من التعاون، فلكي تتسم زراعة الأرز بأكبر قدر من الكفاءة نجدها تتطلب قدراً كبيراً من العمل في الوقت الذي يجري فيه نقل الشتلات، ثمّ مرة أخرى عند الحصاد. وسوف نرى في الوقت المناسب أن التنظيم شديد الفاعلية الذي بلغته القرية اليابانية لحل هذه المشكلة وذلك التنظيم غير الكفء يسود في أنحاء كبيرة من الهند. وقد لبى الصينيون تلك الحاجة بطرق عديدة، فهم قد يتبادلون العمل في ما بينهم؛ حيث كانوا يرتبون مواعيد زراعة المحاصيل بحيث لا تصل جميعها إلى النضج في وقت واحد، وهو ما يتيح الوقت لكي يساعد الشخص أقاربه. وكان تبادل العمل داخل تجمعات القرابة يعتبر أمراً مرغوباً جداً[100]. وإذا لم يكن بإمكان الأقارب تقديم ما يكفي من العمل في الأوقات المهمة ضمن الدورة الزراعية كان العمال الإضافيون يُستأجَرون. وكان فائض العمل يأتي من ثلاثة مصادر، وكان أحدَ تلك المصادر الفلاحون المحليون الذين لديهم القليل جداً من الأرض لا يسمح لهم بإعالة أسرهم[101]. وجعل وجود تلك الجماعة بإمكان من لديهم ما يكفي من الأراضي إجبار الآخرين على العمل من أجلهم في إطار النظام الاجتماعي والسياسي السائد. وكان مصدر العمالة الثاني هو هؤلاء الذين لا أرض لهم. أما المصدر الثالث فهو هؤلاء الذين لا يمكنهم تدبير معاشهم من الأرض غير الكافية

---

(99) Gamble, *Ting Hsien, a North China Rural Community,*
يحتوي على قدر كبير من الإحصاءات؛ والكتاب الأكثر منه إلى حدّ ما إلقاءً للضوء على الموضوع هو:
Crook and Crook, *Revolution in a Chinese Village, Ten Mile Inn,* Esp. pp. 1-5.

(100) Fei and Chang, *Earthbound China; a Study of Rural Economy in Yunnan*, pp. 36, 64-65, and 144, and Yang, *A Chinese Village in Early Communist Transition,* p. 265.

(101) انظر: Fei and Chang, Ibid., p. 299.
حيث يقدر المؤلّفان نسبة الفلاحين الذين لم يكن بإمكانهم إعالة عائلاتهم من الأرض في قرى الدراسة الأربع، بحوالى سبعين في المئة. وانظر كذلك المصدر المذكور، ص 60-63 لمعرفة مصادر العمل الإضافي في إحدى القرى المتخلفة.

في إحدى المناطق الفقيرة النائية. وحتّى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين كان الكثير من العمال المهاجرين من أصل عرقي مختلف («الأرواح الهائمة»، «أهل القوارب»)، وهم هؤلاء الهائمون الذين يقبلون أجراً منخفضاً جداً، مما يؤدي إلى خفض معدلات الأجور المحلية. وفي بعض الأحيان كان القليل من الصينيين المعدمين من مناطق أخرى يستقرون في القرية، ولكنهم كانوا يعيشون بمفردهم خارج تيار حياة القرية، حين لم يكن لهم حقّ عضوية العشيرة أو الحصول على قطعة أرض[102].

وبما أن العمالة كانت وفيرة وتفيض عن الحاجة بسبب الوضع الذي وصفناه للتو، فليس مستغرباً أن التعاون الاقتصادي بين أي مجموعة من الأفراد في القرية الصينية كان يفتقر إلى الدوام أو الأساس المؤسسي الذي لا يزال موجوداً في الهند في ظلّ النظام الطائفي وفي اليابان بشكل مختلف. وفي الصين ماقبل الحديثة كانت ترتيبات تبادل أو استئجار العمالة الفائضة أموراً مرنة ومؤقتة ومتأنية. ويصدق ذلك على الشمال وكذلك الجنوب الذي يزرع الأرز[103]. وحتّى في ما بين الأقارب المقربين كانت مبادلات العمالة تُناقش وترتب من جديد في عام، وفي ذروة فترات العمل كان بإمكان مُلاك الأراضي الانتظار حتّى اللحظة الأخيرة كي يستأجروا عمالاً إضافيين بأقل الأجور.

كان نشاط تجنيد النشاط الوحيد الذي يتكرر كثيراً ويتطلب التعاون هو إدارة مورد المياه. وكانت تلك مسألة خاصة بالمشاركة في مصدر نادر أكثر منها مسألة العمل معاً في مهمة مشتركة، وكثيراً ما كانت تؤدي إلى معارك داخل القرية الواحدة أو بين العديد من القرى[104]. وفي تناقض حاد مع اليابان وكذلك أوروبا الحديثة، كانت القرارات في الدورة الزراعية تتخذها الأسرة المعيشية المفردة. وليس هناك أثر لأي شيء يشبه إلى حدّ كبير ما يُعرف باسم Flurzwang، وهو تلك الممارسة التي كان مجتمع القرى الأوروبية يقرر في ظلها متى ينبغي على كلّ الحقول الأعضاء فيه أن تصبح مراعيَ، أي تلك الأرض المشاع المتاحة

---

(102) Fei and Chang, Ibid., pp. 58-62, and Yang, Ibid., pp 11, 51-52, 101, and 149.

(103) انظر: Crook and Crook, *Revolution in a Chinese Village, Ten Mile Inn*, p. 63, and Gamble, *Ting Hsien, a North China Rural Community*, pp. 221-222.

(104) Hsiao, *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century*, p. 419.

للكل، ومتى ينبغي أن تعود الأشرطة المنفصلة إلى المسؤولية الفردية الخاصة بالحرث والبذر. وكانت المِلكية الصينية كذلك تُحاز على هيئة أشرطة متناثرة في أنحاء أراضي القرية. ولكن ندرة الحيوانات والضغط المكثف على الأراضي استبعد هذه الممارسة الأوروبية، حتّى في مناطق زراعة القمح في الشمال.

وبما أن مؤرخي روسيا واليابان أكدوا أهمية المسؤولية الجماعية بالنسبة إلى الضرائب في إيجاد قرى التضامن التي اتسم بها هذان البلدان، فيجدر لفت الانتباه إلى أن النظام الإمبراطوري في الصين فرض كذلك المسؤولية الجماعية[105]. وكما تشير الأدلة من فترة متأخرة، فلم يحقق النظام الصيني أي نتائج مشابهة. وهناك ما يدلّ على أن الممارسات غير كافية في حدّ ذاتها لخلق مجتمعات القرى المتماسكة، بالرغم من كونها عاملاً مهماً على نحو لا شكّ فيه. ولكي تحقق الإمبراطورية أغراضها، كما رأينا من قبل، فقد حاولت خلق التضامن من خلال «باو شيا». وفشل «باو شيا» ـ المعترف بها بصورة عامة في الصين ـ والنجاح الأكبر في اليابان لترتيب مشابه يعتمد على النموذج الصيني، يعزز الفرضية القائلة بأن التماسك كان ضعيفاً في القرى الصينية التقليدية في العصور الإمبراطورية. ومن المحتمل إلى حدّ كبير أن انطباع الفردية العارضة والحد الأدنى من التعاون المنظم قد يكون مبالغاً فيه، بسبب الحاجة إلى الاعتماد على روايات علماء الأنثروبولوجيا من عصور قريبة إلى حدّ ما. ومع ذلك فإن من غير المرجح إلى حدّ بعيد أن تكون الأنماط الهيكلية الأساسية لحياة القرية مختلفة اختلافاً جوهريّاً في العصور الإمبراطورية عن تلك التي ذكرناها منذ قليل. ونظام المزارعة والتزام الطبقة العليا بوقت الفراغ المؤسلب، بالإضافة إلى حاجتها إلى قوة العمل التي لا تحتاج إلى الإشراف المباشر، تتجه جميعها نحو الترتيبات التي تشبه تقريباً تلك الترتيبات التي نعرض صورة سريعة لها هنا. وهكذا اتحدت الحاجات العملية للطبقات العليا مع الممارسات الزراعية لتولِّد توليفة من الفردية الفلاحية وفائض العمل، وهو ما أدى إلى مجتمع الفلاحين المفتت نسبيّاً.

لا أعني بهذه الملاحظات الإيحاء بأن القرية الصينية كانت في أي وقت من الأوقات حرباً مصغرة يخوضها الكل ضدّ الكل، فقد كان هناك على أقل تقدير إحساس محدود بالجماعة، إذ عادة ما كان يوجد في القرية معبد واحتفالات

(105) المصدر نفسه، ص 60، 84-86، 96 وخاصة ص 100.

عديدة كان يمكن للقرويين حسني النية المشاركة فيها إلى حدّ ما. كما أن القرية في ظلّ حكم القلة الخاص بالأعيان كانت لديها وسيلة فعالة بصورة عامة لتسوية المنازعات بين السكان ومنع الانفجارات الناجمة عن الأعمال العدوانية التي تنشأ داخل أي جماعة من الناس تقيم على مقربة شديدة. وأحد مؤشرات هذا الإحساس بالجماعة هو أن قرى عديدة كانت تستبعد الغرباء من عضويتها. وكان السبب بسيطاً؛ وهو أنه ليس هناك ما يكفي من الأرض لتلبية الطلبات.

نقابل في هذه الحقيقة مبدأً أساسيّاً آخر من مبادئ المجتمع الصيني، وهو أن امتلاك الأرض كان ضروريّاً إلى حدّ مطلق لكي يحصل الشخص على العضوية الكاملة في المجتمع. وقد لاحظنا من قبل كيف كانت الأرض توفر أساساً لأنشطة العشيرة. ويصدق الشيء نفسه على نطاق الأسرة الأصغر، فبما أن الأسرة كانت وحدة الإنتاج الاقتصادي الأساسية، فقد كان شغل التربة يوصل على نحو فريد إلى صلات القرابة القوية والمستقرة[106]، إذ كانت الأخلاق الكونفوشية كلها الخاصة باحترام الأبناء لآبائهم مستحيلة بدون المِلكية، وكانت أضعف بكثير جداً بين الفلاحين الفقراء. وعلى عكس الوضع الذي ساد زمناً طويلاً في المجتمع الغربي، كان لدى الفلاحين الصينيين الفقراء عدد أقل من الأبناء وبالطبع كان عدد أقل منهم يصل إلى سنّ النضج[107]. وكان الكثيرون لا يمكنهم الزواج بحال من الأحوال. والمدن الصينية الحديثة بها عدد من «الأعواد العارية»، وهم العزاب الذي لا يمكنهم الزواج بسبب الفقر. «لقد كانوا عرضة للشفقة والسخرية في أعين القرويين الذين كانت حياتهم تتمحور حول الأسرة»[108]. وبطبيعة الحال، كان الفقراء هم الذين يبيعون أطفالهم، البنات منهم في المقام الأول وأحياناً الأولاد، لأنه كان من المستحيل تربيتهم.

باختصار، كان عدم وجود مِلكية معناه عدم وجود أسرة وعدم وجود دِين. هذا أمر فيه بعض المبالغة، فقد كان هناك مكان، وإن كان صغيراً ومشكوكاً فيه، للعامل الزراعي المعدم في القرية الصينية، مع أن الوضع الذي كان سائداً على

---

(106) Yang, *A Chinese Village in Early Communist Transition*, pp. 80, and 91-92.

(107) المصدر نفسه، ص 17-19، وانظر كذلك ص 7-11 للاطلاع على وضع مشابه بصورة عامة في قرية بشمال الصين في: Crook and Crook, *Revolution in a Chinese Village, Ten Mile Inn.*

(108) Yang, Ibid., p. 51.

نطاق أوسع هو أن على الفلاحين الذين لا يملكون الأرض أن يدبروا مواردهم بالعمل لدى جيرانهم الأغنياء. وبالرغم من ذلك فإن المفهوم القديم بين الباحثين الخاص بتوحيد الأخلاق الأبوية للمجتمع الصيني من خلال الملايين من أسر الفلاحين هراء إلى حدّ كبير، فقد كانت هذه الصورة الأبوية نموذجاً مثاليّاً أرستقراطيّاً باهظ الثمن ليس في متناول معظم الفلاحين. وفي ما يتعلق بوجوده بين الفلاحين، فهو لم يتجاوز توفير أساس للاستبداد المصغر داخل الأسرة الفلاحية الذي أوجبه الوجود المقيد بشدة. وكانت الأسرة الصينية قد أدمجت فيه احتمالاً متفجراً إلى حدّ بعيد أطلق الشيوعيون شرارته في الوقت المناسب[109].

خلاصة القول هي أن تماسك مجتمع الفلاحين الصيني كان يبدو أقل بكثير من مجتمعات الفلاحين الأخرى وكان يعتمد اعتماداً كبيراً على وجود ما يكفي من مِلكية الأراضي. وفي الهند، كان النظام الطائفي يوفر بيئة ملائمة للعمال المعدمين ويربطهم بتقسيم العمل داخل القرية، بينما كانت جزاءاته تعتمد في عملها بشكل أقل مباشرةً على وجود المِلكية. وتمثل الأهمية السياسية لتلك الاختلافات مشاكل محيرة خاصة بالتقييم، ولاسيما حين نتذكر أن ثورات الفلاحين في روسيا كانت متوطنة في المجتمع القيصري، رغم إقامة الفلاحين لمؤسسات تضامن قوية. ومن الواضح أن هناك أشكالاً من التضامن تشجع تمرد الفلاحين وأشكالاً تعارضه، وهذه مسألة كبيرة يفضَّل تأجيلها إلى مناقشة لاحقة.

في الصين، تساعد بنية مجتمع الفلاحين، بالإضافة إلى ضعف الصلات التي تربط طبقة الفلاحين بالطبقات العليا، على توضيح سبب تعرض الصين على نحو خاص لتمرد الفلاحين وكذلك بعض العقبات والقيود التي تحول دون تلك التمردات. وهي تشير إلى خطوط الكسر في المجتمع الصيني التي سوف تزداد وضوحاً في القرن التاسع عشر ثمّ في القرن العشرين، حيث يضغط الفقر أكثر وأكثر على العديد من قطاعات البلاد، وبعد ذلك سوف تتحطم الروابط، وسوف يهجر الفلاحون بيوتهم، ويهيمون على وجوههم، ويصبحون رجال عصابات.

---

(109) للاطلاع على السخط المكثف بعض الشيء بين الشباب والنساء في ظلّ نظام الأسرة التقليدي، في المدينة والريف، انظر: C. K. Yang, *The Chinese family in the Communist Revolution*, With a Foreword by Talcott Parsons ([Cambridge]: Technology Press, Massachusetts Institute of Technology; Distributed by Harvard University Press, 1959), pp. 192-193, and 201.

وفي وقت لاحق سوف يصبحون مجنّدين في جيوش أمراء الحرب.

لقد كان المجتمع الصيني مجتمعاً يجعل بالإمكان خلق كتل ضخمة من الركام البشري، يمكن أن تشعلها بسهولة أي شرارة تمرد. ومن ناحية أخرى كان التمرد يتطلب ما هو أكثر من القضاء على الروابط الاجتماعية القائمة؛ إذ يقتضي كذلك صياغة أشكال جديدة من التضامن والولاء. وكان ذلك صعباً في الصين حيث لم يكن الفلاحون معتادين على التعاون بعضهم مع بعض بما يتجاوز حدود الأسرة أو العشيرة. وتصبح المهمة أصعب في حالة الثورة التي تحاول إدخال نوع جديد من المجتمع. ولو لم تتدخل ظروف عارضة، وأعني بعارضة أنها غير نابعة من أي شيء يحدث في الصين نفسها، لما حلّ الشيوعيون المشكلة. وأي بحث للأشكال الملموسة التي اتخذها العنف في أواخر العصور الإمبراطورية وما تلاها سوف يساعد على تقديم معنى أكبر لهذه الملاحظات التي لا بُدَّ أنها تتصف بالعمومية.

وحتّى في الأوقات «الطبيعية» ترك عدم ملائمة النظام الإمبراطوري للحفاظ على السلام والأمن في الريف السكان ضحايا سهلة لما يمكن تسميته فحسب بنزعة العصابات، لعدم وجود كلمة أفضل، أي استخدام العنف لسلب السكان ونهبهم بلا تمييز وبدون أدنى قدر من الاهتمام بتغيير النظام الاجتماعي، ولو بإحلال مجموعة جديدة من الحكام بدلاً من القديمة. ومن الضروري الاحتراس من إضفاء الصبغة الرومانسية على اللص باعتباره صديقاً للفقراء، تماماً مثل قبول الصورة الرسمية، فقد كان الأمر المميز هو مساومة السكان المحليين لرجال العصابات كي يتركوهم في سلام. وفي كثير من الأحيان كان زعماء الأعيان المحليون على علاقات طيبة برجال العصابات. وكان هناك رجال عصابات محترفون وبالوراثة[110]. وهكذا فليس هناك أمر مميز هنا. ومن المرجح أن تظهر نزعة العصابات حيثما تكون قوّتا القانون والنظام ضعيفتين. وكان الإقطاع الأوروبي في المقام الأول نزعة عصابات، أصبحت المجتمع نفسه واكتسبت الاحترام من خلال أفكار الفروسية. وكما يبين ظهور الإقطاع بعد انهيار النظام الإداري الروماني، فإن هذا النظام الخاص بالمساعدة الذاتية الذي يضر بمصلحة

---

(110) Hsiao, *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century*, pp. 430, 456, 462, and 465.

الآخرين يتعارض في الأساس مع طرق عمل النظام البيروقراطي السليم، فلكي تبقى البيروقراطية لا بُدَّ لها من الحصول على احتكار خلق الضحايا والقيام بذلك بناءً على مبدأ معقول، وهو ما كانت توفره الكونفوشية في الصين. وعندما تداعى النظام الإمبراطوري إلى ولايات أمراء الحرب التي توحدت على نحو ضعيف ومؤقت في ظلّ الكومنتانج، اتّخذ النظام بكامله صفات رجال العصابات وأصبح مكروهاً إلى حدّ بعيد.

في عصر أسرة مانشو كان الخط الفاصل بين العصابات التي لا تمارس سوى السلب والنهب والتمرد المنظم خطاً رفيعاً جداً في أي حال من الأحوال. ومع ذلك فليس كافياً للتمرد أن يكون قادراً على سحب تيار متواصل من الأفراد من قرى الفلاحين، وهو أمر سهل نسبياً، كذلك الذي كان في ظلّ ظروف بنية الصين الاجتماعية الريفية، فهذا أمر قد لا يمكن الاستغناء عنه كبداية، فهو لم يمكنه في حدّ ذاته أن يفعل أكثر من التجنيد المتواصل للعصابات. وإذا كان للتمرد أن يصبح تهديداً خطيراً، فلا بُدَّ له من الحصول على قاعدة أرضية مستقلة عن الحكومة، ولا بُدَّ أن تتسع المنطقة باستمرار. وينطوي الحصول على القاعدة الأرضية بدوره على جعل قرى بكاملها تغير ولاءها. وفي الصين كان ذلك يعني جعل الأعيان المحليين، بما في ذلك طبقة الأعيان المقيمة، تتعاون وتوفر كذلك ظروفاً أفضل للفلاحين.

ومما يؤسف له أنه لا يوجد بحث جيد واحد عن تمرد تايبنج الكبير في خمسينيات القرن التاسع عشر كتبه باحث يعي مشاكل البنية الاجتماعية. ومع ذلك هناك دراسة مفيدة لتمرد نيان (Nien) (1853 ـ 1868) الذي تعاون بشكل مؤقت مع متمردي تايبنج. وتسمح لنا هذه الرواية بإدراك بعض مسببات وقيود التمرد التقليدي في القرن التاسع عشر. ولذلك فسيكون من المفيد عرض بضعة تعليقات على هذه الحالة.

كشأن التمردات الأخرى التي شهدها القرن التاسع عشر، كان تمرد نيان نتيجة للانهيار الإمبراطوري، وقد أسهم في تكثيف العملية وتسريعها. وكان سوء الإدارة والجوع الذي كانت تزيد من كثافته الكوارث الطبيعية الكبيرة التي تتخذ شكل الفيضانات التي تشرد فلاحين كثيرين من بين المسببات المباشرة لتلك الانتفاضات. وإلى حدّ كبير، لم تكن الفيضانات مجرد كوارث طبيعية فحسب؛ فقد كان لها أصل سياسي واجتماعي في الإهمال السائد للجسور وأنظمة التحكم

في الأنهار[111]. وبما أن الحكومة الإمبراطورية كانت عاجزة عن حماية المجتمعات المحلية من المغيرين، فقد استولت تلك المجتمعات على الدفاعات المحلية، وكانت تحصّل الضرائب من الناس، وتولت الإدارة. وفي منطقة نيان، أقام المتمردون سواتر ترابية حول القرية، وقامت الجمعيات السرية بدور مهم في هذا الخصوص، حيث كانت تتذرع بمساعدة دفاع القرويين عندما كانت القرى تتقاتل في ما بينها. وفي الوقت نفسه تمكنت طبقة الأعيان المحلية من السيطرة على القوات العسكرية الإقليمية. ووجدت الحكومة المركزية أن من الضروري استخدام قوة عسكرية محلية ضد تلك القوة العسكرية المحلية الأخرى المتمردة علناً، وكانت بهذا الحل الوسط تزيد من إضعاف نفوذها وسلطتها على نحو مطلق في نهاية الأمر. وقد أخرج هذا العاملان، أي الجماعات السرية ووجود الجماعات العسكرية تحت قيادة طبقة الأعيان، التمرد من فئة العصابات الصرفة[112].

لقد وسع متمردو نيان قاعدتهم بالاستيلاء على القرى المحاطة بالسواتر الترابية، أي تلك المفصولة إلى حدّ كبير عن سلطة الحكومة المركزية. وكانوا يحثون السكان المحليين على التعاون، وكانوا يتركونهم في السلطة ما دامت لديهم الرغبة في ذلك، وهو ما يبدو أنه الحال المعتاد. وإذا بقي الموظفون الموالون للحكومة في منطقة ما كانوا يُهانون علناً. وتجدر الإشارة إلى أن العشيرة كانت تشكل أساس التنظيم المتمرد. وكانت الأسر الثرية وصاحبة النفوذ هي فقط التي تحظى بما يكفي من الدعم والتبعية لجعل ولاءها ذا قيمة. ومع ذلك فلم يكن هذا هو كلّ شيء؛ فقد كان الولاء للعشيرة يشكل أساس الولاء العاطفي لقادتهم المتمردين من جانب الفلاحين[113]. ومع أن المتمردين كانوا يعملون في المقام الأول من خلال التنظيم الاجتماعي السائد، فقد كان لهم برنامج اقتصادي

(111) عن هذه النقطة، انظر كذلك: Hinton, *The Grain Tribute System of China, 1845-1911,* pp. 16-23.

ويتحدث عن تحول في مجرى النهر الأصفر.

(112) Siang-tseh Chiang, *The Nien Rebellion*, University of Washington Publications on Asia (Seattle: University of Washington Press, 1954), pp. v-viii, 17 and 32.

والمقدمة التي كتبها رينفيل لند (Renville Lund) مفيدة إلى حدّ كبير.

(113) المصدر نفسه، ص 38-42، 48، 113.

واجتماعي أساسي. وكانوا يدركون أن إغاثة الجوعى هو مفتاح كسب ولائهم. وكانوا يؤكّدون على إنتاج القمح والشعير في موطنهم. وأصبحت الصراعات على المحاصيل مكوّناً مهمّاً من مكوّنات الحملات على تخوم مناطقهم[114]. وربما وضعوا بتأثير من متمردي تايبنج نسخة بدائية من الإصلاح الزراعي موضع التنفيذ، حيث قسّموا المحاصيل بالتساوي وحَدُّوا من سلطة كبار مُلاك الأراضي[115].

نقابل هنا بعض قيود التمرد في ظلّ النظام التقليدي الذي كان على الشيوعيين التغلب عليه، وإن لم يكن ذلك بالأمر الهيِّن. وقد حدَّت مشاركة طبقة الأعيان وقيادتهم من احتمال أي تغيير حقيقي. وعلاوة على ذلك كان نظام نيان نفسه يقوم في الأساس على السلب والنهب، والحصول على الموارد الغذائية بواسطة الغارات على المناطق الأخرى، مما أثار العداء ضده[116]. وتلك هزيمة للذات. ومن ثمّ فمن السهل فهم سبب ربط الجماعات المحلية كلها نفسها بالمتمردين، فقد سعى البعض إلى «الدفاع المحايد عن النفس»؛ بل إن البعض الآخر حارب في الجانب الإمبراطوري[117]. ويبدو أن عناصر مشابهة إلى حدّ ما كانت تعمل في حالة تايبنج، ففي البداية اعتبرهم السكان في مناطق عديدة أفضل من حكامهم الإمبراطوريين. وفي وقت لاحق، عندما أثبت المتمردون عجزهم عن تحقيق تحسن حقيقي، وربما عندما بات اغتصاب الأموال عنوةً أشد قسوة في الصراع ضدّ الحكومة، فقدوا الكثير من التأييد الشعبي[118].

تبنت القوات الإمبراطورية لفترة طويلة سياسة عسكرية صرفة تجاه تمرد نيان، حيث سعت بلا طائل إلى تدمير السواتر الترابية. وفي النهاية حقق الوزير الإمبراطوري العظيم تسنج كووفان (Tseng Kuo-fan)، الذي يبدو في الظروف الصينية «بسمارك» خائباً أمله، الانتصار بالتغلب على تكتيكات المتمردين. كما عمل مع الزعماء المحليين ومن خلالهم وقدم فوائد ملموسة للفلاحين؛ وهي

(114) المصدر نفسه، ص 41.

(115) المصدر نفسه، ص 37.

(116) المصدر نفسه، ص VII، XII، وXIII.

(117) المصدر نفسه، ص90.

(118) انظر: Hsiao, *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century*, p. 183, 200, 201, and 483 - 484.

دعم الزراعة والسلام في وقت أنهكهم فيه الاضطراب. وقرب النهاية، أغرى المال واحتمال الحصول على الطعام في القوات العسكرية الحكومية الكثيرين على الاستسلام[119]. وأخيراً انتهى في عام 1868 التمرد الذي بدأ في شتاء 1852 - 1853. وأحد أكثر الملامح وضوحاً من ناحية المشاكل التي نتناولها، هو أن المتمردين والسلطات الإمبراطورية كان يمكنهم التحكم في البنية الاجتماعية المحلية بالدرجة نفسها تقريباً من السهولة أو الصعوبة. ويبدو أن «الأسلحة التنظيمية» لم تكن حاسمة، فقد كان الأهم من ذلك بكثير هو ما عاناه الفلاحون من ظلم. وقد حدد بدءُ التمرد وانتهاؤه تلك التحولاتِ التي طرأت على ولائهم وكان يحركها ويعجل بها الجانبان بِكُلّ تأكيد.

وهكذا شجع إطار المجتمع الصيني التقليدي التمرد ووضع قيوداً على ما يمكن إنجازه، فهو بإمكانه الإطاحة بأسرة حاكمة، وهي الحالة التي سوف يحسّن فيها المؤرخون صورة الأمر برمته، كما يشير مصدر صيني[120]. أو قد يتحول إلى شكل أسوأ من القمع ويتلاشى تدريجيّاً عندما تتحقق للقوات الإمبراطورية سيطرة ظاهرية. ولم يحدث أن باتت المحاولة الثورية الحقيقية ممكنة إلا بعد أن أدى أثر العالم الحديث إلى تآكل البنية الفوقية بالطرق التي سبق الإشارة إليها. ولنحاول الآن فهم ما فعله ظهور العالم الحديث للفلاح، قاعدة تلك البنية.

ظهرت خلال القرن التاسع عشر علامات متناثرة ولكنها واضحة تدلّ على تدني الوضع الاقتصادي للفلاحين: هجر الحراثة، وتدهور أنظمة الري، وزيادة البطالة الزراعية. ومع أن علامات محنة الفلاح كانت موجودة من الناحية العملية في كلّ جزء من الإمبراطورية، وربما في المناطق الشمالية أكثر من أي مكان آخر، فإن التنوع الإقليمي في الصين يفرز استثناءات لأي تعميم، إذ ظلت بعض المناطق تتمتع بالرفاهية والوفرة، بينما عانت مناطق أخرى من المجاعة والظروف القريبة من المجاعة[121]، كما عانت الصناعات اليدوية الفلاحية، وهي مكمِّل مهم لموارد الفلاحين الضئيلة وطريقة للاستفادة من فائض قوة العمل أثناء فترات الركود خلال الدورة الزراعية من ضربات شديدة على أيدي المنسوجات الغربية

---

(119) Chiang, Tbid., pp. 101-107, and 116-117.

(120) انظر: Hsiao, Ibid., p. 484.

(121) المصدر نفسه، ص 396-407، وخاصة ص 397.

الرخيصة. وكانت الروايات القياسية حتّى وقت قريب تؤكد هذه الحقيقة، وربما أفرطت في تأكيدها. ويمكن تصور أن الفلاحين كانوا يبحثون في آخر الأمر عن وظيفة أخرى؛ فكثيراً ما تشدد الروايات الأنثروبولوجية الخاصة بالقرى الحديثة على أهمية المهن الحرفية باعتبارها إضافة صغيرة ولكنها مهمة لمعيشة الفلاحين[122]. ولا شكّ في أن الأثر في أي حدث كان شديداً لبعض الوقت في مناطق كثيرة. وأدى انتشار الأفيون الذي شجعه الغرب في البداية ثمّ اليابانيون في وقت لاحق على انتشار الانهيار الخلقي وكذلك التردد في السعي إلى تحسين الأمور.

في الوقت نفسه وبالقرب من المدن الساحلية وعلى امتداد الأنهار، كانت سوق القرية تفسح الطريق أمام السوق الحضرية الكبيرة، بينما اخترقت آثار اقتصاد السوق أعماق المناطق الريفية أكثر وأكثر. وكانت السوق والاقتصاد النقدي باعتبارهما مؤسسة موجودين منذ فترة طويلة في الصين. ولم تأتِ تلك التغييرات بشيء جديد تماماً. وفي ثلاثينيات القرن العشرين كان نصيب الأسد من الإنتاج مازال لا يتعدى بلدة السوق المحلية أو على أقصى تقدير المدينة الكبيرة (هسيان)[123]. ومع ذلك فقد كانت الأهمية المتزايدة للسوق كافية لإنتاج الكثير من الإزاحات الاجتماعية والسياسية نفسها التي حدثت خلال مرحلة مبكرة من التاريخ الأوروبي. وعندما تطورت السوق في اتجاه أكثر المؤسسات كفاءةً ومركزيةً، نُسِي الفلاح وتدهورت قدرته التفاوضية. وبدون تحفظات، كان الفلاح يضطر في كثير من الأحيان إلى بيع محصوله بعد الحصاد مباشرةً حيث تكون الأسعار متدنية، لأنه كان يعمل على مقربة من هامش المعيشة. وكما قد يكون متوقَّعاً في الصين، حيث كانت منشآت النقل والتخزين فقيرة، كانت التقلبات الموسمية في الأسعار عنيفة. وكانت محنة الفلاح تروق للتاجر والمضارب، بالتواطؤ مع مالك الأرض. وكان لدى التجار مخازن أكبر، ومصادر أوسع للمعلومات، وفرص أفضل للجمع من الفلاح. وكانوا في بعض الأحيان منظمين في هيئة نقابة تحدد الأسعار وتمنع مزايدة الأعضاء بعضهم على بعض. وليس مستغرباً

(122) Crook and Crook, *Revolution in a Chinese Village, Ten Mile Inn*, p. 6, and Fei and Chang, *Earthbound China; a Study of Rural Economy in Yunnan*, pp. 173-177.

(123) Buck, *Land Utilization in China, a Study of 16,786 Farms in 168 Localities, and 38,256 Farm Families in Twenty-Two Provinces in China, 1929-1933*, p. 349.

في ضوء تلك الظروف أن التاجر بصورة عامة كان ينتصر على الفلاح[124].

كان الفلاحون يضطرون للاقتراض عندما يكثر عليهم الدَّين، وكان ذلك في الغالب بأسعار فائدة مرتفعة. وعندما كانوا يعجزون عن السداد كانوا يضطرون إلى نقل ملكية الأرض لأحد مُلاك الأراضي بينما يظلون عليها يفلحونها إلى ما لا نهاية بشكل أو بآخر. وكان لتلك العمليات كلها أشد الأثر في المناطق الساحلية. وهناك كذلك وقع تمرد الفلاحين لعام 1927، وهو التمرد الأكبر منذ أيام متمردي تايبنج ذوي الشعور الطويلة، طبقاً لما قاله مؤرخه هارولد إيزاكس[125] (Harold Isaacs).

في ضوء الصلة بين الأملاك والتماسك الاجتماعي، ربما كان الجانب الأهم في التغيرات موضوع المناقشة هو نمو كتلة من الفلاحين الهامشيين في قاع التراتب الاجتماعي في القرية. وتشير الدراسات الحديثة المحلية إلى أن عددهم بلغ نصف عدد السكان أو يزيد[126]. وليست لدينا طريقة حتّى الآن لمعرفة مقدار ما قد يمثله ذلك من الزيادة على امتداد القرن التاسع عشر، إن كانت هناك زيادة. ومن ناحية أخرى، فإن كونهم يمثلون مادة تحتمل الانفجار أمر واضح إلى حدّ معقول[127]، فقد كانوا هامشيين، ليس فقط بالمعنى المادي للعيش بالقرب من حافة الجوع، بل كذلك بالمعنى السوسيولوجي، وهو أن خفض الأملاك كان يعني أن الصلات التي تربطهم بالنظام السائد تزداد اهتراءً. والواقع أن صلتهم بالقرية ربما كانت أقل مما قد نستنتجه بناءً على الروايات الأنثروبولوجية، حيث كان لا بُدَّ من إجراء تلك الدراسات في مناطق كان لا يزال يسود فيها القانون والنظام والاستقرار، بينما كانت مناطق شاسعة من البلاد تكابد الثورة النشيطة أو تخضع لسيطرة رجال العصابات. وبذلك كان الأساس الجماهيري للثورة التي بدأت عام 1927 وبلغت ذروتها بالانتصار الشيوعي في عام 1949 هو طبقة

(124) Tawney, *Land and Labour in China*, pp. 56-57.

(125) Isaacs, *The Tragedy of the Chinese Revolution*, p. 221.

وهناك المزيد من المعلومات عن الصلة بالتغيرات الاجتماعية في المناطق الساحلية في: Tawney, Ibid., p. 74, and Lang, *Chinese Family and Society*, pp. 74, and 178.

(126) انظر: Yang, *A Chinese Village in Early Communist Transition*, pp. 61-62, 41, and 44-45, and Fei and Chang, *Earthbound China; a Study of Rural Economy in Yunnan*, pp. 299, and 300.

(127) للاطلاع على المخاوف الإمبراطورية بشأن هذا الموضوع، انظر: Hsiao, *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century*, pp. 395-396, and 687-688 (note 84).

الفلاحين الذين لا يملكون ما يكفيهم من الأراضي. ولم توجد في الصين أو روسيا بروليتاريا زراعية ضخمة تعمل في المساحات الرأسمالية الشاسعة، وهي مصدر الانتفاضة التي كانت في جزء كبير منها فلاحية في إسبانيا وكوبا وربما في أماكن أخرى. كما كانت مختلفة عن الوضع في فرنسا في عام 1789، حيث كان هناك الكثير من الفلاحين المعدمين، غير أن الثورة في الريف جاءت من الطبقة العليا من الفلاحين الذي كانوا يكبحون الثورة عندما تبدي أمارات تدلّ على تجاوزها لتأكيد حقوق الملكية والقضاء على الآثار الإقطاعية.

ليس الفقر والاستغلال الهائلان في حدّ ذاتهما كافيين لتوفير الوضع الثوري، فلا بُدَّ كذلك من الشعور بالظلم الذي يحس به الناس ويشكل جزءاً من البنية الاجتماعية، إما في صورة مطالب جديدة مفروضة على الضحايا أو على هيئة سبب ما يجعل الضحايا يشعرون بأنه لم يعد هناك ما يبرر المطالب القديمة. وقد وفر انهيار الطبقات العليا في الصين هذا المكوِّن الذي لا يمكن الاستغناء عنه، إذ فقدت طبقة الأعيان سبب وجودها وتحول أفرادها إلى مُلاك أراض مرابين ليس إلا. وأنذر انتهاء نظام الاختبارات بنهاية مشروعيتهم ونهاية النظام الكونفوشي الذي كان يدعمها. وهناك شكٌّ إلى حدّ ما في مقدار ما تقبله الفلاحون بالفعل من هذا في يوم من الأيام. وكما أشار ماكس فيبر، فقد كانت ديانة الجماهير في المقام الأول توليفة من الطاوية والسحر، وهو ما يتناسب أكثر مع احتياجاتها، ومع ذلك تسربت بعض الأفكار الكونفوشية من خلال العشيرة. وعلى أية حال فقد تبخر احترام الذات إلى حدّ كبير وكان من قبل يوفر ضماناً للطبقات الحاكمة القديمة في وجود الفلاحين. وقد ظهرت كلّ النخب المشتبه في نزاهتها، والمحتالون، ورجال العصابات ومن على شاكلتهم لملء الفراغ الذي تركه انهيار الطبقة الحاكمة السابقة. وفي غياب السلطة المركزية القوية، عم العنف الخاص وأصبح أساسياً لمواصلة مُلاك الأراضي إحكام قبضتهم على الفلاحين وانتقل الكثير من مُلاك الأراضي إلى المدينة حيث كانوا يتمتعون بقدر أكبر من الحماية. أما هؤلاء الذين ظلوا في الريف فقد حوَّلوا مقار إقامتهم إلى قلاع وكانوا يحصِّلون ديونهم وإيجاراتهم بقوة السلاح[128]. وبالطبع لم يكن كلّ مُلاك الأراضي على هذا النحو. ومن المحتمل إلى حدّ كبير أن أقلية صغيرة فقط هي التي تصرفت على هذا

(128) Yang, Ibid., Chap VII, and Crook and Crook, *Revolution in a Chinese Village, Ten Mile Inn*, Chap II.

النحو، مع أن ما هو مرجح بناءً على الروايات الأنثروبولوجية أن هؤلاء الذين تصرفوا بهذا الشكل كانوا أقوى وأكثر الشخصيات نفوذاً في المنطقة. وظلت العلاقات الأبوية قائمة، إلى جانب الاستغلال الصريح والوحشي، وقد انتشر ذلك بما يكفي للمساعدة في تحويل أنحاء كثيرة من الصين إلى وضع يُحتمل انفجاره سوف يتيح للشيوعيين فرصتهم. وتجدر ملاحظة أنه لم يحدث انهيار مشابه في الطبقات العليا في الهند حتّى ذلك الحين.

إن القول بوجود وضع ثوري لا يعني أن الحريق الكبير يوشك أن يشتعل من تلقاء نفسه، فنصف الحقيقة المحافظة الذي يقول إن «المحرضين الخارجيين» يصنعون أعمال الشغب والثورات يجد تأييداً قوياً من المعلومات الصينية؛ ويصبح نصف الحقيقة كذبة لأنه يتجاهل الظروف التي تجعل المحرضين فاعلين. ولم أعثر في روايات كثيرة عن حياة القرية على إشارة تدلّ على أن الفلاحين كانوا على وشك التنظيم بشكل فعّال أو القيام بأي شيء يتعلق بمشاكلهم من تلقاء أنفسهم. ولا تتفق فكرة أن قرى الفلاحين كانت في حالة تمرد علني قبل ظهور الشيوعيين على الساحة مع قدر كبير من الأدلة التي توصلت إليها الدراسات الميدانية الأنثروبولوجية[129]. ومن المرجح إلى حدّ كبير أن هؤلاء الذين وجدوا الوضع غير محتمل غادروا قراهم الأصلية، حيث كان ذلك في كثير من الأحيان للانضمام إلى رجال العصابات وأمراء الحرب والجيوش، وفي النهاية القوات الشيوعية المتزايدة باستمرار. وفي إطار القرية القديم لم تكن هناك محاولة عفوية كبيرة لعمل أي شيء. وتماماً مثلما كان عليه الحال في عصر المانشو، كان الفلاحون بحاجة إلى قيادة خارجية قبل أن ينقلبوا بفاعلية ضدّ البنية الاجتماعية القائمة. وفي ما يتعلق بالقرية نفسها، فمن المؤكّد تقريباً أنه كان بالإمكان استمرار الوضع في التدهور إلى أن يموت السكان في المجاعة التالية فحسب. وهذا هو ما حدث مراراً وتكراراً.

لا توحي هذه الملاحظات بحال من الأحوال أن الفلاحين الصينيين كانوا

---

(129) تحتوي الدراسات التي أجراها علماء الأنثروبولوجيا تحت رعاية الكومنتانج (Kuomintang) في المناطق التي كان يسودها السلام على تحيز مدمج، كثفته المفاهيم المسبقة الخاصة بمناهج البحث التي يصعب فهمها بحيث لا يمكن مناقشتها هنا. وحتّى إذا أُخذت أدلتهم بشيء من التحفظ لهذه الأسباب فسوف تظل مهمة جداً وتؤكدها معلومات أخرى، مثل فشل الشيوعيين في الحصول على موطئ قدم موسع قبل الاحتلال الياباني.

أغبياء بطبعهم أو يفتقرون إلى المبادرة والشجاعة، فسلوك الجيوش الثورية، حتّى بعد إسقاط الدعاية والبطولة الثورية من الحسبان، يدلّ على ما هو عكس ذلك تماماً. ودلالة ذلك هي فقط أن أذرع النظام القديم في مناطق كثيرة كانت حتّى اللحظة الأخيرة تلتف حول الفرد بقوة تكفي لمنعه من العمل كوحدة منفصلة، بل كانت تمنعه في كثير من الأحيان من التفكير في هذا العمل. وربما ساعد عدم تماسك القرية الصينية الذي ناقشناه في سياق آخر، الشيوعيين بتمكينه سيلاً دائماً من المجندين من التدفق في اتجاه المناطق الشيوعية. ومن المحتمل كذلك أن هذا جعل مهمتهم الخاصة بتحطيم بنية القرية القديمة وتغييرها أسهل. ولا بُدَّ من وجود معلومات أكثر دقة لأي تقييم ثابت وصحيح، فلم يكن من الممكن اختفاء النظام القديم المزعزع من خلال العمل العفوي في قرية كهذه. وكان ذلك بالطبع هو الحال في كلّ الثورات الحديثة.

لم يكن دخول الحزب الشيوعي الصيني في هذا المشهد من السخط السائد والانهيار كافياً في حدّ ذاته لإحداث تغيير مهم، فقد تأسس الحزب في عام 1921. وبعد ثلاث عشرة سنة اضطر الشيوعيون إلى التخلي عن معقلهم الأساسي في كيانجسي (Kiangsi) وبدأوا المسيرة الطويلة الشهيرة إلى ينان (Yenan) النائية. وبناءً على ما قاله بعض المؤرخين، فقد كان حظهم في ذلك الحين في أدنى درجاته. وكان كلّ ما أبدوه هو تلك القدرة على البقاء؛ إذ فشلت هجمات شيانج العسكرية الكبرى فيما بين 1930 و1933 في اجتثاث جذورهم. غير أنهم لم يستطيعوا توسيع قاعدتهم الأرضية أو اكتساب نفوذ كبير خارج المناطق التي كانوا يسيطرون عليها بشكل مباشر.

حتّى تلك اللحظة يمكن تفسير فشل الشيوعيين إلى حدّ ما بناءً على استراتيجتهم الخاطئة، فلم يحدث حتّى عام 1926 أن بدأوا في إظهار أي اهتمام جاد باستخدام الفلاحين كقاعدة للحركة الثورية[130]. وبعد اختلاف الحزب الشيوعي مع شيانج كاي شيك في عام 1927 كان لا يزال يحاول اكتساب القوة من خلال انتفاضات البروليتاريا في المدن مما كان له عواقبه المفجعة والدموية.

---

(130) Jerome Ch'ên, *Mao and the Chinese Revolution. With Thirty-Seven Poems by Mao Tse-tung*, Translated from the Chinese by Michael Bullock and Jerome Ch'ên (London; New York: Oxford University Press, 1965), pp. 107-108.

ومع أن التخلي عن ذلك الجزء من التشدد الماركسي وتبني استراتيجية ماو الخاصة بالاعتماد على الفلاحين كانا أمرين لا يمكن الاستغناء عنهما، فقد كان أشد الأمور ضرورة هو تحقيق النجاح(131). وبادئ ذي بَدء، كان لا بُدَّ من تبني موقف أكثر اعتدالاً تجاه الفلاحين الموسرين، وهي السياسة التي لم يتم تبنيها حتّى عام 1942، وإن كانت هناك إرهاصات قبل ذلك التاريخ بكثير(132). وبالرغم مما كانت عليه تلك التغيرات من أهمية فمن غير المرجح أنها وحدها كانت ستمكِّن الشيوعيين الصينيين من تحقيق الانتصار الثوري، فقد كان المكوِّن الحاسم هو الغزو الياباني وسياسة الاحتلال الخاصة بالغازي الأجنبي.

رداً على الاحتلال الياباني، انتقل مسؤولو الكومنتانج ومُلاك الأراضي من الريف إلى المدن، مما سمح للفلاحين بأن يفعلوا ما يحلو لهم. ثانياً: أدت عمليات تطهير جيوب المقاومة والإبادة المتكررة التي قام بها الجيش الياباني، إلى الجمع بين الفلاحين في كتلة من التضامن. وبذلك أدى اليابانيون مهمتين ثوريتين أساسيتين للشيوعيين، وهما القضاء على النخب القديمة وخلق التضامن بين المضطَهدين(133). وهذا الاستنتاج المتناقض في ظاهره تؤيده بقوة الأدلة السلبية، فحينما كان اليابانيون أو نظامهم العميل يقدمون بعض الأمن للفلاحين، لم يكن بإمكان منظمات حرب العصابات إحراز أي تقدّم. والواقع أن الشيوعيين كانوا عاجزين عن إنشاء قواعد لقوات حرب العصابات في المناطق التي لم تحتك مباشرةً بالجيش الياباني(134).

---

(131) يستحق شوارتز الاعتراف بفضله لكونه أول من تتبع تاريخ هذا التحول في الاستراتيجية ولتأكيده على أهمية الظروف الخارجية المواتية. انظر ص 190 من: Schwartz, *Chinese Communism and the Rise of Mao*.

(132) للاطلاع على بعض نقاط التحول الأساسية، انظر: المصدر نفسه، ص 162، و: Conrad Brandt, Benjamin Schwartz and John King Fairbank, *A Documentary History of Chinese Communism*, Russian Research Center Studies; v. 6; Harvard University. Russian Research Center (London: G. Allen & Unwin, 1952), pp. 39-40, 224-226, and 275-285.

يجدر بنا تذكر أنه في تلك الفترات التي اتسمت بالفوضى على نحو الخصوص كان ما يُقرر وما يجري تنفيذه على الأرض شيئاً واحداً.

(133) Chalmers A. Johnson, *Peasant Nationalism and Communist Power; the Emergence of Revolutionary China* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1962), Esp. pp. 48-60, 70, 110, and 116-117.

(134) المصدر نفسه، ص 66-67، 146.

لا بُدَّ من فهم الإسهام الياباني في المنظور الصحيح بناءً على ما اتسم به من أهمية. ومن السخف طبعاً أن نرى في هذا التعاون بين الأعداء المتحاربين نوعاً من التآمر الشيطاني بين اليابانيين والشيوعيين، فقد كانت الظروف مواتية للشيوعيين الذين واصلوا تفوقهم على كلّ من اليابانيين والكومنتانج، مما أدى إلى ظهور الميول التعاونية، ولم تكن لديهم بطبيعة الحال رغبة في رؤية الحرب تبلغ ذروتها بثورة اجتماعية[135]. وقد كشفت الحرب الوضع الثوري وأوصلته إلى ذروته. وكانت الحرب من وجهة نظر المجتمع الصيني أمراً طارئاً. أما من وجهة نظر تفاعل القوى السياسية والاقتصادية فلم تكن أمراً طارئاً. وكما حدث في حالة انتصار البلاشفة في روسيا الذي يراه بعض المؤرخين نتيجة طارئة للحرب العالمية الأولى، فمن الممكن أن تؤدي الضرورة التحليلية إلى عزل بعض مناطق التاريخ التي تمكن إدارتها إلى حقائق جزئية مضللة، بل وزائفة ما لم تعاد بعد ذلك إلى سياقها الصحيح.

وقد ننهي كلامنا ببعض التعليقات على طريقة استخدام الشيوعيين لخطوط الانقسام في القرية للقضاء على فلول النظام القديم. ومن حسن الحظ أن لدينا دراستين جيدتين عن قريتين مختلفتين في الشمال والجنوب خلال فترة استيلاء الشيوعيين على السلطة تعرضان مراحل ومشاكل متعاقبة أثناء ذلك.

كانت القرية الشمالية في منطقة شانسي هوبه شانتونج هونان (Shansi-Hopeh-Shantung Honan) الحدودية، حيث استطاع الشيوعيون الفوز بموطئ قدم لهم والجمع بين الصراع الاجتماعي والمقاومة القومية لليابانيين. وبما أن أكثر العناصر ثراءً في المنطقة، ومن بينها فلول سلطة الكومنتانج، قد ربطت نفسها باليابانيين كي تحافظ على أملاكها، فقد فاز الشيوعيون بميزة مهمة إذ كان باستطاعتهم الجمع بين برنامجهم الاجتماعي، وكان في ذلك الحين برنامجاً معتدلاً جداً، ومقاومة القمع الأجنبي. وشيئاً فشيئاً استطاعوا أن يقيموا في القرية تنظيمها تحت التنظيم القائم. وقد جمعوا بين ذلك وبين برنامج يوفر فوائد للعديد من الفلاحين الفقراء ويضع عبئاً على الفلاحين الأغنياء، ففي البداية ألغى البرنامج جباية الضرائب التي حققت من قبل أرباحاً للكومنتانج ووزع الأعباء الجديدة الخاصة بتنظيم المؤخرة حسب القدرة على الدفع تقريباً. وكان الشعار الجديد هو

(135) المصدر نفسه، ص 120.

«من يملكون المال يسهمون بالمال، ومن يملكون العمل يسهمون بالعمل».
وظهرت مشكلة حاسمة في اللحظة التي هدد فيها اليابانيون بفرض ضريبة على القرية. وبإثارة السؤال الخاص بما إذا كان ينبغي دفع الضريبة بالسعر الموحّد الياباني أم طبقاً للنظام الشيوعي الذي وضع العبء على الأغنياء، قسَّم الشيوعيون القرية إلى أغنياء وفقراء. وفي تلك الأثناء كان الشيوعيون يحثون الفلاحين على إخفاء حبوبهم في الكهوف والاستعداد لإخلاء المنطقة. وبما أن الأغنياء لم يفعلوا ذلك، فقد وجدوا أنفسهم في ذلك الحين معرّضين لاحتمال أن يأتي اليابانيون ويأخذوا الحبوب كلها. ومن ثمّ اتبعوا الاقتراح الشيوعي. وتكمن أهمية هذه الواقعة في بيان كيف كان الشيوعيون، شأنهم شأن الثوريين الأوائل، قادرين على إجبار القرى والمناطق كلها على الوقوف إلى جانبهم وقبول إدارتهم، وكذلك كيف أن اليابانيين ساعدوا على صياغة تضامن جديد مع الشيوعيين. غير أن الشيوعيين مضوا إلى ما هو أكثر من ذلك، فبالرغم من استفادتهم من القيادات القديمة والفاسدة في بعض الأحيان، فقد خلقوا تنظيمات جديدة بين الفلاحين الفقراء، بل وبين النساء، وهن أكثر الجماعات تعرضاً للقمع والاضطهاد في المجتمع الصيني. وفوق هذا وذاك، فقد قدموا للفلاحين بدائل ملموسة للاستسلام للجوع في برنامجهم الخاص بالاكتفاء الذاتي الاقتصادي المحلي كما يتضح في إنشاء الجمعية التعاونية في القرية وبطرق كثيرة أخرى. وكان الإصلاح الزراعي على أي نطاق ضخم أمراً يمكنه الانتظار. وعندما حان وقته كان مشفوعاً بالانتقام من المتواطئين والمضطهِدين السابقين. وتُيسِّر قراءة هذه الرواية فهم الحماس الذي كان وراء مقاومة اليابانيين والاجتياح الشيوعي الذي أدى إلى الانتصار على الكومنتانج(136).

وصلت الثورة الشيوعية بعد بضع سنين إلى نانتشينج (Nanching)، وهي قرية صغيرة بالقرب من كانتون، ليس في شكل المساعدة في مقاومة اليابانيين، بل من أعلى، فقد كان هناك انفجار مدمر أحدثه الجنود القوميون المتقهقرون الذين نسفوا الجسر الصلب الواقع على نهر اللؤلؤ، حيث هز نوافذ القرية وأعلن سقوط الحكومة القديمة. وبعد بضعة أيام ظهرت مفارز شيوعية مسلحة تسليحاً جيداً علقت إعلانات تعلن إلغاء الحكم السياسي السابق وتأمر العاملين في

(136) Crook and Crook, *Revolution in a Chinese Village, Ten Mile Inn*, Chapters I-V, Esp. pp. 31-37.

الحكومة السابقة بالبقاء في وظائفهم القديمة إلى حين نقل واجباتهم ووثائقهم إلى العاملين الجدد. وبعد عشرة أشهر، لم تشهد الكثير من الأحداث، ظهرت كوادر الإصلاح الزراعي، وهي أربعة رجال وامراة في أواخر العقد الثاني من أعمارهم أو أوائل العشرينيات، حيث كانوا يخفون الخلفيات البورجوازية الحضرية «تحت الزي الرمادي القذر والمحاولات المتعمدة لمحاكاة نمط حياة الفلاحين»[137].

ما إن بدأت العملية حتّى انطلقت مسرعةً في القضاء على النظام القديم واتخاذ خطوات أولية في اتجاه خلق نظام جديد، حيث كان ذلك كلّه بتوجيه حكومي. وقد وصلت بشكل أساسي إلى نزع ملكية الأراضي من الأثرياء واعطائها للفقراء. «كانت الاستراتيجية العامة هي توحيد الفلاحين الفقراء، والعمال الزراعيين، والفلاحين المتوسطين وتحييد موقف الفلاحين الأغنياء من أجل عزل مُلاك الأراضي»[138]. وكان الأثر مختلفاً إلى حدّ ما. ورغم استعمال الشيوعيين فئات تتوافق على نحو معقول مع الواقع الاجتماعي للقرية، فقد كانت النتيجة الأساسية هي الشك العام، حتّى بين الفلاحين الفقراء الذين كانوا المستفيدين المباشرين الأساسيين، ولكن يبدو أنهم كانوا غير متأكدين مثلهم مثل الآخرين بشأن الوقت الذي سيستمر عليه ذلك. وقد كانت هناك من قبل كراهية مكتومة بين النقيضين مالك الأرض الغني المستغِل ومستأجريه. وفي ظلّ النظام الجديد كانت القرية بكاملها مقسمة من الناحية النظامية إلى أقسام مستقلة كلّ منها مضاد للآخر[139].

هناك جانب يستحق ذكراً خاصاً بسبب الضوء الذي يلقيه على الحقبة ماقبل الشيوعية، وكذلك على التكتيكات الشيوعية، فقد أعيد توزيع الأراضي ليس على الأسرة ككل، بل على كلّ فرد من أفرادها بالتساوي، بغضّ النظر عن العمر والجنس. وهكذا مزقت الشيوعية القرية من أساسها، حيث ألغت الصلة بين مِلكية الأرض والقرابة. وبقضاء الشيوعيين على الأساس الاقتصادي لروابط القرابة، أو

---

(137) Yang, *A Chinese Village in Early Communist Transition*, pp. 167, and 134.

هذا بحث أكثر ثراءً واكتمالاً من دراسة كروك (Crook)، كما أنه موضوعي إلى حدّ كبير، وربما كان الأفضل بين الأبحاث التي كُتِبت عن حياة القرية.

(138) المصدر نفسه، ص 133.

(139) المصدر نفسه، ص 145.

على أقل تقدير إضعافها، أطلقت العنان للعداوات القوية عبر الخطوط الطبقية وكذلك عبر خطوط العمر والجنس. ولم يحدث قبل أن يفعلوا ذلك أن أصبح صراع الفلاحين ضدّ مُلاك الأراضي، والمستأجرين ضدّ جامعي الإيجارات، والضحايا ضدّ الظالمين المحليين علنيّاً ومريراً. وكان آخر ما أحدث التغييرات هو صراع الصغار ضدّ الكبار. وحتّى في تلك الحالة ظهرت المرارة على السطح[140].

صاغ النظام الشيوعي صلة جديدة بين القرية والحكومة القومية، فقد بات من الواضح لِكُلّ فلاح أن حياته اليومية تعتمد على السلطة السياسية القومية. ومن خلال تلك الصلة استخرج الشيوعيون من القرية، حسب تقدير يانج (C. K. Yang)، أكثر مما كان مالك الأرض المؤجر والكومنتانج يأخذانه من قبل. وفي الوقت نفسه كان العبء الجديد والأكبر يوزَّع بقدر من التساوي يزيد عما كان عليه الحال من قبل[141]. وكانت تلك التغيرات كلها مؤقتة وعابرة، فالقضاء على النظام القديم، وصياغة صلات جديدة مع الحكومة، واستخراج المزيد من الموارد من الفلاحين يمكن فقط أن يسبق حلّ المشكلة الأساسية الخاصة بالمُخْرَج الاقتصادي المتزايد في كلّ أنحاء عالم من العمالقة المسلحين المنافسين. ويقع هذا الجزء من القصة خارج مجال هذا الكتاب، ففي الصين، ربما أكثر من روسيا، كان الفلاحون بمثابة الديناميت الذي فجَّر النظام القديم في آخر الأمر. وقد وفروا مرة أخرى القوة المحركة الأساسية التي كانت وراء انتصار حزب عقد العزم على أن يحقق من خلال الرعب الشديد مرحلة يُفترض أنها حتمية من التاريخ لا وجود فيها لطبقة الفلاحين.

(140) المصدر نفسه، ص 178-179.

(141) المصدر نفسه، ص 158- 159، و174-175.



الفصل الخامس

الفاشية الآسيوية: اليابان

1. ثورة من أعلى: ردّ الطبقات الحاكمة على التهديدات القديمة والجديدة

خلال القرن السابع عشر في اليابان والصين وروسيا، وصلت إلى السلطة في كلّ بلد من هذه البلدان حكومة جديدة أنهت فترة مطولة من الاضطراب والقتال الداخليين، ففي روسيا والصين كانت البداية إقرار السلام والنظام، إلى حدّ أنه يمكننا الحديث على بدايات في التاريخ، وعن عملية طويلة بلغت ذروتها في ثورات الفلاحين. وقد حالت البيروقراطية الزراعية في هذين البلدين دون نمو طبقة من التجار والصناع المستقلين. وإذا ما أفرطنا في التبسيط أمكننا القول إن ثورة فلاحية ظهرت في غياب الثورة البورجوازية فتحت بدورها الطريق أمام التحديث الشمولي. ومن ناحية أخرى اتبع التطور الياباني مساراً مختلفاً إلى حدّ كبير، هو أقرب إلى المسار الألماني. ومع أن التأثيرات التجارية قوضت النظام الزراعي، إذ قد يوجد هنا كذلك ـ كما هو الحال في ألمانيا ـ شيء يستحق تسميته بالثورة البورجوازية الناجحة، فقد نجح اليابانيون في احتواء سخط الفلاحين وحَرْفِه عن مساره على نحو منع وقوع ثورة فلاحية. وبانتهاء العقد الثالث من القرن العشرين أظهرت النتائج تشابهاً قويّاً جداً مع الفاشية الأوروبية.

ما الذي يفسر الاختلاف بين مسار التحديث في اليابان وفي كلّ من روسيا والصين؟ يقفز الإقطاع فوراً إلى الذهن باعتباره التفسير الممكن، فقد كان الإقطاع ذكرى ضعيفة في كلّ من روسيا والصين، إذا كان بإمكاننا القول بأنه كان موجوداً بحال من الأحوال. وهذه مسألة اختلف عليها العلماء. ومن ناحية أخرى ظلت النسخة اليابانية من الإقطاع نشيطة حتّى القرن التاسع عشر. وبما أن اليابان كذلك

البلد الآسيوي الوحيد الذي أصبح قوة صناعية ضخمة بحلول العقد الثالث من القرن العشرين، يصبح افتراض توفير الإقطاع للمفتاحِ شديدَ الجاذبية من خلال مجال التاريخ الواسع، حيث يمكنه المساعدة في جعل الأمر مرتباً ومفهوماً[1]. ومع أن الإقطاع في اليابان ساعد على تمكين قطاع من الطبقات الحاكمة القديمة على فصل نفسها عن النظام السائد والقيام بثورة من أعلى لإحداث التغييرات الاجتماعية اللازمة للتقدّم الصناعي، فهو لا يشكل جزءاً مهماً من التفسير. ومع ذلك فمن الضروري أن نرى السبب في أن ذلك كان ممكناً، وعلى وجه الدقة الطريقة التي ارتبطت بها عملية التحديث ككل بالإقطاع كما كان موجوداً في اليابان.

عند تفسير هذا التحول وتقييمه لا بُدَّ من تذكير أنفسنا بقيود منظورنا التاريخي الحالي، فقبل مئة سنة من الآن، أو ربما أقل من ذلك بكثير، قد يبدو أن الطابع الانحيازي للثورة الاجتماعية والصناعية في اليابان، وخاصة «ثورة» عودة الإمبراطورية شديدة المحدودية في عام 1868، هو جوهر مأساة اليابان. ويجدر بنا أن نتذكر هنا أن المؤرخين المحدثين ليسوا متفائلين بشأن نجاح بسمارك في الجمع بين القديم والجديد في ألمانيا. ومن ناحية أخرى، تبدو على المجتمع الصيني المعاصر أمارات التحرّك للأمام، بالرغم من المشاكل والنكسات الشديدة. ومن خلال التعلم من أخطاء السوفيات من المتصوَّر أن تتمكن الصين

---

(1) بالنسبة إلى المناقشة الحالية للتشابهات والاختلافات بين الإقطاع الأوروبي والياباني، انظر: John Whitney Hall, «Feudalism in Japan-A Reassessment,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 5, no. 1 (October 1962), pp. 15-51.

وفكرة أن هناك صلة ما بين الإقطاع الياباني وتبنيه اللاحق للممارسات الغربية شائعة إلى حدّ ما بين المستشرقين، مع إنّني لم أجد أي دراسة مفصلة لطبيعة هذه الصلة. وفي نهاية مقال مفيد بعنوان: «Japanese Feudalism,» in: Rushton Coulborn, ed., *Feudalism in History*, With Contributions by Joseph R. Strayer [and Others]; Forword by A. L. Kroeber (Princeton: Princeton University Press, 1956), pp. 46-48.

يورد إدوين رايشاور (Edwin O. Reischauer) العديد من سمات الإقطاع الياباني التي يشير إلى أنها ربما يسَّرت التحول الياباني إلى المؤسسات الاجتماعية الحديثة. وتبدو لي إحدى تلك السمات، وهي الوعي القومي القوي، نقيضاً تاماً للإقطاع. كما تشير كذلك سمة أخرى، وهي التطور المستقل للمشروع الرأسمالي داخل الإقطاع، إلى نمو المؤسسات المعادية للإقطاع بدلاً من ميرات الإقطاع. ولكن الحالة اليابانية لا تدعم فرضية أن بإمكان الرأسمالية ترسيخ أقدامها داخل النظام الإقطاعي على نحو أسهل مما لو كانت داخل البيروقراطية الزراعية. وتلخص قائمة رايشاور ميراث التجربة التاريخية اليابانية ككل، وليس ميراث الإقطاع الياباني.

من تجاوز روسيا. ومن الطبيعي أنه من المستحيل التنبؤ بالرؤى المستقبلية. غير أنه يمكننا على أقل تقدير تحاشي النزعة الضيقة الخاصة بالتعامل مع ما نقوله على أنه أمر مسلَّم به، فمن الحماقة معاملة الرد الياباني على تحدي العالم الجديد على أنه نجاح والرد الصيني على أنه فشل.

وبينما نضع هذه الاحتياطات في ذهننا، هيا نكتشف ما هي السمات التي اختص بها المجتمع الياباني ماقبل الحديث وكان لها دور مهم في مسار التحديث. فقد ظهرت شقوق رأسية وأفقية عندما تآكل النظام القديم، وربما كانت جميعها على نفس القدر من الأهمية. وعلاوة على ذلك، كانت هناك اختلافات مهمة بين الإقطاع الغربي والياباني. وقول ذلك معناه أن نظل على قدر شديد من التجريد؛ فمن الضروري الغوص في طرق العمل الفعلية للمجتمع عبر فترة محددة من الزمن كي نرى ما تعنيه هذه الملاحظات بالفعل.

أنهى توكوجاوا إياسو (Tokugawa Ieyasu)، وهو أحد أشهر الحكام في تاريخ اليابان، من خلال انتصاره في معركة سيكيجهارا (Sekigahara)، التي وقعت في عام 1600، عصر البارونات المتحاربين وبدأ فترة من السِّلم الداخلي. واستمر هذا النظام الحاكم بجوانبه السياسية الرسمية، وهو المعروف لدى المؤرخين باسم شوجن (Shogunate) توكوجاوا، استمر حتّى عودة الإمبراطورية في عام 1868[2]. وكانت الفكرة الأساسية للشوجن فكرة ثابتة، وهي الحفاظ على السِّلم والنظام، فقد كان المجتمع مقسماً تقسيماً حاداً إلى حكام ومحكومين. وكان المحكومون في المقام الأول من الفلاحين الذين كانت طبقات المحاربين الحاكمة تعتبرهم في الأساس أداة لفلاحة الأرض وإنتاج الضرائب لمنفعتها[3]. وفي المقابل، وحين كان النظام يعمل بشكل جيد، كان الفلاحون يحصلون على فوائد القدر اليسير من الأمن الاقتصادي والعدل السياسي، على أقل تقدير. وبقدر

(2) هناك وصف عام ممتاز في: George Bailey Sansom: *Japan, a Short Cultural History*, Rev. Ed. (New York: Appleton-Century-Crofts, Inc., [1943]), Chap XXI, and *The Western World and Japan: A Study in the Interaction of European and Asiatic Cultures* (New York: Knopf, 1950), Chap IX.

وسنقدم فيما بعد مصادر عن نقاط أكثر تحديداً.

(3) Kan'ichi Asakawa, «Notes on Village Government in Japan after 1600, I,» *Journal of the American Oriental Society*, vol. 30 (1909-1910), pp. 260, and 278.

الإمكان، ومن خلال مجموعة من الوسائل التي تتراوح بين المراسيم الضاغطة للإنفاق بشدة ومنع كلّ تعاقدات تقريباً لليابان مع العالم الخارجي فيما بين 1639 ووصول الكومودور العميد البحري (Commodore) بيري في عام 1854، حاول الحكام قمع أي تأثيرات يمكن أن تقضي على النظام السائد. وفي النهاية أصبح التجار في المدن الذين سنتحدث عنهم في الوقت المناسب، أحد المصادر الرئيسيّة للتمزق وقلق الحكام.

كانت هناك درجات وفروق مهمة داخل الجماعات الحاكمة، فقد كان الإمبراطور شخصية مبهمة ومعزولة لم تتمكن إلا في النهاية من تحويل المنزلة الرفيعة إلى سلطة حقيقية ـ من أجل الآخرين ـ وكان الشوجن يمسك بقياد السلطة في نظام يشبه استبداد «ملك الشمس»(*) أكثر من المؤسسات الإقطاعية في التاريخ الأوروبي القديم. وكان الشوجن مع فروع أسرة توكوجاوا العديدة ووكلائه المباشرين يملكون ما بين رُبع وخُمس الأراضي الزراعية في البلاد، حيث كان يحصل على جزء كبير من موارده من هذا المصدر[4]. ولكي يدير أراضيه، كان يعيِّن حوالى أربعين ناظراً برواتب منتظمة[5]. وهكذا فإنه كما كان الحال في أوروبا في الفترة نفسها، كان هناك انتشار بيروقراطي قوي في الإقطاع الياباني.

هناك بعض النقاط التي تستحق الملاحظة في نظام سلطة توكوجاوا .**أولاً**: كان هذا النظام يمثل محاولة لفرض قدر من السلطة البيروقراطية المركزية على قمة دولة إقطاعية متشظية، حيث كان من المهم تأليب الإقطاعيات على بعضها. **ثانياً**: لم يتم التغلب قط على ذلك التشظي بالكامل. وعندما واجهت دولة توكوجاوا صعوبة متزايدة في منتصف القرن التاسع عشر، كان بعض أهم الصدوع الرأسية تشبه تلك التي سدَّها النظام الذي قام في عام 1600.

وكان يلي الشوجن مباشرةً في المرتبة جماعة صغيرة من السادة العظام أو دايميو[6] (daimyō). وكان هناك 194 منهم في عام 1614 و266 فقط قبيل عودة

(*) Roi Soleil: هو لقب لويس الرابع عشر ملك فرنسا.

(4) George Cyril Allen, *A Short Economic History of Modern Japan, 1867-1937*, [2d Rev. Ed.] (London: Allen & Unwin [1962]), p. 10.

(5) Asakawa, Ibid., p. 261.

(6) كانوا يصنفون إلى ثلاث جماعات طبقاً لعلاقتهم ببيت توكوجاوا. انظر المناقشة التي في: Albert M. Craig, *Chōshū in the Meiji Restoration* (Cambridge: Massachusetts: Harvard University Press, 1961), pp. 17-21.

الإمبراطورية في عام 1868. وفي التاريخ الأخير سُجلت أكبر إقطاعية على أنها تنتج 1022700 كوكو من الأرز. وكان المتوسط حوالى 70 ألف كوكو(7).

يلي الدايميو منزلةً جماعة الساموراي (Samurai) الرئيسيّة، أو المحاربون الذين كانت بينهم تفاوتات كبيرة في السلطة والثروة(8). ويقدَّر عدد هؤلاء مع أسرهم بحوالى مليوني شخص، أو حوالى واحد على ستة عشر من إجمالي السكان عشية عودة الإمبراطورية(9). وكانوا من الناحية الرسمية أتباعاً عسكريين للدايميو، وكانوا يتلقون منهم راتباً سنوياً من الأرز. وكان الشوجن توكوجاوا بجعله إياهم متلقين للرواتب قد عزلهم عن قواعد السلطة المستقلة في الريف وقضى بضربة واحدة على المصادر الرئيسيّة لعدم الاستقرار السياسي في الفترة السابقة(10). وفي الوقت نفسه، ومن خلال فرض السِّلم، حَرَمَ الشوجن الساموراي من أي وظيفة حقيقية في المجتمع الياباني وأسهم في خلق جماعة ـ الساموراي الذين أصابهم الفقر ـ قامت بدور رئيسي في الإطاحة به في النهاية.

كان قد مرّ زمن طويل على فِلاحة الجندي لأرضه في وقت السِّلم، ففي عام 1587 أعلن هيديوشي (Hideyoshi)، القائد العسكري العظيم الذي ساعد في تأسيس نظام توكوجاوا، أن على المزارعين جميعاً تسليم أسلحتهم. ولم يكن المقصود بذلك الإجراء القضاء على خطر الفلاحين المسلحين، بل تأكيد وضوح

---

(7) Kan'ichi Asakawa, «Notes on Village Government in Japan after 1600, II,» *Journal of the American Oriental Society*, vol. 31 (1910-1911), p. 160.

يقل الكوكو بعض الشيء عن 5,2 بوشل أمريكي [البوشل يساوي 32,5 لتر (المترجم)] ولم يكن يعني كون الإقطاعية مسجلة على أنها تنتج 70 ألف كوكو أن سيدها كان يتلقى ذلك القدر كدخل سنوي، بل إن الأرض قادرة من الناحية النظرية على إنتاج ذلك القدر من الأرز. وحول هذه النقطة انظر: Martin Ramming, *Die wirtschaftliche Lage der Samurai am Ende der Tokugawaperiode*, Mitteilungen der Deutschen Gesellschaft für Natur- und Volkerkunde Ostasiens; Bd. 22, Teil A (Tokyo: Deutsche Gesellschaft fur Natur- und Volkerkunde Ostasiens, 1928), p. 4.

ولمزيد من التفاصيل، وخاصةً عن التوزيع الجغرافي لمعدلات الضرائب المرتفعة والمنخفضة، انظر: W. G. Beasley, «Feudal Revenue in Japan at the Time of the Meiji Restoration,» *Journal of Asian Studies*, vol. 19, no. 3 (May 1960), pp. 255-271.

(8) لمزيد من التفاصيل عن هذه التقسيمات، انظر: Ramming, Ibid., pp. 4-5.

(9) Allen, *A Short Economic History of Modern Japan, 1867-1937*, p. 11.

(10) Thomas Carlyle Smith, *The Agrarian Origins of Modern Japan*, Stanford Studies in the Civilizations of Eastern Asia (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1959), p. 1.

واستقرار الفروق الطبقية[11]. وفيما بعد أصبح حقّ امتشاق السيف الفرق الرئيسي بين الساموراي والفلاح الثري[12].

عندما كان الدايميو، أو السيد الإقطاعي، بعيداً عن قصر الشوجن كان يعيش محاطاً بالساموراي التابعين له في المدينة الحصن. وكانت هناك بضع قرى للفلاحين على مسافة تبعد أكثر من عشرين ميلاً عن تلك المدينة الحصن[13]. وكانت المدن الحصون هي المراكز المحلية التي تستخرج من خلالها طبقة المحاربين من الفلاحين الفائض الاقتصادي الذي يدعمها في صورة ضرائب. وكانت إدارة الضرائب تتكون في الأساس من مجموعتين من الموظفين: هؤلاء الذين يديرون المكاتب الرئيسيّة في الحصن أو البلدة القريبة وحكام المناطق المتناثرين في الإقطاعية نفسها[14]. وفي أوقات السلم كان النظام يعمل بأقل قدر من استخدام القوة مهما كان الحال.

وداخل الإقطاعيات، كان الإقطاعيون الكبار يمارسون السلطة حسب فهمهم وإدراكهم. ومع ذلك فلم يكن بإمكانهم إقامة قلاع جديدة، أو صك النقود، أو بناء السفن الحربية، أو ترتيب الزيجات بدون موافقة من الشوجن. ويتضح استمرار الإقطاعات باعتبارها وحدات مميزة من حقيقة أن «الدُّور الخارجية» الكبيرة الست عشرة التي كانت موجودة في عام 1664 ظلت جميعها تحكم إقطاعياتها حتّى الإلغاء الرسمي للإقطاع في عام 1871. ومن المؤكّد أن الشوجن كان يتدخل بحرية كبيرة في البداية في شؤون الإقطاعيات، حيث يصادر الأراضي أو ينقل ملكيتها على نطاق واسع. وبعد منتصف القرن السابع عشر، عندما استقر النظام وبدا وضع الشوجن آمناً، أصبحت سياسة الشوجن اللاحقين أكثر حرصاً، وكانت التدخلات في الشؤون الداخلية أكثر ندرةً[15]. وهذا إذاً باختصار هو النظام الذي أقامته أسرة الشوجن توكوجاوا. وكما رأينا، فقد كان ذلك شكلاً من الإقطاع اتسم بالمركزية النسبية والتحكم الشديد، حتّى إنَّ أحد الكُتَّاب القدامى يشير إليه

---

(11) Sansom, *Japan, a Short Cultural History*, p. 430.

(12) Smith, Ibid., p. 179.

(13) المصدر نفسه، ص 68.

(14) المصدر نفسه، ص 202.

(15) James Murdoch, *A History of Japan*, 3 vols., With Maps by Isoh Yamagata (London: K. Paul, Trench, Trubner & Co., 1925-1926), vol. 3, pp. 20-22.

باعتباره دولة بوليسية[16]. وهي تسمية لا شكّ في أنها بدت مناسبةً في عام 1900 أكثر مما كانت ستبدو عليه بعد هتلر وستالين. ومع أن هذه التسمية تبدو غير مناسبة في الوقت الحالي، فلم يكن نظام توكوجاوا ذلك النظام المرجَّح أن تخرج منه النظرية والتطبيق الخاصين بالمجتمع الحر المعروف في الحضارة الغربية. كما كانت تنقص الإقطاع الياباني القديم كذلك تلك الملامح التي أسهمت إسهاماً كبيراً في النمو. وفي العلاقة الإقطاعية التي تجمع بين السيد والتابع، كان عنصر التعاقد ضعيفاً جداً في اليابان؛ ومن ناحية أخرى كانت عناصر الولاء والواجب تجاه من هم أعلى تحظى بتأكيد شديد[17]. المناقشات الغربية للتناقض، تجعل العلاقة الإقطاعية اليابانية تبدو أكثر بدائيةً وأقل موضوعية وعقلانية من نظيرتها الأوروبية، فقد كانت تقوم بشكل أكبر على العُرف غير المكتوب والمحافظة على المراسم والطقوس؛ فقد كانت تتسم بطابع علاقة القرابة المصطنعة[*]، وهي أمر شاع استخدامه على نطاق كبير في المجتمع الياباني، واعتمدت بشكل أقل مما في أوروبا على العقد المكتوب أو الشفاهي لتحديد الواجبات أو الامتيازات الفردية[18]وتلقت الاتجاهات المحلية في هذا السبيل المزيد من التعزيز من استجلاب الفلسفة الكونفوشية التي بلغت مكانة الديانة الرسمية تقريباً.

عند ظهور سفن الكومودور بيري في عام 1854 كان نظام توكوجاوا قد عانى من انهيار كبير، وكان انهيار النظام القديم، بالإضافة إلى محاولات الحفاظ على امتيازات النخبة الزراعية، قد أدى إلى ظهور بعض القوى الاجتماعية التي بلغت ذروتها في النهاية بالنظام الذي ألقى قنابله المميتة على بيرل هاربر (Pearl Harbor) في عام 1941.

العوامل التي أدت إلى هذا الانهيار وإعادة الميلاد كثيرة ومعقدة، وربما ستظل طبيعة تلك العوامل المحددة وأهميتها النسبية موضع خلاف بين المتخصصين لفترة طويلة. ومع ذلك فإنه لتحقيق أغراضنا قد يكون من المضلِّل

---

(16) Tokuzo Fukuda, *Die gesellschaftliche und wirtschaftliche Entwickelung in Japan*, Münchener volkswirtschaftliche studien; 42 stück (Stuttgart: J. G. Cotta, 1900), Chap IV.

(17) George Bailey Sansom, *History of* Japan, Stanford Studies in the Civilizations of Eastern Asia, 3 vols. (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1958-1963), vol. 3: *1615-1867*, 1963, pp. 359-360, and 368.

(*) القرابة المصطنعة (Fictive Kinship): هي عملية منح شخص ما أحد ألقاب القرابة، كالأب أو العم أو الخال أو الأخ، ومعاملته بطرق كثيرة على أنه يتمتع بالقرابة الفعلية التي يوحي بها اللقب.

(18) Hall, «Feudalism in Japan-A Reassessment,» pp. 33-34.

الإشارة إلى أنها تنحصر في عاملين، هما السِّلم والترف، فقد سمح السِّلم بأسلوب حياة تجاري لم يظهر في المدن فحسب، بل في الريف كذلك. ورغم وضع التأثيرات التجارية تحت إشراف مُحْكَم، فقد أدت إلى تآكل جزء كبير من البناء الإقطاعي. وكما أنَّ نظام توكوجاوا قد يدهش المؤرخ المقارِن باعتباره نوعاً يقع في منطقة ما بين بيروقراطية الصين الزراعية المركزية وإقطاع أوروبا العصور الوسطى الأكثر رخاوة، فكذلك تقع قدرة المجتمع الياباني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على احتواء الآثار الانقسامية والمدمرة للتجارة في منطقة ما بين هذين النقيضين.

كان السِّلم والترف يشعان إلى حدّ كبير من مركز دولة توكوجاوا. فكما أجبر لويس الرابع عشر النبلاء على الإقامة في فرساي، فكذلك طلب الشوجن من الدايميو قضاء فترات محددة في العاصمة إدو[19] (Edo). وكانت الآثار مشابهة في كلتا الحالتين إلى حدّ ما. وبتشجيع الأشكال العديدة للتباهي المترف أضعف الشوجن وضع نبلائه وأعطى في الوقت نفسه حافزاً للطبقات التجارية في المدن. وزادت نفقات الدايميو حيث كان عليهم الاحتفاظ بمقرّين، في الموطن الأصلي وفي إدو. وكان عليهم أن يدفعوا نفقات إقامتهم في العاصمة ونفقات سفرهم وسفر الحاشية الكبيرة نقداً، بينما لم يكن لهم حقّ صك النقود. وكانت تلك النفقات تجعل الطلب كبيراً على ماليات إقطاعيات كثيرة. ولكي يدفعها الدايميو كانوا يضطرون بصفة عامة إلى شحن فائض أرزهم وغيره من المنتجات المحلية إلى السوق، مستغلين في ذلك خدمات التجار[20]. وكثيراً ما أصبح الأرستقراطي الإقطاعي معتمداً على التاجر، بينما اعتمد التاجر من ناحية أخرى على الدايميو في ما يتعلق بالحماية السياسية.

من الواضح أن الوضع الاقتصادي للساموراي الذين يعتمدون على الدايميو، تدهور في عهد توكوجاوا، ولاسيما بعد منتصف فترة حكمهم. غير أن الأدلة ليست حاسمة. وكانت إحدى الطرق التي سعى بها الدايميو لتغطية نفقاتهم هي خفض

---

(19) ظلّ شرط الإقامة معمولاً به على نحو كامل حتّى عام 1862، عندما أنذر التخلي عنه بنهاية نفوذ توكوجاوا. انظر: Murdoch, *A History of Japan*, vol. 3, p. 723.

(20) Charles David Sheldon, *The Rise of the Merchant Class in Tokugawa Japan, 1600-1868; an Introductory Survey*, Monographs of the Association for Asian Studies; 5 (Locust Valley, N. Y.: Published for the Association for Asian Studies by J. J. Augustin, [1958]), p. 18.

رواتب الساموراي التابعين لهم[21]. ولم يصبح خفض الرواتب ممكناً إلا في عصر توكوجاوا، فلم يعد الدايميو الآمنون في ظلّ سِلْم الشوجن وسلطته بحاجة إلى الاعتماد بشكل كبير على أتباعهم، وكان بإمكانهم تحمل تبعات هذه التضحية.

وبغض النظر عن الوضع الاقتصادي للساموراي، فليس هناك شكّ في أن وضعهم في المجتمع الياباني كان يتدهور. وكان الدخل الجيد من الأرز بالنسبة إلى الساموراي مجرد القاعدة المادية لحياة المحارب. وفي ظلّ سِلْم توكوجاوا المفروض يبدو أنه لم تكن لهم وظيفة اجتماعية مهمة على نحو واضح يؤدونها. وفي الوقت نفسه كانت أشكال أخرى للمكانة والهيبة تقوم على ثروة التجار قد بدأت تنافس الامتيازات القتالية. وقد بدأ تقويض النظام الأخلاقي القديم، غير أنه لم يكن قد حل محلّه نظام أخلاقي جديد بعد، وبدأت أمارات تلك التغيرات في الظهور في بداية القرن الثامن عشر.

فرض فقدان الساموراي لوظيفتهم باعتبارهم محاربين، إلى جانب تعديات التجارة، ضغطاً شديداً على ولاء الكثير من الساموراي، حيث شردهم بالمعنى النفسي والحرفي للكلمة. وبينما قد نتعامل مع عبارة كاتب من أوائل القرن التاسع عشر تقول إن «الساموراي يكرهون سادتهم كراهيتهم لأشد أعدائهم سوءاً» بسبب خفض الرواتب على أنها مبالغة أدبية، فقد نكون متأكدين من أنه كان هناك استياء على نطاق واسع من خفض الرواتب[22]. وما جعل الأمر أشد سوءاً هو منع المحاربين من المشاركة في أي تجارة. وبالرغم من تهرب الكثيرين من هذا الحظر لتلبية الاحتياجات، لم تسهم الثروة التي حصلوا عليها بهذه الطريقة في شعورهم بالأمان كساموراي[23].

كانت نتيجة ذلك أن محاربين كثيرين قطعوا علاقاتهم وأصبحوا رونين (rōnin)، أي رجالا جوالين لا سيد لهم، وكانوا في الغالب على استعداد لأي مشروع عنيف، وهي الجماعة التي أسهمت في اضطراب الجزء الأخير من عصر توكوجاوا. وكانت تشوشو (Chōshū)، تلك الإقطاعية التي كان لها دور أساسي في

---

(21) بعض المعلومات موجود في ص 34-35 من: Ramming, *Die wirtschaftliche Lage der Samurai am Ende der Tokugawaperiode*.

(22) المصدر نفسه، ص 7.

(23) انظر: Sheldon, *The Rise of the Merchant Class in Tokugawa Japan, 1600-1868; an Introductory Survey*, p. 32, and Ramming, Ibid., p. 10.

عودة الإمبراطورية في عام 1868، ملجأ عظيماً للرونين[24]. وكان لفكرة التخلص من الغربيين «البرابرة» جاذبية قوية لدى هؤلاء الرجال. وعارض كثيرون منهم فتح موانئ جديدة، لأن «طرد البرابرة سيصبح حينذاك أمراً لا أمل فيه.. فسوف ينبغي علينا أن نلفّ الطية اليمنى فوق اليسرى، وأن نكتب بعرض الصفحة، وأن نضطر إلى استخدام تقويمهم الكريه»[25]. وهكذا شكلت الطبقات الدنيا من الساموراي مصدراً للعنف حُرّ الحركة لا يربطه أي التزام، وكانت «أرستقراطية رثة» متاحة لمختلف الأغراض الرجعية. ولكن من المؤكّد أنها لم تكن متاحة لأي ثورة على النمط الإنجليزي أو الفرنسي. وقد انحازوا في بعض الصراعات العسكرية المهمة التي أحاطت بعودة الإمبراطورية بالتساوي تقريباً إلى الجانبين[26]. ولولا التهديد الخارجي والمهارة السياسية الكبيرة في القمة، لكان من الممكن أن تفجر تلك القوة المحتمل انفجارها المجتمع الياباني بالكامل وتعيده إلى الفوضى الإقطاعية، وذلك نتيجة للطريقة التي غيَّر بها سِلْم توكوجاوا وضع الطبقة المحاربة تغيراً جوهرياً.

كان التجار تشونين (Chōnin) المصدر الوسيط إن لم يكن النهائي لتلك التأثيرات التي أدت إلى تآكل النظام القديم. وهناك تشابهات كثيرة بين دورهم ودور اليهود في أوروبا في أواخر العصور الوسطى، ولاسيما في إسبانيا. ومن الناحية شديدة العمومية، يمكننا توصيف العلاقة بين الأرستقراطية المحاربة والتجار على أنها علاقة خصومة تكافلية، فقد كان الدايميو أو الساموراي يعتمدون على التجار في تحويل الأرز وغيره من المنتجات الزراعية التي ينتجها الفلاحون إلى نقد وتمويلهم بالكثير من الأشياء الضرورية ومعظم الطيبات اللازمة لأسلوب المعيشة الأرستقراطي. وكان التجار يعتمدون من ناحية أخرى على الأرستقراطيين المحاربين في ما يتعلق بالتسامح السياسي والحماية كي يشاركوا في التجارة، وهو أسلوب معيشة مهين وطفيلي بصورة عامة طبقاً لدستور المحاربين الأخلاقي. ومن دون التخلص من القيود الإقطاعية بأي وسيلة، أو حتّى محاولة القيام بذلك، حسَّن التجار وضعهم بصورة كبيرة في هذه العلاقة إلى أن أصبحوا في نهاية الفترة الشريك المهيمن.

---

(24) Murdoch, *A History of Japan*, vol. 3, p. 737.

(25) مقتبسة من: المصدر نفسه، ص 720.

(26) Craig, «The Restoration Movement in Chōshū,» *Journal of Asian Studies*, vol. 18, no. 2 (February 1959), pp. 187-197, Esp. pp. 190-191.

كانت إحدى نتائج ذلك أن ظهرت، على الحواجز الصلبة بين الطبقات التي اعتمد عليها نظام توكوجاوا في جزء كبير من استقراره، علامات انهيار خطيرة، فقد أصبح المحاربون تجاراً والعكس صحيح. ولا ندري إن كان هذا الاتجاه قد ازداد أم لم يزد في تلك الفترة، إذ من المرجح أنه ازداد بصورة عامة[27]. وفي أوائل القرن التاسع عشر، ومن بين مجموعة تضم 250 أسرة تجار، كانت 48 منها، أو حوالى واحدة من بين كلّ خمس أسر، تنحدر من الساموراي. وكان الساموراي الذين أصابهم الفقر يتخلون عن الإبن الأكبر ويتبنون ابن تاجر ثري ليكون وريثاً لهم. ومع أن الشوجن يوشيميون (Yoshimune) في أوائل القرن الثامن عشر حَظَرَ بيع مرتبة الساموراي، فسرعان ما أصبح الحَظْرُ غير معمول به[28].

لم يدرك الحكام الإقطاعيون حتّى مابعد بداية القرن الثامن عشر أن التجار يشكلون تهديداً لنفوذهم من أي ناحية. وفي ذلك الحين كان الوقت قد فات، بالرغم من استنفاد تقدّم التجار الاقتصادي لقوته[29]. والواقع أن الكتابات الحديثة تعطي انطباعاً بأن الحكام الإقطاعيين ربما كان بإمكانهم احتواء هذا التهديد والحفاظ على شكل ما من التوازن لبعض الوقت، حتّى وإن كان توازناً مختلفاً بعض الشيء عما كان عليه الحال في أيام توكوجاوا الأولى، لولا ظهور السفن الحربية الغربية المشؤوم على المسرح الياباني[30]. وفي كل الأحوال، كان لدى الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية عدد من الأسلحة التي يمكن استخدامها ضدّ التجار، وقد استخدمتها بالفعل؛ وهي المصادرة التامة والقروض الإلزامية (التي كثرت على نحو كبير قرب انتهاء حكم توكوجاوا)، ورفض تسديد الديون. وكان أثر تلك الإجراءات، ولاسيما المصادرة، هو أنها جعلت التجار في الجزء الأخير من تلك الفترة أكثر تردداً في منح القروض[31]. وبما أن الطبقة الأرستقراطية كانت

---

(27) Sheldon, *The Rise of the Merchant Class in Tokugawa Japan, 1600-1868; an Introductory Survey*, p. 6.

يذكر أن التجار المنحدرين من الساموراي كانوا عديدين وناجحين في سنوات توكوجاوا الأولى.

(28) Eijirô Honjô, *The Social and Economic History of Japan* (Kyoto: Institute for Research in Economic History of Japan, 1935), pp. 204-205.

(29) Sheldon, Ibid., p. 165.

(30) يُقترح في هذا الصدد الاطلاع على تبادل الآراء بين دور (Dore) وشيلدون (Sheldon) في: *The Journal of Asian Studies*: vol. 18, no. 4 (August 1959), pp. 507-508, and vol. 19, no. 2 (February 1960), pp. 238-239.

(31) Sheldon, Ibid., p. 105.

تعتمد اعتماداً كبيراً، وإن لم يكن كليّاً، على تلك القروض، فقد ثبت أن سحق التجار أمر مستحيل.

أسفرت السيطرة القوية التي باتت لكثير من التجار من حين إلى آخر على قطاعات من طبقة النبلاء، عن استياء له ما يبرره في صفوف هذه الطبقة وغيرها من شرائح المجتمع الياباني البارزة. وبطريقة تعيد إلى الأذهان الأفكار الفيزيوقراطية الأوروبية في ذلك التاريخ نفسه ومعاداة السامية في وقت لاحق، قال بعض المفكرين اليابانيين إن النبلاء والفلاحين هم فقط أفراد المجتمع المفيدين. «من الناحية الأخرى، يمارس التجار مهنة غير مهمة. [و] لا ينبغي للحكومة أن تشغل بالها إن هم دمروا أنفسهم»[32]. وكما أشرنا من قبل، فقد حاولت حكومة الشوجن من حين إلى آخر وضع تلك الأفكار وما شابهها موضع التنفيذ. وربما نلاحظ في هذا الصِّدام بين الأرستقراطية العسكرية المنهارة والمصلحة التجارية الناشئة بداية تلك النظرة المعادية للرأسمالية التي ستبرز في الصورة اليابانية من الفاشية.

ومع أن الصراع بين الأرستقراطية الإقطاعية والتجار يشكل جانباً شديد الأهمية من خلفية التطورات اللاحقة، فقد يكون من التضليل إلى حدّ خطير التشديد على هذا الجانب وحده، فعلى عكس أوروبا الغربية، لم تنشئ اليابان مدناً تحكم نفسها بنفسها ذات مواثيق تعبِّر بشروط محددة عن استقلالها السياسي والقانوني عن السلطة الإقطاعية المحيطة بها. ومن المؤكّد أنه كانت هناك بعض البدايات الواعدة في هذا الاتجاه في المراحل الأولى من نظام توكوجاوا، ولكن عندما رسخ النظام أقدامه، في هيئة النظام الإقطاعي المركزي، أوقف تلك الاتجاهات. فرض «إضفاء الصبغة الإقطاعية من جديد» هذا، كما يُسمى أحياناً، قيوداً صارمة على التجار، إذ حبسهم داخل النظام الإقطاعي، بحيث لا يمكنهم إحداث أي ضرر، كما كان الحكام يأملون[33]. وكان إغلاق البلاد، بموجب المراسيم الصادرة في الفترة من 1633 إلى 1641، قد أثَّر في الحد من مبادرة التجار، وهو ما كان في جزء منه من خلال إلغاء حافز الاتصالات والمنافسات الخارجية[34]. وكما لاحظنا من قبل، فقد استنفد دافع التطور التجاري جزءاً كبيراً

(32) مقتبس من: المصدر نفسه، ص 105.

(33) المصدر نفسه، ص 8، 25، و37.

(34) المصدر نفسه، 20-24.

من قوته بعد حوالى مئة عام من فرض سِلْم توكوجاوا. وبعد ذلك كان هناك ميل إلى الاستقرار والتمتع بثمار المشروع، وكذلك التشبث بالأساليب التجارية المجربة.

ولكي نحقق ما نصبو إليه، ليس هناك ما يدعو إلى مزيد من مناقشة تفاصيل آلية القيود السياسية المفروضة على التجار التي وضعها حكام توكوجاوا. ويكفي أن نشير إلى أنها كانت فعالة إلى حدّ ما، ولاسيما في الفترة الأولى، وأنه نتيجة لذلك كان صعود التجار إلى السلطة الاقتصادية «حركة تكاد تكون سرية»[35]. وجعلت تلك القيود التاجر الياباني شخصية مستقلة في المجتمع، حتّى وإن كانت هناك مناسبات كان يمكن لغضبه فيها أن يجعل فرائص الدايميو ترتعد.

وبطبيعة الحال كانت هناك اختلافات مهمة، فتجار أوساكا (ōsaka) كانوا أقل استقلالاً ممن في العاصمة إدو[36]. وفي الجزء الأخير من تلك الفترة بدا أن اعتماد التجار الإقليميين على العلاقات الإقطاعية في الحصول على ما يحتاجونه من مواد وأسواق أقل من اعتماد الاحتكاريين الحضريين القدامى[37].

صحيح كذلك أن التجار قد تكونت لديهم، في بعض الفنون وفي مباهج الحياة الخفيفة، سمات وأذواق اجتماعية مميزة تعيد إلى الأذهان جوانب الثقافة التجارية ماقبل البيوريتانية في الغرب، غير أن ثقافة التجار هذه التي بلغت أوج ازدهارها مع بداية القرن الثامن عشر لم تكن في حدّ ذاتها تهديداً حقيقيّاً لنظام توكوجاوا[38]. وفي الأساس كان ذلك المجون المسموح به الذي كان مقصوراً في المقام الأول على حيّ بعينه من العاصمة، بمثابة صمام أمان. بل ربما ساعد على حفظ النظام القديم وليس القضاء عليه[39].

بالرغم من هذه الأسباب كلها، فقد كان التجار اليابانيون في عصر توكوجاوا

(35) المصدر نفسه، ص 32-36.

(36) المصدر نفسه، ص 88، 92، و108.

(37) المصدر نفسه، ص 163.

(38) المصدر نفسه، ص 99.

(39) E. Herbert Norman, *Andô Shôeki and the anatomy of Japanese feudalism,* The Transactions of the Asiatic Society of Japan, 3rd Ser.; vol. 2 (Tokyo: Asiatic Society of Japan, 1949), p. 75.

مشبعين بالأخلاق الإقطاعية، إذ فشلوا تماماً في تكوين أي وجهة نظر فكرية يعارضون بها النظرة التقليدية. وفتَّش إ. هربرت نورمان (E. Herbert Norman) في الكثير من الكتابات اليابانية المختلفة من أجل «اكتشاف ما إذا كان أي كاتب قد غامر بالتعبير عن نقد متواصل وثاقب لجوانب الإقطاع الياباني الأشد قمعاً، وجموده الاجتماعي، وظلاميته الفكرية، وعقمه العلمي، وتقليله من شأن القيم الإنسانية، ونظرته الضيقة بشأن العالم الخارجي[40]. ومع أنه استطاع العثور في التأريخات والكتابات الأدبية على عدد من التعبيرات المتناثرة عن الامتعاض من قسوة الأعمال الوحشية للقمع الإقطاعي، فهو لم يتمكن من العثور على مفكر واحد مؤثر شنّ هجوماً مباشراً على النظام ككل[41]. وأرى أنه لا يمكن تفسير فشل طبقة التجار اليابانيين في تكوين وجهة نظر فكرية نقدية تشبه تلك التي أُنتِجت في الغرب، من خلال العوامل النفسية أو بعض فعالية النسق القيمي الياباني[42]. وتشبه هذه التفسيرات من الناحية القانونية التفسير الشهير لآثار الأفيون، باعتبار أنها تعود إلى خواصه «المنومة». وهي تثير السؤال الأساسي: لماذا سادت هذه النظرة بعينها؟ ومتى وأين سادت؟ والإجابة عن هذا السؤال إجابة تاريخية: الظروف التي نشأت في ظلها طبقة التجار اليابانيين اعتباراً من القرن السابع عشر. وقد يبدو أن انعزال البلاد، والعلاقة التكافلية بين المحارب والتاجر، والهيمنة السياسية الطويلة للمحارب تمثل العناصر الأساسية في أي تفسير لأفق التجار المحدود.

كانت نسبة كبيرة من الثروة التي تدفقت إلى خزائن التجار قد استخرجتها أرستقراطية المحاربين في الأصل من الفلاحين. ونتيجة لذلك سيكون علينا أن نناقش بالتفصيل العوامل التي منعت الفلاحين اليابانيين من أن يصبحوا قوة ثورية مثل نظرائهم الروس والصينيين. وهنا سوف تقتصر المناقشة على مسألة الفلاحين كما رأتها الطبقات المهيمنة وكما اصطدمت بمصالحها.

---

(40) المصدر نفسه، ص 2.

(41) في النهاية اختار نورمان أن يترجم بقدر كبير من التفصيل لطبيب من أوائل القرن الثامن عشر اسمه أندو شويكي (Andō Shōeki) لا بُدَّ من الاعتراف بأنه مفكر منعزل ليس له تأثير في حياته أو بعد مماته. ولم يكن العمل الأساسي لأندو شويكي قد نُشر، ورغم انتقاده للإقطاع فهو يتسم بمسحة من النزعة البدائية الزراعية اليوتوبية وليس النقد «البورجوازي» لليابان المعاصرة. انظر المصدر نفسه، الفصل الأول، وص 100-110، 224-226، 242، 243.

(42) للاطلاع على هذا التفسير، انظر: Robert Neelly Bellah, *Tokugawa Religion; the Values of Pre-industrial Japan* (Glencoe, Ill.: Free Press, [1957]).

إذاً فقد دعمت جماهير الفلاحين بضرائبها سائر السكان، كما هو الحال بصورة عامة في أي دولة زراعية. وتشبثت الدوائر البارزة داخل أرستقراطية المحاربين بهذه الحقيقة في زعمها أن الفلاح أساس المجتمع الصحيح - وهو ما يعني بالطبع المجتمع «الصحيح» الذي فيه الساموراي هم المهيمنون. وهذا هو الخطاب المميز لأي أرستقراطية زراعية تهددها المصالح التجارية. وكان الإعجاب بطبقة الفلاحين نقداً غير مباشر للتجار. والبيتان الساخران اللذان يُستشهد بهما كثيراً، «الفلاحون كبذور السمسم، كلّما زاد الضغط عليهم زاد ما يخرج منهم»، يقتربان من وصف علاقة الساموراي الحقيقية بالفلاحين[43]. وكما يعلق السير جورج ساخراً، فقد كان حكام توكوجاوا يقدّرون الزراعة تقديراً كبيراً، بيد أن تقديرهم للزراعيين كان قليلاً جداً.

في أوائل ستينيات القرن التاسع عشر تشابكت مسألة الفلاحين مع مشكلة إنشاء جيش حديث. ولم يؤثر حلّ تلك المسألة على استقلال اليابان باعتبارها دولة ذات سيادة فحسب، بل على طابع المجتمع نفسه. وكان على الحكومة في الأساس أن تقرر ما إذا كان يجب تسليح الفلاحين كي يدافعوا عن اليابان ضدّ العدو الأجنبي أم لا. في عام 1863 سبرت الحكومة غور كبار موظفيها الإداريين لمعرفة الحكمة من الإقدام على هكذا الخطوة. وتعكس الاقتباسات الكاشفة من الردود خوفين أساسيين؛ وهما أن الدايميو في الإقطاعيات قد يحولون تلك القوة ضدّ حكومة توكوجاوا وأن الفلاحين أنفسهم قد يكونون مصدر خطر على النظام السائد[44]. وقد اتضح أن الخوفين لهما ما يبررهما.

كانت قبضة السلطات على الفلاحين أضعف في المناطق التي يسيطر عليها الشوجن سيطرةً مباشرة منها في بعض الإقطاعيات النائية، ولاسيما في تشوشو. وشملت المناطق الخاضعة بقوة لتوكوجاوا المدينتين الرئيسيتين إدو وأوساكا اللتين انطلقت منهما التأثيرات التجارية. ومن ناحية أخرى نجحت قيادات تشوشو بواسطة نظام ماهر للميزانيات وجمع الضرائب في الاحتفاظ باستقلالها وتجنب الوقوع في أيدي مرابي أوساكا وتجارها. ولهذا السبب إلى حدّ ما، ظلت قاعدة

(43) Ramming, *Die wirtschaftliche Lage der Samurai am Ende der Tokugawaperiode*, p. 28.

(44) E. Herbert Norman, *Soldier and Peasant in Japan: The Origins of Conscription* (New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1943), p. 73.

الفلاحين والعلاقات الإقطاعية التقليدية قويةً نسبيّاً في تشوشو[45]. ومع أنه كانت هناك انتفاضات فلاحية معتدلة الشدة قبل ذلك بكثير في تشوشو (في السنوات 1831 ـ 1836)، فقد حدث فقط عندما قصفت السفن الحربية الأجنبية موانئ تشوشو في عام 1864 أن أصبحت الدوائر المهمة في الإقطاعية مقتنعة بضرورة إجراء إصلاحات على الطريقة الغربية، بل قالت إنّه ينبغي تسليح الفلاحين. وبتشكيل تلك الوحدات في تشوشو اكتسبت القوات الموالية للإمبراطور قاعدة نفوذ مهمة[46].

في أجزاء أخرى من اليابان، أسهم الفلاحون بمكوِّن معادٍ للإقطاع، بل وبمكوِّن على قدر ضعيف من الثورية في حركة إعادة الإمبراطورية. وكانت السنوات الأخيرة من عصر توكوجاوا تتميز باندلاع العديد من أعمال العنف الفلاحية التي كانت ذات دلالات معادية بشدة للإقطاع. وحتّى إذا بدا أن تلك الأعمال تفتقر إلى الأهداف السياسية الواضحة إلى حدّ كبير، فقد كانت تهديداً للحكام. ويورد بحث مفصل عن تلك الانتفاضات ما يصل عدده إلى حوالى الألف منها خلال الفترة كلها، حيث كشفت غالبيتها عن علاقة مباشرة بين الفلاحين والطبقة الحاكمة التي تتحكم فيهم. ويوضح رسم بياني أن هناك زيادة حادة في السنوات الأخيرة من تلك الحقبة، أي من 1772 إلى 1867[47]. وكانت الجيوش الإمبراطورية تتلقى العون في بعض الأحيان من انتفاضات الفلاحين في الصدامات العسكرية التي صاحبت عودة الإمبراطورية. وفي منطقة إتشيجو (Echigo)، على سبيل المثال، حاصر 60 ألفاً من الفلاحين المسلحين قائد قوات توكوجاوا هناك. كما استغل قادة القوات الإمبراطورية في مناطق أخرى المشاعر المعادية للإقطاع بأساليب تعيد إلى الأذهان الحروب السياسية المعاصرة. وفي إحدى الحالات عَلَّق المصلح والقائد العام لتوساندو (Tosando) إعلانات في أماكن بارزة ووزع بيانات على الفلاحين والتجار في تلك القرى يدعوهم فيها إلى الحضور إلى مقار الجيش الإمبراطوري وإحضار الاتهامات بالطغيان والقسوة ضدّ إداريي توكوجاوا السابقين. وقد دعت الإعلانات على نحو خاص اليتامي والأرامل المعوزين وهؤلاء الذين اضطهدتهم السلطات

---

(45) Craig, *Chōshū in the Meiji Restoration*, Chap. 2, pp. 355-356.

(46) المصدر نفسه، ص 55-58، 135، 201-203، و278-279.

(47) Hugh Borton, *Peasant Uprisings in Japan of the Tokugawa Period* ([New York: n. pb., 1937]), pp. 17, 18, and 207.

الإقطاعية. ووُعِد أصحاب الشكاوى جميعاً بالاستماع المتأني والمتعاطف، كما قيل إن الموظفين المذنبين سوف يُجازون بالعدل[48].

بطبيعة الحال لم يكن العنصر الذي على قدر طفيف من الثورية الإسهام الوحيد للفلاحين، فقد حارب الفلاحون على جانبي صراع عودة الإمبراطورية بسبب مجموعة مختلفة من الدوافع. وكما سنرى فيما بعد، فقد كان هناك كذلك مكوّن رجعي، ليس بين الفلاحين فحسب، بل كذلك بين مؤيدي الإمبراطور الآخرين، وهو ما يرجع إلى الماضي الإقطاعي الخالص والأسطوري. وتضافر تلك العناصر هو ما يعطي عودة أسرة ميجي (Meiji) طابعها المنوَّع، وكذلك طابعها غير الحاسم في ما يتعلق بالحدث الفوري.

من خلال هذه النقطة، سوف يدرك القارئ بالتأكيد أن عودة الإمبراطورية لم يكن صراعاً طبقيّاً صرفاً، ومن المؤكّد أنه ليس ثورة بورجوازية، كما أكد بعض الكُتّاب اليابانيين، وإن لم يشاركهم الرأي أي كُتّاب غربيون حسب علمي. لقد كان في بعض جوانبه الحاسمة صراعاً إقطاعيّاً عتيق الطراز بين السلطة المركزية والإقطاعيات[49]. ولم تكن الإقطاعية التي قادت الصراع ضدّ الشوجن هي تشوشو وحدها، بل كانت ساتسوما (Satsuma) كذلك - «بروسيا اليابان» التي نعلم عنها قدراً أقل من المعلومات - هي التي ظلّ فيها المجتمع الزراعي التقليدي والولاءات الإقطاعية أشد قوة نسبيّاً[50].

في تناقض واضح مع بعض الإقطاعيات الكبيرة، أصبحت مالية توكوجاوا مزعزعة إلى حدّ كبير قرب نهاية تلك الفترة، وبناءً على ما قاله مؤرخون عديدون، فقد أسهمت في سقوط حكم الشوجن النهائي. ولكن كما هو الحال دائماً بالنسبة إلى النظام القديم، لم تكن المشاكل المالية سوى أعراض لمسببات أعمق، فقد كان الخطر الخارجي يزيد يوميّاً حاجة حكومة الشوجن إلى العوائد - وإلى جيش بدا أنه

---

(48) Norman, *Soldier and Peasant in Japan: The Origins of Conscription*, pp. 38-39.

(49) زعم باحث فرنسي في ما كتبه عن الإقطاعيات خلال المرحلة الأخيرة من توكوجاوا أن سلطة الشوجن تحظى بطاعة شديدة بالقرب من الحاميات فقط؛ فكلما ابتعدنا عن إدو كانتْ روح الاستقلال والخصوصية تظهر. انظر: Maurice Courant, «Les Clans japonais sous les Tokougawa,» in: *Conférences faites au Musée Guimet* (Paris: s. n., 1903 - 1905), part 1.

(50) للاطلاع على النظام الزراعي التقليدي، انظر: Norman, Ibid., pp. 58-65. كانت ساتسوما أرض الجوشي (gōshi)، وهو مالك إقطاعي بين الفلاح والساموراي، وقد بقيت من الفترة السابقة لتوكوجاوا.

خطر على توكوجاوا إن لم يكن على زعماء تشوشو. ولم يكن بالإمكان زيادة الضغط على التجار أكثر مما يجب لكي لا تُذبح الإوزة التي تبيض ذهباً. وكان المصدر الآخر هو الفلاحون الذين أبدوا عناداً متزايداً في ظلّ الأعباء الواقعة عليهم.

ومع أن تلك الصدوع والقضايا كانت تشكل خلفية عودة الملكية، أثناء الأحداث التي أدت إليها اعتباراً من حوالى عام 1860، فقد ظلت في الخلفية إلى حدّ كبير جداً. وساعد خطر التدخل المسلح الأجنبي الدائم على جعل عودة الإمبراطورية عملاً رمزيّاً يمكن أن تؤديه جماعات كثيرة لأسباب شديدة التنوع والتناقض. ولم تكن عودة الإمبراطورية في حدّ ذاتها حاسمة بشكل كبير، ولم تكن الدلالات بالنسبة إلى مستقبل المجتمع الياباني واضحة لبعض السنوات. وكانت الصراعات المصاحبة تتسم بقدر قليل جداً من طابع الصراعات المبرمجة بين جماعات المصالح المحددة تحديداً واضحاً. ولهذه الأسباب، لا تبدو روايات تلك السنوات لأي كاتب غربي سوى شبكة محيرة من المؤامرات المعقدة التي بلا غاية. وأرى أنها تبدو كذلك على وجه التحديد لأن الفاعلين الأساسيين داخل الطبقة الحاكمة كانوا متفقين بصورة عامة على ما يريدونه؛ وهو طرد الأجنبي والحد الأدنى من إرباك الوضع القائم. وطبقاً لإحدى الروايات القياسية[51]، فقد كان الإمبراطور يرغب حتّى النهاية في العمل من خلال حكومة الشوجن ضدّ العناصر «المتطرفة» و«المخلة بالنظام» ـ باختصار، ضدّ أي شيء تفوح منه رائحة التغيير الثوري.

لهذا السبب، أصبحت المسألة في واقع الأمر هي: من الذي يعلق الجرس في رقبة القط؟ وقد تركز جزء كبير من المنافسة على من يكون له فضل هذا العمل الجريء ـ إن أمكن تنفيذه ـ وفي هذا الصراع كان لدى حكومة الشوجن ذلك العيب الضخم الخاص بالمسؤولية السياسية. وحينما كانت حكومة الشوجن لا تفي بوعد لم يكن بإمكانها الوفاء به، مثل طرد البرابرة في تاريخ معين، كان عجزها يتضح. من ناحية أخرى كان من الطبيعي أن ينجذب خصوم الشوجن نحو شخصية فوق السياسة (Above politics). وكشأن أي عامل آخر، أسهمت عيوب المسؤولية السياسية في الموقف المستحيل في هزيمة الشوجن الحاسمة[52].

---

(51) انظر: Murdoch, *A History of* Japan, vol. 3, p. 733.

(52) للاطلاع على رواية للأحداث الأساسية، انظر: Craig, *Chōshū in the Meiji Restoration*, Chap. 9, and Murdoch, Ibid., Chaps 18-19.

عند هذه النقطة قد يكون من المفيد تقييم مسببات عودة الإمبراطورية بصورة أكثر عمومية. وأعتقد أن المسبب الرئيسي هو التآكل الجزئي للبناء الإقطاعي من خلال ظهور التجارة، الذي يرجع بدوره إلى استتباب السِّلم والنظام. وخلق هذا التآكل مع التعدي الأجنبي مشاكل كانت عودة الإمبراطورية خطوة مهمة نحو حلها. وجوانب الحل الرجعية يمكن تفسيرها إلى حدّ بعيد من الناحية السياسية في ما يتعلق بالجماعات التي اجتذبتها الحركة الإمبراطورية. وإحدى تلك الجماعات قطاع من طبقة النبلاء في البلاط الإمبراطوري. وكانت جماعة أخرى تتكون من بضعة زعماء متمردين لإقطاعيات يبدو أن المؤسسات الإقطاعية فيها كانت قوية بشكل كبير. وقدّم كذلك الساموراي ـ المتمردون على سيدهم في حدّ ذاته وليس على المجتمع الإقطاعي نفسه ـ إسهاماً مهمّاً. ومن بين العناصر التجارية، كان التجار المحافظون على الطراز القديم معادين لفكرة فتح البلاد، حيث كان ذلك سيزيد ما يواجهونه من منافسة. بصورة عامة، لم يقم التجار بدور فعال في الصراع نفسه، وإن كانت مصالح متسوي (Mitsui) على جانبي الصراع[53]. وبين الفلاحين فقط، وعلى نحو لا يتسم بالعمومية، يمكن أن نجد دلائل معارضة للمؤسسات الإقطاعية. ومن ناحية المبادئ، جرت عودة الإمبراطورية تحت راية الرمزية التقليدية التي هي كونفوشية في المقام الأول. وكما رأينا فلم يواجه النظام القديم تحديّاً مباشراً من المصالح التجارية.

في ضوء الجماعات التي أيدت عودة الإمبراطورية، فإن ما هو مستغرب ليس هو قيام الحكومة الجديدة بما هو قليل جداً، بل قيامها بالكثير جداً. وكما سنرى بعد قليل، فقد اتخذت حكومة ميجي (1868 ـ 1912)، وهو الاسم االذي عرف به النظام الجديد، خطوات مهمة كثيرة نحو إعادة صنع اليابان في صورة المجتمع الصناعي الحديث، فما الذي شجع هذه الثورة الإقطاعية إلى حدّ بعيد على تنفيذ برنامج ذي ملامح كثيرة لا شكّ في تقدّميتها؟ ليس من الصعب أن يعثر مؤرخون يابانيون على الأسباب ويشددون عليها، فقد كان هناك تحول في طابع الطبقة الحاكمة، رغم احتمال أن يكون هذا عاملاً ثانويّاً. وبما أن خطوط الصدع في المجتمع الياباني رأسية وكذلك أفقية، فقد مكنت قطاعاً من الطبقة

(53) Sheldon, *The Rise of the Merchant Class in Tokugawa Japan, 1600-1868; an Introductory Survey*, pp. 162, and 172.

الحاكمة الزراعية من فصل نفسه عن نظام توكوجاوا وإنجاز ثورة من أعلى. وكان التهديد الخارجي حاسماً في هذا الصدد. وفي ظلّ قوتها الموحّدة، عملت الحكومة الجديدة بطريقة تحافظ بها على امتيازات شريحة صغيرة من النخبة، وتتيح الفرص للآخرين، وتضمن البقاء القومي.

اعتباراً من عام 1868 واجه حكام اليابان الجدد، المستخلصون بصورة كبيرة من مجمع الساموراي الذي فشل في تحقيق انتصار في المنافسة في ظلّ النظام القديم، مشكلتين أساسيتين .**المشكلة الأولى** هي تحقيق الدولة المركزية الحديثة. أما **المشكلة الأخرى** فكانت خلق الاقتصاد الصناعي الحديث. وكلا الأمرين ضروري إذا كان لليابان أن تبقى دولة مستقلة. وأدت تلك المشكلتان معاً إلى تفكيك المجتمع الإقطاعي وإقامة مجتمع حديث مكانه.

تلك على أقل تقدير الطريقة التي تبدو عليها المشكلة للمؤرخ الاجتماعي الذي يتمتع بمزايا وعيوب رؤية الأشياء بعد حدوثها. وليست هذه هي الطريقة التي تبدو بها المشكلة للمعاصرين، فقد انضم الكثيرون إلى الحركة لـ «إعادة الإمبراطور ـ وطرد البرابرة» أملاً في خلق نسخة جديدة وأفضل من الإقطاع. وصياغتنا شديدة التجريد وشديدة الواقعية، فهي شديدة التجريد لكون الناس بصورة عامة بعد عودة الإمبراطورية والسنوات الأولى من عهد أسرة ميجي لم يكونوا يرغبون في أي نوع من الدولة الحديثة، بل كانوا يريدون دولة تحافظ على أكبر قدر ممكن من امتيازات الطبقة الحاكمة التي كانت تتمتع بها في ظلّ النظام القديم، حيث تستقطع ما يكفي فقط (وهو ما اتضح أنه قدر كبير) للحفاظ على الدولة، إذ كانت ستفقد كلّ شيء لولا ذلك. وهي واقعية جداً لكونها تعطي انطباعاً بوجود برنامج موحّد محدد للتحديث. ولم يكن قادة اليابان في بداية عهد أسرة ميجي مُنَظِّرين اجتماعيين عقائديين، أُلقي بهم مثل الماركسيين الروس في حلبة المسؤولية السياسية. ومع ذلك فإننا إذا تذكرنا تلك السمات، فسوف تساعد هذه الفكرة الخاصة بالمهمة التي أمام قادة ميجي على توضيح حقائق الفترة المهمة، ونتائجها، وعلاقتها ببعضها.

تمت أهم خطوة في اتجاه خلق حكومة مركزية فعالة في آذار/ مارس من عام 1869 عندما قدمت الإقطاعيات الغربية: تشوشو وساتسوما (Satsuma) وهيزن (Hizen) وتوسا (Tosa) أراضيها «طواعيةً» للعرش، حيث أعلنت في الوقت نفسه أنه «لا بُدَّ من وجود جهة حاكمة مركزية وسلطة كلية يجب الحفاظ على

سلامتها». ولا بُدَّ أن تلك كانت لحظة شديدة الحساسية. ومن الواضح أن عودة الإمبراطورية ربما لم تكن أكثر من إعادة توزيع للسلطة داخل النظام الإقطاعي.

ما هو إذاً سبب اتخاذ تلك الإقطاعيات لهذه الخطوة؟ ربما كان للشهامة وبُعد النظر دور، كما يزعم بعض المؤرخين، وإن كنت أشك كثيراً في أهميتهما، فقد يكون الأهم من ذلك هو حقيقة أنه سُمِح للدايميو بالاحتفاظ بنصف عوائدهم بعد مفاوضات موسعة سبقت تلك الخطوة، وإن لم يكن هذا حلاً نهائياً[54]. ومع ذلك فالاعتبار الأهم هو خشية تلك الإقطاعيات من أنها إذا لم تتخذ خطوة الانضمام تلك فقد تحل جماعة من القيادات الإقليمية محل توكوجاوا. وقد غذَّت ساتسوما نفسها في ذلك الوقت تلك الطموحات على وجه الدقة[55]. بعبارة أخرى عززت المنافسة بين المتسابقين على السلطة قوة السلطة المركزية التي كانت لا تزال ضعيفة.

لم تكن الحكومة مستعدة في ذلك الحين لاختبار سلطاتها الجديدة وتركت الحكام الإقطاعيين السابقين الذين يتولون مسؤوليات كمبعوثين إمبراطوريين يحملون لقب حاكم. إلا أنها اتخذت بعد عامين فقط، في آب/ أغسطس من عام 1871، خطوة الإعلان النهائية في مرسوم موجز ينصّ على أن تصبح مناطق النفوذ الإقطاعية وحدات من الإدارة المحلية (ولايات إقليمية) خاضعة للحكومة المركزية. وبعد ذلك بوقت قصير، وفي حركة أعادت للأذهان أساليب توكوجاوا، أمرت كلّ الدايميو السابقين بمغادرة ضياعهم والإقامة مع أسرهم في العاصمة. والواقع أن التشابه أكثر من تصادفي[56]، فقد وضعت أسرة توكوجاوا عند انتصارها في عام 1600 أسس الدولة المركزية الحديثة. وأكملت أسرة ميجي العملية.

في الوقت نفسه الذي رسخت فيه الحكومة أقدامها من الناحية السياسية، أقرت مجموعة من الإجراءات التي لن يصبح أثرها مرئيّاً بالكامل إلا فيما بعد.

---

(54) George Bailey Samson, *The Western World and Japan: A Study in the Interaction of European and Asiatic Cultures* (New York: Knopf, 1950), pp. 323, 327-328.

(55) المصدر نفسه، ص 324، حيث يضيف المؤلّف تعليقاً عاماً كاشفاً يفيد بأن ميثاق القَسَم الشهير لعام 1868، وهو أول وثيقة «دستورية» يابانية تنص على المجالس والمناقشات العامة، «ليس تنازلاً للشعور الديمقراطي الصاعد بل حامياً من هيمنة أي جماعة إقطاعية منفردة».

(56) المصدر نفسه، ص 326.

وكان مغزاها العام هو رفع القيود الإقطاعية عن الحركة الحرة للأفراد والبضائع مما يشجع التنمية على الطريقة الرأسمالية. وفي عام 1860 أعلنت الحكومة عن المساواة أمام القانون بالنسبة إلى الطبقات الخاصة، وألغت الحواجز المحلية التي تقف في سبيل التجارة والاتصال، وسمحت بحرية زراعة المحاصيل، وسمحت للأفراد بالحصول على حقّ ملكية الأراضي[57]. ومع أن الأراضي بدأت تخرج من القيود الإقطاعية في عهد توكوجاوا، فكان يمكنها حينذاك أن تأخذ طابع السلعة كي تباع وتُشترى كأي سلعة أخرى، مع ما لذلك من نتائج بالنسبة إلى سائر المجتمع سوف نناقشها في الوقت المناسب.

إذا كان لا بُدَّ من تنفيذ تلك التحولات بسلام تام، ومن أعلى بدلاً من خلال الثورة الشعبية، فقد كان من الضروري تقديم تعويض كبير على أقل تقدير للعناصر الرئيسيّة في النظام القديم. وفي عام 1869 منحت الحكومة للدايميو نصف عوائدهم عند تسليم إقطاعياتهم. لم يتمكن ذلك الكرم من الاستمرار، ذلك أن ما كانت تتمتع به الحكومة من حرية المناورة كان محدوداً. وفي عام 1871 لم تنجح محاولة تعديل المعاهدات بطريقة تسمح بجمع عوائد إضافية. وفي عام 1976 وجدت الحكومة أنه من الضروري فرض خفض إجباري على عائدات الدايميو ورواتب الساموراي. ومع أن الكل ما عدا الدايميو الأقل أهمية كانوا يعامَلون معاملةً مُرضية، فقد عانى الزعماء الإقطاعيون الصغار وغالبية الساموراي من التخفيض الحاد[58]. والواقع إذاً هو أن الحكومة الجديدة كافأت عدداً قليلاً من مؤيديها بسخاء. ومن ناحية أخرى وجدت أسرة ميجي أن من الضروري التبرؤ من الساموراي الساخطين، وهم مصدر مهم من مصادر الطاقة التي أطاحت النظام القديم.

لم يكن تخفيض رواتب الساموراي سوى ذروة اتجاه طال أمده، فالواقع أن

---

(57) Allen, *A Short Economic History of Modern Japan, 1867-1937*, p. 27.

وبناءً على ما جاء في كتاب نورمان، فإن رفع الحظر عن بيع الأراضي لم يتم إلا في عام 1872. انظر:

E. Herbert Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, I. P. R. Inquiry Series (New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1940), p. 137.

(58) Sansom, Ibid., pp. 327-328.

لمزيد من المعلومات عن الجوانب الاقتصادية للمشكلة، انظر: Allen, Ibid., pp. 34-37.

وسوف تناقش هذه النقطة في موضع لاحق.

أسرة ميجي أنهت عملية القضاء على الساموراي التي كانت تجري كما رأينا في عهد توكوجاوا. ولم يشمل التحديث في اليابان أي قطاع من قطاعات الطبقة الحاكمة. بل كانت هناك عملية مطولة من القتل الرحيم استمرت على امتداد ثلاثة قرون. وقد اختفت مكانة الساموراي الاجتماعية مع إعلان المساواة أمام القانون، مع أنه سُمِح لهم بتميز أجوف بتعريفهم باسم شيزوكو (Shizoku) أو الساموراي السابقين، وهي تسمية لم تحمل معها أي حقوق أو استثناءات. وكانوا قد فقدوا من قبل باعتبارهم محاربين معظم وظيفتهم في ظلّ سِلْم توكوجاوا. وقضى إدخال التجنيد الإجباري في عام 1873 عملياً على كلّ الامتيازات التي بقيت لهم في هذا المجال. وأخيراً أصاب فتح المجال لحقوق ملكية الأراضي قبل الكبرياء الإقطاعي وامتيازه، كما يشير سانسوم (Sansom)، حيث كان المجتمع الإقطاعي يعتمد على فلاحة الأرض بواسطة الفلاحين وملكية السيد الإقطاعي لها[59].

لم يكن هذا كلّه ما ساوم عليه الساموراي عند تأييد عودة الإمبراطورية، فالكثير جداً ممن شاركوا في الإطاحة بأسرة توكوجاوا ربما فعلوا ذلك بقصد تغيير النظام الإقطاعي لمصلحتهم وليس للقضاء عليه[60]. ومن ثمّ فليس مستغرباً أن القوى الرجعية ثارت وهاجمت النظام الجديد بعد أن بات مغزى سياساته واضحاً. وكان تمرد ساتسوما في عام 1877 آخر حركة تشنجية دموية للنظام القديم. وكجزء من هذه الحركة التشنجية الأخيرة، وفي واقع الأمر كنتاج مباشر للإقطاع المنتهي، ظهرت أول حركة «ليبرالية» منظمة في اليابان. ولا يمكن أن تكون النُذُر أقل تبشيراً بالخير[61].

---

(59) Sansom, Ibid., p. 330.

(60) Robert A. Scalapino, *Democracy and the Party Movement in Prewar Japan* (Berkeley: University of California Press, [1953]), p. 36.

(61) للاطلاع على تفاصيل خلفية الأصول «الليبرالية»، انظر: Nobutaka Ike, *The Beginnings of Political Democracy in Japan* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1950), pp. 55-58, 61, and 65, and Scalapino, Ibid., pp. 44-49, and 57-58.

للاطلاع على أصول جيوتو (الحزب الليبرالي) ذات الصلة التي سوف أناقشها في القسم الختامي. وتوجد بعض الحقائق المفيدة كذلك في ص 85-86، و174-175 من: Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, and Samson, *The Western World and Japan: A Study in the Interaction of European and Asiatic Cultures*, p. 333.

كان الكثير من اليابانيين ينظرون إلى الليبرالية الغربية على أنها مساوية للأسلحة النارية الغربية، وجزء من السحر الغربي الذي يمكن به أن تصبح اليابان كذلك قوية وتهزم البرابرة. وكانت الديمقراطية في الأساس=

بعد قمع تمرد ساتسوما أحكمت حكومة ميجي قبضتها على زمام الأمور. ونجحت خلال تسع سنوات في تفكيك الجهاز الإقطاعي وأحلت محلّه جزءاً كبيراً من الإطار الأساسي للمجتمع الحديث. وكانت تلك في واقع الأمر ثورة من أعلى وتم إنجازها بقدر قليل نسبياً من العنف مقارنة بالثورات اليسارية في فرنسا في القرن الثامن عشر أو في روسيا والصين في القرن العشرين. وعلى أي حال فقد كان أداءً مميزاً بالنسبة إلى الحكومة التي كان عليها أن تتحرك بحذر بين منافسات الإقطاعيات الكبيرة، حيث كانت تفتقر حتّى مابعد عام 1873 إلى جيش خاص بها، وكانت بالضرورة أشد حرصاً بكثير على الحفاظ على حياتها من اختبار تشريحها السياسي والاجتماعي، كما يقول سانسوم.

أسهمت عوامل عديدة في نجاح ميجي، فقد استغل الحكام الجدد الفرص المتاحة لهم بحكمة في ما يتعلق بالمصلحة الذاتية. وكما قلنا من قبل فقد قدموا تنازلات مادية كبيرة للدايميو وخاطروا بمعاداة الساموراي في وقت لاحق. وفي ما يتعلق بتخفيض رواتب الساموراي من الصعب رؤية ما الذي سمحت لهم به مواردهم أن يقوموا به غير ذلك حينها. وقد أحجموا عن التورط في حرب خارجية قبل الأوان. وعلى المستوى الأعمق للتسبيب التاريخي، كان نظام توكوجاوا قد قوَّض بسياساته هيمنة المحارب وأعد السبيل للدولة المركزية دون أن يولِّد في الوقت نفسه أي احتمال ثوري متطرف. وبذلك كان نظام ميجي استمراراً للاتجاهات السابقة وترك الكثير من البنية الأصلية كما هي، كما ستبين بقية روايتنا. وأخيراً فقد كانت المؤسسة الإمبراطورية، كما أكد الكثير من مؤرخي اليابان، بمثابة نقطة حشد للقوى المحافظة بشكل أساسي وإطار للاستمرارية الشرعية يجري داخله عدد من التعديلات الضرورية.

قبل المضي أكثر من ذلك في التحليل، يمكن أن نتوقف قليلاً لبحث التمليح الذي بدء به هذا الفصل، وهو أن الإقطاع يمثل مفتاحاً للمصائر المتفاوتة في العصور الحديثة في اليابان وروسيا والصين. وربما يكون واضحاً عند هذه النقطة أن الفروق داخل البنية الاجتماعية لا تشكل سوى متغير رئيسي واحد، وإن كان متغيراً شديد الأهمية. كما كانت هناك كذلك فروق في التوقيت وفي الظروف

= تكنيكاً يتحقق به ما نسميه الأن الإجماع الشمولي. وهناك تشابه لافت للانتباه مع بعض الأفكار اليابانية بشأن التمرد المضاد والشيوعية.

الخارجية التي حلت بها المؤسسات ماقبل الحديثة نفسها وتكيفت مع العصر الحديث.

كان ظهور الغرب بالنسبة إلى اليابان شأناً مفاجئاً نسبيّاً، وأصبح تفوق الأسلحة والتكنولوجيا الغربية واضحاً للقادة اليابانيين بسرعة كبيرة. وشقت مسألة البقاء القومي وضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة للدفاع عنه طريقها إلى المقدمة بسرعة هائلة، كما بدت الصين التي يمكن أن نقصر هذه الملاحظات المقارنة الأولية عليها من أجل البساطة، متقدمة على الغرب في البداية. وكان حكامها يعاملون ممثلي الحضارة الغربية فترة طويلة بحب استطلاع مؤدب وازدراء. وبمرور الوقت، ولهذا السبب إلى حدّ ما، استطاع الغربيون اكتساب موطئ قدم إقليمي مهم في الصين، ولم تتضح عدم ملائمة النظام الإمبراطوري إلا تدريجيّاً. وفي لحظات مهمة اختار الغرب دعم أسرة مانشو ضدّ الأعداء الداخليين، مثلما حدث في تمرد تايبنج، وهو عامل أدى إلى إبطاء أي وعي للحكام بالأخطار التي تهددهم. وعندما أصبحت دوائر مهمة مدرِكة بالكامل للأخطار، لنقل في زمن تمرد الملاكمين(*)، كانت عملية انهيار الأسرة الحاكمة قد قطعت شوطاً لا يمكن معه إيقافها.

من أجل التعامل بفاعلية مع المشاكل الخارجية والداخلية التي واجهت البيروقراطية الصينية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر كان لا بُدَّ لها من تشجيع التجارة وتوسيع قاعدة الضرائب. ولكن تلك السياسة كانت ستقوض هيمنة الموظف العالِم وكل النظام الثابت الزراعي الذي تقوم عليه هذه الهيمنة؛ ولهذا السبب فإن ما حدث بدلاً من ذلك هو أن الموظفين والعائلات البارزة استولوا على الموارد المحلية عندما انهار الجهاز المركزي، وحل أمراء الحرب في أوائل القرن العشرين محل البيروقراطية الإمبراطورية الخاصة بالعصور القديمة.

أمر مفهوم أن يقوم أحد أمراء الحرب هؤلاء بإخضاع الآخرين وأعاد توحيد

(*) تمرد صيني وقع في الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر 1899 إلى 7 أيلول/ سبتمبر من عام 1910 ضدّ النفوذ الأجنبي في مجالات كالتجارة والسياسة والدين والتكنولوجيا في الأيام الأخيرة من حكم مانشو. والتمرد حركة ذات قاعدة فلاحية مناهضة للإمبريالية بدأت في شمال الصين. وقد هاجم المتمردون الأجانب الذين كانوا يقيمون خطوط السكك الحديدية، وكذلك المسيحيين. وفي حزيران/ يونيو من عام 1900 غزوا بكين وقتلوا 230 أجنبيّاً. كما قتل المتمردون الآلاف من الصينيين المسيحيين.

الصين كي يبدأ مرحلة رجعية من الناحية السياسية مع قدر ما من التحديث الصناعي. وبدا شيانج كاي شيك في يوم من الأيام على وشك النجاح. ولو حدث ذلك لكان من المحتمل أن يشدد المؤرخون الآن على التشابهات بين الصين واليابان وليس الاختلافات التي بينهما. وكان سيصبح هناك ذلك التشابه المهم لإحدى شرائح المجتمع التي تفصل نفسها عن سائر الشرائح كي تستولى على الحكومة وتبدأ نسخة محافظة من التحديث.

ولكن هل كان ذلك الاحتمال «حتميّاً» حسب قول المقامر الخاسر؟ لا يمكن الرد بإجابة مطلقة عن هذا السؤال، ومع ذلك فقد كانت هناك عوامل مهمة ضده. وبالإضافة إلى الاختلافات بين البيروقراطية الصينية والإقطاع الياباني، نكرر أنه كان هناك عامل التوقيت، فعندما سعى شيانج إلى فرض الوحدة على الصين، كان عليه مواجهة التوسع الياباني العدواني. وإذا عدنا إلى الاختلافات الداخلية، كان هناك كذلك تناقض في الطابع والنظرة بين الموظف العام والساموراي، وهما الشخصيتان اللتان تمثلان نتاج التجارب التاريخية المختلفة. وقد اتضح أن النموذج المثالي السلمي للسيد الموظف العالِم أقل تلاؤماً في مواجهة العالَم الحديث. وكان مصير النموذج المثالي للمحارب في اليابان مختلفاً اختلافاً كبيراً، فقد كانت الطبقات الحاكمة تبحث عن طرق لتعويض ثرواتها، وإذا استطاعت نشر بعض الأفكار الدالة على انعدام التوافق الزمني الخاصة بالشرف الإقطاعي لاستطاعت الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بالطرق الحربية التي لم تكن مألوفة. وكما يوضح تمرد ساتسوما، فلم يكن من السهل نشر الرومانسية الإقطاعية، غير أن ذلك كان ممكناً وقد تمّ بالفعل. ومن ناحية أخرى ماذا كانت الفائدة الممكنة التي يمكن أن تحققها التكنولوجيا الحديثة للموظف العالِم الصيني المدرب تدريباً كلاسيكيّاً؟ فهي لم تعلمه كيف يتعامل مع الناس بطريقة تجعلهم مسالمين. وهي في أحسن الأحوال قد توفر مصدراً للرشوة التي أفسدت النظام، أو تكون بمثابة لعبه وتسلية. وهي لم تكن من وجهة نظر الموظف مرغوبة بشكل كبير بالنسبة للفلاحين، حيث إنّها قد تجعلهم كسالى وغير مطيعين للسلطات.

وهكذا وفر التراث العسكري الإقطاعي في اليابان أول أساس معرفي للنسخة الرجعية من التصنيع، وإن كان من المحتمل أن يتضح على المدى الطويل أنه مدمر. وفي المجتمع والثقافة الصينيين ماقبل الحديثين كان هناك أساس ضعيف، أو لا أساس، يمكن أن تخرج منه وطنية عسكرية النزعة ذات طابع ياباني.

ومقارنة باليابان، تبدو نزعة شيانج كاي شيك القومية الرجعية هشة وضعيفة، ولم يحدث أن ظهر إحساس قوي بالمهمة إلا عندما بدأت الصين إعادة تشكيل مؤسساتها بالصورة الشيوعية.

علاوة على ذلك، كانت الوحدات الإقطاعية في اليابان لا تزال تحتفظ بكياناتها المنفصلة باعتبارها مشروعات مستمرة، بالرغم من مركزية حكومة توكوجاوا. وكانت الإقطاعيات اليابانية خلايا مستقلة ربما كان بإمكانها البقاء على نحو جيد إلى حدّ معقول لو فُصِلت عن دولة توكوجاوا. وما استخلصه قادتها من سِلْم توكوجاوا هو التمتع السلمي بالامتيازات الأرستقراطية. وعندما تعرض النظام كلّه فجأة للخطر لم يكن من الصعب كثيراً على عدد قليل من السادة الإقطاعيين أن ينفصلوا ويقوموا بانقلاب. وهكذا اتسمت عودة الإمبراطورية ببعض سمات الفروند الناجح. غير أن التشابه الناجح، وهو التشابه الذي لاحظه من حوالى خمسين سنة تورشتاين فبلن (Thorstein Veblen) في كتابه *Imperial Germany and the Industrial Revolution* قد يكون بروسيا. ومع أن هناك اختلافات مهمة جداً سوف تُناقش في الوقت المناسب، فإن التشابه الأساسي يكمن في قدرة شريحة من الأرستقراطية المالكة للأراضي على تشجيع الصناعة على عكس رغبة الأفراد الأكثر رجعية من أجل اللحاق بالبلدان الأخرى، وكذلك الذروة المفجعة للسياسة ككل في منتصف القرن العشرين. وبقاء العلاقات الإقطاعية مع عنصر التراتب البيروقراطي القوي أمر تشترك فيه ألمانيا واليابان. وهو يميزهما عن إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة حيث جرى التغلب على الإقطاع أو لم يكن موجوداً وحيث تمّ التصنيع مبكراً وتحت رعاية ديمقراطية - هي في الأساس وبكُلّ الشروط الواجبة رعاية الثورة البورجوازية. وفي هذا الصدد تختلف ألمانيا واليابان عن كلّ من روسيا والصين اللتين كانتا بيروقراطيتين زراعيتين وليستا دولتين إقطاعيتين.

ومن ثمّ، فليس الإقطاع، ومن المؤكّد ليس الإقطاع باعتباره فئة عامة مجردة، هو الذي يمسك بمفتاح السبيل الذي دخل منه المجتمع الياباني إلى العصر الحديث. ويمكن أن نضيف إلى الإقطاع عامل التوقيت المميز. ثانياً: كانت نوعية اليابان الخاصة من الإقطاع ذي العناصر البيروقراطية الأساسية هي التي جعلت القفزة ممكنة. وكان الطابع الخاص للرابطة الإقطاعية اليابانية، بتأكيدها على مكانة الولاء العسكري على نحو أكبر بكثير من العلاقة التعاقدية المختارة

بحرية، تعني أن أحد مصادر قوة الدفع التي وراء النوعية الغربية من المؤسسات الحرة لم يكن موجوداً. كما أنَّ العنصر البيروقراطي في نظام الحكم الياباني أفرز نتيجته المميزة الخاصة بالبورجوازية المروَّضة الهيابة العاجزة عن تحدي النظام القديم. وتكمن أسباب غياب التحدي الفكري الجاد في موضع عميق من التاريخ الياباني غير أنها جزء من الظاهرة نفسها، فالتحديات الفكرية والاجتماعية التي صنعت الثورات البورجوازية الغربية كانت تتراوح بين الضعيفة وغير الموجودة. وأخيراً، وربما كان ذلك أهم من كلّ شيء، هو أنه أثناء التحول وعند دخول عصر المجتمع الصناعي كانت الطبقات السائدة قادرة على احتواء وحرف القوى الممزِّقة الناشئة من بين الفلاحين. ولم يكن الأمر غياب الثورة البورجوازية فحسب، بل لم تكن هناك كذلك ثورة فلاحية. وستكون مهمتنا التالية هي فهم كيف ولماذا كان بالإمكان ترويض طبقة الفلاحين.

2. غياب الثورة الفلاحية

ربما تكون هناك ثلاثة أسباب متداخلة وراء غياب الثورة الفلاحية أثناء التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي في اليابان. **أولاً**: يبدو أن نظام توكوجاوا لجباية الضرائب كان على نحو يترك فائضاً كبيراً بين هؤلاء الفلاحين الذين كانوا يتمتعون بحيوية كافية لإضافة المزيد إلى مُخْرَجِهم. وبهذه الطريقة ساعد ذلك على تشجيع الإنتاج الذي أخذ يزداد في الفترة الأخيرة من عهد توكوجاوا واستمر على ذلك في عهد حكومة ميجي. **ثانياً**: في تناقض حاد مع الصين، كان المجتمع الريفي الياباني مجتمعاً يتميز بالصلة الوثيقة بين مجتمع الفلاحين والسيد الإقطاعي، وكذلك خليفته التاريخي مالك الأرض. وفي الوقت نفسه، وفي تناقض كذلك مع الصين (وإن كانت المعلومات ذات الصلة الخاصة بالصين سطحية)، كان مجتمع الفلاحين الياباني يمثل نظاماً قويّاً للسيطرة الاجتماعية أدمج أصحاب الشكاوى الفعلية والمحتملة في الوضع القائم. وكان ذلك هو الحال بسبب التقسيم المحدد للعمل، بالإضافة إلى نظام المِلكية، وحيازة الأراضي، والميراث التي سادت في الفترات الأخيرة من عهد توكوجاوا. **ثالثاً**: أثبت تلك المجموعة من المؤسسات قدرتها على التكيف مع الزراعة التجارية بمساعدة من الآليات القمعية التي تمّ الاستيلاء عليها من النظام القديم مع آليات جديدة تتناسب مع المجتمع الحديث. وكان العنصر الأساسي في التحول هو ظهور طبقة جديدة من مُلاك الأراضي خرجت بصورة أساسية من بين

الفلاحين واستغلت الدولة والآليات التقليدية الخاصة بالمجتمع الريفي في اعتصار الأرز من الفلاحين وبيعه في السوق. وعلاوة على ذلك، كان للتحول من الترتيبات الإقطاعية القديمة إلى الإيجار بعض المزايا للفلاحين الذين في قاع السُّلَّم الاجتماعي. وبصورة عامة ثبت أنه بالإمكان الاستيلاء على النظام القديم من الماضي ودمج الاقتصاد الفلاحي في المجتمع الصناعي ـ على حساب الفاشية.

إن التحول لم يكن سهلاً، فقد كان في بعض الأحيان خطيراً ونتيجته غير مضمونة، سواء أكانت الطبقات السائدة قادرة على تنفيذه أم لا؛ ذلك أن المعارضة العنيفة من جانب الفلاحين كانت موجودة على نحو كبير. ولأسباب مختلفة، يميل الجيل الحالي من المؤرخين الغربيين إلى التقليل من أهمية سخط الفلاحين؛ ولذلك فإن من الحكمة مراجعة الأدلة قبل دراسة الاتجاهات والعلاقات الاجتماعية في الريف بأي قدر من التفصيل. والقيام بذلك فوراً قد يحول دون أوهام الحتمية. ويبدو لي أن الثورة البورجوازية لم تكن واردة. وهناك سبب أقل بكثير لتصديق أن الثورة الفلاحية كانت مستحيلة.

كما رأينا، تميزت السنوات الأخيرة من عصر توكوجاوا بانتفاضات الفلاحين العديدة التي اتسمت بالعنف. ومع أنه من المستحيل بالطبع تحديد الظروف الموضوعية التي أفرزت الكثير من الانتفاضات، ناهيك عن دوافع المشاركين فيها، فإن هناك أدلة كثيرة تبين أن تعديات التأثيرات التجارية كان لها دور مهم، فقد كان التجار هدفاً مهماً في كثير من الحالات. وعلى سبيل المثال في الفترة من 1783 إلى 1787، وبعد سلسلة من المحاصيل الفاشلة، ثار الفلاحون في المناطق الغربية ضدّ التجار الذين أصبحوا مُلاكاً للأراضي باستيلائهم على الأراضي مقابل المال والبضائع التي اقترضها الفلاحون. وإلى حدّ ما كذلك، هبّ الفلاحون ضدّ موظفي القرى الذين كانوا يقومون بصفتهم ممثلين للطبقة الحاكمة بجباية الضرائب والتجسس على الفلاحين وزيادة الضرائب لتحقيق أرباح لأنفسهم[62]. ومرة أخرى في عام 1823، ثار 100 ألف فلاح في واحدة من مناطق نفوذ توكوجاوا بسبب فساد الموظف الإداري المحلي الذي تحالف مع تجار الأرز. وفي انتفاضة كبيرة مشابهة يبدو أن السبب المباشر لاندلاع أعمال

---

(62) Borton, *Peasant Uprisings in Japan of the Tokugawa Period*, pp. 18-19.

العنف هو أن الموظفين المحليين صلوا من أجل أن يكون المحصول سيئاً وحاولوا إثارة غضب الإله التنين من أجل رفع الأسعار[63]. ونبدأ بحلول منتصف عصر توكوجاوا أو منتصف القرن الثامن عشر السماع عن منازعات الإيجار[64]، وهو شكل من أشكال الصراع سوف يصبح أكثر أهمية بعد عودة الإمبراطورية.

لم يكن العنف المطلق السلاحَ الوحيد الذي لجأ إليه الفلاحون، وكحال نظرائهم الروس، نجد أن البعض «صوّتوا بأقدامهم» قبل أن يسمعوا عن الاقتراع، مع أن فرص الهرب كانت محدودة جداً في اليابان مقارنةً بروسيا. وتطورت الممارسة في بعض المناطق من مغادرة قرية أو أكثر لمساكنها بشكل جماعي، وهي إشارة مهمة تدلّ على تضامن القرية اليابانية، وكانوا يعبرون إلى الإقطاعية أو المنطقة المجاورة ويقدمون التماساً إلى السيد الإقطاعي بالسماح لهم بالبقاء في منطقة نفوذه. وطبقاً لما قاله بورتون (Borton)، هناك سجلات خاصة ربما يصل عددها إلى 106 من عمليات الفرار تلك، كان معظمها في شيكوكو[65] (Shikoku).

تبين أدلة بورتون بوضوح شديد أن إقحام العلاقات التجارية في التنظيم الإقطاعي للريف كان يخلق بصورة كبيرة مشاكل كبيرة للجماعة الحاكمة، وكانت هناك ثلاثة روافد رئيسيّة لعنف الفلاحين: معارضة السيد الإقطاعي والتجار ومُلاك الأراضي الجدد. وبما أن تلك المؤسسات كانت آخذة في التشابك، فقد كانت الحركة الفلاحية خطيرة على نحو محدد. وربما كان أحد أسباب قدرة حكومة ميجي على الخروج سالمة من العاصفة هو أن هذا التشابك كان ضعيفاً جداً في القاعدة الإقليمية الرئيسيّة الخاصة بالحكومة الإمبراطورية، وهي إقطاعية تشوشو الكبيرة.

ظلّ الخطر يتصاعد بعض الوقت عقب عودة الإمبراطورية مباشرةً، فقد وُعِد الفلاحون بتقسيم كلّ أراضي الدولة (ما عدا أراضي المعابد) لمصلحتهم. ولكنهم سرعان ما اكتشفوا أن الوعد كاذب، إضافةً إلى أن عبء الضرائب الذي يتحملونه لن يُخفف. وبدا واضحاً أنهم لن يكسبوا شيئاً من النظام الجديد، وبلغت التمردات الفلاحية ذروتها من العنف في عام 1873، وهو عام ضرائب الأراضي

(63) المصدر نفسه، ص 27-28.

(64) المصدر نفسه، ص 31، و32.

(65) المصدر نفسه، ص 31.

الجديدة[66]، وهذا ما سوف نناقشه في سياق مشاكل مُلاك الأراضي. وفي العقد الأول من عهد حكومة ميجي كان هناك ما يزيد على 200 انتفاضة، وهو ما يزيد كثيراً عما وقع في أي عقد من العقود في عهد توكوجاوا. ويقول ت. ك. سميث (T. C. Smith)، وهو ليس ذلك الشخص الذي يبالغ في عنف الفلاحين: «لم يحدث في العصور الحديثة أن كانت اليابان قريبة بهذا القدر من الثورة الاجتماعية»[67].

كانت الفكرة السائدة في حركة الفلاحين خلال تلك السنوات العشر هي «العداء الشديد للإيجار والربا والضرائب المُبالغ فيها»، وهو ردّ الفعل المعتاد للفلاح تجاه اقتحام العلاقات الرأسمالية للريف[68]. وكان هذا الرد الرجعي بارزاً جداً في اليابان، فقد سارع الكثير من الساموراي من خلال استغلال معرفتهم بنفسية الفلاحين إلى وضع أنفسهم على رأس الانتفاضات الفلاحية ضدّ الحكومة. وكان ذلك ممكناً كما سنرى، لأن الساموراي كانوا ضحايا عودة الإمبراطورية الأساسيين. وحيثما وُجِدت قيادة الساموراي ساعدت على منع حركة الفلاحين من أن تصبح قوة ثورية فعالة.

لقد حدد تخفيض الضرائب في عام 1877 نهاية الموجة الأولى والأشد خطورة من تمرد الفلاحين[69]. وكانت المرة الثانية التي اندلع فيها العنف في 1884 ـ 1885 شأناً داخليّاً اقتصر على المناطق الجبلية شمال طوكيو التي اشتهرت بإنتاج الحرير الخام وصناعة النسيج. وهناك كانت الأسر الفلاحية التي تعمل في ظلّ نظام العمل من الباطن، تحصل على جزء كبير من دخلها من تلك المصادر. وبعد حلّ الجيوتو (Jiyūtō)، أي الحركة «الليبرالية» اليابانية المبكرة، عاد بعض المنتمين إليها من المتشددين المحليين الذين خيب آمالهم تخلي قادتهم عن ولائهم وحفزتهم المشاكل الاقتصادية المستمرة، إلى التمرد العلني[70]. وفي

(66) Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, pp. 71-72.

(67) Thomas Carlyle Smith, *Political Change and Industrial Development in Japan: Government Enterprise, 1868-1880*, Stanford University. Stanford University Publications. University Series. History, Economics, and Political Science; v. 10 (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1955), p. 30.

(68) انظر: Norman, Ibid., p. 75.

(69) المصدر نفسه، ص 72، و75.

(70) Ike, *The Beginnings of Political Democracy in Japan*, p. 164.

وانظر كذلك الفصل الرابع عشر للاطلاع على رواية للتمرد ككل.

إحدى الولايات الإقليمية، وهي تشيتشيبو (Chichubu)، كان التمرد من الشدة بحيث كان أشبه بصورة مصغرة من الحرب الأهلية وتطلب جهوداً موسعة بعض الشيء من الجيش والشرطة العسكرية لقمعه، بعد أن اجتذب اهتماماً شعبيّاً واسعاً. وقد أنتجت إحدى الانتفاضات المتصلة به وجرت في الوقت نفسه، وكان منها الكثير، شعارات ثورية صريحة وبيانات عامة ذات أهداف محددة، مثل تخفيض الضرائب وتعديل قانون التجنيد. ومن المهم كذلك أنه حتّى هذه الجماعة أطلقت على نفسها اسم الجمعية الوطنية (آيكوكو سيريشا Aikoku Seirisha، جمعية الحق الوطني). غير أن الحكومة نجحت في كلّ مكان في قمع الانتفاضات. وكانت النتيجة الأساسية التي حققتها هي تكثيف الانقسام بين أكثر العناصر رفاهةً في الريف، وهي في المقام الأول مُلاك الأراضي الجدد، والقطاعات الفقيرة من طبقة الفلاحين.

بعد ذلك بوقت قصير، وفي عام 1889، أعلنت الحكومة الدستور الجديد الذي أبقى حقّ التصويت على نحو مضمون في أيدي الرجال المهمين، فمن بين السكان البالغ عددهم 50 مليون نسمة، حصل 460 ألفاً فقط على الحقوق الانتخابية[71]. ولم تصبح الراديكالية الريفية مشكلة خطيرة من جديد إلى أن وقعت منازعات الإيجارات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.

إن انتفاضات الفلاحين التي سبق الحديث عنها توثق وجود ما هو أكثر من المقاومة المتناثرة للتحول من النظام الزراعي ماقبل الحديث إلى النظام الزراعي الجديد، فهي تعكس الكثير من المشكلات المعتادة الخاصة بالتحول إلى الرأسمالية والزراعة التجارية في الريف. ولكن لماذا لم تكن أشد خطورة مما كانت عليه؟ للإجابة عن هذا السؤال من الضروري بحث المجتمع الريفي والتغيرات التي تعرض لها بقدر أكبر من الدقة.

كما هو الحال في أي مجتمع زراعي، كان الفلاحون اليابانيون يولِّدون معظم الفائض الاقتصادي الذي يدعم الطبقات العليا، بينما كانت طرق استخراج هذا الفائض تشكل نواة المشكلات السياسية والاجتماعية كلها تقريباً. ولاحظ البروفيسور أساكاوا (Asakawa)، وهو مؤرخ بارز من الجيل القديم، أن مشكلة إدارة القرية الأولى في عهد توكوجاوا كانت تحصيل الضرائب. «القليل من بنود

(71) المصدر نفسه، ص 188.

قوانين القرية لم يكن يعتمد، بشكل مباشر أو غير مباشر، على موضوع تحصيل الضرائب؛ والقليل من مراحل بنية الحكم الإقطاعي والرفاه القومي بكامله لم يكن متأثراً على نحو عميق بحل هذه المشكلة الأساسية»[72]. ونظام تحصيل الضرائب الإقطاعي مسؤول بصورة كبيرة عن طابع القرية اليابانية المحبوك الذي أثار إعجاب مجموعة كبيرة من المؤرخين والمراقبين المحدثين. وفي الوقت نفسه ربطت البنية الإقطاعية اليابانية الفلاحين على نحو وثيق بحكامهم.

كانت الضريبة الأساسية هي ضريبة الأراضي وكانت لا تُفرض على الفلاح كفرد، بل على القدرة الإنتاجية المحددة بشكل رسمي بالنسبة إلى كُلّ حيازة. وكان الفلاح من وجهة النظر الرسمية أداة لجعل الحيازة تغل ما ينبغي أن تغله[73]. وحتّى وقت قريب جداً كان من يُعتبرون حجة في الشؤون اليابانية يعتقدون أن السيد الإقطاعي في زمن توكوجاوا بصفة عامة، وهو المضطر لتحمل نفقات أكبر للعيش في عاصمة الشوجن وغيرها من الأماكن، كان يستخدم آلة إدارة القرية لاستخراج المزيد والمزيد من الفائض من الفلاحين[74]. وقد جعل البحث المفصل لواقعة تحصيل الضرائب في قرى عديد متناثرة هذا الاستنتاج غير مرجح إلى أقصى حدّ، فما يبدو أنه كان يحدث هو أن الكمية التي كانت تؤخذ من خلال تحصيل الضرائب ظلت ثابتة أو قريبة من الثبات، بينما زادت إنتاجية زراعة الفلاحين زيادة ملحوظة، وكانت النتيجة بقاء كمية أكبر في أيدي الفلاح[75].

كان نظام تحصيل الضرائب يعاقب الفلاحين الذين لا يحسّنون إنتاج أراضيهم ويفيد من يزيدون إنتاجيتهم، وبالرغم من غموض تفاصيل عمل نظام تحصيل الضرائب، فمن السهل رؤية أن نظام تحصيل الضرائب الذي يأخذ كمية ثابتة من الإنتاج من كلّ مزرعة السنة تلو الأخرى سيكون له ذلك الأثر. ولا نعرف على وجه التحديد كيف كانت القرى اليابانية توزع عبء الضريبة التي يتم

(72) Asakawa, «Notes on Village Government in Japan after 1600, I,» p. 269.

(73) المصدر نفسه، ص 277.

(74) Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, p. 21.

(75) Thomas C. Smith, «The Land Tax in the Tokugawa Period,» *The Journal of Asian Studies*, vol. 8, no. 1 (November 1958), pp. 3-19, Esp. 5-6, 8, and 10.

تحصيلها على القرية بما يتناسب مع تقدير السيد الإقطاعي لغلة الحقول المنفردة، ولكن هناك أدلة قوية إلى حدّ ما على أن نظام تحصيل الضرائب كان يشجع الإنتاج المحسَّن[76]. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يشير إلى وجود إعادة توزيع دورية للأملاك وأعبائها، وهو ما نجده في القرية الروسية. إذاً، فبدون أي نية متعمدة، يبدو أن تحصيل ضرائب توكوجاوا وسياستها الزراعية، كما أوجدته الطبقة الحاكمة والفلاحون أنفسهم، كان «رهاناً على القوي».

علاوة على ذلك كانت بنية المجتمع الياباني على نحو يفرض حواجز معينة في وجه نمو أي احتمال ثوري بين الفلاحين. وربما يوجد بعض تلك الحواجز في عمل نظام تحصيل الضرائب في عهد توكوجاوا، فقد كان فصل المحارب عن الأرض بواسطة حكّام توكوجاوا الأوائل يعني أن التزامات الفلاحين المالية تجاه الحكومة اتخذت مظهر الضرائب العامة الواجب سدادها للحكومة وليست واجبات شخصية يجب أداؤها للسيد الإقطاعي، ولم تكن هناك عبارات مبتذلة، وشيئاً فشيئاً أُدمِجت السخرة الشخصية في السخرة من أجل المصلحة العامة[77]. ومن المرجح إلى حدّ كبير أن هذا الظهور للالتزامات العامة ساعد على تيسير نقل الفلاحين لولائهم من السيد الإقطاعي إلى الدولة الحديثة، حيث آن الآوان لقيامهم بذلك في إصلاح ميجي.

إلى جانب هذه السمات البيروقراطية التي أظهرت حكومة توكوجاوا على أنها «حكومة» موضوعية بشأن الفلاحين، فقد احتفظت حكومة توكوجاوا بملامح أكثر إقطاعيةً وأبويةً مكنت المحاربين الحاكمين من مدّ أذرعهم داخل مجتمع الفلاحين.

ولتفعيل نظام جمع الضرائب والإشراف الأبوي على حياة القرية، أحيا حكام توكوجاوا النظام الصيني القديم الخاص بإدارة القرية المعروف باسم باو (Pao). وفي الصين لم تحقق هذه الوسيلة الخاصة بتقسيم الأسر في القرية إلى جماعات صغيرة تتولى مسؤولية إدارة أفرادها نجاحاً كبيراً قط. أما في اليابان فكانت هذه الوسيلة معروفة منذ الاستعارة الكبيرة في القرن السابع عشر من الصين، غير أنها لم تزد عن كونها بقاءً واهياً عندما استولى عليه حكام توكوجاوا الأوائل وفرضوها على سكان الريف والحضر جميعاً في المناطق الخاضعة لنفوذهم. ويؤكّد أساكاوا

---

(76) المصدر نفسه، ص 4، 10-11.

(77) Asakawa, «Notes on Village Government in Japan after 1600, I,» p. 277.

أن كلّ ساكن من سكان القرى، بغضّ النظر عن حيازته أو مكانته، أُمِر بالانضمام إلى واحدة من هذه الجماعات التي تضم كلّ منها خمسة رجال كي يُنفذ هذا النظام تنفيذاً جيداً. وفي العادة كانت جماعة الرجال الخمسة تضم خمسة من أرباب الأسر المقيمة بالقرب من بعضها، بالإضافة إلى أفراد أسرهم، ومن يعولونهم، ومستأجريهم[78]. واعتباراً من منتصف القرن السابع عشر تقريباً، انتشرت عادة جعل جماعة الرجال الخمسة تتعهد تحت القَسَم بتنفيذ أوامر السيد الإقطاعي، مرددةً الأوامر على نحو أقرب ما يكون إلى التطبيق بالشكل الذي أُعطيت به تلك الأوامر لها[79].

لقد أُلحقت بجماعة الرجال الخمسة وسيلة الإعلانات العامة أو وضع لوحات الإعلانات في القرى لحث الفلاحين على السلوك الحسن. ونقابل من حين إلى آخر في الكتابات الحديثة عبارات تعني أن الفلاح الياباني كان خاضعاً للسلطة بقدر جعل تلك الإعلانات العامة كافيةً تقريباً في حدّ ذاتها لحفظ السِّلم والنظام. وكما أحاول أن أوضح، فقد كانت هناك أسباب أخرى أقوى من ذلك لهذا النظام، وهو النظام الذي شهد في كل الأحوال فترات من الاضطراب الخطير. وبالرغم من ذلك يجدر بنا أن نلقى نظرة على نصّ واحدة من تلك الرسائل، إذ إنّها قد تعدِّل هذا الانطباع الخاص بالنظام «الطبيعي». ومع أن هناك إشارة إلى بوذا في هذه الرسالة التي تعود إلى منتصف القرن السابع عشر، فإن نبرته كونفوشية إلى حدّ كبير:

"كُنْ بارّاً بوالديك. وأول مبادئ البر أن تحافظ على صحتك، فإنما يُسَرُّ والديك أيما سرور إن أنت تجنبت شرب الخمر والعراك، وأحببت أخيك الصغير، وأطعت أخيك الكبير. وإذا ما تمسكت بالمبدأ السابق، فسوف تنال بركات الآلهة وسوف يكون بوذا بجوارك، وسوف توفق إلى سواء السبيل وسوف تجني المحاصيل الطيبة. أما إذا أصبحت منغمساً في الملذات والكسل، فسوف يصيبك الفقر والفلس، وسوف تلجأ في آخر المطاف إلى السرقة، وحينذاك سوف ينال منك القانون ويقيدك بالحبل ويضعك في القفص، وربما شنقك. ولو حدث ذلك، فسوف ينفطر قلب والديك! بل إن زوجتك وأطفالك وإخوتك سوف يعانون من العقاب بسبب جريمتك».

(78) المصدر نفسه، ص 267.

(79) المصدر نفسه، ص 268.

وتمضي النصح مع بعض التعليقات على المكافآت المادية جزاء السلوك الحسن ويقترب من نهايته بهذه النصيحة الكاشفة:

«حقاً، إن المزارع يحيا أكثر أنواع الحياة أماناً إن هو دفع ضرائبه بانتظام؛ لذلك فلتكن هذه القاعدة السابقة في ذهنك على الدوام...»[80].

من خلال جماعة الرجال الخمسة وغيرها من الوسائل، جُعِلت القرية بأسْرِها تهتم اهتماماً إيجابيّاً بسلوك كلّ أسرة معيشية. وكان الزواج والتبني والخلافة والميراث موضع رقابة فعالة. وكان متوقعاً من الفلاحين أن يراقبوا سلوك بعضهم البعض ويصححوه، حيث يسوون المنازعات عن طريق المصالحة بقدر الإمكان. وكان محظوراً بشدة على الفلاحين حيازة الأسلحة النارية، أو حمل السيوف، أو دراسة الكلاسيكيات الكونفوشية، أو تبني أي ممارسات دينية مستحدثة[81].

كانت قناة الرقابة الرسمية الأخرى من خلال عمدة القرية. وفي معظم القرى كان منصب العمدة يتوارثه الأبناء عن الآباء إلى جانب رئاسة العائلة، أو كانت العائلات الكبيرة تتولاه بالتناوب[82]. كما شاع تعيين العمدة بواسطة السيد الإقطاعي أو موظفه[83]. ويبدو أن تولي منصب العمدة في القرى التي خضعت للتأثيرات التجارية حيث بدأت البنية التقليدية في التحلل، كان يتم من خلال الانتخاب[84].

كان السيد الإقطاعي يفعل كلّ ما بوسعه لدعم كرامة ومكانة العمدة، وهو رئيس حكم القلة الصغير الذي كان يتمثل بالقرية اليابانية في عهد توكوجاوا. وكانت سلطة العمدة تقوم في الأساس على التحريك الحريص للرأي الموجِّه في القرية. وبدلاً من أن يعزل نفسه عن هذا الرأي، كان العمدة يقف مع القرية في

---

(80) مقتبسة في: Matsuyo Takizawa, *The Penetration of Money Economy in Japan and its Effects upon Social and Political Institutions*, Studies in History, Economics, and Public Law; no. 285 (New York: Columbia University Press, 1927), p. 118.

(81) Asakawa, Ibid., p. 275.

(82) Smith, *The Agrarian Origins of Modern Japan*, p. 58.

(83) Asakawa, Ibid., p. 167.

(84) Smith, Ibid., p. 58.

أي أزمة ضدّ السيد الإقطاعي، حتّى وإن كانت نتيجة ذلك هي الموت الأكيد تقريباً. ولكن تلك الظروف كانت استثنائية. وبصورة عامة كان العمدة شخصاً يوفّق بين مصالح السيد الإقطاعي ومصالح وجوه القرية ليصل إلى نوع من الاتفاق أو فكرة الرفاه العام[85].

لقد أبدت القرية اليابانية مطالبة شرسة بالإجماع تذكرنا بالسبورنوست (Sbornost) الروسية، وكانت الأمور الشخصية تُعطى طابعاً عاماً لئلا تؤدي إلى رأي أو سلوك منحرف. وبما أن كلّ شيء سري يدعو إلى الشك بصورة آلية، فالرجل الذي لديه عمل خاص يديره مع شخص في قرية أخرى قد يُضطر إلى إدارته من خلال عمدة قريته. والشائعات، والنفي المؤقت، وأشد العقوبات خطورة، مثل التجمع عند بيت الشخص وقرع القدور والصواني بشكل جماعي، أو حتّى الخَلْع (وهو ما يعني قطع الصلة بين الفلاح والمجتمع البشري كي يموت جوعاً بعد قليل أو يدخل في صراع مع القانون) ساعدت جميعها على خلق التوافق الذي ربما كان أشد صرامة بكثير من أي توافق يتأسى عليه المفكرون الغربيون المحدثون. ولم يكن العمدة يعبّر عن رأيه بشأن أي قضية مهمة إلا بعد أن يعرف شعور المجتمع المحلي من خلال التشاور الواعي مع الشخصيات البارزة الأخرى، وكان القرويون يقطعون أشواطاً بعيدة لتحاشي أي خلاف علني في الرأي. ويذكر سميث إحدى القرى حيث اجتمع مجلس القرية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية سراً في موعد سابق على موعد اجتماعه العلني كي تكون قراراته بالإجماع. وبالمثل كان العمدة في عهد توكوجاوا يجمع الأطراف المتنازعة على حدود الأراضي للتوصل إلى تسوية، وبعد التوصل إلى التسوية وحل المسألة، يصدر «أمراً»[86].

كان نظام جمع الضرائب، بالإضافة إلى القيود السياسية والاجتماعية التي تدعمه، المصدر الخارجي الرئيسي للتضامن في القرية اليابانية، وكانت هناك مصادر داخلية مهمة كذلك، وهي في المقام الأول نظام التعاون الاقتصادي الذي تتضافر معه بشدة بنية التزامات القرابة وقواعد الميراث.

وبالرغم من عدم وجود مؤشرات تدلّ على وجود أي نظام للفلاحة

---

(85) المصدر نفسه، ص 59-60.

(86) المصدر نفسه، ص 60-64.

الجماعية، فقد كانت الأرض تخص القرية التي تحفظ لأفرادها الحق الحصري في زراعتها[87]. وكانت الأرض المشاع تمد أسر الفلاحين بالوقود والعلف والسباخ ومواد البناء. وعلى عكس الأرض المشاع في أوروبا، فهي لم تكن مخزوناً محتملاً بشكل أساسي للفلاحين الفقراء، بل كانت موضع السيطرة الفعلية للأسر الثرية[88]. وبالمثل كان تخصيص الماء لزراعة الأرز مسألة مهمة للقرية كلها. وبالرغم من أهمية مشاكل الري، فمن المحتمل أنها لم تكن كافية في حدّ ذاتها لخلق ذلك النوع من التضامن الذي اشتهرت به القرية اليابانية. وقد رأينا أن ري القرية في الصين لم يخلق أي تضامن ملحوظ. وحتّى في عهد توكوجاوا كانت زراعة الأرز اليابانية تتطلب عملاً كبيراً وقوة عاملة جيدة التنظيم لزراعة الربيع. ولم يكن الأرز يُبذر مباشرةً في الحقول، بل كان يُزرع في أحواض خاصة تُنقل منها الشتلات فيما بعد، وكانت هذه العملية تُنفذ خلال وقت قصير جداً لتحاشي حدوث أضرار للشتلات، وكان لا بُدَّ من وجود كميات ضخمة من الماء لفلاحة التربة على نحو يجعل لها قوام المعجون السميك المناسب لاستقبال الشتلات. وبما أن القليل من الحقول هو الذي يمكن تزويده بالكمية اللازمة من الماء في وقت واحد، فقد كان من الضروري غمر الحقول المزروعة الواحد بعد الآخر، مما يقلل الوقت المتاح لنقل الشتلات في أي حقل إلى بضع ساعات. وكان إنجاز النقل في الوقت المتاح يتطلب قوة عمل أكبر بكثير مما يمكن للأسرة الواحدة حشده[89].

لقد واجه الفلاحون اليابانيون مشكلة قوة العمل الكافية التي كانت أشد ما تكون حدة في زراعة الأرز، وإن لم تقتصر على هذا المحصول وحده من خلال نظامهم الخاص بالقرابة والإرث، حيث يوسعونه بالقرابة البعيدة أو حتّى القرابة المصطنعة إذا اقتضى الحال ذلك. وفي معظم قرى القرن السابع عشر كانت حيازة أو حيازتان أو أكثر من ذلك أكبر بكثير من سائر الحيازات. وكان جزء من العمالة التي تفلح تلك الحيازات يتم توفيره عن طريق توسيع الأسرة إلى ما وراء الحدود

(87) المصدر نفسه، ص 36.

(88) المصدر نفسه، ص 24، 42، و182-183.

(89) هذا الملخص منقول حرفياً تقريباً من المصدر نفسه، ص 50-51. الكثير من المشاكل الفنية البحتة ما زالت كما هي في اليابان في الوقت الحالي. انظر الفصل السابع من: Richard King Beardsley, John W. Hall [and] Robert E. Ward, *Village Japan* ([Chicago]: University of Chicago Press, [1959]).

المعتادة في الحيازات الصغيرة من خلال إبقاء الجيل الصغير داخل الأسرة بعد الزواج وكذلك من خلال الاحتفاظ بأفراد سلالة النسب ذي القرابة البعيدة. وعندما لا تكون الأسرة كافية، كما يحدث كثيراً، كان أصحاب الحيازات الكبيرة يلجأون إلى وسيلتين، فقد كانوا يعطون لبعض الأشخاص المعروفين باسم ناجو (Nago) وبمجموعة مختلفة من الأسماء المحلية حيازات صغيرة بمساكن منفصلة مقابل خدمات العمل. أما الوسيلة الأخرى فكانت استخدام الخدم الوراثيين جينين (Genin)، وكذلك فوداي (Fudai)، وهم أشخاص يتم توارثهم هم وأبنائهم داخل الأسرة من جيل إلى جيل[90].

وكان كلّ من أصحاب الحيازات الصغيرة والخدم الوراثيين يُستوعبون بشكل كبير في نمط الحيازة الكبيرة التي تفلحها الفروع التابعة لأصل الأسرة، وكانت علاقاتهم الاقتصادية متشابهة من حيث النوع، إن لم تكن في الدرجة. ويحذرنا سميث، وهو مرجعنا الأساسي في ما يتعلق بهذه المعلومات، من اعتبار أصحاب الحيازات الصغيرة طبقة مميزة، فقد كانوا مميزين فقط بالمعنى الشكلي والقانوني. أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فكان وضعهم أقرب إلى وضع أفراد الأسرة الفرعية[91].

وهكذا لم تكن القرية اليابانية في العصور ماقبل الحديثة تجمعاً لوحدات زراعية مستقلة، بل كانت تجمعاً لوحدات زراعية تقوم على الاعتماد المتبادل، البعض منها صغير والبعض الآخر كبير، وكانت الوحدات الكبيرة توفر تجمعاً لرأس المال في صورة أدوات وحيوانات وبذور وعلف وسماد... إلخ، يمكن للوحدات الصغيرة الاعتماد عليه من حين إلى آخر. وفي المقابل كانت الوحدات الصغيرة توفر العمالة[92]. ويبين فصل رأس المال عن العمل في ما يتعلق بالمِلكية، والجمع بينهما في عملية الإنتاج، بعض التشابهات مع الصناعة الرأسمالية. وتكشف دراسة أُجريت لحوالى مئة من سجلات القرى في القرن السابع عشر من أنحاء اليابان كافةً أن من أربعين إلى ثمانين في المئة من حائزي الأراضي الزراعية في معظم القرى كانوا بلا منازل وما يتبعها من مبان

(90) Smith, Ibid., pp. 8-11.

(91) المصدر نفسه، ص 46، و49.

(92) المصدر نفسه، ص 50.

وأراضٍ[93]. ومن ناحية أخرى، ساعدت العلاقات الأبوية وشبه القرابية بين مالكي الحيازات الكبيرة ومن يوفرون العمالة في الحيلولة دون ظهور الصراع الطبقي في القرية. وقد يكون من الصعب ادعاء أن أصحاب الحيازات الكبيرة كان لديهم أي شيء أشبه باحتكار السلطة، مع أنه لا شكّ في أن النظام كانت له جوانب الاستغلال الخاصة به ـ أهم شيء هو أن أصحاب الحيازات الصغيرة لم يكن يمكنهم في العادة زراعة الأرز في التربة الفقيرة المخصصة لهم[94]. وفي الأوقات العصيبة كان على كبار المُلاك مساعدة أقل تابعيهم حظّاً. وعلاوة على ذلك لا بُدَّ أن القدرة على رفض تقديم المساعدة في أزمة حصاد الأرز كانت عقوبة مهمة في أيدي من يقدمون العمالة، وإن اقتضى هذا الرفض أقوى المبررات كي يكون مقبولاً أمام رأي القرية[95].

سوف تساعد بعض التعليقات على المِلكية والإرث في استكمال هذه الصورة في العصور ماقبل الحديثة، فكما رأينا، كان أصحاب الحيازات الصغيرة الذين كان الكثير جداً منهم يفتقرون إلى المنازل وما يتبعها من أراض ومبان، يفلحون مجرد أشرطة من الأرض لا يمكن أن تعيل أسرة بدون مبادلة العمل ببعض الموارد الأخرى[96]. وإذا ما عدنا إلى أصحاب الحيازات الكبيرة سنعلم أنه بينما كان بالإمكان تقسيم الأملاك بين الورثة، فلم يكن بالإمكان تقسيم منصب كبير العائلة. ولم يكن نظام الإرث عادلاً، حيث كان هناك عقاب الرأي العام في مقابل الكرم غير الواجب مع الأسر الفرعية. وسبب التقسيم غير العادل هو تحرير الأسرة الرئيسيّة من الالتزام بدعم الأفراد «الزائدين». ومن خلال الاحتفاظ بمعظم الأرض وتوطين الأفراد «الزائدين» على قطع صغيرة من الأرض، كانت الأسرة الرئيسيّة تضمن لنفسها حيازة كبيرة على نحو يرضيها ومورد عمالة كافٍ[97].

تبدو المعاني الضمنية السياسية الخاصة بمجتمع الفلاحين في أواخر عصر توكوجاوا جليةً بعض الشيء، فمن الواضح أننا لا نستطيع تفسير غياب ثورة الفلاحين الشاملة في تلك الأوقات المضطربة إلى حدّ ما على أنه نتيجة

(93) المصدر نفسه، ص 42.
(94) المصدر نفسه، ص 25-26.
(95) المصدر نفسه، ص 51.
(96) المصدر نفسه، ص 48.
(97) المصدر نفسه، ص 37-40، و42-45.

التساوي التقريبي في الحيازات، بل إن مجموعة من الصلات التي كانت تربط من لا أملاك لديهم بمن يملكون الأراضي هي التي ساعدت في الحفاظ على الاستقرار. ويقدم مجتمع القرية الياباني ماقبل الحديث كلّ دليل على أنه كان يملك آلية قوية لدمج الأفراد الذين لديهم شكاوى فعلية ومحتملة والسيطرة عليهم. وعلاوة على ذلك يبدو أن القنوات الرسمية وغير الرسمية للسيطرة بين السيد الإقطاعي والفلاحين كانت فعالة إلى حدّ كبير، فقد كان السيد الإقطاعي يعلن عن رغبته، ويشير الفلاحون فحسب إلى مدى استعدادهم للطاعة من خلال إجراءات منظمة تنظيماً واضحاً. ويتكون لدينا انطباع قوي بأن مجتمع توكوجاوا، حين كان يعمل بشكل جيد، كان يتكون من مجموعة من السلاسل التنازلية والمنتشرة من القيادات المؤثرة ورفقتها من الأتباع المقربين الذين تربطهم من القمة إلى القاعدة روابط أبوية وشخصية تمكّن أصحاب المكانة الرفيعة من معرفة إلى أي حدّ يمكنهم دفع من هم دونهم. وربما كان هناك شيء إقطاعي على نحو خاص في هذا الترتيب، وإن كان كذلك سمة من سمات أي تراتب مستقر.

كانت مبادلة العمل برأس المال وبالعكس أهم شيء بالنسبة إلى البنية الاجتماعية الخاصة بالقرية اليابانية ماقبل الحديثة، بدون آلية السوق المحايدة ومن خلال أكثر آليات القرابة شخصيةً. وقد غيَّر ظهور السوق هذه الترتيبات، وإن تركت تلك الترتيبات أثرها على مجتمع الفلاحين الياباني فيما بعد حتّى وقتنا الحالي؛ ولذلك فإن مهمتنا التالية هيَ تتبع آثار السوق، أو بصورة عامة ظهور الزراعة التجارية وخاصة النتائج السياسية لهذا التحول الذي بدأ الشعور به في عصر توكوجاوا.

تميز النصف الأخير من عصر توكوجاوا بالتحسينات الضخمة جداً في التقنيات الزراعية، فبعد عام 1700 بدأت الأطروحات العلمية بحق في الظهور، في تشابه غريب مع التطورات التي كانت تحدث في الوقت نفسه في إنجلترا. وبعد بضعة انحناءات طقسية لمبدأ الانسجام مع الطبيعة الكونفوشي، استقرت تلك الأطروحات في الحال على المسألة العملية على نحو بارز الخاصة بتحسين أساليب الطبيعة. وهناك أدلة واضحة على أن المعرفة التي عرضتها تلك الأطروحات تسربت إلى الفلاحين. وكانت الدوافع الأساسية التي لاقت قبولاً لديها هي المصلحة الذاتية، غير أنها مصلحة الأسرة وليس الفرد. ولم يكن هناك

قبول للأفكار الخاصة برفاه المجتمع أو الدولة[98].

سوف تبعدنا كثيراً رواية التحسينات التقنية بأي قدر من التفصيل عن موضوعنا الأساسي وهو التغير السياسي. ويكفي أن نذكر التحسينات في الري التي زادت مساحة الأرض المزروعة أرزاً وأضافت المزيد إلى محصول الأرز، واستخدام الأسمدة التجارية التي حلت محل الحشائش التي كان يؤتى بها من سفوح الجبال وتُداس في الحقول، واختراع جهاز درّاس جديد يُقال إنّه يدرس الأرز بسرعة تزيد عشر مرات تقريباً على الطريقة القديمة[99]. وأكثر الأمور أهمية بالنسبة إلى أغراضنا هو أن تلك التغيرات التي تتناقض تناقضاً حاداً مع أكثر الثورات الآلية إثارة للدهشة التي اجتاحت الولايات المتحدة خلال المئة سنة الماضية، زادت من كمية العمالة المجمعة اللازمة للزراعة اليابانية، فمع أن التحسينات التقنية، كالسماد التجاري وآلة الدراس المحسَّنة، خففت عبء العمل في أوقات الذروة عند بذر البذور والحصاد، فإن إجمالي عبء العمل لم يقلّ، ذلك أن اليابانيين تحولوا إلى أشكال مختلفة من مضاعفة المحاصيل، فكانت أعباء عمل الذروة الخاصة بالمحاصيل الجديدة مؤقتة بقدر الإمكان بحيث تتوافق مع فترات الركود الخاصة بالمحاصيل القديمة. وهكذا كانت النتيجة العامة نشر المزيد من العمل على نحو أكبر من التساوي على مدار العام[100].

نتيجة لزيادة الإنتاج الزراعي إلى حدّ ما، زاد انتشار تبادل السلع من خلال السوق أكثر وأكثر في المناطق الريفية، وكذلك الحال بالنسبة إلى استخدام النقود، وإن كان النقد في حدّ ذاته كان معروفاً منذ زمن بعيد؛ فقد ذكر سفير كوري في القرن الخامس عشر أن الشحاذين والعاهرات ما كانوا ليقبلوا غيره. وفي أواخر عصر توكوجاوا كانت الأسواق التي تُقام كلّ عشرة أيام توجد حتّى في المناطق النائية والمتخلفة[101]. ومع أن هناك أدلة على وجود درجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي لدى الفلاحين دامت لفترة طويلة في عصر ميجي[102]، فمن الواضح أن اليابان، على عكس الصين، بدأت في القرن الثامن عشر اتخاذ

(98) المصدر نفسه، ص 87-88، و92.

(99) المصدر نفسه، ص 97-102.

(100) المصدر نفسه، ص 101-102، و142-143.

(101) المصدر نفسه، 72-73.

(102) المصدر نفسه، ص 72.

خطوات كبيرة جداً خاصة بها إلى حدّ كبير نحو التحول إلى دولة حديثة. وقد يمكن إرجاع جزء كبير من الاختلاف إلى سِلْم توكوجاوا الذي تناقض مع اضطراب الصين في عصر أسرة مانشو التي كانت تنهار في ذلك الحين.

لقد كان لتقدم الاقتصاد في تلك الأثناء آثار واسعة الانتشار في تغيير النظام التقليدي الخاص بالحيازات الكبيرة مع توابعها والاستعاضة عنه بمزارع الأسرة وتجمعات المُلاك والمستأجرين. وكان السبب الأساسي هو النقص المتزايد في العمالة الريفية، فقد كان نمو التجارة والصناعة الريفيتين يعني أنه على أصحاب الحيازات الكبيرة إعطاء المزيد من الأرض لأصحاب الحيازات الصغيرة التابعين لهم كي يَحُولُوا بذلك دون اجتذاب المدن لهم. كما أنَّ أصحاب الحيازات الصغيرة (ناجو) كانوا يجدون فرصاً أكثر وأكثر لكسب المال في الصناعات اليدوية. وبدأ العمل بالأجر يحلّ محل الأشكال القديمة، واختفى صاحب الحيازة الصغيرة التابع من الريف كفئة قانونية، واختفى بشكل أبطأ كواقع اقتصادي واجتماعي. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر لم تتبقَّ سوى آثار لهذه الطبقة. وكان الاتجاه العام هو رفع أصحاب الحيازات الصغيرة التابعين إلى وضع الأسر المنفصلة، حيث كان القليل منهم أصحاب أراض ولكن أغلبهم كانوا مزارعين مستأجرين[103].

أدت عملية مشابهة إلى نتائج مشابهة في حالة الخدم الوراثيين، وهم المصدر الرئيسي الآخر للعمالة بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الكبيرة من خارج الأسرة. وهنا كذلك حرر أثر السوق العامل الريفي من العلاقات التقليدية والأسرية، وإن كان ما كسبه من الاستقلال طفيفاً أو لا شيء بالمرة. وكثيراً ما كان «عقد» الأجر يُعَقِّدُه الدَّين الذي كان لا يزال يجعل العامل الريفي خادماً خاضعاً لفترة ممتدة من الزمن. ومع ذلك فقد كانت الميزة الأساسية للندرة في مصلحة العامل. وفي أواخر عصر توكوجاوا أصبحت العمالة الأجيرة شائعةً جداً، وقد رفعت الندرة من سعرها وحررتها من القيود التقليدية. وهكذا ساعدت التحسينات البطيئة في الوضع الاقتصادي لصاحب الحيازة الصغيرة والخادم الوراثي في تسريع ظهور الزراعة بالإيجار[104].

(103) المصدر نفسه، ص 33، 34، 83، 133، 134، و137.

(104) المصدر نفسه، ص 108-118، 120، و123.

كان التحول إلى الزراعة بالإيجار بحلول منتصف القرن الثامن عشر قد أصبح اتجاهاً قوياً[105]. وكان أصحاب الحيازات الكبيرة قبل ذلك بنصف قرن قد أدركوا بالفعل أن تكلفة العمالة المرتفعة بأشكالها المتغيرة جعلت من المستحيل تشغيل الحيازات الكبيرة بنجاح. ولم تستمر تكاليف العمالة في الارتفاع أثناء القرن التالي فحسب، إذ بحلول منتصف القرن التاسع عشر لم يعمل الكثير من العمال الإجراء، الذين وجدوا أنه يمكنهم بالكاد إعالة أسرهم بما يكسبونه فقط، بشكل جيد من أجل مُلاك الأراضي، وكانوا يختفون في كثير من الأحيان بدون إنذار عندما تشتد بهم الحاجة. وكانت تلك الظروف تلائم وحدة الحجم العائلي التي يفلحها المستأجرون الذين كانوا فيما مضى يعتمدون على أصحاب الحيازات الصغيرة[106]. وبتقليل حجم الوحدات الكبيرة إلي وحدات صغيرة يمكن إدارتها ويفلحها المزارعون المستأجرون، استطاع أصحاب الحيازات الكبيرة الاحتفاظ بأرباحهم من الأرض وزيادتها في بعض الحالات. وقد أصبح على المستأجرين تحمل عبء الأسمدة وغيرها من تكاليف الزراعة باهظة التكلفة، وهو ما كانوا يتمكنون منه بطريقتين: بتخفيض مستوى المعيشة وبزيادة مكاسبهم من المهن الحرفية، حيث بدأت التجارة والصناعة ينموان[107].

ولذلك لم تكن النتيجة النهائية اختفاء الحيازات الكبيرة، بل تغيير طريقة استغلالها من النظام القائم على الأسرة وامتداداتها إلى نظام يقوم على الإيجار. وأصبحت وحدة الزراعة أصغر؛ ورغم ذلك فقد صارت وحدة الملكية أكبر. ويوضح سميث أنه بدلاً من أن يصفي المُلاك حيازاتهم الكبيرة وسَّعوا تلك الحيازات على نحو كبير بعد اكتشافهم حلاً لمشكلتهم في الزراعة بالإيجار[108]. وقد أُحِلَّت العلاقات المتفجرة محل العلاقات الأبوية بين المالك والمستأجر، حيث ظهرت طبقة مُلاك أراضي من بين الفلاحين ـ قد يبدو أنهم أكثر بعض الشيء ممن جاؤوا من الطبقة الأرستقراطية ـ نتيجة لظهور الزراعة التجارية. وكان مقدراً لتلك المشاكل الجديدة التي خلقتها تلك العلاقة أن تزعج اليابان لفترة طويلة، كما نعرف.

(105) المصدر نفسه، ص 5، و132.

(106) المصدر نفسه، ص 127، 131-132، و134.

(107) المصدر نفسه، ص 127-131.

(108) المصدر نفسه، ص 126، 131، و141.

وكما قد يكون متوقعاً، بناءً على تجربة البلدان الأخرى، أفرزت العلاقات التجارية الجديدة اتجاهاً ما نحو تركيز الأراضي في عدد أقل من الأيدي وانهيار العلاقات الأسرية القديمة داخل المجتمع الفلاحي[109]. غير أن النقطة المهمة بشأن اليابان هي أن تلك الاتجاهات لم تقطع شوطاً طويلاً جداً، فبعد ظهور زراعة المستأجرين كحل لمشاكل الزراعة التجارية، طرأ تغير بسيط جداً على علاقات المِلكية لمدّة قرن تقريباً، فبالرغم من بعض نُذُر نزع مِلكية الفلاحين، لم يحدث نزع الملكية هذا. كما لم يهبَّ الفلاحون لينزعوا ملكية الطبقات السائدة في المجتمع الياباني. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كان اقتحام العلاقات التجارية للزراعة قد خلق رغم ذلك وضعاً خطيراً بالنسبة إلى النظام القديم وخلّف ميراثاً من المشاكل الخطيرة لأسرة ميجي.

كانت خطوات اليابان الأولى نحو المجتمع الصناعي في السنوات الأولى من عصر ميجي خطوات مألوفة من استخراج المزيد من الموارد من السكان الذين في أسفل السُلّم الاجتماعي. وكما حدث في روسيا السوفياتية، كان الفلاح الياباني في المقام الأول هو الذي يدفع ما يسميه الماركسيون التراكم الرأسمالي الأوَّلي، وهو جمع رأس المال الكافي لإحداث القفزة من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي. ولكن التجربة اليابانية كانت على العكس تماماً من التجربة السوفياتية، وهو ما يعود بصورة كبيرة إلى الرعاية التي نَفَّذت في ظلها أسرة ميجي التحول الصناعي.

كانت الحكومة الجديدة بحاجة إلى مصدر يُعتمد عليه من العوائد، وكانت ضريبة الأراضي التي أُقرت في عام 1873 الوسيلةَ المختارةَ، وربما الوسيلة الوحيدة الممكنة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية في ظلّ الظروف القائمة، وقد قدَّم الفلاحون معظم العوائد للحكومة[110]. وبما أن الحكومة نفَّذت معظم خطوات الصناعة الأولى ـ حيث سلمتها لمُلاك من القطاع الخاص بعد بضع سنوات ـ فقد دفع الفلاح ثمن المراحل الأولية من النمو الصناعي. ومن ناحية

---

(109) المصدر نفسه، ص 145-146، 149، 157-163.

(110) بناء على ما جاء في ص 25 من: Smith, *Political Change and Industrial Development in Japan: Government Enterprise, 1868-1880,*

فقد جاء حوالى 78 في المئة من العوائد الحكومة العادية في الفترة من 1868 إلى 1880 من ضريبة الأرض. انظر كذلك المصدر المذكور ص 73-82.

أخرى، وبناءً على حكم المراجع الحديثة، لم تمثل ضريبة الأراضي زيادة على ضريبة توكوجاوا. وكل ما فعلته الحكومة أنها أعادت توجيهها إلى قنوات جديدة، لتحقق التصنيع بذلك دون تقليل مستويات المعيشة الريفية[111]. وكان تحقيق ذلك ممكناً لأن الإنتاجية الزراعية ظلت تزداد، كما ازدادت في عهد توكوجاوا[112]. واستمرت الزيادة خلال معظم تلك الفترة من تاريخ اليابان التي نناقشها في هذا الكتاب. وزادت غلة المحصول بما يقدر بالضعف فيما بين 1880 و1940[113]. ولا بُدَّ أن نحذر القفز إلى نتائج متفائلة بشأن إمكانية وجود سبيل غير ثوري للتصنيع بناءً على تلك الحقائق، فقد دفعت اليابان ثمن الفشل في تحديث بنيتها الزراعية، ودفعته بلدان أخرى كذلك، حين سارت الجيوش اليابانية إلى الصين وسقطت القنابل اليابانية على السفن الأمريكية.

كان الأثر الاقتصادي المباشر على الفلاحين هو تكثيف اتجاهات معينة في عصر توكوجاوا. وكان على الفلاح أن يجمع النقود ليدفع ضريبة الأراضي فأصبح بالتالي أكثر اعتماداً على تقلبات السوق وعلى مرابي القرية الذي غالباً ما كان أحد كبار مُلاك الأراضي في القرية. ووقع عدد كبير جداً من الفلاحين في الدَّين وفقدوا مزارعهم، وهناك اختلاف بين المتخصصين بشأن العدد. وبالرغم من منح النظام الجديد حقوق الملكية للفلاحين، فإن الإنسان الضعيف، عند التسوية الفعلية، غالباً ما كان هو الخاسر لأنه لا يملك شيئاً يعتمد عليه سوى الذاكرة والتراث الشفاهي، بينما «القانون» ـ ممثِّلاً في شخص عمدة القرية وكذلك موظفيها ـ عادةً ما يقف إلى جوار صاحب الحيازة الكبيرة[114]. وقد ساعدت تلك العوامل كلها في تقوية وضع مالك الأرض على حساب المستأجر أو صاحب الحيازة الصغيرة. كما كانت تمثل

---

(111) Smith, *The Agrarian Origins of Modern Japan*, p. 211.

(112) للاطلاع على بعض البيانات، انظر: Morris David Morris, «The Problem of the Peasant Agriculturist in Meiji Japan, 1873-1885,» *The Far Eastern Quarterly*, vol. XV, no. 3 (May 1956).

(113) Ronald Philip Dore, *Land Reform in Japan* (London; New York: Oxford University Press, 1959), p. 19.

(114) ما إذا كان الفلاح عانى كذلك من انهيار الصناعات اليدوية المنزلية اليابانية أم لا مسألة أكثر عرضة للشك، فالرؤية الحالية للعديد من الباحثين الغربيين هي أنه بينما من المحتمل أنه كان هناك نزع حاد للملكية، فإن الصادرات الجديدة من المنتجات الريفية، وخاصةً الشاي والحرير والأرز، عوضت كثيراً تلك الخسائر. قارن: Smith, *Political Change and Industrial Development in Japan: Government Enterprise, 1868-1880*, pp. 26-31, and Morris, Ibid., p. 366.

تواصلاً للنمط التقليدي الخاص بالاعتماد على القوي والجاد، وهو ما قد يكون أحد أسباب فشل مقاومة الفلاحين لتلك الإجراءات[115].

لم يؤدِّ تشريع ميجي وعمل القوى الاقتصادية إلى نزع ملكية بالجملة لأراضي الفلاحين، بالرغم من وجود بعض الميول في ذلك الاتجاه. ومع ذلك كانت النتائج الأساسية هي العكس؛ إذ جرت تقوية مالك الأرض وإضفاء المشروعية على ما يقوم به، وإضفاء المشروعية على مِلكية الفلاح لقطعة أرضه، سواء أكان مستأجراً أم مالكاً لها. وكان هناك خروج ضخم إلى المدن، كما لم يكن هناك تعزيز أو توسعة على نطاق كبير لوحدة الأرض المزروعة[116].

كانت سياسة حكومة ميجي سياسة محافظة، بمعنى أنها لم تكن تفكّر في التخلي عن السلطة لأي طبقة أخرى، وفي الوقت نفسه، كثيراً ما تشير المصادر الحديثة إلى أنها كانت ثورية، بمعنى أنها قضت على الفروق الإقطاعية وسعت إلى دمج الفلاحين في الدولة المحافظة. كانت الخطوة الشديدة الأهمية في هذا الاتجاه هي إقرار التجنيد العسكري (1872 ـ 1873)[117]. أما الخطوة الأخرى فكانت إقامة نظام عام للتعليم الإجباري أُعلن عنه في المرسوم الإمبراطوري لعام 1890. وبحلول عام 1890 كان 61،7 بالمائة من الأطفال الذي هم في سنّ التعليم قد التحقوا بالمدارس الابتدائية؛ وبعد بداية القرن بقليل كان الأطفال الذين هم

---

(115) انظر: Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, pp. 138-144.

ونقد نورمان في: Morris, Ibid., pp. 357-370.

ومع أن تصوير نورمان لضيق الفلاحين نتيجة للتعرض المتزايد للسوق قد يكون مبالغاً فيه، فإني أشك في الإحصاءات التي يقدمها موريس لبيان أنه كان هناك قدر قليل من الضيق أو لم يكن هناك ضيق بالمرة. وتعتمد حساباته على افتراضين مشكوك فيهما: 1) أن الإنتاجية الزائدة استمرت تقسَّم على النحو الذي كان يحدث في الماضي (المصدر المذكور، ص 362) و2) أن الاقتصاد النقدي كان في ذلك الحين معمولاً به بشكل كامل في الريف - وهو افتراض يعارضه المراقبون المعاصرون (المصدر المذكور، ص 360 و364). وكما نشير فيما بعد، يعترف نورمان في النهاية بأنه لم يكن هناك نزع ملكية واسع النطاق لأراضي الفلاحين.

(116) Norman, Ibid., pp. 149-153.

(117) للاطلاع على هذه المسألة بالكامل، انظر: Norman, *Soldier and Peasant in Japan: The Origins of Conscription*.

فهذا بحث كاشف إلى أقصى حدّ، غير أنه كما يشير سانسوم (Sansom) في المقدمة (ص XI) فإن تسمية الانتفاضات في أواخر عصر توكوجاوا وأوائل عصر ميجي «ثورة متنامية معادية للإقطاع وديمقراطية» أعاقها إدخال التجنيد الإجباري يعني نسب أهداف سياسية إلى الانتفاضات لا تثبتها الأدلة.

في سنّ التعليم قد التحقوا جميعهم بالمدارس الابتدائية. وبالإضافة إلى المهارات الأساسية الخاصة بالقراءة والكتابة، كان الأطفال اليابانيون يتلقون جرعات مكثفة من التلقين الوطني[118]. وهكذا كانت الملامح الثورية جزءاً من سياسة الحكومة الخاصة بالاستيلاء من الغرب على تلك الملامح الخاصة بحضارته وكانت تبدو ضرورية لليابانيين الأذكياء بهدف خلق دولة قومية قوية. والتناقض بين الملامح الثورية والملامح المحافظة أكثر وضوحاً من الواقع، فمن الطبيعي أن هناك مناقشات حادة كثيرة قد دارت بين القيادات اليابانية بشأن ما هو ضروري على وجه الدقة لتحقيق هذا الغرض. بل ربما وجدت أقلية صغيرة نفسها منجذبة إلى الأساليب الغربية من أجل مصلحتها. وبالرغم من ذلك فمن التضليل استنتاج الكثير من تلك المناقشات والانقسامات، فإذا كان لا بُدَّ لليابان أن تكون دولة حديثة مستقلة فسوف تحتاج إلى سكان يمكنهم القراءة والكتابة بشكل جيد يكفي على أقل تقدير للتعامل مع الآلات الحديثة، وإلى جيش يمكنه قتال الأعداء في الخارج وحفظ النظام في الداخل. وليست هذه بالسياسة الثورية.

خلاصة القول إذاً هي إن سياسة ميجي بلغت حدّ الاستفادة من الفلاح باعتباره مصدراً للتراكم الرأسمالي، واقتضى هذا بدوره فتح الاقتصاد الفلاحي بشكل أكبر أمام التأثيرات التجارية وتعويض بعض الضغوط المفروضة نتيجة لذلك من خلال جهود دمج الفلاحين في الدولة المتماسكة. ولم يكن تفكيك الإقطاع من أعلى في حدّ ذاته هدفاً أو سياسة إلى حدّ كبير كوسيلة لتحقيق غايات أخرى.

عند مراجعة العملية ككل قد نكتشف بشكل أكثر وضوحاً ومادية سبب حدوثها بدون تغيير جذري ثوري، وكانت الزيادة المستمرة في الإنتاجية الزراعية ضرورية لجعل التحول كلّه محتملاً. وبالطبع تتطلب الزيادة في حدّ ذاتها جهداً لتفسيرها، ومن الأفضل تأجيل ذلك إلى القسم التالي، غير أن إحدى النتائج هي أنه لم تكن هناك رغبة قوية في المدن في إنتاج حلفاء غوغائيين للتشدد الفلاحي - مثلما كان عليه الحال في ذروة الثورة الفرنسية. كما أنه لا يوجد في المدينة أي دافع بورجوازي معادي للإقطاع يمكن أن تنضم إليه المطالب الفلاحية الأكثر اعتدالاً عند الإطاحة بالنظام القديم. والواقع أن قدوم السوق أعطى مِلكية

(118) Scalapino, *Democracy and the Party Movement in Prewar Japan*, pp. 295-298.

الأراضي لصفوف الفلاحين الفقراء، وإن كان ذلك في العادة باعتبارهم مستأجرين. ومع ذلك ربما كانت المِلكية المادية لقطعة أرض أكبر من ذي قبل بمثابة عامل مثبِت.

يتضح إلى حدّ ما نصيب مُلاك الأراضي الجدد في الرأسمالية الناشئة، وهو ما سنناقشه بعد قليل. وقد خرجت هذه المجموعة إلى حدّ كبير من طبقة الفلاحين الأثرياء التي أصبحت بارزة بصورة كبيرة قرب نهاية عصر توكوجاوا، ويرى بعض المؤرخين أنها أسهمت إسهاماً مهماً في حركة عودة الإمبراطورية. ومن خلال التحول إلى مُلاك أراضٍ، ربما سُحِب قطاع من النخبة الفلاحية وجُعِل آمناً سياسياً. وبالإضافة إلى هذا امتلك عدد كبير منهم مصالح تجارية، ولذلك لم يكن لديهم مانع في ما يخص التغيرات المهمة في النظام القديم. ولكن أصحاب الأراضي من الفلاحين الأثرياء بصورة عامة لم تكن لديهم رغبة في قلب النظام الزراعي الخاص بالقرية اليابانية الذي كانوا هم المستفيدين الأساسيين منه. وبمجرد أن بدأ الفلاحون الفقراء والمستأجرون يطرحون مطالب متشددة في عصر أسرة ميجي، انقلب عليهم الفلاحون الأثرياء[119]. وهكذا ضمّ المجتمع الياباني في تلك الفترة التاريخية حماةً مهمين يقفون في سبيل أي انتفاضة لمعاداة الرأسمالية ومعارضة الاتجاهات الاجتماعية الجديدة.

إذا كانت هناك قيود ضدّ «التجاوزات» المعادية للرأسمالية في تلك المرحلة، فقد ظلّ هناك حماة مهمون ضدّ التجاوزات المعادية للإقطاع. وكان اختراق القرية اليابانية، بواسطة التأثيرات الإقطاعية من خلال نظام الرجال الخمسة للرقابة المتبادلة ومن خلال عمدة القرية، كبيراً في هذا الشأن. وكان يمكن لتلك القيود المفروضة على التأثيرات المعادية للإقطاع أن تؤدي إلى تراكم خطير للسخط. ومن الواضح أنها أدت إلى ذلك في بعض المناطق، حيث اتحدت التأثيرات الإقطاعية مع التأثيرات التجارية الأولية كي تعطي الفلاحين أسوأ ما في العالَمين، وهي توليفة قمعية تفتقر إلى قاعدة الحركة الإمبراطورية الأساسية (تشوشو).

لقد وفر الصراع بين النظام الإقطاعي، الذي كان لا يزال يتمتع بقدر كبير

(119) للاطلاع على تحليل ثاقب لدور الفلاحين الأغنياء قبل عودة الإمبراطورية وبعدها، انظر: Smith, «Landlords and Rural Capitalists».

من الحيوية، وبين التأثيرات التجارية التي كانت تقضي عليه بشكل مطرد، لحكومة ميجي مساحة للمناورة. وعندما كان الساموراي يضعون أنفسهم من حين إلى آخر على رأس تمرد للفلاحين، كانوا يشكلون خطراً في واقع الأمر. ولكن إذا أخذنا الأمور كلها في الاعتبار لوجدنا أن أسرة ميجي باستخدام جيشها من الفلاحين المجندين قادرة على توجيه المشاعر المعادية للإقطاع لمصلحتها، كما دل على ذلك قمع تمرد ساتسوما الذي كان أكبر تهديد للحكومة الجديدة. ومع أن الموقف كان خطيراً في بعض الأحيان، فقد نجحت الحكومة في البقاء وتثبيت أقدامها من خلال شقّ طريقها عبر الانقسامات بين كلّ من أعدائها وحلفائها.

وبالرغم من شكنا في دخول التهديد الأجنبي بجدية في وعي الكثير من الفلاحين، فقد كان له دور مهم في مسار الأحداث وأسهم في النتيجة المحافظة. ولم تكن القوى الثورية في المجتمع الياباني من الشدة بحيث يمكنها بنفسها إزالة العقبات التي تَحُول دون التحديث. غير أنه كان يمكنها توفير أساس محدود من الدعم لتلك الإجراءات حين سعى إليهم القادة من أجل الحفاظ على نفوذهم من خلال خلق دولة قوية.

3. تسوية ميجي: مُلاك الأراضي الجدد والرأسمالية

بين الطبقات الحاكمة، كذلك، كان عصر ميجي (1868 ـ 1912) عصراً وُجِدت فيه الملامح الإقطاعية والرأسمالية جنباً إلى جنب في مسعى لخلق دولة حديثة قوية. وسوف نركز على الدلالة السياسية لحلول مُلاك الأراضي التجاريين محل السيد الإقطاعي، وهي العملية التي كانت قد بدأت بالفعل في عصر توكوجاوا. ومن الضروري أن نفهم التغير على خلفية عامة من تكيف الحكام مع العالم الحديث ومدى حلول التشكيلات الاجتماعية الجديدة والمختلفة محل الجماعات السائدة. وبخصوص هذا الموضوع من الضروري التمييز بشدة بين طبيعة الطبقة الأرستقراطية العليا أو الدايميو والساموراي العاديين.

إن المراجع كلها تتفق على أن ما قامت به حكومة ميجي من «تسوية للحسابات» مع الدايميو في عام 1876 كان كريماً إلى أقصى حدّ. وكما رأينا، فقد ضَمِنَ ذلك الإجراء للحكومة الجديدة ولاء الدايميو وحَرَمَ هؤلاء من قاعدتهم الاقتصادية الأصلية، كما مكّن في الوقت نفسه بعض أكبر السادة الإقطاعيين من

أن يصبحوا أعضاء في حكم القلة المالية السائد. وكان للأموال التي حُصِل عليها بهذه الطريقة دور مهم في تشجيع الصناعة الرأسمالية[120]. وبحلول عام 1889 كان ما يزيد قليلاً على 44 في المئة من الرصيد في البنوك الوطنية يخص النبلاء الجدد، وأغلبهم دايميو سابقون وأعضاء في البلاط الإمبراطوري (كوجي)[121]. وكان هؤلاء الذين أنجزوا التحول إلى التجارة والصناعة والأعمال المصرفية قليلين من حيث العدد، ولكنهم كانوا على قدر كبير من الأهمية. وها هم قد أصبحوا قادرين على إزاحة طبقة التجار السابقة، بينما أُجبروا في عصر توكوجاوا على العمل معهم ومن خلالهم[122].

اتجه عدد قليل آخر إلى الزراعة، وقد استطاعوا بمعاشاتهم المرسملة شراء قطع كبيرة من الأراضي الحكومية في هوكايدو بأسعار رخيصة جداً وأصبحوا مُلاك أراضٍ على نطاق ضخم[123]. ولكن هؤلاء كانوا حفنة صغيرة فحسب، وكانت المحصلة النهائية للاتجاهات التي كانت في عصر توكوجاوا وتسوية ميجي للحسابات هي الدخول باليابان في العالم الحديث بدون جماعات عديدة من الأرستقراطيين أصحاب الأراضي ذوي النفوذ. وعلى وجه التحديد، لم يكن في اليابان بعد حوالى عام 1880 طبقة من السادة الإقطاعيين الكبار (وإن كان هناك العديد من الصغار)، ولم يكن هناك ما يقابل أشجار بلوط بيرك الكبيرة ليظلل حقول الأرز فيها. وبجرة قلم تقريباً دُفِعت نظيرتها، وهي أقل عدداً على أي حال، إلى الأمام مسافة قرن لتصبح شقيقة لبارونات الفحم والبيرة في إنجلترا. وكانت الشلة المحيطة بالعرش في أواخر القرن التاسع عشر تتكون من السادة الإقطاعيين السابقين الذين تحولوا إلى رأسماليين عن طريق تواصل الامتيازات الإقطاعية وقليل من أسر التجار القديمة مع أسر الأمراء الجدد الذين خرجوا من بين الصفوف. وفي تلك الأثناء كانت طبقة عليا مالكة للأراضي جديدة ومتعددة تنشأ في الريف، وسيكون من الضروري التحدث عنها قليلاً. والمهم هو أنهم

(120) Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, p. 69, and Robert Karl Reischauer, *Japan. Government-Politics*, [Edited by Jean Reischauer] (New York: T. Nelson & Sons, 1939), p. 68.

(121) Norman, Ibid., p. 100.

(122) Scalapino, *Democracy and the Party Movement in Prewar Japan*, p. 93.

(123) Norman, Ibid., p. 99.

كانوا يشيرون إلى أنفسهم على أنهم «الطبقة الوسطى» في المجتمع الياباني الجديد[124].

من بين الطبقات العليا القديمة، لم يكن الدايميو بحلول عام 1872 سوى جماعة صغيرة جداً يبلغ إجمالي عددها 268 فرداً، ومع ذلك كان عدد الساموراي كبيراً جداً، يكاد يبلغ المليوني شخص، أو ما بين خمسة وستة في المئة من عدد السكان في عام 1870[125]. وكان مصيرهم أقل حظاً، ولا شكّ في أن مصير نسبة كبيرة منهم كان مفجعاً، فقد أطاح نظام ميجي بامتيازات الساموراي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وحيث إننا نجد الساموراي في عام 1880 يملكون ما يقل بعض الشيء عن ثلث الرصيد في البنوك الوطنية[126]، فإن التأكيد على أن مطالبتهم بحقوقهم من الحكومة قد جرى تسويتها بما يزيد قليلاً على التعويض الرمزي قد يكون تأكيداً مفرطاً في تعميمه[127]، ويقدَّر الدخل الكلي من السندات التي تسلموها في عام 1876 بحوالى ثلث رواتبهم من الأرز في نهاية عصر توكوجاوا[128].

ومع أن الأفراد في أعلى الدوائر قد يستخفون بأفكار هربرت سبنسر، فلم يكن بمقدور الحكومة الجلوس مكتوفة الأيدي وترك الساموراي يدبرون أمورهم بأنفسهم أو يموتون جوعاً. أو على أقل تقدير لم يمكنها جعل تلك سياستها المعلنة. كما أنها لم تكن قادرة على تقديم إعانة دائمة لهم. ويشير سميث إلى أن جزءاً كبيراً من الدافع وراء برنامج التصنيع كان مصدره الحاجة إلى عمل شيء من أجل الساموراي[129]. واتخذت الحكومة كذلك عدداً من أكثر الإجراءات تحديداً، مثل تشجيع استصلاح الأراضي بواسطة الساموراي وتقديم القروض لإعدادهم

---

(124) Thomas C. Smith, «Landlords' Sons in the Business Elite,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 9, no.1, part 2: City and Village in Japan (October 1960), p. 98.

(125) Norman, Ibid., p. 81.

بالرجوع إلى المصادر اليابانية. ويذكر في ص 28 من: Irene Barnes Taeuber, *The Population of Japan* (Princeton: Princeton University Press, 1958),

أن «تجميع تسجيل عام 1886 يشير إلى أن 5 في المئة من إجمالي عدد السكان كانوا نبلاء، أو ساموراي، أو أفراداً في أسر الجماعات الأخرى»، ولكنه لم يذكر رقماً مطلقاً.

(126) Norman, Ibid., p. 100.

(127) انظر: Smith, *Political Change and Industrial Development in Japan: Government Enterprise, 1868-1880*, p. 31.

(128) المصدر نفسه، ص 32.

(129) المصدر نفسه، ص 33-34.

لممارسة الأعمال التجارية. وبناءً على ما قاله باحث دَرَسَ تلك السياسات بشيء من التفصيل، فقد فشلت الحكومة في توفير حلّ حقيقي[130].

ومع أن الأدلة ليست على النحو الذي نرجوه من القوة، يبدو أن جموع الساموراي لم تجد الملاذ المُرضي في عالم الأعمال التجارية. ومن المؤكّد أن عدداً صغيراً أصبح ثرياً وذا نفوذ في السياسة، وشق كثيرون طريقهم بأفضل ما يستطيعونه في أي صَدْع استطاعوا العثور عليه في البنية الاجتماعية، حيث أصبحوا - إلى جانب مهن أخرى - كونستبلات شرطة (Constables)، وضباط جيش، ومعلمين، ومحامين، ووكلاء إعلانات، بل وجرّوا عربات الجنركشا (Jinricksha) وكانوا لصوصاً عاديين[131]. ويأتي أحد الأدلة على مصيرهم من كتابات منظِّر سياسي معاصر ويكي إيموري (Ueki Emori)، فقد عارض شروط المِلكية من أجل التصويت وأحقية تولي المناصب لأن مثل هذه الشروط سوف تجعل معظم الساموراي غير لائقين، وهم في رأيه الطبقة المناسبة بشكل أفضل من غيرها للحياة السياسية[132].

جدول 1

مدفوعات ضريبة الأراضي في اليابان 1887

	إجمالي عدد الأشخاص	أشخاص يدفعون ضريبة أرض قدرها 10 ين	نسب دافعي الضرائب
الساموراي السابقون	1954669	35926	0,018
عامة الناس	37105091	846370	0,023

المصدر: حُسِبت من Antoine Rous La Mazelière (marquis de), *Le Japon, histoire et civilisation*, 8 vols. (Paris: Plon-nourrit et cie, 1907-1923), vol. 5, pp. 135-136.

فيما يتعلق بالأرقام وحدها. من الممكن بطبيعة الحال أن يعود السبب في انخفاض النسبة المئوية للساموراي السابقين الذين يدفعون ضريبة أراضٍ مقدارها 10 ين وإلى أن الكثيرين كانوا يدفعون أكثر من 10 ين. وفي ما يخص بقية معلوماتنا فإن هذا غير مرجح إلى أقصى حدّ.

---

(130) Harry D. Harootunian, «The Economic Rehabilitation of the Samurai in the Early Meiji Period,» *Journal of Asian Studies*, vol. 14, no. 4 (August 1960), pp. 435, and 443-444.

(131) Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, p. 75 (note 70), and Scalapino, *Democracy and the Party Movement in Prewar Japan*, p. 93 (note 3).

(132) Ike, *The Beginnings of Political Democracy in Japan*, pp. 131, and 134.

على الأرض الزراعية، لم يُصِب الساموراي أكثر مما أصابوه في الأعمال التجارية، فمعظم من أخذوا سنداتهم وحاولوا شقّ طريقهم كمزارعين وجدوا أنهم لا يصلحون لأن يكونوا فلاحين(133). ومع أنه كان هناك عدد من التجارب في الزراعة كبيرة الحجم خلال القرن التاسع عشر قام بها الساموراي السابقون المتحمسون العائدون حديثاً من الغرب، فقد فشلت معظم تلك التجارب(134). وتأتي إشارات أخرى إلى مصيرهم من بعض الأرقام الخاصة بضريبة الأراضي في عام 1887 (جدول 1) التي تقدّم كذلك العدد الإجمالي للساموراي السابقين (شيزوكو) وعامة الناس هيمين (Hemin) بعد عقدين تقريباً من عودة الإمبراطورية. ومن الواضح أن عدد الأشخاص الذين من حقهم التمتع بوضع الساموراي السابقين لم يهبط على نحو واضح، حيث كان هناك ما يقرب من مليونين في التاريخ السابق.

إن فشل جلّ الساموراي في الزراعة والصناعة ليس هو كلّ ما في الأمر، ففي عصر توكوجاوا لم يكن الدايميو حائزي الأرض الوحيدين، فقد كانت الطبقات العليا من الساموراي تحوز الإقطاعيات كذلك(135). وعدد من كان هناك من هؤلاء ومقدار الأراضي التي كانت بحوزتهم في نهاية عصر توكوجاوا حقيقتان لم أتمكن من تحديدهما. ومن المحتمل أن أعدادهم أو كمية الأراضي التي كانت بحوزتهم كانت كبيرة جداً. ولا نسمع عن نزع مِلكياتهم في وقت تسوية عودة الإمبراطورية؛ ولذلك فمن المفترض أن هذه الجماعة الصغيرة عاشت حتّى عصر ميجي لتشكل قطاعاً من النخبة الزراعية الجديدة. وكانت مناطق النفوذ الإمبراطورية تشكل حلقة أخرى مع الماضي.

---

(133) Smith, *Political Change and Industrial Development in Japan: Government Enterprise, 1868-1880*, p. 32.

(134) Dore, *Land Reform in Japan*, p. 18, and Harootunian, «The Economic Rehabilitation of the Samurai in the Early Meiji Period,» pp. 435-439.

وانظر كذلك: Harootunian, «The Economic Rehabilitation of the Samurai in the Early Meiji Period,» pp. 435 -439.

(135) Antoine Rous La Mazeliére (marquis de), *Le Japon, histoire et civilisation*, 8 vols. (Paris: Plon-nourrit et cie, 1907-1923), vol. 5, pp. 108-109,

يورد قوائم بالقطاعات المختلفة من طبقة النبلاء المحاربين بالإضافة إلى الدايميو الذين كانوا يحوزون الأراضي. ويذكر: Craig, «The Restoration Movement in Chōshū,» p. 190,

أن أحد الساموراي «كان لديه إقطاعية تغل 16 ألف كوكو، وهي أكبر مما لدى كثيرين من الدايميو».

في وجود هذه الشروط قد يمكننا استنتاج أن اليابان دخلت العصر الحديث بدون نظام من الضياع الكبيرة المتوارثة من العصور الإقطاعية. ونشأت تلك التفاوتات الكبيرة التي نراها في تاريخ لاحق عن مسببات أخرى. ويبدو أن طبقة مُلاك الأراضي الحديثة في اليابان خرجت بصورة كبيرة من بين طبقة الفلاحين نتيجة للتغيرات التي بدأت تحدث في الاقتصاد الفلاحي أثناء عصر توكوجاوا. وكان نظام توكوجاوا قد اتّخذ خطوة مهمة نحو العالم الحديث بفصل قطاع كبير من الطبقة الحاكمة عن العلاقات المباشرة مع الأرض، وهو الفصل الذي جرى عاجلاً أو آجلاً في كلّ بلد تحول صناعيّاً. وفي تلك الجوانب المهمة، بدأ المجتمع الياباني العصر الحديث بعدد من بقايا العصر الزراعي يقل عما بدأت به إنجلترا وألمانيا.

أزالت إصلاحات ميجي آخر الحواجز الإقطاعية التي تَحُول دون تطوير العلاقات التجارية في الزراعة. واستمرت إنتاجية الزراعة التي كانت تتحسن أثناء الجزء الأخير من عصر توكوجاوا، في الارتفاع، وفيما بين عامي 1880 و1914 نجح الريف في الإمداد بِكُلّ شيء ما عدا جزء صغير من الطلب المتزايد على الأرز الذي ارتفع نتيجة لزيادة عدد السكان. وشكلت واردات الأطعمة والمشروبات ككل نسبة من إجمالي الواردات قبل 1914 تقل عما في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، وكان هذا النجاح يعود في جزء منه إلى زيادة في المساحة المزروعة. وكان معظمه يعود إلى التحسن الذي طرأ على الأساليب والزراعة الأكثر كثافة[136]. ومع ذلك فإن الطابع المفتت للزراعة اليابانية، شأنه شأن الشكل الصيني من الحيازات الفلاحية الصغيرة، حال منذ زمن بعيد دون أي استخدام واسع الانتشار للميكنة، وهي الإمكانية التي ظهرت في الأفق بعد الحرب العالمية الثانية فحسب.

في الوقت نفسه، زادت التأثيرات التجارية، حيث دخلت الزراعة اليابانية أكثر وأكثر السوق العالمية. وفي أوائل الثمانينيات كانت صادرات اليابان الأساسية

---

(136) **Allen, *A Short Economic History of Modern Japan, 1867-1937*, pp. 57-58, and 88,** وهناك المزيد من القياسات الإحصائية والمناقشات الكاشفة في ص 43-67 من: **Kazushi Ohkawa and Henry Rosovsky, «The Role of Agriculture in Modern Japanese Economic Development,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 9, no.1, part 2: City and Village in Japan (October 1960).**

هي الحرير الخام والشاي والأرز. وكان الحرير الخام أهم تلك الصادرات إلى حدّ بعيد[137]. وشجع إصلاح نظام الضرائب في عام 1873 على انتشار التأثيرات التجارية. ولكي يسدد مالك الأرض الضرائب كان لا بُدَّ له من تحويل أرزه إلى نقد[138].

بما أنه جرت إزالة العوائق التي كانت تحول دون بيع الأراضي، فقد كانت هناك تحولات عديدة وبعض المؤشرات التي تدلّ على اتجاه نحو تركيز ملكيات الأراضي في عدد أقل من الأيدي. وكانت اليابان، على عكس إنجلترا، لم تتعرض بعد لعملية نزع مِلكيات فلاحيها على أي نطاق واسع، مما يدفعهم إلى المدن ويخلق ضياعاً رأسمالية كبيرة. بل إنّه في ظروف المجتمع الياباني كثّف فتح أبواب إضفاء الصبغة التجارية الاتجاهات السابقة نحو خلق نسق من مُلاك الأراضي (في الأساس مُلاك أراض صغار بالمعايير الغربية) والمستأجرين وأصحاب الأراضي المستقلين.

لقد حققت الزراعة اليابانية، فيما بين عودة ميجي ونهاية الحرب العالمية الأولى، ما يمكننا اعتباره بحق تكيفاً ناجحاً مع متطلبات المجتمع الصناعي الحديث، وقد كان ناجحاً بِكُلّ المقاييس من الناحية الاقتصادية البحتة. وبعد الحرب أصبحت بعض العيوب الموروثة أكثر وضوحاً. ويمكننا ترك هذه العيوب جانباً الآن، وإن كان من الضروري تذكر أنها شكلت جزءاً من ثمن النجاح السابق. وكان العمل ملحوظاً إلى حدّ ما لأنه تمّ بدون أي ثورة، سلمية أو عنيفة، في العلاقات الاجتماعية الزراعية. وبما أن الهند كانت تحاول تنفيذ العمل نفسه طوال ما يزيد على عقد ونصف العقد من الزمان، حيث حققت حتّى في ذلك الحين نتائج لا تُذكر، فمن الواجب علينا أن نتمعن لبضع لحظات في ما قد تكون عليه أسباب الإنجاز الياباني. وسوف تساعد بعض الأرقام في إعطاء فكرة تقريبية عن حجم ذلك الإنجاز، ففي حوالى عام 1955 كانت إنتاجية الهند، قياساً إلى إنتاج هكتار الأرز بالبوشل، تقريباً مثل إنتاجية اليابان في 1868 ـ 1878، أكثر

(137) Allen, Ibid., p. 87,

وانظر الصفحات 357-359 من كتابنا هذا للاطلاع على آثار تدهور إنتاج الحرير على الفلاحين.

(138) Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, p. 161.

من 60 ولكن أقل من 70، وهو ما قد يكون أقرب إلى الرقم الأدنى. وبحلول عام 1902 ارتفعت إنتاجية اليابان إلى ما يزيد قليلاً على 74 بوشل للهكتار، وبحلول عام 1917 إلى حوالى 90 بوشل، أي أنها زادت بمقدار النصف من خلال زيادة مطردة عموماً على مدى نصف قرن[139].

إن المعلومات الإحصائية تكشف قدراً كبيراً يتعلق بالطريقة التي أدارت بها اليابان تلك النسخة المبكرة من المعجزة الاقتصادية، فقد كان مالك الأرض يأخذ الإيجار عيناً ويبيع جزءاً كبيراً مما يزرعه الفلاح، فيما بين 58 و 68 في المئة من الغلة خلال السنوات 1878 ـ 1917 إن نحن وثقنا في الإحصاءات[140]، فقد كان مالك الأرض يريد النقد ويحتاجه. والطريقة التي كان يحصل عليه بها واضحة؛ إذ كان يستخدم أشكالاً من الحيل القانونية والاجتماعية ليأخذ الأرز من الفلاحين ويبيعه في السوق.

وليس واضحاً الدور الذي كان يقوم به مالك الأرض في جعل الفلاحين يعملون بجد أكبر وكفاءة أكثر من حيث بعض تفاصيله. وطبقاً لما يقوله ر. ف. دور (R. P. Dore)، فإن مُلاك الأراضي اليابانيين الجدد الذين جاء معظمهم من أصول فلاحية، أقنعوا مستأجريهم بتبني التحسينات التقنية التي زادت الإنتاج بصورة كبيرة[141]. ومع احترامي للبروفيسور دور، فإني أشك كثيراً جداً أن يكون المُلاك قد قاموا بذلك الدور الفعال في كثير من الأحيان. وكما يشير البروفيسور دور في موضع آخر، فقد كان الفلاحون يقومون بقدر كبير من التحسين لما لديهم من أسباب وجيهة وكافية. وربما كان مالك الأرض يعيد بعضاً من أرباحه إلى المستأجرين كي يشجعهم على تبني التكنيكات المحسَّنة. وربما كان حجم النصيب الذي كان يُعاد على هذا النحو بعيداً إلى حدّ كبير عن القياس الدقيق؛ وهنا تصبح الحسابات غامضة وبصورة عامة على نحو يشير إلى أنها كانت صغيرة جداً. وبالرغم من ذلك فمن المحتمل أنها كانت كبيرة بما يكفي لإحداث الفرق الكبير. ونقرأ أنه بدونها ما كان المستأجرون ليستجيبوا

---

(139) Ohkawa and Rosovsky, «The Role of Agriculture in Modern Japanese Economic Development,» p. 45 (Table 1).

(140) انظر الجدول 6، ص 52 من المصدر نفسه.

(141) Ronald P. Dore, «Agricultural Improvement in Japan: 1870-1900,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 9, no. 1 (October 1960), pp. 69-91.

للتوجيهات بشأن كيفية زيادة إنتاجهم[142].

ومع أن التحسينات ما كانت لتحدث لولا الحوافز الاقتصادية، فهي غير كافية في حدّ ذاتها لتفسيرها. ومن المتصور أن الأفكار الخاصة بتحسين الإنتاج ربما تسربت إلى الفلاحين في حقول الأرز بسبب البنية المحددة الخاصة بمجتمع الفلاحين. وكما رأينا، فقد كان مجتمعاً محبوكاً بإحكام وكان في الوقت نفسه قابلاً إلى حدّ بعيد لأن تتسرب إليه التأثيرات من السيد الإقطاعي المباشر بطريقة مختلفة جداً عن كلّ من المجتمعين الهندي والصيني. وكانت هناك قنوات مؤسسية أكل عليها الدهر وشرب كان يمكن أن تصل من خلالها المطالبات بالتجديد من أعلى إلى الفلاحين وتثير ردّ فعل ما دامت تلك الطلبات ذات تأثير واسع المدى إلى حدّ بعيد. وتستحق النقطة الأخيرة التشديد، فكما يشير دور، فـ «.. أنّه من المؤكّد أن جزءاً كبيراً من الزيادة يمكن إرجاعه إلى زيادة استخدام السماد التجاري، وليس إلى التجديد، كما يقولون، وإنما إلى المزارعين الذين يفعلون أكثر مما كان معظمهم يقوم به من قبل»[143].

إن نظام حيازة الأرض ما إن استقر حتّى ظلت بعض الملامح الأساسية قائمة حتّى الحرب العالمية الثانية (وربما أثناءها). وهكذا ففي عام 1903 كان 44,5 في المئة من الأراضي القابلة للزراعة يفلحها فلاحون مستأجرون، بينما كان الرقم المقابل في عام 1938 هو 46,5 في المئة، مع عدم حدوث تقلبات كبيرة في تلك الأثناء[144]. كما أن أي تغيرات ملحوظة لم تطرأ على حجم الحيازات أو توزيع ملكيات الأراضي. ويبدو أن حوالى 73 في المئة من أصحاب الحيازات التي مساحتها تشو (Chō) واحد أو أقل كانوا في عام 1910 يملكون حوالى 23 في المئة من الأراضي، بينما كان أقل من واحد في المئة يملكون خمس الأراضي تقريباً. وبحلول عام 1938 زاد تركيز الأراضي إلى حدّ ما؛ فقد كان أصحاب

---

(142) Ohkawa and Rosovsky, Ibid., p. 52 (note 15), and Dore, Ibid., pp. 81-82.

(143) Dore, Ibid., p. 89.

وانظر كذلك ص 77-78 عن الاستفادة من البنية الاجتماعية التقليدية.

(144) Y. Takekoshi, «Land Tenure, China and Japan,» in: *Encyclopaedia of the Social Sciences*, Editor-in-Chief Edwin R. A. Seligman; Associate Editor Alvin Johnson (New York: The Macmillan Company, 1937), p. 118, and Shiroshi Nasu, *Aspects of Japanese Agriculture; a Preliminary Survey*, I. P. R. International Research Series (New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1941), p. 11 (Table 15).

التشو الواحد أو أقل يملكون ربع الأراضي؛ وكان حوالى واحد في المئة يملكون ما يزيد قليلاً على ربع الأراضي[145].

من المؤكّد أن ظهور الرأسمالية لم يحدث ثورة في الزراعة اليابانية ولم يفككها، بل إن الأدلة تشير إلى حدوث هزة مبدئية ذات شدّة معينة تبعها توازن مطوَّل. وكان مالك الأرض أساسيّاً في النظام الجديد، فأي نوع من الشخصيات كان هذا المالك بالمعنى الاجتماعي والسياسي الأوسع؟ الواقع أن مصطلح «مالك الأرض» يغطي مساحة كبيرة جداً تجعله لا يفي بالغرض، وإن كان طابع الأدلة يجبر على استخدامه[146]، فهو يمكن أن يشمل من الرجل الذي لا يمكن تمييزه عن الفلاح إلى العمالقة الأربعة الذين يملكون أكثر من ألف تشو (حوالى 2450 فداناً) من الأراضي. ويخبرنا مرجع موثوق به أن حيازة حوالى 5 تشو كان ضرورياً للحصول على الوضع الاجتماعي الذي توحي به كلمة «مالك أرض». وكان هناك حوالى 28 ألفاً يستأجرون أكثر من 5 تشو، قُبَيل الإصلاح الزراعي الأمريكي. ومن بين هؤلاء كان حوالى 3 آلاف أصحاب أراض كبار بالفعل يملكون ما يزيد على 50 تشو[147].

عندما يحاول غير المتخصص فهم المعنى السياسي لمالك الأرض باعتباره الشخصية الرئيسيّة في المشهد الريفي في ظلّ النظام الجديد، فمن المرجح أن يكون شديد الارتباك في البداية. وتشير الأدلة التي كنت أعتمد عليها حتّى الآن إلى شخصية تشبه مالك الأرض المستعد للمبادرة في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر الذي كان متحمساً ويبحث عن الفرصة الأساسية من الناحية الاقتصادية. وهناك كذلك تقليد أقدم إلى حدّ ما في الأدب يؤكّد على الجانب الطفيلي للتكيف مع الرأسمالية[148]. ومع أن التوفيق بين التفسيرين بالطريقة التي سوف

---

(145) انظر: Nasu, Ibid., p. 11 (Tables 13 and 14).

المجموع في هذين الجدولين ليس صحيحاً في كثير من الأعمدة، ولذلك لا يمكن الاعتماد عليهما إلا كأرقام تقريبية.

(146) للاطلاع على عرض للمشكلة ينتقد التراث المتشدد الذي كان يسيطر على معظم الكتابة اليابانية والغربية حتّى وقت قريب، انظر: Ronald P. Dore, «The Meiji Landlord: Good or Bad,» *Journal of Asian Studies*, vol. 18, no. 3 (May 1959), pp. 343-355.

(147) Dore, *Land Reform in Japan*, pp. 150-151.

(148) انظر: *Nasu, Aspects of Japanese Agriculture; a Preliminary Survey*, pp. 130-131, and Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, pp. 150-151.

اقترحها بعد قليل أمر ممكن، فمن المفيد مراجعة مقولة التكيف الطفيلي أولاً.

جوهر المقولة بسيط ويلفت الانتباه إلى جوانب مهمة في وضع مالك الأرض. وفي ظلّ الظروف السياسية والاقتصادية التي خلقتها عودة أسرة ميجي، لم يُضطر الكثير من مُلاك الأراضي اليابانيين إلى أن يصبحوا رأسماليين زراعيين يجربون التكنيكات الجديدة. وبمرور الوقت رفع ضغط الناس على الأراضي الإيجارات. وفي اليابان، كما في الصين، هناك مؤشرات واضحة على أن زيادة عدد السكان تسبق الأثر الغربي في الأهمية. وتشير الأدلة غير المباشرة إلى أن الزيادة ربما اقتربت من أربعين في المئة خلال القرن السابع عشر، أي بعد استتباب السِّلْم والنظام بواسط حكومة الشوجن توكوجاوا[(149)]. ولم تنتشر فوائد السِّلْم والنظام بالتساوي بين كلّ قطاعات المجتمع. إن «فائض» سكان اليابان في كل من العصر ماقبل الصناعي والعصر الحديث كان «فائضاً» عن وضع تاريخي محدد حصلت منه الطبقات المهيمنة على فوائد ضخمة. وبمرور الوقت استفاد الصناعيون كذلك من الطريقة التي ضغط بها الاحتياطي الضخم من القوة العاملة في الريف على الأجور الحضرية.

بعبارة أخرى، كان للعوامل السياسية دور في خلق مالك الأرض الجديد و«فائض» السكان الذي أعانه. وبما أن العملية كانت تدريجية، فليس مستغرباً أن يتجادل المؤرخون من مختلف المشارب على التواريخ التي أصبحت فيها النزعة الطفيلية مرئية. وعلى أي حال، فإن مالك الأرض الطفيلي سيطر بحلول عام 1915 على المشهد الريفي كما رآه الرحالة الإنجليزي اللماح سكوت[(150)]. وسوف أذكر هنا فحسب ما يبدو أنه بعض الأشكال المبكرة من العلامات السياسية المهمة.

لقد أكد تعديل قانون ضريبة الأراضي في عام 1873 حقوق ملكية مالك الأرض، غالباً في مقابل الفلاح[(151)]. وكان ضمان المِلكية في حدّ ذاته شرطاً ضرورياً

---

(149) Taeuber, *The Population of Japan*, p. 20.

(150) John William Robertson Scott, *The Foundations of Japan: Notes Made During Journeys of 6,000 Miles in the Rural Districts as a Basis for a Sounder Knowledge of the Japanese People* (London: J. Murray, 1922), p. 261.

وقد زار المؤلّف أجزاء كثيرة من الريف الياباني أثناء الحرب العالمية الأولى.

(151) Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, pp. 138-139.

لظهور المؤجِّر الطفيلي، وإن كان من المؤكّد أنه ليس شرطاً كافياً. وبناءً على بعض التفسيرات، كان تعديل القانون في عام 1884 ضرورياً، ذلك أنه ثبَّت ضريبة الأراضي في فترة من التضخم العلماني، وبذلك ثبتت واحدة من تكاليف مالك الأرض الأساسية، بينما كانت عوائده ترتفع مع زياة الطلب على الطعام والتقدّم العام في الاقتصاد. وربما أمكننا رؤية عَرَض آخر من أعراض التغير في أنشطة مالك الأرض في الحزب الليبرالي في جلسة الدايت[*] (Diet) الأولى في عام 1890، ففي ذلك الحين كان مُلاك الأراضي يرغبون في خفض ضريبة الأراضي. ولكي يحققوا تلك الغاية كانوا على استعداد للتضحية بالدعم الزراعي الذي كان يعني الكثير بالنسبة إلى الزراعي، ولكنه كان أقل أهمية بالنسبة إلى مُلاك الأراضي[152].

إن مسألة نجاح المؤجِّر الجديد في أن يستخرج من الفلاحين قدراً من الفائض يزيد عما كان يستخرجه أسلافه الإقطاعيين عرضة للشك، فالفائض الذي كان يستخرجه شهادة مؤثرة على الطريقة الفعالة التي خدم بها النظام مصلحة مُلاك الأراضي. وعندما يعتزم باحث حديث تصحيح الانطباعات الخاطئة القديمة بشأن المشاق التي فرضتها الرأسمالية المبكرة على الزُّراع اليابانيين، فإن أهمية ذلك تتضح عندما يقدِّر أن مالك الأرض كان يأخذ من ثلاثة أخماس إلى ثلثي الإنتاج الفعلي للأرض فيما بين 1873 و1885[153].

وتشير معلومات متناثرة حول الوضع في أوقات لاحقة إلى أن التغييرات المؤسسية التي حدثت لم تكن مهمة، فبحلول عام 1937 تقريباً، كان مُلاك الأراضي اليابانيون يبيعون 85 في المئة من محاصيلهم التي كانوا يحصلون عليها في المقام الأول من مستأجريهم من خلال التسديد عيناً. وإذا ما قيست الإيجارات من الناحية النقدية، فقد ارتفعت إيجارات حقول الأرز بما يزيد على 50 في المئة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية[154]. وطبقاً للنظام الذي ساد فيما

(*) الدايت: هو البرلمان الياباني بمجلسيه، مجلس النواب ومجلس المستشارين. ويتم انتخاب أعضاء المجلسين بالاقتراع المباشر بنظام متشابه. وإلى جانب الموافقة على القوانين، يتولى الدايت مسؤولية انتخاب رئيس مجلس الوزراء.

(152) Dore, «The Meiji Landlord: Good or Bad,» pp. 351-352.

(153) Morris, «The Problem of the Peasant Agriculturist in Meiji Japan, 1873-1885,» p. 359 (Table 2).

(154) W. Ladejinsky, «Farm Tenancy and Japanese Agriculture,» *Foreign Agriculture*, vol. 1, no. 9 (September 1937), pp. 431, and 435.

بين الحربين العالميتين، كان المستأجر يسلم ما يزيد على نصف محصوله إلى مالك الأرض. وكان كلّ ما يحصل عليه المستأجر في المقابل هو الاستفادة من الأرض، حيث كان يقدم رأس المال كلّه[155]. واعتباراً من 1929 كانت هناك محاولات لإصدار قانون إيجارات. وقد أُجريت بعض التحسينات القليلة. ولكن مُلاك الأراضي استطاعوا الحيلولة دون أي إصلاحات حقيقية[156]. ومع أنه سيتوجب علينا مناقشة الدلالات السياسية للوضع الزراعي على نحو أشمل في موضع آخر، فإننا قد نشير بإيجاز هنا إلى نوع التفكير الذي أوجده مُلاك الأراضي اليابانيون لحماية مصالحهم. وكما هو متوقع، فقد كان في الأساس احتكاماً إلى التقاليد القومية من أجل إنكار واقع المصالح الاقتصادية المتضاربة، وهو أحد المكوِّنات الأساسية في الفاشية. ويكشف البيان التالي الصادر عن رابطة مُلاك الأراضي اليابانيين في عام 1926 كيف خدم البهرج الإمبراطوري وبهرج الساموراي مصالح اقتصادية محددة، وكذلك كيف أنه يمكن أن يتحول بسهولة إلى أسلوب للخطابة الفاشية المثيرة.

"عندما نتذكر تراث أمتنا الرائع، حيث تشكل السيادة والرعايا كلاً واحداً، وعندما نفكر في التاريخ المجيد لتطورنا الوطني في الماضي، دعونا نؤكد على العلاقات المنسجمة بين رأس المال والعمل، ولاسيما إشاعة السِّلْم بين مُلاك الأراضي والمزارعين وبالتالي الإسهام في تطوير قراناً الزراعية، فأي شياطين تلك التي تقرع بغضب أجراس الحريق حيث لا توجد حرائق فتثير الصراع الطبقي، وتثير العداء ضدّ مُلاك الأراضي من خلال إثارة المزارعين المستأجرين؟ وإذا تُركت تلك الخطط الخبيثة بلا قيد، فماذا سيكون عليه وجودنا الوطني؟.. ولذلك فقد عقدنا العزم على التعاون مع هؤلاء الذين يؤمنون بالأفكار نفسها لإثارة الرأي العام ووضع سياسة وطنية أكثر ملائمة»[157].

تؤكد الأدلة التي عرضناها للتو بوضوح شديد أنه كان هناك مكوِّناً قمعيّاً في تكيف الطبقات الريفية العليا مع ظهور التجارة والصناعة. وأشدد على أن هذا بإيجاز هو المفتاح وليست النزعة الطفيلية. ومن وجهة النظر هذه تختفي مشكلة

(155) المصدر نفسه، ص 435.

(156) المصدر نفسه، ص 443-444.

(157) مقتبس في ص 441-442 من المصدر نفسه.

الأدلة المتعلّقة بالطاقة والطموح والدافع الاقتصادي[158]، ولا يقدم لنا الحديث عن الدافع النفسي شيئاً، ما لم نعرف الطريقة التي يكشف بها الدافع عن نفسه، فربما كان المجتمع الياباني في أواخر القرن التاسع عشر قد ولّد إلى حدّ كبير النسخة الخاصة به من مالك الأرض المستعد للمبادرة الذي أثار بشدة إعجاب الزائرين الأجانب إلى إنجلترا القرن الثامن عشر. ومن ناحية أخرى كانت علاقته في اليابان بالدولة على العكس تقريباً مما كانت عليه في إنجلترا، فقد استغل مالك الأرض الكبير في بريطانيا الدولة لطرد أصحاب الأراضي الفلاحين والاحتفاظ بعدد قليل من المستأجرين. أما مالك الأرض الكبير في اليابان فلم يطردهم من الأرض؛ بل إنّه استغل الدولة، إلى جانب الأدوات غير الرسمية الموروثة من العصور السابقة لاستخراج الأجور من الفلاحين وبيع المنتجات في السوق المفتوحة. ومن ثمّ كان من الناحية السوسيولوجية أقرب بكثير إلى النبيل ذي الطابع التجاري في تولوز القرن الثامن عشر منه إلى السيد الإنجليزي المقابل.

ومع ذلك تبدو المقارنة مع التطورات الفرنسية سخية جداً، ففي القرن الثامن عشر كانت تلك التغيرات لا تزال جزءاً من حركة للأمام من الناحيتين الفكرية والاجتماعية. أما في اليابان فقد جلب مقدِم العالم الحديث معه زيادة في الإنتاج الزراعي، ولكن ذلك كان بشكل أساسي من خلال خلق طبقة من أصحاب المِلكيات الصغيرة الذين كانوا يستخرجون الأرز من الفلاحين من خلال خليط من الآليات الرأسمالية والإقطاعية. وبقي الفلاحون بأعداد كبيرة قريبين جداً من هامش البقاء الفيزيقي، وإن لم يُدفَع بهم من على الحافة من حين إلى آخر في المجاعات واسعة النطاق كما حدث في الصين والهند. وفي المقابل ما الذي أسهمت به طبقة مُلاك الأراضي الجديدة في المجتمع الياباني؟ بقدر ما يمكنني الحكم به على السجل، فهي لم تقدّم الثقافة الفنية ولا أمن الحكام القدامى في الريف، والواقع أنها لا تزيد على المشاعر الفاشية الأولية غير الحقيقية، فالطبقة التي تتحدث كثيراً جداً عن إسهاماتها في المجتمع غالباً ما تكون في سبيلها إلى أن تصبح تهديداً للحضارة.

---

(158) لاحظ في هذا الصدد: Smith, «Landlords' Sons in the Business Elite,» pp. 102-105, حيث يقول المؤلف إن طبقة مُلاك الأراضي أسهمت بأكثر من نصيبها من قيادات الأعمال التجارية لأنها كانت لديها وسائل تعليم أطفالها، وإيمان بفضائل العمل الجاد، والرغبة في دفعه إلى أعلى السلم الاجتماعي.

إن طبقة مُلاك الأراضي العليا التي ليست جزءاً من طليعة التقدّم الاقتصادي وبالتالي تعتمد على جرعة كبيرة من القمع للاحتفاظ بوضعها الاجتماعي قابلة في العصور الحديثة لأن تواجه المهمة غير المقبولة الخاصة بالدخول في علاقة طيبة مع عملاء التقدّم الرأسمالي في المدن. وعندما يكون الدافع البورجوازي دافعاً ضعيفاً، كما في اليابان، فقد يرحب القادة الرأسماليون بإسهام الريف المحافظ في النظام والاستقرار. وما يعنيه ذلك في واقع الأمر من الناحية الفعلية هو أن العناصر الرأسمالية ليست على قدر كافٍ من القوة لتقديم أشكال جديدة من القمع بمفردها. وعندما فتحت عودة ميجي الطريق إلى العالم الجديد، كانت الطبقات التجارية في المدن بصورة عامة محبوسة إلى حدّ كبير داخل النظام المؤسسي القديم وكانت نظرتهم أضيق من أن تمكنهم من انتهاز الفرص الجديدة. ومع ذلك فإن قليلين رأوا الفرص المهمة في صراعات تلك الفترة وأصبحوا في وقت لاحق من خلال بُعْد النظر هذا أهم وأقوى اتحاد تجاري في اليابان، وهو زايباتسو (Zaibatsu) الشهير.

خلال الفترة المبكرة من عصر ميجي كان مصدر الدافع الأساسي نحو النمو الاقتصادي من الناحية الرسمية على أقل تقدير، هو الحكومة التي كانت في أيدي الجناح الجديد من طبقة النبلاء الزراعية، وكذلك عدد صغير من الساموراي الذين عانوا من المساوئ في عصر توكوجاوا. وظلت الأعمال التجارية في وضع تابع. إذ كانت تعتمد من الناحية الاقتصادية على الحكومة التي شجعت الأعمال التجارية من ناحية لإعطاء اليابان قاعدة حديثة كافية لمقاومة الضغط الأجنبي (بينما كانت عينها على الغزوات التي ستقع في المستقبل) وكذلك لتوفير مهنة لطبقة الفلاحين المضطربة[159]. وهكذا نجد منذ بداية العصر الحديث أن المصالح

---

(159) يؤكّد سميث على النقطة الأخيرة: Smith, *Political Change and Industrial Development in Japan: Government Enterprise, 1868-1880*, p. 31.

ويشير شعار «بلد غني - جيش قوي» بوضوح كافٍ إلى طابع ونُذُر الإصلاح الاقتصادي الذي يؤكّد على جوانبه القومية في الفصل الخامس من: Delmer Myers Brown, *Nationalism in Japan; an Introductory Historical Analysis* (Berkeley: University of California Press, 1955).

وكان الغزو الخارجي في أذهان القيادات الحكومية المهمة منذ البداية. وكما أشرنا من قبل، فقد كانت المسألة هي أي منهما ينبغي أن يكون أولاً، الإصلاح أم الغزو. وفي عام 1971 أبلغ ياماجاتا أريتومو (Yamagata Aritomo)، وهو أحد مؤسسي الجيش الحديث، سايجو (Saigo)، قائد فصيل الساموراي حامي الطبع، أن الوقت لم يحن بعد، فقد قال: «إن جيشنا في حالة من إعادة التنظيم في الوقت الراهن: ولكن خلال عام أو عامين سوف توضع أسس النظام العسكري، وربما لن تكون هناك أي عقبات تمنع إرسال جيش إلى القارة». انظر: Ike, *The Beginnings of Political Democracy in Japan*, p. 51.

الزراعية والتجارية اتحدت لكي تُبْقِي الشعب في مكانه بالداخل وتمكّن اليابان من السعي إلى تحقيق المجد الحربي في الخارج.

حتّى أثناء العقود الأخيرة من عصر ميجي كانت طبقة الأعمال التجارية لا تزال من الناحيتين الاجتماعية والسياسية أدنى من النخبة التي كانت تحكم اليابان وكانت جذورها الثقافية في الماضي الزراعي حتّى وإن بلغت جذورها الاقتصادية عالم الصناعة الحديثة. واستمرت الوصمة الاجتماعية الملتصقة بالأعمال التجارية. وظل رجال الأعمال يعبرون عن أنفسهم على نحو يتسم بالمجاملة والاعتذار. وبالرغم من تحاشي رجال الأعمال للسياسة العامة، فقد اشتغلوا بالسياسة الخاصة الفعالة. وكان الفساد في كثير من الأحيان الآلية التي توفّق بين حاجات رجال الأعمال والسياسة. وبينما كان رجال الأعمال لا يزالون يخوضون المعركة ضدّ المواقف الأرستقراطية المعادية للتجارة وجدوا أن من الحكمة تجنب خلق أعداء والعمل على تنمية العلاقات مع السلطات[160].

لم تبدأ الرأسمالية اليابانية في الحصول على الاعتراف بها حتّى الحرب العالمية الأولى، ففي ما بين 1913 و 1920 قفز إنتاج الصلب تام الصنع من 255 إلى 533 طناً. كما زادت قدرة الطاقة الكهربية خلال الفترة نفسها بما يتعدى الضعف من 504 إلى 1214 ألف كيلووات[161]. ومع ذلك فحتى بعد تلك الزيادة الحادة لم تتقدم الصناعة الرأسمالية إلى النقطة التي بلغتها ألمانيا أو إنجلترا أو الولايات المتحدة. وبالنسبة إلى السنوات فيما بين الحربين العالميتين من الممكن وصف الاقتصاد الياباني بأنه في المقام الأول نظام للمصانع الصغيرة، حيث كان لا يزال في واقع الأمر نظاماً فلاحيّاً وحرفيّاً تسيطر عليه بضع شركات كبيرة يمتد نفوذها بشكل مباشر وغير مباشر إلى كلّ أسرة معيشية يابانية تقريباً[162]. لقد بلغ اتحاد زايباتسو ذروة نفوذه في عام 1929، قبيل الكساد مباشرة، فقد امتد هذا النفوذ حتّى إلى داخل المنتجات الزراعية والمشروعات صغيرة الحجم بصورة عامة، وذلك من خلال تقديم التمويل،

---

(160) Scalapino, *Democracy and the Party Movement in Prewar Japan*, pp. 251, 253, 258, and 262.

(161) Allen, *A Short Economic History of Modern Japan, 1867-1937*, p. 107.

(162) انظر التعليق الموجود في: Ike, *The Beginnings of Political Democracy in Japan*, p. 212.

ومن خلال النصائح الفنية، وبواسطة ما له من نفوذ على السوق[163].

كان سعر الأرز القضية الملموسة الأساسية التي تفرق بين رجال الصناعة ورجال الزراعة خلال جزء كبير من العصر الحديث، فقد كان رجال الصناعة يريدون أرزاً رخيصاً لعمالهم ويمارسون ضغطاً فعالاً على الحكومة لمنع الدعم الكبير للأرز، مما كان سيفيد مُلاك الأراضي في المقام الأول[164]. ومع ذلك استمرت غلة الوحدة من الأرز وإجمالي إنتاج المساحة المزروعة في الزيادة، وبعد بداية القرن لم يعد بمقدر اليابان إنتاج ما يكفيها لإطعام السكان واضطرت للجوء إلى الاستيراد. وبعد عام 1925 تراوح حجم الواردات بين سُدس وخُمس الإنتاج المحلي. وبالرغم من الورادات، فقد كان استهلاك الفرد يهبط على نحو مطرد[165]. وفي ذلك الوقت كان نجاح عصر ميجي قصير المدى قد بدأ بالفعل يكشف عن جانبه المشكوك في أمره.

كانت الضرائب القضية الأخرى المسببة للانقسام. وهكذا بلغ الأمر برجال الصناعة في عام 1923 أن اقترحوا إلغاء الضرائب على الصناعة، وهو الإجراء الذي قاومته المصالح الزراعية[166]. ومرة أخرى في عام 1932 كانت هناك معركة في الدايت «بين مصالح الإيجار والربح» حول مدى برنامج إغاثة المزارع، وهي مسألة زاد من حدتها الكساد الاقتصادي الذي ألحق ضرراً شديداً حينذاك بالصناعة والزراعة اليابانيتين. وكان أثر ذلك تكثيف الضغوط على تحالف مُلاك الأراضي ورجال الصناعة الفضفاض الذي كان يسيطر على السياسة اليابانية، بشكل مؤقت على الأقل[167].

---

(163) Allen, Ibid., p. 128.

(164) Dore, *Land Reform in Japan*, p. 99.

(165) Allen, *A Short Economic History of Modern Japan, 1867-1937*, p. 201 (Table 10).
تصل أرقام ألن إلى عام 1937 فقط. وطبقاً لما جاء في: Ohkawa and Rosovsky, «The Role of Agriculture in Modern Japanese Economic Development,» p. 54 (Table 8), and 57 (Table 12),
استمر الاتجاه نفسه حتى عام 1942 على أقل تقدير.

(166) O. Tanīn and E. Yohan, *Militarism and Fascism in Japan*, With an Introd. by Karl Radek (New York: International Publishers, [1934]), p. 137.
هذا كتاب سوفياتي مترجم، ولكنه ليس عقائدياً ويستحق البحث الجاد. ولكن عيبه الرئيسي هو التفاؤل غير المبرر بشأن «زيادة حدة الصراع الطبقي».

(167) المصدر نفسه، ص 155-157.

تساعد تلك الصدامات على إظهار الفروق الهيكلية المهمة بين المجتمعين الألماني والياباني خلال مراحل التحديث الأقرب. ولأن اليابان لم تكن بها أي جماعة تشبه نخبة كبار السادة الإقطاعيين في ألمانيا أواخر القرن التاسع عشر، فلم يكن هناك كذلك الزواج الشهير بين الحديد والشوفان (Rye)، ولم يكن هناك اتفاق يجمع بين التوسع البحري ليناسب رجال الصناعة والتعريفات الجمركية على الحبوب لتناسب رجال الزراعة، وهو ما كان يمثل في عام 1901 إتمام الزواج في ألمانيا. وقد رأينا بدلاً من ذلك أن واردات الأرز زادت، مع أنه تجدر ملاحظة أن جزءاً كبيراً من الأرز كان يأتي من مناطق تخضع للسيطرة اليابانية السياسية المباشرة. والنتيجة الأخرى للفروق في البنية الاجتماعية هي أن النزعة المتشددة، أو المتشددة الزائفة، المعادية للرأسمالية الخاصة باليمين، وتمتد جذورها القوية بين صغار مُلاك الأراضي في القرى، كانت مكوِّناً أساسيّاً في النسخة اليابانية من الفاشية بينما لم تزد في ألمانيا عن كونها تياراً ثانويّاً.

يظل من الضروري رؤية هذه الصراعات بين المصالح الصناعية والزراعية اليابانية من منظورها الصحيح، فقد كانت القوى التي فرَّقت بين العمل التجاري ومالك الأرض أقل أهمية من تلك التي وحدت بينهما. وكما سنرى في القسم التالي، ففي وقت الأزمة كان لا بُدَّ من التضحية بالتشدد المعادي للرأسمالية. وبشكل أساسي، جمعت تسوية الأراضي وبرنامج التصنيع في عصر ميجي بين رجال الصناعة ورجال الزراعة، فقد وحَّدهم على المستوى الداخلي ذلك التهديد الذي كانت تمثله أي حركة شعبية ناجحة لمصالحهم الاقتصادية والسياسية. وعلى المستوى الخارجي، جمع بينهم تهديد التقسيم الأجنبي، أو تكرار مصير الهند والصين، وإغراء الأسواق والمجد. وعندما أصبح العمل التجاري أشد قوة، حيث أمد اليابان بوسائل السياسة الخارجية الفعالة، باتت نتائج هذا الاتحاد أكثر وضوحاً وأشد خطورة.

من المشروع السؤال عن إمكانية اتفاق الأعمال التجارية والزراعيين فقط على برنامج للقمع الداخلي والتوسع الخارجي. ربما كان هناك شيء آخر كان بإمكانهم أن يفعلوه، وأعتقد أن هذا الشيء كان موجوداً، وإن تعرض لاحتمال الانتحار السياسي، فقد كان رفع مستوى معيشة الفلاحين والعمال وخلق سوق داخلية مشروعاً خطيراً من وجهة نظر الطبقات العليا، إذ كان ذلك سيهدد النزعة الأبوية الاستغلالية التي تقوم عليها سلطتها في المصنع وكانت إحدى الآليات

الأساسية لتحقيق الأرباح. وكان مُلاك الأراضي يرون أن النتائج ستصبح أشد خطورة، فطبقة الفلاحين التي تنعم بالرفاهية في ديمقراطية سياسية حقيقية سوف تحرمهم من إيجاراتهم. وكان ذلك بدوره يعني تصفية وضعهم بالكامل.

قد يميل البعض إلى أن يضيف إلى هذا التفسير لملامح الشكل الياباني من الشمولية عامل الاستمرارية في نسق القيم الياباني، ولاسيما تراث المحارب الخاص بالساموراي، فمن المؤكّد أنه كانت هناك استمرارية من نوع ما. ولكن لا بُدَّ من تفسير سبب استمرار التراث، فالمشاعر الإنسانية لا تبقى فقط بسبب قوة دفعها، إذ لا بُدَّ من غرسها في كلّ جيل من جديد وإبقائها حية من خلال البُنى الاجتماعية التي تجعلها تبدو معقولة ومناسبة إلى حدّ ما. ولم يكن هناك شيء كهذا في روح المحارب يدفع اليابان خلال القرن العشرين للأمام على طريق الغزو في الخارج والقمع في الداخل، فقد قضى انتصار توكوجاوا في عام 1600 على المحارب الإقطاعي. وطوال ثلاثمئة سنة تقريباً نجح الشوجن بشيء من الصعوبة النسبية في كبح جماح روح المحارب التي كانت تخضع لمراقبة شديدة، وأوهن من عزمها من خلال السِّلم والترف. وعندما بدأت اليابان ممارسة اللعبة الإمبريالية، بشكل مؤقت وعلى الأقل للدفاع عن النفس بشكل جزئي (كما في الحرب الصينية اليابانية في 1894 ـ 1895) وأخيراً على نحو جدي، وفر تراث الساموراي وعبادة الإمبراطور انتحال المبررات لتوحيد المصالح السابق بيانها.

إذاً، كان القمع في الداخل والاعتداء في الخارج، بصورة عامة جداً، النتيجتين الأساسيتين لانهيار النظام الزراعي وقيام الصناعة في اليابان. وبدون تجربة التاريخ السياسي المفصل، قد ننظر الآن إلى النتيجة السياسية بتفصيل أكثر وضوحاً إلى حدّ ما.

4. النتائج السياسية: طبيعة الفاشية اليابانية

لتحقيق أغراضنا، يمكن تقسيم التاريخ السياسي لليابان الحديثة منذ عودة الملكية إلى ثلاث مراحل أساسية. تنتهي المرحلة الأولى التي تتميز بفشل الليبرالية الزراعية، بتبني دستور شكلي وبعض مظاهر الديمقراطية البرلمانية في عام 1889. وتنتهي المرحلة الثانية بفشل القوى الديمقراطية في اقتحام الحواجز التي أقامها ذلك النظام، وهي النتيجة التي تتضح بجلاء مع بداية الكساد العظيم في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين. واستهل فشل أوائل ثلاثينيات القرن العشرين المرحلة

الثالثة من اقتصاد الحرب والنسخة اليابانية من النظام الشمولي اليميني. ومن الواضح أن هذا التقسيم له ملامحه التعسفية. وإذا كان يساعد في تركيز الانتباه على التطورات المهمة، فسوف يخدم غرضنا.

لقد خرجت الحركة «الليبرالية»، كما يذكر القارئ من ردّ الفعل الإقطاعي والشوفيني للساموراي الذين خاب أملهم بما أسفرت عنه عودة أسرة ميجي. وبالرغم من تلك النُّذُر فإن للحركة بعض الحق في أن تُسمى ليبرالية، ذلك أنها طالبت بالمشاركة العامة في السياسة من زاويتي المناقشة والتصويت، بما يزيد عما كانت حكومة ميجي على استعداد لمنحه.

ومن الناحية الاقتصادية يبدو أن الجماعة التي احتشدت لتهتف «الحرية وحقوق الشعب» وأدت إلى ظهور الحزب الليبرالي (جيوتو)، خرجت من احتجاج صغار مُلاك الأراضي على هيمنة حكم القلة الأرستقراطية والمالية التابعة لميجي. ويُرجِع نورمان بعض ميولهم الليبرالية إلى أن الكثير من مُلاك الأراضي في سبعينيات القرن الثامن عشر كانوا رأسماليين تجاريين على نطاق صغير، وصانعي شراب الساكي، وصانعي معجون الفاصوليا، وما شابه[168]. وأنا أشك بعض الشيء في هذه الصلة المزعومة بين صنع الساكي والديمقراطية، وأعتقد أن هذه إحدى النقاط النادرة التي يطبق فيها نورمان التشابهات الأوروبية والمقولات الماركسية على نحو غير نقدي إلى حدّ ما. ولم تكن الحركة الديمقراطية اليابانية في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر تلك الحركة التي ألقت فيها الطبقة التجارية الضعيفة بنفسها بين ذراعي الأرستقراطية الإقطاعية كي تحميها من العمال، حيث بادلت الحق في الحكم بالحق في تحقيق الثروة، كما يقول ماركس، فاليابان لم تكن ألمانيا، على الأقل لم تكن كذلك بعد.

إذا نظرنا إلى المشكلة اليابانية من وجهة نظر حكام ميجي سنجدها مشكلة خاصة بتوافق الطبقات العليا في المناطق الريفية مع النظام الجديد[169]، فقد كانت حكومة ميجي ترغب في خلق النقل البحري والإمدادات العسكرية، والصناعة الثقيلة، وكانت جميعها تعني زيادة الضرائب على الأراضي. وبذلك احتج

(168) Norman, *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period*, pp. 69-170.

(169) Ike, *The Beginnings of Political Democracy in Japan*, p. 173.

الاجتماع الافتتاحي للجيوتو في عام 1881 على الضرائب التي أُدرجت تحت اسم زيادة النفقات البحرية[170]. وباعتبارها جماعة شعرت أن الآخرين، ولاسيما المطلعين على بواطن الأمور في الحكومة، يجنون فوائد عودة الإمبراطورية الأساسية، فقد حاولت توسيع قاعدة دعمها، وذلك بنزولها حتّى إلى الفلاحين. ولكن بمجرد أن واجه مُلاك الأراضي المطالبة الفلاحية المتشددة حتّى انقسم الجيوتو وانهار. وبما أن الجيوتو اتسم إلى حدّ ما بسمة يسارية، فقد انحل في عام 1884 كي لا يسمح لنفسه بأن يصبح جماعة متشددة بحق ـ وهو ما كان مستحيلاً إلى حدّ كبير في ذلك الوقت.

وهكذا انتهت أولى مغامرات اليابان مع الليبرالية السياسية المنظمة. وقد ظهرت الحركة بين مُلاك الأراضي الذين ألقوا بها بمجرد أن أدركوا أنها تثير الفلاحين. وليست هذه بأي معنى من المعاني محاولة، ولو حتّى محاولة مجهَضة، قامت بها الطبقات التجارية الحضرية لتحقيق «الديمقراطية البورجوازية»، كما زعم بعض الكُتَّاب[171].

وبالرغم من ذلك لم تتردد حكومة ميجي في خلال الفترة القصيرة من الهياج «الليبرالي» في اللجوء إلى الإجراءات القمعية. وفي عام 1880، وعندما لاحت النُّذُر الأولى للأحزاب السياسية الناشئة، أصدرت مرسوماً يقضي بأنه «لا يمكن لأي جمعية سياسية.. أن تعلن عن محاضراتها أو مناقشاتها، أو تحث الناس على الدخول في صفوفها عن طريق إرسال المفوضين أو إصدار التعميمات، أو الاتحاد مع الجمعيات المشابهة أو الاتصال بها»[172]. ومع ذلك فقد أظهرت أنشطة الجيوتو بعد ذلك بقليل أن القانون لم يكن مطبقاً بشدة. ومن وجهة نظر الحكومة، فقد كانت انتفاضات الفلاحين في 1884 ـ 1885 أكثر أهمية بلا شكّ. ومع أن تلك الانتفاضات اتخذت، كما رأينا، طابع الحرب الأهلية الصغيرة، فلم يكن هناك تنسيق فيما بينها وسرعان ما فشلت. واستطاعت الحكومة قمعها بسهولة إلى حد ما، اعتماداً منها على قوة الشرطة الجديدة والجيش المجند التابعين لها[173].

---

(170) Scalapino, *Democracy and the Party Movement in Prewar Japan*, p. 101.

(171) للاطلاع على رواية لذلك انظر: المصدر نفسه، ص 96-107، و Ike, Ibid., pp. 68-71, 88-89, and 107-110.

(172) مقتبس في: Scalapino, Ibid., p. 65.

(173) انظر: Ike, Ibid., Chap XIV.

لقد بدأت الظروف الاقتصادية تتحسن في عام 1885، وهو العام التالي لحل الجيوتو، وبدا أن الوقت في جانب الحكومة. ومع ذلك فعندما ظهرت أمارات إحياء النشاط السياسي، حاولت الحكومة من جديد إطفاء الحريق بقانونها الشهير للحفاظ على السِّلْم في 25 كانون الأول/ ديسمبر من عام 1887 الذي وضع مسودته مدير مكتب شرطة العاصمة وآخرون بتوجيه من الجنرال ياماجاتا، وهو أقوى شخصية في الفترة اللاحقة من عصر ميجي. وكانت البنود الأساسية تسمح للشرطة بنقل أي شخص يعيش على مسافة سبعة أميال تقريباً من القصر الإمبراطوري إذا حكمت عليه بأنه «يخطط لشيء يضر بالهدوء العام». وسمح ذلك للجنرال ياماجاتا بأن ينقل بالقوة خمسمئة شخص بينهم كلّ زعماء المعارضة تقريباً. وكانت الشرطة قد تلقت قبل ذلك تعليمات سرية بقتل أي شخص يبدي مقاومة. وبالرغم من ذلك استمرت شخصية معارضة بارزة، وهو جوتو شوجيرو (Gotō Shōjirō)، في إلقاء الخطب في أنحاء الريف، ولم يسكته على نحو فعال سوى عرض تولي وزارة الاتصالات عليه بعد بضعة أيام من إعلان الدستور[174].

تبدو الملامح الرئيسيّة لاستراتيجية الحكومة جليةً من هذه الصورة السريعة، فقد كانت تجمع بين قمع الشرطة المباشر والسياسات الاقتصادية المقصود بها تحسين مصادر السخط دون تعريض وضع الجماعة السائدة للخطر، وأخيراً القضاء على المعارضة بعرض مناصب جذابة في جهاز ميجي البيروقراطي على زعمائها. وربما باستثناء بعض الملامح الأسلوبية في تفاصيل تنفيذها أو في لغة البيانات العامة، ليس في هذه السياسة ما يمكن إرجاعه إلى الثقافة اليابانية بشكل خاص. ومن المؤكّد أن مضمون السياسة هو ما نتوقعه من أي مجموعة ذكية ومحافظة من الحكام في ظلّ الظروف المتشابهة تقريباً.

في ذلك الوقت كانت السياسة ناجحة. بينما من غير المرجح أنها نجحت في مواجهة المعارضة النشيطة والمتحدة التي عقدت العزم على تحقيق التحديث من خلال الوسائل الديمقراطية ـ ولنقل على النمط الإنجليزي تقريباً ـ وهي تلك المعارضة لم يمكنها الظهور في ظلّ ظروف المجتمع الياباني المحددة في ذلك الحين. وكانت الطبقة العاملة على قدر كبير من البدائية، وكان الفلاحون ضعافاً ومنقسمين نسبيّاً، بالرغم من كونهم أحد مصادر المعارضة. ولم تكن الطبقات

(174) المصدر نفسه، ص 181، و185-187.

التجارية قد خرجت من تحت سيطرة الأرستقراطية الإقطاعية. وعَكَس الدستور الممنوح من أعلى في عام 1889 هذا التوازن بين القوى الاجتماعية، وساعد بإعطائه سمة الشرعية الإمبراطورية على استقراره وتأبيده.

ليست هناك ضرورة للاستمرار في رواية السياسة الوطنية بالتفصيل حتّى الحرب العالمية الأولى، فكما هو معروف جيداً كانت سيطرة الدايت على الأمور المالية شديدة المحدودية في ظلّ الدستور الجديد. وبينما كانت للجيش سلطات غير عادية، فقد كانت قدرته على الاتصال بالعرش تعكس نفوذه في المجتمع الياباني أكثر من كونها مصدراً لذلك النفوذ. ولم تكن الحكومات تستقيل لأنها تخسر الانتخابات التي كان يمكن التلاعب فيها بصورة عامة، بل لأنها كانت تخسر ثقة قطاع مهم من النخبة: الأرستقراطيون أو البيروقراطيون أو العسكريون[175]. وكانت استقالة إيتو (Itō) في عام 1901 تمثل انهيار الجناح المدني في حكم القلة. وبعد اغتياله في عام 1909 سيطر الجندي ياماجاتا على السياسة اليابانية حتّى وفاته في عام 1922[176].

الأمر الأهم بالنسبة إلى أغراضنا هو بعض التيارات الفكرية التي اجتذبت اهتمام مُلاك الأراضي بعد أن تلاشى حماسهم المحدود للحكومة البرلمانية. وكانت الحركة المعروفة باسم نوبون شوجي (Nōbon-Shugi) (وتعني حرفيّاً «نزعة الزراعة هي الأساس») التي ازدهرت حتّى حوالى 1914، خليطاً من نزعة الشينتو القومية، وهي إيمان بمهمة اليابانيين الفريدة، وما قد يراها الغربيون أفكاراً فزيوقراطية. وكان الأمر البارز في ذلك المزيج هو «الإيمان الغامض بالقيم الروحية للحياة الريفية و.. التأكيد التعليمي على جمال النظام الأسري الياباني والنزعة الأبوية، وعلى تلك الفضائل ـ الاقتصاد في الإنفاق، والورع، والعمل الجاد، والإذعان، والإخلاص للواجب ـ التي.. كانت تشكل التعاليم التقليدية لـ «التعليم الأبوي الخاص بمُلاك الأراضي»[177].

كان الإعلاء الوطني من شأن القيم الفلاحية، ولاسيما تلك القيم التي تفيد الطبقات العليا الزراعية، سمة من سمات المجتمعات الزراعية التي تعاني من

(175) Scalapino, Ibid., p. 206, and Reischauer, *Japan. Government-Politics*, p. 98.

(176) Reischauer, Ibid., pp. 121, and 125.

(177) Dore, *Land Reform in Japan*, pp. 56-57.

تعديات التجارة. وفي اليابان جعل استمرار وجود المشكلات الزراعية حتّى عصر الثورة الصناعية هذه النزعة الوطنية أكثر أهمية من أي مكان آخر. ولم تكن نوبون شوجي إلا مرحلة من حركة أكبر، ويمكننا العثور على سابقاتها بين كبار مفكري توكوجاوا؛ وربما أمكننا رؤية خليفاتها التاريخية في متعصبي «الضباط الشبان»، والاغتيالات، ومحاولات الانقلاب التي ساعدت على إعداد النظام الشمولي في ثلاثينيات القرن العشرين[178].

خلال العقود الأولى من عصر ميجي، قامت نوبون شوجي بدور ما في حركة إدخال الزراعة الرأسمالية واسعة النطاق في اليابان، بالرغم من تأكيدها على تفرد اليابان. وكما رأينا، فلم تحقق المحاولة شيئاً بصورة عامة، حيث كان من الأفيد لمُلاك الأراضي اليابانيين أن يؤجروا أراضيهم على هيئة قطع صغيرة على أن يزرعوها بأنفسهم[179].

كان موقف الحكومة تجاه الفلاحين أكثر أهمية، وإن لم يحقق هو الآخر نتائج ملموسة، لأنه اتفق مع إجمالي الرأي البيروقراطي بل والصناعي قبل الحرب العالمية الأولى. وكان أي خفض في عدد المزارعين الصغار - حتّى هؤلاء ذوي نصف التشو البائس من الأرض - أمراً يدعو للأسى. وتحدث «عميد» باحثي نوبون شوجي في عام 1914 بانفعال عن إضعاف الروح المعنوية الذي تسرب إلى أنحاء الريف عندما بدأ الفلاحون يشترون الليمونادة والمظلات والقباقيب، وبدأ الشبان يرتدون قبعة شرلوك هولمز. واليوم ربما نبتسم عند رؤية هذه النسخة اليابانية من الكولونيل بليمب[*] (Blimp). ولكن الحكومة ورجال الصناعة كانت لديهم أسباب وجيهة لدعمها، فقد كانوا يظنون أن أُسَر الفلاحين المستقرة توفر جنوداً تَسْهُل قيادتهم وتمثل سداً منيعاً أمامِ النشاط الهدام. ويمكنها كذلك من خلال أعدادها الكبيرة خفض الأجور، مما يمكّن اليابان من التصدير وبناء قاعدة صناعية[180].

هنا قد نرى مرة أخرى المصالح المادية التي ربطت رجال الصناعة ورجال

---

(178) المصدر نفسه، ص 57.

(179) المصدر نفسه، ص 58-59.

(*) شخصية كاريكاتيرية من إبداع الفنان ديف بدّ لو في ثلاثينيات القرن العشرين. وكان بليمب صورة ساخرة للآراء الرجعية للمؤسسة البريطانية في الثلاثينيات والأربعينيات. وقد وصفه مبدعه بأنه «رمز للغباء، والأشخاص الأغبياء لطيفون جداً». وأصبحت الآراء شديدة المحافظة توصف بأنها تصريحات «كولونيل بليمب».

(180) المصدر نفسه، ص 60-62.

الزراعة ببعضهم. وبسبب هذه المصالح كانت نوهون شوجي، في نسخها المعتدلة التي ربما لا تتميز عن النزعة الوطنية اليابانية «العادية» وعبادة الإمبراطور، بمثابة إضفاء مفيد للصبغة الشرعية وانتحال للمبررات. وفي ضوء الميول الحالية لاتخاذ تلك الأفكار مأخذ الجد من الضروري التأكيد مرة أخرى على أنها كانت انتحال للمبررات لا أكثر[181]. ولم يكن لها أثر على السياسة. وحين آن الأوان لعمل شيء ملموس للفلاحين والمستأجرين الذين كانوا عرضة للإصلاح الأخلاقي العاطفي هذا، سرعان ما أوقفت مصالح مُلاك الأراضي في الدايت تلك الجهود. وبينما كان القانون المدني لعام 1898 يتضمن حماية المستأجرين بشأن القضايا المهمة لهم، فإن تطبيقه كان مقصوراً على واحد بالمئة من الأراضي المؤجرة. وكما استنتج دور، فإن «الغالبية الساحقة من المستأجرين العاديين لم تُقَدِّم لهم أية حماية»[182].

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تغير توازن القوى في المجتمع الياباني ضدّ مصلحة النخبة الريفية، فقد كانت الحرب بمثابة فترة اقتحام بالنسبة إلى الصناعة اليابانية، وكانت العشرينيات ذروة كلّ من الديمقراطية اليابانية وتأثير الأعمال التجارية على السياسة اليابانية. لقد توفي الجنرال ياماجاتا في عام 1922، وعلى امتداد بضع سنوات بعد ذلك، انتقلت السلطة على نحو واضح من أيدي العسكريين إلى أيدي الطبقات التجارية والدايت[183]. ومن أعراض التغيير في المناخ السياسي أنه بعد موافقة واشنطن على نزع السلاح البحري في عام 1922، مضت بعض الصحف اليابانية التي تسيطر عليها المصالح الصناعية إلى حدّ إطلاق صيحة «أبعدوا الجيش عن السياسة»[184]. ويجعل بعض الدارسين ذروة النفوذ البرلماني في التصديق على معاهدة لندن البحرية لعام 1930[185]، غير أنه سرعان

---

(181) انظر: Ruth Benedict, *The Chrysanthemum and the Sword; Patterns of Japanese Culture* (Boston: Houghton Mifflin Company, 1946).

ومن الأمانة الاعتراف بأنّني أخذتها مأخذ الجد ودرست تاريخ اليابان دراسة جادة.

(182) Dore, Ibid., p. 64.

(183) Allen, *A Short Economic History of Modern Japan, 1867-1937*, p. 99.

(184) Tanîn and Yohan, *Militarism and Fascism in Japan*, p. 176.

(185) انظر على سبيل المثال: Kenneth Wallace Colegrove, *Militarism in Japan*, World Affairs Books; no. 16 (Boston; New York: World Peace Foundation, 1936), pp. 23-24.

ما قضى الكساد الاقتصادي على تلك الآمال.

مع أن الصلة بين تقدّم الأعمال التجارية والديمقراطية البرلمانية، وكذلك الصلة بين الكساد الاقتصادي وفشل جهود الوصول إلى الديمقراطية الدستورية صلتان مهمتان بالتأكيد، فهما لا تكشفان عن عمق الوضع، فالكساد الاقتصادي أطلق رصاصة الرحمة على بناء كان يعاني من ضعف خطير، فقد استفاد عدد قليل فقط من أصحاب الحظوة من فوائد الرأسمالية اليابانية، بينما كانت آثارها السيئة واضحة لِكُلّ إنسان تقريباً[186]، فهي لم توزع فوائدها المادية على نحو يخلق مصلحة شعبية ضخمة في الحفاظ على الديمقراطية الرأسمالية، ومن المؤكّد تقريباً أنه لم يكن بإمكانها تحقيق ذلك في ظلّ تلك الظروف. ومع أن أشكال اعتمادها على الدولة تفاوتت من فترة تاريخية إلى أخرى، فهي لم تتخلَّ قط عن ذلك الاعتماد على الدولة باعتبارها من يشتري منتجاتها ومن يحمي أسواقها. وفي ظلّ الرأسمالية يخلق غياب السوق الداخلية النشيطة قوى تؤبد نفسها بنفسها، بينما تجد الأعمال التجارية أن بإمكانها تحقيق الأرباح بطرق أخرى. وأخيراً فإن الرأسمالية اليابانية، بسبب نشوئها في ظروف مختلفة إلى حدّ بعيد، لم تصبح قط حاملاً للأفكار الديمقراطية بالقدر الذي حملته المصالح التجارية والصناعية في أوروبا القرن التاسع عشر.

وخلال تلك المرحلة الديمقراطية نسبيّاً ظلّ اهتمام مُلاك الأراضي قويّاً من الناحية السياسة وعاملاً لا بُدَّ للنفوذ التجاري والنفوذ الصناعي أن يأخذه في اعتباره. وحتّى منح حقّ الاقتراع العام للذكور في عام 1928، كان أصحاب الأراضي الريفيين يتحكمون في أغلبية الأصوات في كلّ من الحزبين الكبيرين في الدايت[187]. وكانت المصالح الزراعية في العشرينيات نشيطة كذلك وراء مجموعة من الحركات الفاشية الأولية والمضادة للرأسمالية. وشجع موظفو الحكومة إلى

---

(186) من المرجح أن يرفض دارسو اليابان هذه الفرضية، فهؤلاء الذين ناقشت المشكلة معهم يعتقدون أن التوازن بين الإمكانيات المعادية للديمقراطية وتلك الديمقراطية كان غير متكافئ على نحو يزيد كثيراً عما مشار إليه هنا. وأظن أن هذا التقدير يعطي أهمية كبيرة جداً للحديث والآليات السياسية، فقد كانت اليابان تفتقر إلى المتطلبات الأساسية اللازمة للإنجاز الديمقراطي: ذلك القطاع الصناعي الذي يجري توزيع قوته الاقتصادية على نطاق واسع بين أفراده ويكون كافياً لتمكينهم من العمل بقدر كبير من الاستقلالية في مواجهة الحكومة وغيرها من التشكيلات الاجتماعية. وبالرغم من ذلك فقد تحتمل المسألة المزيد من البحث.

(187) Scalapino, *Democracy and the Party Movement in Prewar Japan*, p. 283, and Dore, *Land Reform in Japan*, p. 86.

حدّ ما تلك الحركات وشاركوا فيها، وهو ما لم يكن يبشر بالخير فيما يتعلق بالمستقبل. ومع ذلك فبالنسبة لذلك الوقت، ظلّ التطرف الوطني الزراعي، وكذلك نظيره الحضري، عاجزاً عن اجتذاب دعم جماهيري كبير[188].

بالرغم من ذلك كان التطرف الوطني خلال تلك الفترة عاملاً سياسيّاً مهماً، فقد كانت السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الأولى فترة التشدد الحضري وكذلك الريفي الذي اتّخذ أشكالاً عنيفة في بعض الأحيان. وساعدت المنظمات الوطنية في فض إضرابات المستأجرين والعمال[189]. وردت الحكومة كذلك بحملة لوزارة التعليم ضدّ «الأفكار الخطيرة» موجهة بالأساس إلى الطلاب. وفي نيسان/ أبريل من عام 1925 وافقت الحكومة على قانون حفظ السلام (وكان أكثر تحديداً إلى حدّ بعيد من قانون 1887)، حيث يعاقب بالسجن من ينضمون إلى الجمعيات التي تهدف إلى تغيير نظام الحكم أو إلغاء المِلكية الخاصة. وقد استهل هذا القانون في اليابان سياسةَ الحبس الجماعي[190].

إن الواقعة التي حدثت في عام 1923 تلقي ضوءاً متوهجاً على الطريقة التي سمم بها التطرف الوطني الجو السياسي في ذلك الحين. وقدم زلزال اليابان في أيلول/ سبتمبر من ذلك العام مبرراً لإلقاء القبض على آلاف السكان، كان معظمهم من الاشتراكيين. وقد خَنَقَ نقيب من رجال الدرك بيديه زعيماً عماليّاً بارزاً مع زوجته وابن أخيه البالغ من العمر سبع سنوات. وبالرغم من أنه حوكم محاكمةً عسكريةً وصدر ضده حكم بالسجن لمدّة عشر سنوات، فقد اعتبرته صحف متطرفة عديدة بطلاً قومياً[191]. ومن الواضح أنه كان لا بُدَّ من جهاز كامل للإرهاب، تسيطر عليه الحكومة حيناً، وحيناً يكون غير منظم وعفويّاً، لتنظيم شرائح كبيرة من السكان يصِفُها بعض الكُتّاب بأنها مُشْبَعة بشكل موحّد تقريباً بـ «الولاء الإقطاعي» لسادتها.

كانت الديمقراطية البرلمانية اليابانية، بالشكل الذي كانت عليه، بحلول أوائل الثلاثينيات، تستسلم للضربة القاضية من الكساد العظيم. ومع ذلك فهي لم تستسلم

---

(188) Scalpino, Ibid., pp. 353, 357, 360, and 362.

(189) Reischauer, *Japan. Government-Politics*, pp. 138, and 140.

(190) المصدر نفسه، ص 143-144.

(191) المصدر نفسه، ص 140-141.

لها على ذلك النحو الدرامي الذي استسلمت به جمهورية فايمار(*) (Weimar). وفي التاريخ السياسي لليابان، نجد أن رسم خطّ فاصل حاد بين المرحلة الديمقراطية والمرحلة الشمولية أصعب كثيراً مما في تاريخ ألمانيا[192]. واحتلال منشوريا (Manchuria) في عام 1931 خطّ فاصل يستخدمه المؤرخون، فهو يمثل في السياسة الخارجية انقلاباً في موقف الحكومة اليابانية في مؤتمر لندن البحري في عام 1930. وفي الشؤون الداخلية كان اغتيال رئيس الوزراء إينوكاي ومحاولة الانقلاب التي قام بها اليمين المتشدد في 15 أيار/ مايو من عام 1932 حدثين يعتبران في سياق الشؤون اليابانية نهاية هيمنة الساسة[193]. ويكشف اغتيال إينوكاي كذلك الكثير عن طابع السياسة اليابانية المعاصر ويستحق عرضه بإيجاز.

في عام 1932 تعهدت جماعة صغيرة من الفلاحين الشبان يقودها راهب بوذي باغتيال «الشلة الحاكمة» المسؤولة عن بؤس اليابان الزراعي. وبعد إعداد قائمة من عالم التجارة والسياسة، اختار كلّ عضو من الجماعة ضحيته بالقرعة. وكان وزير المالية السابقة إينوي (19 شباط/فبراير) والبارون دان (Dan)، مدير ميتسوي (5 آذار/مارس) من بين الضحايا الذين قتلوهم قبل اكتشاف الخطّة. وكانت فِرَقٌ من طلاب البحرية والجيش على استعداد لاستكمال المهمة. وفي 15 أيار/مايو من عام 1932 ضربوا الزايباتسو والأحزاب السياسية والرجال المحيطين بالعرش، «لإنقاذ اليابان من الانهيار» كما ادعوا. وأطلقت إحدى الوحدات النار على إينوكاي، وهاجم آخرون موظفي البلاط، وشرطة العاصمة، وبنك اليابان[194].

(*) قامت جمهورية فايمار (1919-1933) في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى وتميزت بدستور لم تشهده ألمانيا في تاريخها، حيث لم يكن يفرق بين أبناء المانيا. غير أن هذه الحكومة كانت تعاني من ضعف الإدارة. وفي أواخر آذار/ مارس من عام 1930 انهارت آخر حكومة أغلبية بقيادة الديمقراطي الاجتماعي هيرمان مولر، بسبب النزاع حول التأمين ضدّ البطالة. وتولت الحكم حكومة أقلية شعبية بقيادة هاينريش برونينج. ونتيجة لانتخابات أيلول/ سبتمبر 1930 خرج حزب هتلر كثاني أكبر قوة سياسية في البلاد بعد الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي حظي بدعم حكومة الأقلية. ولكن النازيين استغلوا ضعف نظام جمهورية فايمار للوصول إلى الحكم.

(192) بالنسبة إلى ألمانيا يمكن للمرء أن يكتب «النهاية» لحكاية جمهورية فايمار في عام 1932، وهو تاريخ آخر انتخابات حرة.

(193) المصدر نفسه، ص 157، و Scalpino, Ibid., p. 243.

(194) Scalpino, Ibid., pp. 369-370.

استهلت هذه الواقعة فترة من الدكتاتورية شبه العسكرية وليس الفاشية الصريحة. وبعد أربع سنوات في عام 1936، أجرت اليابان انتخابات حرة إلى حدّ ما. وحصل اليمين المتشدد صراحةً على 400 ألف صوت فقط و 6 مقاعد في الدايت، بينما حصل حزب العمل (شاكاي تايشوتو) على ضعف ما حصل عليه من قبل من أصوات وفاز بثمانية عشر مقعداً في الدايت. أما الحزب الذي حصل على أكبر عدد من الأصوت بشكل غير متوقع (مينسيتو: 4456250 صوتاً و 205 مقاعد) فقد استخدم كأحد شعاراته «ماذا ستكون، حكومة برلمانية أم فاشية؟» ومن المؤكّد أن نتائج الانتخابات لم تكن إقراراً شعبيّاً للديمقراطية؛ فقد كانت نسبة عدم المشاركة في الانتخابات أعلى بكثير من المعتاد، ولاسيما في المدن الكبيرة، مما يوحي بانتشار بُغْض السياسة والسياسيين. وفي الوقت نفسه أظهرت الانتخابات عدم وجود دعم انتخابي للتشدد الوطني.

لقد رد قطاع من الجيش على هذا القيد بمحاولة انقلاب أخرى عُرِفت في التاريخ الياباني بحادث السادس والعشرين من شباط/ فبراير [1936]، وقد قُتِل العديد من كبار الموظفين، وتحصن المتمردون في قطاع من المدينة لمدّة ثلاثة أيام وأصدروا منشورات تشرح أغراضهم، وهي القضاء على الشلل الحاكمة القديمة وخلاص اليابان في ظلّ «النظام الجديد». ولم تكن القيادات العليا في الجيش ترغب في استعادة النظام من خلال استخدام القوة. وأخيراً استسلم الثوريون بناء على أمر شخصي من الإمبراطور، وتعيين مفاوض يثقون فيه، وتسيير قوات كبيرة في اتجاههم. وهكذا فاقت اليابان ـ إن جاز لنا استعمال هذا التعبير ـ من أزمتها الديمقراطية الأكثر أهمية من تمرد ساتسوما[195].

كانت واقعة السادس والعشرين من فبراير [1936] استهلالاً لمزيد من المناورات السياسية التي يجب ألا تعطلنا، ولفرض الواجهة الشمولية. وقد وقع هذا كلّه فيما بين 1938 و 1940. وطبقاً لما جاء في تحليل ياباني ثاقب، كانت محاولة الانقلات تلك بمثابة هزيمة لـ «الفاشية من أسفل»، وفي المقام الأول اليمين المعادي للرأسمالية الشعبي الذي ضُحي به من أجل «الفاشية من أعلى»، أو لنقل الفاشية المحترمة، أي استيلاء كبار موظفي الحكومة على تلك الملامح التي يمكنهم استغلالها والتخلص من العناصر الشعبية. لقد قطعت الفاشية

(195) المصدر نفسه، ص 381-383.

المحترمة خطوات سريعة في ذلك الحين(196). وصدر مرسوم بالتعبئة الوطنية، وأُلقي القبض على المتشددين، وحُلت الأحزاب السياسية وحَلّت محلّها «جمعية مساعدة الحكم الإمبراطوري»(*)، وهي نسخة غير ناجحة بعض الشيء من الحزب الشمولي الغربي. وبعد ذلك بوقت قصير انضمت اليابان إلى التحالف الثلاثي المعادي للكومنترن(**) (Anti - Comintern) وحُلّت النقابات المهنية وحَلّت محلّها جمعية لتقديم «الخدمة للأمة من خلال الصناعة»(197). وهكذا ظهرت على اليابان في نهاية عام 1940 السمات الخارجية الأساسية للفاشية الأوروبية.

كانت الواجهة الشمولية، كما هو الحال في ألمانيا، تخفي وراءها قدراً ضخماً من الشد والجذب بين جماعات المصالح المتنافسة. وفي البلدين لم يتولَّ المتشددون اليمينيون سلطة حقيقية، وإن لم تكن هناك ضرورة في اليابان لتطهير الدم لإبعادهم. وفي اليابان يبدو أن السيطرة المركزية على الاقتصاد كانت مهزلة بقدر يزيد عما في ألمانيا(198).

لقد قاومت الأعمال التجارية اليابانية الكبيرة محاولات إخضاع الأرباح للنزعة الوطنية. وكانت فترة الهيمنة العسكرية والفاشية كلها مواتية جداً للأعمال التجارية، فقد ارتفع الإنتاج الصناعي من 6 مليارات ين في عام 1930 إلى 30 مليار ين بحلول عام 1941. وقد تمّ الحفاظ على الأوضاع النسبية للصناعة الخفيفة

---

(196) انظر: Masao Maruyama, *Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics*, Edited by Ivan Morris (London; New York: Oxford University Press, 1963), pp. 66-67.

(*) أرادت اليابان عام 1940 أن تنهي بنجاح حربها مع الصين لكي تتفرغ لمغامراتها في الجنوب فألف الأمير كونوي الذي كان يرأس الوزارة في ذلك العام حزباً جديداً أطلق عليه اسم «جمعية مساعدة الحكم الإمبراطوري» بهدف تعبئة الشعب الياباني وتهيئته للحروب المقبلة. وطلب كونوي من جميع الأحزاب السياسية حلّ نفسها فحلت هذه الأحزاب نفسها وانضم اعضاؤها إلى هذا الحزب وخلت الساحة السياسية من أي حزب معارض.

(**) تمّ توقيع معاهدة مناهضة الكومنترن بين ألمانيا واليابان في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1936 ثمّ وقعتها إيطاليا في عام 1937. وقد عُرفت تلك المجموعة فيما بعد باسم دول المحور. وكانت الاتفاقية موجهة ضدّ الكومنترن، أي الأممية الشيوعية، والاتحاد السوفياتي. وقد نقضت ألمانيا المعادة بتوقيعها على معاهدة نازية سوفياتية في عام 1939.

(197) Reischauer, *Japan. Government-Politics*, p. 186; Scalapino, Ibid., pp. 388-389, and Jerome Bernard Cohen, *Japan's Economy in War and Reconstruction*, with a Foreword by Sir George Sansom (Minneapolis: Univ. of Minnesota Press, 1949), p. 30, note 62.

(198) للاطلاع على بعض التفاصيل، انظر ص 58-59 من المصدر نفسه.

والثقيلة، ففي عام 1930 كانت الصناعة الثقيلة مصدر 38 في المئة فقط من إجمالي الإنتاج الصناعي، أما في عام 1942 فكان نصيبها 73 في المئة[199]. ومن خلال الخضوع الاسمي لسيطرة الحكومة، استطاع زايباتسو التمتع بهيمنة كاملة تقريباً على الصناعة كلها[200]. وخرجت شركات زايباتسو الأربع الكبرى، ميتسوي وميتسوبيشي وسوميتومو وياسودا من الحرب العالمية الثانية بأصول تزيد على 3 مليارات ين، مقابل 875 مليون ين فقط في عام 1930[201].

كان زايباتسو يرى أن معاداة الرأسمالية بلغ بها الحال في واقع الأمر أن باتت تزيد قليلاً عن كونها مصدر إزعاج بسيط، وهو مصدر الإزعاج الذي استطاع السيطرة عليه إلى حدّ كبير بعد حوالى 1936، وكان ثمناً ضئيلاً لقاءَ سياسة القمع الداخلي والتوسع الخارجي التي ملأت خزائنه بالأموال، فقد كانت الأعمال التجارية الكبيرة بحاجة إلى الفاشية والنزعة الوطنية وعبادة الإمبراطور والجيش، مثلما كان الجيش والوطنيون بحاجة إلى صناعة كبيرة تنفذ برنامجهم السياسي. وهذا ما لم يره المتشددون الزراعيون، أو رفضوا الاعتراف به بأي حال من الأحوال. وقد وجد من تأثروا بنظريات نوهون شوجي على وجه الخصوص أنفسهم في مأزق لا أمل لهم في الخروج منه. وفي تلك الدوائر كان هناك تيار فوضوي مميز، وبالإضافة إلى أمور أخرى، كان هناك إيمان رومانسي بأعمال الإرهاب الفردي[202]. وكانت فكرتهم الأساسية العداء الشديد لحكم الأثرياء والنخبة العسكرية التقليدية التي كانوا يعتبرونها خادمةً لحكم الأثرياء. ولكن لم

(199) المصدر نفسه، ص 1.

(200) المصدر نفسه، ص 59.

(201) المصدر نفسه، ص 101. للاطلاع على معالجة متعاطفة لزايباتسو، انظر: William Wirt Lockwood, *The Economic Development of Japan: Growth and Structural Change, 1868-1938* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1954), pp. 563-571.

ومازال لا يبدو لي أن أدلة لوكوود (Lockwood) تبرر تأكيده (ص 564) أنه «في النهاية كان زايباتسو ضحية للنظام الذي ساعد في خلقه».

(202) Richard Storry, *The Double Patriots; a Study of Japanese Nationalism* (London: Chatto and Windus, 1957), pp. 96-100.

ويقدم بعض العينات من تلك الكتابات في: Ryûsaku Tsunoda, *Sources of Japanese Tradition*, Records of Civilization: Sources and Studies; 54. Introduction to Oriental Civilizations, Compiled by Ryûsaku Tsunoda, Wm. Theodore de Bary [and] Donald Keene (New York: Columbia University Press, 1958), pp. 769-784.

يكن لديهم ما يضعونه مكانها سوى نسخة ذات صبغة مثالية من المجتمع الفلاحي الياباني. وبما أن الأفكار الزراعية المتشددة تتناقض تناقضاً حاداً مع متطلبات السياسة التوسعية التي نفذها المجتمع الصناعي الحديث، فلم تجد أكثر النُّخب تقليديةً صعوبة كبيرة في التخلص منها، بينما اختلست بعض الأفكار لضمان التأييد الشعبي. وحدث الشيء نفسه إلى حدّ كبير في ألمانيا، وإن كان على نحو اتسم بقدر أكبر من المفاجأة والعنف، بالقضاء على النازيين المتشددين في تطهير الدم في عام 1934.

إن القيود الموروثة الخاصة بالتشدد اليميني الزراعي وعبادة الإمبراطور المسعورة في اليابان، تبدو أكثر وضوحاً إن نحن بحثنا القصة بسرعة من جانب الجيش. وفيما بين 1920 و 1927، كان حوالى ثلاثين في المئة من طلاب المدارس العسكرية من أبناء صغار مُلاك الأراضي والمزارعين الأغنياء والبورجوازية الصغيرة الحضرية. وفي ذلك الحين كانت هناك حالات عديدة من جنود الاحتياط الذين يتخذون جانب الفلاحين في نزاعاتهم مع مُلاك الأراضي[203]. وهكذا كانت جماعة جديدة ذات أساس اجتماعي ونظرة سياسية جديدين قد بدأت في ذلك الوقت تحل محل قيادة الجيش القديمة الأكثر أرستقراطية. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين كان الجنرال أراكي (Araki) المتحدث الرسمي باسمها، وهو المدافع الرئيسي عن «الاستقلال» عن المليونيرات الماليين وشلل البلاط[204]. واتساقاً مع هذه النظرة المتشددة، أصبح الكثيرون منهم معارضين لتحديث الجيش، وللتأكيد الجديد على التخطيط الاقتصادي، ولتبني التكنولوجيا الأكثر تقدّماً[205]. ولفترة قصيرة بعد عام 1932، أثار كلام أراكي عن مساعدة الزراعة زوبعة بين رجال الصناعة. ومع ذلك فإنه حين وُوجه في ذلك التاريخ المبكر بصعوبات منصبه، غيَّر نبرته وبدأ الحديث عن كسل الفلاح الياباني في ظلّ تأثير الإغراءات الحديث التي تحط من شأنه[206].

---

(203) Tanîn and Yohan, *Militarism and Fascism in Japan*, pp.180, and 204.

(204) المصدر نفسه، ص 182-183.

(205) James B. Crowley, «Japanese Army Factionalism in the Early 1930s,» *Journal of Asian Studies*, vol. 21, no. 3, (May 1962), p. 325.

كانت واقعة السادس والعشرين من شباط/ فبراير هزيمة حاسمة للمتشددين في الجيش.

(206) Tanîn and Yohan, Ibid., pp. 198-200.

وأثناء انتعاش الحرب في الثلاثينيات، أثارت الأرباح التي حققها رجال الصناعة تمرد تلك المجموعة من الجيش ذات الصلات الزراعية، مما أدى إلى استقالة وزير الحربية في عام 1940[207]، بل إن الجيش مضى إلى حدّ محاولة إقامة قاعدة عمليات بالاكتفاء الذاتي في منشوريا، حيث كان يأمل أن يتمكن من التحرر من تأثير الاتحادات الصناعية اليابانية. وظلت منشوريا زراعية في أغلبها حتّى أُجبر جيش كوانتونج (Kwantung) على الاعتراف بأنه لا يمكنه إضفاء الطابع الصناعي على المنطقة بنفسه، وأنه سوف يكون عليه استغلال المساعدات الصناعية ولو على مضض. ولم يحدث احتلال شمال الصين حتّى وعى الجيش الدرس وأدت الحاجة إلى المساعدات الصناعية في منشوريا إلى تعاون أوثق بين المصالح العسكرية والتجارية[208].

يكشف منظر الجيش وهو يبتعد ليهرب من العالم الحديث عن عدم جدوى المبدأ الزراعي اليميني الياباني واعتماده المطلق على الأعمال التجارية الكبيرة. وكان التخلي عن معاداة الرأسمالية، في التطبيق إن لم يكن في الشعارات، الثمن الذي استطاعت الأعمال التجارية الكبيرة انتزاعه من الوطنيين الزراعيين والبورجوازيين الصغار في أسلوب الحياة الخاص بالإمبريالية اليابانية.

في النسخة اليابانية من الفاشية، كان الجيش يمثل قوى اجتماعية مختلفة إلى حدّ ما ويقوم بدور سياسي مختلف عن ذلك الذي قام به الجيش الألماني في عهد هتلر، ففي ألمانيا كان الجيش ملجأً لقطاعات من النخبة التقليدية غير المتعاطفة مع النازيين. وباستثناء المؤامرة المجهَضة ضدّ هتلر في عام 1944، حيث كانت الحرب قد خُسِرت بالفعل، كان الجيش في المقام الأول أداة فنية تحت قيادة هتلر. وربما كان الجنرالات يخافون العواقب ويتذمرون منها، ولكنهم كانوا يفعلون ما يأمرهم هتلر بفعله. وفي اليابان كان الجيش أشد حساسية بكثير للضغوط الصادرة عن الريف وصغار رجال الأعمال في المدن الذين كانوا مستائين من زايباتسو. ويمكن إرجاع الاختلاف بصورة كبيرة إلى الاختلاف بين المجتمعين الياباني والألماني، فقد كانت اليابان متخلفة مقارنةً بألمانيا، وكان القطاع الزراعي فيها أهم بكثير. ومن ثمّ لم تتمكن القيادة العسكرية اليابانية بسهولة

(207) Cohen, *Japan's Economy in War and Reconstruction*, p. 29.

(208) المصدر نفسه، ص 37، و42.

من رفض تلك المطالب. ونجد للسبب نفسه قطاعات من الجيش الياباني تتدخل في الحلبة السياسية وتحاول القيام بانقلاب على نحو يمثل تناقضاً واضحاً مع سلوك الجيش الألماني.

لقد اختلفت الفاشية اليابانية عن الشكل الألماني، بل وعن إيطاليا موسوليني، في جوانب عديدة أخرى، فلم يكن هناك استيلاء مفاجئ على السلطة، ولم يكن هناك قطع صريح للعلاقة مع الديمقراطية الدستورية السابقة، ولم يكن هناك ما يقابل المسيرة إلى روما، وهو ما يعود في جزء منه إلى أنه لم تكن هناك فترة ديمقراطية مساوية لجمهورية فايمار، فقد ظهرت الديمقراطية بطريقة أكثر «طبيعيةً» في اليابان؛ ذلك أنها وجدت عناصر ملائمة في المؤسسات اليابانية أكثر مما وجدته في ألمانيا. ولم يكن باليابان فورر (Führer) أو دوتشي(*) (Duce). ولكن الإمبراطور كان بمثابة رمز وطني بالطريقة نفسها إلى حدّ كبير. كما أنَّ اليابان لم يكن بها حزب واحد جماهيري فعَّال بشكل حقيقي، فقد كانت جمعية مساعدة الحكم الإمبراطوري تقليداً من الدرجة الثانية. وأخيراً لم تشارك الحكومة اليابانية في سياسة ضخمة للإرهاب والإبادة ضدّ شريحة بعينها من طبقات الشعب الدنيا كما فعل هتلر مع اليهود(**). وربما تعود هذه الفروق إلى تخلف اليابان النسبي. وكان بالإمكان حلّ مشكلة الولاء والطاعة في اليابان بالاحتكام إلى الرموز التقليدية مع التطبيق العاقل للإرهاب الذي كان بالإمكان ترك جزء كبير منه للشعور الشعبي «العفوي». وكانت التيارات العلمانية والعقلانية التي أكلت المعتقدات الأوروبية التقليدية في المراحل المبكرة من التصنيع وارداً أجنبيّاً في حالة اليابان ولم تبدُ قط عميقة الجذور، وقد أُنفق جزء كبير من قوتها الأصلية في وطنها في الوقت الذي كان فيه النمو الصناعي الياباني يكتسب قوة دفع. ومن ثمّ أُجبر اليابانيون على الاعتماد بشكل أكبر على العناصر التقليدية في ثقافتهم وبنيتهم الاجتماعية في مواجهة كلّ من المشكلات الاقتصادية الخاصة بالنمو الصناعي والمشاكل السياسة التي صاحبت نموها.

(*) الفورر (Führer): هو لقب هتلر، والدوتشي (Duce) هو لقب موسوليني.

(**) لم يقتصر الأمر على اليهود، بل كان هتلر يرى أن الغجر لا يقلون خطراً على نقاء السلالة الألمانية من اليهود وبدأ بعزلهم وانتهى بالقضاء عليهم. وشمل الاضطهاد كذلك الشيوعيين والمرضى العقليين والبولنديين والسلاف والمثليين، وغيرهم. غير أن هؤلاء جميعاً لم يحصلوا على ما حصل عليه اليهود من تعويضات.

بعد تحديد هذه الاختلافات كلها، لا تزال التشابهات الأساسية بين الفاشية الألمانية والفاشية اليابانية قائمة باعتبارها ملامح جوهرية، فقد دخلت كلّ من ألمانيا واليابان العالم الصناعي في مرحلة متأخرة. وفي كلا البلدين ظهر نظامان كانت سياساتهما الأساسية هي القمع في الداخل والتوسع في الخارج. وفي كلتا الحالتين كان الأساس الاجتماعي لهذا البرنامج ائتلافاً بين النخب التجارية الصناعية (التي بدأت من موقف ضعيف) والطبقات الحاكمة التقليدية في الريف، موجهاً ضدّ الفلاحين والعمال الصناعيين. وأخيراً، وفي كلتا الحالتين، خرجت نزعة تشددية يمينية من محنة البورجوازية الصغيرة والفلاحين في ظلّ الرأسمالية المتقدمة، ووفر ذلك التشدد اليميني بعض الشعارات للأنظمة القمعية في كلا البلدين، على أنه جرى التضحية بها عند التطبيق من أجل متطلبات الربح و«الكفاءة».

في تطور اليابان السلطوي والفاشستي لا تزال هناك مشكلة أساسية لا بُدَّ لنا من بحثها، وهي: ما هو الإسهام الذي قدمه الفلاحون، إن كان هناك ما قدموه؟ هل كانوا، كما يزعم بعض الكُتَّاب، مستودعاً مهمّاً للنزعة القومية والوطنية المتعصبة؟

عند محاولة الإجابة عن هذا السؤال ربما يكون من المفيد مراجعة العوامل الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على فلاحي اليابان خلال السنوات فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وتبرز ثلاث نقاط في روايات الحياة الزراعية اليابانية القياسية خلال تلك الفترة .**إحدى هذه النقاط** هي فشل المحاولات المحلية لتغيير نظام التأجير. **والنقطة الثانية** هي الأهمية المتزايدة للحرير في الاقتصاد الريفي الياباني. أما **الثالثة** فهي أثر الكساد العظيم. وبصورة عامة، فقد كان الاتجاه الرئيسي في عصر مابعد ميجي هو جعل الفلاح الياباني تحت رحمة السوق العالمية.

في ما يتعلق بنظام الإيجار، يمكن أن نوجز الكلام، حيث ناقشنا الملامح الأساسية من قبل، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرةً انتشرت موجه من المنازعات بين مُلاك الأراضي والمستأجرين في أنحاء الريف. وفي عام 1922 نظَّم الاشتراكيون المعتدلون الذين كانوا نشيطين في الحركة العمالية الحضرية أول اتحاد للمستأجرين. وتميزت السنوات الخمس التالية بالنزاعات العديدة بين مُلاك الأراضي والمستأجرين. غير أن هذه الحركة قد بدأت بحلول عام 1928 تفقد قوة دفعها، مع أنه كانت هناك موجة أكبر من المنازعات في عامي 1934 و 1935، إنْ

صدقت الإحصاءات. ومن الواضح أنها فَتُرَت بعد ذلك. وبقدر ما استطعت اكتشافه، فإن أسباب الفشل لم تحظَ بالبحث الدقيق، على الأقل من جانب الباحثين الغربيين. وبالرغم من ذلك فالأسباب الرئيسيّة واضحة إلى حدّ ما؛ ذلك أن حرب طبقات حقيقية لم تقع في القرية اليابانية. وبسبب البنية الموروثة من الماضي، انتشر نفوذ مالك الأرض في كلّ ركن من أركان الحياة في القرية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المستأجر الفرد كانت أمامه باستمرار الفرصة لإيجاد حلّ فردي. ولذلك لم يغير الصراع على الإيجار السلطة في الريف على نحو خطير عندما خرجت من تسوية ميجي[209].

كان الحرير بالنسبة إلى الفلاحين اليابانيين مهماً باعتباره مصدراً مُعِيناً للدخل؛ بل كان مصدراً مهماً للدخل بالنسبة إلى البعض. وأوجد إنتاج الحرير النقد اللازم بشدة وبعض الأمان الذي يمكن أن يأتي من تنويع المنتجات. وفي ثلاثينيات القرن العشرين كان هناك حوالى مليوني مزارع، أي حوالى 40 في المئة من مجموع المزراعين، يقومون بتربية دودة القز. وكان المزارع الياباني يبيع الشرانق إلى سَلاك الغَزْل، وكان في العادة مُمَوَّلاً من تاجر وسيط في يوكوهاما أو كوبي. وكان سَلاك الغَزْل يدفع سعر فائدة مرتفع وكان عليه شحن الحرير الخام إلى التاجر الوسيط مقابل المال الذي يُدفع مقدماً. وكان حجم القرض كبيراً بحيث كان التاجر الوسيط يتحكم بالفعل في بيع الحرير الخام. وبالنسبة إلى الفلاح، فقد كان كذلك تحت رحمة سَلاك الغَزْل، تماماً كما كان سَلاك الغَزْل تحت رحمة التاجر الوسيط. وكانت تربية الشرانق شأناً منزليّاً يسمح لرب الأسرة بالمشاركة في عمل زراعي آخر. وبهذه الطريقة زادت تربية دودة القز دخل أسر الفلاحين التي شاركت فيها[210]. وبالرغم من ذلك، ففي ظلّ التنظيم السائد للسوق، كان بإمكان الشركات الكبيرة في المدن استخلاص جزء كبير من الأرباح لنفسها. وهذا أحد المواقف التي أدت إلى نمو النزعة المعادية للرأسمالية بين الفلاحين.

---

(209) هناك بعض التفاصيل في: Dore, *Land Reform in Japan*, p. 29, and George O. Totten, «Labor and Agrarian Disputes in Japan Following World War I,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 9, no. 1, part 2: City and Village in Japan (October 1960), pp. 192-200, and Table 2 on 203.

(210) Shichiro Matsui, «Silk Industry,» in: *Encyclopaedia of the Social Sciences*, pp. 52-57, and Allen, *A Short Economic History of Modern Japan, 1867-1937*, pp. 64-65, and 110.

وجه الكساد الاقتصادي ضربة كبيرة لِكُلّ من الأرز والحرير. وكانت السنوات من 1927 إلى 1930 سنوات محاصيل كبيرة من الأرز. لقد انهارت الأسعار[211]، ومن المرجح إلى حدّ بعيد أن تأثير هبوط الأسعار على مُلاك الأراضي (وربما الزُرَّاع الكبار الذين يملكون أراضي) كان أكبر من تأثيره على المستأجرين، حيث كان المستأجرون يدفعون إيجارهم أرزاً، بينما كان مُلاك الأراضي يُسَوِّقون 85 في المئة من منتجاتهم[212]. وأصاب انخفاض أسعار الحرير الذي صاحب انهيار الرفاهية الأمريكية، الفلاحين اليابانيين على نحو أكثر مباشرةً، ففي عام 1930 انخفضت أسعار الحرير بمقدار النصف. وكانت صادرات الحرير تمثل 53 في المئة فقط من قيمتها في عام 1929. وقد قُضِي على فلاحين كثيرين. ويرى بعض الكُتَّاب أن هناك صلة بين تلك الضربات التي أصابت الاقتصاد الريفي في وقت واحد، وإطاحة الحكومة «الليبرالية»، ونقل السلطة إلى هؤلاء المؤيّدين للعدوان العسكري. وكان من المفترض أن الجيش هو الحلقة الأساسية في سلسلة التسبيب هذه، حيث كان يتكون من مجندين فلاحين على رأسهم ضباط من البورجوازية الصغيرة جعلهم وضعهم الاقتصادي خاضعين للدعوات القومية المتطرفة[213].

وأعتقد أن هذه النظرية تبالغ في تبسيطها للوضع على نحو يؤدي إلى تضليل خطير، فهناك أدلة قليلة بين الفلاحين على وجود أي دعم متحمس للحركات القومية المتطرفة[214]. وكان التيار الزراعي للنزعة الوطنية التقليدية الذي جرى التعبير عنه في حركات مثل نوهون شوجي، في الأساس شأناً يخص المدن ومُلاك الأراضي وكان موجهاً ضدّ مصالح الفلاحين ويهدف إلى الإبقاء على الفلاح مكتفياً بالقليل وراضياً، أي في مكانه. وفي الغالب ربما كان للنزعة الوطنية

(211) Allen, Ibid., p. 109.

(212) Ladejinsky, «Farm Tenancy and Japanese Agriculture,» p. 431.

(213) انظر: Allen, Ibid., pp. 98-99, and 111.

(214) تورطت إحدى تلك الحركات في اغتيال رئيس الوزراء إينوكاي في أيار/ مايو من عام 1932. ولكن رئيس الوزراء نفسه هو الذي كان له عدد كبير من الأتباع في المناطق الريفية. انظر: Hugh Borton, *Japan Since 1931, its Political and Social Developments* (New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1940), pp. 21-22, and Beardsley, Hall [and] Ward, *Village Japan*, pp. 431-435.

الزراعية المتعصبة بعض الجاذبية بالنسبة إلى الزراع المالكين للأراضي الأكثر سعة الذين ربطوا أنفسهم بمُلاك الأراضي، وكانت تلك الأفكار توفر تبريراً لوضعهم كبائعين للأرز.

من المؤكّد أنه كانت هناك جوانب معينة في وضع الفلاحين، ولاسيما تلك الجوانب الناشئة عن تجارة الحرير التي يمكن أن تجعلهم يقبلون الأفكار المعادية للرأسمالية، فمن المرجح إلى حدّ كبير أن المشاعر المعادية للرأسمالية بين الفلاحين كانت من القوة، حين اتحدت مع عوامل أخرى، بحيث جعلت الفلاحين يتبعون قيادة النخبة الريفية. وبصور عامة، كان إسهام الفلاحين في الفاشية اليابانية ـ أو التطرف القومي إن كان هناك تفضيل لهذا المصطلح في هذه النقطة ـ إسهاماً سلبيّاً. إذ قدَّم الفلاحون قدراً كبيراً من المجندين المطيعين للجيش وكانوا يشكلون في الحياة المدنية كتلة سياسية (أي محافظة) وخاضعة كان لها أثر مهم على السياسة اليابانية.

إذاً فالطاعة اللاسياسية للأوامر، بغضّ النظر عن ماهية الأوامر، ليست مجرد مسألة تتعلق بالسيكولوجية، فالعقلية التي تتصرف بهذه الطريقة نتاج ظروف تاريخية ملموسة، تماماً مثل عقلية الاعتماد على الذات التي لا يزالون يعجبون بها في الغرب. وعلاوة على ذلك، وكما تبين الحالة اليابانية بما يتعدى أي شكّ، ليس هذا الموقف السلبي بالضرورة نتاج التصنيع المتقدم، فهو في ظلّ ظروف بعينها يمكن أن يحدث في المجتمعات الفلاحية كذلك.

في اليابان، تجسدت تلك الظروف في بنية القرية اليابانية، بالشكل الذي وُرِثت عليه من أواخر عصر توكوجاوا وبداية عصر ميجي، وعززتها الاتجاهات الاقتصادية الأحدث. وظل مالك الأرض القائد الذي لا يتحداه أحد في المجتمع الفلاحي المحلي. وكان يمكنه من خلال بنية القرية أن يفعل ما يحلو له محليّاً. وبالمثل أعطته القرية قاعدة سياسية كان ينقل من خلالها أهدافه لأعلى إلى المشهد الوطني، حيث كانت تلقى التحدي وتشكل جزءاً من تسوية شاملة سبق لنا مناقشتها. ولذلك دعونا نمعن النظر في أسباب بقاء الفلاحين تحت نفوذه على هذا النحو الكبير.

كانت أبرز ملامح القرية اليابانية حتّى وقت الإصلاح الزراعي الأمريكي هو

هيمنة الأثرياء عليها وتثبيط الصراع العلني[215]. وكانت القاعدة الأساسية للسلطة في القرية هي مِلكية الأراضي. وكانت العلاقات الناجمة عن ذلك تدعمها الدولة، والقوة الغاشمة في بعض الأحيان. كما كان العمر والعادات والتقاليد تخففها إلى حدّ ما وتجعلها أكثر قبولاً. وكثيراً ما كان مُلاك الأراضي المقيمون يديرون شؤون القرية في كثير من الأحيان، وإن كان من المحتمل أن مُلاك الأراضي الكبار كانوا يتركون هذه المهمة اليومية لغيرهم، بينما كانوا يمارسون سلطاتهم من وراء الكواليس. وربما كان للمستأجرين أحياناً نصيب صغير في وظائف القرية[216]. وفي عدد كبير جداً من القرى أو المناطق الكبيرة كانت هناك دائرة صغيرة من عائلات مُلاك الأراضي الذين تجمع بينهم المصاهرة، والمعروفة محليّاً بـ «دائرة التقبيل»، وكانت تسيطر على الشؤون المحلية[217]. وبصورة عامة كان صغار مُلاك الأراضي يُعَيِّنون موظفين في وظائف مدفوعة الأجر في المورا (Mura)، حيث كان يمكنهم بذلك استكمال المرتب الضئيل من إيجارتهم[218].

ربما كانت الحالات المتطرفة فقط هي التي يمكن فيها لمالك الأرض سحب مورد رزق المستأجر الوحيد عندما يشاء، أو يكون القيام بمثل هذا العمل القاسي أمراً مرجحاً[219]. غير أن سلطة مالك الأرض على وسائل عيش المستأجر كانت مرئية باستمرار من المستأجر ومن غيره بمئة طريقة غير صارخة. وكانت العقوبة النهائية التي وراء قانون الإذعان المعقد الذي يحكم علاقة الفلاح بمن هم أعلى منه، فقد كان المستأجر حريصاً على مراعاة «لون وجه مالك أرضه». أما

---

(215) تنشأ هنا صعوبة اصطلاحية، فالكلمة اليابانية **بوراكو Buraku** ليس لها مقابل مناسب في التجربة الأمريكية، فهي مجتمع محلي، لا يزيد عدد منازله في العادة على مئة، وأفراده جميعاً يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية. وحدود أراضيه محددة بشكل غير واضح فحسب، غير أن أفراده لديهم إحساس قوي بالانتماء إلى وحدة اجتماعية محددة بوضوح. أما الـ «مورا» فهي أكبر وأفرادها لا يعرفون بعضهم بعضاً معرفة شخصية، وإن كانت من الناحية القانونية هي أصغر وحدة إدارية في اليابان. وعادة ما تضم المورا عدة بوراكو. وعادةً ما يترجم دور «بوراكو» على أنها (Hamlet) دسكرة أو عزبة(، وقد اعتاد استعمال كلمة (Village قرية(للوحدة الإدارية الأكبر. ولكن هذه ليست مشكلة بالنسبة إلى سميث الذي يتعامل في كتابه *Agrarian Origins* بشكل حصري مع العصور القديمة ويستخدم كلمة Village لتعني بوراكو، إلا في مناسبات قليلة، حيث تشير إلى مورا، وهو ما يحدده السياق بوضوح. انظر ص 3-5 من: **Beardsley, Hall [and] Ward, Ibid.**

وانظر المسرد للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

(216) Dore, *Land Reform in japan*, 325.

(217) المصدر نفسه، ص 330

(218) المصدر نفسه، ص 337.

(219) المصدر نفسه، ص 373.

دور، وهو صاحب هذه الملاحظة، فيقلل من حدة الجانب الأسود في سلطة مالك الأرض، بدلاً من المبالغة في وصفه. ومع ذلك فهو ينتهي إلى أن إذعان المستأجر كان يرجع إلى الحساب الواعي للمزية وللخوف التام القائم على حقيقة التبعية الاقتصادية القاسية[220]. وبذلك كان الخوف والتبعية المصدرين النهائيين، على الأقل في الريف، لقانون الإذعان الياباني المعقد الذي يفتن الكثيرين من الزوار الأمريكيين لحداثته وتناقضه مع تجربتهم. وقد نخمن أن هؤلاء الزائرين يعون العداء الذي وراء ذلك الاسترخاء الودي إلى حدّ بعيد في الولايات المتحدة، ولكنهم يغفلون عن الأصول التاريخية والدلالة الحالية للأدب الياباني، فعندما اختفت علاقات التبعية الاقتصادية، نتيجة للإصلاح الزراعي الأمريكي أو غير ذلك من الأسباب، تداعت البنية التقليدية للمكانة والإذعان[221]. وإذا كان هناك من يميل إلى الشك في الأساس الاقتصادي لحكم القلة في القرية ولقانون الأدب الياباني، فقد يبدو أن ظروف اختفائهما الجزئي تبين العلاقة بشكل حاسم.

ظلّ نظام التبعية الخاص بالحيازات الكبيرة والصغيرة قائماً حتّى وقت قريب لإمكانية تعديله طبقاً لاقتصاد السوق من خلال وسيلة الإيجار، ولأنه لم تنشأ قوى تتحداه. وتضامن القرية اليابانية وما تتسم به من «انسجام»، وتجنبها ـ وربما وجب علينا أن نقول كبتها ـ للصراع العلني، هما كذلك ميراث إقطاعي تكيف مع العصور الحديثة بصورة أو بأخرى. وفي القرية قبل العصور الحديثة، نشأ ذلك التضامن نتيجة لنظام التعاون الاقتصادي بين الفلاحين وكذلك نتيجة لسياسات السيد الإقطاعي الخاصة بالضرائب والإشراف الأبوي. واستمر العاملان بشكلهما الحديث في العمل فيما بين الحربين العالميتين وظلت لهما الآثار نفسها حتّى في يومنا هذا. وبدون الدخول في التفاصيل، تكفي الإشارة إلى أن الانتشار المستمر للاقتصاد النقدي داخل القرية أصاب العلاقات القديمة بشيء من التوتر، دون أن يعدلها حتّى الآن على نحو شديد الخطورة[222].

---

(220) المصدر نفسه، ص 371-372.

(221) المصدر نفسه، ص 367.

(222) للاطلاع على بعض التفاصيل بخصوص استمرار الممارسات السابق ذكرها في هذا الفصل، انظر: John Fee Embree, *Suye Mura, a Japanese Village* (Chicago: University of Chicago Press, [1939]), Chap IV.

ومع ذلك فإن إمبري (Embree) ينفرد بعدم إلقاء الضوء على الطبقات الاجتماعية والسياسة؛ المزيد عن ممارسات الزراعة في: Beardsley, Hall [and] Ward, *Village Japan*, Esp. p. 151, and Dore, Ibid., pp. 352-353.

بجانب ما قد يسمّى على نحو فضفاض إلى حدما بالسياسة، كان هناك كذلك العديد من العوامل المؤثرة في استمرار تضامن القرية، فلم تكن القضايا «الكبيرة» ـ تلك التي تفرق بين الأغنياء والفقراء ـ تُقرَّر على المستوى المحلي في عصر توكوجاوا، كما أنها لم تكن تُقرَّر هناك في العصور الحديثة[223]. أما القضايا «الصغيرة» التي تؤثر على المجتمع المحلي فقط فيتم التعامل معها بطرق تبدو مألوفة لأي شخص جلس في يوم من الأيام في لجنة أكاديمية. وقد نعطيها اسماً جماعيّاً خاصاً بالتوصل إلى الاتفاق من خلال الملل والإجهاد. ومن المحتمل أن يكون لدينا هنا أحد المفاهيم العامة أو القوانين التي مازال بعض علماء الاجتماع يبحثون عنها بجد. وتتكون الوسيلة بشكل أساسي من السماح لمن لديهم آراء بالتعبير عنها إلى ما لا نهاية حتّى تكون المجموعة ككل على استعداد لتولي المسؤولية الجماعية بالنسبة إلى القرار. وفي اليابان، كما يُحتمل أن يكون في أي مكان آخر، تجري المناقشات الحقيقية عموماً بعيداً عن العيون العامة، وهو ما قد يزيد الإخلاص والصدق وإمكانية الحل الوسط المقبول. ويعطى النظام أولوية لقوة إيمان الشخص بالآراء أكثر من أسسها العقلانية. وفي الوقت نفسه فهي ديمقراطية بقدر ما تسمح به من خلال عرض وجهات النظر المضادة. ويمكن أن يحدث هذا الصدام فقط عندما يكون الطرفان المتنافسان متساويين تقريباً خارج قاعة اجتماع اللجنة. وفي القرى اليابانية الحديثة حيث كان هناك أكثر من عائلة كبيرة، يبدو أنه كانت هناك مناقشات حية داخل جماعة النخبة، وكذلك ـ ولا بُدَّ من تكرار ذلك ـ حول القضايا شديدة المحلية. ورغم الافتقار التام إلى أي تراث محلي بشأن فضائل الديمقراطية، فقد ابتكرت اليابان بعض ملامحها المؤسسية، إلى حدّ كبير من تربتها على ما يبدو[224]. وليست الدول الأكثر شكلية في ديمقراطيتها في أحسن وضع بحيث يمكنها القول بأن اليابان ابتكرت ديمقراطية كانت أكثر ما تكون فاعلية في المكان الذي كانت فيه أقل أهمية.

خلال المرحلة الشمولية من تاريخ اليابان الحديث، أُدمِجت القرية في البنية الوطنية بطريقة تعيد بحيوية إلى الأذهان تكنيكات توكوجاوا الخاصة باختراق

---

(223) Dore, Ibid., pp. 338, and 341.

(224) للاطلاع على سياسة القرية، انظر الفصل الثالث عشر من المصدر نفسه،و: Beardsley, Hall [and] Ward, Ibid., Chaps. 12, 13, Esp. pp. 354-385.

وتلقي رواية دور (Dore) الكثير من الضوء على السلوك السياسي قبل 1945.

مجتمع الفلاحين والسيطرة عليه. وليس واضحاً من المصادر إن كان هناك اتصال تاريخي مباشر أم لا[225]. وحتّى إذا لم يكن هذا الاتصال موجوداً، فإن تلك الترتيبات تدلّ على الطريقة التي توافقت بها الجوانب المهمة من الإقطاع الياباني بسهولة مع مؤسسات القرن العشرين الشمولية.

قد يتذكر القارئ تنظيم توكوجاوا الخاص بجماعات الأفراد الخمسة بين الفلاحين بغرض المسؤولية المشتركة. وهذه الجماعات كانت تعززها لوحات الإعلانات العامة في القرية التي تحث الفلاحين على السلوك الطيب. وبعد عام 1930 نَظَّمت الحكومة جماعات الأحياء، حيث كان لِكُلّ جماعة رئيسها. ويشير دور إلى أن النظام، بالإضافة إلى الإدارة الرسمية فوقه، كان بمثابة أسلوب لوصول الحكومة المركزية إلى كلّ أسرة من خلال التراتبية المباشرة التنازلية للقيادة، فقد كانت الأوامر تأتي من وزارة الداخلية إلى الأسر المنفردة بواسطة لوحة الإعلانات المنتشرة. وفي حالة الأمور المهمة، كان على كلّ ربّ أسرة أن يضع خاتمه ليبين أنه تلقى الأمر. وكانت تلك طريقة فعالة لتنظيم سكان الريف لأغراض مثل توزيع الحصص التموينية، وجمع الحبوب، والاشتراك في سندات الحرب، وإجراءات التقشف العام. ومع أن سلطات الاحتلال الأمريكي ألغت نظام الاتصال من أعلى لأسفل، فقد ظلت التنظيمات المحلية قائمة، ذلك أن لها وظائف محلية كانت تؤديها. وبما أنها بقيت، وكانت بمثابة وسيلة لنشر المعلومات أكثر فاعلية من لوحات الإعلانات التي قد يتجاهلها القرويون، فسرعان ما استأنفت وظيفتها[226].

* * *

إذا ما نظر المرء للوراء عبر تاريخ القرية اليابانية منذ القرن السابع عشر، فإن الملمح الذي يرجَّح أن يدهش المؤرخ هو استمراريته، فبنية حكم القلة، والتضامن الداخلي، والصلات الرأسية الفعالة مع السلطات العليا خرجت جميعها سالمة، مع حدوث تغير بسيط من التحول إلى الإنتاج الحديث من أجل السوق. وفي الوقت نفسه، كانت الاستمرارية التاريخية نفسها لا تقدّم تفسيراً؛ فهي شيء يتطلب تفسيراً، ولاسيما عندما تتغير أمور كثيرة أخرى. وقد ألح في أن جوهر

---

(225) يزعم إمبري وجود هذا الاتصال من: Embree, *Suye Mura, a Japanese Village.*

(226) Dore, Ibid., p. 355.

التفسير يكمن في أن مُلاك الأراضي احتفظوا بمعظم بنية القرية القديمة، لأنهم استطاعوا من خلال ذلك استخراج وبيع ما يكفي من الفائض لبقائهم على القمة. ومن لم ينجحوا قدموا من انضموا إلى التشدد الزراعي الزائف. والواقع أن الاستعاضة عن علاقات الإيجار بالقرابة الزائفة هي التغير المؤسسي الوحيد. وكان ذلك كلّه ممكناً فقط في زراعة الأرز، حيث أمكن للأساليب التقليدية زيادة الإنتاجية بصورة كبيرة، وهو ما دلت عليه الأحداث. وعلى عكس مالك الأرض الإنجليزي في القرن الثامن عشر، أو السيد الإقطاعي البروسي في القرن السادس عشر، أو الشيوعيين الروس في القرن العشرين، وجدت الطبقات الحاكمة اليابانية أن بإمكانها فعل ما يحلو لها دون القضاء على المجتمع الفلاحي السائد. وإذا لم يحقق العمل من خلال البنية الاجتماعية التقليدية نتائجه، فإني أشك في أن مالك الأرض الياباني كان سيستغني عن القرية بقدر يزيد على السادة الإقطاعيين في أماكن أخرى.

لقد مكّنت قدرةُ المؤسسات السياسية والاجتماعية اليابانية على التكيف مع المبادئ الرأسمالية اليابان من تجنب تكاليف الدخول الثوري على مسرح التاريخ الحديث. ولأن اليابان فرت من ذلك الرعب المبكر من ناحية، فقد استسلمت في النهاية للفاشية والهزيمة. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى ألمانيا للسبب نفسه بشكل كبير جداً. وكان ثمن تحاشي المدخل الثوري مرتفعاً جداً. وكان مرتفعاً في الهند كذلك، فهناك لم تكن المسرحية قد وصلت إلى فصل الذروة بعد؛ ذلك أن الحبكة والشخصيات مختلفون. ومع ذلك فقد يثْبُت عون الدروس المستفادة من كلّ الحالات التي تمت دراستها في فهم ما تعنيه المسرحية.

الفصل السادس

الديمقراطية في آسيا:
الهند وثمن التغيير السلمي

1. صلة التجربة الهندية بموضوعنا

كون الهند تنتمي إلى عالمين ملاحظةٌ مبتذلة مألوفة، ويتصادف أن تكون صحيحة، فهي من الناحية الاقتصادية ما زالت في عصر ماقبل الصناعة، إذ لم تكن لها ثورة صناعية في أي من المتغيرين الاقتصاديين اللذين ناقشناهما حتّى الآن، أو طبقاً للمتغير الشيوعي. كما لم تكن فيها ثورة بورجوازية، أو ثورة محافظة من أعلى، أو ثورة فلاحية. غير أنها كنوع سياسي تنتمي إلى العالم الحديث، فعند وفاة نهرو (Nehru) في عام 1964 كانت الديمقراطية السياسية موجودة منذ سبعة عشر عاماً. ومع أن الديمقراطية لم تتصف بالكمال، فهي لم تكن محض افتعال، إذ كان هناك نظام برلماني معمول به منذ الاستقلال في عام 1947، ونظام قضائي مستقل، وحريات ليبرالية قياسية: انتخابات عامة حرة قَبِلَ فيها الحزب الحاكم الهزيمة في جزء مهم من البلاد، وسيطرة مدنية على الجيش، ورئيس للدولة استخدم السلطات الرسمية المكلَّفة استخداماً محدوداً[1]. وتوجد مفارقة هنا، غير أنها ليست سوى مفارقة سطحية، فقد تبدو الديمقراطية السياسية غريبة في كلّ من الوضع الآسيوي والوضع الخالي من الثورة الصناعية إلى أن ندرك أن المشاكل المخيفة التي تواجه الحكومة الهندية مرجعها إلى تلك الحقائق

(1) Michael Brecher, *Nehru; a Political Biography* (London; New York: Oxford University Press, 1959), p. 638.

ذاتها. والواقع أن هذه هي القصة التي سأبذل قصارى جهدي لشرحها في هذا الفصل: لماذا لم يؤدِّ مَقْدِم العالم الجديد إلى انتفاضات سياسية أو اقتصادية في الهند، وبقدر أكبر من الإيجاز، والميراث الذي تركته تلك العملية للمجتمع الهندي في وقتنا الراهن.

تشكل القصة المفيدة في حدّ ذاتها تحدياً للنظريات المعروضة في هذا الكتاب وفي غيره وقيداً عليها، وعلى نحو خاص تلك النظريات الخاصة بالديمقراطية التي كانت رداً على التجربة التاريخية المختلفة جداً التي مرت بها أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ولأن العقبات التي تحول دون التحديث كانت قوية إلى حدّ كبير في الهند، فإننا نحصل على مزيد من الفهم لتلك العوامل التي مكنت البلدان الأخرى من التغلب عليها. إلا أن من الضروري، مرة أخرى، التأكيد أننا لكي نقرأ بشكل صحيح تماماً لا بُدَّ أن ندرك أنها قصة لم تنته بعد. والمستقبل وحده هو الذي سيبين ما إذا كان بالإمكان تحديث المجتمع الهندي والاحتفاظ بالحريات الديمقراطية أو توسيعها أم لا.

على سبيل الاستهلال، قد يجد القارئ أن من المفيد سماع القصة على النحو الذي صرت أفهمها به تدريجيّاً، ففي زمن الملكة إليزابيث الأولى، كان فاتحو الهند المسلمون قد أقاموا على جزء كبير من شبه القارة ما أسماه الجيل الأقدم ـ الأقل تقيداً من الباحثين ـ استبداداً شرقيّاً. واليوم يجب علينا أن نسميه بيروقراطية زراعية أو نسخة آسيوية من الحكم الملكي المطلق، أكثر بدائيةً بعض الشيء من ذلك الذي كان في الصين، وهو نظام سياسي لا يتلاءم مع الديمقراطية السياسية ونمو الطبقة التجارية. ولم يكن بإمكان الامتيازات والحريات الأرستقراطية أو البورجوازية أن تهدد حكم المغل(*). كما لم تكن بين الفلاحين أي قوى نشيطة يرجح أن تؤدي إلى انفصال اقتصادي أو سياسي عن المجتمع السائد. وكانت الفلاحة فاترة الهمة ولا تتسم بالكفاءة على امتداد مساحات

(*) قامت في وسط آسيا إمبراطورية المغول التي أسسها جنكيز خان ووزعها بين أبنائه وتعرف سلالتة بالمغول العظماء، وكانوا وثنيين. وبعد ذلك قامت في الهند إمبراطورية بابر وهو من أحفاد تيمورلنك وعرفت بمغل الهند، وكانوا من المسلمين. أنجبت هذه الإمبراطورية 19 إمبراطوراً اشتهر منهم الستة الأوائل وهم بابر، وهايمون، وأكبر، وجهانكير، وشاهجهان، وأورنك زيب، وكان آخرهم بهادر شاه الثاني الذي عزله الإنجليز 1858.

شاسعة، وهو ما يعود من ناحية إلى نظام الالتزام(*) الخاص بالمغل، ومن ناحية أخرى إلى بنية المجتمع الفلاحي الغريبة المرتبة من خلال النظام الطائفي. وبتوفير الطائفة إطاراً للنشاط الاجتماعي كلّه، نتيجة لفهم الحياة الآخرة بمعناها الحرفي إلى حدّ بعيد على المستوى المحلي لمجتمع القرية، فقد جعلت الحكومة المركزية زائدة عن الحاجة. ومن ثمّ كان اتخاذ المعارضة الفلاحية شكل التمردات الفلاحية الضخمة الذي اتخذته في الصين أقل ترجيحاً. وكان بالإمكان استيعاب التجديد والمعارضة بدون تغيير، بواسطة تشكيل طوائف وطوائف فرعية جديدة. وفي غياب الدافع القوي نحو التغير النوعي، انهار النظام المغولي بفصل ديناميكيات الاستغلال المتزايد الذي أفرزه نظام الالتزام. وأعطى ذلك الانهيار الأوروبيين الفرصة كي يؤسسوا موطئ قدم إقليمي خلال القرن الثامن عشر.

كانت هناك إذاً عوائق قوية في سبيل التحديث متمثلة في طابع المجتمع الهندي قبل الغزو البريطاني. وظهرت بعض العوائق الأخرى على السطح نتيجة لهذا الغزو. وخلال القرن الثامن عشر والجزء الأول من القرن التاسع عشر أدخل البريطانيون أنظمة جديدة للضرائب وإيجار الأراضي الزراعية، وكذلك صناعة النسيج التي ربما أضرت بطوائف الحرفيين. كما أوضح البريطانيون جهاز الثقافة العلمية الغربية بكامله الذي كان تهديداً للامتياز الكهني التقليدي. وكان الرد تمرداً في عام 1857، وهو تشنج رجعي وجهد غير ناجح لطرد البريطانيين، وكان الأثر الأعمق والأطول مدى لإدخال القانون والنظام والضرائب، وزيادة عدد السكان، هو زيادة ملكية الأراضي الطفيلية. وبالرغم من سوء الفلاحة، فقد كان الفلاحون يولّدون فائضاً اقتصادياً كبيراً. وقد ألغى الوجود البريطاني وفشل التمرد وطابع المجتمع الهندي الحل الياباني للتخلف؛ وهو الحكم بواسطة قطاع جديد من النخبة المحلية التي تستخدم هذا الفائض كأساس للنمو الصناعي. وبدلاً من ذلك، حدث في الهند أن امتص الغازي الأجنبي ومالك الأرض والمرابي الفائض وبدّدوه. ومن ثمّ استمر الكساد الاقتصادي خلال الحقبة البريطانية، وإلى وقتنا الحالي في الواقع.

(*) طبقاً لنظام الالتزام، يحصل أحد الملتزمين على امتياز جمع الضرائب في منطقة معينة من خلال مزاد عام. والملتزم الذي يرسو عليه المزاد يدفع الضرائب مقدماً لخزينة الدولة ثمّ يجمعه بنفسه من الفلاحين، وذلك مقابل إعطائه قطعة أرض معفاة من الضرائب.

من ناحية أخرى حال الوجود البريطاني دون تكوين التحالف الرجعي المميز للنخبة المالكة للأراضي مع البورجوازية الضعيفة، وكان ذلك بالتالي إسهاماً مهماً في اتجاه الديمقراطية السياسية، بالإضافة إلى التأثير الثقافي البريطاني. وكانت السلطات البريطانية تعتمد اعتماداً كبيراً على الطبقات العليا مالكة الأراضي. ومن ناحية أخرى، كانت الطبقة البورجوازية المحلية، ولاسيما أصحاب المصانع تشعر أن السياسات البريطانية، ولاسيما المتعلّقة بحرية التجارية، تحد من حركتها، وقد سعت إلى استغلال السوق الهندية المحمية. وعندما نمت الحركة الوطنية وبحثت لها عن أساس جماهيري، كان غاندي (Gandhi) بمثابة حلقة بين قطاعات البورجوازية القوية وطبقة الفلاحين من خلال مبدأ اللاعنف، والوصاية، وتمجيد مجتمع القرية الهندي. ولهذا السبب وغيره من الأسباب، لم تتخذ الحركة القومية شكلاً ثورياً، مع أن العصيان المدني أجبر الإمبراطورية البريطانية التي أصابها الوهن على الانسحاب. وواقع الأمر أن نتيجة تلك القوى كانت الديمقراطية السياسية، ولكنها ديمقراطية لم يكن لها دور كبير في تحديث بنية الهند الاجتماعية. ومن ثمّ كانت المجاعات لا تزال كامنة في الخلفية، مجردة من التعقيدات والتناقضات، وبلغ التجريد فيها حدّ الصلع الهائل. تلك هي الحكاية التي سوف نتابعها. والآخرون الذين درسوا الهند أكثر مني قد يترددون في الاعتراف بموضوعهم في هذه الصورة السريعة الأولية. وأملي، وعلى الأرجح وهمي، أن تجعل الأدلة التالية التشابه أكثر إقناعاً.

2. هند المغل: عوائق تحول دون الديمقراطية

كان المغل، وهو الاسم الذي أُطلق على شريحة كبيرة من أتباع القائد المغولي جنكيز خان، آخر الغزاة الكثيرين الذين غزوا الهند قبل بداية التأثير الغربي. ففي بداية القرن السادس عشر غزا قادتهم الهند، ووصلوا إلى ذروة نفوذهم في عهد أكبر (1556 ـ 1605) الذي كان معاصراً للملكة إليزابيث الأولى، وإن كان الحكام اللاحقون وسعوا المناطق الخاضعة لسيطرتهم. ومع نهاية القرن السادس عشر، وهي نقطة البداية المناسبة لسردنا التاريخي، سيطرت تلك الإمبراطورية الإسلامية على نصيب الأسد من الهند، حيث امتد نفوذها جنوباً تقريباً حتّى الخط الممتد من الشرق للغرب شمال بومباي (Bombay) وظلت الممالك الهندوسية إلى الجنوب مستقلة. وعندما كيّف المغل حكمهم طبقاً للظروف الهندوسية لم يكن هناك فرق كبير بينهم، بخلاف حقيقة أن المنطقة

الخاضعة للمغل، في أحسن حالاتها، كانت محكومة على نحو أفضل[2].

طبقاً لوصف مشهور، كانت الملامح الأساسية للدولة الهندية هي الملك الذي يحكم، والجيش الذي يدعم العرش، والفلاحين الذين يدفعون الضرائب لكليهما[3]. ولكي نفهم المجتمع الهندي الفهم الصحيح، يجب أن نضيف إلى هذا الثالوث فكرة الطائفة. ويمكن أن نصف نظام الطوائف الآن بأنه تنظيم للسكان إلى جماعات وراثية داخلية النمو يؤدي الذكور فيها النوع نفسه من الوظيفة الاجتماعية، مثل وظيفة الكاهن، أو المحارب، أو الصانع، أو الزارع، وما شابه. وتجيز الأفكار الدينية الخاصة بالتلوث هذا التقسيم للمجتمع إلى أقسام مُحكمة الغلق ومنظمة على نحو تراتبي.[4] وقد كانت الطائفة، ولا تزال، تفيد في تنظيم حياة مجتمع القرية الذي هو الخلية الأساسية للمجتمع الهندي والوحدة الأساسية التي يميل هذا المجتمع إلى أن يتفكك فيها حينما يكون الحاكم القوي مفتقَداً.

أثبت هذا المُجَمَّع المؤسسي للمجتمعات القروية التي تنظمها الطائفة، ويدعم بضرائبه الجيش الذي كان الدعامة الأساسية للحاكم، أنه مُجَمَّع شجاع، وقد ميَّز الدولة الهندية خلال الفترة البريطانية. وحتّى في ظلّ الاستقلال وفي عهد نهرو، ظلّ جزء كبير من نظام المغل كما هو.

---

(2) William Harrison Moreland, *India at the Death of Akbar: An Economic Study*, SAMP Early 20th-Century Indian Books Project; Item 08368 (London: Macmillan and Co., 1920), p. 6.

(3) William Harrison Moreland, *The Agrarian System of Moslem India* (Cambridge [Eng.]: W. Heffer & Sons Limited, 1929), p. xi.

(4) يبدو غريباً بعض الشيء أن مورلاند (Moreland) في وصفه المفصل لمجتمع المغل لم يكن لديه الكثير ليقوله عن نظام الطوائف الذي كان مزدهراً في ذلك الحين، مثلما كان على مدى قرون قبل ذلك. وربما كان السبب في ذلك هو أن مورلاند كان مضطراً لبناء وَصْفِه من الوثائق الإدارية الخاصة بالمغل وروايات الرحالة المعاصرين، ولم يكن أي من نمطي الرواية هذين يركز تركيزاً حاداً على مجتمع القرية، حيث تصبح الطائفة واقعاً حيّاً باعتباره أساساً لتقسيم العمل. ويمكن للمرء أن يجبي الضرائب، أو يجمع المجندين للجيش، أو إذا كان أجنبياً أن يعمل في التجارة، مع أقل قدر من المعرفة بآليات عمل الطائفة. أما أبو الفضل وزير أكبر (Abul Fazl)، فيذكر «عين أكبر»، مؤلَّف له يصف المناطق الخاضعة للمغل، الطائفة مرات عديدة، ولكنه يذكرها باستمرار كطرفة. ويصحح حبيب ويوسع ما قاله مورلاند بشأن عدد من النقاط المهمة، وخاصةً دور طبقة النبلاء الدنيا وصلتها بتمردات الفلاحين. وهو يؤيد مورلاند في نقاط أخرى. كما أنه لا يركز على الطائفة، وإن تناولها بشكل أكبر من مورلاند. انظر: Irfan Habib, *The Agrarian System of Mughal India, 1556-1707* (London: Madras Printed, 1963).

كان النظام السياسي والاجتماعي لعصر المغل في المقام الأول بيروقراطية زراعية مفروضة على مجموعة متغايرة من الزعماء المحليين المتباينين تبايناً شديداً في الموارد والنفوذ. وعندما ضعفت سلطة المغل في القرن الثامن عشر، عادت إلى الأشكال الفضفاضة. وفي عهد أكبر والحكام الأقوياء الذين خلفوه لم تكن هناك أرستقراطية محلية مالكة للأراضي مستقلة عن التاج؛ على الأقل ليس من الناحية النظرية، وليس في الواقع إلى حدّ كبير، فقد كان الزعماء المحليون يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال، غير أن الحكام المغل نجحوا على أقل تقدير نجاحاً معقولاً في دمجهم في نظام المغل البيروقراطي. وسوف يتطلب وضع الزعيم المحلي المزيد من المناقشة المفصلة بعد قليل. وعموماً، وكما يقول مورلاند، فقد «كان الاستقلال مرادفاً للتمرد، وكان النبيل إما خادماً لسلطة الحاكم أو عدوّاً لها»[5]. وكان ضعف الأرستقراطية الوطنية ملمحاً مهماً من ملامح هند القرن السابع عشر، حتّى إنَّه حال، مثلما في بلدان أخرى، دون نمو الديمقراطية البرلمانية من التربة المحلية، فالمؤسسات البرلمانية سوف تتأخر وستكون شيئاً مستورداً غرائبيّاً.

كانت حيازة الأرض من الناحية النظرية، ومن الناحية العملية إلى حدّ كبير، خاضعة لمشيئة الحاكم، بل إنّها لم تكن تُشترى إلا على هيئة قطع صغيرة لبناء المنازل[6]. وكانت الممارسة المعتادة هي أن يُعهد إلى أحد الموظفين بجمع عوائد قرية ما أو مجموعة من القرى أو منطقة كبيرة، كمكافأة على العمل في جهاز الدولة الخاص بالمغل. ولم يعجب أكبر هذا الترتيب، حيث كان يتسم بعيوب نظام الالتزام القياسية، فقد كان الشخص الملتزم بجمع ضرائب منطقة محددة يخضع لإغراء استغلال الفلاحين، كما قد ينشئ قاعدة إقليمية لنفوذه؛ ولذلك سعى أكبر إلى الاستعاضة عن نظام الالتزام هذا بمدفوعات نقدية منتظمة. ولأسباب سنناقشها فيما بعد، فشلت تلك المساعي[7].

من الناحية النظرية كذلك، لم يكن هناك شيء مثل إرث المنصب، وكان على كلّ جيل أن يبدأ من جديد، فعند وفاة شاغل المنصب تؤول الثروة لخزانة

---

(5) *Moreland, India at the Death of Akbar: An Economic Study*, p. 63.

(6) المصدر نفسه، ص 256. ومع ذلك فقد كان بالإمكان شراء حقوق الانتفاع بالأراضي طبقاً لما جاء في: Habib, Ibid., p. 154.

(7) المصدران نفسهما على التوالي ص 67، وص 9-10.

الدولة. وكان الزعماء الهندوس، وهم الحكام المحليون الذين هزمهم المغل وتركوهم في السلطة مقابل الولاء للنظام الجديد، استثناءً مهماً. واستمر عدد من العائلات النبيلة بين الغزاة. ومع ذلك كانت مصادرة الثروة عند الوفاة كثيرة الحدوث على نحو جعل تراكم الثروة في خطر[8].

بالإضافة إلى تلك الجهود لمنع زيادة حقوق الملكية أثناء تولي المنصب، ظهرت على النظام السياسي الهندي سمات بيروقراطية أخرى، فقد كان الإمبراطور يدرِّج الأعمال ويضع شروط الخدمة بقدر كبير من التفصيل. وبعد الالتحاق بالخدمة الإمبراطورية، يتسلم الرجل تعيينه في رتبة عسكرية. ثمّ يُطلب منه تجنيد عدد معين من الفرسان والمشاة بما يتفق مع الرتبة التي مُنح إياها[9]. من ناحية أخرى، فشلت بيروقراطية المغل في تكوين بعض حُماة السلطة البيروقراطية الشائعين في المجتمعات الحديثة. ولم تكن هناك قواعد للترقية، أو اختبارات لياقة، أو فكرة التنافس في وظيفة بعينها. ومن الواضح أن أكبر اعتمد تماماً في واقع الأمر على حكمه الحدسي على الشخصية في ترقية الضباط أو خفض رتبهم أو فصلهم. لقد كوَّن أبرز أديب في تلك الفترة قسما مسؤولاً عن العمليات العسكرية، ولقي آخر حتفه وهو يقود الجنود على الحدود بعد سنوات عديدة في البلاط[10]. وبالمقارنة مع الخدمة المدنية الخاصة بأسرة مانشو (Mancho) الصينية، كان نظام أكبر بدائياً نسبياً. ومن المؤكّد أن الصينيين كذلك رفضوا بوضوح أي فكرة للتخصص الشديد، وقد يمكننا بسهولة أن نأتي من التاريخ الصيني بمثل تلك النماذج من الحياة العملية المتنوعة التي ذكرناها. ومع ذلك فمن المؤكّد أن نظام الاختبار الصيني كان أقرب إلى ممارسة البيروقراطية المعاصرة من أساليب أكبر العشوائية الخاصة بالتوظيف والترقية. بل إن الاختلاف الأهم يكمن في نجاح الصين الضخم في منع زيادة حقوق المِلكية أثناء تولي المناصب البيروقراطية. وفي تاريخ لاحق نجح المغل في هذا الصدد، كما سنرى في الوقت المناسب.

لقد أعطت مخاطرة تكديس الثروة ومنع نقل ملكيتها بالوصية أهمية ضخمة

---

(8) المصدر نفسه، ص 71، و263، و: William Harrison Moreland and Atul Chandra Chatterjee, *A Short History of India*, 4th Ed. (London; New York: Longmans, Green, [1957]), pp. 211-212.

(9) Moreland, *India at the Death of Akbar: An Economic Study*, p. 65.

(10) المصدر نفسه، ص 69، و71.

للتباهي، فكان الإنفاق، وليس الاكتناز، هو الملمح السائد في تلك الفترة. ويبدو أن هذا هو أصل تلك العظمة النابتة وسط القذارة التي لا تزال تبهر زوار الهند الآن وتركت انطباعاً حيّاً في نفوس الرحالة الأوروبيين في عهود المغل. وقد ضرب الإمبراطور المثل في العظمة كي يتبعه في ذلك رجال بلاطه[11]. وكانت فخامة البلاط تلك الوسيلة التي ساعدت في منع التراكم غير المرغوب فيه للموارد في أيدي أعوانه، مع أنها كانت لها كذلك عواقب سيئة من وجهة نظر الحاكم، كما سنرى، فقد كان رجال البلاط ينفقون أموالاً على إسطبلاتهم أكثر مما ينفقونه على أي فرع آخر من فروع معيشتهم، باستثناء الحلي. وقد انتعشت الرياضة والمقامرة[12]. وأدت وفرة العمالة البشرية إلى وفرة الخدم، وهي العادة التي ظلت قائمة حتّى العصور الحديثة، فقد كان لِكُلّ فيل أربعة سائسين، وهو الرقم الذي كان يزيد إلى سبعة في حالة الحيوانات المختارة لاستعمال الإمبراطور. وقد عين أحد الأباطرة المتأخرين أربعة خدم من البشر لِكُلّ كلب من الكلاب التي تُهدى إليه من إنجلترا[13].

كان حكام المغل يتحاشون لبعض الوقت أخطار الهجوم الأرستقراطي على نفوذهم، عن طريق انتزاع معظم الفائض الاقتصادي الذي يولِّده السكان في القاع وتحويله إلى تباهٍ. وفي الوقت نفسه، كان استغلال ذلك الفائض يحد بشدة من احتمالات النمو الاقتصادي، أو بتحديد أكثر، نوع التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تتسلل إلى النظام الزراعي وتقيم نوعاً جديداً من المجتمع[14]. وهذه النقطة جديرة بالتأكيد، حيث إن الماركسيين والقوميين الهنود يقولون باستمرار إن المجتمع الهندي كان على حافة الانفجار من خلال قيود النظام الزراعي عندما سحق ظهور الإمبريالية البريطانية التطورات المحتملة في هذا الاتجاه وشوهها. ويبدو هذا الاستنتاج غير مبرر إلى حدّ كبير بناءً على الأدلة التي تدعم بقوة الفرضية المقابلة؛ وهي أنه لا الرأسمالية ولا الديمقراطية البرلمانية كان يمكن أن تظهر بدون مساعدة من المجتمع الهندي في القرن السابع عشر.

ويلقى هذا الاستنتاج تعزيزاً عندما نولي اهتمامنا للمدن الصغيرة وما كان

---

(11) المصدر نفسه، ص 257.

(12) المصدر نفسه، ص 259.

(13) المصدر نفسه، ص 88-89.

(14) وهو ما تعرف عليه مورلند (Moreland) بوضوح في: المصدر نفسه، ص 73.

فيها من بذور البورجوازية الهندية، ذلك أن بذوراً من هذا النوع كانت موجودة، وكذلك بعض آثار لنظرة تشبه ذلك المنشئ المختَلَف عليه كثيراً للتاريخ الاجتماعي، وهو الأخلاق البروتستانتية. ويتحدث الرحالة الفرنسي تافيرنييه (Tavernier) من القرن السابع عشر عن الـ بانيان (Banians)، وهي طائفة من رجال البنوك والمضاربين، بهذه الكلمات:

"أفراد هذه الطائفة على قدر كبير من الدهاء والمهارة في التجار، حتّى إنّهم.. يمكنهم أن يعطوا دروساً لأكثر اليهود مكراً، وهم يعوِّدون أبناءهم في سنّ مبكرة على تحاشي الكسل، وبدلاً من أن يدعوهم يخرجون إلى الشوارع ليضيعوا الوقت في اللعب، كما نسمح نحن عموماً لأبنائنا، يعلمونهم الحساب... وهم دائماً مع آبائهم الذين يعلمونهم التجارة ولا يفعلون شيئاً دون أن يشرحوه لهم في الوقت نفسه... وإذا غضب عليهم أحد فإنّهم يستمعون إليه بصبر، ولا يعودون لرؤيته إلا بعد أربعة أو خمسة أيام، حين يتوقعون أن غضبه قد زال»[15].

غير أن المجتمع الهندي في ذلك الحين لم يكن ذلك المجتمع الذي كان يمكن فيه لتلك الفضائل أن تجد مجالاً كافياً لقلب نظام الإنتاج السائد.

وكانت هناك مدن كبيرة كذلك. ويشير الرحالة الأوروبيون من تلك الفترة إلى أجرا (Agra) ولاهور (Lahore) ودلهي (Delhi) وفيجاياناجر (Vigayanager)، على أنها مساوية للمدن الأوروبية الكبرى في ذلك الحين، روما وباريس والقسطنطينية[16]. غير أن تلك المدن لم تكن تدين بوجودها في المقام الأول للتجارة، فقد كانت مراكز سياسية في الأساس، وإلى حدّ ما مراكز دينية، إذ كان التجار غير مهمين نسبيّاً. وفي دلهي، يقول الرحالة الفرنسي بيرنييه (Bernier) «ليست هناك طبقة وسطى، فلا بُدَّ أن يكون الرجل إما في أعلى مكانة أو يعيش حياة تعيسة»[17]. كان التجار موجودين بالطبع، بل وكانوا يقومون بالتجارة الخارجية، وإن كان البرتغاليون قد حصلوا في ذلك الحين على معظم الأرباح في هذا المجال[18]. وهنا نجد حقيقة تدعم فرضية أن الإمبريالية الأوروبية كبتت

---

(15) Jean-Baptiste Tavernier, *Travels in India*, Translated from the Original French Edition of 1676 with a Biographical Sketch of the Author, Notes, Appendices, & c., by V. Ball, 2d Ed., Edited by William Crooke (London: Oxford University Press: H. Milford, 1925), vol. 2, p. 144.

(16) Moreland, Ibid., p. 13.

(17) مقتبسة من: المصدر نفسه، ص 26.

(18) المصدر نفسه، ص 239.

الدوافع المحلية نحو التحديث، وإن بدا لي أنه دليل غير حاسم. وكان هناك كذلك الصناع والحرفيون الذين ينتجون في المقام الأول الكماليات للأثرياء[19].

كانت العقبات الأساسية التي تقف في سبيل التجار عقبات سياسية واجتماعية. وربما لم يكن بعضها بأسوأ من حالها في أوروبا في الفترة ذاتها التي عرفت كذلك قُطّاع الطريق، والاضطرابات، ورسوم الترانزيت الباهظة[20]. وكانت العقبات الأخرى أشد سوءاً، فقد كان نظام المغل القانوني متخلفاً عن النظام الأوروبي، فالتاجر الذي يرغب في تنفيذ عقد أو استرداد دَين لم يكن بإمكان وضع قضيته بين يدّ محام محترف، لأن هذه المهنة لم تكن موجودة. وبذلك كان عليه أن يعرض قضيته بنفسه في ظلّ نظام للعدالة مشبع بالسمات الشخصية والعرفية. وتكاد الرشوة تكون عامة[21].

إن أكثر الأمور أهمية هو ممارسة الإمبراطور الخاصة بالمطالبة بثروات التجار الأثرياء وكذلك الموظفين حين وفاتهم. ويقتبس مورلاند خطاباً لأورانك زيب (Aurang-Zeb) آخر المغل العظام (توفي عام 1707)، وقد حفظ الرحالة بيرنييه جزءاً منه:

«لقد اعتدنا عندما يحين أجل أي نبيل أو تاجر ثري، بل حتّى قبل أن تغادر الروح جسده، أن نضع الأختام على خزائنه، ونسجن خدم أو موظفي بيته ونضربهم إلى أن يعترفوا بِكُلّ أملاكه، حتّى أتفه الجواهر. ولا شكّ في أن هذه الممارسة لها مزاياها، ولكن هل يمكن أن ننكر ظلمها وقسوتها؟»[22].

ربما لم يكن هذا يحدث في كلّ حالة، ومع ذلك فإنه كما يشير مورلاند صراحةً، لا بُدَّ أن التجارة كان تعاني، من جراء احتمال المطالبة المفاجئة بِكُلّ رأس المال المنظور في اللحظة التي ربما كانت فيها وفاة مالكه تجعله موضع

---

(19) المصدر نفسه، ص 160، 184، و187.

(20) المصدر نفسه، ص 41، و: Habib, *The Agrarian System of Mughal India, 1556-1707,* Chap. 2.

(21) Moreland, Ibid., pp. 35-36.

(22) William Harrison Moreland, *From Akbar to Aurangzeb: A Study in Indian Economic History,* SAMP Early 20th-Century Indian Books Project; Item 08368 (London: Macmillan, 1923), pp. 277-278.

شكّ مؤقت[23]. ونتساءل كذلك عما إذا كان الإمبراطور يُحجم باستمرار وبوعي عن تسريع عمليات الفناء البشري التي نتيجتها النهائية بالنسبة إليه هي ذلك الحدث السعيد. ولا بُدَّ أن تلك الاعتبارات كلها كانت تُتداول في المجتمع التجاري وتعوق نمو التجارة.

بصورة عامة، يبدو أن موقف السلطات السياسية في الهند تجاه التاجر كان أقرب إلى موقف العنكبوت تجاه الذبابة، وليس موقف راعي البقر تجاه بقرته الذي كان سائداً في أوروبا في الفترة ذاتها. بل إن أكبر (Akbar)، وهو أكثر المغل استنارة، لم يكن لديه شخص مثل كولبرت (Colbert). وفي المناطق الهندوسية ربما كان الوضع أشد سوءاً إلى حدّ ما. وربما كانت السلطات المحلية، مثل حكومة المدينة، كانت لها رؤية مختلفة أحياناً، مع أنها كانت كذلك تتعرض للضغط كي تجني ثروتها وتنفقها بسرعة. وأعتقد بصورة عامة أن من الأمان استنتاج أن إقرار السِّلْم والنظام (إلى حدّ ما) لم يخلق وضعاً كان يمكن فيه للتأثيرات التجارية القضاء على النظام الزراعي إلى الحد الذي حدث في اليابان، فقد كان نظام المغل أشد ضراوة من أن يحدث له ذلك؛ ليس لأن حكامه وموظفيه كانوا بالضرورة أشد شراسة باعتبارهم بشراً (وإن كان بعض الحكام الأواخر غارقين في المخدرات وكانوا متعطشين للدماء، ربما بسبب الملل واليأس)، بل لأن النظام كان يضع الحاكم وخدمه في وضع السلوك الجشع فيه غالباً هو النوع الوحيد الذي له معنى.

هذه السمة الشرسة أضعفت في النهاية نظام المغل على نحو خطير، فخلال القرن الثامن عشر تداعى نظام المغل الحاكم في مواجهة القوى الأوروبية (التي كانت مشغولة في المقام الأول بمحاربة بعضها بعضاً) إلى حدّ أن أصبح المغل العظيم يتلقى راتباً بريطانيّاً. ويكشف بحث العلاقة بين بيروقراطية المغل والفلاحين عن بعض الأسباب.

قبل فتح المغل للهند كان النظام الهندوسي نظاماً يدفع فيه الفلاحون جزءاً من محصولهم للملك الذي يقرر مقدار نصيبه وكذلك طرق التقييم والتحصيل، في إطار حدود يفرضها العرف والقانون وما تتحمله حركة المرور. وأخذ المغل هذا الترتيب عن الممالك الهندوسية دون أن يُدخلوا عليه تغييراً كبيراً، وهو ما

(23) المصدر نفسه، ص 280.

يعود في جزء منه إلى كونه متوافقاً مع تقاليدهم[24]. كان نموذج المغل الإداري المثالي، ولاسيما في عهد أكبر، نموذجاً ذا علاقة مباشرة بين الفلاح والدولة. وفي الحالات المثالية، كان تقييم العوائد وتحصيلها تتم السيطرة عليه من المركز من خلال الموظفين الذين يكونون مسؤولين تفصيليّاً عن كلّ الإيرادات[25]. وفي ما عدا فترات قصيرة في مناطق صغيرة نسبيّاً، لم يحقق الحكام المغل هذا النموذج المثالي قط، فقد كان وضعه موضع التنفيذ يتطلب خلق جهاز كبير من الموظفين الذين يحصلون على رواتب ثابته تحت رقابة مباشرة من الإمبراطور. ويبدو أن هذا الترتيب كان يفوق الموارد المادية والبشرية لهذا المجتمع الزراعي، مثلما كان يفوق ما أنجزه قياصرة روسيا.

وبدلاً من دفع النقد مباشرةً من الخزانة المَلَكية إلى الموظفين الإمبراطوريين، كان الترتيب الأوسع انتشاراً هو تخصيص الحصة المَلَكية من المحصول في مساحة بعينها. وكان التخصيص يحمل معه منح سلطة تنفيذية كافية لتقييم وتحصيل الكمية المطلوبة، وقد تكون المساحة منطقة بأكملها أو لا تزيد على قرية واحدة، بينما قد تمثل الكمية التي يجب جمعها تكلفة إعالة الجنود أو أداء بعض الخدمات الأخرى. وأثناء عصر المغل كان معظم الإمبراطورية، وأحياناً سبعة أثمان مساحتها، في أيدي هؤلاء المندوبين[26]. وبالإضافة إلى تحصيل العوائد، كان ذلك الترتيب بمثابة طريقة لتجنيد الجنود للجيش. وكانت مجموعة واحدة من الموظفين تؤدي هاتين المهمتين الأساسيتين من مهام بيروقراطية المغل وكانت مسؤولة كذلك عن حفظ السِّلْم والنظام[27]، وكانت هناك تنويعات محلية عديدة على هذا النمط الأساسي التي يمكننا تجاهل تفاصيلها. وكما يشير مورلاند، فقد كان نظام أكبر الحاكمَ عمليّاً على نحو بارز. «كان الزعيم، أو الراجا (Raja) الذي يستسلم ويوافق على دفع عوائد معقولة يُسمح لها عادةً بالاحتفاظ بمنصبه وسلطته؛ أما ذلك العنيد أو المتمرد فكان يُقتل أو يُسجن أو يُطرَد وتوضع أراضيه تحت السيطرة المباشرة». وبالرغم من ذلك فإن هناك جانباً يستحق الاهتمام بناءً على أهميته اللاحقة، فقد وجد أباطرة المغل على نطاق

(24) Moreland, *The Agrarian System of Moslem India*, pp. 5-6.

(25) Moreland, *India at the Death of Akbar: An Economic Study*, p. 33.

(26) Moreland, *The Agrarian System of Moslem India*, pp. 9-10, and 93.

(27) Moreland, *India at the Death of Akbar: An Economic Study*, p. 31.

واسع جداً، وإن لم يكن عاماً، أن من الضروري الحكم وفرض الضرائب من خلال السلطات المحلية. وكان المصطلح العام الذي يشير إلى هؤلاء الوسطاء هو «زميندار (Zamindars)».

وقد حدثت تقلبات في ممارسة المصطلح واستخدامه على نحو أدى إلى خلط شديد. ومع أن الخط الفاصل بينهما يكون غير واضح في بعض الأحيان، فمع ذلك يمكن تصنيف الزميندارات إلى نوعين عريضين، بناءً على درجة استقلالهم عن السلطة المركزية. وفي أجزاء كثيرة من البلاد، أدت سلسلة من الغزوات إلى وضع أسَّس فيه أفراد الطائفة الغازية حقوقهم في تحصيل العوائد من الفلاحين في منطقة بعينها. وكانت الحصون الخاصة بالأرستقراطيين المحليين الذين كانت لهم أراضيهم وأتباعهم المسلحون، تنتشر بكثرة في الريف. ومع أن الزميندارات هؤلاء لم يكن لهم مكان معترف به في مخطط المغل الخاص بتحصيل العوائد، فقد كانت العادة أن يُطلب منهم دفع عوائد عن الأراضي التي كانوا يدعون أن لهم فيها حقوقاً مشابهة. وهكذا كانت حقوقهم الخاصة بتحصيل الضرائب قائمة إلى جانب حقوق بيروقراطية المغل. ومن الناحية العملية كان من الممكن بيع حقوق الزميندار وتقسيمها وتناقلها بالوراثة، بنفس الطريقة الخاصة بالمطالبات على الدخل الخاصة بالشركة الحديثة في صورة سندات وأسهم. ومن الطبيعي أن سلطات المغل قاومت هذا التحدي الضمني لسلطانها وبذلت ما في وسعها لإدخال الزميندار في خدمتهم. وكان مبدأ المغل هو أن الحكومة الإمبراطورية يمكنها استئناف حقوق الزميندار أو منحها تبعاً لمشيئتها. وليس واضحاً كيف كان يمكنها عمل ذلك. وبلغ آخرون من الزميندارات حدّ الزعماء المستقلين تقريباً. وكان يُتركون في حالهم ما داموا يدفعون ضرائبهم. ومع أن أغنى المناطق وأكثرها سكاناً (بما فيها تلك التي بها زميندار تمّ استيعابه بصورة أو بأخرى في الخدمة الإمبراطورية) كانت خاضعة للسيطرة الإمبراطورية المباشرة، فلم تكن مناطق الزعماء والأمراء الصغار مهمَلة[28].

ومن ثمّ فقد كانت الإمبراطورية تتكون من ممالك استبدادية محلية تتفاوت تفاوتاً كبيراً في حجم استقلالها ودرجته، غير أنها جميعاً كانت تدفع العوائد

---

(28) Habib, *The Agrarian System of Mughal India, 1556-1707*, pp. 154, 160, 165, 170, 174, 180, 183, and 189.

للخزانة الإمبراطورية[29]. وكوّن صغار الزميندارات مجموعة من الأرستقراطيات المحلية. ومع أن هؤلاء الزميندارات الصغار كان يفصلهم عن العائلات القريبة من العرش كونهم رعايا مهزومين، ورغم كونهم على قدر من عدم التوحد والارتباط بمناطقهم المحلية على نحو يحول دون قيامهم بدور مشابه لما قامت به الأرستقراطية البريطانية باعتبارها تحدياً للاستبداد الملكي وبديلاً له، فقد كان لهم دور سياسي حاسم رغم ذلك[30]. ومع تداعي النظام الإمبراطوري وتزايد ممارساته القمعية، أصبح الزميندارات كباراً وصغاراً نقطة حشد للتمردات الفلاحية. ولم يكن بإمكان النخب المحلية والفلاحين بمفردهم توحيد الهند في وحدة سياسية قابلة للبقاء. غير أنه كان يمكنهم معاقبة أخطاء الأجانب وجعل موقفهم لا يمكن الدفاع عنه. وهذا ما فعله الفلاحون تحت حكم المغل، ومع حلفاء جدد تحت البريطانيين؛ وتظل الاتجاهات المشابهة واضحة حتّى في الربع الثالث من القرن العشرين.

كان مصطلح «زميندار» وسط مسألة أكبر بكثير تتعلق بما إذا كان في المجتمع الهندي نظام للمِلكية الخاصة للأراضي أم لا. وفي النهاية بات واضحاً أن المسألة وصلت إلى حدّ التساؤل عن ماهية العلاقات في ما بين الرجال الذين حكموا الأشياء المادية التي كان الناس جميعاً يستخدمونها ليزوّدوا أنفسهم بالمأكل والمأوى ومعدات الحضارة. وفي ما يتعلق بالأرض، ليس من الصعب الإجابة عن هذا السؤال، على الأقل في خطوطه العامة العريضة، ففي ذلك الوقت كانت الأراضي وفيرة، وغالباً ما كان تُمتلك مقابل جهد فلاحتها. ومن ثمّ فقط كانت المشكلة من وجهة نظر الحكام هي جعل الفلاحين يفلحونها، فإذا شغل أحد رعايا الإمبراطورية أرضاً كان مطلوباً منه أن يدفع نصيباً من إجمالي المحصول للحاكم مقابل الحماية، وقد أكدت نظرية المغل وتطبيقهم واجب الفلاحة. يذكر مورلاند حالة أحد الحكام المحليين الذي مزق عمدة إحدى القرى بيديه لفشله في بذر البذور في أرضه[31]. وحتّى إذا كان هذا المثال مبالغاً فيه، فهو يشي بالمشكلة الأساسية، إذ كانت الحقوق الخاصة للمِلكية خاضعة لواجب الفلاحة

(29) المصدر نفسه، ص 184.

(30) المصدر نفسه، ص 165-167.

(31) Moreland: *India at the Death of Akbar: An Economic Study*, pp. 96-97, and *The Agrarian System of Moslem India*, pp. xi-xii.

العام وتنبع منه. وقد أثرت هذه الحقيقة على العلاقات الاجتماعية في الأراضي الزراعية حتّى في ظلّ العلاقات المتغيرة تماماً إلى وقتنا الحالي.

لقد وضعت سياسة المغل قيداً مليّاً قاسياً على النظام الإداري. وبينما سعى جهانجير (Jahangir) (1605 ـ 1627) خليفة أكبر إلى مصالحة رعاياه الهنود ولم يحاول توسيع الإمبراطورية، اتبع شاه جهان (Shah Jahar) (1627 ـ 1658) سياسة الفخامة، وأقام مباني عديدة، من بينها تاج محل (Taj Mahal) وعرض الطاووس (Peacock Throne) الذي استغرق بناؤه سبع سنوات وقدرت قيمة مواد بنائه بأكثر من مليون جنيه إسترليني. كما بدأ، ولو على نحو بسيط، في التحامل على الهندوس[32]. وقام أورانك زيب (1658 ـ 1707) في الوقت نفسه باضطهاد الهندوس على نطاق واسع ووسع الإمبراطورية بواسطة الحروب باهظة التكاليف والمدمرة في نهاية الأمر. وهذه السياسات الخاصة بالعظمة والتوسع الإقليمي التي ربما ارتبطت من خلال كون المزيد من الأراضي يعني مصادر أكبر للعوائد، أظهرت على السطح الضعف الهيكلي الفطري.

إن الإمبراطور إذا ترك مندوباً مسؤولاً عن منطقة ما لفترة طويلة من الزمن، فإنه يخاطر بذلك بفقدان السيطرة على تابعيه، حيث يوجِد هذا المندوب مصدراً مستقلاً للعوائد وأساساً لنفوذه. ومن ناحية أخرى فإنه إذا غيَّر الحاكم مندوبيه كثيراً من منطقة إلى أخرى، فقد يُغرَى التابعون بالحصول على أكثر ما يمكن من الفلاحين في الوقت المتاح، وحينئذ سوف تتدهور الفلاحة، وتقل عائدات الإمبراطورية في آخر الأمر؛ ولذلك ضعف قوام السلطة المركزية في النهاية، وفقد الإمبراطور السيطرة، التي ربما سعى إلى الحفاظ عليها من خلال النقل المتكرر. وبغضّ النظر عن السبيل الذي اتبعه الإمبراطور، يبدو أنه كان محتماً أن يخسر خسارة فادحة على المدى البعيد. وتمثل الإمكانية الثانية التي عرضنا للتو صورة سريعة لها تقريباً شديداً لما حدث بالفعل.

نسمع في عهد جهانجير عن عدم الاستقرار الزراعي نتيجة لتغييرات المندوبين المتكررة[33]. ويضع بيرنييه الذي قام برحلته في منتصف القرن السابع عشر ملاحظة اقتُبست كثيراً على لسان الموظفين الذين كان على معرفة بهم:

---

(32) Moreland and Chatterjee, *A Short History of India*, pp. 241, and 242.

(33) Moreland, *The Agrarian System of Moslem India*, p. 130.

"لماذا ينبغي أن تخلق الحالة المهمَلة لهذه الأرض القلق والانزعاج في أذهاننا؟ ولماذا ينبغي أن ننفق أموالنا ووقتنا لجعلها مثمرة؟ فنحن قد نُحرم منها في أي لحظة، ولن يفيدنا أو يفيد أبناءنا ما نبذله من جهد، فلنستخرج من التراب كلّ ما يمكننا من مال، بالرغم من أن على الفلاح أن يموت جوعاً أو يفرّ خفيةً، وينبغي علينا نحن تركها عندما نؤمر بترك الوظيفة، يا لها من قفر موحش»[34].

مع أن من المحتمل أن بيرنييه لم يبالغ، فهناك أدلة وفيرة تبين أنه وضع إصبعه على العيب الأساسي في نظام حكم المغل.

وتتفق أدلة بيرنييه، وكذلك أدلة غيره من الرحالة، اتفاقاً وثيقاً مع ما نعرفه عن الوضع الناتج عن أوامر أورانك زيب، فهذه الأدلة ترسم معاً صورة للوضع الذي يُضطر فيه الفلاحون لدفع ضرائب ثقيلة عليهم ويُخضعون لنظام صارم، بينما تقل أعدادهم في الوقت نفسه، وهو ما يعود إلى حد ما إلى الهروب إلى خارج مناطق نفوذ المغل[35]. وحين كان الفلاح يفرّ كان دخل المندوب يقل بالضرورة، وكان المندوب الذي كانت فترة شغله لمنصبه قصيرة وغير مؤكّدة يحاول تعويض جزء من خسارته من خلال زيادة الضغط على من بقوا في العمل. ومن ثمّ كانت العملية تميل إلى أن تكون تراكمية، فنظام المغل يدفع بالفلاحين إلى ذراعي الزعماء المستقلين على نحو أو آخر حيث تميل الظروف إلى أن تكون أفضل. إن ما ذكره بيرنييه من أن الفلاحين كانوا يجدون قدراً أقل من القمع في تلك المناطق يجد تأكيداً في عدد من المصادر المستقلة. كما وجد صغار الزميندارات الذين دخلوا في تحدٍّ غير متكافئ مع بيروقراطية المغل أن من مصلحتهم معاملة الفلاحين بشكل جيد؛ وهكذا شكّلت مراكز السلطة المستقلة نقاط حشد للتمردات الفلاحية. وكانت التمردات تحدث على نحو متكرر إلى حدّ ما حتّى عندما كان نفوذ المغل في ذروته[36]. وعندما أصبحت بيروقراطية المغل أشد قمعاً وفساداً، أصبحت التمردات أكثر خطورة. وعلى امتداد مناطق شاسعة كان الفلاحون يرفضون دفع العوائد،

(34) مقتبس في المصدر نفسه، ص 205.

(35) Habib, *The Agrarian System of Mughal India, 1556-1707*, Chap. IX, and Moreland: *The Agrarian System of Moslem India*, p. 147, and *From Akbar to Aurangzeb: A Study in Indian Economic History*, p. 202.

(36) Habib, Ibid., pp. 335-336.

ويلجأون إلى السلاح، ويقومون بأعمال السلب والنهب. ولم يبدِ الزعماء الذين يقودون الفلاحين أي ميل إلى تحسين ظروف رعاياهم. ومن المفترض أن أحدهم قال عن عامة الناس: «المال لا يلائمهم؛ أعطِهم طعاماً وخرقة يسترون بها عورتهم، وكفى»[37]. وبالرغم من ذلك، وربما نتيجة لاتحاد اليأس الشديد وكذلك الولاءات الأبوية والطائفية، كان الفلاحون يتبعونهم طواعيةً. والواقع أن الحركات الفلاحية الخاصة بنظام المغل المتداعي في مزيجها المتناقض من الولاءات الأبوية والتجديد الديني الطائفي والاحتجاج الصريح على مظالم النظام السائد وكذلك على أفعال الانتقام الدموي والنهب، أبدت سلوكاً شبيهاً لما أبداه هؤلاء الفلاحون في المجتمعات الأخرى في ظلّ الظروف العامة نفسها الخاصة بالعلاقات التجارية البدائية التي أقحمت نفسها في النظام الزراعي القمعي[38].

مع انتهاء القرن الثامن عشر كانت هيمنة بيروقراطية المغل قد تداعت إلى نظام من الممالك الصغيرة التي كثيراً ما تدخل في حروب مع بعضها. وكان ذلك هو الوضع الذي وجده البريطانيون عندما بدأو التدخل جديّاً في الريف الهندي.

عندما ننظر إلى الوراء على امتداد السجل من السهل أن نستنتج ـ ربما بسهولة شديدة جداً ـ أن ديناميكيات نظام المغل كانت غير مواتية لتطور أي من الديمقراطية السياسية أو النمو الاقتصادي على نحو يشبه النمط الغربي، فلم تكن هناك أرستقراطية مالكة للأراضي نجحت في تحقيق الاستقلال والامتيازات مقابل الملك بينما تحافظ على الوحدة السياسية، بل أتى استقلالها، إذا كان بالإمكان تسميته كذلك، بالفوضى في أعقابه. وما كان هناك من الطبقة البورجوازية كان يفتقر بالمثل إلى قاعدة مستقلة. ويرتبط الملمحان بالبيروقراطية التي تعيش على السلب والنهب، وتُدفع كي تصبح أكثر تشبثاً عندما تضعف قوتها، وأعادت بسحقها الفلاحين ودفعهم إلى التمرد شبه القارة إلى ما كانت عليه في غالب الأحيان من قبل، أي مجموعة من الوحدات المتشظية التي تحارب بعضها بعضاً، تلك الفريسة الجاهزة لغازٍ أجنبي آخر.

---

(37) مقتبس من المصدر نفسه، ص 90-91، وانظر كذلك ص 350-351.

(38) انظر المصدر نفسه، ص 338-351.

3. مجتمع القرية: عوائق تحول دون التمرد

أوحى طابع الطبقات العليا والمؤسسات السياسية ببعض أسباب خلو الهند من أي نوع من التحرّك الاقتصادي والسياسي في اتجاه الرأسمالية والديمقراطية السياسية التي ظهرت في أوروبا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. وسوف تساعد النظرة المدققة إلى مكانة الفلاحين في المجتمع الهندي في تبرير ملمحين آخرين على أقصى قدر من الأهمية، وهما انتشار الفِلاحة السيئة التي تتناقض على أشد نحو ممكن مع زراعة الفلاحين التي تشبه البساتين في الصين واليابان، وسهولة انقياد الفلاحين الهنود الواضحة. وبالرغم من وجود استثناءات لسهولة الانقياد هذه التي سوف تُناقش بشكل أفضل في قسم منفصل، فلم تكن للتمردات الفلاحية في الهند إلى حدّ بعيد الأهمية نفسها التي كانت لها في الصين.

كانت المحاصيل وطرق زراعتها في عهد أكبر تشبه إلى حدّ كبير الوضع الذي ما تزال عليه في الوقت الراهن على امتداد قطاعات شاسعة من الهند، فقد كان الأرز هو السائد في البنغال، وكان شمال الهند بصورة عامة يزرع الحبوب والدُّخن والبقول، وكانت ديكان (Deccan) تزرع الجوار (السرغوم أو الذرة الرفيعة وتنطق كذلك جوفار (Jowar)، وهو نوع من الدُّخن أو الذرة السكّرية) والقطن، بينما كان الأرز والدُّخن سائدين كذلك في الجنوب[39]، وكان المحصول الجيد ولا يزال يعتمد على الأمطار الموسمية. والعبارة التي تتكرر كثيراً في الأعمال القياسية عن الهند، على امتداد الجزء الأكبر من البلاد «أن الزراعة مقامرة تحت المطر». وإلى حدّ ما يعوض الري المقامرة، حتّى ماقبل زمن البريطانيين، وإن كان ذلك يكاد يكون غير ممكن في البلاد ككل. وكان عدم سقط الأمطار الموسمية من حين إلى آخر يؤدي إلى مجاعات شديدة، ولم تكن تلك المجاعات تحدث في الأزمنة القديمة فحسب، بل حدثت مرات عديدة أثناء الحقبة البريطانية. وكانت آخر مجاعة شديدة في عام 1945. وكثيراً ما يدعى أن عدم قابلية القوى الطبيعية للتكهن جعل الفلاح الهندي سلبيّاً ويبعث على الشفقة وحال ذلك دون التحول إلى زراعة الفلاحين المكثفة، وأنا أشك في ذلك كثيراً، فقد تعرضت الصين مثل الهند للمجاعات المتكررة، ومع ذلك يحظى فلاحوها بالثناء في العالم كلّه لما يتميزون

(39) Moreland, *India at the Death of Akbar: An Economic Study*, pp. 102, and 104.
ويوجد مسح أكثر تفصيلاً في: Habib, Ibid., Chap 1.

به من طاقة وفلاحة تتسم بالحرص منذ أزمنة بعيدة جداً.

وفي المقابل، تبدو الممارسات الهندية مبذرة، وتفتقر إلى الكفاءة، حتّى إذا سمحنا إلى حدّ كبير بالتحيز العرقي في الروايات البريطانية القديمة. ويبدو أن التكنولوجيا كانت راكدة، فلم تتغير الأدوات والتكنيكات الزراعية تغيراً كبيراً فيما بين عهد أكبر وأوائل القرن العشرين[40]، فقد كان المحراث الخفيف الذي تجره الثيران ولا يزال حتّى الآن أهم أداة. وبذلك كانت الأبقار هي مصدر الطاقة والطعام (ليس اللحوم بالطبع)، والوقود، وكانت كذلك موضوعاً للتقديس الديني[41]، وكانت مزايا شتل الأرز معروفة، على الأقل في بعض الأماكن، في الجزء الأول من القرن التاسع عشر، وقبل ذلك على الأرجح. ولكن على النقيض من اليابان، كان تنظيم العمل ضعيفاً جداً إلى حدّ أن الزراع كان يحصلون على فوائد محدودة فحسب. وقال بيوكانان (Buchanan) في 1809 ـ 1810 عن منطقة في الركن الشمالي الشرقي من البنغال: «كان نصف [المحصول] كلّه يُشتل في النهاية في الشهر الأول من الموسم، ويكون منتجاً إلى أقصى حدّ؛ أما خمسة أثمان ما تبقى فتُشتل في الشهر الثاني وينتج محصولاً متوسطاً؛ وتُشتل ثلاثة أثمان في الشهر الثالث، لتحقق عائداً قد تبدو من بؤسه الممارسة اقتصاداً سيئاً، غير أن الناس كانوا سيصبحون عاطلين لولا ذلك»[42].

---

(40) Moreland, Ibid., pp. 105-106.

(41) Lewis Sydney Steward O'Malley, *Popular Hinduism, the Religion of the Masses* (New York: Macmillan; Cambridge, Eng., University Press, 1935), p. 15.

يقتبس عملاً لكاتب هندي حديث عن الموقف من البقرة: «البقرة من بين سائر الحيوانات هي الأقدس.. كلّ فضلاتها مقدسة.. والماء الذي تخرجه يجب حفظه باعتباره أفضل المياه المقدسة - فهو السائل الذي يقضي على الخطيئة والذي يقدس كلّ شيء يلمسه، بينما ليس هناك ما يطهر مثل روث البقر، فَكُلّ بقعة تتنازل البقرة بتشريفها بإيداعها المقدس لفضلاتها تصبح بعد ذلك وإلى الأبد أرضاً مقدسة». واستخدام روث البقر كوقود لا يمكن أن يرجع إلى نقص الأخشاب فحسب، حيث أنّه يُستخدم حيثما تتوافر أنواع أخرى من الوقود. انظر: Francis Buchanan, *An Account of the District of Bhagalpur in 1810-11*, Printed from the Buchanan mss. in the India Office Library, with the Permission of the Secretary of State for India in Council (Patna: Pub. on Behalf of the Bihar & Orissa Research Society by Rai Bahadur Radha Krishna Jalan, 1939), p. 445.

وبما أنها تحترق ببطء شديد وبالتساوي، مما يتطلب اهتماماً أقل، فإن الميزة العملية قد تكون هي في الواقع المسؤولة عن انتشار استخدامها حتّى يومنا هذا.

(42) Francis Buchanan, *An Account of the District of Purnea in 1809-1810* (Patna: The Bihar and Orissa Research Society, 1928), p. 345. =

ويخبرنا بيوكانان كذلك، وهو أحد المصادر القليلة التي تقدّم لنا تفاصيل عن الممارسات الزراعية في ذلك الحين، أن الزراع في تلك المنطقة كانوا غالباً ما يخلطون عدة محاصيل في الحقل الواحد بدلاً من زراعتها على نحو متعاقب. وكان ذلك شكلاً بدائياً من الضمان: فمع أن أياً من المحاصيل كان ينمو بشكل جيد، فنادراً ما كان أي منها يفشل[43]. وفي منطقة أخرى على ضفاف نهر الغانج كانت الممارسة الشائعة التي تتناقض تناقضاً حاداً مع اليابان، هي بذر كميات كبيرة من البذور على الأرض الجافة بدون إعداد مسبق للتربة، وهي الممارسة التي لاحظها كذلك في المنطقة المذكورة للتو[44]. وتشيع في تقارير بيوكانان الفكرة ذاتها الخاصة بالزراعة التي تفتقر إلى الكفاءة وانخفاض الإنتاجية التي تردّ في الروايات الفرنسية المبكرة الخاصة بالوضع في عصر المغل.

ومن الممكن إلى حدّ كبير أن الوفرة النسبية من الأراضي كانت سبباً مهماً من أسباب الفلاحة السيئة وطابع المعارضة الفلاحية خلال جزء كبير من التاريخ الهندي قبل البريطانيين، فقد كانت الأراضي في أنحاء كثيرة وفيرة وتنتظر رجالاً ذوي موارد لفلاحتها. وكثيراً ما كان الفلاحون يردون، كما رأينا، على قمع الحاكم بالفرار الجماعي السري فحسب. وكما جاء في مصدر حديث، كان الفرار «أول ردّ على المجاعة أو قمع الإنسان»[45]. وتفاعل القمع مع وفرة الأراضي مع بعضهما البعض بهذه الطريقة مسؤول إلى حدّ كبير عن المساحات الشاسعة غير المزروعة أو المزروعة بشكل سيئ التي يتكرر ذكرها كثيراً في روايات أواخر

= كان بيوكانان طبيباً ومراقباً لماحاً لم يكن يقبل أياً مما يقوله له الهنود قبولاً غير نقدي، بل كان يحاول تمحيص الروايات حيثما أمكنه ذلك. كما كان رجلاً يخلو من أنواع التحيز القومي السافرة. وتوحي ملاحظاته المفصلة التي عن مناطق في شمال الهند وجنوبها بقدر كبير من الثقة. وكان اسمه بالكامل فرانسيس هاملتون بيوكانان؛ ويبدو أن بعض أعماله نُشِر تحت اسم فرانسيس بيوكانان هاملتون.

(43) Buchanan, Ibid., p. 343.

(44) المصدر نفسه، ص 410-412.

(45) Habib, *The Agrarian System of Mughal India, 1556-1707*, p. 117.

وانظر كذلك: Moreland, *The Agrarian System of Moslem India*, pp xii, 161-163, 165, 169, and 171,

غير أن الفرار إلى مناطق الغابات كان ينطوي على صعوبة ضخمة خاصة بإصلاح الأراضي. عن هذا الموضوع، انظر: Baden Henry Baden-Powell, *The Indian Village Community Examined with Reference to the Physical, Ethnographic, and Historical Conditions of the Provinces* (London; New York [etc.]: Longmans, Green, and Co., 1896), pp. 50-51.

عصر المغل وأوائل عصر البريطانيين. وبالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا التفسير، فهو غير كافٍ بالرغم من ذلك، فأجزاء من الهند مثل نهر الغانج الغربي، ربما كانت عامرة بالسكان بالقدر نفسه الذي كانت عليه في العقود الأولى من القرن العشرين. وعلاوة على ذلك ظلت الفِلاحة في حالة سيئة على امتداد مناطق شاسعة من البلاد بعد أن أصبحت الأراضي نادرة. وتؤدي هذه الحقائق إلى الشك في أن الترتيبات الاجتماعية على الأرض كان لها كذلك دور مهم تقوم به في التفسير.

إحدى تلك الحقائق ذكرناها من قبل، وهي نظام الضرائب الهندي. وكما هو حال نظيره في اليابان، كان الفلاح الهندي بالنسبة إلى الطبقة الحاكمة منتِج الإيرادات بشكلٍ أساسي. وقد رأينا أن الضرائب اليابانية كانت تقديراً ثابتاً على الأرض، مما مكّن الفلاحين النشطين من الاحتفاظ بالفائض. وكانت ضرائب المغل والهند في الأساس نسبة ثابتة من المحصول. وهكذا فقد كان الحال في الهند هو أنه كلّما زاد ما يزرعه الفلاح كان ما يسلمه لجابي الضرائب أكبر. وعلاوة على ذلك نظام الالتزام الخاص بالمغل يتضمن في داخله إغراءً لاعتصار المال من الفلاحين على نحو كبير. ومن الأرجح أن هذا الفرق كان له تأثير حاسم على طابع الفلاحين خلال قرنين. وكما نعرف، فقد ساد هذا النظام في الهند زمناً طويلاً جداً. وبصورة عامة كان العمدة، أو في بعض المناطق مجلس أعيان القرية، يقوم بدور جامع العوائد، حيث يحدد المبالغ التي يجب تحصيلها والأراضي التي لا بُدَّ من زراعتها بين السكان. ومع أن العمدة أو المجلس كان بمثابة عازل بين السلطة والقرية على نحو يشبه النظام في اليابان، فقد كان الميل نحو إشراف مالك الأرض على ما يجري داخل القرية قليلاً جداً. لقد كان حفظ السِّلْم والنظام يُترك بالكامل تقريباً لأعيان القرية والعمدة ما دام تحصيل العوائد متيسراً[46].

لقد اختلف كذلك تنظيم العمل في المجتمع الفلاحي الهندي عن مثيله في اليابان بطريقة تساعد على تفسير مستوى الفلاحة المنخفض نسبيّاً. وهنا نواجه

(46) *Thomas George Percival Spear, Twilight of the Mughuls: Studies in Late Mughul Delhi* (Cambridge: Cambridge [Eng.] University Press, 1951), pp. 123-124, Moreland, *The Agrarian System of Moslem India*, pp. 165, and 203, Baden-Powell, Ibid., pp. 13, 23-24, and Habib, *The Agrarian System of Mughal India, 1556-1707*, p. 185.

مباشرةً النظام الطائفي الذي سيتطلب منا مناقشة أوسع بعد قليل. ولكن يكفي الآن تذكر أن نظام اليابان قبل أن يبدأ في التغير في أواخر عصر توكوجاوا كان يقوم على روابط القرابة الزائفة. وكان النظام الهندي يقوم بدلاً من ذلك على مبادلة العمل والخدمات بالطعام في ما بين الطوائف التي لديها الأرض وتلك التي لديها القليل أو لا شيء منها. ومع أن الترتيب الهندي كان أقرب إلى النظام الحديث الخاص بالعمالة المستأجرة، فقد كان يدعمه كذلك العُرف وما يمكننا تسميته على نحو فضفاض بالمشاعر التقليدية. ويبدو أنه كانت له بعض عيوب كلّ من الأنظمة العرفية القائمة على الولاءات العاطفية والأنظمة الحديثة بدون الامتيازات الخاصة بها، وكان يحول دون حدوث تغييرات في تقسيم العمل وتطبيقه المكثف لمهمة محددة. وبسبب مرونة الممارسة الطائفية في الممارسة الفعلية، قد يكون من غير الحكمة المبالغة في هذه النقطة، وإن بدا الاتجاه واضحاً، فقد كان الإشراف الدقيق على الطريقة الحديثة صعباً. وكذلك كان التعاون الموجود في كثير من جماعات العمل التقليدية المحبوكة. وكان معظم العمال الهنود في أسفل النظام الطائفي وكانوا مستبعدين بصورة كبيرة من مجتمع القرية، كما تدلّ على ذلك التسمية «المنبوذون». ولم يكن المنبوذون يعرفون الإضرابات بالمعنى الحديث، وهو ما يعود في جزء منه إلى أن العمال كانوا ممزقين إلى طوائف شتى، ولكنهم «كانوا يفهمون تخفيف العمل»، كما يقول مرجع حديث[47]. وكان ذلك أحد أسباب الفلاحة فاترة الهمة. وكان السبب الآخر هو أن الطوائف العليا غالباً ما كانت تفضل العائدات الأصغر، مع قدر أقل من المشاكل والإشراف، على مراقبة العمال ومحاولة إجبارهم على تحسين أساليبهم.

هناك بضع كلمات تحذيرية لا بُدَّ منها قبل مواصلة مسألة الطوائف وتضميناتها، فنظام الطوائف(*) ـ على الأقل في تفريعاته الكاملة ـ تنفرد به الحضارة الهندية؛ ولهذا السبب هناك إغراء قوي لاستخدام الطائفة كتفسير لِكُلّ شيء يبدو مميزاً في المجتمع الهندي. ومن الواضح أن هذا لا يكفي، فعلى سبيل المثال، كانت الطائفة في الدراسات القديمة تُستخدم لتفسير الغياب الواضح للحروب الدينية

(47) Spear, Ibid., p. 120.

(*) هناك أربع طوائف أساسية: 1. البراهما: وهم طبقة سدنة المعابد والرهبان. 2. الكشتريا: وهم طبقة الحكام والقادة العسكريين. 3. الفايزا ياس: وهم طبقة التجار والصناع والزراع. 4. السودراس: المنبوذون وهم الطبقة الدنيئة ودورهم حسب التعاليم.

في الهند. ومع ذلك فإنه في المجتمعات الحديثة ـ ناهيك عن المقاومة الهندوسية للدعوة الإسلامية في الأزمنة القديمة ـ كان للحروب الدينية أبعاد رهيبة بينما الطائفة لا تزال موجودة، فقد استُخدِمت الطائفة، ونظرية تناسخ الأرواح التي تمثل جزءاً مهماً من المبادئ الطائفية، كذلك لتفسير سهولة انقياد الفلاحين الهنود من الناحية السياسية، وضعف الجَيَشان الثوري في العصور الحديثة. ومع ذلك رأينا أن هذا الجَيَشان كان مكوِّناً مهماً في القوى التي هدمت بناء المغل. وهو ليس بغائب تماماً فيما أعقب ذلك من عصور. ومع ذلك تظل الأدلة الإجمالية على الخضوع هائلة. ولا أرى أي معنى لإنكار أن الطائفة كان لها دور في خلق هذا السلوك ودعمه، بل إن المشكلة هي فهم الآليات التي أفرزت القبول السلبي.

التفسير القياسي كما يلي: بناءً على نظرية تناسخ الأرواح، فإن الشخص الذي يلبي متطلبات آداب الطائفة في هذه الحياة سوف يولد في طائفة أعلى في الحياة التالية. إن الخضوع في هذه الحياة جزاؤه الارتقاء في السلم الاجتماعي في الحياة التالية. ويتطلب منا هذا التفسير تصديق أن الفلاحين الهنود العاديين يقبلون التبريرات المقدمة من الطبقات الكهنوتية الحضرية. وربما لم ينجح البراهميون في هذا السبيل إلى حدّ ما. ولكن هذا قد لا يكون سوى جزء صغير من القصة. وحسبما يمكن استعادة موقف الفلاحين تجاه أبناء طائفة البراهما من الواضح إلى حدّ ما أن الفلاحين لم يقبلوا البراهما سلباً وبحماس وإخلاص كنموذج لِكُلّ ما هو طيب ومرغوب فيه. ذلك أن موقفهم من السلطة الاحتكارية وفوق الطبيعية كان خليطاً من الإعجاب والخوف والعداء، وهو ما يشبه إلى حدّ كبير موقف الكثير من الفلاحين الفرنسيين تجاه الكاهن الكاثوليكي. ويقول مثل من شمال الهند «هناك ثلاثة من مصاصي الدماء في العالم: البراغيث، والبق، والبراهمي»[48]. وبما أن البراهمي كان ينتزع أجراً على خدماته للقرية، فقد كانت هناك أسباب وجيهة لهذا العداء. «لا يجني الفلاح محصوله دون أن يدفع للبراهمي كي يؤدي بعض الطقوس؛ ولا يمكن للتاجر أن يبدأ عمله بدون دفع أجر للبراهمي، ولا يمكن لصياد الأسماك أن يبني قارباً جديداً لصيد الأسماك بدون طقوس وأجر»[49]. ومن الواضح أن المراسيم الدنيوية جزء من نظام

---

(48) O'Malley, *Popular Hinduism, the Religion of the Masses*, pp. 190-191.

(49) John William Kaye, *A History of the Sepoy War in India, 1857-1858*, 3 vols. (London: W. H. Allen, 1875-1876), vol. 1, pp. 182-183.

الطوائف. ونعرف بصورة عامة أن المواقف والمعتقدات الإنسانية لا تظل قائمة ما لم تبق الأوضاع والمراسيم التي تعيد إنتاجها، أو بصورة عامة ما لم يحصل الناس منها على شيء. ومن الواضح أنه لا بدّ لنا من اللجوء إلى تلك الدعائم الملموسة إن نحن أردنا فهم الطوائف.

كانت أولى هذه الدعائم ولا تزال ملكية الأراضي، فالسيادة الكلية للبراهميين هي الوظيفة الكهنوتية التي لا تتوافق مع طرق عمل النظام الطائفي الآن، وربما لم تتوافق معها منذ زمن بعيد، ففي المدن الحديثة الجماعات المهيمنة اقتصادياً هي كذلك الطائفة المهيمنة. وهي قد تكون البراهما في إحدى القرى، وتكون طائفة الفلاحين في قرية أخرى، وحتّى حيثما يكون البراهميون على القمة، لا يكون ذلك بسبب وظيفتهم الاقتصادية، ولا وظيفتهم الكهنوتية[50]. وهكذا نرى أن الطائفة كانت ولا تزال لها قاعدة اقتصادية وتفسير ديني، وأن التوافق بين الاثنين لم يكن تاماً منذ زمن بعيد، فالطائفة التي تحوز الأراضي في منطقة بعينها - والطائفة واقع فقط في تجليها المحلي - هي الطائفة الأعلى. والتحليل انطلاقاً من وضع حديث ليس آمناً بالكامل بطبيعة الحال، فقبل أن يصبح التأثير البريطاني محسوساً على نطاق واسع جداً وعندما كانت الأراضي وفيرة بلغة الوقت الراهن، ربما كانت الأساس الاقتصادي أقل وضوحاً. وبالرغم من ذلك فقد كان قائماً، فالأدلة واضحة، حتّى في العصور القديمة، على أن الطوائف الأعلى غالباً هي التي تحوز أفضل الأراضي ويمكنها توجيه عمل الطوائف الدنيا[51].

(50) للاطلاع على مجموعة شديدة التنوع من المهن التي وجد أن البراهميين يمتهنونها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، انظر الرواية الموجودة في: Jean Antoine Dubois, *Hindu Manners, Customs and Ceremonies*, 2 vols., Translated from the Author's Later French MS. and Edited with Notes, Corrections, and Biography by H. K. Beauchamp, With a Prefatory note by the Right Hon. F. Max Müller (Oxford: Clarendon Press, 1897), vol. 1, p. 295.

وللاطلاع عما في عصور لاحقة، انظر: Emile Senart, *Caste in India: The Facts and the System*, Translated by E. Denison Ross (London, Methuen & Co., [1930]), pp. 35-36.

(51) انظر على سبيل المثال: Buchanan, *An Account of the District of Purnea in 1809-1810*, pp. 360, 429-430, 439.

ويذكر بايلي أنه في العصور السابقة في هذا الجزء من ولاية أوريسا نبذت أسر المحاربين الأسر التابعة التي كانت تقوم بالعمل الزراعي، انظر: Frederick George Bailey, *Caste and the Economic Frontier; a Village in Highland Orissa* ([Manchester]: Manchester University Press, [1957]). =

كانت الأداة الرسمية الأساسية لفرض التنظيمات الطائفية ولا تزال مجالس الطوائف المكونة من مجموعة صغيرة من القيادات المختارة من بين أعضاء كلّ طائفة في كلّ القرى الموجودة في منطقة بعينها. ونجد في بعض أجزاء الهند تراتباً لتلك المجالس. ويسيطر المجلس على سلوك أعضاء الطائفة فحسب. ومن المفترض أن المنطقة الجغرافية التي للطائفة مجلس يمثلها كانت أصغر في العصور القديمة مما هي عليه في الوقت الراهن، بسبب المصاعب الكبيرة في النقل. وليس صحيحاً باستمرار أن كلّ طائفة كان لها مجلس؛ فقد كان هناك تفاوتاً محليّاً كبيراً بشأن هذا الموضوع بناءً على الظروف المحلية. ومن المهم كذلك ملاحظة أنه لم يكن هناك شيء كالمجلس بالنسبة إلى الطائفة ككل في أنحاء الهند[52]. وتتضح الطائفة بقوة على المستوى المحلي. وحتّى في القرية لا

= ويذكر دوبوا شكلاً من القنانة يقترب من العبودية بين المنبوذين، وإن كان يقول إنّه أصبح نادراً نسبيّاً في زمانه، انظر: Dubois, Ibid., vol. 1, pp. 55, 57-58.

ويدعي باتل أن المجتمع الهندي التقليدي لم تكن به أي طبقة مميزة من العمال الزراعيين، انظر: Surendra J. Patel, *Agricultural Labourers in Modern India and Pakistan* (Bombay: Current Book House, 1952).

ودليله الأساسي على ذلك مصدره George Campbell, *Modern* India; *a Sketch of the System of Civil Government. To which is Prefixed, Some Account of the Natives and Native Institutions* (London: J. Murray, 1852).

واقتباس للسير توماس مونترو مأخوذ من عمل هندي حديث. وأعتقد أن هذا الادعاء يعد مثالاً للميل القومي الهندي إلى إضفاء الصفة المثالية على حقبة ما قبل البريطانيين. وقد وجد بيوكانان عمالاً زراعيين في أجزاء كثيرة من جنوب الهند. انظر كتابه: Francis Buchanan, *A Journey from Madras Through the Countries of Mysore, Canara, and Malabar, Performed under the Orders of the Most Noble the Marquis Wellesley, Governor General of India, for the Express Purpose of Investigating the State of Agriculture, Arts, and Commerce; the Religion, Manners, and Customs; the History Natural and Civil, and Antiquities, in the Dominions of the Rajah of Mysore, and the Countries Acquired by the Honourable East India Company*, 3 vols., Pub. under the Authority.... of the Honourable the Directors of the East India Company (London: T. Cadell and W. Davies, 1807), vol. 1, p. 124, vol. 2, p. 217, and 315, and vol. 3, pp. 398, and 454-455. وقد شاع العبيد بحيث بات غيابهم ملحوظاً على نحو خاص في جزء من كتابه (المصدر المذكور، ج 3، ص 398). ويتكرر ظهور العمال الزراعيين كطبقة مميزة كثيراً في تقاريره المفصلة عن ثلاث مناطق شمالية. انظر: Buchanan: *An Account of the District of Purnea in 1809-1810*, pp. 119, 123, 162-164, 409, 429, and 433-446, and *An Account of the District of Bhagalpur in 1810-11*, pp. 193, 423, 460, and 468, and *An Account of the District of Shahabad in 1809-10*, p. 343.

وغيرها مما لم أشر إليه. وانظر كذلك هذه المسألة في: Moreland, *India at the Death of Akbar: An Economic Study*, pp. 90-91, and 112-114, and Habib, *The Agrarian System of Mughal India, 1556-1707*, p. 120.

(52) عادةً ما توصف مجالس الطوائف في أي رواية محلية مفصلة. انظر كذلك: Blunt, «Economic =

يوجد في واقع الأمر تنظيم مركزي مهمته الاعتناء بأن يظل النظام الطائفي في حدّ ذاته معمولاً به، أي أن أفراد الطوائف الدنيا يبدون الإذعان الواجب تجاه أفراد الطوائف الأعلى، فقد كانت الطوائف الأدنى تؤدب نفسها بنفسها، وكان على أفراد الطوائف الدنيا تعلم قبول مكانتهم في الترتيب الاجتماعي. وبالنسبة إلى هذا الموضوع، فمن الواضح أن قيادات الطوائف الدنيا كان لها عمل مهم تؤديه. ذلك أن القيام بهذا كان يحظى بمكافآت ملموسة. وفي بعض الأحيان كانوا يتلقون عمولات على أجور العمال من طوائفهم وكذلك يدفعون غرامات على أي تعديات على التنظيمات الطائفية[53].

كانت عقوبة الانتهاكات الشديدة لنظام الطوائف هي المقاطعة، أي منع التسهيلات الخاصة بمجتمع القرية. وفي مجتمع يعتمد فيه الفرد بالكامل على تلك التسهيلات، وهي النمط المنظَّم للتعاون بين أقرانه، كانت تلك العقوبة مرعبة بالفعل. وسوف نرى في الوقت المناسب كيف أن مجيء العالم الحديث قد خفف إلى حدّ ما من أثر تلك العقوبات.

فما الذي كان هذا النظام يفرضه على وجه الدقة؟ من الواضح إلى حدّ كبير أنه التقسيم المحلي للعمل وما يقابله من توزيع للسلطة والنفوذ. ولكن من الواضح أنه كان يفعل أكثر من ذلك، ففي المجتمع الهندي ماقبل البريطاني، وحتّى الآن في جزء كبير من الريف، كان كون المرء يولد في طائفة بعينها يحدِّد له فترة وجوده بالكامل، بالمعنى الحرفي للكلمة منذ حمله إلى مابعد مماته. وكان يحدد مجال الاختيار بالنسبة لمن يتخذها زوجة، أو تتخذه زوجاً، في حالة الآباء، ونوع تنشئة النسل الذي سيحظى به، والعمل الذي سيمارسه على نحو مشروع، والطقوس الدينية المناسبة، والمأكل، والملبس، وقواعد الإجلاء (التي كانت مهمة جداً)، وحتّى معظم تفاصيل المعيشة اليومية، حيث كانت جميعها منظمة حول مفهوم الاشمئزاز[54].

يصعب بدون ذلك الإشراف والتلقين العامين تخيل كيف ولماذا تقبل الطبقات الدنيا الطبقة بطريقة تجعلها تعمل بدون عقوبات أكثر تنظيماً من الناحية

Aspect of the Caste System,» in: Radhakamal Mukerjee, ed., *Economic Problems of Modern India* = (London: Macmillan and Co., 1939-), vol. 1, p. 69.

(53) Buchanan, *An Account of the District of Bhagalpur in 1810-11*, pp. 281-282.

(54) انظر: John Henry Hutton, *Caste in India, its Nature, Function and Origins* ([Cambridge: n. pb., 1936]), p. 79.

المركزية. يبدو لي أن انتشار الطائفة وامتدادها إلى ما وراء مجالات يعتبرها الغربيون اقتصادية وسياسية، حتّى بالمعنى الواسع والفضفاض، كان يمثل جوهرها، فالبشر في مجموعة عريضة من الحضارات لديها ميل ملحوظ لوضع فروق «اصطناعية»، وهي تلك الفروق غير المشتقة من ضرورات التقسيم المنطقي للعمل أو التنظيم المنطقي للسلطة، حيث نستخدم كلمة منطقي هنا بالمعنى شديد التحديد الخاص بتوفير الآلية الاجتماعية الفعالة الخاصة بأداء مهمة يُكلَّف بها على نحو يمكِّن الجماعة من البقاء. إن الأطفال يوجدون فروقاً اصطناعية طوال الوقت في المجتمع الغربي، وكذلك يفعل الأرستقراطيون عندما يحرَّرون من ضرورات الحكم. والواقع أن الحاجة إلى أداء عمل بعينه قد يحطم الفروق الاصطناعية: الآداب العسكرية في الميدان بصورة عامة أقل تعقيداً عما في مركز القيادة. وليس من السهل فهم السبب في هذا الميل نحو هذا السلوك المتحذلق - الذي يوجد في بعض أكثر المجتمعات «بدائية»[55]. ومع أنني لا أستطيع إثبات ذلك، فإني أشك أن أحد المصادر القليلة الدائمة التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الرضا البشري هي جعل الآخرين يعانون، وأن هذا يمثل سبباً مطلقاً.

مهما كانت الأصول، فقد قامت الطائفة في الهند بتنظيم مجموعة عريضة من الأنشطة التي كانت لها نتائج سياسية عميقة. وباعتبار الطائفة نظاماً يرتب الحياة بفاعلية في منطقة بعينها، فهي تعني عدم الاكتراث بالسياسة القومية. وكانت الحكومة المفروضة فوق القرية زائدة يفرضها بصفة عامة شخص غريب، وليس الضرورة؛ وهو أمر لا بُدَّ من تحمله في صبر، وليس شيئاً يمكن تغييره عندما يضطرب العالم على نحو واضح. وبما أن الحكومة لم يكن لها ما تفعله في القرية حيث تهتم الطائفة بِكُلّ شيء، فمن المحتمل أنها بدت وكأنها تعيش على السلب والنهب إلى حدّ كبير. ولم تكن الحكومة ضرورية لحفظ النظام. وعلى عكس ما قاله ماركس، فقد كان دورها في حفظ أنظمة الري ضئيلاً جداً[56]. ومرة أخرى، فقد كانت تلك في الغالب شؤوناً داخلية. إن التناقض الهيكلي مع الصين مذهل إلى حدّ كبير، فهناك أدت البيروقراطية الإمبراطورية إلى تماسك المجتمع وكانت ما يجب تغييره عندما يعاني القرويون من كارثة طال أمدها.

(55) انظر: Claude Lévi-Strauss, *La Pensée sauvage* (Paris: Plon, 1962), p. 117-119.

(56) Habib, *The Agrarian System of Mughal India, 1556-1707*, p. 256.

وبالرغم من ذلك فإن عرض التناقض على هذا النحو يظل سطحيّاً، ففي الصين كان الأعيان المحليون بحاجة إلى البيروقراطية الإمبراطورية كآلية للحصول على الفائض الاقتصادي من الفلاحين الذي يدعم موقفهم محليّاً وقوميّاً. وعلى المستوى المحلي، لم يكن مثل هذا الترتيب ضرورياً في الهند، فقد كانت التنظيمات الطائفية تحل محلّها. وحيثما كان يوجد الزميندار، كان يكتسب مكانةً مقبولة في المخطط المحلي للأشياء، فهو ليس بحاجة إلى الحكومة المركزية كي تساعده في استخراج مستلزماته من الفلاحين. وبذلك كان طابع النظامين يعني أن المعارضة الفلاحية تتخذ أشكالاً مختلفة في كلّ منهما، ففي الصين كان الدافع الأساسي لاستبدال حكومة «جيدة» بأخرى «سيئة» لها الطابع نفسه؛ أما في الهند فقد كان الدافع يتجه بشكل أكبر نحو التخلص تماماً من الحكومة المفروضة على القرى. ولا يمكننا الحديث في الهند في أغلب الأحيان عن أي دافع قوي بأي معنى من المعاني، بل عن اتجاه عام إلى الأمور التي يفرضها طابع المجتمع. وقد كانت الحكومة بصورة عامة غير مرغوب فيها أكثر من كونها تُقاوَم مقاومة فعالة، مع أن المقاومة كانت تحدث أحياناً كذلك.

ولأن الطائفة كانت تشمل تلك المجموعة العريضة من السلوك الإنساني، فقد كان هناك كذلك اتجاه قوي في المجتمع الهندي نحو معارضة النظام السائد كي يتخذ شكل طائفة أخرى فحسب. ويبدو مذهلاً إلى حدّ كبير في حالة الطوائف الإجرامية، وخاصةً البلطجية الذين اتّخذت من اسمهم الكلمة الإنجليزية Thugs التي تعني ذلك، وكانوا يسببون مشاكل جمة للبريطانيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر[57]. وبالمثل، بما أنه كان يتم التعبير عن الطائفة بصورة كبيرة جداً في الطقوس الدينية، فقد كان من المرجح استيعاب المعارضة لملامح الطائفة القمعية في النظام على هيئة طائفة إضافية. كان ذلك صحيحاً إلى حدّ ما لأنه لم يكن تراتب ديني كذلك الذي في الكاثوليكية الرومانية، بل لم يكن هناك دين أصولي شديد التحديد يمكن أن يقدم هدفاً محدداً. وهكذا كانت الطائفة ولا تزال في واقع الأمر موجودة على نحو ضخم وتتسم بقدر ضخم من المرونة، في

---

(57) ظلوا منتشرين حتى وقت قريب جداً، وحسب معلوماتي أنهم لا يزالون موجودين. وللاطلاع على صورة حديثة لافتة للانتباه، انظر: Edward Arthur Henry Blunt, *The Caste System of Northern India* (London; New York; Bombay: H. Milford; Oxford University Press, 1931), p. 158.

تجليها الملموس، وكتلة ضخمة من الخلايا الاجتماعية المنسقة محلياً تسمح بالجِدة من خلال توليد خلية أخرى. وكان ذلك هو المصير الذي ينتظر الغزاة الأجانب، كما في طائفة الإسلام، بل وطائفة الأوروبيين، فقد أصبح هؤلاء كذلك بالنسبة إلى كُلّ النيات والأغراض طائفة منفصلة، مع أن ترتيبهم على مقياس الاشمئزاز كان على عكس ذلك الترتيب الذي على مقياس السلطة السياسية. وقد قرأت في مكان ما أن الهندوس الصالحين في أوائل الحقبة البريطانية اعتادوا الاغتسال لإزالة ما لحقهم من تلوث نتيجة التعامل مع شخص إنجليزي.

ومع ذلك فقد كانت معارضة نظام تراتبي كهذا نادرة نسبيّاً، ولو بشكل مستتر. وما كان متكرراً أكثر في الحقبة البريطانية، ومن المرجح قبل ذلك، هو المحاولة التي تقوم بها الطائفة ككل لمقاومة مستوى أعلى في التراتب على سلم القيمة والاشمئزاز عن طريق حث أفرادها على تبني نظام غذائي ومهنة وممارسات زواج صحيحة (أي براهمية). وكانت القدرة على حرق الأرامل دليل حاسم على أن الطائفة حققت نجاحاً على المستوى الاجتماعي. ومن خلال تقديم شكل من أشكال الحراك الجماعي لأعلى يتطلب نظاماً صارماً وتمسكاً بالمعايير التي وضعتها الطوائف الأعلى، زاد المجتمع الهندي من تقييد إمكانية المعارضة السياسية. وهكذا شدد النظام على واجب الفرد تجاه الطائفة، وليس الحقوق الفردية على المجتمع، فأي حقوق على المجتمع كانت في الغالب حقوقاً جماعية، وهي حقوق الطائفة[58]. وبقبول ضحايا نظام الطائفة الهندي الطوعي للانحطاط الفردي وغياب هدف محدد للعداء، أي موضع محدد للمسؤولية عن البؤس، يثير هذا النظام دهشة الغربي الحديث باعتباره صورة كاريكاتيرية شديدة الكثافة للعالم كما رآه كافكا. وربما كانت تلك الملامح السلبية إلى حدّ ما نتيجة للتشوهات التي أدخلها الاحتلال البريطاني المجتمع الهندوسي. وحتّى إذا كان الأمر كذلك، فهو تشويه للملامح التي كانت موجودة قبل ظهور البريطانيين، وليس طابعها بالجزء الصغير من مسببات ما لحق من بؤس.

(58) انظر: Brown, «Traditions of Leadership,» in: Richard Leonard Park and Irene Tinker, eds., *Leadership and Political Institutions in India* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1959), p. 7.

باختصار، وبشكل مؤقت على الأقل وعلى نحو غير نهائي بالمرة، أرى أن الطائفة في الريف، باعتبارها تنظيماً للعمل، كانت مسبباً للفلاحة السيئة، وإن لم تكن المسبب الوحيد بِكُلّ تأكيد. وعلاوة على ذلك يبدو بشكل أكثر وضوحاً إلى حدّ بعيد أن الطائفة باعتبارها تنظيماً للسلطة في المجتمع المحلي قد حالت دون الوحدة السياسية. ويبدو أن المجتمع الهندي بمرونته الشديدة جعل التغير الأساسي بالغ الصعوبة. ومع ذلك، فهو لم يكن مستحيلاً، فالواقع أنه كان على الغزاة الجدد الذين حلوا محل المغل أن يزرعوا البذور التي لا يمكن لهم أو لغيرهم تخمين ما ستكون عليه ثمارها.

4. التغييرات التي أحدثها البريطانيون حتّى عام 1857

لا يمكننا مناقشة أثر البريطانيين على المجتمع الهندي وكأنه نتيجة لسبب موحّد يعمل باستمرار على مدى أكثر من ثلاثة قرون، فالمجتمع البريطاني وطابع البريطانيين الذين ذهبوا إلى الهند تغير تغيراً ضخماً فيما بين عهد الملكة إليزابيث والقرن العشرين. وبعض أهم التغيرات حدثت تقريباً في القرن 1750 ـ 1850. وفي منتصف القرن الثامن عشر كان البريطانيون لا يزالون منظمين من أجل التجارة والنهب في شركة الهند الشرقية المحترمة ولم يسيطروا إلا على جزء صغير من الأراضي الهندية. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كانوا قد أصبحوا حكام الهند بالفعل، وكانوا منظمين كبيروقراطية تفخر بتراثها من العدل والتعامل النزيه. ومن وجهة نظر نظريات البيروقراطية الحديثة الخاصة بعلم الاجتماع، فإنه من المستحيل تقريباً رؤية كيفية حدوث التغير حيث كانت المواد التاريخية لا تبشر بالخير؛ فقد كانت هنا شركة من التجار لا يمكن تمييزها بسهولة عن القراصنة من ناحية، ومجموعة من الممالك الشرقية الاستبدادية المنهارة من ناحية أخرى. وقد يحقّ لنا إبراز المفارقة السوسيولوجية والتاريخية بشكل أكبر؛ فمن هذا المزيج الذي لا يبشر بخير كذلك ظهرت في النهاية دولة لها كلّ الحق في ما تدعيه من ديمقراطية!

على الجانب البريطاني من هذا المزيج الغريب، كان مسار التطور على نحو شديد العمومية كما يلي: في العهد الإليزابيثي، جاء البريطانيون إلى الهند من أجل توليفة من المغامرة، وأسباب سياسية، والتجارة، والسلب والنهب؛ وهي دوافع ومسببات كان يمكن تمييزها بالفعل أثناء تلك الهبة من الطاقة التي

أطلقها في كلّ أنحاء أوروبا انهيار حضارة العصور الوسطى المسيحية التقليدية وظهور حضارة جديدة وأكثر علمانية إلى حدّ بعيد. ومع أنه كانت هناك ثروات ضخمة يمكن تحقيقها في الهند، فسرعان ما اتضح أنه لا بُدَّ من وجود قاعدة إقليمية، فلكي يشتري المرء الفلفل الأسود أو النيلة فإن الطريقة الوحيدة للحصول على ذلك بسعر معقول هي أن يكون هناك رجل في المكان كي يساوم عليه في وقت الحصاد، حين تكون الأسعار متدنية ثمّ يخزنه إلى حين وصول السفينة. ومن المستودعات والحصون التي أقيمت لهذه الأسباب، بدأ البريطانيون يتقدمون أكثر إلى داخل الريف، حيث يشترون النيلة (Indigo) والأفيون والجوت (Jute) ويخضعون الأسعار لسيطرتهم كي يمكنهم المتاجرة بها. وبما أن سلوك السلطات المحلية بدا غريباً ولا يمكن التكهن به، فقد كان الاتجاه نحو الاستيلاء على المزيد من عناصر السلطة الحقيقية قوياً؛ وكذلك كان الاتجاه نحو طرد المنافسين الأوروبيين الآخرين. وفي تلك الأثناء، كما رأينا، كان نظام المغل في حالة انهيار تام. وبعد انتصار كلايف (Clive) في أركوت عام 1751 تحول إمبراطور المغل العظيم إلى متفرج؛ وقضى انتصار كلايف عام 1757 في بلاسي (Plassey) على احتمال الهيمنة الفرنسية. وكان هناك عنصر دفاعي، إن لم يكن شروداً للذهن، في الاستيلاء البريطاني على الإمبراطورية؛ فقد كان البرتغاليون والفرنسيون يتآمرون مع الحكام المحليين على طردهم. ورد البريطانيون بهجمات مضادة. وعن طريق توسيع موطئ قدمهم الإقليمي استولوا على العوائد الخاصة بالملوك المهزومين، وأجبروا بذلك الهنود على أن يدفعوا ثمن غزوهم بقدر كبير جداً. وعندما تولوا مسؤوليات إقليمية أكبر، حولوا أنفسهم تدريجيّاً من نهابين تجاريين إلى حكام أكثر تحديداً يسعون إلى إقرار السِّلم والنظام بالقوات الصغيرة جداً التي كانت تحت أيديهم. وكان تولي المسؤولية الإقليمية المفتاح إلى العملية كلها وإلى تحولهم إلى بيروقراطية من المؤكّد أنها كانت تدين بشيء للأفكار البريطانية الخاصة بالعدالة، غير أن بينها وبين ترتيبات أكبر السياسية تشابهات مذهلة[59].

---

(59) للاطلاع على العملية كلها المذكورة أعلاه، انظر: Philip Woodruff, *The Men who Ruled India*, 2 vols. (London: J. Cape, [1953-1954]), vol. 1: *The Founders*, pt I, and Chap. 1 of pt II.

ومع أن التناول يتسم بطابع السيرة، بل وهو قصصي، فهو قراءة جيدة إلى حدّ بعيد، وتظهر النقاط الرئيسيّة تدريجيّاً. ويقدم لنا *Cambridge History of India* تفاصيل إضافية أحياناً، ولكن يصعب تتبعه. انظر: *The Cambridge History of India*, 6 vols. (Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1922-=1937), vol. 5, pp. 141-180.

ولم تختفِ تلك التشابهات حتّى وقتنا الراهن بحال من الأحوال.

كان ذلك إذاً، ولو في عجالة، تطور البريطانيين من القرصنة إلى البيروقراطية. وأعقبت ثلاث نتائج متداخلة بالنسبة إلى المجتع الهندي: بدايات عملية مجهَضة لإضفاء الصبغة التجارية على الزراعة من خلال إرساء القانون والنظام، والضرائب المنتظمة، والمِلكية في الريف. ثانياً: القضاء الجزئي على الصناعات اليدوية الريفية. وأخيراً: محاولة غير ناجحة للتخلص من النير البريطاني في تمرد 1857. وقد وضعت تلك العمليات على الترتيب الإطار الأساسي لما حدث بعد ذلك حتّى يومنا هذا.

ولنبدأ بالضرائب، حيث نفكّ تشابك العلاقات من هذه النقطة، فمع نهاية القرن الثامن عشر كانت الأفكار القديمة الخاصة بتحقيق الثروات بأسرع ما يمكن ونقلها إلى الوطن قد تلاشت إلى حدّ كبير بين المسؤولين البريطانيين. وفي سعيهم لإقامة شكل مستقر من الحكم ليس هناك ما يشير إلى أنهم كانوا ينوون استنزاف البلاد قدر الإمكان، ومع ذلك فقد كان اهتمامهم الأساسي على وجه الدقة هو اهتمام أكبر، وهو الحصول على مصدر للعوائد يمكن أن يدعم حكومتهم، دون خلق قلاقل خطيرة. وبعد فترة قصيرة كان هناك بعض الذين ظنوا أن الهند قد تصبح بعد وقت قصير إنجلترا أخرى وسوقاً ضخمة للبضائع الإنجليزية. ولكن في ما بين الإنجليز الذين في الهند نفسها كان ذلك تياراً صغيراً جداً. لن تكون الدوافع التجارية التفسير الأساسي لبقاء البريطانيين في الهند ما داموا قد استولوا على موطئ قدم ضخمن فقد يكون التفسير الحقيقي أبسط من ذلك بكثير. لقد كان الانسحاب، وهو ما لم يفكر فيه أحد تفكيراً جاداً حسب علمي، يعني الاعتراف بالهزيمة دون أن يُهزموا بالفعل. وإذا كان لا بُدَّ لهم من البقاء، فيجب أن يعثروا على أساس مقبول للبقاء، وهو ما كان يعني تحصيل الضرائب.

إن القرارات الخاصة بكيفية تقدير الضرائب وتحصيلها معروفة لدى دارسي الشؤون الدينية باسم «التسويات»، وهو اصطلاح يبدو غريباً بعض الشيء في البداية. وبالرغم من ذلك فهو مصطلح مناسب جداً حيث إن القرارات الخاصة

= وسبير تحليل من الطراز الأول، وهو يهتم في الأساس بالوضع بالقرب من دلهي في القرن الثامن عشر في: Spear, *Twilight of the Mughuls: Studies in Late Mughul Delhi.*

بتحصيل العوائد كان في واقع الأمر محاولات لـ «تسوية» مجموعة معقدة من المشاكل على نحو يمكن به للسكان المحليين إدارة شؤونهم بسلام. وكانت التسويات الفعلية نتيجة للسياسة والمفاهيم المسبقة البريطانية وكذلك بنية المجتمع الهندي والأوضاع السياسية المباشرة في منطقة بعينها. وقد تفاوتت تلك العوامل تفاوتاً كبيراً من حيث الزمان والمكان[60]. ولأن بعض الاختلافات الأساسية أصبحت أقل أهمية بكثير في ظلّ الأثر الموحِّد للاحتلال البريطاني، حيث حققت الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الأعمق نجاحاً خلال بقية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فليس هناك ما يدعو إلى بحثها بالتفصيل. والأمر المهم بالنسبة إلى هذا البحث هو مكانها في المسار العام للتطورات الاجتماعية الهندية. وبإيجاز شديد، كانت التسويات نقطة البداية لعملية التغير الريفي برمتها التي عمَّق بها فرض القانون والنظام وما ارتبط بذلك من حقوق للمِلكية مشكلة مِلكية الأراضي الطفيلية إلى حدّ كبير. والأمر الأكثر أهمية رغم ذلك هو أنها شكلت أساس النظام السياسي والاقتصادي الذي كان فيه الأجنبي ومالك الأرض والمرابي يأخذون الفائض من الفلاحين، ولم يستثمروه في النمو الصناعي وقضوا بذلك على إمكانية تكرار الطريقة التي دخلت بها اليابان العصر الحديث. وكانت هناك بطبيعة الحال عقبات أخرى كذلك، بل ربما كانت هناك طرق ممكنة أخرى من الممكن أن تعثر عليها الهند لدخول العصر الحديث. ولكن النظام الزراعي الذي خرج من هذا الاندماج بين الإدارة البريطانية والمجتمع الريفي الهندي كان كافياً للقضاء بشكل حاسم على البديل الياباني.

طُبِّقت أولى التسويات وأهمها من الناحية التاريخية وهي «التسوية الدائمة»

---

(60) للاطلاع على تحليل مفصل للمفاهيم المسبقة، انظر: Eric Stokes, *The English Utilitarians and India* (Oxford: Clarendon Press, 1959), pt II.

عندما تولى بادن باول (Baden Powell) قرب نهاية القرن التاسع عشر مهمة عرض تلك الأنظمة الخاصة بتحصيل العوائد مع الحد الأدنى من المعلومات الخلفية بصورة مناسبة للإداريين البريطانيين، وجد ثلاثة مجلدات ضخمة تتناسب بالكاد مع المهمة. انظر كتابه: Baden Henry Baden-Powell, *The Land-Systems of British India*, 3 vols. (Oxford: Clarendon Press, 1892).

وقد اتبعت هذا الكتاب بشكل أساسي في رسم صورة سريعة لما سيلي. ويشير ستوكس (Stokes) إلى أن بادن باول بالغ أحياناً في وصف الجوانب الإمبريقية للإجراء البريطاني؛ دون معرفة الموضوع بالتفصيل الكافي لإصدار حكم متين. أجد أن مناقشة ستوكس تبالغ في تأثير النظريات الإنجليزية. انظر: Stokes, Ibid., p. 105.

(وتُعرف كذلك باسم تسوية زميندارى) في البنغال عام 1793. وكان على الجانب البريطاني محاولة للاحتفاظ بالدخل مع التحرر من مشاكل إدارة النظام المحلي المعقد لتحصيل الضرائب الذي لم يفهموه. كما كان مسعى غريباً لإدخال مالك الأرض الذي يتسم بروح المبادرة وكان في ذلك الحين في ذروة أهميته كتأثير من أجل «التقدّم» في الريف الإنجليزي. وكان الملمح المهم على الجانب الهندي هو ممارسة المغل الإدارية المستفيدة من الزميندارات، موظفي تحصيل الضرائب المحليين الذين يقفون بين الحاكم والفلاح، كما رأينا. وعندما كان نظام المغل يعمل على نحو صحيح، لم يكن الزميندار من الناحية الرسمية على الأقل مالكاً للأرض. وعندما انهار النظام استولى على الأمر بوضع اليد، وتلك في الواقع هي الطريقة نفسها تقريباً التي فعل بها مالك الأرض الصيني ذلك في القرن العشرين. وظن الحاكم العام اللورد كورنواليس (Cornwallis) أنه يرى في الزميندار نوعاً اجتماعياً من المتخيل أنه قد يتحول إلى مالك أرض إنجليزي يتسم بروح المبادرة سوف يطهر البلاد ويقيم زراعة مزدهرة إذا أعطي ضماناً بأنه لن يدفع في المستقبل ضرائب مقابل ما يتحمله من عناء مثلما كان حاله بِكُلّ تأكيد في عهد المغل. وكان ذلك هو مصدر الإصرار الإنجليزي على جعل التسوية دائمة. وفي ظلّ الحكومة الجديدة حصل الزميندار على حقّ المِلكية الذي وعدوه بأن يكون ثابتاً. وفي الوقت نفسه ظلّ جابياً للضرائب مثلما كان في عهد المغل. وطبقاً لشروط التسوية الدائمة كان البريطانيون يحصلون على تسعة أعشار العوائد التي يتلقاها الزميندار من مستأجريه الفلاحين، تاركين العُشر للزميندارات «مقابل عنائهم ومسؤولياتهم»[61]. ومع أن الهيكل القانوني للتسوية الدائمة أثبت استحقاقها لاسمها أكثر من معظم ما صنعه البشر - حيث بقيت حتّى عام 1951 - فقد كانت نتائجها خيبة أمل حادة بالنسبة إلى آمال واضعيها، فقد بالغ البريطانيون كثيراً في التقديرات وطردوا هؤلاء الزميندارات الذين فشلوا في جلب العوائد. ونتيجة لذلك فقد زميندارات كثيرون أراضيهم ليحلّ محلّهم ما يمكن تسميتهم الآن بالمتواطئين.

---

(61) Baden-Powell, Ibid., vol. 1, pp. 401-402, and 432-433; Percival Joseph Griffiths, *The British Impact on India* (London: Macdonald, [1952]), pp. 170-171; Sarvepalli Gopal, *The Permanent Settlement in Bengal and its Results* (London: G. Allen & Unwin, [1949]), pp. 17-18.

يوضح حبيب السوابق القوية في ممارسة المغل بالبنغال: Habib, *The Agrarian System of Mughal India, 1556-1707*.

وكان «السكان المحليون المحترمون» هو الاصطلاح الذي بات مستخدماً بين البريطانيين. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، أي قبل وقت قصير من تمرد السباهي(*)، كان حوالى أربعين في المئة من الأراضي الأجزاء المهمة في المنطقة المستوطنة بشكل دائم قد تغير حائزوها على هذا النحو(62). وكان الزميندارات الذين نُزعت ملكيتهم من بين المسببات المهمة للتمرد، بينما كان المالكون الجدد صمام أمان للسطة البريطانية. وفي المقابل تحول هؤلاء المالكون الجدد بأعداد كبيرة إلى مُلاك أراضي طفيليين عندما أدت زيادة السكان إلى ارتفاع الإيجارات خلال القرن التاسع عشر، بينما ظلت أعباؤهم الضريبية ثابتة.

من المهم أن نعترف بأنه في البنغال والتسوية الدائمة أدت السياسة البريطانية فحسب إلى تسريع وتعميق الاتجاه نحو ملكية الأراضي الطفيلية، فهي لم تخلق صنفاً اجتماعيّاً جديداً. وتبين الدراسة الأكثر فائدة عن البنغال في عام 1794 بصراحة تامة أن الآفات الأساسية التي ألمت بالمجتمع الزراعي الهندي (وهي نفسها الآفات التي تحظى بتأكيد شديد في بيانات القرن العشرين) تسبق جميعها الحقبة البريطانية(63). وتلك الآفات هي مُلاك الأراض الكسالى، وتقسيم حقوق المستأجرين إلى طبقات، وطبقة العمال الذين لا أملاك لهم. وجعل اقتصاد السوق تلك المشاكل حادة بعض الشيء في أودية الأنهار كثيفة السكان. وفي الأجزاء الداخلية البعيدة عن السوق، كانت أقل حدةً بكثير، فهناك كان مالك الأراضي لم يكن قد خرج بعد من داخل الموظف جامع الضرائب. وفي رواية بيوكانان التي شغلت ثلاثة مجلدات عن رحلته في أنحاء مدراس (Madras)، لم أقابل أي دليل على أن مالك الأراضي أصبح طفيليّاً في أعين السكان المحليين أو البريطانيين، فلم يكن هناك سوى مشكلة بسيطة تتعلق بالدَّين. ومع أن العمال الزراعيين وحتّى العبيد لم يكن لهم وجود في بعض المناطق، فلا يمكننا الحديث عن البروليتاريا الزراعية(64).

(*) السباهي هو الجندي المحلي الذي يخدم في جيش المحتل، وخاصةً الجندي الهندي الذي كان يخدم تحت القيادة البريطانية في الهند.

(62) Bernard S. Cohn, «The Initial British Impact on India: A Case Study of the Benares Region,» *The Journal of Asian Studies*, vol. 14, no. 4 (August 1960), pp. 424-431.

(63) Henry Thomas Colebrooke, *Remarks on the Husbandry and Internal Commerce of Bengal* (Calcutta: [n. pb.], 1804), pp. 30, 64, 92-93, and 96-97.

(64) انظر: Buchanan, *A Journey from Madras Through the Countries of Mysore, Canara, and Malabar, Performed under the Orders of the Most Noble the Marquis Wellesley, Governor General of India, for the Express Purpose of Investigating the State of Agriculture, Arts, and Commerce; the* =

جنوب الهند هو ذلك الجزء الذي انتشر فيه الشكل الرئيسي الآخر من التسوية على نطاق واسع. ويُسمى هذا الشكل ريوتواري (Ryotwari) (من «ريوت» ومعناها الزارع) لأن العوائد كانت تُجمع مباشرةً من الفلاحين وليس من خلال وسطاء. وفي بعض الأماكن كانت تلك ممارسة خاصة بالمغل كذلك. ويُعَبِّر بشكل ملحوظ عن التجربة التعيسة مع التسوية الدائمة، والجرعة الكبيرة من النزعة الأبوية، بالإضافة إلى الأفكار الإنجليزية بشأن مرغوبية الفلاحين المتحمسين والطابع الطفيلي المزعوم لمُلاك أراضيهم في نظرية ريكاردو للإيجار، مما ساعد على التوصل إلى هذه النتيجة وكذلك تحاشي جعل المعدلات دائمة. ويبدو لي أن الأهم من ذلك هو أنه في منطقة مدراس، حيث وُضِع هذا النمط موضع التنفيذ في عام 1812، كان هناك زميندار يتم بواسطته تنفيذ التسوية. وقد وجد هذا الوضع بشكل أساسي لأن الزعماء المحليين أخطأوا في تلك المنطقة بمعارضتهم البريطانيين الذين قضوا عليهم بينما أحالوا قليلاً منهم إلى التقاعد(65). ومن وجهة نظر البحث الحديث، فإن المغزى الأساسي لتسوية الريوتواري سلبي؛ فهو لم يمنع ظهور ملكية الأراضي الطفيلية التي أصبحت في الوقت المناسب كذلك جزءاً من المشكلة في كثير من أنحاء جنوب الهند كما حدث في الشمال. وكما أشرنا من قبل، فإنه بالرغم من الفروق بين الأنواع المختلفة من التسوية التي تلوح بكثرة في الأدبيات المعاصرة وفي الروايات التاريخية الأحدث، وعلى مدى ليس بالطويل كانت تلك الاختلافات تميل إلى التساوي حيث بات الأثر العام لضمان الأملاك وعدد السكان المتزايد محسوسين.

وبصورة عامة، كان السِّلْم والأملاك حينذاك أولى هدايا الهيمنة البريطانية التي سوف تتحرك ببطء وتحدث التغيرات في قرى شبه القارة. وكانت الهدية الثانية هي منتج الثورة الصناعية البريطانية: أغرقت المنسوجات منذ حوالى 1814

Religion, Manners, and Customs; the History Natural and Civil, and Antiquities, in the Dominions of the Rajah of Mysore, and the Countries Acquired by the Honourable East India Company. =

عن الأسواق والتجارة: ج 1، ص 19، 39-40، و265-266، ج 2، ص 452، و459 وعن مالك الأرض: ج 1، ص 2-3، 124، 298، ج 2، ص 67، 187-188، 213، 296، 477، ج 3، ص 88 والفهرس كلمة ganda، وعن الفلاحين والأرض: ج 1، ص 271، ج 2، ص 309، ج 3، ص 34، 385، و427-428. وقد ظهرت روايته في عام 1807.

(65) *The Cambridge History of India*, vol. 5, p. 473, and 463; Baden-Powell, *The Land-Systems of British India*, vol. 3, pp. 11, 19, and 22.

إلى 1830 جزءاً كبيراً من الريف الهندي وقضت على قطاع من الصناعات اليدوية المحلية. أما من تحملوا عبء المعاناة فكانوا نساجي المدن الذين كانوا ينتجون سلعاً من نوعية راقية، بالإضافة إلى بعض القرى، ولاسيما في مدراس التي تخصصت في صنع منسوجات للأسواق. أما نساج القرية العادي الذي كان ينتج سلعاً خشنة للاستهلاك المحلي فلم يتأثر نسبيّاً. وكانت الآثار المباشرة هناك في إجبار نساجي المدن على العودة إلى الأرض الزراعية والقضاء على فرص التوظيف الحضري[66]. ومع أنه يبدو أن الأثر على المجتمع الهندي كان أشد ما يكون في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، فقد استمر أثر المنسوجات حتّى القرن التاسع عشر. وقد دافع الموظفون البريطانيون المسؤولون عن الشؤون الهندية بحماس عن المصالح الهندية دون أن يحققوا أي نجاح[67]. ومن المفارقة إلى حدّ كبير أن تصريحات الموظفين الإنجليز المجمعة في كتاب الموظف والباحث الهندي روميش دوت يبدو أنها أساس تلك الفرضية التي يشترك فيها القوميون الهنود والماركسيون، وتقول إن الهند كانت بلداً صناعيّاً عندما حولها البريطانيون إلى بلد زراعي لأسباب إمبريالية أنانية. والفرضية بهذا الشكل المجرد هراء، فقد قضي على المصنوعات اليدوية، ولم تكن تلك مصانع بالمعنى الحديث، وكانت الهند في تلك الفترة من انتعاش المصنوعات اليدوية لا تزال في أغلبها بلداً زراعيّاً. وعلاوة على ذلك فقد وقع الدمار قبل فترة طويلة من الرأسمالية الاحتكارية الحديثة. غير أن رفض الفرضية بهذه الطريقة المرتجلة لا يكفي، فما كانت المعاناة لتصبح أقل واقعيةً حتّى إذا سُحبت منها التدخلات النظرية الخاطئة. وهو صحيح كذلك، كما سنرى في الوقت المناسب، أن البريطانيين عارضوا إلى حدّ ما التطوير الصناعي في الهند.

---

(66) Dhananjaya Ramchandra Gadgil, *The Industrial Evolution of India in Recent Times*, 4th Ed. ([n. p.]: OUP, 1942), pp. 37, 43, and 45; Vera Anstey, *The Economic Development of India*, 4th Ed. (London; New York: Longmans, Green, 1952), pp. 146, 205, and 208; A. Sarada Raju, *Economic Conditions in the Madras Presidency, 1800-1850*, Madras University Economics Series; no. 5 ([Madras]: Univ. of Madras, 1941), pp. 164, 175, 177, and 181.

وانظر كذلك Romesh Chunder Dutt, *The Economic History of India in the Victorian Age*, 7th Edition ([London: n. pb., 1950]).

للاطلاع على مادة ملموسة أكثر تشويقاً لا يمكن الوصول إليها الآن إلى حدّ كبير، وخاصة ص 101، 105-106، 108، و112.

(67) انظر المادة الموجودة عند: Dutt, Ibid., and Woodruff, *The Men who Ruled India*, vol. 1: *The Founders*, pp. 293-298, and 301.

في ما بين الضرائب والمنسوجات وُجِّهَت إلى المجتمع الهندي الريفي ما يكفي من الصدمات ـ وكان معظم المجتمع ريفياً بطبيعة الحال ـ لجعل التمرد يبدو مفهوماً إلى حدّ بعيد للمؤرخ الحديث. ولم تنته الصدمات بتلك التي رسمنا لها صورة سريعة موجزة، فقد كانت صدمات أخرى على النهج نفسه من بين المسببات المباشرة للانتفاضة، ففي الأجزاء الشمالية والغربية ظهر إلى الوجود شكل من أشكال تسوية الأراضي يقع بين زمينداري وريوتواري في عام 1833. وحيثما أمكن كان يحابي الجماعات القروية المشتركة وليس مُلاك الأراضي حيث جعل تلك الجماعات مسؤولة على نحو مشترك أمام الحكومة عن العوائد[68]. ووقعت أحداث مشابهة في ولاية أوده (Oudh)، فقد أخرج البريطانيون هناك النخبة المحلية المالكة للأراضي، وهم مجموعة من الملتزمين الذين كانوا يحصلون العوائد من القرى ويعيشون على الفرق بين ما يحصلونه وما يسددونه للحكومة المحلية. وكانت أوده كذلك مركزاً غنياً لتجنيد الجنود للجيش البنغالي الذي تلقى صدمة شديدة حين علم أن البريطانيين ضموا بلدهم[69]. إن المصدر الأخير والمباشر للانتفاضة هو شائعة الخرطوش المشحم الشهيرة التي تقول إن البنادق الجديدة تتطلب من الجنود عضّ الخراطيش الملوثة عمداً بدهن الخنازير والأبقار.

إن تصفية النخبة المالكة للأراضي في عود، بالإضافة إلى بعض الحقائق الأخرى، جعلت بعض الكُتّاب يميلون إلى الاعتقاد بأن استياء النخبة مالكة الأراضي كان مسبباً مباشراً للتمرد، وإلى مقابلة السياسة البريطانية الإصلاحية موالية للفلاحين قبل التمرد بالسياسة الأكثر تحفظاً المواتية للنخبة مالكة الأراضي بعد التمرد[70]. ويبدو هذا مثالاً آخر للحقيقة الجزئية المبالغ فيها بعض الشيء

(68) Baden-Powell, *The Land-Systems of British India*, vol. 2, p. 21, and Woodruff, Ibid., pp. 293-298, and 301.

(69) Haraprasad Chattopadhyaya, *The Sepoy Mutiny, 1857. A Social Study and Analysis*, [With Maps] (Calcutta: Bookland, 1957), pp. 94-95.

ويعد متكالف (Metcalf) مقالاً كاشفاً إلى حدّ كبير، وإن كنت أشعر أن المؤلّف بالغ في تأكيده على التناقض بين السياسة البريطانية قبل التمرد وبعده. انظر: Thomas R. Metcalf, «The Influence of the Mutiny of 1857 on Land Policy in India,» *The Historical Journal*, vol. 4, no. 2 (1961).

(70) للاطلاع على بيان حديث جيد للفرضية، انظر: Metcalf, Ibid.

للاطلاع على نسخة أقدم جيدة للرأي القائل بأن الاستياء بين الطبقات العليا مالكة الأراضي تسبب في التمرد، انظر الفصل الرابع من: Kaye, *A History of the Sepoy War in India, 1857-1858*, vol. 1.

التي تغطي على حقيقة أخرى أكثر أهمية واتساعاً. وهناك استمرارية لِكُلّ من المسببات والنتائج الخاصة بالسياسة البريطانية تزيد بعض الشيء عما يكشفه هذا التفسير. وقد ظلّ الموقف الأبوي تجاه الفلاحين، وهو تلك الفكرة الرومانسية التي تخدم الذات وتقوم على أن الأقوياء والبسطاء يمكنهم وينبغي عليهم أن يكونوا مصدراً ومبرراً لقوتهم، تشكل فكرة قوية في السياسة البريطانية طوال فترة الاحتلال، حتّى وإن كانت استفادة الفلاحين منها أمراً مشكوكاً فيه.

بالرغم من أهمية العلاقات الطبقية الشديدة في الريف، فلن يكون لها معنى إلى أن توضع على خلفية أكبر، فلا يمكن فصل الظروف الزراعية، ولاسيما في الهند، عن الطائفة والديانة، حيث إنّها جميعاً تشكل مجمعاً مؤسسيّاً واحداً. وكان الصدع الرئيس الذي كشف عنه التمرد في المجتمع الهندي صدعاً بين الديانة الأصولية التي أضيرت بشدة من خلال الاهتمامات المادية المحددة والموقف الفاتر بين هؤلاء، الذين إما أنهم حققوا مكاسب نتيجة للسياسة البريطانية أو أنها لم تزعجهم بشدة. وكان ذلك الصدع يمتد بين الخطوط الدينية والخطوط المادية إلى حدّ ما كذلك، فقد كان الهندوس والمسلمون على جانبيه بأعداد كبيرة[71]. وفي أوده هبّ الفلاحون مع سادتهم السابقين ليعلنوا المعارضة الموحّدة للتدخل البريطاني. ومن ثمّ يبدو من النزاهة استنتاج أن البريطانيين مهما فعلوا أو حاولوا فعله ـ وكما رأينا فقد فعلوا أشياء مختلفة إلى حدّ بعيد في أماكن شتى وفي أوقات متباينة ـ فقد كان من المرجح أن يثيروا عش الدبابير. وعموماً، وباعتبارهم غزاة ليس لديهم سوى قوات صغيرة تحت إمرتهم، فقد حاولوا ألا يفعلوا ما يزيد على ما يبدو أنه ضروري على الإطلاق. وكانت «الإصلاحات» في الفترة السابقة للتمرد في حدها الأدنى.

على مستوى أعمق من التسبيب، يوضح التمرد كيف أن تدخل الغرب، مع تركيزه على التجارة والصناعة، وموقفه العلماني والعلمي تجاه العالم المادي،

---

(71) Chattopadhyaya, *The Sepoy Mutiny, 1857. A Social Study and Analysis*, pp. 100-101.

ألقى بعض الكُتّاب البريطانيون القدامى اللوم في ما يتعلق بالتمرد على المسلمين، بل وكانوا يعتقدون أنه كان الخندق الأخير لاستعادة إمبراطورية المغل، وهو الرأي الذي يُرجِع جزءاً كبيراً جداً من الخطّة لما كان انتفاضة فوضوية وفي بعض الأماكن عفوية صادقة. ومع ذلك فقد كان التمرد في المقام الأول مقصوراً على المنطقة المسلمة في شمال الهند. انظر الخريطة اللافتة للانتباه التي تبين مراكز التمرد الأساسية في المصدر المذكور، مقابل ص 28، ومناقشته ص 150-153.

وتأكيده على الجدارة التي يمكن إثباتها بالبراهين بالعمل وليس من خلال المكانة الموروثة، كان يمثل تهديداً كبيراً للمجتمع الهندي، فقد كانت تلك الملامح فرادى ومتجمعة غير متوافقة مع الحضارة الزراعية المنظمة حول الطائفة ومراسيمها الدينية. وكان الإنجليز قد مضوا على نحو حذر نوعاً ما، فهؤلاء الذين كانوا موجودين في الهند بالفعل لم تكن لديهم رغبة كبيرة في إزعاج أنفسهم بفرض بنيتهم الاجتماعية على نحو جماعي، حيث كانوا يقدمون الإصلاحات فقط من أجل الهدوء التجاري، لتوفير الدعم المادي لوجودهم، أو في بعض النقاط حيث كانت العادات الهندية تمس الضمائر البريطانية مسّاً عميقاً على نحو جارح.

كانت إحدى تلك العادات الساتي (Sati)، وتعني عادة حرق أو قتل الأرملة بمجرد موت زوجها، وقد أثارت تلك العادة بريطانيين كثيرين. وفي البنغال بصفة عامة كانت الأرملة «تُربط عادةً مع الجثة التي غالباً ما تكون قد تحللت بالفعل؛ وكان رجال يقفون وفي أيديهم عروق من الخشب ليدفعوها بها في حال احتراق القيود وكانت الضحية قد اكتوت بالنار وتشوهت وتحاول تحرير نفسها»[72]. وفي أغلب الحالات، على الأقل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت النساء يدخلن النار خوفاً ورعباً. ويعرف كثيرون تعليق ضابط بريطاني شهير في أربعينيات القرن التاسع عشر رداً على البراهميين الذين قالوا إن الساتي عادة قومية: «إن بلادي لها كذلك عادة، فعندما يحرق الرجال النساء حيّات، يجب أن نشنقهم.. فلنعمل جميعاً طبقاً للعادات القومية»[73]. وهذه العادة قد تختبر في واقع الأمر معتقدات حتّى أشد الناس إيماناً في عصرنا الحالي بالقيمة المتساوية للثقافات كلها. وعلى مرّ فترة طويلة كان البريطانيون يتحاشون اتخاذ أكثر من إجراءات متفرقة ضدّ الساتي خوفاً من إثارة العداء المحلي. ولم يتم إلغاؤها بشكل رسمي إلا في عام 1829 في المناطق الأساسية الخاضعة للسيطرة البريطانية[74]. ومع ذلك فلم تكن تلك هي نهاية القصة؛ كما أنه لم يُقضَ عليها تماماً بعد، فقد قال لي

(72) Woodruff, *The Men who Ruled India*, vol. 1: *The Founders*, p. 255.

(73) يُنسب التعليق إلى السير تشارلز نابير (Charles Napier)، فاتح السند في عام 1843، في: المصدر نفسه، ص 327.

(74) المصدر نفسه، ص 257. من الواضح أن أكبر (Akbar) المتسامح لم تكن تعجبه هذه العادة، غير أنه امتنع عن التدخل. ويقتبس وودروف (Woodruff) هنا كلامه حيث يعلق قائلاً: «إنّه تعليق غريب على شهامة الرجال بأن عليهم البحث عن خلاصهم من خلال تضحية الزوجات بأنفسهن».

من يعرفون الهند إن حالات متفرقة من الساتي ما زالت تحدث.

كانت السياسات الرسمية البريطانية تجاه الدِّين كافية لأن تزعج الأصوليين، الهندوس والمسلمين، بالرغم من طابعهم المتناقض. (من المهم في هذا الصدد أن نتذكر أنه حتّى القدر اليسير من العلوم الإمبريقية كان تهديداً للكاهن الذي كان مصدر المراسيم بالنسبة إلى الفنون المحلية وكان يتقاضى رسوماً على استعمالها). ومن ناحية، كانت الحكومة البريطانية تنفق مبالغ كبيرة من المال كلّ عام على صيانة المساجد والمعابد. ومن ناحية أخرى، كانت تسمح للمبشرين المسيحيين بالعمل، بل وكانت تشجعهم في بعض الحالات المحلية على نطاق ضخم. ويقول المبشرون إن لهم 22 جمعية و 313 مركزاً، مع أنه كان هناك 443 فقط من هؤلاء المبشرين في عام 1852[75]. وقد أثارت المدارس التي تدرس باللغة المحلية لتعليم الفتيات القراءة والكتابة مخاوف من أن تيسر تلك المهارات كيد النساء وأن أي امرأة تتعلم القراءة والكتابة سوف تصبح أرملة[76]. وبالإضافة إلى الرد على حرق الأرامل، فإن تلك الأدلة توحي بأن أحد مسببات الكراهية الهندية للبريطانيين هو تعارض البريطانيين بطرق شتى مع امتيازات الذكر الجنسية والشخصية التي تشدد عليها الحضارة الهندوسية، وهي الحقيقة التي لا تستبعد هيمنة النساء المسنات في كثير من الأوضاع المنزلية. وعلاوة على ذلك فقد أثارت مقتضيات الأنشطة اليومية في الجيش البريطاني، والسجون، والسكك الحديد التي أُدخلت قبيل التمرد، المخاوف من أن البريطانيين يعتزمون تحطيم العمود الفقري للمجتمع الهندوسي، وهو نظام الطوائف. ومن الصعب إلى حدّ بعيد الحكم على مقدار ما كان عليه عمق الحساسيات الهندوسية ومازال بشأن هذا الموضوع. وتشير بعض الحوادث المعاصرة حيث اختلطت فيها الطوائف دون إحداث مشاكل إلى احتمال ميل الغربيين إلى المبالغة في تقدير أهمية تلك المشاعر[77]. وبالرغم من ذلك فمن الواضح أن التدخل البريطاني ككل ولّد ما

---

(75) Chattopadhyaya, *The Sepoy Mutiny, 1857. A Social Study and Analysis*, p. 37.

(76) المصدر نفسه، ص 33-34.

(77) انظر: Kaye, *A History of the Sepoy War in India, 1857-1858*, vol. 1, pp.195-196, عن القضاء على منشآت الطهي المنفصلة للطوائف المختلفة في السجون؛ وكذلك التأكيد على أنه في جيشي مدراس (Madras) وبومباي (Bombay) كان الجنود العاديون فوق التحيزات الطائفية في: Chattopodhyaya, Ibid., p. 37.

ولكن لاحظ إعلان التمرد المقتبس في ص 103 من المصدر المذكور.

يكفي من المواد القابلة للاشتعال لإحداث الحريق بمجرد إلقاء عود الثقاب عليها.

لأن التمرد كان ذا طابع يتسم بمجموعة من الاشتعالات العفوية، فقد استطاع البريطانيون النجاة من الحريق. وفي مناطق عديدة، ولاسيما وسط الهند، يبدو أن الناس كانوا مستعدين للتمرد ولكن السلطات المحلية كانت تقيدهم. ويبدو أن توليفة تضم النخبة القديمة في صورة الأمراء المحليين والنخب الجديدة التي نشأت في ظلّ الحماية البريطانية كانت هي القوى الاجتماعية الرئيسيّة التي تساعد البريطانيين. وفي المناطق الشمالية بشكل أساسي وفي أوده، تحالفت مشاعر الفلاحين مع مشاعر الطبقات السائدة لإنتاج تمرد ضخم[78]. وفي قاع التمرد كانت هناك محاولة لاستعادة الأمر الواقع المثالي المفترض أنه كان قائماً قبل الغزو البريطاني. وهو بهذا المعنى انتفاضة رجعية صرفة. ويبدو كونه اجتذب دعماً واسعاً من الناس متناقضاً مع هذا التقييم، غير أنه في ظلّ ظروف تلك الفترة يعززه[79].

لقد كان من الصعب أن نرى كيف كان من الممكن أن يصبح التمرد شيئاً آخر مع وجود الإنجليز كغزاة أجانب وحاملين أساسيين للحضارة الجديدة، فقد ألغى فشله بالنسبة إلى الهند أي احتمال للتطور على الطريقة اليابانية. وقد كان ذلك الاحتمال بعيداً إلى حدّ أنه لا يستحق البحث الجاد. ولا يعود هذا إلى أن الأجنبي كان له موطئ قدم قوي. ولا يبدو أن احتمال طرد الإنجليز كان أمراً تافهاً. وعقدة الموضوع هي أن الوجود الأجنبي في الوضع الهندي فرض حلاً رجعيّاً. وكانت الهند مقسمة وبلا شكل محدد وكبيرة على نحو لا يمكن معه توحدها من تلقاء نفسها تحت إشراف أرستقراطي معارض، بقدر من مساعدة الفلاحين، كما حدث في اليابان، فقد نما على مرّ قرون طويلة مجتمع جعل السلطة المركزية أمراً زائداً عن الحاجة إلى حدّ كبير جداً، وربما اتسمت على نحو متأصل بالسلب والنهب والطفيلية. وفي الوضع الهندي، في حوالى منتصف القرن التاسع عشر، كان بإمكان الأرستقراطيين والفلاحين المعارضين العمل معاً فقط من خلال الكراهية الشديدة للتحديث، ولم يمكنهم استغلال التحديث في

(78) Chattopodhyaya, Ibid., pp. 95-97, and 159-160.

(79) للاطلاع على تفسير متناقض يتميز بإظهار المكونات الشعبية، انظر: Sashi Bhusan Chaudhuri, *Civil Rebellion in the Indian Mutinies, 1857-1859* (Calcutta: World Press Private, 1957), Chap VI.

طرد الأجنبي، كما حدث في اليابان، وكان لا بُدَّ من مرور تسعين سنة أخرى قبل أن يُطرد البريطانيون. وبالرغم من دخول عوامل جديدة في الوضع في تلك الأثناء، فقد ظلّ المكوِّن الرجعي في السعي إلى طردهم قوياً جداً بما يكفي لأن يعوق بشدة الجهود اللاحقة لأن يصبح مجتمعاً صناعياً.

5. السِّلْم البريطاني (1857 ـ 1947): أهو فردوس مُلاك الأراضي؟

بعد قمع التمرد استطاع البريطانيون أن يفرضوا على الهند قرناً تقريباً من القانون والنظام وصورة طبق الأصل تقريباً من الوحدة السياسية. وكانت هناك اضطرابات سياسية، وهو ما ازداد عدداً وكثافةً بعد الحرب العالمية الثانية، وفي النهاية تمّ تحقيق الوحدة الكاملة. وبالرغم من تلك المؤهلات فقد كانت السنوات 1857 ـ 1947 داخل الهند سنوات سِلْم تمثل أشد تناقض ممكن مع تاريخ سائر العالم.

إن ثمن هذا السِّلْم شيء آخر، فسياسة القانون والنظام تحابي هؤلاء الذين يتمتعون بالامتيازات بالفعل، بما في ذلك بعض من ليست امتيازاتهم كبيرة جداً. وكانت تلك عاقبة السياسة البريطانية في الهند، مع أنها حركت قوى أخرى أكثر عمقاً، وإن كان ببطء. واعتمد الحكم البريطاني في الأساس على الطبقات الهندية العليا في الريف، أي الأمراء المحليين ومُلاك الأراضي الكبار في كثير من أنحاء البلاد، وليس في كلها. وفي بلاط أكثر الأمراء أهمية كان مستشار بريطاني مقيم هو الذي يتحكم بالعلاقات «الخارجية» ويتدخل في الشؤون الداخلية بأقل قدر ممكن. وكان البريطانيون يعملون في المناطق التي تحت سيطرتهم بشكل أساسي مع أي قوى في صعود بعد التمرد[80].

تستحق بعض النتائج السياسية للميل إلى الاعتماد على الطبقات العليا في الريف أن نشير إليها الآن، وإن كانت تتطلب المزيد من الشرح المفصل فيما بعد. لقد أقصى هذا الميل الطبقات التجارية والمهنية، أي البورجوازية الهندية الجديدة أثناء ظهورها ببطء خلال القرن التاسع عشر. وبفصل الوجود الإنجليزي الطبقات

---

(80) للاطلاع على بعض التناقضات الكاشفة الناجمة عن الظروف المحلية، انظر: Thomas R. Metcalf, «The Struggle Over Land Tenure in India, 1860-1868,» *The Journal of Asian Studies*, vol. 21, no. 3 (May 1962), pp. 295-308.

العليا المالكة للأراضي عن الزعماء الحضريين الضعاف والصاعدين منع تكوين التحالف الرجعي المميز طبقاً للنموذج الألماني أو الياباني. وقد نحكم على ذلك بأنه إسهام حاسم في اتجاه إقامة الديمقراطية البرلمانية على التراب الهندي، على الأقل بقدر أهمية انتشار الأفكار الإنجليزية خلال الطبقات المهنية الهندية. وبدون بعض الظروف الهيكيلة المواتية ما كان للأفكار أن تكون سوى ألاعيب أدبية. وأخيراً، فقد دفع الوجود البريطاني البورجوازية الهندية إلى مصالحة مع الفلاحين من أجل الحصول على قاعدة ضخمة. أما كيف تحقق هذا العمل الغريب إلى حدّ ما وبعض نتائجه فهذا ما سوف نراه في القسم التالي.

بالإضافة إلى القانون والنظام، أدخل البريطانيون إلى المجتمع الهندي خلال القرن التاسع عشر السكك الحديد وقدراً ضخماً من الري، وكان يبدو أن أهم متطلبات الزراعة التجارية والنمو الصناعي موجودة. ومع ذلك فقد اتضح أن النمو هناك مجهَض وضعيف، فلماذا؟ أظن أن جزءاً حاسماً من الإجابة هو أن السِّلم البريطاني مكَّن مالك الأرض وكذلك المرابي من الاستيلاء على الفائض الاقتصادي الذي يجري توليده في الريف ودفع تكاليف المراحل الأولى المؤلمة من التحول الصناعي. ولم يكن الإنجليز كغزاة أجانب موجودين في الهند لإجراء ثورة صناعية، ولم يكونوا من يفرض الضرائب على الريف على الطريقة اليابانية أو الطريقة السوفياتية. ومن ثمّ أصبحت ملكية الأراضي الطفيلية أشد سوءاً مما في اليابان، تحت مظلة العدل في ظلّ القانون الأنجلوسكسوني.

من الواضح أن إلقاء اللوم كلّه على البريطانيين ضرب من العبث، فهناك الكثير من الأدلة التي ناقشناها في القسم السابق وتبين أن هذه الآفة متأصلة في بنية الهند وتقاليدها الاجتماعية. وقد سمح قرنان من الاحتلال البريطاني لها فحسب أن تنشر وتمد جذورها على نحو أكبر في أنحاء المجتمع الهندي. وبشكل أكثر تحديداً، فقد سمح السِّلم البريطاني للسكان بالازدياد وللإيجارات بالارتفاع حيث دفع بها التنافس إلى أعلى. ومع أن الإطار القانوني والسياسي الجديد لحقوق المِلكية القابل للتطبيق في المحاكم البريطانية كان له دور في تزويد مالك الأرض بأسلحة جديدة، فمن المرجح أن مالك الأرض اعتمد بشكل أقل على هذه الأسلحة في زيادة عوائده وبشكل أكبر على الجزاءات التقليدية من خلال الطائفة وتنظيم القرية، على الأقل حتّى فترات قريبة إلى حدّ ما.

كحلقات أساسية في سلسلة التسبيب التاريخي المعقدة التي تفسر تخلف

الهند الذي طال أمده، أرى أن هذه الطريقة الخاصة لاستخراج الفائض الاقتصادي في الريف، وما أعقب ذلك من فشل الدولة في إدارة هذا الفائض في اتجاه النمو الصناعي، أهم من بعض التفسيرات التي شاع تقديمها - مثل طريقة عمل النظام الطائفي، وجمود التقاليد الثقافية المتحدة، ونقص الموهبة التي تتسم بروح المبادرة، وما إلى ذلك. ومع أن تلك العوامل كان لها دورها، فهناك أسس لاعتبارها مشتقة من طريقة استخراج الفائض التي سبق مناقشتها. وحتّى في المناطق الريفية حيث لا بُدَّ أن تكون الطائفة قوية، بدت على الحواجز الطائفية مؤشرات قوية تدلّ على تداعيها حيثما كان هناك دافع ما نحو اقتصاد السوق الأكثر شمولاً. وعموماً، يبدو أن الطائفة تحافظ عليها الطبقة العليا من نخبة القرية من أجل مصلحتها ولأسباب أشرنا إليها للتو، وسوف أحاول أن أوضح هذا كلّه في الوقت المناسب.

قد يبدو هذا التفسير مقنعاً إلى حدّ معقول عند عرضه على نحو أكثر عمومية، فحين يحاول المرء التشبث بتفاصيل الأدلة المتناقضة والمتشظية، حينئذ يحدث أحد أمريتن فقد يتبخر ليصبح فوضى من الحقائق سيئة التصنيف، أو قد تُختار الأدلة لإنتاج مقولة تنساب بسلالة شديدة لتصبح حقيقية. وليس هناك الكثير الذي يمكن لأي مؤلّف فعله بشأن هذا الوضع الذي يقنع شخصاً شاكّاً بالفعل. وبالرغم من ذلك قد يكون لائقاً أن أذكر أنني في نقطة ما من دراسة هذه الفترة من التاريخ الهندي شككت في أن مالك الأرض الطفيلي قد يكون إلى حدّ كبير صنفاً اجتماعياً أسطورياً خلقه الكُتَّاب القوميون الهنود وأشباه الماركسيين. وقد احتاج الأمر إلى أدلة كثيرة لإقناعي بأنه كان حقيقيّاً، وهو ما سوف أحاول أن أروي ما هو أهم منه.

قد تفيد في البداية مناقشة بعض استثناءات التعميم القائل بأن الهند لم تمر بتحول تجاري في الزراعة. ومع أن الهند لم تتحول إلى مستعمرة مزرعة تنتج المواد الخام للتصدير إلى الدول الأكثر تقدّماً من الناحية الاقتصادية، فقد كان هناك خلال القرن التاسع عشر وقبله بداية قليلة محدودة في هذا الاتجاه. وقد استمر الهنود في زراعة القطن منذ أقدم العصور. وكان الجوت يُزرع من أجل الاستخدام المحلي وأصبح محصولاً تجارياً خلال الربع الثاني من القرن التاسع عشر. ويكمل الشاي (في ولاية آسام (Assam) بشكل أساسي) والفلفل الأسود والنيلة القائمة. لقد تراوحت ترتيبات زراعتها من شيء قريب من

المزرعة البسيطة إلى الأشكال الزراعية الخاصة بنظام التسليف تحت حساب المحصول، حيث كانت تقدّم القروض لصغار الزراع الأفراد(81).

لقد ظل اقتصاد أشباه المزارع هذا صغيراً في ما يتعلق بالمساحة وعدد الأشخاص المشاركين، ولولا ذلك لكان من المحتمل أن يواجه إنشاء الديمقراطية السياسية عقبات لا يمكن تخطيها بالمرة. وبعد دراستنا لأمريكا الجنوبية، لا تتطلب هذا النقطة بذل المزيد من الجهد. وكانت توليفة من المنافسة الأجنبية إلى جانب العوامل الجغرافية والاجتماعية مسؤولة إلى حدّ ما عن فشل نظام المزارع في بلوغ وضع مهيمن في الهند، فقد كان القطن الهندي عاجزاً عن منافسة القطن الأمريكي؛ وربما أسهم القضاء على صناعة النسيج الأمريكية قبل الحرب الأهلية في هذه النتيجة، وإن كان هناك شكّ في ذلك. كما قضى اكتشاف الأصباغ الاصطناعية على تجارة النيلة. وكان الجوت يُزرع في منطقة واحدة، هي البنغال وآسام، وإن لم تكن إمكانية زراعته في أماكن أخرى مستبعدة. ويبدو أن القيد الأساسي كان قيداً سوسيولوجيّاً. وليس التنوع الزراعي الخاص بنظام التسليف على حساب المحصول شديد الكفاءة لأنه من الصعب السيطرة على ممارسات عدد من صغار الزراع. ومن ناحية أخرى من المرجح أن نظام المزارع الصريحة الذي يستخدم العمالة المستعبدة أو شبه المستعبدة بحاجة إلى جهاز قمعي كفء. وكان خلق هذا الجهاز على نطاق واسع يتجاوز الموارد البريطانية أو الهندية، وكان هذا التجاوز يتزايد بمرور الزمن.

عندما أصبحت السلطة البريطانية راسخة بقوة، بدأت الأراضي تتخذ بعض سمات السلعة المُصَنَّعة كما حدث في أي مكان آخر من العالم في ظلّ الظروف المشابهة. وإذا لم يكن بالإمكان إعادة إنتاجها للبيع في الأسواق كالقدور

---

(81) عن الفلفل، انظر المناقشة الشيقة في: Buchanan, *A Journey from Madras Through the Countries of Mysore, Canara, and Malabar, Performed under the Orders of the Most Noble the Marquis Wellesley, Governor General of India, for the Express Purpose of Investigating the State of Agriculture, Arts, and Commerce; the Religion, Manners, and Customs; the History Natural and Civil, and Antiquities, in the Dominions of the Rajah of Mysore, and the Countries Acquired by the Honourable East India Company*, vol. 2, pp. 455, 465-466, and 523.

وعن النيلة، انظر: Gadgil, *The Industrial Evolution of India in Recent Times*, pp. 48-50.

ويشير أنستي إلى أن المزارع البسيطة كانت في أيد أوروبية: Anstey, *The Economic Development of India*, p. 115.

والطاسات، فمن الممكن بيعها وشراؤها. وقد اكتسبت قيمة يمكن قياسها بالمال، ومع الضغط المتزايد للسكان في ظلّ الظروف التي كانت فيها الأملاك مضمونة، ارتفعت تلك القيمة باطراد إلى حدّ ما. وأصبحت الزيادة واضحة إلى حدّ كبير للمراقبين الأكْفَاء بعد التمرد بقليل. وهناك بعض الموشرات الجيدة على أن العملية بدأت قبل ذلك بكثير، فقد قدرت لجنة المجاعة لعام 1880 أن هناك أدلة على زيادة في سعر الأراضي في أنحاء الهند خلال السنوات العشرين السابقة[82]. ويقدم السير مالكوم دارلنج (Malcolm Darling) بعض الأرقام المذهلة التي توضح هذه النقطة من البنجاب بشكل أساسي، وإن كانت العملية تحدث في كلّ أنحاء الهند. وبينما كان سعر الفدان حوالى 11 روبيه في عام 1866، فقد كانت الأراضي تباع في المتوسط بـ 238 روبيه للفدان في الفترة من 1921 إلى 1926. وكان هناك قيد على ارتفاع الأسعار أثناء فترة الكساد الاقتصادي؛ فقد بلغ الرقم 241 روبيه بحلول عام 1940. وكانت الحكومة تهنئ نفسها في 1862 ـ 1863 لأن سعر بيع الأراضي يساوي سبعة أمثال الضريبة على الأراضي. وفي عام 1930 كان الرقم المقابل هو 261[83].

أحدث التدخل الجزئي للسوق وارتفاع قيمة الأراضي تغييرات في دور المرابي، وهو شخصية مهمة في المشهد الريفي يصبح من الضروري الآن التعرف عليها، فقد كان المرابي موجوداً منذ زمن بعيد وهو ليس خلقاً جديداً من صنع السلطة البريطانية. وهناك مؤشرات على أنه في قرية ماقبل الحقبة البريطانية حدثت

---

(82) Great Britain, *Report of the Indian Famine Commission*, Accounts and Papers; v. 15, 5 vols. (London: Printed by Eyre and Spottiswoode, 1881-1885), vol. 2, 1880, p. 12, and Great Britain. Royal Commission on Agriculture in India, *Report of the Royal Commission on Agriculture in India: Presented to Parliament by Command of His Majesty, June, 1928* (London: H. M. S. O., 1928), p. 9,

يذكر أن الزيادة كانت واضحة في بداية مجاعة 1837-1838. ولا تبدأ الأدلة من التعداد بشأن الزيادة السكانية حتّى التعداد الأول في عام 1871، وإن كان من المؤكّد تقريباً أن الزيادة بدأت قبل ذلك. ويبين رسم بياني للزيادة بالعقود زيادة كبيرة فقط في فترات السنوات العشر المتناوبة حتّى عام 1921 الذي تزايد بعده المعدل باطّراد وبسرعة. انظر: Kingsley Davis, *The Population of India and Pakistan* (Princeton: Princeton University Press, 1951), pp. 26, and 28.

(83) Malcolm Darling, *The Punjab Peasant in Prosperity and Debt*, With a Foreword by Sir Edward Maclagan, 4th Ed. ([Bombay; New York]: Indian Branch; Oxford Univ. Press, [1947]), p. 208.

تغيرات اقتصادية مع استخدام قليل للنقد، أو لم يكن مستعملاً بالمرة. ولا تزال طائفة الصناع والحرفيين الآن في كثير من أنحاء البلاد تتلقى الأجر على خدماتها على هيئة نسبة محددة من المحصول. ومن ناحية أخرى، فإن الضرائب، حتّى في عهد أكبر وقبل ذلك بكثير بلا شكّ، كانت تُدفع على نطاق واسع نقداً. وهنا دخل المرابي اقتصاد القرية. كان في كثير من الأحيان ينتمي إلى طائفة خاصة، وإن لم يكن ذلك حالة عامة، فكثير من شكاوى الفلاح بشأن اضطراره لبيع محصوله بأسعار منخفضة بعد الحصاد، فقط لكي يعيد شراء بعضه فيما بعد تحت ضغط الحاجة وبأسعار مرتفعة، أمراً مألوفاً في عهود المغل(84). وكان يؤدي وظيفتين مفيدتين في الاقتصاد التقليدي .**أولاً**: كان بمثابة عجلة موازنة للتسوية بين فترات الندرة وفترات الرخاء. وفي ما عدا حالات المجاعة الشديدة، كان يمكن للفلاح أن يذهب إلى المرابي للحصول على قرض من الحبوب عندما ينفد ما لديه من تموين .**ثانياً**: كان مصدراً معتاداً للنقد عندما كان الفلاح يحتاج إلى المال لتسديد الضرائب(85). ومن الطبيعي أنه لم يكن يؤدي تلك الأعمال بدون فائدة لنفسه. ومن ناحية أخرى يبدو أن مجتمع القرية التقليدي فرض قيوداً على الابتزاز أصبحت أقل فاعلية في ظلّ الظروف المتأخرة(86). وفي الوقت نفسه ساعدت الجزاءات التقليدية للمجتمع المحبوك على ضمان الدَّين وتمكين المرابي من تقديم مبالغ كبيرة بحدّ أدنى من الضمان الرسمي(87). ويبدو أن الوضع ككل كان مقبولاً إلى حدّ ما ممن يعنيهم جميعاً؛ وجدير بالملاحظة أن القانون الهندوسي يفتقر إلى العداء الغربي لتحصيل الفائدة.

قبل ظهور البريطانيين على الساحة كان المرابي يسعى عموماً إلى الحصول على محصول الفلاح، وليس الأرض التي كانت وفيرة وقليلة القيمة وليس هناك من يفلحها. واستمر هذا الوضع حتّى جزء كبير من النصف الثاني من القرن

---

(84) Moreland: *India at the Death of Akbar: An Economic Study*, pp. 111-112, and *The Agrarian System of Moslem India*, vol. 2, p. 126, and *From Akbar to Aurangzeb: A Study in Indian Economic History*, p. 304.

ويورد دارلينغ مناطق عديدة كان فيها المرابي شخصية مهمة في العهود البريطانية في: Darling, Ibid., pp. 168-169.

(85) Darling, *The Punjab Peasant in Prosperity and Debt*, pp. 6-7.

(86) المصدر نفسه، ص XXIII و170.

(87) المصدر نفسه، ص 6-7، و167.

التاسع عشر، أي حتّى بداية ارتفاع قيمة الأراضي وبداية سيطرة الحماية البريطانية للأملاك من خلال المحاكم على نطاق واسع، وهو الاتجاه الذي زاد من قوته التمرد وما أعقبه من زيادة الاعتماد على الرجال ذوي الأهمية والمقام في الريف[88]. في ذلك الوقت بدأ المرابي يغير تكتيكاته وأراد امتلاك الأراضي نفسها، حيث كان يترك الفلاح عليها كي يفلحها له وينتج دخلاً مطرداً[89].

بلغ هذا الوضع ذروته فيما بين 1860 و1880، وفي عام 1879 في قانون ديكان (Deccan) للإغاثة الزراعية، جاءت المحاولة الأولى لتقييد حقوق نقل الملكية ولحماية الفلاح. وتمت الموافقة على تشريع مماثل خلال بقية القرن التاسع عشر في أنحاء أخرى من الهند، وكان البند الأساس منع نقل الأراضي إلى الطوائف غير الزراعية، أو بعبارة أخرى المرابين. وكان الأثر الأساسي هو التعاقد على التوريد المحدد بالفعل للقرض من أجل الفلاح وتشجيع نمو طبقة من الفلاحين الأثرياء داخل الطوائف الزراعية يمكنهم إقراض جيرانهم الأقل حظاً[90]. ومع أنه لا توجد إحصاءات تشير إلى نسبة الأراضي التي انتقلت بشكل رسمي من يدّ الزارع إلى يدّ المرابي والفلاح الغني، فمن الواضح من تقرير المجاعة لعام 1880 أن المشكلة صارت خطيرة بالفعل واتخذت الشكل الذي باتت عليه لسنوات كثيرة تالية[91]. وفي معظم أنحاء البلاد ينتمي المرابي إلى طائفة غير زراعية، وينتمي في البنجاب إلى القسم الهندوسي وليس المسلم من السكان. وطوال فترة طويلة ظلت الشخصية التقليدية بقّال القرية. ومن ثمّ لم يحدث نقل الملكية القانوني فرقاً حقيقيّاً لنظام الفِلاحة في حدّ ذاته، فقد ظلّ الزارع القديم على حيازته لقطعة أرضه، يحول فائضه في بعض المناطق عن طريق الإيجار المرتفع بدلاً من الفائدة على دَينه[92]. واستمر هذا الاتجاه حتّى

(88) Thomas R. Metcalf, «The British and the Moneylender in Nineteenth- Century India,» *The Journal of Modern History*, vol. 34, no. 4 (December 1962), pp. 295-307.

(89) Darling, Ibid., p. 180, and Gadgil, *The Industrial Evolution of India in Recent Times*, p. 166.

(90) Anstey, *The Economic Development of India*, pp. 186-187; Gadgil, Ibid., pp. 30-31, and 164; Darling, Ibid., pp. 191, and 197, and India. Famine Inquiry Commission, *Final Report* (Delhi: Manager of Publications, 1945), p. 294.

(91) Great Britain, *Report of the Indian Famine Commission*, vol. 2, p. 130.

(92) Gadgil, *The Industrial Evolution of India in Recent Times*, p. 166.

جزء كبير من العصور الحديثة. ورغم عدم توفر الأرقام، يعتقد المراقبون الأكْفَاء أن اتجاه خروج الأراضي من أيدي الزُّرَّاع استمر أثناء فترة الكساد الاقتصادي، حيث لم يقيد، بشكل مؤقت على الأقل، إلا أثناء رخاء الحرب العالمية الثانية(93).

لهذا السبب فقد كان أحد آثار التحديث المحدود توجيه الفائض الاقتصادي المستخرج من الزراعة إلى أيدٍ جديدة، ففي البنجاب، بلغت الفوائد على الدَّين في أواخر عشرينيات القرن العشرن 104 روبيه على الرأس سنوياً بالنسبة إلى السكان الزراعيين، مقارنة بمعدل عوائد الأرض الذي مقداره 4 روبيات(94). ولم يكن الدَّين كلّه للمرابي؛ فقد كانوا يدينون بمبلغ ضخم للفلاحين الموسرين. كما لم يكن المرابون يتمرغون في الترف، حتّى وإن كان واحد من بين كلّ أربعة من دافعي ضريبة الدخل في عشرينيات القرن العشرين ينتمي إلى هذه الجماعة(95). ومع أن هذه الأرقام تقريبية، فهي تؤكد نقطة أن هذا الفائض لم يكن يذهب إلى الدولة. وكان الفلاح الهندي يعاني من الكثير من آلام تراكم رأس المال البدائي، بينما لم يجنِ المجتمع الهندي أيّاً من الفوائد.

لم يأتِ انتقال الأرض إلى أيدي المرابين بأي تدعيم في وحدة الفِلاحة، فلم تمر الهند بحركة تسييج ضخمة. كما أنها لم تحدث أي تحسن في تقنيات الفلاحة. فحتى وقتنا هذا ظلت الأساليب والأدوات الزراعية متخلفة إلى أقصى حدّ. ونجد أن الديشي (Deshi) أو المحراث المحلي وغيره من الأدوات لا تختلف بشكل كبير عن تلك التي كانت موجودة قبل ألف عام، طبقاً لما ذكره مصدر هندي كتب بعد الحرب العالمية الثانية بوقت قصير(96). ويظل الملمح

---

(93) *Final Report*, p. 271.

(94) Darling, *The Punjab Peasant in Prosperity and Debt*, p. 20, and 218-222.

(95) Great Britain. Royal Commission on Agriculture in India, *Report of the Royal Commission on Agriculture in India: Presented to Parliament by Command of His Majesty, June, 1928*, p. 442.

(96) S. Thirumalai, *Post-War Agricultural Problems and Policies in India*, Issued in Co-operation with the Indian Society of Agricultural Economics (Bombay. New York: Institute of Pacific Relations, 1954), p. 178.

قد يكون هذا الحكم قاسياً بعض الشيء للاطلاع على قائمة بالتجديدات التقنية، البعض منها شديد الأهمية، في قرية واحدة. انظر: Oscar Lewis, *Village Life in Northern India; Studies in a Delhi Village. With the Assistance of Victor Barnouw* (Urbana: University of Illinois Press, 1958).

المميز للزراعة الهندية هو غلة الفدان المنخفضة باستمرار من المحاصيل الرئيسيّة مقارنة بغلة الفدان في البلدان الأخرى من العالم. ولا تزال أهم المحاصيل هي الأرز والقمح، حيث الأرز أكثر أهميةً من القمح. وفي عام 1945 كان هذا المحصولان يشغلان نصف المساحة المخصصة للمحاصيل الغذائية تقريباً، بينما كانت نسبتهما من ناحية غلة الفدان أعلى بكثير[97]. وفي غياب أي ثورة تقنية، ليس مستغرباً أن نعلم أن الجزء الأكبر من المحاصيل حتّى في القرن العشرين مازال يُزرع من أجل القوت، وإن كان معظم الزراع يبيعون جزءاً من محصولهم على الأقل[98].

وهنا يُستحسن التوقف عن مناقشة الهند ككل وبحث تطور مِلكية الأراضي في أنحاء مختلفة من البلاد، ولو بشكل موجز. ويمكن أن نبدأ من البنغال، حيث الملامح الرئيسيّة للمشكلة، كما رأينا، كانت تسبق الثقل التام للأثر البريطاني. وتظلل المعلومات الواردة من هذه المنطقة صورة مالك الأرض الطفيلي وتضخمها أولاً من خلال إظهار أنه كانت هناك مهام اقتصادية تؤدى، وثانياً من خلال بيان أن النزعة الطفيلية تعمقت بين صفوف الفلاحين أنفسهم.

كان لزميندارات البنغال دور، وإن كان نادراً وصعباً، في إزالة المخلفات التي تشكل جزءاً بارزاً من المشهد الريفي في تلك القطعة من البلاد حوالى عام 1800. وقد حققوا ذلك في المقام الأول من خلال وضع مجموعة من الضغوط على الفلاحين، فعلى سبيل المثال، كانوا في كثير من الأحيان يغرون القبائل غير المتحضرة نسبيّاً بالاستيطان وإزالة المخلفات، عن طريق الإعفاءات من الإيجار. وما إن تُستصلح الأراضي حتّى يجد الزميندار الطرق القانونية لإخراج هؤلاء المستأجرين وإحلال مستأجرين أكثر مهارة على استعداد لدفع إيجارات لا بأس بها. ومن خلال تلك الحيلة وغيرها، كالضرائب الخاصة على المستأجرين، يُقال إن الزميندار ضاعف معدل إيجاراته فيما بين 1800 و1850. وبعد حوالى العام 1850 أصبح الزميندار جابي ضرائب أكثر وأكثر وكان يفعل القليل تجاه توسيع الفلاحة أو تحسين الزراعة[99].

في وقت التمرد كانت حقوق الفلاحين طبقاً للتسوية الدائمة قد تدهورت إلى

---

(97) India. Famine Inquiry Commission, *Final Report*, p. 288.

(98) Anstey, *The Economic Development of India*, p. 154.

(99) India, *Census 1951*, VI, pt IA, pp. 445-446.

حدّ أنهم كانوا، بناءً على حكم دارس حديث، في وضع مستأجرين حسب المشيئة إلى حدّ كبير. وعقب التمرد بوقت قصير اتّخذ البريطانيون بعض الخطوات لإصلاح الوضع. وقد استطاعوا أن يفعلوا ذلك لأن البنغال نجت من أسوأ آثار التمرد، ولذلك كانت هناك ضرورة أقل لمصالحة طبقة مُلاك الأراضي التي كانت محصنة تحصيناً قوياً بالفعل[100]. ومن خلال مجموعة من قوانين الإيجار بدأت في عام 1859، حاول البريطانيون إعطاء المستأجرين درجة ما من الأمان. وقد تمت الموافقة على تشريع مماثل في أنحاء أخرى من الهند. وكان البند الأساسي هو أن اثنتي عشرة سنة من الفلاحة المستمرة تشكل أساس حقوق شغل الأراضي وتوفر الحماية من الطرد. وبصورة عامة، كان مُلاك الأراضي يطردون المستأجرين قبل انقضاء الاثنتي عشرة سنة. وعلاوة على ذلك، جعل التشريع الجديد حقوق الإيجار قابلة للتوريث مثل باقي حقوق المِلكية. وحين كان يحدث ذلك كان التنافس على الأرض يكثف ممارسة الإيجار من الباطن. وقد تحول فلاحون عديدون إلى متلقين صغار للإيجار، حيث وجد كلّ فلاح أن استغلال حقّه في الإيجار من الباطن يحقق له فائدة أكبر من فلاحة الأرض[101]. وعندما زاد الفرق أكثر وأكثر بين ما تأخذه الحكومة من ضرائب (تحدده التسوية الدائمة) وما يولّده ضغط المنافسة على الأرض في صورة إيجار، كانت سلسلة الإيجارات والإيجارات من الباطن تزداد طولاً أكثر وأكثر إلى أن وصلت إلى أطوال خيالية في بعض أجزاء هذه المنطقة.

تعطي الأدبيات القديمة التي تتناول هذه المسألة انطباعاً بأن عبء الإيجار يكون أثقل على الفلاح عندما يكون هناك عدد كبير من الوسطاء بين مالك الأرض الذي يسدد عوائد الأرض والفلاح الذي يفلح الأرض بالفعل. وليس هذا ما هو عليه الحال، فقد نشأ العدد الكبير من الوسطاء فقط عن الفرق الكبير بين معدل الإيجار الذي يدفعه الزارع والعوائد أو الضريبة التي يدفعها مالك الأرض[102]. وفي أربعينيات القرن العشرين وجدت لجنة عوائد الأراضي الزراعية في البنغال أن الإيجارات المدفوعة في المناطق التي بلغت فيها طبقات حقوق

(100) Metcalf, «The Struggle Over Land Tenure in India, 1860-1868,» p. 299.
للأسباب المشار إليها لاحقاً، أظن أن تقدير متكالف (Metcalf) للآثار المواتية قد يكون متفائلاً أكثر مما يجب.

(101) Mukerjee, *Economic Problems of Modern India*, vol. 1, pp. 221-223, 227-228, and 230.

(102) India. Famine Inquiry Commission, *Final Report*, p. 282.

الإيجار حداً متطرفاً كانت أقل بكثير من أنحاء الهند الأخرى، بل إن أعضاء اللجنة مضوا إلى حدّ الانتهاء إلى أنه «قد يكون هناك مبرر للزيادات غير تخفيض الإيجار في البنغال»[103]. وقد تختلف الآراء بشأن النقطة الأخيرة. غير أن هناك نقطة تبرز بوضوح، فلم يكن «الفائض» الاقتصادي، في كثير من المناطق، يحصل عليه المؤجر الغني بالكامل، بل أدى التنافس على الأراضي الزراعية إلى تقسيمها على أفواه كثيرة، أغلبيتها العظمى ليست من الأثرياء. وما تحرص سلطات التعداد الهندي على بيانه هو أن مالك الأرض الريفي في الهند ليس مجرد متلقي الإيجارات الموسر والمستريح هادئ البال، فربما يعيش على الكفاف ولا يقدم أي إسهام اقتصادي[104]. ومن المرجح أن يكون من بين هؤلاء الذين يعيشون على الإيجارات من الأرض الزراعية نسبة كبيرة من الأرامل أو مُلاك الأراضي الضعاف الذين أنهكتهم الشيخوخة وليس لهم أولاد كبار، ويعجزون عن فلاحة الأرض بأنفسهم، ولذلك يؤجرونها للآخرين[105]. وفي بعض المناطق قد يوجد خدم القرية والإسكافية والحلاقون والغسالون والنجارون وغيرهم ضمن مُلاك الأراضي غير المقيمين عليها[106]. ولا علم لي بأي بيانات تسمح بتقدير عدد «مُلاك الأراضي المساكين» ضمن الفئات العديدة التي ذكرناها للتو. وما من شكّ في أن عددهم يفوق بكثير عدد **المؤجرين** الأثرياء. ولا يمكن الحكم على المُلاك جميعاً على أنهم طفيليين بالكامل، أي إنهم لا يسهمون في المجتمع بالمعني الاقتصادي أو بالمعنى الأكثر اتساعاً، كأن يكونوا أصحاب مهن.

المكان المناسب لتكييفات المعنى الخاصة بفرضية مِلكية الأراضي الطفيلية كلها هو أي تقييم موضوعي للمشكلة. وفي الوقت نفسه لا بُدَّ لعالم الاجتماع الموضوعي أن يكون حريصاً جداً بشأن تحديد ما تعنيه بالفعل. وهناك اتجاه قوي للتصدي لأي نقد للوضع القائم بإيضاح الاستثناءات والفجوات التي في البيانات إلى أن يبدو أن المشكلة الحقيقية لا وجود لها أو مجرد نتاج للخيال المحموم. وفي هذه الحالة من الواضح إلى حدّ كبير أن مِلكية الأراضي الطفيلية كانت مشكلة حقيقية. ولا يشكل عدد المساكين الذين نجحوا في أن يحشروا أنفسهم

---

(103) المصدر نفسه، ص 278.

(104) India, *Census 1951*, VI, pt IA, p. 355.

(105) المصدر نفسه، ص 121-122.

(106) المصدر نفسه، ص 119.

تحت مظلتها لتعويض الوجود البائس دفاعاً كافياً عن المؤسسة الاجتماعية التي كانت مسرفة بطبعها وحالت دون التقدّم الاقتصادي. كما أنَّ كون مُلاك الأراضي المساكين يفوقون مُلاك الأراضي عدداً إلى حدّ كبير جداً، وأنه لا وجود للاحصائيات الكافية عن توزيع الدخل داخل هذا القطاع، لا يلغي الاحتمال القوي جداً بأن نصيب الأسد من دخل مُلاك الأراضي كان يذهب إلى قطاع صغير وثري.

ولنلقِ نظرة الآن على التطورات في مناطق شمال الهند حيث كان البريطانيون، طبقاً لتسويات ريوتواري (Ryotwari)، يحصلون الضرائب مباشرةً من قرى الفلاحين بدلاً من أن يكون ذلك من خلال الوسطاء.

يمكن أن نبدأ بإلقاء نظرة سريعة على رئاسة مدراس (Madras) في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وهي المنطقة التي تكاد تتطابق مع ما سافر خلاله بيوكانان قبل ذلك بتسعين سنة، حيث ننظر من خلال عيني موظف هندي قديم في الخدمة البريطانية، وهو مفتش التسجيل العام الذي نشر في عام 1893 «مذكرة» عما حدث من تقدّم في مدراس خلال العقود الأربعة السابقة[107]. ومن الواضح أن المؤلّف كان موظفاً نزيهاً، وإن كان حريصاً على بيان أكبر قدر ممكن من التقدّم في ظلّ البريطانيين كان مستفيداً منه. ومع ذلك فإن الصورة التي يرسمها صورة لنخبة مالكة الأرضي الصغيرة شديدة الثراء التي تنفق مواردها بسخاء في التنازع والتبديد، معتمدةً على جماهير الفلاحين الفقراء. ومن بين 90 مليون فدان في الرئاسة، كان هناك 27,5 مليون فدان، أو ما بين الثلث والربع، في حوزة 849 زميندار. وكان هناك 50 زميندارا في حوزة كلّ منهم نصف مليون فدان. وأسفل منهم كان هناك حوالى 4600000 مالك فلاح بناء على حيازة ريوتواري[108]. ويحسب المؤلّف أن حوالى ثمانية فدادين كانت ضرورية لأسرة الفلاح كي تنتج قوتها دون اللجوء إلى العمل لدى الآخرين[109]. وكان أقل من الخمس (17,5 في المئة) دون هذا المستوى وكانوا يضطرون إلى كسب قوتهم

(107) انظر: Seshayangar Srinivasa Raghavaiyangar, *Memorandum on the Progress of the Madras Presidency During the Last Forty Years of British Administration* (Madras: Printed by the Superintendent, Government Press, 1893).

(108) المصدر نفسه، ص 132، و134.

(109) المصدر نفسه، ص 135-136.

بالعمل لدى الآخرين، بينما كان متوسط الحياة يزيد بعض الشيء على 3,5 فدان[110]. ومرة أخرى، لا بُدَّ من التعامل بحذر مع هذه الأرقام التي تعتمد على عائدات ضريبة الأراضي الزراعية. غير أني لا أجد ما يدعو إلى رفض الصورة العامة التي تقدّمها. وكما في البنغال، فإن عدد الأسر القديمة المالكة للأراضي فقدت ضياعها فيما بين 1830 و1850، وهي فترة أسعار الحبوب المنخفضة، حين عجزت عن تسديد ضرائبها. ومن الواضح أن أسراً أخرى استفادت[111]. إن مقارنة «مذكرة» راجاوايانجار (Raghavaiya) في عام 1893 عن مدراس بالصور السريعة التي رسمها بيوكانان في أوائل القرن التاسع عشر تؤدي إلى استنتاج أن الآثار الأساسية للحكم البريطاني كانت نقص الأراضي بين الفلاحين وظهور طبقة صغيرة خاملة شديدة الثراء من مُلاك الأراضي.

ويقال أن بومباي في الفترة نفسها تقريباً لم يكن فيها مُلاك أراض كبار يشبهون الزميندارات في أنحاء الهند الأخرى. وكان معظم سكان الريف من الفلاحين الذين يدفعون عوائد الأراضي الزراعية بشكل مباشر إلى الحكومة. ومن ناحية أخرى يشير مؤلّفو تقرير مجاعة 1880 إلى وجود اتجاه بين الكثير من الفلاحين لتأجير الأراضي الزراعية من الباطن والعيش على الفرق بين الإيجارات التي يتلقونها والعوائد التي يدفعونها للحكومة[112]. وتشير هذه الأدلة مرة أخرى إلى مجموعة الملامح المألوفة: زيادة عدد السكان، وزيادة في الطلب على الأراضي الزراعية، وظهور طبقة من صغار مُلاك الأراضي المؤجرين من بين الفلاحين. وسرعان ما أطلت مشكلة الإيجار برأسها، فقد كان المستأجرون من الباطن في مناطق الريوتواري، كبومباي وأجزاء من مدراس، يفتقرون إلى الحماية القانونية حتّى قرب انتهاء الاحتلال البريطاني، فقد بدأت مساعي حماية الحقوق التقليدية في عام 1939[113]. وبحلول عام 1951 أصبحت السياسة الرسمية هي الحد من وجود مشكلة مُلاك الأراضي. ومع ذلك فقد ذكر مؤلّفو تعداد 1951، بشيء من التفصيل اللافت للنظر، وجود طبقة من كبار مُلاك الأراضي في المنطقة المحيطة بمدينة بومباي. وذكر واحد

(110) المصدر نفسه، 135، و137.

(111) المصدر نفسه، ص 133.

(112) Great Britain, *Report of the Indian Famine Commission*, vol. 2, p. 123.

(113) Mukerjee, *Economic Problems of Modern India*, vol. 1, p. 223; Gadgil, *The Industrial Evolution of India in Recent Times*, p. ix.

تقريباً من بين كلّ ثلاثة من متلقي الإيجارات الزراعية أن له مورد رزق ثانوياً. وتشير كلتا الحقيقتاين إلى وجود صلة قوية بين مِلكية الأراضي والمصالح التجارية الحضرية، قد تشبه تلك التي في المدن الساحلية الصينية[114].

يمكننا أن نختم هذا المسح الإقليمي بإلقاء نظرة على قطاع من البنجاب، وهي منطقة تزرع القمح موجودة الآن ضمن أراضي باكستان. والبنجاب مفيدة لأنها موطن طائفة الفلاحين، الجات (Jats) الذي يعدون زراعاً من الطراز الأول بالرغم من خلفيتهم القتالية، (التي يبدو أنها مسألة تعود إلى الماضي البعيد). والبنجاب كذلك هو الإقليم الذي أدخل فيه البريطانيون، في وقت مبكر، الري على نطاق واسع. وفي وصف للوضع في عشرينيات القرن العشرين يخبرنا السير مالكوم دارلنج، المراقب الممتاز والمتعاطف، أن مُلاك الأراضي كانوا مركّزين على طول أودية نهر السند. وكان حوالى 40 في المئة من الأراضي الزراعية في أيديهم[115]. وتتفق ملاحظته مع التقدير الذي ذكرته لجنة المجاعة لعام 1945 وهو أن 2,4 في المئة من المُلاك يحوزون 38 في المئة من الأراضي الزراعية[116]. ويوصف مُلاك الأراضي هؤلاء في المقام الأول على أنهم مبذرين وغير مهتمين بتحسين أملاكهم، ولا يهتمون إلا بالرياضة وإيجاراتهم[117]. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر جعل البريطانيون الصحراء تزهر، بالمعني الحرفي للكلمة من خلال مشروع الري الضخم وتوطين الفلاحين ذوي الحيازات مختلفة الأحجام، وانتشار الفلاحين مع مزيد من الأراضي. وكان البريطانيون يأملون (ظلال كورنواليس!) أن تصبح المجموعة الأخيرة من الأعيان المالكين للأراضي، ولكن هؤلاء المالكين الفلاحين تحولوا إلى أصحاب أراض غير مقيمين، وفشل ذلك الجانب من التجربة[118]. ومع ذلك فلم تكن الصورة سوداء تماماً، إذ يذكر دارلنج في موضع ما مُلاك الأراضي التقدّميين وأصحاب العقلية التجارية في المدن، فهم لم يأتوا من الطوائف التقليدية المالكة للأراضي[119] التي حاولت السياسة البريطانية بصورة

(114) India, *Census 1951*, pt I, pp. 16, and 60.

(115) Darling, *The Punjab Peasant in Prosperity and Debt*, p. 98.

(116) India. Famine Inquiry Commission, *Final Report*, p. 442.

(117) Darling, pp. 99, 109-110, and 257.

(118) المصدر نفسه، ص 48.

(119) المصدر نفسه، 157-158. وانظر كذلك تقديم إ. د. ماكلاجان (E. D. Maclagan) للتفكير الذي وراء السياسة البريطانية.

عامة الحفاظ عليها. وبالإضافة إلى ما نعرفه عن نقل الأراضي من أيدي النخبة المحلية التقليدية في أنحاء أخرى من الهند، تشير هذه اللمحة إلى أن شكلاً ما من الثورة الرأسمالية في الزراعة لم يكن مستبعداً تماماً في الهند. وبدلاً من تتبع دلالات هذه النقطة الآن من الأفضل بحثها فيما بعد، إلى جانب المساعي لانطلاق ثورة زراعية طوعية في عهد نهرو.

كما يوضح هذا المسح الإقليمي، فإن أوضح نتائج الاحتلال البريطاني هي القضاء تدريجياً على الفروق بين مناطق الريوتواري والزميندراي. وقد توقفت المناقشات الحامية بشأن مزاياها النسبية بصورة عامة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث ازدادت مشاكل الإيجار. وطبقاً لما يقوله أحد المراجع، فإنه حتّى في التركيبة الداخلية للقرى كانت هناك اختلافات قليلة يمكن إرجاعها إلى هذا الفرق[120]. كما لا توجد إشارة واضحة، بالنسبة إلى فترة ما بين الحربين، إلى أن أحد النظامين كان أكثر فاعلية من الآخر على نحو ما[121].

لا تسمح الأدلة الإحصائية في حدّ ذاتها بأي حكم في ما يتعلق بما إذا كان عدد المستأجرين قد زاد أم لا أثناء الحقبة البريطانية. وتنشأ الصعوبة الأساسية من كون المستأجر يمتلك قطعة أرض ويستأجر قطعة أخرى إضافية. ومن ثمّ تنتج الاختلافات في الإجراءات المتبعة في جمع الإحصاءات في أوقات مختلفة تفاوتات ضخمة في النتائج التي تسيء تصوير الوضع الحقيقي بشكل تام. وهناك بعض الإشارات إلى أن عدد المستأجرين حتّى عام 1931 كان في ازدياد. وفي ضوء الزيادة غير المتنازع عليها في عدد السكان والتنافس على الأراضي الزراعية، تبدو هذه الزيادة مرجحة بشكل كبير. وأظهر التعداد التالي في عام 1951 انعكاساً يبعث على الدهشة لهذا الاتجاه، وهو ما لا يمكن التعامل معه على أنه دليل جاد ومن المؤكّد أنه يعود إلى تغير في تعريف المستأجر والمالك[122]. كما أنه ليس

---

(120) Gadgil, *The Industrial Evolution of India in Recent Times*, p. 63; Thirumalai, *Post-War Agricultural Problems and Policies in India*, p. 131, and India. Famine Inquiry Commission, *Final Report*, p. 258.

(121) المصدر نفسه، ص 265.

(122) هناك مناقشة جيدة في: Thirumalai, Ibid., p. 133, حيث تقدّم الأرقام ذات الصلة بالموضوع. للاطلاع على تحليل مفصل، انظر كذلك: Daniel Thorner, *Land and Labour in India* (Bombay; New York: Asia Pub. House, [1962]), Chap X.

من المؤكّد بما لا يشوبه أي قدر من الشك أن الوضع المادي للمستأجرين تدهور أثناء الحقبة البريطانية، وهو ما يميل الكُتّاب القوميون الهنود إلى تأكيده. وليس الإيجار دليلاً في حدّ ذات. على أي الأحوال فقد كانت هناك علاقة مشابهة قائمة على نطاق واسع من قبل. ومرة أخرى فإن أهم حقيقة هي الزيادة في عدد السكان، وإذا ما أضفنا غياب التحسين التقني في الزراعة على أي مستوى كبير إلى هذه الحقيقة فإننا قد نأخذها على أنها دليل قوي على حدوث التدهور.

من المستحيل كذلك الحصول على أي قياس إحصائي دقيق لمدى تحريك الزيادة في أهمية السوق، إلى جانب الشرعية البريطانية الجديدة، لعملية تركيز مِلكية الأراضي في عدد أقل من الأيدي، فقد كانت الحيازات الكبيرة شائعة في أنحاء كثيرة من الهند قبل ظهور البريطانيين. ويُقال إنّها كانت نادرة نسبيّاً حين رحل البريطانيون[123]. وتأتي المعلومات الإحصائية الوحيدة عن الهند ككل من دراسة أُجريت في 1953 ـ 1954. وبما أن إلغاء نظام زميندراي كان يسري في ذلك الحين (بالرغم من أن الإلغاء في حدّ ذاته لم يكن كاملاً، كما سنرى)، وبما أنه في ما يتعلق بهذا الأمر كان هناك حرص شديد على إخفاء حجم حيازات الشخص عن الموظفين الفضوليين، فالمحتمل هو أن الدراسة تورد درجة من التركيز تقل كثيراً عما كان سائداً في نهاية الحقبة البريطانية. وبالرغم من ذلك فإن النتائج الرئيسيّة تستحق الملاحظة، فحوالى خمس عدد الأسر الريفية في الهند، أي من 14 إلى 15 تقريباً، كانت تمتلك أراضي. وكان نصف عدد الأسر الريفية يمتلك أقل من فدان، وكان نصيبها من الأراضي يبلغ 2 في المئة فقط. ونجد في الطرف الأعلى من المقياس أن العشرة في المئة العليا من الأسر المعيشية الريفية في المناطق السكانية كلها كانت تمتلك 48 في المئة أو أكثر من إجمالي المساحة. ومع ذلك فإن مُلاك الأراضي الكبار، ولنقل من تزيد أملاكهم على 40 فداناً، كانوا يحوزون حوالى الخمس فقط[124]. والصورة التي تنشأ هي صورة البروليتاريا الريفية الضخمة، حوالى نصف سكان الريف، وطبقة صغيرة من الفلاحين الموسرين لا تزيد على ثمن عدد السكان، ونخبة ضئيلة العدد.

(123) India. Famine Inquiry Commission, *Final Report*, p. 258.

(124) *The National Sample Survey Number. 10, First Report on Land Holdings, Rural Sector, National Sample Survey Organisation, Department of Statistics, Ministry of Planning* (Delhi: Controller of Publications, 1958), pp. iv, and 16, see also Tables 4.3, 4.4, pp. 14-15.

من الواضح أن التغير الأساسي في البنية الاجتماعية الريفية في ظلّ الأثر البريطاني كان زيادة حجم البروليتاريا الريفية. وفي الغالب كانت تلك الطبقة تتكون بشكل أساسي من العمال الزراعيين من المعدمين الذين لا أرض لهم أو لديهم قطع صغيرة تكفي لربطهم على نحو فعال بمالك الأرض. ولا يمكننا تحديد مقدار حجم الزيادة التي طرأت على هذه الجماعة، لأن التغيرات في إجراءات التصنيف من تعداد لآخر تجعل المقارنة على قدر كبير من الخطر. وقد انتهى الباحث الذي حاول الالتفاف حول تلك المصاعب إلى أن عدد العمال الزراعيين زاد من حوالى 13 في المئة في عام 1891 إلى حوالى 38 في المئة في عام 1931، حيث استقر بعد ذلك على هذا النحو منذ نقص حجم الحيازات الذي واكب زيادة عدد السكان في الهند، يعني أنه أصبح من الأيسر فلاحة المَزَارِع الأسرية[125].

في الهند ليس المعدمون أو أشباه المعدمين نتاجاً لأي نزع على نطاق واسع لملكية الفلاحين. وكونهم شديدي الفقر أمر لا خلاف عليه كذلك. وكانت العادة المقبولة منذ زمن بعيد بين المنبوذين الذين يعملون كعمال زراعيين في إحدى مناطق أوتار برادش (Ottar Pradest) أكل الحبوب التي يجري جمعها من فضلات الحيوانات وغسلها. ومن الواضح أن الممارسة لا يُنظر إليها على أنها منفرة، ويُقال إن خُمس السكان في المنطقة يلجأون إليها[126]. ولا شكّ في أن هذا نموذج متطرف. ومع ذلك فليكن بمثابة مثال لمهانة الإنسان المتحضر في ظلّ الظروف السلمية. فالوضع العادي سيئ بما يكفي.

بما أن هذه التعميمات الخاصة بالبروليتاريا الريفية إجمالية، فهي من الصلابة

---

(125) Patel, *Agricultural Labourers in Modern India and Pakistan*, pp. 7-8, and 14-15, and India. Ministry of Labour, *Agricultural Labour Enquiry. Report on Intensive Survey of Agricultural Labour, etc.* ([Delhi: n. pb., 1954]), vol. 1, p. 19.

ويورد أن حوالى ثلث الأسر الريفية كانت من العمال الزراعيين، وكان نصف هؤلاء من المعدمين الذين لا يملكون أراضي. ويُخضِع ثورنر (Thorner) أساليب جمع البيانات لنقد شديد بتوضيحه أن «البحث» ركز على الجوانب الفنية لجمع العينات مع الإهمال الكامل تقريباً للواقع الاجتماعي. ومن ثمّ فإن الفئات والتقسيمات بلا فائدة، أو مضللة على نحو خطير، وهو أسوأ من انعدام الفائدة. انظر: Thorner, *Land and Labour in India*, Chap. XIII.

(126) Kusum Nair, *Blossoms in the Dust; the Human Element in Indian Development*, Foreword by Gunnar Myrdal (London: G. Duckworth, [1961]), p. 83.

يورد بيانات من المجلس القومي للأبحاث الاقتصادية التطبيقية.

بما يكفي لتحملها ثِقَل الجدل الواقع عليها هنا، فتاريخ الطبقات الدنيا في الريف الهندي غامض، مما يوجِد مساحة كبيرة للبحث، بل إن هناك حاجة ماسة إلى ذلك. وعدم كون الطبقات الدنيا نتاجاً صريحاً للسّلم البريطاني أمر يحتمل التكرار. بل إن المرء قد يتردد في ادعاء أن علاقتها بمن تعمل لديهم تغيرت تغيراً جوهريّاً خلال الحقبة البريطانية(127).

يعيد البؤس المخيف الذي تتسم به الطبقات الدنيا في المجتمع الريفي الهندي (ومجتمع المدينة كذلك) النقاش إلى مسألة أساسية كان قد بدأ بها، فبالرغم من تعرض الفلاحين الهنود لذلك القدر من المعاناة المادية التي تعرض لها الفلاحون الصينيون على مرّ القرنين الأخيرين، فإن الهند لم تشهد بعد ثورة فلاحية. وقد تكون بعض الأسباب المحتملة واضحة بالفعل نتيجة للاختلافات في بنيتهم الاجتماعية قبل التدخل الغربي، وكذلك نتيجة للاختلافات الكبيرة في التوقيت وطابع ذلك الأثر. وكان العنف جزءاً من الرد، وإن كان حتّى الآن مجرد مكوِّن متناهي الصِّغَر. ولكي نوضح السبب في أنه لم يكن أكبر حجماً مما هو عليه، سيكون من اللازم مناقشة طابع الحركة القومية الهندية والعنف الذي كان يندلع على نحو متفرق.

6. الصلة البورجوازية بالفلاحين من خلال سياسة اللاعنف

في بداية هذه الرواية كانت هناك مناسبة لملاحظة العقبات التي وضعها المجتمع الهندي في سبيل التطور التجاري قبل مجيء الأوروبيين؛ وهي عدم ضمان المِلكية، والحواجز التي تحول دون تراكمها، وإعطاء أهمية للتباهي الذي يتسم بالترف، ونظام الطوائف. ولم يكن توازن القوى سلبيّاً بالكامل، ففي أماكن أخرى كان الترف في الغالب قد حفز أشكالاً أخرى من التجارة، إذ كانت التجارة حاضرةً بِكُلّ تأكيد؛ بل إن الأعمال المصرفية بلغت قدراً كبيراً من التطور(128). ومع ذلك فلم يكن مقدراً للتجارة المحلية أن تكون ذلك المذيب الذي يقضي

(127) للاطلاع على بعض اللمحات القيمة في تاريخ مبكر، انظر: Buchanan: *An Account of the District of Purnea in 1809-1810*, p. 443, and *An Account of the District of Bhagalpur in 1810-11*, pp. 193, 460, and 468.

(128) انظر المقال القصير والثاقب برغم ذلك: Lamb, «The Indian Merchant,» in: Milton B. Singer, *Traditional India: Structure and Change*, American Folklore Society. Bibliography and Special Series; v. 10 (Philadelphia: American Folklore Society, 1959), pp 25-35.

على المجتمع التقليدي. وبقدر محدود جداً، ربما نُرجِع غياب الثورة التجارية والصناعية إلى الاحتلال البريطاني، وقضائه على صناعات النسيج اليدوية، وموقفه المتحفظ تجاه المصالح التجارية التي قد تتضارب مع مصالحها. ومن ناحية أخرى، لم ينجح البريطانيون بحال من الأحوال النجاح الكامل في منع ظهور طبقة الأعمال التجارية المحلية الحديثة. كما أنَّ السجل لا يشير إلى أنهم كانوا جادين في منعها.

بدأت الصناعات المحلية، وخاصةً القطن والجوت (Jute)، تصبح مهمة مع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته، عندما جعلت التحسينات في مجال النقل استيراد الآلات ممكناً، وكذلك أتاحت الوصول إلى أسواق أكثر اتساعاً[129]. بحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر كان لدى الهند طبقة تجارية وصناعية مميزة من النوع الحديث، كما كانت لديها طبقة مهنية أثبتت وجودها. وكان المحامون من بين الأعداد الأولى والأكثر أهمية من البورجوازية الحديثة التي ظهرت في المشهد الهندي، لأن الشرعية البريطانية والبيروقراطية البريطانية في هذا المجال وفرت منفذاً مقبولاً للموهبة والطموح[130]. ومن المحتمل إلى حدّ كبير أن القانون كان ملائماً للتراث البراهمي الخاص بالسلطة والتأمل الميتافيزيقي. وبعد حوالى أربعين سنة كان بإمكان الزوار البريطانيين التحدث باستحسان عن الأمراء التجار الذين كانت قصورهم تقوم على تل مالابار (Malabar Hill) في بومباي ويخبرونا أن معظم رأس المال في مصانع الجوت بالقرب من كالكتا (Calcutta) ومصانع القطن في بومباي مِلك لمثل هؤلاء[131].

هذه الدوائر هي التي ظهر فيها الشك أول ما ظهر بشأن فوائد الارتباط ببريطانيا. وكانت المصالح التجارية في إنجلترا في الجزء الأخير من القرن التاسع

---

(129) Anstey, *The Economic Development of India*, p. 208.

(130) لمزيد من التفاصيل، انظر: Bankey Bihari Misra, *The Indian Middle Classes; their Growth in Modern Times. Issued under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs* (London; New York: Oxford University Press, 1961), Chap XI.

(131) Great Britain. Indian Statutory Commission, *Report of the Indian Statutory Commission. Presented by the Secretary of State for the Home Department to Parliament by Command of His Majesty. May, 1930,* 17 vols. (London: H. M. Stationery Office, 1930), vol. 1, p. 23.

عشر تخشى منافسة نظيراتها المحلية في الهند. وشعر التجار الهنود أن التجارة الحرة قضت على احتمالات النمو. وظلوا يبحثون زمناً طويلاً عن الحماية والدعم وفرص الاستغلال الاحتكاري للسوق الهندية(132). ومن ثمّ حدث انقسام بين النخبة الهندية المالكة للأراضي التي كان أفرادها المستفيدين الأساسيين من الحكم البريطاني بعد 1857، والطبقات التجارية التي شعرت بأن الارتباط ببريطانيا يقيدها. وظل هذا الانقسام حتّى الاستقلال.

وكان للانقسام نتائج سياسية شديدة الأهمية، فقد لاحظنا في أماكن أخرى أن التحالف بين الشرائح ذات النفوذ من النخبة المالكة للأراضي والطبقة التجارية الناشئة ولكنها ضعيفة كان عاملاً مهماً في إنتاج المرحلة السياسية الرجعية أثناء التطور الاقتصادي. ومنع الوجود البريطاني في الهند مثل هذا التحالف وساهم بالتالي في إقامة الديمقراطية البرلمانية.

ولكن القصة لها بقية، فقد كانت الطبقات التجارية مرتبطة من خلال الحركة القومية بالفلاحين. ولكي نفهم هذه الصلة التي تنطوي على المفارقة بين أكثر القطاعات تقدّماً من السكان وأكثرها تخلفاً من الضروري أن نناقش بإيجاز بعض أهم النقاط في تاريخ الحركة القومية ونبحث كتابات غاندي وخطبه بعناية. ذلك أن هذه الصلة لم تكن مثالية، وسوف تظهر بعض الاحتكاكات في الوقت المناسب.

تَشَكَّل المؤتمر القومي الهندي وأول غرفة تجارية هندية في العام نفسه، وهو 1885. وحتّى نهاية الحرب العالمية الأولى، لم يكن المؤتمر سوى «تجمع سنوي شديد الحياء من المثقفين المتحدثين بالإنجليزية». وفي أعقاب ذلك ظلت الصلة بالمصالح التجارية أحد أهم التأثيرات التي تحدد موقف المؤتمر، مع أنه كانه هناك فترات قصيرة نجحت فيه قوى أخرى في دفعه إلى الخلفية(133)، فقبل الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، تزعَّم ب. ج. تيلاك (B.G. Tilak)

---

(132) *Notes on the Rise of the Business Communities in India by Members of the Staff of the Gokhale Institute of Politics and Economics*, With an Introd. by D. R. Gadgil... Prelim Memorandum (New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1951), IX.

ومن الممكن العثور على الحقائق الاقتصادية في: Misra, Ibid., Chap VIII

(133) *Notes on the Rise of the Business Communities in India by Members of the Staff of the Gokhale Institute of Politics and Economics*, pp. 30, and 66, and Brecher, *Nehru; a Political* = *Biography*, p. 52.

حركة وطنية عنيفة تسعى إلى استلهام ماضي الهند التاريخي. وكان هذا التحول إلى العنف في جزء منه رداً على الإحباط المنتشر في مقاربة المؤتمر للالتماسات المؤدبة وغير الفعالة. وفي عام 1906، وبتأثير من تيلاك، تبنى المؤتمر هدف سواراج (Swaraj)، وكان يُعَرَّف حينها بأنه «نظام الحكم التي يتم الحصول عليه في المستعمرات البريطانية المتمتعة بالحكم الذاتي»[134]. وفي فترة متأخرة عن ذلك بكثير أثر شكل آخر من التشدد، وكان تلك المرة ذا نبرة اشتراكية، على الموقف الرسمي للمؤتمر، مثلما في «قرار كراتشي بشأن الحقوق الأساسية» في عام 1931، وهي النقطة التي وافقها عندها المؤتمر على برنامج ديمقراطي يتسم بقدر بسيط من الاشتراكية[135]. وفي غياب المسؤولية السياسية، كان لتلك الاتجاهات المذهبية أهمية محدودة، بينما كانت المصالح التجارية بمثابة ثِقَل يوفر لها الاستقرار والثبات. ومع ذلك فقد كان الأمر الأكثر أهمية هو أن وجود الغازي البريطاني حدّ من النزاعات الداخلية وفرض درجة من الوحدة امتدت من المفكرين المستغربين والمتشددين نوعاً، مروراً بالمجتمع التجاري، إلى القطاع النشيط سياسيّاً من الفلاحين.

لم يبدأ المؤتمر في الوصول إلى الفلاحين حتّى مابعد نهاية الحرب العالمية الأولى وظهور غاندي كشخصية مهيمنة في الحركة القومية، المعترف به علانية في جلسة ناجبور (Nagpur) لعام 1920. في تلك اللحظة لم يعد المؤتمر الوطني الهندي نادياً للطبقات العليا وبدأ يتحول إلى تنظيم جماهيري. وفي العام التالي اتجه المؤتمر إلى الفلاحين، تماماً مثلما فعل نارودنيكي[*] (Narodniki) الروسي في سبعينيات القرن التاسع عشر[136]. واعتباراً من ذلك الوقت ظلّ نهرو حتّى

= كان أصحاب الأراضي مهمين كذلك في البداية في المؤتمر. انظر Misra, *The Indian Middle Classes; their Growth in Modern Times. Issued under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs*, p. 353.

(134) Ramesh Chandra Majumdar, H. C. Raychaudhuri and Kalikinkar Datta, *An Advanced History of India* (London: Macmillan and Co.,1950), pp. 895, 923, and 981.

(135) Brecher, *Nehru; a Political Biography*, pp. 176-177.

(*) الاسم الذي أُطلِق على الثوار الروس في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر. والكلمة معناها «التوجه إلى الناس». وتشكلت هذه الجماعة رداً على الصراعات المتزايدة بين الفلاحين والكولاك (مُلاك الأراضي). ولكنها لم تنشئ تنظيماً ثابتاً، بل شاركت في الهدف المشترك العام الخاص بإطاحة النظام الملكي والكولاك وتوزيع الأراضي على الفلاحين.

(136) المصدر نفسه، ص 72، و76.

وفاته الزعيم الذي لا ينازعه أحد لتجمع من المفكرين المستغربين، والتجار ورجال الصناعة، وفلاحي التربة العاديين. كان هو الحركة القومية الهندية، فما الذي مكّنه من تجميع هذه المجموعة المتباينة ذات المصالح المتضاربة؟

بدا برنامج غاندي الخاص باللاعنف، في رأي مفكرين مثل نهرو، يتيح الخروج من مأزق خلقته سياستان ثبت منذ فترة طويلة عدم نفعهما معاً؛ وهما عنف تيلاك والنزعة الدستورية التي لا طعم لها الخاصة بتاريخ الهند السابق[137]، فقد لمس غاندي وتراً حساساً في الثقافة الهندية، ولمسه على نحو يحفز البلاد على معارضة البريطانيين بدون تهديد المصالح الثابتة في المجتمع الهندي. بل إن الطبقات العليا، رغم خوفها منه، لم تتعرض لهجوم مباشر، كما سنرى بعد قليل. ومن غير المرجح أن غياب أي عناصر للتشدد الاقتصادي كان نتيجة لخيار غاندي المكيافيلي المتعمد. ولهذه الأغراض لا تعد دوافعه الشخصية مهمة، فالمهم والكاشف هو برنامج غاندي الذي طرحه في كتاباته وخطبه العديدة. وظلت أفكاره الأساسية في خطوطها العامة متسقة على نحو ملحوظ منذ بداية قيادته النشيطة حتّى نهاية حياته.

كان هدف الاستقلال (سواراج) وأسلوب عدم التعاون السلمي (ساتياجراها)[*] (Satyagraha)، ويشار إليه أحياناً باسم المقاومة السلبية، وهما الفكرتان الأساسيتان في برنامجه، مألوفين إلى حدّ كبير للغربيين المتعلمين، غير أن ما كانوا أقل معرفة له إلى حدّ ما، هو المضمون الاجتماعي والاقتصادي للمغزل الشهير، الذي عُبِّر عنه بالمصطلح سواديشي[**] (Swadeshi). وفي عام 1916 عرَّف غاندي المصطح بهذه الكلمات:

«سواديشي هي تلك الروح التي في داخلنا وتلزمنا بالاستفادة من البيئة المحيطة بنا مباشرة وخدمتها، واستبعاد ما هو أبعد من ذلك. كذلك الأمر بالنسبة إلى الدِّين، فإنني لكي أفي بمتطلبات التعريف، لا بُدَّ أن ألزم نفسي بدين أسلافي. وهذه هي الاستفادة من البيئة الدينية المباشرة، فإذا ما وجدت أن به عيباً

---

(137) المصدر نفسه، ص 75.

(*) تعني «ساتياجراها» في الديانة الهندوسية «الطريق إلى الحقيقة» أو «السعي وراء الحقيقة».

(**) أحيى غاندي هذه الحركة التي كان تيلاك قد حمل لواءها في عام 1905. وكلمة «سواديشي» معناها «الاكتفاء الذاتي».

وجب عليَّ تطهيره من عيوبه. وفي مجال السياسة، لا بُدَّ لي من الاستفادة من المؤسسات المحلية وخدمتها بإبرائها من عيوبها الثابت وجودها. وفي مجال الاقتصاد، ينبغي أن أستخدم فقط الأشياء المنتَجة بواسطة الجيران وخدمة تلك الصناعات بجعلها تتسم بالكفاءة والكمال حيثما قد نجدها قاصرة...»

إذا ما اتبعنا مبدأ سواديشي، فسوف يكون واجبهم وواجبي هو أن نبحث عن الجيران الذين يمكنهم توفير احتياجاتنا ونعلمهم توفيرها حيثما لا يعلمون كيف يتقدمون، مفترضين أن هناك جيراناً بحاجة إلى مهنة صحيحة. وحينئذ ستكون كلّ قرية في الهند وحدة تدعم نفسها بنفسها ومكتفية ذاتياً، حيث تتبادل فقط تلك السلع الضرورية التي لا تنتجها محلياً مع القرى الأخرى. قد يبدو هذا هراءً محضاً، فلا بأس، فالهند بلد الهراء. إن من الهراء أن يجف حلق المرء من العطش ومحمّداني [مسلم] طيب مستعد لتقديم الماء الصافي له ليشربه، ومع ذلك، يفضّل فإن آلاف الهندوس الموت على شرب الماء من أسرة محمّدانية[138].

ما كان يسعى إليه غاندي هو العودة إلى الماضي المثالي: مجتمع القرية الهندية المطهَّر من ملامحه التي تتسم على نحو أكثر وضوحاً بالانحطاط والقمع، مثل النبذ[139].

أفكار غاندي شديدة القرب من مفهوم سواديشي هي تلك المتعلّقة بالمِلكية وعبَّر عنها بفكرة الوصاية. ومرة أخرى من الأفضل أن نترك المهاتما (Mahatma) يتحدث بكلماته هو:

«لنفترض أنّني حصلت على قدر لا بأس به من الثروة عن طريق الميراث، أو من خلال التجارة أو الصناعة، فلا بُدَّ أن أعرف أن هذه الثروة كلها لا تخصني، فما يخصني هو الحق في معيشة شريفة، ليست بأفضل من تلك التي يتمتع بها الملايين الآخرون. أما بقية ثروتي فتخص المجتمع ولا بُدَّ من

---

(138) Mahatma Gandhi, *Speeches and Writings of Mahatma Gandhi*, 4th Ed. (Madras: G. A. Natesan & Co., [1933]), pp. 336-337, and 341-342.

(139) لم يوجه غاندي طاقاته الأساسية نحو إلغاء النبذ حتّى عام 1993، وهي الخطوة التي رحب بها البريطانيون، حيث كانوا يأملون أن تحول الانتباه عن القضايا السياسية. انظر: Bal Ram Nanda, *Mahatma Gandhi. A Biography* (London: George Allen & Unwin, 1958), p. 355.

استخدامها من أجل رفاهة المجتمع. وقد أعلنت هذه النظرية عندما وُضِعت النظرية الاشتراكية أمام البلاد في ما يتعلق بالممتلكات التي بحوزة الزميندارات والزعماء الحاكمين، فهم سوف يتخلصون من هذه الطبقات المميزة. أما أنا فأريدها أن تكفّ عن طمعها وإحساسها بالامتلاك وتنزل، بالرغم من ثروتها، إلى مستوى هؤلاء الذين يكسبون لقمة خبزهم بالعمل. ولا بُدَّ للعمال أن يدركوا أن الرجل الثري أقل امتلاكاً لثروته من امتلاك العامل لثروته، وأعني بها قدرته على العمل»[140].

التصريح الذي أوردناه للتو تضمنه مقال في إحدى الصحف في عام 1939. وكان قد سُئل قبل ذلك بخمس سنوات عن سبب تغاضيه عن المِلكية الخاصة ما دام قد اتضح أنها لا تتوافق مع اللاعنف. كان رده هو أنه لا بُدَّ من تقديم التنازلات لهؤلاء الذين يكسبون المال ولكنهم لا يستخدمون مكاسبهم طواعيةً لنفع البشرية. وعندما ألحوا عليه أكثر، بسؤاله لماذا لا يدعو إلى مِلكية الدولة بدلاً من المِلكية الخاصة، ردَّ قائلاً إنّ مِلكية الدولة بالرغم من كونها أفضل من المِلكية الخاصة، فإنها غير مرغوب فيها بسبب العنف. وأضاف غاندي: «إنني مقتنع بشدة بأنه إذا قمعت الدولةُ الرأسماليةَ بالعنف فسوف تَعْلَق في شرور العنف نفسها وتفشل في إيجاد اللاعنف في أي وقت»[141].

من الواضح أن هذه النظرة لم تتضمن شيئاً مرعباً جداً لحائزي الأملاك، ولا حتّى للأرستقراطية المالكة للأراضي التي كانت معادية بصورة عامة. وقد أكد وجهة النظر هذه باستمرار، حيث لام الحركة الفلاحية لاستخدامها العنف الذي قال عنه في عام 1938 إنّه «قد يصبح شيئاً كالفاشية»[142]. وبقدر ما استطعت اكتشافه، فإن أقصى خطوة اتخذها غاندي تجاه الرأي القائل بأنه ينبغي نزع ملكية الزميندارات جاء في عام 1946 عندما وجه تهديداً غير مباشر بأنه ليس كلّ عضو في المؤتمر ملاكاً وألمح إلى أن الهند المستقلة قد تقع في أيدٍ ظالمة تلغي الزميندارات. وحتّى تلك المرة سارع بإضافة الأمل في أن يكون المؤتمر عادلاً،

(140) Mahatma Gandhi, *Economic and Industrial Life and Relations*, 3 vols. (Ahmedabad: Navajivan Pub. House, [1957]), vol. 1, p. 119.

(141) المصدر نفسه، ص 123.

(142) المصدر نفسه، ج 3، ص 178، و180. وانظر كذلك تصريحه في عام 1934، ج 3، ص 189.

ذلك أنه «لولا ذلك فسوف يختفي كلّ شيء يمكن أن يكون قد تحقق في لمح البصر»[143].

وكما توحي فكرة سواديشي، فقد كان الدافع الأساسي لبرنامج غاندي هو إحياء هند القرية التقليدية. ذلك أن قلب غاندي كان في واقع الأمر معلقاً بالفلاحين، وكانوا هم أكثر من استجاب بحماس لحركته، كما أشار هو في عام 1933:

«أستطيع أن أفكر فقط في ما يتعلق بملايين القرويين وأستطيع فقط أن أجعل سعادتي تعتمد على سعادة الأكثر فقراً بينهم، وأرغب في العيش فقط إذا كان يمكنهم أن يعيشوا. ولا يمكن لعقلي شديد البساطة أن يتجاوز المغزل الصغير ذا العجلة الصغيرة الذي يمكنني حمله معي من مكان لآخر ويمكنني تصنيعه بلا صعوبة»[144].

بدت له مهمة رفع مستوى القرى مهمة غير سياسية يمكن أن تتفق عليها كلّ الجماعات وتتعاون فيها[145]. ولم يخطر على بال غاندي قط أن الحفاظ على القرية الهندية سوف يعني الحكم على غالبية سكان الهند بأن يحيوا حياة القذارة والجهل والمرض. وقد شعر أن الصناعة لم تأتِ إلا بالمادية والعنف. وكان ينظر إلى الإنجليز على أنهم ضحايا للمدنية الحديثة يستحقون الشفقة وليس الكراهية[146].

كما هو الحال باستمرار في ما يتعلق بإضفاء صفة الكمال المتطلع إلى الماضي على حياة الفلاحين، كان حبّ غاندي للقرية يتسم بنبرة معادية للحضرية وكذلك للرأسمالية. وكان هناك أساس حقيقي لهذه النظرة في التجربة الهندية، فقد تركت روايات القضاء على صناعات القرية التقليدية، ولاسيما النسيج، بواسطة منتجات المصنع البريطانية، أثراً عميقاً في نفس غاندي. وفي عام 1922 رفض بقوة الادعاء بأن الإنجليز جاءوا إلى الهند بفوائد الحكم بالقانون، فقد كان ينظر إلى القانون على أنه يخفي الاستغلال الوحشي. وأكد أن اللعب بالأرقام لا

---

(143) المصدر نفسه، ج 3، ص 190-191.

(144) المصدر نفسه، ج 2، ص 157.

(145) المصدر نفسه، ج 2، ص 162.

(146) Nanda, *Mahatma Gandhi. A Biography*, p. 188.

يمكن أن يخفي «الأدلة التي تقدّمها الهياكل العظمية في كثير من القرى للعين المجردة. وليس لدي أي شكّ، في أن إنجلترا والهند كليتهما ستردّان، على هذه الجريمة ضدّ الإنسانية»[147]. ويكرر الكثير من خطبه الأخرى الفكرة نفسها. وكان يظن أن رفع مستوى القرية هو في الأساس «محاولة مخلصة لأن نعيد إلى القرويين ما خطفه منهم سكان المدن بقسوة ولا مبالاة»[148]. وكانت الميكنة خيراً حيث لا يوجد ما يكفي من العمال لتنفيذ العمل. أما في الوضع المعاكس، فهي شرّ «بالرغم مما قد يبدو عليه هذا من غرابة، فإن كلّ مصنع بصورة عامة تهديد للقرويين»[149].

لم تحز تلك الأفكار على رضا المؤيّدين الأثرياء في الحركة القومية. وكذلك استقبح التجار الأثرياء بشدة إدخال المنبوذين إلى أشرم[*] (Ashram) غاندي[150] (Gandhi's)، بينما من المحتمل أن يكون تأييده للعمال في إضراب أحمد أباد قرب انتهاء الحرب العالمية الأولى قد أثار عداء آخرين كذلك[151]. ويبدو من أول وهلة أن هناك تناقضاً في كون الطبقات الحضرية الثرية مصدر تأييد للحركة الوطنية، بينما كانت الأرستقراطية المالكة للأراضي التي أصدر عدداً من التصريحات المهدئة في مصلحتها، معادية بصورة عامة.

يختفي جزء من التناقض عندما نتذكر أن برنامج سواديشي الاستقلالي المحلي بالكامل كان في واقع الأمر مبدأ «اشترِ ما هو هندي» وساعد على الحد من منافسة البضائع الهندية. وعلاوة على ذلك، فإنه من وجهة نظر الطبقات الثرية كانت هناك جوانب مفيدة في مبدأ غاندي الخاص بكرامة العمل. وكان يعارض الإضرابات السياسية لأنها تقع خارج إطار اللاعنف وعدم التعاون. وقد قال في عام 1921: «لا يتطلب الأمر قدراً كبيراً من الفكر كي ندرك أن أخطر شيء هو

(147) Gandhi, *Speeches and Writings of Mahatma Gandhi*, pp. 699-700.

(148) Gandhi, *Economic and Industrial Life and Relations*, vol. 2, p. 159.

(149) المصدر نفسه، ص 160 وانظر كذلك ص 163.

(*) تعني كلمة «أشرم» جماعة يجري تشكيلها على نحو مقصود بهدف السمو بأرواح أعضائها، وعادة ما يرأسها زعيم ديني أو صوفي. وأشرم سابارماتي في أحمد أباد هو المقر الرئيسي للمهاتما غاندي أثناء الكفاح الطويل من أجل استقلال الهند.

(150) Nanda, *Mahatma Gandhi. A Biography*, p. 135.

(151) المصدر نفسه، ص 165.

الاستغلال السياسي للعمل إلى أن يفهم العمال الظرف السياسي للبلاد ويكونوا على استعداد للعمل من أجل المصلحة العامة»[152]. وحتّى في حالة الإضرابات الاقتصادية حث الناس على «ضرورة التفكير مئة مرة قبل القيام بإضراب». وعندما أصبح العمال منظمين على نحو أفضل وباتوا أفضل تعليماً تمنى أن يحلّ مبدأ التحكيم محل الإضرابات[153]. وتم التعبير عن تلك الأفكار في إدانة الأفكار الاشتراكية، كمصادرة الأملاك الخاصة والصراع الطبقي، في بيان أصدرته لجنة العمل القوية بالمؤتمر في حزيران/ يونيو من عام 1934[154].

بالرغم من بعض آثار التشدد الفلاحي المميزة، فقد أفادت مبادئ غاندي مصانع الطبقات الثرية الحضرية، فقد تنافست أفكاره بكفاءة مع الأفكار الغربية الراديكالية (التي كانت قاصرة على بضعة مفكرين) وساعدت بذلك على إدخال الجماهير في حركة الاستقلال، مما أعطاها القوة والفاعلية، بينما ساعدت في الوقت نفسه في الإبقاء على الحركة مأمونة بالنسبة إلى أصحاب الأملاك.

كان غاندي في الأساس متحدثاً باسم الفلاح الهندي والحرفي القروي. وهناك أدلة كثيرة من ردود الأفعال الحماسية التي أبدوها لندائه. وكما سنرى في القسم التالي، فقد كانت قطاعات كبيرة من هذه الجماعة تعاني من تدخلات الرأسماليين التي تراكمت فوق أشكال البؤس القديمة. وهكذا فالاستياءات التي وجدت في اليابان جزءاً من متنفسها في حركة الضباط الفتيان والنزعة الوطنية الفائقة، وجدت في الهند متنفساً مغايراً إلى حدّ كبير في نسخة مختلفة من النزعة الوطنية. ورغم ذلك تشابهاتهما على نفس القدر من اختلافاتهما، فكلتاهما نظرت إلى الماضي المثالي بحثاً عن المجتمع الصالح. وكانت كلتاهما عاجزة عن فهم مشاكل العالم الحديث. وقد يبدو هذا الحكم قاسياً في حالة غاندي، فالكثير من الليبراليين الغربيين الذين شعروا بالضيق من رعب المجتمع الصناعي الحديث، رأوا أن غاندي شخصية عطوفة تبدو دليلاً على ما في الليبرالية الحديثة من علل وعلى عجزها عن حلّ المشاكل التي تواجه المجتمع الغربي. وإذا كان هناك شيء مؤكّد فهو أن التكنولوجيا الحديثة وُجِدت لتبقى وسوف تنتشر عما قريب في باقي

(152) Gandhi, *Speeches and Writings of Mahatma Gandhi*, pp. 1049-1050.

(153) المصدر نفسه، ص 1048.

(154) Brecher, *Nehru; a Political Biography*, p. 202.

أنحاء العالم. ومن المؤكّد بالقدر نفسه تقريباً أنه مهما كان الشكل الذي يتخذه المجتمع الصالح، إن وُجِد في يوم من الأيام، لن يكون مجتمع القرية الهندية المكتفية ذاتيّاً التي يخدمها الحرفيون المحليون الذين يرمز لهم مغزل غاندي.

7. ملاحظة عن مدى العنف الفلاحي وطابعه

أضفى الشكل العام للعلاقات الطبقية في ظلّ الاحتلال البريطاني وطابع القيادات الوطنية على حركتهم أهدأ تحول ساعد على إخماد الاتجاهات الثورية التي كانت بين الفلاحين. وكانت هناك عوامل مهمة أخرى كذلك، وخاصةً كون الطبقات الدنيا من الفلاحين كانت متشظية عبر الخطوط الطائفية واللغوية، غير أنه كانت تربطها القواعد التقليدية والأملاك بالنظام السائد. ومع ذلك فإن وهج سمعة غاندي بالإضافة إلى الرغبة الإنجليزية في الحد من مدى الفوضى أثناء حكمهم وأثناء الانتقال إلى الاستقلال أخفت إلى حدّ ما مقدار العنف الفعلي الذي كان يحدث، فعلى مدى مئتي سنة لم يكن الفلاح الهندي يتصرف على نحو يتسم بالطاعة إلى حدّ كبير كما بدا عليه الحال يوماً. وقد يلقي بحث الظروف التي تحول في ظلها الفلاحون إلى العنف المنظَّم بعض الضوء على العوامل التي منعت حدوثه بصفة عامة.

هناك بعض اللقطات المفيدة التي يمكن الحصول عليها من بحث الانتفاضات الفلاحية فيما بين تأسيس الهيمنة البريطانية على شبه القارة بعد معركة بلاسي (Plassey) وانتهاء التمرد. وقد أدى مؤخراً باحث هندي عملاً مفيداً جداً قام خلاله بتجميع كتلة ضخمة من المواد عن الاضطرابات المدنية بصورة عامة خلال المئة عام هذه. وقد نجد بينها عشر حالات واضحة على نحو معقول انقلبت فيها أعداد كبيرة من الفلاحين على سادتها. وكان خمس من تلك الحالات على الأقل خارج حدود مشكلتنا لكونها تتعلق إما بالحركات الإسلامية بين الفلاحين أو السكان الأصليين[155]. وبطبيعة الحال فإن سجل الانتفاضات الفلاحية بالكامل غير مؤثر

---

(155) Sashi Bhusan Chaudhuri, *Civil Disturbances During the British Rule in India, 1765-1857* (Calcutta: World Press, 1955).

ارجع إلى المسرد، «فلاحون» و«حركات فلاحية». هناك ثماني حالات في البنغال وردت في ص 28، الهامش رقم 2. من بين تلك الهوامش تتعلق الهوامش 14 و18 و22 و23 بجماعات غير هندوسية. وهناك واقعتان أخريان خارج البنغال؛ انظر ص 141 و172 للاطلاع على أحداث رئيسيّة. معرفتي بالهند ليست=

مقارنةً بالصين. وبالرغم من ذلك تظهر نقاط مهمة، فالانتفاضات التي سوف نبحثها لم تكن على نطاق كبير. إذ شملت الحالات كلها مظالم الفلاحين الاقتصادية على نحو شديد البروز. وقد تشكلت إحدى الانتفاضات تحسباً لإجراء مسح، ونسمع في انتفاضات أخرى عن قيام الفلاحين الغاضبين بشنق موظفي جمع الضرائب البراهميين الذين عانوا من ابتزازهم. وفي حالات أخرى ثار الفلاحون ضدّ جامعي الضرائب المسلمين[156]. وفي الحالة الأخيرة كانت عصابات المتمردين التي تضم بضع مئات من الأفراد تتجول في الريف تسلب وتنهب، وكان ينضم إليها السكان المتحالفون معهم ضدّ الحكومة التي لم تكن راسخة بقوة حينذاك. والنقطة الأخرى التي تستحق التأكيد هو أن التضامن في التمرد كان يمكن أن يعبر، بشكل مؤقت على الأقل، الخطوط الطائفية، بما في ذلك الخط الحاد الذي يفصل الفلاحين عن طوائف الحرفيين وخدم القرى. وفي إحدى الحالات انضم باعة لبن وباعة زيت وحدّادون. وفي حالة أخرى كان هناك حلاقون وخدم منازل، بينهم خدم المرابي[157]. ومن الواضح أن تشظي القرية الهندية ليس في كلّ الحالات حاجزاً ضدّ الدمار. ولكي نلخص ما يمكن تعلمه من هذه الأدلة على نحو أكثر عمومية، قد نستنتج أن الفلاحين كانت لديهم أفكار شديدة التحديد بشأن الحكم العادل والحكم الظالم، وأن المظالم الاقتصادية يمكن أن تدفع حتّى هؤلاء الناس المطيعين إلى التمرد على نطاق محلي، وأخيراً أن الزعامات التقليدية ذات الصلة الوثيقة بالفلاحين كان لها دور في تلك الانتفاضات.

= بالتفصيل الكافي لتمكنني من الحكم بدقة أي من الحالات تعكس أو لا تعكس الظروف الاجتماعية الهندوسية، حيث إن الإسلام في كثير من الأحيان طبقة رقيقة تعلو المؤسسات الهندوسية. ومن ناحية أخرى لا تبدو الحركة الإسلامية المحلية التي تدعو إلى المساواة بين البشر جميعاً (وهّابيو الحالة 14) ذات صلة باهتمام هذه المناقشة. والدراسة الأقصر بكثير من وجهة نظر متشددة اجتماعياً، وليس قومياً، هي: L. Natarajan, *Peasant Uprisings in India, 1850-1900* (Bombay: People's Pub. House, 1953).

فقد جمع ناتاراجان معلومات عن أربع مجموعات مهمة من الانتفاضات: 1) تمرد سانتال (Santal) في عام 1855-1856 وقامت بها جماعة محلية غير هندوسية؛ 2) وإضراب زراع النيلة في عام 1860، وهي حالة خاصة شملت اقتصاد المزارع؛ 3) وانتفاضات ماراترا (Marathra) أو اضطرابات ديكان (Deccan) في عام 1875، وهي الانتفاضة الوحيدة التي يبدو أنها شملت فلاحين هندوس عاديين؛ 4) وانتفاضات موبلاه (Moplah) التي انتشرت من 1836 إلى 1896، وهي مجموعة من الانتفاضات قام بها الزراع المسلمون ضدّ مُلاك الأراضي الهندوس. ويفشل هذا الكتاب المفيد رغم صغره في محاولته للعثور على تراث متشدد للتمرد يخص الفلاحين الهنود.

(156) Chaudhari, Ibid., pp. 65-66, 141, and 172.

(157) Natarajan, Ibid., pp. 23, 26, and 58.

في المرحلة الأخيرة من السِّلم البريطاني، ولاسيما في سنوات عدم الاستقرار التي أعقبت الحربين العالميتين، الأولى والثانية، فإنه من المرجح إلى حدّ كبير أنه كانت هناك انتفاضات متشابهة بصورة عامة. ومع ذلك لم يكن عنف تلك المرحلة ثورياً في أغلبه. وكان المكوِّن الثوري الذي كان يمكن أن يكون هناك تغطيه الحروب الدينية التي سيكون من اللازم التحدث قليلاً عنها. وبالرغم من ذلك، فقد حدث في إحدى المناطق، وهي حيدر أباد، أن تفجر السخط الجائش المكتوم في صورة انتفاضة ثورية لوقت قصير أثناء الاضطرابات المحيطة بالانسحاب البريطاني. وكتوقع يلقي قدراً كبيراً من الضوء على الوضع العام، يستحق التمرد في حيدر أباد المزيد من النقاش المفصل.

كانت حيدر أباد قبل الاستقلال واحدة من أكبر وأقوى الولايات التي يحكمها الأمراء، وكانت كذلك جزءاً من الهند حُفِظت فيه البنية السياسية والاجتماعية الموروثة من أيام الحكم المسلم بصورة أو بأخرى[158]. وكان حوالى 80 في المئة من السكان الأساسيين من الهندوس[159]. ومع أن حيدر أباد ربما كانت متخلفة عن سائر الهند، فليس هناك أدلة على أن وضع الفلاحين فيها كان أسوأ بكثير مما في أنحاء كثيرة أخرى من البلاد. ويتحدث الوصف المفصل عن التشظي المعتاد لحيازات الأراضي، والضغط السكاني الثقيل، حيث 15،1 فدان لِكُلّ رأس في مناطق زراعة الطعام في 1939 ـ 1945، ومشاكل الإيجار والدَّين والأعداد الكبيرة من العمال الزراعيين شديدي البؤس الذين يمثلون حوالى 40 في المئة من السكان[160]. وربما كان وضع بعض العمال الزراعيين الذين كانوا على شفا عبودية الدَّين، أسوأ مما في أنحاء أخرى من الهند[161]. ومع ذلك فمن الممكن العثور على ظروف مشابهة بصورة عامة في مناطق كثيرة حيث لا توجد انتفاضات. وعلاوة على ذلك فقد حدثت الانتفاضة نفسها في جزء من البلاد

(158) Wilfred Cantwell Smith, «Hyderabad: Muslim Tragedy,» *Middle East Journal*, vol. 4, no. 1 (January 1950).

يقدم وصفاً عاماً جيداً.

(159) Anwar Iqbal Qureshi, *The Economic Development of Hyderabad* (Bombay: [n. pb., 1949]), vol. 1, p. 30.

(160) المصدر نفسه، ص 39، 61، و67.

(161) المصدر نفسه، ص 72.

حيث كانت مشاكل الإيجار أقل حدة(162)، وانتشرت في هذه المنطقة، واسمها تيلينجانا (Telingana) من أندرا (Andhra) المجاورة حيث رسَّخ الشيوعيون أقدامهم بين طائفة مالكة للأراضي ثرية نسبياً(163).

بدأ الشيوعيون عملهم بين فلاحي تيلينجانا في حيدر أباد (Hyderabad) عام 1940. وكان نجاحهم مفاجئاً، فقد رفضت القرية تلو الأخرى، ولاسيما في المناطق الواقعة على حدود مدراس، في 1943 ـ 1944 طاعة أوامر مُلاك الأراضي، ورفضت العمل بالسخرة ودفع الإيجارات والضرائب(164).

لقد أعطت الفوضى والانهيار المؤقت للسلطة، حيث كان نظام(*) حيدر أباد يناور في محاولة لتجنب الاستيعاب في الاتحاد الهندي، الشيوعيين فرصة أخرى. وقد ادعوا حينذاك، في أواخر 1947 أو أوائل 1948، «تحرير» 2000 قرية على الأقل. ظهرت سوفياتات القرى وسيطرت على مساحة شاسعة. وحطم الشيوعيون لوقت قصير سلطة مُلاك الأراضي والشرطة، ووزعوا الأراضي، وألغوا الديون، وقاموا بتصفية أعدائهم بالطريقة الكلاسيكية. وقد تحدث مراقب واسع الاطلاع عن الانتفاضة باعتبارها «الأكبر ولوقت قصير وربما أكثر الانتفاضات الفلاحية فاعلية في آسيا خارج الصين»(165). وقد حاول نظام حيدر أباد استغلال الشيوعيين إلى جانب البلطجية الرجعيين المسلمين الذين جرى تنظيمهم في عصابات فاشية الطابع لمنع استيعاب أراضيه. وفي 13 أيلول/ سبتمبر من عام 1948 غزا الجيش البلاد في أقل من أسبوع. ولكنه احتاج إلى «بضعة أشهر» لتكثيف عمليات الجيش والشرطة، والآلاف من عمليات الاعتقال بدون محاكمة، وإطلاق النار على القيادات فوراً لقمع الفلاحين الذين يتزعمهم الشيوعيون في تيلينجانا(166).

الدرس الأول الذي يمكن تعلمه من الثورة غير الناجحة في حيدر أباد درس

---

(162) المصدر نفسه، ص 133-134.

(163) Smith, «Hyderabad: Muslim Tragedy,» p. 32, and Selig S. Harrison, *India: The Most Dangerous Decades* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1960), p. 162.

(164) Smith, Ibid., p. 33.

(*) اختصار لقب حكام حيدر أباد، وهو «نظام المُلك». وقد ظلوا يحكمون الولاية حتى ضمها إلى الاتحاد الهندي في عام 1948.

(165) انظر المصدر نفسه، ص 33-40.

(166) المصدر نفسه، ص 45، و47.

سلبي، فأي فكرة تفيد بأن الطائفة أو غيرها من السمات المميزة للمجتمع الفلاحي الهندي تمثل حاجزاً فعالاً أمام التمرد فكرة زائفة على نحو واضح، فهناك إمكانية ثورية بين الفلاحين الهنود. **ثانياً**: ليست الظروف المادية التي تحط من القدر في حدّ ذاته العامل الحاسم في إنتاج الانتفاضة، وإن كان من المؤكّد أنها تساهم في الإمكانية الشاملة. وليست هناك أدلة تبين أن وضع الفلاحين المادي كان أسوأ حيث اندلعت الثورة، وهناك أدلة مهمة على العكس. لقد مَكَّن انهيار السلطة السياسية من أعلى الشيوعيين من نشر سلطانهم بشكل مؤقت، وإن لم يرسخوا أقدامهم وكانت الظروف المشابهة في الماضي شرطاً للانتفاضات الفلاحية. وفي حيدر أباد في عامي 1947 و1948 كان ذلك الانهيار استثنائيّاً ومؤقتاً. وإذا تكرر في أماكن أخرى في المستقبل، فقد تظهر جيوب من الحكم الشيوعي بسهولة.

حتّى الآن لم يكسب التطرف الثوري ما يزيد على موطئ قدم غير مستقر ولم يكن له سوى نفوذ ضئيل في الهند[167]. وحتّى وفاة نهرو وما بعدها، كانت الحكومة المركزية من القوة بما يكفي لسحق الشيوعية عندما تكون ثورية واحتوائها ضمن القيود القانونية عندما تكون إصلاحية. ولنعد بالنظر إلى السجل لرؤية السبب في ذلك.

أشرت من قبل إلى أن مؤسسة الطائفة في العصور ماقبل البريطانية كانت توفر طريقة لتنظيم المجتمع المحلي على نحو يجعل الحكومة المركزية شيئاً زائداً على الحاجة وليس شيئاً يجب تغييره عندما تسوء الأمور. وكانت الطائفة كذلك طريقة لتنظيم المجتمع شديد التشظي المكون من أعراق وديانات ولغات من الكثرة بحيث يمكنها على الأقل العيش معاً في المنطقة نفسها. ومع أن التغلب على هذا التشظي كان ممكناً أحياناً بطرق بسيطة في مناطق محددة، فمن المؤكّد أنه كان حاجزاً يحول دون التمرد واسع النطاق. وعلاوة على ذلك عزز نظام الطائفة الخضوع التراتبي. دع رجلاً يشعر بالإذلال من خلال ألف عمل يومي وسوف يتصرف بطريقة مذلة. ولم يكن أدب الطائفة التقليدي زائدة فحسب، بل

---

(167) لمعرفة المزيد من التفاصيل، انظر: Gene D. Overstreet, *Communism in India* (Berkeley: University of California Press, 1959).

ومما يؤسف له أن هذا المجلد الكبير يفعل القليل للربط بين الشيوعية والاتجاهات الاجتماعية الهندية.

كانت له عواقبه السياسية المحددة. وأخيراً، فقد كانت الطائفة، باعتبارها صمام أمان، توفر شكلاً من الحراك الجماعي إلى أعلى من خلال إضفاء الصبغة السنسكريتية، ولكن في إطار النظام التقليدي. لقد كان المجتمع الهندي مختلفاً في كلّ شيء عن الصين الإمبريالية.

ظلت تلك العوامل قائمة في الريف، وإن كانت بقوة تزداد ضآلةً، جرى تحديث محدود في ظلّ حكم البريطانيين. وكانت الطريقة التي جرى بها التحديث في مصلحة الاستقرار من نواحٍ كثيرة، فقد حدثت أزمة التمرد قبل أن تتعلم الحركات المتشددة كيف تحول الانتماءات الرجعية إلى ثورات؛ وهناك إشكالية ما إذا كانت قد استطاعت أن تفعل ذلك بهذا التمرد أم لا، فعندما بلغت الحركة القومية الفلاحين كانت لديها ميول تصالحية لأسباب ناقشناها من قبل. ومن الواضح بما يكفي أن نقل السلطة إلى أيدي الهنود تحقق بدون أزمة حقيقية بين الحكام؛ وحين حدثت أزمة صغيرة في حيدر أباد، كان هناك تمرد ثوريّ إجهاضيّ.

هناك جانب يستحق قدراً من الاستكشاف أكبر مما يمكنني توفيره، فربما وجد كثير من العداوات، التي ولّدها تدخل العالم الحديث، متنفساً له في أهوال الحرب الطائفية بين المسلمين والهندوس. وكمؤشر على أهميتها، يكفينا تذكر أن ما يقدر عددهم بمئتي ألف شخص قُتِلوا في أعمال الشغب التي صاحبت التقسيم والاستقلال، بينما يُقال إن 12 مليون شخص فروا في الاتجاه المعاكس بين الدولتين[168]. وقد اتّخذ العداء بين الديانتين، بطبيعة الحال، أشكالاً عنيفة بشكل متقطع على امتداد فترة طويلة من التاريخ الهندي. ويبدو أن ذلك كان في الأساس نتيجة لجهود الحكام المسلمين تغيير ديانة الرعايا الهندوس بالقوة. غير أن الصراع الديني والتعصب الديني في القرن العشرين مختلفان من حيث النوعية، فهما أقرب شبهاً بظاهرة إحياء الثقافة الوطنية الشهيرة، وهي أنه في أنحاء كثيرة من العالم عندما تبدأ الثقافة الراسخة في التآكل، مما يهدد بعض السكان، يرد الناس على ذلك بإعادة تأكيد أسلوب الحياة التقليدي بحماس متزايد ومتعصب. وفي كثير من الأحيان لا تربط إعادة التأكيد بالواقع التاريخي سوى صلة ضئيلة. ويبدو أن شيئاً من هذا القبيل حدث في الهند، وهو الاتجاه الذي ينبغي أن يحظى

(168) Andrew Mellor, *India since Partition* (New York: F. A. Praeger, 1951), p. 45.

بدراسة أكثر تفصيلاً مما حظى به بالفعل. وقد كان للمشاعر الطائفية دور في نسخة الهند الباهتة من المرحلة الرجعية. والواقع أنها كانت إلى حدّ كبير جانبها الأشد سوءاً. غير أنها كانت اتجاهات غير رسمية ومعادية للحكومة، على الأقل بالنسبة إلى الجمهورية الهندية وقياداتها. ويرجع الفضل دائماً إلى كلّ من غاندي ونهرو في معارضة العنف الطائفي بِكُلّ ما أوتيا من قوة. وربما كانت الحرب الطائفية بديلاً عن الثورة، كما أنها ليست سوى تجلٍ متطرف لتشظي المجتمع الهندي الذي يشكل عقبة في سبيل العمل السياسي الفعال **كلّه**، وليس التشدد الثوري وحده. وربما كان الهدف الطبيعي لهذا التشدد هو المنبوذون والبروليتاريا الريفية. وبالإضافة إلى الاتجاه نحو إضفاء الطابع السنسكريتي، يواجه التشدد عقبات أخرى في هذا الصدد، فلا يمكن للثوريين استمالة البروليتاريا الريفية، ولو تحت غطاء سلمي، دون معاداة كتلة الفلاحين الصغار والمتوسطين. وفي كل الأحوال، فإن مشكلة الحركة الثورية الحقيقية هي فصل قرى ومناطق بكاملها عن الحالة الراهنة، وهو أمر فِعله بالغ الصعوبة في ما يزيد على قاعدة محلية محدودة في الهند، فقد أقام الشيوعيون في بعض المناطق استمالتهم على الولاءات اللغوية والإقليمية. وفي مناطق أخرى فعلوا ذلك وحاولوا العمل من خلال نزاعات الطوائف كذلك[169]. وقد تكون استمالة المشاعر المحلية والانقسامية في بعض الأحيان تكتيكات ثورية جيدة. ولكن عندما يحين وقت صهر السخط المحلي في سياسة أكبر، فإن تلك العداءات البسيطة لا يمكنها سوى تحييد بعضها البعض لتصبح نشازاً من الخصومات. وتأتي الثورات بالمُثُل النموذجية الإنسانية وليس المُثُل النموذجية التافهة.

إن مشكلة التكتيكات التي تتغير بسرعة (لأسباب لا علاقة لها بالظروف في الهند) والارتباط بحكومة أجنبية، ولتكن الروسية أو الصينية، هي كذلك عقبات كَأْدَاء تواجهها الجماعات الوحيدة التي لها أي حقّ في التراث الثوري في الوقت الراهن. وأهم شيء هو أن نظام نهرو الحاكم كانت تقف إلى جانبه الطبقة العليا من الفلاحين، فقد كانت قوى تمسك بأوراق اللعب القوية، وإن كانت جميعها أوراق موروثة من الماضي الذي سوف تتضاءل قيمته باطراد ما لم يبدأ قادة الهند

(169) Harrison, *India: The Most Dangerous Decades*, pp. 222-223.

يقدم مثالاً جيداً.

التيارات العميقة التي تشكل مستقبل الريف الهندي بالفعل ويسيطرون عليها. ومع أن النتائج كانت بطبعها لا يمكن التكهن بها، فقد يكون من الممكن فهم المشكلة نفسها من خلال دراسة أسباب عمل ما تمّ عمله وترك ما لم يُعمل.

8. الاستقلال وثمن التغير السلمي

في الوقت الذي طُرِد فيه البريطانيون عام 1947، أحكمت حلقة مفرغة إغلاق نفسها في المجتمع الهندي، فلم يكن هناك سوى دافع صغير جداً نحو التصنيع إذ لم يكن يجري استغلال الموارد وتجميعها من أجل بناء المصنع. وكانت الزراعة راكدة وغير كافية لأن المدينة لم تكن تذهب إلى الريف لتحفيز الإنتاجية أو تغيير المجتمع الريفي. ولهذا السبب نفسه لم يكن الريف يولِّد الموارد التي يمكن استخدامها للنمو الصناعي، بل إن مالك الأرض والمرابي كانا يحصدان أي فائض، لأغراض غير إنتاجية في الأساس.

قد يحمل الحديث عن الحلقة المفرغة دلالة على أن الوضع لا أمل فيه. وهذا ليس صحيحاً، فكما تبين التجربة التاريخية في الدول التي شهدت تحولاً صناعياً مؤخراً، أن هناك سياسة يمكن أن تكسر الحلقة. والمشكلة والحل على قدر كبير من البساطة في عناصرهما الجوهرية، فهما يصلان إلى حدّ استغلال توليفة من الحوافز الاقتصادية والإكراه السياسي لحث الناس على الأرض كي يحسِّنوا الإنتاجية ويقومون في الوقت ذاته بدور كبير في الفائض الذي يتم توليدها على هذا النحو لإقامة المجتمع الصناعي. وراء هذه المشكلة هناك مشكلة سياسية، وهي ما إذا كانت طبقة من الناس قد نهضت في المجتمع وكانت لديها المقدرة والقسوة كي تفرض التغييرات، فقد كان لدى إنجلترا سادتها الإقطاعيون ورأسماليوها الأوائل، وكان لدى روسيا شيوعيوها، ولدى اليابان أرستقراطيوها المعارضون الذين أمكنهم التحول إلى بيروقراطيين. أما الهند فقد اتسمت بالشح إلى حدّ ما في ما يتعلق بهذا الموضوع.

قبل أن نتعمق أكثر من ذلك من المناسب التحذير مرة أخرى من نوع معين من النزعة السيكولوجية وقبول الحقائق كما هي - دون التأكد بحق من سبب كونها حقائق - في التعليق على غياب دافع أقوى نحو التغيير. ويمكننا حالياً قصر الأمور على الريف. وإلى حدّ ما لعدم وجود مصطلح أفضل، أشرنا إلى مالك الأرض على أنه طفيلي. ولا ينبغي أن يُفهَم هذا على أنه كان في كلّ مكان

يجلس في الظل ليدع الإيجارات تتدفق عليه، مع أن هذا يحدث كذلك، وربما على نطاق واسع نوعاً ما، فقد كان هناك مُلاك أراضٍ كثيرون يعدون أشخاصاً نشيطين ويتسمون بالحيوية، وقد أبدوا الكثير من موهبة الاستعداد لاتخاذ المبادرة أو الرغبة في الإنجاز مثل ما يأمل المرء أن يجده في الرأسمالي البروتستانتي الأكثر نموذجية. ولكن داخل إطار المجتمع الهندي كان لا يمكن لمهارات التجديد تلك إلا أن تقبض على زمام النظام القمعي القديم، فقد يجد مالك الأراضي كلّ أنواع الطرق التي يرفع بها إيجارات مستأجريه، والتناوب بين المحاكم البريطانية والآليات التي توفرها البنية السياسية والاجتماعية للقرية[170]. وقد يكون من السهل تكديس حالات التجديد في إطار النظام لبيان أن عدم وجود هذه الموهبة ليس هو المشكلة. ومن المحتمل أن يكون الأشخاص الذين لديهم استعداد للمبادرة أقلية في أي جماعة كبيرة. وليست المشكلة مشكلة إطلاق العنان لهذه الموهبة وكذلك التحكم فيها من أجل أغراض اجتماعية أكبر، فخلق الوضع المناسب لإطلاقها مشكلة سياسية بالمعنى شديد الاتساع.

لا يشكل عدم وجود موهبة التجديد في الريف أي عقبة، وكذلك الحال بالنسبة إلى نقص الموارد. ومن المحتمل أن تكون هناك موارد كافية. ولكي نكون مقتنعين بشأن هذا الموضوع، يمكننا النظر إلى قرية واحدة من خلال عيني أحد الأنثروبولوجيين:

«يؤدي مزارع جوبالبور (Gopalpur) عملياته الزراعية على نطاق لا يمكن إلا لدولة غنية تحمُّل نفقاته، فبدلاً من استخدام الكميات المناسبة من البذور جيدة النوعية والقدرة المعروفة على الإنبات، ينثر المزارع كميات كبيرة بإسراف من البذور غير المنتقاة وغير المختبرة. ولأنه يعجز عن حماية النباتات الصغيرة في الحقل فهو يضطر لمشاركة شتلاته مع كلّ طير وحشرة وحيوان بري يصل إليها. وهو يكوِّم سماده وسباخه خارج بابه بإهمال، دون أن يحميه من الشمس والمطر. وبدلاً من تخزين محصوله الذي حصده بحرص نجده يضعه داخل منزله في جرار من الطين، أو ما هو أسوأ على أرضية مصنوعة الحجر على نحو خشن. وما لا

(170) توجد بعض النماذج الحية في: Walter C. Neale, *Economic Change in Rural India; Land Tenure and Reform in Uttar Pradesh, 1800-1955*, Yale Studies in Economics; 12 (New Haven: Yale University Press, 1962), pp. 204-205.

تأكله الفئران تثقبه الديدان والسوس وتحيله إلى مسحوق[171].

مع أنه ليست كلّ القرى على ما تتسم به هذه القرية من سوء - البعض أشد سوءاً والقليل أفضل - فمازال الوضع مميزاً في كلّ أنحاء الهند بعد سبعة عشر عاماً من الاستقلال. وهناك أكثر من 500 ألف قرية في الهند. اضرب الوضع في هذه القرية في عدة مئات من الآلاف وسترى الموارد المحتملة الموجودة التي توجد بمجرد تغيير الطريقة التي يؤدي بها الناس ممارساتهم الزراعية، وهم لن يتغيروا ببساطة لأنه لم يطلب منهم أحد أن يفعلوا ذلك. وهذا هو ما يحدث من فترة. ولا بُدَّ من تغيير الوضع الذي يواجهه الناس إذا كانوا سيغيرون سلوكهم. وإذا لم يكن ذلك قد حدث بعد، وهو لم يحدث بصورة عامة، فمن المرجح أن تكون هناك أسباب سياسية. وفي هذا الجزء الأخير من المناقشة ستكون المهمة هي العثور على الأسباب، وتقييم العقبات التي تحول دون التغيير، والدوافع التي لا بُدَّ من وجودها للتغلب عليها. وليست المهمة خاصة بالتكهن، بل هي مجرد مهمة لتحليل مشكلة لاقتراح مجموعة الحلول الممكنة وتكاليفها النسبية، بما في ذلك تكلفة عدم العثور على حلّ.

سيكون من الأفضل البدء بنظرة سريعة أخرى على المشهد السياسي الوطني والقوى الفاعلة في المجتمع الهندي ككل، عند بداية الاستقلال في عام 1947. وكان الاحتلال البريطاني قد أتى إلى الوجود بحركة معارضة، هي حزب المؤتمر الذي يضم مفكرين مثل نهرو يميلون إلى الاشتراكية. وهناك رجال الأعمال الأقوياء الذين كانت تلك الأفكار سُمّاً بالنسبة إليهم. كما كان يضم الصحافيين والمحامين الذين كانوا يعبرون بشكل بارز عن مجموعة عريضة من الأفكار - حيث يرتكزون جميعاً على قاعدة فلاحية أيقظها غاندي الذي كان لديه في تكوينه من الرجل المقدس الهندي التقليدي ما هو أكثر من السياسي الحديث. وكانت الطبقة العاملة الصناعية لا تزال صغيرة جداً ولم يكن لها حتّى ذلك الحين أي دور سياسي كبير. وقد أسكتت المعارضة المشتركة للبريطانيين الذين وفر نظامهم للجميع تفسيراً مريحاً لِكُلّ شيء يبدو خطأً، الصراع بين الزعماء البارزين لتلك الجماعات وعودتهم على العمل معاً. وظهرت تلك الصراعات على السطح

---

(171) Alan R. Beals, *Gopalpur; a South Indian Village* (New York: Holt, Rinehart and Winston, [1963]), p. 78.

بمجرد اختفاء العدو المشترك. ومع ذلك فإن العناصر المحافظة، في غياب أي حركة راديكالية قوية بين العمال الصناعيين أو الفلاحين، لم تجد حتّى ذلك الحين صعوبة كبيرة في المحافظة على سير الهند في مسارها المعتدل الذي لم يكن قد هدد مصالحها على نحو خطير بعد.

إن الصراع على السياسة الاقتصادية عقب الاستقلال مباشرةً يلقي ضوءاً كاشفاً على قوة المعتدلين، فقد بدأ مجتمع الأعمال بدعم من سردار والابهباي باتل(*) (Sardar Vallabhbhai J. Patel) هجوماً ناجحاً على نظام تقييد أسعار الطعام وغيره من السلع الأساسية. وقد ألغت الحكومة القيود لتواجه تضخماً من الطراز الأول، فقد ارتفعت الأسعار بنسبة 30 في المئة خلال بضعة أشهر. وبعد ذلك أعادت الحكومة فرض القيود بعد أن عانت الملايين التي كان دخلها يكفي بالكاد لشراء الضروريات في ظلّ الظروف «الطبيعية» معاناةً شديدة. في ذلك الحين كان باتل أحد شريكين في «حكومة الاثنين» ـ كان نهرو الثاني ـ التي حكمت الهند منذ التقسيم حتّى وفاة باتل في عام 1950. وباعتبار باتل متحدثاً باسم الأعمال التجارية فقد كان الزعيمَ الذي يبحث عنه مُلاك الأراضي والهندوس الأصوليون للحماية من تهديدات الإصلاحات والعلمانية. وفي تلك الفترة لم يكن غاندي يتدخل في السياسة إلا عندما يشعر بأن المبادئ الأخلاقية المهمة في خطر. وكان تدخل غاندي يجعل الكفة تميل بشكل كبير ناحية رفع القيود. وهكذا فإنه في القضية التي كانت تؤثر على رفاهة الملايين، وكانت أول قضية تُثار بعد الاستقلال، قدم زعيم الجماهير الفلاحية دعمه للمحافظين[172]. ونرى في هذه الواقعة الصلة الحميمة بين الفلاحين والمصالح التجارية التي كانت إحدى الحقائق المهمة في السياسة الهندية.

اغتيل غاندي في عام 1948. وتوفي سردار باتل في عام 1950. وخلال عام نجح نهرو من خلال سلسلة من المناورات البرلمانية وتلك التي جرت وراء الكواليس من جعل نفسه زعيم حزب المؤتمر والبلاد بلا منازع. وفي النهاية كانت

(*) أول نائب لرئيس وزراء الهند ووزير للداخلية بعد الاستقلال في عام 1947. وكان يُعرف برجل الهند الحديدي. وفي عام 1919 قاد تمرداً للفلاحين ضدّ السلطات البريطانية. وفي عام 1945 تولى رئاسة حرب المؤتمر مع نهرو. وبعد الاستقلال نجح في دمج الولايات العديدة التي يحكمها أمراء في جمهورية الهند.

(172) انظر: Brecher, *Nehru; a Political Biography*, pp. 509-510.

للاطلاع على واقعة رفع القيود، وص 390 و395 للاطلاع على حكومة الاثنين وشخصية باتل.

الهند مستعدة للتحرّك قُدُماً، أو على أقل تقدير لبدء التعامل بجدية مع مشاكلها، فقد أُنشئت لجنة التخطيط في آذار/ مارس من عام 1950 وكان نهرو رئيسها. وبدأت الخطّة الخمسية الأولى في عام 1951 وأعقبتها مباشرةً الخطّة الثانية والخطّة الثالثة. ومع ذلك، لم تصبح الحكومة ملتزمة بـ «النمط الاشتراكي للمجتمع» حتّى عام 1955[173].

ومع أنه كان هناك قدر كبير من الحديث عن الاشتراكية يكفي لإزعاج مجتمع الأعمال على نحو شديد الجدية، فلم يتم عمل الكثير. وبحلول عام 1961 بدأت الحكومة المركزية تشغيل عدد من الشركات في مجالات مختلفة، مثل الطاقة الذرية والإلكترونيات والقاطرات والطائرات والمعدات الكهربية والآلات والمضادات الحيوية، بينما كانت حكومات الولايات تمتلك أو تدعم عدداً من الشركات الأخرى. ولكن نصيب الصناعة الخاصة ظلّ كبيراً جداً. وطبقاً للنصّ الثالث للخطّة الخمسية الثالثة، كانت الحكومة تأمل في زيادة إسهام القطاع العام في التصنيع من مستواه الذي يقل عن اثنين في المئة في عام 1961 إلى الربع تقريباً. ومع ذلك فقد كان نصيب الأسد من أموال الاستثمارات مخصصاً للنقل والاستثمار، أو بعبارة أخرى لخلق الخدمات اللازمة للصناعة الخاصة[174]. وليس في هذه السياسة شيء خطأ بالضرورة. ولكن يبدو أنه خطأ خطير أن نشير إلى التجربة الهندية على أنها شكل من الاشتراكية، فمن المؤكّد أن التقدّم كان في الصناعة. ولن أحاول تقييمه، في ما يتجاوز تسجيل التأكيد الإحصائي شديدة التجريد على أن مؤشر الإنتاج الصناع ارتفع من 100 في عام 1956 إلى 158,2 في 1963، أو بما يزيد على النصف، وأن دخل الفرد ظلّ متقدماً بصورة كبيرة على زيادة السكان بحيث سجل زيادة بطيئة مقدارها حوالى اثنين في المئة في الفترة من عام 1951 إلى 1961[175]. لا حاجة إلى تكرار التحذير من أن هذه الأرقام تحتوي على قدر كبير من التخمين، فقد حدث التقدّم حتّى يومنا هذا تحت رعاية رأسمالية إلى حدّ كبير.

---

(173) المصدر نفسه، ص 432-436، 520، 528-530.

(174) India. Planning Commission, *Third Five Year Plan* ([Delhi: Manager of Publications, 1961]), pp. 14, and 23.

(175) *Far Eastern Economic Review, 1964 Yearbook*, pp. 174, and 168.

كان هناك هبوط بسيط في دخل الفرد بناءً على تقديرات 1962-1963.

وفي الزراعة كذلك كانت الخطوط الأساسية هي السعي إلى إنتاج أكبر في إطار النظام السائد الموروث من أكبر والبريطانيين. وكانت هناك شعبتان للسياسة في عهد نهرو: هجوم على مشاكل مِلكية الأراضي والسعي من خلال برنامج لجنة التنمية، لتحفيز إنتاج الفلاحين.

بعد تحقيق استقلال الهند بوقت قصير شنت الحكومة هجوماً مباشراً على مشكلة الزميندارات التي طالت مناقشتها، فلم يكن الزميندار، كما رأينا مالكاً للأرض فحسب، بل جامعاً للضرائب يتوسط بين الحكومة والزارع الفعلي. ولم يكن الهدف من إلغاء الزميندار بحال من الأحوال شكلاً اشتراكيّاً من أشكال الزراعة بل كان تشجيعاً لزراعة الفلاحين من خلال إعطاء من يفلح الأرض بالفعل حصة دائمة في الأرض التي يزرعها، ومن خلال منع الإيجارات غير المعقولة، والسخرة، وغير ذلك من أشكال الاستغلال[176]. وقد تُرِك التشريع لِكُلّ ولاية على حدة من ولايات الجمهورية الجديدة. ويمثل التنوع الكبير للظروف المحلية سبباً وجيهاً جداً للقيام بذلك. ومن ناحية أخرى أدى ترك المسألة للولايات إلى زيادة نفوذ جماعات المصالح. وسرعان ما تحدت تلك الجماعات مشروعية الإصلاح. وعندما أصبح ذلك التعويق خطيراً، غيرت الحكومة المركزية الدستور لتسريع العملية[177]. وبحلول عام 1961 زعمت المصادر الرسمية أن الوسطاء قد الغوا في أنحاء البلاد، فيما عدا بضعة جيوب صغيرة. وكان الوسطاء من قبل لهم حقوق في حوالى 43 في المئة من الأراضي الزراعي في الهند، وهي حصة يزعمون أنها انخفضت إلى حوالى 8،5 في المئة بحلول عام 1961[178]. وتثير النظرة الأكثر إمعاناً شكّاً قويّاً في أن الصلة بين هذه الإحصاءات والواقع الاجتماعي في الريف تقوم على المصادفة إلى حدّ كبير.

سيكون الحديث عن الإلغاء فحسب في حالة الزميندارات على قدر كبير من التضليل، ففي العديد من الولايات لم تضع الحكومات حداً لمقدار الأرض التي يمكن أن يحتفظ بها الزميندارات ما داموا يستخدمونها لإقامتهم وزراعتها بالفعل.

(176) Govindlal Dalsukhbhai Patel, *The Indian Land Problem and Legislation* (Bombay: N. M. Tripathi, 1954), p. 402.

(177) المصدر نفسه، ص 477.

(178) انظر: *Times of India Directory and Year Book, 1960-1961*, p. 102.

وكان الغرض هو ذلك الغرض الذي يحظى بالثناء الخاص بتحاشي تفتيت المزارع الكبيرة الأكثر كفاءة، وإن كان لا بُدَّ أن نتذكر أن المزرعة الكبيرة في الهند هي في الغالب حيازة كبيرة مؤجرة لكثير من صغار المستأجرين أكثر منها وحدة زراعية تُدار بكفاءة. ولكن النتائج في مناطق كثيرة كانت قيام الزميندارات بحملات لطرد المستأجرين الذين أمضى الكثير منهم فترات طويلة على الأرض، بغرض إضافة المساحة إلى مزارعهم المقيمين عليها. وأشار دارس حذر إلى النتيجة على أن نزع مِلكية لم يسمع عنه أحد فيما مضى من تاريخ الهند(179). بل إن نصّ الخطّة الخمسية الثالثة يؤكّد أن أثر تشريع الإيجار كان عند تطبيقه أقل مما كان مأمولاً، لأن مُلاك الأراضي طردوا المستأجرين بحجة التسليم الطوعي. وظل سجل الولايات الخاص بتحسين الأمور غير منتظم حتّى نهاية عام 1963، أي بعد عقد من بداية التغييرات(180). وتشير الملاحظات التي تمت على الأرض والدراسات المحلية إلى حدوث تغير قليل جداً. واستنتج دانييل ثورنر (Daniel Thorner) في عام 1960 أنه «في الأساس كان الكبار يحوزون مساحات كبيرة من الأراضي وكانوا يجعلون غيرهم يفلحونها لهم»(181).

ومع ذلك فقد كان الأقوياء في الريف أقل أمناً بكثير عما كانوا عليه، فلم تعد الآلة الحكومية تقف وراءهم بالقوة التي كانت عليها في عهد الحكم البريطاني. وبقدر ما يمكنني الوصول إليه من الحقيقة، يمكنني المغامرة بقول إن الكبار لم يعودا كباراً كما كانوا من قبل، وإن تشريع الإيجار في عهد نهرو كان عنصراً مهماً في السياسة العامة التي كان من نتائجها الأساسية تشجيع المُلاك الصغار والفلاحين الأغنياء على أن يصبحوا الملمح السائد في المشهد الريفي الهندي(182). هذا الانطباع تعززه الدراسة الإحصائية لتوزيع ملكية الأراضي التي

---

(179) Patel, Ibid., pp. 478-479.

(180) India. Planning Commission, *Third Five Year Plan*, pp. 224-225.

وقد أوردت في ص 294 *Far Eastern Economic Review* (7 November 1963) نقداً مستمراً للولايات بواسطة لجنة التخطيط لعدم التقدّم في الإصلاح الزراعي.

(181) Thorner, *Land and Labour in India*, p. 5.

ولاحظ كذلك ص 4 حيث يعرض ملاحظات مباشرة عن معرض مشروع تنمية المجتمع في إيتاوه (Etawah).

(182) انظر: Neale, *Economic Change in Rural India; Land Tenure and Reform in Uttar Pradesh, 1800-1955*, p. 257.

أُجريت في 1953 ـ 1954، وهو الوقع الذي كان من المفترض أنه أُلغي فيه الوسطاء تقريباً. وهذه الإحصائيات لا يمكن التعويل عليها إلى حدّ كبير في الهند، لأسباب سبقت الإشارة إليها. ولكن الاستنتاج العام، وهو أن حوالى نصف إجمالي المساحة كان بحوزة أقل من ثمن السكان الزراعيين، فمن المحتمل ألا يكون مضللاً إلى حدّ كبير[183]. وتتسم السياسة الزراعية الرسمية بمسحة من المساواة تظهر على نحو أقوى في الخطب أكثر منها في النتائج. ويصدق هذا كذلك على برنامج تنمية المجتمع الذي يمكننا التحول إليه الآن.

ليس للسوابق الفكرية والمؤسسية لبرنامج تنمية المجتمع أبعد صلة بالاشتراكية الماركسية. وأحد المكوِّنات المهمة هو إيمان غاندي بالنسخة المثالية من القرية الهندية باعتباره أنسب مجتمع للإنسان المتمدين. والعنصر الثاني هو التجربة الأمريكية مع خدمة التوسع الزراعي. وكان العنصر الثالث تأثيرات النظام الأبوي البريطاني، وبالأخص حركات «الارتقاء بالقرية». ويبدو لي أن العنصر الأخير هو الأهم. ومع الاستثناء المهم الخاص بالمقياس الذي جرت تجربته عليه، لا أجد شيئاً مهماً في برنامج تنمية المجتمع لم يجرَّب أو يوصى به في روايات مثل *The Remaking of Village India*[184] أو كتابات السير مالكوم دارلنج.

أنتج ذلك الأصل الغريب فكرتين أساسيتين تشكلان المبادئ الأساسية لبرنامج تنمية المجتمع. إحدى هاتين الفكرتين هي أن فلاحي الهند سوف يرغبون في التقدّم الاقتصادي والحفاظ عليه من خلال جهودهم بمجرد أن تُعرض عليهم مزاياه. أما الفكرة الأخرى فهي أنه لا بُدَّ من حدوث التغيرات على نحو ديمقراطي، أي استجابةً لـ «الحاجات المحسوسة» ـ عبارة مفضلة ـ للقرويين الهنود الذين سيتمكنون بصورة أو بأخرى من المشاركة في تخطيط حياة أفضل للجميع. وافترض جزء كبير من مناقشة البرنامج في البرلمان أن هناك مستودعاً

---

(183) الأرقام معروضة في: Mitra, «Tax Burden,» in: Ralph Braibanti and Joseph J. Spengler, eds., *Administration and Economic Development in India*, Duke University. Commonwealth-Studies Center. Publications; 18 (Durham, N. C.: Published for the Duke University Commonwealth-Studies Center, 1963), p. 299.

(184) Frank Lugard Brayne, *The Remaking of Village India*, being the Second Edition of *«Village uplift in India»*, With Forewords by H. E. Sir Malcolm Hailey and H. E. Sir G. F. De Montmorency (London: H. Milford; New York: Oxford University Press, 1929).

كبيراً من الطاقة والحماس الشعبيين اللذين يمكن ضخهما باسم النماذج المثالية الاجتماعية الجديدة والمحددة على نحو غامض بعض الشيء.

ويذكّرنا الجو العام، وكذلك الإحباطات اللاحقة، بـ «الذهاب إلى الشعب»(*) الخاصة بالمفكرين الروس في القرن التاسع عشر. وقد بلغ الأمر بوزير تنمية المجتمع والتعاون ذات مرة أن أنكر أن يكون التقدّم الاقتصادي هو الهدف الحقيقي:

«لا يهدف مشروع تنمية المجتمع إلى إنتاجية أعلى في الزراعة والصناعة، إلى طرق ومنازل أفضل، وإلى مدارس وعيادات أكثر. إن أي من هذا لا يمثل غايةً من الغايات التي يسعى المشروع إلى بلوغها، فليست هناك غايات متعددة لمشروع المجتمع، بل غاية واحدة، وهدف واحد لا يمكن تجزئته وهو المعيشة الأفضل»[185].

أظهرت الأحداث أن جماهير الفلاحين كانت مترددة في تبني أساليب الزراعة الجديدة التي جاء بها الغرباء واتضح أن الإقناع الديمقراطي شديد البطء وإجراء يفتقر إلى الكفاءة عندما أصر المخططون البيروقراطيون على النتائج السريعة. وتشكل هذه المصاعب لب معضلة الإصلاح الديمقراطي الذي كانت حكومة نهرو ملتزمة به التزاماً عميقاً.

بدأ برنامج تنمية المجتمع العمل في عام 1952، وبذلك فقد مضت عليه اثنتا عشرة سنة عند كتابة هذا الكلام. وفي الجزء الأخير من عام 1963 أعلنت الصحافة أن كتل التنمية (أي مناطق مشروعات التنمية) غطت الهند كلها تقريباً[186]. ومع أن حزب المؤتمر وافق في أوائل عام 1959 على قرار بإعلان نسخة معدلة من النزعة الجماعية كهدف للمستقبل، فلم يتم أي شيء لتنفيذ هذا

(*) في عامي 1873 و1874 قام مئات من الشباب من بينهم نساء بـ «الذهاب إلى الشعب» مرتدين ملابس الفلاحين، وقد غزوا الريف وسعوا إلى إثارة الفلاحين بخطبهم. ولكن الفلاحين لم يفهموا شيئاً وألقت الشرطة القبض على الثوار الشبان وحوكموا محاكمات سياسية.

(185) Dey, «Community Projects in Action,» in: Park and Tinker, eds., *Leadership and Political Institutions in India*, p. 384.

المقال ككل نموذج جيد للإيمان الرسمي الأعمى ببرامج تنمية المجتمع.

(186) *Times of India directory and Year Book* (27 November 1963).

القرار[187]. وفي الواقع، كان لا بُدَّ أن يمضي برنامج تنمية المجتمع بحذر شديد في ما يتعلق بأي تغييرات تؤثر على البنية الاجتماعية الريفية. وفي البداية لم تذكر التوجيهات الرسمية لمسؤولي البرنامج المتصلين بالقرويين أي شيء عن الطائفة، أو علاقات المِلكية، أو القوى العاملة الفائضة في القرية ـ أو بعبارة أخرى، أي من المشاكل الحقيقية[188]. ولم أعثر على ما يشير إلى حدوث تغيير بخصوص هذا الموضوع. وكان الجزء الأكبر من محاولة التغيير موجهاً إلى إحياء ديمقراطية القرية وإعادة إدخالها من خلال تشجيع مجالس القرى (بانجايات)[*]. (Panchayats) وكان الأثر في بعض أجزاء البلاد هو إضعاف سلطة مُلاك الأراضي القدامى أو حتّى النخبة الفلاحية. ولكن العملية لم تقطع شوطاً بعيداً جداً. وكانت الفكرة الأساسية لديمقراطية القرية قطعة من حنين غاندي الرومانسية إلى الماضي لا صلة لها بالظروف الحديثة. وربما كانت القرية الهندية ماقبل الحديثة استبداداً صغيراً بقدر ما هي جمهورية صغيرة؛ ومن المؤكّد أن القرية الحديثة كذلك. ولكي يتم تحويل القرية ديمقراطيّاً بدون تغيير علاقات المِلكية عبث محض. (كون إعادة توزيع الأراضي ليس في حدّ ذاته حلاً من الوضوح بحيث لا يحتاج الأمر إلى تعليق). وأخيراً فإن وسائل التغيير الحقيقية، أي تلك العوامل التي تحدد مصير الفلاحين، تقع خارج حدود القرية. ومن خلال صندوق الاقتراع ومن خلال ضغط الفلاحين على الدولة والسياسة الوطنية، يمكنهم أن يفعلوا شيئاً بشأن تلك المسائل، ولكن ليس في إطار سياسة القرية. وفي أي حدث بعد أن بدأ البرنامج يواجه مشاكل حادة وبعض النقد الثانوي في أحد تقييماته الدورية، بل إنّه حتّى المسؤولين الأكثر إيماناً بأفكار غاندي رفضوا علناً مفهوم استقلال جمهوريات القرى وأيدوا وجود إشراف أشد صرامة من أعلى[189].

---

(187) بناءً على قرار ناجبور (Nagpur Resolution) كما بات معروفاً، فإنه «ينبغي أن يكون النمط الزراعي في المستقبل هو نمط الزراعة المشتركة التعاونية الذي تكون الأرض فيه مجمعة من أجل الزراعة المشتركة، مع بقاء المزارعين محتفظين بحقوق ملكيتهم وحصولهم على نصيب من صافي الإنتاج بنسبة الأرض». وكان العمال المعدمون سيحصلون كذلك على حصة غير محددة. انظر النصّ في: *Congress Bulletin* (January-February 1959), pp. 22-23.

(188) انظر Shyama Charan Dube, *India's Changing Villages; Human Factors in Community Development* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, [1958]), p. 22.

(*) الحرف» ج «هنا يُنطق «تش».

(189) Tinker, «The Village in the Framework of Development,» in: Braibanti and Spengler, eds., *Administration and Economic Development in India*, pp. 116-117.

من غير المرجح أن يحقق الإشراف من أعلى الكثير بدون تغيير مضمون البرنامج، فالمضمون يصل في التطبيق إلى حدّ إيصال الوسائل والتكنيكات إلى عتبة باب الفلاحين من خلال الإجراءات البيروقراطية، بينما يمتنع بصورة عامة عن إجراء، أو حتّى محاولة إجراء، أي تغيير في البنية الاجتماعية والوضع العام الذي يمنع الفلاحين من تبني أساليب أفضل. وحُكْمي هو أن العيب الأساسي يكمن هنا في السياسة كلها، فلم يتخذ أي من برنامج تنمية المجتمع أو برامج الإصلاح الزراعي أي خطوات لاستغلال الفائض الحالي والمحتمل في الزراعة لاستخدامه من أجل النمو الاقتصادي على نحو يفيد الفلاحين في النهاية. والواقع أن أحد الاقتصاديين الهنود البارزين قدَّر أن الحكومة أنفقت على الزراعة أكثر مما أخذت منها[190]!

لا يوحي توضيح هذه النقطة أن حكومة نهرو كان عليها أن تفرض تضييقاً ستالينياً على الفلاحين، فليس هناك ما يدعو إلى بلوغ هذا الحد، إذ كانت هناك مساحة كبيرة لتحقيق منجزات أكبر داخل الإطار الديمقراطي. والمهم هو أنها بالسماح للمؤسسات القديمة بالبقاء في ظلّ الخطاب الإصلاحي والعمل الصوري البيروقراطي، فإن حكومة نهرو 1) سمحت لأشكال تشتيت الفائض الزراعي القديمة بالاستمرار و2) فشلت في إدخال اقتصاد السوق أو أي بديل قابل للتطبيق للحصول على الطعام من الفلاحين للمدن و3) فشلت لهذين السببين في زيادة الإنتاجية الزراعية أو استغلال الفائض المحتمل الضخم الموجود في الريف. ويمكن أن نقول صراحةً إن برنامج نهرو الزراعي كان فشلاً تاماً. ويتطلب هذا الحكم القاسي بذل الجهد لتقديم الدليل والتفسير، فبعد سبع سنوات من بدء تنفيذ برنامج تنمية المجتمع زعم تقرير رسمي أن أكثر من ثلاثة أرباع إنتاج الهند الغذائي لا يصل إلى السوق[191]. ولا تزال خمسة وثمانون في المئة من قروض

= انظر كذلك: Ralph Herbert Retzlaff, *A Case Study of Panchayats in a North Indian Village* (Berkeley: Center for South Asia Studies, Institute of International Studies, University of California, [1959]), Esp. pp. 43, 72, and 110.

(190) Mitra, «Tax Burden,» in: Braibanti and Spengler, eds., Ibid., p. 295.

(191) Ford Foundation. Agricultural Production Team, *Report on India's Food Crisis and Steps to Meet it* ([Delhi] Govt. of India: Ministry of Food and Agriculture, 1959), p. 98.

ويرفض ثورنر التقرير باعتباره مناورة سياسية متعجلة تهدف إلى إبعاد الحكومة عن التركيز على النمو الاقتصادي من خلال خلق خوف بشأن الزراعة. ومع أن التقرير في رأيي لم يصل إلى جذور المشكلة، فإن ملاحظاته المتشائمة تبررها بعض الشيء الأحداث اللاحقة؛ كما أنَّه يحتوي على نقاط قيمة تقوم على الحقائق. =

القروي تأتي من المرابي و«أشخاص آخرين» يُفترض أنهم الفلاحون الأيسر حالاً. وكما كان الحال فيما سبق، كانت الحبوب التي تصل إلى السوق تُباع في العادة إلى التجار المحليين بأسعار وقت الحصاد المنخفضة. وكان الزراع لا يزالون يدفعون أسعار فائدة ابتزازية على القروض غير الكافية التي مازال جزء كبير منها يذهب لتمويل الأشكال المعتادة من التباهي مثل الدوطة(*). ومازالت الجمعيات التعاونية تقدّم ما يقل عن عشرة في المئة من إجمال القروض الزراعية التي يستخدمها الزراع(192). وقد ظلّ الاستياء من الجمعيات التعاونية، باعتبارها كيانات بيروقراطية غريبة إجراءاتها في منح القروض بطيئة ومزعجة مقارنة بالمرابي، ملمحاً شائعاً في حياة القرية.

جدول 2

إنتاج الهند المعلن من الأرز(*)

السنة	الغلة (آلاف الأطنان)	السنة	الغلة (آلاف الأطنان)
1948 - 1949	22,597	1956 - 1957	28,282
1949 - 1950	23,170	1957 - 1958	24,821
1950 - 1951	20,251	1958 - 1959	29,721
1951 - 1952	20,964	1959 - 1960	30,831
1952 - 1953	22,537	1960 - 1961	33,700
1953 - 1954	27,769	1961 - 1962	3,3600
1954 - 1955	24,821	1962 - 1963 (تقديرياً)	32,500 أو 31,000
1955 - 1956	27,122		

(*) المصادر: للسنوات 1848 - 1957، انظر: *Statistical Abstract, India, 1957-1958*, p. 437;
1958-1961: *Times of India Directory and Year Book, 1960-1961*, p. 113 and 1962-1963, p. 282;
1961-1963: *Far Eastern Economic Review* (7 November 1963), p. 294,
والتقدير الأدنى لـ 1962 - 1963 مصدره: *Far Eastern Economic Review, 1964 Yearbook*, p. 174.

= انظر: Thorner, *Land and Labour in India*, Chap. VIII.

(*) المهر، وتدفعه العروس لأهل لعريس. وهو تقليد قديم مازال سارياً في الهند بالرغم من صدور قانون في عام 1961 يلغي المهور.

(192) Ford Foundation. Agricultural Production Team, *Report on India's Food Crisis and Steps to Meet it*, pp. 6, 71, and 85.

تتضح أخطر نقطة ضعف في الفشل في تحقيق زيادة متواضعة إلى حدّ كبير في إنتاج الطعام. قبل أن نمعن النظر في الأسباب من المفيد استعراض بعض الأدلة الإحصائية. ومع أن الأرقام الخاصة بالإنتاج والغلة لا يمكن بحال من الأحوال الاعتماد عليها، فما تكشفه هذه الأرقام من الوضوح بحيث قد يكون من الخطأ تعديل التفسير العام. إن الجدول 2 يقدم إنتاج الهند المعلن من الأرز من 1948 إلى 1963. ولأن الأرز هو حتّى الآن أهم محصول غذائي، فقد يكون من حقنا التركيز عليه وحده. كما أنه ليس من الضروري الانتقال بالأرقام إلى مابعد 1963، ففي ذلك الوقت كان وجود مشكلة محتملة على الأقل قد أخذ يصبح معلومة عامة. ومشكلتنا هنا هي تقييم أسباب الفشل، وليس قياس وجودها في حاضر متغير باستمرار.

لم يكن منتظراً أن يصل مشروع تنمية المجتمع إلى مجرد ربع السكان في عام 1956، وفي عام 1959 كان قد وصل إلى حوالى 61 في المئة من سكان الريف، ومن المفترض في عام 1963 أن الجميع شعروا بأثره[193]. وطبقاً لهذا التسلسل التاريخ ينبغي أن نتوقع رؤية آثار طفيفة بحلول 1954 ـ 1955 وبالتالي زيادة مطردة ومتسارعة بعد ذلك، إذا كان البرنامج فعالاً في زيادة الإنتاج. ومع أن هناك بعض الزيادة في الإنتاج، فلا يظهر شيء من هذا القبيل، فهناك هبوط يقترب من ثلاثة ملايين طن فيما بين 1953 ـ 1954 و 1954 ـ 1955، وهبوط آخر يقترب من ثلاثة ملايين ونصف المليون طن فيما بين 1956 ـ 1957 و1957 ـ 1958، وهناك انخفاض مطرد في الإنتاج بلغ ذروته بهبوط حاد آخر في 1962 ـ 1963. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام قامت جماهير كالكتا بأعمال شغب من أجل الأرز. وكان الإنتاج السابق قد نجح بالكاد في تجاوز الزيادة السكانية. غير أن محصول 1962 ـ 1963 السيئ محا الهامش، حيث ذُكر أن نصيب الفرد من استهلاك الغذاء انخفض بنسبة 2 في المئة[194].

الخلاصة هي أن الزراعة الهندية ما زالت اليوم على ما كانت عليه في عهد أكبر وظلت عليه في زمن كورزون (Curzon): مقامرة تحت المطر، حيث يعني

---

(193) Dube, *India's Changing Villages; Human Factors in Community Development*, p. 12; *Times of India Directory and Year Book, 1960-1961*, p. 264, and *Times of India* (27 November 1963).

(194) U. S. Department of Agriculture, *Foreign Agriculture* (10 February 1964), p. 7.

المحصول السيئ كارثة لملايين البشر. وفي النصف الثاني من القرن العشرين تعد هذه مشكلة اجتماعية وسياسة أكثر بكثير من كونها مشكلة جغرافية أو مادية. وكما يشعر العاملون في برنامج تنمية المجتمع، فإن الوسائل موجودة، حتّى على المستوى المحلي، لتخفيف آثار المناخ إلى حدّ كبير. ولكن ذلك قد يعني نوعاً من الثورة الاجتماعية وكذلك التقنية. بل إن ما تحقق من تحسن هو في المقام الأول حتّى الآن نتيجة لانتشار النظام غير الكافي القديم في المناطق الجديدة وربما الهامشية من البلاد.

هناك القليل جداً من الأدلة التي تشير إلى هذا الاتجاه. وربما أمكن العثور على بعض الأدلة المذهلة إلى حدّ ما في الإحصاءات الخاصة بغلة الهكتار. وهي، في كل الأحوال، تقدّم فكرة عن التغيرات في الإنتاجية أفضل مما تقدّمها تلك الأدلة الخاصة بالإنتاج العام. كما تمكننا هذه الأرقام كذلك من عقد مقارنة بين الوضع في ظلّ النظام البريطاني والنظام الحالي، وإن كان ينبغي عدم أخذ الإحصاءات مأخذاً حرفيّاً، إذ كانت هناك تحسينات في طريقة تقدير غلة المحصول من الحرب العالمية الثانية[195]. وفي الجدول 3 نجد بيانات خاصة بسنوات معينة عن الأرز الشعير[*] في الهند وفي اليابان. وهذه الخاصة بالهند في فترة ماقبل الحرب لا تشمل بورما.

لا تحتاج الأرقام إلى تعليق. وحتّى في ظلّ النظام الجديد، تقلبت إنتاجية الهند حول مستوى أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن العشرين. ولأن اليابان بدأت من قاعدة أعلى بكثير، فقد شقت طريقها متقدمة باطراد في السنوات الأخيرة. وإنتاجيتها تساوي ثلاثة أضعاف إنتاجية الهند تقريباً. ولا يمكن إرجاع الفرق الكبير إلى المناخ وحده.

(195) للاطلاع على مناقشة أكثر اكتمالاً لهذه النقطة، انظر: Food Statistics in India,» *Studies in Agricultural Economics*, vol. 3, pp. 8-11.

(*) الأرز الذي لم تنزع عنه القشرة الخارجية.

جدول 3

غلة الأرز الشعير في الهند واليابان

السنة	الغلة في المئة كيلوغرام في الهكتار	
	الهند	اليابان
1927 - 1928	14,4	35,4
1931 - 1932		
1932 - 1933	14,1	34,7
1933 - 1934	13,8	41,8
1934 - 1935	13,9	30,6
1935 - 1936	12,3	33,6
1936 - 1937	14,5	39,3
1937 - 1938	13,9	38,6
1948 - 1949	11,1	40,0
1952 - 1953		
1957 - 1958	11,8	44,3
1958 - 1959	14,0	46,2
1959 - 1960	14,1	47,5
1960 - 1961	15,3	48,6
1961 - 1962	15,1.	47,0

المصادر: بالنسة للسنوات 1927 - 1938، *Annuaire international de statistique agricole 1937-1938* (Rome: [n. pb.], 1938), Table 77, p. 279,
وبالنسبة للسنوات 1948 - 1962، Food and Agriculture Organization on the United Nations, *Production Yearbook 1960*, vol. XIV, p. 50, and 1962, vol. XVI, p. 50.

ومع أن العوامل المؤسسية الأكبر التي يمكن أن تفسر إنتاجية الهند المنخفضة تقع خارج القرية وقد سبق تناولها، فمن المفيد، بل من الضروري في واقع الأمر من أجل قدر أكبر من الفهم، أن نرى انعكاسها على العمل داخل المجتمع الفلاحي. وعلاوة على ذلك، تخفي المتوسطات الوطنية حقائق حاسمة، ففي بعض المناطق كان هناك تحسن واضح. وإذا كان لنا أن نفهم العقبات فلا بُدَّ من رؤية سبب وجود تحسن في أماكن دون غيرها. وسوف أحاول عرض تلك

العوامل، أولاً من خلال مناقشة جزء من الهند تحسن فيه الإنتاج على نحو ملحوظ إلى حدّ كبير، ثمّ باستعراض تلك الجوانب من مجتمع القرية الذي لا يزال يحول دون التقدّم الاقتصادي.

تمثل مدراس واحدة من أكثر البقع إشراقاً على خريطة الهند، حيث يُقال إن غلة الأرز ارتفعت بنسبة 16 إلى 17 في المئة(196). وأي مسعى لرؤية العوامل التي تشارك في ذلك ينتج صورة تتناقض تناقضاً حاداً مع المبادئ الرسمية، فمن ناحية مساحة الأرض الزراعية، فإن أهم محصول هو الأرز الذي يُزرع في الحقول المغمورة بالماء. وحوالى ثلث المساحة المزروعة في الولاية، وهي 4،5 مليون فدان من بين حوالى 27،14 مليون فدان، تُزرع بالري الدائم. وبما أن 344 ألف فدان جرى تحويلها إلى الري الدائم في الفترة من 1952 إلى 1957(197)، فلا يمكن أن يكون تحسين الري السبب الأساسي لزيادة الإنتاجية. بل يبدو أن الإجابة هي أن مدراس قد قطعت شوطاً أبعد من المناطق الأخرى نحو الشكل الرأسمالي للزراعة.

وتستحق أسباب هذا التغير ذكراً عابراً على أقل تقدير، بسبب دلالاتها الأكبر، ففي نهاية القرن التاسع عشر أصبح اتجاه خروج الأراضي الزراعية من أيدي الفلاحين ملحوظاً في مدراس وأثار اهتماماً رسمياً، كما حدث في أنحاء أخرى من الهند. ومع ذلك فقد كان المرابي المحترف نادراً في مدراس. بل كان المال يتم إقراضه من زراع لآخر. وعلاوة على ذلك لم يكن الخط الفاصل بين الزارع والطبقات التجارية الحضرية خطاً حاداً، فقد احتفظت الطبقات التجارية بأملاكها من الأراضي الزراعية وزادتها بشراء أراضي الأرز المزروعة بالري الدائم. ويبدو أن التشريعات بعد الاستقلال سرعت هذه الاتجاهات، فقد أجبر قانون الإيجار العادل في عام 1956 مالك الأرض متوسط الحجم الذي كان يؤجر أرضه على أساس نظام المزارعة على التحول إلى الاستغلال المباشر للأرض بواسطة العمالة المستأجرة، حيث لم تُرفع الأجور في الوقت نفسه(198). وكانت النتيجة أنه

---

(196) Ford Foundation. Agricultural Production Team, *Report on India's Food Crisis and Steps to Meet it*, p. 180.

(197) *Madras in Maps and Pictures*, [3d Ed., Rev. and Enl.] (Madras: [n. pb.], 1959), pp. 41-42.

(198) Jacques Dupuis, *Madras et le nord du Coromandel, étude des conditions de la vie indienne dans un cadre géographique* (Paris: A. Maisonneuve, 1960), pp. 144-145.

في دلتات الأنهار، وهي أفضل مناطق زراعة الأرز، أصبحت الملكيات مركزة تركيزاً عالياً. وتواجه أقلية من أصحاب الأملاك أغلبية بروليتارية من العمال. ومع أن مالك الأرض الميسور الحال لا يزرع الأرض بنفسه، فإنه يمكنه من خلال الإشراف الحريص على العمالة المستأجرة، والاستخدام الجيد للأسمدة، وغير ذلك من الإجراءات، أن يحصل على غلة تصل إلى 27 قنطاراً للهكتار[199].

وهكذا يتضح بشكل كبير أن زيادة الإنتاجية، في هذه المنطقة على أي حال، نتيجة لإسفين دخول الرأسمالية، فهي ليست بفضل سياسة الحكومة المحابية للصفوف العليا من الفلاحين. إن النتائج السياسية بين العمال الزراعيين وصغار الفلاحين تدور كذلك حول ما قد يكون متوقعاً؛ وهو زيادة التوتر مع حزب المؤتمر، والتحرر من الوهم بالنسبة له، وزيادة في التعاطف مع الشيوعيين.

إن العينة السخية من الأدبيات التي تدور حول القرى (وهي بشكل عارض علاج من الطراز الأول بالنسبة إلى من يؤمنون بشدة بالتنوع غير المحدود الموجود في الريف الهندي) تعطي الانطباع العام نفسه الخاص بالتدخل الرأسمالي المحدود، وإن كان أقل مما في مدراس[200]. وقد درس الأنثروبولوجيون حتّى

---

(199) المصدر نفسه، ص 125، 132، و151-152.

(200) انظر على سبيل المثال: Tinker, «The Village in the Framework of Development,» in: Braibanti and Spengler, eds., *Administration and Economic Development in India*, pp. 93-133,

الذي يمثل مسحاً موجزاً حديثاً جيداً يعتمد على تقارير التقويم الخاصة ببرنامج تنمية المجتمع، وإن كان يتعامل مع المسائل السياسية أكثر من تعامله مع القضايا الاقتصادية. كتاب دومون (Dumont) قيم جداً غير أنه يتناول وقائع متفرقة: René Dumont, *Terres vivantes: Voyages d'un agronome autour du monde*, terre humaine (Paris: Plon, 1961).

وربما كان إبشتاين الأكثر فائدة من بين دراسات الحالة: Trude Scarlett Epstein, *Economic Development and Social Change in South India* ([Manchester]: Manchester University Press [Covered by Label, New York; Humanities Press, 1962]).

وتشمل المصادر القيمة الأخرى Albert Mayer, [et. al.], *Pilot Project, India: The Story of Rural Development at Etawah, Uttar Pradesh* (Berkeley: University of California Press, 1958).

أول جهد من النوع الحديث؛ وقد جاء ذكر ماريوت في موضع آخر: McKim Marriott, ed., *Village India; Studies in the Little Community, Papers by Alan R. Beals and Others*, Memoirs of the American Anthropological Association; no. 83; Comparative Studies of Cultures and =Civilizations; no. 6 (Menasha, Wis.: American Anthropological Association, 1955); Adrian C.

الآن مجموعة كبيرة من القرى في أنحاء مختلفة من البلاد في مراحل شتى من عملية التحديث وبدلاً من محاولة وضع القرى المحدَّثة مقابل القرى المتخلفة، وهو ما تمّ بالفعل بشكل جيد جداً لقريتين قريبتين جداً من بعضهما في منطقة واحدة[201]. وسوف أحاول تحليل كلّ من العقبات الكبيرة والاعتماد على أمثلة محددة يمكن فيها بيان كيف جرى التغلب عليها وكيف يمكن التغلب عليها.

ربما يتذكر القارئ أن افتراض برنامج تنمية المجتمع الأساسي هو أن الفلاح الهندي سوف يتبنى على الفور التحسينات التقنية بمجرد عرضها عليه، بسبب ما لديه من «حاجات محسوسة». وكان جزء من المشكلة هو أن البيروقراطية بطيئة الحركة والغريبة كانت تقوم بدور كبير في العرض دون معرفة أي شيء عن الظروف المحلية. ولو كان البرنامج وجَّه اتجاهاته الديمقراطية بشكل أكبر نحو عمل شيء ما بخصوص هذا الجانب من المشكلة بدلاً من إصلاح البانجايات، لربما كانت النتائج أفضل. ويظل الحال على ما هو عليه بالنسبة إلى الصدع بين القرية المستقلة والحكومة.

يقول تقرير عن رجل الحكومة الذي أُرسل إلى القرية: «كانت يدا المسؤول على مستوى القرية ناعمتين ولينتين. وهو يمضي أيامه في كتابة تقارير التقدّم وهو يحافظ على مكتبه مرتباً تحسباً ليوم يقوم فيه أحد رؤسائه بزيارة مفاجئة». في هذه القرية على وجه التحديد كان الموظف الحكومي قد حث المزارعين بالفعل على تجربة بعض أنواع السماد، وقد أفرطوا في استخدامه وذبلت المحاصيل وماتت. وفي العام التالي قبل القرويون الذي كانوا لا يزالون على وده، نصيحة زراعة القمح في مكمن ري فارغ. هاجم الصدأ المحصول. وبعد ذلك حطم الرجال رشاشاً ألمانياً غالي الثمن في مسعى للقضاء على الصدأ. وانتهى الأمر بمسؤولي الحكومة إلى اعتبار الفلاحين أغبياء وكسالى على نحو ميؤوس منه. ونجد أن

Mayer, *Caste and Kinship in Central India* (Berkeley: University of California Press, [1960]); = Lewis, *Village Life in Northern India; Studies in a Delhi Village. With the Assistance of Victor Barnouw*, and Dube: *Indian Village*, and *India's Changing Villages; Human Factors in Community Development*.

وقد أعد دوب كلاً من الكتابين في المراحل المبكرة ولكنهما كاشفان إلى حدّ كبير للمشاكل الأساسية.
أما سنجر (Singer) وسرينيفاس فأكثر عمومية غير أنهما يعرضان كذلك نقاطاً مهمة، انظر: Singer, *Traditional India: Structure and Change*, and Mysore Narasimhachar Srinivas, *Caste in Modern India, and Other Essays* (Bombay; New York: Asia Pub. House, [1962]).

(201) Epstein, Ibid.

الفلاحين الذين لا يمكنهم تحمل أعباء المخاطرة بمحاصيلهم قد التزموا بالطرق التقليدية التي سوف تفلح إلى حدّ ما[202]. ويمكن تكرار هذه الروايات بلا نهاية. وسوف أضيف فقط رواية أخرى من كتاب من تأليف العالم الزراعي الفرنسي سريع الغضب والفطري رينيه دومون (René Dumont) الذي ترك فريق التقييم التابع للأمم المتحدة امتعاضاً، لأن الفريق بدأ جولة استعراضية تحظى بالتكريم، كي يدوس على تراب القرى الهندية وطينها بمفرده. وفي إحدى النقاط عرضوا عليه بفخر كبير منطقة صفراء من حقول الأرز حيث كانت الغلة رقماً قياسيّاً بالنسبة إلى الهند ولكن تقل بنسبة 40 في المئة عن الحقول اليابانية العادية. وفي تلك المنطقة حاول الهنود إدخال الأساليب اليابانية كما فعلوا في أماكن كثيرة. غير أن الأسلوب الياباني لا يمكن أخذه مجزّأً أو بالتدريج. وهو لا يتطلب النقل فحسب، بل كذلك التنظيم الحريص لموارد المياه وظروف التربة المناسبة. ولا بُدَّ من أخذ التنوعات المحلية في الاعتبار وعمل التعديلات المناسبة للحصول على النتائج الصحيحة. ولكن ما حدث هو أن «كلّ شيء كان مرتباً على الورق، وليس على أرض الواقع». ويضيف دومون بغضب واضح أن خطط التحسين التي وُضِعت لِكُلّ كتلة تنمية، كانت هي نفسها في البلاد كلها[203].

من ناحية أخرى، عندما كانت التكنولوجيا مناسبة للظروف المحلية، وحيثما اتضح نجاحها، كان الفلاحون يتحولون إليها بسرعة، ففي إحدى القرى كان الفلاحون يبعدون ماشيتهم بدلاً من السماح بتطعيمها ضدّ الطاعون البقري، وهو الوباء القاتل الذي كان منتشراً حينذاك في المنطقة. وبالرغم من الجهود المكثفة، فلم يتم تطعيم سوى سبعة وأربعين رأساً فحسب. وعندما عاشت الماشية المطعمة وقتل طاعون البقر حوالى مئتين غيرها، تغير موقف الفلاحين في تلك المنطقة من التجديد تغيراً ضخماً[204].

في هذا المثال استطاع التجديد الدخول لأن البيروقراطية استطاعت تقديم خدمة تطابقت مع «الحاجات المحسوسة». ولكن ليس هذا هو الحال باستمرار،

(202) Beals, *Gopalpur; a South Indian Village*, pp. 79, and 82.

(203) Dumont, *Terres vivantes: Voyages d'un agronome autour du monde*, pp. 144-145, انظر كذلك ص 124-127.

(204) Singh, «Impact of Community Development,» in: Park and Tinker, eds., *Leadership and Political Institutions in India*, pp. 361-365.

ففي أي مجتمع «الحاجات المحسوسة» هي إلى حدّ كبير نتاج لوضع الفرد وتنشئته الاجتماعيين المعينين. وهي تُخلق، وليست هبة الطبيعة فحسب. ومن الضروري الغوص أكثر في الأعماق ورؤية ما يكمن وراءها لاكتشاف ما الذي يشعر الناس أنه «طبيعي». ويصل الأمر في القرية الهندية إلى أن «الحاجات المحسوسة» تقوم على الطغيان الصغير للقلة الحاكمة في القرى التي تتصارع في ما بينها ولكنها تحافظ على هيمنتها الشاملة من خلال الطائفة وبنية القرية السياسية التقليدية. وهناك مصالح مقررة قوية وراء تردد عامة الناس في تبني الأساليب الجديدة. هذه في المقام الأول مخاوف الطوائف المهيمنة من فقدان مزاياها الخاصة بالعمالة والأجور العينية. ويشير دومون إلى أن ترتيب نظام الري التقليدي بواسطة الخزانات الصغيرة بأدوات ومعدات شديدة البساطة، ومن خلال الاعتماد على العمالة المتاحة وغير المستغلة معظم السنة، كان أمراً ممكناً. وكان القيام بذلك يضيف أراضي جيدة كافية ذات غلة أعلى تحل حسب تقديره الجزء الأكبر من مشكلة الهند الغذائية، فلماذا لم يحدث شيء إذاً؟ لأن أصحاب الأراضي الذين يديرون القرى يخشون من أن الأراضي الزائدة التي أتيحت نتيجة لتلك الخزانات سوف تخفض إيجاراتهم وتضع المنبوذين في وضع المساومة على عملهم[205]. يمثل الكلام الذي لا ينتهي عن إصرار التقاليد الثقافية اليابانية، وقوة دفع قرون وراء نظام الطوائف، ولامبالاة القرويين، بالإضافة إلى خطاب الديمقراطية الجديد، ساتراً دخانياً ضخماً أمام تلك المصالح[206].

بالنسبة إلى الطبقات الدنيا من السكان الريفيين، وهم الغالبية الساحقة من الهند ككل، كان تقييد الحاجات والطموحات، وقبول ما يبدو لنا أفقاً محدوداً على نحو غير عادي والشك الحذر المستمر بشأن «الأغراب» ردود أفعال واقعية ومعقولة للظروف السائدة. بما أن الزارع كان من الفقر بحيث يمكن لأي كارثة صغيرة أن

---

(205) Dumont, Ibid., p. 139, and Beals, *Gopalpur; a South Indian Village*, p. 79.

ويشير بيلز (Beals) إلى أن الرجل الثري لا يستفيد كثيراً من التحسينات التي تطرأ على وضع عملائه الاقتصادي. ويختلف هذا الوضع اختلافاً حاداً عن الذي كان موجوداً في بداية عصر ميجي باليابان.

(206) للاطلاع على دراسة مفصلة للطائفة كوسيلة للهيمنة، انظر: Gough, «Social Structure of Tanjore Village,» in: Marriott, ed., *Village India; Studies in the Little Community, Papers by Alan R. Beals and Others*, pp. 36-52.

تبدو وظيفة الطائفة هذه واضحة على نحو أو آخر في كلّ الروايات، وإن بدت لي رواية جاف (Gough) الأفضل والأوجز.

تطيح به، فمن الغباء أن يتبع النصائح البيروقراطية بشأن أساليب الزراعة الجديدة التي تفشل بسبب عدم الانتباه للتفاصيل المهمة والظروف المحلية. كما أنه لا يُنتظر منه بذل جهود ضخمة وإبداء حماس كبير بينما تذهب معظم الفوائد إلى القلة الحاكمة المحلية. وفي مثل هذا الوضع لا بُدَّ من تحاشي «الحاجة المحسوسة» الخاصة به. ومن ثمّ فإن برنامج تنمية المجتمع في مناطق كثيرة جداً جاء كالإعصار، وأثار قدراً من الحماس المحلي - يحبّ كلّ شخص تقريباً أن يكون محل الاهتمام الموجب للمديح - ومضى في سبيله ليعيد المنطقة إلى المرحلة مابعد المكثفة في السجلات الرسمية. وبعد ذلك تسربت القرى عائدةً إلى أساليبها القديمة، فعندما تنال السلطات متعتها يمكن للعالم أن يعود إلى طبيعته.

ليست أي من تلك العقبات عصيّةً على التخطي، على المستوى الفردي أو الجماعي، حتّى وإن كان بعضها يعزز بعضْها الآخر. وتأتي أفضل الأدلة من حقيقة أن الفلاحين يتغلبون عليها عندما يستدعي الوضع ذلك، فقد كيفوا بصورة عامة تلك الأجزاء من الآلية الاجتماعية التقليدية التي تحقق نجاحاً مع الوضع الجديد[207]. غير أن الفلاحين يبدون القليل من التردد في التخلص مما هو غير مناسب بِكُلّ بوضوح. وتقارن دراسة كاشفة الوضع في إحدى القرى حيث جعل الري إدخال زراعة قصب السكر على نطاق واسع ممكنة بقرية أخرى قريبة لا يمكن أن يصلها الماء، فلم يُبْدِ الفلاحون في المناطق المروية تردداً في التحول إلى زراعة قصب السكر، حتّى وإن اقتضى ذلك إعادة تنظيم شامل لأنماط العمل. والواقع أن المؤلّف يشير، وهو على حقّ، إلى أن إعادة التنظيم الشامل قد يكون أيسر من إعادة التنظيم الجزئي. وحتّى في مواجهة الأفكار الطائفية المسبقة ضدّ العمل في الحقول، كان الفلاحون وأسرهم يستهلكون نصف متطلبات العمل الكلية بالنسبة إلى زراعة القصب. وقد أمكن حدوث هذا كلّه بشكل أساسي لأن مصنعاً محليّاً لقصب السكر استطاع توفير سوقاً مطردة للقصب. وفي المنطقة

(207) حتّى الطائفة قد يتضح أنها متوافقة مع الديمقراطية. انظر: Lloyd I. Rudolph and Susane Hoeber Rudolph, «Political Role of India's Caste Associations,» *Pacific Affairs*, vol. 33, no. 1 (March 1960), pp. 5-22.

حيث يقول المؤلّف إن الروابط الطائفية قد توفر آلية مناسبة لإدخال الفلاحين الأميين في الحلبة الديمقراطية. وبالنسبة إلى الجانب السلبي، والملامح الرجعية واليوتوبية للأفكار الهندية التقليدية الخاصة بالإجماع وطرق تحديدها لإمكانية خلق العمل من جانب القرية في التنمية الاقتصادية، انظر المقال الأكثر تشاؤماً: Susane Hoeber Rudolph, «Consensus and Conflict in India Politics,» *World Politics*, vol. 13, no. 3 (April 1961), Esp. pp. 396-397.

ذاتها، ظلت زراعة الأرز تفتقر إلى الكفاءة إلى حدّ كبير، فلم يستطع أحد الانتقال إلى الأساليب اليابانية. وبالنسبة إلى الأرز، لم تكن هناك سوق كبيرة، أو لم تكن هناك سوق بالمرة، في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن إدخال قصب السكر كمحصول تجاري، والتحول إلى الاقتصاد النقدي، أفرز بعض الاختلافات القليلة نسبياً في النمط العام للحياة القروية. وظل الفلاحون فلاحين، وإن كانت أحوالهم أكثر يسراً إلى حدّ كبير مما كانوا عليه. وكانت الطائفة والنظام التقليدي متوافقين بصورة عامة مع التحول، بالرغم من التغيرات التي طرأت على عادات العمل. وكان الوضع مختلفاً إلى حدّ كبير في القرية القريبة التي لم يصلها الماء، فقد كان على القرويين هناك أن يكافحوا كي يستفيدوا من الارتفاع العام في المستوى الاقتصادي الذي تمتعت به المنطقة المحيطة بهم من خلال تقديم بعض الخدمات الضرورية. ومن ثمّ تفسخ النظام التقليدي في القرية الجافة على نحو أكبر بكثير. والأمر الذي يبرز بأكبر قدر من الوضوح نتيجة للمقارنة هو مدى التكيفات التي استطاع مجتمع الفلاحين الأصلي الذي كان متشابهاً بصورة عامة على امتداد المنطقة قبل إدخال الري، تحقيقها في ظلّ الحافز المناسب من الخارج. وما كان للري أن يحقق تلك النتائج المُرضية ما لم تكن السوق الجيدة للمحصول قد نشأت كذلك[208]. وفي أماكن أخرى من الهند، تدهورت أنظمة الري بسرعة لأن الفلاحين لم يكونوا يستخدمونها.

إدخال الاقتصاد النقدي بالطريقة التي ناقشناها للتو مفيد لأنه يساعد على التخلص من التصورات المسبقة عن المصاعب التي ينطوي عليها الأمر، غير أنه ليس مميِّزاً بصورة عامة لما يحدث، فأكثر الأوضاع شيوعاً بكثير هو ذلك الذي يبدي فيه مُلاك الأراضي الصغار والفلاحون ميلاً قوياً إلى الانتقال إلى الأنشطة التجارية، إما ببيع محاصيلهم محلياً أو الدخول في أنشطة تجارية فرعية حيثما يمكن ذلك في المدينة القريبة. وهذه إلى حدّ ما نتيجة غير مقصودة لبرنامج تنمية المجتمع الذي تدفقت فوائده على الفلاحين الأكثر ثراءً[209]. وفي ما يتعلق بهذا

---

(208) Epstein, *Economic Development and Social Change in South India,*
بالنسبة إلى قصب السكر، ص 30، 31، 34، 35 و53، وبالنسبة إلى الأرز والمقارنات، ص 63-65، وعن القرية «الجافة» والمقارنات العامة، انظر الفصل الأخير.

(209) Tinker, «The Village in the Framework of Development,» in: Braibanti and Spengler, eds., *Administration and Economic Development in India*, pp. 130-131.
يعرض هذه الحقيقة وبعض نتائجها بوضوح شديد.

الموضوع، هناك تشابهات قوية بين الهند وروسيا السوفياتية في فترة السياسة الاقتصادية الجديدة، فهناك الهرج والمرج نفسه، حيث يمكن للأشخاص الصغار الذين يتسمون بقدر من الحيوية والنشاط، أن يستكشفوا كلّ أنواع الصدوع في النظام، فيعملوا من خلالها على ترسيخ أقدامهم فيه كي يكسبوا ثروات صغيرة. وهذا كذلك مؤشر آخر على مرونة النظام التقليدي، فالمقاطعات الطائفية أقل فاعلية بكثير مما كانت عليه، حيث يمكن حتّى للفلاح أن يشتري الخدمات بدلاً من الاعتماد على نظام المقايضات الاقتصادية المغلق. ومع انهيار المقاطعة فقد النظام الطائفي ككل واحداً من أهم جزاءاته.

هناك جوانب مشجعة لهذا الجري وراء الروبيه السريعة من جانب صغار مُلاك الأراضي والفلاحين الأيسر حالاً، فهو من ناحية يبين أنه حيثما يوجد بديل مفيد لتشغيل وسائل تسيير المجتمع القديم، فسوف يكون هناك فلاحون طموحون يتشبثون به. وقد تكون هذه هي الطريقة التي تحقق بها الهند التحول إلى الزراعة التجارية، وهي تشبه إلى حدّ بعيد النموذج الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر. ومن المحتمل أن تمكّن التكنولوجيا الحديثة من القضاء على الجوانب المجهدة والمملة للزراعة ذات الكثافة العالية للفلاحين. غير أن هناك أخطاراً سياسية، فالبروليتاريا الريفية في الهند مرتبطة بالنظام السائد من خلال الالتزامات الطائفية وقطعة الأرض الزراعية الصغيرة. ويبدو من المرجح أن اتجاهات التغيرات في المستقبل سيكون نحو المزيد من تفسخ الروابط الاجتماعية ونحو العمالة بالأجر، وليس الاتجاه نحو الروابط الأبوية المعدلة كما حدث في اليابان. وإذا ما استمرت الاتجاهات السائدة، فسوف تكون الروابط التقليدية عرضة لمزيد من التآكل. وهناك بالفعل هجرة ضخمة إلى العشوائيات الحضرية حيث تلقى الإثارة الشيوعية استجابة كبيرة. وما لم يوجد مكان في المجتمع لكتلة العمالة الهائمة التي أطلقها ذلك التحول الذي يشبه السياسة الاقتصادية الجديدة للريف، فقد تكون العواقب السياسية متفجرة.

قد يكون من حقنا التساؤل عما هو السبب المطلق لهذا الكساد المستمر والتقدّم المتوقف إلى حدّ كبير ونحن نترك القرية ونسعى إلى الحصول على منظور نهائي للمسألة ككل. يبدو بوضوح شديد أن السبب القريب هو الفشل النسبي لاقتصاد السوق في أن يقطع شوطاً بعيداً وهو يشقّ طريقه في الريف ويضع الفلاحين في وضع جديد يبدو أنهم قادرون إلى حدّ كبير على الاستجابة

له بالزيادة الحادة في الإنتاج. وليست بنية المجتمع القروي سوى عقبة ثانوية، وهي العقبة التي تتغير استجابة للظروف الخارجية. ويؤدي التركيز على المقاومة الداخلية، وإرسال فرق الأنثروبولوجيين لدراسة الريف، إلى تحويل الانتباه عن أسباب المشكلة الأساسية، وهم واضعو السياسة الحكومية في دلهي. وسوف نعرض المزيد عن هذا الأمر بعد قليل. ويكمن وراء الدفع الضعيف للسوق الفشل في توجيه الموارد التي تولِّيها الزراعة للتشييد الصناعي. وتبين خطوة أخرى، تُتخذ بالنظر إلى البلدان الأخرى، أن مسار التطور التاريخي في الهند كان عدم نمو أي طبقة ذات اهتمام قوي جداً بإعادة توجيه الفائض الزراعي على نحو يجعل عملية النمو الصناعي تبدأ. وتدين الحركة القومية بتأييدها الشعبي للفلاحين الذين تشبعوا بأيديولوجيتها من خلال غاندي.

هذا تقريباً هو الحد الذي يمكن للتحليل السوسيولوجي اختراقه. وشكي القوي هو أنه يقطع بالفعل شوطاً بعيداً وأن على نهرو شخصيّاً أن يتحمل نصيباً كبيراً من اللوم، فالتركيز الزائد على الظروف والمصاعب الموضوعية يؤدي إلى خطأ نسيان أن الزعماء السياسيين الكبار هم الزعماء الذين يحققون تحولاً مؤسسيّاً ضخماً الرغم من تلك العقبات. وكان نهرو زعيماً سياسيّاً شديد القوة. ويبدو إنكار أنه كانت لديه مساحة كبيرة للمناورة ضرباً من العبث. ومع ذلك فإنه بالنسبة إلى المسألة الأكثر حسماً، فقد كانت سياسته سياسة بلاغة وانجراف. وأصبح جو العمل بديلاً للعمل. وبالنسبة لهذا الموضوع، ليست الديمقراطية الهندية وحدها في ذلك.

رداً على هذا التقييم يرد المراقب الليبرالي الغربي على نحو آلي تقريباً بأن السياسة الزراعية الهندية، بل وسياسة الهند الاقتصادية ككل في الواقع، حتّى إذا كانت تهتم بالكلام أكثر من الإنجاز، فعلى الأقل لم تكن هناك قسوة التحديث الشيوعي. وتمضي المقولة فتشير إلى أن التضحية ببعض السرعة ضروري من أجل الديمقراطية.

يتجاهل هذا التعميم المريح التكاليف المخيفة من المعاناة البشرية التي تفرضها سياسة الإسراع ببطء في الوضع الهندي. وقياس هذه التكاليف بالإحصاءات المجردة أمر مستحيل. ومع ذلك فإن قليلاً من الأرقام سوف يعطينا فكرة تقريبية عن حجمها، ففي عامي 1924 و1926 قدَّر مؤتمر عموم الهند للباحثين الطبيين أن الهند تعاني من خمسة إلى ستة ملايين وفاة سنويّاً نتيجة

للأمراض التي يمكن الوقاية منها وحدها[210]. وفي أعقاب مجاعة 1943، انتهت لجنة مجاعة البنغال إلى أن حوالى مليون ونصف وفاة حدثت «كنتيجة مباشرة للمجاعة والأوبئة التي جاءت في أعقابها»[211]. ومع أن انقطاع فترة الحرب أسهم في نتائج مأساوية، فقد كانت المجاعة في الأساس نتاج بنية المجتمع الهندي[212]. وتشير أعداد الوفيات الضخمة فقط إلى هؤلاء الذين سقطوا أسفل الخط الذي يفصل النجاح عن الفشل في البقاء البيولوجي الصرف. وهذه الأرقام في حدّ ذاتها لا تقول شيئاً عن المرض والقذارة والتجاهل الوحشي الذي تؤبده المعتقدات الدينية بين الملايين أعلى الخط. ويعني اندفاع السكان إلى أعلى، كذلك، أن خطر الوفاة على نطاق ضخم سوف يحوم في الخلفية ما لم يرتفع معدل التحسين ارتفاعاً حاداً.

بالإضافة إلى ذلك، يجب توضيح أن الديمقراطية إن كانت تعني فرصة قيام الكائن البشري العاقل بدور مهم في تحديد مصيره في الحياة، فإن الديمقراطية لم توجد بعد في الريف الهندي، فالفلاح الهندي لم يكتسب بعد الضروريات المادية والفكرية الخاصة بالمجتمع الديمقراطي. وإحياء البانجايات (Panchayat)، كما أشرت من قبل، خطاب رومانسي في المقام الأول، فالواقع أن برنامج تنمية المجتمع فُرِض من أعلى. وكان من يعملون فيه يميلون إلى إلقاء الكثير من مثاليتهم الديمقراطية عليه، كي ينتهوا إلى أن العملية الديمقراطية «بطيئة جداً» ولكي يوجهوا سلوكهم نحو «النتائج» - وهي في الغالب نتائج إحصائية ضحلة مثل عدد حفر السباخ(*) التي تمّ حفرها - التي ترضي رؤساءهم.

إن كون البرنامج مفروضاً من أعلى ليس بالأمر السيئ؛ ذلك أن المضمون هو المهم. ويمكننا انتقاد القيادة البيروقراطية من خلال مجرد تصور للديمقراطية يستبعد أي تدخل في الطريقة التي يدير بها البشر حياتهم، بغضّ النظر عن مقدار جهل هؤلاء البشر أو قسوتهم نتيجة لتاريخهم. وأي شخص يؤمن بهذا التصور

---

(210) مقتبسة في: Great Britain. Royal Commission on Agriculture in India, *Report of the Royal Commission on Agriculture in India: Presented to Parliament by Command of His Majesty, June, 1928*, p. 481.

(211) مقتبسة في: India, *Census 1951*, VI, pt IA, p. 80.

(212) للاطلاع على رواية جيدة للخلفية من وجهة نظر بريطانية، انظر: Woodruff, *The Men who Ruled India*, vol. 2: *The Guardians*, pp. 333-337.

(*) السماد البلدي المكون من روث البهائم والفضلات النباتية.

الشكلي للديمقراطية سوف يقبل كون قطاعات كبيرة من الفلاحين الهنود لا يرغبون في التنمية الاقتصادية. وهم لا يريدونها لأسباب حاولت توضيحها من قبل. ومن وجهة النظر هذه، سوف يكون البرنامج المتسق الوحيد هو تفكيك أي برنامج وترك الفلاحين الهنود يتمرغون في القذارة والمرض إلى أن يهلكوا. وليس من المرجح أن ترضي هذه النتائج أي نوع من المنظرين الديمقراطيين.

قد تتجمع السياسات الأكثر واقعية حول أنواع التدخل المستخدمة وتكاليف استخدام نوع مقابل آخر. أما ما يتعلق بما إذا كان أي نوع معين سوف يتم تبنيه أم لا، بينما تتحلل الدولة الهندية على امتداد خطوط صدعها الحالية، فنوع آخر من المسائل لا أقترح مناقشته.

إذا استمرت السياسة السائدة بخطوطها العامة الأساسية، فسوف تؤدي كما هو متوقع إلى معدل شديد البطء من التحسين، بشكل أساسي من خلال عمل طبقة الفلاحين العليا المستمرة في الانتقال إلى الأشكال الفلاحية من الزراعة التجارية. وقد أوضحنا الخطر من قبل؛ وهو التضخم المطرد للبروليتارية الحضرية والريفية على نطاق أكبر من أي وقت مضى. وربما تولّد هذه السياسة في أي وقت تناقضها، رغم ضخامة صعوبات الاستيلاء الراديكالي على السلطة في الهند.

وسوف يكون مرغوباً أكثر بكثير من وجهة النظر الديمقراطية أن تملك الحكومة ناصية هذه الاتجاهات وتستغلها لتحقيق أغراضها. وسوف يعني ذلك التخلص من المبادئ الغاندية (وهو ما يبدو مرجحاً إلى حدّ كبير في الجيل الجديد الذي يصل إلى السلطة الآن)، مما يطلق العنان للطبقات العليا في الريف، مع تحصيل الضرائب عن أرباحها وتنظيم السوق وآلية الإقراض على نحو يبعد المرابي، فإذا نجحت الحكومة بهذه الطريقة في سحب الفائض الحالي الذي يجري توليده في الزراعة وتشجيع نمو فائض أكبر، فسوف تحقق ما هو أكثر بشأن الصناعة اعتماداً على مواردها. وعندما تنمو الصناعة، سوف تستوعب الكثير من فائض العمالة التي يطلقها الريف وتوسع السوق على نحو أسرع من أي وقت مضى من خلال عملية تتسارع باستمرار. وحينئذ سوف تثمر جهود جلب التكنولوجيا والموارد الحديثة إلى عتبة الفلاح[213].

---

(213) يعترف بعض دارسي المسائل الزراعية الهنود بالمشكلة. انظر على سبيل المثال: N. A. Khan,
=«Resource Mobilization From Agriculture and Economic Development in India,» *Economic*

إن الاحتمال الثالث سوف يكون الانتقال إلى استخدام أوسع للإكراه، وهو ما يقترب بصورة أو بأخرى من النموذج الشيوعي. وحتّى إذا كان من الممكن تجربته في الهند، يبدو من غير المرجح إلى حدّ بعيد أن ينجح، ففي ظلّ الظروف الهندية على مدى فترة طويلة مقبلة، يبدو لي أن القيادة السياسية ـ بغضّ النظر عن مدى ذكائها وإخلاصها وقسوتها ـ لن تتمكن من إنجاز سياسة زراعية ثورية، فالبلاد لا تزال على قدر كبير من التباين وعدم التبلور، وإن كان ذلك سوف يتغير بالتدريج. وتبدو المشكلة الإدارية والسياسية لإقحام برنامج إضفاء الصبغة الجماعية عبر حدود الطائفة والتراث بأربع عشرة لغة من الصعوبة بحيث تحتاج إلى المزيد من المناقشة.

إذاً هناك خطّ سياسي واحد يبدو أنه يمثل الأمل الحقيقي، وهو ما أكرر أنه لا يوحي بأي تكهن بأن يصبح الخط المتبنى. وفي كل الأحوال، يظل عنصر القسر القوي ضرورياً إذا كان لا بُدَّ من إحداث تغيير. وباستثناء معجزة تقنية ما تمكّن كلّ فلاح هندي من زراعة الطعام الوفير في قارورة ماء أو طاسة رمل، سوف يكون من اللازم استخدام العمل على نحو أكثر فاعلية، وإدخال التقدّم التقني، والعثور على وسائل للحصول على الطعام لسكان المدن. وسوف يظل من الضروري وجود إما القسر المقنع على نطاق واسع، كما في النموذج الرأسمالي بما في ذلك اليابان، أو القسر الأكثر مباشرةً الذي يقترب من النموذج الاشتراكي، والحقيقة المأساوية المتعلّقة بالأمر هي أن الفقراء يتحملون أعلى تكاليف التحديث في ظلّ كلّ من الرعاية الاشتراكية والرأسمالية. والمبرر الوحيد لفرض التكاليف هو أن الأمر سيصبح أشد سوءاً على نحو مطرد بدونها. وكما يدلّ عليه الوضع، فإن المأزق سيكون قاسياً. ومن الممكن الحصول على أكبر قدر من التعاطف مع من يواجهونه. ومن ناحية أخرى فإن إنكار وجوده هو ذروة المسؤولية الفكرية والسياسية.

Development And Cultural Change, no. 1 (October 1963), pp. 42-54, and Mitra, «Tax Burden,» in: Braibanti and Spengler, eds., *Administration and Economic Development in India*, pp. 280-303,

وإن تمّ التغاضي عن الجوانب السياسية لمصلحة الشكليات الاقتصادية.



الباب الثالث

دلالات وتصورات نظرية



الفصل السابع

السبيل الديمقراطي إلى المجتمع الحديث

بناءً على رؤيتنا الحالية، يمكننا أن نرسم الآن صورة سريعة بضربات فرشاة عريضة للملامح الرئيسيّة لِكُلّ من السبل الثلاثة الموصلة إلى العالم الحديث، فقد كان السبيل الأول يجمع بين الرأسمالية والديمقراطية البرلمانية بعد سلسلة من الثورات: الثورة البيوريتانية، والثورة الفرنسية، والحرب الأهلية الأمريكية. ومع التحفظات التي نناقشها في وقت لاحق من هذا الفصل، أسميت هذا سبيل الثورة البورجوازية، وهو السبيل الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة في فترات متعاقبة من الزمن بمجتمعات مختلفة اختلافاً شديداً عند نقطة البداية. وكان السبيل الثاني سبيلاً رأسماليّاً كذلك. ولكن في غياب الموجة الثورية القوية، مرّ هذا السبيل خلال أشكال سياسية رجعية ليبلغ ذروته بالفاشية. ويجدر تأكيد أن الصناعة نجحت، من خلال الثورة من أعلى، في النمو والازدهار في ألمانيا واليابان. أما السبيل الثالث فهو بطبيعة الحال السبيل الشيوعي، ففي روسيا والصين جعلت أصول الثورتين الأساسية، وليست الوحيدة، بين الفلاحين الشكل الشيوعي ممكناً. وأخيراً، وبحلول منتصف ستينيات القرن العشرين، كانت الهند قد دخلت بتردد عملية التحول إلى مجتمع صناعي حديث. ولم يمرّ هذا البلد بأي من الثورة البورجوازية، أو الثورة المحافظة من أعلى، ولم يمرّ حتّى بثورة شيوعية. وتظل المشكلة المخيفة التي تواجه خلفاء نهرو هي ما إذا كانت الهند ستستطيع تجنب الثمن المرعب لتلك الأشكال الثلاثة لتكتشف شكلاً جديداً ما، وهو ما كانت تحاول اكتشافه في عهد نهرو، أم ستستسلم بطريقة ما لثمن الركود المرعب كذلك.

قد تمثل هذه الأنماط الثلاثة ـ الثورة البورجوازية التي بلغت ذروتها بالشكل

الغربي للديمقراطية، والثورة المحافظة من أعلى التي انتهت بالفاشية، وثورات الفلاحين التي أدت إلى الشيوعية - بشكل محدود جداً الطرق والاختيارات البديلة، إنّها مراحل تاريخية متعاقبة على نحو أوضح بكثير. وهي بذلك تكشف عن علاقة مقدرة ومحددة ببعضها، فأساليب التحديث المختارة في بلد ما تغير أبعاد المشكلة بالنسبة إلى البلدان التالية التي تتخذ تلك الخطوة، كما اعترف فيلبن (Veblen) عندما سكَّ المصطلح الشائع الآن «مزايا التخلف»، فبدون تحديث بريطانيا الديمقراطي السابق ما كانت الأساليب الرجعية التي تبنوها في ألمانيا واليابان لتصبح ممكنة. وبدون كلّ من التجربتين الرأسمالية والرجعية كان الأسلوب الشيوعي سيصبح شيئاً مختلفاً تماماً، هذا إن كان قد وُجِد أصلاً. ومن السهل إلى حدّ كبير أن ندرك، بل وبشيء من التعاطف، أن التردد الهندي إلى حدّ كبير ردّ فعل نقدي سلبي لأشكال التجربة التاريخية الثلاثة السابقة. ومع أنه كانت هناك مشكلة مشتركة ما في بناء المجتمعات الصناعية، تظل المهمة مهمةً متغيرة باستمرار، فالشروط التاريخية لِكُلّ نوع سياسي رئيسي تختلف اختلافاً حاداً عن شروط الأنواع الأخرى.

داخل كلّ نوع رئيسي هناك كذلك اختلافات لافتة للنظر، وقد تكون أكثر لفتاً للنظر في الشكل الديمقراطي. وهناك أيضاً تشابهات كبيرة. وسوف نحاول في هذا الفصل إعطاء كلّ من الاختلافات والتشابهات حقها من خلال تحليل بعض الملامح الاجتماعية الزراعية التي أسهمت في ظهور الديمقراطية الغربية. ومن الأفضل أن نكون واضحين مرة أخرى بشأن ما تعنيه هذه العبارة الرنانة بعض الشيء، حتّى وإن كانت التعريفات الديمقراطية طريقة في الهروب من القضايا الحقيقية إلى المراوغة التافهة. إن المؤلّف يرى ظهور الديمقراطية على أنه كفاح طويل وناقص بِكُلّ تأكيد من أجل تحقيق ثلاثة أشياء ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها: 1) تقييد الحكام المستبدين 2) استبدال الحكام العادلين والعقلانيين بالحكام المستبدين 3) الحصول على نصيب لأفراد الشعب الأساسيين في وضع القواعد. وكانت الإطاحة برؤوس الملوك الجانب الأكثر دراماتيكية، ولم تكن الجانب الأقل أهمية من جوانب الملمح الأول. وكانت جهود إقامة حكم القانون، وسلطة المجلس التشريعي، وفيما بعد استخدام الدولة كمحرك للرفاهة الاجتماعية، جوانب مألوفة ومشهورة من جوانب الملمحين الآخرين.

ومع أن البحث المفصل للمرحلتين الأوليين للمجتمعات ماقبل الحديثة يقع

خارج مجال هذا الكتاب، فمن المفيد أن نثير بقدر من الإيجاز على الأقل مسألة نقاط البداية المختلفة. هل هناك اختلافات بنيوية في المجتمعات الزراعية ربما تدعم في بعض الحالات التطور اللاحق تجاه الديمقراطية البرلمانية، بينما تجعل نقاط بداية أخرى تحقيق ذلك صعباً أو تلغيه بالمرة؟ من المؤكّد أن نقاط البداية لا تحدد بالكامل المسار اللاحق للتحديث، فقد اتسم المجتمع البروسي في القرن الرابع عشر بكثير من الملامح نفسها التي كانت سوابق للديمقراطية البرلمانية في أوروبا الغربية. وحدثت التغيرات الحاسمة التي غيرت مسار بروسيا والمجتمع الألماني بشكل حاسم في النهاية في القرنين التاليين. غير أن نقطة البداية إن لم تكن حاسمة في حدّ ذاتها، فربما تكون بعض النقاط مواتية أكثر من غيرها إلى حدّ كبير بالنسبة إلى التطورات الديمقراطية.

أظن أن بالإمكان تفسير فرضية أن الإقطاع الغربي كان يضم مؤسسات معينة ميزته عن المجتمعات الأخرى على نحو يتعلق بتأييد الإمكانيات المحلية. وربما فعل المؤرخ الألماني أوتو هنتسه (Otto Hintze) في مناقشته للترتيبات الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الإقطاعي (Stände) أغلب ما أدى إلى جعل هذه الفرضية مقنعة، بالرغم من بقائها موضوعاً لجدل علمي حيّ[1]. ولتحقيق أغراضنا، فقد كان الجانب الأكثر أهمية هو نمو فكرة حصانة جماعات وأشخاص بأعينهم من سلطة الحاكم، إلى جانب مفهوم حقّ مقاومة السلطة الظالمة. وإلى جانب مفهوم العقد باعتباره الارتباط الذي يعقده بحرية أشخاص أحرار، والمشتق من العلاقة الإقطاعية الخاصة بالتبعية الإقطاعية، فإن هذا المُرَكَّب من الأفكار والممارسات يشكِّل ميراثاً مهماً من مجتمع العصور الوسطى الأوروبية للمفاهيم الغربية الحديثة الخاصة بالمجتمع الحر.

(1) انظر في: Otto Hintze, *Staat und Verfassung; gesammelte Abhandlungen zur allgemeinen Verfassungsgeschichte*, His Gesammelte Abhandlungen, Bd. 1, Hrsg. von Gerhard Oestreich, mit einer Einleitung von Fritz Hartung. 2., erweiterte Aufl. (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, [1962]), vol. 1, «Weltgeschichtliche Bedingungen der Repräsentativverfassung (1931),» pp. 145-185; «Typologie der ständischen Verfassungen des Abendlandes (1930),» pp. 120-139, and «Wesen und Verbreitung des Feudalismus (1929),» pp. 84-119.

لتحديث الأفكار نفسها، انظر: Rushton Coulborn, ed., *Feudalism in History*, With Contributions by Joseph R. Strayer [and Others]; Forword by A. L. Kroeber (Princeton: Princeton University Press, 1956).

لم ينشأ هذا المُرَكَّب إلا في أوروبا الغربية، فهناك فقط حدث ذلك التوازن الدقيق بين الكثير جداً من السلطة المَلَكية والقليل جداً منها، وهو ما أعطى قوة دفع مهمة للديمقراطية البرلمانية. وتوجد مجموعة عريضة من التشابهات الجزئية في أماكن أخرى، ولكن يبدو أنها تفتقر إما إلى أحد المكوِّنات المهمة أو إلى التناسب المهم في ما بين المكوِّنات الموجودة في أوروبا الغربية، فقد أوجد المجتمع الروسي نظام الإقطاعيات (السوسلوفيي Soslovii). غير أن إيفان الرهيب قصم ظهر طبقة النبلاء المستقلة. وجاءت محاولة استعادة مميزاتهم بعد إبعاد يدّ بطرس العظيم القوية وأدت إلى الحصول على الامتيازات بدون ما يقابلها من التزامات أو تمثيل موحّد في عملية الحكم. وقد ولَّدت الصين البيروقراطية مفهوم التفويض السماوي الذي أعطى بعض المشروعية لمقاومة القمع الظالم، ولكن مع عدم وجود فكرة الحصانة المشتركة القوية، وهو الشيء الذي خلقه الموظفون العلماء إلى حدّ محدود عند الممارسة وضد مبدأ الدولة البيروقراطية الأساسي. لقد ظهر الإقطاع في اليابان، ولكن مع تأكيد شديد على الولاء لمن هو أرفع مقاماً وللحاكم الإلهي، ولكنه كان يفتقر إلى مفهوم الارتباط في ما بين الأنداد النظريين. ويمكننا في نظام الطوائف الهندي إدراك اتجاهات قوية نحو مفهوم الحصانة والميزة المشتركة، ولكن كذلك بدون نظرية أو تطبيق العقد الحر.

لم تحقق محاولات العثور على تفسير شامل واحد لتلك الاختلافات التي شجعتها بضع ملاحظات عابرة من ماركس وبلغت ذروتها في مفهوم فيتفوجل (Wittfogel) المثير للجدل الخاص بالاستبداد الشرقي القائم على السيطرة على موارد المياه، قدراً كبيراً من النجاح. ولا يعني هذا أنه أسيء توجيهها، فربما كانت موارد المياه فكرة ضيقة جداً. وربما نشأت أشكال الاستبداد التقليدية حيثما يمكن للسلطة المركزية أداء مجموعة من المهام أو الإشراف على الأنشطة الضرورية لعمل المجتمع كلّه. وفي العصور القديمة، كانت قدرة الحكومة على خلق أوضاع تحمل معها تعريفها الخاص بالعمل الضروري للمجتمع ككل، وجعل أفراد الشعب الأساسيين يقبلون ذلك بسلبية، أقل احتمالاً بكثير مما هو عليه الحال في الوقت الراهن. ومن ثمّ فإن السعي للوصول إلى هذا الافتراض بشأن موقع أداء المهام الأساسية بالنسبة إلى المجتمعات ماقبل الصناعية أقل مخاطرة مما هو عليه الحال بالنسبة إلى المجتمعات الحديثة. ومن ناحية أخرى، يبدو كذلك أن هناك مجالاً أعرض للاختيار مما كان يُفترض وجوده يوماً في المستوى السياسي الذي كان ينظم عنده المجتمع تقسيم العمل والحفاظ على

التماسك الاجتماعي. وربما تشكل قرية الفلاحين، أو الإقطاعية، أو حتّى البيروقراطية الإقليمية البدائية المستوى الحاسم في ظلّ التقنيات الزراعية المتشابهة بصورة عامة.

مع التقييم الموجز لأساليب نقطة البداية المغايرة، قد ننتقل إلى عملية التحديث نفسها. وتبرز نقطة على نحو شديد الوضوح، فقد خلقت مقاومة الاستبداد الملكي، أو بصورة أعم الحكم البيروقراطي ماقبل الصناعي حتّى العصور الحديثة، ظروفاً غير مواتية للديمقراطية من النوع الغربي. وتلتقي تواريخ الصين وروسيا وألمانيا عند هذه النقطة. والحقيقة الغريبة التي لن أحاول تقديم تفسير لها، هي أن الحكومات المركزية القوية، التي يمكننا تسميتها على نحو فضفاض بالاستبدادات الملكية أو البيروقراطيات الزراعية، رسَّخت أقدامها في القرنين السادس عشر والسابع عشر في كلّ البلاد الرئيسيّة التي جرى بحثها في ما يتصل بهذه الدراسة (ما عدا الولايات المتحدة بالطبع)، وهي إنجلترا وفرنسا والجزء البروسي من ألمانيا، وروسيا، والصين، واليابان، والهند. ومهما كان السبب، فالحقيقة تشكِّل ذريعة مريحة، وإن كانت تعسفية بعض الشيء، يمكن أن نسند إليها بدايات التحديث. ومع أنه كانت لدوام المؤسسات المَلَكية القوية نتائجه غير المواتية، فقد أدت تلك المؤسسات وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في فترة مبكرة من السيطرة على هياج طبقة النبلاء. ولم يمكن للديمقراطية أن تنمو أو تزدهر في ظلّ السلب والنهب المتوقع من جانب النبلاء المغيرين.

في العصور الحديثة كذلك، كان الشرط الحاسم للديمقراطية الحديثة هو ظهور توازن تقريبي بين التاج وطبقة النبلاء، كانت السلطة الملكية فيه هي المهيمنة ولكنها تركت درجة كبيرة من الاستقلال لطبقة النبلاء. وللفكرة التعددية القائلة بأن طبقة النبلاء المستقلة مكوِّن أساسي في نمو الديمقراطية أساس متين في الحقيقة التاريخية. والدعم المقارن لهذه الفرضية يقدمه غياب مثل هذا المكوِّن في هند أكبر (Mkbar's India) وصين مانشو (Manchu Chian)، أو ربما يقدمه بدقة أكبر عدم التوصل إلى مكانة مقبولة ومشروعة لدرجة الاستقلال التي كانت موجودة بالفعل. والطريقة التي جرى بها تحقيق ذلك الاستقلال مهمة كذلك، ففي إنجلترا يجعل النموذج الكلاسيكي للأدلة الموجبة، وهو حرب الورود التي قضت على جزء كبير من الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي، إقامة شكل الاستبداد الملكي أيسر كثيراً مما في فرنسا. ومن الحكمة تذكر أن تحقيق هذا التوازن، وهو

شيء له قيمته بالنسبة إلى التراث الليبرالي والتعددي، كان ثمرة الأساليب العنيفة والثورية أحياناً التي يرفضها الليبراليون المعاصرون بصورة عامة.

وهنا قد نسأل عما سيحدث إذا حاولت الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي التحرر من القيود المَلَكية في غياب طبقة سكان المدن كبيرة العدد والنشيطة سياسيّاً. ولنطرح السؤال بشكل أقل دقة: ماذا يمكن أن يحدث إذا سعت طبقة النبلاء للحصول على الحرية في غياب الثورة البورجوازية؟ أعتقد أن من الأمان القول بأن النتيجة ستكون غير مواتية إلى حدّ كبير بالنسبة إلى النسخة الغربية من الديمقراطية، ففي روسيا خلال القرن الثامن عشر نجحت طبقة النبلاء في الجيش في التخلص من التزاماتها تجاه الحكم المطلق القيصري، بينما احتفظت في الوقت نفسه بحيازاتها من الأراضي، بل وزادتها، وكذلك بسلطانها على الأقنان. وكان التطور بكامله غير مواتياً للديمقراطية. بل إن التاريخ الألماني أكثر كشفاً في بعض الجوانب، فقد مارست طبقة النبلاء هناك كفاحها ضدّ الناخب الأعظم(*) معظم الوقت بمعزل عن المدن. ويشبه كثير من المطالب الأرستقراطية في ذلك الحين تلك المطالب المطروحة في إنجلترا؛ وهي المطالبة برأي في الحكم ولاسيما في طرق الحكومة الخاصة بجمع الأموال. ولكن النتيجة لم تكن ديمقراطية برلمانية. وكان ضعف المدن ملمحاً دائماً في التاريخ الألماني بعد ازدهارها في جنوب ألمانيا وغربها في العصور الوسطى الذي تدهورت بعده.

بدون الدخول في مزيد من الأدلة أو مناقشة المواد الآسيوية التي تسير في الاتجاه ذاته، قد نسجل فحسب اتفاقاً قويّاً مع الفرضية الماركسية التي تقول إن طبقة سكان المدن النشيطة والمستقلة كانت عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه في نمو الديمقراطية البرلمانية، فلا ديمقراطية بدون بورجوازية. ولن يظهر الممثل الأساسي على خشبة المسرح إن نحن تشددنا في قصر اهتمامنا على القطاع الزراعي. ومع ذلك فإن الممثلين في الريف قاموا بدور على قدر كبير من الأهمية يستحق البحث المتأني. وإذا كنا نرغب في كتابة تاريخ فيه أبطال وأوغاد، وهو الوضع الذي ينكره الكاتب الحالي، فقد عاش الوغد الشمولي أحياناً في الريف،

(*) فردريش فيلهلم (Friedrich Wilhlem) (1620-1688): ناخب براندنبورج ودوق بروسيا. وهو ينتمي إلى بيت هوهنتسبولرن. وقد لُقّب بالناخب الأعظم (Grosser Kurfürst) بسبب مهارته السياسية والعسكرية. وكان أحد أعمدة العقيدة الكالفنية.

وكان للبطل الديمقراطي في المدن حلفاء مهمون هناك.

كان ذلك هو الحال في إنجلترا، على سبيل المثال، فبينما كانت النزعة الاستبدادية تزداد قوة في فرنسا، وفي قطاع كبير من ألمانيا، وفي روسيا، فقد واجهت أول موانعها على التراب الإنجليزي، حيث من المؤكّد أن محاولة إقامتها كانت أضعف بكثير. وكان ذلك صحيحاً على نحو كبير جداً لأن الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية المالكة للأراضي بدأت اكتساب السمات التجارية في وقت مبكر. ومن بين المحددات الحاسمة المؤثرة على مسار الثورة السياسية اللاحقة ما إذا كانت الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي قد تحولت إلى الزراعة التجارية أم لا، وإذا كانت قد تحولت فما هو شكل التحول التجاري الذي اتخذته.

ولنحاول فهم هذا التحول في خطوطه الرئيسيّة وفي منظور مقارن، فقد كان نظام العصور الوسطى الأوروبي نظاماً فيه للسيد الإقطاعي نسبة معينة من أرضه، وهو العقار الذي يملكه، حيث يزرعه له الفلاحون مقابل أن يحميهم السيد الإقطاعي ويقيم العدل بينهم. ومن المؤكّد أنه كان يتشدد في دعم مصالحه المادية. وكان الفلاحون يستخدمون قطاعاً آخر من أرض السيد الإقطاعي لزراعة الطعام لقوتهم، وكانوا يقيمون مساكنهم عليه. وكان هناك جزء ثالث، يتكون عادةً من الغابات والجداول والمراعي، حيث يُستخدم كأرض مشاع بمثابة مصدر للوقود القيم، ولحوم الصيد، وكمرعى لماشية السيد الإقطاعي وفلاحيه. ولضمان المورد المناسب للعمالة للسيد الإقطاعي إلى حدّ ما، كان الفلاحون يُربطون بالأرض بطرق شتى. وصحيح أن السوق كان لها دور مهم في اقتصاد العصور الوسطى الزراعي، إلا أنها كانت أكثر أهمية في أوقات مبكرة جداً مما كنا ندرك في وقت من الأوقات. ومع ذلك فإنه على عكس الفترات المتأخرة، كان السيد الإقطاعي مع فلاحيه يشكلون إلى حدّ كبير مجتمعاً مكتفياً ذاتيّاً قادراً على توفير جزء كبير من احتياجاته من الموارد المحلية بالمهارات المحلية. ومع الاختلافات المحلية التي لا حصر لها، ساد هذا النظام في مناطق كبيرة من أوروبا. ولكنه لم يوجد في الصين. وتشابهت اليابان الإقطاعية بقوة مع هذا الترتيب. ويمكن العثور على تشابهات في أجزاء من الهند.

كان من بين نتائج ظهور التجارة في المدن ومطالب الحكام المستبدين الخاصة بالضرائب أن بات السيد الإقطاعي بحاجة إلى المزيد والمزيد من النقد.

وكانت هناك ثلاثة حلول أساسية في ثلاثة أجزاء مختلفة من أوروبا، فقد اتجهت الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية المالكة للأراضي إلى شكل الزراعة التجارية التي شملت تحرير الفلاحين كي يدبروا أمرهم بأنفسهم بأحسن ما يمكنهم. وبصورة عامة، تركت النخبة الفرنسية المالكة للأراضي الفلاحين في مِلكية فعلية للتربة. وفي المناطق التي اتجهت فيها إلى التجارة فعلت ذلك بإجبار الفلاحين على تسليم حصة من المحصول كان النبلاء يقومون بتسويقها. وفي أوروبا الشرقية كان هناك شكل ثالث، وهو الرجعية الإقطاعية. وقد هبط السادة الإقطاعيون الألمان بالفلاحين الذين كانوا أحراراً من قبل إلى مرتبة الأقنان كي يزرعوا الحبوب ويصدروها، بينما جرت عملية روسية مشابهة لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية. ولم تصبح صادرات الحبوب ملمحاً مهماً في المشهد الاقتصادي والسياسي الروسي إلا بحلول القرن التاسع عشر.

وفي إنجلترا نفسها نزع التحول إلى الزراعة التجارية من جانب الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي جزءاً كبيراً مما تبقى من اعتمادها على التاج وولّد قدراً كبيراً من عدائها لمحاولات أسرة ستيوارت (Stuart) المتعثرة للوصول إلى الاستبداد. وبالمثل خلق الشكل الذي اتخذته الزراعة التجارية في إنجلترا، على عكس ألمانيا الشرقية، وحدة مصالح ضخمة مع المدن. وكان العاملان سببين مهمين للحرب الأهلية والانتصار النهائي للقضية البرلمانية. وظلت آثارها على ما هي عليه من أهمية وعززتها أسباب جديدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

إن النتائج تبدو أكثر وضوحاً إن نحن وضعنا التجربة الإنجليزية إلى جانب الأنواع الأخرى. وبصورة عامة هناك احتمالان آخران، فقد يكون الدافع التجاري ضعيفاً جداً في ما بين الطبقات العليا المالكة للأراضي. وحيثما يحدث ذلك، سوف تكون النتيجة بقاء جماهير فلاحية ضخمة تمثل في أفضل الأحوال مشكلةً ضخمةً بالنسبة إلى الديمقراطية وفي أسوئها مستودعاً لثورة فلاحية تقود إلى دكتاتورية شيوعية. والاحتمال الثاني هو أن الطبقة العليا المالكة للأراضي سوف تستخدم نوعاً من الوسائل السياسية والاجتماعية لإبقاء القوة العاملة على الأرض وتحقق تحولها إلى الزراعة التجارية بهذه الطريقة. وإذا ما اتحدت مع قدر ضخم من النمو الصناعي تكون النتيجة المرجحة هي ما نعرفه بالفاشية.

وسوف نناقش في الفصل التالي الدور الذي قامت به الطبقات العليا المالكة للأراضي في خلق الحكومات الفاشية. وهنا لا بُدَّ من ملاحظة 1) أن شكل

الزراعة التجارية كان في أهمية التحول التجاري نفسه و2) أن فشل الأشكال المناسبة من الزراعة التجارية في إحكام السيطرة في فترة مبكرة من الزمن ترك رغم ذلك سبيلاً آخر مفتوحاً أمام المؤسسات الديمقراطية الحديثة. وكلا الملمحين ظاهر في التاريخ الفرنسي والأمريكي، ففي بعض أنحاء فرنسا تركت الزراعة التجارية المجتمع الفلاحي على حالته إلى حدّ كبير ولكنها أخذت المزيد من الفلاحين، لتقدّم بذلك إسهاماً للقوى الثورية. وفي معظم فرنسا كان الدافع بين طبقة النبلاء نحو الزراعة التجارية ضعيفاً مقارنة بإنجلترا. ولكن الثورة عرقلت الطبقة الأرستقراطية وفتحت الطريق نحو الديمقراطية البرلمانية. وفي الولايات المتحدة كانت عبودية المزارع جانباً مهماً من جوانب النمو الرأسمالي. ومن ناحية أخرى، كانت تلك مؤسسة غير مواتية للديمقراطية. لقد تغلبت الحرب الأهلية على تلك العقبة، وإن كان ذلك على نحو جزئي فحسب. وبشكل عام ليست عبودية المزارع سوى الشكل الأكثر تطرفاً من التحويرات القمعية للرأسمالية. إن هناك ثلاثة عوامل تجعلها غير مواتية للديمقراطية، فمن المرجح أن الطبقة العليا المالكة للأراضي الزراعية كانت بحاجة إلى دولة ذات جهاز قمعي قوي، وبذلك تكون دولة تفرض مناخاً كاملاً من الرأي السياسي والاجتماعي غير المواتي للحرية الإنسانية، كما أنها تشجع تفوق الريف على المدن التي من المرجح أن تصبح مجرد مستودعات لنقل الصادرات إلى أسواق بعيدة. وأخيراً، هناك نتائج علاقة النخبة بالقوة العاملة التي تتسم بالمعاملة الوحشية، وكانت شديدة جداً في اقتصادات المزارع، حيث كان العمال ينتمون إلى مجموعة عِرقية مختلفة.

بما أنه من الواضح أن الانتقال إلى الزراعة التجارية خطوة مهمة جداً، فكيف يتسنى لنا شرح الطريقة التي تمّ بها ذلك أو لم يتم؟ قد يكون من المرجح أن يسعى عالم الاجتماع الحديث إلى الحصول على تفسير من الناحية الزراعية. وفي البلدان التي لم تنم فيها الزراعة التجارية على نطاق واسع، قد يؤكّد على الطابع المقيد للتقاليد الأرستقراطية، مثل الأفكار الخاصة بالشرف والمواقف السلبية تجاه المكسب المالي وتجاه العمل. وفي المراحل الأولى من هذا البحث، كنت أميل إلى بحث تلك التفسيرات. وعندما تراكمت الأدلة، ظهرت أسس اتخاذ موقف شكي تجاه هذا الخط من الهجوم، وإن كانت القضايا العامة التي يثيرها استخدامه سوف تتطلب المناقشة في ما بعد.

المقنع أنه سيكون على التفسير الثقافي أن يكشف، على سبيل المثال، أن

بين الطبقات العليا الإنجليزية المالكة للأراضي تقاليد وأفكار عسكرية خاصة بالمكانة والشرف أضعف بكثير مما في فرنسا، على سبيل المثال. ومع أن الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية كانت جماعة أقل انغلاقاً من نظيرتها الفرنسية ولم تكن لها قاعدة رسمية للحط من الشأن والتقليل من القدر، فمن المشكوك فيه أن الاختلاف الثقافي يكفي لتبرير الفرق في السلوك الاقتصادي. وما الذي نفعله بطبقة نبلاء شرق ألمانيا التي تحولت من الاستعمار والغزو إلى مهنة تصدير الحبوب؟ بل إن الاعتبار الأكثر أهمية هو أننا غالباً ما نجد بين النخب مالكة الأراضي، حيث يبدو الدافع التجاري ضعيفاً مقارنة بالدافع الإنجليزي، أقلية كبيرة قامت بمحاولة ناجحة للمشاركة في التجارة حيثما كانت الظروف المحلية مواتية. وهكذا ظهرت الزراعة التجارية من أجل التصدير في أنحاء من روسيا.

إن هذه الملاحظات تؤدي إلى التأكيد على أهمية الاختلافات في فرص تبني الزراعة التجارية، وعلى رأسها وجود السوق في المدن القريبة ووجود أساليب النقل المناسبة، بشكل أساسي عن طريق البحار والأنهار بالنسبة إلى السلع الضخمة قبل أيام السكك الحديدية. وبالرغم من الأهمية الواضحة للفروق في التربة والمناخ، تبرز الطبقة البورجوازية مرة أخرى باعتبارها الممثل الرئيسي في الدراما. كما كان للاعتبارات السياسية دور حاسم كذلك. وحيثما أمكن لمُلاك الأراضي الاستفادة من الجهاز القمعي للدولة كي يجلسوا مستريحين ويجمعوا الإيجارات، وهي الظاهرة التي وُجِدت على نطاق واسع في آسيا وإلى حدّ ما في فرنسا وروسيا ماقبل الثورة من الواضح أنه ليس هناك حافز للتحول إلى التعديلات الأقل قمعاً.

ومع أن مسألة الزراعة التجارية بين الفلاحين ذات صلة أقل بالديمقراطية، فمن المفيد أن نقول كلمة عنها هنا، فبصورة عامة، يبدو أن القضاء على المسألة الفلاحية من خلال تحويل الفلاحين إلى نوع آخر من التكوين الاجتماعي أمر يبشر بأكبر قدر من الخير بالنسبة إلى الديمقراطية. ومع ذلك فإن الفلاحين في الديمقراطيات الصغيرة التابعة في اسكندنافيا وسويسرا أصبحوا جزءاً من النظم الديمقراطية بتبنيهم أشكالاً متخصصة بعض الشيء من الزراعة التجارية، هي بشكل أساسي منتجات الألبان من أجل أسواق المدن. وحيثما يبدو الفلاحون مقاومين بعناد لتلك التغيرات، كما في الهند على سبيل المثال، لا يكون من الصعب بناء تفسير حول الظروف الموضوعية. وغالباً ما تكون فرصة السوق

الحقيقية غائبة. وبالنسبة إلى الفلاحين الذين يعيشون بالقرب من هامش الوجود الفيزيقي يكون التحديث على قدر شديد المخاطرة بشكل بَيِّن، ولاسيما إذا كان الربح يذهب في ظلّ المؤسسات الاجتماعية السائدة إلى شخص آخر. ومن ثمّ يكون مستوى معيشة ونسق من التوقعات شديدا الانخفاض هما التعديل الوحيد الذي له معنى في ظلّ تلك الظروف. وأخيراً، فحيثما تكون الظروف مختلفة يمكن أن نجد أحياناً تغيرات ضخمة في مساحة زمنية قصيرة.

لقد ركزت المناقشة حتّى الآن على متغيرين كبيرين، هما علاقات الطبقات العليا مالكة الأراضي بالنظام الملكي واستجابتها لمتطلبات الإنتاج للسوق. وهناك متغير كبير ثالث زحف إلى المناقشة، وهو علاقة الطبقات العليا مالكة الأراضي بسكان المدن، وبشكل أساسي الطبقة العليا التي قد نسميها على نحو فضفاض الطبقة البورجوازية، فقد شكلت التحالفات والتحالفات المضادة التي نشأت بين هاتين الجماعتين وعبرهما، ولا زالت تشكل في بعض أنحاء العالم، الإطار الأساسي وبيئة العمل السياسي، مكونةً مجموعة من الفرص، والإغراءات، والمستحيلات التي كان لا بُدَّ للقادة السياسيين العمل داخلها. وبشكل شديد الاتساع، تصبح بذلك مشكلتنا هي محاولة تعريف تلك المواقف في العلاقة بين الطبقات العليا مالكة الأراضي وسكان المدن التي أسهمت في ظهور مجتمع حرّ نسبيّاً في العصور الحديثة.

وأفضل شيء أن نبدأ بتذكر خطوط الصدع الطبيعية بين المدينة والريف وداخل هذين القطاعين من السكان. أولاً: هناك صراع مصالح مألوف بين مطالبة الحضر بالطعام الرخيص والأسعار المرتفعة للسلع التي ينتجها ورغبة الريف في أسعار الطعام المرتفعة والمنتجات الرخيصة من دكان الصانع ومن المصنع. وقد يصبح هذا الصراع على قدر كبير من الأهمية مع انتشار اقتصاد السوق. وتتقاطع الفروق الطبقية، كتلك التي بين مالك الأرض والفلاح في الريف، والسيد والأجير، وصاحب المصنع والعامل الصناعي في المدينة، عبر الصدع الريفي الحضري. وحينما تتلاقى مصالح الطبقات العليا في المدينة والريف ضدّ الفلاحين والعمال، يُرَجَّح أن تكون النتيجة غير مواتية للديمقراطية. ومع ذلك يتوقف الكثير على الظروف التاريخية التي ينشأ داخلها هذا التحالف.

حدث مثال مهم جداً لتلاقي المصالح بين شرائح كبيرة من الأرستقراطية مالكة الأراضي والطبقات العليا من سكان المدن في إنجلترا في عصري أسرتي

تيودور (Tudor) وستيوارت (Stuart). وقد نشأ التلاقي هناك في مرحلة مبكرة في مسار التحديث وفي ظلّ ظروف أدت بالجماعتين إلى معارضة السلطة الملكية. وهذه الجوانب لها أهميتها الكبرى في تفسير النتائج الديمقراطية. ذلك أنه على عكس الوضع في فرنسا في الفترة ذاتها، حيث شارك أصحاب المصانع على نحو كبير في إنتاج الأسلحة والسلع الكمالية للملك وأفراد الطبقة الأرستقراطية من رجال البلاط، كانت البورجوازية الإنجليزية نشطة ومستقلة وذات اهتمامات واسعة بتجارة التصدير.

على جانب طبقة النبلاء والأعيان مالكة الأراضي، كانت هناك كذلك مجموعة من العوامل المواتية، فقد أثرت تجارة الصوف على الريف خلال القرن السادس عشر وما قبله، مما أدى إلى التسييج من أجل رعي الأغنام. وكانت طبقة تربية الأغنام العليا الإنجليزية، وهي أقلية ولكنها أقلية مؤثرة، بحاجة إلى المدينة التي تصدر الصوف. وهو وضع مختلف إلى حدّ كبير عن الموقف في شرق ألمانيا، حيث التفت زراعة الحبوب في أيدي السيد الإقطاعي حول المدن المتدهورة.

كان التلاقي بين الطبقات العليا مالكة الأراضي والطبقات العليا الحضرية في إنجلترا قبل الحرب الأهلية على نحو مؤيد لقضية الحرية شكلاً فريداً في ما بين الدول الكبرى. وربما لم يكن بالإمكان حدوث الوضع الأكبر الذي كان ذلك جزءاً منه إلا مرة واحدة في التاريخ البشري؛ فقد كان للبورجوازية الإنجليزية منذ القرن السابع عشر وحتّى جزء كبير من القرن التاسع عشر النصيب المادي الأكبر في الحرية الإنسانية، لأنها كانت أول طبقة البورجوازية ولم توصل منافسيها في الخارج والداخل إلى سلطاتهم الكاملة. وبالرغم من ذلك قد يكون من المفيد التعبير عن بعض الاستنتاجات من التجربة الإنجليزية في صورة افتراضات عامة مؤقتة بشأن الظروف التي أمكن في ظلها للتعاون بين القطاعات المهمة من الطبقات العليا في المدن والريف أن يكون مواتياً لظهور الديمقراطية البرلمانية. وكما أشرنا من قبل، فمن المهم أن يحدث الاندماج على نحو يتعارض مع البيروقراطية الملكية. ويبدو أن الشرط الثاني هو أنه لا بُدَّ أن تكون القيادات التجارية والصناعية في سبيلها إلى أن تصبح العنصر المهيمن في المجتمع. وبناءً على هذين الشرطين تستطيع الطبقات العليا المالكة للأراضي تكوين عادات اقتصادية بورجوازية. ولا يحدث هذا عن طريق التقليد فحسب، بل استجابةً

للظروف العامة وظروف حياتها. ويبدو أن هذه الأمور يمكن أن تحدث فقط في مرحلة مبكرة من التطور الاقتصادي. ويبدو كذلك أن تكرارها في القرن العشرين مرجحاً إلى حدّ كبير.

إن اتخاذ السمة البورجوازية يسهل على الطبقات العليا مالكة الأراضي في مرحلة لاحقة تولي مناصب القيادة السياسية داخل ما هو مجتمع بورجوازي في المقام الأول، مثلما كانت عليه إنجلترا خلال القرن التاسع عشر. وربما يُشار إلى ثلاثة عوامل أخرى باعتبارها مهمة في هذا المقام. أحد هذه العوامل هو وجود درجة كبيرة من العداء بين العناصر التجارية والصناعية والطبقات القديمة المالكة للأراضي. والثاني هو أن الطبقات المالكة للأراضي تحتفظ بقاعدة اقتصادية قوية إلى حدّ ما. وكلا العاملين يمنع تكوين جبهة قوية من معارضة الطبقات العليا لمطالب الإصلاح ويشجع قدراً معيناً من التنافس على الدعم الشعبي. وأخيراً أود الإشارة إلى أنه لا بُدَّ أن تكون النخبة المالكة للأراضي قادرة على نقل بعض من نظرتها الأرستقراطية إلى الطبقات التجارية والصناعية.

هناك ما يزيد في هذا النقل عن المصاهرة التي ربما تحافظ بها الإقطاعية القديمة على نفسها بتكوين تحالف مع المال الجديد، وتدخل في ذلك تغييرات دقيقة كثيرة في الموقف لا تُفهم الفهم الصحيح في الوقت الراهن، فنحن لا نعرف إلا النتيجة؛ وهي أن المواقف البورجوازية لا بُدَّ أن تصبح أقوى، وليس العكس، كما حدث في ألمانيا، والآليات التي يحدث بها هذا التناضح غير واضحة. ولا شكّ في أن النظام التعليمي له دور مهم، وإن لم يكن حاسماً في حدّ ذاته. وقد يؤدي بحث أدب السيرة، المتوفر بصورة كبيرة في إنجلترا، إلى محصول وفير بشأن هذه النقطة، بالرغم من التابو الإنجليزي بشأن المناقشات الصريحة الخاصة بالبنية الاجتماعية، وهو التابو الذي يكون في بعض الأحيان في قوة المناقشة الصريحة للجنس. وحين لا تتوافق خطوط الصدع الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية توافقاً وثيقاً يقل احتمال أن تصبح الصراعات انفعالية ومريرة إلى حدّ استبعاد المصالحة الديمقراطية. وبالطبع فإن ثمن هذا النظام هو تأبيد قدر كبير من الإساءة «المحتملة» ـ وهي محتملة في المقام الأول بالنسبة إلى هؤلاء المستفيدين من النظام.

تشير النظرة السريعة على مصير الفلاحين الإنجليز إلى ظرف آخر من ظروف النمو الديمقراطي قد يكون حاسماً إلى حدّ كبير في حدّ ذاته، فمع أن «الحل

النهائي لمسألة الفلاحين» الخاص بإنجلترا - من خلال التسييج (Encolosures) قد لا يكون بالقدر نفسه من الوحشية أو العمق الذي جَعَلَنا الكُتّاب السابقون نظنه، فمن الممكن أن يكون هناك بعض الشك في أن التسييج كجزء من الثورة الصناعية أزال مسألة الفلاحين من السياسة الإنجليزية، ومن ثمّ لم يكن هناك مستودع ضخم من الفلاحين لخدمة الغايات الرجعية الخاصة بالطبقات العليا المالكة للأراضي، كما في ألمانيا واليابان. كما أنه لم يكن هناك أساس جماهيري لثورات الفلاحين في روسيا والصين. ولأسباب مختلفة إلى حدّ كبير، أفلتت الولايات المتحدة من بلاء السياسية الخاصة بمسألة الفلاحين، ولكن فرنسا لم تفلت منه، حيث يعود عدم استقرار الديمقراطية الفرنسية إلى هذه الحقيقة، إلى حدّ ما.

تواجهنا وحشية التسييج المعترف بها بالقيود المفروضة على إمكانية التحولات السلمية إلى الديمقراطية وتذكرنا بالصراعات العلنية والعنيفة التي سبقت ترسيخها. وقد حان الوقت لاسترجاع الدياليكتيك، ولتذكير أنفسنا بدور العنف الثوري، إذ يعود قدر كبير من هذا العنف، وربما أكثر ملامحه أهمية، إلى المشاكل الزراعية التي ظهرت على الطريق الذي أدى إلى الديمقراطية الغربية، فقد قيدت الحرب الأهلية الإنجليزية الاستبداد الملكي وأطلقت يدّ كبار مُلاك الأراضي ذوي العقلية التجارية كي تقوم بدورها خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في تدمير مجتمع الفلاحين. وحطمت الثورة الفرنسية سلطة النخبة المالكة للأراضي التي كانت في المقام الأول ماقبل تجارية، وإن كانت قطاعات منها قد بدأت الاتجاه إلى أشكال جديدة تتطلب آليات قمعية للاحتفاظ بقوتها العاملة. وفي هذا المعنى، وكما أشرنا من قبل، كانت الثورة الفرنسية تمثل طريقة بديلة لخلق مؤسسات تصبح في النهاية مواتية للديمقراطية. وأخيراً، فقد حطمت الحرب الأهلية الأمريكية كذلك سلطة النخبة مالكة الأراضي التي كانت عقبة في سبيل التقدّم الديمقراطي، غير أنها كانت في تلك الحالة سلطة نمت كجزء من الرأسمالية.

سواء أصدقنا أن تلك الانتفاضات العنيفة الثلاث قد ساعدت نمو الديمقراطية الليبرالية والبورجوازية أو أعاقته أم لم نصدق، يظل من الضروري الاعتراف بأنها كانت جزءاً مهماً من العملية كلها، فهذه الحقيقة في حدّ ذاتها تمثل تبريراً لا بأس به لتسميتها بالثورات البورجوازية، إن كان هذا ما نفضله، أو

الليبرالية. وبالرغم من ذلك فهناك مصاعب حقيقية في تصنيف الثورات، أو أي ظواهر تاريخية كبرى، في ما يتعلق بهذا الأمر. وقد يكون من الأفضل مناقشة هذه النقطة قبل المضي قدماً.

إن هناك بعض الاعتبارات شديدة العمومية التي تجعل من الضروري تبني المقولات العريضة التي من هذا النوع. ومن الواضح، أو ينبغي أن يكون من الواضح، أن بعض الترتيبات المؤسسية مثل الإقطاع، والمَلَكية المستبدة، وظهور الرأسمالية، تعيش يومها وتمضي. وحقيقة أن أي مُرَكَّب مؤسسي محدد ينشأ أولاً في بلد ما ثمّ في غيره ـ مثلما نشأت الرأسمالية في إيطاليا وهولندا وإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ـ لا يكون عائقاً أمام المفهوم الارتقائي بصورة عامة للتاريخ، فليس هنا بلد واحد يمرّ بالمراحل كلها، بل إنّه يسير بالتطور لمسافة معينة داخل إطار وضعه ومؤسساته. وهكذا فإن التطور باسم المِلكية الخاصة في وسائل الإنتاج لديه فرصة جيدة للنجاح في بعض المراحل دون غيرها. وقد يكون من السابق لأوانه إلى حدّ كبير وليس سوى تيار صغير في القرنين الرابع عشر والسادس عشر، ومع ذلك يتسم بالمفارقة التاريخية إلى حدّ كبير في النصف الثاني من القرن العشرين. وبالإضافة إلى الظروف التاريخية الملموسة في فترة معينة في بلد بعينه، هناك ظروف عالمية، مثل حالة الفنون التقنية والتنظيم الاقتصادي والسياسي الذي تمّ بلوغه في أنحاء أخرى من العالم، تؤثر تأثيراً كبيراً على احتمالات الثورة.

إن هذه الاعتبارات تؤدي إلى النتيجة الضرورية لتصنيف الثورات بواسطة النتائج المؤسسية التي تسهم فيها. ويعود الكثير من التشوش وعدم الاستعداد لاستخدام المقولات الكبيرة إلى أن الذين يوفرون الدعم الجماهيري للثورة، وهؤلاء الذين يقودونها، وهؤلاء الذين يستفيدون منها في نهاية الأمر مجموعات شديدة الاختلاف من البشر. وبما أن الفرق يظل واضحاً في كلّ حالة، فمن الصواب (بل هو أمر لا يمكن الاستغناء عنه من أجل استخلاص الفروق وكذلك فهم التشابهات) اعتبار الحرب الأهلية الإنجليزية، والثورة الفرنسية، والحرب الأهلية الأمريكية مراحل في تطور الثورة الديمقراطية البورجوازية.

هناك أسَباب وراء التردد في استخدام هذا المصطلح، وتجدر الإشارة إلى الطريقة التي يمكن بها أن يكون مضللاً، فبعض الكُتّاب يرون أن الثورة البورجوازية توحي بزيادة مطردة في السلطة الاقتصادية للطبقات التجارية

والصناعية في المدن إلى حدّ أن السلطة الاقتصادية تدخل في صراع مع السلطة السياسية التي لا تزال في أيدي الطبقة الحاكمة القديمة القائمة في الأساس على الأرض الزراعية. ومن المفروض أن يحدث في تلك اللحظة انفجار ثوري تستولي فيه الطبقات التجارية والصناعية على مقاليد السلطة السياسية وتُدْخِل الملامح الأساسية للديمقراطية البرلمانية الحديثة. وهذا المفهوم ليس زائفاً تماماً، فحتى في فرنسا، هناك بعض الإشارات الجيدة إلى زيادة السلطة الاقتصادية لقطاع من الطبقة البورجوازية معادٍ للقيود التي يفرضها النظام القديم. وبالرغم من ذلك فهذا المعنى للثورة البورجوازية من التبسيط بحيث يصبح رسماً كاريكاتيرياً لما حدث. ولكي نرى أنه رسم كاريكاتيري لا بُدَّ أن نتذكر: **أولاً**، أهمية الرأسمالية في الريف الإنجليزي التي مكنت الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي من الاحتفاظ بالسيطرة على الآلة السياسية حتّى القرن التاسع عشر. **ثانياً**، ضعف أي دافع بورجوازي خالص في فرنسا، وصلاته الوثيقة بالنظام القديم، واعتماده على تحالفات راديكالية مع الثورة، واستمرار الاقتصاد الفلاحي حتّى العصور الحديثة. **ثالثاً**، حقيقة أن عبودية المَزارع في الولايات المتحدة نشأت كجزء لا يتجزأ من الرأسمالية الصناعية وكانت بمثابة عقبة في سبيل الديمقراطية أكثر منها في سبيل الرأسمالية.

إن الصعوبة الأساسية، كما أوضحت منذ قليل، تكمن في أن تعبيرات مثل الثورة البورجوازية وثورة الفلاحين تجمع بدون تفريق هؤلاء الذين يقومون بالثورة والمستفيدين منها معاً. وبالمثل فإن تلك المصطلحات تخلط بين النتائج القانونية والسياسية للثورات والجماعات الاجتماعية النشيطة فيها، فقد كان لثورات الفلاحين في القرن العشرين تأييدها الجماهيري بين الفلاحين الذين كانوا في ذلك الحين الضحايا الأساسيين الذين أوصلتهم الحكومات الشيوعية إلى نتيجة ناجحة. وبالرغم من ذلك سأظل بِكُلّ صراحة ووضوح مخالفاً لاستخدام هذه المصطلحات. وسوف نتحدث عند مناقشة ثورات الفلاحين عن القوة الشعبية الرئيسيّة التي وراءها، بينما نعي إلى حدّ كبير أن النتيجة في القرن العشرين كانت الشيوعية. وعند مناقشة الثورات البورجوازية يرتكز تبرير المصطلح على مجموعة من النتائج القانونية والسياسية. إن المصطلحات المتساوقة تفرض اختراع مصطلحات جديدة أخشى أنها لن تضيف إلا التشويش، والمشكلة الأساسية على أي الأحوال هي ماذا حدث ولماذا، وليس الاستخدام الصحيح للمسميات.

يبدو واضحاً الآن، مثلما كان واضحاً من قبل، أن الثورة البيوريتانية والثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأمريكية كانت انتفاضات عنيفة جداً ضمن عملية التغيير السياسي الطويلة التي أدت إلى ما نعرفه باسم الديمقراطية الغربية الحديثة. وقد كانت لهذه العملية أسباب سياسية، وإن لم تكن الأسباب الوحيدة. إن الحريات التي خُلِقت من خلال هذه العملية تكشف عن وجود علاقة واضحة ببعضها، فبما أن التوصل إليها يرتبط بظهور الرأسمالية الحديثة، فهي تكشف عن سمات خاصة بحقبة تاريخية بعينها. إن العناصر الأساسية في الترتيب الليبرالي والبورجوازي للمجتمع هي حقّ التصويت، والتمثيل في المجلس التشريعي الذي يضع القوانين ومن ثمّ يكون أكثر من مجرد إمعة للسلطة التنفيذية، ونظام القانون الموضوعي الذي لا يمنح من الناحية النظرية على الأقل، امتيازات خاصة بناءً على الأصل أو المكانة الموروثة، وضمان حقوق المِلكية والقضاء على الحواجز الموروثة من الماضي على استخدام تلك الحقوق، والتسامح الديني، وحرية التعبير، وحق الاجتماع السلمي. وحتّى إذا لم يصل التطبيق إلى ما هو معلن، فهذه هي سمات المجتمع الليبرالي المعترف بها.

كان ترويض القطاع الزراعي ملمحاً حاسماً من ملامح العملية التاريخية كلها التي أفرزت ذلك المجتمع، وقد كان مهماً مثل تأديب الطبقة العاملة المشهور ويتصل اتصالاً وثيقاً بها بطبيعة الحال. والواقع أن التجربة الإنجليزية تغرينا بقول إن التخلص من الزراعة باعتبارها نشاطاً اجتماعياً أساسياً أحد متطلبات الديمقراطية الناجحة، فقد كان لا بُدَّ من تحطيم الهيمنة السياسية للطبقة العليا المالكة للأراضي أو تغييرها، وكان لا بُدَّ من تحويل الفلاح إلى مُزارع ينتج من أجل السوق وليس لاستهلاكه هو واستهلاك السيد الإقطاعي. وفي هذه العملية أصحبت الطبقات العليا المالكة للأراضي إما جزءاً مهماً من المد الرأسمالي والديمقراطي، كما في إنجلترا، أو جرى اجتياحها في حال وقوفها في وجهه أثناء ارتجاجات الثورة أو الحرب الأهلية. باختصار، فإما أن الطبقات العليا المالكة للأراضي ساعدت في صنع الثورة البورجوازية أو أن الثورة البورجوازية قضت عليها.

قد يكون من المفيد في نهاية هذا المناقشة أن نورد الشروط الأساسية الواضح أنها كانت الأكثر أهميةً لتطور الديمقراطية، ونطبق في ما يشبه الاختبار تلك الاستنتاجات على التجربة الهندية، وإذا اتضح أن وجود بعض تلك الشروط كانت له صلة واضحة بالجوانب الأكثر نجاحاً للديمقراطية البرلمانية في الهند أو

الأصول التاريخية لتلك الجوانب، وكان لغياب غيرها من الشروط، من ناحية أخرى، صلة بالصعوبات والعقبات التي واجهتها الديمقراطية في الهند، فقد تكون لدينا ثقة أكبر في تلك الاستنتاجات.

كان أول شرط من شروط التطور الديمقراطي واجهه تحليلنا هو إيجاد توازن لتحاشي التاج شديد البأس أو الأرستقراطية مالكة الأراضي شديدة الاستقلال .في هند المُغل كانت سلطة التاج في ذروتها هي الطاغية في ما يتعلق بالطبقات العليا، وكان النبيل الذي يفتقر إلى حقوق المِلكية الآمنة، طبقاً لعبارة مورلاند (Moreland) الشهيرة، إما خادماً للسلطة الحاكمة أو عدوّاً لها. لقد حرر انهيار نظام المُغل الطبقات العليا بجعل الميزان يميل في الجانب المقابل نحو دولة الممالك المحلية المتحاربة. وبالرغم من ذلك فقد فشل المسعى البريطاني اللاحق في القرن الثامن عشر في أن يخلق على التراب الهندي طبقة من الأعيان التقدّميين النشيطين تشبه النوعية التي في بلادهم فشلاً ذريعاً. ولم يراعِ المجتمع الهندي كذلك الشرط الرئيسي الثاني، وهو التحول إلى الشكل المناسب من أشكال الزراعة التجارية من جانب الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي أو الفلاحين. وبدلاً من ذلك سمحت مظلة القانون والنظام البريطانيان بزيادة عدد السكان، وسمحت لطبقة مُلاك الأراضي الطفيليين، ومعهم المرابين، بقطف الكثير مما لا يأكله الفلاحون أنفسهم. لقد منعت هذه الظروف بدورها إلى حدّ كبير تراكم رأس المال والنمو الصناعي، وحين جاء الاستقلال، جاء إلى حدّ ما في ظلّ توق الفلاحين للعودة إلى ماضي القرية الذي أضفيت عليه الصبغة المثالية، وهو ما أدى إلى مزيد من تقييد التحديث وتعطيله على نحو خطير في الريف. وكون تلك الظروف من بين العقبات الأساسية في سبيل إقامة وعمل الديمقراطية ذات الأسس القوية أمر لا بُدَّ من توضيحه هنا.

من ناحية أخرى أضعف رحيل البريطانيين الهيمنة السياسية للنخبة مالكة الأراضي بشكل كبير، وهناك الكثيرون الذين يزعمون أن إصلاحات مابعد الاستقلال قضت على تلك السلطة. إلى هذا الحد المحدود، اتبع تطور المؤسسات الديمقراطية النمط الغربي، بل إن الأكثر أهمية هو أن الاحتلال البريطاني، باعتماد سلطته على النخبة مالكة الأراضي ودعم المصالح التجارية في إنجلترا، دفع قطاعاً ضخماً من الطبقات التجارية إلى المعارضة، مما حال دون التحالف الحتمي بين النخبة القوية مالكة الأراضي والطبقة البورجوازية الضعيفة

التي كانت الأصل الاجتماعي للأنظمة السلطوية والحركات اليمينية في أوروبا وآسيا. وهكذا تحقق شرطان؛ وهما **إضعاف الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي والحيلولة دون قيام تحالف أرستقراطي بورجوازي ضدّ الفلاحين والعمال.**

إن الهند، في الواقع، تعد مثالاً مهماً ظهرت فيه على أقل تقدير البنية الشكلية للديمقراطية وجزء كبير من جوهرها، مثل وجود المعارضة القانونية وقنوات الاحتجاج والنقد، دون المرور بمرحلة العنف الثوري. (كان تمرد السباهي في المقام الأول أمراً يتطلع إلى الوراء). ومع ذلك فإن غياب الشرط الخامس، وهو **الانفصال الثوري عن الماضي**، وغياب أي حركة قوية في هذا الاتجاه حتّى اللحظة الحالية من بين أسباب تخلف الهند الذي طال أمده والصعوبات غير العادية التي تواجهها الديمقراطية الليبرالية هناك. لقد عبَّر بعض دارسي الشؤون الهندية عن دهشتهم من أن النخبة الهندية الصغيرة التي تلقت تعليماً غربيّاً ظلت مخلصة للنموذج الديمقراطي، في الوقت الذي كان بإمكانها إطاحته بسهولة. ولكن لماذا يتمنون الإطاحة به؟ ألا توفر الديمقراطية تبريراً لرفض إصلاح البنية الاجتماعية التي تحافظ على وجودهم على أي مستوى ضخم؟ وتقتضي الأمانة إضافة أن المهمة على قدر كافٍ من المشقة يجعل الراديكالي الأشد مغالاة في تمسكه بمذهبه يرتعد خوفاً من فكرة تولي مسؤوليتها.

ومع أنه قد يكون هناك إغراء لمناقشة هذه النقطة بشكل أوسع، فإن السياسة الهندية هنا ذات صلة بالموضوع بقدر ما تخدم اختبار نظرية الديمقراطية فحسب. وتجد منجزات الديمقراطية وعيوبها في الهند، والعقبات والشكوك التي لا تزال تواجهها، تفسيراً معقولاً في ما يتعلق بالشروط الخمسة التي استقيناها هنا من تجربة بلدان أخرى. وليس هذا دليلاً بحال من الأحوال، غير أني أظن أن من العدل الاعتقاد بأن هذه الشروط الخمسة لا تلقي الضوء على جوانب مهمة من التاريخ الهندي فحسب، بل تستمد دعماً قويّاً من هذا التاريخ.



الفصل الثامن

الثورة من أعلى والفاشية

السبيل الرئيسي الثاني إلى عالم الصناعة الحديثة الذي أسميناه السبيل الرأسمالي والرجعي تمثله كأوضح ما يكون ألمانيا واليابان، ففي هذين البلدين ترسخت الرأسمالية بقوة شديدة في كلّ من الزراعة والصناعة وحولتهما إلى بلدين صناعيين. غير أنها فعلت ذلك دون انتفاضة ثورية شعبية، فقد كانت الميول في هذا الاتجاه هناك ضعيفة، وكانت في اليابان أضعف منها في ألمانيا، وجرى تحويل مسارها وسحقها في كلا البلدين. ومع أن الظروف الزراعية والأنواع المحددة من التحول الرأسمالي التي وُجِدت في الريف ليست السبب الوحيد، فقد ساهمت بشدة في تلك الهزائم والضعف الذي كان وراء أي دافع إلى الأشكال الديمقراطية الغربية.

هناك أشكال بعينها من التحول الرأسمالي في الريف قد تنجح اقتصادياً من ناحية تحقيق أرباح جيدة، ولكنها لأسباب واضحة إلى حدّ ما غير مواتية لنمو مؤسسات القرن العشرين من النوع الغربي. وبالرغم من تداخل هذه الأشكال بعضها ببعض، فمن السهل تمييز نوعين عامين، فقد تحافظ الطبقة العليا المالكة للأراضي في اليابان على المجتمع الفلاحي الذي كان موجوداً من قبل كما هو، حيث تُدخِل في المجتمع الريفي من التغييرات ما يكفي فقط لضمان توليد الفلاحين فائضاً كافياً يمكنُها الاستيلاء عليه وتسويقه بما يحققُ لها الربح، أو قد تخترع الطبقة العليا المالكة للأراضي ترتيبات اجتماعية جديدة تماماً على نمط عبودية المزارع. ومن المرجح أن العبودية المباشرة في العصور الحديثة قد تكون مِن صنع طبقةٍ مِن الدخلاء المستعمرين في المناطق المدارية. إلا أن طبقة النبلاء المحلية في أنحاء من شرق أوروبا تمكنت من إعادة نظام الأقنان، وهو ما أعاد

ربط الفلاحين بالتربة بالطرق التي أدت إلى نتائج مشابهة بعض الشيء. وكان ذلك شكلاً متوسطاً بين الشكلين الآخرين.

يتطلب كلّ من نظام الحفاظ على المجتمع الفلاحي كما هو مع اعتصار المزيد منه واستغلال عمالة العبيد أو أشباه العبيد في وحدات كبيرة من الزراعة أساليب سياسية قوية لاستخراج الفائض، والإبقاء على القوة العاملة في مكانها، وإنجاح النظام بصورة عامة. وليست هذه الأساليب جميعها سياسية بالمعنى الضيق للكلمة بطبيعة الحال. وبينما تمّ بصورة خاصة الحفاظ على المجتمع الفلاحي كما هو، هناك كلّ أنواع المحاولات لاستخدام العلاقات والمواقف التقليدية كقاعدة لمكانة مُلاك الأراضي. وبما أن لتلك النتائج السياسية نتائجها المهمة، فمن المفيد إعطاؤها اسماً. إن علم الاقتصاد يميز بين الأنواع كثيفة العمالة وتلك كثيفة رأس المال من الزراعة، بناءً على ما إذا كان النظام يستخدم قدراً كبيراً من العمالة أو رأس المال. وسيكون من المفيد كذلك التحدث عن الأنظمة القامعة للعمالة التي ليست العبودية سوى نموذج متطرف منها، والصعوبة المتعلّقة بهذه الفكرة هي إننا قد نكون محقين في السؤال بشكل محدد عن النوع الذي ليس قامعاً للعمالة. والفرق الذي أحاول الإشارة إليه هو الفرق بين استخدام الآليات السياسية (استخدام مصطلح «السياسي» على نطاق واسع كما أشرت من قبل) من ناحية، والاعتماد على سوق العمل من ناحية أخرى، لضمان خلق الفائض الزراعي من أجل استخدام الطبقات الأخرى. إن من هم في القاع يعانون معاناة شديدة في كلتا الحالتين.

لكي نجعل مفهوم النظام الزراعي القامع للعمالة مفيداً من الأفضل افتراض أن أعداداً كبيرة من الأشخاص تُستبقى في العمل على هذا النحو، ومن المستحسن كذلك أن نقول بصراحة إنّه لا يشمل، على سبيل المثال، المزرعة العائلية الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر. في هذه الحالة قد يكون هناك استغلال لعمالة أفراد الأسرة، ولكن من الواضح أن ذلك كان يتم في المقام الأول بواسطة ربّ الأسرة نفسه مع الحد الأدنى من المساعدة من الخارج، كما أنَّ نظام العمال الزراعيين المستأجرين، حيث كان للعمال قدر كبير من الحرية الحقيقية في رفض الأعمال والتنقل من مكان إلى آخر، وهو ظرف نادراً ما نقابلة في الممارسة الحقيقية، لا يندرج تحت هذا العنوان. وأخيراً، فليست الأنظمة ماقبل التجارية والأنظمة الزراعية ماقبل الصناعية بالضرورة قامعة للعمالة إذا كان هناك توازن تقريبي بين إسهام مالك الأرض بالعدل والأمن وإسهام الزارع في

صورة محاصيل. وما إذا كان تثبيت هذا التوازن بأي معنى موضوعي ممكناً أم لا نقطة مثيرة للجدل سوف نناقشها كأفضل ما يكون في الفصل التالي، حين تُثار القضية المتصلة بأسباب ثورات الفلاحين. أما هنا فنحن بحاجة فقط للإشارة إلى أن إقامة الأنظمة الزراعية القامعة للعمالة أثناء التحديث لا تنتج بالضرورة قدراً من المعاناة بين الفلاحين أكثر من الأشكال الأخرى. وكان الزمن الذين عاشه الفلاحون اليابانيون في ظلّ تلك الأنظمة أيسر مما عاشه الفلاحون الإنجليز. إن مشكلتنا هنا مختلفة في كل الأحوال؛ وهي كيف ولماذا توفر الأنظمة القامعة للعمالة تربة غير مواتية لنمو الديمقراطية وجزءاً مهماً من المركّب المؤسسي المؤدي إلى الفاشية.

لقد لاحظنا عند مناقشة الأصول الريفية للديمقراطية البرلمانية أن درجة محدودة من الاستقلال عن الحكم الملكي كانت تمثل شرطاً من الشروط المواتية، وإن كان شرطاً لم يتوفر في كلّ مكان. وبينما يمكن بدء نظام للزراعة القامعة للعمالة في مواجهة السلطة المركزية، فمن المرجح أن يكون هناك التحام مع الحكم الملكي في فترة لاحقة بحثاً عن الدعم السياسي، ويمكن أن يؤدي هذا الوضع كذلك إلى سلوك غير مواتٍ لنمو المؤسسات الديمقراطية. إن نشوء الدولة البروسية يعتبر أوضح مثال على ذلك، وبما إننا أشرنا إلى هذه التطورات في مواضع عديدة من هذا الكتاب، فسوف يكون من المناسب رسم صورة سريعة لها بإيجاز شديد هنا.

في شمال شرق ألمانيا، أنهت الرجعية الإقطاعية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر التي مازال لدينا الكثير لنقوله عنها في سياق مختلف إلى حدّ كبير، التطور في اتجاه تحرير طبقة الفلاحين من الالتزامات الإقطاعية. وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة المدينة التي بلغت ذروتها في إنجلترا وفرنسا بالديمقراطية الغربية في نهاية الأمر. وكان السبب الأساسي هو زيادة محاصيل التصدير، وإن لم يكن ذلك هو السبب الوحيد. لقد وسعت طبقة النبلاء البروسية حيازاتها على حساب طبقة الفلاحين التي كانت في ظلّ النظام التيوتوني (Teutonic Order) قريبة من الحرية، وجعلت منهم أقناناً. وكجزء من العملية نفسها، جعلت طبقة النبلاء المدن في حالة تبعية من خلال الالتفاف حولها بصادراتها. وبعد ذلك نجح حكام بيت هوهنتسولرن (Hohenzollern) في القضاء على استقلال طبقة النبلاء وسحقوا الإقطاعيات، وحرضوا النبلاء وسكان المدن على بعضهم البعض، وقيدوا بذلك المكوّن الأرستقراطي في الاتجاه نحو الحكم البرلماني. وكانت

النتيجة في القرنين السابع عشر هي «أسبرطة الشمال Sparta of the North»، وهي اندماج ذو صبغة عسكرية بين البيروقراطية المَلَكية والأرستقراطية المالكة للأراضي[1].

لقد خرجت من جانب الطبقة الأرستقراطية مالكة الأراضي مفاهيم السيادة الموروثة داخل الطبقة الحاكمة وحساسية تجاه أمور المكانة، وهي سمات سادت حتّى جزء كبير من القرن التاسع عشر. وبتغذية من المصادر الجديدة، أمكن في وقت لاحق ترويج هذه المفاهيم وجعلها جذابة للشعب الألماني ككل في شكل مبادئ التفوق العرقي. لقد أدخلت البيروقراطية المَلَكية، في مواجهة أرستقراطية ضخمة، نموذجاً مثاليّاً للطاعة الكاملة لمؤسسة تعلو فوق الطبقة والفرد، قبل القرن التاسع عشر كان الحديث عن الأمة كلاماً يتسم بالمفارقة التاريخية. ويأتي النظام والطاعة البروسيان والإعجاب البروسي بصفات الجندي القاسية في المقام الأول من جهود بيت هوهنتسولرن لخلق حكم ملكي مركزي.

إن هذا كلّه لا يعني بحال من الأحوال أن قَدَراً عنيداً ما دفع ألمانيا نحو الفاشية اعتباراً من القرن السادس عشر، بحيث لم يكن بالإمكان وقف العملية. وكان لا بُدَّ لعوامل أخرى من التدخل، بعضها عوامل شديدة الأهمية، حيث بدأ التصنيع في استجماع قوة دفع خلال القرن التاسع عشر. وسوف يكون من الضروري التحدث للحظة عن هذه العوامل، فقد كانت هناك كذلك أشكال وإحلالات مهمة داخل النمط العام الذي أدى إلى الفاشية، وقد نسميها بدائل فرعية إن أردنا أن نكون على قدر كبير من الدقة والفنية، داخل البديل الرئيسي للتحديث المحافظ من خلال الثورة من أعلى. وفي اليابان من الواضح أن فكرة الإخلاص التام للسلطة جاءت من الجانب الإقطاعي للمعادلة، وليس الجانب الملكي[2]. كما أن إيطاليا، حيث اختُرِعت الفاشية، لم تكن فيها مَلَكية قومية

(1) انظر: Hans Rosenberg, *Bureaucracy, Aristocracy, and Autocracy; the Prussian Experience, 1660-1815*, Harvard Historical Monographs; 34 (Cambridge: Harvard University Press, 1958), and Francis Ludwig Carsten, *The Origins of Prussia* (Oxford: Clarendon Press, 1954).

(2) George Bailey Sansom, *History of Japan*, Stanford Studies in the Civilizations of Eastern Asia, 3 vols. (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1958-1963), vol. 1: *To 1334*, 1958, p. 368.

قوية. وكان على موسوليني أن يعود إلى روما القديمة للعثور على الرمزية المقابلة.

وفي مرحلة لاحقة في مسيرة التحديث من المرجح أن يظهر عامل جديد ومهم في صورة تحالف عامل ناجح تقريباً بين قطاعات الطبقات العليا والمصالح التجارية والصناعية الناشئة. وبصورة عامة، كان ذلك شكلاً سياسيّاً خاصاً بالقرن التاسع عشر، وإن استمر حتّى القرن العشرين. إن ماركس وإنجلز وإن أخطآ بشأن ملامح أساسية أخرى، فقد وضعا عند مناقشتهما لثورة 1848 المجهَضة في ألمانيا إصبعهما على هذا المكوِّن الحاسم؛ وهو الطبقة التجارية والصناعية التي على قدر من الضعف والتبعية يحول دون استيلائها على السلطة والحكم بنفسها فتلقي لذلك بنفسها في أحضان الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي والبيروقراطية المَلَكية، مستبدلةً بالمال الحق في الحكم[3]. ولا بُدَّ من إضافة أن العنصر التجاري حتّى إن كان ضعيفاً، فلا بُدَّ أن يكون قوياً بما يكفي (أو يصبح بعد قليل قوياً بما يكفي) لأن يكون حليفاً سياسيّاً جديراً بالاهتمام. وإلا فقد تتدخل ثورة الفلاحين المؤدية إلى الشيوعية. وحدث ذلك في كلّ من روسيا والصين بعد الجهود الناجحة لإقامة هذا التحالف. ويظهر كذلك أن هناك مكوِّناً آخر يدخل المشهد في وقت متأخر بعض الشيء عن تكوين هذا التحالف؛ ذلك أن أنظمة الزراعة القامعة للعمالة ستصبح عاجلاً أو آجلاً عرضة لمصاعب ناجمة عن منافسة أشكال أخرى من الزراعة الأكثر تقدّماً من الناحية التقنية في الدول الأخرى، فقد خلقت منافسة صادرات القمح الأمريكية مصاعب في كثير من أنحاء أوروبا بعد انتهاء الحرب الأهلية. وفي سياق التحالف الرجعي، تضخم هذه المنافسة الميول السلطوية والرجعية داخل الطبقة العليا المالكة للأراضي التي تجد أن أساسها الاقتصادي ينهار فتتحول بالتالي إلى الوسائل السياسية للحفاظ على حكمها.

وحيث ينجح التحالف في ترسيخ أقدامه، تلي ذلك فترة مطولة من الحكم المحافظ، بل والسلطوي الذي لا يصل إلى حدّ الفاشية. وغالباً ما تكون الحدود التاريخية لهذه الأنظمة غامضة بعض الشيء. وفي تقدير سخي بعض الشيء، قد

(3) انظر: Karl Marx, *Selected Works*, 2 vols., Translated Edited by C. P. Dutt (New York: [n. pb., n. d.]), vol. 2: «Germany: Revolution and Couner-Revolution»,

الذي كتبه إنجلز بشكل أساسي.

نعتقد أن هذا النوع يخص فترة تمتد من إصلاحات شتاين ـ هاردنبرج(*) (Stein-Hardenberg) في ألمانيا إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي اليابان منذ سقوط حكم شوجن توكوجاوا حتّى عام 1918. وقد اكتسبت تلك الحكومات السلطوية بعض الملامح الديمقراطية؛ أوضحها البرلمان ذو السلطات المحدودة، وربما يبرز تاريخها محاولات توسيع الديمقراطية التي نجحت قرب النهاية في إقامة ديمقراطيات غير مستقرة (جمهورية فايمار، واليابان في القرن العشرين، وإيطاليا في عهد جيوليتي(**) (Giolitti). وفي النهاية فُتِح الباب للأنظمة الفاشية من خلال فشل تلك الديمقراطيات في مواجهة مشاكل العصر الشديدة والتردد في إحداث تغيرات هيكلية أساسية أو العجز عن إحداثها[4]. وكان عامل واحد فحسب في التشريح الاجتماعي لتلك الحكومات هو احتفاظ النخبة المالكة للأراضي بنصيب كبير جداً في السلطة السياسية، بسبب غياب الإنجاز الثوري بواسطة الفلاحين المتحدين مع الطبقات الحضرية.

لقد نفذت الحكومات شبه البرلمانية التي نشأت على هذا الأساس بصورة أو بأخرى الثورة الاقتصادية والسياسية السلمية من أعلى وقطعت شوطاً طويلاً نحو تحول بلدانها إلى بلدان صناعية حديثة. وقد قطعت ألمانيا أطول مسافة في هذا الاتجاه، وقطعت اليابان مسافة أقل، وقطعت ألمانيا شوطاً أقل منهما بكثير، وكان ما قطعته إسبانيا قليلاً جداً. والآن، وأثناء التحديث بواسطة الثورة من أعلى، لا بُدَّ لمثل هذا الحكم من تنفيذ الكثير من المهام نفسها التي أُنجزت في أماكن أخرى بمساعدة من الثورة من أسفل، وفكرة أن الثورة الشعبية العنيفة

(*) تولى فردريش فوم أوند تسوم شتاين منصب وزير داخلية بروسيا في عام 1807. وعمل شتاين والليبراليون المؤيدون له على تحرير المدن من حكم البارونات أو ضباط الجيش المتقاعدين أو متعهدي الضرائب. وأصدر الملك مرسوماً يقضي بأن يحكم المدن مجلس محلي. وعمل شتاين والأمير كارل فون هاردنبرج على إعادة الجيش البروسي. وفي عام 1808 طُرد شتاين من منصبه وأصدر نابليون مرسوماً بإهدار دمّه ومصادرة ممتلكاته، ففر من البلاد. وفي عام 1910 عينت بروسيا هاردنبرج مستشاراً للدولة (رئيساً للوزراء) وقد حث الملك على العمل بالنظام الملكي الدستوري، وفرض ضريبة ممتلكات على النبلاء وضريبة كسب على رجال الأعمال، وشجع مبدأ حرية الاستثمار والتجارة.

(**) تولى جيوفاني جيوليتي رئاسة وزراء إيطاليا 5 مرات في الفترة من 1892 إلى 1921.

(4) مرت بولندا والمجر ورومانيا وإسبانيا وحتّى اليونان تقريباً بهذا التعاقب. وعلى أساس من المعرفة التي أقر بأنها غير كافية، فإنني أخاطر بالإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من أمريكا اللاتينية مازال يعيش حقبة الحكم شبه البرلماني السلطوي.

ضرورية إلى حدّ ما من أجل اجتياح العقبات «الإقطاعية» وصولاً إلى التصنيع محض هراء، كما يدلّ على ذلك مسار التاريخ الألماني والياباني. ومن ناحية أخرى فإن النتائج السياسية لإقصاء النظام القديم من أعلى مختلفة اختلافاً لا شكّ فيه. وبما أن تلك الحكومات شبه البرلمانية مضت بواسطة التحديث المحافظ، فقد حاولت الحفاظ على أكبر قدر ممكن من البنية الاجتماعية الأصلية، حيث كيفت قطاعات كبيرة مع البناء الحديث حيثما أمكن ذلك. وكانت النتائج تشبه بعض الشيء المنازل الفيكتورية في الوقت الحالي وقد أُدخلت فيها المطابخ الكهربائية بينما الحمامات غير كافية وأُخفيت المواسير التي تتسرب منها المياه بشكل لائق خلف الجدران التي جرى ملاطها حديثاً. وفي النهاية تداعى البديل المؤقت.

كانت سلسلة الإجراءات شديدة الأهمية هي ترشيد النظام السياسي. وكان ذلك يعني تفتيت التقسيمات الإقليمية التقليدية الراسخة منذ زمن بعيد، مثل الهان (Han) الإقطاعي في اليابان، أو الولايات والإمارات المستقلة في ألمانيا وإيطاليا. وفيما عدا اليابان، لم يكن التفتيت كاملاً. ولكن بمرور الزمن أقامت الحكومة المركزية سلطة قوية ونظاماً إدارياً موحّداً، وظهر قانون ونظام قضائي موحّد بصورة أو بأخرى. كما نجحت الدولة بدرجات متفاوتة في خلق آلة عسكرية قوية بالقدر الكافي كي تتمكن من جعل رغبات قادتها محسوسة في حلبة السياسة الدولية. ومن الناحية السياسية كانت إقامة حكومة مركزية قوية وإلغاء الحواجز الداخلية التي تقف أمام التجارة يعني زيادة في حجم الوحدة الاقتصادية الفعالة. وبدون مثل هذه الزيادة في الحجم ما كان لتقسيم العمل الضروري للمجتمع الصناعي أن يوجد ما لم تكن البلدان جميعها على استعداد للتجارة على نحو سلمي مع بعضها. وبما أن إنجلترا كانت أول بلد يتحول إلى الصناعة، فقد استطاعت الاعتماد على العالم الذي يمكن الوصول إليه للحصول على المواد الخام والأسواق، وهو الوضع الذي تدهور تدريجياً خلال القرن التاسع عشر عندما لحق بها آخرون وسعوا إلى استخدام الدولة لضمان أسواقهم ومصادر التمويل.

ومع ذلك لا بُدَّ أن يكون لجانب آخر من جوانب ترشيد النظام السياسي صلة بخلق المواطنين في نمط جديد من المجتمع، فمعرفة القراءة والكتابة والمهارات التقنية الأساسية ضرورية للجماهير. ومن المرجح إلى حدّ كبير أن يخلق وضع نظام قومي للتعليم صراعاً مع السلطات الدينية، ولا بُدَّ كذلك أن

يحلّ الولاء لكيان مجرد جديد، وهو الدولة، محل الولاءات الدينية إذا كانت تلك الولاءات تتجاوز الحدود القومية أو تنافس بعضها بحماس شديد يقضي على السِّلم الداخلي. لقد كانت لدى اليابان مشكلة في ما يتعلق بهذه النقطة أقل مما لدى ألمانيا أو إيطاليا أو إسبانيا. ومع ذلك فقد كانت في اليابان مصاعب جمة، كما يشير الإحياء المصطنع إلى حدّ ما لديانة الشنتو (Shintō). وعند التغلب على تلك المصاعب يمكن أن يكون وجود العدو الخارجي مفيداً إلى حدّ كبير، فحينئذ يمكن للدعوات الوطنية والمحافظة على التقاليد العسكرية الخاصة بالطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي أن تتغلب على الميول المحلية بين هذه الجماعة المهمة وتدفع إلى الخلفية أي مطالب شديدة الإلحاح خاصة بالطبقات السفلى بنصيب غير مبرر من فوائد النظام الجديد[5]. وعند تنفيذ مهمة ترشيد النظام السياسي وتوسيعه، كانت حكومات القرن التاسع عشر هذه تقوم بالعمل الذي كان الاستبداد الملكي قد أنجزه بالفعل في بلدان أخرى.

الحقيقة المذهلة بشأن مسار التحديث المحافظ هي ظهور كوكبة من الزعماء السياسيين البارزين: كافور[*] (Cavour) في إيطاليا، وفي ألمانيا شتاين وهاردنبرج وبسمارك، وهو أشهرهم جميعاً، وفي اليابان ساسة عصر ميجي (Meiji) ورغم غموض الأسباب، يبدو من غير المرجح أن ظهور قيادة مشابهة في ظروف مشابهة قد يكون مصادفة بحتة، فجميعهم كانوا محافظين داخل الطيف السياسي الخاص بزمانهم وبلدهم، وكانوا موالين للحكم الملكي، وعلى استعداد وقدرة لاستخدامه كأداة للإصلاح والتحديث والتوحيد القومي. ومع أنهم جميعاً كانوا أرستقراطيين، فقد كانوا معارضين أو غرباء نوعاً ما في ما يتعلق بالنظام القديم. وفي ما يتعلق بإسهام خلفيتهم الأرستقراطية بعادات القيادة ومهارات السياسة، فإننا قد نكتشف إسهاماً للأنظمة القديمة في بناء المجتمع الجديد. غير أنه كان هناك جذب معاكس قوي كذلك في ما يتعلق بهذه النقطة، وفي ما يتعلق بكون

(5) ربما كان أحد أسباب تلك الصعوبات التي واجهها كافور المحافظ مع غاريبالدي (Garibaldi) الراديكالي نسبياً هو ضعف التقاليد العسكرية بين الطبقة الأرستقراطية الإيطالية المالكة للأراضي.

(*) الكونت كاميلو بينسو دي كافور (Conte di Camillo Benso Cavour) (1810 ـ 1861): الأب المحافظ لإيطاليا الحديثة مع أبيها الراديكالي غاريبالدي اللذين عملا على توحيدها في عام 1861. وقد اعتنى كافور بالناحية الاقتصادية فطور الصناعة والزراعة وفتح أسواقاً جديدة للتجارة وفرض الضرائب على ممتلكات الكنيسة ودرب الجيش تدريباً حديثاً.

هؤلاء الرجال غرباء داخل الطبقة الأرستقراطية، قد نرى عجز هذه الطبقة عن مواجهة تحدي العالم الحديث بمواردها الفكرية والسياسية فحسب.

لقد أنجز أنجح النظم المحافظة القدر الكبير، ليس في تحطيم النظام القديم فحسب، بل كذلك في إقامة نظام جديد. وساعدت الدولة البناء الصناعي بالعديد من الطرق المهمة، فقد كانت بمثابة محرك التراكم الرأسمالي الأساسي، حيث كانت تجمع الموارد وتوجهها نحو بناء المصنع. وعند ترويض قوة العمل كان لها كذلك دور مهم، ولم يكن دوراً قمعياً بالكامل. وكانت الأسلحة بمثابة دافع مهم للصناعة. وكذلك كانت سياسات الرسوم الجمركية الحمائية. وشملت تلك الإجراءات جميعها في فترة ما إخراج الموارد أو الأشخاص من الزراعة، ولذلك كانت تفرض من حين إلى آخر قيداً شديداً على التحالف بين تلك القطاعات الخاصة بالطبقة العليا في الأعمال التجارية والزراعة التي كانت الملمح الأساسي من ملامح النظام السياسي. ولولا تهديد الأخطار الخارجية التي كانت حقيقية في بعض الأحيان، وقد تكون متخيلة أحياناً أخرى، وكانت تُصطنع لأغراض داخلية في بعض الأحيان، كما في حالة بسمارك، ربما كانت مصالح الأراضي الزراعية ستحبط بصورة كبيرة، إلى حدّ تهديد العملية برمتها. إلا أن التهديد الخارجي وحده يجب ألا يتحمل وطأة تفسير هذا السلوك بالكامل[6]. وكانت الجوائز المالية وغيرها ـ «العائد» بلغة رجال العصابات ونظرية اللعبة ـ كبيرة جداً للشريكين ما داما قد نجحا في إبقاء الفلاحين والعمال الصناعيين في مكانهم. وحيثما كان يوجد تقدّم اقتصادي ضخم كان بإمكان العمال الصناعيين تحقيق مكاسب كبيرة، كما في ألمانيا، حيث اختُرعت السياسة الاجتماعية (Sozialpolitik). وقد ظلت أكثر تخلفاً في تلك البلدان، في إيطاليا إلى حدّ ما، وربما في إسبانيا بقدر أكبر، حتّى إنّه كان هناك ميل إلى معاملة السكان المحليين بوحشية.

(6) للاطلاع على تحليل رائع للوضع في ألمانيا قرب نهاية القرن التاسع عشر، انظر: Eckart Kehr, *Schlachtflottenbau und partei-politik 1894-1901; versuch eines querschnitts durch die innenpolitischen, sozialen und ideologischen voraussetzungen des deutschen imperialismus* (Berlin: E. Ebering, 1930), and Max Weber, «Entwickelungstendenzen in der Lage der Ostelbischen Landarbeiter,» in: Max Weber, *Gesammelte aufsätze zur sozial- und wirtschaftsgeschichte* (Tübingen: Mohr, 1924).

ويعرض فيبر وخاصةً ص 471-476 بوضوح شديد موقف السادة الإقطاعيين.

يبدو أن هناك شروطاً معينة ضرورية لنجاح التحديث المحافظ، أولاً: يقتضي الأمر من القيادة شديدة القدرة السيطرة على العناصر الرجعية الأقل فطنة المتركزة بين الطبقات العليا المالكة للأراضي، وإن لم يقتصر الأمر عليها بالضرورة. وفي البداية، كان على اليابان أن تقمع تمرداً حقيقيّاً، وهو انتفاضة ساتسوما، كي تسيطر على تلك العناصر. ويمكن للرجعيين باستمرار أن يقدموا حجة معقولة تفيد بأن القادة الذين يقومون بالتحديث يحدثون تغييرات ويقدمون امتيازات تثير فحسب شهية الطبقات الدنيا وتتسبب في حدوث ثورة[7]. وبالمثل لا بُدَّ أن يتوفر لدى القيادة الجهاز البيروقراطي القوي بالقدر الكافي ـ أو تكون قادرة على إنشائه ـ بما في ذلك وكالات القمع، والجيش والشرطة قارن القول الألماني (Gegen Demokraten helfen nur Soldaten)[*]، كي تحرر نفسها من تأثير كلّ من الضغوط الرجعية أو الشعبية أو الراديكالية في المجتمع. ولا بُدَّ أن تصبح الحكومة منفصلة عن المجتمع، وهو ما يحدث بشكل أيسر مما تسمح لنا النسخ المبسطة من الماركسية بتصديقه.

على المدى القصير تكون للحكومة المحافظة القوية عيوب واضحة، فهي تشجع النمو الاقتصادي وتتحكم فيه. ومن المؤكّد أن الطبقات الدنيا التي تدفع الثمن في ظلّ كلّ أشكال التحديث لا تحدث مشاكل كثيرة. غير أن ألمانيا، وبشكل أكبر منها اليابان، كانتا تحاولان حلّ مشكلة استعصى حلها وهي التحديث بدون تغيير بنيتهما الاجتماعية. وكانت الطريقة الوحيدة للخروج من هذه المعضلة هي النزعة العسكرية التي وحدت الطبقات العليا. لقد كثفت النزعة العسكرية مناخ الصراع الدولي الذي جعل بدوره التقدّم الصناعي الأمر الأكثر وجوباً، حتّى وإن استطاع بسمارك في ألمانيا السيطرة على الوضع لبعض الوقت، وهو ما يعود في جزء منه إلى أن النزعة العسكرية لم تصبح بعد ظاهرة جماهيرية. إن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة، أي التحول إلى الزراعة التجارية المربحة بدون قمعِ الذين يفلحون التربة، وعملُ الشيء نفسه في الصناعة، وهو ما يعني

(7) كانت تلك الحجج بارزة جداً كذلك في إنجلترا كجزء من ردّ الفعل تجاه الثورة الفرنسية. وقد جُمع كثيرون في تربرفيل (Turber-Ville)، مجلس اللوردات. ومع ذلك فقد عمل إصلاح حزب المحافظين في إنجلترا القرن التاسع عشر بشكل جزئي على الأقل لأنها كانت معركة وهمية على أي الأحوال؛ فقد فازت البورجوازية والأكثر غباءً فقط هم من لم يمكنهم رؤية قوتها.

(*) الديمقراطيون لا يساعدون إلا العسكريين.

باختصار استخدام التكنولوجيا الحديثة على نحو عقلاني من أجل الرفاهة الإنسانية كان يتجاوز الرؤية السياسية لتلك الحكومات[8]. وفي النهاية انهارت تلك الأنظمة عند محاولة القيام بالتوسع الخارجي، ولكن ليس قبل أن تحاول إشاعة الرجعية في صورة الفاشية.

وقبل مناقشة هذه المرحلة الأخيرة، قد يكون من المفيد إلقاء نظرة سريعة على الاتجاهات الرجعية الناجحة في بلدان أخرى. وكما ذكرنا من قبل، فإن هذه المتلازمة الرجعية يمكن العثور عليها في فترة ما في كلّ الحالات التي بحثتها. وقد تشحذ رؤية سبب فشلها في بلدان أخرى الوعي بالأسباب التي وراء نجاحها. وإلقاء نظرة سريعة على تلك الاتجاهات في بلدان على قدر كبير من الاختلاف كإنجلترا وروسيا والهند قد يساعد على توضيح التشابهات الأساسية المختفية تحت مجموعة من التجارب التاريخية.

لقد مرّ المجتمع الإنجليزي بمرحلة رجعية بدأت في سنوات الثورة الفرنسية الأخيرة واستمرت حتّى حوالى عام 1822 وهي تعيد إلى الأذهان الحالات التي ناقشناها للتو والمشاكل المعاصرة الخاصة بالديمقراطية الأمريكية. وخلال معظم تلك السنوات كانت إنجلترا تحارب النظام الثوري ووَرَثَته، في ما قد يبدو، أحياناً من أجل البقاء القومي نفسه. وكما هو الحال في زماننا، كان المدافعون عن الإصلاح الداخلي يُربطون بعدو خارجي يُصَوَّر على أنه تجسيد لِكُلّ ما هو شرير. وكما هو الحال أيضاً في زماننا، فقد أعيى عنف الحركة الثورية في فرنسا وقمعها وخيانتها مؤيديها الإنجليز وأحبطهم، مما جعل عمل الرجعيين الذين يتوقون إلى إطفاء الشرر الذي طفا عبر القنال الإنجليزي أيسر وأكثر قبولاً. ومن المؤكّد أن المؤرخ الفرنسي الكبير إيلي هاليفي (Elie Halévy) وهو يكتب في عشرينيات القرن العشرين لم يكن رجلاً مولعاً بالمبالغة الدرامية حين أكد أن «طبقة النبلاء والطبقة الوسطى خلقتا عهد الرعب في إنجلترا، وهو رعب أشد هولاً من

(8) بالطبع لا تتفرد ألمانيا واليابان في ما يتعلق بهذا الموضوع، فمنذ الحرب العالمية الثانية بدأت الديمقراطية الغربية إبداء المزيد والمزيد من السمات نفسها لأسباب متشابهة إلى حدّ كبير، لدرجة أنها لم تعد بالرغم من ذلك ذات صلة بالمسائل الزراعية. ويشير ماركس في موضع ما إلى أن البورجوازية في مرحلتها المتدهورة تعيد إنتاج كلّ الشرور والأمور غير العقلانية التي كانت تحاربها في يوم من الأيام. والواقع أن هذا هو ما فعلته الاشتراكية في سعيها لترسيخ أقدامها، حيث سمحت لديمقراطية القرن العشرين برفع راية الحرية الخاصة بها الملطخة بالطين ويتناثر عليها الدم بشيء يكاد يكون نفاقاً ساخراً محضاً.

مظاهرات [الراديكاليين] الصاخبة، وإن كان أكثر منها سكوناً»[9]. لقد قللت أحداث العقود الأربعة وأكثر التي مرت منذ كتابة هاليفي لتلك السطور إحساساتنا وقللت من معاييرنا، فمن غير المرجح أن يشير أحد يكتب الآن إلى تلك المرحلة باعتبارها عهد الرعب. إن عدد الضحايا المباشرين للقمع كان صغيراً، ففي «مذبحة» بيترلو (Peterloo) (1819) ـ وهي إشارة ساخرة إلى انتصار ولينجتون (Wellington) الأكثر شهرة في ووترلو (Waterloo) ـ لم يُقتل سوى أحد عشر شخصاً. وبالرغم من ذلك فقد وُضِعت حركة التجمع لإصلاح البرلمان خارج القانون، وقُيِّدت الصحافة، وحُظرت الجمعيات التي تُشتَم منها رائحة النزعة الراديكالية، وبدأت سلسلة من محاكمات الخيانة، وأُطلق الجواسيس والمرشدين بين الناس، وعُلِّقت الحصانة الشخصية بعد انتهاء الحرب مع نابليون. وكان القمع والمعاناة حقيقيين ومنتشرين، حيث لم تخفف حدتهما سوى بعض المعارضة البارزة المستمرة؛ وقد رفض أرستقراطي مثل تشارلز جيمس فوكس (Charles James Fox) (توفي 1806) الذي عبَّر عن رأيه بشجاعة في البرلمان، بصفته قاضياً أو محلِّفاً، الحكم بالخيانة أو غير ذلك من التهم[10].

لماذا لم تكن تلك الانتفاضة الرجعية أكثر من مرحلة عابرة في إنجلترا؟ لماذا لم تستمر إنجلترا في هذا السبيل لتصبح ألمانيا أخرى؟ لن تصلح الحريات الأنجلوسكسونية، والماجنا كارتا[*] (Magna Charta)، والبرلمان ومثل هذا

---

(9) Elie Halévy, *A History of the English People in the Nineteenth Century*, 6 vols., Translated from the French by E. I. Watkin, 2d Rev. Ed. (London: E. Benn, [1949-1952]), vol. 2, p. 19.

(10) قد نجد وصفاً ممتازاً ومفصلاً لما كانت عليه الحياة بالنسبة للطبقات الدنيا في إنجلترا خلال تلك الفترة في: Edward Palmer Thompson, *The Making of the English Working Class* (New York: Pantheon Books, [1964; 1963]).

ويمكن تتبع الإجراءات الحكومية الأساسية وبعض آثارها من خلال: George Douglas Howard Cole and Raymond William Postgate, *The British People, 1746-1946*, With 24 Maps and Charts (New York: A. A. Knopf, 1947), pp. 132-134, 148, 157-159, and 190-193.

وللاطلاع على تفاصيل إضافية قيمة، انظر: Halévy, Ibid., vol. 2, pp. 23-25.

وربما تجد المعارضة الأرستقراطية للقمع في: George Macaulay Trevelyan, *History of England*, Doubleday Anchor Books; A 22a-A 22c, 3 vols., [3d Ed. Reissue with Minor Corrections] (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1953), pp. 89-92, and Arthur Stanley Turberville, *The House of Lords in the Age of Reform, 1784-1837; with an Epilogue on Aristocracy and the Advent of Democracy, 1837-1867* (London: Faber and Faber, [1958]), pp. 89-100.

(*) الماجنا كارتا وثيقة ملكية بريطانية التزم فيها الملك جون بالقانون الإقطاعي والمحافظة على مصالح =

الخطاب كإجابة عن هذا السؤال، فقد صوَّت البرلمان لمصلحة القمع بأغلبية ضخمة.

قد نعثر على جزء مهم من الإجابة في أن بعض الإنجليز المتطرفين أطاحوا قبل ذلك بقرن برأس ملكهم للقضاء على سحر الاستبداد الملكي في إنجلترا. وفي مستوى أعمق من التسبيب، وَضَع تاريخ إنجلترا كلّه، واعتمادها على الأسطول بدلاً من الجيش وعلى قضاة الصلح غير مدفوعي الأجر بدلاً من الموظفين الملكيين، في يد الحكومة المركزية جهاز قمع أضعف من ذلك الذي كانت تملكه الأنظمة الملكية القوية على القارة الأوروبية. وبذلك كانت المواد التي يُبنى بها النظام الألماني مفقودة، أو بالأحرى ضعيفة التكوين. ومع ذلك فقد رأينا حتّى الآن من التغييرات الاجتماعية والسياسية الكبيرة نتيجة للبداية ما يكفي للشك في أنه كان بالإمكان إنشاء المؤسسات إذا كانت الظروف مواتية على نحو أكبر. ولكن من حسن حظّ الحريات الإنسانية أن تلك الظروف لم تتوفر. وكان الاندفاع نحو الثورة الصناعية قد بدأ مبكراً جداً في إنجلترا وكان لا بُدَّ أن يجعل أي اعتماد كبير للبورجوازية الإنجليزية على التاج أو الأرستقراطية المالكة للأراضي بلا داعٍ. وأخيراً لم تكن الطبقات العليا مالكة الأراضي نفسها بحاجة إلى قمع الفلاحين، فقد كانت ترغب في المقام الأول في إبعادهم عن الطريق كي تصل إلى الزراعة التجارية؛ وعموماً تكفي الإجراءات الاقتصادية لتوفير القوة العاملة التي يحتاجونها. وعندما نجحت اقتصادياً بهذه الطريقة على وجه التحديد، لم تكن بها حاجة كبيرة إلى اللجوء إلى الإجراءات السياسية القمعية كي تواصل قيادتها. ولذلك تنافست في إنجلترا المصالح الصناعية والزراعية مع بعضها للفوز بالحظوة الشعبية خلال بقية القرن التاسع عشر، حيث وسعت حقّ الاقتراع بينما كانت تعارض إجراءات بعضها وتسقطها بشكل ينم عن الغيرة (قانون الإصلاح لعام 1832، وإلغاء قوانين القمح في عام 1846، ودعم الأعيان لتشريع المصانع. . .إلخ).

= النبلاء في عام 1215، وتُعدُّ معلماً بارزاً من معالم تطوّر الحكومة الدستوريّة في بريطانيا. وقد انتفعت بها معظم البلدان الغربية في القرون اللاحقة، لأن كثيراً من الأقطار الديمقراطيّة اتبعت نهج القانون الإنجليزي في إنشاء حكوماتها. و«الماجنا كارتا» كلمتان لاتينيتان معناهما «العهد الأعظم». وبمقتضى هذا العهد أُجبِر الملك جون على أن يمنح الأرستقراطية البريطانية كثيراً من الحقوق، بينما لم ينل المواطن البريطاني العادي من الحقوق غير النَّزر اليسير. وكان النبلاء الإقطاعيون هم من أجبر الملكَ على الموافقة على الماجنا كارتا.

في المرحلة الإنجليزية من الرجعية كانت هناك لمحات من الاحتمالات الفاشستية، وخاصةً في بعض أعمال الشغب المناوئة للنزعة الراديكالية. ولكن تلك الأعمال لا تزيد عن كونها لمحات، فقد كان الوقت لا يزال مبكراً. ويمكننا رؤية الأعراض الفاشية على نحو أوضح بكثير في جزء آخر من العالم في فترة زمنية لاحقة، خلال مرحلة النزعة المتطرفة في روسيا بعد 1905. وكان ذلك تطرفاً حتّى بالمعايير الروسية الخاصة بذلك الحين؛ ويمكننا تقديم حجة قوية تؤيد فرضية أن الرجعيين الروس اخترعوا الفاشية. وهكذا فإن تلك المرحلة من التاريخ الروسي كاشفة إلى حدّ كبير لأنها تبين ما يأتي: **إنّ** المتلازمة الفاشستية يمكن أن تظهر رداً على قيود الثورة الصناعية المتقدمة بشكل مستقل عن الخلفية الاجتماعية والثقافية المحددة **وأنها** تظهر بشكل جزئي رداً على الدَّفعة الضعيفة نحو الديمقراطية البرلمانية **ولكنها** لا يمكن أن تنتعش بدون الثورة الصناعية أو في خلفية زراعية على نحو ساحق، وهي النقاط التي من المؤكّد أن التواريخ الحديثة للصين واليابان كذلك توحي بها، وإن كان العثور على تأكيد أقوى في التاريخ الروسي يلقي مزيداً من الضوء على الموضوع.

قبل ثورة 1905 بقليل أظهرت الطبقة التجارية والصناعية الروسية الضئيلة بعض علامات السخط على الأرستقراطية القيصرية القامعة واستعدادها لتجربة بعض الأفكار الدستورية الليبرالية. ومع ذلك فقد أعادت اضطرابات العمال والوعد الذي تضمنه المانيفستو الإمبراطوري في 17 تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1905 رجال الصناعة بأمان إلى داخل المعسكر القيصري[11]. وظهرت حركة المئات السود(*) (Black Hundreds Movement) على تلك الخلفية. واعتماداً بشكل جزئي على التجربة الأمريكية، حولوا كلمة *lynch* (القتل بدون محاكمة) إلى كلمة روسية وطالبوا بتطبيق «قانون لينشيا» (قانون القتل بدون محاكمة). وقد لجأوا إلى العنف بأسلوب جنود العاصفة لقمع «الخيانة» و«إثارة الفتنة». وقد أكدت دعايتهم أن روسيا إذا استطاعت القضاء على «اليهود» والأجانب فسيمكن

(11) Valentin Gitermann, *Geschichte Russlands*, 3 vols. (Zürich: Büchergilde Gutenberg, 1944-1949), pp. 403, 409-410, and [P. A. Berlin, *Russkaya burzhuazia v staroye i novoye vremya* (Moscow: [n. pb.], 1922)], pp. 226-227, and 236.

(*) جماعات رجعية معادية للثورة وموالية للقيصر نظمتها الشرطة الروسية لمحاربة الحركة الثورية أثناء ثورة 1905 وما بعدها. وكانت تتولى اغتيال الثوار وتهاجم المفكرين التقدّميين وتنظم برامج معادية لليهود. وأهم تلك الجماعات رابطة الشعب الروسي، ورابطة رئيس الملائكة ميكائيل، ومجلس النبلاء المتحدين.

للجميع أن يعيشوا بسعادة بالعودة إلى الأساليب «الروسية الحقيقية». وقد لقيت هذه النزعة الوطنية المعادية للسامية قبولاً كبيراً لدى العناصر المتخلفة وما قبل الرأسمالية والبورجوازية الصغيرة في المدن وبين صغار النبلاء. ومع ذلك فإنه في روسيا الفلاحية المتخلفة في أوائل القرن العشرين عجز هذا الشكل من التطرف اليميني عن الحصول على تأييد شعبي قوي. وقد نجح بين الفلاحين بشكل أساسي في المناطق ذات الجنسيات المختلطة، حيث كان لتفسير الشرور جميعها على أنها تعود إلى اليهود والأجانب بعض المعنى في ما يتعلق بتجربة الفلاحين[12]. وكما يعرف الجميع، فإنه في ما يتعلق بكون الفلاحين الروس نشيطين سياسياً، فقد كانوا ثوريين وصاروا في النهاية قوة أساسية في إطاحة النظام القديم.

وفي الهند التي كانت على القدر نفسه من التخلف، إن لم يكن أكثر، فشلت الحركات المشابهة كذلك في أن يكون لها أساس متين بين الجماهير. ومن المؤكّد أن سوباس تشاندرا بوس (Subhas Chandra Bose) الذي توفي في عام 1945 كان يعبر عن الآراء الدكتاتورية ويعمل من أجل المحور وكانت له شعبية كبيرة. ومع أن تعاطف سوباس تشاندرا بوس الفاشستي ينسجم مع جوانب أخرى من سجله العام ولا يبدو أنه نتيجة للتحمس الوقتي والانتهازية، فقد دخل التراث الهندي بشكل أساسي على أنه وطني معادٍ للبريطانيين متطرف وربما مضلّل[13]، كما تناثرت المنظمات السياسية الهندوسية الوطنية التي كوّن بعضها النظام الأوتوقراطي الخاص بالحزب الشمولي الأوروبي، وقد بلغت ذروة نفوذها إلى حدّ كبير في الفوضى وأعمال الشغب المحيطة بالتقسيم التي ساعدت أثناءها على تشجيع أعمال الشغب المعادية للمسلمين وكانت بمثابة أذرع دفاعية للمجتمعات الهندوسية المحلية ضدّ هجمات المسلمين التي يفترض أنها كانت بقيادة منظمات مماثلة على الجانب المسلم. وكانت برامجها

---

(12) [V. Levitskii, «Pravyya partii,» in: *Obshchestvennoye dvizheniye v Rossii v nachale XX-go veka*, 4 vols. (St. Petersburg: [n. pb.], 1909-1914)], vol. 3, pp. 347 -472.

وانظر بشكل خاص ص 353-355، 370-376 و401.

(13) انظر: Samra, «Subhas Chandra Bose,» in: Richard Leonard Park and Irene Tinker, eds., *Leadership and Political Institutions in India* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959), pp. 66-86, Esp. 78-79.

تفتقر إلى المضمون السياسي ويبدو أنها كانت في المقام الأول شكلاً من أشكال النزعة الهندوسية المسلحة المعادية للأجانب التي تسعى إلى محاربة النموذج المقولب القائل بأن الهندوس مسالمون تقسمهم الطائفة ويتسمون بالضعف. وحتّى ذلك الحين كانت جاذبيتها الانتخابية صغيرة جداً[14].

إن السبب المحتمل لضعف الشكل الهندوسي للفاشية حتّى الآن هو تشظي العالم الهندوسي على الخطوط الطائفية والطبقية والعرقية. وهكذا فإن النداء الذي يتسم بالطابع الفاشستي الموجه لشريحة ما سوف يعادي الشرائح الأخرى، بينما يبدأ النداء الأكثر عمومية، كتبني لون من ألوان النزعة الإنسانية العالمية، يفقد صفاته الفاشستية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن كلّ الجماعات الهندوسية المتطرفة عارضت النبذ وغيره من الإعاقات الاجتماعية الخاصة بالطائفة[15]. ومع ذلك فقد يكون السبب الرئيسي ببساطة هو أن غاندي قد استبق الشعور المعادي للأجانب والمعادي للرأسمالية لدى الجماهير الضخمة من السكان؛ أي الفلاحون والحرفيون في صناعات الأكواخ. وقد استطاع في ظلّ الظروف التي خلقها الاحتلال البريطاني أن يربط تلك الآراء بمصالح قطاع كبير من طبقة الأعمال التجارية. ومن ناحية أخرى نأت النخبة المالكة للأراضي بصورة عامة بنفسها عن الأمر. وهكذا كانت الاتجاهات الرجعية قوية في الهند وساعدت على تعطيل التقدّم الاقتصادي منذ الاستقلال. ولكن الحركات الأكبر باعتبارها ظاهرة اجتماعية تنتمي إلى نوع تاريخي مختلف عن الفاشية.

ومع أنه قد يكون من المفيد كذلك القيام ببحث مشابه لمرات الفشل الديمقراطي التي سبقت الفاشية في ألمانيا واليابان وإيطاليا، فيكفي لأغراض الوقت الحالي ملاحظة أن الفاشية يمكن تصورها بدون الديمقراطية أو ما يبالَغ أحياناً بتسميته دخول الجماهير على خشبة المسرح التاريخي. وكانت الفاشية محاولة لإشاعة الرجعية والنزعة المحافظة وجعلها مبتذلة، وفقدت بطبيعة الحال من خلالها النزعة المحافظة الصلة الضخمة التي كانت لها بالحرية، وهو ما ناقشنا بعض جوانبه في الفصل السابق.

اختفى مفهوم القانون الموضوعي في ظلّ الفاشية. ومن بين أهم ملامحها

(14) انظر: Lambert, «Hindu Communal Groups,» in: Park and Tinker, Ibid., pp. 211-224.

(15) المصدر نفسه، ص 219.

الرفض العنيف للنماذج المثالية الإنسانية، بما في ذلك أي فكرة تخص المساواة الإنسانية المحتملة. ولم تركز النظرة الفاشستية على حتمية التراتب والتأديب والطاعة فحسب، بل افترضت كذلك أنها قيم في حدّ ذاتها. وتبرر مفاهيم الزمالة هذه النظرة ولكن على نحو طفيف؛ فهي زمالة بالإذعان. وكان الملمح الآخر هو التشديد على العنف. إن هذا التشديد يتجاوز أي تقدير عقلاني بارد لأهمية العنف الحقيقية في السياسة ليصل إلى العبادة الغاضة لـ «الشدة» في حدّ ذاته. وكثيراً ما يكتسب الدم والموت دلالات الجاذبية الشهوانية، وإن كانت الفاشية في لحظاتها الأقل استعلاءً «صحيحة» و «طبيعية» تماماً، حيث تَعِد بعودة الرحم الفلاحي الدافئ البورجوازي، بل وماقبل البورجوازي[16].

وهكذا تبدو هذه المعاداة المبتذلة للرأسمالية باعتبارها الملمح الذي يميز فاشية القرن العشرين كأوضح ما يكون عن سابقاتها؛ أي الأنظمة المحافظة وشبه البرلمانية في القرن التاسع عشر، فهي نتاج كلّ من تدخل الرأسمالية في الاقتصاد الريفي والقيود التي نشأت في المرحلة مابعد التنافسية من الصناعة الرأسمالية. ومن ثمّ فقد تطورت الفاشية كأكمل ما يكون في ألمانيا حيث قطع النمو الصناعي الرأسمالي أبعد شوط داخل إطار الثورة المحافظة من أعلى. وقد خرجت إلى النور فقط باعتبارها اتجاهاً ثانوياً ضعيفاً في تلك المناطق المتخلفة مثل روسيا والصين والهند. وقبل الحرب العالمية الثانية فشلت الفاشية في تأصيل جذورها في إنجلترا والولايات المتحدة حيث كانت الرأسمالية تعمل جيداً على نحو معقول أو حيث أمكن تجربة جهود تصحيح عيوبها داخل الإطار الديمقراطي ونجاح تلك الجهود بمساعدة انتعاش الحرب الاقتصادي المطول. وكان لا بُدَّ من تأجيل معارضة المعادين للرأسمالية للأعمال التجارية الكبيرة في الواقع، وإن كان لا ينبغي الوقوع في الخطأ المقابل الخاص باعتبار القادة الفاشستيين مجرد وكلاء للأعمال التجارية الكبرى. وقد أشير كثيراً إلى جاذبية الفاشية بالنسبة إلى الطبقة الوسطى الدنيا في المدن التي كانت تهددها الرأسمالية؛ وربما يقتصر كلامنا هنا على استعراض موجز للأدلة على علاقاتها المتفاوتة بالفلاحين في بلدان شتى، ففي ألمانيا يسبق السعي إلى إقامة قاعدة محافظة ضخمة في الريف النازيين بكثير. وكما يشير البروفيسور ألكسندر جيرشنكرون (Alexandre Gerschenkron)، تظهر

(16) القول بأن الفاشية تتسم بالردة لا يميزها بالقدر الكافي.

عناصر المذهب النازي الأساسية بوضوح شديد في مساعي السادة الإقطاعيين الناجحة بصورة عامة بواسطة الرابطة الزراعية التي أُنشئت في عام 1894 للفوز بتأييد الفلاحين في مناطق المزارع الصغيرة التي ليس فيها سادة إقطاعيون. وكانت عبادة الفوهرر، وفكرة الدولة التشاركية، والنزعة العسكرية، ومعاداة السامية، في وضع يتصل على نحو وثيق بالتمييز النازي بين رأس المال «المفترس» ورأس المال «الإنتاجي»، وسائل تُستخدم لاستمالة العواطف المعادية لرأسمال المال بين الفلاحين[17]. وهناك إشارات كثيرة جداً تدلّ على أنه في السنوات اللاحقة وصولاً إلى الكساد الاقتصادي كان مركز الفلاحين الأثرياء والميسورين يتراجع ببطء لمصلحة صغار الفلاحين، فقد كان الكساد الاقتصادي يمثل أزمة عميقة وعامة كان الرد الريفي الأساسي عليها هو الاشتراكية الوطنية. وبلغ متوسط التأييد الريفي للنازيين نسبة 37,4 في المئة، وهو ما يتطابق من الناحية العملية مع التأييد في البلاد ككل في آخر الانتخابات الحرة نسبياً في 31 تموز/ يوليو من عام 1932[18].

إذا نظرنا إلى خريطة ألمانيا التي تبين توزيع الأصوات النازية في المناطق الريفية وقارنا هذه الخريطة بالخرائط الأخرى التي تبين توزيع قيم الأرض، أو أنواع الزراعة[19]، أو خرائط المزارع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة[20]، سيكون الانطباع الأول هو أن النازية في الريف لا تبدي أي علاقة تتسق مع أي من هذه. ومع ذلك فإننا عندما ندرس الخرائط على نحو أكبر من الدقة، سوف يمكننا

---

(17) Alexander Gerschenkron, *Bread and Democracy in Germany*, Publications of the Bureau of Business and Economic Research; 2 [Foreword by Malcolm M. Davisson] (Berkeley: University of California Press, 1943), pp. 53, and 55.

(18) للاطلاع على التصويت الريفي، انظر خريطة ألمانيا التي توضح توزيع الأصوات النازية في المناطق الريفية، في تموز/ يوليو 1932، بعد إزالة مدن المقاطعات، في: Charles P. Loomis and J. Allan Beegle, «The Spread of German Nazism in Rural Areas,» *American Sociological Review*, vol. 11 (December 1946), p. 726.

وللاطلاع على الأصوات النازية في ألمانيا ككل، ارجع إلى إحصائيات الانتخابات من 1919 إلى 1933 في: Wilhelm Dittmann, *Das politische Deutschland vor Hitler, nach dem amtlichen material des Statistischen reichsamtes in Berlin* (Zürich; New York: Europa Verlag, [1945]).

(19) قارن خريطة لوميس- بيجل السابقة بالخرائط VIII، VIIIa وI في: Max Sering, *Die deutsche landwirtschaft unter volks- und weltwirtschaftlichen gesichtspunkten* (Berlin: P. Parey, 1932).

(20) مطبوعة كملحق في *Statistik des Deutschen Reichs* بتفصيل أقل ولكن على صفحة واحدة كالخريطة المدرجة IV في: المصدر نفسه.

التعرف على أدلة مهمة تشير إلى أن النازيين حققوا أكبر نجاح في استمالتهم للفلاح الذي كانت حيازاته صغيرة نسبياً وكانت غير مجدية في المنطقة المعنية التي وُجِدت فيها[21].

بالنسبة إلى الفلاح الصغير الذي كان يعاني في ظلّ تقدّم الرأسمالية بمشاكلها الخاصة بالأسعار والرهون العقارية التي بدا أن وسطاء المدينة ومصرفييها العدائيين يسيطرون عليها، كانت الدعاية النازية تمثل الصورة الرومانسية للفلاح المثالي «الرجل الحر على الأرض الحرة»، وأصبح الفلاح الشخصيةَ الرئيسيّة في أيديولوجيا الحق الراديكالي كما وضعها النازيون. لقد كان النازيون مغرمين بالتشديد على مسألة أن الأرض بالنسبة إلى الفلاح أكثر من مجرد وسيلة يكسب بها قوته؛ إن لها كلّ معاني الوطن (Heimat) العاطفية التي يشعر الفلاح أنه أشد ارتباطاً بها من ارتباط العامل ذي الياقة البيضاء بمكتبه أو العامل الصناعي بورشته. وقد وجدت الأفكار الفيزيوقراطية أو الليبرالية نفسها مختلطة ببعضها في هذه المذاهب الخاصة باليمين المتشدد[22]. لقد قال هتلر في كتاب **كفاحي** (*Mein Kampf*): «مازال السند المتين من الفلاحين الصغار والمتوسطين في كلّ الأوقات أفضل حماية في مواجهة الشرور الاجتماعية كما نراها الآن». ولا يمثل هؤلاء الفلاحون الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للأمة ضمان قوتها اليومي فحسب، فهو

---

(21) توفر الدراسات الخاصة كذلك أدلة على الرأي القائل بأن «الشخص الصغير» الذي كان يمرّ بفترة صعبة في ظلّ الظروف الرأسمالية هو الأكثر تقبلاً للدعوة النازية، ففي شلس فيج- هولشتاين (Schleswig-Holstein) كانت مجتمعات القرى التي فاز فيها النازيون بنسبة من الأصوات تتراوح بين 80 و100 في المئة توجد في ما تُعرف بالأرض الرملية الجافة، وهي منطقة من المزارع الصغيرة القائمة على تربة فقيرة، وتعتمد اعتماداً كبيراً على أسواق الماشية الصغيرة والخنازير الحساسة. وللاطلاع على هذا الأمر، انظر: Rudolf Heberle, *Social Movements: An Introduction to Political Sociology* (New York: Appleton-Century-Crofts, 1951), pp. 226, and 228.

وتبدي أجزاء من هانوفر التركيبة نفسها. وبالقرب من نوريمبرج (Nuremberg) كذلك تراوحت نسبة الأصوات النازية بين 71 و83 في المئة في منطقة ذات أراض منخفضة القيمة نسبياً، ومزارع عائلية متوسطة الحجم، وزراعة هامشية بصفة عامة تعتمد على الأسواق الريفية. انظر: Loomis and Beegle, «The Spread of German Nazism in Rural Areas,» pp. 726- 727.

وهناك أدلة أخرى تسير في الاتجاه نفسه ملخصة ومذكورة في: Karl Dietrich Bracher, Wolfgang Sauer [und] Gerhard Schulz, *Die nationalsozialistische Machtergreifung; Studien zur Errichtung des totalitären Herrschaftssystems in Deutschland 1933/34*, Schriften des Instituts für Politische Wissenschaft; Bd. 14 (Köln: Westdeutscher Verlag, 1960), pp. 389-390.

(22) Bracher, Sauer [und] Schulz, Ibid., pp. 390-391.

يمضي قائلاً إن «الصناعة والتجارة تتراجعان عن موقعهما الريادي غير الصحي وتتخذان موقعهما داخل الإطار العام للاقتصاد القومي القائم على الحاجة والمساواة؛ وبذلك لم تعد كلتاهما أساس إطعام الأمة، بل مجرد عون في سبيل ذلك»[23].

في ما يتعلق بغرضنا، ليس هناك ما يمكن الحصول عليه من بحث مصير تلك الأفكار بعد وصول النازيين إلى السلطة. وبينما كانت هناك بعض البدايات القليلة المتناثرة، فقد تمّ التخلص من معظمها لتناقضها مع متطلبات اقتصاد الحرب القوي الذي يقوم بالضرورة على الصناعة. وكانت فكرة التراجع عن الصناعة أكثر الملامح عبثية على نحو واضح[24].

وفي اليابان، كما في ألمانيا، ربحت معاداة الرأسمالية الراديكالية الزائفة موطئ قدم ضخم بين الفلاحين اليابانيين، فقد جاء الدافع الأساسي هناك كذلك من الطبقات العليا المالكة للأراضي. ومن ناحية أخرى، لا يبدو أنه كان لأشكالها المتطرفة من عصابات الاغتيال بين صغار الضباط، أتباع كثيرين بين الفلاحين، وإن ادعت التحدث باسمهم. وقد تمّ استيعاب التطرف داخل إطار أكثر عمومية من النزعة المحافظة اليابانية «المحترمة» والعدوان العسكري الذي كان الفلاحون بمثابة قاعدته الجماهيرية. وبما إننا ناقشنا القضية اليابانية بالتفصيل في فصل سابق، فليس هناك ما يدعو إلى بحثها مرة أخرى هنا.

إن الفاشية الإيطالية تكشف عن الملامح الراديكالية الزائفة والموالية للفلاحين الموجودة في ألمانيا واليابان. ومن ناحية أخرى، كانت تلك الأفكار في إيطاليا تتسم بقدر أكبر من النمو الانتهازي، وزينة كلبية توضع لانتهاز الفرص. وكانت الانتهازية الكلبية حاضرة في ألمانيا واليابان كذلك، بالطبع، ولكن يبدو أنها كانت أكثر وضوحاً في إيطاليا.

---

(23) للاطلاع على الجوانب الحقيقية الأساسية للسياسة النازية، انظر: *Mein Kampf*، ص 151-152.
انظر كذلك: Schweitzer «Nazification,» in: International Council for Philosophy and Humanistic Studies, *The Third Reich* (London: Weidenfeld and Nicolson, [1955]), pp. 576-594.

(24) للاطلاع على مصير البرنامج الزراعي، ارجع إلى: Frieda Wunderlich, *Farm Labor in Germany, 1810-1945* (Princeton: Princeton University Press, 1961), pt III, «The Period of National Socialism».

في أعقاب حرب 1914 مباشرة كان هناك صراع مرير في الريف الإيطالي الشمالي بين النقابات الاشتراكية والمسيحية الديمقراطية من ناحية وكبار مُلاك الأراضي من ناحية أخرى. في تلك الفترة، أي 1919 ـ 1920، لم يعر موسوليني، طبقاً لما قاله إجناتسيو سيلوني (Ignazio Silone)، اهتماماً للريف، ولم يكن يؤمن بالغزو الفاشستي للأرض الزراعية، وكان يعتقد أن الفاشية ستكون باستمرار حركة حضرية[25]. غير أن الصراع بين أصحاب الأراضي والنقابات التي كانت تمثل مصالح العمالة المستأجرة والمستأجرين، أعطت الفاشية فرصة غير متوقعة للصيد في الماء العكر. وعند تقديم الفاشستيين ـ وهم عصابات المثاليين والضباط المسرَّحين والمشاغبين العاديين ـ أنفسهم على أنهم مخَلِّصي الحضارة في مواجهة البلشفية، حطموا مقار النقابات الريفية، وكان ذلك في كثير من الأحيان بعلم الشرطة، وخلال عام 1921 قضوا على الحركة اليسارية في الريف. ومن بين هؤلاء الذين تدفقوا إلى الصفوف الفاشستية الفلاحون الذين تسلقوا إلى الصفوف الوسطى من أصحاب الأراضي، بل والمستأجرون الذين كانوا يكرهون الممارسات الاحتكارية للنقابات[26]. وخلال صيف ذلك العام أبدى موسوليني ملاحظة تقول التالي: «إذا لم تكن الفاشية ترغب في الموت، أو الأسوأ من ذلك أن تنتحر، فلا بُدَّ لها الآن من تزويد نفسها بمذهب.. وأتمنى خلال الشهرين الباقيين على اجتماع مجلسنا الوطني أن تكون فلسفة الفاشية قد وُضعت»[27].

لم يبدأ القادة الفاشيون الإيطاليون إعلان أن الفاشية معناها «إضفاء الصبغة الريفية» على إيطاليا، أو دعم قضية الفلاحين، أو أنهم في المقام الأول «ظاهرة ريفية»، إلا في وقت لاحق. وكانت تلك الادعاءات محض هراء، فقد هبط عدد المُلاك الذين يعملون بأيديهم بمقدار 500 ألف فيما بين عامي 1921 و1931؛ وارتفع عدد المستأجرين بالمزارعة بمقدار 400 ألف تقريباً. وكانت الفاشية تحمي في الأساس الزراعة الكبيرة والصناعة الكبيرة على حساب العمال الزراعيين، والمستهلك[28].

(25) Ignazio Silone, *Der fascismus* (Zürich: Europa-verlag, [1934]), p. 107.

(26) Carl Theodore Schmidt, *The Plough and the Sword, Labor, Land, and Property in Fascist Italy* (New York: Columbia University Press, 1938), pp. 34-38; Silone, Ibid., p. 109, Gaetano Salvemini, *The Fascist Dictatorship in Italy* (London: J. Cape, [1928-]), pp. 67, and 73.

(27) مقتبسة في: Schmidt, Ibid., pp. 39-40.

(28) للاطلاع على الأرقام والتفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص 66 -67، 71، 113، و132-134.

إذا عدنا بالنظر إلى الفاشية وسابقاتها، يمكن أن نرى أن تمجيد الفلاحين يظهر كعَرَض رجعي في كلّ من الحضارة الغربية والآسيوية في وقت كان فيه الاقتصاد الفلاحي يواجه صعوبات شديدة، وسوف أحاول في جزء من الخاتمة بيان بعض الأشكال المتكررة التي اتخذها هذا التمجيد في مراحله الأشد قوة. وليس صحيحاً ما يقال عن أن تلك الأفكار فرضتها الطبقات العليا بالخداع على الفلاحين فحسب، فلأن الأفكار تجد صدى في تجربة الفلاحين، فهي قد تحظى بقبول عريض، يبدو أنه يزداد عرضاً كلّما كان البلد أكثر تصنيعاً وحداثة.

كدليل ضدّ تقدير أن هذا التمجيد يمثل عَرَضَا رجعيّاً، قد يكون هناك ما يغرينا على الاستشهاد بمديح جيفرسون (Jefferson) للفلاح الصغير ودفاع جون ستيوارت ميل عن زراعة الفلاحين. ومع ذلك فلم يكن المفكران يدافعان، بالطريقة المميزة للرأسمالية الليبرالية المبكرة، عن الفلاحين بقدر دفاعهما عن أصحاب الأملاك المستقلين الصغار، فلا يوجد في فكرهما شيء من الشوفينية المتشددة وتمجيد التراتب والإخضاع الموجود في النسخ اللاحقة، وإن كنا نجد هنا دلالات عَرَضية خاصة بموقف رومانسي تجاه الحياة الريفية. ومع ذلك فإن موقفهما تجاه المشاكل الزراعية والمجتمع الريفي يشير إلى الحدود التي بلغها المفكرون الليبراليون في زمن كلّ منهم. ولكي تخدم تلك الأفكار الأغراض الرجعية في القرن العشرين كان لا بُدَّ أن تتخذ مظهراً جديداً في سياق جديد؛ فالدفاع عن العمل الشاق والملكية الصغيرة في القرن العشرين له معنى سياسي مختلف تماماً عن معناه في منتصف القرن التاسع عشر أو الجزء الأخير من القرن الثامن عشر.

الفصل التاسع

الفلاحون والثورة

تبدأ عملية التحديث بثورات الفلاحين التي تفشل، وتصل إلى ذروتها في القرن العشرين بثورات الفلاحين التي تنجح. ولم يعد بالإمكان الأخذ بالرأي القائل إن الفلاح «مفعول به تاريخي»، أي أنه شكل من أشكال الحياة الاجتماعية مرت عليه التغيرات التاريخية دون أن يساهم بشيء في قوة دفع هذه التغيرات. ويرى من يجدون متعة في المفارقة التاريخية أنه من الغريب بالفعل أن يكون الفلاح في العصر الحديث عاملاً من عوامل الثورة مثله مثل الآلة، حتّى إنَّه نال ما يستحقه من تقدير باعتباره فاعلاً تاريخيّاً إلى جانب فتوحات الآلة. وبالرغم من ذلك فقد كان الإسهام الثوري على قدر كبير من التفاوت؛ إذ كان حاسماً في الصين، وشديد الأهمية في أوروبا، وصغيراً جداً في اليابان، وغير ذي أهمية في الهند حتّى يومنا هذا، وتافهاً في ألمانيا وإنجلترا بعد هزيمة الانفجارات الأولى. وفي هذا الفصل الختامي سوف تكون مهمتنا هي ربط هذه الحقائق ببعضها على نحو منظَّم، أملاً في اكتشاف أي من أنواع البنية الاجتماعية والأوضاع التاريخية هو الذي ينتج ثورات الفلاحين وأيها الذي يعوقها ويحُول دون وقوعها.

ليست المهمة بالأمر الهين، فالتفسيرات العامة التقليدية تواجه استثناءات مهمة داخل مجال المواد المبحوثة هنا. ولا تبدو النظرية التي تشدد على عامل واحدة نظريةً مُرضيةً. وبما أن النتائج السلبية لها فوائدها، فسوف أبدأ بملخص موجز للنظريات التي كان لا بُدَّ من طرحها جانباً.

النظرية الأولى التي قد يختارها الباحث الحديث هي التفسير الاقتصادي البسيط في ما يتعلق بما أصاب وضع الفلاح من تدهور تحت تأثير التجارة والصناعة. وحيثما وقع مثل هذا التدهور على نطاق ملحوظ، يبدو توقع

الانتفاضات الثورية أمراً ممكناً. ومرة أخرى تكون حالة الهند بمثابة معيار مفيد، وخاصةً حين وضعها بجوار حالة الصين. وليس هناك ما يشير إلى أن التدهور الذي أصاب وضع الفلاحين الهنود كان أشد من حلّ بوضع الفلاحين الصينيين من تدهور خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ولا بُدَّ من الاعتراف بأن الأدلة ليست كاملة في كلتا الحالتين، فقد كانت هناك انتفاضات فلاحين محلية وغير فعالة في الهند. ومع ذلك فمن غير المرجح إلى حدّ كبير أنه مهما كان الفرق فهو مناسب لتبرير التناقض في السلوك السياسي للفلاحين الصينيين والهنود خلال القرن ونصف القرن الماضيين. وبما أن تلك الفروق تمتد لقرون سابقة من الزمان، يصبح من الواضح أن التفسير الاقتصادي البسيط لن يفيد.

إننا قد نعترض على ما يتسم به هذا الشكل من التفسير الاقتصادي من بساطة شديدة، إذ هل يمكن ألا يكون مجرد التدهور في وضع الفلاحين المادي هو الذي يخلق الوضع الثوري، بل هو التهديد الضخم في نمط حياتهم كلّه، حتّى أسس وجود الفلاح نفسه ـ الأملاك والأسرة والدِّين؟ ومرة أخرى نجد أن الأدلة واضحة السلبية، فلم يكن الفلاحون الإنجليز الذين جعلهم التسييج لا يهتمون بشيء، هم مَنْ هَبَّ في انتفاضة ضخمة بل الفلاحون الفرنسيون الذين كان مهدد بالتسييج فحسب. وكان مجتمع الفلاحي الروسي في عام 1917 على حاله في الغالب. وكما ستتاح لي الفرصة لتوضيح ذلك بتفصيل أكثر في هذا الفصل، فلم يكن فلاحو شرق ألمانيا الذين يتعرضون لضغط من الرجعية الإقطاعية وإعادة نظام الأقنان هم من لجأ إلى الانتفاضات الدموية في القرن السادس عشر، بل فلاحو الجنوب الذين احتفظوا بصورة عامة بأسلوب حياتهم القديم ووسَّعوه. والواقع أن الافتراض المعاكس جداً أقرب إلى الحقيقة، كما سنرى في الوقت المناسب.

تخرج من تراث القرن التاسع عشر الرومانسي والمحافظ فرضية مألوفة أخرى تقول إن الأرستقراطي النبيل عندما يقيم في الريف بين فلاحيه يقل احتمال انتفاضات الفلاحين الحادة عنه عندما يكون محباً للفخامة والعيش في العاصمة. ويبدو أن التناقضات بين مصير الارستقراطية الفرنسية والأرستقراطية الإنجليزية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هي أصل هذه الفكرة، ومع ذلك فغالباً ما كان مالك الأرض الروسي في القرن التاسع عشر يعيش جزءاً كبيراً من حياته في ضيعته، وهي الحقيقة التي لم تردع الفلاحين عن حرق قصور مُلاك الأراضي

وأخيراً طرد الأرستقراطية المالكة للأراضي دفوريانستفو (Dvorianst) من مسرحها التاريخي. وهذه الفرضية مشكوك فيها حتّى بالنسبة إلى فرنسا نفسها، فقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن طبقة النبلاء لم تكن بحال من الأحوال عالة على القصر؛ إذ عاش الكثير منهم حياة نموذجية من الناحية الأخلاقية في الريف.

قد تكون فكرة أن البروليتارية الريفية الكبيرة من العمالة المعدمة مصدر محتمل للتمرد والثورة أقرب إلى الحقيقة إلى حدّ ما. غير أنه من الممكن أن يبدو الحجم الضخم للبؤس المخيف الخاص بالبروليتاريا الريفية الهندية داحضاً لهذه الفرضية. ومن ناحية أخرى فقد كان الكثير من هؤلاء مرتبطاً بالنظام السائد من خلال امتلاك قطع صغيرة جداً من الأراضي وعن طريق نظام الطائفة، وأينما كُسرت هذه القيود أو لم يكن لها وجود بالمرة، كما في اقتصادات المزارع التي ظهرت بعمالة أجيرة رخيصة جداً من جماعة عرقية مختلفة أو بواسطة العبيد، كانت احتمالات التمرد أكبر بكثير. ومع أن مخاوف مُلاك العبيد في الجنوب الأمريكي كان يبدو أنها مبالغ فيها، فإن هناك سبباً كافياً في مكان آخر للخوف من التمرد؛ كما في روما القديمة، وهاييتي وأجزاء أخرى من منطقة الكاريبي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأجزاء من إسبانيا في العصور الحديثة، ومنذ فترة قريبة جداً في مزارع السكر في كوبا. ولكن حتّى إذا كان لا بُدَّ من قيام الفرضية على أكثر البحوث دقة كي تكون صحيحة، فهي لن تبرر الحالات المهمة تاريخياً فلم تكن البروليتاريا الريفية من هذا النوع مهمة في الثورتين الروسيتين في عام 1905 أو عام 1917[1]. ومع أن الحالة الصينية أقل توثيقاً، وكانت عصابات الفلاحين الجوالين المطرودين من أراضيهم لأسباب مختلفة لها أهميتها هناك، فمن المؤكّد أن التمردات الثورية في عامي 1927 و 1949 لم تكن تلك التمردات الخاصة بالبروليتاريا الريفية التي تفلح أملاكاً ضخمة من الأراضي الزراعية، كما أنَّ هذا لم يكن هو الحال في انتفاضات القرن التاسع عشر الثورية؛ وبذلك لن يصلح هذا التصور تفسيراً عاماً فحسب.

بعد أن رُددنا عن التفسيرات المادية، قد يكون من الطبيعي أن نتجه إلى

---

(1) يوضح هذه النقطة روبنسون في: Geroid Tanquary Robinson, *Rural Russia under the Old Re?gime; a History of the Landlord-Peasant World and a Prologue to the Peasant Revolution of 1917* (London; New York [etc.]: Longmans, Green and Company, 1932), p. 206.

الافتراضات الخاصة بدور الدِّين. ويبدو أن هذه في اللمحة الأولى مسار يبشر بالخير. إن الهندوسية يمكنها أن تقطع شوطاً طويلاً نحو تفسير سلبية الفلاحين الهنود. وبصورة أكثر عمومية، فإن الكوزمولوجيا العضوية التي أضفت المشروعية على دور الطبقات الحاكمة، ويعبَّر عنها بنظرية انسجام الكون التي تؤكد الاستسلام للمصير الفردي وقبوله، قد يمكن تصورها على أنها بمثابة حائل قوي يحول دون الانتفاضة والتمرد في حال قبول الفلاحين لمعاييرها. وهنا تظهر صعوبة ما في الحال، فهذه الديانات من إنتاج الطبقات الحضرية والكهنوتية. ومدى قبولها بين الفلاحين أمر إشكالي. وبصورة عامة فإن وجود تيار العقيدة الفرعي المميز عن تيار الطبقات المتعلمة الذي يتعارض تعارضاً مباشراً معه، يميز مجتمعات الفلاحين. ولأن هذا التراث السري ينتقل من جيل إلى آخر بواسطة الكلمة المنطوقة، فمن المرجح أن شذرات منه فقط هي التي تجد طريقها إلى السجل التاريخي، وحينئذ يكون من المرجح إلى حدّ كبير أن يكون مشوه الصورة.

إن هناك العديد من الإشارات الدالة على انتشار العداء للبراهمانيين حتّى في الهند المشبعة بالدِّين. ومن الممكن أن يؤمن الفلاحون الهنود وغيرهم بفاعلية السحر وما شابهه من طقوس، بينما يمقتون في الوقت نفسه العامل البشري الذي يؤدي الطقوس والثمن الذي يتقاضاه مقابل أدائه لها. وكانت حركات التخلص من الكاهن، والوصول مباشرة إلى المعبود وإلى مصدر السحر، تعتمل سراً في كلّ من أوروبا وآسيا لفترات طويلة، حيث كانت تنفجر من حين إلى آخر في صورة حركات هرطقية ومتمردة. وفي هذا الصدد كذلك، فقد نرغب في معرفة الظروف التي تجعل الفلاحين يتقبلون هذه الحركات في بعض الأوقات ولا يتقبلونها في غيرها، كما أنها ليست مصاحبة عامة لانتفاضات الفلاحين الأكثر أهمية. وليس هناك ما يشير بصورة كبيرة إلى أي مكوِّن ديني في اضطرابات الفلاحين التي سبقت الثورة الفرنسية وصاحَبَتْها، وفي الثورة الروسية من غير المرجح إلى حدّ كبير أن الأفكار الثورية الآتية من المدن، دينيةً كانت أو دنيويةً، كانت لها أي أهمية.

إن ج. ت. روبنسون (G. T. Robinson) يشير في دراسته عن حياة الفلاحين قبل عام 1917 إلى أن التيارات الدينية والفكرية الأخرى الزاحفة على الفلاحين من الخارج كانت بالكامل في جانب النزعة المحافظة وتحد بقوة من دور الأفكار

الثورية الآتية من المدن[2]، ومن المتصور أن المزيد من الأبحاث قد يكشف عن دور التقاليد السرية المتأصلة في الفلاحين ويتم التعبير عنها باللغة الدينية. ومع ذلك فلكي يكون هذا التفسير معقولاً في حالة روسيا، أو حالة أي مجتمع، لا بُدَّ من وجود معلومات عن الطريقة التي كان يجري بها الربط بين الأفكار والظروف الاجتماعية الملموسة. ومن الواضح أن الدِّين نفسه لا يقدم أي مفتاح.

إن العيب في هذه الفرضيات جميعها هو تركيزها قدراً كبيراً جداً من الاهتمام على الفلاحين. إن التفكير للحظة في مسار أي تمرد ماقبل صناعي بعينه يكشف حقيقة أننا لا يمكننا فهمه بدون الرجوع إلى أعمال الطبقات العليا التي أثارته إلى حدّ كبير. إن ملمح التمردات الملحوظ الآخر في المجتمعات الزراعية هو ميلها إلى اتخاذ طابع المجتمع الذي تتمرد عليه، وهذا الميل مبهم في العصور الحديثة، لأن التمردات الناجحة كانت استهلالاً لإصلاح شامل للمجتمع بأسره. أما في تمردات الفلاحين الأولى فهو أكثر وضوحاً بكثير، فالمتمردون يقاتلون من أجل استعادة «القانون القديم»، كما في Bauernkrieg، ومن أجل «القيصر الحقيقي» أو «القيصر الصالح» في تمردات الفلاحين الروس. وفي الصين التقليدية كانت النتيجة في كثير من الأحيان هي الاستعاضة عن الأسرة الحاكمة المتداعية بأسرة جديدة تتسم بالحيوية والنشاط، وهذا في المقام الأول استعادة للبنية الاجتماعية ذاتها. وقبل النظر إلى الفلاحين من الضروري أن ننظر إلى المجتمع ككل.

مع وجود هذه الاعتبارات في أذهاننا يمكن أن نثير سؤالاً عما إذا كانت أنواعاً بعينها من المجتمعات الزراعية وماقبل الحديثة أكثر خضوعاً لعصيان الفلاحين وتمردهم من غيرها، وما هي الملامح البنيوية التي قد تساعد على تفسير الاختلافات. إن التناقض بين الهند والصين يكفي لبيان أن الاختلافات موجودة ولها آثار سياسية مطولة. وبالمثل فإن وجود حتى محاولة واحدة مؤكّدة لانتفاضة الفلاحين في الهند، وهي تمرد حيدر أباد (Hyderabad) في عام 1948، حتّى وإن غضضنا النظر عن الانتفاضات الصغيرة الأخرى، يشير بقوة إلى عدم وجود بنية اجتماعية محصنة بالكامل ضدّ الميول الثورية المطروحة أثناء التحديث. ومن ناحية أخرى فمن الواضح أن بعض المجتمعات أكثر عرضة لها من غيرها. وفي الوقت الحاضر يمكن أن ننحي جانباً كلّ المشاكل التي تنشأ خلال مسار

(2) المصدر نفسه، ص 144.

التحديث ونركز بشكل محدد على الاختلافات البنيوية في المجتمعات ماقبل الحديثة[3].

إن التناقض بين الهند والصين يشير إلى فرضية ربما تكون أكثر معقولية من تلك التي سبقت مناقشتها، فالمجتمع الهندي كما أشار باحثون كثيرون يشبه الكائن الحي اللافقاري الضخم ولكنه شديد البساطة، إن السلطة المنسّقة المركزية، أي الملك، أو المخ استمراراً للتشبيه البيولوجي، لم تكن ضرورية لعمله المستمر، وخلال جزء كبير من التاريخ الهندي وصولاً إلى العصور الحديثة، لم تكن هناك سلطة مركزية تفرض إرادتها على شبه القارة كلها. إن المجتمع الهندي يذكّرنا بنجمة البحر التي كان الصياد يمزقها قطعاً صغيرة وهو غاضب، وكان كلّ جزء يمكنه أن ينمو بعد ذلك ليصبح نجمة بحر جديدة. ولكن التشابه غير دقيق، فقد كان المجتمع الهندي أبسط من ذلك، غير أنه كان أكثر اختلافاً، إذ كان المناخ والممارسات الزراعية وأنظمة الضرائب والمعتقدات الدينية، والكثير غير ذلك من الملامح الاجتماعية والثقافية، تختلف اختلافاً ملحوظاً من جزء إلى آخر في البلاد. من ناحية أخرى كانت الطائفة أمراً عادياً بالنسبة إليهم جميعاً وكانت تمثل إطاراً تُنَظَّم حوله الحياة كلها. وقد جعلت بالإمكان وجود هذه الاختلافات والمجتمع الذي يمكن فيه اقتطاع شريحة إقليمية من سائر البلاد دون حدوث ضرر، أو على الأقل الضرر القاتل، لنفسها أو لسائر المجتمع. والأمر الأكثر أهمية من ذلك بكثير في ما يتعلق بمشكلتنا المباشرة هو تصحيح هذا الملمح. إن أي محاولة للتجديد، وأي شكل محلي، يصبح أساساً لطائفة أخرى فحسب، ولم يكن ذلك مجرد مسألة معتقدات دينية جديدة، فبما أن التمييز بين المقدس والدنيوي مشكوك فيه إلى حدّ بعيد بالنسبة إلى المجتمع الهندي، وبما أن قوانين الطائفة ذات الصبغة الدينية تغطي من الناحية العملية مجال الأنشطة البشرية كلّه، فإن أي تجديد أو محاولة للتجديد في العصور ماقبل الحديثة كان من المرجح أن تصبح أساساً لطائفة أخرى. وهكذا فإن معارضة

---

(3) كما يدلّ تعبير «حصين» و«معرض للخطر»، يفرض الاستعمال الإنجليزي تحيزاً محافظاً بشأن تحليل الثورات: الافتراض الضمني بأن المجتمع «الصحي» محصن ضدّ الثورة. ومن ثمّ يصبح من الضروري توضيح رفض المؤلّف لهذا الافتراض. ولا يحمل تحليل سبب حدوث الثورات وعدم حدوثها أي تلميح منطقي إلى الموافقة أو الرفض، وإن لم يخل أي باحث من هذه الأفضليات. وبدون محاولة تطوير المقولة هنا، فإني أشك في أنه يمكن تقديم حجة قوية لفرضية أن المجتمعات المريضة هي المجتمعات التي تكون الثورات فيها مستحيلة.

المجتمع والإضرار به يصبح جزءاً من المجتمع في صورة طوائف قُطّاع الطرق أو الطوائف في صورة الفرق الدينية. وفي الصين كذلك كان قُطّاع الطرق بالوراثة معروفين[4]. وفي السياق الصيني، كانت أهميتهم مختلفة إلى حدّ كبير، ناهيك عن حقيقة أن غياب الطائفة جعل التجنيد أيسر. لقد كان مالك الأرض في الصين بحاجة إلى سلطة مركزية قوية باعتبار ذلك جزءاً من الترتيب لاستخراج الفائض من الفلاحين. وحتّى فترات قريبة إلى حدّ كبير، جعلت الطائفة هذا الترتيب غير ضروري في الهند؛ ولهذا السبب كان المجتمع الصيني بحاجة إلى ما يشبه المخ، أي ما يزيد على كونه سلطة منسّقة أساسية في المركز. وكان رجال العصابات خطراً في الصين وكان من الممكن أن يصيروا شكلاً من عصيان فلاحين.

قد يكون بالإمكان صياغة الافتراض العام الذي يخرج من هذا الملخص الموجز الذي تقيده العبارة الطقسية المألوفة Ceteris paribus [إذا بقيت الأمور الأخرى على حالها] التي يستخدمها الباحثون لتحاشي القضايا الشائكة، على هذا النحو: يكاد يكون المجتمع المكوّن من شرائح عديدة ويعتمد في تماسكه وفي استخراج الفائض من الفلاحين الأساسيين على جزاءات لفظية مسهبة محصناً ضدّ تمرد الفلاحين، لأنه من المرجح أن تتخذ المعارضة شكل خلق شريحة أخرى. ومن ناحية أخرى فإن البيروقراطية الزراعية، أو المجتمع الذي يعتمد على السلطة المركزية في استخراج الفائض، هو النمط الأكثر عرضة لتلك الانتفاضات. إن الأنظمة الإقطاعية، حيث تتناثر السلطة الحقيقية لتصبح مراكز عدة في ظلّ السلطة الاسمية للملك الضعيف، تقع في منطقة وسط بينهما. ويتناسب هذا الافتراض على أقل تقدير مع الحقائق الأساسية في هذه الدراسة، فقد كان تمرد الفلاحين مشكلة حادة في الصين التقليدية وروسيا القيصرية؛ وكان أقل حدة نوعاً ما ولكنه كثيراً ما يكمن تحت السطح في أوروبا العصور الوسطى؛ وكان ملحوظاً إلى حدّ كبير في اليابان اعتباراً من القرن الخامس عشر؛ ولا ذكر له تقريباً في تواريخ الهند[5].

(4) Kung Chudn Hsiao, *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century* (Seattle: University of Washington Press, 1960), p. 462.

(5) تظهر على تمردات اليابان بعض العلامات التي تميزت بها المرحلة المبكرة من التحديث في أوروبا، وهي الحقيقة المتوافقة مع إقطاع اليابان الأكثر مركزية الذي كان يشبه المساعي الأوروبية في ظلّ الملكيات المستبدة للحفاظ على المزايا والوضع القائم. انظر: George Bailey Sansom, *History of Japan*, Stanford Studies in the Civilizations of Eastern Asia, 3 vols. (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1958-1963), vol. 2: *1334-1615*, 1961, pp. 208-210.

إننا عندما نعود إلى عملية التحديث نفسها، نلاحظ أن نجاح الطبقة العليا في ممارسة الزراعة التجارية أو فشلها له تأثير ضخم على النتيجة السياسية. وبينما اتجهت الطبقة العليا المالكة للأراضي إلى الإنتاج من أجل السوق على نحو يمكِّن التأثيرات التجارية من النفاذ إلى الحياة الريفية، كانت ثورات الفلاحين أموراً تتسم بالضعف. وهناك العديد من الأساليب شديدة الاختلاف التي استطاع بواسطتها هذا التحول المضاد للثورة أن يحدث. وفي بداية عصر ميجي باليابان، حفظت الطبقة العليا المالكة للأراضي التي كان يجري تجديدها بسرعة على جزء كبير من مجتمع الفلاحين التقليدي كآلية لاستخراج الفائض. وفي حالات رئيسيّة أخرى قُضي على مجتمع الفلاحين، إما بتقطيع الصلات بالأرض، كما في إنجلترا، أو بتكثيف الصلة، كما في إعادة نظام الأقنان في بروسيا. وفي المقابل تشير الأدلة إلى أن ظهور الحركة الثورية يكون أكثر احتمالاً ويصبح تهديداً خطيراً حيثما لا تخلق الأرستقراطية مالكة الأراضي دافعاً تجارياً قويّاً بحق بين صفوفها، وحينئذ قد تترك تحتها مجتمع فلاحين مُضار ولكنه باق على حاله تربطها به بعض الصلات. وفي الوقت نفسه يرجَّح أن تحاول الحفاظ على أسلوبها في تغيير العالم باستخراج فائض أكبر من الفلاحين. وبصورة عامة كان ذلك هو الحال خلال القرنين التاسع عشر والعشرين[6].

إن حرب الفلاحين الألمانية الكبرى (Bauernkrieg) في 1524 ـ 1525 توضح تلك العلاقات بطريقة مذهلة، ولاسيما إذا قارنا المناطق التي اندلعت فيها بعنف بتلك الأجزاء من ألمانيا التي لم تزد فيها على واقعة صغرى. وبما أنها أهم ثورة فلاحين في بداية العصور الحديثة في أوروبا، فسيكون من المستحسن مناقشتها بإيجاز هنا. ومرة أخرى يصبح مدلولها أوضح ما يكون من خلال مقابلتها بالتغيرات التي شهدها المجتمع الإنجليزي. فلم يكن القطاع المؤثر من الطبقات

---

(6) قد تبدو الهند استثناءً من هذا التعميم بشأن بقاء مجتمع الفلاحين كأحد مسببات الثورة الحديثة. ويمكن تفسير ذلك إلى حدّ ما من ناحية العوائق التي تحول دون التمرد والثورة المتأصلة في بنية الهند الاجتماعية ماقبل الحديثة، وهو إلى حدّ ما الطريق الذي مضى عليه التحديث حتّى الآن. وأهم شيء هو أن التحديث يكاد يكون قد بدأ في الريف الهندي. وهذه كذلك أسس للاعتقاد أنه ليس استثناء في واقع الأمر. وربما يصبح استثناءً. وليست التعميمات التاريخية قوانين غير قابلة للتغيير كقوانين الفيزياء، فمسار التاريخ يعكس في المقام الأول سعياً إلى الهروب من القيود التي تفرضها الظروف السابقة التي يعبر عنها في هذا التعميم.

العليا المالكة للأراضي في إنجلترا يريد رجالاً بل أرضاً لتربية الأغنام. ومن ناحية أخرى كان السادة الإقطاعيون الألمان يريدون رجالاً، وكانوا يريدون بشكل أخصّ رجالاً متصلين بالأرض، كي يزرعوا الحبوب التي يصدرونها. ويعود جزء كبير من التاريخ اللاحق للبلدين إلى هذا الاختلاف البسيط.

لقد أحدث ظهور صادرات الحبوب في بروسيا انقلاباً حاداً في الاتجاهات القديمة التي كانت مشابهة لتلك التي في أوروبا الغربية، حيث انتصرت الديمقراطية البرلمانية في نهاية الأمر. وبحلول منتصف القرن الرابع عشر كانت بروسيا لا تزال تشبه أوروبا الغربية، حتّى وإن كانت قد بلغت تلك المرحلة باتباع طريق مختلف، ثمّ أصبحت أرض الفلاحين الأغنياء والأحرار نسبيّاً. وكما هو الحال في سائر ما أصبح فيما بعد شمال شرق ألمانيا، كانت الحاجة إلى توفير الظروف المواتية للمستوطنين الألمان المهاجرين، بالإضافة إلى خلق سلطة مركزية قوية في صورة الأخوية التيوتونية(*) وحياة المدينة النشيطة، المسبب الرئيسي لهذه الحرية. وكان للفلاحين الألمان الحق في بيع أراضيهم وتوريثها، وكذلك تسويق محاصيلهم في المدن القريبة، وكانت التزاماتهم تجاه مالك الأرض من مال وعمل صغيرة، وكانت سلطة المالك في شؤون القرية محدودة بشكل كبير، وتقتصر بشكل أساسي على «العدالة العليا»؛ أي الجرائم الأشد خطورة. وبالنسبة إلى ما هو دون ذلك، كان القرويون يتمكنون من إدارة شؤونهم[7].

(*) أخوية ألمانية تأسست على نمط فرسان الهيكل وفرسان الإسبتارية فور إعادة احتلال عكا. وكان هدف الأخوية في الأصل تقديم المساعدة الطبية للحجاج المتجهين إلى بيت المقدس. ومع أنه لم تكن لهم في البداية مهمة حربية، فقد اضطروا إلى إعادة تنظيم أنفسهم على أسس عسكرية. وكانوا يرتدون زياً أبيض اللون عليه صليب أسود. وتمكن التيوتونيون من شراء امتيازات النبلاء الإقطاعيين بدعم من الإمبراطور الألماني فريدريك الثاني، وقد حصلوا على القلعة الملكية في مهاليا، وهي قرية معليا حالياً بالقرب من ترشيحا. ثمّ بنوا أو رمموا بعض القلاع في المنطقة من بينها قلعة مونفورت أو ستاركنبرج شمالاً، وهي قلعة القُرين في وادي القرن، وقلعة جودين جنوباً، وهي المعروفة حالياً باسم قلعة جدَين.

(7) Francis Ludwig Carsten, *The Origins of Prussia* (Oxford: Clarendon Press, 1954), pt 1, Esp. pp. 29-31, 41, 62, 64, and 73-74.

للاطلاع على تفاصيل وضع الفلاحين: Robert Stein, *Die umwandlung der agrarverfassung Ostpreussens durch die reform des neunzehnten jahrhunderts*..., 3 vols. (Jena: G. Fischer, 1918-1934), pp. 431, and 434.

يضيف بطريقة موجزة بعض المواد القانونية.

كان محدد المواقع الذي كان يستأجره مُلاك الأراضي النبلاء يستوطن القرى في أنحاء المنطقة المستوطنة، وكان يجلب المستوطنين، ويقودهم من مكانهم الأصلي، ويحدد لهم حيازاتهم، ويقيس حقول القرية، وأصبح في المقابل عمدة بالوراثة لديه من الحيازات ما يزيد عما لدى الآخرين[8]؛ ولذلك فقد كانت قرى شمال شرق ألمانيا إلى حدّ ما مجتمعات مصطنعة تتلقى حقوقها في صورة مواثيق (Handfesten) من أعلى. وقد اختلف وضعها في ما يتعلق بهذا الموضوع عن وضع القرى الشمالية التي تتحدث اللغة الألمانية وفازت بحقوقها أثناء الصراع المطول مع مالك الأرض. وربما يكون الفرق مسؤولاً إلى حدّ ما عن انعدام المقاومة للإخضاع اللاحق في الشمال الشرقي، وإن كان من المحتمل أن عوامل أخرى كانت أكثر أهمية. وكان الاختلاف الآخر عن الجنوب هو ذلك الطابع المختلط عرقيّاً للسكان، حيث استقر الألمان في المناطق السلافية. ومع ذلك فقد كانت القرى الألمانية تستوطن عادةً على أراض لا يشغلها أحد، وسرعان ما اكتسب الفلاحون السلاف الوضع القانوني المواتي كالألمان[9].

قرب نهاية القرن الرابع عشر، بدأت بعض التغيرات في ذلك الحين تؤدي إلى تحويل الفلاحين إلى أقنان. وتدهورت أحوال القرى، وضعفت السلطة المركزية. ولكن أهم شيء على الإطلاق هو أنه ظهرت هناك بدايات سوق تصدير الحبوب. وقد غيرت هذه القوى مجتمعةً التوازن السياسي في الريف. وأصاب أجزاء أخرى من ألمانيا وأوروبا كذلك انخفاض في قيمة العملة كجزء من ضعف السلطة المَلَكية ونتيجة للأزمة الزراعية التي دفعت النبلاء إلى الضغط بشدة على الفلاحين، وهي الأحداث التي ساعدت على إفراز حرب الفلاحين[10]. إلا أنه في الشمال الشرقي فقط ظهرت تجارة تصدير مهمة للحبوب.

كانت العواقب مفجعة بالنسبة إلى الفلاحين، فلم يعد مُلاك الأراضي مهتمين بالحصول على الالتزامات النقدية من الفلاحين واتجهوا بدلاً من ذلك إلى زراعة أملاكهم وزيادتها؛ ولهذا السبب كان عمل الفلاحين ضرورياً. ووُسّعت خدمات العمالة؛ ورُبِط الفلاحون بالتربة. وأُلغيت كلّ حقوقهم في بيع أملاكهم وتوريثها،

(8) Carsten, Ibid., pp. 30-31.

(9) المصدر نفسه، ص 32، 34-35، 37-39.

(10) المصدر نفسه، ص 115.

ولم يعد مسموحاً لهم بالزواج خارج الإقطاعية. لقد حدثت معظم هذه التغيرات خلال القرن السادس عشر، وكانت تلك فترة انتعاش أسعار الحبوب. وتجدر ملاحظة أن ندرةُ العمال لم تساعد في هذا الوضع، بل أدت إلى التأديب الشديد لمنع الهروب، وأن العديد من النبلاء رغم فقرهم نوعاً ما استطاعوا وضع نظام قامع للعمّال بدون مساعدة من الحكومة المركزية القوية. والواقع أن النهاية الرسمية للأخوية التيوتونية في عام 1525 كانت أحد الأحداث السياسية الأكثر أهمية التي أدت إلى النتائج التي ذكرناها للتو[11].

أثناء فترة الاستيطان، كانت قرى الفلاحين في كثير من الأحيان منفصلة فيزيقياً عن أملاك النبيل وكانت أنظمة مستقلة إلى حدّ كبير. وفي النصف الثاني من القرن الخامس عشر لم يعد لهذا الوضع وجود[12]، حيث اخترق مُلاك الأراضي القرى من الناحية الاقتصادية بالاستيلاء على أملاك الفلاحين، ولاسيما حيازات العمدة الكبيرة، ومن الناحية السياسية بترسيخ احتكار العدالة[13]. وبدون هذا الاستيلاء على مجتمع القرية والقضاء على استقلاله، يصعب فهم الطريقة التي فرضت بها كتلة من النبلاء المتناثرين إرادتها.

كان معظم النبلاء قد أصبحوا بنهاية القرن السابع عشر مستبدين صغاراً في منطقة أملاكهم، ولا تقيدهم أي سلطة رسمية من أعلى أو أسفل. وكانت الثورة «الرأسمالية» للسيد الإقطاعي في القرنين السادس عشر والسابع عشر بالكامل تقريباً ثورة اجتماعية وسياسية. وليس هناك ما يشير في الأدبيات إلى أي تغييرات تقنية مهمة في الزراعة صاحبت صعود السيد الإقطاعي إلى السيادة. وكان نظام الثلاثة حقول لا يزال عاماً تقريباً حتّى زمن حرب السنوات السبع(*)، وبحلول

(11) المصدر نفسه، الفصل الحادي عشر، وخاصة ص 149-s50، 154، و163-164.

(12) Gustav Aubin, *Zur Geschichte des gutsherrlich-bäuerlichen Verhältnisses in Ostpreussen von der Gründung des Ordensstaates bis zur Steinschen Reform* (Leipzig: Duncker & Humblot, 1910), pp. 155-156.

(13) Stein, *Die umwandlung der agrarverfassung Ostpreussens durch die reform des neunzehnten jahrhunderts*...vol. 1, pp. 437-439.

(*) «حرب السنوات السبع» هي التسمية التي أطلقت على الصراع الذي جرى بين عامي 1756 و1763 في أرجاء متعدده من العالم، في أوروبا وأمريكا الشمالية والهند، وشاركت فيه كلّ من فرنسا والنمسا وسكسونيا وروسيا والسويد وإسبانيا وبروسيا وإنجلترا. وكان هناك سببان رئيسيان لتلك الحرب، هما المنافسة الاستعمارية بين إنجلترا وفرنسا في أمريكا والكفاح من أجل السيطرة والنفوذ في ألمانيا. وانتهت الحرب بعقد=

القرن الثامن عشر كانت الممارسات الزراعية، وخاصةً في أملاك السيد الإقطاعي الكبيرة، متخلفة كثيراً عن تلك التي في المقاطعات الألمانية الغربية[14].

لقد أبدى الفلاحون مقاومة محدودة، واندلعت الانتفاضة الوحيدة المهمة بالقرب من كونيجسبرج (Königsberg) في عام 1525، بعد وقت قصير من إلغاء الأخوية التيوتونية. وليس مستغرباً أن الدافع جاء إلى حدّ ما من المدينة نفسها ومن هؤلاء الذين كانوا معرضين أكثر من غيرهم للخسارة - أي الفلاحون الأحرار الأكثر ثراءً. وترجع سرعة قمع المقاومة إلى ضعف الدعم القادم من المدن، حيث كانت الحياة النقابية ضعيفة نسبيّاً، مقارنةً بمنطقة Bauernkrieg[15].

كان الوضع الذي أدى إلى Bauernkrieg في 1524 - 1525 في أكثر جوانبه أهمية مناقضاً تقريباً للوضع في شمال شرق ألمانيا، وهو يذكرنا ببعض الملامح التي أفرزت الثورة الفرنسية بعد أكثر من قرنين. وبما أن Bauernkrieg والعديد من الانتفاضات التي أدت إليها انتشرت على مساحة عريضة تضم ما يُعرف حالياً بغرب النمسا، مروراً بسويسرا كلها تقريباً، وأجزاء من جنوب غرب ألمانيا، ومساحة كبيرة من وادي نهر الراين، كان من الطبيعي أن يوجد اختلاف في الظروف المحلية، وهو الاختلاف الذي أضاف المزيد إلى الصعوبة عند تحديد مسبباته وأبقى الجدل الذي لا يهدأ بشأنها حيّاً حتّى الوقت الراهن[16].

= معاهدة باريس في عام 1763 حيث ثبتت الحرب مركز بروسيا الجديد كدولة عظمى وجعلت إنجلترا الدولة الاستعمارية الكبرى في العالم على حساب فرنسا.

(14) المصدر نفسه، ج 1، ص 463-464.

(15) Francis Ludwig Carsten, «Der Bauernkrieg in Ostpreussen 1525,» *International Review for Social History*, vol. III (1938), p. 407.

تمثل المقاومة الضعيفة في ألمانيا لترسيخ نظام الأقنان تناقضاً حاداً مع قلاقل وانتفاضات الفلاحين التي صاحبت ترسيخه وأعقبته خلال الفترة الزمنية نفسها في روسيا. ومن المحتمل أن يكون السبب الرئيسي للاختلاف هو الحقيقة التي لفتنا الانتباه إليها آنفاً؛ وهي أن نظام الأقنان في روسيا نشأ استجابةً لوضع سياسي. وكجزء من العملية التي يرسخ بها الحكم المطلق أقدامه، وفر نظام الأقنان الروسي طريقة فلاحة الأراضي التي مُنحت لدعم موظفي القيصر. كما يبدو أن نظام الأقنان في روسيا أضر قرية الفلاحين على نحو أقل بكثير في بروسيا. ومع أن مجتمع قرية الفلاحين الروسي (مير، أو بدقة أكثر سلسكوي أوبشتشستفو) فقد الكثير من استقلاله، فقد ظلّ إلى حدّ كبير هماً مستمراً. وللاطلاع على معالجة ممتازة للتغيرات التي حدثت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر في روسيا، انظر: Jerome Blum, *Lord and Peasant in Russia, from the Ninth to the Nineteenth Century* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1961), Chaps. 8-14.

وعند قلاقل الفلاحين، ص 258 و267-268، وعن مير، 510-512.

(16) انظر الخرائط الثلاث في آخر: Günther Franz, *Der deutsche Bauernkrieg*, 4. Auflage (Darmstadt: H. Gentner, 1956).

بالرغم من ذلك، هناك اتفاق عريض بين مجموعة من الباحثين على امتداد الخطوط التالية. كان الأمراء الإقليميون في هذا الجزء من ألمانيا يزدادون قوة، وليس ضعفاً كما في الشمال الشرقي، ويتخذون بعض الخطوات الأولى نحو السيطرة على طبقتهم النبيلة وإقامة إدارة موحّدة حديثة. ومع ذلك فقد كان هذا الشكل من الحكم المطلق شكلاً ضئيلاً ومتشظياً، حيث استنفد الإمبراطور الطاقات الألمانية في صراع لا نفع منه مع البابوية. لقد انتعشت حياة المدن في هذا الجزء من ألمانيا؛ وكانت الفترة الأخيرة من العصور الوسطى العصر الذهبي للمواطن الألماني Bürger.

وهكذا استطاع الفلاحون في بعض الفترات الاعتماد على العوام الحضريين في الحصول على الدعم. ولكن التعميم بشأن الطبقات الاجتماعية التي تحالف معها الفلاحون وتلك التي عارضوها أمر على قدر كبير من المخاطرة، فقد كانوا في فترات وأماكن مختلفة معارضين لِكُلّ جماعة يمكن تصورها تقريباً ومتحالفين مع جماعات أخرى؛ فكانوا في أرض الراين متحالفين مع النبلاء ضدّ الحيازات التابعة للأديرة[17]، وضد النبلاء في مناطق أخرى، ومع النبلاء في مناطق غيرها، ومرة أخرى معارضين للطبقة البورجوازية والأمير الإقليمي[18]. وكل ما نستطيع قوله بثقة هو أن الصراع بدأ بشكل أساسي بالطلبات المعتدلة للفلاحين الميسورين وأصبح أكثر تشدداً مع تطوره، حيث تحول في النهاية إلى نظرة توماس مونتسر(*) (Thomas Münzer) الرؤيوية. وكان إضفاء الصبغة المتشددة التقدّمية

(17) Adolf Waas, *Die grosse Wendung im deutschen Bauernkrieg* (München: R. Oldenbourg, 1939), pp. 13-15, and 19.

(18) Franz, Ibid., pp. 26, 32, and 84.

(*) توماس مونتسر (1499-1525): راعي أبرشية بروتستاني كان زعيماً للمتمردين أثناء حرب الفلاحين. وطالب مونتسر بإبادة الكفار - أي الأرثوذكس أو المحافظين - بحدّ السيف وقال: «إن الكفار لا حقّ لهم في العيش إلا بقدر ما تسمح لهم بهذا الصفوة». واقترح على الأمراء أن يقودوا الشعب في ثورة شيوعية ضدّ رجال الدين والرأسماليين، وعندما لم يبد الأمراء استعدادهم لانتهاز هذه الفرصة استنفر الناس لقلب الأمراء أيضاً «لكي يقيموا مجتمعاً مهذباً كالمجتمع الذي كان يفكر فيه أفلاطون. وأبيليوس مؤلّف **الحمار الذهبي** وكتب يقول: «إن كلّ الأشياء على المشاع ويجب أن توزع حسب ما تقتضيه الحاجة وطبقاً للاحتياجات العديدة للجميع. وأي أمير أو كونت أو بارون يرغب عن قبول هذه الحقيقة بعد تذكيره بها في حزم يجب أن تقطع رأسه أو يشنق». وبعد إقصاء مونتسر عن وظيفته كراعي أبرشية (1524) أخذ ينتقل من مدينة إلى مدينة ويعلن خلاص «إسرائيل» وقرب ظهور مملكة الرب على الأرض. وفي 15 أيار/ مايو من عام 1525 قاد حوالى 8 آلاف فلاح في معركة فرانكنهاوزن ضدّ القمع السياسي والروحي ولكنه هُزِم وأُسِر وعُذِّب وعاد إلى الإيمان بالكاثوليكية الرومانية قبل قطع رأسه في 27 أيار/ مايو من عام 1925.

هذا راجعاً إلى رفض الطلبات المعتدلة المبكرة[19]، كما يعود على نحو جزئي إلى ميل الفلاحين إلى التوجه نحو الأفكار الدينية الجديدة النابعة من الإصلاح في تبرير شكاواهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[20]. وربما أسهمت الصلة بالمدن في إضفاء الصبغة المتشددة تلك التي كانت له بعض النذر في تاريخ سابق[21]. وربما نبع ذلك من شكاوى الطبقات الدنيا بين الفلاحين الذين كان ينقسمون إلى أغنياء وفقراء، مثلما هو الحال في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، وإن لم أجد أي بيان صريح لهذه الصلة.

كانت طبقة النبلاء في تلك الفترة تواجه ضغطاً مزدوجاً من جهود الأمراء الإقليميين لترسيخ سلطتهم ومن الآثار الأكثر عمومية لانتشار الاقتصاد التجاري، فقد كانوا بحاجة إلى المال وحاولوا العثور عليه بطرق شتى، عن طريق إحياء الحقوق القديمة أينما أمكنهم ذلك، أو بمحاولة خلق واجبات جديدة ـ كما بدا للفلاحين. والواقع أن أول ما أثار سخط الفلاحين اتّخذ شكل مساعي الاحتفاظ بـ الحق القديم (das alte Recht) أو استعادته[22]. إن ما لم يفعله النبلاء، بخلاف ما فعلوه هنا وهناك على نطاق صغير، هو ممارسة الزراعة من أجل السوق. وهنا يكمن الاختلاف المهم بين منطقة Bauernkrieg وألمانيا الإقطاعية.

في ما يتعلق بالفلاحين أنفسهم، كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأكبر يتحسن لبعض الوقت. وكما لاحظ أحد الباحثين منذ أكثر من عشرين عاماً، فقد أصبح الازدهار الواضح بين الفلاحين والمواطن (bürger) في هذا الجزء من ألمانيا في نهاية العصور الوسطى وفيراً بحيث لم يعد بالإمكان تصديق أن التدهور الاقتصادي العام هو الذي تسبب في التمرد[23]. وبالطبع تتساوق هذه الحقيقة إلى حدّ كبير مع الرأي القائل بأن النبلاء المضغوط عليهم بشدة حاولوا الضغط على الفلاحين بأي طريقة يقدرون عليها[24]. وطوال قرون عديدة كان

---

(19) فرضية فاس في: Waas, Ibid.

(20) Hanz Nabholz, «Zur Frage nach den Ursachen des Bauernkriegs,» in: *Ausgewählte Aufsätze zur Wirtschaftsgeschichte* (Zürich: [n. pb.], 1954)], pp. 144-167.

يبين هذه الصلة بوضوح شديد بالنسبة لمنطقة زيوريخ. لاحظ بشكل خاص ص 162-163، 165 و167.

(21) مثال ذلك في زمار نيكلاسهاوزن (Niklashausen) انظر: Franz, *Der deutsche Bauernkrieg*, pp. 45-52.

(22) المصدر نفسه، ص 1-40.

(23) Waas, *Die grosse Wendung im deutschen Bauernkrieg*, pp. 40-42.

(24) الأدلة على هذا الموضوع يقدمها الباحث السوفياتي سميرين (Smirin) في كتابه: Moiseĭ Mendelevich =

هناك صراع مذبذب بين مجتمع الفلاحين والسيد الإقطاعي على حقوق كلّ منهما، وهو الصراع الذي لم يستبعد المصالح المشتركة بشأن قضايا كثيرة. وكانت النتيجة تتبلور من حين إلى آخر في شكل سجل مدون يُعرف بـ Weistum، وهو تقنين للقانون العرفي (Rechtsgewohnheiten) الذي كان يدون من إجابات الرجال كبار السن ذوي الخبرة في المجتمع تحت القسم. وتبين السجلات التي بقيت أنه كانت هناك زيادة كبيرة في عدد السجلات بعد عام 1300 حيث كانت أكبر زيادة فيما بين عامي 1500 و1600، بينما نقصت بعد ذلك نقصاناً سريعاً[25]. وما تكشف عنه الوثائق وغيرها من الأدلة المشابهة هو المجتمع القروي المحبوك، وإن كان مجتمعاً شديد الاختلاف من حيث الأملاك، ويوجد في وضع يتغير ببطء من التعاون العدائي مع السيد الإقطاعي[26]. ويبدو أن التزامات العمل وزراعة الأملاك كانت تتدنى من حيث الأهمية وكانت الالتزامات المالية تتناقص، وكان الوضع معاكساً لذلك في الشمال الشرقي. لقد اقترب عدد كبير من الفلاحين من الحصول على حقوق المِلكية بحكم الأمر الواقع، حيث تخلصوا بذلك من معظم وصمات نظام الحيازة الإقطاعي، رغم وجود الكثير من الجيوب التي بقيت فيها تلك الوصمات على حالها[27].

إن الفلاح في المراحل الأولى من التمرد، غالباً ما يطالب بأفكار معادة مأخوذة من السجلات القديمة[28]. وهذه الحقيقة إشارة قوية أخرى إلى أن التمرد

= Smirin, *Ocherki istorii politicheskoĭ bor'by v Germanii* (Moscow: [n. pb.], 1952), Chap. 2.

ويفعل سميرين كلّ ما يمكنه لإثبات وجود «الرجعية الإقطاعية»، وفي بعض الأحيان يتحايل على الأدلة على نحو يبدو سخيفاً؛ مثلما يستشهد (ص 60) بالتزامات العمل لمدّة ثلاثة أيام في العام كمؤشر على أهميتها. غير أنه ربما يكون محقاً (ص 85) في قوله إن الفلاحين غضبوا من عدم وضوح التزاماتهم وتنوعها.

(25) Hermann Wiessner, *Sachinhalt und wirtschaftliche Bedeutung der Weistümer im deutschen Kulturgebiet*, Universität Wien. Seminar für Wirtschafts- und Kulturgeschichte. Veröffentlichungen; 9/10 (Baden bei Wien: R. M. Rohrer, 1934), pp. 26-29.

(26) بالرغم من اقتصار الرواية على النمسا، فمن المرجح إلى حدّ كبير أن النمط نفسه من الاختلافات يظهر في أي مكان.

(27) بالنسبة إلى منطقة زيورخ، انظر: Nabholz, «Zur Frage nach den Ursachen des Bauernkriegs,» in: *Ausgewählte Aufsätze zur Wirtschaftsgeschichte*, pp. 158-159.

وبالنسبة إلى النمسا، انظر Wiessner, «Geschichte des Dorfes,» pp. 49, 50, and 67

وبالنسبة إلى ألمانيا، انظر: Waas, *Die grosse Wendung im deutschen Bauernkrieg*, pp. 37-38.

(28) المصدر نفسه، ص 34-35.

بدأ بالشكاوى «المشروعة» لأفراد محترمين ومهمين من مجتمع القرية[29].

لقد فشلت Bauernkrieg وقُمعت بطريقة دموية، وقد أُخفيت كلّ تجلياتها الراديكالية والمحافظة. وإلى حدّ ما بسبب الانتصار الأرستقراطي الذي رأيناه يحدث في الشمال الشرقي لأسباب مختلفة، وفي مواجهة القليل من المقاومة، قُضي على توقعات ظهور ديمقراطية ليبرالية في ألمانيا لعدة قرون. وفي القرن التاسع عشر اتخذت ألمانيا خطوات متعثرة وغير موفقة كذلك، كما اتضح، في هذا الاتجاه.

إن انتصارات الإقطاعي الإنجليزي والإقطاعي الألماني المتعاقبة تمثل أشكالاً متناقضة تماماً قد تحقق فيها الطبقة العليا المالكة للأراضي تحولاً ناجحاً إلى الزراعة التجارية، كما أنها تمثل طرقاً متناقضة تماماً للقضاء على أساس العمل السياسي الذي يقوم به الفلاحون. وحتّى إذا هُزِم هذا العمل، فقد كان نشيطاً في مناطق Bauernkrieg [حرب الفلاحين] حيث لم تشنّ الطبقات العليا هجوماً اقتصادياً على مجتمع الفلاحين، بل الواضح أنها حاولت زيادة كمية المال الذي تأخذه من الفلاحين.

آمل أن تكفي هذه الجولة السريعة في حالة ملموسة لبيان الطرق الأساسية التي يخلق بها ردّ الطبقات العليا المالكة للأراضي على تحدي الزراعة التجارية الأوضاع المواتية أو غير المواتية لتمردات الفلاحين. كانت المنطقتان الرئيسيتان اللتان كان فيها لثورات الفلاحين في العصور الحديثة أهمية أكبر، وهما الصين وروسيا، متشابهتين من حيث عدم إحداث الطبقات العليا المالكة للأراضي بصورة عامة تحولاً ناجحاً إلى عالم التجارة والصناعة ولم تقضِ على التنظيم الاجتماعي السائد بين الفلاحين.

والآن يمكننا ترك أعمال الأرستقراطية جانباً لنبدأ مناقشة أكثر تحليلاً للعوامل المؤثرة بين الفلاحين أنفسهم. ماذا يعني التحديث على وجه التحديد للفلاحين في ما يتجاوز الحقيقة البسيطة والوحشية التي سيكونون ضحاياها عاجلاً أم آجلاً؟ بصورة عامة، يبدو واضحاً أن أنماط التنظيم الاجتماعي الموجودة في مجتمعات فلاحين مختلفة، إلى جانب توقيت عملية التحديث نفسها وطابعها، يمكن توقع

(29) انظر: Franz, *Der deutsche Bauernkrieg*, pp. 1-40.

أن يكون لها تأثير كبير على ما إذا كان الرد سيصبح ثورياً أم سلبياً. ولكن ما هي على وجه التحديد الصلة بين هذه المتغيرات؟ لنرَ **أولاً** التغيرات العامة التي تحدث في هذه العملية المعقدة.

يعني التحديث الاقتصادي في الزراعة توسيع علاقات السوق على امتداد منطقة أعرض بكثير مما سبق، وزيادة إحلال الزراعة الدائمة من خلال الإنتاج من أجل السوق[30].

ثانياً: ينطوي التحديث الناجح في السياسة على إقرار السلام والنظام على مساحة عريضة، وإقامة حكومة مركزية قوية. وليست هناك صلة عامة بين العمليتين، فقد أقامت كلّ من روما والصين حكومة قوية واسعة الانتشار بالنسبة إلى زمانها دون أن يولِّد ذلك أي قوة دفع كبيرة في اتجاه المجتمع الحديث. ومع ذلك فإن توليفة من العمليتين هي التي أثمرت التحديث في مناطق شتى من العالم منذ القرن الخامس عشر. ويؤثر انتشار سلطة الدولة والتدخل في السوق، وهو ما قد يحدث في أوقات مختلفة إلى حدّ كبير، على روابط الفلاحين بالسيد الإقطاعي، وتقسيم العمل داخل القرية، ونظام السلطة الخاص بها، والتجمعات الطبقية داخل طبقة الفلاحين، ونظام الحياة وحقوق المِلكية. وقد تحدث هذه القوى الخارجية في فترة ما تغيرات في التكنولوجيا ومستوى الإنتاجية في الزراعة، بحسب معرفتي المحدودة، فليس هناك ضمان لحدوث ثورة تقنية كبرى في الزراعة تنشأ بين الفلاحين، وإن ورد حدوث ثورات تقنية مهمة إلى حدّ ما في اليابان، كما رأينا، قرب نهاية عصر توكوجاوا. وكانت التغيرات التقنية حتّى الآن أكثر أهمية إلى حدّ كبير في الغرب؛ وفي اقتصادات الأرز في آسيا جاءت الإنتاجية المضافة بشكل أساسي من خلال العمالة البشرية المكثفة.

في هذا المركَّب من التغيرات المتصلة هناك ثلاثة جوانب على قدر كبير من الأهمية من الناحية السياسية؛ وهي طابع الصلة بين مجتمع الفلاحين والسيد

---

(30) لم تكن الأسواق غائبة عن قرى الفلاحين ماقبل الحديثة. بل إن رجل الأعمال الحضري الحديث قد يفخر ببعض ثمرات الطماطم المزروعة في فناء بيتة الخلفي. وما كان من الضروري ذكر تلك النقاط لو لم يكن ذلك من أجل البحث المضاد للمفاهيم الذي يجد متعة في سحق الفروق التاريخية بالإشارة إلى تلك التوافه. ومن الواضح أن ما يهم هو الدور النوعي الذي تقوم به السوق في الريف؛ أي تأثيرها على العلاقات الاجتماعية.

الإقطاعي، والمِلكية والتقسيمات الطبقية داخل طبقة الفلاحين، ودرجة التضامن أو التماسك التي يبديها مجتمع الفلاحين. ولأن هذه الجوانب الثلاثة تتصل ببعضها اتصالاً وثيقاً، فمن المستحيل تحاشي بعض التداخل أو التكرار في أي مسعى لتتبع الأنماط المميِّزة للتحديث في كلّ منها.

عند العودة إلى نقطة بداية العملية، نجد أن هناك بِكُلِّ تأكيد تشابهات عريضة بين مجتمعات أو قرى الفلاحين وعلاقاتها بالعالم الخارجي في حضارات زراعية كثيرة. وسيكون من المفيد البدء برسم صورة سريعة لمخطط الأراضي العام لتلك المجتمعات على نحو شديد العمومية، ونحن ندرك أن هناك العديد من حالات الخروج المهمة من الناحية السياسية عن هذا المخطط. والواقع أنه سيكون من الأيسر فهم معنى هذه الخروجات إن نحن فهمنا أولاً النموذج العام. وسوف أقصر المناقشة على القرية، طبقاً لتصورها كمستوطنات مدمجة محاطة بالحقول الزراعية. وبالرغم من وجود نظام المستوطنات المفردة المتناثرة كذلك على نطاق واسع جداً، فهو لم يكن الشكل السائد في أي مكان إلا ربما في أجزاء من الولايات المتحدة في عصور الاستعمار والتخوم. وهذا في حدّ ذاته أحد أسس رفض استعمال تسمية فلاح (Peasant) لوصف المزارعين الأمريكيين.

وسواء أكان ذلك مباشراً أم غير مباشر، فقد كان للسيد الإقطاعي المباشر دور مهم في حياة القرية، إذ كان هو السيد في المجتمعات الإقطاعية. وكان في الصين البيروقراطية مالكَ الأرض الذي يعتمد على البيروقراطية الإمبراطورية. وفي أجزاء من الهند كان الزميندار (Zamindar)، وهو شخصية تقع تقريباً بين الموظف البيروقرطي والسيد الإقطاعي. والمهمة العامة لمالك الأرض الدنيوي هي توفير الأمان في مواجهة الأعداء الخارجيين. وكان في الغالب، وليس بصورة عامة، يوفر العدالة ويحلّ المنازعات بين سكان القرية. وإلى جانب مالك الأرض الدنيوي، غالباً ما كان يوجد الكاهن. وكانت مهمة الكاهن المساعدة في منح المشروعية للنظام الاجتماعي السائد وتوفير طريقة لتفسير ومواجهة تلك المصائب والكوارث التي لم تكن تكنيكات الفلاح الاقتصادية والاجتماعية التقليدية كافية لمواجهتها. ومقابل أداء تلك الوظائف كان السيد الإقطاعي ومعه الكاهن يستخرجان الفائض الاقتصادي من الفلاحين في صورة عمل، أو منتجات زراعية، أو حتّى مال، وإن كان ذلك أقل أهمية في العصور ماقبل التجارية. لقد تنوعت

طريقة توزيع تلك الالتزامات بين الفلاحين تنوعاً كبيراً. وكان حقّ الفلاحين في فلاحة التربة والاحتفاظ بنسبة من المنتجات لاستخدامهم الخاص يتوقف بصورة عامة على الوفاء بالالتزامات السابقة.

هناك أدلة ضخمة تدعم فرضية أن الصلات الناشئة عن هذه العلاقة بين السيد الإقطاعي ومجتمع الفلاحين عندما تكون قوية يكون الاتجاه نحو تمرد الفلاحين (والثورة فيما بعد) ضعيفاً. وفي كلّ من الصين وروسيا كانت الصلات ضعيفة وكانت انتفاضات الفلاحين محلية وتقتصر على تلك الضياع، حتّى وإن كانت بنية مجتمعات الفلاحين نفسها مختلفة بقدر ما يمكنك تخيل هذا الاختلاف. وفي اليابان، حيث كانت ثورة الفلاحين تحت السيطرة، كانت الصلة شديدة الفاعلية. وهناك بعض الألغاز والتناقضات في الأدلة. وفي الهند لم تصل السلطة السياسية على نحو صارم إلى داخل القرية إلا في مناطق بعينها في عصور ماقبل البريطانيين. غير أنه كانت هناك صلة قوية بالسلطة من خلال الكهنوت.

هناك شرطان قد يكونان ضروريين كي تكون الصلة عاملاً فعالاً من عوامل الاستقرار الاجتماعي. أحد هذين الشرطين هو أنه ينبغي ألا تكون هناك منافسة شديدة على الأراضي الزراعية أو غيرها من الموارد بين الفلاحين والسيد الإقطاعي. وليست هذه مسألة تتعلق بمقدار الأراضي المتاحة فحسب، فالمؤسسات الاجتماعية على نفس القدر من أهمية الأرض في تقرير ما إذا كان الفلاحون سيصبحون متعطشين للأرض أم لا. وهكذا فإن الشرط الثاني الذي أرى أنه يتصل صلة وثيقة بالأمر، هو ما يلي: يتطلب الاستقرار السياسي ضمّ السيد الإقطاعي والكاهن كعضوين في مجتمع القرية يؤديان الخدمات الضرورية للدورة الزراعية والتماسك الاجتماعي للقرية، وهو ما يحصلان مقابله على مزايا ومكافآت مادية متناسبة. إن هذه النقطة تقتضي مناقشة موسعة، إذ إنّها تثير قضايا عامة موضع نقاش يتسم بالحيوية.

إن الصعوبة تنشأ من فكرة المكافآت والمزايا المتناسبة مع الخدمات التي تقدّمها الطبقة العليا. في المجتمع الإقطاعي يكون السؤال هو كم عدد الدجاجات والبيض في أوقات محددة في السنة، وكم عدد أيام العمل في حقول السيد التي تصبح مكافأة «منصفة» لحماية السيد وعدالته؟ أليس الأمر بكامله تعسفيّاً، أي إنه ذلك الأمر الذي لا يمكن تحديده إلا بواسطة اختبار للقوة؟ وبصورة أكثر عمومية، أليس مفهوم «الاستغلال» مفهوماً موضوعيّاً صرفاً، لا يزيد على كونه

نعتاً سياسياً، لا يمكن تحديده أو قياسه على نحو موضوعي؟ من المرجح إلى حدّ كبير أن غالبية علماء الاجتماع سيجيبون عن هذه الأسئلة بالإيجاب. وإذا ما اتخذنا هذا الموقف، يصبح الاقتراح الذي أشرنا إليه للتو حشواً زائداً لا قيمة له، فهو يعني أن الفلاحين لا يثورون ما داموا يقبلون مزايا الطبقة الأرستقراطية وما عليهم من التزامات تجاهها باعتبارها مشروعة. ويظل سبب قبول الفلاحين لها مشكلة مثلما كان من قبل. وفي إطار هذا الوضع، يمكن للقوة والخداع أن يكونا الإجابتين المحتملتين لهذا السؤال، لأن أي نسق للمكافآت يصبح تعسفياً مثله مثل أي نسق آخر. ويبدو لي أنه عند هذه النقطة ينهار التفسير الذاتي للاستغلال بكامله ويصبح متناقضاً مع نفسه على نحو سافر. كيف يمكن أن تكون تسعة أعشار محصول الفلاحين اغتصاباً تعسفيّاً لا يزيد على الثلث أو يقل عنه؟

أقر بأن وجهة النظر المقابلة، وهي أن الاستغلال في الأساس فكرة موضوعية أكثر منطقيةً بصورة عامة وتوفر على أقل تقدير احتمالاً للتفسير. والنقطة موضع الخلاف هي ما إذا كان بإمكاننا عمل تقييم موضوعي لإسهامات الأنشطة المختلفة نوعيّاً، مثل القتال وفلاحة الأرض، في الوجود المستمر لمجتمع بعينه، أم لا. (كان الاقتصاديون يقولون لنا إن هذا ممكن، على الأقل من خلال السوق التنافسية، غير أني أعتقد أنه سوف يرغب عن بلوغ ذلك الحد في الوقت الراهن). ويبدو لي أن هذا ممكن بالنسبة إلى المراقب المنفصل وأنه يمكنه أن يفعل ذلك من خلال طرح هذين السؤالين التقليديين **هل** هذا النشاط ضروري للمجتمع؟ وماذا يحدث إذا توقف أو تغير؟ **ما هي** الموارد اللازمة لتمكين الناس من تنفيذ هذا النشاط بفاعلية؟ ومع أنه لا بُدَّ من أن يكون لإجابات هذه الأسئلة باستمرار هامش كبير من الشك، فإن لها كذلك نواة موضوعية مشتركة.

في إطار الحدود العريضة بالقدر الكافي لعمل المجتمع، يبدو الطابع الموضوعي للاستغلال واضحاً بصورة مخيفة تؤدي إلى الشك في أن إنكار الموضوعية هو ما يتطلب التفسير. وليس من الصعب القول متى يحصل مجتمع الفلاحين على حماية حقيقية من سيده الإقطاعي ومتى يكون السيد الإقطاعي عاجزاً عن صدّ الأعداء أو متواطئاً معهم. إن السيد الإقطاعي الذي لا يحافظ على السِّلم، ويحصل على معظم طعام الفلاحين، ويستولي على نسائهم - كما كان يحدث في مناطق شاسعة من الصين في القرنين التاسع عشر والعشرين - هو استغلالي بما لا يدع مجالاً للشك. وفي ما بين هذا الوضع والعدالة الموضوعية

توجد كلّ أنواع التدرجات حيث تكون النسبة بين الخدمات المقدمة والفائض الذي يؤخذ من الفلاحين عرضة للخلاف. إن هذه الخلافات قد تحير الفلاسفة، غير أنها ليس من المرجح أن تمزق المجتمع. إن الفرضية المطروحة هنا تعتقد فحسب أن إسهامات من يحاربون ويحكمون ويدفعون لا بُدَّ أن تكون واضحة للفلاح، ولا بُدَّ ألا يكون ما يدفعه الفلاح مقابل ذلك غير متناسب إلى حدّ كبير مع الخدمات التي يتلقاها. ولكي أعرض المقولة بطريقة أخرى، فإن المفاهيم الشعبية للعدالة لها أساس عقلاني وواقعي؛ ومن المرجح أن الترتيبات التي تخرج عن هذا الأساس تحتاج إلى الخداع والقوة كلّما زاد خروجها عنه.

هناك أشكال بعينها للتحديث من المرجح إلى حدّ كبير أن تربك أي شكل من التوازن قد يرسخ نفسه في العلاقة بين مجتمع الفلاحين والطبقات المالكة للأراضي ويضع قيوداً جديدة على الآليات التي تربطها معاً. وأينما كانت السلطة المَلَكية تزيد العبء على الفلاحين وتكثفه كي تغطي تكاليف توسيع المؤسسة العسكرية والبيروقراطية الإدارية، وكذلك سياسة فخامة القصورة باهظة التكلفة، قد يسهم نمو السلطة المطلقة الملكية بقوة في استغلال الفلاحين[31].

لقد استخدم ملوك البوربون (Bourbon) والقياصرة الروس، كلّ بطرقه شديدة الاختلاف، هذه التوليفة من الوسائل لترويض نبلاء كلّ منهم على حساب المعاناة الضخمة بين الفلاحين. وكان ردّ الفعل انفجارات متفرقة، كانت في روسيا أشد حدة مما كانت عليه في فرنسا. لقد واجه ملوك أسرتي تيودور وستيوارت في إنجلترا وضعاً مختلفاً تماماً، وفقدوا رأساً مَلَكيّاً، إلى حدّ ما لأنهم حاولوا حماية الفلاحين من السلوك «المعادي للمجتمع» من جانب النبلاء الذين كانوا يضفون الصبغة التجارية على الزراعة. وفي اليابان أدار حكام شوجن توكوجاوا (Tokugawa Shōgun) ظهورهم بإصرار للعالم الخارجي، وبالتالي لم يكونوا مضطرين إلى إنشاء مؤسسة عسكرية وإدارية باهظة التكلفة كما فعل الملوك المطلقون في أوروبا. ولم تصبح اضطرابات الفلاحين مهمة حتّى الجزء الأخير من عصرهم.

---

(31) للاطلاع على رواية مفصلة للعلاقة في فرنسا القرن السابع عشر، انظر: Boris Porchnev, *Les Soulèvements populaires en France de 1623 à 1648*, école pratique des hautes études. VIème section / Centre de recherches historiques. Oeuvres étrangères; 4 (Paris: S. E. V. P. E. N., 1963).

وبصورة عامة كانت إقامة الحكم الملكي المركزي يعني أن السيد الإقطاعي المباشر للفلاحين فقد وظائفه الحمائية لتتولاها الدولة، وفي كلّ من فرنسا وروسيا حدث هذا التغيير على نحو يترك حقوق السيد بالنسبة إلى المجموعة التزامات من جانب الفلاحين على حالها إلى حدّ كبير. وكانت تساند حقوق السيد تلك سلطة الدولة الجديدة لأن السلطة المَلَكية لم تكن لديها القدرة على استبعاد طبقة النبلاء بالكامل. وفي المقابل، أدى التسرب التدريجي للسلع المصنوعة في المدن ويحتاجها السيد أو يظن أنه بحاجة إليها، إلى داخل الريف بالإضافة إلى متطلبات الاستهلاك الملحوظ في القصر، إلى حاجة السيد إلى اعتصار المزيد من الفلاحين. وجعل فشل الزراعة التجارية في السيطرة على نطاق واسع الوضع أشد سوءاً، حيث إن ذلك كان يعني أنه ليس هناك بديل لاعتصار الفلاحين. وكما رأينا، فقد كانت الاتجاهات نحو الزراعة التجارية اتجاهات قامعة للعمالة. وفي فرنسا وروسيا وأنحاء أخرى من شرق أوروبا، أصبح السيد الإقطاعي الصغير الشخصية الأكثر إقطاعيةً، ربما لأنه أُغلقت في وجهه كلّ البدائل، مثل القصر أو الزواج الجيد أو محاولة ممارسة الزراعة التجارية. وليس هناك ما يدعو للإسهاب في توضيح الصلة بين هذه الاتجاهات وسخط الفلاحين، وهو ما أشار إليه العديد من المؤرخين.

أينما ثار الفلاحون، هناك إشارات إلى أن طرقاً جديدة ورأسمالية لضخ الفائض الاقتصادي خارج طبقة الفلاحين قد أُضيفت بينما بقيت الطرق التقليدية على حالها أو حتّى جرى تكثيفها. ويصدق ذلك على فرنسا القرن الثامن عشر، حيث كان لحركة الفلاحين التي ساعدت في القضاء على النظام القديم ملامح قوية معادية للرأسمالية وكذلك ملامح قوية معادية للإقطاع. وفي روسيا فشل ما قام به القيصر لإلغاء نظام الأقنان من أعلى في إرضاء الفلاحين، فقد كان ثمن الخلاص مرتفعاً جداً وكانت مِنَح الأراضي صغيرة جداً، كما أوضح التراكم اللاحق للديون المتأخرة بعد قليل. وفي غياب أي تحديث شامل للريف، أصبح ثمن الخلاص مجرد طرق جديدة لأخذ فائض من الفلاح مع منعه الحصول على الأرض التي كانت ملكه «قانوناً». وكذلك في الصين أظهر الفلاح من خلال سلوكه استياءه من توليفة موظف جمع الضرائب القديم ومالك الأرض التجاري التي تجسدت في نظام الكومنتانج (Kuomintang).

إن هذه الحقائق لا توحي بأن إجمالي العبء الواقع على طبقة الفلاحين

ازداد **بالضرورة** في ظلّ هذه الظروف، فالواقع أنه من الشائع تاريخيّاً أن التحسن الذي يشهده الوضع الاقتصادي لطبقة الفلاحين ربما يكون مقدمة للتمرد[32]. تبدو الحقيقة ثابتة إلى حدّ معقول بالنسبة إلى الريف الإنجليزي قبل انتفاضة 1381، وبالنسبة لـ Bauernkrieg [حرب الفلاحين] في ألمانيا القرن السادس عشر، وبالنسبة إلى الفلاحين الفرنسيين قبل عام 1789. وفي حالات أخرى، هي الأكثر أهمية. في روسيا والصين من المرجح إلى حدّ كبير أن العبء على الفلاحين ازداد.

في كل الأحوال، فإن أحد أكبر الأخطار التي تواجه النظام القديم خلال المراحل المبكرة من التحول إلى عالم التجارة والصناعة هو فقدان تأييد القشرة العليا من طبقة الفلاحين. والتفسير الشائع تفسير نفسي، وفحواه أن التحسن المحدود في الوضع الاقتصادي لهذه الطبقة يؤدي كذلك إلى مطالب أكبر وأكبر ثمّ إلى انتفاضة ثورية في النهاية. وهذه الفكرة الخاصة بـ «ثورة التوقعات المتزايدة» قد تكون لها بعض القدرة التفسيرية. ولكنها لا تصلح لأن تكون تفسيراً عاماً. وهي بالنسبة إلى روسيا والصين، حتّى في القرن العشرين، تصفي الأدلة بما يمنع التعرف عليها. وهناك طرق مختلفة يمكن بها للفلاحين الأغنياء معاداة النظام، بناءً على ظروف تاريخية بعينها وأثر هذه الظروف على أشكال مجتمع الفلاحين.

إن توقيت التغيرات في حياة الفلاحين، بما في ذلك عدد الأشخاص الذين يتأثرون بها في الوقت نفسه، عاملان مهمان في حدّ ذاتهما. بل إني أشك أنهما أكثر أهمية من التغيرات المادية في المأكل والمأوى والملبس ما عدا التغيرات المفاجئة والكبيرة جداً. ويمكن أن يصبح التدهور الاقتصادي بدرجات بطيئة مقبولاً من ضحاياه كجزء من الوضع الطبيعي. وبصورة خاصة حيثما لا يكون

---

(32) قد يبدو هذا التحسن مناقضاً لفرضية أن الاستغلال الموضوعي هو سبب التمرد، وليس الأمر كذلك بالضرورة، فالعلاقة بين السيد الإقطاعي ومجتمع الفلاحين يمكن أن تصبح أكثر استغلالاً دون أن يصبح الفلاحون أكثر فقراً عما هم عليه، بل يمكن أن يحدث ذلك حتّى إذا تحسن وضعهم المادي، وكان ذلك يحدث حين كان يزيد ما يقوم به السيد من اغتصاب ويقلّ ما يسهم به في رفاهة أمن القرية. وقد يكون من المتوقع أن يولّد تضاؤل إسهام السيد الإقطاعي، إلى جانب التحسن الاقتصادي العام والجهود التي يبذلها السيد لزيادة «الحصة» الخاصة به استياء ضخماً. وسوف يكون اختبار هذا المفهوم للاستغلال الموضوعي بعناية مقابل حالات عديدة مهمة صعبة جداً ولكنها مجزية. وأنا لم أفعل ذلك، وقد خطرت لي الفكرة أثناء الجهد المطول لفهم المعلومات، وأنا أقدمها كفرضية عمل تجد بعض الدعم في الأدلة.

هناك بديل مرئي بوضوح، يمكن أن يجد المزيد والمزيد من الحرمان قبولاً تدريجيّاً في معايير الفلاحين الخاصة بما هو صحيح ولائق. وما يثير غضب الفلاحين (وليس الفلاحين فحسب) هو الفرض أو الطلب الجديد والمفاجئ الذي يقع على كثير من الأشخاص مرة واحدة ويتعارض مع القواعد والعادات المقبولة. بل إن الفلاحين الهنود المسالمين قاموا بإضراب جماعي ورفعوا عصا التمرد في جزء كبير من البنغال في ستينيات القرن التاسع عشر، عندما حاول السادة الإنجليز إجبارهم على زراعة النيلة بأسعار متدنية جداً من أجل صناعة النسيج التي انتعشت فجأة[33]. لقد كان للإجراءات الثورية ضدّ الكهنة في الفانديه (Vendée) أثر مشابه. وليس من الضروري إيراد أمثلة كثيرة، فالنقطة المهمة هي أن الشكاوى الفردية في ظلّ هذه الظروف تصبح شكاوى جماعية في لمح البصر. وإذا كان الأثر من النوع الحقيقي (مفاجئ، ومنتشر، ولكنه ليس شديداً بالقدر الذي يجعل المقاومة الجماعية تبدو ميؤوساً منها منذ البداية)، فمن الممكن أن يشعل شرارة التضامن أو التمرد أو الثورة في أي نوع من مجتمع الفلاحين. إذ ليس هناك نمط محصن ضدّ ذلك، بقدر علمي، وبالرغم من ذلك فهناك اختلافات في القدرة الانفجارية التي يمكن ربطها بأنماط مجتمع الفلاحين.

لقد لاحظنا أثناء هذه الدراسة مجموعة كبيرة من الاختلافات في درجة التعاون وتقسيم العمل المرتبط بها في مجتمعات الفلاحين. ويمكن أن نضع على أحد الطرفين الفلاحين في الفانديه بمباني مزارعهم المنعزلة، وهو أمر غير معتاد بالنسبة إلى الفلاحين في المجتمعات المتحضرة، وعلى الطرف الآخر قد يكون بالإمكان وضع القرية اليابانية التي على قدر كبير من التكامل، وهو التكامل الذي ظلّ قائماً حتّى العصور الحديثة. وبصورة عامة، يبدو واضحاً أن درجة التضامن التي يبديها الفلاحون، باعتبارها تعبيراً عن شبكة العلاقات الاجتماعية الكاملة التي يقضي داخلها الفرد حياته، سوف تكون لها صلة مهمة بالاتجاهات السياسية. وبالرغم من ذلك، ولأن هذا العامل يتداخل مع عوامل كثيرة أخرى، فإن تقييم أهميتها يخلق بعض الصعوبات. وبينما أقرأ الأدلة، أجد أن غياب التضامن (أو بدقة أكثر حالة التضامن الضعيف، إذ يوجد باستمرار بعض التعاون) يضع

(33) هناك رواية مفيدة من وجهة النظر الراديكالية في: L. Natarajan, *Peasant Uprisings in India, 1850-1900* (Bombay: People's Pub. House, 1953), Chap IV.

صعوبات في طريق أي عمل سياسي. ومن ثمّ تكون النتيجة محافظة، وإن كان من الممكن أن يطغى نمط الصدمة المفاجئة الذي ذكرناه للتو على هذا الاتجاه المحافظ ويدفع الفلاحين إلى القيام بعمل عنيف. ومن ناحية أخرى، فأينما يكون التضامن قوياً يكون بالإمكان التمييز بين الأشكال المحافظة وتلك الأشكال المؤيِّدة للتمرد والثورة.

في الشكل التمردي والثوري للتضامن تكون الترتيبات المؤسسية على نحو يجعلها تنشر الشكاوى خلال مجتمع الفلاحين وتحوله إلى جماعة متضامنة معادية للسيد الإقطاعي. وهناك إشارات قوية تفيد بأن هذا ما كان يحدث في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في القرى الروسية. ويبدو أن إحدى النتائج الأساسية لإعادة التقسيم الدوري للأملاك في المير (Mir)، أو جماعة الفلاحين، هو تعميم التعطش إلى الأرض، وتحالف الفلاحين الأغنياء مع الفلاحين الفقراء. ومن المؤكّد أن ذلك كان استنتاج ستوليبين(*) (Stolypin) الذي ألغى الدعم الرسمي السابق للمير وحاول إقامة النسخة الروسية من طبقة الأعيان القوية لدعم عرش عائلة رومانوف المهتز(34). وجدير بالتذكر كذلك أن الشيوعيين الصينيين اضطُروا قبل توليهم السلطة إلى خلق هذا النوع من التضامن من المواد الاجتماعية العنيدة.

إن النوع المقابل من التضامن، وهو التضامن المحافظ، يستمد تماسكه من ربط أصحاب الشكاوى الحقيقية والمحتملة بالبنية الاجتماعية السائدة. ويحدث هذا، كما تدلّ المواد اليابانية والهندية من خلال تقسيم العمل الذي توجد وراءه جزاءات قوية بينما يوفر في الوقت نفسه مكاناً معترفاً به، وإن كان متواضعاً، لمن

(*) بيوتر أركاديفتش ستوليبين (1862-1911) الذي لفت انتباه آخر قياصر روسيا بما يتمتع به من فهم وحزم في التعامل مع تمردات الفلاحين، فعيَّنه وزيراً للداخلية في أيار/مايو من عام 1906 ثمّ عينه في حزيران/يونيو من العام نفسه رئيساً للوزراء، وهو المنصب الذي ظلّ يشغله حتى قُتل على يدّ أحد الثوار الاشتراكيين في آب/أغسطس من عام 1911 في أحد مسارح مدينة كييف.

(34) Robinson, *Rural Russia under the Old Régime; a History of the Landlord-Peasant World and a Prologue to the Peasant Revolution of 1917*, p. 153.

يوضح أنه بين العشرين مقاطعة (جوبرنييا Guberniias) التي عانى فيها مُلاك الأراضي من أفدح الخسائر أثناء تمردات الفلاحين في عام 1905، اتسمت ست عشرة منها بغلبه الأملاك المعاد تقسيمها على الحيازات الوراثية بواسطة أسر الفلاحين المعيشية. وعن خوف الحكومة من التضامن بين الفلاحين، انظر: المصدر المذكور، ص 264.

لديهم أملاك صغيرة. ومن المحتمل إلى حدّ كبير أن يقوم مفتاح الفرق بين الأشكال الراديكالية والمحافظة للتضامن على هذه النقطة. وقد يمثل التضامن الراديكالي، كما في النظام الروسي، محاولة للعثور على توزيع متكافئ للمورد النادر، وهو الأرض؛ وكان التضامن المحافظ يقوم على تقسيم العمل. وبصورة عامة، يبدو أن جعل الأشخاص يتعاونون في مهمة مشتركة أيسر من جعلهم يتعاونون بسلام في استغلال المورد النادر[35].

وعرضاً للنقطة نفسها بطريقة مختلفة اختلافاً طفيفاً، فإن ترتيبات المِلكية تتفاوت على نحو كبير في طريقة ربطها الفلاحين بالمجتمع السائد، ومن ثمّ بآثارها السياسية، فلكي تكون عضواً كامل العضوية في القرية الصينية وتخضع للتأثيرات المحافظة لشبكة القرابة والالتزامات الدينية، كان من الضروري أن يكون لديك الحد الأدنى تقريباً من الأملاك. ومن الواضح أن عملية التحديث زادت بشكل واضح من عدد الفلاحين الذين دون هذا الحد الأدنى، وهو الشيء الذي ربما حدث إلى حدّ كبير في العصور ماقبل الحديثة كذلك، ومن ثمّ زادت من الاحتمال الراديكالي. ومن ناحية أخرى، وفرت القرى اليابانية والهندية الوضع الشرعي، وإن كان بطيئاً، لمن لديهم أملاك قليلة أو لا أملاك لهم بالمرة في العصور ماقبل الحديثة والعصور التالية.

إن نمط التضامن الضعيف الذي يمنع العمل السياسي من أي نوع ظاهرة حديثة في المقام الأول، فبعد وضع الإطار القانوني الرأسمالي وبعد أن أحدثت التجارة والصناعة أثراً ضخماً، قد يصل مجتمع الفلاحين إلى شكل جديد للاستقرار المحافظ. وقد حدث ذلك في جزء كبير من فرنسا، وأجزاء من غرب ألمانيا، وأماكن أخرى من غرب أوروبا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد أدرك ماركس جوهر الوضع حين قارن القرى الفرنسية المكوَّنة من حيازات الفلاحين الصغيرة بأكياس البطاطس[36]. والملمح الرئيسي هو غياب إطار العلاقات التعاونية. إن هذا يجعل قرية الفلاحين الحديثة نقيضاً لنظيرتها في

---

(35) للاطلاع على توضيح متواضع، قارن ما يحدث عندما تضطر أسرة كبيرة إلى ترتيب وجبة نزهة معقدة على الشاطئ، بينما يجمع أحد الأطفال الوقود، ويوقد آخر النار...إلخ، وما يحدث خلال التزاحم صباحاً على الحمام.

(36) انظر: «Eighteenth Brumaire,» p. 415.

العصور الوسطى. وتُظْهِر دراسة حديثة لقرية من هذا النوع في جنوب إيطاليا كيف أن التنافس بين وحدات العائلة تجعل القرية تحول دون أي شكل من أشكال العمل السياسي الفعال. ويكمن أصل «النزعة العائلية اللاأخلاقية» ـ الصورة الكاريكاتيرية للرأسمالية ـ في التاريخ المحدد لهذه القرية، وهو التطور المتطرف الذي يتناقض مع العلاقات الأكثر تعاوناً في أنحاء أخرى من إيطاليا[37]. وربما تكون العوامل الأكثر أهمية والأكثر عمومية هي اختفاء الحقوق المشتركة والأداء المشترك لبعض الأعمال أثناء الدورة الزراعية، والأهمية الطاغية لقطعة الأرض الصغيرة التي تجري فلاحتها بواسطة العمل الأسري، والعلاقات التنافسية التي جاءت بها الرأسمالية. وفي مرحلة أكثر تقدّماً من التطور الصناعي، ربما أصبح هذا النوع من قرية الفلاحين الصغيرة المفتتة، كما رأينا في أجزاء من ألمانيا، مرتعاً للرأي المعادي للرأسمالية في الريف.

خلاصة القول هي أن أهم مسببات ثورات الفلاحين هي غياب الثورة التجارية في الزراعة التي تقودها الطبقات العليا المالكة للأراضي وما صاحب ذلك من بقاء مؤسسات الفلاحين الاجتماعية حتّى العصر الحديث حيث تخضع لضغوط وقيود جديدة. وأينما بقي مجتمع الفلاحين، كما في اليابان، يجب أن يظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالطبقة المهيمنة في الريف إذا كان لا بُدَّ من تحاشي الثورة. ومن ثمّ كان المسبب المساهم المهم لثورة الفلاحين هو ضعف الصلات المؤسسية التي تربط مجتمع الفلاحين بالطبقات العليا، بالإضافة إلى الطابع المتفجر لهذه العلاقة. وكان جزء من المتلازمة العامة هو فقدان النظام الحاكم لدعم الطبقة العليا من الفلاحين الأثرياء، لأن هؤلاء بدأوا الانتقال إلى أنماط أكثر رأسمالية من الزراعة وترسيخ استقلالهم في مقابل الطبقة الأرستقراطية التي تسعى إلى الاحتفاظ بوضعها من خلال تكثيف الالتزامات التقليدية، كما في فرنسا القرن الثامن عشر. وحيثما غابت تلك الظروف أو قُضي عليها، كانت تمردات الفلاحين لا تندلع أو يتم قمعها بسهولة.

---

(37) انظر: Edward C. Banfield, *The Moral Basis of a Backward Society*, With the Assistance of Laura Fasano Banfield; Photos by the Author (Glencoe, Ill.: Free Press; [Chicago]: Research Center in Economic Development and Cultural Change, University of Chicago, [1958]), Chap. 8, Esp. pp. 147, and 150-154.

لقد كانت البيروقراطيات الزراعية الخاصة بالحكم الملكي المطلق، بما في ذلك الصين، عُرضة بشكل خاص لتوليفة من العوامل المواتية لثورة الفلاحين، فقوتها تمكنها من منع نمو الطبقة التجارية والصناعية المستقلة. وفي أقصى الأحوال من المرجح أن تشجع الطبقة المتشظية والخاضعة للسيطرة الملكية من أجل مظاهر العظمة والأبهة والحرب كما في فرنسا القرن السابع عشر. ومن خلال ترويض الطبقة البورجوازية، يقلل التاج من قوة الدفع في اتجاه مزيد من التحديث في صورة الإنجاز الثوري البورجوازي. وكان هذا الأثر ملحوظاً جداً حتّى في فرنسا. لقد أصبحت روسيا والصين، أثناء تحاشي الثورة البورجوازية، أكثر عرضةً لثورات الفلاحين. وعلاوة على ذلك، تخاطر البيروقراطية الزراعية من خلال مطالبها الثقيلة الخاصة بالضرائب، بدفع الفلاحين إلى التحالف مع النخب المحلية في المدن، وهو وضع شديد الخطورة، حيث يفصل طبقة الموظفين المَلكية عن جماهير الشعب[38]. وأخيراً، فإن الحكم الملكي المطلق بتوليه وظيفتي الحماية والقضاء الخاصة بالسيد الإقطاعي المقيم محلياً يضعف الحلقة المهمة التي تربط الفلاح بالطبقات العليا. أو يكون من المرجح أن يجد نفسه في تنافس مع النخب المحلية في استخراج الموارد من الفلاحين إذا تولى هاتين الوظيفتين بشكل جزئي واعتباطي فحسب. وفي هذه الظروف يكون هناك ما يغري الأعيان المحليين على الوقوف في صف الفلاحين.

واستمراراً لكلامنا عن العوامل العامة، فإن الاختلافات في أنواع ترتيبات التضامن بين الفلاحين مهمة بشكل أساسي من حيث كونها تشكل نقاط الاتصال الخاصة بخلق مجتمع فلاحين مميز في مواجهة الطبقة المهيمنة، وبصفتها أساساً للتصورات الشعبية الخاصة بالعدالة التي تتعارض مع تصورات الحكام. إن النتائج المحافظة أو الراديكالية تتوقف على الأشكال المحددة للمؤسسات التي تعزز تماسك الفلاحين. ويمكن أن يساعد التضامن في ما بين الفلاحين الطبقات المهيمنة أو يكون سلاحاً ضدها، حيث يتغير أحياناً من طبقة إلى أخرى. وربما

---

(38) يتضح هذا بصورة خاصة في الاضطرابات السابقة والمصاحبة للفروند (Fronde). انظر: Porchnev, *Les Soulèvements populaires en France de 1623 à 1648*, pp. 118-131, and 392-466.

وقد أوضح المؤلّف بما لا يدع مجالاً لأي شكّ أن الفروند كان يزيد على كونه قطعة من الأذى الأرستقراطي. ولأسباب لا داعي لتكرارها هنا لكونها جزءاً من المقولة الكاملة التي حاولت تقديمها، أرفض سعيه وسعي الكُتّاب الماركسيين إلى ربط الحكم الملكي المطلق بالإقطاع.

نجد كذلك في بعض المجتمعات ماقبل الحديثة، كما يبدو الحال في الصين، تقسيماً للعمل يخلق قدراً أقل كثيراً من التماسك. ومن ثمّ تتفاوت القدرة الثورية في ظلّ أثر التحديث تفاوتاً كبيراً من مجتمع زراعي إلى آخر. ومن ناحية أخرى يبدو أن الأشكال الأكثر تطرفاً من التفتيت التي تحول بشدة دون أي عمل سياسي فعال، ولها نتائج محافظة قوية، تحدث في مرحلة متأخرة بعض الشيء من الرأسمالية. وربما تكون هذه الثقافة من الفقر الأناني مجرد مرحلة انتقالية في المناطق المنعزلة التي لم تصلها الثورة الصناعية المتقدمة بعد.

إن العوامل السابقة ربما تفسر كيفية ظهور القدرة الثورية بين الفلاحين. وتتوقف فاعلية هذه القدرة أو عدم فاعليتها من الناحية السياسية على إمكانية اندماج شكاوى الفلاحين وشكاوى الطبقات الأخرى. إن الفلاحين لم يتمكنوا من إنجاز الثورة بمفردهم قط، ونجد أن الماركسيين محقون تماماً بشأن هذه النقطة، وإن كانوا مخطئين بشأن الجوانب المهمة الأخرى، فلا بُدَّ أن تكون للفلاحين قيادات من الطبقات الأخرى. ولكن القيادة وحدها ليست كافية، فقد كانت تمردات الفلاحين في العصور الوسطى والعصور الوسطى المتأخرة بقيادة الأرستقراطيين أو أبناء المدن، وبالرغم من ذلك كانت تُسحق. إن هذه النقطة يجب أن تكون بمثابة تذكِرة مفيدة للحتميين المحدثين، وليسوا جميعهم ماركسيين، الذين يشعرون أن الفلاحين ما إن يصبحوا مثارين حتّى تكون التغيرات الكبيرة بالضرورة في سبيلها إلى الحدوث. والواقع أن المرات التي قُمعت فيها تمردات الفلاحين تزيد كثيراً عن تلك التي حققت فيها نجاحاً، فهي لكي تنجح لا بُدَّ لها من توليفة غير معتادة إلى حدّ ما من الظروف التي لم توجد إلا في العصور الحديثة. لقد كان النجاح نفسه من نوع شديد السلبية، فقد أتى الفلاحون بالديناميت الذي أسقط البناء القديم، ولكنهم لم يأتوا بشيء لما أعقب ذلك من أعمال إعادة البناء؛ بل كانوا ـ حتّى في فرنسا ـ من أوائل ضحاياه. ولا بُدَّ للطبقات العليا من إبداء درجة كبيرة من العمى الذي هو في المقام الأول نتاج ظروف تاريخية بعينها وله باستمرار بعض الاستثناءات المهمة، قبل أن يصبح الإنجاز الثوري ممكناً.

من الطبيعي ألا تجد حركة الفلاحين حلفاءها بين النخبة، مع أنها قد تعتمد على قطاع منها، ولاسيما حفنة من المفكرين الساخطين في العصور الحديثة، في الحصول على قيادات لها. ولا يمكن لمفكرين كهؤلاء أن يفعلوا الكثير من الناحية

السياسية ما لم يرتبطوا بشكل جماهيري بهذا السخط. لقد لفت المفكر الساخط بتحليلاته الذاتية اهتماماً على قدر كبير من الضخامة إلى أهميته السياسية، وذلك إلى حدّ ما لأن هذا التحليلات الذاتية تخلف سجلات مكتوبة، وكذلك لأن من يكتبون التاريخ هم أنفسهم مفكرون. وإنها لحيلة على قدر كبير من التضليل أن ننكر انبثاق الثورة من شكاوى الفلاحين لأنه يتصادف أن قادتها مهنيون أو مفكرون.

يتوقف الحلفاء الذين يمكن أن يوجدهم سخط الفلاحين على مرحلة التطور الاقتصادي التي بلغها البلد، وبشكل أكثر تحديداً على الظروف التاريخية، فهذه العوامل تقرر كذلك اللحظة التي يستدير فيها الحلفاء إلى حركة الفلاحين ويخلعوا أسنانها أو يقمعوها. وقد تلقى الفلاحون الألمان في Bauernkrieg بعض العون من المدن وكذلك من الأرستقراطيين مُلاك الأراضي المعارضين، غير أنهم لم ينجزوا شيئاً؛ إذ كانت السلطة الجماعية التي كان يمكن للنخبة مالكة الأراضي الاستعانة بها لا تزال طاغيةً. وفي فرنسا التحمت حركة الفلاحين مع المطالب البورجوازية، في المقام الأول لأن الرجعية الإقطاعية السابقة كانت معادية للفلاحين الميسورين. ويبدو لي أن الصلة كانت غير مستقرة وربما سارت في الاتجاه المعاكس، حيث كان لكثير من البورجوازيين أملاك في الريف وكانت تزعجهم اضطرابات الفلاحين. والحليف الثوري الرئيسي الآخر هو الجماهير الحضرية في باريس، وإن كان يجب أن لا تفهم كلمة حليف على أنها تعني أن سياساتهما منسقة أو أن أيّاً من الطبقتين لديها سياسة متماسكة بحق في ما يتعلق بهذا الأمر، فقد كان اللامتسرولون في المقام الأول حِرَفيين صغاراً وعمالاً باليومية قاموا بصورة عامة بدور ثوري أهم بكثير مما قد تقودنا النظرية الماركسية إلى تصديقه.

في روسيا 1917 لم تكن الطبقات التجارية والصناعية حليفاً مناسباً للفلاحين الغاضبين. وكانت الطبقة البورجوازية الروسية أصغر وأضعف بكثير في البلد ككل مما كان عليه الحال في فرنسا، بالرغم من مستوى التكنولوجيا الأعلى أينما وُجِدت التجارة والصناعة. وبالرغم مما كان يراود البورجوازية من أفكار دستورية غربية، فقد كانت تربطها خيوط كثيرة بالحكومة القيصرية التي كانت تشجع قدراً معيناً من التطور الرأسمالي الخاضع للسيطرة، لأسباب عسكرية بصورة عامة. وربما كان الأمر الأكثر أهمية من غيره هو عدم وجود شريحة كبيرة من طبقة الفلاحين الروسية تهتم بتأمين حقوق الملكية في مواجهة فلول الإقطاع، كما كان

الحال في فرنسا. وكانت مطالب الفلاح الروسي شديدة البساطة؛ وهي التخلص من مالك الأرض، واقتسام الأرض، وبالطبع وقف الحرب. وكان حزب الديمقراطيين الدستوريين، وهو الحزب الرئيسي ذو النكهة البورجوازية، قد فكر مِن قبلُ في الامتثال لمطالب الفلاحين، ولكن هجوم الفلاحين المباشر على الأملاك كان أمراً لم يستسغه عندما كان لا بُدَّ من مواجهة القضية بشكل محدد. ومن ناحية أخرى، لم يكن هناك شيء في فكرة اقتسام الأرض يزعج العمال الصناعيين، على الأقل في ذلك الحين. وقد كان وقف الحرب يروق للفلاحين الذين هم الضحايا الأساسيون للمذبحة ولم يكن لهم اهتمام كبير بالدفاع عن الحكومة التي رفضت تقديم تنازلات. ولم يكن للبلاشفة أتباع حقيقيون بين الفلاحين، ولكن بما أنهم الحزب الوحيد الذي لا تربطه أية صلة بالنظام القائم، فقد كان بإمكانهم الامتثال مؤقتاً لمطالب الفلاحين من أجل الاستيلاء على السلطة، وقد فعلوا ذلك عند الاستيلاء على الحكم ومرة أخرى بعد فوضى الحرب الأهلية. وعقب ذلك وجد البلاشفة بطبيعة الحال أن من الضروري أن يستديروا إلى من جاؤوا بهم إلى السلطة ويسوقوا الفلاحين إلى المزارع الجماعية كي يجعلوا منهم الأساس والضحايا للنسخة الاشتراكية من تراكم رأس المال الأوّلي.

نرى في الصين كذلك توليفة أخرى من الظروف يُعرف عنها الأقل، لأن أحداثها إلى حدّ ما لا تزال قريبة بحيث لم تخضع بعد للبحث التاريخي الموسع. ومن الصعب الإشارة إلى أي طبقة مميزة على أنها حليف للفلاحين الذين امتطاهم الشيوعيون أخيراً ليحققوا الانتصار، بالرغم من انتشار الاستياء من الكومنتانج بين الطبقات كافةً، وربما بسببه إلى حدّ ما ـ وكما أوضح باحث معاصر على نحو مقنع ـ فقد كان الشيوعيون يحققون القليل من التقدّم ما داموا متمسكين بالأفكار الماركسية بشأن أهمية البروليتاريا باعتبارها طليعة الكفاح الثوري والمعادي للإمبريالية[39]. وفي النهاية حصلوا على دعم ضخم من الفلاحين، ومع ذلك، لم يكن من المرجح بدون القيادات الحضرية أن يتمكن الفلاحون من تنظيم الجيش الأحمر ويشنون حرب الأنصار التي ميزت هذه الثورة

(39) انظر: Benjamin Isadore Schwartz, *Chinese Communism and the Rise of Mao*, Russian Research Center Studies; 4 (Cambridge: Harvard University Press, 1951).

عن سابقاتها وكانت نموذجاً للمحاولات اللاحقة. وكان التأثير على خصومهم غريباً؛ إذ تعيد بعض الحماسة الغربية لتعلم «دروس» حرب العصابات إلى الأذهان أفكار يابان القرن التاسع عشر بشأن الديمقراطية، وهي الاعتقاد بأنها تكنيك بسيط يمكن استعارته يأتي في أعقابه بِكُلّ المزايا الأخرى التي يتمتع بها الخصم.

كانت كلّ فرص وقف عملية الانهيار عند نقطة ماقبل ثورة الفلاحين ضئيلة جداً في كلّ من روسيا والصين، وهو ما يرجع في الأساس إلى عدم وجود أي أساس قوي لأي من الرأسمالية الليبرالية أو الرجعية في الطبقتين التجارية والصناعية. وما إذا كان الشيء نفسه يصدق على الهند أم لا سؤال لن يجيب عنه إلا المستقبل. والقفز إلى النتائج بشأن الهند اعتماداً على الصين أمر يتسم بالحمق، حيث إن بنيتيهما الزراعيتين الاجتماعيتين تناقض إحداهما الأخرى في جوانب مهمة. وإذا كان البرنامج الزراعي للحكومة الهندية الحالية لا يحلّ مشكلة الهند الغذائية، وكانت هناك أدلة كبيرة على التقييم المتشائم، فإن انتفاضة سياسية من نوع ما سوف تصبح مرجَّحة إلى حدّ كبير، غير أنها لن تتخذ بالضرورة شكل ثورة الفلاحين التي يقودها الشيوعيون. ويبدو الاتجاه إلى اليمين أو التشظي على الخطوط الإقليمية، أو توليفة ما من الاثنين معاً، الأمر الأكثر احتمالاً بكثير في ضوء بنية الهند الاجتماعية الحالية. إن الوضع في الهند يجعلنا نتساءل عما إذا لم تكن الموجة الكبيرة من ثورات الفلاحين، وهي حتّى الآن أحد أبرز ملامح القرن العشرين، قد استهلكت قوتها بالفعل أم لا. وسوف تتطلب أي محاولة لبحث المسألة بحثاً جاداً ودراسة مفصلة لأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وهي مهمة ضخمة لا بُدَّ مِن تركها للآخرين. وبالرغم من ذلك يستحق أحد الاعتبارات التوضيح، فبصورة عامة، نادراً ما جعلت ظروف الفلاحين ـ خلال عملية التحديث ـ من الفلاحين حلفاء للرأسمالية الديمقراطية، وهو التشكيل التاريخي الذي انحدر اليوم عن الذروة على أي الأحوال. وإذا استمرت الموجة الثورية في اجتياح العالم المتخلف في السنوات المقبلة، فلن يكون هذا هو الشكل المرجح أن تتخذه.

خاتمة

التخيلات الرجعية والثورية

من بين الالتواءات والتمزقات المصاحبة لصنع المجتمع الجديد - أو جهود منع ظهوره - تظهر على السطح في الأوضاع الشبيهة تصورات مشابهة لما ينبغي أو لا ينبغي أن يكون عليه المجتمع. ومن الواضح أن مناقشة النقد الراديكالي والمحافظ للمجتمع المناقشة الواجبة في إطار مقارن يتطلب مجلداً آخر[1]. وسوف أعلق هنا بإيجاز فحسب على بضعة أفكار مأخوذة من هذه المجموعة العريضة من الأفكار المتصلة حتّى الآن بأنماط بعينها من التجربة التاريخية التي واجهتها الطبقات العليا المالكة للأراضي والفلاحين. والأفكار نفسها مألوفة بحيث لا تقتضي عرضاً مفصلاً. إنها باعتبارها مساهمات في التصور الإنساني العام للمجتمع الحر، أو هجمات على مثل هذا التصور، تنضم إلى بعضها وتكشف عن علاقات مثيرة للاهتمام في ما بينها. ولن تكون ملاحظاتي عن هذه الأفكار موجزة فحسب، بل استفزازية كذلك، بما آمل أنه المعنى الجيد للكلمة، أي ما يشجع الآخرين على دراسة هذه المشكلات بقدر أكبر من الإمعان. وفي البداية سيكون من المفيد توضيح تصور العلاقة بين الأفكار والحركات الاجتماعية التي تمّ التوصل إليها نتيجة لأبحاثي، حتّى وإن كان من غير المرجح أنّني نجحت في التمسك بها باستمرار خلال هذا الدراسة.

---

(1) آمل في النهاية أن أبحث بعناية أكبر الوضع الذي يظهر في ظله النقد الراديكالي وتلك الأوضاع التي لا يظهر فيها.

لقد ظهرت القضية مراراً في أثناء دراسة القوى التي ساعدت الطبقات العليا المالكة للأراضي على ممارسة الزراعة التجارية أو منعتها من ذلك، فما مقدار الأهمية الواجب إرجاعها للنماذج المثالية، أو قواعد السلوك، أو القيم واسعة الانتشار عند تفسير النتيجة؟ وأظن أن القارئ المنتبه، بالرغم من إشارة الأدلة إلى الضغط باعتباره جانباً مهماً في تفسير الوضع الذي واجهته جماعات مختلفة، قد يشكّ في أن الأفكار أو الموضوعات الثقافية، إذا استعملنا اصطلاحاً آخر، قد زحفت إلى التفسير على نحو ما. وقد تكون شكوكه في محلّها إلى حدّ كبير، فأنا لا أصدق أنه يمكن حذفها وأعتقد أن هناك بقايا مهمة من تلك التفسيرات. إن اعتراضي هو على الطريقة التي توضع بها في التفسير، وهو ما يخلق في رأيي تحيزاً محافظاً قويّاً يتخذ شكل الحياد العلمي والموضوعية. وعدم كون هذا التحيز حالة من الخداع المتعمد أمر لا حاجة إلى قوله. إن الخداع المتعمد ربما يكون أمراً نادراً إلى حدّ ما بين المفكرين الجادين وأقل أهمية على المدى الطويل من الاتجاه المفروض على الفكر من بنيته ووسطه الاجتماعي.

إن الملاحظة العامة تكفي لبيان أن الكائنات البشرية لا تتفاعل فرديّاً وجماعيّاً مع الوضع «الموضوعي» بالطريقة نفسها التي يتفاعل بها أحد الكيماويات مع آخر عندما يوضعا معاً داخل أنبوب الاختبار. إني أقر بأن هذا الشكل من النزعة السلوكية الصارمة خاطئ على نحو لا لبس فيه، فهناك باستمرار متغير وسيط، أو ما قد نسميه «فلتر»، بين الأشخاص والوضع «الموضوعي» يتكون من كلّ أنواع الاحتياجات والتوقعات وغير ذلك من الأفكار المستمدة من الماضي، وهذا المتغير الوسيط الذي تصحّ تسميته ثقافة، يخفي أجزاءً من الوضع الموضوعي ويبرز أخرى. إن هناك حدوداً لمقدار ما ينتج عن هذا المصدر من اختلافات في التصور ومن السلوك الإنساني. ومع ذلك فإن بقايا الحقيقة في التفسير الثقافي هي أن ما يبدو كأنه فرصة أو إغراء لجماعة من الناس لن يبدو بالضرورة كذلك لجماعة أخرى ذات تجربة تاريخية مختلفة وتعيش في شكل مختلف للمجتمع. ولا يكمن ضعف التفسير الثقافي في بيان تلك الحقائق، بالرغم من وجود مساحة للجدل بشأن أهميتها، بل في الطريقة التي توضع بها هذه الحقائق في التفسير، فالجهود المادية لطرد شبح النزعة المثالية الموجودة في التفسيرات الثقافية تعزِّم على العفريت الخطأ.

إن العفريت الحقيقي هو مفهوم القصور الذاتي الاجتماعي الذي قد يكون

مأخوذاً من الفيزياء، فهناك افتراض شائع في علم الاجتماع الحديث بأن التواصل الاجتماعي لا يحتاج إلى تفسير. ومن المفترض أنه ليس إشكالياً[2]، فالتغير هو ما يحتاج إلى تفسير. إن هذا الافتراض يعمي عين الباحث عن جوانب مهمة بعينها من الواقع الاجتماعي، فليست الثقافة، أو التراث ـ إذا استخدمنا مصطلحاً أقل فنيةً ـ شيئاً موجوداً خارج الكائنات البشرية المنفردة التي تعيش في المجتمع أو مستقلاً عنها. إن القيم الثقافية من السماء لتؤثر على مسار التاريخ، إنّها أفكار مجردة لأحد المراقبين تقوم على ملاحظة تشابهات بعينها في الطريقة التي تتصرف بها جماعات البشر، أما في أوضاع مختلفة أو على امتداد الزمن، أو كلا الأمرين. ومع إننا غالباً ما نقدم تكهنات دقيقة بشأن الطريقة التي تتبعها الجماعات والأفراد خلال فترات قصيرة من الزمن بناءً على هذه الأفكار المجردة، فهذه التكهنات في حدّ ذاتها لا تفسر السلوك. ويعني تفسير السلوك من ناحية القيم الثقافية الدخول في التفكير الدائري، فإذا لاحظنا أن الأرستقراطية المالكة للأراضي تقاوم المشروع التجاري، فإننا لا نفسر هذه الحقيقة بقولنا إن الأرستقراطية فعلت ذلك في الماضي أو حتّى أنّها حاملة لبعض التقاليد التي تجعلها معادية لمثل هذه الأنشطة؛ فالمشكلة هي تحديد أي من التجارب الماضية والحاضرة تخرج منه هذه النظرة وتدوم. وإذا كان للثقافة مدلول إمبريقي، فهو أشبه بميل مزروع في العقل البشري كي يتصرف بطرق محددة بعينها «اكتسبها الإنسان باعتباره فرداً في المجتمع»، وهنا نقتبس العبارة الأخيرة من تعريف تايلور الشهير الذي أدخل المصطلح إلى الاستعمال العلمي وفي النهاية الاستعمال العام.

إن افتراض القصور الذاتي، وهو أن الثقافة والتواصل الاجتماعي لا يتطلبان تفسيراً، يلغي حقيقة أنه لا بُدَّ من إعادة خلقهما في كلّ جيل، بقدر كبير من الألم والمعاناة في الغالب، فلكي يتم الحفاظ على النسق القيمي وتناقله، يُضْغَط على البشر، ويؤذَون، ويودعون السجون، ويُلقَى بهم في معسكرات الاعتقال، ويُخدَعون بالكلام المعسول، ويُرشَون، ويُجعل منهم أبطالاً، ويُشجَّعون على قراءة الصحف، ويوقَفون في مواجهة الجدران ويُطلق عليهم الرصاص، بل ويُدَرَّس لهم علم الاجتماع في بعض الأحيان. إن الكلام عن القصور الذاتي

---

(2) بارسونز (Parsons) يجعل هذا الرأي افتراضاً منظّماً واضحاً في: Talcott Parsons, *The Social System* (Glencoe, Ill.: Free Press, [1951]), p. 205.

الثقافي يتجاهل المصالح والمزايا المادية التي يخدمها التلقين، والتعليم، وعملية نقل الثقافة المعقدة بكاملها من جيل إلى الجيل الذي يليه. وربما نتفق على أن ابن طبقة الأعيان الصينية في القرن التاسع عشر كان يحكم عادةً على الفرص الاقتصادية بطريقة مختلفة جداً عن تلك التي يحكم بها عليها المزارع رجل الأعمال الأمريكي في القرن العشرين، ولكنه كان يفعل ذلك لأنه نشأ في المجتمع الإمبراطوري الصيني الذي كانت بنيته الطبقية، ونظام مكافآته، وامتيازاته، وجزاءاته تفرض عقوبات على أشكال بعينها من المكسب الاقتصادي يمكن أن تقضي على هيمنة الجماعات السائدة وسلطتها. وأخيراً فإن فهم القيم على أنها نقطة البداية للتفسير الاجتماعي يجعل من الصعب جداً فهم الحقيقة الجلية التي تشير إلى أن القيم تتغير استجابةً للظروف. إن إساءة تفسير الأفكار الديمقراطية في الجنوب الأمريكي مثال مألوف جداً، ولا يمكن فهمه بدون القطن والعبودية، إذ لا يمكننا بدون شيء من تصور الطريقة التي يفهم بها الناس العالم وما يريدون أو لا يريدون عمله بشأن ما يرونه. إن فصل هذا التصور عن الطريقة التي يتوصل بها الناس إليه، وإخراجه من سياقه التاريخي ورفعه إلى مرتبة الفاعل المسبب المستقل عن جدارة واستحقاق، يعني أن الباحث المفتَرض كونه محايداً يخضع للمبررات التي تقدّمها الجماعات الحاكمة بصورة عامة لسلوكها الأكثر وحشية. ويُظهر أن هذا على وجه الدقة هو ما يفعله قدر كبير من العلوم الاجتماعية الأكاديمية في الوقت الراهن.

لنعد الآن إلى المشاكل المحسوسة أكثر، فمن غير المناسب أن نناقش هنا بشكل كامل المساهمات الفكرية في تصور المجتمع الحر التي يمكن تتبعِ أصولها حتّى التجربة التاريخية للطبقات العليا مالكة الأراضي، إذ يكفي أن نذكِّر القارئ بأن الديمقراطية البرلمانية الإنجليزية كانت بصورة عامة جداً من خلق هذه الطبقة التي ظلت مسؤولة عن طريقة عملها حتّى عشية الحرب العالمية الأولى ولا تزال مؤثرة جداً منذ ذلك الحين. إن جزءاً كبيراً من التصور الحديث للسلطة الشرعية وللمجتمع المفتوح ينبع من الصراع بين هذه الطبقة التي لم تكن متحدة بطبيعة الحال، والسلطة المَلَكية. وعوضاً عن ذلك سوف أعلق على إحدى الأفكار، وهي النموذج المثالي للهاوي، لأن مصير هذا النموذج المثالي يوضح كيف أن المثل النموذجية ومبررات ما كانت في يوم من الأيام طبقة مهيمنة تصبح في ظلّ ظروف بعينها ما يدعوه الماركسيون النظريات النقدية والتقدّمية. إن هذه القضية

جديرة بالإثارة لأن لها دلالات تتجاوز الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي. وكما سيتضح مرة أخرى من مناقشة الفلاحين، قد تكون الطبقات المحتضَرة هي التي تقدّم المساهمات الحاسمة في رؤية المجتمع الحر.

إن لهذا النموذج بطبيعة الحال جذوره التي تتفرع أكثر وأكثر، بالرغم من توفير الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي في كثير من البلدان المناخ الاجتماعي الملائم الذي نما فيه النموذج المثال للهاوي وانتعش، وربما كان بشكل أو بآخر مميِّزاً لمعظم الحضارات ماقبل الصناعية. إن التعبير عن الملامح الأساسية في هذه الحزمة من الأفكار يمكن أن يتم بالطريقة التالية، فلأنه كان من المفترض أن تشير المكانة الأرستقراطية إلى شكل سامٍ من الناحية النوعية للوجود سماته موروثة وليست ثمرة المزايا المكتسبة بشكل فردي، فلم يكن متوقعاً من الأرستقراطي أن يبذل جهداً مطولاً جداً أو شديد الجدية في أي اتجاه بعينه، فهو قد يتفوق، ولكن ليس في نشاط واحد فحسب نتيجة للتدريب المطول؛ فهذا من صفات العامة. جدير بنا هنا ملاحظة أن الجانب الوراثي ليس حاسماً تماماً. هكذا كان مفهوم الهاوي ومفهوم السيد المحترم مهيمناً في كلّ من اليونان الكلاسيكية والصين الإمبراطورية، وهما المجتمعان اللذان قللا من شأن المكانة الموروثة فوق مستوى معين كالعبيد. ومع ذلك فقد كانوا يعتقدون في هذين المجتمعين كذلك أن عدداً محدوداً من الأشخاص قادر على بلوغ الوضع الأرستقراطي الكامل، وكانوا يعتقدون أن السيد المحترم الحاكم «الحقيقي» هو الشكل المميز نوعيّاً من البشر. وفي هذين المجتمعين، كما في غيرهما من المجتمعات ذات البنية الطبقية أو الطائفية الأكثر وضوحاً، كان متوقعاً من الأرستقراطي أن يفعل كلّ الأشياء على نحو جيد جداً، دون أن يكون أي منها أفضل كثيراً من غيره؛ ولا يُستثنى من ذلك ممارسة الحب. وفي المجتمعات الغربية اختفى هذا التصور على نحو كبير بانتصار المجتمع الصناعي، فعلى سبيل المثال، يظل الفرق بين الهاوي والمحترف في الولايات المتحدة، مع الأفكار الخاصة بقبول الأول، موجوداً فقط في مجالات الحياة التي لا يعتبرها رجل الشارع جادة تماماً، فيمكن الحديث عن الرياضي الهاوي أو الممثل الهاوي، وفي بعض الدوائر عن المؤرخ الهاوي، ولكن لا يمكن الحديث عن رجل الأعمال الهاوي أو المحامي الهاوي، إلا إذا كان ذلك من باب نعته بما يقلل من شأنه.

وكما قد يكون متوقعاً، فقد ظلّ التصور التقليدي للهاوي أوضح ما يكون

في إنجلترا حيث حافظت الأرستقراطية، بمعناها الواسع الذي يشمل نسبة كبيرة من الأعيان، على نفسها بأقل قدر من الضرر. وقد أشار نامير (Namier) إلى أن «العمل الأكثر فكراً يقوم به الأرستقراطيون في إنجلترا أكثر من أي مكان آخر، وبالتالي فقد جُعِل العلماء والأطباء والمؤرخون والشعراء أنداداً.. ولكن لم يُجعل أي gelehrter [عالم] ألماني باروناً أو كونتاً». لقد ساعد موقف الأرستقراطية النقدي من أي فكرة تقول إن الثروة غاية مرغوبة في حدّ ذاتها الأرستقراطية على الحفاظ على البعد الجمالي للحياة. وحتّى في وقتنا الراهن مازال عدد قليل من الأشخاص يؤمن بأن الفن والأدب والفلسفة والعلوم البحتة ليست مجرد توابع زخرفية للعمل الجاد الخاص بكسب لقمة العيش بل هي غاية سامية للحياة البشرية. ويرجع إمكان أخذ هذه الأفكار مأخذ الجد، وكونها أُخِذت بالفعل مأخذ الجد، بقدر كبير إلى استمرار وجود الطبقة الأرستقراطية باعتبارها جماعة يمكنها إضفاء ما يحيط بمكانتها ورعايتها من هالة على تلك الأفكار، حتّى وإن لم تكن الأرستقراطية نفسها قد تبنتها باعتبارها قاعدة سلوكها العاملة الحقيقية.

وينبع كذلك الموقف النقدي من التقني باعتباره عقلاً خالياً من العواطف في خدمة أي سيد ينبع كذلك من التصور الأرستقراطي للهاوي. وأشار نامير كذلك إلى أهمية هذه الأفكار في إنجلترا القرن العشرين:

«نحن نفضل أن يبدو الأمر وكأن أفكارنا وصلتنا بشكل عابر ـ كالإمبراطورية ـ في نوبة من غياب العقل... ويستتبع التخصص بالضرورة تشويه العقل وفقدان التوازن، وتنبع المحاولة الإنجليزية على نحو مميز للظهور بشكل غير علمي من الرغبة في البقاء بشراً... وما لا يُقَدَّر في إنجلترا هو المعرفة المجردة باعتبارها مهنة، لأن تراث الثقافة الإنجليزية هو أن المهن ينبغي أن تكون عملية وينبغي أن تكون الثقافة عمل الطبقات المرفهة المتمتعة بوقت الفراغ(3)».

إن هذا النموذج المثالي على أحسن تقدير أنه ينبغي على الرجل المتعلم بلوغ فهم دقيق من الناحية العلمية يقوم على معرفة القضايا العريضة والتصورات الأساسية في العلوم والفنون لتقييم دلالاتها الاجتماعية والسياسية.

---

(3) للاطلاع على المعادلتين، انظر: Lewis Bernstein Namier, *England in the Age of the American Revolution*, 2d Ed. (New York: St. Martin's Press, 1961), p. 15.

وحتّى في أيامنا هذه ليس هذا بالنموذج المثالي اليوتوبي، فالاعتراض القياسي، وهو أن هناك ما هو أكثر مما يمكن معرفته، يراوغ القضية الأساسية: ما الذي يستحق أن نعرفه؟ ويوفر الاعتراض غطاءً أيديولوجيّاً للتقني العدمي والمفاهيمي الذي يخشى عدم تمكن مجاله المعرفي المحدود من منافسة الآخرين من خلال مناقشة علنية لأهميتهم النسبية. وهكذا يستمرّ داخل الأسوار الأكاديمية ذلك الصراع القديم بين الأرستقراطي والعامي الذي اتّخذ أشكالاً جديدة.

إن لهذه الأفكار جميعها جوانب سلبية قوية، فمن الممكن أن يكون النموذج المثالي للهاوي بمثابة ذريعة للسطحية والعجز، وقد كان كذلك بالفعل. وإذا كانت الأرستقراطية قد ساعدت في الحفاظ على استقلال البعد الجمالي، فقد مارست كذلك ضغوطاً قوية جداً في اتجاه الزخرفة والرياء المجردين. وكان للسلوك شديد الحذلقة، أي رسم الفروق الاجتماعية ومكافأة المكانة بدون أي أساس منطقي، دور ضخم. وتدرك الصورة الكاريكاتيرية اللامزة التي يرسمها فبلن (Veblen) في كتابه *Theory of the Leisure Class* الجوانب الأساسية للحقيقة. وأخيراً، فمن الضروري الاعتراف بالنزعة شديدة القوة المعادية للفكر في الأرستقراطية الأوروبية الغربية، حتّى في إنجلترا، ففي دوائر كثيرة بين الأعيان، ومن هم أعلى منهم، كان من المرجح أن تثير أي محاولة للحديث في ما يتعدى الرياضة والحدائق دهشة مؤلمة وشكّاً في أن المتحدث متعاطف مع البلاشفة. ومقابل كلّ راعٍ بارز للفكر، ومقابل كلّ مدافع غريب الأطوار عن القضايا غير الشعبية، وبالتأكيد كلّ أرستقراطي استغل استقلاله مَعْبَراً للوصول إلى منجزات فكرية حقيقية، هناك الكثير من الحيوات الفارغة والتافهة. ومقابل كلّ برتراند راسل، ربما يكون هناك عشرة مثل الكولونيل بليمبز (Blimps). وإذا كان الوجود المستمر للأرستقراطية قد ساعد في الحفاظ على حياة العقل، فقد أسهم في الوقت نفسه وبقدر كبير في خنق الفكر. وبالرغم من عدم معرفتي بأي محاولة جادة لتقدير التوازن، يبدو أن نسبة ضئيلة فحسب من الموارد الاقتصادية والبشرية التي استولت عليها الأرستقراطية وجدت طريقها مرة أخرى إلى داخل الحياة الفكرية والفنية. ومن ثمّ فإن هذا الإسهام الأرستقراطي في تصور المجتمع الحر وتحقيقه تمّ شراؤه بثمن اجتماعي مرعب.

وإذا كان هناك مبرر لاعتبار تصور الهاوي على أنه إسهام إيجابي، فهناك أسس واضحة للتقييم السلبي للعديد من الأفكار الأخرى. غير أن الأفكار التي

نوشك أن نناقشها تنشأ في سياق اجتماعي مختلف، فالنظريات الاجتماعية الرجعية قابلة للازدهار في الطبقات العليا المالكة للأراضي التي تنجح في التعلق بالسلطة السياسية بالرغم من خسارتها الاقتصادية واحتمال أن يهددها مصدر جديد وغريب للسلطة الاقتصادية (وهو الخوف الموجود تحت تيارات الفكر في الجنوب الأمريكي قبل الحرب). وفي مواضع عديدة من هذا الكتاب كانت هناك مناسبة لملاحظة أنه حيثما تبدأ العلاقات التجارية في تقويض اقتصاد الفلاحين يكون من المرجح أن تولِّد العناصر المحافظة في المجتمع خطاباً لتمجيد الفلاح باعتباره العمود الفقري للمجتمع، ولا تقتصر هذه الظاهرة على العصور الحديثة أو على الحضارة الغربية. إن العناصر الأساسية في الخطاب ـ الدفاع عن القيم الأكثر قسوة، والتشدد، وازدراء الأجانب «المنحطين»، والنزعة المعادية للفكر ـ تظهر في الغرب على الأقل منذ زمن كاتو الأكبر (Cato the Elder) (234ـ149 ق. م.)[*] الذي أدار ضيعته (latifundium) بواسطة عمل العبيد. ولذلك فمن المناسب تسمية هذا المركَّب من الأفكار باسمه. لقد ظهر خطاب مشابه، تقول بعض المصادر إنّه كذلك ردّ على تهديد اقتصاد الفلاحين التقليدي، في الصين مع ظهور القانونيين حوالى القرن الرابع قبل الميلاد. إن وظيفة النزعة الكانتونية واضحة بحيث لا تتطلب أكثر من تعليق موجز. وهي تبرر النظام الاجتماعي القمعي الذي دعم موقف هؤلاء الذين في السلطة. كما تنكر وجود التغيرات الفعلية التي أضرت الفلاحين، وتنكر كذلك الحاجة إلى المزيد من التغيرات الاجتماعية، وخاصة التغيرات الثورية. إن النزعة الكانتونية ربما تريح كذلك ضمير من هم أكثر مسؤولية عن الضرر. وفي كل الأحوال، فقد قضى التوسع العسكري على طبقة الفلاحين الرومانية.

إن النسخ الحديثة من النزعة الكانتونية تنشأ كذلك من تبني الطبقات العليا المالكة للأراضي للأساليب القمعية والاستغلالية رداً على التدخل الزائد للسوق في الاقتصاد الزراعي. وتبرز الأفكار الأساسية في الدوائر الإقطاعية في ألمانيا خلال القرن العشرين، وحركة نوهون شوجي (Nōhōn-Shugi): في اليابان، والمئات السود (Black Hundreds) الروسية بعد نهاية القرن، والنزعة المحافظة المتطرفة في فرنسا التي ظهرت على السطح كمحاولة للفت الانتباه إلى حكومة

(*) ماركوس بوركيوس كاتو الذي تولى منصب قنصل روما ومن قبله تولّى مناصب أخرى. وقد لُقِّب بالأكبر تمييزاً له من حفيده كاتو الأصغر.

فيشي[4]، وتوجد العناصر الأساسية بين المدافعين الجنوبيين قبل الحرب الأهلية الأمريكية. كانت النزعة الكانتونية مكوِّناً مهماً كذلك من مكوِّنات فاشية القرن العشرين في أوروبا وآسيا، وكذلك تصريحات شيانج كاي شيك (Chiang Kai-Shek) المبرمجة الخاصة بالصين، ومن الطبيعي أن تختلف هذه الحركات كلها في ما بينها، وبالرغم من ذلك فليس من الصعب فهم الخطّة الأساسية المتصلة بالأفكار والميول التي تشترك جميعها فيها.

إن العنصر الأساسي في مركَّب الأعراض هذا هو ظهور قدر كبير من الحديث عن الحاجة إلى إعادة توليد أخلاقي شامل، وهو الحديث الذي يغطي غياب التحليل الواقعي للظروف الاجتماعية السائدة التي قد تهدد المصالح الثابتة وراء النزعة الكانتونية. وربما كانت قاعدة عمل جيدة أن نشكّ في القيادات السياسية والفكرية التي تتحدث في المقام الأول عن الفضائل الأخلاقية؛ فالكثير من الشياطين الصغار عرضة لأن يؤذَوا إيذاءً شديداً. وليس صحيحاً تماماً أن نؤكد افتقار الأخلاقيات إلى مضمون؛ فالنزعة الكانتونية تسعى إلى نوع بعينه من إعادة التوليد، وإن كان من الأيسر تحديد ما الذي تعارضه النزعة الكانتونية وما الذي تؤيده، فالهالة الأخلاقية تغمر المقولات الكانتونية. وهذه الأخلاقيات ليست ذرائعية؛ أي أنه لا يُدافَع عن السياسات من أجل جعل البشرية أسعد حالاً (فالسعادة والتقدّم مرفوضان بازدراء باعتبارهما وهمين بورجوازيين منحطين) وبالتأكيد ليس من أجل جعل الناس أكثر ثراءً. إنّها مهمة، لأنه من المفترض أن تسهم في أسلوب حياة أثبت صلاحيته في الماضي، وكون الآراء الكانتونية الخاصة بالماضي تشويهات رومانسية أمر مفهوم.

من المفترض أن يكون أسلوب الحياة هذا كلاً عضويّاً، وارتباطه بالتربة ضروري لجعله عضويّاً. والواقع أن «عضوي» و «كلّ» كلمتان غامضتان مفضلتان في النزعة الكانتونية، فمن المفترض أن حياة الريف العضوية أسمى من عالم العلوم الحديثة والمدنية الحضرية الحديثة المفتَّت والمفكَّك[5]. إن ارتباط الفلاح المزعوم

---

(4) يمكن أن توجد مناقشة موجزة ثاقبة للتطورات الفرنسية تلفت الانتباه إلى بعض القضايا الأكبر في:
«The Folklore of Royalism,» *Times Literary Supplement* (7 September 1962).

(5) تعتمد النزعة الكانتونية اعتماداً كبيراً على الاحتجاج الرومانسي على العلوم الحديثة والحضارة الصناعية الحديثة. ومن المؤكّد أن هذا الاحتجاج ليس كلّه عبثيّاً، فكثير من الأفكار موجودة عند شبنجلر (Spengler). ولكن وعي شبنجلر بأن الميل إلى الأساليب القديمة لا يعمل أبداً بمعزل تام عن النزعة الكانتونية.

بالتربة يصبح موضع الكثير من المديح والقليل من العمل، ويشيع الورع الديني التقليدي ذو الدلالات التي تميل إلى الأساليب القديمة. والواقع أنه كما هو حال ديانة الشنتو (Shintō) اليابانية، فإن التراث يتم طهيه حسب الطلب، وإن لم يكن ذلك على نحو مطلق، فالطاعة والتراتب، بما لهما من دلالات المجازات العنصرية أو على الأقل البيولوجية المتعلّقة بالمجتمع في كثير من الأحيان، تصبحان كلمة السر. ولكن ليس من المفترض أن يتخذ التراتب طابع البيروقراطية اللاذاتية. والواقع أن هناك كلاماً كثيراً عن الزمالة والدفء الإنساني، ومن المرجح أن تملأ كلمات مثل المجتمع (Gemeinschaft) والترابط (Genossenschaft) والوطن (Heimat)، وهي الكلمات ذات الدلالات العاطفية الأقوى بكثير من نظيراتها الإنجليزية Community وAssociation وHome، الجو، وليس باللغة الألمانية وحدها.

والواقع أن التأكيد على الدفء الإنساني يبدو عنصراً حاسماً، مثل فكرة إعادة التوليد الأخلاقي. وتؤدي التوليفة، في سياق الأيديولوجيا برمتها، إلى مواقف متناقضة تجاه الجنس. وكجزء من نظرة النزعة الكانتونية المعادية بصورة عامة للفكر وللصناعة، يُنظر إلى المدنية الحضرية على أنها تحط من قدر الجنس، حيث تجعل العلاقات الإنسانية باردة ولاذاتية؛ ومن ثمّ يكون الانشغال بالجمود والعجز وتمجيد الجنس، كما في رواية **عشيق الليدي تشاترلي** (*Lady Chtterly's Lover*) على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى، هناك جو من الشهوانية الآثمة بشأن هذا كلّه، لأنه لا بُدَّ أن يكون الجنس أساس البيت والأسرة والدولة. ويظهر التناقض بين مجون الحرس الخاص لهتلر SS في ألمانيا النازية، والجهود القليلة لتشجيع الأطفال غير الشرعيين بواسطة أبطال SS، والسياسة الأكثر كرماً الخاصة بمحاولة إحياء البيئة المنزلية «الصحية» الخاصة بـ Kinder (الأطفال) وKirche (الكنيسة) وKüche (المطبخ) من أجل النساء. إن التجليات السياسية هي بطبيعة الحال «فكِّر بالدم»، أي رفض التحليل العقلاني باعتباره شيئاً «بارداً» أو «آليّاً» يحول دون العمل. والعمل من ناحية أخرى «حار»، وهو عادةً ما يعني القتال. والسعي إلى إحاطة الموت والدمار بالدلالات الشهوانية ملحوظ إلى حدّ كبير كذلك، ولاسيما في النسخة اليابانية، وهو في النهاية يضحي بالحياة من أجل الموت، ويبتلع المريخُ الزهرة(*) (Dulce et

(*) صدر بيت من قصيد للشاعر الروماني هوراس يقول: «ما أحلى وأجمل أن تموت من أجل بلدك». وهذه الكلمات مشهورة وكثيراً ما اقتبسها مؤيدو الحرب وكانت لها أهمية خاصة بالنسبة إلى الجنود وكانت عنواناً لقصيدة شهيرة كتبها الشاعر الإنجليزي ويلفريد أوين، وهو أحد جنود الحرب العالمية الأولى.

(...decorum est)[6]. وبالرغم من خطاب الدفء، تعبر النزعة الكانتونية عن خوف شديد من العاطفة باعتبارها شكلاً من أشكال الليونة.

إن هناك تناقضات غريبة أخرى في هذه النقطة كذلك، فالنزعة الكانتونية تنطوي على فزع من الانشغال «غير الصحي» بالموت والتحلل، بطريقة شخص مثل بودلير(*). وتربط النزعة الكانتونية هذا الانشغال بالأجنبي، بـ «النزعة الكوزموبوليتانية المنحطة»، فلا بُدَّ أن يكون الفن «صحيّاً»، وتقليديّاً، وفوق هذا وذاك مفهوماً. إن الأفكار الكانتونية تركز على الفن الشعبي والإقليمي، وهو جهد تقوم به الطبقات الحضرية المتعلمة لإحياء الأزياء والرقصات والاحتفالات الفلاحية. وبمجرد المشاركة في السلطة، يبدو أن النظرة الكانتونية في ما يتعلق بالفن تندمج مع الاتجاه العام الملحوظ في كلّ الأنظمة المعنية بالحفاظ على التماسك الاجتماعي لتشجيع أشكال الفن التقليدية والأكاديمية. وكما أشرنا مراراً، فإن هناك تشابهاً مذهلاً بين الفن النازي والفن الستاليني، فكلاهما كان على قدر مساوٍ من القوة في إدانة Kunstbolschewismus و«النزعة الكوزموبوليتانية التي لا جذور لها». ويمكن أن

(6) ربما تكون مسيحية العصور الوسطى كذلك قد قدمت الموت على الحياة ولكنها لم تفعل ذلك بالتأكيد نفسه على العنف والدمار، فعناصر الرقة والشفقة والرحمة لم تطغَ في الممارسة المسيحية، ولكنها تميزها عن النزعة الكانتونية.

(*) كان الموت الحلم المثالي عند بودلير، فهو الوحيد القادر على تخليص النفس من شرور العالم، وهو يقول في قصيدته «الموت المفرح»:

«أيتها الديدانُ، أيتها الرفيقات السّود دون آذان ودون عيون،
انظرنَ ميتاً سعيداً يأتي إليكنّ
أيتها الفيلسوفات العواهر، يا بنات العفونة»

ويصبح الموت المحبّب حلم الشاعر، فهو ليس إلا رحلة لعالم الأمور المجهولة والغرائب، فضلاً عن أنّه المنقذ الأوحد من هذه المرارات والمفاسد، وهو يقول في المقطع الثامن والأخير من قصيدته **الرحلة** التي أهداها إلى ماكسيم دي شامب:

«أيّها الموت أيّها القبطان القديم، هذا هو الوقت، لنرفع المرساة!
تُضجرنا هذه البلاد، أيها الموت! لنُقلع!
إن كان للسماء والبحر لون أسود كالحبر،
فقلوبنا التي يعرفها مفعمةٌ بالضياء!
اسكبْ لنا سُمَّك كي يقوّي عزمنا
نريدُ مقداراً من هذه النار تشعل عقولنا
لنبحر في أعماق اللجة، جحيماً أو جنّة ما الفرق؟».

نلاحظ اتجاهات مشابهة في روما في عهد الإمبراطور أغسطس[7].

كان لا بُدَّ من ذكر ما تعارضه النظريات الكانتونية عند رسم صورة سريعة لما يجد قبولاً في ظلّ الأفكار الكانتونية، فهي معادية بشكل ملموس للتجار، والمرابين، والأموال الضخمة، والنزعة الكوزموبوليتانية، والمفكرين. وقد اتخذت النزعة الكوزموبوليتانية في أمريكا صورة الاستياء من ساكن المدينة المتأنق، وعلى نحو أعم من أي شكل للتفكير يتجاوز الحكمة الشعبية الأكثر بدائية، وهي تتجلى في اليابان كعاطفة عنيفة معادية لحكم الأثرياء. وتظهر المدينة كبؤرة سرطانية مليئة بالمتآمرين في الخفاء الذين يخرجون لخداع الفلاحين الأمناء وإفسادهم. وهناك بالطبع قاعدة واقعية لهذه العواطف في التجارب اليومية الفعلية للفلاحين وصغار المزارعين المحرومين بشكل خطير في اقتصاد السوق.

وبناء على ما تصل إليه مشاعر الكراهية (حسبما نعرفها بالفعل) ومسبباتها، ليس هناك قدر كبير من الاختيار بين اليمين المتشدد واليسار المتشدد في الريف، ويتوقف الفرق الأساسي على مقدار التحليل الواقعي لمسببات المعاناة وصور المستقبل المحتمل. إن النزعة الكانتونية تخفي المسببات الاجتماعية وتبرز صورة الإخضاع المستمر. إن التراث الراديكالي يشدد على المسببات ويبرز صورة التحرير النهائي. ولا يعني تشابه العواطف والمسببات أن ظهور أي منهما كقوة سياسية لها أهميتها السياسية يتوقف على المهارات في توجيه ذلك السخط، كما يدلّ على ذلك بوضوح الفشل المتكرر في كسب الفلاحين ذوي الصبغة الراديكالية لمصلحة القضايا المحافظة (أو العكس) من خلال أساليب الحرب النفسية. وهذه المهارات النفسية والتنظيمية مهمة، ولكنها لا تنجح إلا عندما تتماشى مع التجارب اليومية للفلاحين الذين تحاول تلك القيادات تحريكهم.

وهكذا لا تكون النزعة الكانتونية إحدى ميثولوجيات الطبقات العليا بشأن الفلاحين، أي المنسوبة إلى الفلاحين، ولكنها تجد استجابة بين الفلاحين لأنها

---

(7) انظر المناقشة الممتازة في: Ronald Syme, *The Roman Revolution* (Oxford: Oxford University Press, 1956), Chaps XXVIII-XXIX, Esp. pp. 460-468 on Virgil and Horace.

ولاحظ كذلك خزي بترونويوس (Petronious)، مواقف المؤرخين الرومان تجاه اهتمامات نيرون (Nero) وكاليجولا (Caligula) الفنية. وربما يبدو أن حقيقة عرض الفن الستاليني للسمات التي أسميها كانتونية أو نابعة من النزعة الكانتونية تلقي شكوكاً على التفسير المقترح هنا كلّه. ولكن هل من المضحك الإشارة إلى أن الاشتراكية، وخاصة في عهد ستالين، استعارت وأدمجت بعض أكثر ملامح أعدائها التاريخيين قمعاً؟

تقدّم تفسيراً غير مُرْضٍ لوضعهم في ظلّ تدخل السوق. ومن الواضح إلى حدّ كبير كذلك أنها مجموعة من الأفكار تنشأ عن ظروف حياة الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي التي تهددها القوى نفسها. وإذا ألقينا نظرة سريعة على الأفكار الرئيسيّة في صورة الرد الأرستقراطي الذي بلغ مداه في الديمقراطية الليبرالية، فسوف نلاحظ أنها توجد كذلك في النزعة الكانتونية ـ وقد تحولت إلى مقام مختلف. إن نقد الديمقراطية الجماهيرية، وأفكار السلطة الشرعية وفرض أهمية العُرْف، ومعارضة سلطة الثروة والخبرة الفنية المحضة تشكل جميعها الأفكار الرئيسيّة في النشاز الكانتوني. ويوجد هذا الفرق كلّه بناءً على الطريقة التي تتحد بها، والأهم من ذلك غرضها النهائي. وفي النزعة الكانتونية، تخدم هذه الأفكار غايات تعزيز السلطة القمعية. وفي الليبرالية الأرستقراطية يجري تجميعها باعتبارها أسلحة فكرية في مواجهة السلطة غير العقلانية. ومن ناحية أخرى، تفتقر النزعة الكانتونية إلى أي تصور للتعددية أو الرغبة في فرض القيود على التراتب والطاعة.

كما أشرنا من قبل، ترتبط النزعة الكانتونية في المقام الأول بمحاولة الانتقال إلى أشكال قمع العمالة الخاصة بالزراعة الرأسمالية. كما أنها معادية للصناعة ومعادية للحداثة بشكل تام. وهنا قد تكمن القيود الأساسية التي تحول دون انتشار النزعة الكانتونية ونجاحها. وأود أن أشير إلى وجود هذه البقايا المهمة جداً من الحقيقة في أمل فبلن الذي عبَّر عنه بحذر ولكنه كرره مراراً، وهو احتمال أن يلقي تقدّم الآلة على نحو ما أمور البشر غير العقلانية في مزبلة التاريخ. ويمكن أن تكون أشكال الزراعة القامعة للعمالة أو الاستغلالية توابع حاسمة للتطور الرأسمالي، كما كان الحال في الصلة بين العبودية الأمريكية وكل من الرأسمالية الإنجليزية والأمريكية. ولكن الرأسمالية الصناعية تواجه صعوبة كبيرة في ترسيخ أقدامها في المجال نفسه مع وجود النظام القامع للعمالة[8]. وكجزء من السعي إلى الاحتفاظ بالرعايا، لا بُدَّ للطبقات العليا من توليد رؤية للعالم تتسم بكونها معادية للعقلانية ومعادية للحضرية ومعادية للمادية، وبصورة أكثر اتساعاً معادية للبورجوازية ـ وهي الرؤية التي تستبعد أي تصور للتقدّم. ومن الصعب إلى حدّ

(8) يمكن الاستشهاد باليابان كاستثناء. وربما كانت تلك العقبات التي تقف في سبيل التصنيع حادة فقط في الاقتصاد الزراعي الأقرب لنمط المزرعة. وظلت المناطق الإقطاعية في ألمانيا ريفية بصورة عامة؛ وكذلك بالطبع المجتمع الروسي ككل حتى عام 1917. ولكن في اليابان كذلك كانت هناك صعوبات، وكان لا بُدَّ من التخلص من جزء كبير من الأيديولوجيا الريفية عند التطبيق.

كبير رؤية كيفية إحكام الثورة الصناعية سيطرتها بدون دَفعة من الأشخاص الذين يؤمنون بتصور شديد المادية للتقدّم يشمل عاجلاً أو آجلاً تحسناً ملموساً في وضع الطبقات الدنيا. وعلى النقيض من الثورة الصناعية المتقدمة، يبدو أن النزعة الكانتونية اختارت الخروج من الوجود كي تلتحم بأشكال من النوستالجيا الرومانسية أكثر حضرية ورأسمالية بِكُلّ تأكيد. وأصبحت هذه الأشكال الأكثر احتراماً من الناحية الفكرية لأقصى اليمين مهمة بشكل كبير في الغرب خلال الأعوام العشرين الماضية، ولاسيما في الولايات المتحدة. ومن المتصور أن النزعة الكانتونية سوف تبدو لمؤرخي المستقبل في يوم من الأيام على أنها أسهمت فحسب بالمكوِّنات الأكثر انفجاراً في هذا المزيج الخطير.

إن المؤرخ عندما يترك الأفكار النابعة من تجربة الطبقات العليا المالكة للأراضي إلى تلك الخاصة بالفلاحين، فإنه يواجه مشكلة على الفور لكون المواد متناثرة ومشكوك في مصداقيتها في كثير من الأحيان. إن تحديد ماهية الأفكار التي كانت شائعة بين الفلاحين فحسب أمر غاية في الصعوبة، لأنهم تركوا سجلات قليلة جداً خاصة بهم وهناك أفكار كثيرة جداً ينسبها إليهم أهل المدن الذين كان لديهم دافع سياسي خفي، وهنا لن توجد محاولة للقيام بهذه المهمة ككل، ولو بأكثر الطرق إيجازاً، بل إنني سوف أبحث الصلات المحتملة بين الأفكار المألوفة في النقد الثوري للمجتمع الحديث وتجربة الفلاحين الخاصة بعالمهم عندما يتعرض لهجوم العصر الحديث. وأشك أنه فيما يزيد كثيراً عما يتحقق بصورة عامة، ربما أصبح عالم القرية مصدراً مهماً لتلك المعايير شبه الواعية التي يحكم بها الناس على الحضارة الصناعية الحديثة ويدينونها، وهي الخلفية التي كوَّنوا منها تصوراتهم الخاصة بالعدل والظلم.

وفي مسعى لتمييز التصورات الفلاحية الأصيلة عن تلك التي ينسبها المفكرون المحافظون والراديكاليون الحضريون للفلاحين بدافع من أغراضهم السياسية، سوف يكون من المفيد إلقاء نظرة عابرة أخيرة على ظروف حياة الفلاحين قبل التأثير الحديث. إن بعض الملامح المتكررة تبرز هنا. لقد وضع الفلاح في أنحاء كثيرة من العالم أنظمة للحيازة أُدْمِج فيها ميل نحو التوزيع العادل للموارد كشكل من الضمان ضدّ الأخطار الطبيعية، ورداً كذلك في بعض الحالات على الأساليب المتبعة في تحصيل الضرائب أو الالتزامات الواجبة تجاه السيد الإقطاعي. إن نظام الحيازات التي تتخذ شكل أشرطة متناثرة يوجد على

أجزاء مختلفة من الأراضي التابعة للقرية على نحو واسع في كلّ من أوروبا وآسيا. وبالإضافة إلى ذلك هناك عُرف الحصول المتساوي للجميع على شريحة من الأرض التي تظل بلا تقسيم، أي الأرض المشاع. ومع أن الأراضي المشاع أكثر أهمية في أوروبا، حيث كانت الماشية تتحمل بعضاً من العبء عن الإنسان، فقد كانت موجودة كذلك في آسيا؛ وعلى سبيل المثال، في اليابان باعتبارها مصدراً للموارد التكميلية كالسماد. وبالرغم من الاختلاف الكبير، تبرز الفكرة الأساسية المرتبطة بهذه الترتيبات بوضوح شديد؛ فَكُلّ فرد من أفراد المجتمع ينبغي أن يحصل على ما يكفيه من الموارد التي تمكنه من أداء الالتزامات التي عليه تجاه المجتمع، حيث يواصل الصراع الجماعي من أجل البقاء[9]. إن لدى كلّ شخص، بما في ذلك السيد الإقطاعي والكاهن، الإسهام الذي يقدمه، وبالرغم من ذلك فإن لهذه الأفكار التي أضفى عليها مجموعة من المفكرين الصبغة الرومانسية أساساً متيناً في حقائق تجربة الفلاحين.

إذاً فهذه التجربة توفر التربة التي تنمو فيها أعراف الفلاحين ومعاييرهم الأخلاقية التي يحكمون بها على سلوكهم وسلوك الآخرين. وجوهر هذه المعايير هو فكرة المساواة الأولية، حيث تشدد على العدل وضرورة وجود الحد الأدنى من الأرض لأداء المهام الاجتماعية الأساسية. وعادةً ما يكون للمعايير نوع ما من الجزاءات الدينية، ومن المرجح أن يكون في تأكيدها على تلك النقاط اختلاف ديانة الفلاحين عن ديانة الطبقات الاجتماعية الأخرى. وأثناء التحديث يطبق الفلاحون هذه المعايير، ويقيّمون مصيرها، ويفسرونه إلى حدّ ما. وكما يلاحظ تاوني إلى حدّ كبير، فسوف يُدهَش الراديكالي الفلاح إلى حدّ بعيد عندما يسمع أنه يقوِّض أسس المجتمع؛ فهو لا يسعى إلا إلى العودة إلى ما كان يملكه بطريقة مشروعة منذ زمن بعيد[10].

عندما بدأ عالم التجارة والصناعة يقوِّض بنية مجتمع القرية، ردّ الفلاحون

---

(9) يبدو أن الأراضي المشاع لم تكن موجودة في الصين، ولكن مؤسسة العشيرة، حيثما وجدت، كانت تجسد إلى حدّ ما فكرة مشابهة مؤداها أنه ينبغي للفرد الحصول على الموارد كي يؤدي بعض الوظائف الاجتماعية.

(10) Richard Henry Tawney, *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century*, With Six Maps in Colour (London; New York [etc.]: Longmans, Green and Co., 1912), pp. 333-334, and 337-338.

الأوروبيون على ذلك بشكل من النزعة الراديكالية التي شددت على أفكار الحرية والمساواة والإخاء، ولكن بطريقة مميزة عن تلك التي فهم بها أهل المدن، وبشكل أخصّ الطبقة البورجوازية الأكثر ازدهاراً، تلك الأفكار. وفي أنحاء أوروبا وآسيا، سار تيار الرد الريفي على التحديث في مساره، حيث كان ينضم في بعض الأحيان إلى ذلك التيار الذي في المدن، ويجرى أحياناً في الاتجاه المعاكس. وكان الفلاح يرى أن أولى الثلاثة ليست الحرية وإنما المساواة. وكانت تجربة الفلاحين بمثابة الخلفية للنقد المدمر الخاص بالفكرة البورجوازية للمساواة، كما سأحاول الآن بيانها بشكل أكثر وضوحاً. وباختصار، كان الفلاحون يسألون «ما معنى ترتيباتكم السياسية الممتازة بينما لا يزال بإمكان الأغنياء قمع الفقراء؟» وكانت الحرية تعني كذلك التخلص من السيد الإقطاعي الذي لم يعد يوفر لهم الحماية بينما يستغل مميزاته القديمة في الاستيلاء على أراضيهم أو جعلهم يعملون على أرضه بلا مقابل. وكان الإخاء يعني القرية كوحدة اقتصادية وإقليمية تعاونية. ويبدو أن الفكرة انتقلت من الفلاح إلى المفكرين الذين وضعوا نظرياتهم حول حرمان الحياة للناس من الهوية الشخصية ولعنة الضخامة البيروقراطية، متطلعين إلى الوراء عبر الضباب الرومانسي إلى ما ظنوا أنهم يرونه في مجتمع القرية. وأشك أن هذا كلّه كان سيبدو غريباً جداً وغير مفهوم للفلاح الذي كانت لديه تجربة يومية من الشجار الشرس على الأملاك والنساء المشاع في قريته. لقد كان الفلاح يرى الإخاء فوق ذلك فكرة سلبية وأحد أشكال النزعة المحلية، ولم يكن لديه اهتمام مجرد بإطعام المدن، إذ لم يصل تصوره العضوي للمجتمع إلى حدّ الغيرية. وكان ينظر إلى «الغرباء» ولا يزال على أنهم في المقام الأول مصدر الضرائب والدَّين. ومن ناحية أخرى، كان أبناء قريته أشخاصاً لا بُدَّ من العمل معهم في مراحل مهمة من الدورة الزراعية، حتّى وإن كانوا هم كذلك في الغالب مخلوقات يجب التعامل معها بحذر. هكذا كان التعاون هو الفكرة السائدة داخل الجماعة، وكان العداء وعدم الثقة الفكرة السائدة تجاه الغرباء، مع اختلافات ودرجات كثيرة في الظروف اليومية الملموسة؛ وبذلك لا تكون النزعة المحلية سمةً متأصلة (بما يزيد عن الارتباط بالتربة) بل نتاجاً للتجارب والظروف الملموسة.

في الأشكال التي استعرضناها على عجل للتو، كانت تلك الأفكار تروق كذلك لصغار الصناع وعمال اليومية في المدن الذين يقمعهم الدَّين وظهور التجار

الكبار. وبما أن بعض أبناء المدن الصغار ربما كانوا قادرين على الكتابة، فكثيراً ما كانوا هم أو أحد الفارين من الكهنوت مَن يدوِّن الشكاوى وبذلك يحفظها للمؤرخين كي يناقشوها. إن هذه الظروف تخلق صعوبة مضاعفة في استخلاص المكوِّن الفلاحي الصرف. ومع ذلك فإننا إذا نظرنا إلى التجليات اليسارية المتطرفة للحرب الأهلية الإنجليزية والثورة الفرنسية، أي الحفارون (The Diggers) وجراكوس بابيف(*) (Gracchus Babeuf) ـ الاسم موح في كلّ من الحالتين ـ وكذلك بعض العناصر في النزعة الراديكالية الروسية قَبل 1917، فلن يكون من الصعب إدراك صلتها بحياة الفلاحين ومشاكلهم.

إن بعض التفاصيل الملموسة سوف تساعدنا مرة أخرى في تعزيز هذه الملاحظات العامة، فأثناء الحرب الأهلية الإنجليزية، في 16 نيسان/أبريل من عام 1649، تلقى مجلس الدولة خبراً مزعجاً مفاده أن عصابة صغيرة، ولكنها تزداد عدداً، بدأت العمل في عزق الأرض في سانت جورجز هيل بمقاطعة ساري وبذر بذور الجزر الأبيض والجزر الأصفر والفاصوليا فيها وأن لديها خطّة ما تقوم بتنفيذها. وقبل أن يقرر المجلس ما يفعله بشأن الوضع ظهر قادة الحفارين، وبينهم جيرارد وينستانلي (Gerrard Winstanley)، أمامه لتبرير سلوكهم ووضع الخطوط العامة للشيوعية الزراعية. وكانت أهم ملامح البرنامج كما خرج من هذا الصراع والصراع الذي يليه مع السلطات هو نقده لعدم كفاية الديمقراطية السياسية بدون الإصلاح الاجتماعي. وقال وينستانلي: «نعرف إن إنجلترا لا يمكنها أن تكون كومنولث حراً بدون حرية الفقراء من عامة الشعب في استخدام الأرض والاستفادة منها؛ ذلك أن هذه الحرية ما لم تُمنح فسوف نكون نحن عامة الشعب الفقراء في حالة أسوأ من تلك التي كنا عليها في زمن الملك، إذ كانت حولنا بعض الأملاك في ذلك الحين، وإن كنا نعاني من القمع، أما الآن فقد دفعنا أملاكنا لنشتري بها الحرية، ومازلنا خاضعين لقمع سادة الطغيان الإقطاعي». وبالرغم من كون الحفارين جماعة راديكالية متطرفة، فلم تكن حركة منعزلة؛ فقد

(*) فرانسوا نويل بابيف (1760-1797): صحفي سياسي ومحرض للجماهير في فرنسا الثورية، وكانت استراتيجياته نموذجاً تحتذيه الحركات اليسارية في القرن التاسع عشر، وقد أُطلق عليه اسم جراكوس للتشابة بين إصلاحاته الزراعية المقترحة وإصلاحات السياسي الروماني الذي كان يحمل هذا الاسم في القرن الثاني قبل الميلاد. وعندما كان بابيف على وشك تزعم تمرد ضدّ حكومة الإدارة ألقى عملاؤها القبض عليه ونُفِّذ فيه الحكم بالإعدام في عام 1797.

كانت هناك جماعات مشابهة، وخاصةً في المناطق التي حقق فيها التسييج تقدّماً سريعاً. غير أنها لم تحقق الكثير من التقدّم وسرعان ما سُحِق الاعتداء على الأملاك[11].

إن كراسات الفلاحين في قطاع من شمال فرنسا التي درسها جورج لوفيفر (Georges Lefebvre)، تلقي قدراً كبيراً من الضوء على موقفهم في منطقة معرضة بشدة لتأثير التحديث، وإن كان ثلاثة أرباع السكان لا يزالون ريفيين. ومع أن بعض المؤرخين يعتبرون الكراسات مصدراً مشكوك فيه إلى حدّ كبير للمعلومات في ما يتعلق بمشاكل الفلاحين، يقدم لوفيفر أسباباً مقنعة لقبولها مع تحفظات عارضة فحسب، فهي تُعنَى في المقام الأول بالإساءات المحلية الملموسة إلى حدّ كبير التي قد نهملها في هذه النقطة. إن نقاط الاهتمام العامة نقاط سلبية؛ إذ إن اهتمام الفلاحين قليل، كما هو متوقع، بمسألة تنظيم السلطة التي كانت تهيج باريس في ذلك الحين. وفي ما تبقى لم تكن كلمات لوفيفر حاسمة: «أنْ تكون حرّاً، فهذا يعني، بالنسبة لغالبية الفلاحين، أن تتخلص من السيد. إن الحرية والمساواة هما كلمتان مجعولتان لشيء واحد كان هو ذاته، جوهر الثورة»[12].

لوفيفر كذلك هو مؤلّف دراستين موجزتين ولكنهما مفيدتان عن زعيم شهير للجماعة الراديكالية المتطرفة في الثورة اسمه فرانسوا ـ إميل[*] (François-Emile) (أو «جراكوس») بابيف[13]. وأفكار بابيف مزيج من النظريات المأخوذة من الكتب

(11) انظر الاقتباس من ص 102 في: Margaret James, *Social Problems and Policy During the Puritan Revolution, 1640-1660* (London: G. Routledge & Sons, 1930).

وللاطلاع على مجموعة كاملة من النصوص والتفسير، انظر: George Holland Sabine, ed., *The Works of Gerrard Winstanley, with an Appendix of Documents Relating to the Digger Movement*, Edited with an Introduction by George H. Sabine... (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1941),

الذي يتصل فيه «A Declaration from the Poor Oppressed People of England»، يتصل بشكل خاص بالنقاط التي ناقشناها آنفاً.

(12) Georges Lefebvre, *Les Paysans du nord pendant la reévolution francçaise*, Collezione storica (Bari: Laterza, 1959), p. 353,

وانظر كذلك ص x، 344، 350-351.

(*) وجدت الاسم «فرنسوا ـ نويل» وليس فرانسوا-إميل في كلّ ما صادفته من مراجع أهمها دائرة المعارف البريطانية.

(13) انـظـر: Georges Lefebvre, *Etudes sur la révolution française* (Paris: Presses universitaires de France, 1954), pp. 298-314.

(ولاسيما من روسو (Rousseau) ومابلي (Mably) وكذلك تجاربه في بيكاردي (Picardy)، حيث وُلِد ونشأ في بيئة فلاحية. ومن بين تلك التجارب التجربة التي كان لها أقوى أثر، وهي عمله كمحام إقطاعي (Commissaire feudiste)، في خدمة الطبقة الأرستقراطية، حيث كان يبحث الأسس القانونية لحقوق السيد الإقطاعي على الفلاحين في تلك المنطقة التي كان التأثير التجاري فيها يتسع بسرعة[14]. وقد خرج من توليفة القراءة والتجربة هذه اقتناعه الراسخ بأن تفاوتات الثروة والأملاك ناتجة عن السرقة والعنف والمكر ويغطيها القانون بعباءة التأدب النفاقي. وكان علاجه هو القضاء على نظام علاقات المِلكية السائد وإدخال المساواة في التوزيع والتنظيم الجماعي للإنتاج. وفي عام 1786، وبناءً على خطاب اكتُشف مؤخراً، كان بابيف حكيماً في إحجامه عن إرساله إلى نبيل ليبرالي بعينه، فكَّر بابيف في تحويل المزارع الكبيرة في المنطقة إلى شيء أقرب كثيراً إلى المزارع الجماعية السوفياتية، وإن أبقى على نظام دفع الإيجار لمالك الأرض[15]. ولضمان سريان المساواة، وكذلك ضمان بقاء شروط الاستخدام ومعيار الراحة اللائقة بالكل مرشدةً للإنتاج، بات يدرك الحاجة إلى سيطرة مركزية قوية[16].

---

(14) انظر الوصف التفصيلي للظروف الاجتماعية في بيكاردي في: Viktor Moiseevich Dalin, *Grakkh Babef nakanune i vo vremia Velikoi frantsuzskoi revoliutsii* (Moscow: [n. pb., 1963]), Chap. 3.

وكذلك ص 104 للاطلاع على اقتباس كاشف من بابيف عما كانت تعني له تجربته كمحام إقطاعي.

(15) للاطلاع على خطاب بابيف المؤرخ في 1 حزيران/يونيو 1786 الذي عُثر عليه في أرشيف معهد الماركسية اللينينية، انظر: المصدر نفسه، ص 95-109. وعن fermes collectives (المزارع الجماعية)، انظر ص 99 حيث يؤكّد دالين أن بابيف دافع عن فكرة fermes collectives في mémoire (مذكرة) في 1785؛ ولا أجد أثراً للفكرة في نصّ Mémoire بتاريخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1785 أُعيد نشرها في: Victor Advielle, *Histoire de Gracchus Babeuf et du babouvisme d'après de nombreux documents inédits*, 2 vols. (Paris: L'Auteur, 1884), vol. 2, pt 2, pp. 1-14.

كما أنه لم يأت ذكر للمصطلح في مسرد مراسلات بيف مع دوبوا دى فوسو في آخر هذا المجلد.

(16) انـــظـــر: François Nöel Babeuf, *Pages choisies de Babeuf, recueillies, commentées, annotées, avec une introduction et une bibliographie critique*, les classiques de la révolution française, publiés sous la direction d'Albert Mathiez et Georges Lefebvre [préface de Georges Lefebvre] Paris: Libr. Armand Colin, 1935), Esp. pp. 103-121, and 250-264.

ويشير بابيف في ص 268 إلى حقّ المِلكية باعتباره أحد أكثر ما يُرثى له من اختراعات الخطأ البشري. وتوجد جوانب أخرى من فكره المتصل بهذه المناقشة الموجزة في ص 91، 96، 186، و209-211.

وكحال وينستانلي من قبله، نظر بابيف إلى المساواة السياسية على أنها خداع محض ما لم تدعمها الحقوق الاقتصادية. وقد أصبح نقده لانتصار الديمقراطية البورجوازية وهزيمة الديمقراطية الاجتماعية التي حددها سقوط روبسبيار لاذعاً بعد أن كان متردداً في البداية. أما ما يتعلق بمؤامرة الأنداد التي دفع بابيف حياته ثمناً لها في عام 1797، فمسألة نتركها للمتخصصين؛ ذلك أن النقطة الأساسية الخاصة بنا واضحة. وكان البابيفيون يتطلعون إلى يوم المساواة الحقيقية؛ إذ أكدوا أنه «لم تكن هناك خطّة أوسع من حيث تصورها وتنفيذها، فقد تحدث عنها على فترات طويلة بعض الرجال العباقرة وبعض الحكماء بصوت خفيض ومرتعش، فلم يكن لدى أي منهم الشجاعة لكي يقول الحقيقة كلها... وليست الثورة الفرنسية سوى بشير بثورة أخرى، أعظم بكثير، وأشد مهابةً إلى حدّ بعيد، وسوف تكون هي الثورة الأخيرة»[17].

وهكذا فإن في حالة بابيف كذلك أسهمت تجربة الفلاحين في نقد المجتمع البورجوازي الذي أصبح جزءاً من العملة المتداولة الخاصة بالفكر الراديكالي اللاحق. ويشير لوفيفر إلى أن تراث التمردات المسلحة ربما يكون بكامله جزءاً من مجموعة الأفكار التي تظهر على سطح السجل التاريخي مع بابيف، ليعود فيختفي حتّى أواخر القرن التاسع عشر.

في مجتمع القرية الروسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت أفكار الفلاحين الخاصة بالمساواة، كما تتضح في إعادة التوزيع الدوري للأرض، على الأقل رداً على نظام فرض الضرائب بقدر ما كانت رداً على الظروف الفيزيقية. وكان ملمحها الأساسي هو افتراض أن كلّ أسرة ينبغي أن يكون لديها من الأرض ما يكفي لتمكينها من دفع حصتها من الالتزامات والضرائب المقدرة على المجتمع المحلي كوحدة واحدة. وكما هو معلوم إلى حدّ كبير، فقد أخذ الشعبويون الروس أهدافهم وكثيراً من نقدهم للمجتمع الصناعي الحديث من النسخة المعدلة لمجتمع القرية التي أُضفيت عليها الصبغة المثالية. وبالرغم من الاختلافات العديدة داخل هذه الجماعة من الراديكاليين ماقبل الماركسيين في

(17) من «Manifeste de égaux» (1796) بترجمتها الموجودة في: Raymond William Postgate, *Revolution from 1789 to 1906. Documents Selected and Edited with Notes and Introductions* (London: Grant Richards, 1920), pp. 54 - 55.

القرن التاسع عشر، فقد كان هناك اتفاق عام على المساواة باعتبارها مبدأهم الأول وعلى فرضية أن الأشكال السياسية للديمقراطية لا معنى لها ولا فائدة منها بالنسبة إلى من يموتون جوعاً[18]. وهكذا فمن الواضح أن ممارسات الفلاحين كانت بِكُلّ وضوح أصل هذا النقد الشهير في إنجلترا وفرنسا وروسيا، مع أن دور المفكر في المدن يزداد أهمية في فرنسا وروسيا.

لأسباب واضحة نجد أن إدراك الافتراضات السياسية الواضحة الأخرى المتداولة بين الفلاحين الروس أصعب بكثير في أوروبا الغربية، وبالرغم من العقبات، فمن المتصور أن البحث الجاد الذي لم يكن بينه من الناحية العملية ما يتناول هذا الموضوع على وجه التحديد، قد يعثر على أكثر المواد كشفاً للحقائق[19]. وإذا ما حكمنا على الأمر بناءً على ما قام به الفلاحون الروس بالفعل في القرن التاسع عشر، ولاسيما في فترة التحرير، نجد أن رغبتهم الأولى كانت التوقف عن فلاحة أملاك صاحب الأرض مقابل لا شيء. وبما أنهم كانوا يشعرون بأن الصلة بين مجتمعهم والسيد الإقطاعي فيها استغلال لهم، فقد كانوا يرغبون في قطع الصلة وإدارة مجتمع القرية بأنفسهم. وكان ذلك تصورهم الأساسي لـ «الحرية الحقيقية»[20]. إن القول بأنهم كانوا يرغبون بشدة في الإبقاء على القيصر، ظناً منهم أنه حليف ضدّ النبلاء، فكرة مغلوطة وجدت تعبيرات كثيرة مثيرة للشفقة ودرامية خلال القرن التاسع عشر، ومع ذلك فلم يكن لها أساس في التجربة التاريخية السابقة. وظلت فكرة استقلال القرية هذه تراثاً فلاحياً مهماً لم تندثر تياراته التحتية بعد على الأرجح. وربما ورد آخر تعبير صريح عنه في الشعار «سوفياتات بلا شيوعيين» الخاص بتمرد كرونشتات (Kronstadt) في عام 1921 الذي كشف قمع البلاشفة له عن «سرّ» الثورة الروسية بالقدر نفسه

---

(18) Berlin, in the Introduction to: Franco Venturi, *Roots of Revolution; a History of the Populist and Socialist Movements in Nineteenth Century Russia*, Translated from the Italian by Francis Haskell, With an Introd. by Isaiah Berlin (New York: Knopf, 1960), pp. vii, x, xvi, and xxviii.

(19) يضع المراقبون الأجانب والمحليون باستمرار على لسان الفلاحين فكرة أنهم يخصون مالك الأرض ولكن الأرض تخصهم. وللاطلاع على بعض الأمثلة، انظر: المصدر نفسه، ص 68-69. فإلى أي حدّ تمثل هذه العبارة التفكير الفعلي للفلاحين وإلى أي حدّ تمثل التشويهات الأرستقراطية؟ فتصرف الفلاحين يجعل من المشكوك فيه إلى حدّ كبير أنهم كانوا يفكرون في أنفسهم على أنهم يخصون مالك الأرض.

(20) المصدر نفسه، ص 211، و218.

الذي كشف به قمع الحفارين عن «سرّ» الثورة الإنجليزية.

لقد اتّخذ سخط الفلاحين في آسيا أشكالاً مختلفة إلى أن التقفه فيها الشيوعيون. وفي ما يتعلق بالمضمون الفكري، هناك القليل جداً من المعلومات. ويمكن أن نختم بملاحظة أو اثنتين عن التشابهات والاختلافات مع حركات الفلاحين الأوروبية، ففي الهند، لم يتخذ سخط الفلاحين أي طابع ثوري مهم ولذلك اقتصر بشكل أساسي على نسخة غاندي المعدلة من فكرة الأخوية، وهي كذلك عودة إلى مجتمع القرية الذي أضفيت عليه صبغة مثالية. لقد شهدت الصين سلسلة لا آخر لها من التمردات الدينية، كان كلّ منها على خلفية من الأزمة الزراعية الموسعة. ومن المرجح إلى حدّ كبير أنه لا يزال هناك قدر يجب اكتشافه بشأن سخط الفلاحين الصينيين يزيد عما جرى التعبير عنه بالأشكال الدينية، كما حدث في أوروبا خلال العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة. ومع ذلك لا تقدّم المصادر الغربية لمحة كبيرة عن أي نقد اجتماعي في الصين يشبه ما ناقشناه للتو في الغرب، باستثناء الفكرة الطاوية الخاصة بالعودة إلى نظام البساطة البدائي كعلاج لِكُلّ علل المدنية المعقدة[21]. ويمكن الإشارة بشكل مؤقت إلى سببين، فقد كانت الأصولية الكونفوشية في حدّ ذاتها تتطلع للوراء إلى العصر الذهبي السابق وربما استوعبت لهذا السبب ميل الفلاحين إلى النظر إلى النماذج السابقة عند انتقاد الواقع المعاش. وبالمثل ربما تكون الملامح الدنيوية في كونفوشية الطبقة العليا قد شجعت سخط الفلاحين على أن يتخذ أشكالاً غامضة ودينية، وهي الاتجاهات القوية جداً على أي حال. وهناك اعتبار آخر أهم من هذه الاعتبارات؛ فلم يكن من المتوقع أن يتمكن الفلاح الصيني من وضع نقد مساواتي للديمقراطية السياسية، لأنه لم ينشأ في الصين تقليد محلي للديمقراطية السياسية يمكن نقده. ولا يبدو بحال من الأحوال أن القلاقل والاضطرابات بين اليابانيين في عصر توكوجاوا وجدت تعبيراً سياسيّاً متماسكاً، أو على الأقل لم تترك مثل هذا التعبير في السجل التاريخي. وفي العصور الأحدث، اتّخذ سخط

---

(21) C. K. Yang, *Religion in Chinese Society; a Study of Contemporary Social Functions of Religion and Some of their Historical Factors* (Berkeley: University of California Press, 1961), p. 114,

وانظر كذلك الفصل التاسع من المصدر المذكور، «Religion and Political Rebellion»، في: المصدر المذكور.

الفلاحين شكلاً محافظاً. وأثناء هذه المناقشة كان هناك العديد من المناسبات لذكر الجوانب المتطلعة للوراء والرجعية في راديكالية الفلاحين. وبالرغم من التقاط الرجعيين البارزين لهذه الجوانب وتمجيدها، فهي ليست من صنع الرجعيين وحدهم. ويمكننا بهذا التنبيه من باب التذكِرة، الاستغناء عن المناقشة الأكمل.

ولأنه كثيراً ما عبر سخط الفلاحين عن نفسه في أشكال رجعية، فغالباً ما ينظر الماركسيون إلى الراديكالية الفلاحية على أنها خليط من الاحتقار والشك، أو ينظرون إليها في أحسن الأحوال نظرةً تتسم بالتعالي. وقد أصبحت السخرية من هذا العمى وبيان أن النجاح الماركسي جاء نتيجة لثورات الفلاحين تسلية مفضلة تقريباً للمعادين للماركسية، إلى الحد الذي يخفي قضايا أكثر أهمية. وعندما نستعرض انتشار الثورة الحديثة منذ بدايتها في حرب الفلاحين الألمانية والثورة البيوريتانية في إنجلترا من خلال مراحلها الناجحة والمجهَضة وهي تتجه غرباً إلى الولايات المتحدة وشرقاً عبر فرنسا وألمانيا وروسيا والصين، تبرز نقطتان. **أولاً**: تصبح التصورات الراديكالية اليوتوبية الخاصة بمرحلة ما هي المؤسسات والترهات الفلسفية المقبولة الخاصة بالمرحلة التالية. **ثانياً**: الأساس الاجتماعي الرئيسي للنزعة الراديكالية هو الفلاحون وصغار الصناع في المدن. ومن هاتين الحقيقتين يمكننا استنتاج أن منابع الحرية الإنسانية لا تقع حيثما رآها ماركس فحسب، أي في طموحات الطبقات التي توشك أن تستولي على السلطة، بل ربما توجد بشكل أكبر في صرخة احتضار الطبقة التي توشك أن تجرفها موجة التقدّم، فمن المحتمل أن تخرس الثورة الصناعية مع استمرارها هذه الأصوات للأبد وتجعل الراديكالية الثورية تنطوي على مفارقة تاريخية مثلها مثل الكتابة المسمارية.

ليس من السهل على الباحث الغربي أن يقول كلمة طيبة في حقّ الراديكالية الثورية، لأن ذلك يتعارض مع الانعكاسات العقلية المحفورة بعمق، وافتراض أن الإصلاح التدريجي والجزئي أبدى تفوقه على الثورة العنيفة كطريقة لتعزيز الحرية الإنسانية أمر على قدر كبير من الانتشار بات معه حتّى الشك في هذا الافتراض غريباً. وبينما أختم هذا الكتاب، أود أن ألفت الانتباه للمرة الأخيرة إلى ما قد تخبرنا به الأدلة المستمدة من التاريخ المقارن للتحديث بشأن هذه القضية، فعندما قرأت هذه الأدلة متردداً وجدت أن ثمن الاعتدال يتسم بالقدر نفسه من الفظاعة التي كان عليها ثمن الثورة، وربما أكبر بكثير.

إن النزاهة تقتضي الاعتراف بحقيقة أن الطريقة التي كُتِب بها التاريخ كلّه تقريباً تفرض تحيزاً طاغياً ضدّ العنف الثوري. والواقع أن التحيز يصبح مرعباً عندما ندرك عمقه. فمساواة عنف من يقاومون القمع بعنف القامعين أمر يتسم بالتضليل إلى حدّ كبير. ولكن هناك قدراً كبيراً آخر، فمنذ زمن سبارتاكوس مروراً بزمن روبسبيار حتّى وقتنا الحالي، كان استخدام المقموعين للقوة ضدّ سادتهم السابقين موضع إدانة عامة. وفي الوقت نفسه فإن القمع اليومي الخاص بالمجتمع «الطبيعي» يحوم بصورة غير واضحة في خلفية معظم كتب التاريخ. وحتّى هؤلاء المؤرخون الراديكاليون الذين يشددون على ظلم الفترات ماقبل الثورية يركزون بشكل عام على فترة زمنية قصيرة تسبق الانتفاضة المباشرة. وهم بهذه الطريقة كذلك قد يشوهون السجل دون أن يعلموا.

إن هذه مقولة ضدّ الخرافة المريحة الخاصة بالنزعة التدريجية. وهناك مقولة أهم منها، وهي ثمن عدم القيام بالثورة، فقد كانت هناك مآسي ضحايا الفاشية وحروبها العدوانية، نتيجةً للتحديث بدون ثورة حقيقية. وفي البلاد المتخلفة حالياً ما زالت معاناة من لم يثوروا قائمة، فقد رأينا في الهند أن هذه المعاناة كانت إلى حدّ كبير ثمن البطء الديمقراطي في السياق الآسيوي. وقد لا نكون مبالغين إن نحن أطلقنا صفة الركود الديمقراطي على الوضع. وهناك كذلك مقولات إيجابية في مصلحة الثورة، ففي الدول الديمقراطية الغربية كان العنف الثوري (وغيره من الأشكال كذلك) جزءاً من العملية التاريخية برمتها التي مكنت من حدوث التغيير السلمي اللاحق. وفي الدول الشيوعية كذلك كان العنف الثوري جزءاً من الانفصال عن الماضي القمعي والسعي لبناء مستقبل أقل قمعاً.

ويبدو أن المقولة التدريجية تداعت. ولكن عند هذه النقطة على وجه التحديد تنهار المقولة الثورية كذلك، فمن الواضح بما لا مجال فيه للشك أن ادعاء الدول الاشتراكية القائمة أنها تمثل شكلاً من الحرية أعلى من الرأسمالية الديمقراطية الغربية أمر يقوم على الوعد، وليس على الأداء. ولا ينكر أحد الحقيقة الواضحة التي تقول إن الثورة البلشفية لم تأت بالحرية لشعب روسيا، فهي على أكثر تقدير جاءت باحتمال التحرير. كانت روسيا الستالينية واحدة من أكثر الأنظمة الاستبدادية دمويةً التي شهدها العالم حتّى الآن. ومع أن ما نعرفه عن الصين لا يزال أقل بكثير، وربما يعني الانتصار الشيوعي هناك بعض الزيادة في الأمن الشخصي بالنسبة إلى جماهير الشعب بعد قرن تقريباً من السلب والنهب،

والقمع الخارجي، والثورة، فإنه من الأمان بقدر كافٍ تأكيد أن الادعاءات الاشتراكية في الصين تقوم كذلك على الوعد، وليس على الأداء. وواقع الأمر أن الشيوعيين لا يمكنهم ادعاء أن الشعب قد ساهم بتحمل نصيب من عبء المعاناة في شكل التحول الصناعي الخاص بهم يقل عما تحمله في ظلّ أشكال الرأسمالية السابقة. وبالنسبة إلى هذا الموضوع، الأفضل أن نتذكر أن ليس هناك من دليل على أن جماهير الشعب في أي مكان كانت ترغب في المجتمع الصناعي، بينما هناك الكثير من الأدلة على أنها لم ترغب فيه. والواقع أن كلّ أشكال التحول الصناعي حتّى الآن كانت ثورات من أعلى، أي من صنع الأقلية التي لا ترحم.

إن الشيوعيين يمكنهم الرد على هذا الانتقاد بأن الملامح القمعية لأنظمتهم الحاكمة كانت إلى حدّ كبير استجابة لضرورة خلق قاعدتهم الصناعية بسرعة ضخمة بينما كان يحيط بهم الأعداء الرأسماليون الشرهون. ولا أظن أنه يمكن فهم شيء بهذا القدر من الحجة المؤيدة لما حدث بالفعل، فقد كان مدى القمع والرعب الستاليني وعمقهما أكبر من أن نعثر لهما على تفسير، ناهيك عن التبرير من خلال تصور ما للضرورة الثورية. ومن نواحٍ كثيرة، ربما أعاق ما فعله الرعب الستاليني الأهداف الثورية أكثر مما أعانها، كما حدث في إعدام كبار ضباط الجيش قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومن المرجح إلى حدّ كبير كذلك بالطريقة التي أفرز بها النظام الستاليني مزيجاً من الفوضى والجمود المتحجر في أنحاء البنية الإدارية السوفياتية كافةً، بما في ذلك القطاعات الصناعية. والجانب القبيح من الحقبة الستالينية له جذوره المؤسسية. إن الشيوعية باعتبارها نسقاً من الأفكار والمؤسسات لا يمكنها التملص من المسؤولية عن النزعة الستالينية. وبصورة عامة كان أحد أكثر ملامح الدكتاتورية الثورية تمرداً هو استخدامها للرعب ضدّ صغار الناس الذين كانوا ضحايا للنظام القديم مثلما كان الثوريون أنفسهم، بل فاقوهم في كثير من الأحيان.

وهناك كذلك مقولة إننا قريبون من الثورات الشيوعية بحيث لا يمكننا الحكم عليها بالشكل الصحيح؛ فقد استغرقت الآثار التحريرية للثورات السابقة وقتاً طويلاً كي تظهر. وهذه المقولة وسابقتها التي تشير إلى أن رعب الشيوعية ينبع من دفاعها عن نفسها في مواجهة الرأسمالية مقولتان لا يمكن رفضهما باستخفاف وبدون تروٍ. وبالرغم من ذلك هناك أسس للاعتقاد بأنه يبدو عليهما قدر كبير من السذاجة تجاه الماضي والمستقبل، فهما ساذجتان بشأن الماضي لأن

كلّ حكومة تلقي اللوم في ما يخص ملامحها القمعية على أعدائها؛ أي أن الرعايا يمكنهم أن يعيشوا في سعادة للأبد في حال اختفاء العدو فحسب. وهناك معنى فيه للنخب السائدة كافة مصلحة ثابتة في وجود خصومها، حتّى حين تحارب بعضها. وهما ساذجتان بشأن المستقبل لأنهما تهملان مدى خلق تشوهات الثورة للمصالح الثابتة في الهيمنة. وبصورة عامة يتطلب الدفاع الشيوعي عملاً إيمانيّاً بشأن المستقبل ينطوي على قدر كبير من الاستسلام للعقلانية النقدية.

بدلاً من هذا الاستسلام، فإنني أشجع الرأي القائل بأن الليبرالية الغربية والشيوعية (ولاسيما النسخة الروسية) بدأ يبدو عليهما الكثير من أعراض البُطْلان التاريخي، فهما باعتبارهما مبدأين ناجحين أخذتا تتحولان إلى أيديولوجيتين تبرران العديد من أشكال القمع وتخفيانها. إن وجود اختلافات ضخمة بين الاثنتين أمر مفهوم، فقد كان القمع الشيوعي ومازال موجهاً في المقام الأول ضدّ أهله. أما القمع الذي يمارسه المجتمع الليبرالي، في ظلّ الليبرالية المبكرة وكذلك الآن في الصراع المسلح ضدّ الحركات الثورية في المناطق المتخلفة، فهو موجه بشدة للخارج، ضدّ الآخرين. وبالرغم من ذلك فقد يكون هذا الملمح المشترك للممارسة القمعية الذي يغطي عليه الكلام عن الحرية هو أهم الملامح. وبما أن هذا هو ما عليه الحال، فمهمة التفكير الصادق هو أن يفصل نفسه عن نسق التصورات المسبقة، ويكشف مسببات الاتجاهات القمعية في كلّ من النظامين أملاً في التغلب عليها، وإن كان هناك شكّ إلى حدّ كبير في إمكان التغلب عليها. ومادامت المصالح الثابتة القوية تعارض التغييرات التي تؤدي إلى عالم أقل قمعاً، فلن يمكن للالتزام بمجتمع حرّ أن يستغني عن تصور ما للإكراه الثوري. ومع ذلك فإن هذه ضرورة قصوى وملاذ أخير في العمل الثوري يختلف تبريره العقلاني من حيث الزمان والمكان اختلافاً كبيراً عن أي محاولة للبحث هنا. وما إذا كان الحلم الغربي القديم بالمجتمع الحر والعقلاني سيظل وهماً على الدوام أم لا أمر لا يعرفه أحد على وجه التأكيد. ولكن إذا حطم رجال المستقبل أغلال الحاضر، فسوف يفهمون القوى التي صنعت تلك الأغلال.

ملحق

ملاحظة حول الإحصاء والتأريخ المحافظ

من المرجح أن يلاحظ أي شخص يلجأ إلى كتابات الباحثين الآخرين بحثاً عن توجيه عام وكذلك معلومات عن مشاكل بعينيها، آجلاً أو عاجلاً، أن هناك صراعاً بين الأجيال على على أقل تقدير بالحدة التي عليها الصراع في رواية تورجنيف (Turgenev) الشهيرة(*). إن التفسيرات المحافظة والراديكالية لنسق الأحداث نفسه تتعاقب تعاقباً منتظماً إلى حدّ ما. وينتج عن الصراع زيادة في الفهم التاريخي، كما يمكن لأي إنسان أن يرى بنفسه إذا ما نظر **أولاً** إلى ما كتبه شخص مثل تين(**) (Taine) أو شخص مثل ميشيليه(***) (Michelet) ثمّ نظر إلى

(*) رواية إيفان تورجنيف **آباء وأبناء** التي صدرت في عام 1862 ويعرض من خلالها المؤلّف الصراع التقليدي بين الآباء والأبناء، وصراع الأجيال، وتنوع القيم، وظهور المكتشفات الجديدة، إلى جانب صراع الحماسة مع الخبرة، والقوة مع العقل، والتقلبات الدافعة مع التأنيات الواثقة. وقد جعل تورجنيف الأبناء من حملة الفكر العدمي، وجعل من وصفهم بالآباء فكر الأرستقراطية المتعالية في روسيا حينذاك. ومع أن تورجنيف نفسه كان ينتمي إلى الطبقة الأرستقراطية الروسية فقد حاول تقديم الفكر العدمي بطريقة متوازنة، أثارت عليه لاحقاً نقمة الشباب الذين اتهموه بأنه أساء تقديمهم إلى المجتمع الروسي، وفكر المحافظين الذين اتهموه بالتساهل مع فكر منحرف على حساب الدين والدولة والمجتمع في وطنه. وقد تعرض تورجنيف للنقد من الجهتين مما اضطره للهجرة إلى الغرب الأوروبي بعد نشر الرواية مباشرة.

(**) هيبوليت تين (1828-1893): ناقد ومؤرخ فرنسي كان له تأثير كبير على النزعة الطبيعية الفرنسية، كما كان معارضاً مهماً للمذهب الوضعي في علم الاجتماع، وهو أحد أول من مارسو النقد التاريخاني.

(***) المؤرخ الفرنسي جول ميشيليه (Jules Michelet) (1798 ـ 1874).

أي رواية حديثة قياسية للثورة الفرنسية. وطبقاً لما عليه الطبيعة البشرية، فالمحتمل هو ألا تسير المعرفة الخاصة بشؤون البشر بطريقة أخرى.

ولكن هناك قدراً كبيراً من المكاسب والخسائر في هذه العملية التي تقف في سبيل الفهم التراكمي للماضي. إن إحدى الخسائر تنتج عن الميل إلى القبول غير النقدي لفكرة أن الجيل الحالي قد حلّ بعض المسائل حلاً دائماً على وجه التقريب. وليس واضحاً على الإطلاق ما إذا كان هذا الميل يسود على المدى الطويل في اليسار السياسي بالقدر نفسه الذي في اليمين أم لا. إني أدركه إلى حدّ ما في اليمين أكثر من اليسار لسببين. أحد هذين السببين عرضي. وقد تصادف أن كُتِب هذا الكتاب في وقتٍ كان المناخ السياسي فيه محافظاً وكان المناخ العلمي قد احتوى تيارات تحريفية قوية ضدّ الأعمال القديمة قد تثير مخاوفنا بشأن مجتمعنا. وعندما انتهى الكتاب كان هناك بالفعل ردّ فعل ضدّ هذا التيار. أما السبب الثاني فأكثر بساطة؛ وهو أن تحيز اليسار المغالي في تمسكه بمذهبه غالباً ما يكون فجاً على نحو مضحك. ولا يصعب على أحد إدراك ذلك.

لهذين السببين فإن الملاحظات التالية موجهة في المقام الأول لشكل بعينه من التحيز المحافظ، فغرض المحافظين هو تحذير غير المتخصص الفضولي والباحث الناشئ من النسخ المتطرفة من النزعة التحريفية المحافظة، وهي تلك الآراء التي تعتقد في الواقع أن البحث العلمي الحديث والنوعي ذا الرؤية الواقعية «قوّض» التفسيرات القديمة وأن التمسك بأي جانب مهم منها لا يمثل سوى «تأكيد الخرافة الدينية»، وتلك ملاحظة تقابلنا في التراشقات الشفاهية أكثر مما على صفحات المطبوعات وتجبر معظم المؤلّفين على الرجوع إلى الاعتدال الآمن. إن النظرة الفاحصة تشير إلى الأدلة الإحصائية التي يعتمد عليها هذا النقد، في بعض الأمثلة المهمة التي سنناقشها بعد قليل، إلى أن الإحصاءات تدعم الآراء القديمة بالفعل. وبعد المناقشة الفنية نفسها، سوف أقدم بعض التأملات في الطابع العام لتلك المقولات. ومع ذلك فإني أود في البداية توضيح الروح التي أطرح بها ملاحظاتي، فبدون وجود جدارة خاصة في الإحصاءات لن أصبر على عقلية تحطيم الآلات التي ترفض الأرقام بلا تردد. وإطلاق تسمية محطمي الآلات على هذا التشوية للعقلية الإنسانية فيه ظلم لمحطمي الآلات؛ فقد كان هؤلاء أكثر ذكاءً إلى حدّ ما. كما أنه يجب ألا نقرأ هذا الملحق على أنه نقد ساخر للنزعة التحريفية المحافظة كلها، فأي إنسان على معرفة بنسبة محددة من الأدبيات التي

يعتمد عليها هذا الكتاب سوف يدرك التشابه بين بعض مقولاتي ومقولات الأعمال التحريفية البارزة. وأخيراً، فإن هؤلاء الباحثين الذين نوشك أن نناقش أعمالهم لا يبدون ذلك الرضا بالذات الذي نجده بين من يجعلون الاستنتاجات المؤقتة جزءاً من إجماع الرأي المهني - وهو أكثر الآراء جميعاً خداعاً في دراسة الإنسان.

أود أولاً عرض دراسة مهمة للبرلمان الطويل (Long Parliament) قام بها برنتون (Brunton) وبننجتون (Pennington). إنّها عمل مهم داخل تراث الكتابة التاريخية المؤثر الذي يتردد في اعترافه بوجود أي انشقاق وراء الحرب الأهلية الإنجليزية[1]. ويبدو بحثهما منذ الوهلة الأولى وكأنه يؤكّد هذه الفرضية، ويفند على نحو أكثر تحديداً آراء تاوني (Tawney).

تزعم هذه الدراسة الإحصائية في موضع ما أن الفرق المهم الوحيد بين الملكيين والبرلمانيين في البرلمان الطويل يتعلق بالعمر؛ فقد كان البرلمانيون بصورة عامة من أعمار صغيرة. وقد وُجِد على الجانبين وبنسب ليست مميزة إلى حدّ كبير كلّ من الأعيان الكبار والصغار، والمحافظون ومُلاك الأراضي الذين تتحسن أحوالهم، والتجار من أهل العاصمة والأقاليم[2]. وقد أفاض تاوني في ملاحظاته بالمقدمة التي كتبها لهذه الدراسة:

فيما.. يتعلق بعضوية مجلس العموم، وهو وحده الذي يتناوله هذا الكتاب، فإن ما يُستَدَل عليه من الأرقام المتضمنة فيه واضح. وهذا الاستدلال هو أن الانقسام بين الملكيين والبرلمانيين لم تكن له صلة كبيرة بتباينات المصلحة الاقتصادية والطبقة الاجتماعية. وإلى أن تُقدَّم أدلة مناقضة على القدر نفسه من الشمول، لا بُدَّ أن يثبت هذا الاستنتاج[3].

---

(1) Douglas Brunton and Donald H. Pennington, *Members of the Long Parliament*, Introd. by R. H. Tawney (London: Allen & Unwin, [1954]).

ربما يتمنى القراء الذين لديهم معرفة غير واضحة بأحداث الحرب الأهلية أن نذكرهم بأن البرلمان الطويل انعقد خلال الحرب الأهلية منذ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1640 إلى 16 آذار/ مارس 1660. وقبل بضعة أسابيع من إعدام الملك الذي جرى في 30 كانون الثاني/ يناير من عام 1649، طهر الكولونيل برايد البرلمان الطويل ليصبح اسمه Rump Parliament أي البرلمان الذي يضمن من تبقى من الأعضاء بعد التطهير. وقد تقلب عدد أعضاء البرلمان نتيجة لأحداث أخرى قبل إعدام الملك وبعده وأثناء وصاية كرومويل (Cromwell) على العرش (1653-1658)، وهي الأحداث التي لا تهمنا في هذا المقام.

(2) المصدر نفسه، ص 19-20.

(3) المصدر نفسه، ص xix وانظر كذلك xviii.

ومع ذلك فإن الأدلة الخاصة بأهمية المصلحة الاقتصادية والطبقية متوفرة في الدراسة نفسها، وهي الأدلة التي غابت بشكل أو بآخر عن ملاحظة تاوني. ولكون المؤلّفين باحثين جيدين، فقد قدما أرقاماً مفصلة تكشف أهمية هذه العوامل. وهي تتضح بمجرد النظر إلى التوزيع الجغرافي للقوة البرلمانية والملكية بين أعضاء البرلمان الطويل. ولنفرق بين المناطق التي كان فيها البرلمانيون أغلبية وتلك التي كانوا فيها أقلية. وتوجد الأرقام ذات الصلة بالموضوع في الجدول 4، وهي تشير إلى الأعضاء «الأصليين» وعددهم 552 الذين انعقد بهم البرلمان لفترة من الزمن فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر 1640 وآب/أغسطس 1642 قبل الاندلاع الفعلي للأعمال القتالية.

جدول 4

أعضاء البرلمان الطويل 1640 ـ 1642

مناطق القوة البرلمانية:	الشرق		الوسط		الجنوب الشرقي	
	عدد	في المئة	عدد	في المئة	عدد	في المئة
ملكيون	14	20	32	37	28	27
برلمانيون	55	80	51	59	70	68
مناطق البرلمانيون فيها أقلية:	**الشمال**		**الغرب**		**الجنوب الغربي**	
	عدد	في المئة	عدد	في المئة	عدد	في المئة
ملكيون	37	55	43	67	82	50
برلمانيون	28	42	20	31	78	48

المصادر مقتبسة من: Douglas Brunton and Donald H. Pennington, *Members of the Long Parliament*, Introd. by R. H. Tawney (London: Allen & Unwin, [1954]), Table 1.
وانظر كذلك ص 2 للاطلاع على تعريف الأعضاء «الأصليين»، والملحق V للاطلاع على التقسيمات الجغرافية.

وحتّى بدون معرفة أي شيء عن الحرب الأهلية، فمن المرجح أن يخمن أي مؤرخ اجتماعي ينظر إلى تلك الأرقام أنه لأسباب تاريخية أوجدت قطاعات إنجلترا الجغرافية المختلفة أنماطاً مميزة من البنية الاجتماعية التي دخلت في صراعات في ما بينها بصورة أو بأخرى. (في الجنوب الشرقي فقط يكاد يكون التقسيم متعادلاً). وبالطبع فإن هذه الفروق معروفة إلى حدّ كبير للمؤرخين. ويناقش تريفيليان (Trevelyan) معناها بقدر كبير من المعرفة المتعمقة وبطريقة تعطي حيوية لمزيج المصالح الطبقية، والروابط التقليدية الخاصة بالولاء لمن هم

أعلى قدراً، والمبادئ الدينية، والرغبة الشديدة في البقاء على الحياد الموجودة بين الطبقات المختلفة في أنحاء شتى من البلاد. والنتيجة تقريباً هي ما يمكن توقعه في مجتمع تشق فيه أساليب التفكير والعمل الحديثة بشكل أعم طريقها عبر البنية الاجتماعية الأقدم. لقد كان مركز هذا العالم الجديد في لندن التي انطلق منها تأثيره كأقوى ما يكون إلى الجنوب والشرق. ومن ناحية أخرى كانت قوة الملك تكمن في المناطق الأكثر تخلفاً، ولاسيما في الجنوب والغرب، باستثناء مناطق صناعة المنسوجات والموانئ[4].

إن تفسير هذه الاختلافات الإقليمية بأي قدر من الشمول أمر يتعدى مجال هذه المذكرة ومعرفتي المحدودة؛ فبكل صدق أقول إن التقسيم المتساوي تقريباً في الجنوب الغربي محير بالنسبة إلي. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى العديد من المؤشرات الخاصة بالصلة بين مالك الأرض الذي يقوم بالتسييج والقضية البرلمانية التي تظهر كنتيجة لتحليل الأرقام عند برنتون (Brunton) وبننجتون (Pennington) تبعاً للمناطق الجغرافية. إن المقاطعات الوسطى والغربية هي المناطق التي كان لتسييج القرن السادس عشر فيها أكثر الآثار الممزِّقة اجتماعياً[5]، وهي كذلك المناطق ذات الأغلبية البرلمانية الكبيرة. وبالنسبة للجنوب والشرق، وهما المنطقتان الرئيسيتان للقوة البرلمانية، هناك قدر أكبر إلى حدّ ما من المعلومات يمكّننا من فهم ما كان يحدث بوضوح أكثر. وفي كِنت (Kent) وإسكس (Essex)، ناحية الجنوب، كان هناك قدر أقل من التمزيق خلال القرن السادس عشر حيث كان جزء كبير من المنطقة قد سبق تسييجه، وقد خضعت كِنت لبحث خاص ويبدو أنها منطقة كلاسيكية للنزعة الحيادية، حيث انضم الأعيان على استحياء إلى القضية البرلمانية، وبعد فترة من الاضطراب

---

(4) George Macaulay Trevelyan, *History of England*, Doubleday Anchor Books; A 22a-A 22c, 3 vols., [3d Ed. Reissue with Minor Corrections] (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1953), pp. 185-187.

وانظر كذلك نقد برنتون وبننجتون في: Christopher Hill, *Puritanism and Revolution; Studies in Interpretation of the English Revolution of the 17th Century* (London: Secker & Warburg, 1958), pp. 14-24.

يلفت هيل الانتباه إلى الفروق الجغرافية في ص 16.

(5) Richard Henry Tawney, *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century*, With Six Maps in Colour (London; New York [etc.]: Longmans, Green and Co., 1912), p. 8.

رحبت كِنت وهي سعيدة بعودة المَلَكية، وذلك نتيجةً لمزيج من العقيدة الأنجليكانية وتقدير واجب لحقوق المِلكية[6]. لقد كانت سافُولك (Suffolk) في الشرق، وهي موطن كرومويل (Cromwell)، هي الأخرى موضع بحث خاص وكانت معقلاً برلمانيّاً. إن قيادة القوى البرلمانية توصف في بحث حديث بأنها «نوع من أندية المقاطعة التي يقتصر دخوله على أعضائه ويضم عقول المقاطعة وجزءاً كبيراً من ثروتها». وكشأن المقاطعات الشرقية، كان اقتصادها الريفي والحضري متقدماً إلى حدّ كبير. وكانت كذلك المقاطعة التي تطور فيها تفسير المشروع التجاري والزراعي بدرجة عالية غير عادية. ومن بين العائلات المالكة للأراضي «[كان] القليل بدون صلات تجارية وثيقة، وكان مُلاك الأراضي متحمسين مثل غيرهم في الاستغلال الزراعي لأملاكهم»[7].

إن وصف المعقل البرلماني الرئيسي هذا يتطابق تطابقاً تاماً تقريباً مع ما قد نتوقع وجوده بناءً على فرضية تاوني. وعندما ننظر إلى إحصاءات برنتون وبننجتون بقدر أكبر من التمعن وإلى الاختلافات الاجتماعية التي وراء تلك الإحصاءات يمكنني القول بإنه يتضح توفيرها حجة قوية مؤيدة لآراء تاوني وليس تقويضها لتلك الآراء.

من الممكن التوصل إلى الحكم نفسه الخاص بالأدلة الإحصائية التي تدعي تناقضها مع الكتابات القديمة التي أكدت على شدّة أثر حركة التسييج في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وفي «The Size of Farms in the Eighteenth Century» (حجم المزارع في القرن الثامن عشر)، يناقش مينجاي (Mingay) مسألة تدهور المزارع الصغيرة نتيجة للتسييج وغيره من العوامل. وليست لدي مشكلة مع المقالة ككل التي تستنتج أنه كان هناك تدهور، فالواقع أنها تلقي الضوء على عدد من المسائل، كالدور القانوني والسياسي، وليس الاقتصادي فقط، لـ «مالك الأرض النشيط». والجزء المشكوك فيه من تفسيره

---

(6) المصدر نفسه، ص 8، و: Alan Milner Everitt, *The County Committee of Kent in the Civil War*, University College of Leicester. Dept. of English Local History. Occasional Papers, no. 9 ([Leicester, Eng.]: University College of Leicester, 1957), p. 9.

(7) Alan Milner Everitt, ed., *Suffolk and the Great Rebellion, 1640-1660*, Suffolk Records Society. Publications v. 3 ([Ipswich, Eng.]: Suffolk Records Society, [1961]), pp. 16-17.

مجموعة من الملاحظات التي يبدأ بها المقال. وكما أقرأ ما يعنيه مينجاي هنا، فإن إحصاءات تعداد القرن التاسع عشر تكشف عن صورة للمجتمع الريفي الإنجليزي تتساوق مع أي فرضية تقول إنّه كان هناك تدهور شديد جداً في وضع المُزارع الصغير خلال القرن السابق، «أي إنسان على استعداد لتصديق أن المَزارع الصغيرة [اختفت] في القرن الثامن عشر لا بُدَّ أن يكون مستعداً لتفسير كيفية ظهورها من جديد بتلك القوة في القرن التاسع عشر». ويلخص مينجاي الأدلة المستمدة من التعداد في جملة واحدة[8]: «في عام 1831 لم يكن نصف المزارعين تقريباً يستخدمون عمالاً من خارج أسرهم، وفي عام 1851 كان 62 في المئة من شاغلي الخمسة فدادين فأكثر لديهم ما يزيد على 100 فدان. وتظهر عائدات 1885 الصورة نفسها إلى حدّ كبير. . .»[9].

يسهل من خلال ملاحظات مينجاي هذه استخلاص انطباع أن المزارعين الصغار ظلوا على ازدهارهم حتّى جزء كبير من القرن التاسع عشر وكانوا يمثلون نسبة كبيرة من سكان الريف تراوحت بين «النصف تقريباً» و«62 في المئة». ويتعلق جزء من الصعوبة بالمصطلحات، فمن المؤكّد أن مينجاي عندما كان يكتب في دورية علمية إنجليزية كان ملتزماً بتوضيح أن الاستخدام الإنجليزي لكلمة Farmer (مزارع) يشير بصورة عامة إلى المستأجر الذي يزرع حيازته بمساعدة العمالة المستأجرة أو بدونها. وكان المصطلح يشير بشكل أكثر ندرة إلى الشخص الذي يملك الأرض ويزرعها. ومن ثمّ فإن مصطلح Farmer نفسه يستبعد من البحث جماعات الأشخاص الذين كان لهم دور حاسم في حياة الريف، أي مُلاك الأراضي الذين هم في أعلى السُلّم الاجتماعي والعمال الزراعيين الذين في أسفله. وبالرغم من ذلك لا يكفي وضع ملاحظات مينجاي في المنظور من خلال تذكر الاستخدام الإنجليزي. إننا نرغب بقدر استطاعتنا في رؤية ما كان عليه الوضع، ويعني هذا أن نحضر إلى صورتنا الخاصة بالمجتمع الإنجليزي أشخاصاً غير صغار المزارعين. وما إن نفعل ذلك حتّى يتغير الانطباع الذي تعطيه أرقام مينجاي تغيراً شديداً، فربما بقي المزارعون الصغار والمَزارع

(8) بالرجوع إلى: John Harold Clapham, *An Economic History of Modern Britain, the Early Railway Age, 1820-1850* (Cambridge: Cambridge University Press, 1950), vol. 2, pp. 263-264.

(9) Gordon E. Mingay, «The Size of Farms in the Eighteenth Century,» *The Economic History Review* (2nd Series), vol. XIV, no. 3 (April 1962), p. 470.

الصغيرة. ولكن بحلول القرن التاسع عشر كانت بيئتهم الاجتماعية قد أصبحت في وضع يصبح معه الحديث عن البقاء فحسب مضللاً إلى حدّ كبير. ذلك أن المجتمع الإنجليزي أصبح مجتمعاً يتكون على نحو كبير من عدد صغير من كبار مُلاك الأراضي وعدد ضخم من العمال الذين لا يكادون يملكون أرضاً، أي أنها أرض أصبحت فيها الزراعة الصغيرة هامشية.

وقبل أن ندخل في الأرقام الفعلية، قد يوضح التشبيه التالي طابع اعتراضي. لنأخذ في اعتبارنا عدد المساكن من مختلف الأنواع التي قد توجد في فترات مختلفة من الزمن على قطعة أرض في حجم جزيرة مانهاتن(*) (Manhattan) التي تستهل القرن كمجموعة من منازل الفلاحين وتنهيه كحاضرة من الزجاج والخرسانة. ومن الممكن إلى حدّ كبير أن عدد المنازل الصغيرة (حتّى الخشبي منها) قد ازداد، حيث دمر المضاربون الجشعون هنا وهناك مستوطنات بكاملها من الأكواخ الخشبية لإقامة ناطحات السحاب. وسيكون تأكيد بقاء المنازل الصغيرة في هذه الحالة مضللاً إلى حدّ كبير لأنه يتجاهل التغيرات الأكثر أهمية.

والآن إلى الأرقام. فبحلول عام 1831، حين أُجري أول تعداد يمكن الاعتماد عليه إلى حدّ معقول، كانت هناك حوالى 961 ألف أسرة تشتغل بالزراعة في بريطانيا العظمى. ومن بين تلك الأسر(10):

1. 144,600 أسرة زراعية من شاغلي الأراضي الذين يستأجرون العمالة.

2. 500.130 أسرة من شاغلي الأراضي الذين يستأجرون العمالة ويمكن لأسباب معقولة اعتبارهم مزارعين صغاراً.

3. 686,000 أسرة عاملة.

إن ملاحظات مينجاي الخاصة بأن في عام 1831 كان حوالى نصف المزارعين لا يستخدم عمالة غير تلك الموجودة في أسرهم تشير إشارةً واضحة إلى حقيقة أن المجموعة «2» في حجم المجموعة «1» تقريباً، وأنهما معاً تشكلان جماعة المزارعين. وملاحظته صحيحة. ولكن المجموعة «2» تمثل حوالى سُبْع إجمال عدد الأسر المعيشية التي تشتغل بالزراعة. ويبدو لي أن هذه الحقيقة تعطي

(*) تبلغ مساحة جزيرة مانهاتن 22.25 ميل مربع.

(10) Great Britain, Census of 1831, *Parliamentary Papers*, vol. XXXVI, p. ix.

فكرة أوضح بكثير عن مقدار بقاء المُزارع الصغير بالفعل ـ إن كان هناك بقاء.

تنطبق الملاحظات النقدية ذاتها على تعليقاته على المعلومات المستمدة من تعداد 1851. ففي ذلك الحين، في إنجلترا وسكوتلندا وويلز (Wales)، كان هناك ما يقل بعض الشيء عن 4.2 مليون شخص أبقوا على الصلة الاقتصادية والاجتماعية بالأرض. وكان هؤلاء مقسمين على النحو التالي تقريباً:

أ. كان حوالى 35,000 أصحاب أراضي. ومن المفترض أن هذه الفئة كانت تشمل أصحاب الألقاب من الأرستقراطيين وأفراد طبقة الأعيان التي كانت لا تزال تتمتع بنفوذ.

ب. كان حوالى 306,000 مزارعين (وأصحاب مراعي، وكان هؤلاء حوالى 3000 شخص فقط). ويبدون أن المزارعين كانوا يشغلون حصة الأسد من مساحة الأرض الزراعية، حيث كانوا يستأجرونها من أصحاب الأراضي الكبار ويفلحونها في الغالبية العظمى من الحالات بواسطة العون المستأجر أو بواسطة عائلاتهم.

ج. كان حوالى 1,461,000 من الرجال والنساء يقومون بالعمل اليدوي على الأرض، وكانوا في المقام الأول عمالاً في الخلاء.

وكان الباقون (ولا تضمهم القائمة السابقة) من فئات مختلطة تشمل الزوجات والأطفال وغيرهم من أقارب الفلاحين[11]. وبما أن مينجاي أخذ أرقامه من كلابام، فقد أشار عند مناقشة تعداد 1851، كما لاحظنا آنفاً، إلى أن 62 في المئة من شاغلي مساحة 5 فدادين فأكثر كان لديهم أقل من مئة فدان. ولكن أرقام كلابام (Clapham) تشير فقط إلى المجموعة «ب» من الجدول، فهو لا يناقش المجموعتين الأخريين، «أ» و«ج». ويذكر كلابام هذه النقطة بوضوح شديد[12]. ومع ذلك فقد لا ندرك ما يعنيه هذا التحديد دون الرجوع إلى أرقام التعداد نفسها. ولا أدري بالطبع إن كان من المحتمل أن يكون عدم الرجوع إلى الأرقام الأصلية هو مصدر الانطباع المضلِّل الذي تعطيه ملاحظات مينجاي الموجزة أم لا.

---

(11) Great Britain, Census of 1851, *Parliamentary Papers*, vol. LXXXVIII, xci and c. الأرقام جميعها مقربة إلى أقرب ألف.

(12) انظر: Clapham, *An Economic History of Modern Britain, the Early Railway Age, 1820-1850*, vol. 2, pp. 263-265.

وفي الختام لا بُدَّ من تكرار أن هذه الإحصاءات لا تتعدى كونها تقديرات تقريبية. ولا يجب أخذ النسب المئوية الفعلية بمعناها الحرفي. ولكن الإحصاءات نفسها تتساوق تساوقاً تاماً مع الفرضية القديمة التي تقول إن التغيرات الاجتماعية في القرن الثامن عشر قضت على المُزارع الصغير باعتباره شخصية مهمة في المشهد الاجتماعي الإنجليزي.

الدراسة الثالثة والأخيرة التي سأناقشها دراسة أقدم عهداً، وهي تفسير جْرِير (Greer) الإحصائي لأثر رعب الثورة الفرنسية. وتشبه فرضية هذه الدراسة بإنكارها الصريح لأهمية الصراع الطبقي إلى حدّ كبير تحليل البرلمان الطويل بواسطة برنتون وبننجتون، ففي هذه الدراسة للتركيبة الاجتماعية لضحايا الرعب، وجد جْرِير أن 84 في المئة ممن أُعدِموا كانوا ينتمون إلى الطبقة الثالثة (عامة الشعب). وقد استنتج على هذا الأساس أن «الانقسام في المجتمع الفرنسي كان رأسيّاً، وليس أفقيّاً، فقد كان الرعب حرباً داخل الطبقات، وليس في ما بين الطبقات»[13]. لقد نال هذا الاستنتاج قدراً كبيراً من الاهتمام، وإذا ما أخذناه على أهميته الظاهرة فإنه يتناقض تناقضاً حاداً مع أي تفسير سوسيولوجي، فهذا هو نوع «الأدلة» الذي يدفع بعض الباحثين إلى اعتبار شخصاً مثل ماتييه[*] (Mathiez) ومن على شاكلته أناساً عفا عليهم الزمن. وفي أفضل تقليد للبحث العلمي، يقدم جْرِير بيانات كافية لحل التناقض ورفض الاستنتاج.

وإذا ما قصرنا اهتمامنا على أدنى الدرجات في الطبقة الثالثة، أي الطبقة العاملة والفلاحين، بالإضافة إلى أكثر من 79 في المئة من الضحايا، قد نسأل متى وأين لقوا مصيرهم المخيف. الإجابة صريحة؛ وهي أن الغالبية الساحقة ماتت ضحية للقمع الثوري الذي مُورِس ضدّ ثورة الفانديه المضادة وتلك الثورة التي وقت في ليون. ومع أن الأدلة الإحصائية تشير بقوة إلى هذا الاستنتاج، فلا

---

(13) Donald Greer, *The Incidence of the Terror During the French Revolution; a Statistical Interpretation* (Cambridge: Harvard University Press, 1935), pp. 97-98.

سوف نتذكر أن من أُعدِموا لم يكونوا سوى أقلية من بين الضحايا وأنه ليست هناك معلومات بشأن البقية. ولي هناك ما يدعو إلى إثارة نقطة ما إذا كانت هذه المعلومات قد استعين بها لتعديل فرضية جرير أم لا، لأن القضايا ذات الصلة بالموضوع يمكن مناقشتها في إطار الحقائق الثابتة.

(*) البروفيسور ألبير ماتييه المؤرخ الفرنسي الذي اشتهر بكتابه عن الثورة الفرنسية. وقد كان أستاذ كرسي الثورة الفرنسية بجامعة السوربون الفرنسية وأسس جمعية الدراسات الروبسبييرية وهو ما أدى إلى ظهور دورية **الحوليات التاريخية للثورة الفرنسية**.

معنى لإعادة إنتاج الأرقام لأنها بطبعها، ودون أي ذنب لجْرِير، غير مكتملة إلى حدّ كبير، فهي على سبيل المثال لا تشمل ضحايا واقعة من أكثر وقائع ثورة الفانديه المضادة دراماتيكيةً، وهي إغراق حوالى 2000 شخص في مياه نهر اللوار (Loire) الشتوية، أو إطلاق النار الجماعي الذي ربما أتى على أرواح 800 شخص[14].

وبذلك كان الانقسام في المجتمع الفرنسي بين الثوريين والمضادين للثورة، فهل ذلك كان انقساماً رأسيّاً؟ كما يوضح جْرِير إلى حدّ كبير، كان للمضادين للثورة قواعد جغرافية محدودة اختلفت بنيتها الاجتماعية عن تلك التي في أنحاء فرنسا الأخرى. وهي لم تكن حرب فلاح ضدّ فلاح، أو بورجوازي ضدّ بورجوازي في أنحاء فرنسا. ومن المؤكّد أنه كان هناك أفراد من الطبقات الاجتماعية نفسها على الجوانب المضادة، ولكنهم كانوا يحاربون من أجل هدفين اجتماعيين متعارضين، هما استعادة النظام القديم أو الغاؤه. وكان انتصار جانب أو آخر يعنى انتصار المزايا الطبقية أو هزيمتها. وعلى هذه الأسس وحدها يبدو من المستحيل إنكار أن الرعب كان أداة للحرب الطبقية؛ على الأقل في خطوطه العامة الأساسية.

هناك كذلك بعض الأسباب العامة للاعتقاد بأنه في أي صراع عنيف لن تكشف التركيبة الاجتماعية في حدّ ذاتها عن الكثير في ما يتعلق بالطابع الاجتماعي والسياسي للصراع. ولنفترض أن ثورة انطلقت في دولة ما من دول أمريكا اللاتينية حيث تخضع الحكومة لسيطرة مُلاك الأراضي الأثرياء وعدد قليل من رجال الأعمال الأغنياء. ولنفترض كذلك أن الجيش يتكون في أغلبه من المجندين الفلاحين، وأن قطاعاً من الجيش انشق وانضم إلى المتمردين الذين يسعون للإطاحة بالحكومة وإقامة نظام شيوعي. لا شكّ أنه بعد بضعة معارك ضارية سوف يكتشف الإحصائيون أن الخسائر على الجانبين في معظمها من الفلاحين. وسوف يكون استنتاج أن الانشقاق الأساسي في هذه الحالة انشقاق أفقي، لإنكار أن الصراع الطبقي كان الأساس في الصراعات السياسية، استنتاجاً عبثيّاً. ومن ناحية أخرى إذا لم يطرح المتمردون مطالب اجتماعية وكانوا يسعون فحسب لإحلال مجموعة من مُلاك الأراضي وزعماء الأعمال التجارية محل أخرى، فسوف تكون هناك أسس لتأكيد أن هناك نوعاً من الانشقاق الرأسي.

---

(14) المصدر نفسه، ص 35-37، و115، وانظر كذلك الجدول رقم 8، ص 165.

باختصار، ليس ما يهم فقط هو من يحارب بل ما يدور حول القتال. ويثير هذا الجانب قضايا أكثر عمومية يمكن أن نعرض لها الآن.

تمضي المناقشة حتّى الآن في إطار الأدلة الإحصائية وحدها. ومع ذلك فإن هناك بعض الأفكار العامة في النقد الإحصائي تثير مسائل تتجاوز الإحصاءات. ولكي أوضح هذه النقاط سوف أعطي نفسي حرية إعادة صياغة الاتجاه العام للمقولة التي ناقشناها للتو. يبدو ضمناً أن عبء هذه المقولة هو ما يلي: فيما كان يُفترض أنها ثورات عظيمة ضدّ المضطِهدين من الممكن أن نبين، بالعد والإحصاء، أنه كان هناك القليل، أو لا شيء بالمرة من الثورة ضدّ القمع. ولم تميز فروق مهمة الجانبين في الثورتين البيوريتانية والفرنسية. وبالمثل، ففيما كان يُفترض أنه تحول اجتماعي ثوري نفذته الطبقة العليا القامعة، وهو حركة التسييج في إنجلترا من الممكن أن نبين بالعد والإحصاء أنه في واقع الأمر لم يكن هناك قدر كبير من القمع. وقد نما الضحايا وازدهروا. ومن ثمّ فإن التراث الراديكالي برمته يتخلله الهراء العاطفي.

ومن المحتمل إلى حدّ كبير أن هذه الصياغة تتجاوز نيات المؤلّفين الذين نحن بصدد الحديث عنهم، وإن كان لا يبدو أن الدلالات واضحة بقدر معقول. ومهما كان الأمر، فإن هذا النمط من الجدل لا وجود له ولا بُدَّ من مناقشته، فهذه الفرضية تتطلب إلى حدّ ما الرد عليها بلغتها. وقد حاولت بالفعل بيان أن الإحصاءات لا تؤدي إلى هذه النتيجة. والآن أود إثارة قضية جديدة بقولي إنّه بالرغم من إلقاء الإحصاء القدر الكبير من الضوء على هذه الفرضية وما شابهها من فرضيات، فقد تكون هناك كذلك نقطة تصبح عندها الأدلة الكمية غير قابلة للتطبيق، حيث يصبح العد والإحصاء هو الإجراء الخطأ المستخدم. وفي تحليل التحولات النوعية من أحد أنماط التنظيم الاجتماعي إلى آخر، ولنقل من الإقطاع إلى الرأسمالية الصناعية، قد يكون هناك حدّ أعلى للاستخدام المفيد للإجراءات الإحصائية.

تُنسب إلى اللورد كالفن ملاحظة تقول إن كلّ شيءٍ موجودٍ موجودٌ كمّاً. ولكن هذه الحكمة الموجزة لا تعني أن كلّ شيء موجود يمكن قياسه بالمقياس نفسه، أو أن كلّ الاختلافات يمكن اختزالها في الاختلافات العددية. وبناءً على معرفتي المحدودة، فإن الإحصائيين لا يدعون ذلك؛ وهو بِكُلّ تأكيد ليس الادعاء العام للرياضيين. وإلى حدّ ما، فالواقع هو أن التغيرات التي تحدث في البنية الاجتماعية تنعكس على التغيرات التي في المقاييس الإحصائية، فعلى سبيل

المثال، تدلنا التغيرات التي تحدث على مرّ الزمان في عدد الأشخاص في المهن المختلفة على قدر كبير من التغيرات في البنية الاجتماعية. ولكن أينما تطول الفترة الزمنية أو تكون التغيرات في بنية المجتمع شديدة الوضوح، تنشأ الصعوبات الخاصة بالمقياس(15). وكذلك قد تكون للنسبة بين سكان الريف وسكان الحضر معانٍ مختلفة جداً في مجتمعين مختلفين، إذا كان أحدهما مثل الجنوب الأمريكي قبل الحرب وكان الآخر مجتمعاً ماقبل تجاري. كما أنه يمكن للبحث الإحصائي إلى حدّ ما الاهتمام بهذه الصعوبات عن طريق تحديد فئاته تحديداً دقيقاً. وبالرغم من ذلك قد يكون هناك حدّ أعلى لهذه التحريفات ينطوي على مسألة مبدأ. وينطوي العد والحصر بالضرورة على تجاهل كلّ الاختلافات فيما عدا الاختلاف الذي يجري قياسه. وهو يتطلب اختزال الأدلة إلى وحدات صغيرة. ولا بُدَّ من تقسيم البشر إلى أكوام تبعاً للعمر والجنس والحالة الاجتماعية وعدد كبير آخر من المعايير. وأرى أن ضرورات العد والإحصاء توجب تجاهل الفروق البنيوية آجلاً أو عاجلاً. وكلما كثرت التعريفات التي يضعها الباحث كي يلحق بالتغيرات البنيوية، أصبحت الأكوام الإحصائية التي يعمل بها أصغر حجماً وأقل فائدة وصار الوثوق بها أقل. وفي القاع نجد أن أحجام الأكوام نتائج للتغيرات البنيوية، فهي ليست التغيرات نفسها.

هذه التغيرات تحولات نوعية في علاقات الناس بعضهم ببعض. وهي تتعلق بالاختلافات كتلك التي بين امتلاك الأملاك وإنتاج السلع بأدوات بسيطة قليلة وبيدي الشخص، وعدم امتلاك أملاك، والعمل لدى شخص آخر، وإنتاج السلع بالآلات المعقدة. وإذا تحدثنا بلغة محايدة ومجردة إلى حدّ كبير للحظة لقلنا إنّها تغيرات في شكل الأنماط الاجتماعية. ولا تبدو لي الفروق في تلك الأشكال والأنماط قابلةً لأن تُختزل إلى أي فروق نوعية؛ فهي غير قابلة للقياس(16). ومع

(15) من أجل التبسيط، أخرجت من حسابي مشكلة الحصول على البيانات الإحصائية الموثوق بها. وهذه المشكلة مشكلة شديدة الحدة. وفي تقديري لا ينبغي لأحد محاولة الاعتماد على المعلومات الإحصائية دون أن يتأمل بتأني مورغنسترن الذي يبرز هذه المشاكل في المجتمعات بواسطة وسائل جمع الإحصاءات: Oskar Morgenstern, *On the Accuracy of Economic Observations*, 2d Ed., Completely Rev. (Princeton, N. J.: Princeton University Press, [1963]), and Daniel Thorner, *Land and Labour in India* (Bombay; New York: Asia Pub. House, [1962]),

(ولاسيما الفصل الثالث عشر) الذي يبرزها بالنسبة إلى بلد متخلف.

(16) ملاحظة في هذا الصدد لوايتهيد (Whitehead)، ص 195: «وهكذا فإنه في ما يتجاوز كلّ=

ذلك فإن هذه الاختلافات على وجه التحديد هي أكثر ما يهم البشر. إنّها الاختلافات التي ينتج فيها التغير الصراع الأشد عنفاً الذي هو مصدر القضايا التاريخية الكبرى.

وحتّى إذا كان من المحتمل أن الأساليب الإحصائية لها حدودها المتأصلة فيها، فهل يظل بالإمكان وصف هذه التغيرات النوعية وتفسيرها بطريقة موضوعية؟ أظن أن ذلك ممكن من حيث المبدأ، مع أن العيوب التي في الأدلة والفشل الإنساني داخل المؤرخ تعني أن بقاء الموضوعية على نحو لا يتعدى كونها نموذجاً مثالياً منحسراً. وتوحي الموضوعية بالإيمان بالحقيقة، أي تصور أن الأحداث الاجتماعية تقع بالطريقة التي تقع بها لأسباب يمكن التحقق منها. وبما أن هذا التصور يمكن أن يؤدي إلى تقديرات مختلفة جداً عن الآراء المحافظة السائدة ويختلف كذلك عن بعض نسخ التراث الراديكالي، فسوف أحاول توضيح دلالاته بإيجاز شديد.

وهناك تراث فكري محترم ينكر إمكانية الموضوعية بحال من الأحوال، ولو من حيث المبدأ. ويبدو أن هذا الإنكار يقوم على الخلط بين مسببات الأحداث التاريخية ونتائجها أو مدلولها، فمسببات الحرب الأهلية الأمريكية سارت في مسارها حينما أُطلقت أول طلقة على فورت سامتر (Fort Sumter). ولا يمكن أن يكون لرأي المؤرخ بشأن تلك المسببات أدنى تأثير على ما كانت عليه بالفعل، فالنتائج أمر آخر. إنّها معنا اليوم وربما تكون معنا ما دام التاريخ البشري مستمراً. وهذا الجانب الثاني من الفرضيّة الخاصة بغموض التاريخ الدائم يبدو لي صحيحاً تماماً، فنتائج بيانات المؤرخين بشأن مسببات الحرب الأهلية موضع جدل الآن، بغضّ النظر عما يقصده كاتبوها. وبهذا المعنى يكون الحياد استحالة ووهماً. واستمراراً للجدل، فإنه سواء أكان المؤرخ يعلم أو لا يعلم، فإن عليه تبني مبدأ ما عند انتقاء حقائقه وترتيبها. ويصدق الشيء نفسه بالنسبة إلى عالم الاجتماع الذي يدرس الشؤون المعاصرة. وبمقتضى ما تتضمنه تلك المبادئ وما تستبعده،

= مسائل الكمية، تكمن مسائل النمط الضرورية لفهم الطبيعة. وبخلاف النمط المفترض سلفاً، لا تحدد الكمية شيئاً» من: Alfred North Whitehead, *Modes of Thought. Six Lectures Delivered in Wellesley College, Massachusetts, and Two Lectures in the University of Chicago* (New York: The Macmillan Company, 1938),

لا بُدّ من أخذ تحفظات وايتهيد بشأن إجراءات العلوم الطبيعية والرياضيات بجدية شديدة لأنه على عكس نقاد كثيرين غيره يعرف بدقة ما يتحدث عنه.

وما تلقي عليه الضوء أو تقلل من شأنه، تكون لها نتائجها السياسية والأخلاقية. ومن ثمّ فهي مبادئ أخلاقية على نحو محتوم، فمن المستحيل اختيار عدم الصراع؛ ذلك أن فعل السعي لعدم الاختيار نفسه، أي محاولة اتخاذ موقف غير متحيز لطرف ما، يعني ممارسة شكل من أشكال الموضوعية الزائفة غير السياسية يدعم الوضع القائم في واقع الأمر.

إن فرضية استحالة الحياد فرضية قوية، وهي في رأيي مقنعة على أي حال. غير أني لا أظن أنها تؤدي إلى إنكار إمكانية التحليل الاجتماعي والتاريخي الموضوعي، إذ ينبغي أن تؤدي الرؤى المختلفة بخصوص المجموعة نفسها من الأحداث إلى التفسيرات التكميلية والمتوافقة، وليس المتناقضة، بل إن إنكار كون الحقيقة الموضوعية ممكنة من حيث المبدأ يفتح الباب على مصراعيه أمام أسوأ أشكال الخيانة الفكرية. وتمضي النسخة البدائية على هذا النحو: بما أن الحياد مستحيل، فسوف أقف بجوار الضحية وأكتب تاريخاً يخدم الضحية، وأساعد بهذه الطريقة على الوصول إلى «الحقيقة العليا». وهذا بِكُلّ صراحة محض غش، فبغضّ النظر عن المقدمات المنطقية والمواقف الأخلاقية المحتومة لأي دارس للشؤون الإنسانية، فلا بُدَّ أن تقابله آجلاً أو عاجلاً أدلة شديدة الإزعاج. وحينئذ يكون عليه التفاهم معها بأمانة.

تثير تدرجات الحقيقة العليا، طبقاً لتقديري، شكاً غاضباً. ولكن هذا لا يعني أن الموضوعية والحقيقة تؤديان إلى ذلك الرضا المريح بالذات، فالموضوعية والحصافة التقليدية ليستا الشيء نفسه. ذلك أن الاحتفاء بقيم مجتمعنا التي تتخلى عن ملامحها القبيحة والقاسية، ولا تواجه مسألة الصلة بين ملامحها الجذابة وملامحها القاسية، يظل دفاعاً عن الرأي حتّى وإن جرى التعبير عنه بأكثر النبرات الأكاديمية اتزاناً. إن هناك ميلاً قوياً إلى افتراض أن البيانات المعتدلة المؤيدة للوضع القائم «موضوعية» وأن أي شيء آخر ضرب من «البلاغة».

هذا النوع من التحيز، أي سوء تفسير الموضوعية هذا، هو الأكثر شيوعاً في الغرب في الوقت الراهن، فهو يخلط بين الموضوعية والتفاهة والهراء. ولأسباب سبق ذكرها، فإن أي حقيقة صريحة بشأن المؤسسات أو الأحداث السياسية لا بُدَّ أن تكون لها نتائج مثيرة للجدل، فهي سوف تضر ببعض مصالح الجماعة. وفي أي مجتمع تكون الجماعات السائدة هي تلك التي لديها أغلب ما يمكن إخفاؤه في ما يتعلق بطريقة عمل المجتمع. ولذلك فلا بُدَّ في أغلب الأحيان أن تكون

للتحليلات الصادقة مسحة نقدية، كي تبدو وكأنها عروض وليس بيانات موضوعية، كما جرى العرف على استخدام المصطلح. (يصدق هذا في البلدان الشيوعية كذلك إن هي بلغت نقطة السماح للروايات معتدلة الصراحة عن ماضيها بأن ترى النور). إن معظم دارسي المجتمع الإنساني يرون أن التعاطف مع ضحايا العمليات التاريخية والشك بشأن ادعاءات المنتصر يمثلان حارسين يحولان دون خداع الميثولوجيا السائدة لنا. إن الباحث الذي يحاول أن يكون موضوعياً يحتاج إلى هذه المشاعر كجزء من معدات عمله العادية.

الثبت التعريفي

إضفاء الصبغة التجارية (Commercialization): إدارة العمل على أساس تحقيق الربح المادي، فقد كانت الزراعة تتم على أساس تلبية حاجات مالك الأرض ومن يعملون عليها من الغذاء. وكان المحصول في أغلب الأحيان يُستغل في مكان إنتاجه. أما بعد إضفاء الصبغة التجارية على الزراعة، فقد أصبح الغرض الأساسي منها هو تسويق المحصول في المدن القريبة أو تصديره للخارج بهدف تحقيق الربح.

اقتصاد السوق (Market Economy): نظام اقتصادي فيه الدليل الوحيد للقرارات الاقتصادية وتحديد أسعار السلع والخدمات هو التفاعلات بين مواطني البلد والأعمال التجارية، فيما يكون هناك القليل من تدخل الدولة أو التخطيط المركزي. وتعمل الاقتصادات الحرة بافتراض أن قوى السوق، كالعرض والطلب، هي أفضل محدِّد لما فيه مصلحة الأمة.

اقتصاد موجَّه (Command Economy): الاقتصاد الذي تخططه الدولة وتديره. وتخصص الدولة الموارد للمصانع من خلال التخطيط المركزي. وهي في الوقت نفسه تحدد للمصانع ما تنتجه. ولا يستجيب هذا الاقتصاد المخطط مركزيّاً لطلبات المستهلكين ونزواتهم أو لتغيرات الظروف المفاجئة (مثل انخفاض إنتاجية المحصول أو حدوث تقلبات في الأسعار العالمية للمواد الخام).

البيوريتانيون (المتطهرون) (Puritans): أفراد طائفة بروتستانتية إنجليزية في القرنين السادس عشر والسابع عشر تميزت بتطرفها وتزمتها الديني. وكان هؤلاء يظنون أن حركة الإصلاح الإنجليزية لم تقطع شوطاً كافياً في إصلاح مبادئ الكنيسة وكانوا يرغبون في تنقية كنيستهم الوطنية من كلّ أثر للنفوذ الكاثوليكي.

ومع حصول هذه الطائفة على دعم كبير في أوائل القرن السابع عشر، إلا أن عودة الملكية في عام 1660 أعادت كذلك المذهب الإنجليكاني وطرد رجال الدين البيوريتانيين من كنيسة إنجلترا.

تبعية اقتصادية (Economic Dependence): حالة يرتبط بموجبها اقتصاد دولة ما بنمو اقتصاد دولة أخرى وتوسعه. وتأخذ علاقات التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية إذا استطاعت إحدى الدول المهيمنة أن تتوسع وتنمو ذاتياً، بينما لا تستطيع الدول الأخرى القيام بذلك إلا انعكاساً لتوسع الدول المهيمنة ونموها.

التحول الصناعي (الثورة الصناعية) (Industrialization): المقصود بالتحول الصناعي أو الثورة الصناعية عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي تتحول بمقتضاها جماعة بشرية ما من مجتمع ماقبل صناعي (اقتصاد نصيب الفرد فيه من رأس المال المتراكم منخفض) إلى مجتمع صناعي (الاقتصاد الرأسمالي المتطور). والثورة الصناعية جزء من عملية تحديث أوسع يرتبط فيها هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالتجديد التقني، ولاسيما تطور إنتاج الطاقة والمعادن واسع النطاق. وقد بدأ التحول الصناعي العالمي بالثورة الصناعية في القرن الثامن عشر في شمال غرب إنجلترا.

تسليع (Commodification/Commoditization): تحويل ما جرت العادة ألا يكون سلعة إلى سلعة، وتحويل العلاقات التي لا تشوبها الصفة التجارية، من قبل، إلى علاقات تجارية وتبادل وبيع وشراء. وأهم ما يميز التسليع أنه يجعل الحصول على عملية ما أو سلعة ما أو خدمة ما يسيراً بتوحيدها وتوفيرها وجعل تحمل تكلفتها ممكناً قدر الإمكان. وكان لتطور الصناعة والمواصلات والاتصالات دور كبير في تسليع الكثير من السلع والخدمات وجعل الحصول عليها ممكناً على نطاق واسع.

تقارب (Rapprochement): يعني التقارب في العلاقات الدولية إعادة العلاقات الودية بين دولتين، أما في المشهد السياسي داخل البلد الواحد فالتقارب يعني الجمع بين الفرقاء السياسين المختلفين.

التلقين (Indoctrination): عملية تحفيظ الأفكار والمواقف والإستراتيجيات المعرفية. ويتميز التلقين عن التعليم في أنه من غير المتوقع من الشخص الذي يتم تلقينه أن يشكّ في المبدأ الذي يتعلمه أو يبحثه بحثاً نقديّاً. وإذا كانت المجتمعات

الشمولية تتبع هذا المنهج، فإن المجتمعات الرأسمالية الغربية تتبع منهج غسيل المخ من خلال الإعلام في توجيه السلوك.

الثورة المجيدة (Glorious Revolution): قامت الثورة المجيدة عندما أخذ ويليام أوف أورانج العرش من الملك جيمس الثاني في عام 1688. وقبلت الملكية المشتركة للملك ويليام الثالث والملكة ماري الثانية المزيد من القيود التي فرضها البرلمان بما يزيد عما كان مفروضاً على من سبقهما من ملوك. لقد خلق الدستور الجديد توقعاً بأن الملوك اللاحقين سيظلون كذلك مقيدين بالبرلمان. وهناك من يقول إن التغييرات الدستورية جعلت حقوق المِلكية أكثر أماناً مما شجع على التنمية الاقتصادية.

جماعات المصالح (Interest Groups): مجموعات منظمة من الأفراد الذين يسعون إلى التأثير على السياسة العامة. وهي تهدف بذلك إما إلى إحداث تغييرات في السياسة العامة أو الحيلولة دون تلك التغييرات. وتسمى جماعات المصالح كذلك بجماعات الضغط وجماعات المصالح الخاصة، وحيث تطلق الحكومات التسمية الأخيرة على جماعات المعارضة.

جماعة النخبة (Elite Group): جماعة صغيرة داخل جماعة أكبر منها تضم أشخاصاً يتمتعون بمكانة فكرية أو اجتماعية أو اقتصادية أسمى. وعادةً ما يُنظر إلى أفراد النخبة على أنهم يتمتعون بقدر كبير من المعرفة أو السلطة داخل الجماعة الأكبر.

حراك اجتماعي (Social Mobility): درجة تغير الوضع الاجتماعي للفرد أو الأسرة أو الجماعة خلال حياتهم من نظام للتراتب الاجتماعي. ويوجد الحراك الاجتماعي، لأعلى ولأسفل، بشكل أكبر بكثير في البلدان التي تستخدم الإنجاز أساساً للمكانة. والحراك لأعلى تغير في مكانة الفرد يؤدي إلى حصوله على موقع أفضل في نظام المكانة. ويعتبر أبطال الرياضة، ولاسيما لاعبي كرة القدم، نموذجاً للحراك الاجتماعي الذي يقوم على الإنجاز.

حرب نفسية (Psychological Warfare): اتخذت الحرب النفسية مسميات عدة على امتداد القرن العشرين منها الدعاية (البروباغاندا) والحرب السياسية والعمليات النفسية. وهي تنطوي على أنشطة تستهدف إضعاف إرادة العدو وتعزيز الولاء والحصول على الدعم العسكري أو المعنوي من غير الملتزمين بذلك من خلال التحكم في الأخبار والمعلومات وإدارتها. وتكون الحرب النفسية أكثر تأثيراً عند اعتمادها على حقائق واحتمالات عسكرية.

الحروب النابليونية (Napoleonic Wars): الحروب التي وقعت بين الدول الأوروبية خلال فترة حكم نابليون بونابرت لفرنسا، وكان لفرنسا دور كبير في إشعال فتيلها. وتتراوح بداية تلك الحروب بين تولي نابليون الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1799 ودخول فرنسا حربها مع المملكة المتحدة في عام 1803. أما نهاية تلك الحروب فكانت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1815 بهزيمة نابليون في معركة ووترلو وتوقيع معاهدة باريس في العام نفسه.

حزب التوري (المحافظون) (Tory): صك اسم «توري» في أواخر القرن الثامن عشر لوصف المعارضين لحزب الويج. وتعني كلمة «توري» في اللغة الإيرلندية «الخارج عن القانون». وكان أعضاء حزب التوري منذ الثورة المجيدة حتّى قانون الإصلاح في عام 1832 يتميزون بميولهم الملكية وتأييدهم للكنيسة الإنجليزية ومعاداتهم للإصلاح. ومع ارتباط الحزب بمُلاك الأراضي والطبقة الأرستقراطية فقد سعى لتجاوز الحدود الاجتماعية.

حزب الويج (الأحرار) (Whig): أحد أكبر حزبين في إنجلترا والمملكة المتحدة في الفترة من القرن السابع عشر حتّى القرن التاسع عشر. وكان أعضاء الحزب يؤيدون الإصلاح. وجعلت الدلالات الأرستقراطية لاسم الحزب بعض الساسة يشيرون إلى أعضائه باسم الأحرار، غير أنه لم يصبح الاسم الرسمي للحزب إلا في عام 1868 حين أصبح ويليام غلادستون رئيساً للوزراء.

الحفارون (Diggers): جماعة من الشيوعيين الزراعيين نشطت في عامي 1649 و1650 بقيادة جيرارد وينستانلي وويليام أيفيرارد. وكان أفراد هذه الجماعة يدعون إلى أتاحة الأراضي الزراعية للفقراء كي يفلحونها. وتجمعت بالفعل جماعة منهم في جورج هيل بمقاطعة ساري وبدأت زراعة الأراضي المشاع في نيسان/أبريل من عام 1649. ولكن مستعمرتهم جرى تشتيتها في آذار/مارس من عام 1650 نتيجة للإجراءت القانونية والعنف الذي مارسه العامة ضدها.

حكم الأثرياء (Plutocracy): يُستخدم مصطلح «حكم الأثرياء» لوصف مفهومين أحدهما تاريخي يشير إلى السيطرة السياسية على الدولة بواسطة حكم القلة كما كان الحال في دول المدن باليونان القديمة والجمهوريات، بينما يشير المفهوم الثاني إلى التأثيرات الضخمة للأثرياء في العملية السياسية في المجتمع الحديث. وبينما تتركز السلطة والفرص داخل الطبقة الاجتماعية الثرية، تكون درجة التفاوت الاقتصادي كبيرة ويقل الحراك الاجتماعي.

حكم القلة (Oligarchy): شكل للحكم تكون فيه السلطة السياسية من

الناحية العملية في أيدي شريحة نخبوية صغيرة من شرائح المجتمع تتميز عمن سواها بالثروة أو السطوة العائلية أو القوة العسكرية. وربما يتطور حكم القلة إلى أشكال الحكم الأوتوقراطية (الاستبدادية) أو الملكية حين تصبح السيادة لأسرة ما على سائر الأسر، كما حدث في أوروبا في أواخر العصور الوسطى.

الحكم المطلق (Absolutism): نوع من المَلَكية الوطنية تكون فيه للملك سلطة عظمى ويُنظر إليه في الغالب برهبة وتبجيل، ومع ذلك فإن سلطة الملك تحد منها حاجته إلى دعم الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي. ومع خضوع الطبقة الأرستقراطية للملك وتوفيرها الدعم السياسي والعسكري له، فهي قد تتحداه أحياناً. ولذلك فهو يسعى للحصول على دعم وولاء تجار المدن ويمارس سلطاته من خلال البيروقراطية والجيش الدائم.

دعاة المساواة (Levelers): أعضاء حركة سياسية راديكالية إنجليزية ضمن القوى البرلمانية في أربعينيات القرن السابع عشر كانت تدعو إلى حقّ الذكور جميعاً في الاقتراع، والمساواة بين الناس جميعاً أمام القانون، والديمقراطية البرلمانية، والتسامح الديني.

الدولة (Body Politic): الدولة بوصفها هيئة سياسية. ويقصد بها كذلك أي من سلطات الدولة المدنية الفرعية كالإقليم أو المقاطعة أو المدينة أو الحي. وهي بصورة عامة المنطقة الجغرافية المرتبطة بحكومة ما على أي مستوى. وفي القرون السابقة كانت الدولة تعني الشخصية المادية للحاكم؛ أي الإمبراطور أو الملك أو الدكتاتور في الأنظمة الملكية والاستبدادية، والرئيس المنتخب في الجمهوريات.

الديمقراطية الليبرالية (Liberal Democracy): شكل للحكم تخضع فيه قدرة الممثلين المنتخبين على ممارسة سلطة اتخاذ القرار لحكم القانون، وعادةً ما يحكمها الدستور الذي يؤكّد حماية حقوق الأفراد وحرياتهم ويضع قيوداً على القيادات وعلى مدى ممارسة الأغلبية لإرادتها ضدّ حقوق الأقلية. وتتميز الديمقراطيات الليبرالية بالتسامح والتعددية. وتعود أصول الديمقراطية الليبرالية إلى أوروبا عصر التنوير.

رأس المال العامل (Working Capital): مقدار ما تملكه مؤسسة ما من أصول جارية في مقابل الالتزامات الجارية التي عليها. وأهمية رأس المال العامل في كونه المؤشر إلى ما تملكه المنظمة من سيولة مالية لإدارة الأعمال اليومية،

فكلما كان مقدار ما لدى المؤسسة من رأس المال العامل كانت فرصة نجاحها أكبر؛ لوجود إمكانية المزيد من توسيع وتحديث العمل بما تملكه من سيولة.

زراعة رأسمالية (Agrarian Agriculture): نمط الإنتاج الذي تختلف فيه أشكال الإنتاج بناءً على التوزيع الداخلي لحقوق الملكية وتدخل السوق. وتعرَّف حقوق الملكية بأنها مزايا تُكتسب لتصريف السلع ذات القيمة مقابل المكسب المادي. وتشمل هذه السلع الأرض والعمالة والسلع الرأسمالية وتكنولوجيا الزراعة ومحصول الأرض.

السخرة (Corvée): أحد أشكال الضريبة التي كان يدفعها الفلاحون، فالسخرة هي العمل غير مدفوع الأجر الذي يضطر أولو الأمر رعاياهم إلى القيام به. وهي تختلف عن العبودية في أن العمال في هذه الحالة لا يكونون مملوكين ملكية صريحة، ذلك أنهم أحرار في جوانب عديدة غير التزامهم بأعمال السخرة. وكان نظام السخرة معمولاً فيه قديماً وحديثاً في مصر وروما والصين واليابان وفرنسا (في القرنين 17 و18).

الشمولية (Totalitarianism): نظام حكم وأيديولوجيا تخضع فيهما الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية جميعها لأهواء حكام الدولة. ويعتمد الناس في الشمولية بالكامل على رغبات ونزوات الحزب الحاكم وزعمائه. والبلاد التي وُصفت حكوماتها بالشمولية ألمانيا هتلر، والاتحاد السوفياتي، والصين ماو تسي تونج، وإيطاليا موسوليني، وكوريا الشمالية في عهد كيم إيل سونج.

الطبقات العليا المالكة للأراضي (Landed Upper Classes): الطبقات التي سيطرت على معظم الأراضي الزراعية والثروة في إنجلترا وكان ظهورها في العصور الوسطى. أصبح أفراد هذه الطبقة من النبلاء أو الأرستقراطيين، وكانت لهم أدوار سياسية مهمة في مجالس الملك ومجلس اللوردات.

طبقة الأعيان (Gentry): طبقة مُلاك الأراضي الإنجليز التي تأتي من حيث الترتيب دون طبقة النبلاء مباشرةً. وبذلك وُصِف أفرادها بأنهم «نوع من أقل النبلاء قدراً». وهناك رأي يقول إن هذه الطبقة تكونت في الفترة ما بين منتصف القرن الثالث عشر ومنتصف القرن الرابع عشر. وكان من حقّ أفراد طبقة الأعيان الترشح لعضوية مجلس العموم.

طبقة صغار مُلاك الأراضي (Yeomanry): طبقة مُلاك الأراضي التي تأتي من حيث الترتيب دون طبقة الأعيان في الفترة من القرن الرابع عشر حتّى القرن الثامن عشر. وكان لدى معظم أفراد هذه الطبقة خدم وعمال يعملون معهم في زراعة الأراضي. وكان منهم من هو أكثر ثراءً من صغار أفراد طبقة الأعيان، غير أنهم ظلوا باختيارهم يصنِّفون على أنهم ينتمون إلى طبقة صغار المُلاك.

عصيان مدني (Civil Disobedience): رفض الامتثال للقانون أو اتباع السياسة التي يُعتقد أنها ظالمة. ويقيم ممارسو العصيان المدني أعمالهم على أساس من الحق الأخلاقي. وعادةً ما يستخدمون تكتيكات غير عنيفة في المقاومة السلبية من أجل لفت قدر أوسع من الانتباه للظلم. ويتخذ العصيان المدني أشكال مظاهرات الشوارع والمسيرات واحتلال المباني والإضرابات وغيرها من أشكال المقاومة الاقتصادية. ومن أشهر من اتبعوا أسلوب العصيان المدني غاندي في الهند ومارتن لوثر كنج في أمريكا.

عودة الملكية (Restoration): عودة الملكية الإنجليزية والملكية الإسكوتلندية والملكية الأيرلندية تحت حكم الملك تشارلز الثاني بعد الحرب الأهلية الإنجليزية. وقد دخل تشارلز لندن في التاسع والعشرين من أيار/ مايو (عيد ميلاده) عام 1660. وجرت مراسم تتويجه ملكاً في كنيسة وستمنستر في الثالث والعشرين من نيسان/ أبريل عام 1661.

الفاشية (Fascism): شكل من أشكال الأيديولوجيا اليمينية التي تحتفي بالأمة أو العِرق كمجتمع عضوي يتجاوز أي ولاء آخر. وهي تشدد على خرافة إعادة الميلاد القومي أو العرقي بعد فترة من التدهور أو الانهيار. ولتحقيق هذه الغاية تدعو إلى «الثورة الروحية» ضدّ علامات التخلف الروحي كالفردية والمادية وتسعى إلى التخلص من القوى والجماعات «الغريبة» التي تهدد المجتمع العضوي. وهي تشجع التفوق العرقي والتوسع الإمبريالي والإبادة الجماعية. وتستغل الفاشية التنظيمات الجماهيرية للدمج والسيطرة، كما تستخدم العنف المنظم وترفض المبادئ الليبرالية الخاصة بحقوق الفرد واستقلاله، وترفض كذلك التعددية السياسية.

قانون الإصلاح (Reform Bill /Reform Act): قانون أقره البرلمان البريطاني في عام 1832 وأدخل تغييرات واسعة النطاق على النظام الانتخابي في المملكة المتحدة. وأعطى القانون مقاعد في مجلس العموم للمدن الكبيرة التي ظهرت أثناء

الثورة الصناعية، كما زاد من عدد الأشخاص الذين يحقّ لهم التصويت، إلى جانب زيادة حجم الدائرة بنسبة 50 ـ 80 في المئة.

محطمو الآلات (Luddites): حركة اجتماعية قام بها النساجون البريطانيون في أوائل القرن التاسع عشر احتجاجاً على التغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية وشعروا أنها تهدد حياتهم، كالأنوال الضخمة التي لا تحتاج إلى صُناع مهرة لتشغيلها. وكانت هذه الحركة قوية إلى حدّ الدخول في معارك مع الجيش البريطاني. ويُطلق اسم هذه الحركة على كلّ من يعارض التقدّم التقني والتحول التقني.

النزعة العسكرية (Militarism): حكم المجتمع بمفاهيم تتجسد في الثقافة العسكرية وميراثها. ويعتقد الوزراء أن النظام له الأولوية الاجتماعية العليا، ويزعمون أن تطوير الجيش والحفاظ عليه يضمن النظام الوطني والاجتماعي. كما يعتقدون أن أفضل طريقة للحفاظ على السياسة الوطنية هي الاستعداد للعمليات العسكرية والقيام بها. والعسكرية غير ديمقراطية، بل ومعادية للديمقراطية، ولذلك فهي تزدهر في النظريات الشمولية كالفاشية.

النظام القديم (Ancient Regime): يشير هذا المصطلح في المقام الأول إلى النظام الاجتماعي والسياسي الأرستقراطي في فرنسا في عصر أسرتي فالوا وبوربون في الفترة من القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر حيث قضت عليه الثورة الفرنسية في عام 1789. وقد استخدمه الثوار الفرنسيون للترويج للقضية الجديدة وتشويه سمعة النظام القائم. يُطلق هذا المصطلح بصفة عامة على أي نظام يشترك في ملامحه مع النظام الفرنسي القديم.

الهوية المؤسسية (Corporate Identity): شخصية الشركة أو المؤسسة التي يُقصد بها التوافق مع تحقيق الأهداف التجارية وتيسيره. أما من الناحية الاجتماعية فيشير هذا المصطلح إلى حرص الأقليات في المجتمعات الكبرى على أن يكون لِكُلّ منها شخصيتها التي تميزها عمن سواها من الجماعات، وذلك بما لأفرادها من تجارب مشابهة، ولاحتمال معاناتهم من تمييز مشابه، ولأن لهم قيماً ثقافية وحدوداً اقتصادية مشابهة. وفي هذه الحالة يتم تعزيز الهوية المؤسسية بتقوية وتشجيع أنشطة كتعليم اللغة الأم وممارسة الطقوس والعادات الاجتماعية وعدم الزواج من خارج الجماعة.

ثبت المصطلحات

إجبار الأهالي على تقديم لوازم الجيش	Requisition
احتكار السلطة	Monopoly of Power
احتياطي عائلي	Reserve Familale
إحياء الثقافة الوطنية	Nativism
أراض مشاع	Commons
أرستقراطية فلاحية	Peasant Aristocracy
إزاحة اجتماعية	Social Dislocation
إزاحة سياسية	Political Dislocation
إسراع ببطء	Festina Lente
أسرة معيشية	Household
أسعار التجزئة	Retail Prices
اسم قديم للجمعية الوطنية في فرنسا	Estates general (Fr.)
اشتراكية وطنية	National Socialism
أصحاب النزعة العسكرية	Militarists
إصلاح ديمقراطي	Democratic Reform
إصلاح زراعي	Agrarian Reforms
إضفاء الصبغة التجارية على الزراعة	Commercialization of Agriculture

Commercialization	إضفاء الصبغة التجارية
Frame of Mind	إطار عقلي
Reconstruction	إعادة البناء
Restoration of Monarchy	إعادة المَلَكية
Emancipation Declaration	إعلان تحرير العبيد
Riots	أعمال شغب
Bloody Repressions	أعمال قمع دموية
Notables	أعيان
Exaction	اغتصاب الأموال عنوةً
Latifundia Economy	اقتصاد الأملاك الشاسعة
Market Economy	اقتصاد السوق
Controlled Economy	اقتصاد موجَّه
Money Economy	اقتصاد نقدي
Self Sufficiency	اكتفاء ذاتي
Swadishi	اكتفاء ذاتي (الهند)
Revolutionary Coercion	إكراه ثوري
Nation in Arms	أمة مسلحة
Rationalized Production	إنتاج مُرَشَّد
Uprising	انتفاضة
Social Upheaval	انتفاضة اجتماعية
Opportunism	انتهازية
Demoralization	انهيار خلقي
Kinship Bands	أواصر قربى
Impartial Investigator	باحث محايد

Community Development Programs	برامج تنمية المجتمع
Rural Proletariat	بروليتاريا ريفية
Capital Construction	بناء رأسمالي
Substructure	بناء قاعدي
Social Structure	بنية اجتماعية
Class Structure	بنية طبقية
Superstructure	بنية فوقية
Petty Bourgeoisie	بورجوازية صغيرة
Paulette (Fr.)	بوليت (ضريبة كان يدفعها أصحاب المناصب [فرنسا])
Agrarian Bureaucracy	بيروقراطية زراعية
Royal Bureaucracy	بيروقراطية مَلَكية
Puritans	بيوريتانيون (تطهريون)
Rationalizations	تبريرات
Economic Dependence	تبعية اقتصادية
Vassalage	تبعية إقطاعية
Class Alignments	تحالفات طبقية
Modernization	تحديث
Conservative Modernization	تحديث محافظ
Capitalist Transformation	تحول رأسمالي
Industrialization	تحول صناعي
Capitalist Accumulation	تراكم رأسمالي
Social Composition	تركيبة اجتماعية
Genetic Sequence	تسلسل وراثي
Commoditization	تسليع

Sumptuary Legislation	تشريع ضاغط للإنفاق
Preconception	تصور مسبق
Preconceptions	تصورات مسبقة
Voting by Head	تصويت بالرأس
Voting by Order	تصويت بالطبقة
Solidarity	تضامن
Inflation	تضخم
Nationalist Extremism	تطرف قومي
Patriotic Extremism	تطرف وطني
Pluralism	تعددية
Fanaticism	تعصب
Racial Superiority	تفوق عنصري
Rapprochement	تقارب
Overhead Costs	تكاليف إضافية
Indoctrination	تلقين (سياسي أو ديني)
Social Cohesion	تماسك اجتماعي
Armed Insurrection	تمرد مسلح
Social Continuity	تواصل اجتماعي
Territorial Expansion	توسع إقليمي
Undercurrents	تيارات تحتية
Revisionist Currents	تيارات تحريفية
Jaquerie (Fr.)	ثوار/ فلاحون في الثورة الفرنسية
Puritanism	ثورة بيوريتانية
Industrialism	ثورة صناعية

French Revolution	ثورة فرنسية
Glorious Revolution	ثورة مجيدة
Counterrevolution	ثورة مضادة
Revolution From Above	ثورة من أعلى
La Montagne (Fr.)	جبل (فصيل راديكالي فرنسي أثناء الثورة)
Dominant Groups	جماعات سائدة
Interest Groups	جماعات المصالح
Black Hundreds	جماعة المئات السود الروسية
Status Group	جماعة المكانة
Elite Group	جماعة النخبة
Radical Republicans	جمهوريون راديكاليون
Social Rigidity	جمود اجتماعي
Marital Status	حالة اجتماعية
Social Mobility	حراك اجتماعي
Civil War	حرب أهلية
Communal Warfare	حرب طائفية
Bauernkrieg (Ger.)	حرب الفلاحين
Psychological Warfare	حرب نفسية
Hypernationalist Movements	حركات قومية متطرفة
Anticapitalist Movements	حركات معادية للرأسمالية
Federalist Movement	حركة فدرالية
Napoleonic Wars	حروب نابليونية
Whig	حزب الأحرار (في إنجلترا)
Tory	حزب المحافظين (في إنجلترا)

حضارات ماقبل صناعية	Preindustrial Civilizations
حفارون (دعاة المساواة بين الطبقات)	Diggers
حقّ الإبن الأكبر في إرث التركة كاملة	Primogeniture
حقّ الذكور في الاقتراع	Manhood Suffrage
حقوق إقطاعية	Feudal Rights
حقوق خاصة شرفية	Honorific Prerogatives
حكم الأثرياء	Plutocracy
حكم الاثنين	Duumvirate
حكم القلة	Oligarchy
حكم مطلق	Absolutism
حكم ملكي مطلق (استبداد ملكي)	Royal Absolutism
حكومة برلمانية (الحكومة الإنجليزية 1649/ 1661)	Commonwealth
حيّ المال في لندن	The City of London
حياد علمي	Scientific Neutrality
خطّة خمسية	Five-Year Plan
خنق اقتصادي	Economist Strangulation
خوف كبير	Grand Peur (Fr.)
دستور مدني للإكليروس	Civil Constitution of Clergy
دعاة المساواة بين الطبقات	Levelers
دكتاتورية ثورية	Revolutionary Dictatorship
دكتاتورية شيوعية	Communist Dictatorship
دنيوية (علمانية)	Secularism
دورة زراعية	Agricultural Cycle
دولة تشاركية	Corporative State

Body Politic	دولة، بوصفها هيئة سياسية
Mass Democracy	ديمقراطية جماهيرية
Liberal Democracy	ديمقراطية ليبرالية
Revolutionary Radicalism	راديكالية ثورية
Working Capital	رأس المال العامل
Visible Capital	رأس المال المنظور
Agrarian Capitalism	رأسمالية زراعية
Industrialists	رجال الصناعة
Manorial Reaction	رجعية إقطاعية
The Pilgrimage of Grace	رحلة الغفران
Overcapitalization	رسملة مفرطة
White Terror	رعب أبيض (في فرنسا)
Vain pâture (Fr.)	رعي على المشاع
Common Welfare	رفاه عام
Commercial Agriculture	زراعة تجارية
Labor-Intensive Agriculture	زراعة كثيفة العمالة
Capital-Intensive Agriculture	زراعة كثيفة رأس المال
Corvée (Fr.)	سخرة
Floating Population	سكان مترحلون
Line of Descent	سلالة النسب
Hoarded Goods	سلع مكتنزة
Bax Britannica	سلم بريطاني
Preindustrial Traits	سمات ماقبل صناعية
Competitive Market	سوق تنافسية

Labor Market	سوق العمل
New Economic Policy	سياسة اقتصادية جديدة (روسيا)
Protectionist Tariff Policy	سياسة التعرفة الجمركية
Expansionist Policy	سياسة توسعية
Seigneur	سيد إقطاعي
Junker (Ger.)	سيد إقطاعي (في ألمانيا)
Single-Handed Control	سيطرة الفرد الواحد
Quartering	شعار النبالة
Tiers Etat	شعب (الناس من غير النبلاء والإكليروس)
Populist	شعبوي
Nationalist Sentiment	شعور قومي
Totalitarian	شمولي
Totalitarianism	شمولية
Communism	شيوعية
Class Conflict	صراع طبقي
Sectional Struggle	صراع فئوي
Kinship Ties	صلات القرابة
Ballot Boxes	صناديق الاقتراع
Opinion Makers	صُنَّاع الرأي
Capitalist Industry	صناعة رأسمالية
Revolutionary Necessity	ضرورة ثورية
Manor	ضيعة الإقطاعي
Taoism	طاوية
Leisured Classes	طبقات مرفهة متمتعة بوقت الفراغ

Landed Aristocracy	طبقة أرستقراطية مالكة للأراضي
Gentry	طبقة الأعيان
Yeomanry	طبقة صغار مُلاك الأراضي
Noblesse de Robe	طبقة نبلاء الرداء
Noblesse d'epée	طبقة النبلاء الفرسان
Middle Class	طبقة وسطى
Artisan Castes	طوائف الصناع
Intellectual Obscurantism	ظلامية فكرية
Plantation Slavery	عبودية المزارع (في الولايات المتحدة)
Satiagraha	عدم التعاون السلمي (الهند)
Civil Disobedience	عصيان مدني
Utilitarian Complex	عقدة شمولية
Critical Rationality	عقلانية نقدية
Scholastic Sterility	عقم تعليمي
Primitive Commercial Relationships	علاقات تجارية بدائية
Market Relationships	علاقات السوق
Sinologist	علم صينيات
Servile Labor	عمالة العبيد
Fascism	فاشية
Surplus	فائض
Economic Surplus	فائض اقتصادي
Agricultural Surplus	فائض زراعي
Surplus Work	فائض العمل
Surplus Labor Power	فائض قوة العمل

Corruption	فساد
Radical Faction	فصيل راديكالي
Reform Bell	قانون الإصلاح
Maximum General	قانون الحد الأقصى للأسعار
Civil Code	قانون مدني
Euthanasia	قتل رحيم
Clandestine Services	قداسات تُقام سراً
Productive Capacity	قدرة إنتاجية
Fictive Kinship	قرابة مصطنعة
Compulsory Loan	قروض إجبارية
Manor	قصر صاحب الضيعة
Private Sector	قطاع خاص
Public Sector	قطاع عام
Revolutionary Repression	قمع ثوري
Corn Laws	قوانين القمح
Revolutionary Impulse	قوة دفع ثورية
People's Livelihood	قوت الشعب
Representative Value	قيمة تمثيلية
Depression	كساد اقتصادي
Nardoniki	كلمة روسية معناها «التوجه إلى الناس»
Swaraj	كلمة من أصل سنسكريتي معناها الحكم الذاتي
Sans Culottes (Fr.)	لامتسرولون
Committee of Public Safety	لجنة السلامة العامة
Philistine	مادي النزعة

Parasitic Landlord	مالك الأرض الطفيلي
Squire	مالك الضيعة الإنجليزي
Absentee	مالك لا يقيم على أملاكه
Doctrine of Nonviolence	مبدأ اللاعنف
Reactionary Syndrome	متلازمة رجعية
Fascist Syndrome	متلازمة فاشية
Enrages	مجانين (متطرفون ديمقراطيون)
Capitalist Society	مجتمع رأسمالي
Agrarian Society	مجتمع زراعي
Precommercial Society	مجتمع ماقبل تجاري
Premodern Societies	مجتمعات ماقبل حديثة
Luddites	محطمو الآلات
Star Chamber	محكمة/ قاعة النجوم
Parlement (Fr.)	محكمة الاستئناف في فرنسا ماقبل الثورة
Court of Request	محكمة المطالبات
Subversive Doctrine	مذهب هدّام
Positivism	مذهب وضعي
Sumptuary Edicts	مراسيم ضاغطة للإنفاق
Transitional Stage	مرحلة انتقالية
Collective Farms	مزارع جماعية
Sharecropping	مزارعة
Feudal Dues	مستحقات إقطاعية
Colonists	مستوطنون
Confiscation	مصادرة

Speculator	مُضارب
Antimodern	معادٍ للحداثة
Anticapitalism	معاداة الرأسمالية
Objective Criteria	معايير موضوعية
Private Ownership	مِلكية خاصة
State Ownership	مِلكية الدولة
Capitalist Practices	ممارسات رأسمالية
Antislavery	مناهض للعبودية
Assolement force (Fr.)	مناوبة زراعية جبرية
(Untouchables	منبوذون (أفراد إحدى طوائف الهند)
Revisionist Historian	مؤرخ تحريفي
Precapitalist Institutions	مؤسسات ماقبل رأسمالية
Objectivity	موضوعية
Chartism	ميثاقية
Nazism	نازية
Nazis	نازيون
Hobereau	نبيل ريفي يعيش على أملاكه
Revisionism	نزعة تحريفية
Conservative Revisionism	نزعة تحريفية محافظة
Neutralism	نزعة حيادية
Behaviorism	نزعة سلوكية
Parochialism	نزعة شديدة المحلية
Amoral Familism	نزعة عائلية أخلاقية
Militarism	نزعة عسكرية

Materialism	نزعة مادية
Localism	نزعة محلية أو إقليمية
Anti-Intellectualism	نزعة معادية للفكر
Superpatriotism	نزعة وطنية متعصبة
Patrilineal Linage	نسب أبوي
Tax Farming System	نظام الالتزام (ضرائب الأراضي الزراعية)
Parliamentary Regime	نظام برلماني
Oppressive Agrarian Order	نظام زراعي قمعي
Preindustrial Agrarian System	نظام زراعي ماقبل صناعي
Caste System	نظام الطائفة
Labor-Repressive System	نظام قامع للعمالة
Ancient régime (Fr.)	نظام قديم
Precommercial System	نظام ماقبل تجاري
Anticapitalist Outlook	نظرة معادية للرأسمالية
Marxist Theory	نظرية ماركسية
Theory and Practice	نظرية وتطبيق
Historist Criticism	نقد تاريخاني
Tight Currency	نقد عزيز
Industrial Growth	نمو صناعي
Levé en masse (Fr.)	هَبَّة الشعب للدفاع
Corporate Identity	هوية مؤسسية
Heimat (Ger.)	وطن
Bailiff	وكيل الأملاك (ناظر الدائرة)
Comprador	وكيل تجاري



المراجع

Books

Advielle, Victor. *Histoire de Gracchus Babeuf et du babouvisme d'après de nombreux documents inédits*. Paris: L'Auteur, 1884. 2 vols.

Agrarian China: Selected Source Materials from Chines Authors. London: Allen & Unwin, 1939.

Allen, George Cyril. *A Short Economic History of Modern Japan, 1867-1937*. [2d Rev. Ed.]. London: Allen & Unwin, [1962]; 1946.

——— and Audrey G. Donnithorne. *Western Enterprise in Far Eastern Economic Development, China and Japan*. London: Allen & Unwin, 1954.

Andreano, Ralph (ed.). *The Economic Impact of the American Civil War*. Cambridge [Mass.]: Schenkman Pub. Co., 1962.

Anstey, Vera. *The Economic Development of India*. 4th Ed. London; New York: Longmans, Green, 1952.

Aptheker, Herbert. *American Negro Slave Revolts*. New York: [n. pb.], 1943.

Ashton, Thomas Southcliffe. *An Economic History of England: The 18th Century*. London: Methuen, [1955]. (An Economic History of England)

Aston, Trevor Henry (ed.). *Crisis in Europe, 1560-1660*. With an Introd. by Christopher Hill. New York: Basic Books, [1965].

Aubin, Gustav. [*Zur Geschichte des gutsherrlich-bäuerlichen Verhältnisses in Ostpreussen von der Gründung des Ordensstaates bis zur Steinschen Reform*.] Leipzig: Duncker & Humblot, 1910.

Augé-Laribé, Michel. *La Politique agricole de la France de 1880 à 1940*. Paris: Presses universitaires de France, 1950.

Babeuf, Français Noël. *Pages choisies de Babeuf, recueillies, commentées,*

annotées, avec une introduction et une bibliographie critique. [Préface de Georges Lefebvre]. Paris: Libr. Armand Colin, 1935. (Les Classiques de la révolution française, publiés sous la direction d'Albert Mathiez et Georges Lefebvre)

Baden-Powell, Baden Henry. *The Indian Village Community Examined with Reference to the Physical, Ethnographic, and Historical Conditions of the Provinces*. London; New York [etc.]: Longmans, Green, and Co., 1896.

———. *The Land-Systems of British India*. Oxford: Clarendon Press, 1892. 3 vols.

Bailey, Frederick George. *Caste and the Economic Frontier; a Village in Highland Orissa*. [Manchester]: Manchester University Press, [1957].

Balazs, Etienne. *Chinese Civilization and Bureaucracy; Variations on a Theme*. Translated by H. M. Wright. Edited by Arthur F. Wright. New Haven: Yale University Press, 1964.

Banfield, Edward C. *The Moral Basis of a Backward Society*. With the Assistance of Laura Fasano Banfield. Photos by the Author. Glencoe, Ill.: Free Press; [Chicago]: Research Center in Economic Development and Cultural Change, University of Chicago, [1958].

Barber, Elinor G. *The Bourgeoisie in 18th Century France*. Princeton: Princeton University Press, 1955.

Beal, Edwin George. *The Origin of Likin, 1853-1864*. Cambridge: Chinese Economic and Political Studies, Harvard University; Distributed by Harvad University Press, 1958. (Chinese Economic and Political Studies. Special Series)

Beale, Howard Kennedy. *The Critical Year; a Study of Andrew Johnson and Reconstruction*. New York: F. Ungar Pub. Co., [1958]. (American Classics)

———. ———. New York: Harcourt, Brace and Company, [1930].

Beals, Alan R. *Gopalpur; a South Indian Village*. New York: Holt, Rinehart and Winston, [1963].

Beard, Charles Austin and Mary Ritter Beard. *The Rise of American Civilization*. Decorations by Wilfred Jones. New Edition, 2 Vol. in one, Revised and Enlarged. New York: MacMillan, 1945.

Beardsley, Richard King, John W. Hall [and] Robert E. Ward. *Village Japan*. [Chicago]: University of Chicago Press, [1959].

Bellah, Robert Neelly. *Tokugawa Religion; the Values of Pre-industrial Japan.* Glencoe, Ill.: Free Press, [1957].

Benedict, Ruth. *The Chrysanthemum and the Sword; Patterns of Japanese Culture.* Boston: Houghton Mifflin Company, 1946.

Bennett, Henry Stanley. *Life on the English Manor; a Study of Peasant Conditions, 1150-1400.* Cambridge [Eng.]: The University Press, 1937.

Berkov, Robert. *Strong Man of China; the Story of Chiang Kai-shek.* Boston: Houghton Mifflin, 1938.

[Berlin, P. A. *Russkaya burzhuazia v staroye i novoye vremya.* Moscow: [n. pb.], 1922].

Bland, John Otway Percy. *China under the Empress Dowager.* London: W. Heinemann, 1911.

Bloch, Marc. *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française.* Avertissement au lecteur de Lucien Febvre. Nouvelle édition. Paris: Armand Colin, 1952-1956. 2 vols.

Blum, Jerome. *Lord and Peasant in Russia, from the Ninth to the Nineteenth Century.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1961.

Blunt, Edward Arthur Henry. *The Caste System of Northern India.* London; New York; Bombay: H. Milford; Oxford University Press, 1931.

Bois, Paul. *Paysans de l'ouest, des structures économiques et sociales aux options politiques depuis l'époque révolutionnaire dans la Sarthe.* Le Mans: Impr. M. Vilaire, [s. d.] (Thèse. Lettres. Paris. 1960)

Borton, Hugh. *Japan Since 1931, its Political and Social Developments.* New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1940.

———. *Peasant Uprisings in Japan of the Tokugawa Period.* [New York: n. pb., 1937].

Bourgin, Georges (ed.). *Le Partage des biens communaux: Documents sur la préparation de la loi du 10 juin 1793.* Paris: Impr. nationale, 1908. (Collection de documents inédits sur l'histoire économique de la révolution française)

Bowden, Peter James. *The Wool Trade in Tudor and Stuart England.* London: Macmillan and C; New York: St Martin's Press, 1962.

Bracher, Karl Dietrich, Wolfgang Sauer [und] Gerhard Schulz. *Die nationalsozialistische Machtergreifung; Studien zur Errichtung des totalit*ären *Herrschaftssystems in Deutschland 1933/34.* Köln: Westdeutscher Verlag,

1960. (Schriften des Instituts für Politische Wissenschaft; Bd. 14)

Braibanti, Ralph and Joseph J. Spengler (eds.). *Administration and Economic Development in India*. Durham, N. C.: Published for the Duke University Commonwealth-Studies Center, 1963. (Duke University. Commonwealth-Studies Center. Publications; 18)

Brandt, Conrad. *Stalin's Failure in China, 1924-1927*. Cambridge: Harvard University Press, 1958. (Russian Research Center Studies)

———, Benjamin Schwartz and John King Fairbank. *A Documentary History of Chinese Communism*. London: G. Allen & Unwin, 1952. (Russian Research Center Studies; v. 6; Harvard University. Russian Research Center)

Brayne, Frank Lugard. *The Remaking of Village India, being the Second Edition of «Village uplift in India»*. With Forewords by H. E. Sir Malcolm Hailey and H. E. Sir G. F. De Montmorency. London: H. Milford; New York: Oxford University Press, 1929.

Brecher, Michael. *Nehru; a Political Biography*. London; New York: Oxford University Press, 1959.

Briggs, Asa. *The Age of Improvement*. London: Longmans, Green, 1959. (History of England; vol. 8)

———. *Chartist Studies*. London; New York: [n. pb.], 1962.

Brown, Delmer Myers. *Nationalism in Japan; an Introductory Historical Analysis*. Berkeley: University of California Press, 1955.

Brunton, Douglas and Donald H. Pennington. *Members of the Long Parliament*. Introd. by R. H. Tawney. London: Allen & Unwin, [1954].

Buchanan, Francis. *An Account of the District of Bhagalpur in 1810-11*. Printed from the Buchanan mss. in the India Office Library, with the Permission of the Secretary of State for India in Council. Patna: Pub. on Behalf of the Bihar & Orissa Research Society by Rai Bahadur Radha Krishna Jalan, 1939.

———. *An Account of the District of Purnea in 1809-10*. Patna: The Bihar and Orissa Research Society, 1928.

———. *An Account of the District of Shahabad in 1809-10*. Patna: Pub. on Behalf of the Bihar & Orissa Research Society by the Hon'ble Rai Bahadur Radha Krishna Jalan, 1934-.

———. *A Journey from Madras Through the Countries of Mysore, Canara, and Malabar, Performed under the Orders of the Most Noble the Marquis*

Wellesley, Governor General of India, for the Express Purpose of Investigating the State of Agriculture, Arts, and Commerce; the Religion, Manners, and Customs; the History Natural and Civil, and Antiquities, in the Dominions of the Rajah of Mysore, and the Countries Acquired by the Honourable East India Company. Pub. under the Authority.... of the Honourable the Directors of the East India Company. London: T. Cadell and W. Davies, 1807. 3 vols.

Buck, John Lossing. *Land Utilization in China, a Study of 16,786 Farms in 168 Localities, and 38,256 Farm Families in Twenty-Two Provinces in China, 1929-1933.* Shanghai, China: The Commercial Press, ltd., [1937].

The Cambridge History of India. Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1922-1937. 6 vols.

Cameron, Meribeth Elliott. *The Reform Movement in China, 1898-1912.* Stanford University, Calif.: Stanford University Press; London, H. Milford: Oxford University Press, 1931.

Campbell, George. *Modern India; a Sketch of the System of Civil Government. To which is Prefixed, Some Account of the Natives and Native Institutions.* London: J. Murray, 1852.

Campbell, Mildred. *The English Yeoman under Elizabeth and the Early Stuarts.* [London: n. pb., 1960].

Carré, Henri. *La Noblesse de France et l'opinion publique au XVIIIe siècle.* Paris: E. Champion, 1920.

Carsten, Francis Ludwig. *The Origins of Prussia.* Oxford: Clarendon Press, 1954.

Carus-Wilson, Eleanora Mary. *Essays in Economic History; Reprints Edited for the Economic History Society.* London: E. Arnold, [1954-1962]. 3 vols.

Cecil, David. *Melbourne.* Indianapolis: Bobbs-Merrill, [1954].

Census of Great Britain, 1851. Population Tables... Report, and Summary Tables. London: [n. pb.], 1852-1854.

Chang, Chung Li. *The Chinese Gentry; Studies on their Role in Nineteenth-Century Chinese Society.* Introd. by Franz Michael. Seattle: University of Washington Press, 1955. (University of Washington Publications on Asia)

———. *The Income of the Chinese Gentry.* Introd. by Franz Michael. Seattle: University of Washington Press, 1962. (University of Washington Publications on Asia)

Chattopadhyaya, Haraprasad. *The Sepoy Mutiny, 1857. A Social Study and Analysis*. [With Maps]. Calcutta: Bookland, 1957.

Chaudhuri, Sashi Bhusan. *Civil Disturbances During the British Rule in India, 1765-1857*. Calcutta: World Press, 1955.

———. *Civil Rebellion in the Indian Mutinies, 1857-1859*. Calcutta: World Press Private, 1957.

Ch'ên, Jerome. *Mao and the Chinese Revolution. With Thirty-Seven Poems by Mao Tse-tung*. Translated from the Chinese by Michael Bullock and Jerome Ch'ên. London; New York: Oxford University Press, 1965.

Chiang, Kai-shek. *China's Destiny*. New York: The Macmillan Company, 1947.

Chiang, Siang-tseh. *The Nien Rebellion*. Seattle: University of Washington Press, 1954. (University of Washington Publications on Asia)

China-United States Agricultural Mission. *Report*. Washington: [n. pb.], 1947. (U. S. Office of Foreign Agricultural Relations. Report no. 2)

Ch'ü T'ung-tsu. *Local Government in China under the Ch'ing*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962. (Harvard East Asian Studies; 6)

Clapham, John Harold. *An Economic History of Modern Britain, the Early Railway Age, 1820-1850*. Cambridge: Cambridge University Press, 1950.

Cobb, Richard. *Les Armées révolutionnaires*. [Paris]: Mouton, 1961-1963. 2 vols. (Société et idéologies. 1. sér.: Etudes 2)

Cobban, Alfred. *The Social Interpretation of the French Revolution*. Cambridge: University Press, 1964. (The Wiles Lectures; 1962)

Cohen, Jerome Bernard. *Japan's Economy in War and Reconstruction*. With a Foreword by Sir George Sansom. Minneapolis: Univ. of Minnesota Press, 1949.

Cole, George Douglas Howard and Raymond William Postgate. *The British People, 1746-1946*. With 24 Maps and Charts. New York: A. A. Knopf, 1947.

Colebrooke, Henry Thomas. *Remarks on the Husbandry and Internal Commerce of Bengal*. Calcutta: [n. pb.], 1804.

Colegrove, Kenneth Wallace. *Militarism in Japan*. Boston; New York: World Peace Foundation, 1936. (World Affairs Books; no. 16)

Coulborn, Rushton (ed.). *Feudalism in History*. With Contributions by Joseph R. Strayer [and Others]; Forword by A. L. Kroeber. Princeton: Princeton University Press, 1956.

Craig, Albert M. *Chōshū in the Meiji Restoration.* Cambridge; Massachusetts: Harvard University Press, 1961.

Craven, Avery. *The Coming of the Civil War.* 2d Ed. Chicago: University of Chicago Press, [1957].

———. *The Growth of Southern Nationalism, 1848-1861.* [Baton Rouge]: Louisiana State University Press [and] the Littlefield Fund for Southern History of the University of Texas [Austin], 1953. (A History of the South; v. 6)

Crook, David and Isabel Crook. *Revolution in a Chinese Village, Ten Mile Inn.* London: Routledge and Paul, [1959]. (International Library of Sociology and Social Reconstruction)

Current, Richard Nelson. *Old Thad Stevens, a Story of Ambition.* Madison: The University of Wisconsin Press, 1942.

Dalin, Viktor Moiseevich. *Grakkh Babef nakanune i vo vremia Velikoi frantsuzskoi revoliutsii.* Moscow: [n. pb., 1963].

Darling, Malcolm. *The Punjab Peasant in Prosperity and Debt.* With a Foreword by Sir Edward Maclagan. 4th Ed. [Bombay; New York]: Indian Branch; Oxford Univ. Press, [1947].

Davis, Kingsley. *The Population of India and Pakistan.* Princeton: Princeton University Press, 1951.

Davis, Lance Edwin, Jonathan R. T. Hughes [and] Duncan M. McDougall. *American Economic History: The Development of a National Economy.* Homewood, Ill.: R. D. Irwin, 1961. (The Irwin Series in Economics)

De Schweinitz, Karl. *Industrialization and Democracy; Economic Necessities and Political Possibilities.* [New York]: Free Press of Glencoe, [1964].

Deane, Phyllis and William Alan Cole. *British Economic Growth, 1688-1959: Trends and Structure.* Cambridge [Eng.]: University Press, 1962.

Dittmann, Wilhelm. *Das politische Deutschland vor Hitler, nach dem amtlichen material des Statistischen reichsamtes in Berlin.* Zürich; New York: Europa Verlag, [1945].

Dore, Ronald Philip. *Land Reform in Japan.* London; New York: Oxford University Press, 1959.

Dube, Shyama Charan. *India's Changing Villages; Human Factors in Community Development.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, [1958].

———. *Indian Village.* Foreword by Morris Edward Opler. London: Routledge

& K. Paul, [1955]. (International Library of Sociology and Social Reconstruction)

Dubois, Jean Antoine. *Hindu Manners, Customs and Ceremonies.* Translated from the Author's Later French MS. and Edited with Notes, Corrections, and Biography by H. K. Beauchamp. With a Prefatory note by the Right Hon. F. Max Müller. Oxford: Clarendon Press, 1897. 2 vols.

Duby, Georges. *L'Economie rurale et la vie des campagnes dans l'occident médiéval, France, Angleterre, Empire, IXe-XVe siècles, essai de synthèse et perspectives de recherches.* Paris: Editions montaigne, 1962. 2 vols.

Dumont, René. *Terres vivantes: Voyages d'un agronome autour du monde.* Paris: Plon, 1961. (Terre humaine)

Dupuis, Jacques. *Madras et le nord du Coromandel, étude des conditions de la vie indienne dans un cadre géographique.* Paris: A. Maisonneuve, 1960.

Dutt, Romesh Chunder. *The Economic History of India in the Victorian Age.* 7th Edition. [London: n. pb., 1950].

Eberhard, Wolfram. *Chinas Geschichte.* Bern: A. Francke, [1948]. (Bibliotheca sinica; chinesische Philosophie, Literatur, Kunst, Geschichte; Bd. 1)

———. *Conquerors and Rulers; Social Forces in Medieval China.* Leiden: Brill, 1952.

Elkins, Stanley M. *Slavery, a Problem in American Institutional and Intellectual Life.* With an Introd. by Nathan Glazer. New York: Universal Library, [1963]. (Grosset's Universal Library)

———. ———. [Chicago]: University of Chicago Press, [1959]

Embree, John Fee. *Suye Mura, a Japanese Village.* Chicago: University of Chicago Press, [1939].

Encyclopaedia of the Social Sciences. Editor-in-Chief Edwin R. A. Seligman; Associate Editor Alvin Johnson. New York: The Macmillan Company, 1937.

Epstein, Trude Scarlett. *Economic Development and Social Change in South India.* [Manchester]: Manchester University Press [Covered by Label, New York; Humanities Press, 1962].

Everitt, Alan Milner. *The County Committee of Kent in the Civil War.* [Leicester, Eng.]: University College of Leicester, 1957.
(University College of Leicester. Dept. of English Local History. Occasional Papers, no. 9)

—— (ed.). *Suffolk and the Great Rebellion, 1640-1660*. [Ipswich, Eng.]: Suffolk Records Society, [1961]. (Suffolk Records Society. Publications v. 3)

Fei, Hsiao-tung. *Peasant Life in China: A Field Study of Country Life in the Yangtze Valley*. [New York: n. pb., 1946].

——— and Chih-i Chang. *Earthbound China; a Study of Rural Economy in Yunnan*. Rev. English Ed. Prepared in Collaboration with Paul Cooper & Margaret Park Redfield. London: Routledge & K. Paul, [1948]. (International Library of Sociology and Social Reconstruction)

Feuerwerker, Albert. *China's Early Industrialization: Sheng Hsuan-huai (1844-1916) and Mandarin Enterprise*. Cambridge: Harvard University Press, 1958. (Harvard East Asian studies; 1)

Firth, Charles Harding. *Cromwell's Army; a History of the English Soldier During the Civil Wars, the Commonwealth and the Protectorate*. London; Methuen; New York: Barnes & Noble, [1962]. (Ford Lectures delivered in the University of Oxford, 1900-1901)

Fitzgerald, Charles Patrick. *Revolution in China*. New York: Praeger, [1952]. (Books That Matter)

Foner, Philip Sheldon. *Business and Slavery, the New York Merchants & the Irrepressible Conflict*. Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 1941.

Ford, Franklin Lewis. *Robe and Sword; the Regrouping of the French Aristocracy after Louis XIV*. Cambridge: Harvard University Press, 1953. (Harvard Historical Studies, v. 64)

Forster, Robert. *The Nobility of Toulouse in the Eighteenth Century: A Social and Economic Study*. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1960. (Johns Hopkins University Studies in Historical and Political Science; ser. 78, no. 1)

Franke, Wolfgang. *The Reform and Abolition of the Traditional Chinese Examination System*. Cambridge: Center for East Asian Studies, Harvard University; Distributed by Harvard University Press, 1960. (Chinese Economic and Political Studies. Special Series)

Franz, Günther. *Der deutsche Bauernkrieg*. 4. Auflage. Darmstadt: H. Gentner, 1956.

Fried, Morton Herbert. *Fabric of Chinese Society: A Study of the Social Life of a Chinese County Seat*. New York: Praeger, [1953].

Fukuda, Tokuzo. *Die gesellschaftliche und wirtschaftliche Entwickelung in*

Japan. Stuttgart: J. G. Cotta, 1900. (Münchener volkswirtschaftliche studien; 42 stück)

Gadgil, Dhananjaya Ramchandra. *The Industrial Evolution of India in Recent Times*. 4th Ed. [n. p.]: OUP, 1942.

Gamble, Sidney David. *Ting Hsien, a North China Rural Community*. Foreword by Y. C. James Yen. Field Work directed by Franklin Ching-han Lee. New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1954.

Gandhi, Mahatma. *Economic and Industrial Life and Relations*. Ahmedabad: Navajivan Pub. House, [1957]. 3 vols.

———. *Speeches and Writings of Mahatma Gandhi*. 4th Ed. Madras: G. A. Natesan & Co., [1933].

Gates, Paul Wallace. *The Farmer's Age: Agriculture, 1815-1860*. New York: [n. pb., 1962].

Gerschenkron, Alexander. *Bread and Democracy in Germany*. [Foreword by Malcolm M. Davisson]. Berkeley: University of California Press, 1943. (Publications of the Bureau of Business and Economic Research; 2)

Gitermann, Valentin. *Geschichte Russlands*. Zürich: Büchergilde Gutenberg, 1944-1949. 3 vols.

Göhring, Martin. *Die Amterkäuflichkeit im Ancien régime*. Berlin: [n. pb.], 1938.

———. *Die Frage der Feudalität in Frankreich Ende des Ancien régime und in der französischen Revolution bis 17. Juli 1793*. Berlin: E. Ebering, 1934.

Gonner, Edward Carter Kersey. *Common Land and Inclosure*. London: Macmillan and Co., 1912.

Goodwin, Albert (ed.). *The European Nobility in the Eighteenth Century; Studies of the Nobilities of the Major European States in the pre-Reform Era*. London: A. & C. Black, 1953.

Gopal, Sarvepalli. *The Permanent Settlement in Bengal and its Results*. London: G. Allen & Unwin, [1949].

Goubert, Pierre. *Beauvais et le Beauvaisis de 1600 à 1730*. Paris: Impr. nationale, 1960. (Thèse. Lettres. Paris. 1958)

Gray, Lewis Cecil. *History of Agriculture in the Southern United States to 1860*. [New York: n. pb., 1941].

Greer, Donald. *The Incidence of the Terror During the French Revolution; a Statistical Interpretation*. Cambridge: Harvard University Press, 1935.

Griffiths, Percival Joseph. *The British Impact on India*. London: Macdonald, [1952].

Groot, Jan Jacob Maria de. *Sectarianism and Religious Persecution in China*. A Page in the History of Religions... With... Plates. Amsterdam: [n. pb.], 1903-1904. 2 vols.

Guérin, Daniel. *La Lutte de classes sous la première république, bourgeois et «bras nus» 1793-1797*. Paris: Gallimard, 1946. 2 vols.

Habib, Irfan. *The Agrarian System of Mughal India, 1556-1707*. London: Madras Printed, 1963.

Hacker, Louis Morton. *The Triumph of American Capitalism; the Development of Forces in American History to the End of the Nineteenth Century*. New York: Simon and Schuster, 1940.

Halévy, Elie. *A History of the English People in the Nineteenth Century*. Translated from the French by E. I. Watkin. 2d Rev. Ed. London: E. Benn, [1949-1952]. 6 vols.

Hamerow, Theodore S. *Restoration, Revolution, Reaction, Economics and Politics in Germany 1815-1871*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1958.

Hammond, John Lawrence and Barbara Bradby Hammond. *The Village Labourer 1760-1832, a Study in the Government of England before the Reform Bill*. London; New York [etc.]: Longmans, Green and Co., 1911.

Hardacre, Paul H. *The Royalists During the Puritan Revolution*. The Hague: Nijhoff, 1956. (International Scholars Forum; a Series of Books by American Scholars; 6)

Harrison, Selig S. *India: The Most Dangerous Decades*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1960.

Heberle, Rudolf. *Social Movements: An Introduction to Political Sociology*. New York: Appleton-Century-Crofts, 1951.

Hexter, Jack H. *Reappraisals in History*. [Evanston, Ill.]: Northwestern University Press, 1961.

Hill, Christopher. *Puritanism and Revolution; Studies in Interpretation of the English Revolution of the 17th Century*. London: Secker & Warburg, 1958.

Hinton, Harold C. *The Grain Tribute System of China, 1845-1911*. Cambridge: Chinese Economic and Political Studies, Harvard University; Distributed by Harvard University Press, 1956.

Hintze, Otto. *Staat und Verfassung; gesammelte Abhandlungen zur allgemeinen Verfassungsgeschichte*. Hrsg. von Gerhard Oestreich, mit einer Einleitung von Fritz Hartung. 2., erweiterte Aufl. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, [1962]. (His Gesammelte Abhandlungen, Bd. 1)

Ho, Ping-Ti. *The Ladder of Success in Imperial China, Aspects of Social Mobility, 1368-1911 = Ming Qing she hui shi lun*. New York: Columbia University Press, 1962. (Studies of the East Asian Institute, Columbia University)

———. *Studies on the Population of China, 1368-1953*. Cambridge: Harvard University Press, 1959. (Harvard East Asian Studies; 4)

Holcombe, Arthur Norman. *The Chinese Revolution*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, [1930].

Homans, George Caspar. *The Human Group*. New York: Harcourt, Brace, [1950].

Honjō, Eijirō. *The Social and Economic History of Japan*. Kyoto: Institute for Research in Economic History of Japan, 1935.

Hoskins, William George. *The Midland Peasant; the Economic and Social History of a Leicestershire Village*. London; Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1957.

Hsiao, Kung Chudn. *Rural China; Imperial Control in the Nineteenth Century*. Seattle: University of Washington Press, 1960.

Hunter, Neil. *Peasantry and Crisis in France*. London: V. Gollancz, 1938.

Hutton, John Henry. *Caste in India, its Nature, Function and Origins*. [Cambridge: n. pb., 1936].

Ike, Nobutaka. *The Beginnings of Political Democracy in Japan*. Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1950.

Inde. National Sample Survey Organization. *The National Sample Survey Number. 10, First Report on Land Holdings, Rural Sector*. National Sample Survey Organisation, Department of Statistics, Ministry of Planning. Delhi: Controller of Publications, 1958.

International Council for Philosophy and Humanistic Studies. *The Third Reich*. London: Weidenfeld and Nicolson, [1955].

Isaacs, Harold Robert. *The Tragedy of the Chinese Revolution*. [Rev. Ed.]. Stanford: Stanford University Press, [1951].

James, Margaret. *Social Problems and Policy During the Puritan Revolution,*

1640-1660. London: G. Routledge & Sons, 1930.

Jaurès, Jean. *Histoire socialiste de la révolution française*. Paris: [s. n.], 1922-1924.

Vol. 6: *La Gironde*, 1923.

Johnson, Arthur Henry. *The Disappearance of the Small Landowner: Ford Lectures, 1909*. Oxford: Clarendon Press, 1909.

Johnson, Chalmers A. *Peasant Nationalism and Communist Power; the Emergence of Revolutionary China*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1962.

Kaye, John William. *A History of the Sepoy War in India, 1857-1858*. London: W. H. Allen, 1875-1876. 3 vols.

Kehr, Eckart. *Schlachtflottenbau und partei-politik 1894-1901; versuch eines querschnitts durch die innenpolitischen, sozialen und ideologischen voraussetzungen des deutschen imperialismus*. Berlin: E. Ebering, 1930.

Kitson Clark, George Sidney Roberts. *The Making of Victorian England*. Cambridge: Harvard University Press, 1962. (Ford Lectures, 1960)

Klein, Julius. *The Mesta, a Study in Spanish Economic History, 1273-1836*. Cambridge: Harvard University Press, 1920.

Kliuchevskiĭ, Vasiĭ Osipovich. *Kurs russkoiĭstorii. Pereizd.* Moskva: Gos. sotsialno-ekon. izd-vo, 1937.

Krieger, Leonard. *The German Idea of Freedom, History of a Political Tradition*. Boston: Beacon Press, 1957.

La Mazelière, Antoine Rous, marquis de. *Le Japon, histoire et civilisation*. Paris: Plon-nourrit et cie, 1907-1923. 8 vols.

Labrousse, Ernest. *La Crise de l'économie française à la fin de l'ancien régime et au début de la révolution. I. Aperçus généraux, sources, méthode, objectifs, la crise de la viticulture*. Paris: Presses universitaires de France, 1944.

Lamb, Jefferson Doan Hoy. *Development of the Agrarian Movement and Agrarian Legislation in China (1912-1930)*. Peiping, China: Department of Sociology and Social Work, Yenching University, 1931.

Lang, Olga. *Chinese Family and Society*. New Haven: Yale University Press, 1946.

Lavisse, Ernest (ed.). *Histoire de France illustrée depuis les origines jusqu'à la révolution, et histoire de France contemporaine depuis la révolution jusqu'à la paix de 1919*. [Paris: s. n.], 1911-1922. 19 vols.

Lee, Mabel Ping-hua. *The Economic History of China.* New York: Columbia University, 1921.

Lefebvre, Georges. *Etudes sur la révolution française.* Paris: Presses universitaires de France, 1954.

———. *La Grande peur de 1789.* Paris: A. Colin, 1932.

———. *Les Paysans du nord pendant la révolution française.* Bari: Laterza, 1959. (Collezione storica)

———. *Questions agraires au temps de la terreur.* Documents publiés et annotés par Georges Lefebvre. 2e éd. revue et augmentée. La Roche-sur-Yon: H. Potier, 1954. (Collection de documents inédits sur l'histoire économique de la révolution française, publiés par le ministère de l'instruction publique)

———. *La Révolution française.* 2e édition... de la nouvelle rédaction du volume paru sous le même titre en 1930. [Avec la collaboration de R. Guyot et Ph. Sagnac]. Paris: Presses universitaires de France, 1957. (Peuples et civilisations; XIII)

Lévi-Strauss, Claude. *La Pensée sauvage.* Paris: Plon, 1962.

[Levitskii, V. *Obshchestvennoye dvizheniye v Rossii v nachale XX-go veka.* St. Petersburg: [n. pb.], 1909-1914. 4 vols.].

Levy, Hermann. *Large and Small Holdings; a Study of English Agricultural Economics.* Cambridge: The University Press, 1911.

Levy, Marion J. and Kuo-shen Shih. *The Rise of the Modern Chinese Business Class: Two Introductory Essays.* New York: [n. pb.], 1949.

Lewis, Oscar. *Village Life in Northern India; Studies in a Delhi Village. With the Assistance of Victor Barnouw.* Urbana: University of Illinois Press, 1958.

Lhomme, Jean. *La Grande bourgeoisie au pouvoir (1830-1880): Essai sur l'histoire sociale de la France.* Paris: Presses universitaires de France, 1960. (Bibliothèque de la science économique)

Linebarger, Paul Myron Anthony. *The China of Chiang K'ai-shek: A Political Study.* Boston: World Peace Foundation, 1941.

Lipson, Ephraim. *The Economic History of England.* London: A. and C. Black, [1956]. 3 vols.

Vol. 3: *The Age of Mercantilism,* 6th Edition, 1956.

———. *The Economic History of England.* London: A. and C. Black, 1937-.

Vol. 1: *The Middle Ages.* 7th Ed., Rev. and Enl.

Liu, Frederick Fu. *A Military History of Modern China, 1924-1949.* Princeton: Princeton University Press, 1956.

Liu, Hui-chen Wang. *The Traditional Chinese Clan Rules.* Locust Valley, N.Y.: Published for the Association for Asian Studies by J. J. Augustin, [1959]. (Monographs of the Association for Asian Studies; 7)

Lockwood, William Wirt. *The Economic Development of Japan: Growth and Structural Change, 1868-1938.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1954.

Madras in Maps and Pictures. [3d Ed., Rev. and Enl.]. Madras: [n. pb.], 1959.

Majumdar, Ramesh Chandra, H. C. Raychaudhuri and Kalikinkar Datta. *An Advanced History of India.* London: Macmillan and Co.,1950.

Marriott, McKim (ed.). *Village India; Studies in the Little Community, Papers by Alan R. Beals and Others.* Menasha, Wis.: American Anthropological Association, 1955. (Memoirs of the American Anthropological Association; no. 83; Comparative Studies of Cultures and Civilizations; no. 6)

Māruyama, Masao. *Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics.* Edited by Ivan Morris. London; New York: Oxford University Press, 1963.

Marx, Karl. *Selected Works.* Translated Edited by C. P. Dutt. New York: [n. pb., n. d.]. 2 vols.

Maspero, Henri and Jean Escarra. *Les Institutions de la Chine: Essai historique.* Paris: Presses universitaires de France, 1952.

Mathiez, Albert. *La Révolution française.* Paris: A. Colin, 1954. 3 vols.

——. *La Vie chère et le mouvement social sous la terreur.* Paris: Payot, 1927. (Bibliothèque historique)

Mayer, Adrian C. *Caste and Kinship in Central India.* Berkeley: University of California Press, [1960].

Mayer, Albert [et. al.]. *Pilot Project, India: The Story of Rural Development at Etawah, Uttar Pradesh.* Berkeley: University of California Press, 1958.

Maynard, John. *Russia in Flux: Before October.* London: V. Gollancz, 1946.

Mellor, Andrew. *India since Partition.* New York: F. A. Praeger, 1951.

Memorandum on the Progress of the Madras Presidency During the Last Forty Years of British Administration. Madras: Printed by the Superintendent, Government Press, 1893.

Mingay, Gordon E. *English Landed Society in the Eighteenth Century.* London: Routledge and Paul, [1963]. (Studies in Social History)

Misra, Bankey Bihari. *The Indian Middle Classes; their Growth in Modern Times. Issued under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs.* London; New York: Oxford University Press, 1961.

Moore, Barrington. *Liberal Prospects under Soviet Socialism: A Comparative Historical Perspective.* [New York]: W. Averell Harriman Institute for

Advanced Study of the Soviet Union, Columbia University, [1989].

Moreland, William Harrison. *The Agrarian System of Moslem India*. Cambridge [Eng.]: W. Heffer & Sons Limited, 1929.

———. *From Akbar to Aurangzeb: A Study in Indian Economic History*. London: Macmillan, 1923. (SAMP Early 20th-Century Indian Books Project; Item 08368)

———. *India at the Death of Akbar: An Economic Study*. London: Macmillan and Co., 1920. (SAMP Early 20th-Century Indian Books Project; Item 08368)

—— and Atul Chandra Chatterjee. *A Short History of India*. 4th Ed. London; New York: Longmans, Green, [1957].

Morgenstern, Oskar. *On the Accuracy of Economic Observations*. 2d Ed., Completely Rev. Princeton, N. J.: Princeton University Press, [1963].

Morse, Hosea Ballou. *The Trade and Administration of the Chinese Empire*. London; New York; Bombay; Calcutta: Longmans, Green and Co., 1908.

Mukerjee, Radhakamal (ed.). *Economic Problems of Modern India*. London: Macmillan and Co., 1939-.

Murdoch, James. *A History of Japan. With Maps by Isoh Yamagata*. London: K. Paul, Trench, Trubner & Co., 1925-1926. 3 vols.

Nair, Kusum. *Blossoms in the Dust; the Human Element in Indian Development*. Foreword by Gunnar Myrdal. London: G. Duckworth, [1961].

Namier, Lewis Bernstein. *England in the Age of the American Revolution*. 2d Ed. New York: St. Martin's Press, 1961.

Nanda, Bal Ram. *Mahatma Gandhi. A biography*. London: George Allen & Unwin, 1958.

Nasu, Shiroshi. *Aspects of Japanese Agriculture; a Preliminary Survey*. New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1941. (I. P. R. International Research Series)

Natarajan, L. *Peasant Uprisings in India, 1850-1900*. Bombay: People's Pub. House, 1953.

Neale, Walter C. *Economic Change in Rural India; Land Tenure and Reform in Uttar Pradesh, 1800-1955*. New Haven: Yale University Press, 1962. (Yale Studies in Economics; 12)

Nef, John Ulric. *Industry and Government in France and England, 1540-1640*. Philadelphia: The American Philosophical Society, 1940. (Memoirs of the American Philosophical Society; vol. 15)

Nevins, Allan. *The Emergence of Lincoln.* New York: Scribner, 1950. 2 vols.

Vol. 1: *Douglas, Buchanan, and Party Chaos, 1857-1859.*

Vol. 2: *Prologue to Civil War, 1859-1861.*

———. *Ordeal of the Union.* New York: Scribner, 1947. 2 vols.

Vol. 1: *Fruits of Manifest Destiny, 1847-1852.*

Vol. 2: *A House Dividing, 1852-1857.*

Nichols, Roy Franklin. *The Disruption of American Democracy.* New York: Macmillan Co., 1948.

Norman, E. Herbert. *Andō Shōeki and the Anatomy of Japanese Feudalism.* Tokyo: Asiatic Society of Japan, 1949. (The Transactions of the Asiatic Society of Japan, 3rd Ser.; vol. 2)

———. *Japan's Emergence as a Modern State; Political and Economic Problems of the Meiji Period.* New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1940. (I. P. R. Inquiry Series)

———. *Soldier and Peasant in Japan: The Origins of Conscription.* New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1943.

North, Douglass Cecil. *The Economic Growth of the United States, 1790-1860.* Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1961.

Notes on the Rise of the Business Communities in India by Members of the Staff of the Gokhale Institute of Politics and Economics. With an Introd. by D. R. Gadgil... Prelim. Memorandum. New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1951.

O'Malley, Lewis Sydney Steward. *Popular Hinduism, the Religion of the Masses.* New York: Macmillan; Cambridge, Eng., University Press, 1935.

Overstreet, Gene D. *Communism in India.* Berkeley: University of California Press, 1959.

Owsley, Frank Lawrence. *Plain folk of the Old South.* [Baton Rouge]: Louisiana State University Press, 1949. (The Walter Lynwood Fleming Lectures in Southern History, Louisiana State University)

Park, Richard Leonard and Irene Tinker (eds.). *Leadership and Political Institutions in India.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959.

Parsons, Talcott. *The Social System.* Glencoe, Ill.: Free Press, [1951].

Patel, Govindlal Dalsukhbhai. *The Indian Land Problem and Legislation.* Bombay: N. M. Tripathi, 1954.

Patel, Surendra J. *Agricultural Labourers in Modern India and Pakistan.* Bombay: Current Book House, 1952.

Phillips, Ulrich Bonnell. *Life and Labor in the Old South.* [Boston: n. pb.], 1929.

Pirenne, Henri. *Histoire économique de l'occident médiéval.* Préface de E. Coornaert. Paris: Desclée de Brouwer, 1951.

Plumb, John Harold. *England in the Eighteenth Century.* Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, [1950]. (The Pelican History of England; 7)

Porchnev, Boris. *Les Soulèvements populaires en France de 1623 à 1648.* Paris: S. E. V. P. E. N., 1963. (Ecole pratique des hautes études. VIème section / Centre de recherches historiques. Oeuvres étrangères; 4)

Postgate, Raymond William. *Revolution from 1789 to 1906. Documents Selected and Edited with Notes and Introductions.* London: Grant Richards, 1920.

Power, Eileen. *The Wool Trade in English Medieval History: Being the Ford Lectures.* London: Oxford University Press, 1941.

Preradovich, Nikolaus von. *Die Führungsschichten in Österreich und Preussen, 1804-1918; mit einem Ausblick bis zum Jahre 1945.* Weisbaden: F. Steiner, 1955. (Veröffentlichungen des Instituts für Europäische Geschichte, Mainz; Bd. 11)

Qureshi, Anwar Iqbal. *The Economic Development of Hyderabad.* Bombay: [n. pb., 1949].

Ramming, Martin. *Die wirtschaftliche Lage der Samurai am Ende der Tokugawaperiode.* Tokyo: Deutsche Gesellschaft fur Natur- und Volkerkunde Ostasiens, 1928. (Mitteilungen der Deutschen Gesellschaft für Natur- und Volkerkunde Ostasiens; Bd. 22, Teil A)

Randall, James Garfield and David Herbert Donald. *The Civil War and Reconstruction.* 2d Ed. Boston: Heath, [1961].

Reischauer, Robert Karl. *Japan. Government-Politics.* [Edited by Jean Reischauer]. New York: T. Nelson & Sons, 1939.

Retzlaff, Ralph Herbert. *A Case Study of Panchayats in a North Indian Village.* Berkeley: Center for South Asia Studies, Institute of International Studies, University of California, [1959].

Robertson Scott, John William. *The Foundations of Japan: Notes Made During Journeys of 6,000 Miles in the Rural Districts as a Basis for a Sounder Knowledge of the Japanese People.* London: J. Murray, 1922.

Robinson, Geroid Tanquary. *Rural Russia under the Old Régime; a History of the Landlord-Peasant World and a Prologue to the Peasant Revolution of 1917.* London; New York [etc.]: Longmans, Green and Company, 1932.

Rosenberg, Hans. *Bureaucracy, Aristocracy, and Autocracy; the Prussian Experience, 1660-1815*. Cambridge: Harvard University Press, 1958. (Harvard Historical Monographs; 34)

Rudé, George F. E. *The Crowd in the French Revolution*. Oxford: Clarendon Press, 1959.

Sabine, George Holland (ed.). *The Works of Gerrard Winstanley, with an Appendix of Documents Relating to the Digger Movement*. Edited with an Introduction by George H. Sabine... Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1941.

Sagnac, Philippe. *La Formation de la société française moderne. T. 1. La Société et la monarchie absolue, 1661-1715*. Paris: Presses universitaires de France, 1945. 2 vols.

Saint-Jacob, Pierre de. *Les Paysans de la Bourgogne du nord au dernier siècle de l'ancien régime*. Dijon: Impr. Bernigaud et privat, 1960. (Thèse. Lettres. Paris. 1959)

Salvemini, Gaetano. *The Fascist Dictatorship in Italy*. London: J. Cape, [1928-.

Sansom, George Bailey. *History of Japan*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1958-1963. 3 vols. (Stanford Studies in the Civilizations of Eastern Asia)

Vol. 1: *To 1334*, 1958.

Vol. 2: *1334-1615*, 1961.

Vol. 3: *1615-1867*, 1963.

———. *Japan, a Short Cultural History*. Rev. Ed. New York: Appleton-Century-Crofts, Inc., [1943].

———. *The Western World and Japan: A Study in the Interaction of European and Asiatic Cultures*. New York: Knopf, 1950.

Sarada Raju, A. *Economic Conditions in the Madras Presidency, 1800-1850*. [Madras]: Univ. of Madras, 1941. (Madras University Economics Series; no. 5)

Scalapino, Robert A. *Democracy and the Party Movement in Prewar Japan*. Berkeley: University of California Press, [1953].

Schlesinger, Arthur Meier. *The Age of Jackson*. Boston: Little, Brown and Company, 1945.

Schmidt, Carl Theodore. *The Plough and the Sword, Labor, Land, and Property in Fascist Italy*. New York: Columbia University Press, 1938.

Schorske, Carl E. *German Social Democracy, 1905-1917; the Development of the Great Schism*. Cambridge: Harvard University Press, 1955. (Harvard Historical Studies; v. 65)

Schwartz, Benjamin Isadore. *Chinese Communism and the Rise of Mao*. Cambridge: Harvard University Press, 1951. (Russian Research Center Studies; 4)

Sée, Henri. *L'Evolution commerciale et industrielle de la France sous l'ancien régime*. Paris: F. Alcan, [1925].

———. *Histoire économique de la France*. Publiée avec le concours de Robert Schnerb. Paris: A. Colin, 1939.

Vol. 1: *Le Moyen âge et l'ancien régime*. Préface de Armand Rébillon.

Vol. 2: *Les Temps modernes (1789-1914)*. Préface de Henri Hauser.

Senart, Emile. *Caste in India: The Facts and the System*. Translated by E. Denison Ross. London, Methuen & Co., [1930].

Sering, Max. *Die deutsche landwirtschaft unter volks- und weltwirtschaftlichen gesichtspunkten*. Berlin: P. Parey, 1932.

Shannon, Fred Albert. *American Farmers' Movements*. Princeton, N. J.: Van Nostrand, [1957]. (An Anvil Original; no. 28)

Sharkey, Robert P. *Money, Class, and Party: An Economic Study of Civil War and Reconstruction*. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1959. (Johns Hopkins University Studies in Historical and Political Science; Ser. 77, no. 2)

Sheldon, Charles David. *The Rise of the Merchant Class in Tokugawa Japan, 1600-1868; an Introductory Survey*. Locust Valley, N. Y.: Published for the Association for Asian Studies by J. J. Augustin, [1958]. (Monographs of the Association for Asian Studies; 5)

Silone, Ignazio. *Der fascismus*. Zürich: Europa-verlag, [1934].

Singer, Milton B. *Traditional India: Structure and Change*. Philadelphia: American Folklore Society, 1959. (American Folklore Society. Bibliography and Special Series; v. 10)

Smirin, Moiseĭ Mendelevich. *Ocherki istorii politicheskoĭbor'by v Germanii*. Moscow: [n. pb.], 1952.

Smith, Thomas Carlyle. *The Agrarian Origins of Modern Japan*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1959. (Stanford Studies in the Civilizations of Eastern Asia)

——. *Political Change and Industrial Development in Japan: Government Enterprise, 1868-1880*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1955. (Stanford University. Stanford University Publications. University Series. History, Economics, and Political Science; v. 10)

Soboul, Albert. *Les Sans-culottes parisiens en l'an II. Mouvement populaire et gouvernement révolutionnaire, 1793-1794*. Paris: [s. n., 1962].

Spear, Thomas George Percival. *Twilight of the Mughuls: Studies in Late Mughul Delhi*. Cambridge: Cambridge [Eng.] University Press, 1951.

Srinivas, Mysore Narasimhachar. *Caste in Modern India, and Other Essays*. Bombay; New York: Asia Pub. House, [1962].

Srinivasa Raghavaiyangar, Seshayangar. *Memorandum on the Progress of the Madras Presidency During the Last Forty Years of British Administration*. Madras: Printed by the Superintendent, Government Press, 1893.

Stampp, Kenneth Milton. *The Causes of the Civil War*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1959.

———. *The Era of Reconstruction, 1865-1877.* New York: Knopf, 1965.
———. *The Peculiar Institution: Slavery in the Ante-Bellum South.* New York: Knopf, 1965.
Stein, Robert. *Die umwandlung der agrarverfassung Ostpreussens durch die reform des neunzehnten jahrhunderts...* Jena: G. Fischer, 1918-1934. 3 vols.
Stone, Lawrence. *The Crisis of the Aristocracy, 1558-1641.* Oxford: Clarendon Press, 1965.
Stokes, Eric. *The English Utilitarians and India.* Oxford: Clarendon Press, 1959.
Storry, Richard. *The Double Patriots; a Study of Japanese Nationalism.* London: Chatto and Windus, 1957.

Syme, Ronald. *The Roman Revolution.* Oxford: Oxford University Press, 1956.

Taeuber, Irene Barnes. *The Population of Japan.* Princeton: Princeton University Press, 1958.

Takizawa, Matsuyo. *The Penetration of Money Economy in Japan and its Effects upon Social and Political Institutions.* New York: Columbia University Press, 1927. (Studies in History, Economics, and Public Law; no. 285)

Tanīn, O. and E. Yohan. *Militarism and Fascism in Japan.* With an Introd. by Karl Radek. New York: International Publishers, [1934].

Tavernier, Jean-Baptiste. *Travels in India.* Translated from the Original French Edition of 1676 with a Biographical Sketch of the Author, Notes, Appendices, & c., by V. Ball. 2d Ed., Edited by William Crooke. London: Oxford University Press: H. Milford, 1925.

Tawney, Richard Henry. *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century.* With Six Maps in Colour. London; New York [etc.]: Longmans, Green and Co., 1912.

———. *Land and Labour in China.* London: G. Allen & Unwin ltd., [1932].

Theory and Practice in Historical Study: A Report of the Committee on Historiography. New York: Social Science Research Council, [1946]. ([Social Science Research Council]; Bulletin 54. 1946)

Thirsk, Joan. *Tudor Enclosures.* London: Routledge and Kegan Paul, 1959. (Historical Association. General Series; no. G. 41)

Thompson, Edward Palmer. *The Making of the English Working Class.* New York: Pantheon Books, [1964; 1963].

Thompson, Francis Michael Longstreth. *English Landed Society in the Nineteenth Century.* London: Routledge & Kegan Paul; Toronto: University of Toronto Press, 1963. (Studies in Social History)

Thorner, Daniel. *Land and Labour in India.* Bombay; New York: Asia Pub. House, [1962].

Tilly, Charles. *The Vendee*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1964.

Trevelyan, George Macaulay. *History of England*. [3d Ed. Reissue with Minor Corrections]. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1953. 3 vols. (Doubleday Anchor Books; A 22a-A 22c)

Trevor-Roper, Hugh Redwald. *The Gentry, 1540-1640*. London: Published for the Economic History Society by Cambridge University Press, [1953]. (The Economic History Review. Supplements; 1)

Tsunoda, Ryūsaku. *Sources of Japanese Tradition*. Compiled by Ryūsaku Tsunoda, Wm. Theodore de Bary [and] Donald Keene. New York: Columbia University Press, 1958. (Records of Civilization: Sources and Studies; 54. Introduction to Oriental Civilizations)

Turberville, Arthur Stanley. *The House of Lords in the Age of Reform, 1784-1837; with an Epilogue on Aristocracy and the Advent of Democracy, 1837-1867*. London: Faber and Faber, [1958].

Usher, Abbott Payson. *The History of the Grain Trade in France, 1400-1710*. Cambridge: Harvard University Press, 1913. (Harvard Economic Studies; vol. IV)

Venturi, Franco. *Roots of Revolution; a History of the Populist and Socialist Movements in Nineteenth Century Russia*. Translated from the Italian by Francis Haskell. With an Introd. by Isaiah Berlin. New York: Knopf, 1960.

Waas, Adolf. *Die grosse Wendung im deutschen Bauernkrieg*. München: R. Oldenbourg, 1939.

[Weber, Max. *Gesammelte aufsätze zur religionssoziologie*. 4th Edition. Tübingen: [n. pb.], 1947].

———. *Gesammelte aufsätze zur sozial- und wirtschaftsgeschichte*. Tübingen: Mohr, 1924.

Whitehead, Alfred North. *Modes of Thought. Six Lectures Delivered in Wellesley College, Massachusetts, and Two Lectures in the University of Chicago*. New York: Capricorn Books, [1958].

———. ———. New York: The Macmillan Company, 1938.

Wiessner, Hermann. *Beiträge zur Geschichte des Dorfes und der Dorfgemeinde in Österreich*. Klagenfurt: F. v. Kleinmayr, 1946.

———. *Sachinhalt und wirtschaftliche Bedeutung der Weistümer im deutschen Kulturgebiet*. Baden bei Wien: R. M. Rohrer, 1934. (Universität Wien.

Seminar für Wirtschafts- und Kulturgeschichte. Veröffentlichungen 9/10)

Wittfogel, Karl August. *Oriental Despotism; a Comparative Study of Total Power*. New Haven: Yale University Press, 1957.

Woodruff, Philip. *The Men who Ruled India*. London: J. Cape, [1953-1954]. 2 vols.

Vol. 1: *The Founders*.

Vol. 2: *The Guardians*.

Woodward, Comer Vann. *Reunion and Reaction; the Compromise of 1877 and the End of Reconstruction*. [2d Ed.] Rev. and with a New Introd. and Concluding Chapter. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1956. (A Doubleday Anchor Book; A83)

Woodward, Ernest Llewellyn. *The Age of Reform, 1815-1870*. [With Maps and a Bibliography]. Oxford: [n. pb.], 1949.

Wright, Gordon. *Rural Revolution in France; the Peasantry in the Twentieth Century*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1964.

Wright, Mary Clabaugh. *The Last Stand of Chinese Conservatism, the T'ung-chih Restoration, 1862-1874*. Stanford: Stanford University Press, [1957]. (Stanford Studies in History, Economics, and Political Science, 13)

Wunderlich, Frieda. *Farm Labor in Germany, 1810-1945*. Princeton: Princeton University Press, 1961.

Yang, C. K. *The Chinese Family in the Communist Revolution*. With a Foreword by Talcott Parsons. [Cambridge]: Technology Press, Massachusetts Institute of Technology; Distributed by Harvard University Press, 1959.

———. *A Chinese Village in Early Communist Transition*. Cambridge: Technology Press, Massachusetts Institute of Technology; Distributed by Harvard University Press, 1959.

———. *Religion in Chinese Society; a Study of Contemporary Social Functions of Religion and Some of their Historical Factors*. Berkeley: University of California Press, 1961.

Yang, Martin C. *A Chinese Village: Taitou, Shantung Province*. New York: Columbia University Press, 1945.

Yule, George. *The Independents in the English Civil War*. Cambridge [Eng.]: University Press, 1958.

Zahler, Helene Sara. *Eastern Workingmen and National Land Policy, 1829-1862*. New York: Columbia University Press, 1941.

Periodicals

Asakawa, Kan'ichi. «Notes on Village Government in Japan after 1600, I.» *Journal of the American Oriental Society*: vol. 30, 1909-1910.

———. «Notes on Village Government in Japan after 1600, II.» *Journal of the American Oriental Society*: vol. 31, 1910-1911.

Balàzs, Etienne. «Les Aspects significatifs de la société chinoise.» *Asiatische Studien: Zeitschrift der Schweizerischen Gesellschaft für Asienkunde = Etudes asiatiques: Revue de la société suisse d'études asiatiques*: vol. 6, 1952.

Beasley, W. G. «Feudal Revenue in Japan at the Time of the Meiji Restoration.» *The Journal of Asian Studies*: vol. 19, no. 3, May 1960.

Bloch, Marc. «La Lutte pour l'individualisme agraire dans la France du XVIIIe siècle.» *Annales d'histoire économique et sociale*: vol. 2, no. 7, 15 July 1930.

———. ———. ————: vol. 2, no. 8, 15 October 1930.

———. «Sur le passé de la noblesse française: Quelques jalons de recherche.» *Annales d'histoire économique et sociale*: vol. 8, July 1936.

Cam, Helen M. «The Decline and Fall of English Feudalism.» *History* (New Series): vol. 25, no. 99, December 1940.

Carsten, Francis Ludwig. «Der Bauernkrieg in Ostpreussen 1525.» *International Review for Social History*: vol. III, 1938.

Chambers, J. D. «Enclosure and Labour Supply in the Industrial Revolution.» *The Economic History Review* (2nd Series): vol. 5, no. 3, 1953.

Cobban, Alfred. «The Parlements of France in the Eighteenth Century.» *History* (New Series): vol. 35, February-June 1950.

Cohn, Bernard S. «The Initial British Impact on India: A Case Study of the Benares Region.» *The Journal of Asian Studies*: vol. 14, no. 4, August 1960.

Congress Bulletin: January - February 1959.

Conrad, Alfred H. and John R. Meyer. «The Economics of Slavery in the Ante Bellum South.» *The Journal of Political Economy*: vol. 66, no. 2, April 1958.

Cooper, J. P. «The Counting of Manors.» *The Economic History Review* (2nd Series): vol. 8, no. 3, April 1956.

Craig, Albert M. «The Restoration Movement in Chōshū.» *The Journal of Asian Studies*: vol. 18, no. 2, February 1959.

Crowley, James B. «Japanese Army Factionalism in the Early 1930s. *The Journal of Asian Studies*: vol. 21, no. 3, May 1962.

Dore, Ronald P. «Agricultural Improvement in Japan: 1870-1900.» *Economic Development and Cultural Change*: vol. 9, no. 1, October 1960.

———. «The Meiji Landlord: Good or Bad.» *The Journal of Asian Studies*: vol. 18, no. 3, May 1959.

Far Eastern Economic Review Yearbook.

Feuerwerker, Albert. «China's History in Marxian Dress.» *American Historical Review*: vol. LXI, no. 2, January 1961.

Forster, Robert. «The Noble Wine Producers of the Bordelais in the Eighteenth Century.» *The Economic History Review* (2nd Series): vol. 14, no. 1, August 1961.

———. «The Provincial Noble: A Reappraisal.» *American Historical Review*: vol. 68, 1963.

Gallagher, John and Ronald Robinson. «The Imperialism of Free Trade.» *The Economic History Review* (2nd Series): vol. 6, no. 1, August 1953.

Habakkuk, H. John. «nglish Landownership, 1680-1740.» *The Economic History Review*: vol. 10, no. 1, 1940.

Hall, John Whitney. «Feudalism in Japan-A Reassessment.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 5, no. 1, October 1962.

Harootunian, Harry D. «The Economic Rehabilitation of the Samurai in the Early Meiji Period.» *The Journal of Asian Studies*: vol. 14, no. 4, August 1960.

The Journal of Asian Studies: vol. 18, no. 4, August 1959.

The Journal of Asian Studies: vol. 19, no. 2, February 1960.

Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland: vol. XXIII, 1888.

Kerridge, Eric. «The Returns of the Inquisition of Depopulation.» *English Historical Review*: vol. LXX, no. 275, April 1955.

Khan, N. A. «Resource Mobilization From Agriculture and Economic Development in India.» *Economic Development and Cultural Change*: no. 1, October 1963.

[Khokhlov, A. N. «Agrarnye otnosheniya v Kitai vo vtoroi polovine XVIII-nachale XIV v.» *Kratkie soobshcheniya narodov Aziin*: no. 53, 1962.

Ladejinsky, W. «Farm Tenancy and Japanese Agriculture.» *Foreign Agriculture*: vol. 1, no. 9, September 1937.

Langer, William L. «Europe's Initial Population Explosion.» *The American*

Historical Review: vol. 69, October 1963.

Loomis, Charles P. and J. Allan Beegle. «The Spread of German Nazism in Rural Areas.» *American Sociological Review*: vol. 11, December 1946.

Metcalf, Thomas R. «The British and the Moneylender in Nineteenth-Century India.» *The Journal of Modern History*: vol. 34, no. 4, December 1962.

——. «The Influence of the Mutiny of 1857 on Land Policy in India.» *The Historical Journal*: vol. 4, no. 2, 1961.

————. «The Struggle Over Land Tenure in India, 1860-1868.» *The Journal of Asian Studies*: vol. 21, no. 3, May 1962.

Mingay, Gordon E. «The Land Tax Assessments and the Small Landowner.» *The Economic History Review* (2nd Series): vol. 17, no. 2, December 1964.

———. «The Size of Farms in the Eighteenth Century.» *The Economic History Review* (2nd Series): vol. 14, no. 3, April 1962.

Morris, Morris David. «The Problem of the Peasant Agriculturist in Meiji Japan, 1873-1885.» *The Far Eastern Quarterly*: vol. XV, no. 3, May 1956.

Ohkawa, Kazushi and Henry Rosovsky «The Role of Agriculture in Modern Japanese Economic Development.» *Economic Development and Cultural Change*: vol. 9, no. 1, part 2: City and Village in Japan, October 1960.

Rayback, Joseph G. «The American Workingman and the Antislavery Crusade.» *The Journal of Economic History*: vol. 3, no. 2, November 1943.

Rudolph, Lloyd I. and Susane Hoeber Rudolph. «Political Role of India's Caste Associations.» *Pacific Affairs*: vol. 33, no. 1, March 1960.

Rudolph, Susane Hoeber. «Consensus and Conflict in India Politics.» *World Politics*: vol. 13, no. 3, April 1961.

Shen, N. C. «The Local Government of China.» *The Chinese Social and Political Science Review*: vol. 20, no. 2, July 1936.

Shortreed, Margaret. «The Antislavery Radicals: From Crusade to Revolution 1840-1868.» *Past and Present*: no. 16, November 1959.

Smith, Thomas C. «Landlords' Sons in the Business Elite.» *Economic Development and Cultural Change*: vol. 9, no.1, part 2: City and Village in Japan, October 1960.

———. «The Land Tax in the Tokugawa Period.» *The Journal of Asian Studies*: vol. 8, no. 1, November 1958.

Smith, Wilfred Cantwell. «Hyderabad: Muslim Tragedy.» *Middle East Journal*:

vol. 4, no. 1, January 1950.

Soreau, Edmond. «La Révolution française et le proletariat rural.» *Annales historiques de la révolution française*: vol. 9, no. 50, mars-avril 1932.

Statistical Abstract, India (New Series): no. 8, 1959.

Tate, W. E. «Members of Parliament and the Proceedings upon Enclosure Bills.» *The Economic History Review*: vol. 12, 1942.

Thirumalai, S. *Post-War Agricultural Problems and Policies in India*. Issued in Co-operation with the Indian Society of Agricultural Economics, Bombay. New York: Institute of Pacific Relations, 1954.

Thirsk, Joan. «The Restoration Land Settlement.» *Journal of Modern History*: vol. 26, 1954.

The Times Literary Supplement. September 1962. 7 volume ou 7 september.

Totten, George O. «Labor and Agrarian Disputes in Japan Following World War I.» *Economic Development and Cultural Change*: vol. 9, no.1, part 2: City and Village in Japan, October 1960.

Weiner, Jonathan. «Review of Reviews: The Barrington Moore Thesis and its Critics.» *History and Theory*: vol. 15, no. 2 1976.

Wright, Gordon. «Agrarian Syndicalism in Postwar France.» *The American Political Science Review*: vol. XLVII, no. 2, June 1953.

———. «Catholics and Peasantry in France.» *Political Science Quarterly*: vol. LXVIII, no. 4, December 1953.

Zagorin, Perez. «The English Revolution 1640-1660.» *Journal of World History*: vol. 2, no. 3, 1955.

———. «The Social Interpretation of the English Revolution.» *Journal of Economic History*: vol. XIX, September 1959.

Conferences

First International Conference of Economic History, Stockholm, 1960. Paris: [Mouton], 1960. (Congress et colloques)

Ford Foundation. Agricultural Production Team. *Report on India's Food Crisis and Steps to Meet it*. [Delhi] Govt. of India: Ministry of Food and Agriculture, 1959.

Great Britain. Indian Statutory Commission. *Report of the Indian Statutory Commission. Presented by the Secretary of State for the Home Department to Parliament by Command of His Majesty. May, 1930*. London: H. M. Stationery Office, 1930. 17 vols.

Great Britain. Royal Commission on Agriculture in India. *Report of the Royal Commission on Agriculture in India: Presented to Parliament by Command of His Majesty, June, 1928.* London: H. M. S. O, 1928.

India. Famine Inquiry Commission. *Final Report.* Delhi: Manager of Publications, 1945.

India. Ministry of Labour. *Agricultural Labour Enquiry. Report on Intensive Survey of Agricultural Labour, etc.* [Delhi: n. pb., 1954].

India. Planning Commission. *Third Five Year Plan.* [Delhi: Manager of Publications, 1961].

The National Sample Survey Number. 10, First Report on Land Holdings, Rural Sector / National Sample Survey Organisation, Department of Statistics, Ministry of Planning. Delhi: Controller of Publications, 1958.

Reconstruction: Speech of Hon. Thaddeus Stevens, of Pennsylvania: Delivered in the House of Representatives of the United States, December 18, 1865. Washington, D. C.: H. Polkinhorn & Son, Printers, [1865].

Report of the Indian Famine Commission. London: Printed by Eyre and Spottiswoode, 1881-1885. 5 vols. (Accounts and Papers; v. 15)

Thesis

Labrousse, Ernest. «Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au XVIIIe siècle.». (Thèse pour le doctorat, faculté de droit de l'université de Paris. Sciences politiques et économiques, Paris, Dalloz, 1932)

الفهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ن ـ

- و -

- ي -